

UNIVERSAL
LIBRARY

OU-234014

UNIVERSAL
LIBRARY

- ٢ أبواب صلاة الجماعة
- ٢ باب وجوب العلم والحث عليها
- ١٠ باب حضور النساء المساجد وفضل صلاتهن في وجوه
- ١٢ باب فضل المسجد الابعد والكنية الجمع
- ١٣ باب السعي الى المسجد بالسكينة
- ١٥ باب ما يؤمر به الامام من التفتيش
- ١٧ باب اطالة الامام الركعة الاولى وانتظار من أحسن به داخله لا يسدرك الركعة
- ١٨ باب وجوب متابعة الامام والنهي عن مسابقته
- ٢١ باب انعقاد الجماعة باثنين أحدهما أصبي أو امرأة
- ٢٣ باب انقراض المأموم لعذر
- ٢٥ باب انتقال المفرد اماما في النوافل
- ٢٦ باب الامام ينتقل مأموما اذا استخلفه فخره متعاقبه
- ٢٩ باب من صلى في المسجد جماعة بعد امام الحلي
- ٣٠ باب المسجوق يدخل مع الامام على أي حال كان ولا يعتد بركعة لا يدرك ركوعها
- ٣١ باب المسبوق يقضي ما فاتة اذا سلم امامه من غير زيادة
- ٣٢ باب من صلى ثم ادرك جماعة فليصلها معهم بأذلة
- ٣٣ باب الاعتذار في ترك الجماعة
- ٣٥ (أبواب الامامة وصفة الائمة)
- ٣٥ باب من أحق بالامامة
- ٣٩ باب امامة الاعشى والعبد والمولى
- ٤٠ باب ما جاء في امامة الفاسق
- ٤٣ باب ما جاء في امامة الصبي
- ٤٤ باب اقتداء المقيم بالمسافر
- ٤٥ باب هل يقتدى المقترض بالمتنفل أم لا
- ٤٧ باب اقتداء الجالس بالقاتم
- ٤٧ باب اقتداء القادر على القيام بالجالس وأنه يجلس معه
- ٥١ باب اقتداء المتوضئ بالمقيم
- ٥١ باب من اقتدى بمن أخطأ ترك شرط أو فرض ولم يعلم
- ٥٢ باب حكم الامام اذا ذكر انه محدث أو خرج لحدث سبقه أو غير ذلك

- ٥٤ باب من أم قوم ما يكرهونه
 ٩٥ (أبواب موقف الامام والمأموم واحكام الصقوف)
 ٥٥ باب وقوف الواحد من بين الامام والاشتين فصاعدا خلفه
 ٩٨ باب وقوف الامام تلقاء توسط الصف وقرب اولى الاحلام والنهيس منه
 ٥٩ باب موقف الصبيان والنساء من الرجال
 ٦١ باب ما جاء في صلاة الرجل فذا من ركع أو أحرم دون الصف ثم دخله
 ٦٤ باب الحث على تسوية الصفوف ورصها وسد ثلثها
 ٦٧ باب هل يأخذ القوم مصافهم قبل الامام أم لا
 ٦٨ باب كراهة الصف بين السواوي للمأموم
 ٧٠ باب زقوف الامام أعلى من المأموم وبالعكس
 ٧٢ باب ما جاء في الحائض بين الامام والمأموم
 ٧٣ باب ما جاء في زلافة بدعة بعينهم من المسجد
 ٧٣ باب استحباب التطوع في غيره موضع المكتوبة
 ٧٤ (كتاب صلاة المرن يض)
 ٧٥ باب الصلاة في السفينة
 ٧٦ (أبواب صلاة المسافرين)
 ٧٦ باب اختيار القصر وجواز الانعام
 ٨١ باب الرد على من قال اذا تخرجتم اراكم يقصر الى الليل
 ٨٢ باب أن من دخل بلد انوى الإقامة فيه أربعا يقصر
 ٨٥ باب من أقام النساء ساجدة ولم يجمع أقامة
 ٨٧ باب من اجتاز في بلد فتزوج فيه أوله فيه زوجة فليتم
 ٨٨ (أبواب الجمع بين الصلاتين)
 ٨٨ باب جوازها في السفر في وقت أحدهما
 ٩١ باب جمع المقيم لمطر أو غيره
 ٩٤ باب الجمع باذان وأقامة اثنين من غير تطوع بينهما
 ٩٧ (أبواب الجمعة)
 ٩٧ باب التغليظ في تركها
 ١٠١ باب من تجب عليه ومن لا تجب
 ١٠٦ باب انعقاد الجمعة بأربعين وأقامتها في القرى
 ١١٦ باب فضل يوم الجمعة وذكر ساعة الاجابة وفضل الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه
 ١٢٤ باب الرجل أحق بحلته وآداب الجلووس والنهيس عن الخطى الا لماجة

- ١٣٠ باب التثفل قبل الجمعة ما يخرج الامام وان انقطع عنه بخروجه الاتحبة
المسجد
- ١٣٦ باب ما جاء في التجميع قبل الزوال وبعده
- ١٣٨ باب تسليم الامام اذ ارق المذبح والتأذين اذا جلس عليه واستقبال المأمومين له
- ١٤٢ باب استقبال الخطبة على حمد الله تعالى والثناء على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والموعظة والقراءة
- ١٤٦ باب هيأت الخطبتين وآدابهما
- ١٥٠ باب المنع من الكلام والامام بخطب والرخصة في تكلمه وتكليمه لمصلحة وفي الكلام قبل اخذه في الخطبة وبعدا تمامها
- ١٥٦ باب ما يقرأ به في صلاة الجمعة وفي صحيح يومها
- ١٥٩ باب انقضاء العدة في اثناء الصلاة والخطبة
- ١٦١ باب الصلاة بعد الجمعة
- ١٦٣ باب ما جاء في اجتماع العيد والجمعة
- ١٦٥ (كتاب العيدين)
- ١٦٥ باب العمل للعدد وكرامة جل الصلاح فيه الالحاجة
- ١٦٧ باب الخروج الى العيد ماشيا والتكبير فيه وما جاء في خروج النساء
- ١٧١ باب استحباب الاكل قبل الخروج في القمار دون الاضحية
- ١٧٣ باب مخالفة الطريق في العيد والتعميد في الجامع للعدو
- ١٧٦ باب وقت صلاة العيد
- ١٧٧ باب صلاة العيد قبل الخطبة بغير اذان ولا اقامة وما يقرأ فيها
- ١٨٢ باب عدد التكبيرات في صلاة العيد ومحلها
- ١٨٦ باب لا صلاة قبل العيد ولا بعدها
- ١٨٩ باب خطبة العيد وآحكامها
- ١٩٢ باب استحباب الخطبة يوم القصر
- ١٩٧ باب حكم الهلال اذا غم ثم علم به من آخر النهار
- ١٩٩ باب الحث على الذكر والطاعة في أيام العشر وأيام التشريق
- ٢٠٥ (كتاب صلاة الخوف)
- ٢٠٥ باب الانواع المروية في صفتها
- ٢١٢ باب الصلاة في شدة الخوف بالاعمال ويجوز تأخيرها أم لا
- ٢١٥ (أبواب صلاة المكسوف)
- ٢١٥ باب النداء لها وصفتها
- ٢٢٥ باب من اجاز في كل ركعة ثلاث ركوعات وأربع وخمسة

- ٢٢٢ باب الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف
 ٢٢٤ باب الصلاة لظسوف القمر في جماعة مكررة الركون
 ٢٢٥ باب الخ على الصدقة والاستعانة بالذكر في الكسوف وخروج وقت الصلاة
 . بالعجل
 ٢٢٧ (كتاب الاستسناه)
 ٢٣٠ باب صفة صلاة الاستسناه وجوازها قبل الخطبة وبعدها
 ٢٣٢ باب الاستسناه بذي الصلاح وكثارة الاستغفار ورفع الأيدي بالدعاء وذكر
 أدعية مأثورة في ذلك
 ٢٣٧ باب تشو بل الامام والناس أريدتهم في الدعاء وصفته وورقه
 ٢٣٩ باب ما يقول وما يصنع إذا رأى المنظر وما يقول إذا كثر جدا
 ٢٤٢ (كتاب الجنائز)
 ٢٤٣ باب عيادة المريض
 ٢٤٧ باب من كان آخر قوله لا اله الا الله وتلقين المحتضر وتوجيهه وتغميض الميت
 والقراءة عنده
 ٢٥١ باب المبادرة الى تجهيز الميت وقضا دينه
 ٢٥٤ باب تصفية الميت والرخصة في تقييده
 ٢٥٤ (أبواب غسل الميت)
 ٢٥٥ باب من دله وورقه به وسقعه عليه
 ٢٥٦ باب ما جاء في غسل أحد الزوجين للآخر
 ٢٥٨ باب ترك غسل النهميل وما جاء فيه إذا كان جنباً
 ٢٦١ باب صفة الغسل
 ٢٦٥ (أبواب الكفن ونوابه)
 ٢٦٥ باب التكفين من رأس المال
 ٢٦٦ باب استحباب احسان الكفن من غير مغالة
 ٢٦٨ باب صفة الكفن للرجل والمرأة
 ٢٧٢ باب وجوب تكفين النهميل في ثيابه التي تل فيها
 ٢٧٢ باب تطيب بدن الميت وكفنه الا الحرم
 ٢٧٤ (أبواب الصلاة على الميت)
 ٢٧٤ باب من يصلي عليه ومن لا يصلي عليه
 ٢٧٤ الصلاة على الأنبياء
 ٢٧٥ ترك الصلاة على النهميل

صحيحة

- ٢٧٩ الصلاة على السقط والطفل
 ٢٨١ ترك الامام الصلاة على الغال وقائل نفسه
 ٢٨١ الصلاة على من قتل في حد
 ٢٨٣ الصلاة على الغائب بالنية وعلى القبر الى شهر
 ٢٨٨ باب فضل الصلاة على الميت وما يرجى له بكثرة الجمع
 ٢٩٢ باب ما جاء في كراهة النعي
 ٢٩٣ باب عدد تكبير صلاة الجنائز
 ٢٩٧ باب القراءة والصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيها
 ٣٠٠ باب الدعاء للميت وما ورد فيه
 ٣٠٤ باب موقف الامام من الرجل والمرأة وكيف يصنع اذا اجتمعت أنواع
 ٣٠٦ باب الصلاة على الجنائز في المسجد
 ٣٠٧ (أبواب جل الجنائز والسير بها)
 ٣٠٨ باب الامراء عيها من غير رمل
 ٣١٠ باب المشي امام الجنائز وما جاء في الركوب معها
 ٣١٢ باب ما يكره مع الجنائز من نباحة أو نادر
 ٣١٣ باب من اتبع الجنائز فلا يجاس حتى يوضع
 ٣١٥ باب ما جاء في القيام للجنائز اذا مررت
 ٣١٧ (أبواب الدفن وأحكام القبر)
 ٣١٨ باب تعميق القبر واختيار اللحد على الشق
 ٣٢٠ باب من أين يدخل الميت قبره وما يقال عند ذلك والحث في القبر
 ٣٢٣ باب تسقيم القبر ورشه بالماء وتعليقه ليعرف وكراهة البناء والمكتابة عليه
 ٣٢٧ باب من يستحب أن يدفن المرأة
 ٣٢٨ باب آداب الجلوس في المقبرة والمشي فيها
 ٣٣٠ باب الدفن ليلا
 ٣٣١ باب الدعاء للميت بعد دفنه
 ٣٣٢ باب النهي عن اتخاذ المساجد والمسرح في المقبرة
 ٣٣٣ باب وصول ثواب القرب المهداة الى الموتي
 ٣٣٧ باب تعزية المصاب وثواب صبره وأمره به وما يقول لذلك
 ٣٤٠ باب صنع الطعام لاهل الميت وكراهة منعه من الناس
 ٣٤١ باب ما جاء في البكاء على الميت وبين المكروه منه
 ٣٤٦ باب النهي عن التماحاة والتدب وخش الوجوه وشتم الشعر ونحوه والرخصة
 في سير الكلام من صفة الميت

صحيفة

٢٥٢ باب الكف عن ذكر مساوى الاموات

٢٥٤ باب استصباح زيارة القبور للرجال دون النساء وما يقال عند دخولها

٢٥٧ باب ما جاء في الميت يتقل أو ينشأ من ارضه

* (تم) *

• فهرسة الجزء الثالث من عون الباري •

صحيحة	
بقية باب بدء الاذان	٢
كتاب الجمعة	٨٧
باب صلاة الخوف	١٣٧
كتاب العيدين	١٤٢
أبواب الوتر	١٥٦
أبواب الاستسقاء	١٧٠
كتاب الكسوف	١٨٥
أبواب سجود القرآن	٢٠٠
أبواب تقصير الصلاة	٢٠٥
باب التهجيد بالليل	٢١٦
باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة	٢٤٤
باب الاستعانة في الصلاة	٢٥٤
أبواب السهو	٢٦٠
باب في الجنائز	٢٦٤

• (تمت) •

(اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثالث من كتاب نيل الاوطار)

صواب	خطا	سطر	صحيفة
يشهد	شهد	١٨	٤
أعظم أجرا	أعظم	٨	١٢
أصحاب الشافعي	الشافعي	٢٢	٢١
يا لناس قال	بالناس	٤	٢٧
أقتلوا	قتلوا	٨	٢٨
أكثرهم	أكثر	١١	٢٦
فيخص نفسه	فيخص	١٥	٢٨
أبي حذيفة	حذيفة	١٤	٤٠
الاثرم	الاثرو	٥	٤٣
كثفه	كثفه	٢٢	٤٧
ديار او الديار	ديار او الديار	٧	٥٤
لمنفرد	لمنفرد	٢٤	٦١
حيان	حيان	١	٦٤
الله	له	٩	٦٦
الذين	الدين	١٠	٦٨
الكلام على هذا	الكلام	٦	٦٨
وفيه أن	وفيه	٢٨	٦٩
ذكره الخاكم	ذكره	٢	٧٠
تقتضي أيضا	تقتضي	٨	٧٤
بالقلب	لا يجب	١٦	٧٥
علمنا	علمنا	٢٦	٧٦
ركعتان وصلاة الفجر ركعتان	ركعتان	٢٥	٧٧
الاولى	الاول	٢٩	٨٠
تصوم قال قال	تصوم قال	١٣	٨٠
الله	له	٢٧	٨١
ركعتين ركعتين	ركعتين	٨	٨١
والاعنة	والاعنة	١٧	٨٢
متروك	متروك	١٩	٨٣
نعمامة بن شراحيل	نعمامة بن شراحيل	٢٤	٨٥
عباد بن	عباد بن	١	٨٨

صحيحة	سطر	خطا	صواب
		ن	ن
٨٨	٨	برى	فوى
➤	١١	حاصره	حاصره
٨٩	١٢	حبیب	حبیبها
٩٢	٥	شمرط	بشمرط
٩٣	٢٨	كان	كان ذلك
٩٤	١٥	حنش	حنش
٩٨	٢	قال	قاله
➤	٢٣	نخوله	نخول
١٠٠	٢	الشافعى	للاشافعى
١٠٤	١٤	ومعزا	ومعزا وقيل معزا
١٠٥	٣١	والاوازاى	والاوازاى
١٠٦	١٠	خروجه	دخوله
١٠٧	١٦	ورجله	ورجله
➤	٢٠	المهاجرين	المهاجرين
➤	٢٦	أنضية	ن
➤	٢٨	أحايته	أضحي
١١١	١٧	المراد	أحاديثه
➤	٢١	لى	المراد بالبيت
١١٢	٥	نيشة	الى
١١٤	٢٢	لزمانا	نيشة
➤	٢٦	الغدر	الزمان
١١٦	٢٧	فضلية	الغدولم
١١٧	١	لله	أفضلية
١١٩	٢٩	لى	الله
١٢١	٢٣	حزم	الى
١٢٢	٨	خير	حزم
➤	١٥	الدعاء	خيرا
١٢٨	٢٣	لا تخطى	الدعاء انها
١٣١	١٠	لمصلاة	لا تخطى
			المصلاة

صيغة	سطر	خطا	صواب
		ن	ن
١٤٣	١	داوى	داور
١٤٤	١٧	عدمها	عدمها
١٥٣	٦	صبرورية	صبرورية
=	١٧	لا	الا
		ن	ن
١٥٧	١٩	أغلطه	أعضله
١٥٨	٣	الحراث	الحارث
١٦٠	٤	الجمع	يجمع
١٦٣	٨	صح	صح عنه
=	١٧	أربع	أربع ركعات
=	٢٥	عدم	عدم
١٨٦	١١	لامام	الامام
١٨٧	٢٢	لا كوع	الا كوع
١٩١	٣	غيرتم	غيرتم والله
١٩٤	=	بكذا	بكذا أو
١٩٥	٢١	بعد	قال بعد
١٩٧	٩	عموم	عمومة
٢٠٠	١٢	هذا	هذه
٢٠٢	٢	تخصص	يخصص
٢٣١	١٦	على ذلك	كما يدل على ذلك
٢٣٤	١٧	في	في آخر
٢٤١	٨	رفع	الرفع
=	٩	لغيت	الغيت
=	١١	عائهم	دعائهم
٢٤٣	٢٢	قتصر	اقتصر
٢٤٥	٨	قسمتى	تسمتى
٢٤٩	١٠	رسول	رسول الله
=	١٨	المتضر	المتضر
٢٥٧	١٦	عنده	عندهم
٢٦٥	٨	راية	رواية
٢٦٧	٢	اللغتان	العلتان
٢٦٨	٥	المهلة	بالمهلة

صوفيّة	سطر	خطا	صواب
٢٧٠	١٦	توترت	تواترت
٢٧٣	١١	بعير	بعير
٢٨١	٥	فتفتشا	فتفتشا
٢٨٢	٦	يعلم	نعلم
٢٨٣	١٢	يعلم	نعلم
٢٨٤	=	القاف	القاف وقيل التيل
٣٠٥	٧	أوداو	أوداو
=	١٥	الجنقي	الجنقي
٣٠٦	=	فتالت	فتالت والله
=	٢٢	القرشي	القرشي
٣٠٧	٤	المجد	المجد
٣٠٨	٢٠	القصص	القصص
=	٢١	النسكا	النسكا
٣١٢	٦	حامين	حامين
٣١٥	٥	الخاص	الخاص
٣١٨	٧	قبر	قبر واحد
٣٢٤	١٩	القيب	القيب
٣٢٥	١٥	علم	علم
٣٢٦	١٩	تقصص	تقصص
	ن	ن	ن
٣٤١	٢٢	صائحة	صائحة
٣٤٣	٦	علي بن العاص	علي بن أبي العاص
	ن	ن	ن
٣٤٨	١٢	النهي	نهي أهل

(تم بحمد الله وعونه)

• (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثالث من كتاب عون الباري) •

صفحة	سطر	خطا	صواب
٣	٣٥	أى ويصغر في الثانية	(ويصغر في الثانية)
٤	=	الركعة	(الركعة)
٧	١٢	أخرجه	أخرجه البخاري
٩	٢٦	مـ لم	مسلم أيضا
١٠	٢٤	وهو ظاهر في الجهر المترجم له	X
١١	١٤	المؤلف	البخاري
١٢	١	افراد	افراد البخاري
١٣	٢	له	له البخاري
٤	٢٤	وما ورد	وما ورد
١٦	٢	الاوتس	الارض
٤	٢٦	النسائي	النسائي أيضا
١٨	٥	المتقدمة	X
٢٠	٦	الاحرام	الاحرام كما تقدم
٢٣	٣٥	وردة	وردة
٢٥	١٥	في	(في)
٢٦	٢٥	الامام	الامام والمأموم
٢٨	٦	قال	وقال
٤	١٩	الترمذي	الترمذي بالفتح قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فغطت فقلت الحمد لله الحمد لله
٢٧	٢٦	الآتي	المذكور
٢٨	٧	الى لا	لنالى
٢٩	١	لوازمها	لوازمها على ما قيل والحق الايمان بذلك وتسليم كيفياتها الى الله تعالى
٤	١٨	ذلك لك	لأن ذلك
٤٢	٢٣	هنا	ههنا
٤	٢٦	الحبيبة	الحبيسة
٤٩	١٥	المؤلف	البخاري
٥٠	١١	بهما	بها

صواب	خطا	سطر	ضعيفة
بدأ	بدئ	١٨	٥٠
عبد الله عن أبيه عن ابن مسعود	عبد الله عن ابن مسعود	١	٥٣
مسعود	عن أبيه		
X	كذافي الفخ	١٨	٥٥
ذلك في غيره	ذلك	٤	٥٦
بصفة	بصفة	٣١	٦١
هنما كذا وكذا	هنما كذا	٣٤	٦٢
عليه البيهقي	البيهقي	٢٥	٦٣
داوموا	دوموا	٣٥	٦٥
القفراء	القفراء	١٦	٧٠
X	وحده	٢١	٧٢
عنه	شعاله	٣٦	٧٦
نوما	نوما	١١	٨٠
استر	استر	٣١	٨٤
اصلاة	بصلة	١٣	٩٤
فتقع	فتقع	٥	٩٨
X	انتهى	٣٥	٩٩
X	الانية	٨	١٠٠
وفي الحديث دلالة	ووجه الاستدلال	١٠	١٠٦
	بالحديث من جهة دلالة		
اراد البخاري	اراد	٣٥	١١٠
النكت	النكت	٥	١١١
اذ	ان	٢	١١٢
أخرجه البخاري	أخرجه	٢٤	١١٣
لوثبت فظاهر كم	لوثبت	١٥	١١٣
X	في باب الجماعة	٢٨	١٢٠
فعليه ان	ان	٣٦	١٢٠
وأورد	أورد	٥	١٢٤
الا	لا	١	١٢٦
يبين	يبين	١٧	١٢٧
لحيته	لحيته	٣٤	١٢٨

صواب	خطا	سماز	صحيحة
كالبخارى	كالصنف	٥	١٣٢
البخارى	المؤلف	٨	١٣٥
في غيرها	في غيره	٣٤	١٥١
اقوى	اقوى	١	١٥٥
بصح	بصح	٢٨	١٦١
بشروعية	بشروعية	٢٩	=
وقد	قد	٣٠	=
ثبت القنوت	ثبت	٣١	١٦٩
X	انتهى	١	١٧٠
الرواية	الراية	٣٤	١٧١
الصبر	للصبر	١	١٧٨
X	التالى	٢٣	١٧٩
مشهور	يا فى قريبا	٦	١٨٥
ذى القعدة	القعدة	١٠	١٨٩
فكذلك	فلذلك	٣٤	١٩٠
فلأمر	فلأمر	=	١٩٦
مقضاء	مقضاء	٩	١٩٧
اتقن	اتقن	٤	=
بالساعة	الساعة	٧	١٩٨
فاجتدوا	واجتدوا	٣٦	٢٠٠
انتهى والحديث أخرجه	انتهى	٨	٢٠٤
البخارى أيضا فى التفسير			
والترمذى فى الصلاة			
الارض الآتية	الارض	١٣	٢٠٥
زاد الجهلى	زاد	٣٢	=
ان العصابة	العصابة	٣١	٢٠٩
الضأى	المصنف	١	٢١٠
الاثنين	الاثنين	٢٤	=
لقوله	بقوله	٣٤	٢١٣
X	المصنف	١	٢١٤
البخارى ههنا	البخارى	٣٦	٢٢٥
بيعتنا	بيعتنا	٣١	٢٢١

صواب	خطا	سطر	مصحفة
حديث آخر	الحديث الثاني	٢١	٢٢٢
بدائع	ابتداع	٢٥	٢٢٣
عن	وعن	٦	٢٢٨
ابوداود ايضا	ابوداود	٢٦	٢٣٠
وأخرجه البخاري	وأخرجه	٢١	٢٣٥
أى ان لم يكن جامع	بان لم يكن جامع	٢٢	=
أخرجه البخاري	أخرجه	٣٥	٢٣٦
فاصرفه	اصرفه	١٣	٢٤١
كان	كله	٢٢	=
يطل	يطل	٢٦	=
لم يقل أى البخاري	لم يقل	٢٥	٢٤٤
البخاري	المنصف	١	٢٤٥
لازمه	لازمة	١٩	=
بطيية	بطيية	٢٦	=
يجب	لا يجب	١	٢٤٨
(عليك) أى ما معنى من ان	(عليك)	٢٤	٢٥٩
أرد عليك			
البخاري	المنصف	٢٦	٢٦٠
أوأمة	أى أمة	٢٩	٢٦٤
غير معلومة	معلومة	٢٦	٢٦٩
أدخله البخاري	أدخله	٢٠	٢٧١
×	انتهى	٢٩	٢٨١
أدركت	أوكت	٢١	٢٨٢
من اللب الى بابها	الايام بلبالها	١٤	٢٨٦
وخص البخاري	وخص	٤	٢٩٧
بعده ايضا	بعده	٣	٣٠٥
وانما أضاف الدمع والمزن	أضاف الفعل	٢٢	=
أخرجه	وأخرجه	٢٦	٣٠٧
×	هـ	٢٠	٣١١
فالتفاه	والمقصود ان التفاه	٢٥	٣١٦
ترجم البخاري لهذا الحديث	ترجم	٣	٣١٩
البخاري	الموافق	٢	٣٢٦

صواب	خطا	سطر	صفحة
ألت	ألسبت	٥	٣٣١
البحارى	المصنف	٩	٥
يحمل	يحمل	٢	٣٣٤
يقولونه	تقولونه	٢٥	٣٣٧
X	المشار اليه الاولا	١٥	٣٣٨
X	ان من مات الى قوله او الشبر	٤	٣٣٩
الزهد	الزهدى	٥	٣٤١
الجوار	الجوزا	٣٦	٣٥٤
رجه	رجها	١	٣٥٥

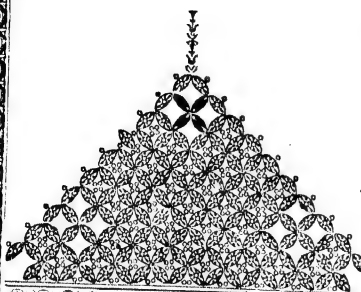
• (تم بحمد الله وعونه) •

الجزء الثالث من نيل الأوطار من امرار متقى
الاخبار لآمام المحققين شيخ الاسلام
والمسكين محمد بن علي الشوكاني
نفع الله به القاصي
والداني

م

وبه امشيه كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الملك المؤيد
من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القفوجي البخاري فسمع الله
تعالى في مدته وهو شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزبيدي نفعه الله تعالى برحمته
وأسكنه فسيح جناته

(عن أبي قتادة) الحارث بن ربي
 رضي الله عنه قال كان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ
 في الركعتين الأولىين من صلاة
 الظهر فيسبح جواز تسبحة
 الصلاة وقتها (بفتح الكاف
 وسورتين) في كل ركعة سورة
 (بطول في) قراءة الركعة
 الأولى ويقصر في قراءة
 الركعة الثانية لأن النشاط
 في الأولى يكون أكثر فاسب
 التخصف في الثانية حذرا من
 الملل قاله الشيخ تقي الدين
 وعند عبد الرزاق عن معمر عن
 يحيى في آخر هذا الحديث
 وطننا انه يريد بذلك ان يدرك
 الناس الركعة الأولى ولا يداود
 وابن خزيمة نحوه من رواية أبي
 خالد بن سفيان عن معمر
 وروى عبد الرزاق عن ابن جريج
 عن عطاء قال اني لاحب ان
 يطول الامام الركعة الأولى في
 كل صلاة حتى يكثر الناس واستدل
 به على استحباب تطويل الأولى
 على الثانية وجمع بينهما وبين
 حديث سعد السابق حيث قال
 أركس في الأولىين بان المراد
 تطويلهما على الآخرين
 لا التسوية بينهما في الطول
 واستدل من هذا أيضا بقراءة
 سورة كاملة ولو قصرت على
 قراءة قدرها من طويله قال
 النووي وزاد البغوي ولو قصرت



بسم الله الرحمن الرحيم

• (أبواب صلاة الجماعة) •

• (باب وجوبها والصلوات عليها) •

(عن أبي هريرة) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنزل الصلاة على المنافقين
 صلاة العشاء وصلاة النحر ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حجو أو لقد هممت أن آمر
 بالصلاة فتقام ثم آمر رجلا فيصلي بالناس ثم أنطلق معي برجالهم حرم من حطبت إلى
 قوم لأبشهم دون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار متفق عليه ولا جد عن أبي هريرة عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو لم أفي البيوت من النساء والذرية أفقت صلاة العشاء
 وأمرت فتداني يحرقون ما في البيوت بالنار الحديث الثاني في استناده أبو معشر وهو
 ضعيف قوله أنزل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة النحر فيه ان الصلاة كلها
 تنزل على المنافقين ومنه قوله تعالى ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى وإنما كان العشاء
 والنحر أنزل عليهم من غيرهما لقوله الداعي إلى تركهم لهما لأن العشاء وقت السكون
 والراحة والصبح وقت لذة النوم قوله ولو يعلمون ما فيهما أى من مزيد النفل قوله
 لأتوهما أى لأنوا المحل الذى يصلحان فيه جماعة وهو المسجد قوله ولو حجو أى زحفا
 إذا منعهم ما منع من المشى كما يزحف الصغير ولان أبي شيبه من حديث أبي الفرداء ولو
 حجو على المرافق والركب قوله ولقد هممت بالإمام جواب القسم وفى البخارى وغيره
 والذى نفسى بيده ولقد هممت والهم العزم وقيل دونه قوله فأحرق بالنار بتشديد الهمزة

السورة عن المقرء انتهى وكأنه مأخوذ من قوله كان يفعل لانما تبدل على الدوام والغالب وقد ذكر البخاري في جزء الترمذ
 كلامه هنا انه لم يرد عن أحد من السلف في اتفادوا الداخل في الركوع ٣ شيء والله أعلم بل يقع في هذا الحديث

ذكر القراءات في الاخيرين
 ففسك به بعض الحنفية على
 استقامتها في المكنة ثبت من
 حديثه من وجه آخر كما عند
 البخاري بعد عشرة أبواب
 (ويجمع الآية احكاماً) جمع
 حين وهو يدل على تكرار ذلك
 منه وللشافعي من حديث البراء
 فجمع منه الآية من سورة
 لقمان والذاريات ولا ينزعة
 بسبع اسم ربك الاعلى وهل تأك
 حديث الغاشية وهذا يحتمل
 ان يكون مأخوذاً من سماع
 بعضهم قيام القرينة على
 قراءة بقائها وان الذي صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يخبرهم عقب
 الصلاة دائماً وغالباً بقراءة
 السورتين وهو بعد جذا قاله
 ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى
 واستدل بهذا الحديث على
 جواز الجهر في السرية وأنه
 لا يجوز معه على من فعل ذلك
 خلافاً لما قال ذلك من الحنفية
 وغيرهم سواء قلنا كان يفعل
 ذلك عند البيان الجواز أو بغير
 قصد للاستغراق في التذبر
 وفيه على من زعم ان الامر
 شرط لصحة السرية (وكان يقرأ
 في العصر بفتح الكسرة
 وسورتين) في كل ركعة سورة
 واحدة (وكان يطول) قراءته
 الفاتحة (في) لركعة (الاولى) منها

اذ بالغ في تحريمه وفيه جواز العقوبة بتلاف المال والحديث استدل به القائلون
 بوجوب صلاة الجماعة لانها كانت سنة لم يهد تاركها بالتعريق ولو كانت فرض
 كفاية لكانت قائمة بالرسول صلى الله عليه وسلم ومن معه ويمكن ان يقال ان التعديد
 بالتعريق المذكور يقع في حق تارك فرض الكفاية لا في حق تارك فرض الكفاية
 لان المتأثرة انما يشرع فيها اذا قلنا بالجمع على الترك وقد اختلفت أقوال العلماء في
 صلاة الجماعة فذهب عطاء والواحي واصحق وأحمد وأبو ثور وابن خزيمة وابن
 المنذر وابن حبان وأهل الظاهر وجماعة ومن أهل البيت أبو العباس الى انها فرض
 عين واختلفوا بعضهم قال هي شرط روى ذلك عن داود ومن تبعه وروى مثل ذلك
 عن أحمد وقال الباقر انما فرض عين غير شرط وذهب الشافعي في أحد قوله قال
 الحافظ هو ظاهره وعليه جمهور المتقدمين من اصحابه قال كثير من المالكية
 والحنفية الى انها فرض كفاية وذهب الباقر الى انها سنة وهو قول زيد بن علي
 والهادي والقاسم والناصري والمؤيد بالله وأبو طالب واليه ذهب مالك وأبو حنيفة
 وأبو جابر حديث الباب باجوبة الاول انما لو كانت شرطاً أو فرضاً عين ذلك عند
 التوعد كذا قال ابن بطال وردنا على الله عليه وآله وسلم قد دل على وجوب الحضور
 وهو كاف في البيان والشافعي ان الحديث يدل على خلاف المدعى وهو عدم الوجوب
 لكونه صلى الله عليه وآله وسلم هم بالتوعد الى المختلفة ولو كانت الجماعة فرضاً لما
 تركها وفيه ان تركها حال التحريق لا يستلزم الترك مطلقاً لا يمكن ان يشهروا في
 جماعة آخرين قبل التحريق أو بعده الثالث قال الباغي وغيره ان الخبر ورد
 مورد الزجر وحقيقته غير مرادة انما المراد بالمباغعة ويرشد الى ذلك وعيدهم بعقوبة
 لا يعاقبها الا الكفار وقد انعقد الاجماع على منع عقوبة المسلمين بذلك واجيب بان ذلك
 وقع قبل تحريم التعذيب بالنار وكان قبل ذلك جائزاً على انه لو فرض ان هذا التوعد
 وقع بعد التحريم لكان مخصوصاً بفحور التحريق في عقوبة تارك الصلاة الرابع تركه
 صلى الله عليه وآله وسلم تحريمهم بعد التهديد ولو كان واجباً لمناعتهم قال بعض
 ومن تبعه ليس في الحديث حجة لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يشهد زاد النووي
 ولو كانت فرض عين لم تتركهم وتعتب ابن دقيق العيد باليهما لا يجزئ فعله لو فعله
 والترك لا يدل على عدم الوجوب لاحتمال ان يكونوا انزحوا بذلك على ان رواية
 أحد التي ذكرها المصنف فيها بيان سبب الترك الخامس أن التهديد يقوم ترك الصلاة
 رأياً لا مجرد الجماعة وهو ضعيف لان قوله لا يشهدون الصلاة بمعنى لا يجتهدون وفي
 رواية لاسد عن أبي هريرة العشاء في الجمع أي في الجماعة وعند ابن ماجه من حديث
 أسامة بن ثوبان رجال عن تركهم الجماعة وألا حرق يوتهم السادس ان الحديث ورد

أي ويصغر في الثانية (وكان يطول في) قراءة (الاولى من صلاة الصبح) بقصر في الثانية (ويقاس المغرب والعشاء
 عليها السنة عند الشافعية) ان يقرأ في الصبح والظهر من طوال المصطلح وفي العصر والعشاء من أيساطه وفي المغرب من

قصاره وقال المناهبة في الصبح من طوال الفصل وفي المغرب من قصاره وفي الباقي من أوساطه وقد أخرج مسلم في ذلك أحاديث مختلفة ويجمع بينهما بوقوع ٤ ذلك في أحوال متغايرة أما بيان الجواز وأما غير ذلك من الأسباب

في الحديث على مخالفة أهل النفاق والخديرة من التشبه بهم لخصوص ترك الجماعة ذكر ذلك ابن المنبر السابع أن الحديث ورد في حق المنافقين فلا يتم الدليل وتعبه بالتبعاد الاعتناء بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع العلم بأنه لا صلاة لهم وبأنه صلى الله عليه وسلم كان معرضاً عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوبى بهم وقال لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه وتعبه بهذا التعقب ابن دقيق العيد بأنه لا يتم إلا أن ادعى أن تركه معاقبة المنافقين كان واجباً عليه ولادليل على ذلك وليس في إعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم قال في الفتح والذي يظهر في أن الحديث ورد في المنافقين لقوله صلى الله عليه وسلم في صدر الحديث أني الصلاة على المنافقين وأقول صلى الله عليه وسلم لم يعلم إلّا أن هذا الوصف يليق بهم - لا بالموثمين لكن المراد نفاق المعصية لا نفاق الكفر يدل على ذلك قوله في رواية لا يشهدون العشاء في الجمع وقوله في حديث إسماعيل لا يشهدون الجماعات وأصرح من ذلك ما في رواية أبي داود عن أبي هريرة ثم أتى قوما يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فهذا يدل على أن نفاقهم نفاق معصية لا كفر لأن الكافر لا يصل في بيته إنما يصل في المسجد وبما وعدة فإذا خلا في بيته كان كما وعدة الله تعالى من الكفر والاسم هزاء قال الطبري خروج الموثن من هذا الوعد ليس من جهة أنهم إذا سمعوا النداء أجاز لهم التخلف عن الجماعة بل من جهة أن التخلف ليس من شأنهم بل هو من صفات المنافقين ويدل على ذلك قول ابن مسعود ألا تفي لقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة إلا منافق وأخرج ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بإسناد صحيح عن غير بن أنس قال حدثني عروم بن مني أن أنصاراً قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شهدتم منافق يعني العشاء والفجر الثامن أن فرس يرضه الجماعة كانت في أول الأمر ثم نضحت حتى ذلك القاضي عياض قال الحفاظ ويمكن أن يتقوى لثبوت النسخ بالوعد المذكور في حقهم وهو التحريم بالنداء قال ويدل على النسخ الأحاديث الواردة في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد كما سيأتي لأن الأفضلية تقتضي الاشتراك في أصل الفضل ومن لازم ذلك الجواز التاسع أن المراد بالصلاة بالجمعة لا بالي الصلوات وتعبه بان الأحاديث مصرحة بالاعتناء بالفجر كما في حديث الباب وغيره ولا ينافي ذلك ما وقع عنده مسلم من حديث ابن مسعود أن الجماعة لا يحتمل تعدد الواقعة كما أشار إليه النووي والحب الطبري واللعديث فواتد ليس هذا محل بسطه أو سياتي التصريح بما هو الحق في صلاة الجماعة (وعن أبي هريرة أن رجلاً أعمى قال يا رسول الله ليس لي قائد يوقد لي المسجداً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن يرخص له فيصلي في بيته فرخص له فأولى دعاءه قال هل تسمع النداء قال نعم قال فأجب رواه - والنسائي وعن عمرو بن أممته قال قالت يا رسول الله أناضرب برشاش الدار أو لا يلاؤمني فهل تجدي رخصة أن أصلي في بيتي قال أسمع

واستدل ابن العربي باختلافها على عدم مشروعية سورة معينة في صلاته معينة وهو واضح فيما اختلف لأفعال يختلف كتنزيل وهل أتى في صبح الجمعة وفي هذا الحديث الحديث والعقبة والفقير والفقير وأخرج جبه البخاري أيضاً وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن أمه (أم الفضل) لبابة بنت الحارث زوج العباس أخت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقال إنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة والصحيح اختعرت زوج سعيد بن زيد رجعته (وهو) أي ابن عباس وفيه التفات من الحاضر إلى الغائب لأن السامع يقتضي أن يقول سمعنا (يقراً والمرسلات عرفاً فقالت يا بني والله قد دكرت في شياً نسينه وصرح عقيل في زبائنه عن ابن شهاب أنها آخر صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولنظمه ما صلى بعدها حتى قبضه الله والصلاة التي حكمتها عائشة كانت في المسجد والتي حكمتها أم الفضل كانت في بيته كما رواه النسائي واجيب عن قول أم الفضل عند الترمذي خرج السنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عاصراً رأسه في مرضه

النداء

في البيت

فصل في المغرب بالجل على أنه خرج الهم من المكان الذي كان راقداً فيه إلى الحاضر من في البيت فصل فيهم فيه قال الحفاظ فهم ثلاثون الروايات (بقراءة تك) وفي نسخة (بقراءة تك) (هذه الصورة أنها) أي الصورة (لا تخرم ما بهت

من رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونه (يقربهم في صلاة المغرب) وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في المغازي
ومسلم في الصلاة وكذا ابوداود وابن ماجه والمراد بهذا تقدير القراءة

بخصلاف ما تقدم في الظهور من
ان المراد اثباتهما (عن زيد بن
ثابت رضى الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) يقول في المغرب بطولى
الطويلين) أى بطول السورتين
الطويلتين وطولى تأييد أطول
والطويلين ثلثة طولى وهذه
رواية لا تكوّل بمقع تفسير هاتين
السورتين في رواية البخاري
ووقع عند النسائي عن زيد بن
ثابت المص ولا يداود الاعراف
لكن بين النسائي أن التفسير
من قول عروة زاه ابوداود قال
يعني ابن سريج وسألت انا ابن
أبي مليكة فسألني من قبل
نفسه المائدة والاعراف وعند
الجوزقي مثله انه قال الانعام
بدل المائدة وعند الطبراني وأبي
نعيم في مستخرجهم بدل الانعام
يونس واستنبط من الحديث
امتداد وقت المغرب الى غيبوبة
الشفق الاخر وعلى اختيار
القراءة فحينما يغيب قصر الفضل
وعند ابن ماجه بسند صحيح عن
ابن عمر كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب قل
يا أيها الكافرون وقيل هو الله
أحمد وكان الحسن يقرأها
بالأزلاز والاعاديان ولا يدعها
ورواهذا الحديث الستة ما بين
بصري ومكي ومدني وفيه

النداء قال نعم قال ما جدلنا رخصة رواء أحد ابوداود وابن ماجه الحديث الثاني
أخرجه أيضا ابن حبان والطبراني زاذان حبان وأحمد في رواية فأتوا لوجوب قوله
ان جلا أعمى هو ابن ام مكتوم كما في الحديث الثاني قوله ليس في قائل في الحديث
الاخر في قائل لا يلازم في ظاهره التناقض اذا كان الاعشى المذكور في حديث أبي هريرة
هو ابن ام مكتوم ويجمع بينهما اما بعد الواقعة ابان المراد بالنفي في الرواية الاولى
القائد المسلم والمثبت في الثانية القائد الذي ليس بلام قوله فرخص له الى قوله قال
فاجب قيل ان الترخيص في أول الامر اجتمعت ادمته صلى الله عليه وسلم والامر بالاجابة
يوجب من الله تعالى وقيل الترخيص مطلق مقيد بعدم سماع النداء وقيل ان الترخيص
باعتبار العذر والامر للندب فكان له حال الانضال للواجب والاعظم لاجل ان تجيب وتحضر
فاجب قوله ولا يلازم في قوله قال الخطابي يروى في الحديث يلازم بالواو والاصواب
يلازم في أى واقتضى وهو بالهمزة المرسومة بالواو والهمزة فيه اصلية وأما المرومة
بالواو ففيه من اللوم وليس هذا موضع قوله رخصة تؤذن غفوة وقد تضمنت الجماعة المعجمة
بالايماء وحى التسمين في الامر والتيسير والحديثان استدل بهما القائلون بان
الجماعة فرض عين وقد تقدم في كرم وأجاب الجمهور عن ذلك بانه سأل هل رخصة في
ان يصلى في بيته ويحصل له فضله الجماعة بسبب عذره فقيل لا ويده هذا ان حضور
الجماعة يسقط بالعذر باجماع المسابن ومن سببه العذر العمى اذا لم يجد قائدا كما في
حديث عثمان بن مالك وهو في الصحيح وسما في يدل على ذلك حديث ابن عباس عند
ابن ماجه والدارقطني وابن حبان والحاكم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من سمع
النداء فليأت الصلاة فلا صلاة الا لمن عذر قال الحافظ واسناده على شرط مسلم لكن
رجح بعضهم وقفه وأجاب البعض عن حديث الاعشى بان النبي صلى الله عليه وسلم علم
منه أنه يعشى فلا قائد لحقه وذلك كانه كما هو مشاهد في بعض العميان يعشى بلا قائد لاسما
اذا كان يعرف المكان قبل العمى أو بتكرار المشي اليه استغنى عن القائد ولا بد من
التأويل لقوله تعالى ليس على الاعشى حرج وفي أمر الاعشى بحضور الجماعة مع عدم
القائد ومع شكايته من كثرة السباح والهوام في طريقه كما في مسلم غاية الخرج ولا
يقال الاية في الجهاد لاننا قول هومن التصر على السبب وقد تقرر في الاصول ان
الاعتبار بمهم اللفظ لا بخصوص السبب واعلم ان الاستدلال بحديث الاعشى
وحديث أبي هريرة الذي في أول الباب على وجوب مطلق الجماعة فيه نظر لان الدليل
أخص من الدعوى اذ غاية ما في ذلك وجوب حضور جماعة النبي صلى الله عليه وسلم
في مسجده اسمع النداء ولو كان الواجب مطلق الجماعة لقال في المختلفين انهم
لا يحضرون جماعته ولا يجتمعون في منازلهم وقال عثمان بن مالك انظر من يصلى
معك ولا تترك الترخيص للاعشى بشرط ان يصلى في منزله جماعة (وعن عبد الله بن مسعود

التصديق والعنسة والقول واخره ابوداود والنسائي في الصلاة (عن جبير بن مطعم بن عدي رضى الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وكان سماعه لثرا تته صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء في أسارى يدركه عند البخاري في الجهاد

وكان ذلك أول ما وقع في قلبه كافي المغازی عند البخاری أيضا (يقرا وفي رواية قرأ في صلاة المغرب بالطور) أي بسورة الطور كلها وقال ابن الجوزي الباء ٦ بمعنى من وفيه نظر سنده الحافظ في الفتح واستدل به على صحة أدائها بحاله

الراي في حال الكسر وكذا
السبق اذا أداه في حال العدالة
قال الترمذي ذكر عن مالك انه
كره ان يقرأ في المغرب بالسور
الطوال نحو الطور والمرسلات
وقال الشافعي لا كره ذلك بل
استحبه والمعروف عند
الشافعية انه لا كراهة في ذلك
ولا استحباب وأما مالك فاعتد
العمل بالمدينة بل وبغيرها قال
ابن دقيق العيد استمر العمل
على تطويل القراءة في الصبح
وتقصيرها في المغرب والحق
عندنا ان ما صح عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في ذلك ثبت
مواظبته عليه فهو مستحب
وما لم يثبت مواظبته عليه فلا
كراهية له قلت الاحاديث التي
ذكرها البخاري في القراءة هنا
ثلاثة مختلفة المقادير لان
الاعراف من السبع الطوال
والطور من طوال المتصل
 والمرسلات من أوساطه وطريق
الجمع بين هذه الاحاديث انه
صلى الله عليه وآله وسلم كان يبدل
احدانا القسرة في المغرب اما
ليبان الجواز اما ليعلم بعدم
المنع على المأمومين وليس في
حديث جبير بن مطعم دليل على
ان ذلك تكرره وأما حديث
زيد بن ثابت ففيه اشعار بذلك
لكونه أنس على مروان

قال لقد رأيتنا وما يتخلف عنها الامناف معلوم اتفاق واقد كان الرجل يؤتي به جهادي
بين الرجلين حتى يقام في الصف واما الجماعة البخاري والترمذي هذا طرف من أثر
طويل ذكره مسلم معطولا ذكره غيره مختصرا ومطولا قوله واقد رأيتنا هذا فيه الجمع
بين ضميري المتكلم فالتاء له خاصة والنون لمع غيره قوله وما يتخلف عنها بمعنى الصلوات
الخمس المذكورة في أول الاثر ولفظ مسلم من مره ان يلقى الله غدا مسلما فليحافظ على
هؤلاء الصلوات الخمس حيث ينادي بين من وافق أي ودان فاقوا على هؤلاء الصلوات
الخمس حيث ينادي بين من ذكره مسلم اللفظ الذي ذكره المصنف وذكره غيره نحوه قوله
يؤتي به ينادي بين الرجلين أي يحسبه رجلان من جانبيه بعضه يعقد عليه ما قوله حتى
يقام في الصف قال النووي في هذا كراهة تأكيدها الجماعة وتحمل المشقة في
حضورها واذا أمكن المريض ونحوه التوصل اليها استحب له حضورها انتهى والاثر
استدل به على وجوب صلاة الجماعة وفيه انه قول صحابي ليس فيه الاحكامية المواظبة
على الجماعة وعدم التخلف عنها ولا يستدل بمثل ذلك على الوجوب وفيه جملته خص
التمرد بالتحريق بالنار المتقدم في حديث أبي هريرة بالمذنبين (وعن ابن عمر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة
وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته
في بيته وصلاته في سوقه بضعاً وعشرين درجة متفق عليه) وفي الباب عن ابن مسعود
عندما جدد باللفظ خمسة وعشرين درجة كلها مثل صلاته وعن أبي بن كعب عندما جدوا في
داود والنسائي وابن ماجه باللفظ صلاة الرجل مع الرجل اذ كمن صلاته وحده وصلاته
مع الرجلين اذ كمن صلاته مع الرجل وما كثر فهو أحب الى الله عز وجل وعن معاذ
أشار اليه الترمذي وذكرنا في حديثه ان سبعة الناس في شرحه فقال فضل صلاة الجمع على صلاة
الرجل وحده خمسة وعشرين وعن أبي سعيد عند البخاري باللفظ صلاة الجماعة تفضل
على صلاة الفرد بخمس وعشرين درجة وعنه ايضا عند أبي داود وسأقي وعن أنس عند
الدارقطني بنحو حديث أبي هريرة المذكور في الباب وعن عائشة عند أبي العباس
السراج باللفظ صلاة الرجل في الجمع تفضل على صلاته وحده خمسة وعشرين درجة
وعن صهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت عند الطحاوي بطرق كلها ضعيفة واتفقوا
على خمس وعشرين قال الترمذي وعامة من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انما قالوا
خمس وعشرين الا ابن عمر فانه قال بسبع وعشرين قال الحافظ في الفتح لا يحتج به
في ذلك الا ما وقع عند عبد الرزق عن عبد الله العمري عن نافع قال خمسة وعشرين
لكن العمري ضعيف وكذلك وقع عند أبي عوانة في مستدرجيه ولكنهما زيادة مخالفة
لرواية الحافظ وروى للفظ سبع وعشرين عن أبي هريرة عند جد في استاده شريك

الشافعي
المواظبة على القراءة بتصار المتصل ولو كان مروان يعلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رطب على
ذلك لا يحتج به على زيد لكن لا يريد من مروان المواظبة على التراتيب الطوال فيساقطها وإنما أراد زيد منه ان يتعهد ذلك

بكر آمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد حدث أم الفضل اشعار بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في العصة باطول من
المرسلات لكونه كان في حال شدة مرضه وهو مظنة التخفيف فهو يرد على ٧ أبي داود ادعاء نسخ التطويل وقال ابن

خزيمة في صحيحه هذا من
الاختلاف المباح فإثر المصلي
ان يقرأ في المغرب وفي الصلوات
كأهبا أحب إليه إذا كان
اماما استحب أن يخفف في
القرأة كما تقدم انتهى رواية
هذا الحديث الخمسة ما بين
مصري ومدني وفيه التحديث
والاخبار والعنعنة والقول
والسماع وآخر جهه اضافي
الجهاد والتفسير ومسلم وأبو
داود في الصلاة وكذا النسائي
فيها وفي التفسير وابن ماجه
فيه عن أبي هريرة رضي الله
عنه قال صليت خلف أبي
القاسم رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم العتمة أي
صلاة العشاء فقرا إذا السماء
انشتت فوجد أي عند مجئ
السجود منها بحمة فلا يزال
اسجد بها أي بالسجدة أو الباء
ظرفية أي فيها يعني السورة
حتى القاه كتابة عن الموت
أي إلى أن أموت والحديث
حجة على مالك حيث قال لا يسجد
فيها وحيث كره السجدة في
الترضية ورواة الستة أربعة
منهم بصريون وأبو رافع مدني
وفيه ثلاثة من التابعين
والحديث والعنعنة والقول
وأخر جهه البخاري في وجود
القرآن ومسلم وأبو داود

القاضي وحفظه ضعف وقد اختلف هل الراجح رواية السبع والعشرين أو الخمس
والعشرين نقيل رواية الخمس لكثرة واتها وقيل رواية السبع لان فيها زيادة من
عدل حافظ وقد جمع بينهما جوهرا ان ذكر الأقل لا يثبت الكثير وهذا قول من
لا يعتبرهم في العدد وقيل أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بالخمس ثم أخبره الله بزيادة الفضل
فاخبر بالسبع وتعقب بأنه يحتاج الى التاميم بان دخول النسخ في الفضائل يختلف
فيه وقيل الفرق باعتبار قرب المصلي بعده وقيل الفرق بحال المصلي كان يكون أهلم
أو أواشع وقيل الفرق بإيقاعها في المسجد أو غيره وقيل الفرق بالنظر للصلاة وغيره
وقيل الفرق بدار كها كها أو بعضها وقيل الفرق بكثرة الجماعة وقتها وقيل السبع
مختصة بالشجر والعشاء وقيل بالفجر والعصر والخمس بما عد ذلك وقيل السبع مختصة
بالجهرية والخمس بالسرية ووجه الحفاظ في الفخ والراجح عندي أنها الدخول مفهوم
الخمس تحت مفهوم السبع وأعلم ان التخصيص بهذا العدد من اسرار النبوة التي
تقصر العقول عن ادراكها وقد تعرض جماعة للكلام على وجه الحكمة وذكر
مناسبات وقد طول الكلام في ذلك صاحب الفتح في أحب الوقوف على ذلك رجع اليه
قوله درجة هو بمنزلة العدد المذكور وفي الروايات كلها التعبير بقوله درجة أو حذف
المنزلة لاطرق أي هرة ففي بعضها ضما وفي بعضها جزا وفي بعضها درجة وفي بعضها
صلاة ووجه هذا الاختلاف بعض طرق أنس والظاهر ان ذلك من تصرف الرواة ويحتمل
ان يكون ذلك من التفتن في العبارة والمراد انه يحصل له من صلاة الجماعة مثل اجر صلاة
المفردة سبع وعشرين مرة قوله على صلاته في بيته وصلاته في سوقه مقتضاه ان الصلاة
في المسجد جماعة تزيد على الصلاة في البيت والسوق جماعة وفرايد ولكونه خرج
مخرج الغالب في ان من لم يحضر الجماعة في المسجد صلى مفردة قال ابن دقيق العيد وهو
الذي يظهر لي وقال الحفاظ وهو الراجح في نظري قال ولا يلزم من حل الحديث على ظاهره
التسوية بين صلاة البيت والسوق اذ لا يلزم من استوائهم في المفضولية ان لا تكون
احداهما أفضل من الاخرى وكذلك لا يلزم منه التسوية بين صلاة البيت أو السوق
لافضل فيها على الصلاة مفردة بل الظاهر ان التضعيف المذكور يختص بالجماعة
في المسجد والصلاة في البيت مطلقا أو في منها في السوق لما ورد من كون الاسواق موضع
الشماتين والصلاة جماعة في البيت وفي السوق أولى من الانفراد انتهى وقد استدل
بالحديثين وما ذكرنا معهما القائلون بان صلاة الجماعة غير واجبة وقد تقدم ذكرهم لان
صحة أفضل كافي بعض الفاظ حديث ابن عمر يدل على الاشتراك في أصل الفضل كما
تقدم وكذلك قوله في حديث أبي بن كعب انكوا المشرك ههنا لا بد ان يكون هو
الاجر أو العصة أو الافلا صلاة فضلا عن الفضل والركا من أدلتهم على عدم الوجوب
حديث اذا صليت في رحالك انما يتبع مسجد جماعة فصليامهم فانها الكفاية وقد تقدم

والنسائي في الصلاة استدله على الجهر بالقراءة في صلاة العشاء وهو ظاهر عن البراء بن عازب رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في سفر إذا التزم على فصل العشاء ركعتين (فقرأ في صلاة العشاء في إحدى

الر كعنين) وللناس في الركعة الاولى (بالتين والزيوت) أي بهذه السور أو ثمانها في العشاء بصار المقصـل لكونه كان
مسايراً والسفر يطالب فيه التخفيف لانه ٨ مظنة المشقة وحينئذ فيجمل حديث أبي هريرة السابق على الحاضر فلذا قرأ

في باب الرخصة في إعادة الجماعة ومن أدلتهم ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي موسى
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أعظم الناس اجراً في الصلاة أبعدهم إليها عشى
فأبعدهم والذي ينظر الصلاة حتى يصلي مع الإمام أعظم اجراً من الذي يصليها ثم ينضم
وفي رواية أبي كريب عنده مسلم أيضاً حتى يصلي مع الإمام في جماعة ومن أدلتهم أيضاً أن
النبي صلى الله عليه وسلم أمر جماعة من الوافدين عليه بالصلاة ولم يأمرهم بفعلها في
جماعة وتأخير البنان عن وقت الحاجة لا يجوز وهذه الأدلة تؤيد الأدلة القاضية
بالوجوب بما سلفنا ذكره وكذلك تأويل حديث ابن عباس المتقدم بلطف من جمع
الثناء فلم يأت الصلاة فلا صلاة إلا من عذر بأن المراد الصلاة كاملة على أن في
اسناده يحيى بن أبي حنيفة السكبي المعروف بابي جنباب بالبحر المسكور وهو كما قال
الحافظ ضعيف ومدايس وقد دعمن وقد أخرجه بقى بن مخلد وابن ماجه وابن حبان
والدارقطني والحاكم من طريق أخرى باسناد قال الحافظ صحيح بلطف من سجع النداء
فلم يجب فلا صلاة إلا من عذر ولكن قال الحاكم مرة فناء كثير أصحاب شعبة ثم أخرج له
شاهدان أبي موسى الأشعري بلطف من جمع النداء فإرجاعاً فيجب فلا صلاة له وقد
رواه ابن الزمروفا قال البيهقي الموقوف أصح ورواه العيني في الضعفاء من حديث
جابر ورواه ابن عدى من حديث أبي هريرة وضعفه وقد تقرر أن الجمع بين الأحاديث
ما يمكن هو الواجب وثيقة الأحاديث المشهورة بالوجوب على ظاهرها من دون تأويل
والتمسك بما يقضي به الظاهر فيه إهدار للأدلة القاضية بعدم الوجوب وهو لا يجوز
فاعدل الأقوال وأقربها إلى الصواب أن الجماعة من السنن المؤكدة التي لا يجزى إلزامها
ما يمكن إلا محروم مشؤم وأما إن فرض عين أو كفاية أو شرط لأحده الصلاة فلا ولهذا
قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق حديث أبي هريرة بلطفه وهذا الحديث يرد على
من أبطل صلاة المنفرد لعذر وجعل الجماعة شرطاً لأن المفارقة بينهما ما تستدعي
صحة ما وجعل النص على المنفرد له ذليلاً يصح لأن الأحاديث قد دلت على أن اجزأه
لا يتقص عما ينهله ولا العذر فروى أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا مرض
العبد أو سافر كتب الله له مثل ما كان يعمل مقبلاً صحيحاً وأهلاً جوداً بخاري وأبو داود
وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نوى فاحسن الوضوء ثم راح
فوجد الناس قد صلوا أعطاه الله عز وجل مثل أجر من ضلها وحضرها لا يتقص ذلك
من أجورهم شيئاً رواه أحمد وأبو داود والنسائي انتهى استدلل المصنف رحمه الله بهذين
الحديثين على ما ذكر من عدم صحة حمل النص على المنفرد لعذر لأن أجره كاجر الجميع
والحديث الثاني سكت عنه أبو داود والمنذرى وفي أسناده محمد بن طهلاء قال أبو حاتم
ليس به بأس وليس له عند أبي داود ولا هذه الحديث وأخرج أبو داود عن سعيد بن
السبي قال حضر رجلا من الأنصار الموت فقال لي محمد بنكم حديثاً ما أحدثكموه

أعني أنكم وما أثنى عنا أخفينا عنكم بشهرين جميع ما ذكره متلقى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فبكون الجميع بحكم الرفع وزاد مسلم في روايته عن أبي حنيفة وعمر بن الخطاب عن اسمعيل فقال له الرجل إن لم أزد وكذا زيد يعني

ابن محمد عن مسدد شيخ البخاري فيه أخرجه السهقي وزاد أبو يعلى في أوله عن أبي خزيمة هذا السند إذا كنت اماما خفت وإذا كنت وحدا فطول ما بدا لك وفي كل صلاة قراءة الحديث (وان لم تزد ٩ على أم القرآن أجزأت) من الاجزاء

وهو الاداء الكافي المستقوط التعبد وللقابسي اجرت بغير همز ومعه وهو من الصلاة بغير الفاتحة لا تجزئ فهو حجة على الخليفة (وان زدت) علم (فهو خير) لك وفي رواية حبيب المعلم فهو أفضل قال في الفتح وفي الحديث ان من لم يقرأ الفاتحة لم يفتح صلاته وهو شاهد لحديث عبادة المتقدم وفيه استحباب السورة أو الآيات مع الفاتحة وهو قول الجمهور في الصبح والجمعة والاربعين من غيرهما وصح إيجاب ذلك عن بعض الصحابة وهو عثمان ابن أبي العاص وقال به بعض الخليفة وابن كاذبه من المالكية وحكاها القاضي النعمان الحنبلي في شرح الصغیر رواية عن أحمد وقيل يستحب في جميع الركعات وهو ظاهر حديث أبي هريرة رواية هذا الحديث نجمة وفيه التحدث والاختبار والسمع والقول وأخرجه مسلم وقد تكلم يحيى بن معين في حديث اسمعيل بن علفة عن ابن جبرئيل خاصة لكن تابعه عليه جماعة تقوى والله المعين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال انطلق النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قبل الهجرة بثلاث سنين (في طائفة) ما فوق الواحد (من أصحابه) حال كونهم (عامدين)

الا احتسابا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا توضأ أحدكم فاحسن الوضوء وفيه فان أتى المسجد فصل في جماعة فغزله وان أتى المسجد وقد صلا بعضا من بعض صلى ما أدرك وأتم ما بقي كان كذلك فان أتى المسجد وقد صلا فاتم كان كذلك (وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة في جماعة تعدل خمسا وعشرين صلاة فاذا صلاها في صلاة فاتم ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة زواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه قال أبو داود قال عبد الواحد بن زياد في هذا الحديث صلاة الرجل في الجماعة تضاعف على صلاته في الجماعة وساق الحديث قال المذنب في استناده هلال بن محزون الجهني الرمي كنية أو المغيرة قال يحيى بن معين ثقة وقال أبو حاتم الرازي ليس بقوى يكتب حديثه وقد وثقه أيضا غير ابن معين كما قال ابن رسلان قوله فاذا صلاها في صلاة فهو أعم من أن يصلها منفردا أو في جماعة قال ابن رسلان لكن حمله على الجماعة أولى وهو الذي يظهر من السياق انتهى والاولى حمله على الانفراد لان مرشح الضعيف في حديث الباب من قوله صلاها الى المطلق الصلاة لا الى المقيّد بكونها في جماعة ويدل على ذلك الرواية التي ذكرها أبو داود عن عبد الواحد بن زياد انه جعل فيها صلاة الرجل في الجماعة مقابلته لصلاة في الجماعة والمراد بالجماعة التسعة التي لا مفاها والجمع في مثل حصاة ورحصى والحديث يدل على أن صلاة الصلاة في الجماعة مع تمام الركوع والسجود وانما تعدل خمسين صلاة في جماعة كافي رواية عبد الواحد وعلى هذا الصلاة في الجماعة تعدل ألف صلاة ومائتين وخمسين صلاة في غير جماعة وهذا ان كانت صلاة الجماعة تضاعف الى خمسة وعشرين ضعفا فقط فان كانت تضاعف الى سبعة وعشرين كما تقدم فالصلاة في الجماعة تعدل ألفا وثلاثمائة وخمسين صلاة وهذا على فرض ان المصلي في الجماعة صلي منفردا فان صلي في جماعة تضاعف المزداد المذكور بحسب تضاعف صلاة الجماعة على الانفراد بفضل الله واسع والحكمة في اختصاص صلاة الجماعة بهذه المزية ان المصلي فيها يكون في الغالب مسافرا والسفر مظنة المشقة فاذا صلاها المسافر مع حصول المشقة تضاعفت الى ذلك المقدار وأيضا الصلاة في الغالب من مواطن الخوف والفرق لما يجلب عليه الطباع البشرية من التوحش عند مفارقة النوع الانساني فالاتباع مع ذلك على الصلاة امر لا يشاله الا من بلغ في التقوى الى حد يقصر عنه كثير من أهل الاقبال والتبول وأيضا في مثل هذا المواطن تنقطع الوسوس التي تقود الى الريا فابقاع الصلاة فيها أن أهل الاخلاص ومن ههنا كانت صلاة الرجل في البيت المظالم الذي لا يراه فيه أحد الا الله عز وجل أفضل المداوات على الاطلاق وليس ذلك الا لقطع حبال الريا الشيطانية التي يقتنص بها كثيرا من المتعبدین فكيف لا تكون صلاة الجماعة مع انقطاع تلك الحبال وانضمام ما سلف الى ذلك بهذه المنزلة والحديث أيضا من حجج القائلين بان الجماعة غير

٢ نيل ث أي قاصدين (الى سوق عكاظ) بضم المهملة وتخفيف الكاف بالصرح و عدمه قال السفاقي هو من اضافية الشيء الى نفسه لان عكاظ اميم السوق للعرب بناحية مكة قال في المصابيح لعل العلم هو مجموع

قولنا سوق عكاظ قالوا في شهر رمضان وان قالوا عكاظ فهو على الحذف كتوبه - رمضان (وقد خيل) اي حيز (بين الشياطين وبين خير السماء) وأرسلت ١٠ عليهم السهب) بضم الهاء جمع شهاب وهو شدة نار ساطعة ككوكب

واجبة وقد قدمنا الكلام على ذلك

• (باب حضور النساء والمساجد وفضل صلاتهن في بيوتهن) •

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا استاذنكم نساءكم باليسل الى المسجد فاذنوا لهن رواء الجماعة الا ان ما جهن في لفظ لا تمنعوا النساء ان يخرجن الى المساجد ويوتن خيبر لهن رواء أجدوا وأودود عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا اماء الله مساجد الله ولا يخرجن ثقلات رواء أجدوا وأودود) حديث ابن عمر هو بضم اللفظ الاخر في الصحيحين أيضا بدون قوله ويوتن خيبر لهن وهذه الزيادة أخرجهما ابن خزيمة في صحيحه والطبراني باسناد حسن فهو رواها واهلها شاهد من حديث ابن مسعود عند أبي داود وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا ابن خزيمة من حديثه وابن حبان من حديث زيد بن خالد أخرجه مسلم من حديث زينب امرأة ابن مسعود اذا شهدت احدا من المساجد فلا عن طيبا وأول حديث أبي هريرة متفق عليه من حديث ابن عمر كما عرفت قوله اذا استاذنكم نساءكم باليسل لهن رواء أجدوا بالليل كذا أخرجه مسلم وغيره وخص الليل بالذ كر لما فيه من السستر بالظلمة قال النووي واستدل به على ان المرأة لا تخرج من بيت زوجها الا باذنه لتوجه الامر الى الازواج بالاذن وتوقعه ابن دقيق العيد بان ذلك ان كان أخذ بالمنهوء فهو موقوف على ضعف لكن يتقوى بان يقال ان منع الرجال نساءهم امر متقرر وانما علق الحكم بالمسجد ليان محل الجواز في ماعداه على المنع وفيه إشارة الى أن الاذن المذكور راجع الى الوجوب لانه لو كان واجبا لابقى معنى الاستئذان لان ذلك انما هو متحقق اذا كان المستاذن مجزأ في الاجابة والرد أو يقال اذا كان الاذن لهن فيما ليس واجب حقا على الازواج فالاذن لهن فيما هو واجب من باب الاولى قوله لا تمنعوا النساء مقتضى هذا النهي ان يمنع النساء من الخروج الى المساجد اماما طاقا في الازمان كما في هذه الرواية وكما في حديث أبي هريرة وموقدا بالليل كما تقدم أو مقيدا بالاعلاس كما في بعض الاحاديث يكون محرما على الازواج وقال النووي ان النهي محمول على التتريه وسياق الخلاف في ذلك قوله ويوتن خيبر لهن أي صلاتهن في بيوتن خيبر لهن من صلاتهن في المساجد لو كان ذلك لكانت لهن فسان الخروج الى الجماعة يمتنعن أن أخرجن من المساجد أكثر وجه كون صلاتهن في البيوت أفضل الا من من الفتنة ويتأ كد ذلك بعد وجود ما أحدث النساء من التبرج والزينة ومن ثم فالت عاتشة ما عاتت قوله اماء الله بكسر الهمزة والمد جمع أمسة قوله ولا يخرجن ثقلات يفتح التاء المنقاة وكسر التاء أي غير شطيات يقال امرأة تفلأ اذا كانت متفجرة الرشح كذا قال ابن عبد البر وغيره وانما أمرن بذلك ونهين عن التعليب كما في رواية مسلم لم تقدمت عن زينب امرأة ابن مسعود ولذا لا يكرن الرجال

ينقض (فرجعت الشياطين الى قومهم فقالوا امالكهم فقالوا) حديث بيننا وبين خير السماء وأرسلت علينا الشهب قالوا) أي الشياطين (لمحال بينكم وبين خير السماء الا اني حدث فاضربوا) أي - يروا (مشارك الارض ومغارها) أي فيها (فانظر واما هذا الذي حال بينكم وبين خير السماء فانصرف أولئك أي الشياطين (الذين يوجهوا نحو نهمامة) بكسر التاء مكة وكلاهما من جن نصيبين (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو بخله) غير منصرف للعلمة والتأنيث. وضع على آيلة من مكة حال كونهم (عالمدين الى سوق عكاظ وهو) صلى الله عليه وآله وسلم (يصلى يصاحبه صلاة الغير) الصبح (فلما سمعوا القرآن اسعقوا له) أي قدموه وأصغوا اليه وهو ظاهر في الجهر المترجم له (فقالوا هذا والله الذي حال بينكم وبين خير السماء) فهناك الذين رجعوا الى قومهم وقالوا ائمنوا معنا انفعنا قرآنا مجيدا) يدعابعا ينالها الركب من حسن نطقه وصحة معانيه وهو مصد روحه في العالفة (يهدى الى الرشيد) يدعو الى الصواب (فاخناه) أي بالقرآن (ولن نشرك بربنا) أحدا فانزل

الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وآله (وسلم قل أوصي الى) انه اسعق نفر من الجن (وانما أوصي اليه قول الجن) بطيحين وأراد بقول الجن الذي قصه ومنهوه ان الحيلة بين الشياطين وخير السماء حديثه بعد نزول محمد صلى الله عليه وآله وسلم

ولذلك أنكرته الشياطين وضربوا مشارق الأرض ومغاربهم المعروفوا خبره ولهذا كانت الكهنة فاشقة في العرب حتى قطع بينهم وبين خبر السماء فكان ردها من دلائل النبوة لكن في مسلم ١١ ما يعارض ذلك فمن جهة وقوع الاختلاف

فقبل لم يزل الشهاب منذ كانت الدنيا وقيل كانت قبله فغلظ أمرها وكثرت بعد البعث وذكر المفسرون أن حراسة السماء والربى بالشهاب كان موجودا لكن عند حدوث أمر عظيم من عذاب ينزل بأهل الأرض أو إرسال رسول إليهم وقيل كانت الشهاب مرتبطة معسوفة ولكن روى الشياطين بها وأحرقهم لم يكن إلا بعد النبوة واستدل الخوارج بهذا الحديث على الجهر بشفاعة الصلاة الفجر ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بصري وواسطي وكوفي وقيل الحديث والغفنة والقول وآخر جسد البخاري أيضا في التفسير ومسلم في الصلاة والترمذي والنسائي في التفسير وهذا الحديث مرسل صحابي لأن ابن عباس لم يرفعه ولا هو مدرك للقصة عن ابن عباس رضي الله قال قرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي جهرا في أمروست أي أسر فها أمره والآخر هو الله تعالى لا يقال معني سكت ترك القراءة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال اماما فلا بد من القراءة أو جهرا وما كان ذلك نسبيا حيث لم ينزل في بيان أفعال الصلاة قرآنا ينسب إلى وانما وكل الأمر في ذلك

بطييم ويطبق الطيب ما في معناه من الحسنة كحسن الملبس والتجلى الذي يظهر أثره في الدنيا الفاضلة وفوق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظر لانها ادعت عذرا وكان متدبرة حصل الامن عليها ولا سيما اذا كان ذلك بالليل (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أي امرأة أصابت بخورا فلا تنه مدن معنا العشاء الاخرة رواته مسلم وأبو داود والنسائي وعن أم سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير ما جدد الله قفروتهن رواته أحمد وعن يحيى بن سعيد عن عمرو بن عائشة قالت لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى من النساء ما يرى في المسجد كما صنعت بنو اسرائيل لنداهن ما قلت لعمره ومنعت بنو اسرائيل نساءه ما قالت نعم متفق عليه) حديث أم سلمة أخرجه أبو يعلى وأيضاً الطبراني في الكبير وفي اسناده ابن لهيعة وقد تقدم ما يشهد له وأخرج أحمد والطبراني من حديث أم جندب الساعدية انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني أحب الصلاة بك فقال صلى الله عليه وسلم قد عات وصلا تلك في يدك خير لك من صلاتك في حجرتك وصلاتك في حجرتك خير لك من صلاتك في دارك وصلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك وصلاتك في مسجد قومك خير لك من صلاتك في مسجد الجماعة قال الحافظ واسناده حسن وأخرج أبو داود من حديث ابن مسعود قال قال صلى الله عليه وسلم صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرته وصلاتها في شدة عافئ أفضل من صلاتها في بيتها قوله أصابت بخورا فيه دليل على ان الخروج من النساء الى المساجد انما يجوز اذا لم يصحب ذلك ما فيه نية كما تقدم وما هو في تحريك الشهوة فوق الجوارح لا بالاولى قوله فلا تشهدن في بعض التسبيح هكذا يزيدون التوكيد وفي بعض ما جدد فيها وظاهر النهي التحريم قوله رأى من النساء ما يرى في المساجد يعني من حسن الملابس والطيب والزينة والتبرج وانما كان النساء يخرجن في المروط والاكسية والشالات الغلاظ وقد عاتك بعضهم في منع النساء من المساجد مطلقا بقوله عائشة وفيه نظر الا لا يترب على ذلك تعريض الحكم لانها عاتقه على شرط لم يوجد في زمانه صلى الله عليه وسلم بل قالت ذلك بناء على غلظتته فقات لو رأى لمنع فقال عليه السلام لم يرم ولم يمنع وظاهره ليس بجدة قوله كما صنعت بنو اسرائيل نساءها هذا وان كان موقوفاً لحكمه الرفع لانه لا يقال بالرائي وقدره في نفسه بعد الزقاق عن ابن مسعود باسناد صحيح قوله قالت نعم يخفى انها تلقته عن عائشة ويحتمل أن يكون عن غيرها وقد ثبت ذلك من حديث عروة عن عائشة موقوفاً آخرجه عبد الرزاق باسناد صحيح ونظفه قالت كن نساء في اسرائيل يتخذن رجلا من خشب يتشرفن لارجال في المساجد فحرم الله تعالى عليهن المساجد واسطت عليهن الحبيبة وقد حصل من الاحاديث

الى بيان نية صلى الله عليه وآله وسلم الذي شرع لنا الاقتداء به وأوجب علينا اتعابه في أفعاله التي هي لبيان مجمل الكتاب (ولقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) فيجهروا فيها بجهروا وسبروا فيها أسروا ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بصري وكوفي

ومدني وفيه الحديث والعمامة والقول وهو من أفرادہ
 البجلي (فقال) له (قرأت الفصل) كما ١٢
 وعن ابن مسعود رضي الله عنه انه جاءه رجل هو منكم بن سنان
 وهو من في الى آخر القرآن وسمي منصف لانه اكثره افضل بين كل

المذكورة في هذا الباب ان الاذن للناس من الرجال الى المساجد ان لم يكن في نحو وجهن
 ما يدعوا الى الفتنة من طيب أو حلي أو زينة واجب على الرجال وانه لا يجب مع
 ما يدعوا الى ذلك ولا يجوز ويحرم عليهن الخروج لقوله فلا تنهينهم وصلاتهم على كل
 حال في يومين أفضل من صلاتهن في المساجد

*** (باب فضل المسجد الابعده والكثير الجمع) ***

(عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أعظم الناس في الصلاة أجرا
 أبعدهم اليها عني رواه مسلم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم الابعده
 فالأبعد من المسجد أعظم رواته أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث الثاني سكت عنه
 أبو داود والنسائي وفي اسناده عبد الرحمن بن مهران مولى بني هاشم قال في التقريب
 مجهول وقال في الخلاصة وثقه ابن حبان انتهى وفيه رجه رجاله رجال الصحيح قوله ان
 أعظم الناس في الصلاة أجرا أبعدهم اليها عني فيه التصريح أن أجرا من كان مسكنه
 بعيدا من المسجد أعظم عن كان قريبا منه وكذلك قوله الابعده فالأبعد من المسجد
 أعظم أجرا وذلك لما ثبت عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه من
 حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل في جماعة تزيد على
 صلاته في بيته وصلاته في سوقه خمسا وعشرين درجة وذلك بان أحداكم اذا وضأ فاحسن
 الوضوء واتى المسجد لا يريد الا الصلاة لم يخط خطوة الا رفع له بها رجة وخط عنه بها
 خطيئة حتى يدخل المسجد الحديث وما أخرجه أبو داود عن سعيد بن المسيب عن
 رجل من الصحابة مر فوعا فونه اذا وضأ أحدكم فاحسن وضوءه ثم خرج الى الصلاة لم
 يرفع قدمه اليه الا كتب الله له عز وجل حسنة ولم يضع قدمه اليسرى الا خط الله عنه
 سيئة فله قرب أحدكم أو لبعده الحديث وما أخرجه مسلم عن جابر قال قلت لابي
 حول المسجد فاراد بنو سلمة أن ينقلوا الى قرب المسجد فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال لهم انه بلغني انكم تريدون أن تنتقلوا قرب المسجد قالوا نعم يا رسول الله
 قد أردنا ذلك فقال يا بني سلمة دياركم تكتب آثاركم (وعن أبي بن كعب قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجل

سورة بالمسئلة على الصحيح
 (الله في ركعة واحدة) (فقال)
 له ان مسعود منكم اعلمه عدم
 التدبر وتملك التمسك لا يجوز
 الفعل (هذا) أي أنه هذا
 (كهذا الشعر) أي سراد
 وافرأها في السرعة لان هذه
 الصفة كانت عادتهم في انشاد
 الشعر زاد مسلم فيه من رواية
 وكيع ان ألواما يقرئون
 القرآن لا يجاوزون اقيم وزاد
 أحمد عن أبي معاوية وأبو
 عن عيسى بن يونس كلاهما
 عن الاعشى ولكن اذا وقع في
 القلب فرخ فيه نفع (القد
 عرفت النظائر) أي السور
 المتأله في المعاني كالواظ
 والحكم والقصص لا المأله
 في عدد الاي وهي المراد من
 ذكرهن لارادة التقارب في
 المتسار قال الحب الطبري
 كنت أظن ان المراد هنا انها
 متسارية في العدد حتى اعتبرتها
 فلم أجدها شيئا متساويا (التي
 كان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم يقرن بينهما فذكره عشرين
 سورة من المفصل سورتين في
 كل ركعة) وهي الرحمن والنجم
 في ركعة واحدة والخاق في
 ركعة والذاريات والطور
 في ركعة والواقعة ون في ركعة
 وسال والنازعات في ركعة وويل

للمطهفين وعس في ركعة والمدر والمزل في ركعة وهل أي ولا أقسم في ركعة وعم والمرسلات في
 ركعة وانذا الشمس كورت والدخان في ركعة رواه أبو داود وهذا على تأليف مصنف ابن مسعود وهو يؤيد قول القاضي

أي بكر الباقلائي ان تألف السور كان عن اجتهاد من الصحابة لان تأليف عبد الله بن عباس لم يثبت في السور بل انه
الذئبان من المصل وأجيب بأن ذكرهما معهن فيه تجوز في الحديث ١٣ ما ترجم له وهو الجمع بين السورتين لانه

اذا جمع بينهما ما جاز الجمع بين
ثلاثة تصاعدا لعدم الفرق وفي
الحديث كراهية الا فراطي
سرعة التلاوة لانه يثاق المطلوب
من التدبر والتفكير في معاني
القرآن ولا خلاف في جواز
السرد بدون التدبر لكن
التراتب بالتدبر أعظم أجرا وفيه
جواز طول الركعة الأخيرة
على ما قبلها وقد روى أبو داود
وبصحه ابن خزيمة عن عبد الله بن
شقيق قال سألت عائشة أن كان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يجمع بين السورتين
من المصل ولا يخالف هذا ما في
التحجيد انه جمع بين البقرة
وغیرهما من الطوال لانه يعمل
على التدارك وقال عياض في
حديث ابن مسعود هذا يدل على
ان هذا القدر كان قد قرأه
غايبا وأما تطويلها كان في
التدبر والترتيل وما ورد من غير
ذلك من قراءة البقرة وغيرها في
ركعة فكان نادرا لكن
ليس في حديث ابن مسعود ما يدل
على الموانع بل فيه انه كان
يفترق بين هذه السورة وهذه
السورة المعينات اذا قرأ من
المفصل وفيه موافقة لقول
عائشة وابن عباس ان صلاته
بالليل كانت عشرين ركعات غير
الوتر وانه هذا الحديث الخمسة

صلاته وحده أي أكثر أو أبغى في تظهير المصلي وتكثير ذنوبه لما في الاجتماع من نزول
الرحمة والسكينة دون الانفراد وقبله وما كان أكثر فيه وأحب الى الله تعالى فيه ان
ما أكثر جمعه فهو أفضل مما قل جمعه وان الجساعات تتفاوت في الفضل وان كونها تعدل
سبعاً وعشرين من صلاة يحصل لما في الجماعة والرجل مع الرجل جماعة كما رواه ابن أبي
شينة عن ابراهيم الغضائفي انه قال قال الرجل مع الرجل جماعة له ما للضعيف خسا
وعشرين انتهى وقد أخرج ابن ماجه عن أبي موسى والبخاري في معجم الصحابة عن
الحكم بن عمار القشيري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلث ثلث في جماعة
وأحاديث التضاعف الى هذا المقدار التي تقدم ذكرها لا ينبغي الزيادة في الفضل لما كان
أكثر لا سيما مع وجود النص المصرح بذلك كالحديث الباب

باب السعي الى المسجد بالسكينة

(عن أبي قتادة قال بينما نحن نضلي مع النبي صلى الله عليه وسلم إذ سمع جليلة رجال فلما صلى
قال ما شأنكم قالوا استجبنا الى الصلاة قال فلاته لموا اذا أتيت الصلاة فعليك السكينة
فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقوا متفق عليه وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا سمعتم الإقامة فامشوا الى الصلاة وعليكم السكينة والوقار ولا تسرعوا فما
أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقوا رواه الجماعة الا الترمذي ولفظ النسائي وأحمد في رواية
فأقوا وفي رواية سلم اذا قرب بالصلاة فلا ينبغي اليها أحدكم ولكن ليمش وعليه
السكينة والوقار فصل ما أدركت واقتض ما سبقك قوله جليلة بجم ولا موم وحيدة
منفوحات أي أصواتهم حال حركتهم قوله فعليك السكينة فبطه القرطبي نصب
السكينة على الاخر اوضح بطه النووي بالرفع على انها جملة في موضع الحال وفي رواية
للبخاري وعليكم بالسكينة وقد استشكل بعضهم دخول الباء لانه متعد بنفسه كقوله
تعالى عليكم أنفسكم قال الحافظ وفيه نظر لثبوت زيادة الباء في الاحاديث الخمسة
لحديث عليكم برخصة الله عليه بالصوم وعليه ما رواه قوله فما أدركتم قال الكرمانى
الفاستجاب شرط محذوف أي اذا ثبت لكم ما هو أولى بكم فما أدركتم فصلوا قال في
الفتح أو التذكرة اذا علمت فما أدركتم فصلوا أي فعلمت الذي أمركم به من السكينة وترك
الاسراع وقوله وما فاتكم فاقوا أي اكلوا وقد اختلف في هذه اللفظة في حديث أبي
قتادة وفي رواية الجمهور فاتوا ورواية معاوية بن هشام عن شيبان فاقوا كذا ذكره
ابن أبي شينة عنه ومثله روى أبو داود وكذلك وقع الخلاف في حديث أبي هريرة كذا ذكر
المستف قال الحافظ والحاصل ان أكثر الروايات وردت بلفظ فاتوا أو أقبلوا بلفظ فاقوا
وانما يظهر فائدة ذلك اذا جعلنا بين اقام والقضاء مغايرة لكن اذا كان مخرج الحديث
واحدا واختلاف في لفظة منه وأمكن رد الاختلاف الى معنى واحد كان أولى وهذا

ما بين كوفي واسماعي وعقلائي وفيه الحديث والسمع والقول وآخر جمعه مسلم والنسائي في الصلاة (عن أبي قتادة
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الظهور أي في صلاة الظهر في الركعتين الأولىين بألفاظ

وسورتين في كل ركعة منهما بسورة قيمة مائة جزء وفيه التثنية على قراءة الفاتحة في كل ركعة وقد تقدم البحث فيه (وفي الركعتين الآخرين بأم الكتاب ويسمعنا) من ١٤ الاسماع (الآية) من السورة أحيانا (ويطول في الركعة الاولى

بالإبطول في الركعة الثانية وهكذا) يقرأ في الاولين بأم الكتاب وسورتين وفي الآخرين بما فقط ويطول في الاولى (في صلاة العصر وهكذا) يطيل في الركعة الاولى (في صلاة الصبح) فالتشبيه في تطويل المقروء بعد الفاتحة في الاولى فقط بخلاف التشبيه بالعصر فانه أعظم وفي الحديث بحجة للقول بوجود الفاتحة ويؤيده التعبير بسكان المشعر بالاسقرار مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما يتقوى أصلي (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أمن الامام فأمنوا) أي اذا أراد الامام التأمين أن يقول آمين بعد قراءة الفاتحة فقولوا آمين بمقارنائه كما قاله الجمهور وعلمه امام الحرمين بأن التأمين لقراءة الامام لا لتأمينه فلذلك لا يتأخر عنه وهو واضح وظاهر الحديث ان المأموم انما يؤمن إذا آمن الامام لا اذا تركه قال بعض الشافعية وهو مقتضى إطلاق الراعي الخلاف وادعى النووي الاتفاق على خلافه ونص الشافعي في الام على ان المأموم يؤمن ولو ترك الامام بعد اوصافه وان هذا الامر عند الجمهور والنسب وحكي ابن بزة

كذلك لان القضاء وان كان يطلق على الفاتحة غالبا لكنه يطلق على الاداء أيضا ويرد بمعنى الفراغ كقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا وادبر على اخر فيجعل قوله هنا فاقضوا على معنى الاداء والفراغ فلا يبارق قوله فانتشروا ولا يفتحن على رواية فاقضوا على أن ما أدرك مع الامام هو آخر صلاته حتى يستحب له الجهر في الركعتين الآخرين وقراءة السورة وترك القنوت بل هو أولها وان كان آخر صلاة امامه لان الآخر لا يكون الا عن شيء تقدمه وأوضح دليل على ذلك انه يجب عليه أن يشهد في آخر صلاته على كل حال فلو كان ما يدرك مع الامام آخر الصلاة احتاج الى اعادة التشهد وقول ابن بطال انه ما تشهد الا لاجل السلام لان السلام يحتاج الى سبق تشهد ليس بالمجواب الناهض على دفع اليراد المذكور واستدل ابن المنذر لذلك أيضا بنهزم أجوعا على ان تكبيرة الافتتاح لا تكون الا في الركعة الاولى وقد علق بمقتضى اللفظين الجهر وفانهم قالوا ان ما أدرك مع الامام هو أول صلاته لانه لا يفتحن مثل الذي فاتهم من قراءة السورة مع أم القرآن في الرابعة لكن لم يستحبوا اعادة الجهر في الركعتين الباقيتين وكان الحق فيه قول على عليه السلام ما أدركت مع الامام فهو أول صلاتك واقض ما سبقك به من القرآن آخر حجه السبهي وعن اسحق والمزني انه يقرأ الام القرآن فقط قال الحافظ وهو القياس قوله اذا سمعتم الإقامة هو أخص من قوله في حديث أبي قتادة اذا أتيتم الصلاة لكن الظاهر انه في مفهوم الموافقة وأيضا سمع الإقامة لا يحتاج الى الاسراع لانه يتحقق ادراك الصلاة كما في حديثي عن الاسراع من باب الاولى وقد لحظ بعضهم معنى غير هذا فقال الحكمة في التيسير بالإقامة ان المصارع اذا أقيمت الصلاة يصل اليها فقرأ في تلك الحال فلا يحصل تمام الخشوع في الترتيل وغيره بخلاف من جاء قبل ذلك فان الصلاة قد لا تمام حتى يستريح وفيه انه لا يكره الاسراع لمن جاء قبل الإقامة وهو مخالف لمصرح قوله اذا أتممت الصلاة لأنه يتناول ما قبل الإقامة وانما عند الحديث الثاني بالإقامة لان ذلك هو الحامل في الغالب على الاسراع قوله والوقار قال عياض والقرطبي هو بمعنى السكينة وذكر على سبيل التاكيد وقال النووي الظاهر ان بينهما فرقا وان السكينة الثانية في الحركات واجتناب العبث والوقار في الهبة بغض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات قوله ولا تسرعوا فيه زيادة كما قد سبق متباد منه الرد على من أول قوله في حديث أبي قتادة فلا تنفعوا بالاستسجال المقصود الى عدم الوقار وأما الاسراع الذي لا ينافي الوقار ان خاف فوت التكبيرة لا كذا روى عن اسحق بن راهويه والحدوثان يدلان على مشروعية المنع الى الصلاة على سبينة ووقار وكرهية الاسراع والسعي والحكمة في ذلك ما فيه عليه صلى الله عليه وسلم كما وقع عنده سلم من حديث أبي هريرة فان حفظه فان أحكم اذا كان بعد منه الى الصلاة فهو في صلاة أي انه في حكم المصل فينبغي له اعتماد ما ينبغي للمصلي اعقاده واجتناب ما ينبغي للمصلي اجتنابه وقد

استدل عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم علم الظاهر الامر قال وأوجه الظاهر به على كل مصل ثم يفتن في أمر المأموم بالتأمين أنه يؤمن ولو كان متغلبا بزمان الفاتحة به قال أكثر الشافعية ثم اختلفوا هل تنقطع بذلك

الموالاة على وجهين أحدهما الانتفاع لانه مأمور بذلك لصلحة الصلاة بخلاف الامر الذي لا يتعلق بها كالجهد للعاطس
والله أعلم واستدل به على مشروعية التأمين للامام وخالف مالك فقال ١٥ لا يؤمن الامام في الجهرية وفي

استدل بحديث الباب ايضا على أن من أدرك الامام وكامل تحصيله تلك الركة للامر
بإتمام ما فاتته لانه فاته القيام والقراءة فيه قال في الفتح وهو قول أبي هريرة وجماهير
حكاه البخاري في جزء القراءة خاف الامام عن كل من ذهب الى وجوب القسرة تخاف
الامام واختاره ابن خزيمة والضعيف وغيرهم ممن الشافعية وقواء الشيخ في الدين
السبكي من المتأخرين وقد قدمنا البحث عن هذا في باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته اذا
سمع امامه قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديثين ما لفظه وفيه جهل قال انما
أدركه المصنف في آخر صلاته واحتج من قال بخلافه بلفظة الاتمام انتهى وقد عرفت
الجمع بين الرويتين

• (باب ما يورثه الامام من التحفيف) •

عن أبي هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم للناس فليخفف فان فيه
الضعيف والضعيف والكبير فاذا صلى لنفسه فليطول ما شاء واه الجماعة الا ابن ماجه
لكنه لم يحدث عثمان بن أبي العاص وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
يؤخر الصلاة ويكلمها وفي رواية حاصلة خلف امام فقط أخف صلاة ولا تتم صلاة من
النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليهم وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اني
لادخل في الصلاة وانأريد اطاعتها فاسمع بكاء الصبي فأتجوز في صلاتي عما أعلم من شدة
وجدانهم من بكاءهم واه الجماعة الا ابداود والسائي لكنه لهما من حديث أبي قتادة
قوله فليخفف قال ابن دقيق العيد التطويل والتخفيف من الامور الاضافة فقد يكون
الشيء متعينا بالنسبة الى عادة قوم طويلا بالنسبة الى عادة آخرين قال وقول الفقهاء
لا يزيد الامام في الركوع والسجود على ثلاث تسبيحات لا يخالف ما ورد عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه كان يزيد على ذلك لان رغبة الصمىة في الخير لا تقتضي أن يكون ذلك
تطويلا بقوله فان فيه وفي رواية في البخاري للكهيم بن فان منهم وفي رواية فان خلفه
وهو تعليل الامر بالتخفيف ومقتضاه انه لم يكن فيهم من يتصف بأحدى الصفات
المذكورة لم ينض التطويل ويرد عليه انه يمكن أن يجيء من يتصف بأحدهما بعد
الدخول في الصلاة وقال العمري الاحتكام انما تناط بالغالب لا بالصورة النادرة فينبغي
للائمة التخفيف مطاوعة قال وهذا كما شرع في صلاة المسافر وهي مع ذلك تشرع
ولم تشق علما بالغالب لانه لا يدرى ما يطرق عليه وهنا كذلك قوله فان فيه المضعف
والضعيف والكبير المراد بالضعيف هنا ضعف الخلقة والضعيف من به مرض وفي رواية
للخازري فان منهم المريض والضعيف والمراد بالضعيف في هذه الرواية ضعف الخلقة
وبلا شك وفي رواية للبخاري أيضا عن ابن مسعود فان فيه الضعيف والكبير وهذا الحاجة
وكذلك في رواية أخرى له من حديثه والمراد بالضعيف في هاتين الرويتين المريض

الاخلاص والخشوع كانه حبان وكذا جرحه غيره والمراد بتأمين الملائكة استقراءهم لمؤمنين وقال ابن المنبر الحكمة
في ذلك أن يكون المأموم على يقظة لا ينام بالوظيفة في محلها لأن الملائكة لا تغفله عندهم في واقعهم كان منة عظام ظاهره

ان المراد باللائكة جميعهم واختاره ابن تيمية وقيل الحفظة منهم وقيل الذين يتعاقبون عنهم اذ قلنا انهم غير الحفظة والذي يظهر ان المراد به من شهد تلك الصلاة ١٦ من الملائكة من في الارض أو في السماء وفي رواية الا عرج

وقالت الملائكة في السماء وفي رواية محمد بن عمرو فوافق ذلك قول أهل السماء ونحوه عند مسلم وعن عكرمة قال مصوف أهل الأرض على مصوف أهل السماء فإذا وافق أمين في الأرض أمين في السماء غفر له بعد انتهى قال في الفتح ومثله لا يقال بالرأي فاصبر إلى الأولى (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال إذا قال أحدكم آمين عقب قراءة الفاتحة خارج الصلاة أو فيها أو أومأ بها كما أنهم اطلقوه هنا أو هو مخصوص بالصلاة لحديث مسلم إذا قال أحدكم في الصلاة حملا للمطلق على المقيّد لكن في حديث أبي هريرة عند أحمد ما يدل على الإطلاق ونظفه اذا أمن القارئ فامتنوا وحسنوا فبصرى المطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده الآن يراد بالقارئ الامام اذا قرأ الفاتحة فيبقى التخصيص على حاله فان الحديث واحد اختلفت ألفاظه ولادلالة فيه على ان الملائكة أنزل من الآدميين كما استدلل به بعض المعتزلة (وقالت الملائكة في السماء آمين فوافق احداهما) أي كلمة تأمين أحدكم (الآخرى) أي كلمة تأمين الملائكة في

ويصح أن يراد من فيه ضعف وهو أعظم من الحاصل بالمرض أو بضعفان الخلقة وزاد مسلم من وجه آخر في حديث أبي هريرة والصغير زاد الطبراني من حديث عثمان بن أبي العاص والحامل والمرضع وله من حديث عدي بن حاتم والعاير السبيل قوله فلم يطول ماشوا وسلم فلم يوصل كيف شاء أي مخففا أو مطولا واسند ذلك على جواز إطالة القراءة ولو خرج الوقت وهو الصحيح عند بعض الشافعية قال الحافظ وفيه نظر لانه يعارضه عموم قوله في حديث أبي قتادة انما التقرب بأن تؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى أخرجه مسلم وإذا تعارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل ومفسدة إيقاع الصلاة في غيروقتها كان مراعاة ترك المفسدة أولى واستدل به عموم ما بضاع على جواز تطويل الاعتدال من الركوع وبين السجدة في قوله لكنه لمن حديث عثمان ابن أبي العاص في اسناده محمد بن عبد الله القاضي ضعفه الجمهور ووثقه ابن معين وابن سعد وقد أخرج حديث عثمان المذكور مسلم في صحيحه قوله يؤخر الصلاة بكمها فيه ان مشروعية التخفيف لا تستلزم أن تبلغ إلى حد يكون بسببه عدم تمام أركان الصلاة وقراءتها وان من ذلك طريق النبي صلى الله عليه وسلم في الإيجاز والتمام لا يستلزم منه تطويل وروي ابن أبي شيبة ان العجالة كانوا يتعجلون ويخرجون ويأدرون الوسوسة فين الغلبة في تخفيفهم قوله اني أدخل في الصلاة في رواية البخاري اني لا قوم في الصلاة فإني وأنا رأيتهم انهم ان من قصد في الصلاة الاتيان بنهي مستحب لا يجب عليه الوفاء به خلافا لما شهب قوله فسمع بكاء الصبي فيه جواز إدخال الصبيان المساجد وان كان الأولى تنزيه المساجد عن لا يؤمن حديثه فيها الحديث جنبا مساجدكم وقد تقدم قوله فاتجوز فيه دلائل على مشروعية الرفق بالمؤمنين وسائر الاتباع ومراعاة مصالحهم ودفع ما يثقل عليهم وان كانت المشقة يسيرة وإيثار تخفيف الصلاة للأمر يحدث قوله لكنه له ما من حديث أبي قتادة هو في البخاري ونظفه اني لا أدخل في الصلاة فأريد اطاعتهم فسمع بكاء الصبي فاتجوزها أعلم من شدته وجدأه من بكائه وأحدث الباب تدل على مشروعية التخفيف للأخوة ترك التطويل لالعال المذكورة من الضعف والسكر والحاجة واشتغال خاطر أم الصبي ببيكائه ويلحق بهما ما كان فيه معناه قال أبو عمر بن عبد البر التخفيف لكل امام أمر مجمع عليه مندوب عند العلماء اليه الآن ذلك انما هو أقل الكمال وأما الحذف والنقصان فلا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى عن تقرب الغراب ورأى رجلا يصلي فلم يتر كوعه فقال له ارجع فصل فانك لم تصل وقال لا تقرب الله الى من لا يقيم صلته في ركوعه وجودده ثم قال لا أعلم خلافا بين أهل العلم في استحباب التخفيف لكل من أم قوما على ما شرطنا من الاتمام وقد روي عن عمرو بن الخطاب انه قال لا تفضلوا الله اني عباد يطول أحدكم في صلاته حتى يثقل على من خلقه انتهى وقد ورد في مشروعية التخفيف أحاديث غير

السماء وهو يقول ان المراد بالملائكة لا يختص بالحفظة (غفر له) أي القائل منكم (ما تقدم من) أي ذنبه المتقدم كله في بيان ما لا يعرض فيه دلالة على فضل التأمين أي دلالة وهذا الحديث أخرجه النسائي في الصلاة

وفي الملائكة (عن أبي بكره) يقع الباموسكون الكاف نقيع بن الحرث بن كلدة وكان من فضلاء الصحابة بالبصرة وهو
 الثقف (رضي عنه الله انتهى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية ١٧ انه دخل المسجد زاد الطبراني

وقد أقيمت الصلاة فأنطق يدعي
 والطحاوي وقد حذفت من النفس
 (وهو) أي والحال انه صلى الله
 عليه وآله وسلم (را كع فركع
 قبل ان يصل الى الصف فذكر
 ذلك) الذي فعله من الركوع
 دون الصف وفي رواية جاعدا عند
 الطبراني قال لما صرف رسول
 الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال أيكم دخل الصف
 وهو راكع (الذي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال) صلى الله عليه
 وآله وسلم له (زاد الله حرصا)
 على الخير قال ابن المنصور
 الذي صلى الله عليه وآله وسلم
 فعل أي بكرة من الجهة المامية
 وهي الخرص على أدراك فضيلة
 الجماعة وخطأ من الجهة الخافضة
 (ولا تعد) الى الركوع دون
 الصف منفردا فإنه مكره لحديث
 أبي هريرة مرفوعا إذا قفأ أحدكم
 الصف فلا يركع دون الصف
 حتى يأخذ مكانه من الصف
 والنهي محمول على التنزيه ولو
 كان التحريم لأسرأ بالكره لإعادة
 وانما من اعن العود ارشاد الى
 الافضل ذهب الى التحريم أحمد
 وإحق وابن خزيمة من الشافعية
 لحديث وابصة عند أصحاب
 السنن وصححه أحمد وابن خزيمة
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم رأى رجلا يصلي خلف

ما ذكره المصنف منها عن عدي بن حاتم عند ابن أبي شيبة وعن سمرة عند الطبراني وعن
 مالك بن عبد الله الخزاعي عند الطبراني أيضا وعن أبي واقد الليثي عند الطبراني أيضا
 وعن ابن مسعود عند البخاري ومسلم وعن جابر بن عبد الله عند البخاري ومسلم أيضا
 وعن ابن عباس عند ابن أبي شيبة وعن حمزة بن أبي كعب الانصاري عند أبي داود وعن
 رجل من بني سلة يقال له سالم من الصحابة عند أحمد وعن يزيد بن محمد عند أحمد أيضا وعن ابن
 عمر عند النسائي

• (باب طالة الامام الركعة الاولى وانتظار من أحسن به دخالا يدرك الركعة) •

(فيه عن أبي قتادة وقد سجن وعن أبي سعيد اقد كانت الصلاة تقام فيذهب الذهاب
 الى البقيع فيقضي حاجته ثم يوضأ ثم يأتي ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة
 الاولى مما يطول هارواه أحمد ومسلم وابن ماجه والنسائي وعن محمد بن جحادة عن رجل
 عن عبد الله بن أبي أوفى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم في الركعة الاولى
 من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم رواه أحمد وأبو داود) حديث أبي قتادة تقدم مع
 شرحه في باب السورة بعد النافحة في الاولين من أبواب مشقة الصلاة وفيه بعد ذكره
 كان يطول في الاولى قال فظننا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة الاولى وحديث
 عبد الله بن أبي أوفى أخرجه أيضا البزار وسأله في استماده رجل مجهول لا يعرف
 وسماه بعضهم طرفه الحضرمي وهو مجهول كما قال الأزدي وفيه وفي حديث أبي قتادة
 وأبي سعيد مشروعة التطويل في الركعة الاولى من صلاة الظهر وغيرها وقد قدمنا
 الكلام على ذلك في أبواب مشقة الصلاة وقد استدلل القائلون بعشر وعطو يل الركعة
 الاولى لانتظار الداخل ليدرك فضله الجماعة بذلك الرواية التي ذكرناها من حديث أبي
 قتادة أعني قوله فظننا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة الاولى واستدلوا أيضا
 بحديث ابن أبي أوفى المذكور في الباب وقد حكى استحباب ذلك ابن المنذر عن الشعبي
 والخنفي وأبي مجلز وابن أبي ليلى من التابعين وقد نقل الاستحباب أبو الطيب الطبري عن
 الشافعي في الحفيد وفي التجريد للصالح نسبة ذلك الى القديم وان الجديد كراهته وذهب
 أبو حنيفة ومالك والاوزاعي وأبو يوسف ودาวود والهادوية الى كراهة الانتظار
 واستحبوا من المنذر وشدة في ذلك بهضمهم وقال أخاف أن يكون شركا وهو قول محمد بن
 الحسن والبعث بعض أصحاب الشافعي فقال انه مبط للصلاة وقال أحمد واسحق في أحكامه
 عنهما ابن بطلان كان الانتظار لا يضر بالأمورين جازوا ان كان مما يضر ففيه الخلاف
 وقبل ان كان الداخل ممن يلزم الجماعة انتظره الامام والا فلا روى ذلك التتوي في
 شرح المذهب عن جماعة من السلف وقد استدلل الخطابي في المعالم على الانتظار المذكور

الصف وحده فامر ان يعيد الصلاة زاد ابن خزيمة في رواية له
 لا صلاة من دخل الصف وأجاب الجمهور بأن المراد الصلاة كاملة لان من سنة الصلاة مع الامام اتصال الصف ونحوه
 ٣ نيل

الفرج وقد روى البيهقي عن ابراهيم بن علي خلف الصف وحده فقال صلاته تامة أو المارد لا تعد الى ان تسمى الى الصلاة
لحديث الطبراني انه دخل المسجد وقد اقيمت الصلاة فانطلق يسبح

١٨

سبحا بحيث يضيق عليك النفس
وللطحاوي وقد حفره النفس
والمراد لا تعد غشي وأنت راكع
الى الصف لرواية جاد المتقدمة
ولابي داود أيكم الذي ركع
دون الصف ثم مشى الى الصف
فقال أبو بكره أنا هو هذا وان لم
يقصد الصلاة لكونه مخطوطة
أو خطوتين لكنه مثل بنفسه
في مشيه راكعا لأنها كشيعة
المهاشم قال في الفتح قوله لا تعد
ضبطناه في جميع الروايات بفتح
أوله ونضم العين من العود وحكى
بعض النسخ للمصاحف بضم
أوله وكسر العين من العادة
ويرجح الرواية المشهورة الزيادة
في آخره عند الطبراني وصل
ما أدرت وأقص ما سبق
واستدل بهذا الحديث على
استحباب موافقة الداخل
الامام على أي حال وجده عليه
وقد ورد الأمر بذلك صريحا في
سنة سيدنا منصور من رواية
عبد البر بن وكيع عن أناس
من أهل المدينة أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان من
وجدني قائما أو راكعا
أو راكعا فليكن معي على الحال
التي أنا عليها وفي الترمذي نحوه
عن علي ومعاذ بن جبل مر فوعا
وفي استناده ضعف لكنه يخبر
بطريق سعيدي بن منصور
المذكور ورواه هذا الحديث

يحدث أنس المتقدم في الباب الاول في التخصيف عند سماع بكاء الصبي فقال فيه دليل
على ان الامام هو راكع إذا أحس بدخول برئدا الصلاة معه كان له ان ينتظره راكعا
ليدركه فضيلة الركعة في الجماعة لأنه اذا كان له ان يحذف من طول الصلاة لم حاجة
انسان في بعض أمور الدنيا كان له ان يزنيها بعد الصلاة الله تعالى بل هو أحق بذلك وأولى
و كذلك قال ابن بطلان ونهقه ما ابن المنبر وفيه مغايرة لاهم لطلب لان فيه ادخال مشقة على جماعة
فكيف يقاس عليه قال ابن المنبر وفيه مغايرة لاهم لطلب لان فيه ادخال مشقة على جماعة
لاجل واحد وهذا لا يرد على أحد واصلح في تشييدهما الجواز بعدم الضرر للمؤمنين كما
تقدم وما قاله هو أو عدل المذاهب في المسئلة وبجمله أبو ثور

• (باب وجوب متابعة الامام والنهي عن مسابقتها) •

عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اغتاجل الامام ليؤتم به فلا تتخلفوا
عليه فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا واذا قال سمع الله من جمده فقولوا اللهم ربنا
للك الحمد واذا جحد فاجحدوا واذا صلى فاعدوا فاصلوا فعدوا أجمعون مثق عليه وفي
لفظ اغتاجل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا ولا تكبروا حتى يكبر واذا ركع فاركعوا ولا
تركعوا حتى يركع واذا جحد فاجحدوا ولا تجحدوا حتى يسجد رواه أحمد وأبو داود
في الباب غير ما ذكر المصنف عن عائشة عند الشيخين وأبي داود وابن ماجه وعن جابر
عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه وعن ابن عمر عند أحمد والطبراني وعن معاوية
عند الطبراني في الكبير قال العراقي ورجاله رجال الصحيح وعن أسيد بن حضير عند أبي
داود وعبد الرزاق وعن قيس بن قهده عند عبد الرزاق أيضا وعن أبي أمامة عند ابن
حبان في صحيحه قوله اغتاجل الامام ليؤتم به لفظ انما من صيغ الحصر عند جماعة من
أئمة الاصول والبيان ومعنى الحصر فيها اثبات الحكم في المسئلة كوروثه عشاء داء
واختار الامام في انهم الاثبات والحصر وانما اتهم بدنا كبد الاثبات فقط وقوله ابو حيان
عن البصريين وفي كلام الشيخ في الدين بن دقن العمدة ما يقتضي نقل الاتفاق على
اقتادهم للحصر والمراد بالحصر هنا حصر الفائدة في الاقتداء بالامام والاتباع له ومن شأن
التابع أن لا يتقدم على المتبوع ومقتضى ذلك ان لا يتخلفه في شيء من الاحوال التي
فصلها الحديث ولا في غيرهما قياسا عليها وان كان ذلك مخصوص بالانفال الظاهرة
لا بالباطنة وهي ما لا يطع عليه المأموم كالنسيبة فلا يضر الاختلاف فيها فلا يصح
الاستدلال به على من جوز اقتسامه من يصلي الظهر عن يصلي العصر ومن يصلي الاداء عن
يصلي القضاء ومن يصلي الفرض عن يصلي النفل وعكس ذلك وعامة الفتوة على ارتباط
صلاة المأموم بصلاة الامام وترك مخالفتة له في نية أو غيرها لان ذلك من الاختلاف وقد

نهي

كلهم بصري وفيه رواية تاتبع عن تاتبع عن يحيى والتحديث والقول والعنفة وما فيه من عنفة
الحديث وأنه لم يمتنع من أبي بكره وانما يروى عن الأحنف عنه مردود بحديث أبي داود المصريح فيه بالتحديث وأخرجه أبو

داود والقاسق في الصلاة (عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه صلى مع علي) هو ابن أبي طالب (رضي الله عنه بالبصرة) بعد وقعة الجمل (فقال) أي عمران (ذكرنا) من التذكير (هـذا) ١٩ الرجل (هو علي) صلاة كانوا عليها مع

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فذكر أنه كان يكبر كلما رقع وكلما وضع) ليحصل تجديد العهد في أثناء الصلاة التكبير الذي هو شعار النبوة التي كان يغني استصحابها إلى آخر الصلاة قاله ناصر الدين بن المنبر هذه مقهومة العموم في جميع الاعتقالات لكنه مخصوص

بحديث سمع الله لمن حمده عند الاعتدال وفيه مشروعية التكبير في كل خفض ورفع لكل مصل فالجهر وعلى نبيه ماءء التكبير لأحرام وذهب أحدو بعض أهل الظاهر إلى وجوب جميع التكبيرات وقد قال الشافعية لو ترك التكبير عدا أو سهواً حرق أو وجد له بأن به أنوات بحمله ولا يسجد وقال المالكية يجب السجود بترك ثلاث تكبيرات من أثنائها لأنه ذكره قصود في الصلاة ثم إن في قوله ذكرنا إشارة إلى أن التكبير الذي ذكره قد كان تركه

حدث أي موسى الأشعري عندهما أحد والطعاوي بانهما صحح قاله ذكرنا على صلاة كانوا عليها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمانتها أو تركها عند الحديث وأول من تركه عثمان بن عفان حين كبر وضع صوته وفي الطبراني

نهي عنه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله فلا تختلفوا وأجيب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد بين وجوه الاختلاف فقال فإذا كبر فكبروا الخ ويتعقب بالحاق غيرهما إقاساً بما تقدم وقد استدل بالحديث أيضاً القائلون بأن صحة صلاة المأموم لا تتوقف على صحة صلاة الإمام إذا كان جنباً أو محدثاً وعليه نجاسة خفية وبذلك صرح أصحاب الشافعي بناء على اختصاص النهي عن الاختلاف بالأمور المذكورة في الحديث أو بالأمور التي يمكن المؤتمر الاطلاع عليها قوله فإذا كبر فكبروا فيه أن المأموم لا يشترع في التكبير بعد الإبعاد فراغ الإمام منه وكذلك الركوع والرفع منه والسجود ويدل على ذلك أيضاً قوله في الرواية الثانية ولا تكبروا ولا تركعوا ولا تصدروا وكذلك سائر الروايات المشتهرة على النهي وسبقنا وقد اختلف في ذلك هو على سبيل الوجوب أو الندب والظاهر الوجوب من غير فرق بين تكبيره الأحرار وغيرهما قوله وإذا قال مع الله ما لم يقلوا اللهم ربنا لك الحمد فقد قدمنا بسط ذلك في باب ما يقول في رفعه من الركوع من أبواب صحة الصلاة وقد مضى أيضاً الكلام على اختلاف الروايات في زيادة الواو وحذفها قوله وإذا صلى قاعداً فصلوا قعداً فيه دليل لمن قال إن المأموم يتابع الإمام في الصلاة قاعداً وإن لم يكن المأموم معذوراً وبالله ذهاب أحدوا بحق والأوزاعي وأبو بكر بن المنذر وداود وشعبة أهل الظاهر وسبقنا في الكلام على ذلك في باب افتداء القادر على القيام بالجلاس قوله أجمعون كذا في أكثر الروايات بالرفع على التأكيد لضمير الفاعل في قوله صلوا وفي بعض بالنصب على الحال (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أجمعون) أي أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه من جدار أو يحول الله صورته صورة جدار رواه الجماعة وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيها الناس إني أمامكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالقعود ولا بالنصراف رواه أحمد ومسلم وعنه إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما جعل الإمام ليؤتم به فلا تزكعوا حتى يركع ولا ترفعوا حتى يرفع رواه البخاري قوله أما يخشى أحدكم أما خفة منصرف أسد فتتاح مثل الأصلها النافية دخلت عليها همزة الاستعظام وهي هنا استنهاهم أو يجمع قوله إذا رفع رأسه قبل الإمام فإذا بنى خيفة في صلاته والمراد الرفع من السجود ويدل على ذلك ما وقع في رواية حصن بن غر الذي يرفع رأسه والإمام جاد وفيه تعقب علي من قال إن الحديث نص في المنع من تقدم المأموم في الرفع من الركوع والسجود معاً وليس كذلك بل هو نص في السجود وبلحق به الركوع السكون في معناه يمكن الفرق بينهما بأن السجود له مزيد به في لأن العبد أقرب ما يكون

معاوية بن أبي سفيان زاد وكان زياداً تركه بمعاوية ومعاوية بترك عثمان لكن يحتمل أن يراد بترك عثمان تركه الجهر به ولذلك جعل بعض العلماء فعل الأخيرين عليه لكن حكى الطحاوي أن قوما كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع قال

وكذلك كانت نبوة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وروى ابن المذنب عن ابن عروة عن بعض السلف انه كان لا يكبر سوى تكبيرة الاحرام
وفرق بعضهم بين المنفرد وغيره وجهه ٢٠ بأن التكبير شرع للايدان بحركة الامام فلا يحتاج اليه المنفرد

ليكن استقرار الامر على
مشروعيته في الخفض والرفع
لكل مصل فالحجج وروى على نفيه
فانما تكبيرة الاحرام ورواة
هذا الحديث ما بين بصري
واسطى وفيه رواية الاخ عن
الاخ والتحديث والاختصار
والعمنة والقول وشيخ الجازي
من افرادة (عن ابي هريرة
رضي الله عنه قال كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام
لصلاة يكبر حين يقوم تكبيرة
الاحرام وفيه التكبير فاعا وهو
بالاتفاق في حق القادر (ثم يكبر
حين يركع) يبدأ به حين يشرع
في الانتقال الى الركوع ويعد
حتى يصل الى حد الركوع وكذا
في السجود والقيام قال النووي
فيه دليل على مقارنة التكبير
للمركزة وبسطه عليها قال الحافظ
ودلالة هذا اللفظ على البسط
الذي ذكره غير ظاهرة (ثم يقول
نعم الله على عبده حين يرفع صلبه
من الركعة ثم يقول وهو قائم
ربنا انت الحمد) فيه ان التسميع
ذكر التوضؤ والتكبير ذكر
الاعتدال وفيه دليل على ان
الامام يجتمع بينهما وهو قول
الشافعي وأبي يوسف
ومحمد وفاطحة الجمهور رواه الحديث
الحججة تشهد لذلك لان صلاته

صلى الله عليه وآله وسلم الموصوفة بمحملة على حالة الامامة ليكون ذلك هو الاكثر الاغلب من أحواله
وتماثل ذلك في أخر حجة ومالك وأحمد في رواية عن طلبة اذا قال سمع الله من حبيبه فقولا ربنا انت الحمد وهذه قصة متمايزة

تشركت **كتبه** صلى الله عليه وآله وسلم البينة على المدعى واليمين على من أنكر وأجابوا عن حديث الباب بأنه محمول على انفراد صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة النفل توفيقا بين الحديثين ٢١ قال الحافظ الشوكاني في السبل أول

قد ورد ما يدل على انه يجمع بين التجميع والحد كل فصل اماما كان أو اماموما أو منفردا وقد أوضحت ذلك في شرح المنتقى وازيادة مقبولة انتهى وقام هذا الحديث هكذا ثم يكبر حين يهوى ثم يكبر حين يرفع رأسه أى من السجود ثم يكبر حين يهوى أى الثانية ثم يكبر حين يرفع رأسه أى منها ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضى ويكبر حين يقوم من التنية أى الركعتين الأولىين بعد الجلوس أى للشهد الأول وهذا الحديث منسوخ لما سبق من قوله كان يكبر في كل خض و رفع ورواه ستة وفيه التعديت والاخبار والغفنة والسماع واثول ورواية تابعي عن تابعي عن حماد بن أنس بن جهم مسلم وأبو داود والنسائي (عن سعد بن أبي وقاص) المتوفى سنة خمس وخمسين (رضي الله عنه انه صلى الى جنبه) أى جنب سعد (انه مصعب) المذنب المتوفى سنة ثلاث ومائة (قال) أى مصعب (فطمعت بن كتي) أى بان جوع بين أصابعهما ثم وضعتهما بين مخذي فنهاني (أى عن ذلك) (وقال كأنه فعله) أى التطبيق (فنهى عن فعله) بضم النون وفي كتاب الفتوح السيف عن مسروق انه سأل عائشة

عن الانصراف من مكان الصلاة قبل الامام لقائده ان يدرك الموتر الدعاء أو لا فقال ان يكون الامام قد حصل له في صلاته سهو فبذل كرره وفي المسجد ويعود له في قصة ذي اليمين وقد أخرج أبو داود عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حضهم على الصلاة فنهواهم ان يصرفوا قبل انصرافهم من الصلاة وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن مسعود باسناد وجاه ثقات انه قال اذا سلم الامام وللرجل حاجة فلا ينظره اذا سلم أن يستقبله بوجهه وان فصل الصلاة التسليم وروى عنه انه كان اذا سلم لم يلبث ان يقوم أو يقبل من مكانه

• (باب انعقاد الجماعة باثنين أحدهما صبي أو امرأة) •

(عن ابن عباس قال) بعت عند خالقي ميونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فقامت أصلى معه فقامت عن يساره فآخذ برأسى وأقامتني عن يمينه وراه الجماعة وفي لفظ صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم وأيا يومئذ باثنين عشر وقت الى جنبه عن يساره فأقامتني عن يمينه قال وأيا يومئذ باثنين عشر سنين وراه أحد) قوله بعت في رواية تمت قوله يصلى من الليل قد تقدم الكلام في صلاة الليل فأقامتني عن يمينه يحتمل المساواة ويحتمل التقدم والتأخر قليلا وفي رواية فقامت الى جنبه وهو ظاهر في المساواة وعن بعض أصحاب الشافعي يستحب ان يقف المأموم دونة قليلا وليس عليه فيما أعلم دليل وفي المواطن عبد الله بن مسعود قال دخلت على عمر بن الخطاب بالهجرة فوجدته يسبح فقامت وراه فقرأت حتى جعلتني حذاءه عن يمينه والحديث له فوائد كثيرة منها ما يوجب له المصنف من انعقاد الجماعة باثنين أحدهما صبي أو امرأة عن قول من منع من انعقاد امامة من معه صبي فقط لا يسأل ولم يستدل لهم في البحر الابحديث رفع القلم ورفع القلم لا يدل على عدم صحة صلاته وانعقاد الجماعة به ولو سلم لكان مخصوصا بحديث ابن عباس ونحوه وقد ذهب الى أن الجماعة لا تنعقد بصبي الهادي والناصر والمؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه وذهب الشافعي والامام يحيى الى الصحة من غير فرق بين القرض والنفل وذهب مالك وأبو حنيفة في رواية عنه الى الصحة في النافلة ومنه صحة صلاة التوافل جماعة وقد تقدم بعض الكلام على ذلك وسيأتي بقيته ومنها ان موقف المؤتم عن عين الامام وقال سعد بن المسيب ان موقف المؤتم الواحد عن يسار الامام ولم يتابع على ذلك لخالفه للدلالة وقد اختلف في صحة صلاة من وقف عن اليسار فقبل لا تبطل بل هي صحيحة وهو قول الجمهور وروى مسكوا بعدم بطلان صلاة ابن عباس لو وقفه عن اليسار لقريره صلى الله عليه وآله وسلم له على أول صلاته وقيل تبطل واليه ذهب أحمد والهادوية قالوا وتقريره صلى الله عليه وآله وسلم لابن عباس لا يدل على صحة صلاة من وقف من أول الصلاة الى

رضي الله عنه عن التطبيق فاجابته بما يحصله انه من صليح اليهود وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نسي عنه لذلك وكان صلى الله عليه وآله وسلم يحبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ثم أتت آخر الاسرار عن عفا عنهم وفي حديث ابن عمر عند ابن المنذر

بأنه قد قوى قال إمامنا له النبي صلى الله عليه وآله وسلم من يعنى التطبيق واستدل به على نسخه ما على ان المراد بالآخر
والنهي في ذلك هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذه الصيغة مختلفة فيها والراجح حكمها الرفع

٢٢

آخرها عن اليسار عالما بما فيه مقتر من جهل الموقف والجلل عذر وسما في
الكلام على الموقف للمؤتم الواحد والاثين والجامعة في أبواب مواقف الامام والمأموم
ومنها جواز الاتقياء لم ينو الامامة وقد يوجب الجأري لذلك وفي المسئلة خلاف
والاصح عند الشافعية انه لا يشترط لصحة الاقتداء ان ينو الامام الامامة واستدل
لذلك ابن المنذر بحديث أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في رمضان قال فحنت
فقمتم الى جنبه وجاء آخر فقام الى جنبى حتى كاد يخطا فلما أحس النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بتأخروني في صلاته الحديث وسما في وهو ظاهر في انه لم ينو الامامة ابتداء واتفقوا هم
به ابتداء وآخرهم وهو حديث صحيح أخرجه مسلم وعلقه البخارى وذهب أحمد الى الفرق
بين النافلة والقرينة فشرط ان ينو في القرينة دون النافلة وفيه نظر لحديث أبي
سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلي وحده فقال لا رجل يتصدق على
هذا فيصلى معه أخرجه أبو داود وقد حسنه الترمذى وصححه ابن خزيمة وابن حبان

والحاكم وعن أبي سعيد وأبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من استيقظ
من الليل وأيقظ أهله فصلباركعتين جميعا كتبنا من الذاكرين الله كثيرا والذاكرات
رواه أبو داود الحديث ذكر أبو داود ان بعضهم لم يرفعوه ولا ذكرأباهريرة وجعله كلام
أبي سعيد وبعضهم رواه موقوفا وقد أخرجه النسائي وابن ماجه مستدأونه عشر وعية
انما الرجل أهله بالليل للصلاة وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رحم الله رجلا قام من الليل فصلى وأيقظ
امراة فان أبي نضخ في وجهه الماء رحم الله امراة قامت من الليل فصلى وأيقظت
زوجها فان أبي نضخ في وجهه الماء وفي اسناد محمد بن عجلان وقد وثقه أحد ويحيى
وأبو حاتم واستشهد به البخارى وأخرج له مسلم في المتابعة وتكلم فيه بعضهم وحديث
الباب استدل به على صحة الامامة وانما قد ادها رجل وامراة الى ذلك ذهب الفقهاء
ولكنه لا يخفى ان قوله فصلباركعتين جميعا محقق لانه يصدر عن عليهما اذ صلى كل واحد
منهما ركعتين منفردا انهما أصليا جميعا ركعتين أى كل واحد منهما مافعل الركعتين ولم
يفعلهما أحدهما فقط ولكن الأصل صحة الجماعة وانما قد ادها بالمرامع الرجل كما تعقد
بالرجل مع الرجل ومن منع من ذلك فعليه الدليل ويؤيد ذلك ما أخرجه الاسماعيلي في
مستخرجهم عن عائشة انها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا رجع من المسجد
صلى بنا وقال انه حديث غريب وقد روى الشافعي وابن أبي شيبة والبخارى تعليقاً عن
عائشة انها كانت تأتم بعلامها وحكى المهدي في الجرع عن العشرة انه لا يؤم الرجل
امراة واستدل لذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم آخرهم حيث أخرهن الله وقوله
شرصفوف النساء أولها وايس في ذلك ما يدل على المطلوب واستدل أيضاً بان عليا عليه

وهو مقتضى تصرف البخارى
وكذا مسلم أخرجه في صحيحه
وعند الداريمى كان بنو عبد الله
ابن مسعود اذ ركعوا واجعلوا
أيديهم بين أظفارهم فصليت الى
جنب أبي فضر بى الحديث
فأذن هذه الزيادة مستند
مصعب في فعل ذلك وأولاد ابن
مسعود أخذوه عن أبيهم قال
الترمذى التطبيق منسوخ عند
أهل العلم لا خلاف بينهم في ذلك
الاماروى عن ابن مسعود
وبعض أصحابه انهم كانوا
يطبقون انتهى وقد ورد ذلك
عن ابن مسعود مضافاً في صحيح
مسلم وغيره وفيه قال هكذا فعل
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وحمل هذا على ان ابن
مسعود لم يبلغه التسخ وروى
عبد الرزاق عن علقمة
والاسود قال صليت مع عبد الله
فطبق ثم لقينا عمر فصلينا معه
قطبنا فلما انصرف قال ذلك
شئ كان الله ثم تركه وفي الترمذى
عن عبد الرحمن السالى قال قال
لنساء ر بن الخطاب ان الركب
سنة لكم فخذوا بالركب ورواه
البيهقي بلفظ كذا اذ اركبكم هذا
جعلته ايدينا بين أظفارنا فقال
عمر ان من السنة الاخذ بالركب
وهذا ايضا حكمه حكم الرفع
لان الصحابي اذا قال السنة

كذا أو من السنة كذا كان الظاهر انصرف ذلك الى سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ولاسباب اذا قاله مثل عرضي الله عنه (وأمرنا) بمبينا القول كنهناوا الناعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لانه الذي

السلام

يأمره وينهى فله حكم الرفع (ان تضع أيدينا) من اطلاق الكلى على الجزاءى كقضا (على الركب) شبهه القابض عليها مع
 فنرى بقا أصابعه مما قبله حالة الوضع وسلم عن أبي يعقوب باللفظ أمرنا ٢٣ ان تضرب بالركب على الركب

ورواة هذا الحديث النسخة
 مابن بصري وكوفي ومديني
 ونسخة الحديث والمعنسة
 والسماع والقول وتابى عن
 تاجي عن بصري والابن عن
 الاب وأخرجه مسلم وأبو داود
 والنسائي والترمذي وابن ماجه
 (عن البراء بن عازب رضي الله
 عنه قال كان ركوع رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم
 ويجود بين السجدين) أى
 زمان ركوعه ويجوده وبين
 السجدين أى المجلسين بينهما
 (واذا رفع) أى اعتدل (من
 الركوع) ولا يذرا ذرا فرفع رأسه
 من الركوع وإذا نهج الزمان
 فلهما عن الاستقبال (ما خلا)
 بمعنى الا (القيام) الذى هو
 لقراءة (و) لا (الله) الذى
 هو للتشهد (قريمان السواء)
 بالام من المداواة الاستئمانا
 من المعنى كان معناه كان أفعال
 صلته كالأقرىة من السواء
 ما خلا القيام والقعود فانه كان
 يطولها وفيه اشعار بالفتاوت
 والزيادة على أصل حقيقة
 الركوع والسجود بين
 السجدين والرفع من الركوع
 وهذه الزيادة لابد ان تكون
 على القدر الذى لا يذم منه وهو
 الطمأنينة وقد جزم بعضهم
 بان المراد بالقيام الاعتدال

السلام منع من ذلك قال وهو توقيف وجعله من التوقيف دعوى مجردة لان المسئلة
 من مسائل الاجتهاد وليس المنع مذهب الجميع العشرة فقد صرح الهادى انه يجوز
 للرجل ان يؤم بالمحارم في التوافل وجوز ذلك المتوفى بالله مطاقا

• (باب انفراد المأموم لعذر) •

(ثبت ان الطائفة الاولى في صلاة الخوف تفارق الامام وتتم وهي مفارقة له عزرو عن
 أنس بن مالك قال كان معاذ بن جم - ل يوم قومه فدخل حرام وهو يريد ان يبتى فخله
 فدخل المسجد مع القوم فلما رأى معاذ اطول يجوز في صلاته ولحق بخله ببقية ففاضى
 معاذ الله - لة قيل - لة لذلك قال انه لما نفاق أن يجعل عن الصلاة من أجل - لى فخله قال فاء
 حرام الى النبي صلى الله عليه وسلم ومعاذ عذره فقال يا نبي الله انى أردت ان - لى فخلالى
 فدخلت المسجد لاصلى مع القوم فاطول تجوزت في صلاتى ولحق بخلتى أبقية فزعم
 أنى منافق فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم على معاذ فقال افتنان أنت افتنان أنت
 لا تطول بهم اقرب اسبح اسم ربك الاعلى والشس وضحاها ونحوهما وعن بريدة لاسلى
 ان معاذ بن جبل صلى بالحياه العشاء فقرأ فيها اقربت الساعة فقام رجل من قبل أن
 يفرغ فصلى وذهب فقال له معاذ قولاشديدا فاقى النبي صلى الله عليه وسلم فاعتذرا له
 وقال انى كنت أعلم فى فخل وحفت على الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يعنى لعاذصل بالشس وضحاها ونحوها من السور رواها أحمد باسناد صحيح فان قيل
 ففي الصحيحين من حديث جابر ان ذلك الرجل الذى فارق معاذ سلم ثم صلى وحده وهذا
 يدل على انه ما بنى ول استأف قبل فى حديث جابر ان معاذ استفتح سورة البقرة فعمل بذلك
 انهم اقسمتان وقعتا فى وقتين مختلفين اما رجل اول (جانب) هذه القصة قد روت على
 أوجه مختلفة ففى بعضها لم يذكر تعيين السورة التى قرأها معاذ ولا تعيين الصلاة التى
 وقع ذلك فيها كما فى رواية أنس المذكورة وفى بعضها ان السورة التى قرأها اقتربت
 الساعة والصلاة العشاء كما فى حديث بريدة المذكور وفى بعضها ان السورة التى قرأها
 البقرة والصلاة العشاء كما فى حديث جابر الذى أشار اليه المصنف وفى بعضها ان الصلاة
 المغرب كما فى رواية أبى داود والنسائي وابن حبان ووقع الاختلاف أيضا فى اسم الرجل
 فقيل حرام بن ملحان وقيل حوزم بن أبى كعب وقيل حازم وقيل سليم وقيل سليمان وقيل
 غير ذلك وقد جمع بين الروايات بعدد القصة وعن جمع بين المذكورين حبان فى صحيحه
 قوله ثبت ان الطائفة الاولى الخ سياتى بيان ذلك فى كتاب صلاة الخوف قوله فدخل حرام

و بالقعود الجلس بين السجدين وردة بن القهم فى حاشيته على السنن فقال هذا هو فهم من قاله لا يذم قد ذكرها بعضهم
 فكيف يستعملها وهل يحسن قول القائل جابر يدعوه ويكره خالد الزيد او عرافة متى أرادنى انجي عنهم ما كان مة افضل

اتهمى وتعقب بأن المراد بكراهها ادخالها في الطائفة وبما يستلزمها بعض الأخراج المستثنى من المساواة وقد وقع هذا الحديث في باب الطائفة حين
 ٢٤ يرفع رأسه من الركوع بغیر استثناء وإذا جع بين الروايتين ظهر من

بالخاء والراء المهملة في ضد جلال ابن ملجم بكسر الميم وسكون اللام بعد ما جاء مهملة
 قوله فإما طول بعني معاذ وكذلك قوله فزعم قوله أي متناق في رواية البخاري فكان
 معاذ نال منه ولم يستحق تناول منه وفي رواية ابن عيينة فقال له أنا فأتى بافلان فقال لا
 والله ولا بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان معاذ قال ذلك لأن ما قاله أصحابه
 للرجل فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبلغه الرجل كما في حديث الباب وغيره
 وعند النسائي قال معاذ لما أتى أصبحت لأكرن ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك
 له فأرسل إليه فقال ما جئت على الذي صنعت فقال يا رسول الله علمت على ناضح في الحديث
 ويجمع بين الروايتين بأن معاذ أسبغ على نفسه الماء فأسبغ على غيره من معاذ
 قوله أفتان أنت في رواية مرتين وفي رواية ثلثا وفي رواية أفتان وفي رواية تريد أن
 تكون فائنا وفي رواية يا معاذ لا تكن فائنا ومعنى التثنية ههنا التطويل يكون سببا
 لظروجه من الصلاة وترك الصلاة في الجماعة قوله لا تطول بهم فيه أن التطويل منهي
 عنه فيكون حراما ولكنه أمر نسي كما تقدم فبهم معاذ عن التطويل لأنه كان يقرأ بهم
 سورة البقرة واقتربت الساعة قوله أقرأ يسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها الأمر
 بقراءة هاتين السورتين متفق عليه من حديث جابر كما تقدم في أبواب القراءة وفي رواية
 البخاري من حديثه وأمره بدورتين من أوسط المفضل وفي رواية مسلم بزيادة الليل إذا
 يغشى وفي رواية بزيادة أقرأ باسم ربك الذي خلق وفي رواية لعبد الرزاق بزيادة
 الضحى وفي رواية للعبد بزيادة والسموات البروج وفيه أن الصلاة بعمل هذه
 السورتين تحذف وقد بعد ذلك من لا يرغب في الطاعة تطويل قوله العشاء كذا في معظم
 روايات البخاري وغيره وفي رواية المغرب كما تقدم في جميع عباسات من التعدد أو بان
 المراد بالمغرب العشاء مجازا والافاق في الصحيح أصح وأرجح قوله اقتربت الساعة في
 الصحيح وغيرهما أنه قرأ سورة البقرة كما أشار إلى ذلك المصنف وفي رواية مسلم قرأ
 بسورة البقرة أو النساء على الشك وفي رواية للشمس قرأ بالبقرة والنساء بلا شك وقد
 قوى الحافظ في الفتح إسناد حديث بريدة **واكتنه** قال هي رواية شاذة وطريق الجمع
 الجمل على تعدد الواقعة كما تقدم أو ترجيح ما في الصحيحين مع عدم الامكان كما قال
 بعضهم أن الجمع بتعدد الواقعة مشكل لأنه لا يظن بمعاذ أن يأمر النبي صلى الله عليه
 وسلم بالتخفيف ثم يعود وأجيب عن ذلك باحتمال أن يكون معاذ قرأ أو لا بالبقرة
 فلما قرأ اقتربت وهي طويلة بالنسبة إلى السور التي أمره بقراءتها ويحتمل أن
 يكون النبي وقع أو لا بالمختص من تنفير بعض من يدخل في الإسلام ثم لما طمأن
 نفوسهم ظن أن المانع قد زال فقرأ بالبقرة لأنه جمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ
 في المغرب بالطور فصادف صاحب الشغل كذا قال الحافظ وجمع النووي باحتمال
 أن يكون قرأ في الأولى بالبقرة فأنصرف رجلا ثم قرأ اقتربت في الثانية فأنصرف

الحديث في باب الطائفة حين
 الأخذ بالزيادة فهم ما أن المراد
 بالقيام المستثنى القيام للقراءة
 وبأنه مود القعود للتمسك كما
 سبق واستدل بظاهره على أن
 الاعتدال ركن طويل ولا سيما
 قوله في حديث أنس حتى يقول
 القائل قدسني وفي الجواب عنه
 تصف ورواه هذا الحديث
 النخعي كوفيون الأبل بن الجهم
 قبصري وفيه التصديت
 والخبير والعشمة والقول
 وشيخ البخاري من أفراد ورواية
 تابعي عن تابعي عن صحابي
 وأخرجه البخاري أيضا في
 الصلاة وكذا مسلم وأبو داود
 والترمذي والنسائي (عن
 عائشة رضي الله عنها قالت كان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول في **ركوعه** وصحوده
 سبحانك اللهم بالنصب بفعل
 محذوف ولوما أي أسبح سبحانك
 اللهم (ربنا) سبحت (بجملد)
 أي بترويقه وهذا يك لا يحول
 وقوفي فبهم شكر الله تعالى على
 هذه النعمة والاعتراف بها
 والمراد من الحمد لزمه مجازا
 وهو ما يوجب الحمد من
 الترويق والهداية (اللهم) أي
 يا الله (اغفر لي) فيه دلالة
 الحديث على الترجعة قبل وانما
 نص فيها على الدعاء دون التسبيح
 وإن كان الحديث شاملا للهما

انتهى الإشارة إلى الردعي من كراهها ادخالها في الركوع كما كان رحمه الله وأما التسبيح فمتفق عليه فاهمنا
 بالتعصيص على الدعاء لذلك واحتج المصنف بجهد ابن عباس عنده لم يرفعوا عما في الركوع ففعلوا فيه الرب وأما السجود

آخر

فاجتمع ذوا فيه في الدعاء فممن أن يستجاب لكم وأجبت بأنه لا مفر من الدعاء في الركوع كما لا يمنع التعظيم في السجدة وظاهر حديث عائشة أنه كان يقول هذا الذكركة في الركوع ٢٥ وكذا في السجود وانما سأل صلى الله

عليه وآله وسلم المغفر مع كال عصمته ليمان الانقار الى الله تعالى والأذعان له وانطهارا للعبودية أو كان عن ترك الاولى أو لارادة تعليم أمته ورواية هذا الحديث ما بين بصري واسطى وكوفي وشيخ البخاري فيه من افراده وفيه التصديق والعنعنة والقول وأخرجه البخاري في المغازي والتشمير وسلم وأبو داود والتسائي وابن ماجه في الصلاة (وعنها) أي عن عائشة في رواية (أخرى يآزل القرآن) والمعنى بمثل أمر الله تعالى في قوله تعالى فسبح بحمد ربك واستغفره أي على أحسن الوجوه وأفضل الحالات في فرض الصلاة ونقلها وهذه الرواية مذكورة في باب التسبيح والدعاء في السجود من صحيح البخاري (عن أبي هريرة) رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال إذا قال الإمام سمع الله من حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد) وللأصلي ولأن الحد قال في الفتح هكذا ثبت بزيادة الواو في طرق كثيرة وفي بعضها حذفها قال النووي المختار أن لا ترجيح لاحد ما على الآخر وقال ابن دقيق العيد كان اثبات الواو دال على معنى زائد لأنه يكون

آخر وقد استدل المصنف بحديث أنس وبريدة المذكورين على جواز صلاة من قطع الانتماء بعد الدخول فيه لعدم ذكر أو تم لنفسه وجمع بينهما وبين ما في الصحيحين من أنه سلم ثم استأنف بتعدد الواقعة ويمكن الجمع بأن قول الرجل تجوزت في صلاتي كافي حديث أنس وكذلك قوله فعلى وذهب كافي حديث بريدة لا ينافي الخروج من صلاة الجماعة بالتسليم واستئنافها فرادى والتجوز فيها لأن جميع الصلاة تعرف بالتجوز كما وصف به بقية ما ورد بذلك ما رواه التسائي بالفظ فأنصرف الرجل فصل في ناحية المسجد وفي رواية لمسلم فأحرف رجل فسلم ثم صلى وحده وعناية الأمر أن يكون ما في حديثي الباب محتملا وما في الصحيحين وغيرهما ميبنا لذلك

(باب انتقال المفرد ما في التوافل)

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان فحُت فقامت خلفه وقام رجل فنام إلى جنبى ثم جاء آخر حتى كثر هطالنا أحسن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتاقنا تجوز في صلاته ثم قام فدخل منزله فصل في صلاة لم يصلها عندنا فلما أحسننا قالنا يا رسول الله أفطنت نيا الليلة قال نعم فذلك الذي حان على ما صنعت رواه أحمد وسلم وعن يسرين سعيد بن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ حجرة قال حسب أنه قال من حصر في رمضان فصل في فيها إلى فصل في بصلاته ناس من أصحابه فلما علم بهم جعل يقعد فخرج إليهم فقال قد عرفت الذي رأيتم من صنيعكم فصلوا أيها الناس في يومكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته المكية وبه رواه البخاري وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة ووجد الرخصة فصر فرأى الناس شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام ناس يصلون بصلاته فاصبحوا فصعدوا فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الليلة الثانية فقام ناس يصلون بصلاته رواه البخاري) قوله فقامت خلفه فيه جواز قيام الرجل الواحد خلف الإمام وسواء في أبواب موقف الإمام والمأوى وما يدل على خلاف ذلك قوله كثر هطالنا قال في القساموس الرهط قوم الرجل وقبيلته ومن ثلاثة أو سبعة إلى عشرة وأما دون العشرة وما فيهم امرأة ولا واحد فمن لفظه الجمع أرهط وأرهط وأرهط قوله فلما أحسن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتساقه تجوز في صلاته لعله فعل ذلك مخافة أن يكتب عليهم كافي سائر الأحاديث وليس في تجوز زه صلى الله عليه وسلم ودخوله منزله ما يدل على عدم جواز ما فعلوه لأنه لو كان غير جائزا لما فرمهم على ذلك بعد علمه وأعلامهم له قوله اتخذ حجرة أكثر الروايات بالروايل لكهفي بالزاي قوله جعل يقعد أي يصلي من قعد ولا يراه الناس نياتوا به قولهم من صنيعكم بفتح الصاد واثبات الياء وللاكثر بضم الصاد وسكون

التقدير مثلنا استحب ولك الحمد يستحب على معنى الدعاء ومعنى التبرأ انتهى وهذا بناء على أن الواو عاطفة وقبل جالية وان الأكثر مجزأ عنهم أو قال الأثر سمعت أحمد يثبت الواو في ربنا

ولما الجدة يقول ثبت فيه عدة أحاديث وقصه رد على الحافظ ابن القيم رحمه الله حيث سئله انه لم يرد الجمع بين اللهم والواو في ذلك واستدل بهذا الحديث المأثور والتمسكه والخفية على ان الامام ٢٦ لا يقول ربنا لك الحمد وعلى ان المأموم لا يقول

سمع الله ان حمده لم يكن ذلك لم يذكر في هذا الرواية والله صلى الله عليه وآله وسلم قسم التسميع والتحميد بخصل التسميع الذي هو طلب التعميد للامام والتحميد الذي هو طلب الاجابة للمأموم وبذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي موسى الاشعري عنده وسلم واذا قال سمع الله ان حمده فقولوا ربنا لك الحمد يسمع الله لكم ولا دليل لهم في ذلك لانه ليس في حديث الباب ما يدل على النفي بل فيه ان قول المأموم وربنا لك الحمد يكون عقب قول الامام - فسمع الله ان حمده ولا يمنع ان يكون الامام طالبا لوجوبه فكسوته الثامين السابقة وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم جمع بينهما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني

أصلي فيجمع بينهما الامام والمنفرد والى هذا ذهب الشافعية والحنبلة وأبو يوسف ومحمد والجمهور والأحاديث الصحيحة تشهد لذلك وقدمنا في سماع الحافظ الشوكاني انه ورد ما يدل على انه يجمع بين التسميع والتحميد كل مصلا اماما كان او مأموما ومنفردا فانه من وافق قوله قول الملائكة أي

حمده حمده (غيره ما تقدم من ذنبه) وهو ظاهر ما تقدم في مسئلة الثامين وظاهر ان الموافقة في الحمد في الصلاة لاطلاقا (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال لا قربن) لكم (صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من

النون وليس المراد صلواتهم فقط بل كونهم رفعوا أصواتهم وصاحوا به ليخرج الهم وحدهم بعضهم الباب لظنهم انه نام كما ذكر ذلك البخاري في الاعتصام من صحيحه وزاد فيه حتى خشيتم ان يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قلتم به قوله فان افضل الصلاة صلاة المرفوعة فيتمه المراد بالصلاة الجلس الشامل لكل صلاة فلا يخرج عن ذلك الا المكتوبة لاسبقها وما يتعلق بالمجدد كحجته وهل يدخل في ذلك ماوجب لعارض كالندوة فيه خلاف والمراد بالرجس الرجال فلا يدخل في ذلك النساء لما تقدم من ان صلاتهن في بيوتهم المكتوبة وغيرها افضل من صلاتهن في المساجد قال النووي انما بحث على المنفعة في البيت لكونه اهدى من الرياء وأخفى ولا يترك البيت بذلك وتزل فيه الرحمة وعلى هذا يمكن ان يخرج بقوله في بيته غيره ولو آمن فيمنع من الرياء قوله الا المكتوبة المراد بها الصلوات الخمس قيل ويدخل في ذلك ما يجب لعارض كالندوة قوله في حجرته ظاهر ان المراد بحجته ويدل عليه ذكر جدار الحجره وأوضح منه رواية جادين ويدعن يحيى بن سعيد عند أبي نعيم بالنظر كان يصلي في حجرته من حجره وأرواحه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن تكون الحجره التي احتج بها في المسجد بالحصى كافي بعض الروايات وكما تقدم في حديث زيد بن ثابت ولأبي داود ومحمد بن نصر من وجهين آخرين عن أبي سلمة عن عائشة انها هي التي نصبت له الحصى على باب بيتها قال في الفتح فاما ان يحمل على التعدد وعلى المجازي الجدار وفي نسبة الحجره اليها والاساطير المذكرة وتدل على ما قبله المصنف رحمه الله من جواز اتعاقب المنفرد اماما في التواضع وكذلك في غيرهما لعدم الفارق وقد قدمنا الخلاف في ذلك في باب انعقاد الجماعة بآيتين وقد استدل البخاري في صحيحه بحديث عائشة المذكرة على جواز ان يكون بين الامام وبين القوم المؤمنين به سائط أو ستره

(باب الامام ينقل مأموما اذا استخفاف فخصر مستخلفه) *
(عن سهل بن سعد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب الى بني عمرو بن نوف ليصلح بينهم فحلف الصلاة للجاه المؤذن الى أبي بكر فقال أنصلي بالناس فاقم قال نعم قال فصلي أبو بكر فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فخصص حتى وقف في الصف فصفق الناس وكان أبو بكر لا يلتفت في الصلاة فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما واليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امكث مكانك فرفع أبو بكر يده فحمد الله على ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فصل ثم انصرف فقال يا أيها بكر ما كنت اذ كنت فقال أبو بكر ما كان لابن أبي قحافة ان يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي رأيتكم

التقريب أى لا قربكم الى صلاته أو لا قرب صلاته اليكم وللطحاوى لا ينسبكم (فكان أبو هريرة رضى الله عنه يثبت فى الركعة الاخرى من) ثلاث صلوات (صلاة الظهر وصلاة العشاء ٢٧ وصلاة الصبح بعد ما يقول سمع الله لمن حمده) فيه

الفتن بعد الركوع فى الاعتدال وقال مالك يثبت قبله دائما وظاهر سباق الحديث انه مرفوع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس موقوفا على أى هريرة لقوله لا قربين اليكم صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يفسره الراوى بقوله فكان أبو هريرة بالخ وقيل المرفوع منه وجود الفتن لا وقوعه فى الصلوات المذكورة وبذلك ما فى رواية شيبان عن يحيى عنده البخارى فى تفسير سورة النساء من تخصيص المرفوع بصلاة العشاء لكن لا يثبت هذا كونه صلى الله عليه وآله وسلم يثبت فى غير العشاء فالظاهر ان جمعه مرفوع (فيعدو للمؤمنين ويعلن الكفار) الغيب العيني وأما المعين فلا يجوز لعنه حينا كان أو ميتا الا من علمنا بالنسب موت على الكفر كما بهاب ورواة الحديث ما بين بصري ودستوقي وعائى ومدنى وفيه التصديت والعنسة والقول وشيخ البخارى فيه من انراده وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى فى الصلاة (وعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كان الفتن) فى أول الامر أى فى الزمن النبوى صلى الله عليه وسلم

أكثرتم التصديق من نابه نبقى فى صلاته فليسمع فانه اذا سمع التفت اليه وانما التصديق للسمع متفق عليه وفى رواية لا جدوا في دأ ودوا النفاق قال كان قتال بين بنى عمرو بن عوف فبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام بعد الظهر ليصلح بينهم وقال يا بلال ان حضرت الصلاة ولم أت فربا بيا بكر فليصل بالناس فالحضرت العصر أقام بلال الصلاة ثم أبا بكر فقدم ذكر الحديث قوله ذهب الى بنى عمرو بن عوف أى ابن مالك بن الاوس والاوس أحد قبلي الاضاروه والاوز والنخروج وبنو عمرو بن عوف بطن كبير من الاوس وسبب ذهابه صلى الله عليه وسلم اليهم كما فى الرواية التى ذكرها المصنف وقد ذكرناها البخارى فى الصلح من طريق محمد بن جعفر عن أى حازم ان أهل قباء قتلوا حتى ترموا بالحجارة فأنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال اذهبوا فليصلح بينهم وله فيه من رواية غسان عن أى حازم فخرج فى ناس من أصحابه وله اضافى الاحكام من صحيحه من طريق حاد بن زيد ان توجهه كان بعد ان صلى الظهر والطبرانى ان الخبر به بذلك وقد أذن بلال صلاة الظهر فقوله غانت الصلاة أى صلاة العصر كما صرح به البخارى فى الاحكام من صحيحه قوله فقال أنصلى بالناس فى الرواية الاخرى التى ذكرها المصنف ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الذى أمر بلال ان يأمر أبا بكر بذلك وقد أخرج نحوه ابن حبان والطبرانى وللخالفه بين الرايتين لانه يحمل على انه استغفمه هل تبادر أول الوقت أو ننظر بحجى النبي صلى الله عليه وسلم فخرج أبو بكر المبادرة لانهم باضلة متحقة فلا تترك الفضلة متروكة قوله فاقبم بالنصب لانهم بعد الاستغفام وجوزوا الرفع على الاستئناى قوله قال نعم فى رواية البخارى ان شئت وانما فوض ذلك اليه لاحتمال ان يكون عنده زيادة علم من النبي صلى الله عليه وسلم فى ذلك قوله فصلى أبو بكر أى دخل فى الصلاة وفى لفظ البخارى فتقدم أبو بكر فبكر وفى رواية فاستفتح أبو بكر وجهه فاستجاب عن سبب استقراره فى الصلاة فى مرض موته صلى الله عليه وسلم وامتناعه من الاستقرار فى هذا المقام لانه هناك قدمه على معظم الصلاة فحسن الاستقرار وهناك بعض الالاسير فلم يحسن قوله فخلص فى رواية البخارى فخلص حتى قام عند الصف واسلم فخرج الصفوف قوله تصفق الناس فى رواية البخارى فأخذ الناس فى التصفيح قال سهل أتدرون ما التصفيح هو التصفيق وفيه انه مترادفان وقد تقدم التنبيه على ذلك قوله وكان أبو بكر لا يلتفت قبل كان ذلك لعلمه بالنهى وقد تقدم الكلام عليه قوله فرفع أبو بكر يديه فحمد الله الح ظاهره انه تلفظ بالحمد وادعى ابن الجوزى انه أشار بالحمد والشكر يده ولم يتكلم قوله ان يصلى بن يزيد رسول الله صلى الله عليه وسلم تقربا الى النبي صلى الله عليه وسلم له على ذلك يدل على ما قاله البعض من ان سألوا طريقة الادب خبير من الامثال وبو بذلك عدم انكاره صلى الله عليه وسلم على عليه السلام لما امتنع من محو اسمه فى قصة الحديبية

وأله وسلم فله حكم الرفع (فى صلاة المغرب) صلاة الفجر) ثم ترك فى التبع وقد اتفق الشبان على اخراج هذا الحديث فى المسند الصحيح وليس فيه تقييد وسبب ما فى اختلاف النقل عن أنس فى الفتن ومحل فى الصلاة وفى أى الصلوات شرع وهل

استمر مطلقاً أو مدة معينة أو في حالة دون حالة في آخر أبواب الوثر ورواه هذا الحديث كلهم بصرون وشيخ البخاري فيه من أفرادة وفيه التحديث والعنفمة والقول ٢٨ (عن رفاعه بن رافع الزرقاني رضي الله عنه أنه قال كذا وما من

الأيام (صلى) وراة النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) المغرب (فلما رجع رأسه من الركعة قال مع الله لمن جده) ظاهراً عن قول التسبيح وقع بعد رفع الرأس من الركوع فيسكون من إن كرا الاعتدال وقد مضى في حديث أبي هريرة وغيره ما يدل على أنه ذكر الاعتدال وهو المعروف ويمكن الجمع بينهما ما بين معنى قوله فلما رجع رأسه أي فلما شرع في رفع رأسه ابتداء القول المذكور وأنه بعد أن اعتدل (قال رجل) هو رفاعه قراوى هذا الحديث بجزء منه في التفتيح وكذا قال ابن بسكوال وهو في الترمذي وإنما كنى عن نفسه لقصد اخذنا عمله ونقل البرماوى عن ابن منده أنه جعله غير راوى الحديث وإن الحاكم جعله معاذ بن رفاعه فوهم في ذلك (و بنسأولك الحمد) بالواو (جدا) منصوب بفعل مضمر دل عليه قوله لا الحمد (كثيراً طيباً) خالصاً عن الرياء والسفعة (مباركاً) أي كثير الخير (فيه) زاد رفاعه بن يحيى مباركاً عليه كما يجب بن يحيى وقسمه من حسن التوفيق إلى الله تعالى ما هو الغاية في القصد (فلما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال من

وقد قد معنا الإشارة إلى هذا المعنى في أبواب صفة الصلاة قوله لا كثرتم التصديق ظاهره أن الانكار إنما حصل لكثرة لا لملطقة ولكن قوله لا ما التصديق أنساباً على منع الرجال منه مطلقاً قوله التفت إليه يضم المثناة على البناء للجهول وفي رواية للبخاري فإنه لا يسمعه أحد حين يقول سبحان الله إلا التفت إليه الحديث يدل على ما قبله المصنف من جواز انتقال الإمام ما إذا استخلف خلفه مستخلفه وادعى ابن عبد البر أن ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وادعى الإجماع على عدم جواز ذلك لغيره ونقض أن الخلاف ثابت وإن الصحيح المشهور عند الشافعية الجواز وروى عن ابن القاسم الجواز أيضاً للحديث فوائد كراماً مصنف رحمه الله تعالى بعضها فقال فيه من العلم أن المثنى من صف الصف بـ لا يطل وإن جد الله لا يحدث والتسبيح بالتسبيح جائز وإن الاستخلاف في الصلاة بعد جاز من طريق الأولى لأن قصاره وقوعها بأمامين ٨١ ومن فوائد الحديث جواز كون المرفق بعض الصلاة أماماً وفي بعضها أماماً وجواز رفع اليدين في الصلاة عند الدعاء والنشأ وجواز الالتفات للعاجزة وجواز مخاطبة المصلي بالإشارة وجواز الجود والشكر على الوجهة في الدين وجواز إمامة المصلي للفاضل وجواز العمل بالتقليد في الصلاة وغير ذلك من الفوائد (وعن عائشة قالت مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مروا أبا بكر يصلي بالناس فخرج أبو بكر يصلى فوجد النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة فخرج بهادى بين رجلين أراد أبو بكر أن يأخرهما فإليه النبي صلى الله عليه وسلم إن مكأنت أم ثياب حتى جلس إلى جنبه عن يسار أبي بكر وكان أبو بكر يصلى قائماً وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى قاعداً يقتدى أبو بكر بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس بصلاة أبي بكر ثم صلى عليه وللبخاري في رواية فخرج بهادى بين رجلين في صلاة الظهر وسلم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس وأبو بكر يسميهم التكبير) قوله مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مرض مونه صلى الله عليه وسلم قوله مروا أبا بكر استدلال على أن الأمر بالأمر بالشيء يكون أمره كإذنه إلى ذلك جماعة من أهل الأصول وأجاب الممانعون بأن المعنى بقا أبو بكر أن أمره والمجث مستوفى في الأصول بقوله فخرج أبو بكر فيه حذف دل عليه سياق الكلام والتقدير فامرهم فخرج وقد ورد مبيناً في بعض روايات البخاري باللفظ فأنه الرسول فقال له إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرك أن تصلى بالناس فقال أبو بكر وكان رقية لما عمر بالناس فقال له عز أنت أحق بذلك قوله فوجد النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة فخرج بهادى بضم هاء في بعض الروايات أي يعتمد على الرجلين مما يلا في مشيه من شدة الضعف والتهادى التمايل في المشي البطي قوله بين

المكالم بهذه الكلام زاد رفاعه بن يحيى في الصلاة فلم يكلم أحد ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد رجلين ثم قالها الثالثة (قال) رفاعه بن رافع (أنا) فقال كيف قالت فذكره فقال والذي نفسي بيده الحديث وإلهام بعين صلى الله

عليه وآله وسلم واحدا بعضه لم تمنع المباد وبالجواب عن المتكلم ولا من واحد بعينه وكانهم انظر واحد منهم ليجيب وحدهم
على ذلك خشية ان يدعى حقهم شيئا منهم انه اخطأ فيما فعل ٢٩ ووجوا ان يقع العقوبة وبذلك له ما في

رواية أخرى عند ابن قانع قال
رفاعة فوددت اني خرجت من
مالي وان لم أشهد مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم تلك
الصلاة الحديث وكأنه صلى الله
عليه وآله وسلم لما رأى سكرتهم فهم
ذلك فغضبهم انه لم يقل بأسا وبديل
لذلك حديث مالك بن ربيعة
عنه لما رأى داود قال من القائل
الكلمة لم يقل بأسا قال صلى الله
عليه وآله وسلم (أبى بضعه)
وفي رواية بضعها (ولأبى بضعها)
أى على عدد حرفي الكلمات
أربعة وثلاثين لأن البضع ما بين
الثلاث والتسع ولا يختص بها
دون العشر بخلاف الجوهري
والحديث برده عليه فأنزل الله
تعالى بعد ذلك وفي الكلمات
ملائكة في مقابلة كل حرف
ملكاً تعظيماً لهذه الكلمات
واما ما وقع في حديث أنس عند
مسلم فالمرافقة فيه كما أفاده في
الفتح لا لتعدد اعداد الكلمات على
اصطلاح النجاة ولفظه لقد
رأيت اثني عشر ملكاً
(يتدرون) أى يسارعون الى
الكلمات المذكورة (أبى بسم)
يكتبهم (أول) بالفتح على الضمة
الاضافة ويجوز ان يكون معرباً
بالضمة على الحال وهو غير منصرف
والغنى ان كل واحد يسرع
ليكتب هذه الكلمات قبل
الآخر ويصعد الى حضرة

وجليل في البخاري انهم العباس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب سلام الله عليهما ما في
رواية له اخرج بن بريدة فوسعه قال النورى ويجمع بين الروايتين بأنه خرج من البيت
الى المسجد بين هاتين ومن ثم الى مقام المصلى بين العباس وعلي أو يحمل على التعدد وبديل
على ذلك ما في رواية الدارقطني انه صلى الله عليه وسلم خرج بين اسامة بن زيد والفضل بن
العباس قال الحافظ وأما ما في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم خرج بين الفضل بن
العباس وعلي فذلك في حال مجيئه صلى الله عليه وسلم الى بيت عائشة قوله ثم أتيناها في
رواية للبخاري ثم أتته وفي رواية ان ذلك كان بأمره وانظروا فقال اجلسا الى
جنبه فاجلسا قوله عن يسار أبى بكر فنهى عن القرطبي حيث قال لم يقع في الصحيح
بان جالس صلى الله عليه وسلم كان عن عيين أبى بكر أو عن يسار قوله يقتدى أبو
بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اماماً أبو بكر
مؤتمماً وقد اختلف في ذلك اختلفا شديداً كما قال الحافظ في رواية لابي داود ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان المقدم بين يدي أبى بكر وفي رواية لابن خزيمة في صحيحه عن
عائشة أنها قالت من الناس من يقول كان أبو بكر المقدم بين يدي رسول الله صلى الله
عليه وسلم ومنهم من يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم المقدم وأخرج ابن المنذر
رواية مسلم بن ابراهيم عن شعبة بن قيس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبى بكر
وأخرج ابن حبان عنه باللفظ أن أبى بكر صلى بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم والناس
يصلون بصلاة أبى بكر وأخرج الترمذى والنسائى وابن خزيمة عن ابيهم أن النبي صلى الله
عليه وسلم صلى خلف أبى بكر في الفتح فاضفوا الى الرواية عن عائشة بالجزء عابد على
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان هو الامام في تلك الصلاة ثم قال بعد ان ذكر الاختلاف
في العلماء من سلك الترتيب فقد اجمعت الرواية التي فيها ان أبى بكر كان اماماً للجزء ما في
رواية أبى يعقوب وهو أحنظ في حديث الامام عن غيره ومنهم من عكس ذلك فقد اجمعت
الرواية التي فيها انه كان اماماً ومنهم من سلك الجمع فعمل القصة على التعدد وانظروا
من رواية حديث الباب المتفق عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اماماً وأبو بكر
مؤتمماً لان الاقتداء المذكور والمراد به الاتمام يؤيد ذلك رواية مسلم التي ذكرها
المصنف باللفظ وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس وأبو بكر يسمعهم التكبير
وقد استدل بحديث الباب القائلون بجواز انقام القائم بالقاعدة وسبقه في بطلان
الكلام في ذلك في باب اقتداء القادر على القيام بالجلال قوله وأبو بكر يسمعهم التكبير
فيه دلالة على جواز رفع الصوت بالتكبير لاجتماع المؤمنين وقد قيل ان جواز ذلك لجميع
عليه ونقل القاضي عياض عن بعض المالكية انه يقول سلطان صلاة المسمع

(باب من صلى في المسجد جماعة بعد امام الحى)

(عن أبى سعيد ان رجلاً دخل المسجد وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم باجابه

الله تعالى لعظم قدرها وفي رواية رفاعة بن يحيى ايم بصعد بها أول للطبراني من حديث أبى بسم برفعه هو الظاهر
ان هؤلاء المالكية غير الحنظلة ويؤيد ما في الصحيحين عن أبى هريرة في رواية فوأن الله ملائكة يلقون الناس في تلك الساعة

الذكر الحديث واستدل به على ان بعض الطاعات قد يكتفى بغير الحفظ والحكمة. في سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عما قال ان
يعلم السامعون كلامه فيقولون - فله واستدل به ٣٠ على جواز احداث ذكر في الصلاة غير ما أورادوا كان غير

شماله لما أورده على جواز رفع الصوت بالذكر كما لم يشوش على من معه وعلى ان العاطس في الصلاة يحمد الله بغير كراهة وان التلبس بالصلاة لا يتعين عليه تشبعت العاطس وعلى تطويل الاعتدال بالذكر واستنبط منه ابن بطال جواز رفع الصوت للتبليغ خلف الامام وتعبه الزين بن المنير بان سمعه صلى الله عليه وآله وسلم صوت الرجل لا يستمر رفعه لصوته كرفع صوت المبلغ وفي هذا التعقب نظر لان عرض ابن بطال اثبات جواز الرفع في الجلة وقد سبقه اليه ابن عبد البر واستدله بجماعة - م على ان الكلام الاجنبي يطلعه الصلاة ولو كان سراً قال فكذلك الكلام المشرع في الصلاة لا يطلعهوا ولو كان جهراً (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال ثابت البناني انه كان يثب (أي يصف) (لصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فكان يصلي فإذا رفع رأسه من الركوع قام حتى تقول (أي الى ان تقول) (قد نسي) وجوب الهوى الى السجود قاله الكرمانى وأنه في صلاة أو طعن انه وقت القنوت من طول قيامه أو وقت التشهد حيث كان جالساً قال ابن دقيق العيد

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - لم من يصدق على ان يفتل معه فقام رجل من القوم فصلي معه رواه أحمد وأبو داود والترمذي بمعناه وفي رواية لاحد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بجماعة انظر فدخل رجل وذكروا الحديث أخرجه أيضاً البخاري ومسلم وابن حبان وحسنه الترمذي قال وفي الباب عن أبي امامة وأبي موسى والحكم بن عمار انتهى وأحاديثهم باللفظ الاثنان يخافون فهم اجماعاً قوله ان رجلاً دخل المسجد فلفظ أبي داود ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبصر رجلاً يصلي وحده فلفظ من يصدق لفظ أبي داود ألا رجل يصدق وانظر الترمذي أيكم يتجسس على هذا فلفظ فقام رجل من القوم فصلي معه هو أبو بكر الصديق كآية ذلك ابن أبي شيبة والحديث يدل على مشروعية الدخول مع من دخل في الصلاة منفرداً وان كان الداخل معه قد صلى في جماعة قال ابن الرفعة وقد اتفق الكل على ان من رأى شخصاً يصلي منفرداً لم يلق الجماعة فيسحب اليه ان يصلي معه وان كان قد صلى في جماعة وقد استدلل الترمذي بهذا الحديث على جواز ان يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه قال وبه يقول أحمد وابنه وقال آخرون من أهل العلم يصلون فرادى وبه يقول سفيان ومالك وابن المبارك والشافعي انتهى قال البيهقي وقد حكى ابن المنذر كراهية ذلك عن سالم بن عبد الله وأبي قتادة وابن عوف وأيوب والبق واللبث بن سعد والاوزاعي وأصحاب الرأي وقد استدلل بهذا الحديث أيضاً على ان من صلى جماعة ثم رأى جماعة يصلون يسحب اليه ان يصل معهم وقد تقدم البحث عن ذلك واستدل به أيضاً على ان أقل الجماعة اثنان وعلى انه غير واجبة لعدم انكاره على الرجل المتأخر عنها المداخل وحده وقد قدمنا الكلام على ذلك والحديث من خصائص حديث لا تعداد صلاة في يوم مرتين كما تقدم

• (باب المسبوق يدخل مع الامام على أى حال كان ولا يعتد
بركعة لا يدرك ركوعها) •

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اجتمعتم الى الصلاة وثقن سجود فاجعروا ولا تعدوها شيئاً ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة رواه أبو داود وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة أخرجه وعن علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى أحدكم الصلاة والامام على حال فليصنع كما يصنع الإمام رواه الترمذي الحديث الاول أخرجه أيضاً ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال صحيح الحديث الثاني عزاه المصنف الى الشيخين وقد طول الحافظ السلام عليه في التلخيص فليراجع والحديث الثالث قال في التلخيص فيه ضعف وانقطاع قوله

وهذا صريح في الدلالة على ان الاعتدال ركناً طويلاً هو ان يصلي المدول عنه دليل فاجعروا
ضعيف وهو قولهم لم يسن فيه تكرير التلخيص كالأركوع والسجود ووجه ضعفه انه قياس في مقابلة النص وهو فاسد

الاعتبار وأيضا الذكر المشروع في الاعتماد اهل من الذكر المشروع في الركوع فتكبر سبحان ربك العظيم الأناجي وقد ر
قوله اللهم ربنا لك الحمد اكلنا كثيرا طيبا مباركا فيه وقد شرع ٣١ في الاعتدال ذكر اهل من اكلنا كثيرا طيبا مباركا فيه

فانجدوا فيه مشروعة السجود مع الامام لمن أدركه ساجدا قوله ولا تعدوها شأنا
بضم العين وتشديد الدال أي واقفوه في السجود ولا تجعلوا ذلك ركعة قوله ومن أدرك
الركعة قبل المراءى بها الركوع وكذلك قوله في حديث أبي هريرة من أدرك ركعة
من الصلاة فيكون مدركا للامام را كما مدركا للركعة والى ذلك ذهب الجمهور
وقد نبهنا الكلام في ذلك في باب ما يفي في قراءة المأموم وأما فيه وبينما ناطقه الصواب
قوله فقد أدرك الصلاة قال ابن رسلان المراد بالصلاة هنا الركعة أي صحت له تلك
الركعة وحصل له فضيلتها انتهى قوله فليصنع كما يصنع الامام فيه مشروعة دخول
اللاحق مع الامام في أي جزء من أجزاء الصلاة ذكره من غير فرق بين الركوع والسجود
واقف ودخل ظاهر قوله والامام على حال والحديث وان كان فيه ضعف كما قال الحافظ
الكنه رحمه الله ما عند أحد وأبي داود من حديث ابن أبي ليلى عن معاذ قال أحبلت
الصلاة ثلاثة أحوال فذكر الحديث وبه فيه ثم عاذا فقال لأجد له على حال أبد الا
كنت عليا ثم قضيت ما سبق في حاله وقد سبقته النبي صلى الله عليه وسلم ببعضها قال
فقيمت معه فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته قال بقضى فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم قدس لكم معاذ فكذا فاصنعوا ابن أبي ليلى وان لم يسمع من معاذ فقد
رواه أبو داود ومن وجه آخر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحابنا ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم يذكر الحديث وفيه فقال ما ذلأراه على حال الا كنت عليها
الحديث وبه وله أيضا ما رواه ابن أبي شيبة عن رجل من الانصار هروغان وجدي
را كعاه قائما وساجدا فليكن معي على حتى ألقاها وأما ما أخرجه سعيد بن منصور
عن أناس من أهل المدينة مثل لقن ابن أبي شيبة والظاهر انه يدخل معه في الحال التي
أدركه عليها مكبرا معتدلا بذلك التكبير وان لم يعتد بها أدركه من الركعة كمن يدرك الامام
في حال سجوده واقفوه وفات الها وبما لا يقدر ويسجد مع الامام ولا يهرم بالصلاة
ومتي قام الامام أحرم واستدوا بقوله في حديث أبي هريرة ولا تعدوها شأنا وأجيب عن
ذلك بان عدم الاعتماد المذکور لا ينافي الدخول بالتكبير والاكتفاه

• (باب المسبوق بقضي ما فاتته اذا سلم امامه من غير زيادة) •

(عن المغيرة بن شعبة قال تخلفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فقبض
أبوذؤكروضوه ثم عاد الناس وعبد الرحمن صلى الله عليه وسلم فصلى مع الناس الركعة الأخيرة فلما
سلم عبد الرحمن قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بركعة الصلاة فاستأذنها أقبل عليهم فقال
قد أحسنتم وأصبرتم يقبضهم ان صلوا الصلاة لوقتها امتفق عليه ورواه أبو داود وقال فيه
فلما دعا قام النبي صلى الله عليه وسلم صلى الركعة التي سبق بها من ذلك ما قال أبو داود
أبو سعيد الخدري وابن الزبير ابن عمر يقولون من أدرك الفرد من الصلاة عليه

حديث عبد الله بن أبي أوفى وأبو
 سعيد الخدري وابن عباس وأبو
 قولة جدا ~~كثيرا~~ طبيا ملء
 السموات وملء الأرض وملء
 ما شئت من شيء بعد و زاد في
 حديث ابن أبي أوفى اللهم
 طهرني بالنوع والبرداخ وزاد في
 حديث آخر أهل النشأ والحمد
 لي آخره ومن ثم اختار النووي
 جواز تطويل الركن القصير
 خلافا للمرج في المذهب واستدل
 لذلك بحديث حذيفة عنده لم
 انه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في
 ركعة بالبقرة وغيره ما لم يركع نحو
 ما قرأ ثم قام بعد أن قال ربنا لك
 الحمد يا ما طويلا قرأ ما عاكرج
 قال النووي الجواب عن هذا
 الحديث صعب والأقوى جواز
 الإطالة بالذكر انتهى وقد أشار
 الشافعي في الإلم إلى عدم
 البطالة فقال في ترجمة كنف
 القيام بعد الركوع ولو أطال
 القيام بذلك ذكر الله أو يدعو
 أو ساهى أو هو لا يتوبه القنوت
 كرهه لذلك ولا إعادة إلى آخر
 كلامه في ذلك فالعجب عن
 بعض هذا مع إعلان الصلاة
 بتطويل الاعتدال وتوجيههم
 ذلك أنه إذا طيل اتفتت الموازنة
 معتزض فإن معنى الموازنة لا
 يتصل فضل طوييل بين الأركان
 مما ليس منها وما ورد في السمع

لا يصح في كونه منها والله أعلم وأجاب بعضهم عن حديث البراء أن المراد به قوله قرييما من الوائس أنه كان يركع بقدر قيامه وكذا السجود والاعتدال المراد أن صلواته كانت معتدلة وكان إذا طال أقروا أنه طال بقية الأركان وإذا أخفها

أخف بقية الاركان فتدثرت الله قرأ في الصبح بالصافات وثبت في السنن عن أنس أنهم خرروا في السجدة قد عشرين تسبيحات فيجعل على أنه اذا قرأ دون الصافات ٣٢ اقتصر على دون العشرين وقله كما ورد في السنن أيضا ثلاث تسبيحات

قلت ينظر في هذا الحلق فهو مرتب على كون السجود الذي يبرز وفيه عشر تسبيحات هو في تلك الصلاة التي قرأ فيها بالصافات فان صح ذلك صح الحلق المذكور والله أعلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين يرفع رأسه من الركوع يقول سمع الله ان حمده وفي الاعتدال ربنا ولنا الحمد بالواو فيجمع بينهما يدعوا لرجل من المسلمين فيسبحهم بأسمائهم استدله على ان محل الثنوت بعد الرفع من الركوع وعلى ان تسمية الرجال بأسمائهم فيمادعي لهم وعلمهم لا يفسد الصلاة (فيقول) صلى الله عليه وآله وسلم اللهم أنت الوليد بن الوليد بن المغيرة المخزومي أبا خالد بن الوليد (و) أنت (سلة بن هشام) بفتح اللام أخا أبي جهل بن هشام (و) أنت (عياض بن أبي ربيعة) أخا أبي جهل لأمه وكل هؤلاء الذين دعاهم فنجوا من أسر الكفار بسببك دعائه صلى الله عليه وآله وسلم (وافتح) (المستضعفين من المؤمنين) من باب عطف العام على الخاص ثم يقول صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم أشدد وطأتك من الوطء وهو شدة الاعتدال على الرجل والمراد أشدد بأسك أو عتق بك

بعد التسليم) قوله في غزوة تبوك هي آخر غزوة هزأها رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه وذلك في سنة تسع من الهجرة وقوله وذكره وضوءه قد تقدم في باب المعافاة في الوضوء وفي باب اشتراط الطهارة قبل اللبس قوله ثم عمد الناس بفتح العين المهمة والميم بعدها دل مهمة أي قصد والناس مفعول به وقوله وعبد الرحمن يصلي بهم جملة حاشية وفيه دليل على انه اذا شفيق فوفت الصلاة أو فوت الوقت المختار من الم ينتظر الامام وان كان فاضلا وفيه أيضا ان فضيلة أول الوقت لا يعادلها فضيلة الصلاة مع الامام القاضل في غيره قوله يصلي بهم يعني صلاة الفجر كما وقع بيننا في سنن أبي داود قوله فعلى مع الناس الركعة الأخيرة فيه فضيلة لعبد الرحمن بن عوف ان قدمه العصابة لانفسهم في صلاتهم بسلام نبيهم وفيه فضيلة أخرى له وهي انتم اذ وصل الى الله عليه وسلم به وفيه جواز انتقام الامام أو الوالي برجل من رعيته وفيه أيضا تخصيص لقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن أحدكم حتى يسمع كلامه الا بانه يعني أو الا ان يخاف خروجا أول الوقت قوله يتم صلاته فيه متمسك لمن قال ان ما أدركه المؤتم مع الامام أول صلاته وقد تقدم الكلام على ذلك قوله قد أصبتم وأحدثتم فيه جواز الشفاعة على من يادرائ أو أده فرضه وسارع الى عمل ما يجب عليه عمله قوله يغفوا عنهم فيه ان الغفوة جائزة وانهم ما يرفعوا للسجد المذموم قوله لم يزل عليها شيئا أي لم يسجد سجدة في السهو وفيه دليل لمن قال ليس على المذوق ببعض الصلاة سجود قال ابن رسلان وبه قال أكثر أهل العلم ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم وما فاتكم فأتوا وفي رواية فأتوا أول بأمر يسجدوا وسجدوا وذهب جماعة من أهل العلم منهم من ذكر المصنف راويان أي داود ومنهم من عظموا طواس وخجاءهوا حتى ان كل من أدرك من ترا من صلاة امامه فعمله ان يسجد للسهو ولا نه يجلس لتشمع مع الامام في غير موضع الخلو وسجود عن ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم جلس خاف عبد الرحمن ولم يسجد ولا أمره بالمغيرة وأيضا ليس السجود الا للسهو ولا للسهو وهذا وأيضا متابعة الامام واجبة فلا يسجد فاعلمها كسائر الواجبات

(باب من صلى ثم أدرك جماعة فليصلها معهم نافله) *

(فيه من أي ذرو عبادته يزيد بن الاسود عن النبي صلى الله عليه وسلم قد سبق وعن مجيب بن الادرع قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فحضر الصلاة فسلمي يعني ولم أصل فقال لي الاصليت قلت يا رسول الله اني قد صليت في الرحا ثم أتيتك قال فاذا جئت فصل معهم واجعلها نافله رواه أحمد وعن سليمان بن موسى قال أتيت على ابن عمرو وهو بالباطل والقوم يصلون في المسجد فقط ما يمتنع أن تصلي مع الناس قال اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تصلوا صلاة يوم من تين رواه أحمد وأبو داود والنسائي

(على) كثرة قرين أولاد (مضر) فالمراد القبيلة ومضر هو ابن تزار بن معد بن عدنان (واجعلها) حديث قال الزركشي الضمير للوطاء أو للايام وان لم يسبق لها ذكر لم يادل عليه المفعول الثاني الذي هو سبب قال في المصابيح ولا مانع

لمن أن يجعل غائدا إلى السمعة لا إلى الآيام التي ذلت عليها سفين وقد نصوا على جواز عود الضحية إلى المتأخر لفظا ورتبة إذا كان مخبرا عنه بخبر يفسره مثل أن هي الأحياء الدنيا وما نحن فيه ٣٣ من هذا القبيل انتهى أي واجعل السفين

(عليهم سفين) جمع سفة والمراد بها هنا زمن القحط (كسفي يوسف) الصديق عليه السلام السبع الشداد في القحط وامتداد زمان الحنة والبلاء بلوغ غاية الجهد والضرر أو اسقط نون سفين للإضافة جريا على اللغة الغالبة فيه وهي اجراءه مجرى جمع المذكور السالم لكنه شاذ لكونه غير عاقل ولا تغيير مفرد به كسر أوله ولهذا أعربه بعضهم بجزركان على النون كالنكر كقوله دعائي من محمد فان سنينه

لعين بن شياش وشيخنا مراد (وأهل المنبر يومئذ من مضر محمدا نوله) صلى الله عليه وسلم ورواه هذا الحديث ما بين حصي ومدني وفيه التحديد والاختبار والغتغنة وأخرجه أبو داود والنسائي في الصلاة (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن الناس قالوا يا رسول الله هل نرى أي تبصر (ربنا يوم القيامة قال) صلى الله عليه وآله ولم (هل تعلمون) بضم التاء والراء من المارة وهي الجبالدة وفي رواية الأصمعي غارون بفتح التاء والمراء وأصله غارون حدث أحدني التميمي أي هل تشكون (في) رؤية القبر لبله البدر ليس دونه مصاب قالوا لا يا رسول الله قال فهل تعلمون

حديث أبي ذر وحديث عباد الذي أشار إليهما المصنف تقدم ما في بيان من أدرك بعض الصلاة في الوقت فإنه يتهم من أبواب الاوقات وحديث يزيد بن الأسود تقدم في باب الرخصة في إعادة الجماعة وحديث مجن أخرجه أيضا مالك في الموطأ والنسائي وابن حبان والحاكم وحديث ابن عمر أخرجه أيضا مالك في الموطأ وابن خزيمة وابن حبان وفي الباب أحاديث قدمنا ذكرها في باب الرخصة في إعادة الجماعة وحديث مجن وما قبله من الأحاديث التي أشار إليها المصنف تدل على مشروعية الدخول في صلاة الجماعة أن كان قد صلى تلك الصلاة ولكن ذلك مقيد بالجماعات التي تقام في المساجد لما في حديث يزيد بن الأسود المتقدم بالفظ ثم أتينا مسجد الجماعة فصليا وقد وقع الخلاف بين أهل العلم هل الصلاة المنهولة مع الجماعة هي الفريضة أم الأولى وقد قدمنا بسط الكلام في ذلك في باب الرخصة في إعادة الجماعة وقد مرنا أيضا أن أحاديث مشروعية الدخول في الجماعة مخصوصة لعوم أحاديث النبي عن الصلاة بعد العصر وبعد الفجر لما تقدم في حديث يزيد بن الأسود أن ذلك كان في صلاة الصبح وقد مرنا أيضا أن أحاديث الدخول مع الجماعة مخصوصة لحديث ابن عمر المذكور في الباب قوله وهو بالبلاط هو موضع مقروش بالبلاط بين المسجد والسوق بالمدينة كما تقدم قوله لا تصلوا صلاة في يوم مرتين لفظ النسائي لاتعداد الصلاة في يوم مرتين وقد عكس هذا الحديث الثقاتون أن من صلى في جماعة ثم أدرك جماعة لا يصل معهم كيف كانت لأن إعادة التحصيل فضيلة الجماعة وقد حصلت له وهو مروى عن الصديقي والغزالي وصاحب المرسد قال في الاستذكار أتفق أحمد بن حنبل وأصحاب بن راهويه على أن معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا صلاة في يوم مرتين أن ذلك أتى بالرجل صلاة مكتوبة عليه ثم يقوم بهد النراغ منه فيعيد دعا على جهة الفرض أيضا وأما من صلى الثانية مع الجماعة على أنه نافله أقدمنا بالذي صلى الله عليه وسلم في أمره بذلك وليس ذلك من إعادة الصلاة في يوم مرتين لأن الأولى فريضة والثانية نافله فلا إعادة حينئذ

• (باب الاعتذار في ترك الجماعة) •

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر المتأذى في صلاة بالصلاة ينادى صلوا في رحلكم في الليلة الباردة وفي الليلة الطيرة في السفر متفق عليه وعن جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فطرونا فقال ليصل من شامتمكم في رحله ورواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه وعن ابن عباس أنه قال لمؤذنه في يوم مطير إذا قلت أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل حي على الصلاة قل صلوا في بيوتكم قال فكان الناس استكروا ذلك فقال أنهيهم من ذافقة فدل ذلك ما من هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وسلم أن الجماعة عزيمة وإن كره أن أسرجكم فتعشوا في الطيبين

• قيل ث بضم التاء والراء وبفتحهما (ما في) رؤية الشمس ليس دونها مصاب قالوا يا رسول الله قال فانكم ترونه تعالى (كذلك) بالمرية ظاهر اجليا يكشف سبحانه لعباده بحيث تكون نسبة ذلك الانكشاف إلى ذاته الخصوصية كندبة

الأبصار إلى هذه المصبرات المادية لكنه يتكهن بحذر دافع ارتسام صورة المرقى وعن اتصال الشعاع بالمرق وعن المخاداة والجهة والمكان لانها وان كانت أمورا ٣٤ لازمة للرؤية فالحقل يحوز ذلك بدونها (يحضر الناس يوم القيامة

فيقول) الله تعالى أو يقول
القاتل (من كان بعد نبيا
فليتبسج) بتشديد التاء وكسر
الباء (فمنهم من يتبع الشمس
ومنهم من يتبع القمر ومنهم
من يتبع الطواغيت) جمع
طاغوت الشيطان أو الصم أو كل
وأس في الضلال أو كل ما عبد
من دون الله وصعد عن عبادته
تعالى أو الساحر أو الكاهن أو
مرتد أهل الكتاب فعلمت من
الطغيان قاب عينه ولامه (وتبني
هذه الأمة) الحمضية (فيها
منافقوها) يستترون بها كما كانوا
في الدنيا واتبعواهم لما انكشف
لهم الحقيقة فلهذه ينفعون
بذلك حتى ضرب بينهم بسوره
ياب باطنه فيه الرحمة وظاهره
من قبله العذاب (فيأتيهم الله عز
وجل) أي يظهرهم في غير
صورته أي صفته التي يعرفونها
من الصفات التي تعبد بهم في
الدنيا امتحانا ليقع التمييز بينهم
وبين غيرهم ممن بعد غيره تعالى
(فيقول أنا ربكم) فيستعيدون
بأنه منه لأنه لم يظهر لهم
بالصفات التي يعرفونها بل بما
استأثر به الله تعالى لأن معهم
منافقين لا يسهون الرؤية
وهم عن ربهم محجوبون
(فيقولون هذا مكنا حتى يأتيهم
يظهر لنا) ربنا فإذا جاء أي ظهر

والدحض متفق عليه وسلم ان ابن عباس أمر مؤذنه في يوم الجمعة في يوم مطير بوضوءه
وفي الباب عن سمرة عنده أحد وعين أسامة عنده أي داود والنسائي وعن عبد الرحمن
سمرة شأرا إلى الترمذي وعن عتيان بن مالك عند الشيخين والنسائي وابن ماجه وعن
نعيم النخعي عنده أحد وعن أبي هريرة عن ابن عدي في الكامل وعن مصعب بن أبي بكر
النسائي قوله بأمر المنادي في رواية البخاري ومسلم بأمر المؤذن وفي رواية البخاري
بأمر مؤذنا قوله بنادي صلوا في وحالكم في رواية البخاري ثم يقول على اثره يعني اثر
الأذان الأصلا في الحال وهو صريح في أن القول المذكور كان بعد فراغ الأذان وفي
رواية مسلم لم يلفظ في آخر نداءه قال القزطبي يحتمل أن يكون المراد في آخره قبل الفراغ منه
جمعا بينه وبين حديث ابن عباس المذكور في الباب وحل ابن خزيمة حديث ابن عباس
على ظاهره وقال انه يقال ذلك بدلا من الحيلة نظرا إلى المعنى لأن معنى حي على الصلاة
هلو اليها ومعنى الصلاة في الرمال تأخرا ومن الجحى فلا يناسب إيراد اللفظين معا لأن
أحدهما تنقيص الآخر قال الحافظ ويمكن الجمع بينهما ما ولا يلزم منه ما ذكر بأن يكون
معنى الصلاة في الرمال رخصة لمن أراد أن يترخص ومعنى هلو إلى الصلاة تنبيه لمن أراد
أن يستكمل الفضيلة ولوجعل المشقة ويؤيد ذلك حديث جابر عنده مسلم قال خرجنا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فطرقنا فقال ليصل من شاء منكم في رحله قوله في
رحالكم قال أهل اللغة الرحل المنزل وجمعه رحال سواء كان من حجر أو مدرا أو خشب
أو وبر أو صوف أو شعرا أو غيره ذلك قوله في اللبلة الباردة وفي اللبلة المطيرة في رواية
للخازن في اللبلة الباردة والمطيرة في أخرى له إذا كانت لليلة ذات برد ومطر وفي صحيح
أبي عوانة لليلة باردة وذات مطر أو ذات ربيع وفيه ان كلاً من الثلاثة عذري التأخر عن
الجماعة ونقل ابن بطال فيه الإجماع لكن المعروف عند الشافعية ان الربيع عذري الليل
فقط وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة بالليل وفي السفن من طريق أبي بصير عن نافع
في هذا الحديث في اللبلة المطيرة والغداة القفرة وفيه ما يساند صحيح من حديث أبي الميخ
أي أنه لم يمتطر ولو ما فرخص لهم وكذلك في حديث ابن عباس المذكور في الباب في يوم
مطير قال الحافظ ولم أر في شيء من الأحاديث الترخيص لعذر الربيع في التماسر بها قوله
ليصل من شاء منكم في رحله فيه التصريح بان الصلاة في الرحال لعذر المطر ونحو رخصة
وأبست بزيمة قوله في يوم مطير في رواية البخاري في يوم رزغ بفتح الراء وسكون الزاي
بعدها عن جمعة قال في الحكم الرزغ الماء القليل وقيل انه طين ووصل وفي رواية له ولابن
السكن في يوم رزغ بال بدل الزاي قوله إذا قلت أشهد ان محمدا رسول الله فلا تقل حي
على الصلاة قل صلوا في يوتسكم في رواية البخاري فالباعث المؤذن حي على الصلاة فامر أن
ينادي الصلاة في الرحال وفيه دليل على ان المؤذن في يوم المطر ونحوه ممن الاعتذار لا يقول
حي على الصلاة بل يجعل مكانه صلوا في يوتسكم وبوب على حديث ابن عباس هذا ابن

(ربنا عرفناه فيأتيهم الله) عز وجل أي يظهر متجليا به صفاته المعروفة عندهم وقد عجز المؤمن من المنافق فيقول خزيمة
أنا ربكم) فإذا رأوا ذلك عرفوه به تعالى (فيقولون أنت ربنا) ويحتمل أن يكون الأول قول المنافقين والثاني قول المؤمنين

وقبل الأمت في الأول ملك ورجمه عياض وعورض بان الملك معصوم فكيف يقول أنار بكيم وأجيب بالانسلم عمنه من
هذه الصغرة ورد بأنه يلزمه أن يكون قول فرعون أنار بكيم من الصغار ٣٥ فالصواب ما سبق (فيدعوه) رجم

(يضرب) منبنا المقعول
(الصراط بين ظهراني جهنم)
أي على وسط جهنم وأصله
ظاهر فزيدت الألف والنون
للمبالغة (فأكون أول من
يجوز) وفي لفظ يجزوهى لغة في
جاز يقال جازوا جازوا بمعنى أى
يقطع مسافة الصراط (من
الرسول) عليهم الصلاة والسلام
(بأتمه ولا يتكلم) أشدة الهول
(يومئذ) أى حال الاجازة على
الصراط (أحد) الرسول وكلام
الرسول يومئذ على الصراط
(اللهم سلم) شفقة منهم على
الخلق ورحمة (وفي جهنم)
كلايب جمع كلوب يقع
الكاف وضم اللام (مثل شوك
السعدان) بفتح أوله نبت له
شوك من جديد مراعى الأبل
يضرب به المثل فيقال مرعى
ولا كالسعدان (هل رأيتم شوك
السعدان قالوا نعم) رأيناه قال
فإنما أى الكلايب (مثل
شوك السعدان غيره لا يعلم قدر
عظمها إلا الله) تعالى (تخطف)
بفتح الطاء في الألف وقد تكسب
والكشميني فتخطف أى تأخذ
(الناس) بسرعة (يا عالمهم)
أى بسبب أعمالهم السيئة أو
على حسب أعمالهم أو بقدرها
(فهم من يوق) منبنا للمقعول
أى من كان (بعمله) وقال الطبري

خزعة وتبع ابن حبان ثم الحب الطبري بأربعة حتى على الصلاة قوله إن الجمعة عزمة
يسكون الزاى ضد الرخصة قوله إن أخر جكم بالهاء المهملة ثم راء ثم جيم ورواية إن
أخر جكم بالهاء المعجمة وفي رواية في البخارى إن أخر جكم بالهاء المهملة ثم راء ثم جيم ورواية من روى بالحاء
المهملة قوله فقتلوا في رواية فتحيون فتدوسون الطين إلى دركبكم والاحاديث
المذكورة تدل على الترخيص في الخروج إلى الجماعة والجمعة عند حصول الطر وشدة

البرد والريح (وعمر ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان أحدكم على
اطعام فلا يجعل حتى يقضى حاجته منه وإن أقبلت الصلاة رواء البخارى وعن عائشة
قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافع
الأخبثين رواء أحمد ومسلم وأبو داود وعن أبي الدرداء قال من دفع الرجل أقباله على
حاجته حتى يقبل على صلاته وقبله فارغ ذكر البخارى في صحيحه وفي الباب عن أنس
عند الشيخين والترمذى والنسائى وعن سلمة بن الأكوع عند أحمد والطبرانى في صحيحه
وفي إسناده أبو بن عتبة قاضى الإمامة ضعهما للجهور وعن أم سلمة عند أحمد وأبو يعلى
والطبرانى في الكبير وإسناده جيد وعن ابن عباس عند الطبرانى في الكبير أيضا
واسناده حسن وعن أبي هريرة عند الطبرانى في الصغير والوسط وقد تقدم الكلام على
الصلاة بحضرة الطعام وذكر نذهب إلى وجوب تقديم الأكل على الصلاة ومن قال أنه
مندوب فقط ومن قيد ذلك بالحاجة ومن لم يقيدهما هو الحق في باب تقديم العشاء إذا حضر
على تجميل صلاة المغرب من أبواب الأوقات فليجمع إلى هنالك

• (أبواب الإمامة وصفة الأئمة) •

• (باب من أحق بالإمامة) •

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم
وأحدهم بالإمامة أقرؤهم رواء أحمد ومسلم والنسائى وعن أبي مسعود عقبة بن عمرو قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم تقوم قروهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة
سواء فاعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فاقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء
فاقدمهم سنة ما لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقهر في شئته على تكريمه إلا بآذنه
وفي لفظ لا يؤمن الرجل الرجل في أهله ولا سلطانه ولا يقهر في شئته ما لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه
ومسلم ورواه سعيد بن منصور ولكن قال فيه لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه إلا بآذنه
ولا يقهر على تكريمه في شئته إلا بآذنه) قوله إذا كانوا ثلاثة مفهوم العدد هنا غير معتبر
لما ساقى في حديث مالك بن الحويرث قوله وأحقهم بالإمامة أقرؤهم وقوله في الحديث
الآخر يوم تقوم قروهم فيه حجة فإن قال يقدم في الإمامة الأقرأ على الأقلية واليسه

يؤمن من الوفاق (ومنهم من يحول) بضامة ردال مهملة وعن أبي عبيد بإذن المجبة أى يقطع صفارا كالخرد والمعنى أنه
تقطعه كلايب الصراط حتى يهوى إلى النازل ولا يصلى بالجهم من الجردلة بمعنى الإشراف على الهلاك (ثم ينجو حتى إذا أراد

الله عز وجل (رسمن أو ادمن أهل النار) أى الداخلين فيها وهم المؤمنون الخالص اذ الكافرون لا ينجون منها أبداً (أمر الله الملائكة أن يعجزوا) منها (من كان بعيد الله) ٣٦ وحده (فيقرحونهم) منها (ويعرفونهم) بأشار النار الصعود

ذهب الاحنف بن قيس وابن سيرين والنسائي وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحابهما وقال الشافعي ومالك وأصحابهما والهادوية والافقه مقدم على الاقرأهال النورى لان الذى يحتاج اليه من القراءة مضبوط والذى يحتاج اليه من الفقه غير مضبوط وقد يعرض فى الصلاة أمر لا يشتر على مراعاة الصواب فيه الا كمال الفقه وأجوابا عن الحديث بان الاقرأه من العصابة كان هو الافقه قال الشافعي الخاطب بذلك الذين كانوا فى عصره كان اقرؤهم افقهم فانهم كانوا يسلون بكراوة فقهون قبل أن يقرؤا فلا يوجد قارئ منهم الا هو وبقية وقديو جد الفقه وهو ليس بقارئ لكن قال النورى وابن سيد الناس ان قوله فى الحديث فان كانوا فى القراءة سواء فاعلمهم بالسنة دليل على تقديم الاقرأه لطلبه يدفع هذا الجواب عن ظاهر الحديث لان الفقه فى أمور الصلاة لا يكون الا من السنة وقد جعل القارئ مقدما على العالم بالسنة وما حاقيل من أن الا كثر حفظا للقرآن من العصابة أكثر فقهانهم وان صح باعتبار مطلق الفقه لا يصح باعتبار الفقه فى أحكام الصلاة لانها باسرها مأخوذة من السنة قولنا ونعلا وتقرير اوليس فى القرآن الا الامر بها على جهة الاجال وهو مما يسمى فى معرفته القارئ للقرآن وغيره وقد اختلف فى المراد من قوله يوم القوم اقرؤهم فقيل المراد أحسنهم قراءة وان كان أقلهم حفظا وقيل أكثرهم حفظا ناقرا يدل على ذلك ما رواه الطبرانى فى الكبير ورجال رجال الصحيح عن عرو بن سلمة انه قال انطلق مع أمي الى النبي صلى الله عليه وسلم بأسلام قومه فكان فينا وأهنا نأليوكم أكثركم قرأنا فكت أكثرهم قرأنا فقدموني وأخرجه أيضا البخارى وأبو داود والنسائي وسائق فى باب ما جاء فى إمامة الهى قوله فان كانوا فى القراءة سواء أى استوفوا فى القدر المعتبر منها ما فى حسنهم أو فى كثرة ما قلنا على القولين ولفظ مسلم فان كانت القراءة واحدة قوله فاعلمهم بالسنة فبهان منزلة اعلم مقدمة على غيرها من المزايا الدينية قوله فاقدّمهم هجرة الهجرة تقدم بها فى الإمامة لا تختص بالهجرة فى عصره صلى الله عليه وسلم بل هى التى لا تقطع الى يوم القيامة كما وردت بذلك الاحاديث وقال به الجمهور وأما حديث لاهجرة بعد الفتح فالمراد به الهجرة من مكة الى المدينة أولا هجرة بعد الفتح فخلها كفضل الهجرة قبل الفتح وهذا لا بد منه للجمع بين الاحاديث قال النورى وأولاد من تقدمت هجرة من المهاجرين أولى من أولاد من تأخرت هجرة وليس فى الحديث ما يدل على ذلك قوله فاقدّمهم سنا أى يقدم فى الإمامة من كثرة سنة فى الاسلام لأن ذلك فضيلة ترجحها المراد به وسلمانى الرواية التى ذكرها المصنف الاسلام فكون من تقدم اسلامه أولى عن تأخر اسلامه وجعل بغوى أولاد من تقدم اسلامه أولى من أولاد من تأخر اسلامه والحديث لا يدل عليه قوله ولا يؤمن الرجل الرجل فى سلطانه قال النورى معناه ان صاحب البيت والجلوس وامام المسجد أحق من غيره قال ابن رسلان لانه موضع سلطانه انتهى والظاهر

وحرم الله عز وجل (على الناس) أن تأكلوا أثر السجود أي موضع أثره وهي الأعضاء السبعة أو الجهة خاصة لمحدث أن قوما يخرجون من النار بحرقون فيها الادارات وجوههم رواه مسلم وهذا موضع الترجمة في البخاري واستشهدوا بطلان بحدث أقرب ما يكون العبد إذا سجد وهو واضح وقال الله تعالى - والسجدوا أقرب قال بعضهم أن الله تعالى يباهي بالساجدين من عباده ملائكة المقر بين يقول لهم يا ملائكتي أنا قر بكم ابتداع وجعلتكم من خواص ملائكتي وهذا عدى جعلت بينه وبين القرية مجبا كثيرة وموانع عظيمة من اغراض نفسية وشهوات حسية وتذبير أهل ومال وأحوال فقطع كل ذلك واجاهد حتى يسجدوا أقرب فكان من المقرين قال وابن الله ألبس لابائه عن السجود لفئة ألبسهم وألبسهم من رحمة إلى يوم القيامة انتهى وعرض بأن السجود الذي أمر به ألبس لا تعلم حقيقة ولا تقتضي اللعنة اختصاص السجود بالهيشة العرفية وأيضا فألبس انما استوجب اللعنة بذكره حيث محمد ما ضل الله عنه - من فضل آدم خضرا في لباس فاسد يعارض

به النص ويكذبه عنه الله قاله ابن المبر (فيخرجون من النار بكل ابن آدم نأكله النار) أى فكل
أعضاء ابن آدم نأكله النار (الأثر اليهود) أى مواضع أثره (فيخرجون من النار قد امتحشوا) مبنياً للفاعل وأولاهم فعول

أى احترقوا واسودوا (فصب عليهم) مبقيا للمفعول (ماء الحياة) الذى من شرب منه أوصب عليه لم يمت أبدا (فينبتون كاتنت الجنة) بكسر الهمزة وفتح اللام الموحدة بزوال الصغراء هما ليس بقوت ٣٧ (في جيل السيل) يفتح الحاء وكسر الميم ما جاء به

من طين ونحو مشبه به لانه أسرع فى الاتبات (ثم يفرغ الله من القضاء بين العباد) الاستناد فيه مجازى لأن الله تعالى لا يشغله شأن عن شأن فالمراد اتمام الحكم بين العباد بالنواب والعقاب (ويبقى رجل بين الجنة والنار وهو آخر أهل النار دخولا الجنة) حال كونه (مقبلا بوجهه قبل النار) أى جهتها أى هو مقبل (فيقول يارب اصرف وجهي عن النار) وللعمى والمسحى من النار (قد) ولا يذرفه (قشبي) والذى فى القبة بتشديد الشين أى صفى وأهلىكنى (ريحها) وكل مسهم قشبي أى صار ريحها كالسم فى أنفى (وأحرقنى ذكائها) بفتح الذكامة والمدأى أحرقنى لهما وأشبعها واشده (وهيها) فبقول (الله تعالى هل عسيت) بفتح السين وكسرهما (ان فعل ذلك) الصنف الذى يدل عليه قوله لا فى اصرف وجهي عن النار (بكأن تسأل غير ذلك فيقول الرجل لا) (و) حق (عزتك) لأسأل غيره (فيعطى الله) أى الرجل (ما يشاء من عهد) بين (وميثاق) فيصرف الله تعالى (وجهه) عن النار فإذا أقبل به على الجنة رأى جميعتها أى حسنها

ان المراد به السلطان الذى له ولاية أمور الناس لاصحاب البيت ونحوه ويدل على ذلك ما فى رواية أبى داود بلفظ ولا يؤرم الرجل فى بيته ولا فى سلطانه وظاهر ان السلطان مقدم على غيره وان كان أكثر منه قرأناه وقرعنا وفضلنا فكيف كان الخصاص لمناقبه قال أصحاب الشافعى ويقدم السلطان أو نائبه على صاحب البيت وامام المسجد وغيرهما لان ولايته وسلطنته عامة قالوا ويجب لصاحب البيت أن ياذن لمن هو أفضل منه فيقول على تكريمته قال النووي وابن رسلان يفتح التاء وكسر الراء القراش ونحوه مما يسطر صاحب المنزل ويختص به دون أهله وقيل هى الوسادة وفى معناها السرير ونحوه (وعن مالك بن الحويرث قال أنبت النبي صلى الله عليه وسلم أنا وصاحب لى فلما أردنا ان نقال من عنده قال لنا اذا حضرت الصلاة فاذا ناولنا فمنا وليؤمكم أكبركم واد الجماعة ولا حمد وسلم وكانا متقاربين فى القراة ولاى داود وكانوا مثمته متقاربين فى العلم) قوله فلما أردنا ان نقال هو مصدر أو قل أى رجع وفى رواية للبخارى ان مالك بن الحويرث قال قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم ونحن شبيبة فابتنعنا عنه نحو من عشرين ليلة وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجعا فقال لو رجعت الى بلادكم فلعلموهم قوله وليؤمكم أكبركم فانه مقتضى ان قال بوجوب الجماعة وقد ذكرنا فيما تقدم ما يدل على سرفه الى الندي وظاهر ان المراد كبار السن ومنهم من جوز أن يكون مراده بالكبر ما هو أهم من السن والقدر وهو مذهب الاسخا فى القراة والفتنة كفى الراية بين الآخر بين وقد زعم بعضهم انه معارض لقوله يوم القوم اقرؤهم ثم جمع بأن قصة مالك بن الحويرث واقعة غير قابلة للعموم بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم يوم القوم اقرؤهم والتنصيص على تقاربهم فى القراة والعلم يرد عليه قوله وكانوا مثمته متقاربين فى العلم قال فى الفتح أن فى هذه الرواية ادراجا فان ابن خزيمة رواه من طريق اسمعيل بن عيسى عن خالد قال قلت لابي ذرابة فأين القراة قال فانهما كانا متقاربين ثم ذكر ما يدل على عدم الادراج (وعن مالك بن الحويرث قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من زار قوما فلا يؤمهم ولو يؤمهم رجل منهم رواه الجماعة الا ابن ماجه وأبو ثور أهل العلم انه لا بأس بامامة الزائر باذن رب المكان لقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث أبى مسعود لا يابذه ويضد عوم ما روى ابن عرآن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تة على كتمان المسكين يوم القيامة عبد أدنى حق الله وحق مولى به ورجل أم قوموا هم به راضون ورجل ينادى بالصلاة الخس فى كل ليلة رواه الترمذى وعن أبى هريرة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤم قوما الا باذنهم ولا يحسن نفسه بدعوة ونهم فان فعل فقد ساءهم رواه أبو داود) أما حديث مالك بن الحويرث لحسنه الترمذى فى اسناده أو عطية قال أبو حاتم لا يعرف ولا يسمي

ونضارتها (سكت ما شاء الله ان يسكت ثم قال يارب قدمنى عند باب الجنة فمتول الله) عز وجل لم أليس قد أعطيت اليهود والانساق ان لا نألى غير الذى كنت سألت فبقول يارب أعطيت اليهود لكن كرمك بطمعى (لا) كون أشقى شئت فى قال

الكرمانى أى لأكون كافرا وقال السفاحى المعنى ان أنت أبغيتنى على هذه الحالة ولاندخلنى الجنة لا كونى أشقى خالق
الذين دخلوها (فيقول) الله (فما عبت ٣٨ ان أعطيت ذلك) التقديم إلى باب الجنة (أن لا تسأل غيره) وانما قال


الله تعالى ذلك وهو عالم بما كان وما يكون اظهرا لما عهدهم من بنى آدم من نقض العهد وانهم أحق بأن يقال لهم ذلك فعفى عسى راجع المضاطب إلى الله تعالى (فيقول) الرجل (لا) (و) حق عزتك لأسأل غير ذلك فيه على الرجل (ربه ما شأنا من عهد وميثاق فقدمه) الله (إلى باب الجنة) فإذا بلغ بابها فرأى زهرتها وما فيها من النضرة (أى البهجة والسرور) تحس (فيبكى ما شاء الله أن يبكى) أى ما شاء الله كونه حيا من ربه وهو تعالى يحب سؤاله لأنه يحب موته فيسايطه بقوله إعلان أن أعطيت هذا تسأل غيره وهذه حالة المقصر فكيف حالة المطيع وليس نقض هذا العهد جهلا منه ولا فله مبالاة بل علمه أنه ان نقض هذا العهد أولى من الوفاء لأن سؤاله ربه أولى من ابرأ نفسه قال صلى الله عليه وسلم من حلف على عينى قرأى غير ما حلف امرأته بكفر عن عبنيه وليأت الذى هو خير (فيقول) يا رب أدخلنى الجنة فقول الله عز وجل ويحك وهى كلمة رجة كأنه بلك كلمة عذاب (يا ابن آدم ما أغدرتك صيغة تعجب من الغدر وهو ترك الوفاء) أليس قد

ويشهد له حديث ابن مسعود عبد الطبرانى بإسناد صحيح والترمذى باللفظ من السنة أن يتقدم صاحب البيت وأخرجه أحمد فى مسنده وحديث عبد الله بن خطيب عند الزوار والطبرانى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل أحق بصدره فراشه وأحق بصدر دابته وأحق أن يؤم فى بيته ومائة قدم من حديث أبى مسعود عند أبى داود يلفظ ولا يؤم لرجل فى بيته وأما حديث أبى مسعود الذى أشار إليه المصنف فقد تقدم فى أول الباب وأما حديث ابن عمر فقد حسنه الترمذى فى استناده أبو يعقوب عثمان بن عبد الجبلى وهو ضعيف ضعفه أحمد ودعوه وتر كذا من ميهدي وقد أخرجه أيضا أحمد وأما حديث أبى هريرة فأنخرجه أبو داود من رواية ثور عن يزيد بن شريح الحضرمي عن أبى حمى المؤذن وكاهم ثقات عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه أيضا الترمذى بهذا الاسناد عن ثوبان ولكن لفظه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يحل لامرئ أن ينظر فى جوف بيت امرئ حتى يستأذن فان نظر فقد دخل ولا يؤم قوما فيخص نفسهم بدعوة دونهم فان فعل فقد خاتمهم ولا يقوم إلى الصلاة وهو حق وقال حديث حسن ثم قال وقد روى هذا الحديث عن يزيد بن شريح عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان حديث يزيد بن شريح عن أبى حمى المؤذن عن ثوبان فى هذا أجود اسنادا وأشهر انتهى وأخرجه أيضا أحمد عن أبى امامة وفيه ولا يؤم قوما فيخص بالعدم دونهم فان فعل فقد خاتمهم ورواه الطبرانى أيضا باللفظ ومن صلى يقوم يخص نفسه بدعوة دونهم فقد خاتمهم وفى حديث أبى امامة اختلاف ذكره الدارقطنى قوله من زار قوما فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم فيه ان المزور وأحق بالامامة من الزائر وان كان أعلم أو أقرب من المزور وقال الترمذى والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالوا صاحب المنزل أحق بالامامة من الزائر وقال بعض أهل العلم اذا أذن له فلا بأس أن يصلى به وقال اصحق لا يصلى أحد بصاحب المنزل وان أذن له قال وكذلك فى المسجد اذ زارهم يقول لا يصلى بهم رجل منهم انتهى وقد حكى المصنف عن أكثر أهل العلم انه لا بأس بامامة الزائر باذن رب المكان واستدل بما ذكره وقد عرفت مما سلف ان ابا داود زاد فى حديث أبى مسعود ولا يؤم الرجل فى بيته فيصلح حينئذ قوله فى آخر حديثه الا بذنه تقييد جميع الجمل المذكورة فيه التى من جملتها قوله ولا يؤم الرجل فى بيته على ما ذهب اليه جماعة من أئمة الأصول وقال به الشافعى وأحمد قال المالم يقدم دليل على اختصاص التبيد ببعض الجبل ويصدق التقييد بالاذن عموم قوله فى حديث ابن عمر وهو مبهم واضنون وقوله فى حديث أبى هريرة الا بذنهم كما قال المصنف فانه يقتضى جواز امامة الزائر عند رضا المزور وقال العراقى ويشترط أن يكون المزور أهلا لالامامة فان لم يكن أهلا كالمراة فى صورة كون الزائر رجلا والامى فى صورة كون الزائر قارئا ونحوهما فلا حق له فى الامامة

باب

أعطيت العهد والميثاق أن لا تسأل غير الذى أعطيت) مبيها للمفعول (فيه) لى ليارب لا يجتمع لى (باب) أشقى خلقك فيضحك الله عز وجل منه) أى من فعل هذا الرجل والمراد من الضحك هنا لازمه وهو الرضا واردة الخبر كسائر

الاستادات في مثله مما يستحيل على الباري تعالى فان المراد لو ازمها (ثم باذن له) الله تعالى (في دخول الجنة فيقول له نعم فيمنعني حتى اذا انقطع) ولا يذروا غيره انقطعت (أمنية قال الله عز وجل) له ٣٩ (زمن كذا وكذا) أى من أماليك التي

كانت لك قبل أن أذكر لك بها (أقول يذكركه به عز وجل حتى اذا انتهت به الاماني) جمع أمنية (قال الله تعالى) له (لأن ذلك) الذي سألته من الاماني (ومثله معه قال أبو سعيد الخدري) رضى الله عنه (لاي هريرة) رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قال الله عز وجل (فذلك عشرة أمثاله) أى أمثال ما سألت (قال أبو هريرة) لم أحفظ من رسول الله صلى الله عليه وآله (ولم يسمعه أبو هريرة) روى عنه هذا الحديث الستة ما بينهم ومدنى وثلاثة من التابعين والتحديث والاشبار والغنصية والقول وأخرجه البخاري أيضا في صفة الجنة ومسلم في الايمان  وعن ابن عباس رضى الله عنهما في رواية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أحرمت أن أعبد على سبعة أعظم) أى أعضاءي كل واحد عظمها باعتبار الجسلة وان اشتمل كل

• (باب امامة الائمة والعبد والمولى) •

(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم استخاف ابن أم مكتوم على المدينة مرتين يصلي بهم وهو أعمى رواه أحمد وأبو داود وعن محمود بن الربيع ان عتيبان بن مالك كان يوم قومه وهو أعمى وأنه قال يا رسول الله انهم اتكفون الظلمة والسبل وأنا رجل ضريب البصر فصل يا رسول الله في بيتي مكانا اتخذهم صلى الله عليه وسلم فقال ابن نجيب أن أملى فأشار الى مكان في البيت فصل في رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه بهذا اللفظ البخاري والنسائي) حديث أنس أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وأبو يعلى والطبراني عن عائشة وأخرجه أيضا الطبراني في مسنده عن ابن عباس وأخرجه أيضا من حديث ابن جنيصة وفي مسنده الواقدي وفي الباب عن عبد الله بن عمر الخطمي انه كان يوم قومه بن خطمة وهو أعمى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده وابن أبي خيثمة قوله يصلي بهم وهو أعمى فيه جواز امامة الاعمى وقد صرح أبو اسحق المروزي والغزالي بان امامة الاعمى أفضل من امامة البصير لانه أكثر خشوعا من البصير لما في البصير من شغل القلب بالبحرات ورجح البعض ان امامة البصير أولى لانه أشد توقيل للنجاسة والذي فهمه المأودى من نص الشافعي ان امامة الاعمى والبصير سواء في عدم الكراهية لان كل منهما أفضل منه غير ان امامة البصير أفضل لان أكثر من جعله النبي صلى الله عليه وسلم اماما البصر أو أمما استقامته صلى الله عليه وسلم لان أم مكتوم في غزواته فلانه كان لا يتخلف عن الغزو من المؤمنين الامعة المذكور فاعلم يكن في البصر ام المتخلفين من يقوم مقامه ولم يتوخ ذلك أو استخلفه لبيان الجواز وأما امامة عتيبان بن مالك اقومه فلعله أيضا لم يكن في قومه من هو في مثل حاله من البصر اقول انه كان يوم قومه وهو أعمى في رواية للبخاري انه قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله قد أنكرت بصري وأنا أصلي لقومي وهو أصرح من اللفظ الذي ذكره المصنف في الدلالة على الطلوع لما فيه من ظهور التقرير بدون احتمال قوله وأنا رجل ضريب البصر في رواية للبخاري جعل بصري بكل وفي أخرى قد أنكرت بصري وسلم أصابني في بصري بعض الشيء واللفظ الذي ذكره المصنف أخرجه البخاري في باب الرخصة في الطهر وهو يدل على انه قد كان أعمى وبقيت الروايات تدل على انه لم يكن قد بلغ الى حد العمى وفي رواية لمسلم لفظ انه أعمى فأرسل وقد جمع بين الروايات بأنه أطلق عليه العمى اقرب منه ومشاركتة في فوات بعض البصر الماهود في حال العضة وأما نزل محمود بن الربيع ان عتيبان بن مالك كان يوم قومه وهو أعمى فالمراد انه لم يسمع من الحديث وهو أعمى قوله مكانا هو منصوب على الظرفية وفي حديث عتيبان فأنه منها امامة الاعمى واخبار المرء بنفسه بما فيه من عاهة والتخلف عن

واحد على عظام ويجوز ان يكون من باب تسمية الجملة باسم بعضها (على الجهة وأشار بيده على أنفه) كأنه من أشار بهنى أمر والنسائي ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال هذا واحد أيهما كالعبد الواحد لان عظم الجهة هو الذي

منه عظم الألف واللازم أن تكون الأعضاء ثمانية وعوض بأنه يلزم منه أن يكتفى بالسجود على الألف كما يكتفى بالسجود على بعض الجبهة وأجيب بان الحق أن مثل ٤٠ - هذا لا يعارض التصريح كالجبهة وأن أمكن أن يعتد بهم ما

كعضو واحد فذلك في التسمية والعبارة لا في الحكم الذي دل عليه الأمر وعند أبي حنيفة يجوز أن يسجد عليه دون جبهته وعند الشافعية والمالكية والاكثرين يجوز على بعض الجبهة ويستحب على الألف قال القرطبي هذا يدل على أن الجبهة هو الأصل في السجود والألف تتبع له ونقل ابن المنذر إجماع الصحابة على أنه لا يجوز السجود على الألف وحده وذهب الجمهور إلى أنه يجوز على الجبهة وحدها وعن الأوزاعي وأحمد وأصحاب ابن حبيب المالكي وغيرهم يجب أن يجوعهما وهو قول الشافعي أيضا (واليدني) أي باطن الكفين كذا عند مسلم قال ابن دقيق العيد المراد بهما المكانان اللذان يدخل تحت المنى عنه من اقتراش السبع والكلب انتهى (والركبتين وأطراف أصابع القدمين) وفي رواية الرجلين قال ابن دقيق العيد ظاهره يدل على وجوب السجود على هذه الأعضاء واحتج بعض الشافعية على أن الواجب الجبهة دون غيرها بحديث النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال فيه ويمكن جبهته قال وهذا غلط لأنه مفهوم القبول والمنطوق مقدم عليه وليس هو من باب تخصيص العموم قال وأضعف من هذا استدلالهم بحديث سجودهم إلى الوجه المحصور بالسجود فيه وأضعف منه قولهم إن معنى السجود يحصل بوضع الجبهة لأن هذا الحديث يدل على إثبات زيادته على

الجماعة في المطر والظلمة واتخاذ موضع معين للصلاة وأما ما ذكرنا إذا كان هو والأمام الأعظم والتبرك بالمواضع التي صلى فيها صلى الله عليه وسلم وإجابة الفضل دعوة الفضول وغير ذلك (وعن ابن عمر لما قدم المهاجرون الأولون نزول العصبه موضعا بقبا قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة وكان أكثرهم قرأنا وكان فيهم عمر بن الخطاب والوسلة بن عبد الأسد رواه البخاري وأبو داود وعن ابن أبي مليكة أنهم كانوا يأتون عائشة بأعلى الوادي هو وعبيد بن عمرو والمسور بن مخرمة وناس كثير يؤمهم أبو عمرو وعلى عائشة وأبو عمرو وغلما حينئذ لم يعقب رواه الشافعي في مسنده) ذكر الحفاظ في التخصيص رواية ابن أبي مليكة ونسبها إلى الشافعي كما نسبها المصنف وذكر في الفتح أنها رواها أيضا عبد الرزاق قال وروى ابن أبي شيبة في المصنف وكيع عن هشام عن أبي بكر بن أبي مليكة أن عائشة أعتقت غلاما لها عن دبر فكان يؤمها في رمضان في المصنف وعلقه البخاري قوله قدم المهاجرون الأولون أي من مكة إلى المدينة وبه صرح في رواية الطبراني قوله العصبه العين المهسلة المفتوحة وقيل مخفوفة واسكان الصاد الملهمة وبعدها موحدة اسم مكان بقبا وفي النهاية عن بعضهم ينفع العين والصاد المهملتين قبل والمعروف المصعب بالتشديد قوله وكان يؤمهم سالم مولى حذيفة هو مولى امرأته من الأنصار فاعتقه وكانت أمهاتهم قبل أن يعقبوا وأنما قيل له مولى أبي حذيفة لأنه لازم لأحد حذيفة بعد أن أعتق فتبناه فلما نجا عن ذلك قيل له مولا واستشهد سالم بالإمامة في خلافة أبي بكر قوله وكان أكثرهم قرأنا إشارة إلى سبب تقديمهم لهم مع كونهم أكثرهم وفي رواية للطبراني لأنه كان أكثرهم قرأنا قوله وكان فيهم عمر بن الخطاب الخ زاد البخاري في الأحكام أبا بكر الصديق وزيد بن حارثة وعامر ابن ربيعة واستشكل ذكر أبي بكر فيهم إذ في الحديث أن ذلك كان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر كان رفيقه ووجهه البهي في الاحتفال أن يكون سالم المذكور استقر على الصلاة فيهم فيصع ذكر أبي بكر قال الحفاظ ولا يخفى ما فيه وقد استدلل المصنف رحمه الله إمامة سالم ولا إجماع على جواز إمامة العبد ووجه الدلالة عليه إجماع أكابر الصحابة الأقرشين على تقديمه وكذلك استدلل بإمامة مولى عائشة لا والله لا مثل ذلك

(باب ما جاء في إمامة الناقص)

(عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تؤمن امرأته رجلا ولا عراى مهاجرا ولا يؤمن قاهر مؤمنا إلا أن يثوره بسلطان يحاف سيئته أو سوطه رواه ابن ماجه وعن بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إجماعكم خير لكم فأنهم وددكم فيما بينكم بين ربكم رواه الدارقطني وعن مكحول عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجها واجب عليكم مع كل أمربر كان أو قاهر والصلاة واجبة

العموم قال وأضعف من هذا استدلالهم بحديث سجودهم إلى الوجه عليه السلام المحصور بالسجود فيه وأضعف منه قولهم إن معنى السجود يحصل بوضع الجبهة لأن هذا الحديث يدل على إثبات زيادته على

المسمى وأضعفه منه المعارضة بقياس شبيهى كأن يقال الأعضاء لا يجب كشفها إلا ليجب وضعها قال وظاهر الحديث أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء لكن مسمى السجود يحصل ٤١ بوضعه دون كشفه وأول يختلف في أن كشف

الركبتين غير واجب بالمجهر فيه من كشف العورة وأما عدم وجوب كشف القدمين فادليل لطيف وهو أن الشارع وقت المسح على الخنطين بمدة يقع فيها الصلاة بالخلف فلو وجب كشف القدمين لوجب نزع الخلف المتضمن لنقص الطهارة فتبطل الصلاة انتهى وعوض بان الخلف لانه يقول يخص لابس الخلف لاجل الرخصة قال في الفتح والذي يظهر لي أن الأحاديث الواردة بالانقصار على ذكر الجبهة كهذا الحديث لا تعارض الحديث المنصوص فيه على الأعضاء البقية بل الانقصار على ذكر الجبهة إما لكونها أشرف الأعضاء المذكورة وأشهرها في تحصيل هذا الركن وليس فيه ما يفتي الزيادة التي في غيره وقيل أراد أن بين أن الأمر بالجبهة للوجوب وغيرها للندب ولهذا اقتصر على ذكرها في كثير من الأحاديث والأول البق تصرف البخاري (ولا تكف الثياب) لا (الشعر) أي لا نغم ولا نجمع شعر الرأس ولا الثوب بالأيدي عند الركوع والسجود في الصلاة وهذا ظاهر الحديث والله مال الداودي ورده القاضي عياض بأنه خلاف

عليكم خلف كل مسلم ركنا أو فاجر أو ابن عم البكاء قال أدركت عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يصلى خلف أئمة الجور وراه البخاري في تاريخه حديث جابر في إسناده عبد الله بن محمد التميمي وهو قال قال البخاري من ذكر الحديث وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقال وكيع يضع الحديث وقد ناهى عنه عبد الملك بن حبيب في الواضحة ولكنه متهم بسرقه الحديث وتخليط الأسانيد وقد صرح ابن عبد البر بان عبد الملك المذكور أفسد إسناده هذا الحديث وقد ثبت في كتب جماعة من أئمة أهل البيت كجابر بن عيسى والمؤيد بالله وأبي طالب وأحمد بن سليمان والامير الحسين وغيرهم عن علي بن عبد السلام مرفوعا لا يؤمنكم ذو جرأة في دينه وفي إسناده حديث جابر أيضا عن علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف وحديث ابن عباس في إسناده سلام بن سليمان السداتي وهو ضعيف وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا البيهقي وهو منقطع وأخرجه ابن حبان في الضعفاء وفي إسناده عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة وهو متروك وأخرجه الدارقطني أيضا من حديث الحرث عن علي بن عبد السلام ومن حديث عاقمة والاسود عن عبد الله ومن حديث مكحول أيضا عن وأئله ومن حديث أبي الدرداء من طرق كلها كما قال الحافظ وأهمية جدا قال العقيلي ليس في هذا المتن إسناده وثبت ابن الجوزي عن أحمد أنه سئل عنه فقال ما معناه هذا وقال الدارقطني ليس فيها شيء يثبت قال الحافظ والبيهقي في هذا الباب أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف وأصح ما قبل حديث مكحول عن أبي هريرة على إسناده قال أبو أحمد هذا حديث منكر وأما قول عبد الكريم البكاء أنه أدرك عشرة من أصحاب النبي الخ فهو من لا يمتنع بروايته وقد استوفى الكلام عليه في الميزان وإنه قد ثبت إجماع أهل العصر الأول من بقية الصحابة ومن معهم من التابعين إجماعا فعلا ولا يسعدان يكون قولنا على الصلاة خلف الجائر لأن الأمر في تلك الأعصار كانوا أئمة الصلوات الخمس فكان الناس لا يؤمنهم إلا أمرؤهم في كل بلد فنها أمير وكانت الدولة ان ذلكا لبي أمية وحالهم وحال أمرائهم لا يمتنع وقد أخرج البخاري عن ابن عمر أنه كان يصلى خلف الحاج بن يوف وأخرج مسلم وأهل السنن أن أبا عبد الله عذري صلى خلف مروان صلاة العبد في قصة تقديمه الخطبة على الصلاة وأخرج منبر النبي صلى الله عليه وسلم واشكاد بعض الحاضرين وأيضا قد ثبت وثارا أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بأنه يكون على الأئمة أمرائهم الصلوات من الأبدان وبه لو لم الغمروا فقالوا يا رسول الله بما تأمرنا فقال صلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلواتكم مع القوم نافذة ولا تشارك من أمات الصلاة وفعلمها في غير وقتها غير عدل وقلة إذن النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة

٦ تيل ماعليه الجهور فقامتم - م كهو اذ لك لاه على - رواه في الصلاة وأخبر بها والنهي هنا محمول على التنزيه والجلمة فيه ان الشعر والثوب يسجد معها وأنه اذا رفع شعره أو ثوبه عن مباشرة الارض أشبه المتكبر

﴿عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَوْ أَنِّي أَصَلْتُ بِكُمْ﴾ أَي لَا أَصُومُ ﴿كَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ يَصَلِّي بِمَا وَبَقِيَ الْحَدِيثُ تَقْدِيمًا﴾ وَاقْظُهُ قَالَ ثَابِتٌ ٤٢ كَانَ أَنَسٌ يَصُومُ شِطْرَ أَرْكَامِ تَصْنُوعُهُ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ حَتَّى

خالفه نائلة ولا فرق بينهما وبين القرينة في ذلك وما يؤيد عدم اشتراط عدم التامام الصلاة حديث ما رواه خاف من قال لا اله الا الله وصلى على من قال لا اله الا الله أخرجه الدارقطني وفي اسناده عثمان بن عبد الرحمن كذبه يحيى بن معين ورواه أيضا من وجه آخر عنه وفي اسناده خالد بن اسمعيل وهو متروك ورواه أيضا من وجه آخر عنه وفي اسناده أبو الوليد الخزرجي وفي حاله أيضا علي الضياء المقدسي وتابعه أبو الجعفي وهب بن وهب وهو كذاب ورواه أيضا والطبراني من طريقه بمجاهد بن ابن عمر وفيه محمد بن الفضل وهو متروك وطريق أخرى عن ابن عمرو وفيه عثمان بن عبد الله العناني وقد مر ما به من عدى بالوضع وما يؤيد بذلك أيضا عموم أحداث الامر بالجماعة من غير فرق بين ان يكون الامام برا أو فاجرا والحاصل ان الاصل عدم اشتراط العدالة لقول كل من صحت صلاته لنفسه صحت غيره وقد اعتضد هذا الاصل بما ذكره المصنف وذكرنا من الادلة وبإجماع الصمد الاول عليه وعلى الجهور ومن بعدهم به قالوا قائل بان العدالة بشرط كما روى عن العترة وما لا وجه في بن بشر ووجه في بن حرب محتاج الى دليل يتدل على ذلك الاصل وقد افردت هذا البحث برسالة مستقلة واستوفيت فيها الكلام على ما ظننا اننا لم نبالش اشتراط دليلنا من العمومات القرآنية وغيرها ولهم متمسك على اشتراط العدالة لم أفق على أحد استدل به ولا تعرض له وهو ما أخرجه أبو داود وروى عنه وهو المندرج عن السائب بن خالد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا من قومه مات في القبة ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر اليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ ليصلي اليكم فارد بهذا ان يصلي بهم فنعوه واخبره بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم قال الراوي حسبنا قال له انك اذيت الله ورسوله واعلم ان محل النزاع انما هو في صحة الجماعة بعد من لا عدالة له وأما ما ذكره فلا خلاف في ذلك كما في الخبر وقد أخرج الحاكم في ترجمة عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سر كان تقبل صلاتكم فليترككم خياركم فقامم وقد كفي بما ينسبكم وبينكم وبؤيد بذلك حديث ابن عباس المذكور في الباب قوله لا تؤمن امرأ من أدبج لانيه ان المرأة لا تؤمن الرجل وقد ذهب الى ذلك العترة الحنفية والشافعية وغيرهم وأجاز المنزعي وأبو نوري والطبري امامنا في الترويح اذ لم يحضرن يحفظ القرآن ويسئل للرجل ان يجذب أم ورقة ان النبي صلى الله عليه وسلم أمرها ان تؤم أهل دارها ورواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وأخرجه أيضا الدارقطني والحاكم وأصل الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم عز ابدا وقالت يا رسول الله انا في الغزو معك فامرنا ان تؤم أهل دارها وجعل لها مؤذنة تأويذها لو كان لها غلام وجارية بدبرتها فافاظها وانما كانت تولى وباتهم بمؤذنتها وغلامها وبسة أهل دارها قال الدارقطني انما أذن لها ان تؤم نساء أهل دارها قوله

4,

الحویر رضی الله عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فاذا كان في وتر من صلاته لم ينض الى القيام (حق) يستوي قاعدا) للاستراحة وفيه مشروعية جلوس الاستراحة ٤٣ وبها أخذ الشافعي وطائفة من أهل

ولاعرابي مهاجر اقمه انه لا يؤم الا عرابي الذي لم يهاجر من كان مهاجرا وقد تقدم ان المهاجر أولى من المتأخر عنه في الهجرة ومن لم يهاجر أولى بالاولى

• (باب ما جاء في امامة الصبي) •

(عن عمرو بن سنان قال لما كانت وقعة الفتح يادرك كل قوم بأسلامهم وبادراً في قومي بأسلامهم فلما قدم قال جئتكم من عند النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا قال صلوا كذا في حين كذا وصلوا كذا في حين كذا فاذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم وليؤمكم أكثركم قسراً فانظروا فلم يكن أحداً أكثر قرأنا في لما كنت أتاني من الركان فقدموني بين أيديهم وأنا ابن ست سنين أو سبع سنين وكانت علي بردة كنت اذا سجدت تقاضت عني فقلت امرأته من الخي ألا تعطون عنا است فاركنكم فاستجروا فقأهوا لي قصافاً فاحت بشي فخرجي بذلك القميص رواه البخاري والشافعي بنحوه قال فيه كنت أؤمهم وأنا ابن ثمان سنين وأبو داود وقال فيه وأنا ابن سبع سنين أو ثمان سنين وأحمد لم يذكره ولا أحمد وأبو داود فاشهدت بمجموعهم يرمي الا كنت امامهم الى يومئذ هو ابن مائة وقد قال لي يومئذ الغريم حتى تحب عليه ما خلوه ودع ابن

عباس قال لا يؤم الغلام حتى يحتمل رواه ما لا يؤم في سنته) عمرو بن سلمة قد اختلف في صحبته قال في التذيب لم يثبت له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم وروى الدارقطني ما يدل على انه قد وقع فيه وأثر ابن عباس رواه عبد الرزاق مرفوعاً بأسناد ضعيف قوله وليؤمكم أكثركم فنه ان المساردا لا قرأ في الاطاب المتقدمة الا كثر قرأنا لا الحسن قراءة وقد تقدم قوله قد وه في فيه جواز امامة الصبي ووجه الدلالة ما في قوله صلى الله عليه وسلم ليؤمكم أكثركم قرأنا من العموم قال أحد بن حنبل ليس فيه اطلاع انبي صلى الله عليه وسلم واجيب بان امامتهم كانت حال نزول الوحي ولا يقع حاله التقرير لاحد من الصحابة على الخطا ولذا استدلل بحديث أبي سعيد وجابر كانا نزل القرآن ينزل وأبنا الذين قدما وعرو بن سلمة كانوا كلهم صحابة قال ابن حزم ولا نعلم لهم مخالفا كذا في الفتح وقد ذهب الى جواز امامة الصبي الحسن والشافعي والامام يحيى ومنع من ههنا الهادي والناسر والمؤيد بالله من أهل البيت وكرهها الشعبي والأوزاعي والثوري ومالك واختلفت الرواية عن أحمد وأبي حنيفة قال في في الفتح والمشهور عنهما الاجزاء في النوافل دون الفرائض وقد قيل ان حديث عمرو المذكور كان في نافله لا فريضة ورويان قوله صلوا صلاة كذا في حين كذا وصلوا كذا في حين كذا يدل على ان ذلك كان في فريضة وأيضاً قوله فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم لا يحتمل غير الفريضة لان المنافلة لا يشترع لها الاذان ومن جله ما أجيب به

الحديث ولم يستصحبها الاثمة الثلاثة كالاكثر مروا حتى الطحاوي له بخلاف حديث أبي حنيفة فانها سابقة بلغة قاطم ولم يتورك وكذا أخرجه أبو داود وأجابوا عن حديث الباب بأنه كانت به علة فقد عدل اجلاها لان ذلك من سنة الصلاة ولو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص واجيب بان الاصل عدم العلة وأما الترتيب فليمان الحواز على انه لم تتفق الروايعن أي حجة على تفهال أخرج أبو داود أيضاً من وجبه آخر عنه اثباتها بانها جلوس خفيفة جداً فاستغنى فيها بالأكبر المشروع للقيام ولان مالك بن الحویر هو راوي حديث صلوا كما رأيتوني أصلي فخبايته اقصات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم داخله تحت هذا الامر وأما قول من قال لو كانت سنة فلا كرها كل من وصف صلته فقه انه فعلها العاجلة فتال في الفتح فيه نظر فان السنن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد من وصف وانما أخذ مجموعها من مجموعهم انتهى قلت ولا تعارض بينهما اذ يعملان على انه ما وقع في حالتين فبدل النبي على عدم الوجوب والاثبات على المنع وعة والله أعلم ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بغدادى واسطى وبصرى وفيه الحديث والخبار والعنعنة والقول وأخرجه أبو داود والترمذي والشافعي في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه انه صلى) بالمدينة لما غاب أبو هريرة وكان

يصل بالناس في جازة مروان على المدينة وكان مروان وغيره من بني أمية يسرون بالتكبير (مفهوم بالتكبير) أي حين اقتضى حين ركع وحين تسجد كما عاهد ٤٤ (الاصماعيلي) (حين رفع رأسه من السجود وحين تسجد وحين رفع) رأسه (وحين قام

من الركعتين) زاد الاصماعيلي فلما انصرف قيل لقد اختلف الناس على صلاتك فقام عند المنبر فقال اني والله ما االى اختلاف صلاتكم ولم يختلف (وقال هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يصلي قال في الفتح والذي يظهر ان الاختلاف بينهم كان في الجهر بالتكبير والاسرار به وفيه أن التكبير للقيام يكون مقارنا للركعة وهو مذهب الجمهور خلافا لما لاك حيث قال يكبر بعد الاستعاذة كما نذهب به بأول الصلاة من حيث انها فرضت ركعتين ثم زيدت الرباعية فيكون افتتاح المزيد افتتاحا المزيدي عليه كذا قال بعض اتباعه لكن كان ينبغي ان يستحب رفع اليدين حينئذ لتكمل المناسبة ولا فائز به منهم انتهى ورواة هذا الحديث ما بين حمص ومدين وفيه التحدث والنعمة والقول وقد رده البخاري عن أصحاب المكتب الستة (عن عبد الله بن عبد الله بن عرين الخطاب) رضي الله عنهم أنه كان يرى أباه (عبد الله بن عمر) يتربع في الصلاة اذا جالس لتشهد فعملته أي الترييع (وأنا يومئذ حدثت السن فتأني) أبي عبد الله بن عمر (عنه) أي عن الترييع (وقال اغتاسم بالصلاة) أي التي سنّها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اليسرى) فقلت انك تفعل ذلك (أي ان تنصب رجلك اليمنى) أي لانهما بالارض (وتنق) بفتح أوله أي تعطف رجلك (اليسرى) فقلت انك تفعل ذلك (أي

خلف المقتل

• (باب اقتداء المقيم بالمسافر) •

(عن عمران بن حصين قال ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرا الا صلى ركعتين حتى يرجع وانه أقام بكة زمن الفتح ثمان عشرة ليلة يصلي بالناس ركعتين ركعتين الا المغرب ثم يقول يا أهل مكة قوموا فاصلوا ركعتين آخرتين فانما قوموا فصرروا أحمد وعن عمران كان اذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم قال يا أهل مكة أقوموا اصلاتكم فانما قوموا فصرروا ما لا في الموطأ) حديث عمران أخرجه أيضا الترمذي وحسنه والبيهقي وفي اسناده عن يزيد بن جعدان وهو ضعيف وانما حسن الترمذي حديثه لشواهدة كآقال الحافظ وأثر غير رجال اسناده ثقات قوله ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ سياقي الكلام عليه في أبواب صلاة المسافرين قوله ثمان عشرة ليلة وقد روى أقل من ذلك وقد روى أكثر وسيأتي بيان الاختلاف وكيفية الجمع بين الروايات في باب من أقام لقضاء حاجته والحديث يدل على جواز تمام المقيم بالمسافر وهو مجمع عليه كافي الجرح واختلف في العكس فذهب الهادي والقاسم وأبو طالب وأبو العباس وطائفة ودادو الشعبي والامامية الى عدم

الصحة

عمر (عنه) أي عن الترييع (وقال اغتاسم بالصلاة) أي التي سنّها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اليسرى) فقلت انك تفعل ذلك (أي ان تنصب رجلك اليمنى) أي لانهما بالارض (وتنق) بفتح أوله أي تعطف رجلك (اليسرى) فقلت انك تفعل ذلك (أي

التربيع (فقال ان رجلي) فتمسك رجل ولا في الوقت وابن عباس كان رجلا يلى على ارجاء المنى بحرى المقصور كقوله ان
 اباهوا اباهاه او ان بعضى نعم ثم استأنف فقال رجلاى ٤٥ (لأتحملانى) بخفيف النون ولا يذو تشديدها

وفي هذا بيان سنة الجلوس
 وهيبته في القسم ولم يبين في هذه
 الرواية ما يصنع بعد ثنيها هل
 يجلس فوقها أو يتورك ووقع في
 الموطن عن يحيى بن سعيد بن
 القاسم بن محمد أراهم الجلوس
 في التشميد فذهب رجله اليمنى
 وتحت اليسرى وجلس على وركه
 اليسرى ولم يجلس على قدمه ثم
 قال أرانى هذا عبد الله بن عبد
 الله بن عمرو حدثنى أن أباه كان
 يشعل ذلك قتيبين من رواية
 القاسم ما أجل في رواية ابنه قال
 ابن عبد البر اخلفوا في التربع
 في النافله وفي الفريضة للعرض
 فأما الصحيح فلا يجوز له التربع
 في الفريضة يباح العلماء كذا
 قال وروى ابن أبي شبيب عن
 ابن مسعود انه قال لأن أقد
 على رضة تين أحب الى من
 أن أقد متربعا في الصلاة وهذا
 يشهر به بخبره ولكن المشهور
 عند أكثر العلماء انه سنة
 الجلوس في التشميد سنة فعلت
 ابن عبد البر أراد بنى الجواز
 اثبات الكراهة وهذا الحديث
 أخرجه أبو داود والنسائي (عن
 أبي جهم الساعدي رضى الله
 عنه قال أنا كنت أحفظكم
 صلاة رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم) زادني رواية أبي
 داود قالوا فسلم فوالله ما كنت

الصفة لقوله صلى الله عليه وسلم لا تختلفوا على امامكم وقد خالف في العدد والنسبة وذهب
 زيد بن علي والمؤيد بالله والباقر وأحمد بن عيسى والشافعية والخنفية الى الصفة اذ لم
 تفصل أدلة الجساعة وقد خصصتها الهادوية عدم صحة صلاة المسافر خاف المقيم بالركعتين
 الاوليين من الرباعية وقالوا بعضهم ان في آخرتين ويدل للجواز مطلقا ما أخرجه أحمد
 ابن حنبل في مسنده عن ابن عباس انه سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انفرد
 وأربع اذا اتمهم فقيم فقال ثلاث السنة وفي لفظ انه قال له موسى بن سلمة انا اذا كان معكم
 صلينا بأربع اذا رجعنا صلينا ركعتين فقال سنة ثلاث سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم وقد
 أورد الخلفاء هذا الحديث في التخصيص ولم يتكلم عليه وقال ان أصله في مسلم والنسائي
 بلطف قالت لابن عباس كيف أصلي اذا كنت بمكة اذا لم أصلي مع الامام قال ركعتين سنة
 أبي القاسم

• (باب هل يقتدى المفترض بالمتنفل أم لا) •

(عن جابر ان معاذ كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم عشاء الاخرة ثم يرجع الى
 قومه فيصلي بهم تلك الصلاة معق عليه ورواه الشافعي والدارقطني وزاد في له تطوع
 واهم مكتوبة العشاء وعن معاذ بن رفاعه عن سالم بن رجبل من بنى سلمة انه أتى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان معاذ بن جبل يأتي بنا بعد ما تمام ونكون في
 أعمالنا في النهار فبئنا دى بالصلاة فخرج اليه فيقول علينا فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يا معاذ لا تكن فتانا اما ان تصلي معي واما ان تتخفف على قومك رواه أحمد حديث
 معاذ بن رفاعه استناده كله ثمات وحديث معاذ قد روى بالفاظ مختلفة وقد قدمنا في
 باب انفراد المأموم بعد المصلين من ذلك الزيادة التي رواها الشافعي والدارقطني رواها
 أيضا عبد الرزاق والطحاوي والبيهقي وغيرهم قال الشافعي هذا حديث ثابت لا اعلم
 حديثا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق واحد أثبت منه قال في الفتح بعد ان
 ذكر هذه الزيادة وهو حديث صحيح ورجاله رجال الصحيح وقد روى في الفتح على ابن الجوزي لما
 قال انه لا تنصع وعلى الطحاوي ما أعلمها وزعم انها مدرجة والرواية الثانية التي رواها
 أحمد رواها أيضا الطحاوي وأعلمها ابن حزم بالانقطاع لان معاذ بن رفاعه لم يدرك النبي
 صلى الله عليه وسلم ولا أدرك هذا الذي شكك اليه لان هذا الشاكي مات قبل يوم أحد
 واعلم انه قد استدل بالرواية المتفق عليها وتلك الزيادة المستخرجة بان صلاته بقومه كانت
 له تطوعا على جواز اقتداء المفترض بالمتنفل واجيب عن ذلك بما جوبه فيها قوله صلى الله
 عليه وسلم اما ان تصلي معي واما ان تتخفف على قومك فانه ادعى الطحاوي ان معاذ اما ان
 تصلي معي ولا تصلي مع قومك واما ان تتخفف بقومك ولا تصلي معي ويرد بان غاية ما في هذا

بأكثر ناله تعاولا أقدم منه له صحبة والطحاوي قالوا من أين قال رويت ذلك منه حتى حفظ صلاته وزاد عبد الحميد قالوا
 فأعرض وفي رواية عنه يد ابن حبان استعمل القبله ثم قال الله أكبر وعنه يد ابن خزيمة فيه ذكر الوضوء (رأيت) صلى الله

عليه وآله وسلم (إذا كبر جعل يديه هذا منكبيه) ولا يدرى من منكبيه زاد ابن اسحق ثم قرأ بعض القرآن (وإذا رفع
أمكن يديه من ركبتيه ثم خفض ظهره) ٤٦ بأصاها الملهمة أي أمالة في استواء من رقبته ومتن ظهره من غير

تقويس ذكره الخطابي
وفي رواية عيسى غير مقلع رأسه
ولاصوبه وشعوه لعبد الحميد
وفي رواية فليج عسدي أدود
فوضع يديه على ركبتيه كأنه
قائض عليهما وتر يديه ففجهاهما
عن جنبيه وله في رواية ابن الهيثم
عن يزيد بن أبي حبيب وفوج بن
أصابعه (فأذا رفع رأسه استوى)
فأغمضت لآزاد عيسى عنده
أبي دارق قال سمع الله من حمده
اللهم ربنا لك الحمد ووقع يديه
وشعوه لعبد الحميد وزاد حتى
يحاذي به ما منكبيه معتدلا
(حتى يعود كل فقار) يفتح الفاء
والقاف جمع فقارة فاستعمل
النفقار للواحد تجوزا وللأصملي
فقار بتقديم القاف وهو تصفيف
لأنه جمع فقار وهو المفاضة ولا
معنى له هنا والفقار لغة تسليم
القائمة المتخذة من عظام الصلب
من لدن الكاهن إلى العقب فإله
في المحكم وهو ما بين كل
منصلين وقال صاعد وهن
أربع وعشرون سمع في العنق
وتحسن في الصلب اثنا عشر وفي
أطراف الأضلاع وقال
الأصملي خمس وعشرون وفي
رواية الأصملي حتى يعود كل
فقار إلى (مكانه) والمراد بذلك
كمال الاعتدال وفي رواية هشيم
عن عبد الحميد ثم حكى قائما حتى

أنه انزله بالصلاة معه والصلاة يقوم مع الخفيف والصلاة قطع علمه وهو
لا يدل على المطلوب المانع من ذلك نعم قال المصنف رحمه الله ما انفقه وقد احتج به بعض من
منع اقتداء المقتضى بالمتنقل قال لأنه يدل على أنه متى صلى معه امتنع ما أمته
وبالإجماع لا تمتنع بالصلاة المنقل معه تعلم أنه أراد بهذا القول صلاة الفرض وإن الذي كان
يصل معه كان شوبه فلا اه وعلى تسليم أن هذا هو المراد من ذلك القول فلذلك الزيادة
أعنى قوله هي له تطوع ولهم مكتوبة أربع سنة وأصريح معنى وقول الطحاوي أنها
ظن من جابر مراد ولان جابرا كان ممن يصل مع معاقفه ومحمول على أنه سمع ذلك منه
ولا يظن بجابرا أنه أخبر عن شخص بامر غير معلوم له إلا بأن يكون ذلك الشخص أطلعه
عليه فإنه أتى لله واخشي ومنه أن فعل معاذ لم يكن بامر النبي صلى الله عليه وسلم
ولا تبرره كذا قال الطحاوي ورد بأن النبي صلى الله عليه وسلم علم بذلك وأمر معاذ
به فقال صل بهم صلاة أحفهم وقال له لما نسكوا اليه تنظروا فإنت يا معاذ وأيضاً
رأى الصحابي إذا لم يخالفه غيره حجة والواقع هنا كذلك فإن الذين كان يصل بهم
معاذ كلهم صحابه وفقهم كما قال الحافظ ثلاثون عقباً وأربعون بدرية وكذا قال ابن حزم
قال ولا تخف من غيرهم من الصحابة امتناع ذلك بل قال معهم بالجواز عرواية وأبو
الدرداء وأسن وغيرهم ومنه أن ذلك كان في الوقت الذي يصل فيه القريضه من بين
فكون منسوخاً بقوله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا الصلاة في اليوم مرتين كذا قال
الطحاوي ورد بأن النبي عن فعل الصلاة ثم ينحول على أنها رخصة في كل مرة كما
جرم بذلك الليث في جمعين الحديثين قال في التفتيح بل قال قائل إن هذا النهي منسوخ
بحديث معاذ لم يكن بعدد ولا يقال القصة قديمة وصاحبا استشهد بأحدنا نقول
كانت إحدى أو آخر الثالثة فلا مانع أن يكون النهي في الأولى والأذن في الثانية مشلا
وقد قال صلى الله عليه وسلم للرجلين اللذين لم يصلوا معه إذا صلجنا في رحالكما ثم أتيتكما
مسجد جماعة فصلوا معهم فأنهم الكنافة أخرجه أصحاب السنن من حديث يزيد بن
الأسود وصححه ابن خزيمة وغيره وقد تقدم وكان ذلك في حجة الوداع في أو أخر حجة النبي
صلى الله عليه وسلم ويدل على الجواز أمره صلى الله عليه وسلم لمن أدرك الأئمة الذين
يأتون بعده بوجوه الصلاة عن ميقاتهم أن يصلوا في أي وقتهم في الوقت ثم يجعلوها
معهم نافلة ومنه أن صلاة المنقرض خلف المنقل من الاختلاف وقد قال صلى الله
عليه وسلم لا تختلفوا على إمامكم ورد بأن الاختلاف المنهي عنه مبني في الحديث بقوله
فإذا كبر فكبروا الخ ولو سلم أنه يعم كل اختلاف لكان حديث معاذ وشعوه مخصصاً له ومن
المؤيدات لعمدة الخلاف المنقرض خلف المنقل ما قاله أصحاب الشافعي أنه لا يظن بمعاذ أن
يتكلم فضيلة القريض خلف أفضل الأئمة في مسجد الذي هو أفضل المساجد بعد المسجد
الحرام ومنه ما قاله الخطابي إن العشاء في قوله كان يصل مع النبي صلى الله عليه وسلم

العشاء
يتبع كل عضو موقعه (فإذا سجد وضع يديه) حال كونه (غير مقترش ساعديه) وغير حامل بطنه
على شيء من ثيابه (ولا قابضهما) أي يديه وهو أن يضعهما إلى به وفي رواية فليج بن سليمان ونحى يديه عن جنبيه ووضع يديه

حذو منكبته (واستقبل بأطراف أصابع وجهه القبلة فاذا جلس في الركعتين) الاولين للتشهد (جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى) وهذا هو الانتراس (واذا جلس في الركعة ٤٧) الاخرة للتشهد الآخر (قدم رجله اليسرى

ونصب الاخرى وقعد على متعديته) وهذا هو التورك

وفيه دليل للشافعية قوى في أن جالس التشهد الاخير مغاير لغيره وحديث ابن عمر المطلق محمول على هذا الحديث المقيد

نعم في حديث عبد الله بن دينار المروفي في الموطا التصريح بأن

جالس ابن عمر المذكور كان في التشهد الاخير وعند الخففة

بقرش في الكل وعند المالكية يتورك في الكل والمشهور عن

أحمد اختصاص التورك بالصلاة التي فيها تشهدان وقد

قيل في حكمة المغايرة أنه أقرب الى عدم اشتباه عدد الركعات

ولان الاول نفيته الركعة بخلاف الثاني ولان المسبوق

اذا رآه علم قد مر ما سبق به واستدل به الشافعي أيضا على

أن تشهد الصبح كالتشهد الاخير من غير التعميم قوله

الركعة الاخير وفي الحديث جواز وصف الرجل نفسه

بكونه أعلم من غيره اذا أمن لاجباب وأراد تأكيده ذلك

عند من سمعه لما في التعليم والاخذ عن الاعلم من الفضل

وفيه ان كان يستعمل فيها معصوم وفيما يأتي لقول أبي جعد

كنت أحفظكم وأراد استمراره على ذلك أشار اليه ابن المنذر

وفيه انه كان يتخفى على الكبير من الصحابة بعض الاحكام المتفقاة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ورواه هذا الحديث ما بين مصرين بلان مدنيين وفيه اوداف الرواية النازلة بالعالية وزيد بن محمد من افراد البخاري

العشاء حقيقة في المشرقة فلا يقال كان يتوى بها التطوع ومنها ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف انه كان يصلي بكل طائفة ركعتين وفي رواية أبي داود انه صلى الله عليه وسلم صلى بطائفة ركعتين وسلم ثم صلى بطائفة ركعتين واحدا منهما نزل قاطعا ودعوى اختصاص ذلك بصلاة الخوف غير ظاهر ومنها ما رواه الاسماعيلي عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان يعوض من المسجد فيوم باهله وقد تقدم

• (باب اقتداء الجالس بالقائم) •

(عن أنس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه خلف أبي بكر وقاعد في ثوب متوشحاه وعن عائشة قالت صلى النبي صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر في مرضه الذي مات فيه قاعد ارواه الترمذي وصحهما) حديث أنس أخرجه النسائي أيضا والميهقي وحديث عائشة أخرجه أيضا النسائي والحديثان يدلان على ان الامام في تلك الصلاة هو أبو بكر وقد اختلفت الروايات في ذلك عن عائشة وغيره وقد قدمنا طائفة من الاختلاف وأنشأنا في الجمع بينهما في باب الامام بنقل مأموم ما وفيه ما يدل على جواز صلاة القاعد لعذر خلف القائم ولا أعلم فيه خلافا

• (باب اقتداء القاعد على القائم بالجالس والله يجلس معه) •

(عن عائشة انها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته وهو شامئ فصلي جالس وصلي وراءه قوم قياما فاشأراهم ان اجلسوا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا صلى جالسا فجالسوا اجلسوا وعن أنس قال سقط النبي صلى الله عليه وسلم عن فرس فجعل شقه اليمين قد خالنا عليه فعود، فحضرت الصلاة فبلى بأقاعه فاصابته اوارهم فعودا فلما قضى الصلاة قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا سجد فاجهدوا واذا رفع فارفعوا واذا قال سمع الله من حمده فقولوا ربنا ولك الحمد واذا صلى قاعدا فاصلوا قعودا أجمعون متفق عليهم ما وللبخاري عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم صرح عن فرسه فجعل شقه أو كفته فانها أعضاه يعوده فصلي بهم جالسا وهم قيام فلما سلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى قائما فاصلوا قياما وان صلى قاعدا فاصلوا قعودا ولا جد في مسنده حديثان يدين هرون عن حميد عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كنت قد مره فقهدي مشربة لدرجتها من جذوع فاق أعضاه يعوده فصلي بهم قاعدا وهم قيام فلما حضرت الصلاة الاخرى قال لهم اقموا بابا منكم فاذا صلى قائما فاصلوا قياما واذا صلى قاعدا فاصلوا قعودا وعن جابر قال ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا بالمدية فصرعه

انه كان يتخفى على الكبير من الصحابة بعض الاحكام المتفقاة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه هذا الحديث ما بين مصرين بلان مدنيين وفيه اوداف الرواية النازلة بالعالية وزيد بن محمد من افراد البخاري

بالتحديث والعنة والقول وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه قال البخاري مقيدا ان العنة الواقعة في هذا الحديث منزلة السماع

٤٨

أزديشوة) بوزن فعولة قبيلة مشهورة (وهو حليف ابني عبد مناف) لأن جدّه حاتم الطائي ابن عبد مناف (وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) هو متول التابعي الراوي عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لم صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الا ولين) الى الثالثة خال كونه (لم يجلس) لانتهم بد قال ابن رسته اذا أطلق في الاحاديث الجلوس في الصلاة من غير تعقيب فالمراد به جلوس التمشد (فقام الناس معه) زاد ابن خزيمة من طريق الفضالك ابن عثمان عن الاعرج فسجدوا لغضى (حتى اذا قضى الصلاة) أي فرغ منها (وانظر الناس تسليما كبر وهو جالس فجدد مجددين) السهو بعد التمشد (قبل ان يسلم لم) فيعندية التمشد الاول لانه لو كان واجبا لرجع وتداركه وهذا مذاهب الجمهور خلافا لاجل حديث قال يجب لانه صلى الله عليه وآله وسلم فعله وداوم عليه وجبره بالسجود حين نسبه وقد قال صلوا كما رأيتوني أصلي والناسي ركن تبطل الصلاة بتركه وتعقب بأن جبره بالسجود دليل عليه لانه لا الواجب لا يجبر بذلك كالأركوع وغيره

على جديتم فخله فانفكت قدمه فائتاه نهوده فوجدناه في مشربا عاتشة يسبح جالسا قال فقمنا خلفه فسكت عنتا ثم أتينا مرة أخرى نهوده فسلم على المكتوبة جالسا فقمنا خلفه فاشار اليها فقمنا فاقضى الصلاة قال اذا صلى الامام جالسا فسلوا جلوسا واذ صلى الامام قائما فسلوا قايما ما ولا تنقلوا كما يفعل أهل فارس بعظمتهم رواه أبو داود) حديث عائشة أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه وحديث أنس أخرجه أيضا بقية الأئمة الستة وحديث جابر أخرجه أيضا مسلم وابن ماجه والنسائي من رواية الليث عن أبي الزبير عن جابر بالنقل اشكى رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلينا وراءه وهو قاعد أو بكر يسمع الناس تكبيره فالتفت اليها فأتانا فامامنا فاشار اليها فقمنا فصلينا بصلاته فعودا فلما سلم قال ان كنتم آتاتنا فتلعن نعل فارس والرومي يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا انتموا بآئمتكم من صلى قائما فسلوا قايما وان صلى قاعدا فسلوا قعودا ورواه أيضا مسلم من رواية عبد الرحمن بن حنبل الرأسي عن أبي الزبير عن جابر ورواه أبو داود من رواية الاعشى عن أبي سعيد عن جابر في الباب أحاديث قد قدمنا الإشارة اليها في باب وجوب متابعة الامام وقد قدمنا الكلام على أكثر الفاظ أحاديث الباب هناك قبل ما مشربا بفتح الجيم وبالشين المججمة وبضم الراء وفتحها وهي الغرفة وقيل كان خزانه فيها الطعام والشراب ولهذا سميت مشربة فان المشربة بفتح الراء مفعول في الموضع الذي يشرب منه الناس قوله على جديتم يجبر مكسورة ذال محجمة ساكنة وهو أصل الشيء والمراد هنا أصل الخلعة وفي رواية ابن حبان على جديتم فخله ذهب أعلاه وبقي أصلها في الارض وحكى الجوهري فتح الجيم وهي ضمة ينة فان الجديتم بالفتح التطلع قوله فانفكت النك نوع من الوهن والخلع وانكث الغلام انتقل من مقصده يقال فككت الشيء أبنت بعضه من بعض وقد استدل بالاحاديث المذكورة في الباب القائلون ان المأموم يتابع الامام في الصلاة قاعدا وان لم يكن المأموم معذورا ومن قال بذلك أحمد واسحق والاوزاعي وابن المنذر وداود وبقية أهل الظاهر قال ابن حزم وهذا أخذ الاذهمين يصلي الى جنب الامام يذكر الناس ويعلمهم تكبير الامام فانه يتخير بين ان يصلي قاعدا وبين ان يصلي قائما قال ابن حزم ويحتمل قولنا يقول جمهور السلف ثم رواه عن جابر وأبي هريرة واسيد بن حضير قال ولا تخافنا لهم يعرف في العداية ورواه عن عطاء وروى عن عبد الرزاق انه قال ما رأيت الناس الا على ان الامام اذا صلى قاعدا صلى من خلفه قعودا قال وهو السنة عن غيره واحد وقد سكاها ابن حبان أيضا عن الصحابة الثلاثة المذكورين وعن قيس بن قهده أيضا من الصحابة وعن أبي الشعثان وجابر بن زيد من التابعين وحكا أيضا من مالان بن أنس وأبي أيوب سليمان بن داود الهاشمي وأبي خزيمة وابن أبي شيبة ومحمد بن اسمعيل

ومن قال بوجوب أيضا) اي وهو قول الشافعي ورواية عن عبد الخنينة قال الحافظ الرباني محمد بن علي الذوكافي في السيل الاقول الامر بالتشهد لم يخص التشهد الاخير هل يوارده في مطلق التشهد أم لا فقدم في التشهد

الاخير من الاستدلال على وجوبه هو بعينه دليل على وجوب التشهد الاوسط ومع هذا والتشهد الاوسط مذكور في حديث
المسي الذي هو مرجع الواجبات ولم يذكر التشهد الاخير في حديث المسي ٤٩ فكان القول بايجاب التشهد الاوسط

أظهر من القول بايجاب الاخير
وأما الاستدلال على عدم
وجوب الاوسط بكون النبي
صلى الله عليه وآله وسلم تركه
سواء ثم جعله لهم فهو هذا انما
يكون دليلا لو كان معهود
السنة وهو مختصا بتركه ما ليس
بواجب وذلك ممنوع انتهى
وفي الحديث مباحث ذكرها
الحافظ وغيره في السهو ورواه
ما بين حصي ومدي ونبيه
التحديث والاشبار والعنينة
وأخرجه المؤلف أيضا في
الصلاة والسهو والتذوور وسلم
والسائي وابن ماجه في الصلاة
(عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه قال كنا اذا صلنا
خلف النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) ولأبي داود عن مسدد
اذ جلسنا قلنا السلام على الله)
من عباده (السلام على جبريل
وميكايل السلام على فلان
وفلان) زاد ابن ماجه يعنون
الملائكة والظاهر كما قاله الابي
ان هذا كان استحسانا منهم وأنه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يسمعه
الاحد ان تذكره عليهم قال
وجه لا تذكر عدم استقامة
المعنى لانه عكس ما يجب أن
يقول وتوله كما من قبيل
الرفوع حتى يكون مندوخا
بقوله ان الله هو السلام لان

ومن يعمهم من أصحاب الحديث من محمد بن نعيم ومحمد بن اسحق بن خزيمة ثم قال بهذا ذلك
وهو عندى ضرب من الاجماع الذي اجمعه على اجازته لان من أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وآله أربعة اقترابه والاجماع عندنا جماع الصحابة ولم يرو عن أحد من الصحابة
خلاف لهؤلاء الاربعة لا باسناد متصل ولا منقطع فكان الصحابة اجمعه على ان الامام اذا
صلى قاعدا كان على المأمومين ان يصلوا قعودا وقد أفتى به من التابعين جابر بن زيد وأبو
الشعثاء ولم يرو عن أحد من التابعين أصدا لاختلافه لا باسناد صحيح ولاواه فكان التابعين
أجمعه على اجازته قال وأول من أبطل في هذه الامعة صلاة المأموم قاعدا اذا صلى امامه
جالس المغيرة بن مقسم صاحب الفضي وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان ثم أخذ عن حماد أبو
حنيفة وبقية عليه من بعده من أصحابه انتهى كلام ابن حبان وحكي الخطابي في المعالم
والقاضي عياض عن أكثر الفقهاء خلاف ذلك وحكي النووي عن جمهور السلف
خلاف ما حكى ابن خزم عنهم وحكام بن دقيق العيد عن أكثر الفقهاء المشهورين وقال
الحازمي في الاعتبار ما فظه وقال أكثر أهل العلم يصلون قياما ولا يتابعون الامام في
الجلوس وقد أجاب المختارون لاحاديث الباب بأجوبة أحدها دعوى النسخ فانه
الناسخي والمجدي وغير واحد وجعلوا النسخ ما تقدم من صلته صلى الله عليه وسلم في
مرض موته بالامس قاعدا وهم قائمون خلفه ولم يأمرهم بالعود وأما أحمد بن حنبل
الاحمد بذلك وجع بين الحديثين يتزايها على حالتين احدهما اذا ابتداء الامام الراتب
الصلاة قاعدا والمرضى يركب برؤه فحينئذ يصلون خلفه قعودا ثانياً ما اذا ابتداء الامام
الراتب قائما لم يركب المأمومين ان يصلوا خلفه قياما سواء طرأ ما يقتضي صلاة امامهم قاعدا
أم لا كما في الاحاديث التي في مرض موته صلى الله عليه وسلم فان تقريره لهم على القيام
دل على انه لا يلزمهم الجلوس في تلك الحالة لان بابكرية الصلاة قائما وصلوا معه
قياماً بخلاف الحالة الاولى فانه صلى الله عليه وسلم ابتداء الصلاة جلسا فلو خلفه
قياماً لم يكره عليهم ويقوى هذا الجمع ان الاصل عدم النسخ لاسيما وهو في هذه الحالة
يستلزم النسخ من حين لان الاصل في حكم القادر على القيام ان لا يصلي قاعدا وقد نسخ
الى التعود في حق من صلى امامه قاعدا فدعوى نسخ التعود بعد ذلك تقتضي وقوع
النسخ مرتين وهو بعيد والجواب الثاني من الاجوبة التي أجاب بها المختارون لاحاديث
الباب دعوى التخصيص بالنبي صلى الله عليه وسلم في كونه يؤم جالسا حكى ذلك القاضي
عياض قال ولا يصح لاحد ان يؤم جالسا بعده صلى الله عليه وسلم قال وهو مشهور وقول
مالك وجماعة أصحابه قال وهذا أولى الا هو اولى لانه صلى الله عليه وسلم لم يصح ان يتقدم بين
يديه في الصلاة ولا في غيرها ولا له ذكروا له بركه ورد صلته صلى الله عليه وسلم خلف
عبد الرحمن بن عوف وخلف أبي بكر وقد تقدم ذلك وقد استدلل على دعوى التخصيص
بحديث الشامي عن جابر بن عبد الله عن حماد بن عيسى عن جابر عن جالساً واجيب عن ذلك بان

٧ نيل ث النسخ انما يكون فيما يصح معناه وليس تذكر ذلك منهم مظنة سماعه لهم منه لانه في
التشهد والتشهد لم يسمي (فالتفت النبي رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم فقال) ظاهره انه صلى الله عليه وآله وسلم تكلم

في أثناء الصلاة لكن في رواية حنيفة بن غياث أنه بعد الفراغ من الصلاة ولما نظه فلما انصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة قال (إن الله هو السلام) ٥٠ أي أنه اسم من أسمائه تعالى ومعناه السالم من سمات الحدوث قاله النووي

الحديث لا يصح من وجه من الوجوه كما قال العراقي وهو أيضا عند الدارقطني من رواية جابر الجعفي عن الشعبي مرسلًا وجابر متروكٌ وروى أيضًا من رواية مجاهد عن الشعبي ومجاهد ضعفه الجهور ولما ذكر ابن العربي أن هذا الحديث لا يصح عقبه بقوله يداني سمعت بعض الأتباع أن الحال أحد وجوه التخصيص وحال النبي صلى الله عليه وسلم والتبرك به وعدم العرض منه بقضي الصلاة خلفه فاعاد وليس ذلك كله غيره انتهى قال ابن دقيق العيد وقد عرفنا الأصل عدم التخصيص حتى يدل عليه دليل انتهى على أنه يقدح في التخصيص ما أخرجه أبو داود أن أسيد بن حضير كان يوق قومه فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودوه فقيل يا رسول الله إن أماننا مريض فقال إذا صلى فاعد افضلو قعودا قال أبو داود وهذا الحديث ليس بمصطلح وما أخرجه عبد الرزاق عن قيس بن قهدة الأنصاري أن أمانا مالهما اشتكى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فكان يؤمننا جالسًا ونحن جلوس قال العراقي واسناده صحيح والجواب الثالث من الأجوبة التي أجاب بها المخالفون لاحاديث الباب أنه يجمع بين الاحاديث بما تقدم من أحمد بن حنبل وأوجب عنه بأن الاحاديث ترد لما في بعض الطرق أنه أشار إليهم بعد الدخول في الصلاة والجواب الرابع أن ما قبل قوله وإذا صلى فاعد افضلو قعودا أي وإذا تشبه قاعدًا فتمسكوا بقعودا أجيب عن حكايا ابن حبان في صحيحه عن بعض العراقيين وهو كما قال ابن حبان تحريف للعبارة عن عمومته بغير دليل وردة مما ثبت في حديث عائشة أنه أشار إليهم أن اجلسوا وفيه تعديل ذلك بما أتته الأعاجم في القيام على ملوكهم إذا عرفنا الأجوبة التي أجاب بها المخالفون لاحاديث الباب فاعلم أنه قد أجاب المتسكون بها على الاحاديث المخالفة لها بأجوبة منها قول ابن خزيمة أن الاحاديث التي وردت بأمر المأمور أن يصلي فاعد ما يختلف في معناه ولا في سياقها وأما صلواته صلى الله عليه وسلم في مرض موفته فاختلف فيها كل أماناء وأموما ومنهم من بعضهم جمع بين اقتصين بأن الأمر بالجلوس كان للقدب وتقريره قيامهم خلفه كان لبيان الجواز ومنهم من استمر بعمل العبادية على التعود خلف الإمام القاعد في حياته صلى الله عليه وسلم وبعد موته كما تقدم عن أسيد بن حضير وقيس بن قهدة وروى ابن أبي شبة بأسناده صحيح عن جابر أنه اشتكى فحضر الصلاة صلى بهم جالسوا صلوا معه جلوسا وعن أبي هريرة أيضا أنه أتني بذلك واسناده كقول الحافظ صحيح ومنهم من روى عن ابن شعبة أنه نازع في ثبوت كون العبادية صلوا خلفه صلى الله عليه وسلم قياما غير أبي بكر لان ذلك لم يرد صريحا قال الحافظ والذي ادعى أنه قد أثبتته الشافعي وقال أنه في رواية ابراهيم عن الاسود عن عائشة قال الحافظ ثم وجدته مصرحاً به في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج أخيراً عطاء فذكر الحديث وانظره فصلي النبي صلى الله عليه وسلم فاعدوا جعل أبي بكر وراءه سبعة من الناس وصلى الناس وراءه قيل ما قال وهذا من يمتضد الرواية التي علمتها

أوالسالم عباده من المهات
أوالسالم عليهم في الجنة أوان
كل سلام ورحمة ومنه وهو
ما لا يحصى ما لا يحصى
البيضاوي وقال التوربشتي
وجه النبي عن السلام على
الله لانه الرجوع اليه بالمسائل
المتعالي عن المعاني لما ذكره
في كشفه في ذلك هو انه هو
في جميع الحالات وقال ابن
الانباري أمرهم أن يصرفوه
الى الخلق حاجتهم الى السلامة
وغناه سبحانه عنهم وقال الخطابي
المراد ان الله هو ذو السلام
فلا تقولوا السلام على الله فان
السلام مضطرب اليه يعود
ومرجع لآخر في اضافته اليه
انه ذو السلام من كل آفة
وعيب (فاذا صلى أحدكم) قال
ابن رجب بدأ أتم صلاته لكن
تعذر الحل على الحقيقة لان
التشهد لا يكون بعد السلام
فلما تعذر الجواز كان حله على
آخر جزء من الصلاة أولى لانه
أقرب الى الحقيقة وقال العيني
إذا أتم صلاته بالجواز في آخرها
وفي رواية حسن بن غياث فإذا
جلس أحدكم في الصلاة وفي
رواية حسن إذا قعد أحدكم في
الصلاة (فليقل) بصيغة الامر
المقتضية للوجوب وفي حديث
ابن مسعود عند الدارقطني

باسناد صحيح وكذا لا يدرى ما تقول قيل ان يفرض عليك الشهود (القبضات) جمع فدية وهو السلام والديانة والسلالة من الاقات والعظمة وجمع لان المولود كان كل واحد منهم يحميه بمحابة بجمية مخصوصة

فقبل جمعها لله وهو المستحق لها حقة قاله ابن قتيبة وقال الخطابي ثم البغوى لم يكن في نعماتهم شيء يصلح للثناء على الله فهذا أبهىمت أناظها واستعمل منها معنى التعظيم فقال قولوا ٥١ التحيات (الله) أى أنواع التعظيم له وقال

الحب الطبرى يحفل أن يكون

لفظ التعظيم مشترك كابن المعانى

المقدمة ذكرها وكونها بمعنى

السلام أنب هنا قال القرطبي

قوله لله فيه تنبيه على الاخلاص

في العبادة أى ان ذلك لا يفعل الا

لله ويحفل أن يراد به الاعتراف

بأنه ملك الملوك وغير ذلك مما

ذكر فكاه في الحقيقة لله لا لغيره

(والصلوات) أى الخمس واجبة

لله لا يجوز أن يقصد بها غيره

ففيه رد على من يصلى الصلاة

لا خدغ غير الله تعالى سبحانه

كالصلاة للشيخ عبد القادر

الجسلى وجه الله تعالى وهو

فعل المشركن الذين قال الله

تعالى فيهم وما يؤمن أن كرههم

بالله الا وهم مشركون أو هو

اخبار عن قصد اخلاصه لله

تعالى أو العبادات كلها

أو الرحمة لانه المتفضل بها وقيل

هو أعم من الفرائض والنوافل

في كل شريعة وقيل الدعوات

(والطيبات) التى يصلح أن يفنى

على الله به بدون ما لا يليق به مما

كان الملوك يحبون به أو ذكر الله

أو أفعال الصالحة أو الاعمال

الصالحة وعواصم وأعمال التحيات

العبادات لقوله والله

العبادات الفعلية والطيبات

العبادات المالية (السلام)

أى السلامة من المكاره

الشافعى عن النخعي قال وهذا الذى يقتضيه النظر لانهم ابتدؤا الصلاة مع أبى بكر قياما
فن ادعى انهم قد عدوا بعد ذلك فعليه البيان

• (باب اقتداء المتوضى بالمتميم) •

(فيه حديث عرو بن العاص عن غزوة ذات السلاسل وقد سبق وعن سعيد بن جبيرة

قال كان ابن عباس في سفر معه ناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم عمار

ابن ياسر فكانوا يتقدمونه لقرباه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بهم ذات يوم

فصاحوا وأخبرهم انه اصاب من جارية له ووصية فصلى بهم وهو جنب متميم رواه الاثرم

واحجبه احمد في روايته حديث عرو بن العاص تقدم في باب الجنب يتميم لحلق البرد

من كتاب التيم وفيه انه احتلم في ليلة باردة فتميم ثم صلى بأصحابه صلاة الصبح فلما قدموا

على النبي صلى الله عليه وسلم ذكروا ذلك فقال يا عمر وصلت بأصحابك وأنت جنب فقال

ذكرت قول الله ولا تقتلوا أنفسكم فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا

وهذا التورع راجع من قال بعبادة متوضى خلف المتميم ويؤيد ذلك ما أخرجه

الدارقطنى عن البراء بن ريسان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى الامام يقوم وهو على

غير موضعه أجزأهم ويبعد وفي اسناده جوير بن سعيد وهو متروك وفي اسناده أيضا

انقطاع وما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان والبيهقي من حديث أبى بكر عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة الفجر فأومأ بيده أن مكانكم ثم جاء ورأسه يقطر

فصلى بهم وفي رواية قال في أوله وكبر وقال في آخره فلما قضى الصلاة قال إنما أنا بشر

مشاكم وإنى كنت جنباً وسبب فى الحديث قريه أو هو فى بعض النسخة فى الصلاة

وعدا الصلوات حتى قام النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة قبل أن يكبر ذكرنا صرف

وقال مكانكم الحديث وعلى هذا فلا يكون الحديث مؤيداً لكونه زعم ابن حبان

انهم اقتضت احداهما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم انه جنب قبل الاحرام بالصلاة

والثانية بعد ان أحرم ومن المزيادات لجواز صلاة المتميم بالمتوضى ما ذكره المصنف من

الاثر المروى عن ابن عباس وزعمت العترة الى أنه لا يصح انتمام المتوضى بالمتميم واحتج

لهم فى الجبر بقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن المتميم المتوضى وهذا الحديث لو صح

لكان حجة قوية

• (باب من اقتدى بن الخطأ بترك شرط أو فرض ولم يعلم) •

رغم انه حرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما لون بكم فان اصابوا فابكم ولهم

وان اخطوا فلكم وعلمهم رواه احمد والبخارى وعن سهل بن سعد قال سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يقول الامام ضامن فاذا أحسن فله ولهم وان أسد فعليه يعنى ولو

أو السلام الذى وجه لى رسول الانبياء أو الذى سلمه الله عين ليله المعراج أو الذى وجه الى الامم السابقة (عليهن أجمعاً) النبي ورحمة الله وبركاته) قال لاهل هذا التقريرى والمراد حقيقة السلام الذى يعرفه كل أحد وعن يسهل وروى عن يسهل

فتكون آل الجنس أو هي العهد الخارجي إشارة إلى قوله تعالى وسلام على عباده الذين اصطفى قال في الفتح ولا شك ان هذا التقدير أولى من تقدير النكرة وحكي ٥٢ صاحب الاقلد عن أبي حامد ان التنكير به للتعظيم وهو وجه من وجوه

الترجيح لا يقتصر عن الوجوه المتقدمة وأصل سلام عليك سات سلاما عدل عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبوت المعنى واستقراره وانما قال عليك فعلا عن الغيبة إلى الخطاب مع انظر الغيبة بقتضيه السياق لانه اتباع لفظ الرسول بعينه حين علم الحاضر من أصحابه وقد وقع في بعض حديث ابن مسعود هذا ما يقتضي المغايرة بين زمانه صلى الله عليه وآله وسلم فيقال باللفظ الخطاب وأما بعده فيقال باللفظ الغيبة ولفظه في الاستئذان عند البخاري بعد أن ساق حديث التمهيد قال وهو بين ظهوره انما فاقض قلنا السلام على النبي كذا وقع في البخاري وأخرجه أبو عوانة في صحيحه والسراج والجوزقي وأبو نعيم الاصفهاني والسيهقي من طرق متعددة إلى أبي نعيم شيخ البخاري فيه باللفظ فاقض قلنا السلام على النبي قال السبكي في شرح المنهاج ان صح هذا عن العصاية دل على أن الخطاب في السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير واجب فيقال السلام على النبي قال في الفتح قد صرح بلارب وقد

عليه رواد ابن ماجه وقد صرح عن عمرانه صلى بالناس وهو جيب ولم يعلم فاعاد ولم يعبدوا وكذلك عثمان وروى عن علي من قوله رضي الله عنهم حديث سهل بن سعد في اسناده عبد الحميد بن سليمان وهو ضعف قوله يصلون بكم لفظ البخاري يصلون اكم باللام التي للتدليل والمراد الائمة قوله فان اصابوا فاصبكم أي ثواب صلاتكم قوله ولهم هذه اللفظة ليست في البخاري وهي في مسند أحمد والمراد انهم ثواب صلاتهم وزعم ابن بطل ان المراد بالاصابة هنا اصابة الوقت واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعا لعلمكم تدركون أقواما يصلون الصلاة غير وقتها فإذا أدركتموهم فهاؤوا في وقتكم في الوقت ثم صلوا معهم واجعلوا هاجمة وهو حديث حسن أخرجه الترمذي وغيره قال فالتقدير على هذا فان اصابوا الوقت وان أخطوا الوقت فلكم يعني الصلاة التي في الوقت وأجاب عنه الحافظ بأن زيادة لهم كافي رواية أحمد تدل على ان المراد صلاتهم معهم لا عند الانفراد وكذلك أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم في مسنديهما وكذلك أخرج هذه الزيادة ابن حبان من حديث أبي هريرة وأبو داود من حديث عقبة بن عامر مرفوعا باللفظ من أم التماس فان اصاب الوقت فله ولهم وفي رواية لاحد في هذا الحديث فان صلوا الصلاة فقاموا أو أقاموا الركوع والسجود نهى اكم ولهم قال في الفتح فهذه هي ان المراد ما هو أهم من اصابة الوقت قال ابن المنذر هذه الحديث يرد على من زعم ان صلاة الامام اذا فسدت فسدت صلاة من خلفه قوله وان أخطوا أي اارة كبوا الخطيئة ولم يرد الخطأ القابل للعدول لانه لم يمهله قال المصنف فيه جواز الصلاة خلف البر والفاجر واستدله بالبغي على أنه يصح صلاة المأمومين اذا كان امامهم محمدا وعليه الامعة قال في الفتح واستدله غيره على أهم من ذلك وهو صحة الانضمام من يحل بشئ من الصلاة كما كان وغيره اذا أتم المأموم وهو وجه لا شافية بشرط أن يكون الامام هو الخليفة أو نائبه والاصح عندهم صحة الاقتداء لان علم انه ترك واجبا ومنهم من استدله على الجواز مطلقا وهو الظاهر من الحديث وبزيده ما رواه المصنف عن الثلاثة الخلفاء رضي الله عنهم قيل الامام ضامن قد قدمنا الكلام على حديث أبي هريرة وعلى معنى الضمان في باب الاذان قوله وان اصاب فقلبه فيه ان الامام اذا كان مسلما كأن يدخل في الصلاة محلا بركن أو شرط عدانها أو ثم ولا شيء على المؤتمين من اصابته

• (باب حكم الامام اذا ذكر انه محدث أو خرج لحديث سبعة وغير ذلك) •

(عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم استفتح الصلاة فكبر ثم أوما إليهم أن مكانكم ثم دخل ثم سجد وأمسأه بقطر فصرخ بهم فلقاض الصلاة قال انما أنا بشر والى كنت جنبا رواه احمد وابوداود وقال رواد ايوب وابن عون وهشام عن محمد بن النضر صلى

وجدد له متابعا قال عبد الرزاق أخبرني ابن جريح أخبرني عطاء ان العصابة كانوا يقولون والنبي صلى الله عليه وآله وسلم حي السلام عليكم أيها النبي فقامت قالوا السلام على النبي هذا اسناد صحيح وأما ما روى سعيد بن منصور من

طريق أبي عبد الله بن عبد الله عن ابن مسعود عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علمهم التشميد فذكره قال فقال ابن عباس
إنما كنا نقول السلام عليكم أيها النبي إذا كان حيا فقال ابن مسعود هكذا ٥٣ علمنا وهكذا فعل فظاهر أن ابن عباس قاله

بحسبنا وإن ابن مسعود لم يرجع
إلى ما كان رواية أبي معمر التي
فيها ألفاظ قبض قلنا السلام على
التي أصح لأن أبا عبد الله يسلم
من أبيه فالاستاذ أنه مع ذلك
ضعف انتهى وفي هذا ردنا قاله
بعض أهل العرفان أن المصنفين
لما استفتحوا باب الملبكوت
بالحجرات أدناهم بالدخول في
حرم الحلي الذي لا يموت فقترت
أعينهم بالمشاهدة فنبهوا على أن
ذلك بواسطة بني الرحمة وبركة
متابعة قائلته وأما الحبيب في
حرم الحبيب حائرا فافلو عليه
قائلين السلام على أبيه التي
انتهى كذا في الفتح قال
البيضاوي أمرهم أن يقرروه
بالسلام عليه أشرفه ومزيد
حقه عليهم ثم علمهم أن يخصوا
أنفسهم أولا لأن الرهقما بها
أهم من أمرهم بتعميم السلام
على الصالحين إجلالاً له بان
الدعاء للمؤمنين ينبغي أن يكون
شاملا لهم انتهى (السلام)
الذي وجه إلى اسم السالفة من
الصالحين وجوز النوي حذف
اللام من السلام في الوضعين
قال والاثبات أفضل وهو الموجود
في روايات الصحيحين انتهى
وتعقبه الحافظ الفتح بأنه لم يقع
في شيء من طرق حديث ابن
مسعود بحذف اللام وإنما
اختلف في ذلك حديث ابن
عباس وهو من أفراد مسلم

الله عليه وسلم قال فكبر ثم أوما إلى القوم أن اجلسوا وذهب فاعتدل وعن عمرو بن
ميجون قال أتى القوم ما بين وبين عمر غداة أصيب الأعمى عبد الله بن عباس فهاجر إلا أن
كبر فسمعته يقول فتأني أو أكنى الكلب حين طعمته وتناول عمر عبد الرحمن بن عوف
فقدمه فمضى بهم صلاة خفيفة مختصر من البخاري وعن أبي زرارة قال صلى على رضى
الله عنه ذات يوم فرفف فأخذ يد رجل فقدمه ثم انصرف رواء سعيد في سنه وقال
أحمد بن حنبل إن اختلف الامام فقدمه استخلف عمرو على وانصلا وحدا فافقه طعن
معاوية وصلى الناس وحدا ثم إن حيث طعن انقوا سلامهم حديث أبي بكره قال
الحافظ اختلف في وصله وارساله وفي الباب عن أنس عند الدارقطني واختلف في وصله
وارساله كما اختلف في وصل حديث أبي بكره وارساله وعن علي عند أحمد والبرار
والطبراني في الاوسط وفيه ابن لهيعة وعن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم
مرسلا عند أبي داود ومالك وعن أبي هريرة عند ابن ماجه قال الحافظ وفي اسناده نظر
وعن محمد بن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل عند أبي داود وكذا كرم المصنف
والحديث في الصحيحين عن أبي هريرة بالفاظ ليس فيها ذلك كان بعد الدخول
في الصلاة وفي بعض التصريح بأن ذلك كان قبيل التكبير كما تقدم قال في الفتح يمكن
الجمع بين رواية الصحيحين وغيرهما بأن يجعل قوله فكبر في رواية أبي داود وغيره على
أراد أن يكبر أو بأنهم ما وقع تان كما تقدم عن ابن حبان وذكره أيضا القاضي عدا
والقرطبي وقال النووي انه لا يظهر فإن ثبت ذلك والافاض في الصحيحين أصح قوله ثم أوما
أى أشار ورواية البخاري فقال لنا فتح مسلم رواية البخاري على إطلاق القول على
الفعل ويمكن أن يكون جمع بين السلام والاشارة قوله أن مكانكم منصوب به
محذوف هو فاعله والتقدير الزموا مكانكم قوله وراسه بقطرأى من ما الغسل قوله
فصل بهم في رواية للبخاري فصلنا معهما وفيه جواز الخلط الكثير بين الإقامة والدخول
في الصلاة قوله إنما أنا بشر قد تقدم الكلام على مثل هذا المصير قولوا واتى كنت جنبا
فيه دليل على جواز انصافه صلى الله عليه وسلم بالجنابة وعلى صدور التماس منه قوله عن
محمد هو ابن سيرين قوله أن اجلسوا وهذا يدل على أنهم قد كانوا اصطفا الصلاة قياما وقد
صرح بذلك البخاري عن أبي هريرة واقطعه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وقد
أقيمت الصلاة وقد علمت الصنف قوله وذهب في رواية لابي داود فذهب للنسائي ثم يرجع
إلى بيته قوله فقدمه فصل بهم مسأقي حديث عمر موطأ في كتاب الوصايا وبأى الكلام
عليه أن شاء الله تعالى وفيه جواز الاختلاف للامام عند عرض عذر يقتضى ذلك
لتقرير العناية لعمر على ذلك وعدم الانكسار من أحد منهم فكان إجماعا وكذلك فعل
على وتقريرهم له على ذلك وإلى ذلك ذهب العترة وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي

(علينا) يريد به المصلي نفسه والحاضرين من الامام والمؤمنين والملائكة واستدل به على استحباب البداءة بالنفس في الدعاء
وفي الترمذي معصان حديث أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا ذكر أحد فدعا له بدأ بنفسه وأصله في

مسألة (وعلى عباد الله الصالحين) النافع بن عليم من حقوق الله وحقوق العباد وهو محرم بعد خصوص قال الترمذي الحكيم
من أراد أن يحظى بهذا السلام الذي يسلمه ٥٤ الخلق في صلاتهم فليكن عبدا صالحا لا حرم هذا الفضل العظيم

وقال النسا كهاتي شقي المصلى
أن يستحضر في هذا المجل جميع
الملائكة والانبيا والمؤمنين
يعني ليتوافق لفظه مع قصده
وفيه ان المجمع المحلى باللام
للعوموم وان له صيغا وهذه منها
قال ابن دقيق العيد وهو متطوع
به عندنا في لسان العرب
وتصرفات ألفاظ الكتاب والسنة
والاستدلال بهذا فرد من
افراد لا تحصى لا لا تضار عليه
انتهى وفيه خلاف عند أهل
الاصول (فانكم اذا قلتموها)
أي قوله وعلى عباد الله الصالحين
وهو كلام معترض بين قوله
الصالحين وقوله اشهد الى
آخره وانما قلعت للاهتمام بها
لكونه أكرم عليهم عند الملائكة
واحدوا واحدا ولا يمكن
استيفاءهم مع ذلك فعملهم انظرا
يشمل الجميع غير الملائكة من
النبيين والمرسلين والصديقين
وغيرهم بغیر مشقة وهذا من
جوامع الكلام التي أوتينا صلى
الله عليه وآله وسلم (صابت كل
عبدة صالح في السماء والأرض)
وفي رواية مستدعة يحيى أو بين
السماء والأرض والشك فيه
من مستد أو لاقدور وادعاه
عن يحيى بانظ من أهل السماء
والأرض أخرجه الاجماع على
وقه (أشهد أن لا اله الا الله)

(باب من أم قوميا بكرهونه) *

(عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول ثلاثة لا يقبل الله منهم
صلاة من تقدم قوموا هم له كارهون ورجل أتى الصلاة بارا والديا وإن يأتيها بعد أن
تقونه ورجل اعتد بحججه رواه أبو داود وابن ماجه وقال فيه يعني بعدما يقونه الوقت
وعن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا تجوز صلاتهم أذانهم العبد
الأتى حتى يرجع وأمر أبنات وزوجها عليها ساخط وامام قوم وهم له كارهون رواه
الترمذي) حديث عبد الله بن عمرو في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنس الا فرقي ضعفه
الجهور حديث أي امامة ان شريدا خراج الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب
وقد ضعفه البيهقي قال النورى في الخلاصة والاربع هذا قول الترمذي انتهى وفي
اسناده أبو غالب الرازي البصري ضعف الترمذي حديثه وقال أبو حاتم ليس بالقوى
وقال النسائي ضعيف ووثقه الدارقطني وفي الباب عن أنس عند الترمذي بلنظ لاه
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة رجال أم قوموا هم له كارهون وأمر أبنات وزوجها
عليها ساخط ورجلا سمع على الفلاح ثم لم يجب قال الترمذي حديث أنس لا يصح لانه
قد روى عن الحسن بن النسي عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلا وفي اسناده أيضا محمد بن القاسم
الاسدي قال الترمذي تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه وليس بالحافظ وضعفه حديث
أنس هنا أيضا البيهقي وقال بعد ذكر رواية الحسن له عن أنس ليس بشئ تفرد به محمد بن
القاسم الاسدي عن الفضل بن دهم عنه ثم قال وروى عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن
الوليد عن أنس بن مالك رفعه وفي الباب أيضا عن ابن عباس عنده ابن ماجه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤسهم شيئا رجل أم قوموا هم له
كارهون وأمر أبنات وزوجها عليها ساخط وإخوان متصارمان قال العراقي واسناده
حسن وعن طلبة عند الطبراني في الكبير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول أيما رجل أم قوموا هم له كارهون لم تجز صلاته أذنيه وفي اسناده سليمان بن أيوب
الطلي قال فيه أبو زرعة عامة أحاديثه لا يتابع عليها وقال الذهبي في الميزان صاحب
مناكير ودونق وعن أبي سعيد عند البيهقي بلنظ ثلاثة لا تجوز صلاتهم رؤسهم رجل
أم قوموا هم له كارهون الحديث قال البيهقي بعد ذكره وهذا اسناد ضعيف وعن
سلمان عند ابن أبي شيبة في المصنف بنحو حديث أبي امامة وهو من رواية القاسم بن

زاد ابن أبي شيبة من رواية أبي عبيدة عن أبيه وحده لا شريك له وسنده ضعيف لكن ثبتت هذه الزيادة
في حديث أبي موسى عند مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطا وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني الآن سنده ضعيف

وقد روى أودا ومن وجه آخر صحيح عن ابن عمر في التشهد أن لا اله الا الله قال ابن عمر زدت فيها وحده لاشريك له وهذا ظاهره الوقت (وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) بالإضافة الى الضمير ٥٥ وفي حديث ابن عباس عندهما سلم وأصحاب السنن

وأشهد أن محمدا رسول الله بالإضافة الى الظاهر وهو الذي رجع الشنخا الراعي والنووي وان الاضافة للضمير لا تنكفي لكن المختار انه يجوز ورسوله لما ثبت في مسلم ورواه البخاري هنا قال الترمذي حديث ابن مسعود روى عنه من غير وجه وهو أصح حديث روى في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم قال وذهب الشافعي الى حديث ابن عباس في التشهد وقال البراءة ما شئت عن أصح حديث في التشهد قال هو عندى حديث ابن مسعود وروى عن عتيق وعشر من طريقه ثم مر ذكر أكثرها قال ولا أعلم في التشهد أدب منه ولا أصح أسانيد ولا أشهر رجلا انتهى قال الحافظ في الفتح ولا اختلاف بين أهل الحديث في ذلك ومن جزم بذلك بغوى في شرح السنة ومن مر بجهالة انه متفق عليه دون غيره وان الرأفة عنه من الثقات لم يحتفظوا في أنساظه بخلاف غيره، والله تلافى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تلافيا فروى الطحاوي عنه قال أخذت التشهد من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقتنمته كلمة وفي رواية

مخيرة عن سلمان ولم يجمع منه وأحاديث الباب يقوى بعضها به فاضت منض للاستدلال به على تحريم أن يكون الرجل مالماتم يكرهونه ويدل على التحريم نفي قبول الصلاة وانها لا تجوز إلا إذا كان المصلين وأمن الفاعل لذلك وقد ذهب الى التحريم قوم والى الكراهة آخرون وقد روى العراقي ذلك عن علي بن أبي طالب والاسود بن هلال وعبد الله بن الحر البصري وقد قيد ذلك جماعة من أهل العلم بالكراهة الدينية لسبب شرعي فأما الكراهة لغير الدين فلا عبرة بها وقيدوه أيضا بأن يكون الكراهون أكثر المأمومين ولا اعتبار بكراهة الواحد والاثني والثلاثة إذا كان المؤمنون جمعا كثيرا إذا كانوا اثنين أو ثلاثة فإن كراهتهم أو كراهة أكثرهم معتبرة وحل الشافعي الحديث على امام غير الوالي لان الغالب كراهة ولادة لاضر وظاهر الحديث عدم الفرق والاعتبار بكراهة أهل الدين دون غيره حتى قال الغزالي في الاحياء لو كان الأقل من أهل الدين يكرهونه فالنظر اليهم قوله يدجل اعتبه محتره أي اتخذته معتقه عبدا بعد اعتاقه وذلك بأن يعققه ثم يكفقه ذلك ويستعمله بقال اعتبه فله عتق عبدا قوله لا تجوز وصلاهم إذا هم أي لا ترفع الى السماء وهو كناية عن عدم القبول كما هو مصرح به في حديث ابن عمر وغيره قوله العبد الا أتى به ان العبد الا أتى به لا تقبل له صلاة حتى يرجع من اباقه الى سيده وفي صحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي من حديث جرير بن عبد الله البجلي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الذي يبيع العبد لنفسه لا تقبل له صلاة بذلك عن أبي هريرة وقد أول المازري وتبعه القاضي عياض حديث جرير على العبد المستعمل لا ينافي فيكفر ولا تقبل له صلاة ولا غيرها وشبهه بالصلاة على غيرها وقد انكر ابن الصلاح ذلك على المازري والقاضي وقال ان ذلك جاز في غير المستعمل ولا يلزم من عدم القبول عدم الصحة وقد قدمنا البحث عن هذا في مواضع قوله وامرأة الخ فيه ان غضاب المرأة لزوجهما حتى ميت - اخطأ عليها من الكائن وهذا اذا كان غضبه عليها بحق وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فلم تأت به فغضبنا عليها الملائكة حتى تصبح ولعل التأويل المذكور في عدم قبول صلاة العبد يجري في صلاة المرأة المذكورة

(ابواب موقف الامام والمأموم واحكام الصلوة)

(باب وقوف الواحد من بين الامام والاثني فصاعدا خلفه)

عن جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي المغرب فثبت فقامت عن يساره فأتى فجعلني عن يمينه ثم جاء صاحب في قصتنا خلفه فصلى بنا في ثوب واحد ثم اتينا بين طرفيه رواه احمد وفي رواية قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فثبت فقامت عن يساره واخذ بيدي فأدري حتى أفادني عن يمينه ثم جاء جابر بن صهره

أي هم عنه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد وكفى بين كسبه ولا بين أي شبهة غيره عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلم التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن وقد وافق على هذا لما نقل أبو سعيد الخدري وساقه الحافظ ابن

مسعود أخرجه الطحاوي لكن هذا الأخير ثبت مثله في حديث ابن عباس عند مسلم وروى بصيغة الأمر بخلاف غيره فإنه مجرد سكاية لغيره ولا جد ٥٦ من حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم التشهد

وأمره أن يعلمه الناس ولم ينقل ذلك فنه دليل على حزينته وقال الشافعي بعد أن أخرج حديث ابن عباس ولفظه عند الجماعة إلا البخاري كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول التحيات المباركات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليك أيها عبد الله الصالحين أمهد أن لا اله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله روي أحاديث في التشهد مختلفة فكان هذا أحب إلى لأنه أكملها وقال في موضع آخر وقد سئل عن اختياره التشهد ابن عباس لما رأيته وأما وكان عند أبي جعفر وأكثر لفظا من غيره فأخذت به غير معتد به يأخذ به غيرهما صحيح ورجحه بعضهم لكونه مناسبا للفظ القرآن في قوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة ورجح الأخذ به الكوفة أخذ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في الآخر وقد اختار مالك وأصحابه تشهد مدعرا لكونه علمه الناس وهو على المأثور ولم ينصروه فيكون اجتمعا ولفظه عند الطحاوي عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب يعلم الناس التشهد على المنبر وهو يقول

عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ بيد شاذبية فدفننا حتى أقامنا خلفه رواه مسلم وأبو داود وعن حمزة بن حنبل قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنا ثلاثة أن يتقدم أحدها رواه الترمذي حديث جابر بن سمير صحيح مسلم وسنن أبي داود وموطأ وهذا الذي ذكر المصنف بعض منه وحديث حمزة بن حنبل حديث غيره الترمذي وقال ابن عساکر في الأطراف أنه قال فيه حسن غريب وذكر ابن العربي أنه وضعه وليس فيهما وثقا عليه من نسخ الترمذي إلا أنه قال أنه حديث غريب ولعل المراد بقول ابن العربي أنه وضعه أي أشار إلى تضعيفه بقوله وقد تكلم الناس في اسمعيل بن مسلم من قبل حفظه بعد أن ساق الحديث من طريقه واسمعيل بن مسلم هذا هو المكي وأمه بصرية سكن مكة فغلب اليها الكثرة فحاورته بها وكان فقيها مقبلا قال البخاري تركه ابن المبارك ورجحنا روى عنه وقال يحيى بن سعيد لم يزل يحتاطا وقال أحمد بن حنبل ضعف الحديث وقال السعدي هو واحد أو قال عمر بن علي كان ضعيفا في الحديث بهم فيه وكان صدوقا كثير الغلط يحدث عنه من لا يظن في الرجال وقال ابن عدي أحاديثه غير محفوظة إلا أنه ممن يكتب حديثه قوله ليعلمني عن يمينه فيه أن موقوف الراصد عن عين الإمام وقد ذهب الأكثر إلى أن ذلك واجب وروى عن ابن المسيب أن ذلك منه وبلفظ وروى عن الخفي أن الواحد يقف خلف الإمام يمينه فإذا ركع الإمام قبل يميني فمات اتصل بيمينه وفيه جواز العمل في الصلاة وقد تقدم الكلام على ذلك قوله فصفنا خلفه وكذلك قوله فدفننا حتى أقامنا خلفه وقوله أمرنا صلى الله عليه وآله وسلم إذا كنا ثلاثة أن يتقدم أحدها في هذه الروايات دليل على أن موقوف الرجلين مع الإمام في الصلاة خلفه وبه قال علي بن أبي طالب عليه السلام وعمر وابنه وجابر بن زيد والحسن وعطاء واليه ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجماعة من فقهاء الكوفة قال ابن عبد الناس وليس ذلك شرط عند أحد منهم ولكن الخلاف في الأولى والأحسن وإلى كون موقوف الاثنين خلف الإمام ذهب المعتزلة وروى عن ابن مسعود أن الاثنين يقفان عن يمين الإمام وعن شماله والراشد خلفه واسدله بعماسي في وساق الكلام على دليله قوله صلى الله عليه وآله وسلم في ثوب واحد في الثوب الواحد وقد تقدم الكلام على ذلك قوله ثم جاء جابر بن سمير هو الأنصاري السلمي شهد العقبة وبدرا وما بعدهما

وروى ابن عباس قال صلى الله عليه وآله وسلم عاشرنا معا أصلي خلفنا وأما في جنب النبي صلى الله عليه وسلم أصل معه رواه أحمد والنسائي وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى به وبأمه أو شالته قال فاقام في يمينه وأقام المرأة خلفنا رواه أحمد ومسلم وأبو داود حديث ابن عباس أنه زاد في سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن اسمعيل بن إبراهيم يعني ابن مسعود وقد وثقه النسائي قال حدثنا جراح يعني ابن مسعود

التحيات لله الزاكن الطيبات الصلوات لله السلام عليك أي قوله أن محمد عبده ورسوله وتعبناه مولى موقوف فلا يلق بالرفوع وأجيب بأن ابن مسعود روى في كتاب التشهد دفوعا بالجملة وقد روى عن جماعة من الصحابة

حدث التثنية منهم من تقدم ومنهم ابن عمر عند أبي داود والطبراني في الكبير ومنهم عائشة عند البيهقي ومنهم جابر بن عبد الله عند النسائي وابن ماجه والترمذي في العيال وانظروا كان رسول الله ٥٧ صلى الله عليه وآله وسلم بعائنا التثنية كما

يعلمنا السورة من القرآن بسم الله والله التحيات لله الخ وصححه الحاكم لكن ضعفه البخاري والترمذي والنسائي والبيهقي كما قاله النووي في الخلاصة ومنهم أبو سعيد الخدري عند الطحاوي ومنهم أبو موسى الأشعري عند مسلم وأبي داود والنسائي ومنهم إسماعيل الفارسي عند البزار قال في الفتح ثمان هذا الاختلاف إنما هو في الأفضل وكلام الشافعي المتقدم يدل على ذلك ونقل جماعة من العلماء الاتفاق على جواز التثنية بكل ما ثبت لكن كلام الطحاوي يشترط أن بعض العلماء يقول بوجوب التثنية المروي عن عمر وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن المنذر إلى اختيار التثنية كما بين مسعود وذهب بعضهم كابن خزيمة إلى عدم الترجيع وعن المالكية أن التثنية مطلقة غير واجب والمعروف عند الحنفية أنه واجب لا فرض بخلاف ما وجدتهم في كتب شيخنا القهيم وقال الشافعي هو فرض انتهى ورواه حديث الباب ما بين حصي ومدني وفيه التحديث والاختيار والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن

مولى سليمان أخرجه الجماعة قال قال ابن جرير أخبرني زياد بن قزعة مولى لعبد القيس أخبرني أنه سمع عكرمة قال قال ابن عباس فذكره وزياد هو ابن سعد الخراساني أخرج له الجماعة وقزعة وثقه أبو زرعة فجال هذا الاسناد ثقات قوله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الروايات أن جديته مليكة دعت النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر الصلاة وسما في الحديث يشار يدلان على أنه إذا حضر مع إمام الجماعة رجل وامرأة كان موقف الرجل عن عيته وموقف المرأة خلفه أو انضم إلى الرجل والعلة في ذلك ما يحكي من الاتفاق فلو خالفت أجزأت صلاتها بعبادة الجهور وعندنا المنفعة لنفسه صلاة الرجل دون المرأة قال في الفتح وهو عجيب وفي وجهه ضعف حيث قال قائلهم قال ابن مسعود آخرهم من حيث آخرهن الله والامر لا وجوب فإذا أخذت الرجل فبدأت صلاة الرجل لا تترك ما أمر به من تأخيرها قال وحكاية هذا تنفي عن جوابه وذهبت الهادوية إلى فساد صلاتها إذا مضت مع الرجال وفساد صلاة من خلفه أو فساد صلاته من خلفها إن علوا بكونه في صفهم ومن الأدلة الدالة على أن المرأة تنف وحدها حديث أنس التثنية عليه بالفظ صامت أو بأوتيم في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأما مسلم خلفنا وفي لفظ فنفذت أو أبا اليتيم خلفه والجمهور من رواة الآثار أخرجه ابن عبد البر عن عائشة مرفوعا بالفظ المرأة وحدها صف قال ابن عبد البر هو موضوع وضعه إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي عن المسعودي عن ابن أبي مليكة عن عائشة قال وهذا لا يعرف إلا بمسجل روعن الأسود بن يزيد قال دخلت أنا وعي علقمة على ابن مسعود بالهاجرة قال فقام الظهور ليصلي فتمت خلفه فأخبرني ويدعي ثم جعل أحدهما عن عيته والآخر عن يساره فصدناهما واحدا قال ثم قال هكذا كان رسول الله صلى

الله عليه وسلم يصنع إذا كانوا ثلاثة رواه أحمد وأبو داود والنسائي معناه الحديث في أسناده هرون بن عنترة وقد تكلم فيه بعضهم قال أبو عمر هذا الحديث لا يصح رفعه والصحيح فيه عندهم أنه موقوف على ابن مسعود انتهى وقد أخرجه مسلم في صحيحه والترمذي وموقوفا على ابن مسعود وذكر جماعة من أهل العلم منهم الشافعي أن حديث ابن مسعود هذا منسوخ لأنه إنما علم هذه الصلاة من النبي صلى الله عليه وسلم وهو مكة وفيها التطبيق وأحكام أخرى الآن متروكة وهذا الحكم من جمل ما أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة تركه على فرض عدم علم التاريخ لا يتنقض هذا الحديث لمعارضة الأحاديث المتقدمة في أول الباب وقد وافق ابن مسعود على وقوف الاثنين عن عين الإمام ويساره أبو حنيفة وبعض الكوفيين ومن أدلتهم ما رواه أبو داود عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال وسطوا الإمام وسدوا الخلل وسباني وهو يشغل أن يكون المراد جعله موقوفا بالوسط الصف الذي تصنون خلفه ومحقق أن يكون من قولهم

٨ قيل ث عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعوا في الصلاة أي في آخرها بعد التثنية قبل السلام وفي حديث أبي هريرة عند مسلم مرفوعا إذا شهد أحدكم قبل وفيه

نعين هذه الاستعاذة بعد الشراخ من التمسيد فيكون سابقا على غيره من الادعية وما ورد الاذن فيه ان المصلي يتخير من الدعاء ما شاء يكون بعد هذه الاستعاذة قبل السلام ٥٨ (اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر) فيه رد على من أنكروه (وأعوذ

بك من فتنة) قال أهل اللغة هي الامتحان والاختبار قال عياض واستمع الهائي العرف لكثرت ما يصره ويطلق على القتل والاحراق والتشجيع وغير ذلك (المسيح الدجال) قبله الدجال ليمتاز عن عيسى بن مريم عليه السلام والدجل الخطاطبى به لكثرة خلطه الباطل بالحق أو من دجل كذب والدجال الكذاب والمسيح فعيل بمعنى مفعول لان احدي عينيه مسحوة أولانه يصح الارض أى يقطعها في أيام معدودة فهو بمعنى فاعل أولان الخير مسح منه فهو مسح الضلال وقيل غير ذلك قال الفتح وذو شيخنا مجد الدين الشيرازى صاحب القاموس انه جمع في سبب تسمية عيسى بذلك خسين قولا وأوردها في مخرج المشارق انتهى (وأعوذ بك من فتنة الحميا) ما يعرض للانسان مدة حماه من الافتنان أى الاغواء بالبدن والشهوات والجهالات وأغصامها والعماذ بالله أمر الخائفة عند الموت قاله ابن دقيق العيد (و) فتنة (العمات) ما يقبض به عند الموت في أمر الخائفة أعادنا الله من ذلك أضيق اليه اقربها منه أو فتنة القبر لانتكر اربع قوله أولا عذاب القبر لان العذاب مرتب على الفتنة والسبب غير

فلان واسطة قومه أى خيارهم ومحمّل أن يكون المراد اجعلوه وسط الصف فيما بينكم غير متقدم ولا متأخر ومع الاحتمال لا ينقض الاستدلال وادعاه وهو جهور الظاهر بالاجماع لان ابن مسعود بن معه انما قالوا بوسط الامام في الثلاثة لا في ازيد عليهم فيفتنون خلقه وظاهر الحديث عدم الفرق بين الثلاثة وأكثرتهم

• (باب وقوف الامام تلقا وسط الصف رقب اولي الاحلام والنهي منه) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسطوا الامام وسدوا الخلل رواه أبو داود وعن أبي مسعود الانصاري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصح منا كبنا في الصلاة ويقول استموا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم ليليني منكم أولو الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وعن ابن مسعود وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال يليني منكم أولو الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم واياكم وهي شيات الاسواق رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحب أن يليه المهاجرون والانصار لباخذوا عنه رواه أحمد وابن ماجه حديث أبي هريرة سكن عنه أبو داود والمنذرى وهو من طريق جعفر بن مسافر شيخ ابي داود قال السائي صالح وفي اسنا يحيى بن بشير ابن خلاد عن أمه واسمها أمة الواحد ويحيى بن مسعود رواته مجهولة وحديث أبي مسعود أخرجه أيضا أبو داود وحديث ابن مسعود قال الترمذي حسن غريب وقال الدارقطني ندر به خالد بن مهران الخداعي عن أبي معشر زياد بن كليب وقال ابن سيد الناس انه صحيح الفتنه رواه وكثرة الشواهد له قال وذلك حكم مسلم بصحته وأما غرابته فليست تنافي الصحة في بعض الاحيان وأما حديث أنس فأخرجه أيضا الترمذي ولربذا كراه اسنادا والنسائي ورجال اسناده عند ابن ماجه رجال الصحيح وفي الباب عن أبي بن كعب عند أحمد من حديث قيس بن عباد قال قدمت المدينة لالتقاء أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وما كان بينهم رجل انقاء أحب الي من أبي بن كعب فأقيمت الصلاة فخرج عزمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فمقت في الصف الاول فجاء رجل فظفر في وجهه القوم ففرقهم غيرة فحشاني وقام في مكان في ساعة صلاتي فلما صلى قال يا بني لا يسؤلك الله اني لم أت بجهالة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا كوفوا في الصف الذي يليني واني نظرت في وجهه القوم ففرقتم غيرة ثم حدثت فخارأت الرجال فتحت أعناقها الى شيء متوحها اليه قال فعبعته يقول هؤلاء أهل العدة ورب الكعبة الا لاعايم آسى ولكن آسى على من يهلكون من المسلمين واذا هو أبي يعنى ابن كعب هذا الظاهر وأخرج الحديث أيضا النسائي وابن خزيمة في صحيحه ومختب بفتح الميم وتأمين مثنا بين يديه ما حله أي مدت وأهل العقدة بضم العين المهسلة وسكون

السبب وقيل فتنة الحميا الا يتل مع زوال الصبر وفتنة الممات السؤال في التبرع بالحيرة وهو من العام القاف بعد الخالص لان عذاب القبر داخل تحت فتنة الممات وفتنة الدجال داخل تحت فتنة الحميا وأخرج الحكيم الترمذي في نوادر

الاصول عن سليمان الثوري ان الميت اذا سئل عن ذلك تراه في الشيطان يشعري نفسه ان انا بك فلهذا ورد سؤال الثعلب في حديثه يسئل ثم اخرج بسند جيد الى عمرو بن مرة كلوا يصحبون ٥٩ اذا وضع الميت في القبر ان يقرأوا اللهم

أَعُوذُ مِنَ الشَّيْطَانِ (اللَّهُمَّ إِنِّي
أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْإِثْمِ) أَيُ مَا يُتَرَبَّه
الْإِنْسَانُ أَوْ هُوَ الْإِثْمُ فَتَسْوَغُهَا
لِلْعَصَا وَمَوْضِعُ الْإِسْمِ (و) أَعُوذُ
بِكَ مِنَ (المَغْرَمِ) أَيُ الدِّينِ فِيمَا
لِي بِجُورٍ زَوْفِيٍّ يَجُوزُ فِيهِ جُورٌ
أَدَاتُهُ فَلَا مَانِعَ احْتِجَاجِهِ وَهُوَ
قَادِرٌ عَلَى أَدَائِهِ فَلَا اسْتِعَاذَةَ مِنْهُ
وَالْأَوَّلُ حَقٌّ لِلَّهِ وَالثَّانِي حَقٌّ
عِبَادُ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ قَدَسَ بِهِ فِي
الْحَدِيثِ عَلَى الضَّرِّ وَالْإِثْمِ
مِنَ الْمَغْرَمِ (فَقَالَ لَهُ) أَلَى اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (فَأَنَالَ) -
وَعِنْدَ النَّبَسَانِ أَنَّ السَّائِلَ
عَائِدَةٌ وَلِنَظَرِهِ أَفْقَاتُ بَارِسُ
اللَّهُ (مَا أَكْثَرَ) بَفَتْحِ الرَّاءِ عَلَى
التَّعْجِبِ (مَا نَسْتَعِثُكَ مِنَ الْمَغْرَمِ
قَالَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
(إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ) بِكَسْرِ الرَّاءِ
(حَدَّثَ فَكَذَبَ) بِأَنْ يَتَّبِعَ بَيِّنَتِي
فِي وَفَاءِ مَا عَلَيْهِ وَلَمْ يَقْبِهِ فَصَعِيرٌ
كَذَا بَوَالُ كَذِبٍ مُحْتَفَةٍ (وَوَعَدَ
فَاخْتَفَ) كَافٌّ قَالَ صَاحِبُ
الدِّينِ أَوْفَيْكَ دِينَ فِي يَوْمٍ كَذَا
لَمْ يَوْفِ فَصَعِيرٌ مِثْلُ الْغُلُوْعَةِ
وَالْكَذِبِ وَالْخِلَافِ مِنْ صِفَاتِ
الْمُنَافِقِينَ قَالَ فِي الْفَتْحِ وَالْمُرَادُ أَنَّ
ذَلِكَ شَأْنٌ مِنْ يَسْتَدِينُ غَالِبًا
إِنْتَهَى وَهَذَا الدَّعَاءُ صَدَرَهُ مِنْهُ

التنافر يرد البيعة المعقودة للولاية وعنهم عند الطائفة في الكبرياء التي صلى الله عليه وسلم قال ليقيم الاعراب خلف المهاجرين والانصار ليقتدوا بهم في الصلاة وهو من رواية الحسن عن عمر وعن البراء اشارة الترمذي وعن ابن عباس عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقدم في الصف الا قول اعراي ولا عجمي ولا غلاما يحتمل وفي استماد لميث بن أبي سليم وهو ضعيف قوله وسطو الامام فيه مشروعية جعل الامام مقابلا لوسط الصف وهو أحد الاحتمالات التي فيها المحدث وقد تقدمت قوله وسدوا الخلل قال المنذرى هو بفتح الخاء المججمة واللام وهو ما بين الاثنين من الاتساع وسبأني ذكرهما في الحكمة في ذلك في باب الحديث على تسوية الصفوف قوله فختلفت علي بكم لان مخالفة الصفوف مخالفة الطواهر واختلاف الطواهر سبب لاختلاف البواطن قوله لم يلبني قال النووي هو بكسر اللام ويخفف النون من غير يا قبل النون ويجوز اثبات اليا مع تشديد النون على التوكيد والاداء في أوله لام الامر المكسورة أي ليقر بصفى قوله أو لا الاحلام والنهي قال ابن سيد الناس الاحلام والنهي بمعنى واحد والنهي يضم النون جمع نية بالضم أيضا وهي العقول لانه انتهى عن القبح قال أبو علي الفارسي يجوز أن يكون النهي مصدرا كالهدى وأن يكون جمعا كالظلم وقيل المراد بأولى الاحلام السالفون وأولى النهي العلافه في الاول يكون العطف فيه من باب فأنى قواها كذبا وبينا وهو ان ينزل تغيير اللفظ منزلة تغيير المعنى وهو كثير في الكلام وعلى الثاني يكون لكل لفظ معنى مستقل وقد روى عن عمر بن الخطاب انه اذا رأى صفيا في الصف أخرجه عن زرر بن حبیش وأى وائل مثل ذلك وانما خص النبي صلى الله عليه وسلم هذا النوع بالترديد لانه الذي يتأق منه التبليغ وبـختلف اذا احتجج الى استخلافه ويقوم بتمنيته الامام اذا احتجج اليه قوله واياكم وهيشات الاسواق بفتح الهاء واسكان اليا المشبهة من تحت وبالنين المجبهة أى اختلاطها والمذاعة والخسومات وارتفاع الاصوات واللفظ والفتن التي فيها والوهشة الدتمة والاختلاط والمراد بالنهي عن أن يكون اجتماع الناس في الصلاة مثل اجتماعهم في الاسواق متدافعين متغايرين يختلف في التلويح والافعال قوله بحسب أن يليه المهاجرون والانصار فيه وفي حديث أبي بن كعب وسمر مقرر وعية تقدم أهل العلم والفن والاباء أخذوا عن الامام وياخذ عنهم غيرهم لانهم أمس بضبط صفة الصلاة وسقطها ونقلها واسلمها

• (باب موقف الصبيان والنساء من الرجال) •

(عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يسوي بين الأربع ركعات في القراءة والقيام ويجعل الركعة الأولى هي أطولهن

التواضع وظهار العبودية والزام خوف الله تعالى والافتقار اليه ولا يمنع تكرار الطلب مع تحقق الاجابة لان ذلك يحصل الحسنة ورفع الدرجات وفي الحديث التحدث بالجمع والاختار ورواية تالبي عن تابعي عن حماد بن عيسى

ومدني أخرجه البخاري في الاستقراء وسلم في الامانة وكذا ابو داود والنسائي (عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال رسول الله صلى الله عليه وآله ٦٠ (وسلم على دعاء ادعوه في صلاتي) أي في آخرها بعد التسميد الاخير قبل السلام

(قال) له صلى الله عليه وآله وسلم (قل اللهم اني ظلت نفسي بارتكاب ما يوجب العقوبة ظلمًا كثيرًا ولا بغفر الذنوب الا أنت) اقرار بالوجوب دانية واستجلاب للمغفرة وهو قوله تعالى والذين اذاعوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم الآية فاشي على المستغفرين وفي ضمن ثناؤه عليهم بالاستغفار لارواح الامم به كما قيل ان كل شيء انفي الله على فاعله فهو امر به وكل شيء من فاعله فهو ناه عنه (فاغفر لي مغفرة) عظيمة لا يدرك كمها (من عندك) تفضل بها على لا تسبب في نهايه بل ولا غيره قال ابن الجوزي المعنى هبني المغفرة تفضلوا ولم يكن أهلاً لها بعلمي (وارحني) انك أنت الغفور الرحيم في هاتين الصفتين متباليه حسنة فاغفر و مقابل لقوله اغفر لي والرحيم مقابل لقوله ارحمني قال في الكواكب وهذا الدعاء من جوامع الحكم اذ فيه الاعتراف بغاية التصغير وهو كونه ظالمًا ظالمًا كثيرًا وطالب غايه الاعمال التي هي المغفرة والرحمة فالاول عبارة عن الزحزحة عن النار والثاني ادخال الجنة وهذا هو الدور العظيم اللهم اجعلنا من الفائزين بكرمنا يا كرم الاكرمين وفي هذا الحديث

استحب طاب التعليم من العالم خصوصاً في الدعوات المطلوب فيها جوامع الحكم قال في الفتح والم الحديث
يصرح في هذا الحديث بتعيين محله وقال ابن دقيق العيد هذا يقتضي الامر بهذا الدعاء في الصلاة من غير تعيين محله وله

يترج كونه بعد التثنية بالظهور والعناية بتعليم دعاء مخصوص في هذا المثل ونأزعه الفاكهاني في المال الأولى الجمع بينهما في المثلين
المذكورين أي السجود والتثنية وقال النووي استدل البخاري صحيح لان ٦١ قوله في صلاتي يوم الجمعة ما ومن مظانته

هذا الموطن وتعب بأنه لا دليل
له على دعوى الأولوية بل الدليل
الصريح عام في أنه بعد التثنية
قبل السلام قال في الفتح ويحتمل
أن يكون سؤال أبي بكر عن
ذلك عند قوله لما عليهم التثنية
ثم يخبر من الدعاء ما شاء ومن ثم
أعتمد المصنف يعني البخاري
الترجمة بذلك انتهى وزاد هذا
الحديث سوى طريقه مصر يون
وفيه تابعي عن تابعي وصحابي
عن صحابي والتحديث والعقبة
والقول وأخرجه البخاري أيضا
في الدعوات وصححه مسلم
والترمذي وابن ماجه وأخرجه
النسائي في الصلاة زاد أبو ذر
في نسخة عنه هنا بسم الله الرحمن
الرحيم وهي ساقطة عند السكك
﴿حديث ابن مسعود في التثنية
تقدم قريبا وقال في هذه الرواية
بعد قوله وانتهى ابن ماجه بعده
ورسوله ثم يخبر﴾ ولا ابن عساكر
ثم يخبر (من الدعاء أعجبه إليه)
قال ابن رجب ليس التخيير
أحد الشيء يدل على عدم وجوبه
فقد يكون أصل الشيء واجبا
ويقع التخيير في وصفه وقال ابن
المسعود لم يثبت لغيره وإن كانت
بصيغة الأمر لكن كثير ما تزد
للشد انتهى وادعى بعضهم
الاجماع على عدم الوجوب قال
في الفتح وفيه نظر فقد أخرج
عبد الرزاق بإسناد صحيح عن

الحديث وأقل من ذلك تخيير الخاطب كقراءة ذلك فله فحوا ابتداء الخطاب واللام في
قوله أصاكم للتعليل وليس المراد الأصل في تعليمكم وتليقكم ما أمرني به ربي وليس فيه
تثنية في العبادة فهو خدمته وجواز أن يكون معنية صلاته مريدا للتعليم فإنه عبادة
أخرى ويدل على ذلك ما رواه البخاري عن أبي قتادة قال جاءنا مالك بن الحويرث في
مسجدنا هذا فقال لي أصلي لكم وما أريد الصلاة وبوب له البخاري باب من صلى بالناس
وهو لا يريد إلا أن يعلمهم قوله فنقصته بالاضداد المتشوقة والخاء المهملة وهو الرش كما قال
الجوهري وقيل هو الغسل قوله وقت أنا واليتيم وراه وهو ضعيف في أبي شعيرة مولى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جد حسين بن عبد الله بن ضمرة وفيه أن النبي يسد
الخناخ والنسب ذهب الجوهري ومن أهل البيت وغيرهم وذهب أبو طالب والمؤيد بالله في
أحد قوله إلى أنه لا يسد إذ ليس بمصل حقيقة وأجاب المهدي عن الحديث في البحر بأنه
يحتل بلوغ اليتيم فاستحب الاسم وفيه أن الظاهر من البيت الصغير فلا يصار إلى خلافه
الابدال بل يؤيد ما ذهب إليه الجوهري وجذب صلى الله عليه وسلم لابن عباس من جهة
اليسار إلى جهة العين وصلاته معه وهو وصي وأما ما تقدم من جعله صلى الله عليه وآله
وسلم للغان صفاء بعد الرجال فعلم لا يدل على فساد خلافه قوله خير صفوف الرجال أولها
فيه التصريح بأفضلية الصف الأول للرجال وأنه خيرها لما فيه من أحرار الفضيلة
وقد ورد في الترغيب فيه آحاديت كثيرة ساق ذكر بعضها قوله وشرها آخرها إنما كان
شرها لما فيه من ترك الفضيلة الحاصلة بالتقدم إلى الصف الأول قوله وخير صفوف
النساء آخرها إنما كان خيرها لما في الوقوف فيسه من البعد عن مخالطة الرجال بخلاف
الوقوف في الصف الأول من صفوفهن فإنه مظنة المخالطة لهم وتعلق القلب بهم المتسبب
عن رؤيتهم وصماع كلامهم ولهذا كان شرها وفيه أن صلاة النساء صفة وفاجزة من غير
فرق بين كونهن مع الرجال أو منفردات وحدهن

(باب ما جاء في صلاة الرجل فذا من ركع وأحرم دون الصف ثم دخله)

(عن علي بن زياد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف
فوقف حتى انصرف الرجل فقال له استقبل صلاتك فلا صلاة لتفرد خلف الصف رواه
أحمد وابن ماجه وعن وابصة بن معبد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا
يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد صلاته رواه الخمسة إلا النسائي وفي رواية قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل صلى خلف الصف وحده فقال يعيد
الصلاة رواه أحمد وعن أبي بكر أنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو راكع
فركع قبل أن يصل إلى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال زاد الله حرصا
ولا تعد رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي وعن ابن عباس قال أتيت النبي صلى

طاووس ما يدل على أنه يرى وجوب الاستعاذة بالمأمورين في حديث أبي هريرة وذلك أنه سأل ابنه هل فاعل بعد التثنية بد قال
لا فأمره أن يعيد الصلاة به قال بعض أهل الظاهر وأطرف ابن حزم فقال بوجوبها في التثنية الأول أيضا وقال ابن المنذر

لولا حديث ابن مسعود ثم ليتخير من الدعاء قللت وجوبها وقد قال الشافعي أيضا وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهذا التشهد وادعى أبو الطيب الطبري ٦٢ من اتباعه والطحاوي وآخرون أنه لم يسبق إلى ذلك (في دعوى) زاد أبو داود

به وللتساقيل عليه ولا يحق
يتخير من الدعاء ما أحب والنجاري
في الدعوات من التشاء ما شاء
ونحوه اسم لم يلقظ من المسئلة
واسئل به على جواز الدعاء
في الصلاة بما اختار المصلي
من أمر الدنيا والآخرة قال
ابن بطلان خالف في ذلك النخعي
وطائفة وأبو حنيفة فقال لا
يدعوى في الصلاة إلا بما وجد في
القرآن كذا أطلق وهو من تبعه
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
والمعروف في كتب الحنفية أنه
لا يدعوى في الصلاة إلا بما جاء
في القرآن أو ثبت في الحديث
وعبارة بعضهم ما كان مأثورا
قال قائلهم والمأثور أعمن أن
يكون مر فوعا أو غير فوع
لكن ظاهر حديث الباب يرد
عليهم وكذا يرد على قول ابن
سريج لا يدعوى في الصلاة إلا بأمر
الآخرة واستثنى بعض الشافعية
ما يقرب من أمر الدنيا ما أراد
الفاخص من اللفظ فعمل والا
فلا شك أن الدعاء بالأمور المحرمة
مطلوب لا يجوز انتهى قال
التسلافي وهذا الاستثناء
ذكره أبو عبد الله الأبهني وعبارته
واستثنى بعض الشافعية من
مصالح الدنيا ما فيه سوء أدب
كقوله اللهم أعطني امرأة جميلة
هم كذا ثم يذكر أو صاف
أعضائها انتهى وقال ابن المني

الله عليه وسلم من آخر الليل فصلت خلفه فأخذ يدي فحرقني حتى جعلني هذا امر رواه
أحمد) حديث علي بن شيبان روى الأثرم عن أحمد أنه قال حديث حسن قال ابن
سيد الناس رواه ثقات معروفون وهو من رواية عبد الرحمن بن علي بن شيبان عن أبيه
وعبد الرحمن قال فيه ابن حزم وما علم أحدنا به بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا عبد الرحمن
ابن بدر وهذا ليس بوجه انتهى وقد روى عنه أيضا ابنه محمد وعلي بن عبد الرحمن بن
رثبان وثقة ابن حبان وروى له أبو داود وابن ماجه وبشمه الحديث علي بن شيبان
ما أخرجه ابن حبان عن طلق مر فوعا الصلاة للمفرد خلف الصف وحديث وابصة بن
معبد أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وحسنه الترمذي وقال ابن عبد البر أنه
مضطرب الإسناد ولا يثبت جماعه من أهل الحديث وقال ابن سيد الناس ليس
الاضطراب الذي وقع فيه مما يضره وبين ذلك في شرح الترمذي له وأطال وأطال
وحديث أبي بكر أخرجه أيضا ابن حبان وحديث ابن عباس هو إحدى الروايات التي
وردت في صفة دخوله مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الليل في الليلة التي بات
فيها عند خاتمة ميمنة والذي في الصحيحين وغيرهما أنه قام عن يساره فجعله عن يمينه وقد
اختلف السلف في صلاة المأموم خلف الصف وحده وثقات طائفة لا يجوز ولا يصح
وعن قال ذلك النخعي والحسن بن صالح وأحمد وإسحق وحماد وابن أبي ليلى وكيع
وأجاز ذلك الحسن البصري والأوزاعي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وفريق آخرون
في ذلك فأروا على الرجل الأعاد ذون المراء وتسلم السائلون بعدم الصحة بحديث علي بن
شيبان وابصة بن معبد المذكورين وتسلم السائلون بالصحة بحديث أبي بكر قالوا
لأنه أتى ببعض الصلاة خلف الصف ولم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة فيحصل
الامر بالاعادة على جهة التمدب بالغة في المحافظة على الأولى ومن جملة ما ذكره
حديث ابن عباس وجاز إذا جهل كل واحد منهما فوقف عن يسار رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم غاب وحده نادى كل واحد منهما ما حتى جعله عن يمينه قالوا فصدركل واحد
منهما ما خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الإدارة وهو تسلم غير مفيد لاهم مطلوب
لأن المداومين اليساريين لا يسمى صليا خلف الصف وإنما هو مصل عن اليمين ومن
مقتضاكم ما روى عن الشافعي أنه كان يضعف حديث وابصة ويقول لو ثبت لقلت به
ويجاب عنه بأن البيهقي وهو من أصحابه قد أجاب عنه فقال الخبر المذكور ثابت قبل
الأولى الجمع بين أحاديث الباب يحصل عدم الامر بالاعادة على من فعل ذلك بعد ذلك مع
خشية الذنوب وانضم إلى الصف وأحاديث الاعادة على من فعل ذلك الغير عذر وقيل من
يلزم ما في إتياء الركوع على تلك الحال من النبي صلى الله عليه وسلم فلا إعادة عليه كما في حديث أبي بكر
لأن النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك لم يكن تقدم ومن علم بالنهي وفعل بعض الصلاة أو كلها خلف الصف
زمته الاعادة قال ابن سيد الناس ولا يعد حكم التبرع في الركوع خلف الصف حكم

الدعاء بأمر الدنيا في الصلاة خطر وذلك أنه قد تنبئ عليه الدنيا الجائرة لمختورة ويدعو بالمختورة الصلاة
فيكون عاصيا بكلامه في الصلاة فينبط صلاته وهو لا يشعر ألا ترى أن العامة يلتبس عليها الحق بالباطل فلو حكم حاكم على

عالم يحق نظنه بالجلالة قد على الحاكما بالابطال صلاته وتغير الحظوظ الجارية من المهرمة عسر خدافا لاصواب أن لا يدعوا
بديناه الاعلى تقب من الجواز انتهى واستدل الحنفية بقوله صلى الله عليه ٦٣ وآله وسلم أن صلاته تهاذه لا يصلح فيها شيء

من كلام الناس وأجيب بقوله
صلى الله عليه وآله وسلم سلوا الله
حوا يحكمكم حتى الشسع لعالمكم
والملح قد وركم وقد ورد فيها
يقال بعد - بالتشهد أخبرنا بن
احسنهم امارواه سعيد بن منصور
وأبو بكر بن أبي شيبة عن طريق
عمر بن سعد قال كان عبد الله
يعني ابن مسعود يعلمنا التشهد
في الصلاة ثم يقول اذا فرغ
أحدكم من التشهد فقل اللهم
انى أألك من الطير كراما علمت
منه وما لم أعلم وأعوذ بك من
الشركاء ما علمت منه وما لم أعلم
اللهم انى أسألك من خير ما سألت
به عبادك الصالحون وأعوذ بك
من شر ما سئلت به عبادك
الصالحون ربنا أنثنا في الدنيا
حسنة الآية قال ويقول لم يدع
نبي ولا صالح نبى الا دخل في هذا
الدعاء وهذا من المأثور غير
مرفوع وليس هو مأثور في
القرآن وقد استدل البيهقي
بحدوث الباب المتفق عليه
وبحديث أبي هريرة رفعه اذا
فرغ أحدكم من التشهد فقل أعوذ
بالله الحديث وفي آخره ثم يدع
لنفسه بمجد الله وأهل الحديث
في مسلم وهذه الزيادة صحيحة
لانها من الطرق التي أخرجها
مسلم (عن أم سلمة رضی الله
عنها) قالت كان رسول الله صلى

الله عليه وسلم إذا صلى ركعتين من غير صلاة دخلت في التشهد فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
ان الركوع دون الصف جائز قال وقد اختلف السلف في الركوع دون الصف فرخص
فيه زيد بن ثابت وفعل ذلك ابن مسعود وزيد بن وهب وروى عن سعيد بن جبير وأبي
سلمة بن عبد الرحمن وعروة بن جريح ومعمرانهم فعملوا ذلك وقال الزهري ان كان قريبا
من الصف فعلى وان كان بعيدا لم يفعل وبه قال الاوزاعي انتهى قال الحافظ في التلخيص
اختلف في معنى قوله ولا تعد فتيل نهاء عن العود الى الاحرام خارج الصف وانكر هذا
ابن حبان وقال أراد لا تعد في ابطاء الجعي الى الصلاة وقال ابن القطان القاسمي بما
للهم بن أبي صفرة معناه لا تعد الى دخول الصف وأنت راكع فانها كشعة اليها ثم
ويؤيده رواية جابر بن سلمة في مصنفه عن الاعلم عن الحسن بن أبي بكرة أنه دخل المسجد
ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وقد ركع فركع ثم دخل الصف وهو راكع فلما
انصرف النبي صلى الله عليه وسلم قال ايكم دخل في الصف وهو راكع فقال أبو بكرة أنا
فقال زائد الله حرصا ولا تعد وقال غيره بل معناه لا تعد الى اتيان الصلاة مسرعا واجتنب
بما رواه ابن السكن في صحيحه بلغة أقيمت الصلاة فانطاعت اسمي حتى دخلت في الصف
فلما قضى الصلاة قال من السامى أنفا قال أبو بكرة فقامت انا فقال زائد الله حرصا
ولا تعد قال في التلخيص ايضا انه روى الطبراني في الاوسط من حديث ابن الزبير
ما يعارض هذا الحديث فاخرج من حديث ابن وهب عن ابن جريح عن عطاء بن
الزبير عن المنبر يقول اذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع فليركع حين يدخل ثم يدب
را كما حتى يدخل في الصف فان ذلك السنة قال عطاء وقد رأته يصنع ذلك وقال تنزيهه
ابن وهب ولم يروه عنه غير حمله ولا يروى عن ابن الزبير الا بهذا الاسناد انتهى وقد
اختلف فعين لم يجز منه ولا يروى في الصف ما الذي فعل فحكى عن نضه في البويطي
انه يقف منفردا ولا يجذب الى نفسه أحد الا لئلا ينجذب الى نفسه واحد القوت عليه
فضله الصف الأول ولا وقع الخلاف في الصف وبهذا قال أبو الطيب الطبري وحكاها
عن مالك وقال أكثر أصحاب الشافعي وبه قالت الهادي بأنه يجذب الى نفسه واحدا
ويستحب للجدب أن يساعده ولا فرق بين الداخل في أثناء الصلاة والخاضع في ابتدائها
في ذلك وقد روى عن عطاء بن ابراهيم الضحى ان الداخل الى الصلاة والصفوق قد استوت
وانضات يجوز له ان يجذب الى نفسه واحد لا يقوم معه واستقع ذلك أحد واحد
ركعه الاوزاعي ومالك وقال بعضهم جذب الرجل في الصف ظم واستدل القائلون
بالجواز بما رواه الطبراني في الاوسط والبيهقي من حديث وابصة انه صلى الله عليه وسلم
قال لرجل صلى خلف الصف أي المصلي هل ادخلت في الصف أو جرت رجلا من الصف
أعد صلاتك وفيه السر بن ابي عميل وهو متروك لوله طريق أخرى في تاريخ مسجدها
لابي نعيم وفيها فيس بن الربيع وفيه ضعف ولا يروى في المراسيل من رواية مقاتل بن

الله عليه وآله وسلم اذا سلم من الصلاة (قام للتساجين بقضى) أى بهم (تسليم) ريفرغمه (ومكث يسيرا قبل أن يقوم)
قال ابن شهاب الزهري فإرى والله أعلم ان مكثه يسيرا كان لكي يتأذى النساء ان يخرجن قبل ان يدركن من انصرفن من

القوم المصلين وموضع الاستدلال قوله كان اذا سلم ويحتمل ان يستنبط الترخيصة من التعبير بلفظ كان المشعر بتحقيق مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم وهو ٦٤ مذهب الجمهور ولا يصح التصلل من الصلاة الاله لانه ركن وقد قال صلى الله

عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وفي حديث علي بن أبي طالب عند أبي داود بسند حسن من روعا مفتاح الصلاة الطهور وتخير فيها التكبير وتحليلها التسليم وهو يحصل بالاولى أما الثانية فسنة وقال الحنفية يجب الخروج من الصلاة بولته فخره لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قعدت الصلاة في آخر صلاته ثم أحدث قبل ان يسلم فقد تمت صلاته وهذا الحديث ضعفه الحفاظ قالوا ما استدله الشافعية لا يدل على القرينة لانه خبر الواحد بل يدل على الوجوب وقد قلناه انتهى وهذا جار على قاعدة تسهم وقال المرادوى من الحنابلة في منعه يسلم مرتين معرفا وجوبا مبتدئا عن عيته جهرا مسريا به عن يساره انتهى ولم يذكر في هذا الحديث التسليمتين لكن رواهما مسلم من حديث ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص بل ذكرهما الطحاوى من حديث ثلاثة عشر صحابا اوزاد غيره سبعة وبذلك أخذ الشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وعمر وقال المالكية السلام واحدة واستدل له بعد حديث عائشة المروى في السنن انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمة

حسان من روعا ان جاء رجل فلم يجد أحدا فليخجل اليه رجلا من الصف فليقم معه فما أعظم أجر الخجل وأخرج الطبراني عن ابن عباس باسناد قال الحفاظ واه النظر ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالآتي وقد تمت الصفوف أن يجتذب اليه رجلا يقيم الى جنبه

• (باب الحديث على تسوية الصفوف وردهم واستدخالها) •

(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال سووا صفوفكم فان تسوية الصف من تمام الصلاة وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل علينا بوجهه قبل ان يكبر فيقول تراصوا واعتدلوا متفق عليهم وعن النعمان بن بشير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسوي صفوفنا كأنما يسويهم القداح حتى رأى أنافه عقلنا عنه ثم خرج يوما فقام حتى كان ان يكبر فرأى رجلا ياديه من الصف فقال عباد الله اتسبون صفوفكم أولئك الذين اتسبون صفوفكم وجوهكم واه الجماعة الا البخاري فان له من اتسبون صفوفكم أولئك الذين اتسبون وجوهكم ولا جدوا في داود وفي رواية قال فرأيت الرجل يلزق كعبه بكعب صاحبه وركبته بركبته ومنكبته بمنكبته وفي الباب غير ما ذكره المصنف هذا أحمد وأبو داود والنسائي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخلل الصف من ناحية الى ناحية مع صدى رناؤنا وكنا يقول لا تتخللوا واختلف قولوك به الحديث وعن أبي هريرة عن عذمة سلم وعن جابر بن عبد الله عن عذمة الزرق وعن ابن عمر عند أحمد وأبي داود قوله سووا صفوفكم فيه ان تسوية الصفوف واجبة قوله قال تسوية الصف من تمام الصلاة في لفظ البخاري من اقامة الصلاة والمراد بالصف الجنس وفي رواية فان تسوية الصفوف وقدا استدلل ابن حزم بذلك على وجوب التسوية قال لان اقامة الصلاة واجبة وكل شيء من الواجب واجب ونازع من ادعى الاجماع على عدم الوجوب وروى عن عمرو بن لبل مابذل على الوجوب عند هذه الاثر كما يضر بان الاقدام على ذلك قال في الفتح ولا يخفى ما فيه لاسيما وقد بينا ان الرواة لم يتفقوا على هذه العبارة يعني انه رواها بعضهم بلهقا من تمام الصلاة كما تقدم واستدل ابن بطال بما في البخاري من حديث أبي هريرة بلفظ فان اقامة الصف من حسن الصلاة على ان التسوية سنة قال لان حسن الشيء زيادة على تمامه وأورد عليه رواية من تمام الصلاة وأجاب ابن دقيق العيد فقال قد يروى من قوله تمام الصلاة الاستعجاب لان تمام الشيء في العرف أمر خارج عن حقيقته التي لا يتحقق الا بها وان كان يطابق بحسب الوضع على ما لا تتم الحقيقة الاله وردان لفظ الشارع لا يجعل الاعلى مادل عليه الوضع في اللسان العربي وانما يجعل على العرف اذا ثبت انه عرف الشارع لا العرف الحادث قوله تراصوا بتشديد الصاد المهملة أى تلاصقوا بغير خلل وفيه جواز الكلام بين الاقامة والدخول في الصلاة قوله لا ترون بضم اللام المتناهية من فوق وقبح السين وضم الواو وتشديد النون

واحدة السلام عليكم رفع يدها صوته حتى يوقظنا به واجيب بانه حديث موقوف على كره العقلي وبسط ابن قال عبد البر الكلام على ذلك بانه في قيام الليل والذين رواه عنه التسليمتين رواه ما ثم دوا في الفرض والنفل وحديث عائشة

ليس صريحاً في الاقتصار على تسليمة واحدة بل أخبرت انه كان يسلم تسليمة يوقفهم بها ولم تنف الاخرى بل سكنت عنها وليس
سكوتها عنهم اقداً على رواية من حفظها واضبطها وهم أكثر ٦٥ عددوا واحاديثهم أصبح وزادتهم مقبولة

❦ (عن عثمان) بكسر العين

الانصاري الاعشى ابن مالك (رضي الله عنه قال صلينا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلنا حين سلم) أي معه بحيث كان ابتداء سلامهم بعد ابتداء سلامه وقبل فراقه منه وجوز الزين ابن المنبر بان يكون المراد ان ابتداءهم بعد انقائه قال في الفتح ظاهره انهم ساروا نظير سلامه وسلامه اما واحدة وهي التي يتعامل بها من الصلوة وما هي واخرى معها فيحتاج من السجود تسليمة ثلاثية على الامام بين التسليمتين كما بقوله المالكية الى دليل خاص ولما رد ذلك أشار البخاري وقال ابن بطال أظنه قصد لرده على من يوجب التسليمة الثانية وقد نقله الطحاوي بن الحسن بن الحسن انتهى وفي هذا الظن بعد ❦ (عن ابن عباس رضي الله عنه) ان رفع الصوت بالكركحة ينصرف الناس من الصلاة المكتوبة كان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي على زمانه فله حكم الرفع خلافاً لما منع ذلك وقد وافقه مسلم والجمهور على ذلك وفيه دليل على جواز الجمهور بالركعة الصلوة وحمل الشافعي هذا الحديث على انهم جهروا به وتنايسوا لاجل تعليم

قال البيضاوي هذه اللام التي يتلقى بها القسم والتسم هتافاً مقدراً ولهذا كده بالنون المشددة قوله وأيضاً فن الله بين وجوهكم أي ان لم تسروا والمراد بتسوية الصوف اعتدال القائمين بها على سمت واحد يراد بها أيضاً الضلال الذي في الصف واختلاف في الوجود المذكور فقل هو على حقيقة والمراد تشويه الوجه بتحويل خاقه من موضعه يجعله موضع القنأ فخوذ ذلك فهو نظير ما تقدم فحين رفع رأسه قبل الامام ان يجعل الله رأسه رأس سائر رقبته من الطائفة وقوع الوجود من جنس الجنابة وهي الخائفة قال في الفتح وعلى هذا فهو واجب والتقريب فيه سحرام يؤيد الوجوب حديث ابن امامة بلغة تسون الصوف أو لظهور من الوجوه أخرجه أحد وفي أساده ضعف ومنهم من حمل الوجود المذكور على الجواز قال النووي معناه وقوع يديكم على صدوركم والبغضاء واختلاف القلوب كما تقول تغرب وجه فلان أي ظهر لي من وجهه كراهة لان مخالفتهم في الصوف مخالفة في ظواهرهم واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن ويؤيد رواية أبي داود بلطاف البخاري ان الله بين قلوبكم وقال القرطبي معناه تفتنون فيما خفي من كل واحد وجهاً غير الذي يأخذ صاحبه لان تقدم الشخص على غيره مظنة للتكبر المقصد للقلب الذي الى القطيعة والحاصل ان المراد بالوجه ان حمل على العضو المخصوص فالخائفة اما بسبب الصورة الانسانية أو الصفة أو جعل التمام وراوان حمل على ذات الشخص فالخائفة بحسب المقاصد أشار الى ذلك الكرماني ويحتمل ان يراد بالخائفة في الجزء ان فيجازي المسوي بخير ومن لا يسوي بشر قوله كما تباينوا في القديح هي جمع قدح بكسر القاف واسكان الدال المهملة وهو السهم قبل ان يرش ويركب فيه النصل قوله يلزق بضم أوله يمدعى بالهمزة والتضعيف يقال ألزقته ولزقته قوله منكبه المنكب مجتمع العضد والسكتف (وعن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سوا

صوفوكم وحاذروا بين منكم وبينوا في أيدي اخوانكم وسدوا لعل فان الشيطان يدخل فيما بينكم بعزلة الخذف يعني أولاد ائمة الصغار رواه أحمد الحديث قال المنذرى في الترغيب والترهيب رواه أحمد بأسناداً بأس به والطبراني وأخرجه نحوه أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر وأخرجه نحوه أيضاً من حديث أنس قوله وحاذروا بين منكم وبينكم بالخاء المعجمة أي اجعلوا بينكم وبين بعض بحيث يكون منكب كل واحد من المصلين موازاً لمنكب الآخر ومسامة له فتكون المناكب والاعناق والافدام على سمت واحد قوله ولينوا أي ايدي اخوانكم لفظ أبي داود عن ابن عمر ولينوا ايدي اخوانكم أي اذ اجاب المصلي ووضع يده على منكب المصلي فلين له بمنكبه وكذا اذا أمر من يسوي المصروف بالاشارة يدها ويسوي في الصف أو وضع يده على منكبه فليست وكذا اذا أراد ان يدخل في الصف فليوسع له قال في المفاتيح

٩ نيل صفة الذكرا منهم وموا على الجمهور والخبر ان الامام والمأموم يتقومان الذكرا الان احتيج الى التعليم (وقال ابن عباس رضي الله عنه) (كتب علم) أي اظن وفيه اطلاق العلم على الامر المستفاد فيه

في الظن الغالب (إذا انصرفوا بذلك) أي وقت انصرف عنهم يرفع الصوت (إذا سمعته) أي الذكر وظاهره ان ابن عباس لم يكن يحضر الصلاة في الجماعة في بعض ٦٦ الاوقات انصرفوا وكان حاضر الكثرة في آخر الصلوة فكان لا يعرف

نقضاءها بالتسليم وانما كان يعرفه بالتكبير قال الشيخ في الدين يؤخذ منه انه لم يكن هناك مباح جهه الصوت يسمع من بعد انتهى عن أي هزيمة رضى الله عنه قال جاء الفقهاء فيهم أبوذر كاعند أبي داود وأبو الدرداء كاعند النسائي (الى الذي صلى الله عليه) وآله وسلم فتأولوا ذهب أهل الدور (بضم الدال جمع دثر) بفتح الدال ويكون الثناء من الاموال) بيان للدور وتأكيده لانه الدور يعني بمعنى المال ويعني الشيء من كل شيء (بالدرجات العلى) في الجنة أو المراد علو القدر عنده تعالى (والنعيم القيم) الدائم المستحق بالصدق (يصلون كما مضى) ويصومون كما صوم) زاد في حديث أبي الدرداء عند النسائي في اليوم واليلة ويذكر ان كان ذكر وللبزار من حديث ابن عمر وصدقوا صدقة وانما انما (ولهم فضل أموال) ولا يذرفضل من أموال ولا يصلي بفضل الاموال (يحبون بها ويعفون) ويجاهدون ويتصدقون) وعند مسلم ويتصدقون ويتصدقون ويتصدقون ولا تفتق (قال صلى الله عليه وآله وسلم) (الا احذركم بما) أي بشئ (ان اخذتم ادرأكم) بذلك الشيء (من سبقكم) من

شرح المسابيح وهذا أولى والذين من قول تلطوا في معنى ابن المنصب السكون والاشوع قوله وردوا الخلل هو بفتحين الفرجة بين الصفيين كما تقدم قوله الخذف قال الزوري بجاء مهملة وذلك مهمة متقو حتم ثم ما وادتم احد فممثل قصب وقصبة وهي غنم وود صغار تكون بالعين والحاء (وعن جابر بن سمرة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألا تصفون) كاتصف الملائكة عند ربهم افقنا لما يارسول الله كيف تصف الملائكة عند ربهم قال يتلون الصلوة الاولى ويتراصون في الصلوة واما الجماعة الا البخاري والترمذي وعن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتقوا الصلوة الاولى ثم الذي يابسه فان كان تقصر فليكن في الصلوة المؤخر واما واحد وجودوا وادوا التثاني وابن ماجه وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يولم الملائكة يملكون الذين يملكون على ميامن الصلوة واما أبو داود وابن ماجه وعن أبي سعيد ظهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في أصحابه تأخر اقبال لهم فندموا فاقوا بي ولما تم بكم من وراءكم لان ال قوم تأخروا حتى يوترهم الله عز وجل رواه مسلم والنسائي وأبو داود وابن ماجه) حديث أنس هو عند أبي داود من طريق محمد بن سليمان التجاري وهو صدوق وبقية رجاله رجال الصحيح وسدس عائشة رجله رجال الصحيح على ما في معاوية ابن هشام من لفظ قوله ألا تصفون بفتح التاء المشقة من فوق وضم الصاد وبعض أوله سبى للمفعول والمراد الصلوة في الصلاة قوله كاتصف الملائكة به الاقتداء بافعال الملائكة في صلاتهم وبعدها تم قوله عند ربهم كذا لفظ ابن حبان ولفظ أبي داود والنسائي عند ربهم قوله نقانق لفظ أبي داود ابن حبان قلنا ولفظ النسائي قالوا قوله يتلون الصلوة الاولى لفظ أبي داود يتلون الصلوة المتقدمة وقبلة فضيلة اتمام الصلوة الاولى قوله ويتراصون تقدم تشبيه قوله اتقوا الصلوة الاولى فيه مشرعية اتمام الصلوة الاولى وقد اختلف في الصلوة الاولى في المسجد الذي فيه منبر هل هو الخارج بين يدي المنبر أو الذي هو أقرب الى القبلة فقال الغزالي في الاحياء الصلوة الاولى هو المتصل الذي في فناء المنبر ما عن طريقه مقطوع قال وكل سببان يقول الصلوة الاولى هو الخارج بين يدي المنبر قال ولا يعبدان يقال الاقرب الى القبلة هو الاول وقال النووي في شرح مسلم الصلوة الاولى المدح الذي وردت الاحاديث بفضلها هو الصلوة الذي يلي الامام سواء جاء صاحبه مقدما أو مؤخرا سواء تخلعه مقصورة أو غيرها هذا هو الصحيح الذي جزم به المحققون وقال طائفة من العلماء الصلوة الاولى هو المتصل من طرف المسجد الى طرفه لان قطعها مقصورة وقبورها فان تخلل الذي يلي الامام فليس باول بل الاول ما لم يتخله شيء قال وهذا هو الذي ذكره غزالي فيقول الصلوة الاولى عبارة عن

أهل الاموال في الدرجات العلى والسبقية المذكرة روي عن ابن قتيب العبدان تكون معنوية مجيئة وجوز غيره ان تكون حسبة قال الحنفية والاولى انتهى (ولم يدرككم احد بعدكم) لاسيما أصحاب الاموال ولا من غيرهم

(وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيه الامن عمل) من الاغنياء (مثله) فليست خيرا منه لان هذا هو نقص الحكم الثابت للمستغنى
 منه واستغناء خيرة الخطاطين بالنسبة الى من عمل مثل عملهم صادق ٦٧ مساواتهم لهم في الخير به وبهذا يجب ان

استشكل ثبوت الانضباط في
 خير مع التساوي في العمل
 المفهوم من قوله أدركتم وهو
 أحسن من التأويل لامن عمل
 مثله وزاد بغيره من فعل البراشار
 اليه البسود الامامي لكن
 لا يمنع ان يشوق الذكر مع سهواته
 الاعمال الشاقة الصعبة من
 الجهاد ونحوه وان ورد أفضل
 لعبادات أجزل لان في الاخير من
 في الذكر من الشقة ولا سيما الجهد
 في حال انقراضه بغيره أعظم
 الاعمال وايضا فلا يلزم ان يكون
 الثواب على قدر المشقة في كل
 حال فان ثواب كل الشهادتين مع
 سهولتها أكثر من العبادات
 الشاقة واذا قلنا ان الاستغناء
 يعود على كل من السابق والمدرئ
 كاهن قاعدة لشاغي رحمه الله

بحي الانسان الى المسجد اولاً وان صلى في صف آخر قيل لبشر بن الحرث ثمالت تبرك
 ونصلي في آخر الصفوف فقال انما خير ادقرب النلوب لا قرب الاجساد والاحاديث ترد هذا
 قوله ان الله ولائكنه يدلون الخ لفظ أبي داود ان الله ولائكنه يصلون على ميامن
 الصفوف وفيه استحباب الكون في عين الصف الاول وما بعده من الصفوف قوله
 وليأتكم بكم من وراءكم أي بقتل بكم من خلفكم من الصفوف وقد تقدم ان به النجبي
 على قوله ان كل صف منهم امام على ورايه وعامة أهل العلم بخلاف قوله لا يزال قوم
 يتأخرون زاد أبو داود عن الصف الاول قوله حتى يؤخرهم الله أي يؤخرهم الله عن رتبته
 وعظيم فضله وعن رتبة العلماء المتأخذين عنهم أو عن رتبة السابقين وقيل ان هذا في
 المناقذين وظهاره ان عام لهم ولغيرهم وفيه الحديث على الكون في الصف الاول والتنفير
 عن التأخر عنه وقد ورد في فضيلة الصلاة في الصف الاول احاديث غير ما ذكره المصنف
 منها عن أبي هريرة عن محمد بن مسلم عن أبي داود والنسائي وابن ماجه بنان في الصفوف
 رجال اولها الحديث وقد تقدم ولحديث آخر متفق عليه وان الناس يعلمون ما في
 الدنيا والصف الاول وقد تقدم ايضاً عن جابر عن ابن أبي شبة بنحو حديث أبي هريرة
 الاول وعن العراب بن سارية عن محمد بن النعمان عن ابن ماجه وأحمد بن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يبتعد عن الصف المتقدم ثلاثاً لئلا ينالني مرة وعن عبد الرحمن بن
 عوف عن ابن ماجه بنحو حديث عائشة وعن النعمان بن بدير بنحوه عن أحمد بن محمد عن
 البراء بن عازب عن أحمد بن أبي داود والنسائي من حديث فيه بنحو حديث عائشة
 أيضاً

• (باب هل يأخذ اقوم مصافهم قبل الامام لا) •

(عن أبي هريرة ان الصلاة كانت تمام لرسول الله صلى الله عليه وسلم فليأخذ الناس
 مصافهم قبل ان يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم مقامه ورواه مسلم وأبو داود وعن أبي
 هريرة قال اقيمت الصلاة وعزمت الصفوف قياما قبل ان يخرج النبأ النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يخرج المني فاقام في مصلاه كنه جب وقال امامكم فكنتم على هيئتنا
 يعني قياماً رجع فاعتزل ثم خرج النبأ ورأسه بنظره فكبر فصلى امامه متفق عليه
 ولا جد والنسائي حتى اذا قام في مصلاه وانظرنا ان يكبر انصرف وذ كر نحوه وعن أبي
 قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة ولا تمسوا حتى تروني قد
 خرجت رواء الجماعة الا من اصابه سبيل او ذكر البخاري فيه قد خرجت قوله ان الصلاة
 كانت تمام المراد بالاقامة ذكر الاماظ المشهورة المشعرة بالشروع في الصلاة قوله
 فليأخذ الناس مصافهم يعني مكانهم من الصف قوله قبل ان يأخذ النبي صلى الله عليه

في ان الاستغناء المتعقب للعمل
 عائد على كاهن يلزم قطعاً ان
 يكون الانشاء افضل اذ
 معناه ان اخدمتم أدركتم الامن
 عمل مثله فانكم لا تدركون
 تسبحون وتحمدون وتكبرون
 خاف كل صلاة ظاهره يشعل
 الفرض والنقل لكن جلد أكثر
 العباد على الفرض وقد وقع في
 حديث كعب بن جحرة عن محمد بن مسلم
 التقييد بالكتابة وكانهم جعلوا
 المطلقات عليه او عند البخاري
 في الدعوات وبر كل صلاة ورواية

خلت مفسرة لرواية ثوري ولا في بابي من حديث أبي ذر ان كل صلاة في ثلاثين وثلاثين (ثلاثون وثلاثين) فالجموع
 لكل فرد والانعال الثلاثة تنازعت في الظرف وهو خلاف في ثلاثين وثلاثين وهو مطلق وقيل المراد بالجموع

الجميع فاذا وزع كان لكل واحد من الثلاثة أحد عشر وبدأ بالتسليم لانه يتضمن في النفاص عنه تعالى ثم في التعمد لانه يتضمن اثبات الكمال لا يلائم من في ٦٨ النفاص اثبات الكمال ثم ثالث التعمد لا يلائم من في النفاص

وابتات الكمال في ان يكون هناك كسيرة أخرى قد وقع في رواية ابن عجي لان تقديم التكبير على التعمد ومثله لا في داود من حديث أم حكيم وله في حديث أبي هريرة بكبريهم ودوسج وهذا الاختلاف يدل على ان لا ترتيب فيه ويستأنس له بدوله في حديث الباقات الصالحات لا يضركم يا بني بدأت لكن ترتيب حديث الباب الموافق لاكثر الاحاديث أو في المسمى (قال) مسمى (الراوى فاختارنا بيننا) أى أنا وبعض أهل كل واحد ثلاثا وثلاثين أو اجموع (قال) بعضنا سبع ثلاثا وثلاثين ونحمد ثلاثا وثلاثين ونكبروا بها وثلاثين) قال مسمى (فرجعت اليه) أى إلى أبي صالح والقاتل أربعاً وثلاثين بعض أهل مسمى أو القاتل فاختارنا أبو هريرة والتعمد فرجعت له وفى اليه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم والاختلاف بين الصحابة وهم القائلون أربعاً وثلاثين كما هو ظاهر الحديث لكن الاول أقرب لوروده في مسلم واقله قال مسمى فحدثت بعض أهلى هذا الحديث فقال وهمت فذكر كلامه قال فرجعت إلى أبي صالح الان مسالما يوصل هذه الزيادة (فقال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو أبو صالح (تقول سبحان الله والله أكبر حتى يكون) العدد (منهم) كلهم ثلاثاً وثلاثين) وهل العدد الجميع أو الجوع ورواية ابن جحان ظاهره ان العدد للجميع ووجه بعضهم للاتباع فيه

وسلم فيه اعتدال الصوف قبل وصول الامام الى مكانه قوله قبل ان يخرج فيه جواز قيام المؤمنين وتعديل الصوف قبل خروج الامام وهو معارض لحديث أبي قتادة ويجمع بينهما ما بان ذلك بمعاودة لبيان الجواز وان منيعهم في حديث أبي هريرة كان سبيل النبي عن ذلك في حديث أبي قتادة وانهم كانوا يؤمونه ساعة تقام الصلاة ولولم يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فمنهم عن ذلك لاحتمال ان يقع لشغل يطغى فيه عن الخروج فثبت عليهم انتظاره قوله ذكرانه جنب قد تقدم الكلام في باب حكم الامام اذا ذكرانه حديث قوله مكانكم قد تقدم انه منصوب بفعل مقدم قوله على هيئتنا بفخ الهام بعدها يا متحانية ساكنة ثم همزة مفتوحة ثم مناة فواقية والمراد بذلك اسم امثلوا أمره في قوله مكانكم فاستمر على الهيئة أى الكيفية التى تركهم عليها وهى قيامهم في صفوفهم المعتدلة وفي رواية للكشيمى على هيئتنا بكسر الهاء وبعد الباقون مفتوحة والهيئة الرقبة قوله يقطر في رواية للبخارى شطط وهى بمعنى الاولى وقوله وانظروا ان يكبر فيه انه ذكر قبل ان يدخل في الصلاة وقد تقدم الاختلاف في ذلك قوله اذا اقيمت الصلاة أى ذكرت انفاظ الاقامة كأنه قد تقدم قوله حتى تروا قد خرجت فيه ان قيام المؤمنين في المسجد الى الصلاة يكون عند روية الامام وقد اتفقت في ذلك فذهب الاكثرون الى انهم يقومون اذا كان الامام معهم في المسجد عند سماع الاقامة وعن أنس كان يقيم اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة رواء بن المذور وغيره وعن سعيد بن المسيب اذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام وقال مالك في الموطأ لم اسمع في قيام الناس حين تقام الصلاة بعد محدود الا أنى أرى ذلك على طاعة الناس فان فهم الثقيل والخفيف وأما ما لم يكن الامام في المسجد فذهب الجمهور الى انهم يقومون حين يروى وتختلف البعض في ذلك وحديث الباب صحة عليه وفي حديث الباب جواز الاقامة والامام في منزله اذا كان يسبحها تقدم اذنه في ذلك وهو معارض لحديث جابر بن سمرة ان بلالا كان لا يتبعه يخرج النبي صلى الله عليه وسلم ويجمع بينهم ما بان بلالا كان يراقب خروج النبي صلى الله عليه وسلم فلا أول ما يراه يشرع في الاقامة قبل ان يراي غاب الناس ثم اذا رآه قاموا فلا يقوم في مقامه حتى تعبدل صفوفهم ويشهد له ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب ان الناس كانوا ساعة يقولون الله أكبر يقومون الى الصلاة فبأنى النبي صلى الله عليه وسلم مقامه حتى تعبدل الصفوف وقد تقدم مثل هذا في باب الاذان في أول الوقت

(باب كراهة الصلبيين لسواي لاهاموم)*

(عن عبد الحميد بن محمود قال صلينا خلف أمير من الأمراء فاضطرنا الناس فصلينا بين الدارين فلمصلينا قال أنس بن مالك كاتى هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم أو أبو صالح (تقول سبحان الله والله أكبر حتى يكون) العدد (منهم) كلهم ثلاثاً وثلاثين) وهل العدد الجميع أو الجوع ورواية ابن جحان ظاهره ان العدد للجميع ووجه بعضهم للاتباع فيه

بواو العطف واختاران الافراد أو لى تميزه باحتياجه الى العدد وله على كل حركة لذلك سواء كان باصابعه أو بغيرها وب
لا يحصل لصاحب الجمع منه الا الثالث ثم ان الفضل الاثبات بهذا ٦٩ الذى كرمنا به فى الوقت الذى عين فيه وهل

اذ ازيد على العدد المنصوص
عليه من الشارع يحصل ذلك
الثواب المترتب عليه أم لا قال
بعضهم لا يحصل لان الثالث
الاعداد حكمه وخاصة وان
خفيت عليه لان كلام الشارع
لا يخرج عن حكمه فربما يفتقر
بجواز ذلك العدد والمقدار
الحصول لانه قد أتى بالمقدار
الذى رتب على الاثبات به ذلك
الثواب فلا تكون الزيادة
مزيدة لانه بعد حصوله بذلك العدد
أشار اليه الحافظ من الدين
العراقى وقد بالغ القدر فى
التواضع فقال من البندع
المكروهة الزيادة فى المندوبات
المحدودة شرعا لان شأن العظمة
اذا حدثوا شيئا ان يوقف عنده
وبعد الخارج عنه مسيما
للاذنب انتهى وقد اختلفت
الروايات فى عدد هذه الاذكار
الثلاثة فى حديث أبي هريرة
الاثنان وثلاثين كما مر وعند النسائى
من حديث يزيد بن ثابت خمسة
وعشرين ويزيدون فيها لانه
لا الله خساو عشرين وعند البزار
من حديث ابن عمر احدى عشر
وعنده الترمذى والنسائى من
حديث أنس عشرة أو حديث
أنس فى بعض طرقه ستاوى
بعض طرقه أيضا مرة واحدة
وعنده الطبرانى فى الكبير من

وسلم رواه الخمسة الا ابن ماجه وعن معاوية بن قرة عن أبيه قال كأنه سئى ان نصف بين
السوارى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونظر دعنا طردوا ابن ماجه وقد
ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه لما دخل الكعبة صلى بين الساريتين حديث أنس حسنه
الترمذى وعبد الحميد المذکور قال أبو ساتم هوشبغ وقال الدارقطى كوفى ثقة يعجز
به وقد ضعف أبو محمد بعد الحق هذا الحديث بعد الحميد بن محمود المذکور وقال ليس
عن يعجز به حديثه قال أبو الحسن بن القطان راداعليه ولا أدري من الثابتين هذا ولم أر
أحد ممن صنف الضعفاء ذكره فى فهم ومنها ما وجد فى بعضهم ضعفا قول أبي حاتم
الرازى وقد مثل عنه هوشبغ وهذا ليس بضعف وانما هو اخبار باله ايس من اعلام
أهل العلم وانما هوشبغ وثقت لروايات أخذت عنه وقد ذكره أبو عبد الرحمن النسائى
فقال هو ثقة على شعبة هذه الملاحظة انتهى وأما حديث معاوية بن قرة عن أبيه فى اسناده
هرون بن مسلم البصرى وهو مجهول قال أبو ساتم ويشهد له ما أخرجه الحاكم وصححه
من حديث أنس باللفظ كأنه سئى عن الصلاة بين السوارى ونظر دعنا وقال لا تصلوا
بين الاساطين واقوا الصلوة وأما صلته صلى الله عليه وسلم لما دخل الكعبة بين
الساريتين فهو فى الصحيحين من حديث ابن عمر وقد تقدم والخديثان المذكوران فى
الباب يدلان على كراهة الصلاة بين السوارى وظاهر حديث معاوية بن قرة عن أبيه
وحديث أنس الذى ذكره الحاكم ان ذلك محرم والعلة فى الكراهة ما قاله أبو بكر بن
العرى من ان ذلك اما لانتقطاع الصلوة ولانه موضع جمع النعال قال ابن سيد الناس
والأول أشبه لان الشائى محدث قال القرطبي روى ان سبب كراهة ذلك انه مصلى على الجن
المؤمنين وقد ذهب الى كراهة الصلاة بين السوارى بعض أهل العلم قال الترمذى وقد
كره قوم من أهل العلم ان يصف بين السوارى وبه قال أحمد واسحق وقد رخص قوم
من أهل العلم فى ذلك انتهى وبالكراهة قال النخعي وروى سعيد بن منصور فى سننه
النهى عن ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وحديثه قال ابن سيد الناس ولا يعرف
لهم مخالف فى الصلوة وخص فيه أبو حنيفة ومالك والشافعى وابن المنذر قياسا على
العام والمنفرد قالوا وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على الكعبة بين ساريتين
قال ابن رسلان وأجاز الحسن وابن سيرين وكان سعيد بن جبيرة وابراهيم التميمى وسويد
بن غنبل يؤمنون قومهم بين الاساطين وهو قول الكوفيين قال ابن العربى ولا خلاف
فى جواز عند الضيق وأما عند السعة فهو مكروه للجماعة فالواحد فلا بأس به وقد
صلى على الله عليه وسلم فى الكعبة بين سوارى انتهى وفيه حديث أنس المذکور وفى
الباب انما ورد فى حال الضيق لقوله فاضطر بالناس ويمكن ان يقال ان الضرورة
المشار اليها فى الحديث لم تبلغ قدر الضرورة التى يرتفع الحرج معها وحديث قرة

حديث زميل الحنفى قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى الصبح قال هو ثمان رجلية سبعان الله وجمعه
وأستعقر الله انه كان ثوبا سبعين مرة ثم يقول سبعين بسبع مائة الحديث وعند النسائى فى اليوم والليل من حديث أبي هريرة

مرفوعا من سبع درك صلواته مائة مائة وكبر مائة وحدا مائة غفرت له ذنوبه وان كانت أكثر من زبد البحر وهذا الاختلاف فيحمل ان يكون صدر في اوقات ٧٠ متعددة وهو وارد على سبيل التخيير ويختلف باختلاف الاحوال وقد

راى مسلم في رواية ابن جبريل عن سمي قال ابو صالح فرجع فقرأه المهاجرين الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقرأه الواسع اخوانا أهل الاموال بما علفوا فقالوا مثله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء قال المهلب في حديث أبي هريرة رضي الله عنه لا تأو ولا إذا التوت أعمالهم المروضة والغنى ينفذ من فضل على المال لاسيما للفقير اليه قال ورأيت بعض المتكلمين ذهب الى ان هذا الفضل يخص الفقراء دون غيره أي الفضل المربى على الذكرا المذكور قال وعذله عن قوله في نفس الحديث الامن صنع مثله ما صنعتم فجعل الفضل اقالة كائنا من كان وقعب المهلب ابن المنبر ان الفضل المذكور فيه خارج عن محمل الخلاف لا لاختلاف في ان الفقير لم يبلغ فضل الصدقة وكيف يحتسبون فيه وهو لم يفعل الصدقة وانما الخلاف اذا قابلناهم به الفقير بثواب الصبر على مصيبة شطط العيش ورضا بذلك به الغنى بثواب الصدقات أيهما أكثر ثوابا اه وقاله قريظي وأقول بعضهم قوله ذلك فضل الله يار قال الإشارة واجعة الى الثواب

ليس فيه الا ذكر النبي عن الصنفين السوارى ولم يقل كانهما عن الصلاة بين السوارى ففيه دلائل على التفرقة بين الجماعة والمنفردوا كن حديث أنس الذي ذكره فيه النبي عن مطلق الصلاة فيحمل المطلق على المنفرد ويدل على ذلك صلاة صلى الله عليه وسلم بين السارين فيكون النبي على هذا اختصاصا بصلاة المؤمنين بين السارين دون صلاة الامام والمنفرد وهذا أحسن ما يقال ومائة قدم من قياس المؤمنين على الامام والمنفرد فاصد الاعتبار ما لا حديث الباب

• (باب وقوف الامام أعلى من المأموم وبالعكس) •

(عن همام ان حذيفة ام الناس المداين على ذلك كان فاخذ أبو مسعود بقميصه فحبسه فأتى فرغ من صلاته قال ألم تعلم انهم كانوا ينهون عن ذلك قال بلى قد ذكرت حين مددني رواء أبو داود عن ابن مسعود قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقوم الامام فوق نبي والناس خلفه يعني أسبق من رواء الدارقطني وعن سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر في يوم وضع فكبر وهو عليه ثم ركع ثم نزل الله تعالى فمجدد وحيد الناس معه ثم عاد حتى فرغ فلما انصرف قال أيها الناس انما بعثت هذا التائبوا وليتعلموا صلاتي متقن عليه ومن ذهب الى الكراهة جعل هذا على ابو اليسير ورخص فيه وعن أبي هريرة انه صلى على ظهر المسجد بصلاة الامام وعن أنس الله كان يجمع في دار أبي نافع عن عيينة المسجد في غرفة قدر قامة منه الهباب مشرف على المسجد بالبصرة فكان أنس يجمع فيه وباتم بالامام رواه مسعود في سننه الحديث الاول صحيحه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي رواية للحاكم التصريح برفعه ورواه أبو داود ومن وجه آخر وفيه ان الامام كان عمارين يسمونه الذي جبهته حذيفة وهو مرفوع ولكن فيه مجهول والاول أقوى كما قال الحافظ وحديث ابن مسعود ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وأثر أبي هريرة آخر جه أثير الشافعي واليهي وذكره البزار فبعدها قوله بالمداين في مدينة قديمة على دجلة تحت بغداد فقال علي كان يضم الال المهمة وتشديد الكفاف الدكار الحانوت قبل الثوب زائدة قبل أصابعه في الذكة فتبع الدال وهو المكان المرتفع يجلس عليه قوله كانوا يسمونه بفتح الباء والهاو ورواية ابن حبان ليس قد سمى عن هذا قوله حين مددني أي مددني فصح وجبهته اليك ورواية ابن حبان اتم ترى قد تابعتك وفي رواية لابي واد قال عمار لعل اتبعك حين أخذت على يدي وقد استدلهم هذا الحديث على انه يكره ارتضاع الامام في المجلس قال ابن رسلان واذا كره ان يرتفع الامام على المأموم الذي يقضى به فلا يكره ارتضاع المأموم على امه أولى ويؤيد الكراهة حديث ابن مسعود تظهر النبي فيه

ان المرتب على العمل الذي يحصل به التفضل عند الله فكيف قال ذلك انواب الذي أخرتكم به لا يخصصه ان أحد بسبب الذكرا لا بسبب الصدقة وانما هو فضل الله قال وهذا التأويل فيه بعد ولكن اضطر اليه ما عارضه ووقع

بأن الجمع يشه وبين ما عارضه يمكن من غير احتياج إلى التعسف وقال ابن دقيق العيد ظاهر الحديث القريب من النص أنه فضل الغنى وبعض الناس أوله بتأويل مسكوكه كأنه يشير إلى ما تقدم ٧١ قال والذي يقتضيه النظر أنهما إن تساويا

ونضت العبادة المالية بانه يكون الغنى أفضل فهذا لا شك فيه وانما النظر إذا تساويا وانفرد كل منهما بمصلحة ما هو فيه أيهما أفضل أن يفسر الفضل بزيادة الثواب فالقياس يقتضي أن المصالح المتعدية أفضل من الناصرة فيتبرج الغنى وإن فسر بالاشرف بالنسبة إلى صفات النفس فالذي يحصل به من التطهير بسبب الذكر أشرف فيتبرج الفقر وفي الحديث من الشواهد أن العالم إذا مثل من مسئلة رفع قيم الخلاق أنه يجب بما يلحق به الماضول درجة التاضل وفيه التوسعة في الغبطة والمسايق إلى الاعمال المحصلة للدرجات العالية لملازمة الانتماء إلى العمل عما يفهم ولم يشكر عليهم صلى الله عليه وآله وسلم فيؤخذ منها أن قوله لا من عمل عام للفقراء ولا اعتدأ أخلاقاً لمن أوله بغير ذلك وفيه أن العمل السهل قدير به صاحبه فضل العمل الشاق وفيه فضل الذكر عقب الصلوات واستدل به البخاري على فضل الدعاء عقب الصلاة لأنه في معناه ولائم أوقات فاضلة ترتجى فيها الجابة الدعاء وفيه أن العمل القاصر قديس أوى المتعدي خلافاً لما قال أن المتعدي أفضل مطلقاً به على ذلك الشيخ

أن ذلك محرم لولا ثابت عنه صلى الله عليه وسلم من الارتضاع على المنبر وقد حكى المهدي في البحر الإجماع على أنه لا يضر الارتضاع قدر القامة من المؤتم في غير المسجد الإجماع رأس الامام أو مقتصد ما استدلل لذلك أيضاً بفعل أبي هريرة المذكور في الباب وقال المذهب أن ما زاد فسد واستدل على ذلك بأن أصل البعد التصريح للاجماع في المقوط ولادليل على جواز ما تعدى القامة ورد بان الأصل عدم المانع فالدليل على مدعيه ذهب الشافعي إلى أنه يعني قدر ثلاثمائة ذراع واختلاف أصحابه في وجهه وقال عطاء لا يضر البعد في الارتضاع مهم ما علم المؤتم بحال الامام وأما ارتفاع المؤتم في المسجد فذهب الهاديوية إلى أنه لا يضر ولو زاد على القامة وسكت ذلك قالوا لا يضر ارتفاع الامام قدر القامة في المسجد وغيره وإذا زاد على القامة كما مضى من غير فرق بين المسجد وغيره والحاصل من الأدلة متنع ارتفاع الامام على المؤمنين من غير فرق بين المسجد وغيره وبين القامة ودونها فقول أبي سعيد أنهم كانوا يثبون عن ذلك وقول ابن مسعود أنهم يثبون رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وأما صلته صلى الله عليه وسلم على المنبر فقبل أنه اغتاض ذلك لغرض التعليم كيدل عليه قوله لتعلموا أصلاً في غاية ما فيه جواز وقوف الامام على محمل ارفع من المسؤفين إذا أراد تعليمهم قال ابن دقيق العيد من أراد أن يستدل به على جواز الارتضاع من غير قصد التعليم لم يستقم لأن اللفظ لا يقتضيه ولا أفراد الأصل بوصف معتبر يقتضي المناسبة اعتباراً به فلا بد منه انتهى على أنه قد تقرر في الأصول أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا نسي عن شيء ثم أتى به بطريق الظهور ثم فعل ما يخالفه كان الفعل مخصصاً لمن العموم ودون غيره حيث لم يتم دليل على التامس به في ذلك الأصل فلا تكون صلواته على المنبر معارضة لثابت عن الارتضاع باعتبار الإامة وهذا على فرض تأخر صلواته صلى الله عليه وسلم على المنبر عن النبي من الارتضاع وعلى فرض تقدمها أو التماس المتقدم من التأخر ففيه الخلاف المعروف في الأصول في التخصيص بالمتقدم والمأتمس وأما ارتفاع المؤتم فإن كان مشروطاً بحيث يكون فوق ثلثمائة ذراع على وجه لا يمكن المؤتم العلي بافعال الامام فهو ممنوع للاجماع من غير فرق بين المسجد وغيره وإن كان دون ذلك المندرجاً للأصل الجواز حتى يقوم دليل على المنع وبعض هذا الأصل فعل أبي هريرة المذكور ولو لم يشكر عليه قوله فكبر وهو عليه ثم ركع لم يذكر القيام بعد الركوع في هذه الرواية وكذا المذكر إقراة بعد التكبيرة وقد بين ذلك البخاري في رواية له عن سفيان عن أبي حازم وأفظه كبر فقرأ أو ركع ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري والقهقري بالقصر الشئ إلى خلف والحاصل عليه الملاحظة على استتقبال القبلة وفي الحديث دليل على جواز العمل في الصلاة وقد تقدم تحقيقه قولاً ولتعلوا أصلاً في بكسر الهمزة وفتح الحاء المنة الفوقية وثبت في اللام وفيه أن الحكمة في صلواته على المنبر أن يراد من قديسيت عليه ذلك إذا صلى على الأرض قوله أنه كما يجمع

عز الدين بن عبد الله الامروا هذا الحديث ما بين بصري ودي وفيه التجديد والتمتع في القول وأخرجه مسلم أيضاً الصلاة والنسائي في اليوم والليل (عن المغيرة بن شعبه رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله) قال (وسلم كما يقول في ركع صلاة

بضم الدال والباء وقد تسكن أى عشب كل صلاة (مكتوبة لاله لا الله) بالرفع على الخبرية لا لاوعده جماعة أو على البداية من الضمير المستتر في الظاهر المقدار ومن ٧٢ اسم لا باعتبار محله قبل دخولها وان لا يبعث غير أى لا اله غير الله في الوجود

الخفية جواز كون المؤتم في مكان في خارج المسجد قال في الجبر بصح كون المؤتم في داره والامام في المسجد ان كان يرى الامام والمعروف بعد القامة انتهى

(باب ما جاء في الحائل بين الامام والمأموم)

عن عائشة قالت كان لنا صيرة نسطها بالناهار ونحضر بها بالليل فصلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فسمع المسلمون فرأته فصاروا يصلونه فلما كانت الليلة الثانية كثروا فاطلع عليهم فقالوا كفوهم من الاعمال ما تطيقون قالت الله لايل حتى ثقلوا رواه احمد الحديث قد تقدم نحوه عن عائشة عند البخاري في باب انتقال المنفرد اماما في النوافل وفيه تصريح بأنه كان بينه وبينهم حائل الحجر وقد تقدم نحوه الحديث ايضا عن أبيه في صلاة التراويح وفيه انها قالت فامرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انصب له صيرا على باب بحرق وقوله كفوهم من الاعمال الى آخر الحديث هو عند الامة السنية من حديثها بالنظر خذوا من الاعمال ما تطيقون فان الله لايل حتى ثقلوا والمال لا يستغنى من الشئ ونفوس القس عنه بعد محبته وهو شال على الله تعالى فاطلاقه عليه من باب المشاكسة بخروجهم من بيته مثله وهذا أحسن محله وفي بعض طرقه عن عائشة قالت الله لايل من الثواب حتى ثقلوا من العمل أخرجه ابن جرير في تفسيره وقيل معناه ان الله لايل أبدأ ما لم يتم لم ثقلوا مثل قولهم حتى يشب الغراب وقيل ان معناه ان الله لا يقطع عنكم فضله حتى ثقلوا له والخبر يدل على أن الحائل بين الامام والمؤمن غير مانع من صحة الصلاة قال في الجبر ولا يضر بعد المؤتم في المسجد لا الحائل ولو فوق القامة فهو ما علم حال الامام اجماعا اهـ وكذلك لا يضر الحائل في غير المسجد ولو فوق القامة الا أن يمنع من ذلك مانع

(باب ما جاء فيمن ولازم بقعة بعينها من المسجد)

عن عبد الرحمن بن شبل ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى في الصلاة عن ثلاث عن ثقرة الغراب واقتراش السبع وان يوطئ الرجل المقام الواحد كاي طائر البعير رواه الخمسة الا الترمذي وعن سلمة بن الاكوع انه كان يخشى الصلاة عند الاسطوانة التي عند المصحف وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخشى الصلاة عند هامة في عليه وسلم ان سلمة كان يخشى موضع المصحف يسجد فيه وذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخشى ذلك المكان حديث عبد الرحمن بن شبل سكت عنه أبو داود والمذني والرازي لعن عبد الرحمن بن شبل وعقيم بن محمود قال البخاري في حديثه نظر قوله عن ثقرة الغراب المراد بها كما قال ابن الاثير ترك الطمانينة وقتئذ السجود وان لا يمسك فيه الا قدر وضع الغراب منقاره فيعابر يد الاكل والنزب منه كالخبيثة في قوله واقتراش

لا الوجه ان الاعلى الاستثناء لم تكن الكرامة توحيد الحضا والاحرار استثناء والاستثناء من النبي اثبات ومن الالفاظ في وعند الخفية المستغنى غير محكوم عليه بشئ ومن حجب الجهر والاتفاق على حصول التوحيد بقولنا لا اله الا الله وذلك اغيا يقتضى على قولنا ان المستغنى محكوم عليه لا على قولهم انه مسكوت عنه قاله ابن هشام ثم ان هذا التركيب عند علماء المعاني يقيد القصر وهو في هذه الكلمة من باب قصر الصفة على الموصوف لا العكس فان الذي معنى الوصف وفي هذه المسئلة بما حضر بث عليها بعد ان أثبتنا خوف الاطالة (وحده) بالنصب على الحال أى لا اله مفردا وحده (لا شريك له) عتلا وعتلا اما أولا لا يسط القسط لاني وغيره الكلام عليه ولا حاجة بنا الى التذلل بل ذكره واما ثانيا فلأنه تعالى والهكم الله واحد الا اله الا هو الرحمن الرحيم فل هو الله أحدا لا تتخذوا الهين اثنين انما هو واحد هو الاول والآخر والاخر الاول هو الفرد السابغ وذلك بقية حتى لا يشريك له وهو تأكيد لقوله وحده لان المتصف بالوحدانية لا يشريك له (له الملك) بضم الميم أى أصناف الخلوقات وأقسام الكائنات ما في الارضين

والسموات (وله الحمد) زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة بن يعقوب وهو صحابي لا يمتو بيده الخير (وهو على كل شيء قدير) قال الحافظ ورواه مؤثرون وثبت مثله عن البرازين حديث عبد الرحمن بن عوف به ضعیف

السبع

لك في القول اذا أصبح واذا أمسى (اللهم لامانع لما أعطيت) أي الذي أعطيت (ولامعطي لما منعت) أي الذي منعته وزاد عبد بن حديد من رواية معمر عن عبد الملك بن عبيد بن جبر هذا الاسناد ولا والله ما ضفت ٧٣ (ولا يتقع ذا الجدة من الجدة) بفتح الجيم

فيهما قال الخطابي الجدة الغني ويقال الخط ومعنى منك عندك أي لا يتقع ذا الغني عندك فزاد انما يتقع العمل الصالح أو من في ذلك بمعنى البدل كقوله تعالى أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدلهما قال الشاعر

فليت لنا من ما فر من مشربة

معدة تات على الطهارة وهوالة الجبل ويرى أبو عمرو بن الشيباني الجدة الكبير وقال أي لا يتقع ذا الاجتهاد استبداه وأنكره الطبري وقال الراغب الجدة أو الابن لا يتقع أحدا نفسه وقيل معنى الكسر السعي التام في الحصر أو الامراع في الهرب قال النووي الضعيف المشهور الذي علمه الجاهل ورأه بالفتح وهو الخط في الدنيا المال أو الولد أو العظيم أو الباطل والمعنى لا ينبغي حفظه وانما ينبغي فضله ورحمته وفي الحديث استحباب هذا الذكر عقب الصلوات لما اشغل عليه من ألتاها التوحيد ونسبة الانعزال الى الله تعالى والمنع والاعطاء وتمام القدرة وفيه المبادرة الى امتثال السنن وانباعها ورواة هذا الحديث خمسة كوفيون الا محمد بن يوسف وفيه التعديت والهمزة والقول وأن ترجمه البخاري أيضا في الاعتصام

١٥. قيل والرفاق والقدرة والنعوات ومسلم وأبو داود والنسائي في الصلاة (عن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم إذا صلى صلاة) أي فرغ منها (أقبل علينا بوجهه) الشيرازي أضروا

السبع هو ان يضع ساعده على الارض كالذئب وغیره كما بعد الكلب في بعض حالاته قوله وان يوطن الرجل قال ابن رسلان بكسر الطاء المشددة وفيه ان قوله في الحديث كابطان يدل على عدم التشديد لان المصدر على افعال لا يكون الا من أفعال الخفيف ومعناه كما قال ابن الاثير ان يألف الرجل مكانا لمعامل في المسجد يصلي فيه ويختص به قوله كابطان البعير المراد كابطون البعير المبرك الدمع الذي قد أوطنه واتخذ مناخلة فلا يارى الا البعير وقيل معناه ان يركب على ركبته قبل يديه اذا أراد السجود ومثل برك البعير على المكان الذي أوطنه يقال أوطنت الارض ووطنته واستوطنت أي اتخذتها وطنا ومخلاقه عند الاسطوانة هي بضم الهمزة تكون السنين الملهمة وضمت الطاء وهي الصارية قوله التي عند المحصف هذا دل على انه كان للمحصف موضع خاص به ووقع عند مسلم بالنظر يصلي وراء الصندوق وكأنه كان للمحصف صندوق يوضع فيه قال الحافظ والاسطوانة المذكورة حقة لنا ببعض مشايخنا انهم المتوسط في الروضة المكسرة وانما تعرف باسطوانة المهاجرين قال وزوي عن عائشة انها كانت تقول لو عرفها الناس لاضربوا عليها بالسهام وانما أصبرتم الى ابن الزبير فكان يكثر الصلاة عندها قال ثم وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن الخوار وزاد ان المهاجرين من قريش كانوا يجتمعون عندها وذكروا له محمد بن الحسن في أخبار المدينة والحديث الاول يدل على كراهة اعتماد الرجل بقة من بقاع المسجد ولا يعارضه الحديث الثاني لما تقر في الاصول ان فعله صلى الله عليه وسلم يكون مخصوصا من القول الشامل له بطريق الظهور كما تقدم غير مرة اذ لم يكن فيه دليل على التامى وعلة النهي عن المواظبة على مكان في المسجد ما ساق في الباب الذي بعده من مشروعية تكثير مواضع العبادة قال المصنف رحمه الله بعد ان ناق حديث سلمة ما نالته قات وهذا محمول على النقل ويحمل النهي على من لازم مطلقا للقرض والنقل اه

(باب استحباب التطوع في غير موضع المكتوبة)

(عن المغيرة بن شعبه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي الامام في مقامه الذي صلى فيه المكتوبة حتى يقضى عنه رواه ابن ماجه وأبو داود وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيعجز أحدكم اذا صلى أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله أو أبدا أو يرد ويراه ابن ماجه وقال لا يعني في السجدة) الحديث الاول في استاده عطاء الخراساني وليدك المغيرة بن شعبه كذا قال أبو داود قال المنذري وما قاله ظاهر فان عطاء الخراساني دل في السنة التي مات فيها المغيرة بن شعبه وهي سنة خمسين من الهجرة على المشهور وقال الخطيب اجمع العلماء على ذلك وقيل لا يقبل وقاته بنسنة والحديث الثاني في اسناده ابراهيم بن اسمعيل قال أبو حاتم الرازي هو محمول قوله حتى

لا يقول عن القبلة قبل فراغ الصلاة وظاهره انه كان يواطىء على ذلك قبل الحكمة في استقبال المأمومين أن يعلمهم ما يحتاجون اليه فعمل هذا يختص من كان في مثل حاله ٧٤ صلى الله عليه وآله وسلم من قصد التعاليم والموعظة وقيل الحكمة فيه ثم رتب

الداخل بان الصلاة انقضت اذ لو اقر الامام على حاله لا وهم انه في التشهد مثل ما رواه ابن المنبر استبدار الامام المأمومين اعتما هو خلق الامامة فاذا انقضت الصلاة زال السبب فاستقبلهم حينئذ يرفع الخيلاء والترفع على المأمومين (عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه انه قال صلى لنا) أي لاجلنا (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) صلاة الصبح بالمدينة مخففة الياء عند بعض المحققين ومشددة عند أكثر المحدثين موضع على نحو مرحلة من مكة حتى يتر هذا لونه كانت صلاة الرضوان تحت الشجرة سنة ست من الهجرة (على اثره ما كانت) أي مطر (من اللبلة فلما انصرف) أي من الصلاة (أقبل على الناس) بوجهه الكريم (فقال لهم هل تدرن ماذا قال ربكم) استقهاهم على سبيل التنبية (قالوا انه ورسوله اعلم) بما قال ربنا (قال) أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر (الكافر المحقق) لانه قاله بالايان حقيقة لانه اعترف بما يفضي الى الكفر وهو اعتقاد ان الله للركوب وأمان اعتقد ان الله وخالقه ومحتجعه وهذا مباحث له وعلامه بالمادة فلا يكثر أو المراد كثر النعمة

يتجنى لفظ أحمد داود حتى يتحول قوله أيعجز بكسر الجيم قوله يعني السبحة أي التطوع والحديثان يدلان على مشروعية انتقال المصل عن مصلاته الذي صلى فيه لكل صلاة يقتضيهما من افراد التوافل اما الامام فيخص الحديث الاول وبمعوم الثاني وأما المؤمن والمشرذ فبمعوم الحديث الثاني وبالقياض على الامام والصلاة في ذلك تكثير مواضع العبادة كما قال البخاري والبخوي لان مواضع السجود تشهد له كافي قوله تعالى يؤمذ تحدث أخبارها أي تخبر بما عمل عليه او ورد في تفسيره قوله تعالى فما بكت عليهم السماء والارض ان يؤمن اذا مات بكى عليه مصلاته من الارض ومصلته من السماء وهذه العلة تقتضي ان ينقل الى الأرض من موضع فثقل وان ينقل لكل صلاة يقتضيهما من افراد التوافل فان لم ينقل فينبغي ان يفصل بالكلام لحديث النهي عن أن تؤمر صلاة بصلاة حتى يتكلم المصلي أو يخرج آخره مسلم وأبو داود

* (كتاب صلاة المريض) *

(عن عمران بن حصين قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة فقال صل قائما فان لم تستطع فثاعدا فان لم تستطع فعلى جنبك رواقا الجماعة الاصحاب وزاد النسائي فان لم تستطع فجلسا لا يكف الله نفسا الا وسعها وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يصلي المريض قائما ان استطاع فان لم يستطع على فاعدا فان لم يستطع ان يسجد أو أبرأه وجعل سجوده أخفض من ركوعه فان لم يستطع ان يصلي فاعدا صلى على جنبه الا عين مستقبلة القبلة فان لم يستطع ان يصلي على جنبه الا عين على مستقبلة القبلة كما في القبلة رواء الدارقطني حدث علي في اسناده حسين بن يزيد ضعفه ابن المديني والحسن بن الحسين العرفي قال الحافظ وهو متروك وقال النووي هذا حديث ضعيف روى الباب عن جابر عند البخاري والبيهقي في المعرفة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاد مريضاً فراه يصلي على وسادة فاخذها فركبها واخذ عودا يصلي عليه فاخذته فركبها وقال صلى الله عليه وآله وسلم صل على الارض ان استطعت والا فإقوم ايما واجعل سجودك أخفض من ركوعك قال البخاري لا تعلم أحد اروه عن الثوري غير أبي بكر الحنفي قال الحافظ غثله عنه فخرجه من حديث عبد الوهاب بن عطاء عن قتيب بن جهم وقد مثل أبو حاتم فقال انه واهب عن جابر موقوف ورفعه خطأ قيل له فان أبا اسامة قد روى عن الثوري هذا الحديث مرفوعا فقال ليس بشئ وقد قوى اسناده في بلوغ الرام وروى الطبراني في معجمه من حديث طارق بن شهاب عن ابن عمر قال عاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم مريضاً فركبها وروى الطبراني في معجمه من حديث ابن عباس مرفوعا يصلي المريض قائما فان ثلثة مشقة صلى فاعدا يمين برأسه فان ثلثة مشقة صبح قال في التلخيص وفي اسنادهما ضعف وحديث

لاضافة الغيب الى الكوكب قال الزركشي والاضافة في عبادي للقلوب وليست للتشريف لان الكافر عمران ليس من أهل وتعتبه في المصاحح فقال التغايب على خلاف الاصل ولم يجوز ان تكون الاضافة لغير الملأ (فاما من قال

مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب وامان قال مطرنا بنو كذا وكذا أي بكوكب كذا وكذا سمى بمحرم منازل القمر انواعه سمى نواله بنوط العا عند مغيب مثاله بناحية المغرب ٧٥ وقال ابن الصلاح انه ليس نفس الكوكب

بل مصدره الخيم اذا سقط وقيل
نخس وطلع ويانه ان غماسة
وعشرين نخس جاعه ورفه المطالع
في أربعة السنة وهي المعرفة
بنازل القمر يسقط في كل ثلاث
عشرة ليلة تخيم منها في المغرب مع
طالع عقابله في المشرق فكانوا
يسمون المطر للغارب وقال
الاصمعي الطالع فتسمية التجم نوا
تسمية لئلا يفسد بالمصدر (فذلك
كأنه مؤمن بالكوكب) وقده
أجاز العلماء أن يقال مطرنا في
نوه كذا وعدم القول بذلك أولى
وان كان له معنى في صحيح (عن
عقبة بن الحرث لثو في أبي
سروعة بكسر السين وفتحها
ر) رضى الله عنه قال صليت وراء
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بالمدينة العصر فسلم ثم قام
لكونه (مسرعاً فخطب) أي
تجاوز رقاب الناس الى بعض
محرراته) فيه ان الامام ان
يصرف في شأن وان الخطب لما
لا يخفى عنه مباح وان من وجب
عليه فرض فالأفضل ما أدركه
اليه (ففرغ الناس) بكسر الزاي
أي خافوا (من عمرته) وكانت
هذه عادتهم اذا رأوا منه صلى
الله عليه وآله وسلم غير ما بهدونه
خشية أن ينزل عليهم شيء فيسوءهم
(فخرج) صلى الله عليه وآله وسلم
من الحجرة (عليهم) ولان عساكر

عمران يدل على انه يجوز ان حصل له عذر لا يستطيع معه القيام ان يصلي قاعدا ولن
حصل له عذر لا يستطيع معه القعود ان يصلي على جنبه والمعتبر في عدم الاستفاضة عند
الشافعية هو المشقة أو خوف زيادة المرض أو الهلاك لا مجرد التالم فإنه لا يبيح ذلك عند
الجمهور وخالف في ذلك المنصور بالله وظاهر قوله قاعدا انه يجوز ان يكون القعود على
أي صفة شاء المصلي وهو مقتضى كلام الشافعي في البويطي وقال الهادي والقاسم
والمؤيد بالله انه يتبرع واضع اليد على ركبته وقال زيد بن علي والناصر والمنصور انه
كشعور التشمده وهو خلاف في الأفضل والكل جائز والمراد بقوله فعل جنبه هو الجنب
الا عن كافي حديث على أن ذلك ذهب اليه وقالوا بكون كسبه الميت في التبرع وقال
الهادي وهو مروى عن أبي حنيفة وبعض الشافعية انه يستلحق على ظهره ويجعل رجله
الى القبلة وحديث الباب يردان عليهم لان الشارع قد اقتصر في الاول منهما على الصلاة
على الجنب عند تعذر القعود وفي الثاني قدم الصلاة على الجنب على الاستفاضة وحديث
على رضى الله عنه يدل على ان من لم يستطع أن يركع ويحج قاعدا يؤم في الركوع
والسجود ويجعل اليمين لسجوده تخضع من اليمين ركوعه وان من لم يستطع الصلاة
على جنبه يصلي مستلقيا جاعلا رجله على القبلة وظاهر الاحاديث المذكورة في
الباب انه اذا تعذر اليمين المستلحق في الجنب عليه شيء بعد ذلك وقيل يجب اليمين
بالعينين وقيل لا يجب وقيل يجب امرار القرآن على القلب والذكر على اللسان ثم على
القلب ويدل على ذلك قول الله تعالى فاتوا الله ما استطعتم وقوله صلى الله عليه وسلم اذا
أمرتم بأمر فافوا منه ما استطعتم والواسع المذكور في حديث عمران قيل هي بآله
الموحدة وقيل يأتون والاول ورم في باطن المتعة والثاني قرحة فائدة

(باب الصلاة في السفينة)

(عن عيمون بن مهران عن ابن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف أصلي في
السفينة قال صل فيها قائما إلا أن تخاف الغرق رواء الدارقاني وأبو عبد الله الحاكم على
شرط الصبحين * وعن عبد الله بن أبي عتبة قال صحبت جابر بن عبد الله وأبا عبد الله الخدري
وأبا هريرة في سفينة فصاروا قاعدا في جماعة منهم بعضهم وهم يقدرون على الجدر وواسع
في سنة) قوله صل فيها قائما إلا أن تخاف الغرق فيه ان الواجب على من يصلي في
السفينة القيام ولا يجوز له التمدد والاعند خشية الغرق ويؤيد ذلك الاحاديث المتقدمة
الدالة على وجوب القيام في مطلق صلاة التربة فلا يصار الى جوار القعود في السفينة
ولا غيرها إلا بدليل خاص وقد تقدم ما يدل على اتركيب في صلاة التربة على الراحة
عند العذر والرخص لا يقاس عليها وليس ركب السفينة كركب الدابة فتركه من
الاستقبال وبناش على تخافة الغرق المذكور في الحديث ما أواهان الاعتزاز قوله

اليهم (فأرى أنهم جبروا من سرعته فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ذكرت) وأنا في الصلاة (شيانا تبم) بكسر التاء أي ذهب
أوفضة غير مصوغ أو من ذهب فقط وفي الفتح التبر الذي لم يصف ولم يضرب وقال الجوهرى لا يقال إلا لذهب وقد قاله بعضهم

في الفضة اه وأعطته بعضهم على جميع جواهر الارض قبل أن تصاغ أو تضرب حكاها ابن الاثير عن الكنتاني وكذا
أخبار ابنه ابن دريد وقيل هو الذهب ٧٦ المكسور حكاها ابن سبويه وفي رواية أبي عاصم تبرأ من الصدقة (عند نافكرت

أن يجبى) أى يشترى الفسحر
فيه عن التوحيد والاقبال على
الله تعالى وفهم منه ابن بطال
مع في آخر فقال فيه ان تأخير
الصدقة تجلب صاحبها يوم
القضامة (فأمرت بقتله) ولا ي
ذر نفسه ولا يبيع نفسه
ويؤخذ منه ان عروض الذكر
في الصلاة في أجنبي عنهما
وجوه الخسيرة والشاء العزم في
اثاثها على الامور المحسوبة
لا يشدها ولا يقدح في كمالها
وفيه ان المكث بعد السلام
ليس بواجب واطلاق النعل
على ما يارب به الانسان وجواز
الاستجابة مع القدرة على المباشرة
ورواه هذا الحديث الحسن ما
بين كوفي ومكي وفيه التحدث
والاخبار والعنونة والقول
وشيوخ البخاري من افراده
وأخره أيضا في الصلاة والكاة
والاستئذان والنسائي في الصلاة
(عن عبد الله بن مسعود رضى
الله عنه قال لا يجزئ أحدكم
لثيبتان شيئا) ولم يجرأ (من
صلاته بى) بالفتح أى يعقد
رباضه أى يظن (ان حقا عليه
أن لا يصرف الا عن عيته) أى
ان عدم الانصراف حق عليه
قاله ابن رمادى تبعه لا يكرمانى
وتعقبه الهيثمي فقال هذا تعسف
والظاهر ان المعنى يرى واجبا

وهم يقدرون على الجذبهم الجيم وتشديد الادل هوشاطي الجمر والمراد انهم يقدرون على
الصلاة في البر وقد صحت صلاتهم في السفينة مع اضطرابها وفيه جواز الصلاة في السفينة
وان كان الخروج الى البر عسكرا

* (أبواب صلاة المسافرين) *

* (باب اختيار القصر وجواز الاتمام) *

(عن ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يزيد في السفر على ركعتين وأما
بكر وعروة وعثمان كذلك متفق عليه وعن يعلى بن أمية قال قلت لعمر بن الخطاب فليس
عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتن ان يقتلكم الذين كفروا فتعبدوا لهم انما
قال سمعت مما سمعت منه نسألك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك قال صدقة
تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة وهرواه الجماعة الا البخاري) قوله وكان لا يزيد في
السفر على ركعتين فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم لازم التصر في السفر ولم يصل فيه قاعا
ولفظ الحديث في صحيح مسلم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزد على ركعتين حتى قبضه
الله عز وجل وسمعت أبا بكر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل وسمعت عمر فلم يزد
على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل وسمعت عثمان فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز
وجل وظاهر هذه الرواية وكذا الرواية التي ذكرها المصنف ان عثمان لم يصل في السفر
تماما وفي رواية لمسلم عن ابن عمر انه قال ومع عثمان صدرا من خلافته ثم أتى وفي رواية
عثمان سنين أوست سنين قال النووي وهذا هو المشهور ان عثمان أتم بعد ست سنين
من خلافته وتناول العلم هذه الرواية ان عثمان لم يزد على ركعتين حتى قبضه الله في غير
مضى والرواية المشهورة باتمام عثمان بعد صدرا من خلافته على الاتمام على خاصة
وقد صرح في رواية بان اتمام عثمان كان يعني في البخاري ومسلم ان عبد الرحمن بن زيد
قال صلى الله عليه وسلم في أربع ركعات فقبيل في ذلك لعبد الله بن مسعود فاسترجع ثم قال
صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ركعتين وصليت مع أبي بكر الصديق في
ركعتين وصليت مع عمر بن الخطاب في ركعتين فليت حظي من أربع ركعتان متقبلتان
قوله سمعت مما سمعت منه وفي رواية لمسلم سمعت عمر بن الخطاب في ركعتين وصليت مع
المشهور والمروفي كما قال النووي قوله صدقة تصدق الله بها عليكم فيه جواز قول
الناقل تصدق الله عليه او اللهم تصدق لمخا وقد كرهه بعض السلف قال النووي وهو
غلط ظاهر واعلم ان قد اختلف أهل العلم هل القصر واجب أم رخصة والتمام أفضل
مذهب الى الاول الحنفية والمالكية وروى عن علي وعمر وسببه النووي الى كثيرين
أهل العلم قال الخطابي في المعالم كان مذاها كقولنا الساف وقتها الامام الى ار
القصر هو الواجب في السفر وهو قول علي وعمر وابن عمر وابن عباس وروى ذلك عن عمر

عليه عدم الانصراف الا عن عيته والله (ان قد رأيت النبي صلى الله عليه وآله) حال كونه ابن
(يُصرف عن يساره) ولمسلم من حديث أنس أ كثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن شماله قال النووي

يجمع بينهما صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل تارة هذا وتارة هذا فاخير كل منهما بما اعتقده انه الاكثر قال في القبح ويمكن
أن يجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يجعل حديث الباب على حالة الصلاة ٧٧ في المسجد لان حجة النبي صلى الله عليه

وآله وسلم كانت من جهة يساره
ويجعل حديث أنس على ما سوى
ذلك كحل السفر ثم اذا تعارض
اعتقاد ابن مسعود وأنس ورجح
ابن مسعود لانه اعلم وأسن وأجل
وأكثر لازمة للنبي صلى الله عليه
وآله وسلم وأقرب الى موافقته في
الصلوات أنس وبان في استناد
حديث أنس من تكلم فيه وهو
المدني وبانه متفق عليه بخلاف
حديث أنس في الامرين وبان
رواية ابن مسعود توافق ظاهر
الحال لان حجة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كانت على جهة
يساره كما تقدم ثم ظهر لي انه يمكن
الجمع بين الحديثين بوجه آخر وهو
ان من قال كان أكثر انصرافه
عن يساره نظرا الى هيبته في حال
الصلاة ومن قال كان أكثر
انصرافه عن يمينه نظرا الى هيبته
في حالة استقباله القوم بمد سلامه
من الصلاة فعلى هذا لا يختص
الانصراف بجهة هيبته ومن ثم
قال العلماء بسحب الانصراف
الى جهة حاجته لكن قالوا اذا
استوت البهتان في حقه فالعين
أفضل لعموم الاحاديث المصرحة
بفضل النيمان قال ابن اثير فيه
ان المندوبات قد تنقلب مكرهات
اذا رفعت عن رتبته لان النيمان
سحب في كل شيء من أمور العباد
لكن الماخني ابن مسعود أن
يعتقر وجوبه اشار الى كراهته

ابن عبد العزيز وقادة الحسن وقال حماد بن سليمان يعيد من يصلي في السفر أربعا وقال
مالك بعد ما دام في الوقت اه والى الثاني الشافعي ومالك وأحمد قال النووي وأكبر
العلماء وروى عن عائشة وعثمان وابن عباس قال ابن المنذر قد أجمعوا على انه لا يقصر في
الصبح ولا في المغرب قال النووي ذهب الجمهور الى انه يجوز ان تقصر في كل سفر مباح
وذهب بعض السلف الى انه يشترط في القصر الخوف في السفر وبعضهم كونه سفوح
أو غرة ومن بعضهم كونه سفر طاعة اخرج القائلون بوجوب القصر بجميع الاولى ملازمة
صلى الله عليه وسلم لا تقصر في جميع أسفاره كما في حديث ابن عمر المذكور في الباب ولم يثبت
عنه صلى الله عليه وسلم انه أتم الرباعية في السفر البنية كما قال ابن القيم وأما حديث عائشة
الا في الشغل على انه صلى الله عليه وسلم أتم الصلاة في السفر فسيأتي انه لم يصح ويحجب
عن هذه الحجة بان مجرد الملازمة لا يدل على الوجوب كاذب الى ذلك وجه ورأى أنه لا اصول
وغيرهم الحجة الثانية حديث عائشة المتفق عليه بانها ظمنت الصلاة ركعتين ففرت
صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر وهو دليل ناهض على الوجوب لان صلاة السفر اذا
كانت مفروضة ركعتين لم تجز الزيادة عليها كما انها لا تجوز الزيادة على أربع في الحضر وقد
أجيب عن هذه الحجة باجوبة منها ان الحديث من قول عائشة غير مرفوع وانها تشهد
زمان فرض الصلاة وان لو كان ثابتا بالنقل بآثارنا وقد دعينا الجواب عن هذه الاجوبة في
أول كتاب الصلاة في الموضع الذي ذكر فيه المصنف حديث عائشة ومنها ان المراد بقولها
فرضت أي قدرت وهو خلاف الظاهر ومنها ما قال النووي ان المراد بقولها فرضت
يعني لمن أراد ان يقصر عليه ما يزيد في صلاة الحضر ركعتان على سبيل التجمع وأقرت
صلاة السفر على جواز الاقتصار وهو ثابت في متصرف لا يقول على مثله ومنها ما اراد
لحديث عائشة بادلهم التي عكسوا ما في عدم وجوب القصر وسيأتي وباقى الجواب عنها
الحجة الثالثة ما في صحيح مسلم من ابن عباس انه قال ان الله عز وجل فرض الصلاة على
لسان نبيكم على المسافر ركعتين وعلى المقيم أربعا والخوف ركعة فهذا الصحابي الجليل
قد سحى عن الله عز وجل انه فرض صلاة السفر ركعتين وهو أنى لله وأخشى من ان يتحكي
أن الله فرض ذلك بالارهاق والحجة الرابعة حديث عمر عند السائق وغيره صلاة الاضحية
ركعتان وصلاة النطر ركعتان وصلاة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى
الله عليه وسلم وسيأتي وهو يدل على ان صلاة السفر مفروضة كذلك من أول الامر
وان لم يكن أربعا ثم قصرت وقوله على لسان محمد تقصر بعبارة بنيت ذلك من قوله صلى الله
عليه وسلم الحجة الخامسة حديث ابن عمر الا في بلقظ آخر بان نضلي ركعتين في السفر
واخرج القائلون بان تقصر خمسة وانما أفضل ترجيح الاول منها قول الله تعالى ليس
عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة في الجناح لا يدل على العزيمة بل على الرخصة وعلى
ان الامس للتمام والقصر انما يكون من شيء أطول منه وأجيب بان الآية وردت في

اه قال أبو عبيد قلن انصر عن يساره هذا أصاب السمة يريد والله أعلم حيث يلزم التامع على ان هيبته مؤكدة وأوجب والا
فما ظن ان التيسر سنة حتى يكون النيمان بدعة انما البدعة في دفع التيسر عن رتبته فانه في المصالح وروا هذا الحديث ما بين

كوفي واسطى وبصرى وفيه الحديث والخبار والعنفنة وثلاثة من التابعين واخرجة مسلم وأبو داود والشافعى وابن
 ماجه فى الصلاة (عن جابر بن عبد الله رضى الله ٧٨ عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم من أكل من هذه الشجرة)

قال ابن بطال هذا يدل على إباحة
أكل النوم لأن قوله أكل افظ
إباحة وتعقبه ابن المنبر
بالصفة إنما تعطي الوجود
لأحكام أي وجوده لا الكل
وهو أعين من كونه مباحا وغير
مباح وفي حديث ابن سبيعة
مسلم إلا أنه على عدم تحريمه وفي
قوله شجرة عجلان المعروف في
اللقية أن الشجر ما كان له ساق
وما لا ساق له يقال له شجر وهذا
فسر ابن عباس قوله تعالى
والنجم والشجر يسجدان قال
الفسطاطي كان اسم كل منهما
قسط يطلق على الأخر ونطق
أفصح القصص من أقوى الدلائل
أه ومن أهل اللغة من قال كل ما
ثبت له أرومة أي أصل في الأرض
فهو شجر والنجيم نجوم - م من قال
بين الشجر والنجم عموم وخصوص
فكل شجر نجيم ونجم غير شجر وقد
يسمونه القول في ذلك في تفسيرنا
نسخ البيان (يريد النجوم) يضم
الذوق الحافظ في الفتح لم يعرف
الذي فسر وأظفنه ابن جرير
يعني عبد الملك ورواه - م عن
يحيى القطان عن ابن جرير بلفظ
من أكل من هذه البقلة النجوم
وقال مرتين أكل البصل والنجوم
والسكرات ورواه ابن الزبير عن
جابر بلفظ نهى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عن كل البصل
والسكرات ولم يكن سدا لومئذ

الثوم هكذا أخرجه ابن خزيمة قلت وهذا لا ينافي إذا لم ين من كونه لم يكن بارضهم أن لا يجلب لهم حتى أخرجه
لواستعمل هذا الجمل. كانت رواية الميثب مقدمة على رواية النافي وعند السراج نافع بالفظن في رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم عن كل الصوم يوم شيعرنا دم سلم حتى يذهب ريحها (نلايفشانا) أي فلا يأتنا فالمراد بالغيثبان الاتيان (في مساجدنا) والعمى مسجدنا وانا ظاهران المراد مسجد المدينة لكن حديث أبي سعيد عند مسلم ٧٩ دال على ان القول المذكور مردود

م. صلى الله عليه وآله وسلم عقب فتح خيبر فعلى هذا يريد المسجد المكان الذي أعد له صلى فيه مدة اقامته هناك وألما بالمشهد الحسن والاضافة الى المساجين ويؤيد رواية أحمد عن يحيى القطان بالفظافلا يقرب من المساجد ويؤيد مسلم وهذا بدعي قول من خص النبي ﷺ بالصلاة صلى الله عليه وآله وسلم وحده ابن بطال عن بعض أهل العلم وهواه قال القسطلاني وحكم رغبة المسجد حكمه لان امره ولذا كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا وجد رجبها في المسجد أهدأ أمرها خارج من وجدت منه الى البقيع كما ثبت في مسلم عن عروة بن زكريا عنه ويطبق بالنوم كل ذكر يريح كربه والحق بعضهم به من بقيه يجزأ ليرحمه راحة وكما جردم الارض وأصحاب الصنائع الكريمة كالسماك وتاجر السكان والغزل وعورض بان أكل الصوم أدخل على نفسه باختباره وهذا المانع بخلاف الايجز والمجذوم فكيف يطق المذلل والمختار اه (قال الراوي) يعني عطاف (قات لجابر ما يعني به) أي بالنوم انضباطا أمينا (قال) جابر (ما أرام) بضم الهمزة أي ما أظنه صلى الله عليه وآله وسلم (يعني) أي بقصد (الانبياء) بكسر التون مع الهمزة والمدحرج

أخرجه أيضا الساق والبيهقي زيادة ان عائشة اعترفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة الى مكة حتى اذا قدمت مكة قالت يا بني أنت وامى بار. ولله اعلمت وقصرت الحديث وفي اسناده العلامة بن زهير عن عبد الرحمن بن الاسود بن يزيد الخبي عن امو العلماء ابن زهير قال ابن حبان كان يروى عن الثقات ما لا يشبه به حديث الانبياء فيطيل الاستحاج به فيما يوافق الاثبات وقال ابن معين ثقة وقد اختلف في صحاح عبد الرحمن منه افعال الدارقطني أدرك عائشة ودخل عليه اهو ومن اهت قال الحافظ وهو كما قال في تاريخ الجزارى وغيره ما يشهد بذلك وقال أبو حاتم أدخل عليه اهو وصغير ولم يسمع منها وادعى ابن أبي شيبة والطحاوى ثبوت صحاحه منها ورواية الدارقطني عن عبد الرحمن عن أبيه عن عائشة قال أبو بكر الزبائري من قال فيه عن عائشة فقد أخطأ واختلف قول الدارقطني فيه فقال في السنن اسناده حسن وقال في العمل المورسل أشبهه قال في البدر المنير ان في متن هذا الحديث فكاره وهو كون عائشة خرجت معه في عرفة رمضان والمشهور انه صلى الله عليه وسلم لم يغير الا أربع عرليس. ثم شئ في رمضان بل كاهن في ذى القعدة الا التي مع حشمته فكان احرامها في ذى القعدة ونعلها في ذى الحجة قال هذا هو المعروف في الصحين وغيرهما قال وتعمل بعض شيوخنا الحفاظ في الجواب عن هذا الاشكال فقال لعل عائشة ممن خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفره عام الفتح وكان سفره ذلك في رمضان ولم يرجع من سفره ذلك حتى اعقر عرفة الجعرانة فاشارت بالقصر والاعتمام والغطر والعمام والعمره الى ما كان في تلك السفرة قال قال شيخنا وقد روى من حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم اعقر في رمضان ثم رأيت بعد ذلك القاضى عياضا أجاب بهذا الجواب فقال لعل هذه علمها في شوال وكان ابتدأ خروجه في رمضان وتظاهر كلام أبي حاتم بن حبان انه صلى الله عليه وسلم اعقر في رمضان فانه قال في صحيحه اعقر صلى الله عليه وسلم أربع عر الاولى عمرة النضامة القابل من عام الحديبية وكان ذلك في رمضان ثم الثانية حيث فجع مكة وكان قصها في رمضان ثم خرج منها قبل هوازن وكان من أمره ما كان فلما رجع وبلغ الجعرانة قسم الغنائم بها واعقر منها الى مكة وذلك في شوال واعقر الرابعة في حجة وذلك في ذى الحجة سنة عشر من الهجرة واعترض عليه الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد القندسى في كلامه على هذا الحديث وقال وهم في هذا في غير موضع وذكر أحداث بن الردي عليه وقال ابن حزم هذا حديث لا خفيه وطعن فيه ورد عليه ابن الصوى قال في الهدي بعدد كراهة هذا الحديث وصحت شيخ الاسلام ابن تيمية بقوله هذا حديث كذب على عائشة ولم تكن عائشة لتصل بخلاف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وسائر الصلوات وهي تشهد بهم بقصر ون ثم تمهى وحدها بالاموجب كيف وهى القائلة فرضت الصلاة ركعتين فريدت في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر

الكرمانى بان السائل عطاوا المسؤول جابر ونبهه العرواوى والعيني وقال الحافظ في الفتح أن السائل ابن جريج والمسؤل عطاوا وفي مصنف حمد الزاقي ما رشدا الى ذلك لمقتضى قوله الانبياء انه لا يكره المطبوخ في حديث علي عند أبي داود قال نهي

من أكل النوم الاطعمه وشارف حقه بث معاوية بن قرة عن ابيه انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن هاتين الشجرتين وقال من أكلهما فلا يقرب من مسجدنا وقال ان كنتم لابد أكليهما فاماميتوهما طبخا (وقيل الاثنته) اى قال محمد بن يزيد عن ابن جريح ما رواه يعنى الاثنته اى بدل ثبته والتين بفتح الزون وسكون ٨٠ المشاة القوية الى الرحمة الكريمة برواه هذا الحديث ما بين بخارى وبصرى

ومكى وشيخ البخارى المسندى من افرادهم فيه الحديث والاختبار والسماع والقول وأخرجه مسلم والنسائي في الصلاة والترغى في الاطعمة (وعنه) اى عن جابر (رضي الله عنه) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أكل قوماً وبصلاً فليمتة لنا (وقال) (لم يمتل مسجدنا) شذ من الزهري (ولم يمتل في بيته) وهو أخص من الاعتزال لانه أعلم من أن يكون في البيت أو غيره (وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لم يقدم المدينة من مكة ونزل في بيت أمي أبوب الانصاري في السنة الأولى من الهجرة (انى) من عند ابي اوب (بقدر) يكسر القاف ما يطبخ فيه الطعام ويجوز فيه التائب والتذكير والتائب اشهر ولكن الضمير في قوله منه خضرات يعود الى الطعام الذى في القدر فالتقدير اى يتقدم طعام فيه خضرات وهذا لما اعاد الضمير على القدر اعاده بالتائب حيث قال فاخبر بها فيها وحيث قال قربوها (ففيه خضرات) بفتح الخاء وكسر الصاد او بضم الخاء وفتح الصاد جمع خضرة (من يقول) اى مفيد وخضر فوجدناهما لان الرائحة لم تفت من باب الطبخ مكانها فبئ (فقال فاخبر بها) اى القدر (من القول فقال قربوها) الى القدر او الخضرات او البقول مشيرة الى بعض اصحابها كان معه) هو ابو ايوب وابن الانصاري وابتدل في فتح الباري لكونه بابا ايوب بحيث سلم في قصة نزوله صلى الله عليه وآله وسلم عليه قال وكان يتم لاني

فكيف يظن بها انه تزدي على فرض الله ونحنا الف رسول الله وأصحابه وقال الزهري اه شام لما حدثه عن ابيه عن ابي ذر فاشانه كانت تتم الصلاة قال تاولت كما تاول عثمان فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حسن فعلها فافارها عداه من التاويل حينئذ وجه ولا يصح ان يضاف انماها الى التاويل على هذا التقدير وقد أخبرنا جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يزيد في السفر على ركعتين ولا أبو بكر ولا عرفان بن عمار في الامم من غير ان يزدادهم بقصرون وأما بعد موته فانما أتت كما أتت عثمان وكلاهما تأول تأويل لا ولا حاجة في روايتهم لا في تأويل الواحد منهما مع مخالفة غيره اه والحديث الثاني صحيح اسناداه الدارقطني كما ذكره المصنف قال في التلخيص وقد استكره أحد وصحته بعد عتقان عائشة كانت تتم ذكر عروته انما تأولت ما تاول عثمان كما في الصحيح فلو كان عندنا عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية لم يقل عروته انما تأولت قال في الهدي بعد ذكر هذا الحديث وصحت شيخ الامام ابن حنبل يقول هو كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وقد روى كان يقصرون تتم الاول بالياء آخر الحروف والذى بالياء المشاة من فوق وكذلك ينطرون وم قال شيخنا هـ هذا باطل ثم ذكره الكلام السابق من استمه بخالفة عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة وكذا ضبط الحافظ في التلخيص افظ تتم وتصوف في هذا الحديث بالمتزامن من فوق وقد استدل بحديثي الباب القائلون بان القصر رخصة وقد تقدم ذكرهم ويجب انهم بان الحديث الثاني لا حاجة فيه لهم لما تقدم من ان لفظ تتم وتصوم بالذوقانية لان فعلها على فرض عدم معارضته لقوله وفعله صلى الله عليه وسلم لا حاجة فيه فكيف اذا كان معارضاً للاتباع عنه من طريقها وطريق غيرها من الصحابة وأما الحديث الاول فلو كان صحيحاً لكان حجة لقوله صلى الله عليه وسلم في الجواب عنها أحسنه ولكنه لا يقتض لمعارضته ما في الصحيحين وغيرها من طريق جماعة من الصحابة وهذا بعد تسليم انه حسن كما قال الدارقطني فكيف وقد طعن فيه بذلك المطاعن المتقدمة فانما يجبرها وتوجب سقوط الاستدلال به عند عدم المعارض (وعن عمر انه قال صلاة السفر ركعتان وصلاة الاضحية ركعتان وصلاة الاطعمه ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان فقام من غير قصر على اسان محمد صلى الله عليه وسلم رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وعن ابن عمر قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتاها ونحن ضلال فلما افكان فيها هلمنا ان الله عز وجل أمرنا ان نهلى ركعتين في السفر ورواه النسائي وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يحب ان تؤتى رخصة كايكبره أن تؤتى معصيته رواه أحمد الحديث المروي عن عمر بن الخطاب العجيج الازدي بن زياد بن أبي الجهم وقد وثقه أحمد

القدر (من القول فقال قربوها) الى القدر او الخضرات او البقول مشيرة الى بعض اصحابها كان معه) هو ابو ايوب وابن الانصاري وابتدل في فتح الباري لكونه بابا ايوب بحيث سلم في قصة نزوله صلى الله عليه وآله وسلم عليه قال وكان يتم لاني

صلى الله عليه وآله وسلم طعاما فلأجابه الله أى بعد أن يأكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم منه سأل عن موضع أصابع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذم ذلك مرة فتقبل له بأكل وكان الطعام فيه قوم ٨١ فقال احرام هو يا رسول الله قال لا ولكن

أكرهه أه وهو وغيره لم يثبت

أم أيوب المروي عنه أي بن خزيمة

وحبان قالت نزل علينا رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم

فتكنا ناله طعاما فذهب به بعض

القبول الحديث وفيه قال كانوا

فأني لست كأحد منكم نهذا

أمر بالاكل للجماعة (فلا رآه)

أى رأى النبي صلى الله عليه وآله

وسلم أنا أيوب أو غيره (كره

أكلها قال كل فأنى أجى من

لاتناجى أى من الملائكة وعند

ابن خزيمة وحبان من وجه آخر

ابن رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم أرسل اليه فباعها من

خضرة فيه بصل أو كراث فلم ير

فيه أثر رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم فأنى أن يأكل فقال له

ما منعك أن تأكل فقال لم أر أثر

يدك قال استحي من ملائكة

الله وليس بحرم وعندهما أيضا

أنى أخاف أن أؤذى صاحبى

واسئل الله أفضل من الانبياء

وتعقب بأن لا يلزم من تفصيل

بعض الأفراد على بعض تفصيل

الجنس على الجنس واختلف

هل كان كل ذلك حراما على

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أولاد الراسع الحل له يوم قوله

وليس بحرم ورواه هذا الحديث

ما بين مصرى ومكى وسلفى

والمعنى

نيل

١١

ت

وبه القصد

ولعننه وأخرج البخارى فى الاعتصام

وسلم فى الصلاة أبو

داود فى الاطعمه والساقى فى الوليمة

(وفى رواية أنى يدر) ففتح الياء وسكون الدال بدل قد قال ابن وهب فى تفسيره

وابن عيينة وقد روى من طريق أخرى بإسناد رجاله رجال الصحيح وقد قال ابن القيم فى الهدى هو ثابت عنه قال وهو الذى سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما بالذاقة قصر وقد أمنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة تصدق الله بها عليكم فأتوا بواحدة صدقة قال ولا تناقض بين حديثيه فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما أجابه بان هذا صدقة الله عليكم ودينه اليسر السمح علم عمر أنه ليس المراد من الآية قصر العدد كما فهمه كثير من الناس قال صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر وعلى هذا فلا دلالة فى الآية على أن قصر العدد مباح معنى عنه المباح فان شاء المولى فعله وإن شاء الله وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يواظب فى أسفاره على ركعتين فربما يرفع قط الأشعة فله فى بعض صلاة الخوف وحديث ابن عمر الثانى أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة فى صحيحهما وفى رواية كاتيب أن توفى عزاءه وفى الباب عن أبي هريرة عن عبد بن عدى وعن عائشة هذه أيضا والمراد بالرخصة التسهيل والتوجه فى ترك بعض الواجبات أو الإباحة ببعض المحرمات وهى فى أمان أهل الأصول الحكم الثابت على خلاف دليل الوجوب أو الحرمة المذكورين أن الله يحب التواضع فأشعرهم من الرخص وفى تشبيه تلك الخبة بكرأته لاتمان العصىة دليل على أن فى ترك اثنين الرخصة ترك طاعة كالترك للطاعة الحاصل باتمان العصىة وحديث ابن عمر لآل من أدلة القاتنين بان القصر واجب لقوله فكذلك فيما علمنا أن الله عز وجل أمرنا أن نصلى ركعتين فى السفر وقد تقدم الكلام على ذلك

باب الرد على من قال إذا خرج منهم أرام بقصر الى الليل *

(عن أنس قال صابت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة أو بعاصم وصليت معهما العصر بدى المصلحة ركعتين معننى عليه وعن عبيد بن يحيى بن يزيد الهذلى قال سألت أبا عن قصر الصلاة فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين شعبة الشاذ رواه أحمد وسلم وأبو داود) قوله وصليت معهما العصر بدى المصلحة هكذا فى رواية البخارى ذكرها الكشميني وهى ثابتة عند مسلم وعند البخارى أيضا فى كتاب الحج وقد استدلل بذلك على إباحة القصر فى السفر القصير لأن ابن المدينية وبنى المصلحة ستة أميال وقد ثبت بان هذا المصلحة لم تكن منتهى السفر وإنما خرج إليها حيث كان قاصدا إلى مكة وأما فى تركها أو كانت أول صلاة حضرت صلاة العصر فقصرها واسقط قصرها إلى أن يرجع قوله إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال واختلف فى تقدير المسال فقال فى الفتح المبل هو من الأرض منتهى مد البحر لأن البحر يبل عنه على وجه الأرض حتى يبقى أدراكه وبذلك يزعم الجوهرى وقيل أن ينظر إلى الشخص فى أرض مستوية فلا يدرى أو جبل هو أم أرض أو ذهاب أو أت قال النووي المبل ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون أصبعاً معترضة معتدلة والأصبع ست

(بمعنى طفا) شبهه باليد وهو القمر عند كماله لاستدارته (فيه حضرات) أي من يقول وظاهره ان القول كانت فيه نبوة
لكن لا مانع من كونها كانت مطبوعة ٨٢ وقد رجع جماعة من الشراح رواية أحمد بن صالح هذه لكن ابن وهب نص

اليد وبالطبع قد دل على انه حدث
به كذلك والذي يظهر ان رواية
القدراس مع الحسن تقدم من حديث
أبي أيوب وأم أيوب جميعا فان
فيه التصریح بالطعام ولا تعارض
بين امتناعه صلى الله عليه وآله
وسلم من أكل الثوم وغيره
مطبوخا وبين انه لهم في أكل
ذلك مطبوخا فقد عدل ذلك
بقوله اني است كاحد منكم
وقد ترجم ابن خزيمة على حديث
أبي أيوب بذكر ما خص الله نبيه
به من ترك أكل الثوم ونحوه
مطبوخا وجمع القرطبي في
المفهم بين الرايتين بان الذي
كان في القدراس مطبوخا حتى تضع
رائحته فبقى في حكم النهي
واستدل بالحديث الباب على ان
صلاح الجماعة ليست فرض عين
قال ابن دقيق العيد لان اللازم
من منعه أحد أمرين اما ان
يكون أكل هذه الأمور مباحا
فتكون صلاح الجماعة ليست
فرض عين أو امراما فتكون
فرضا وجه وهو الامة على اباحة
أكلها فليزمن أن لا تكون الجماعة
فرض عين وتدل عن أهل
الظاهر أو بعضهم بتحريمها بناء
على ان الجماعة فرض عين لكن
صرح ابن حزم منهم بان أكلها
حلل مع قوله بان الجماعة فرض
عين قال الخطابي زعم بعضهم

ان أكل الثوم عذر في الخلط عن الجماعة وانما هو عقوبة لا كماله على فعله انحرم فضل الجماعة اهـ والهادي
عنه ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم مر على قبر منيذم) أي منصرف في ناحية عن القبور وفي

زوايا إضافة قبر إلى منبذ أي قبر لقط أي قبر ولد بطروح (قامهم ومرة عليه) أي على القبر ولا في ذروصفه واختلفوا والغرض
منه أن ابن عباس حضر صلاة الجماعة لم يذكر اذ ذلك بانها فيه ومطابق للجزء ٨٣ الثالث والجزء السادس في قوله وصفوه فهم

وكذا في الاول لأنه لا يمكن يصل
الابوضوه ورواه هذا الحديث
ما بين بصري واسطى وكوفي
وفيه تأييد عن ثابتي والتحديث
والأخبار والسماع والقول
وأخرجه البخاري أيضا في الجنائز
وكذا مسلم وأبو داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه (من أي
سعيد الخديري رضى الله عنه
أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال الغسل يوم الجمعة
واجب) أي كالتواجب في
التزكيد (على كل محرم) أي بالغ
فوقت استحباب الغسل على الصبي
بأوغه وهو مطابق للجزء الثاني
من الترجمة وهو قوله وحتى يجب
عليهم الغسل ورواه هذا الحديث
ما بين بصري ومكي ومدني وفيه
التحديث والنعنة والقول
وأخرجه البخاري أيضا في
الصلاة وفي الشهادات وكذا
مسلم وأبو داود في الطهارة
والنسائي وابن ماجه في الصلاة
(عن ابن عباس رضى الله
عنه ما قال له رجل لم يسم أي
الراوى (ثم ردت الخروج) أي
مضى العبد (مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم) أي
أحضرت خروج النسماعه
صلى الله عليه وآله وسلم (قال
نعم) شهدته (ولولا مكانى منه) أي
قرب منى صلى الله عليه وآله وسلم

والهادي إلى أن مساقته برده فاعدا قال أنس وهو مروى عن الأوزاعي أن مساقته
يوم وليلة قال في الفتح وقد أورد البخاري ما يدل على أن اختياره أن أقل مساقته القصر
يوم وليلة يعني قوله في صحيحه وسعى النبي صلى الله عليه وسلم السني يوم وليلة بعد قوله
يأبى لكم يقصر الصلاة ويحج هذه الأقوال مأخوذة بعضها من نصرة صلى الله عليه وسلم
في أسفاره وبعضها من قوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل لأمر أن تقوم بأقله واليوم الآخر
أن تسافر مسيرة يوم وليلة أو يومها وذو محرم عند الجماعة إلا النسائي وفي رواية للبخاري
من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم وفي
رواية لا يداود ولا في المرأة يريد ألا يحج في جميع ذلك أم أقصره صلى الله عليه وسلم في
أسفاره فاعلم استقام فعله أهدم الجواز فيعادون المسافة التي قصر فيها وأما منى المرأة
عن أن تسافر ثلاثة أيام بغرضي محرم بغاية ذهابها إطلاق اسم السفر على مسيرة ثلاثة أيام
وهو غير منافي لأنه فيعادونها وكذلك تنها عن سفر اليوم دون محرم والبريد لا ينافي
جواز القصر في ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ كما في حديث أنس لأن الحكم على الأقل
حكم على الأكثر وأما حديث ابن عباس عند الطبراني أنه صلى الله عليه وسلم قال يا أهل
مكة لا تنصروا في أقل من أربعة برص من مكة إلى عسفان فليس مما عتقوه به حجة لأن في
استناده بدوهاب بن شهاب بن جبير وهو معزول وقد نسبته النوى إلى الكذب وفيل
الأردى لأجل الرواية عنه والراوى عنه اسمعيل بن عباس وهو ضعيف في الجواز
وعبد الوهاب المذكور بجازي والصحيح أنه موقوف على ابن عباس كما أخرجه عنه
الشافعي بإسناد صحيح ومالك في المطاوعة أن تقر ذلك هذا فالتين هو ثلاثة فراسخ لأن
حديث أنس المذكور في الباب متر دمايتها وبين ثلاثة أميال والثلاثة الأميال
مندرجة في الثلاثة لفراسخ فيؤخذ بالأكثرا احتياطاً ولكنه روى سعيد بن منصور عن
أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سافرتموها بقصر الصلاة وقد
أورد الحافظ هذا في التخصيص ولم يتكلم عليه فإن صح كان الفرسخ هو المتيقن ولا يقصر
فيعادونه إذا كان يسمى سفر الغلة أو شرعا وقد اختلف أيضا في قصد سفره يقصر في
مثله الصلاة على اختلاف الأقوال من أين يقصر فقال ابن المنذر أجمعوا على أن البرد
السفر أن يقصر إذا خرج عن جميع بيوت القرية التي يخرج منها واختلفوا في ما قبل
الخروج من البيوت فذهب الجمهور إلى أنه لا بد من مفارقة جميع البيوت وذهب بعض
الكوفيين إلى أنه إذا أراد المسلم أن يصلى ركعتين ولو كان في منزله ومنهم من قال إذا
ركب قصر إن شاء ورجح ابن المنذر الأول بأنهم اتفقوا على أنه يقصر إذا غارق البيوت
واختلفوا في ما قبل ذلك فعليه الانعام على أصل ما كان عليه حتى يشهد أنه لا يقصر قال
ولا أعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قصر في سفر من أسفاره إلا بعد خروجه من المدينة

• (باب أن من دخل بلد فتوى الإقامة فيه أربعة أيام يقصر) •

(ما شهدته) قال الراوى (يعني من سفره أي) عليه الصلاة والسلام (العلم) أي الرأية والعلامة والأثر الذي عند دارك
ابن الصلت) بن معديكر بن الكندي (تم خطب ثم أتى النبي فوعظهم وذكرهم) من التذكير (وأمرهم أن تصدقوا) لأنهم

أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ وَأَنَّ الْوَقْتَ كَانَ وَقْتُ حَاجَةٍ وَالْمَوَاسِقُ وَالصَّلَافَةُ كَانَتْ يَوْمَئِذٍ أَفْضَلَ رَجُوهَ الْبَرِّ (بَقَعَاتُ الْمُرَائِيهِمْ) يُضْمُ
تِلْكَ لِمَنْ الرَّمَا وَيُقْبَحُهُ أَمِنْ الْخِلَافِ ٨٤ أَيْ تَوَقُّعُ (يَسِيلُهُ إِلَى حُلْفَتِهَا) يُفْخِ الْحَامُ الْأَوَّلُ وَيَكْمُرُ الْحَامُ أَيْضًا الْخَاتَمُ الْإِنْصَرَفَ

(عن أبي هريرة أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة في السبع والمقام بمكة إلى أن رجعوا ركعتين ركعتين رواه أبو داود الطيالسي في مسنده وعن يحيى بن أبي إسحق عن أنس قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة ففعل ركعتين ركعتين حتى رجعنا إلى المدينة قلت أقمتم بها قال أقمنا بها عشرة متفق عليه ومسلم جئنا من المدينة إلى الحج ثم ذكره وقال أحمد انما رواه حديث أنس أنه حسب مقام النبي صلى الله عليه وسلم في مكة ومنى والأفلا وجهه غير هذا واحتج به حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة صبيحة رابعة من ذي الحجة فاقامها الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج إلى منى وخرج من مكة مشوا بها إلى المدينة بقية أيام التشريق ومنى ذلك كله في الصبح وغيرهما) قوله ركعتين ركعتين زاد الشيخ في المغرب بقوله أقمنا بها عشرة هذه الأعراس حديث ابن عباس وعمران بن حصين لا يستبرأنا منى فخرج مكة وهذا في جهة الوداع قوله وقال أحمد الخ هذا لا بد منه لما في حديث جابر المذكور في الباب ومنه أيضا حديث ابن عباس عند البخاري بل تقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لعرج رابعة ببلون بلطج فأمرهم أن يجملوا بها مرة واحدة قال في الفتح ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر فتكون مدة الإقامة بمكة وتوابعها عشرة أيام بليداتها كما قال أنس ويكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام لا سوى لأنه خرج منها في اليوم الثامن فصلى في منى وقال الطبري أطلق على ذلك الإقامة بمكة لأن هذه المواضع مواضع التمسك وهي في حكم التابع بمكة لأن المقصود بالإقامة لا يتجسس سوى ذلك كما قال أحمد وقال النوري في شرح مسلم إن النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة في اليوم الرابع فاقامها الخامس والسادس والسابع وخرج منها في الخامس إلى منى وذهب إلى عرفات في ثامن وعاد إلى منى في العاشر فاقامها الحادي عشر والثاني عشر وثالث في الثالث عشر إلى مكة وخرج منها إلى المدينة في الرابع عشر فمكة إقامة صلى الله عليه وسلم في مكة وتوابعها عشرة أيام ٨٠ وقد أشار المصنف بتجدة الباب إلى الرد على الشافعي حيث قال أن المسافر يصبر بنية إقامة أربعة أيام مقبلا وقد روى الطحاوي بأن الشافعي لم ينسب إلى ذلك ورد ذلك في الفتح بأن أحمد قد قال بضو ذلك وهي رواية عن مالك ونسب في الخبر إلى عثمان وسعد بن المسيب وأبي ثور ومالك واستدل بهم بنبيه صلى الله عليه وسلم لأنه هاجر عن إقامة فوق ثلاث في مكة فتكون الزيادة عليها إقامة لاقد الثلاث ورد بها الثلاث قد رضاء الحواشي لا والله ونهاهنا إقامة وذهبت القاضية والناسر والامامية والمسلم بن صالح وهو مروي عن ابن عباس أنه لا يتم الصلاة الا من نوى إقامة عشرة واحتجوا بما روي عن علي عليه السلام أنه قال يتم الذي يقصر عشر والذي يقول اليوم أخرج غدا أخرج وقصر شهر اقلوا وهو وثيق ورد

أَوْ الْقِرْطُ وَالْأَسْبَلِي بِسُكُونِ
الْأَمْعِ فَخُ الْمَاءُ أَيْ الْهَلْ الْفِي
بِإِقْلَاقِهِ (تَلْقَى) مِنَ الْإِقْلَاقِ
تُرْتَضَى (فِي قُبُورِ) الْخَطَاةِ وَالْقِرْطُ
(خُمْرٌ) صَلَّى أَهْلُهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ
الْوَقْتُ إِلَى الْبَيْتِ وَمُعَاقَبَتُهُ
الْعِزُّ: الْأَوَّلُ مِنَ التَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ
حَامِلُهُ يَنْفَعُ مِنْ صَغَرِهِ وَرَوَاةُ
هَذَا الْحَدِيثِ مَا بَيْنَ كُوفِي
وَبَصْرِي وَفِيهِ التَّحْدِيثُ
وَالْمَعَامُ وَالْقَوْلُ وَأَخْرَجَهُ
الْبُخَارِيُّ أَيْضًا فِي الْعَمِيدِينَ
وَالْإِسْتِصَامِ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ
فِي الصَّلَاةِ (عَنْ ابْنِ حُرَيْرٍ)
أَقْبَهُ عَنْ مَاعَنِ النَّبِيِّ صَلَّى أَهْلُهُ عَلَيْهِ
وَآلُهُ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا اسْتَأْذَنْتَكَمُ
نَسْأُوكُمُ الْبَلِيلَ إِلَى الْمَجْدِدِ
لِلْعِبَادَةِ (فَأَذِنُوا لَهُ) قَالَ
الْقِسْطُ لَايَ أَيَّ إِذَا أَمْنَتِ
الْمَجْدِدُ مَعَهُمْ وَعَلَيْهِمْ وَذَلِكَ هُوَ
الْأَخَابُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ بِخِلَافِ
زَمَانِهَا هَذَا الْكُتْبُ الْعُقُودُ
وَالْمَقْصِدُ وَهِيَ الْأَمْرُ لِلْأَزْوَاجِ
أَمْرٌ ذَبُّهُ وَوُجُوبُ حَلِّهِ الْبَيْعِ
عَلَى الذَّبِّ لِحَدِيثٍ وَصَلَاتُكَ
فِي دُورِكَ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِكَ
فِي مَجْدِدِ الْجَامِعَةِ وَقَدْ بَدَأَ الْبَلِيلُ
لِهُوَ سَمِعَ لَكِنْ لَيْدُ كَرَأْتُ
الرَّوَاةُ عَنْ حَنْظَلَةَ تَوْهِيْدُ الْبَلِيلِ
وَكَذَرَاةُ بَيْدِ الْبَلِيلِ حَالِمْ وَغَيْرِهِ
وَالزَّادَةُ مِنَ الثَّمَةِ مَقُولَةٌ أَه

قال النورسي استدله على ان المرأ لا تخرج من بيت زوجها الا باذنه لتوجه الامر الى الزوج بالاذن وتعبه به
ابن دقيق العيد يدعي انه ان اخذ من المهر فهو مضروب ولم وهو ضعيف لكن يتغوي بان يقال ان منع الرجل نساءهم امر

مقرروا نعماعلى الحكم بالمساجد لبيان محل الجواز فيبقى ما عداه على المعوقه اشار الى ان الاذن المذكور غير الواجب لانه لو كان واجبا لاتي معنى الاستمذان لان ذلك انما يتحقق اذا كان المستاذن مخيرا ٨٥ في الاجابة والرد وعند أبي داود وابن

خزيمة من حديث أبي هريرة
وعند ابن حبان من حديث زيد
ابن خالد لا تقنعوا امام الله مساجد
الله وسلم من حديث زريق
امرأته ابن مسعود اذا شئت
احدا كن المساجد فلا تقس طيبا
اه ويلحق بالطيب ما في معناه
لان سبب المنع منه ما فيه من
تحريلك داعية الشهوة تحسن
الملبس والحسنى الذي يظهر
والزينة الفاخرة وكذا
الاختلاط بالرجال ونرق كثير
من الفقهاء المالكية وغيرهم
بين الشبهة وغيرها وفيه نظر الا
ان أخذنا خوف علمهم من جهتها
لانها اذا عرفت بمذكر وكانت

مذكرة حصل الامن عليهم ولا سيما
اذا كان ذلك بالليل ونذر في
بهض طرق الحديث ما يدل على
ان صلاة المرأة في بيتها افضل من
صلتها في المسجد وذلك في رواية
حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر
بانظرا لاعتناء النساء كم المساجد
ويؤمن خسر لهن اخرجهما ابو
داود وصححه ابن خزيمة ولا يجد
والطبراني من حديث أم حميد
الاعدية انها جاءت الى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقال يا رسول الله اني احب
الصلاة معك قال قد علمت
وهذا لك في بيتك خير لك من
صلاة لك في حجرتك صلاة لك في

بانه من مسائل الاجتماع وقال ابو حنيفة انه يتم اذا عزم على اقامة خمسة عشر يوما واضح
عباروى عن ابن عباس وابن عمر ما قالوا اذا اقيمت صلاة وأنت مسافر وفي نفسك ان
تقيم خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة وروايته لاجبة في أقوال الاعباد في المسائل التي
للإجماع فيها اسرح وهدمنا وروى عن الأوزاعي التحدث بأبي عشرين يوما من ربيعة
يوم وليلة وعن الحسن البصري أن المسافر بعد يومين يدخل البلد وعن عائشة بوضع
الرجل قال الامام يحيى ولا يعرف لهم مستند شرعى وانما ذلك إجماع من أنه قسم والأمر
كما قال هذا الامام والحق ان من حطر رحله يلد ونوى الإقامة بها أياما من دون تردد
لا يتنال له مسافر فيه الصلاة ولا يقصر الدليل ولادليل ههنا لا ما في حديث الباب من
اقامته صلى الله عليه وسلم بمكة أربعة أيام يقصر الصلاة والاستدلال به متوقف على
ثبوت انه صلى الله عليه وسلم عزم على إقامة أربعة أيام الا أن يقال ان عام أعمال الحج في
مكة لا يكون في دون الاربع فكان كل من سيجع عازما على ذلك فقطصر على هذا المتدار
ويكون الظاهر والاصل في حق من نوى إقامة أكثر من أربعة أيام هو القيام والالتزم أن
يقصر الصلاة من نوى إقامة سنتين متعدي ولا قائل به ولا يرد على هذا قوله صلى الله عليه
وسلم في اقامته بمكة في الفتح انما قوم مسفر كما سبق لانه كان اذا لم يتردد ولم يعزم على
اقامة مدة معينة

• (باب من أقام قضاء حاجته ولم يجمع اقامة) •

عن جابر قال أقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة ثمانية عشر يوما يقصر الصلاة رواد أحد
راؤد ود عن عمران بن حصين قال عزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت معه
الفتح فاقام بمكة ثمانية عشر ليلة لا يصلي الا ركعتين يقول يا أهل البلد صلوا أربعاً فانما
سبحر رواد ابوداود وفيه دليل على انه لم يجمع اقامة وعن ابن عباس قال لما فتح النبي صلى
الله عليه وسلم مكة أقام فيها تسعة عشر ليلة ركعتين قال فكن اذا سافرنا ففخا تسع
عشرة قصرنا وان زدنا فاعلمنا رواد أحد والبخاري وابن ماجه ورواه ابوداود ولكنه قال
سبع عشرة وقال قال عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس أقام تسعة عشر وعن
عامة من شريحيل قال خرجت الى ابن عمر فقلت ما صلاة المسافر فقال ركعتين ركعتين
الصلاة المغرب ثلاثا وأما ما كان في الجواز قال وما ذى الجواز قلت مكان فجمع
فيه وفيه عني وعشكث عشرين ليلة أو خمس عشرة ليلة فقال يا أيها الرجل كنت
بأذربيجان لا أدري قال أربعة أشهر أو شهرين فأرأيتهم يصلون ركعتين ركعتين رواد أحد
في مسنده أم ما حديث جابر فخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وصححه ابن حزم والنووي
وأعله الدارقطني في العال بالارسال والانه قطع وان على بن المبارك وغيره من الحفاظ

حجرتك خير لك من صلاة في دارك وخير لك من صلاة في مسجد قومك وملائك في مسجد قومك خير من
صلاة لك في مسجد الجماعة قال الحفاظ واسناد أجود حسن وله شاهد من حديث ابن مسعود وعبد أبي داود وجه كون صلاحها

في الاختي افضل يتحقق الامن فيه من الفتنة وبتا كذلك بعد وجود ما حدث النمام من التبرج والزينة ومن ثم قالت عائشة
ما قالت وعشك بعضهم بقول عائشة ٨٦ في منع النمام مطلقا وفيه نظرا لا يترتب على ذلك تغير الحكمة لانها علمته على شرط

لم يوجد بنا على ظن غلته فماتت
لوراى منع فيقال عليه لم يروى منع
فاستقر الحكم حتى ان عائشة لم
تصرح بالمنع وان كادها به
بانها كانت ترى المنع وايضا فقد
علم الله سبحانه وتعالى ما يجد من
فناوى الى نبيه صلى الله عليه
واؤه وسلم منه من ولو كانت
أحد من يستلزم منه من
المساجد لم يكن منعه من
غيرها كالاولى وايضا
فالا لكان انما وقع من بعض
النساء لا من جميعهن فان تعين
المنع فليكن ان أحدثت والاولى
أن ينظر الى ما يخفى منه الفساد
فيستب لاشارة صلى الله عليه
وأه وسلم الى ذلك بمنع الطبيب
والزينة وكذا التمييز لابل اه
ما في الفتح زاد القس مطلقا ثم
صلاتها في بيتا افضل من صلاتها
في المسجد واستنبط من قول
عائشة هذا يعني لو أدرك النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ما حدث
النمامة من كائنات نساء
بنى امر ائيل الحديث أنه يحدث
للناس فتاوى بعد ما حدثوا
كأقاله الامام مالك وليس هذا
من القس بل بالصلح المرسلة
المبينة للشرح كانوا هم بعضهم
وانما مراده كراة عائشة أى
يحدثون أمر اقتضى اصول
الشرعية فيه غير ما اقتضته قول

رووه عن يحيى بن أى كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن نوبان مرسلان الاوزاعى رواء عن
يحيى عن أنس فقال بضع عشر نوب هذا القضا خرجة الجبى وهو ضعيف وقد اختلف فيه
على الاوزاعى ذكره الدارقطنى في العال وقال العيص عن الاوزاعى عن يحيى أن أنس كان
بقعه قال الحافظ ويحيى لم يسمع من أنس وأما حديث عمران بن حصين فانخرجه أيضا
الترمذى وحسنه والبيهقى وفى اسناده على بن زيد بن جعدان وهو ضعيف قال الحافظ
وانما حسن الترمذى حديثه لشواهد ولم يعتبره الاختلف في المدة كما عرف من عادة
المحدثين من اعتبارهم الاتفاق على الاسناد دون السباق وأما حديث ابن عباس
فانخرجه أيضا بالفظ سبع عشرة بقدم السنين ابن حبان وأما الاثر المروى عن ابن عمر
فذكره الحافظ في التلخيص ولم يتركه عليه وانخرجه البيهقى بسند قال الحافظ صحيح
بلطف ان ابن عمر أقام بادر بيجان سنة أشهر يصهر الصلاة وقد اختلفت الاسناد في
أقامته صلى الله عليه وسلم في مكة عام الفتح فروى ما ذكره المصنف وروى عشر ون أخرجه
عبد بن جعد في مسنده عن ابن عباس وروى خمسة عشر أخرجه الساقى وأبو داود وابن
ماجه والبيهقى عن ابن عباس أيضا قال البيهقى أصح الروايات في ذلك رواية البخارى
وهى رواية تسع عشرة بتقديم التامو جمع امام الحرمين والبيهقى بين الروايات باحتمال
أن يكون في بعضها لم يعد يرمى الدخول والخروج وهى رواية سبعة عشر بتقديم السنين
وعدها في بعضها وهى رواية تسع عشرة بتقديم التامو وعديوم الدخول ولم يعد يرمى
الخروج وهى رواية ثمانية عشر قال الحافظ وهو جمع متين وتنفى رواية تسعة عشر شاذة
لخالفهم ورواية عشرين وهى صحيحة الاسناد انما شاذة أيضا او قد ضعف النووي
في الخلاصة رواية تسعة عشر قال في الفتح وليس بمجيد لان روايته اثبات ولم يفردهم ابن
اصحق فقد أخرجه النسائى من رواية عمار بن مالن عن عبد الله كذلك راذا ثبت انما
صحيحة فليحمل على ان الراوى ظن ان الاصل سبع عشرة فحذف منها يرمى الدخول
والخروج فذكر انما تسعة عشر واقتضى ذلك ان رواية تسع عشرة أرجح الروايات
وهذا أخذ اصحق بن راهويه ويريجه أيضا انما أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة
وأخذ الثوري وأهل الكوفة برواية خمس عشرة لم يكونوا أقل ما ورد فجعل ما زاد على
انه وقع اتفاقا وأخذ الشافعى بحديث عمران بن حصين وقد اختلف العلماء في تقدير المدة
التي يقصر فيها المسافر اذا أقام ليلة وكان مترددا غير عازم على إقامة أيام معلومة
وذهب الهادى والقاسم والامامية الى ان من لم يعزم إقامة مدته معلومة كمن نظر الفتح
يقصر الى شهر ويتم بعده واستدلوا بقول على عليه السلام المتقدم في شرح الباب الاول
وقد تقدم الجواب عليه وذهب أبو حنيفة وأصحابه والامام مجسى وهو مروى عن
الشافعى الى انه يقصر أبدا لان الاصل السفر ولما ذكره المصنف عن ابن عمر قالوا ما
روى من قصره صلى الله عليه وسلم في مكة وتبولك دليل لهم لاهلهم لانه صلى الله عليه وسلم

حدث ذلك الأمر ولا غرو في تسمية الاحكام للاحوال اه ولى بحقيق في هذه المسئلة في كتاب هداية قصر
السائل الى ائلة المسائل بالقاسية بينت فيه ما هو الصواب في ذلك راجعه وفي رواية عند البخارى عن ابن عمر رضى الله عنه

هر فوعاذا استاذنت امرأة أحدكم أي في أن تخرج إلى المسجد أو ما في معناه كشهر في العبد وعبادة المريض فلا ينعمها قال
القسططاني وأيس في الحديث التقييد بالمسجد أو ما هو مطلق يشغل مواضع ٨٧ العبادة وغيرها ثم أخرجه الإجماع على من

هـ هذا الوجه يذكر المسجد وكذا
أحمد بن عبد الأعلى عن معمر
ومقتضاه أن جواز خروج المرأة
يحتاج إلى إذن الزوج أو وجهه
الأمر إلى الإذن وإباح بالذن فإله
الزوري وتعبه الشيخ في الدين
كأنتم ٨١ وبالله التوفيق

• (كتاب الجمعة) •

بضم الميم أتباع الجمعة الجيم اسم
من الإجماع أضيف إليه اليوم
والعلائم كثر الاستعمال حتى
حذف منه الصلاة وجواز
اسكانها على الأصل في المفعول
وهي لغة تميم والتأنيده بالمبالغة
وذكر الحفاظ في النسخ وجوها
لتسمية هذا اليوم بالجمعة
لاطول يذكرها

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

وقدمت في رواية • (عن أبي
هريرة رضي الله عنه أنه سمع
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) يقول نحن الاثنين
زمانا في الدنيا (السابقون) أهل
الكتاب وغيرهم منزلة وكرامة
(يوم القيامة) في الحشر والحساب
والقضاء لهم - قبل الخلائق وفي
دخول الجنة ورواه مسلم بلفظ
نحن الاثنين من أهل الدنيا
والسابقون يوم القيامة المقضى
لهم قبل الخلائق وقيل المراد
بالسابق أحراز فضيلة اليوم
السابق الأفضل وهو يوم الجمعة

قصر مدة أقامته ولادليل على القيام فمبا بعد تلك المدة ويؤيد ذلك ما أخرجه البيهقي عن
ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام خمسين أو بعين يوم يقصر الصلاة ولكنه قال
تقريبه الحسن بن حمارة وهو غير صحيح وروى عن ابن عمر وأبى أنه يتم بعد أربعة أيام
والحق أن الأصل في التيمم الاغنام لأن القصر لم يشرعه الشارع إلا للمسافر والمقيم غير
مسافر فلو لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم من قصره بمكة وتبولك مع الإقامة لمكان
المتعين هو الاغنام فلا يقتل عن ذلك الأصل الأدليل وقد دل الدليل على القصر مع
التردد إلى عشرين يوما كما في حديث جابر ولم يصح أنه صلى الله عليه وسلم قصر في الإقامة
أكثر من ذلك فبقصر على هذا المقدار لا شأن قصره صلى الله عليه وسلم في تلك
المدة لا ينفى القصر فيما زاد عليها ولكن ملاحظة الأصل الذي كورهي القاضية بذلك فإن
قيل المعتبر صدق اسم المسافر على المقيم التردد وقال صلى الله عليه وسلم أنا فموم سقر
فصدق عليه هذا الاسم ومن صدق عليه هذا الاسم قصر لان المعتبر هو السائر لا الضابطه
للاشقة لعدم الضابطه فإعياب عنه أو بأن في الحديث المقال المتقدم وثانياته يعلم
بالضرورة أن المقيم المتردد غير مسافر حال الإقامة فاطلاق اسم المسافر عليه مجاز باعتبار
ما كان عليه أو ما سيكون عليه

• (باب من اجتاز في بلد فترج فيه أهله وفيه زوجة فليتم) •

(عن عثمان بن عفان أنه صلى على أربع ركعات فأنكر الناس عليه فقال يا أيها الناس
إني تأملت بمكة منذ قدمت وأرى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تأهل في
بلد فليصل صلاة المقيم رواه أحمد) الحديث أيضا أخرجه البيهقي وأعله لا تقطاع وفي
استاذنا: مكرمة بن إبراهيم وهو ضعيف كما قال البيهقي وأخرجه أيضا عبد الله بن الزبير
الجدي قال في الهدى قال أبو البركات بن تميم ويحتمل المطالبة بسبب الضعف فإن
البخاري ذكره كرملة المدركوفي تاريخه ولم يطعن فيه وعادة ذكر الجرح والجر وحسين
قال في النسخ هذا حديث لا يصح لأنه منقطع وطعن في روايته من لا يمتح به ويرد قول عمرو بن
عائشة تأولت تأول عثمان ولا جاز أن تؤهل عائشة أصلا فدل على وهي ذلك الخبر قال ثم
ظهر أنه يمكن أن يكون مراد عمرو بقوله تأولت تأول عثمان التشبيه بثمان في الاغنام
بتأويل لا اتحاد تأويلها هو يقولون الأسباب اختلفت في تأويل عثمان فتكثر
بجلاف تأويل عائشة وقد أخرج ابن جرير في تفسير سورة النساء أن عائشة كانت تصلي
في السرور بها فإذا احتجوا عليهم اتفقوا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في حروب وكان
يحاف فهل يخشون أنهم وقيل في تأويل عائشة أنه انغمست في سفرها إلى البصرة
لأنه قال صلى الله عليه وسلم القصر عند الغائب يكون في فرط طاعة قال في النسخ وهذا
التأويل باطلان لاسيما الثاني قال والمنقول في سبب انغماس عثمان أنه كان يرى القصر
مختارين كان شاخصا سائر وأما من أقام في مكان في أثناء سفره فلا حكم التيمم فيه وبالجملة

وهو وان كان مسجوبا ثبت قبله أو أحد لكن لا يصح واجتماع الايام الثلاثة متواليه لا يكون الجمعة متباعدة وقيل المراد
بالسبقي أي إلى القبول والطاعة التي حرّمها أهل الكتاب فلو ألوا هذه وعصينا والاول أقوى (يد) بمعنى غير الاستثنائية

وبزفة وفيه يوم الظليل والكسافي ووجه ابن سيرة وعن الشافعي انه يعني من أجل وكذا ذكر ابن خبان والبقوي عن المزني عن الشافعي وقد استبعد عياض وقال ٨٨ الحافظ لا بعد فيه بل معناه فاسية قلنا الفضل أي حديثنا للجمعة مع تأخرنا في

الزمان بسبب انهم ضلوا عن ما مع تقدمهم وقال الداودي هي بمعنى على أجمع أي غير ان اليهود والنصارى وقال الطحاوي هي للاستئذان وهو من بابنا كد المدح بما يشبه الذم والمعنى نحن السابقون لفضل غير (انهم) أو قولنا (الكتاب) أي التوراة والانجيل (من قبلنا) ووجه التأكد فيه ما أخرج فيه من معنى النسخ لان الناسخ هو الذي في الأصل وان كان متأخرا في الوجود وبهذا التقرير يظهر موقع قوله نحن الآخر مع كونه أمرا واضحا اه وزاد أبو زرعة الدمشقي عن أبي النجاشي البخاري في غار واه الخبر في في سنة الشاميين وكذا علم من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد وأوثناه أي القرآن من بعدهم وذكر البخاري من وجه آخر تاما بعد أبواب عن أبي هريرة رضي الله عنه (هذا) أي يوم الجمعة (يومهم الذي فرض عليهم) وعلمنا تعظيمه بعينه والاجتماع فيه وروى مسلم عن أبي هريرة وحذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أزل الله عن الجمعة من كان قبلنا الحديث قال ابن بطال ليس المراد ان يوم الجمعة فرض عليهم بعينه فتركوه لانه

فيه ما رواه أحدنا بسند حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال لما قدم علينا معاوية حاجا لي بنا الظهور ركعتين يمكنكم انصرافى الى دار الندوة فدخل عليه مروان وعروة بن عثمان فقالا له لقد عبت أمر ابن عمك لانه كان قد أتم الصلاة قال وكان عثمان حيث أتم الصلاة اذا قدم مكة صلى بها الظهر والعصر والعشاء أربعة أرباعا ثم انصرف الى منى وعروة قصر الصلاة فاذا فرغ الحج وأقام على أتم الصلاة وقال ابن بطال الوجه الصحيح في ذلك ان عثمان وعائشة ككنا بربان ان النبي صلى الله عليه وسلم انما قصر لانه أخذ بالاسير من ذلك على أمته وأخذوا أنفسهم بالشد وهذا وجه جماعة من آخرهم القرطبي وروى سعد الرزاق عن معمر بن الزهري عن عثمان انما أتم الصلاة لانه يرى الإقامة بعد الحج وأجيب بانه مرسل وفيه أيضا نظر لان الإقامة بكافة على المهاجرين حرام وقد صرح عن عثمان انه كان لا يودع البيت الاعلى ظهر راحلته ويسرع الخروج خشية أن يربيع في هجرته وثبت انه قال له المذمومة لما حضره وركب روادك الى مكة فقال له أأفارق دار هجرتي وأيضا قد روى أبو بصير عن الزهري ما يخالف في فروى الطحاوي وغيره من هذا الوجه عن الزهري انه قال انما على عثمان بنى أربع بلدان الاعراب كانوا ككروا في ذلك العام فاحب أن يعلمهم ان الصلاة أربع وروى البيهقي عن طريق عبد الرحمن بن حنبل بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عثمان انه أتم حتى تم خطب فقال ان القصر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه ولكنه حدث طغاة بمعنى يفتح الطوا المجهمة تخفت أن يستنوا وعن ابن جرير عن أنس بن مالك عن أبيه عن أمير المؤمنين ما زلت أصليها منذ أربعمائة عام أول ركعتين وقد روى في تناول عثمان غير ذلك والذي ذكرناه أحسن من قبل وأما قول عائشة فاحسن من قبل فيه ما أخرجه البيهقي بسند صحيح عن طريق هشام بن عروة عن أبيه انها كانت قد صلى في السنة ذرأ بعافقات لها ولو صليت ركعتين فقلت يا ابن أخي اني لا يشق علي وهو ال على انها قالت ان القصر رخصة وان الاقامة لمن لا يشق عليه أفضل وقد تقدم سطر الكلام في ذلك

• (أبواب الجمع بين الصلاتين) •

• (باب جواز في السفر في وقت أحدهما) •

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل قبل ان تزيغ الشمس آخر الظهر الى وقت العصر نزل يجتمع بينهما فان زافت قبل أن يرتجل صلى الظهر ثم تركب متفق عليه وفي رواية لمسلم كان اذا أراد أن يجتمع بين الصلاتين في السفر يؤخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجتمع بينهما) قوله تزيغ بنى وغين مبهمة أي تميده قوله يجتمع بينهما أي في وقت العصر وفي الحديث دليل على جواز جمع التأخير في السفر سواء كان السبب مجدا أم لا وقد وقع خلاف في الجمع في السفر فذهب إلى جوازه مطلقا فتدبر

لا يجوز لأحد أن يتكلم في مرض الله عليه وهو مؤمن وتعالى والله اعلم به فرض عليهم يوم من الجمعة وتأخيرها وولى الاختيار لهم ليعموا فيه مشريعتهم فاختاروا في أي الايام هو ولم يحدوا اليوم الجمعة ومال عياض الى هذا ورثه بانه

لو كان فرض عليهم بعينه اقل مخالفة وابدل (فاختلفوا فيه) وقال النووي يمكن أن يكون أمر وابه ضرر بخلافه انما اهل يلزم تعيينه أم يسوغ ابداله يوم آخر فاجتمعت دوا في ذلك فاختطوا ٨٩ مارواه الطبري باسناد صحيح عن مجاهد

في قوله تعالى انما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه وقال ارادوا الجمعة فاختطوا أو أخذوا السبت مكانه ويحتمل ان يراد بالاختلاف في اختلاف اليهود والنصارى في ذلك فقد روى ابن أبي حاتم عن السدي التصريح بأنه فرض عليهم يوم الجمعة بعينه فأبوا ونظفوه ان الله فرض على اليهود الجمعة فأبوا وقالوا يا موسى ان الله لم يخلق يوم السبت شيئا فاجعله لنا نجعل عليهم وليس ذلك يعيب من مخالفتهم كما وقع لهم في قوله تعالى ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وغير ذلك وكيف لا وهم القائلون معناه وعصينا قال الله سلاطون وفي بعض الآثار مماثلة أبو عبد الله الابن ان موسى عليه السلام عين لهم يوم الجمعة وأخبرهم بشيئته فما ظروهم بان السبت أفضل فأوحى الله تعالى اليه دعهم وما اختاروا والظاهر انه عينه لهم لان السباقي دل على ذمهم في العدول عنه فيجب أن يكون قد عينه لهم لانه لو لم يعينه لهم ووكل التعيين الى اجتماعهم لكان الواجب عليهم تعظيم يوم لا يمينه فاذا أدى الاجتماع الى انه السبت أو الاحد لم يجتهد ما أدى الاجتماع اليه ولا ياتهم ويشهد له قوله هذا يومهم الذي

وتأخيرا كثير من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد والشافعي وأنتهبوا استدلالا بالحديث الاتية في هذا الباب وباتي الكلام عليهم وقال قوم لا يجوز الجمع مطلقا لا بعد فرضه ومن دأبه وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة ومالك وأبي جابر وأما عاروى من الاخبار في ذلك بان الذي وقع جمع صوري وهو انه أخر المغرب مثلا الى آخر وقتها ويحل العشاء في أول وقتها كذا في الفتح قال وتعتبه الخطابي وغيره بان الجمع رخسة فلو كان على ما ذكره لكان اعظم ضيقا من الايمان بكل صلاة في وقتها لان أوائل الاوقات وأواخرها مما لا يدركها كثرة الخاصة فضلا عن العامة وسبأني الجواب عن هذا التعقب في الباب الذي بعده هذا الباب قال في الفتح مؤيد الما قاله الخطابي وأيضا فان الاخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت إحدى الصلاتين وذلك هو المتبادر الى الفهم من لفظ الجمع قال ومما يدل على الجمع الصوري جمع التقديم وسبأني وقال الليث وهو المشهور عن مالك ان الجمع يختص بين جديبه السبع وقال ابن حبيب يختص بالسائر ويسبأني له ما جاء أخرجه البخاري وغيره عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين المغرب والعشاء اذا جدبه السبع وما قاله ابن حبيب في البخاري أيضا عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاة الظهر والعصر اذا كان على ظهر سيرة ويجمع بين المغرب والعشاء فبقيت حديث أنس المذكور في الباب عاذا كان المسافر سائرا يخرج سجدا كما في هذين الحديثين وقال الاوراعي ان الجمع في السفر يختص بين له عذرو وقال أحدوا اختاره ابن حزم وهو عروى عن مالك انه يجوز جمع التأخير دون التقديم واسمعه ولو لم يجز حديث أنس المذكور في الباب وأجابوا عن الاحاديث القاضية يجوز اجمع التقديم عا سبأني (وعن معاذ رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك اذا ارتحل قبل أن تزويغ الشمس أخر الظهر حتى يجمعها الى العصر يصليهما معا واذا ارتحل بعد تزويغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار وكان اذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليهما مع العشاء واذا ارتحل بعد المغرب جعل العشاء فضلا مع المغرب رواه أحمد وأبو داود والترمذي وعنه ابن عباس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم كان في السفر اذا زادت الشمس في منزله جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب فاذا لم ترغ له في منزله سار حتى اذا كانت العصر نزل فجمع بين الظهر والعصر واذا كانت له المغرب في منزله جمع بينهما وبين العشاء واذا لم يكن في منزله ركب حتى اذا كانت العشاء نزل فجمع بينهما رواه أحمد ورواه الشافعي في مسنده بوضوه وقال فيه واذا سار قبل أن تزول الشمس أخر الظهر حتى يجمع بينهما وبين العصر في وقت العصر وعن ابن عمر انه استفتى على بعض أهله فجده السبع فأخر المغرب حتى غاب

فرض عليهم فاختلوا فيه فانه ظاهر ارضى في التعيين (فهذا انما له) بان نص لنا عليه ولم يكن لنا الى اجتهدنا لاحتمال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم لم علم بالرحى وهو عكة فلم يتمكن من اقامته اوفيه

حدثني عن ابن عباس عند الدارقطني ولذا جمعهم أول ما قدم المدينة كان كرا من اسحق وغيره وعلى هذا فقد حصلت
الهيئة للبيعة بين البان والتوفيق ٩٠ او هذا والله بالاجتهاد كما يدل عليه مرسل ابن سيرين عند عبد الرزاق باسناد

الشفق ثم تراهم يجمع بينهم ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان شعل ذلك اذا
جديه السير واه الترمذي بهذا اللفظ وصححه ومعناه ان الجماعة الا ابن ماجه اما
حدثه معاذ فخرجه ايضا ابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي قال الترمذي
حين غريب تفرد به قديمة والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير
عن أبي الطفيل عن معاذ وليس فيه جمع التقديم يعني الذي أخرجه مسلم وقال أبو داود
هذا حديث منكر وليس في جمع التقديم قائم وقال أبو سعيد بن يونس لم يحدث
بهذا الحديث الاقتية ويقال انه غلط فيه واهل الحالك وطول وابن حزم وقال انه
معنعن يزيدني أي حبيب عن أبي الطفيل ولا يعرف له عنه رواية وقال أيضا ان أبا
الطفيل مقلد وسخ لانه كان حامل رواية المختار وهو يضمن بالرجعة وأجيب عن ذلك بأنه
انما خرج مع المختار على قائل الحسب وبأنه لم يعلم من المختار الايمان بالرجعة قال في
البدرا المنبر ان الحفاظ في هذا الحديث خمسة أقوال أحدها انه حسن غريب قاله
الترمذي ثانيه انه محفوظ صحيح قاله ابن حبان ثالثه انه منكر قاله أبو داود رابعها
انه منقطع قاله ابن حزم خامسها انه موضوع قاله الحاكم وأصل حديث أبي الطفيل في
صحيح مسلم وأبو الطفيل عدل ثقة مأمون اه وأما حديث ابن عباس فخرجه أيضا
البيهقي والدارقطني وروى ان الترمذي حسنه قال الحفاظ وكافه باعتبار المناجعة وغفل
ابن العربي فصححه اسناده وليس بصحيح لانه من طريق حسين بن عبد الله بن عبد الله بن
عباس بن عبد المطلب قال فيه بوجاهة ضيف ولا يتجبع حديثه وقال ابن حزم ضعيف
وقال أحد له شيئا منكره قال الثاني منكره الحديث وقال السدي لا يتجبع حديثه
وقال ابن المديني ترك حديثه وقال ابن حبان يقاب الاسناد ويرفع المراسيل ولكن له
طريق أخرى أخرجه يحيى بن عبد الجاد الجاني عن أبي خالد الاحمر عن الجراح عن الحكم
عن قيس عن ابن عباس وله أيضا طريق أخرى رواها اسمعيل القاضي في الاحكام عن
اسمعيل بن أبي أيوب عن أخيه عن سليمان بن بلال عن هشام عن عروة عن كريب عن
ابن عباس نحوه وفي الباب عن علي بن عبد السلام عند الدارقطني وفي اسناده كما قال
الحافظ من لا يعرف وفيه أيضا المنذور القابوسي وهو ضعيف وأخرج عبد الله بن أحمد
في زوائد المسند باسناد آخر عن علي بن عبد السلام انه كان يقول ذلك وفي الباب أيضا
عن أنس عند الاسماعيلي والبيهقي وقال أسناده صحيح باللفظ كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا كان في سفر وزالت الشمس صلى الظهر والعصر جعلا على طريق أخرى عنده
الحاكم في الاربعين وهو في الصحبة من هذا الوجه وليس فيه والعصر قال في التلخيص
وهي زيادة غريبة صحة الاسناد وقد صحه المنذري من هذا الوجه والعلاني ونجيب
من الحاكم كونه لم يورده في المستدرک وله طريق أخرى رواها العالبي في الاوسط وفي
الباب أيضا عن جابر عند مسلم من حديث طوبى وفيه ثم اذن ثم أقام صلى الظهر ثم أقام

(النصاري يورثه) يوم الأحد كما قدره ابن مالك ليس من الاخبار ونظر الزمان عن الجنة
وعنه ابن خزيمة من رواية أبي سعيد المقرئ عن أبي هريرة وهو لنا والله وديوم السبت والنصاري يوم الاحد ولما في لنا

به داية الله تعالى ولهم باعتبار اختيارهم ونهائمهم في اجتماعهم قال القسطلاني في ارشاد الساري ووجه اختيار اليوم يوم السبت لرسمهم انه يوم فرغ الله فيه من خلق الخلق قالوا فخصت بستمح ٩١ فيسه عن العمل ونشغل بالعبادة والشكر

والنصاري الا سدلانه اول يوم بدأ الله فيه بخلق الخلق فاستحق التعميم اه وفي الحديث دليل على فرضية الجمعة كما قال القزويني اقول فرض عليهم فهذا ان الله قال التعميم فرض عليهم وعما فاضلوا وهدينا ويريد رواية مسلم عن سعد بن ابي الزناد كتب عينا ونيمة ان الهداية والاضلال من الله تعالى كما هو قول اهل السنة وان سلامة الاجماع من الخطا مخصوصة بهذه الامة وان استباطا معنى لاصل يعود عليه بالابطال باطل وان القياس مع وجود النص فامد وان الاجتهاد في زمن نزول الوحي جائز وان الجمعة اول الاسبوع

شمر عاوبدل على ذلك تسعة الاسبوع كلمة جمعة وكذا هو يسمون الاسبوع سبعا كاسمائي في الاستسقاء في حديث انس وذل انهم كانوا يجاورين لليهود وفيهم في ذلك وفيه بيان واضح لمزيد فضل هذه الامة على الامم السابقة زادها الله تعالى شرفا ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين حصي ومعدني وفيه التعميد والسمع والقول وان حجه مسلم والقاسمي (عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال شهد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عر بانظ

فصلي العصر ولم يصل في يومه ماشيا وكان ذلك بعد الزوال وقد استدل انما لكون مجوار جمع التقديم والتأخير في السفر بهذه الاحاديث وقد تقدم ذكرهم واجاب المانعون من جمع التقديم عنها بما تقدم من الكلام عليها وقد عرفت ان بعضها صحيح وبعضها حسن وذلك برقول ابي داود ايس في جمع التقديم حديث قائم واحد ثبت ابن عمر وقد استدل به من قال باختصاص رخصة الجمع في السفر بعين كان سائرا لا نازلا كانته وم واجب عن ذلك بما وقع من التصريح في حديث معاذ بن جبل في الموطا بانه فان النبي صلى الله عليه وسلم آخر الصلاة في غزوة وتولد خرج فوصل الى الظهر والعصر جمعاً ثم دخل ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جمعاً قال الشافعي في الام قوله ثم دخل ثم خرج لا يكون الا وهو نازل فلما سافرا نزلوا وسافرا وقال ابن عبد البر هذا اوضح دليل في الرد على من قال لا يجمع الا في حديه السير وهو قاطع للالتباس وحكي القاض عياض ان بعضهم اول قوله ثم دخل الى في الطريق مسافرا ثم خرج أى عن الطريق للصلاة ثم استبعده قال الحافظ ولا شك في بعده وكما صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لبيان الجواز وكان اكثر عائدته ما دل عليه حديث انس يعني المذكور في اول الباب ومن ثمة قالت الشافعية ترك الجمع افضل وعن مالك رواية انه مكره وهذه الاحاديث تخص أحاديث الاوقات التي بينها جبريل وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم لا عرابي حيث قال في آخرها الوقت ما بين هذين الوقتين

* (باب جمع القيم اطرا وغيره) *

(عن ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعة واغنيا الظهر والعصر والمغرب والعشاء متفق عليه وفي لفظ للجماعة الا البخاري وابن ماجه جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما ارد بذلك قال اراد ان لا يجرح أمة الحديث ورد بالمظن من غير خوف ولا سفر وبالمظن من غير خوف ولا مطر قال الحافظ واعلم انه لم يقع بمجموعنا الثلاثة في شيء من كتب الحديث بل اشبه يوم من غير خوف ولا سفر قوله سبعة واغنيا أى سبعة اجماع واغنيا جميعا كما صرح البخاري في رواية له ذكرها في باب وقت المغرب قوله اراد ان لا يجرح أمة قال ابن سيد الناس قد اختلف في تقديمه فروى يجرع بالياء المضرومة آخر الحروف واسمه متصوب على انه مقهوه لروى في تصحيح التائاثة الحروف مفتوحة وضم أمة على انها فاعله ومعناها افعال ثلاث لا يشق عليهم وبثقل نقصه الى الضعيف عنهم وقد اخرج ذلك الطبري الى في الاوسط والكبير ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد عن ابن مسعود بلفظ جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء فنقله في ذلك فقال صنعت ذلك اثلا لخرج أمي وقد ضعف بان فيه ابن عبد القدوس

أنهم دللتا كيدانه (قال الغسل يوم الجمعة) غسل فيه من قال الغسل اليوم للاضافة اليه وفي حديث ابي هريرة عن اغتسل يوم الجمعة ثم راح وهو صريع في آخر الرواح عن الغسل وعرف بهذا افساد قول من جله على ظاهره واحتج به على ان الغسل اليوم

لا الصلاة لان الحديث واحد وغيره واحد وقد اعتنى بتفريج طرقة أبو عوانة في صحيحه فساهم من طريق سبعين نفسا ورواه
عن نافع عن ابن عمر وتبع الحافظ ما فاته ٩٢ في بره مقرر فبلغت أسماهم من رواه مائة وعشرين نفسا وأطال في التفقي

في بيان ذلك وفي حديث ابن عمر
إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل
علم من تقييد الغسل بالجمي وان
الغسل للصلاة لا لليوم قال ابن
دقيق العبد في الحديث دليل
على تعليق الامر بالغسل بالجمي
الى الجمعة وهو مذهب الناصبي
ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهم الله فلو اغتسل بعد الصلاة
لم يكن للجمعة وقد سكت ابن
عبس البر الاجماع عليه وادعى
ابن حزم انه قول جماعة من
الصحاب والتابعين وأطال في
تقرير ذلك ولو اغتسل بعد الغدير
أجره عند الشافعية والحنفية
خلافًا للمالكية والأوزاعي
واسمته له المالكية في أنه
يعتبر أن يكون الغسل متصلا
بالذهاب ثلاثين لغرض وهو
رعاية الحاشرين من التأذى
بالروائح حال الاجتماع وهو غير
مخصص عن تلمذه ووافقه الألب
والأوزاعي قالوا من اغتسل
ثم اشغل عن الرواح الى ان بعد
ما ينهماعرفاقانه بعد الغسل
لتنزيل البعد منزلة الترك وكذا
إذا نام اختيارا بخلاف من عليه
النوم أو كل أكل كثير بخلاف
الغسل انتهى ومقتضى النظر
انه اذا عرف الحكمة في الامر
بالغسل يوم الجمعة للتنظيف
رعاية الحاشرين فمن خشى ان

يصيبه في أثناء النهار ما يدل تنظيفه استحب له ان يؤخر الغسل لوقت دهايه ولعل هذا هو الذي قلناه
مأنه فشرط اتصال الذهاب بالغسل فيحصل الامن عما يغاير التنظيف والجهور وقالوا يجوز من بعد الغدير وشبهه حديث ابن

عباس ومعه هم الحديث أن الغسل لا يشترع أن لا يتخضرها كالسافر والعبد وقد صرح به في رواية عثمان بن واقد عند أبي
عروانة وأبي خزيمة وحبان في صحاحهم وأظهروا أن الجمعة من الرجال ٩٣ والنساء ما غسل ومن لم يأتها فأغسل عليه غسل

وهو الأصح عند الشافعية وبه
قال الجمهور خلافا لآثار الحنفية
وذكر الحنفية الغالب والأهل الحكم
شامل لجوار الجماع ومن هو مقيم
به واستدل به على أن الأمر
لا يعمل على الوجوب الإبرئة
وهذا بخلاف صيغة أن فعلها
على الوجوب حتى تظهر قرينة
الذهب واستنبط من حديث
الباب أيضا أن يوم الجمعة غسل
مخصوص حتى لو وجدت صورة
الغسل فيه لم يجز عن غسل يوم
الجمعة إلا بالنية وقد أخذ بذات
أبو قتادة فقال لا به وقد رآه يغسل
يوم الجمعة أن كان غسلا عن
جناية فاعذ غسلا آخر للجمعة
أخرج به الطحاوي وابن المنذر
وغيرهما ووقع عندهم في
حديث الباب أيضا الغسل يوم
الجمعة وظاهره أن الغسل حدث
وجدهم كنى ليكون اليوم جعل
ظرفا للغسل ويحتمل أن يكون
اللام للعهد فتنفق الروايات
(واجب) أي كالواجب في تأكيد
النية أو واجب في الاختيار
وكرم الاختلاف والظانفة أو في
الكيفية لا في الحكم كذا قال
القسطالوني ولا ملحق إلى هذا
التأويل المتكلف وقد استدل
به على فرضية غسل يوم الجمعة
وهو الحق المطابق لظاهر الحديث
وقد حكاه ابن المنذر عن أبي

هو الجمع الصوري وعما بهذا ذكره الرواة الشيوخ عن عمرو بن دينار أنه قال يأتي
الشعفاء أنه أظنه آخر الظهور ويجعل العصر وأخر المغرب ويجعل العشاء قال وأنا أظنه وأبو
الشعفاء هو راوي الحديث عن ابن عباس كما تقدم ومن المؤيدات للعمل على الجمع
الصوري ما أخرجه مالك في الموطأ والبخاري وأبو داود والنسائي عن ابن مسعود
قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على صلاة الغيبة يقيم الصلاة الاصلتين جمع
بين المغرب والعشاء المزدلفة وصلى الغيبة يومئذ قبل ميقاتها في ابن مسعود
مطلق الجمع وحصره في جمع المزدلفة مع أنه من روى حديث الجمع بالنية كما تقدم
وهو يدل على أن الجمع الواقع بالنية صوري ولو كان جمعا حقيقة لما تعارض روايته
والجمع ما يمكن المصير إليه هو الواجب ومن المؤيدات للعمل على الجمع الصوري
أيضا ما أخرجه ابن جرير عن ابن عمر قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان
يؤخر الظهور ويجعل العصر فيجمع بينهما ما يؤخر المغرب ويجعل العشاء فيجمع بينهما
وهذا هو الجمع الصوري وابن عمر هو من روى جمعه صلى الله عليه وسلم بالنية كما أخرجه
ذلك عبد الرزاق عنه وهذه الروايات معية لما هو المراد من اللفظ جمع لتقريب الأصول
من أن لفظ جمع بين الظهور والعصر لا يعنى وقتا كافي مختصرا المنتهى وشروطه والغاية
وشروطها وسائر كتب الأصول بل مدلوله لغة الهيمنة الاجتماعية وهي موجودة في جمع
التقديم والتأخير والجمع الصوري إلا أنه لا يقتضيه جميعها ولا يشترطها إذا فعل المحدث
لا يكون عاما في أقسامه كما صرح بذلك أئمة الأصول فلا يعين واحد من صور الجمع
المدكور إلا بدليل وقد قدم الدليل على أن الجمع المذكور في الباب هو الجمع الصوري
فوجب المصير إلى ذلك وقد تقدم بعض التأخرين أنه لم يرد الجمع الصوري في أسان
الشارع وأهل عصره وهو مردود بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من قوله لا صلاة
وأن قويت على أن تؤخر الظهور ويجعل العصر فتغتسلين وتجيمنين بين العلاتين ومثله
في المغرب والعشاء مما سلف عن ابن عباس وابن عمر وقد روى عن الخطابي أنه لا يصح
على الجمع المذكور في الباب على الجمع الصوري لأنه لا يكون أعظم حقيقا من الاتيان بكل
مسألة في وقتها لأن أوائل الاوقات وأواخرها مما لا يذكر الخاصة فضلا عن العامة
ويجب عنه بيان الشارع قد عرف أمته وأوائل الاوقات وأواخرها وبالغ في التعريف
والبيان حتى أنه يبينها بعلامات حسية لا تكاد تلبس على العامة فضلا عن الخاصة
والتحصيف في تأخير إحدى الصلاتين إلى آخر وقتها وفعل الأولى في أول وقتها محقق
بالنسبة إلى فعل كل واحدة منهما في أول وقتها كما كان دينه صلى الله عليه وسلم حتى قالت
عائشة ما صلى صلاة لا تأخر وقتها مرتين حتى يقضيه الله تعالى ولا يشك لم تصفان فعل
الصلاتين دفعة والخروج إليها هامة أخف من خلافه وأيسر وبهذا يندفع ما قاله
الحافظ في الفتح أن قوله صلى الله عليه وسلم لم للتأخر أمق يقدح في عمله على الجمع

هريرة عن ابن عباس وغيرهما وهو قول أهل الظاهر ورواية عن أحمد وحكام ابن حزم عن عمرو جمع من الصحابة ومن
بعدهم ثم ساق الرواية عنهم لكن قال الحافظ ليس فيها عن أحد منهم القصير بحديث الأندرا وإنما اعتمد في ذلك على أسامة

تحتله كقول سعد ما كنت أظن مسلما يدع غسل يوم الجمعة وحكاه ابن المذنب والخطابي عن مالك وقال عاصم وغيره ليس ذلك
معهروا مذهبهم قال ابن دقيق العيد قد نص ٩٤ مالك على وجوبه فله من لم يجارس مذهبهم على ظاهره وأي ذلك أصحابه

اه وحديث الباب يغفر عن الاحتجاج بعضهم المذاهب وقوله الشوكاني رحمه الله في مؤلفاته تقوية بالغة وصرح ابن تزيعة في صحيحه بأنه على الاختيار واحتج لكونه منسوبا بعبادة أحدث في عدة تراجم وكما تعقبها في الفتح وفي الفتح أيضا قال الشافعي الواجب له معنيان الظاهر منهما أنه واجب فلا تجزئ الطهارة بصلاة الجمعة إلا بالغسل واحتل الله واجب في الاختيار وكرم الاخلاق والمظانسة ثم استدلل الثاني بقصة عثمان مع عمر قال فلما لم يتكلم عثمان الصلاة للغسل ولم يأمره عمر بالولوج للغسل ذلك لأن عليا إنما قد علمنا ان الامر بالغسل للاختيار اه قال في الفتح وعلى هذا الاخير قول أكثر المصنفين في هذه المسئلة كالتبري والطحاوي وابن حبان وابن عبيد البر وهلم جرا زاد بعضهم فيه ان من حضر من الجماعة وافقوهما على ذلك فكان اجاعا منهم على ان الغسل ليس شرطاً في صحة الصلاة وهو استدلال قوي وقد نقل الخطابي وغيره الاجماع على ان صلاة الجمعة بدون الغسل مجزئة لكن حكى الطبري عن قوم انهم قالوا بوجوبه ولم يقولوا انه شرط بل هو واجب مستقل لضع الصلاة

الصورى لان القصد اليه لا يخلو عن حرج فان قلت الجمع الصوري هو فعل لكل واحدة من الصلاتين المجدوعتين في وقت واحد فلا يكون رخصة بل عزية فأي قائل قد قوله صلى الله عليه وسلم لما تخرج أمتي مع شمول الاحاديث المعينة للوقت للجمع الصوري وهل حل الجمع على ما شاعته أحاديث التوقيت الا من باب الاطراح لانه والله الغافمضونه قلت لا شك ان الاقوال اصادق منه صلى الله عليه وسلم تأمله للجمع الصوري كما كنت فلا يصح ان يكون رفع الحرج منسوبا اليه ابل هو منسوب الى الافعال ليس الاماير فقال من الله صلى الله عليه وسلم ما صلى صلاة لا تسروها مرتين فربما ظن طائفة ان فعل الصلاة في أول وقتها منسوبة لآزمته صلى الله عليه وسلم لذلك طول عمره فكان في جمعه جعاصوريا تحذف وتسهم على من اقتدى بغير الفعل وقد كان اقتداء الصحابة بالافعال أكثر منه بالاقتوال ولهذا امتنع الصحابة رضي الله عنهم من يخر بدنهم يوم الحديبية بعد ان أمرهم صلى الله عليه وسلم بالتحرك حتى دخل صلى الله عليه وسلم على أم سلمة فغمر ما فاشارت عليه بان يخر ويدعو الخلاق بحلق له ففعلوا ففكروا بالجمع وكادوا يملكون نخلان شدة تراكم بعضهم على بعض حال الخلق وما يدل على الجمع المتنازع فيه لا يجوز ان لا يعدد ما أخرجه الترمذي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أبى بايمن أبواب البكاير في اسناده مخش من قيس وهو ضعف وما يدل على ذلك ما قاله الترمذي في آخر سنته في كتاب العال منه وانظره جميع ما في كتابي هذا من الحديث هو معمول به وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سهو وحديث انه قال صلى الله عليه وسلم اذا شرب الخمر فاجادوه فان عاد في الرابعة فاقتلوه انتهى ولا يتخذ ان الحديث صحيح وترك الجهم ورأى له لا يتحد في صحته ولا يوجب سقوط الاستدلال به وقد أخذ به بعض أهل العلم كما ساف وان كان ظاهر كلام الترمذي انه لم يأخذه أحد ولكن قد أثبت ذلك غيره والمثبت مقدم فالاولى التعويل على ما قدمنا من ان ذلك الجمع صوري بل القول بذلك مختم المساف وقد جمعنا في هذه المسئلة رسالة مستقلة سميناها شيف السبع باطل الأدلة للجمع في أحب الوقوف عليهم اطلبهم اقال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق حديث الباب ما نقله قلت وهذا يدل بقوله على الجمع للمطر والخوف والمرض وانما مخاوف ظاهر منطوقه في الجمع الغير عذر للاجماع ولاخبار المواقيت فنبقى فخواه على مقتضاه وقد صرح الحديث في الجمع للمستحاضة والاستحاضة نوع مرض ولما لا في المواطن فافان ابن عمر كان اذا جمع الامراء بين المغرب والعشاء في المطر جمع معهم ولا تفرق سنة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن انه قال من السنة اذا كان يوم مطير ان يجمع بين المغرب والعشاء اه

• (باب الجمع باذان واقامة من غير طلوع بينهما) •

يدونه كان اصله قصد التغلف وإزالة الروائح الكريهة قال ابن دقيق العيد ذهب الاكثرون الى (عن) استحباب غسل الجمعة وهم يحتاجون الى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر وقد أولوا صبغة الامر على التدب وصبغة الوجوب

على التأكد وهو تأويل ضعيف انما يصار اليه اذا كان المعارض راجعا على هذا الظاهر قال ورعا اولوه تاويلهم مستكرها
كن على لفظ الوجوب على السقوط اه وهو القدر من الحنفية ٩٥ قال واجب بمعنى ساقط على معنى

عن ابن عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء المزدلفة
جميعا كل واحدة منهما باقامة ولم يسبح بينهما واولا على أثر واحدة منهما رواه البخاري
والنسائي وعن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصلوتين بعرفة باذان
واحد واقامتين وفى المزدلفة فصل بينهما المغرب والعشاء باذان واحد واقامتين ولم يسبح
بينهما ثم اضطجع حتى طلع الفجر مختصرا لا يحدو ولم والنسائي وعن اسامة رضى الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فاسبغ الوضوء ثم اقيمت
الصلاة فصل المغرب ثم اناخ كل انسان غيره في منزله ثم اقيمت العشاء فصل
بينهما ما شأمتنق عليه وفى لفظ ركب حتى جئنا المزدلفة فاقام المغرب ثم اناخ الناس
في منازلهم ولم يلجوا حتى اقام العشاء الاخرة فصل ثم حلوا رواه أحمد ومسلم وفى لفظ أنى
المزدلفة فصلوا المغرب ثم حلوا رحالهم واعنته ثم صلى العشاء رواه أحمد وهو مجعوف
جواز التفريق بين المجموعتين في وقت الثانية **قوله** صلى المغرب والعشاء في رواية
للبخاري جمع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء وفي رواية له جمع بين المغرب
والعشاء **قوله** باقامة لم يذكر الاذان وهو ثابت في حديث جابر المذكور بعده وفى
حديث عبد الله بن مسعود عنه هذا البخاري باللفظ فالتأنيذ المزدلفة حين الاذان بالعمدة
أوفر يامن ذلك فامر رجلا فاذن وأقام ثم صلى المغرب الحديث **قوله** ولم يسبح بينهما أى
لم يتنقل بين صلاة المغرب والعشاء ولا عقب كل واحدة منهما اقل في الفتح وبسته ناداه
انه قل انقل عقب المغرب وعقب العشاء والممكن بين المغرب والعشاء هله
صرح بأنه لم يتنقل بينهما - باختلاف العشاء فانه يحتمل أن يكون المراد انه لم يتنقل عقبها
لكنه تنقل بعد ذلك في أثناء الليل ومن ثم قال الفقهاء تؤخر سنة العشاءين عن ما ينقل
ابن المنذر الاجماع على ترك التقاطع بين الصلوتين بالمزدلفة لانهم اتفقوا على أن السنة
الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ومن تنقل بينهما لم يصح انه جمع بينهما ويكره على نقل
الاتفاق ما في البخاري عن ابن مسعود انه صلى المغرب بالمزدلفة وصلى بعدها ركعتين
ثم دعاه شأته فتمشى ثم أمر بالاذان والاقامة ثم صلى العشاء وقد اختلف أهل العلم
في صلاة النافلة في مطلق السفر قال النووي قد اتفق الفقهاء على استحباب النوافل
المطلقة في السفر واختلوا في استحباب النوافل الرباعية فتركتها ابن عمر وآخرون
واستحبها الشافعي وأصحابه والجمهور وادلهم الاحاديث العامة الواردة في نذر مطاوع
الروايت وحديث صلاة صلى الله عليه وآله وسلم الضحى في يوم الفتح وركعتي الضحى
حين ناموا حتى طلعت الشمس وأحاديث أخر صحيحة ذكرها أصحاب السنن والقياس على

بحكم المعطوف وقال ابن المنبر في الحاشية ان سلم ان المراد بالواجب الترضى لم يدفع دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه لان
لغة ائله أن يقول خرج بدليل في ماعدا بالاصل على ان دعوى الاجماع في اطيع مردودة فسدروى سفيان بن عيينة في

جاهه عن أبي هريرة أنه كان يوجب الطبيب يوم الجمعة واسفاده صحيح وكذا قال بوجوبه بعض أهل الظاهر (وان عيسى حلياً
ان وجد) يفتح المهم متعلق بالطبيب أي ٩٦ ان وجد الطبيب مسه ويحتمل تعلقه بما قبله أيضاً وعلى هذا فيه

نسبى الوجوب من الاستئذان والطبيب لقوله ان وجد بخلاف الغسل فإنه مصرح في الوجوب لقوله واجب على كل محتلم فافترقا وفي رواية مسلم وعيسى من الطبيب ما يقدر عليه وفي رواية ولومن طبيب المرأة وفي هذا راجحة الوجوب قال عياض يحتمل قوله ما يقدر عليه ارادة التأكد لفعل ما أمكنه ويحتمل ارادة الكثرة والاول أظهر ويؤيده قوله ولومن طبيب المرأة لأنه بكرة استعمله الله للرجل وهو ما ظهر لونه وخفي رحمه فاباحه للرجل لاجل عدم غيره يدل على تأكيده الامر في ذلك ويؤيد من اقتضاه على المس الأخذ بالخبر في ذلك قال ابن المنير فيه تنبيه على الفرق وعلى تفسير الامر في الخطاب بأن يكون بأقل ما يمكن حتى انه يجوز مسه من غيره تناول قدر يقصه يحرص على امتثال الامر فيه انتهى قال عروين سالم الانصاري التابعي الراوي لهذا الحديث عن أبي سعيد الخدري كما عند البخاري أما الغسل فاشبهه واجب وأما الاستئذان والاطيب فانه أعلم وأوجب هو أم لا ولكن هكذا في الحديث انتهى
أشارته إلى أن العطف لا يقتضي التثنية بل من جميع الوجوه فيمكن التفسير المشتمل على كيد الطيب الثلاثة ويجزم بوجوب الغسل دون غيره للتصريح به في الحديث وتوقف في إعداده لوقوع الاحتمال فيه ويلحق بالاستئذان والطيب التزين بالباطل

واستعمال الخس التي عدت من الفطرة وصرح ابن حبيب من المالكية به فقال يلزم الـ في الجمعة جميع ذلك ورواه هذا الحديث ما بين بصري وواسطي ومدني وفيه التحديث والقول ولفظ أشهد ٩٧ وآخره مسلم وأبو داود في الطهارة

عن أبي هريرة رضي الله عنه

أن رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم قال من اغتسل يوم

الجمعة من ذكر أو أنثى حر

أو عبد (غسل الخنابة) أى

غسلا كف غسل الخنابة وعنه

عبد الرزاق من رواية ابن جريج

عن سمى فاعتسلنى أحدكم كما

يعتسل من الخنابة قالت سمى

للكعبة لا للكم وهو قول

الاكثر وقيل فيه إشارة الى

الجماع يوم الجمعة ليعتسل فيه

من الخنابة والحكمة فيه ان

تسكن نفسه الى الرواح الى

الصلاة ولا تمتد عنه الى شئ

يراه وفيه حمل المرأة أيضا على

الاعتسالة ذلك اليوم وعليه حمل

قائل ذلك حديث من غسل

واغتسل فخرج في السنين على

رواية من روى غسل بالتشديد

قال النووي وذهب بعض أصحابنا

الى هذا وهو ضعيف وأبطل

والاصواب الاول انتهى وقد

حكاه ابن قدامة عن الامام أحمد

ونبأ أيضا عن جماعة من التابعين

وقال القرطبي انه أنسب الاقوال

فلا وجه لادعاء بطلانه وان كان

الاول أرجح ولعله عني انه باطل

في المذهب (ثم راج) أى ذهب

زاد في الموطأ في الساعة الاولى

وصحح النووي وغيره انه من

طلوع الفجر لانه أول اليوم شرعا

مسعود أنه أمر بالاذان والاقامة لكل صلاة من الصلاتين المجموعتين بزدلفة قال ابن حزم لم يجزده مرويان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو ثبت لقلت به ثم أخرج من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن عباس عن أبي اسحق في هذا الحديث قال أبو اسحق فذكره لابي جعفر محمد بن علي فقال أما نحن أهل البيت فهكذا صنع قال ابن حزم وقد روى عن عمر من فعله وأخرجه الطحاوي بإسناد صحيح عنه ثم تأوله بأنه يجوز على أن أصحابه تفرقوا عنه فاذا نزلهم ليجتمعوا ليجمع بهم قال الحافظ ولا يخفى تركه ولو تأق له ذلك في حق عمر لكونه كان الامام الذي يقيم للناس بحجته لم يأت له في حق ابن مسعود وقد ذهب الى ان المنبر مع اذان واحد في الجمع واقامة لكل صلاة الشافعي في القديم وهو مروى عن أحمد وابن حزم وابن الماجشون وقواء الطحاوي والسهذه ذهب الهادوية وقال الشافعي في الجديد والثوري وهو مروى عن أحمد انه يجمع بين الصلاتين بأقامين فقط وتسبب الاولون بحديث جابر المذكور في الباب وتسبب الآخرون بحديث اسامة المذكور في الباب أيضا لانه أصح فيه على ذكر الاقامة لكل واحدة من الصلاتين والحق ما قاله الاولون لان حديث جابر مشتمل على زيادة الاذان وهي زيادة غير منافية في حين قبولها قوله ثم تأخ كل انسان بعينه فيه جواز الفصل بين الصلاتين المجموعتين بعمل هذا وظاهر قوله ولم يلحوا حتى أقام العشاء الآخرة فصلي ثم حلوا المشافاة لقوله في الرواية الاخرى ثم حلوا راحلهم وأعنته ثم صلى العشاء فان أمكن الجمع اما بان حل بعضهم قبل صلاة العشاء وبعضهم بعدها وبغير ذلك فذلك وان لم يكن فالرواية الاولى أرجح لكونها في صحيح مسلم وبرجها أيضا للاقتصاف في الرواية المتفق عليها على مجرد الاناخذة فقط

(أبواب الجمعة)

(باب التغليظ في تركها)

(عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لقوم يختلفون عن الجمعة لقد هممت ان آمر رجلا يصلي بالناس ثم أخرج على رجال يختلفون عن الجمعة يترهم رواه أحمد ومسلم وعن أبي هريرة وابن عمر أنهم سمعوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول على أعداء منيدين بانهن اقوام عن ودعهم الجمعة أولهم عن الله على قلوبهم ثم ليكون من الغافلين رواه مسلم ورواه أحمد والنسائي من حديث ابن عمر وابن عباس وعن أبي الجعد الضمري وله محبة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من ترك ثلاث جمع ثم أنطاع الله في قلبه رواه الخمسة ولا جدوا بن ماجه من حديث جابر بن جهم حديث أبي الجعد أخرجه أيضا ابن حبان والماكم واليزار وصححه ابن السكن وأبو الجعد قال الترمذي عن البخاري لأعراف اسمه وكذا قال أبو حاتم وذكره الطبراني في الكنى من مجبه وقيل اسمه أودع وقيل جنادة وقيل عمرو وقد اختلف في هذا الحديث

١٣ نيل ث لكن يلزم منه أن يكون التأهب قبل طلوع الفجر وقد قال الشافعي رحمه الله يجوز الغسل اذا كان بعد الفجر فاشعر بان الاول ان يقع بعد ذلك (فكما تشرق بدينه) من الابل ذكر امثلى وانما للوجه لانه لا تأنيث أى تصديقها

مقرر بالى الله تعالى وهو رواية ابن جريج عند عبد الرزاق فله من الاجرمثل الجزور وظاهره ان الثواب لو تجسد لكان قدز
الجزور (ومن راح في الساعة الثانية فكلنا تقرب بقرة) ٩٨ ذكر اواشي والثناء للوحدة (ومن راح في الساعة الثالثة

فكلنا تقرب كبشا) ذكر
(اقرن) وصنفه بلانه اكل
واحسن موزة ولان قربه فتنقع
به وفي رواية النسائي ثم كلفه
شاة (ومن راح في الساعة
الرابعة فكلنا تقرب دباجة)
بتثايت الدال والفتح هو الفصح
(ومن راح في الساعة الخامسة
فكلنا تقرب بيضة) واستشكل
التعبير بالدباجة والبيضة بقوله
في رواية الزهري كاذبي يدي
لان الهدي لا يكون منهما
وأجيب بأنه من باب المشاكلة
أى من تسمية الشيء باسم قرينه
والى ذلك أشار ابن العربي و اراد
بالهدي هذا الصدق كادل عليه
لفظ تقرب وهو يجوز بهما
والمراد بالساعات عند الجمهور
من أول النهار وهو قول الشافعي
وابن حبيب من المالكية وليس
المراد به الساعات الفلكية
الاربعة والعشر من التي قسم
عليها الليل والنهار بل ترتيب
درجات السائقين على من يليهم
في الفضيلة ثلاثستوى فيه
رجلان آتى طرفي ساعة
ولاولا يزيد ذلك لاختلاف الامر
في اليوم الثاني والثالث وقيل
بل المراد الفلكية وهي اثنتا
عشرة زمانية صنفاً أو شتاء وقد
روى النسائي مرفوعاً يوم الجمعة
انتاء عشر قساعة وقال الماوردي

على أى سلة فقيل عن أى البعد قال الحافظ وهو الصحيح وقيل عن أى هريرة وهو وهم
قال الدارقطني في العلل ورواه الحساكن من حديث أبي قتادة وهو حسن وقد اختلف فيه
وحديث جابر الذي أشار اليه المصنف رحمه الله أخرجه أيضاً النسائي وابن خزيمة
والحاكم بافظ من ترك الجمعة ثلاثين من غير ضرورة طبع على قلبه قال الدارقطني انه اصح
من حديث أبي الجعد ولبابر حديث آخر يلفظ ان الله افترض عليكم الجمعة في شهركم هذا
فمن تركها استخفها فابواهم وانما الافلا جيع الله شمله الاول ابارك الله له الاول صلاة له أخرجه
ابن ماجه وفي اسناده عبد الله البلوي وهو واهى الحديث وأخرجه البراء من وجه آخر
وفيه على بن زيد بن جده قال الدارقطني ان الطريق يقرن كاه ما غرائب وقال ابن عبيد البر
هذا الحديث واهى الاسناد انتهى وفي الباب عن ابن عمر حديث آخر غير مما ذكر المصنف
عند الطبراني في الاوسط يلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا عسى أحد
منكم ان يتخذ الضئيفة من الغنم على رأس مئيلين أو ثلاثة ثانی الجمعة فلا يشهد هاتئانا
فيطيع الله على قلبه وسأني نحو في الباب الذي بعد هذا من حديث أبي هريرة الضئيفة
يكسر الضاد المجهمة ثم ياء موحدة ساكنة ثم نون هي ماتحت بدك من مال أو عمل وعن
ابن عباس حديث آخر غير الذي ذكره المصنف عن أبي يعلى الموصلي من ترك ثلاث جمع
متواليات فقد نبذ الاسلام وراظهره وهكذا ذكره موقوفوا له حكم الرفع لان مثله لا يقال
من قبل الرأي كما قال العراقي وعن معرفة عند أبي داود والنسائي عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم من ترك الجمعة من غير عذر فليصدق بدنياً فإن لم يجسد فصدف دينار وعن
اسامة بن زيد عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك
ثلاث جمع من غير عذر كتب من المنافقين وفي اسناده جابر الجمعي وقد ضعفه الجمهور وعن
أنس عند الدبلي في مسند الفردوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
ترك ثلاث جمع متواليات من غير عذر طبع الله على قلبه وعن عبد الله بن أبي أوفى عند
الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جمع النداء يوم الجمعة
ولم يأتها سمع النداء ولم يأتها الا ناطع على قلبه فجعله قاب. مناق قال العراقي واسناده
جيد وعن عقبه بن عامر عند أحمد في حديث طويل فيه أنس يحبون الذين ويجرحون
من الجساعات ويدعون الجماعات وفي اسناده ابن لهيعة. وعن أبي قتادة عند أحمد أيضاً
بصح حديث جابر الأول وعن كعب بن مالك عند الطبراني في الكبير بنحو حديث أبي
هريرة وابن عمر المذكور في الباب قوله يتخلفون عن الجمعة قال في الضعف قد اختلف
في تسمية اليوم بالجمعة مع الاتفاق على انه كان يسمى في الجاهلية العربية بفتح العين
وضم الراء وبالموحدة فقيل سمى بذلك لان كمال الخلق جمع فيه ذكره أبو حنيفة عن ابن
عباس واسناده ضعيف وقيل لان خلق آدم جمع فيه ورد ذلك من حديث سلمان عند
أحمد وابن خزيمة وغيرهما وله شاهد عن أبي هريرة ذكره ابن أبي حاتم وموقوفاً باسناده قوى

انه من طلوع الشمس موافقة لاهل الميقات ليكون ما قبل ذلك من طلوع الفجر زمان غسل وتاهب
واستهكل بأن الساعات سبع لاجل والجمعة لانصاع في السادسة بل في السابعة نعم عند النسائي باسناده صحيح بهد الكيف

بطة ثم حاجة ثم بيعة وفي أخرى حاجة ثم مصغورا ثم بيعة ومعلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج الى الجمعة متصلا بالزوال وهو بعد انقضاء الساعة السادسة وفي حديث واثلة عند الطبراني ٩٩ في الكبير مرفوعا ان الله تعالى يبعث

الملائكة يوم الجمعة على أبواب المسجد يكتبون القوم الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس فإذا بلغوا السابع كانوا بمنزلة من قرب العاصمير وقال مالك رحمه الله تعالى وأمام الحرمين والقاضي حسين انها غلظة الطمعة بعد الزوال لان الروح لغة لا يكون الا من الزوال والساعة في اللغة الجزء من الزمان وجعلها على الزمانية التي يقسم النهار فيها الى اثني عشر جزءا بعد احوال الشروع عليه لاحتياجه الى حساب ومراجعة الا نزل عليه ولانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان يوم الجمعة قام على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس الأول فالاول فالتهمروا الى الجمعة كالهدى بدنة الحديث فان قالوا قد تستعمل الهاجرة في غير موضعها فيجب الجسل عليه جميعا قلنا ليس اخر اجسامها عن ظاهرها بأولى من اخراج الساعة الاولى عن ظاهرها فاذا تساوى ابعاض ما زعمت فما أربح قلت هل الناس جبال بعد جبال لم يعرف ان أحدا من الصحابة رضى الله عنهم كان يأتي المسجد لصلاة الجمعة عند طلوع الشمس ولا يمكن حمل حالهم على ترك هذه الفضيلة العظيمة

وأحمد مرفوعا باسناد ضعيف وهذا اصح الاقوال ولبه ما أخرجه عبد بن جبر عن ابن سيرين بسند صحيح اليه في قصة تجميع الانصار مع أسعد بن زياره وكانوا يسمونه يوم العروبة فبقي بهم رد ذكرهم فسموا بالجمعة حين اجتمعوا اليه وقيل لان كعب بن لؤي كان يجمع قومه فيه ويذكرهم ويأمرهم بتعظيم الحرم ويخبرهم بانه سيبعث منه نبي روى ذلك الزبير في كتاب النسب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن طلوعه وبعثهم القراء وغيره وقيل ان قصدا هو الذي كان يجمعهم ثم ذكره كعب في أماليه وقيل سمى بذلك لاجتماع الناس لاصلافة وفيه وهذا من ابن حزم فقال انه اسم اسلامي لم يكن في الجاهلية وانه كان يسمى يوم العروبة قال المصنف وفيه نظر فقد قال أهل اللغة ان العروبة اسم قديم كان للجاهلية وقالوا في الجمعة يوم العروبة فانظروا أسماء الايام السبعة بعد ان كانت تسمى أول أهون جبار دبار مؤنس عروبة شيار قال الجوهرى وكانت العرب تسمى يوم الاثنين أهون في أحاديثهم القديمة وهذا من غير بانهم أحدثوا الاسماء وهي هذه المتعارفة كالسبت والاحد والخ وقيل ان أول من سمى الجمعة العروبة كعب بن لؤي وبه جزم بعض أهل اللغة والجمعة بضم الجيم على المنه وروى قد تسكن وقرأها الاعشى وحكى الفراء قصها وحكى الزجاج كسرهما قال النووي ووجهوا الفتح بانهم تجمع الناس ويكتفون فيها كما يقال همزة ولزعة لكثير الهمز واللام ونحو ذلك قوله لقد هممت الخ قد استدل بذلك على أن الجمعة من فروض الاعيان وأجيب عن ذلك بالجواب في قدمنا ذكرها في أبواب الجماعة ومسايق بيان ما هو الحق وقوله ودعهم أي تركهم قوله وأيضا ممن الله تعالى الختم الطبع والتفطية قال القاضي عياض اختلف المتكلمون في هذا اختلافا كثيرا فاقبل هو اعدام اللطف وأسباب الخيرة وقيل هو خلق الكفر في صدورهم وهو قول أكثر متكلمي أهل السنة يعني الاشعرية وقال غيرهم هو الشهادة عليهم وقيل هو علامة جعلها الله تعالى في قلوبهم لم يعرف بها الملائكة من مدح ومن يذم قال العراقي والمراد بالطبع على قلبه انه يصير قلبه منافقا كما تقدم في حديث ابن أبي أوفى وقد قال تعالى في حق المنافقين قطع على قلوبهم فهم لا يفقهون وقوله ثلاث جمع يحفل أن يراد حصول الترك مطلقا سواء نالت الجماعات أو تفرقت حتى لو ترك في كل سنة جمعة طبع الله تعالى على قلبه بعد الثالثة وهو ظاهر الحديث ويحفل أن يراد ثلاث جمع متوالية كما تقدم في حديث أنس لان مواد الذنب ومتابعته مشعرة بقله المبالاة به وقوله تم اوفان فيه ان الطبع المذكور انما يكون على قلب من ترك ذلك تم اوفان فيه في كل الاحداث المطلقة على هذا الحديث المقيد بالتأوان وكذلك تحمل الاحداث المطلقة على المقيدة بعدم العذر كما تقدم وقد استدل بالحديث الباب على أن الجمعة من فروض الاعيان وقد حكى ابن المنذر والاجماع على أنهم افترض عين وقال ابن العربي الجمعة فرض بإجماع الامة وقال ابن قدامة في المفتي أجمع المسلمون على وجوب الجمعة وقد حكى

انتهى واجيب بان الروح كما قاله الأزهري يطلق لغيره على النعاب سواء كان أول النهار أو آخره والسبل وهذا هو الصواب الذي يقتضيه الحديث والمعنى قد دل على أنه لفضيلة لمن أتى بعد الزوال لان التعطف بعد النهي أمعرا ولا نذكر

الساعات انما هو العث على التذكير المأثر في فضل السبق وتحصيل الصلوات والانتظار والاشتغال بالتفعل والذكر ونحوه وهذا كله لا يحصل بالذهاب ١٠٠ بعد الزوال وحكي الصيد لاني انه من ارتضاع النهار هو وقت التهيؤ فاذا

خرج الامام حضرت الملائكة الذين وظيفة تهم كتابة حاضري الجمعة وما شغل عليه من ذكر وغيره وهم غير الحافظة يستمعون الذكر أي الخطبة وزاد في رواية الزهري الاية طهوا صحفهم ولبسوا لمن طريقه فاذا جلس الامام طهوا الصحف وجاؤا يستمعون الذكر فكان ابتداء خروج الامام وانتهاؤه بجلوسه على المنبر هو أول سماعهم للذكر وفي حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة من فروعها اذا كان يوم الجمعة بعث الله ملائكة يستمعون نور وأفلام من نور الحديث فسمعه صفة الصحف وأن الملائكة المذكورين غير الحافظة والمراد بطي الصحف طي الفضائل المتعلقة بالمبادر إلى الجمعة دون غيرها من سماع الخطبة وادراك الصلاة والذكر والدعاء ونحو ذلك فانه يكتبه الحافظان قطعا وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن ابن خزيمة فيقول بعض الملائكة لبعض ما حبس فلانا فيقول اللهم ان كان ضالا فاهد وان كان قفيرا فأنصه وان كان مريضا فاعافه وفي هذا الحديث من الفوائد فضل الاختصال يوم الجمعة والحض عليه وفضل التذكير اليها

الخطابي الخ لا في انهم من فروض الاعيان ومن فروض الكفايات وقال قال أكثر الفقهاء هي من فروض الكفايات وذكر ما يدل على أن ذلك قول الشافعي وقد حكاه المرعي عن قوله القديم قال الدارمي وغلطوا حكاية وقال أبو إسحاق المروزي لا يجوز حكاية هذا عن الشافعي وكذلك حكاه الرواني عن حكاية بعضهم وغلطه قال العراقي نعم هو وجبه لبعض الاصحاب قال وأما ما ادعاه الخطابي من أن أكثر الفقهاء قالوا ان الجمعة فرض على الكفاية ففيه نظر فان مذاهب الأئمة الاربعة متفقة على أنها فرض عين لكن بشرط يشترطها أهل كل مذهب قال ابن العربي وحكي ابن وهب عن مالك أن شهدها سنة ثم قال قلناه أو بلان أحدهما أن مالك باطن السنة على الفرض الثاني انه أراد سنة على صفة الإتيان كما فيه سائر الصلوات حسب ما شرعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله المسنون وقد روى ابن وهب عن مالك عن عطاء الجمعة على كل من سمع النداء انتهى ومن جملة الأدلة الدالة على أن الجمعة من فوائض الاعيان قول الله تعالى اذا دوى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا ومنها حديث طارق بن شهاب الا في الباب الذي بعده هذا ومنها حديث حفصة الا في ايضا ومنها ما أخرجه البخاري وغيره عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نحن الاثرون السابقون يوم القيامة يبدأ بهم أو أول السكبان من قبلنا ثم هذا يرويه من الذي فرض الله تعالى عليهم واختلفوا فيه فهذا ما لا الله تعالى له فالناس لنا تبع فبهما الحديث وقد استنبط منه البخاري فرضية صلاة الجمعة وبوب عليه باب فرض الجمعة وصرح النووي والحافظ بأنه يدل على الفرضية قالوا قوله فرض الله تعالى عليهم فهذا ما لا الله فان التقدير فرض عليهم وعلينا فذلوا وهدينا وقد وقع عذم سلم في رواية شيبان عن أبي الزناد بالفظ كتب علينا وقد اجاب عن هذه الأدلة من لم يقل بانها فرض عين باجوبة أمان عن حديث أبي هريرة الذي ذكره المصنف فيما تقدم في الجمعة وأمان عن سائر الأحاديث المشتملة على الوعيد فبصرفها إلى من ترك الجمعة تمها وناحله لا لطلاق على المقيد ولا نزاع في أن التارك لها تمها وناحله لا لوعيد المذكور وانما النزاع فيمن تركها غمرا متهاون وأمان عن الآية بها يقضى به آخرها أعني قوله ذلكم خير لكم من عدم فرضية العين وأمان عن حديث طارق فيما قبل فيه من الارسل وسأني وأمان عن حديث أبي هريرة الا في دفع استلزام افتراض يوم الجمعة على من قبلنا افتراضه علينا وأيضاً ليس فيه افتراض صلاة الجمعة عليهم ولا علينا وقد ردت هذه الاجوبة برود والحق ان الجمعة من فوائض الاعيان على سماع النداء ولولم يكن في الباب الاحديث طارق وأمان سأل الا اثنين لكانا متهمين بترك الجمعة على الخصم والاعتذار عن حديث طارق بالارسل استعفاء عن دفعه وكذلك الاعتذار بان مسعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان صغيرا لا يتسع هو ورحلته لكل المساجين وما كانت تقام الجمعة في عهده صلى الله عليه وآله وسلم باصره الا في مسجده وقبائل العرب

وان الفضل المذكور انما يحصل بان يجمعهما وعليه يحمل ما أطلق في باقي الروايات من ترتيب
الفضل على التذكير من غير تعبد بالجمعة لولوا تعارض الغسل والتكبير فراعاة الغسل كما قال الزركشي أولى لانه مختلف في

وجوبه ولأن نفعه متعد إلى غيره بخلاف التكبير وفيه أن مراتب الناس في الفضل بحسب أعمالهم وإن القليل من الصدقة غير محتمل في الشرع وأن التقرب بالأول أفضل من التقرب بالبقر ١٠١ وهو بالاتفاق في الهدى واختلاف في الضحايا

والجمهور على أنها كذلك واستدل به على أن الجمعة تقيم قبل الزوال ووجه الدلالة منه تقسيم الساعات إلى خمس ثم عقب بخرج الإمام وخروجه عند أول الوقت للجمعة فقتضى أنه يخرج في أول الساعة السادسة وهي قبل الزوال والجواب أنه ليس في شيء من طرق هذا الحديث ذكر الاثنين من أول النهار فلهذا الساعة الأولى منه جعلت للتهاب بالاعتساف وغيره ويكون مبدأ الحجى من أول الثانية فهي أولى بالنسبة للحجى فائبة بالنسبة للتهاب وعلى هذا فآخر الخامسة أول الزوال

فترفع الأشكال قال القسطلاني السنة في التكبير اغماهي لغیر الإمام أما الإمام فيسند به التأخر إلى وقت الخطبة لاتباعه صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه قاله الماوردي ونقله في المجموع وأقره الله أعلم (عن سلمان الفارسي رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة) غسله ثلاثاً ويظهر ما استطاع من طهر) بالتمكيد للمبالغة في التنظيف والمراد به التنظيف باخذ الشارب والغفر والعانة أو المراد بالغسل غسل الجسد وبالتطهر غسل الرأس وتنظيف

كأنوا مقفين في نواحي المدينة مسلمين ولم يؤمر وبالحضور مدفوع بأن يخلف المتخلفين عن الحضور بعد أمر الله تعالى به وأمر رسول الله والتوعد الشديد لمن لم يحضر لايكون حجة الأعلى فرض تقريره صلى الله عليه وآله وسلم للمعتنفين على تخلفهم واختصاص الاوصاف بمن حضر جمعة صلى الله عليه وآله وسلم من المساكين وكلاهما باطل أما الأول فلا يصح نسبة التقرير إليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد هدمه بأمر ائ المتخلفين عن الجمعة وإخباره بالطبع على قلوبهم وجهالها كقول المصنفين وأما الثاني فمع كونه قصر اللطافات العامة بدون برهان تردأ أيضاً تلك التوعيدات للقطع بأنه لا معنى لتوعد الحاضرين واتصر بوجهه صلى الله عليه وآله وسلم بأن ذلك الوعد للمعتنفين وضيق مسجده صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على عدم الفرضية الأعلى فرض أن الطلب مقصود على مقدار ما يتسعه من الناس أو عدم إمكان أقامته في المقاع التي خارجة وفي سائر المقاع وكلاهما باطل أما الأول فنظراً وأما الثاني فكذلك أيضاً لأن إمكان أقامته في تلك المقاع محققاً وشرعاً لا يقال عدم امره صلى الله عليه وآله وسلم بأقامته في غيره مسجد يدل على عدم الوجوب لأننا نقول الطلب العام يقتضي وجوب صلاة الجمعة على كل فرد من أفراد المسلمين ومن لا يمكنه أقامته في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم لا يمكنه الوفاء بمطالبه الشارع إلا بأقامته في غيره وماليتهم الواجب الإلهي واجب كوجوبه كاتقرب في الأصول

(باب من تقب عليه ومن لا تجب)

(عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة على من سمع النداء رواه أبو داود والدارقطني وقال فيه اغما للجمعة على من سمع النداء الحديث قال أبو داود في السنن رواه جماعة عن سفيان مقصوداً على عبد الله بن عمرو ولم يرفعه وإنما أسنده قبضة انتهى وفي أسنده محمد بن سعد الطائفي قال المنذرى وفيه مقال وقال في التقریب صدوق قال أبو بكر بن أبي داود وهو ثقة قال وهذه سنة تفردها أهل الطائف انتهى وقد تفرده محمد بن سعد عن شيخه أبي سلمة وتفرده أبو سلمة عن شيخه عبد الله بن هرون وقد ورد من حديث عبد الله بن عمرو ومن وجه آخر أخرجه الدارقطني من رواية الوليد عن زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً والوليد وزهير كلاهما من رجال الصحيح قال العراقي لكن زهير روى عن أهل الشام منا كبرهم من الوليد والوليد مدلس وقد رواه بالعمدة فلا يصح ورواه الدارقطني أيضاً من رواية محمد بن الفضل بن عطية عن حماد بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال محمد بن الفضل ضعيف جداً والاحتجاج هو أن أوطاة وهو مدلس يختلف في الاحتجاج به ورواه أيضاً البيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً والحديث يدل على أن الجمعة لا تجب الأعلى من سمع النداء واليه ذهب الشافعي وأحمد وأصحى حكى ذلك الترمذي عنهم وحكاها ابن العربي عن مالك وروى ذلك عن عبد الله بن

الشاب ولا يذروا من مساكن المظهر (ويدهن من دهنه) من باب الافعال أى يطي بالدهن ليزيل شعث رأسه ويطيبه وفيه إشارة إلى التزين يوم الجمعة (أو عيس من طيب بيته) ان لم يجد هذا أو أوعى الواف فلا يتأني الجمع بينهما وأضاف الطبيب

الى البيت اشارة الى أن السنة اتخذ الطيب في البيت ويجعل استعماله عادة في حديث أبي داود عن ابن عمر وأبو هريرة عن
طبيب امرأته أي أن لم يتخذ لنفسه طبيا ١٠٢ فليست عمل من طبها وزاد فيه ويلبس من صالح ثيابه وفيه آية الرجل

عمر ورواي الحديث وحديث الباب وإن كان فيه مقال المتقدم فيشم دلتصحه قوله
تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة الآية قال النووي في الخلاصة أن البيهقي قال له
شاهد فذكره ناسنا دجيد قال العراقي وفيه نظر قال وفيه منه حديث أبي هريرة عند
مسلم وغيره قال أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل أعمى قال يارسول الله ليس في قائد
يقودني الى المسجد فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يرخص له فيه صلى في بيته
فرخص له فلما ولى دعاه فقال هل تسمع النداء بالصلاة قال نعم قال فاجب وروى نحوه أبو
داود باسناد حسن عن ابن أم مكتوم قال فإذا كان هذا في مطلق الجساعة قالوا له
في خه وصية الجمعة أولى والمراد بالنداء المذكور في الحديث هو النداء الواقع بين يدي
الامام في المسجد لأنه الذي كان في زمن النبوة الواقع على المنابر فانه يحدث كجسائي
وظاهره عدم وجوب الجمعة على من لم يسمع النداء سواء كان في البلد الذي تقام فيه
الجمعة أو في خارجه وقد اتفق في البحر الابجاع على عدم اعتبار سماع النداء في موضعها
واستدل لذلك بقوله اذ لم تعتبر الآية وأنت تعلم أن الآية قد قيد الامر بالسعي فيها
بالنداء الماترر عند أئمة البيان من أن الشرط قيد لحكم الجزاء والنداء المذكور فيها
يستوى فيه من في المصر الذي تقام فيه الجمعة ومن خارجه نعم ان صح الاجماع كان هو
الدليل على عدم اعتبار سماع النداء لمن في موضع خاصة الجمعة عند من قال بجمعة
الاجماع وقد حكى العراقي في شرح الترمذي عن الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل انهم
يوجبون الجمعة على أهل المصر وإن لم يسمعوا النداء وقد اختلف أهل العلم بين كان خارجا
عن البلد الذي تقام فيه الجمعة فقال عبد الله بن عمرو بوفرة وأنس والحسن وعطاء
ونافع وعكرمة والحكم والأوزاعي والامام يحيى أنهم يجيب عن من يؤويه الليل الى أهله
والمراد انه اذا جتمع مع الامام أمكنه العود الى أهله آخر النهار وأول الليل واستدلوا بما
أخرجه الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة على من آواه
الليل الى أهله قال الترمذي وهذا اسناد ضعيف انما يروى من حديث معاذ بن عباد
عن عبد الله بن سعيد المقرئ وضعف يحيى بن سعيد قال القطان عبد الله بن سعيد المقرئ
في الحديث انتهى وقال العراقي انه غير صحيح فلا حاجة فيه وذهب الهادي والناصر ومالك
الى أنها تلزم من سماع النداء بصوت الصلوات من سور البلد وقال عطاء تلزم من على عشرة
أميال وقال الزهري من على ستة أميال وقال ربيعة من على أربعة وروى عن مالك
ثلاثة وروى عن الشافعي في رخصه وكذلك روى عن أحمد قال ابن قدامة وهذا قول أصحاب
الرأي وروى في البصر عن زيد بن علي والباقر والمؤيد بالله وأبي حنيفة وأصحابه انها لا تجب
على من كان خارج البلد وقد استدلل بحديث الباب على أن الجمعة من فروض
الكفايات حتى قال في ضوء النهار انه يدل على ذلك بلا شك ولا شبهة وروى عنه ليس في
الحديث الا انها من فرائض الأعيان على سماع النداء فقط وليس فيه انها فرض كفاية

بطلن ويراد به امراته ثم
يخرج زاد ابن خزيمة عن
أيوب الى المسجد ولا حجة من
حديث أبي الدرداء ثم يمشي
وعليه السكينة فلا يفرق بين
الثنين في حديث ابن عمر عند
أبي داود ثم لم يتطرق رقاب الناس
وهو كناية عن التمكن من رؤية
أن يكره فلا يخطئ رقاب الناس
أو المعنى لا يراهم جليين فيدخل
بينهما لأنه ربما ضيق عليهم
خصوصا في شدة الحر واجتماع
الانفاس وفي حديث أبي الدرداء
لم يخطأ أحدا ولم يؤذ ثم يعلى
ما كتب له أي فرض من صلاة
الجمعة أو قد فرضا وقتلا وفي
حديث أبي الدرداء ثم يركع
بماضى وفي حديث أبي أيوب
فكره ان يذله وفيه مشروعة
النافلة قبل صلاة الجمعة ثم
ينصت بضم أوله من أنصت
وقصعه من نصت أي يسكت إذا
تكلم الامام أي شىء في الخطبة
زاد في رواية قرفع عند ابن خزيمة
حتى يقضى صلاته ونحوه في
حديث أبي أيوب (الافعله
ماينه أي بين الجمعة الحاضرة
(وبين الجمعة الأخرى) الماضية
أو السابقة لاثنا تأنيث الآخر
بفتح اللام لا بكسرهما والمغفرة
تكون المستقبل كما للماضى
قال تعالى لا يغفر الله ما تظن

من ذنوبكم ما تأخروا وفي رواية قاسم بن زيد عنه ذنوب ماينه وبين الجمعة الأخرى وفي رواية ابن
عجلان عن عبد الله بن خزيمة ماينه وبين الجمعة التي قبلها وزاد في رواية أبي هريرة عند ابن حبان وزيادة ثلاثة أيام من التي بعد لها

والمراد غفران الصغار لما زاده في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه ما لم تنقش الكبار ونحوه مسلم فانما اذا غسبت لا تكفر
وليس المراد أن تكفر الصغار ثم مشروط باجتنا ب الكبار اذا اجتنا ب ١٠٣ الكبار بمجرد كبر الصغار كما نطق به القرآن

العزيز في قوله تعالى ان تجنبوا
بكم ما نهون عنه أى كل ذنب
فيه وعد شديد تنكفركم
سببا تحكم أى نفي عنكم
صغارتكم ولا يلزم من ذلك ان
لا يكفر الصغار الا اجتنا ب
الكبار فاذا لم يكن صغارتكم
رجح له ان يكفر عنه بمقدار ذلك
من الكبار والا أعطى من
الثواب بمقدار ذلك وهو جائز
في جميع ما ورد في نظائر ذلك فانه
الحافظ في الفقه وقد ثبت مجموع
ما ذكر من الغسل والتطيب الى
آخره أن تكفير الذنوب من
الجمعة الى الجمعة مشروط بوجود
جميعها (عن ابن عباس رضى
الله عنه ما قبله) القائل
طاوس بن كيسان الحيمري
الفساري اليماني قيل اسمه
ذكوان وطاوس لقبه (ذكروا)
قال في الفتح ليس طاوس من
حديثه بذلك والذي يظهر أنه أبو
هريرة فقد رواه ابن خزيمة وابن
حبان والطحاوي من طريق
عمر بن دينار عن طاوس عن
أبي هريرة نحوه (أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال
اغسلوا يوم الجمعة) ان كنتم
جنبا (واغسلوا رؤسكم)
ثا كسدا لا تغسلوا من طه
الخاص على العام لينبه على أن
المطوب الغسل التام امتلا

على من لم يسمع بل يفهمه يدل على أنها لا تجب عليه لا عين ولا كفاية (وعن حفصة
رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رواج الجمعة واجب على كل محتلم رواه
القسافي وعن طارق بن شهاب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة
حق واجب على كل مسلم في جماعة الأربعة عبد عموك أو امرأة أو وصي أو مريض رواه
أبو داود وقال طارق بن شهاب قد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمع منه شيئا
الحديث الأول رجال اسنادهم رجال الأصمعي الأعيان بن عباس وقد وثقه المحلى
والحديث الآخر أخرجه أيضا الحالم من حديث طارق هذا عن أبي موسى قال الحافظ
وصححه غير واحد وقال الخطابي ليس اسناد هذا الحديث بذلك وطارق بن شهاب لا يصح
له سماع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا انه قد نفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
العراق فاذا قد ثبتت صحبته فالحديث صحيح وغايته ان يكون مرسل صحابي وهو جهة
عند الجمهور انما خالف فيه أبو اسحق الاسفراييني بل ادعى بعض الحنفية الإجماع على
ان مرسل الصحابي حجة اه على انه قد اندفع الاللال بالارسال بما في رواية الحالم من
ذكر أبي موسى وقد شد من عضد هذا الحديث حديث حفصة المذكور في الباب وبؤيده
أضاما أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث جابر بن عبد الله من كان يؤمن بالله واليوم
الآخر فعليه الجمعة الامراء أو مسافر أو عبد أو مريض أو في اسناده ابن لهيعة ومعاذ بن
محمد الانصاري وهما ضعفاء فان في الباب عن نعيم الدار عن عبد العلي والحالم أي أحد
وفيه أربعة ضعفاء على الأقل فانه ابن القطن وعن ابن عمر عند الطبراني في الاوسط وعن
مولي لال الزبير عند البيهقي وعن أبي هريرة ذكره الحافظ في التلخيص وذكره صاحب
مجمع الزوائد وقال فيه ابراهيم بن حنيفة الدارقطني وعن أم عطية بن لفظه من اثنان
اتباع الخنازير لا جمعة علينا أخرجه ابن خزيمة وقد استدلل بحديثي الباب على أن الجمعة
من فرائض الأعيان وقد تقدم الكلام على ذلك قوله عبد عموك فيه أن الجمعة غير واجبة
على العبد وقال داود انها واجبة عليه لدخوله تحت عموم الخطاب قبله أو امرأته
عدم وجوب الجمعة على النساء ما غير النجاشي فلا خلاف في ذلك واما البهاثر فقال الشافعي
يسقط لهن حضورها قوله أو وصي فيه أن الجمعة غير واجبة على الصبيان وهو جمع عليه
قوله أو مريض فيه ان المريض لا تجب عليه الجمعة اذا كان الحضور يجب عليه مشقة
وقد أطلقه الامام يحيى وأبو حنيفة الاعشى وان وجد قائدا للمشيقة قال المشقة وقال
الشافعي انه غير معذور عن الحضور وان وجد قائدا وظاهر حديث أبي هريرة وابن أم
مكتوم المتقدمين في شرح الحديث الذي في أول هذا الباب انه في يوم معذور مع سماعه
لنداء وان لم يجد قائدا لعدم الفرق بين الجمعة وغيرهما من الصلوات وقد تقدم الكلام
على الحديثين في أول أبواب الجمعة واختلف في المسافر هل تجب عليه الجمعة اذا كان

يتوهم أن افاضة الماء دون حل الشعر مثلا يجزئ في غسل الجمعة وهو وافي بقوله في حديث أبي هريرة كغسل الجنابة
أو المراد بالثاني التطيب من الأذى واستعمال الدهن ونحوه (وان لم تكونوا جنبا) فاغتسلوا بالجمعة قاله القسطلاني

والظاهر أن هذه هي المتصلة دون الشرطية فتقدم وجوب الغسل لصلاة الجمعة فأخف منه أن الاعتسالي يوم الجمعة للجماعة
يجزى عن الجمعة سواء أوماء الجمعة أم لا ١٠٤ وفي الاستدلال على ذلك نظرهم روى ابن حبان عن الزهري في هذا الحديث

اغسلوا يوم الجمعة الآن تذكروا
جنباً وهذا أضعف في الدلالة على
المطلوب قال ابن المنذر وحفظنا
الإجزاء عن أكثر أهل العلم من
الصحابة والتابعين انتهى قال
في الفتح والخلاف في هذه المسئلة
منتشر في المذاهب واستدل به
على أنه لا يجزى قبل طلوع
الفجر لقوله يوم الجمعة وطلوع
الفجر أول اليوم شرعا انتهى
(وأصيبوا من الطبيب) أي بعضه
(فقال) ابن عباس بحجة الطائوس
عن قوله ذكروا الخ (أما الغسل)
الذكر (فمنهم) قاله النبي صلى
الله عليه وآله وسلم (وأما الطبيب
فلا أدري) أي فلا أعلم قاله صلى
الله عليه وآله وسلم لم لا لكن
عند ابن ماجه من رواية صالح
ابن أبي الأخضر عن الزهري عن
عبيد بن السباق عن ابن عباس
مرقوعا من جاء الى الجمعة
فليغتسل وإن كان له طبيب
فليس منه تخالف ذلك لكن
صالح ضعيف وقد خالفه مالك
فرواه عن الزهري عن عبيد بن
السباق مرسلا بعنه فان كان
صالح حقيقا فيه ابن عباس احتل
أن يكون ذكره بعد ما نسب
أو عكس ذلك قال في الفتح وكاله
أراد أي البصري بإيراد حديث
ابن عباس عقب حديث سلمان
الاشارة الى أن ما عدا الغسل من

نازلا أم لا فقال الفقهاء وزيد بن علي والناصر والباقر والامام يحيى أنها لا تجب عليه ولو
كان نازلا وقت أقامتها واستدلوا بما تقدم في حديث جابر من استثناء المسافر وكذا
استثناء المسافر في حديث أبي هريرة الذي أثنى عليه وقال الهادي والقاسم وأبو
العباس والزهري والتضي أنها تجب على المسافر إذا كان نازلا وقت أقامتها لا إذا كان
سائرا ومحل الخلاف هل يطلق اسم المسافر على من كان نازلا ويختص بالسائر وقد تقدم
الكلام على ذلك في أبواب صلاة السفر (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم قال لأهل عسى أحدكم أن يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل أو ميلين
فيتم ذر عليه الكلا فيرتفع ثم يجي الجمعة فلا يجي ولا يشهد بها حتى الجمعة فلا يشهد بها
ويجي الجمعة فلا يشهد بها حتى يطبع الله تعالى على قلبه رواه ابن ماجه الحديث هو عند
ابن ماجه كما ذكره المصنف من رواية محمد بن عثمان عن أبيه عن أبي هريرة وأخرجه الحاكم
إضا في استناده مسمى بن سليمان وفيه مقال وروى نحوه الطبراني واحد من حديث
حارث بن النعمان وروى أيضا نحوه الطبراني من حديث ابن عمر وقد تقدم قوله أن يتخذ
الصبة بضاده محله مضمومة وبعدها ما موحدة مشددة قال في النهاية هي من العشرين
الى الاربعين شأنا ومعز الخاصة وقيل ما بين الستين الى السبعين ونظمت حديث ابن عمر أن
يتخذ الضئمة قال العراقي بكسر الصاد الخجة ثم بام موحدة ساكنة ثم فون هي ما تحت بذلك
من مال أو عيال اه وفي القاموس في فصل الصاد الممثلة من باب الباء الواحدة ما للفظ
والدبة بالضم ماصب من طعام وغيره ثم قال والسرية من الخيل والابل والغنم وأما بين
العشرة الى الاربعين أو هي من اذبل ما دون المائة وقال في فصل الصاد الخجة من حرف
النون الضئمة مثلثة وكسرة الهمزة ومن لا غنم فيه ولا كتابة من الرقعة والحادثة
فيه الحث على حضور الجمعة والتوجه على التشاغل عنها بالمال وفيه انه لا تستقط عن من
كان خارجا عن بلد أقامها وان طلب السكلا ونحوه لا يكون عذرا في تركها (وعن الحكم

عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهم قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عبد الله بن رواحة في سرية فوافق ذلك يوم الجمعة قال فتقدم أصحابه وقال اتخلف
فأصلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ثم ألحقهم قال فما صلى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم رآه فقال ما منعك أن تغدومع أصحابك فقال أردت أن أصلي معك الجمعة
ثم ألحقهم قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو أنفتحت ما في الارض جميعا ما
أدركت غدوتهم رواه أحمد والترمذي وقال شعبة لم يسمع الحكم من مقسم الا خمسة
أحاديث وهذا الحديث في معناه وعن جرير عن الخطاب رضي الله عنه انه
أبصر رجلا عليه هيئة السفر معه يقول لولا ان اليوم يوم الجمعة تلحرت فقال عمر اخرج

الطبيب والدين والسوا وغيره ليس هو التأكيد كالفعل وان كان الترغيب وروى الجميع لكن الحكم يختلف فان
أما بالوجوب عدمه من يقوله أو يتأكد بعض المندوب على بعض (عن عمر رضي الله عنه انه وجد حلة سيرة) بكسر السين

وفتح الماء أي حررت واهل العربية على اضافة حله لتاليه ككتاب خروذ كراين قوله صطبه كذلك عن المتقين ولا يورد
والوقت له سيرة بالتهوين على الصفة أو البديل وعليه أكثر المحدثين ١٠٥ لكن قال سيبويه لم يأت فعلا موصفا والحل

فان الجملة لا تجب عن سيرة رواء الشافعي في مسنده) اما حديث ابن عباس فقال
الترمذي انه غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه ثم قال يحيى بن سعيد قال شعبة وذكر
الكلام الذي ذكره المصنف وفي اسناد الجراح بن اراطه قال السبيعي ان قريشه بالحجاز وهو
ضبيف وقال العراقي في شرح الترمذي ضعفه الجاهل ورواه ابن العربي في النجاشي
الحديث وقال ما قاله شعبة لا يورث في الحديث وقال هرصحيح السند صحيح المعنى لان
الغزو افضل من الجاعة في الجملة وغيرها طاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الغزو
افضل من طاعة غيره في صلات الجاعة وتعبه العراقى فقال هذا الكلام ليس جازيا على
قواعد أهل الحديث ولا يلزم من كون المعنى صحيحا أن يكون السند صحيحا فان شرط صحة
الاسناد اتصافه بالقطع ليس من اقسام الصحيح عند عامة العلماء وهم الذين لا يمتحنون
بالمرسل فكل من لا يمتحن بالمرسل لا يمتحن بضعفة المدلس بل سلكى الثوري في شرح المذهب
وغیره اتفاق العلماء على انه لا يمتحن بضعفة المدلس مع احتمال الاتصال فكيف مع
تصريح شعبة وهو أمير المؤمنين في الحديث بان الحكم لم يسمعه من مقدمي الحديث الحديث
لا يمكن صحة واحدة واذا لم يثبت فالحجة قائمة بغيره من حيث تعارض الواجبات وانه يقدم
أهمها ولا شك ان الغزو أهم من صلات الجاعة اذا لم يخاف عند قوتها بخلاف الغزو
خصوصا اذا تمين فانه يجب تقديمه وأيضا فالحجة لم تجب قبل الزوال وان وجب المسمى
الناقله في حق من سمع النداء ولا يمكن ادراكها الا بالناسي المتأقلم ومن هذه يمكن
أن يكون حكمه عند ذات حكم ما بعد الزوال اه وأما انه ثم المروى عن عمر فذكره حافظ
في التلخيص ولم يتكلم عليه وروى سعيد بن منصور وان ابا عبيدة سافر يوم الجمعة ولم ينتظر
الصلاة فخرج أبو داود في المراسيل وابن أبي شيبة عن الزهري انه اراد ان يسافر يوم
الجمعة فصوره فقبل في ذات فقال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سافر يوم الجمعة وفي
مقابل ذلك ما أخرجه اله ارقطى في الافراد عن ابن عمر مر فوعا بالخط من افرو يوم الجمعة
دعت عليه الملائكة أن لا يصحب في سفره وفي اسناد ابن ابي شيبة وهو مختلف فيه وما أخرجه
الخطيب في كتاب أسماء الرواة عن مالك من رواية الحسين بن علوان عنه عن الزهري عن
ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم - افرو يوم الجمعة دعا عليه
ملائكة ان لا يصاحب في سفره ولا تقضى له حاجة ثم قال الخطيب الحسين بن علوان غيره
اثبت منه قال العراقي فدل ان الخطيب الكلام في المسألة بهذا رقد كذبه يحيى بن
معين ونسبه ابن حبان الى الوضع وذكره الذهبي في الميزان هذا الحديث وانه مما كذب
فيه على مالك ووقع اختلاف العلماء في جواز السفر يوم الجمعة من طلوع الفجر الى الزوال
على خمسة اقوال الاول الجواز قال العراقي وهو قول أكثر العلماء معني الصعابة عمر بن
الخطاب والزبير بن العوام وأبو عبيدة بن الجراح وابن عمر ومن التابعين الحسن وابن
سیرين والزهري ومن الأئمة أبو حنيفة ومالك في الرواية المشهورة عنه والاوزاعي

لا تكون الامن ثوبين ومهيت
سيرة السابقين من المطوط التي
نسبه السيواري قال ما قاله عشرة
اذا اكمل الحلقاء عشرة أشهر) عند
باب المصنف فقال (عمر) (بار) رسول الله
لو اشترت هذه الحلة (قلبت) بها
يوم الجمعة ولو افرد اذا قدموا
عليك اكلان - سنا اولو لا تقنى
لا لا شرط فلا يحتاج للجزاء وفي
رواية البصري أيضا قال - بها
للبيد الرود فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله (ولم انما
يلبس هذه) أي - حلة الحرير (من
لا - لا حلة) أي لا حلة ولا
انصب له من الخمر (في الاسخرة)
كلمة من تدل على الغنم فمتعل
الذ كور والاثاث لكن الحديث
مخصوص بالرجال اقيام لاثاث
اخر على اباحة الحرير للنساء (ثم
جاء رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم منها) أي من جنس
الحلة السيرة (حال) فاعطى عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه منها
أى من الخلال (حله) فقال عمر
يا رسول الله كسوتها) أي الحلة
(رقد) قلت في حله عطار) بضم
العين وكسر الراء هو ابن حبيب
ابن زراره ليعني قدم في وفدي
فيم على رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وله صعبة (ما قلت)
من انه انما يلبسها من اخلاقه
(قال رسول الله صلى الله عليه)

١٤ قيل ت والهر وسلم له (ان لم أكن كما تلبسهم) بل انتم فيهم في غير ذلك ونسبه دليل على انه
يقال كساه اذا اعطاه كسوة تلبس المأمل وللمسلم اعطيت كسوته فانه بها رتصبت بها حاجتك ولا يجد اعطيت كسوته فانه بها

في اسلامه فان قلت الصريح ان
اكفارا فخطا بوقوع التوبة
ومقتضاه تحريم لبس الحرير عليهم
فكيف كساهما حريرا ثم المشرق
أعجب بأنه قال كساهما اذا
أعطاهم كسوة باسم الأم لانهم وانما
أهداهما اليه فقع بها ولا يلزم منه
لبسها ووجه الاستدلال بالحديث
من جهة دلالة على استحباب
التجمل يوم الجمعة والتجمل
يكون باحسن الثياب واستحبابه
صلى الله عليه وآله وسلم على عمر
رضي الله عنه لم يكن لأجل
التجمل بل لكون تلك الجملة
كانت حريرا قال القسطلاني
وأفضل ألوان الثياب البياض
لحديث السوا من ثيابكم
البياض فانه اخبرنا بكم وكفونا
فيها موتاكم ورواه الترمذي وغيره
وهجوه هما صبغ غزله قبل
نسجه كالبرد لامع فذو
بل يكره لبسه كما صرح به
المذنبجي وغيره ولم يلبسه صلى
الله عليه وآله وسلم وأبى البرود
في البيهقي عن جابر ان صلى الله
عليه وآله وسلم كان لا يرد يلبسه
في العيد والجمعة اه اقول
هذا أعجب من القسطلاني كيف
حكم بكرهائه لبس ما صنف وان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يأبى مع ثبوت لبسه ثلاث فقد
أخرج مسلم وأبو داود وصححه

• (باب اعتقاد الجماعة باربعين وقاموا في القرى) •
(عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك) كان قائد اليه بعد ما ذهب بصرة عن أبيه ه كعب
رضي الله عنه ما الله كان اداعع الفدا يوم الجمعة ترم لاسعد بن زرارة قال قتلته
اذما جعت التداة ترجت لاسعد بن زرارة قال لانه اول من جمع بئافي هزم النبيت من
حرة بني ياضة في نقيع بشال لنقيع الخضمات قلت كم كنتم يومه لما قال اربعون
رجلا واه ابو داود وابن ماجه وقال فيه كان اول من صلى صلاة الجمعة قبله مقدم النبي
صلى الله عليه وآله لولم من مكة) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وصححه قال
الحافظ واسناده حسن اه وفي اسناد محمد بن حصق وفيه مقال مشهور قوله هزم
النبيت هو يفتح الهاء وسكون الزاي المطاوعة من الارض والنبيت يفتح النون وكسر
البا الواحدة وسكون الياء التخميق بعد انا فواقية قال في القاموس ه اربعون بالين
احمروا بن مالك اه والرابعة فها موضع من حرة بني ياضة وهي قرية على ميل من
المدينة بنو ياضة بجان الانصار قوله في نقيع هو بالنون ثم النافى ثم الياء التخميق
بعد داعين ه حلة قوله الخضمات بالياء المججمة وكسر الفاد المججمة موضع معروف
قوله اربعون رجلا استدله من قال ان الجمعة لاتعتد الا باربعين رجلا والى ذلك ذهب

وامجد من حديث عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وآله ولم ذات عداوة عليه مرط
مرجل من شعر أو قال الحافظ الشوكاني في نيل الأبطار الحديث يدل على أنه لا كراهة في لبس الاسود وقد أخرج الإرداود

والتساق من حديث عائشة قالت صحبت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم برده سدوا فلبسنا قميا من قم فوجد فيها ربيع الصوف
فقدنهما قالت وكان نعيه الرائحة الطيبة اه وقد صرح انه صلى الله ١٠٧ عليه وآله وسلم خطب يوم الفتح وعليه عمامة

سودا وهو التفرقة بين ما صنف قبل
التساق فلا يكره لبسه وما صنف
بعد التساق فيكره لبسه لادليل
عليه سوى الراي المحض والله
علم في هذه الاحاديث التصريح
بانه صلى الله عليه وآله وسلم لبس
المصوغ مطلقا ولا يلزم من نزعه
لذلك الكراهة وروى الطبراني
من حديث أم سارة انها قالت رعا
صبي رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم رداءه وأزاره بن عوفان
أو ورسي ثم يخرج ربيح - حاوفي
الخاري من حديث ابن عرما
الصفره فاني رأيت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يصعب بها فانا
أحب أن أشبع بها حاوفي سنن أبي
داود كان يصعب الورس والزعفران
- حتى علامته فتأمل والسنة أن
يزيد الامام في حسن الهيئة
والهمة والازدياد والاسراع ويترك
السواد لانه أرى الان خشي
مفسدة فترب على تركهن سلطات
أو غير وقد أخرج الحضاري
الحديث في الهيئة وسبق في
الباس وأبو داود والنسائي في
الصلاة (عن أبي هريرة رضي
الله عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا تخافه
إن أشق على أمي أو على الناس)
شأن من الراوي ولا يذروا لولان
أشق على الناس قاعدة لولان أشق
قال الحافظ ولم أقف عليه هذا
للخفي في الروايات عن مالك

الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه وبه قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وعمر بن
عبد العزيز وجه الاستدلال بحديث الباب أن الأمة أجمعت على انتراط الهدود والاصل
الظاهر فلا يصح الجمعة إلا بعد ثبوت بدليل وقد ثبت جوازها باربعين فلا يجوز أن أقل منه
البدليل صحيح وثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا كأجرا تجوز أصلي قالوا ولم
تثبت صلاتها بأقل من أربعين واجب عن ذلك بانه لا دلالة في الحديث على اشتراط
الأربعين لان هذه الواقعة بين وذللت الأمة فرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وهو جهة قبل الهجرة كما أخرجه الطبراني عن ابن عباس فإنه ذكر من أقامتها هنا لان من
أجل الكفار فلما هاجر من أصحابه إلى المدينة كتب إليهم بامرهم أن يجتمعوا
بغيره وأوافق ان عدمهم إذا كانت أربعين وليس فيه ما يدل على ان من دون الأربعين
لا تنفعهم الجمعة وقد تقرر في الاصول أن واقع الاعيان لا يتجبع بها على العموم وروى
عبد بن حمد وعبد الرزق عن محمد بن سيرين قال جمع أهل المدينة قبل أن يقدم النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وقبل أن تنزل الجمعة قالت له ثمار لايوم يوم يجتمعون فيه كل أسبوع
والانصاري مثل ذلك فهم لما تجبع فيه فقد ذكر الله تعالى ونشكره بغيره لايوم
العروبة واجتمعوا إلى أسبوعين فزارا فقل لي به يوم يوشركه ويذكرهم فسمعوا الجمعة
حين اجتمعوا اليه فذبح لهم شاة فتعدوا وقتوها منها فانزل الله تعالى في ذلك به الدنيا
الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة الآية قال الحافظ ورجله ثبات الآية من رسول
وقوله لم يثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم على الجمعة بأقل من أربعين برده حديث جابر
الآتي في باب انقضاء العدة وتحريره ماله ليس معه صلى الله عليه وآله وسلم الا اثنا
عشر رجلا وما أخرجه الطبراني عن أبي مسعود الانصاري قال أول من قدم المدينة من
المهاجرين مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة قبل أن يقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم وهم اثنا عشر رجلا وفي اسناده صالح بن أبي الأخضر وهو ضعيف قال الحافظ
ويجمع منه وبين حديث الباب أن أسعد كان أميرا ومصعبا كان اماما وما أخرجه
الطبراني أيضا وبر عدى عن عبد الله الدوسي مرفوعا الجمعة واجبة على كل قرية
في الامام وان لم يكونوا إلا أربعة وفي رواية وان لم يكونوا اذ ذلثة رابعهم الامام وقد
ضعه الطبراني وابن عدي ونعيمه وقال في النخس وهو منقطع وأما احتجاجهم
بحديث جابر عند الرظقي والبيهقي بالفظ في كل أربعين فافوقها الجمعة واضحية وقام
ففي اسناده بعد التسليم انه مرفوع عن عبيد الله بن عبد الرحمن قال أحمد ان ربيع على
أحاديثه فانها كذب أو موضوعة وقال النسائي ليس بثقة وقال الدارقطني منكر
الحديث وكان ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقال البيهقي هذا الحديث لا يتجبع عمله ومن
الغرائب ما استدل به البيهقي على اعتبار الاربعين وهو حديث ابن مسعود قال جمعنا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكنت آخر من أتاه وخمس أربعون رجلا فقال انكم
مصدون ومقصودون ومفتوح عليكم فان هذه الواقعة قصدت النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ولان غيره وقد أخرجه ابن الرظقي في الموهبات من طريق اوطا عبيد الله بن يوسف شيخ البخاري فيه هذا الاسناد بالفظ أو على
الناس لم يعد قول لولان أشق وكذا رواه كثير من رتبة اوطا إلى لولا المشقة موجودة (لأمرتهم) (أمرها يجب بالسلو) أي

باعتقاده لان السوال هو الا انه قد قيل على الفعل ايضا فعل هذا الانتذار والسوال مذ كره في الصحيح وحكى في الحكم ثابته وانكر ذلك الا زهرى ١٠٨ (مع كل صلاة) فرفضه او تفلا فهو عام ودوخ فيه الجماعة بل هي أولى لما اختصت به

من طلب تحسين الظاهر من الفسل وتنظيف والتطبيب خصوصا تطبيب القم الذي هو محل الذكر والمناجاة والاعمال بغير بالملائكة وتوبيخ آدم من تغيير القم وفي حديث علي عند البراز ان الملائكة لا يرايون من المصلي يستمع القرآن حتى يضع يده على فيه الحديث ولا جند وابن حبان السواك مطهرة لانهم مرضة للرب وله ايز خزيمة فضل الصلاة التي بسببها على الصلاة التي لا بسببها ومن ضعفها قال الشافعي في حديث الباب دليل على ان السواك ليس بواجب لانه لو كان واجبا لصره به في قولهم يثقب اه والى القول بعدم وجوبه مارا اكثر أهل العلم بل ادعى بعضهم فيه الاجماع لكن حكى الشيخ ابو حامد وتبعه المازري عن ابن راهويه انه قال هو واجب بكل صلاة فمن تركه عدا بطلان صلاته ومن دارد انه قال هو واجب لكن ليس شرطا واحتج القائل بوجوبه بورد الامر به في حديث امامة هدا بن ماجه من فروعه وكروا ولا جند نحوه من حديث العباس ولاه واطا عليكم بالسواك ولا يثبت شيئا من ادعى تقدير العدة فالنفي في مفهومه حديث الباب الامر به مقيد بكل صلاة لا مطلق

والله وسلم ان يجمع اصحابه ليسهم فاتفقوا ان اجتمع لهم من هذا العدد قال البيهقي وارجو اليه في هذا الحديث أقوى دليل على انه لم يجز من الاحاديث ما يدل عليه صريحا اه واطا الخلاف في هذه المسئلة منتشر جدا وقد ذكر الحافظ في فتح الباري خمسة عشر مذهباً فقال وجعله ما للعالم في ذلك خمسة عشر قولا . أحدها نصح من الواحد نفسه ابن حزم قلت وحكاها الدارمي عن القاسمي وصاحب البصرى الحسن بن صالح . الثاني اثنتان كالجماعة وهو قول الخليلي وأهل الظاهر والحسن بن يحيى . الثالث اثنتان مع الإمام عند أبي يوسف ومحمد قلت وحكاها في شرح المهذب عن الأوزاعي وأبي ثور وحكاها في البحر عن أبي العباس وتحمده ليلها هادي والأوزاعي والثوري . الرابع ثمانية مع عند أبي حنيفة قلت والذهب المأثور بقوله أو طاب وحكاها ابن المنذر عن الأوزاعي وأبي ثور واختاره المزي والسبكي وحكاها عن الثوري والبيهقي . الخامس سبعة حكى عن عكرمة . السادس ثمانية عن عكرمة . السابع اثنا عشر عن أبي ثور وحكاها عنه المتولي والمروزي في الحاوي وحكاها المروزي أيضا عن الزهري والأوزاعي ومحمد بن الحسن . الثامن مثله غير الإمام عندنا . التاسع عشر عن أبي حنيفة . العاشر ثلاثون في رواية أبيه أيضا عن مالك . الحادي عشر أبو يعون بالإمام عند الشافعي قلت ومعهم من قدمنا ذكرهم كحكى ذلك البيهقي . الثاني عشر أبو يعون غير الإمام روى عن الشافعي وبه قال عمر بن عبد العزيز وثابته . الثالث عشر جندون عند أحمد وفي رواية كلب عن عمر بن عبد العزيز . الرابع عشر ثمانون حكاها المازري . الخامس عشر جمع كثير بغيره قلت حكاها البيهقي عن مالك قال الحافظ وأهل هذا الاستبرار هم من حيث الدليل وأهل انه لا يستند لأشعرا طائفتين أو ثلثين أو عشرين أو تسعة أو سبعة كما انه لا يستند لعصمتهم الواحد المنفرد أو ما من قال انها تصح باثنين فاستدل بان العدد واجب بالحديث والاجماع ورأى انه لم يثبت دليل على اشتراط عدد مخصوص وقد صحت الجماعة في سائر الأحوال باثنين ولا فرق بينهما وبين الجماعة ولم يأت نص من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بان الجماعة لا تقبل الا بكذا وهذا القول هو الرابع عندى وأما الذي قال بثلاثة فنرى العدد واجبا في الجماعة كالمسئلة بشرط العدد في المأمومين المسقعين للخطبة وأما الذي قال بأربعة فنستنده حديث أم عبد الله الأوسية المتقدم وقد تقدم انه لا يثبت للاحتجاج به وله طريق أخرى عند الدارقطني وفيه أمثرون وله طريق ثالثة . عنده أيضا وفيه أمثرون قال البيهقي قد حصل من اجتماع هذه الطرق نوع قولة للعدد برفعه ان الطرق التي لا تغفل لكل واحدة منها من متروكة لا تصح للاحتجاج وان كثرت وأما الذي قال باثني عشر فتنبه حديث جابر في الانصاف وسبأ في انه يدل على جتهام هذا المقدار وأما المنع الاصح الابهيم فصاعدا لا يجادونهم فليس في الحديث ما يدل على ذلك وأما من قال بالشرط الثلثة فنستنده ما أخرجه العياشي في الكبير والدارقطني عن أبي امامة

قال قال لا يلزم من نفي المقتضى في المطلق ولا من ثبوت المطلق التكرار قال الشيخ أبو حامد في الجمع فيه قال لا يلزم من نفي المقتضى في المطلق ولا من ثبوت المطلق التكرار قال الشيخ أبو حامد في الجمع فيه قال لا يلزم من نفي المقتضى في المطلق ولا من ثبوت المطلق التكرار قال الشيخ أبو حامد في الجمع فيه قال لا يلزم من نفي المقتضى في المطلق ولا من ثبوت المطلق التكرار قال الشيخ أبو حامد في الجمع فيه

اهـ والرجوع في الاصول ان المذنب مأمور به وفيه دليل على استحباب السوا للشر اضرار والنوافل اذ لم يزل كل صلاة أو المراد المكتوب أو ما ضاهاها من النوافل التي ليست تبعاً غيرها كصلاة العيد ١٠٩ وهذا اختيار أبي شامة وذكر في الفتح اذ كان

مؤيدات والمندوب أيضا على ان الامر يقتضي التكرار لان الحديث يدل على كون المشقة هي المصلحة عن الامر بالسوا والاولا مشقة في وجوبه وانما المشقة في وجوب التكرار وفي هذا نظر لان التكرار هو ما يوجب من مجرد الامر وانما اخذ من تقييده بكل صلاة وقال المولى في ان المندوب يرتفع اذا خشي منه الجرح وفيه ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه من الشقة على امته وفيه ما جواز الاجتهاد منه صلى الله عليه وآله وسلم فيقال ينزل عليه فيه نص قال ابن دقيق العيد وفيه بحث قال الحافظ وهو كما قال ثم ذكره في (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كثر عليكم (في استعمال) (السوا) أي بالغت في تكرير طلبه منكم أو في إيراد الترتيب فيه وقال ابن التين معناه أنشدوا كثر عليكم وحقيق أن أنزل وحقيق أن تعليمه وأوجهه الا تدل على هذا الحديث من جهة ان الاكثار في السوا والاحتياط به اولى الفقه عند كل الصلوات والجمعة أولا ولا يلزم يوم فزحم فشرع فيه تنظيم الفقه قطيبا للشيخ الذي هو أقوى من العمل

قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة على الخسرين رجلا وليس على مادنو الخسرين جمعة قال السيوطي لكنه ضعفه ومع ضعفه فهو محتمل للتأويل لان ظاهره ان هذا العدد شرط للوجوب لا شرط للجمعة فلا يلزم من عدم وجوبها على مادنو الخسرين عدم صحتها منهم واما اشتراط جميع كثيرين دون تعيينه بعد شخصه فمستند ان الجمعة شعار وهو لا يحصل الا بكثرة تعيظ أعداء المؤمنين وفيه أن كونهم اشعار الا بدستلزم ان يتحقق وجوبها ابتداء العدد الذي يحصل به ذلك على أن الطلب لها من العباد كما كانا بوسنة مطلق عن اعتبار اشعاره في الدليل على اعتبار وكثيره صلى الله عليه وآله وسلم في معنى ابن عمر أن ينظر اليوم الذي يجر فيه اليهود بالزور فيجمع النساء والائماء فاذا مال النهار عن شطره عند الزوال من يوم الجمعة تفرقوا الى الله تعالى بركة عين كما أخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس غاية ما فيه ان ذلك سبب أصل المشرعية وليس فيه انه معتبر في الوجوب فلا يصلح للتمسك به على اعتبار عدد يحصل به الشعار والزم قصر مشروعية الجمعة على بلد تشارك المسلمين في سكنه اليهود وان باطل على انه يعارض حديث ابن عباس المذكور مما تقدم من ابن سيرين في بيان السبب في افتراض الجمعة وليس فيه الا انه كان اجتماعهم لذلك تعالى وشكره وهو حاصل من القليل والكثير بل من الواحد لولا ما تقدمنا من ان الجمعة باعتبار فيها الاجتماع وهو لا يحصل بواحد أو اثنان فباعتضادهم أحدهما الى الآخر يحصل الاجتماع وقد أطلق الشارع اسم الجماعة عليهم حافظا للاثان فما فوقها جماعة كما تقدم في أبواب الجماعة وقد انعدت سائر الصلوات بهم جابا لاجتماع والجمعة صلاة فلا تختص بحكم يخالف غيرها لا بدليل ولا دليل على اعتبار عدد فيها إذا تدلى على التعريف غيرها وقد قال عبد الله انه لا يثبت في عدد الجماعة حديث وهذا قال السيوطي لا يثبت في شيء من الاحاديث تعيين عدد مخصوص (وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما قال أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مسجد عبد القيس بجوفاء من البحرين رواه البخاري وأبو داود وقال بجوفاء قرية من قرى البحرين) قوله أول جمعة جمعت زاد أبو داود في الاسلام قوله في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقع في رواية في قوله قال في الفتح وهو خطأ بلا مرية قوله بجوفاء ضم الحميم ويحذف الواو وقد تم من ثمة ثمة خفية بقوله من ترى البحر فيه جواز إقامة الجمعة في القرى لان الظاهر ان عبد القيس لم يجمعوا الا بامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما عرف من عادة الصحابة من عدم الاستعداد بالاداء والشرعية في زمن نزل الوحي ولان لو كان ذلك لا يجوز لنزل فيه ما قرآن كما استدلل بذلك جابر وأبو سعيد في جواز العزل بانهم قد علموا والقرآن ينزل فلم يؤمنه وحكي الطاهر والزمخشري وابن الاثير جوفاء اسم حصن البحرين قال الحافظ وهو هذا لا ينافي كونها قرية وحكي ابن النسيم عن أبي الحسن التميمي انه ما يشبه وما ثبت في

على ما لا يخفى (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الغدير يوم الجمعة في المنزل) في الركعة الاولى (وهل أتى على الانسان) في الركعة الثانية بكاملها ما وجد فيها كما في المعجم الصغير للطبراني من حديثه على انه

صلى الله عليه وآله وسلم بهذا في صلاة الصبح في تنزيل السجدة لكن في الشاذة وصف وزاد الأصيلي حين من الدهر والمراد أنه
يقترن في كل ركعة بسورة وكذا يائه مسلم ١١٠ من طريق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه المقطع بالتميز في الركعة

نفس الحديث من كونها اقربية أضجع مع احتمال أن تكون في أول الامر قريبة ثم صارت
مديسة وذهب أبو خنيقة وأصحابه وبه قال زيد بن علي والباقر والمؤيد بالله وأسندته
ابن أبي شيبة عن علي بن عبد الله السلمي وحذيفة وغيرهما ان الجدة لا تقام الا في المدن
دون القرى واحتجوا بما روى عن علي بن عبد الله السلام مرفوعا لاجمة ولا تنسب
الا في مصر جامع وقد ضعف أحد رفعه ومعه ابن حزم وقفه ولا يجاهد فيه صرح فلا
ينقض الاحتجاج به وقد روى ابن أبي شيبة عن عماره كتب الى أهل البصرة ان جمعوا
حيث ما كنتم وهذا يشمل المدن والقرى ومعه ابن خزيمة وروى البيهقي عن الليث بن
سعد ان أهل مصر وسوا حلها كانوا يجتمعون على عهد عمر وعثمان بامرهما وفيها راجل
من الصحابة وأنسج عبد الرزاق عن ابن عمر بن الخطاب جميع ان كان يرى أهل المياه بين مكة
والمدينة يتجمعون فلا يعتب عليهم فلما اختلفت الصحابة وجب الرجوع الى المرفوع
وبؤيد عدم اشتراط المصر حديث ام عبد الله الدوسية المتقدم وذهب الهادي الى
اشتراط المسجد لانهم المتقدم الا فيه وقال أبو ثينة والشافعي والمؤيد بالله وسائر العلماء
انه غير شرط قالوا ان لم يقل دليلا به قال في البصرات وهو قوي ان صحت صلاته صلى الله
عليه وآله وسلم في بطن الوادي اه وقد روى صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في بطن
الوادي ان سجد وأهل السمر ولم يدع عدم صحة ذلك ليدل فعلها في المسجد على اشتراطه

• (باب التخليف والتجمل للجمعة وقصد هاب كينة والنجير والدون من الامام) •

(عن ابن - لام رضي الله عنه انه سمع النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول على المنبر

في يوم الجمعة ما على أحدكم نواش. ترى نوبين ليوم الجمعة سوى نوبين مهنته. رواه ابن ماجه

وأبو داود عن أبي سعيد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال على كل مسلم

الفصل يوم الجمعة ويابس من صالح ثيابه وان كان له طيب مس منه رواه أحمد (١)

الحديث الاول له طرف عنه دأى داود منها عن موسى بن سعد عن ابن حبان عن ابن

— لام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم — و منها عن موسى بن سالم عن يوسف بن عبد الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ لَوْلَا رَحْمَتُ اللَّهِ عَلَيْنَا لَفُتْنَا فِي الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ

أخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن مسعود وأخرجه في الموطأ بالإغاوصه ابن

عبد العزى القهيد من طريق يحيى بن سعد الاموى عن يحيى بن سعيد الانصارى عن

أمره عن عائشة قال في الفتح وفي أسناده نظر والحديث الذي أخرجه أيضا أبو داود وهو

عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي بإفظ الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وان

...تن وان يميس طيبا ان وجد قال البخاري قال عمر وبن سالم الانصاري وروى الحديث

ن إلى سـ عذر أما العسل فمهداة واجب وأما الأسيمان والطيب فالتة عظم واجب
لا ولكن هكذا الحديث والحديث الأول بعد استقراء أس الثياب الحسية

الاولى وفي الثالثة عمل آدم في
الانسان والحكمة في قراتهما
الاشارة الى ما فيه ما من ذكر خلق
آدم وأحوال يوم القيامة لان
ذلك كان ويكون في يوم الجمعة
ذكره ابن حنبل في صحيحه وقرن قريرا
حـ نا والتعبير بـ كان يشعر
بجو اطبته صلى الله عليه وآله وسلم
على القرائتهم ما فيها وعرض
بانه ليس في الحديث ما يقتضي
قول ذلك دائما اقتضا قويا واكثر
العلماء على ان كان لا يقتضي
المدامنة والجلوب انه ورد في
حديث ابن مسعود التصريح
بعداوته صلى الله عليه وآله وسلم
على ذلك أخرجه الطبراني باللفظ
يدبر ذلك وأصله في ابن ماجه بدون
هـ هذه الزيادة ووجه اللفظ ان
صوب أبو حاتم ارساله الى الجمل
فالزيادة نص في ذلك فدل على
السنة وبه أخذ السكونيون
والثاني وأحد واحد وقال
به أكثر أهل العلم من الصحابة
والتابعين وكرمه الله رحمه الله في
المدونة للإمام نقرأ سورة
فيما حجبته وخوف القضا على
المصالح ومن ثم فرق بعضهم بين
الجمهورية والسريرة لان الجمهورية
يؤمن معها الضابط وأجيب بانه
صحيح من حديث ابن عمر عند أبي
داود انه صلى الله عليه وآله وسلم
قرأ سورة فيها صفة في صلاة

الطهرفسبحا بهم فبطلت التفرقة ومناسبة ايراد هذا الحديث في الجمعة كما قال الزين بن المعمر من جهة ان هذا من يوم
جمعة ما يتعلق بفضله يوم الجمعة لا يخص صحته المار اطاعة على قراءة ما بين السورتين ورواؤه الحديث ما بين كوفي ومذهبي

وفيه رواية التايبي عن التايبي والتهذيب والغنفة واخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه في الصلاة (عن ابن عمر رضي الله
عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقول كلكم راع) ١١١ أى حافظه لمتزم صلاح ما امام عليه وهو

ما تحت نظره فكل من كان تحت
نظره شئ فهو مذلوب بالعدل
فيه والقيام بالصالحه في دينه
ودنياه ومتعلقا فان وفى بما
عليه من الرعاية حصل له الحظ
الاوفر والجزء الاكبر والاطالبه
كل واحد من رعيته في الآخرة
بحقه (وكلكم) في الآخرة
(مسؤول عن رعيته الامام راع)
فمن ولى عليهم يقيم فيهم الحدود
والاحكام على سنن الشرع وهذا
موضع التجربة لانه لما كان عليه
ان يراعى حقوقهم ومن جاملها
اقامة الجماعة فيجب عليه اقامتها
وان كانت في قرية فهو راع عليهم
(مسؤول عن رعيته والرجل
راع في أهله) يوفهم حقهم من
النفقة والسكوة والعشرة
(ومسؤول عن رعيته والمرأة
راعية في بيت زوجها) بحسن
تدبيرها في المعيشة والنصح له
والامانة في ماله وحفظ عاله
واضافه ونفسه (ومسؤلة عن
رعيته والخدام راع في مال سيده)
يحفظه ويقوم بما يرضى من
خدمته (ومسؤول عن رعيته
قال ابن عمر أو سالم أو يونس
رحبت ان قد قال) أى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم (والرجل
راع في مال أبيه) يحفظه ويدير
مصلحته (ومسؤول عن رعيته
وكلكم راع) أى مؤمن حافظ

يوم الجمعة وتخصيصه بعباس بن عمر بن موسى سائر الايام وحديث أى سعيد بنه مشروعية
الغسل في يوم الجمعة واللبس من صالح الثياب والتطيب وقد تقدم الكلام على الغسل
في أبوابه وأما لبس من صالح الثياب والتطيب فلا خلاف في استحباب ذلك وقد ادعى
بعضهم الاجماع على عدم وجوب التطيب وجعل ذلك دليلا على عدم وجوب الغسل
وأجيب عن ذلك بأنه قد روى عن أبي هريرة بناسناد صحيح كما قال الحافظ في الفتح انه كان
يوجب التطيب يوم الجمعة قال به بعض أهل الظاهر وبأنه لا يتنع عطف ما لبس بواجب
على الواجب كما قال ابن الجوزي وقد تقدم بسط الكلام على ذلك في أبواب الغسل
(وعن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تقتل رجلا

يوم الجمعة هو يتظاهر بما استطاع من طهر ويدهن من دهنه أو يمس من طيب بيته ثم
يروح الى المسجد ولا يفرق بين اثنين ثم يمس ما كتب له ثم ينهت للامام اذا تكلم الاغترله
ما بين الجمعة الى الجمعة الاخرى رواه احمد والبخاري (قوله) ويتظاهر بما استطاع من طهر
في رواية الكشي معنى من طهره والمراد بالمعنى في التنظيف ويؤخذ من عطفه على يغتسل
اراقاضة الماء تكفي في حصول الغسل قال في الفتح المراد بالغسل غسل الجسد وبأنه طهر
غسل الرأس (قوله) ويدهن المراد به ازالة التبعث الشعر به وفيه اشارة الى التزين يوم الجمعة
قوله أو يمس من طيب بيته أى ان لم يجد دهنه قال الحافظ ويحتمل أن يكون أو بمعنى الواو
واحداته الى البيت أو قد بان السنة أن يتخذ المرأة طيبا ويجعل استعماله له عادة
فله خمر في البيت وهذا معنى على أن المرأة حققة لكن في حديث عبد الله بن عمر عند
أبي داود أو يمس من طيب امرأته والمعنى على هذا ان من لم يتخذ لنفسه طيبا فافاد يستعمل
من طيب امرأته وهذا مسلم من حديث أبي سعيد بن النضر ولومن طيب المرأة وفيه ان المراة
بالبيت في الحديث امرأة الرجل (قوله) ثم يروح الى المسجد في رواية البخاري ثم يخرج وفي
رواية لاحد ثم يمشي وعليه الكسبة زاد ابن خزيمة في المسجد (قوله) ولا يفرق بين اثنين
وفي حديث ابن عمر وأبي هريرة في أبي سعيد لم يغتسلوا في القباب الناس وفي حديث أبي الدرداء
لم يخط أحد ولم يؤذ وفيه كراهة التعريق ويحتمل الرقاب وأذية المسلمين قال الشافعي
أكره التخطي الا ان لا يجد السبيل الى المصل الا بذلك انتهى قال في الفتح وهذا يدخل
فيه الامام ومن يريد وصل الصف المنقطع ان أي السابق من ذلك ومن يريد الرجوع الى
موضعه الذي قام منه لضرورة واستغنى المتولي من النافقة من يكون معهما المديونة
وعلمه اذا ألف مكانا يجلس فيه وهو تخصيص يدور شخصه ويمكن أن يدعى عدل لذلك
بحديث يلمني منكم أو لو الاسلام والنهي اذا كان المقصود من التخطي هو الوصول
الى الصف الذي يلي الامام في حق من كان كذلك وكان مالا يقول لا يكره التخطي الا اذا
كان الامام على المنبر ولا دليل على ذلك وسأني بقية الكلام على التخطي في باب الرجل

ملتزم صلاح ما امام عليه (ومسؤول عن رعيته) وفي هذا الحديث من السكاته مسلم ولا تخمس نيا وقسم الخوصية
الى اقسام من جهة الرجل ومن جهة المرأة ومن جهة الخادم ومن جهة النسيب ثم عمم الشافعي قوله وكمكم راع تا كيد اردا

للجزي الضدي بيانا لعموم الحكم أولا وآخرا قيل وفي الحديث ان الجمعة تقام بغیر اذن من السلطان اذا كان في القوم من يقوم مصالحهم وهذا مذهب الشافعية ١١٢ ان اذن السلطان عندهم ليس شرطا لصحتها اعتبارا بامتناع الصلوات به قال

المالكية وأجسد في رواية عنه وقال الخنفسية وهو رواية عن أحمد أيضا انه شرط لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك الجمعة وله امام جائز أو عادل لاجع الله له شمله رواه ابن ماجه والبخاري وغيرهما فشرط فيه أن يكون له امام ويقوم مقامه نائمه وهو الامير والقاضي وحديثه فلا دلالة له للشافعية لان زيارنا كان نائب الامام كذا في القصة طلائق وقد اوضح الشوكاني رحمه الله في شرح المنتقى ما هو الصواب في هذا الباب فراجعوه وكذا حققنا الكلام على هذا في كتابنا الروضة النورية في شرح الدرر البهية فارجع اليه ورواه هذا الحديث ما بين مدني ومروزي وباب وفيه التحدث والاشعار والعنفة والقول والسماع والكتابة وشيخ البخاري من افرادہ وأخرجه أيضا في الوصايا والنكاح ومسلم في المغازي وكذا الترمذي (حديث أبي هريرة رضي الله عنه نحن نحن الآخرون السابقون تقدم قريبا وزاد هنا في آخره ثم قال -حق على كل مسلم) محتمل حشر الجمعة (ان يغتسل في كل سبعة أيام يوما) زاد النسائي هو يوم الجمعة (يغسل فيه) أي في اليوم (راسه) يغسل (جسده) ذكر الرأس وان كان الجسد يشمله للاقسام به لانهم كانوا يغسلون فيه الدهن والخطمي وشعرهما وكانوا يغسلون ولا يغتسلون وفيه دليل على وجوب

الحق مجلسه قوله ثم لم يأت ما كتب في حديث أبي الدرداء ثم يرجع ما قضى له وفيه استحباب الصلاة قبل استماع الخطبة وسباني قوله ثم يغتسل للاسلام اذا انكم فيه ان من تكلم حال تكلم الامام لم يحصل له من الاصر في الحديث وسباني الكلام على ذلك قوله غفر له ما بين الجمعة الى الجمعة الاخرى في رواية ما بينه وبين الجمعة الاخرى وفي رواية ذنوب ما بينه وبين الجمعة الاخرى والمراد بالآخرى التي مضت بينه وبينه عن ابن جبران في روايته عند ابن خزيمة واقطعه غفر له ما بينه وبين الجمعة التي فيها ولا ينحسب غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة أيام من التي بعد هذا زاد ابن ماجه عن أبي هريرة قال يغفر للكبائر والمخوضات لظاهر الحديث أن تكفير الذنوب من الجمعة الى الجمعة مشروط بوجوب جميع ما ذكر في الحديث من الغسل والتطهيف والتطيب أو الدهن وترك التفرقة والتعطى والاذية والذل والافتات وكذلك ليس أحسن الذنوب كما وقع في بعض الروايات والمشي بالسكينة كما وقع في أخرى وترك الكبائر كما في رواية أيضا قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق حديث الباب وفيه دليل على جواز الكلام قبل تكلم الامام انتهى (وعن أبي أيوب رضي الله عنه سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من اغتسل يوم الجمعة ومن من طيب ان كان عنده وليس من أحسن ثيابه ثم خرج وعابه السكينة حتى ياتي المسجد يركع ابنه له ولم يرد أحد ثم أتت اذا خرج امامه حتى يصلي كانت كذا ثم لما بينتها وبين الجمعة الاخرى رواه أحمد) الحديث أخرجه أيضا الطبراني من رواية عبد الله بن كعب بن مالك عن أبي أيوب وأشار اليه الترمذي وقال في مجمع الزوائد رجاله ثقات وفي الباب أحاديث قد تقدم بعضها في أبواب الغسل منها عن أبي بكر عن الطبراني لما نقل قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اغتسل يوم الجمعة كفر عن سنة ذنوبه وخطاياها فإذا أخذ في المسير كتب به بكل خطوة عشرين حسنة فإذا اندصرف من الصلاة أجز به حل مائتي سنة وفي اسنادها الضعاف بن حزم وقد ضعه ابن معين والذاهبي والجهور وروى كرام بن حبان في الثقات والحدث طرقي آخر عند الطبراني أيضا وعن أبي ذر عن ابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة فاحسن غسله وتطهر فاحسن ما هو به وليس من أحسن ثيابه ومس ما كتب الله تعالى له من طيب أهله ثم أتى الجمعة ولم يلبس ولم يفرق بين اثنين غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وعن ابن عمر عند الطبراني في الاوسط ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة ثم غسل من أطيب طيبه وليس من أحسن ثيابه ثم راح ولم يفرق بين اثنين -حق يقو من مقامه ثم أتت حتى يشرع الامام من خطبته غفر له ما بين الجمعة وبين زيادة ثلاثة أيام وعن ابن عباس عند البخاري والبيهقي في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل واغتسل يوم الجمعة ثم ناحت بسبع خطبة الامام فادخر اجرة سبع وثلاثين -حق

يصلها كذا في يوم الجمعة كما تقدم ورواه هذا الحديث ما بين بصري وعياني وفيه رواية الابن بن الابن وفيه التحدث والتعنية والقول

والخرجه البخاري أيضا في ذكر قبلي اسرائيل ومسلم في الجمعة وكذا النسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان الناس يتناولون الجمعة) يتناولون من التوبة أي يحضرونها أو (من منازلهم) ١١٣ تقريبته من المدينة (و) من (العوالي) جمع عالية

مواضع وقرى شرق المدينة وأدناها من المدينة على أربعة أميال أو ثلاثة وأربع وعاشية (فيأتون في الغبار) وهو رواية الأكثرين وعند القابسي فيأتون في الغبار بفتح العين المهملة والميم جمع غبار (يصيهم الغبار) العرق فيخرج منهم العرق فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أناس منهم قال في الغم لم أؤت على اسمه (وهو عندى فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم) لو أنكم تطهروا (أى لو دئت ليومكم) أى فى يومكم (هذا) لكان حسنا وقد وقع فى حديث ابن عباس عندئذى داود أن هذا كان مبدأ الأمر بالغسل للجمعة ولابى عوانة من حديث ابن عمر نحوه وصرح فى آخره بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال حينئذ من جامعكم الجمعة فليغتسل واسأله به على أن الجمعة تحب على من كان خارج المصرولا يشترطها المصالحام قال القرطبي وهو يرد على الكوفيين حيث قالوا بعدم الوجوب قال فى النسخ وفيه نظر لأنه لو كان واجبا على أهل العوالي ما تنازروا وبكأنوا يحضرون جميعا وبه ارتفاق العالم بالمعلم واستحباب التزلف للجالسة أهل البيت واجتباب أذى المسلم بكل طريق

بصياها معه كتب بكل خطوة ويخطوها عابدة سنة قيامها وصيامها وعن عبد الله بن عمرو ابن العاص عند أبي داود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب أمره أن كان له أو لمس من صالح نصيبه ثم لم يخط رقاب الناس ولم يبلغ عنده الموعظة كانت كفارة لما يتهاون بها ويخطئ رقاب الناس كانت له طهرا ولحديث طريق أخرى عند أحمد فى مسنده وعن نيسة عند أحمد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المسلم اذا اغتسل يوم الجمعة ثم أقبل الى المسجد لا يؤذى أحدا فان لم يجد الامام خرج صلى الله عليه وآله وان وجد الامام قد خرج جلس فاستمع وأصت حتى يقضى الامام جهته وكلامه ان لم يغفر له فى جمعة تلك ذنوبه كما أن يكون له كفارة بالجمعة التي تليها وعن أبي امامة عند الطبراني فى الكبير قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اغتسلوا يوم الجمعة فان من اغتسل يوم الجمعة فله كفارة ما بين الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام قال اعرابي وناشدني حسن ولاي امامة حديث آخر رواه الطبراني أيضا وعن أبي طلحة عند الطبراني أيضا فى الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل واغتسل وغدا وباشكر وذامن الامام وأصت ولم يبلغ فى يوم جمعة كتب الله تعالى به بكل خطوة خطاه الى المسجد صيام سنة وقيامها وعن أبي قتادة عند الطبراني فى الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اغتسل يوم الجمعة كان فى ماهرة الى الجمعة الاخرى وعن أبي هريرة عند أبي يعلى الموصلى قال أوصانى خلى صلى الله عليه وآله وسلم بثلاث لأدع عن أبي التور قبل النور يوم ثلاثه أيام من كل شهر واغتسل يوم الجمعة قال العراقى ورجاه ثقات الا أنه من رواية الحسن عن أبي هريرة ولم يسمع منه وفى الباب أحاديث أخرى ونرجح حديث الباب قد تقدم فى الذى قبله (وعن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأن عاقبه يومه ومن راح فى الساعة الثانية فكأنه قرب بقرة ومن راح فى الساعة الثالثة فكأنه قرب كبشاً أقرن ومن راح فى الساعة الرابعة فكأنه قرب دجاجة ومن راح فى الساعة الخامسة فكأنه قرب بغيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون

الدكر رواه الجماعة الا ابن ماجه) قوله من اغتسل يوم كل من يصح منه الغسل من ذكر وانثى وحر وعبد وقد قيل غسل الجنابة بالنصب على أنه ذهب اصدر محمد فى أى غسل كغسل الجنابة وفى رواية لعبد الرزاق فاغتسل احدكم كما يغتسل من الجنابة قبل فى الفتح وظاهره أن التشبيه بالكيفية لا للحكم وهو قول الأكثرين فى نفسه إشارة الى الجماع يوم الجمعة ليغتسل فيه من الجنابة والحكمة فيه أن يكتفى فى الرواح الى الصلاة ولا يقتد عنه الى شىء براه وفيه محل المراد أيضا على الاعتقال كما تقدم فى حديث أوس بن أوس فى أبواب الغسل قال النووي ذهب به من أصحابنا الى هذا وهو ضعيف أو باطل قال

١٥ نيل ث وحسن الصهاية على اعتقال الاوامر ولوشى عليهم ورواه هذا الحديث ما بين مصرى ومدنى وفيه برواية الرجل عن عمه والتحديث والاشياور والنعنة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود فى الصلاة (وعنها) أى عن عائشة

(رضي الله عنها قالت كان النائم هنة) بفحاح جمع ما هن ككتبة وكتب أي خدمة (أنفسهم) وفي نسخة عزاها العيني كالحافظ ابن حجر لحكاية ابن التين هنة ١١٤ بكسر الميم وسكون الهمزة صدراى ذوى هنة أنفسهم (وكانوا إذا راحوا)

أى ذهبوا بعد الزوال (الى) صلاة الجمعة راحوا في هنتهم من العرق المتغير الحامل بسبب جهداً أنفسهم في الهنة (فقبل لهم لو اغتسلتم) لكن مستحباً لتزول تلك الرطوبة الكريمة التي يتأذى بها الناس والملائكة وتفسد الروح هنا بالذهاب بعد الزوال وهو على الأصح تخصيص القرينة له وفي قوله من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الأولى القرينة قائمة في ارادة مطلق الذهاب كما مر من الازهرى فلا تعارض ورواة هذا الحديث ما بين مروى ومردى وفيه التحديث والاختار والذوال والقول وأخرجه مسلم في الصلاة وأبو داود في المهاراة (عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة حين تغيب الشمس) أى تزول عن كبد السماء واشهر التعبير بكان هو اطمبته صلى الله عليه وآله وسلم على صلاة الجمعة بعد الزوال وفي حديث آخر عنه رضي الله عنه كأن بكراً بالجمعة أى نبادو بصلاتهم سابقيل القبولة وتقبيل هذه الجمعة وقد عكس بظاهرها الحنا لله في صحة وقوعها باكر النهار وأوجب بأن المراد به المبادر من الزوال كما قرره البرماوى كغيره قال ابن المسير

الحافظ قد حكاه ابن قدامة عن الامام أحمد وقد ثبت أيضاً عن جماعة من التابعين وقال القرطبي انه أنسب الأقوال فلا وجه لادعاء بطلانه وإن كان الأول أرجح وله على انه باطل في المذهب قوله ثم راح زاد أصحاب الوطاعين مالك في الساعة الأولى قوله فكانما قرب بدنه أى تصديقاً بماتقرب بالى الله تعالى وقيل ليس المراد بالحدث الابتناء تفاوت المبادرين الى الجمعة وان نسبة الثاني من الاول نسبة البقرة الى البدنة في القيمة مثلاً ويدل عليه أن هرسل طاموس عند عبد الرزاق كان فضل صاحب الجزور على صاحب البقرة وهذا هو الظاهر وقد قبل غير ذلك قوله ومن راح في الساعة الثانية قد اختلف في الساعة المذكورة في الحديث ما المراد بها فقيل انها ما يتبادر الى ذهن من العرف فيها قال في الفتح وفيه نظر اذ لو كان ذلك المراد لاختلف الامر في اليوم الشاق والصائف لان النهار ينحني في القصر الى عشر ساعات وفي الطول الى أربع عشرة ساعة وهذا لا يشكل للفقهاء وأجاب عنه القاضى حسين من أصحاب الشافعى بأن المراد بالساعات لا يختلف عدده بالطول والقصر قائم اذ اثنا عشر ساعة لكن يزيد كل منها بقية نقص المليل كذلك وهذه تسمى الساعات الاقافة عند أهل المقات وتلك التعديلية وقد روى أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث جابر مرفوعاً يوم الجمعة اثنا عشر ساعة قال الحافظ وهذا لو لم يرد في حديث التبركيز فاستأنس به في المراد بالساعات وقيل المراد بالساعات بيان مراتب التكبير من أول النهار الى الزوال وانها تنقسم الى خمس وتحاسر الغزالي نفسه بما رآه فقال الأولى من طلوع الفجر الى طلوع الشمس والثانية الى ارتفاعها والثالثة الى انبساطها والرابعة الى أن تعرض الاقدام والخامسة الى الزوال واعتزله ابن دقيق العيد بأن الردى الى الساعات المعروفة اولى واللام يمكن تخصيص هذا العدد بما ذكره فى لأن مراتب متفاوتة جداً وقيل المراد بالساعات خمس لحظات طائفة أو اياماً زوال الشمس وآخرها قد اختلف على المنبر روى ذلك عن المالكية واستدلوا على ذلك بأن الساعة تعلى على جزئين لزماً غير محدود وقالوا الروح لا يكون الا من بعد الزوال وقد أنكر اذهرى عن من زعم أن الروح لا يكون الا من بعد الزوال ونقل أن العرب تقول راح في جميع الاوقات معنى ذهب قبل وهي لغة أهل الحجاز ونقل أبو عبيد في الفريدين نحوه وفيه رد على الزين بن المنير حيث أطلق أن الروح لا يستعمل في الماضي في أول النهار بوجه وحيث قال ان استعمال الروح معنى لغوي يجمع ولا ثبت ما يدل عليه وقد روى الحديث بلفظ عدم مكان راح وبلفظ التجمل الى الجمعة قال الحافظ وجميع الروايات يدل على أن المراد بالروح الذهاب وما ذكره المالكى لكنه أقرب الى العوالب لان الساعة في لسان الشارع وأهل اللغة الحزمن أجزاء الزمان كما في كتب اللغة ويؤيد ذلك انه لم ينقل عن أحد من الصحابة أنه ذهب الى الجمعة قبل طلوع الشمس أو عند انبساطها ولو كانت الساعة هي المعروفة عند أهل اللغة لما تكرر العصابة الذين هم خير

في الحاشية فسر البخارى حديث أنس الاول اشارة منه الى انه لا تعارض بينهما القرون وفيه رد على من زعم أن الساعات المطلوبة في الذهاب الى الجمعة من عنها الزوال لانهم كانوا يتبادرون الى الجمعة قبل القائلة قال

الحافظ الرافعي محمد بن علي الشوكاني في السبل اعلم ان الاحاديث الصحيحة قد اشتمل بعضها على التصريح بايقاع صلاة الجمعة وقت الزوال كحديث سلمة بن ابي كعب وعفي العبدي وغيرهما قال ١١٥ كاتفجهم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

افسرون واسرع الناس في موجبات الاجور والذهاب الى الجمعة في الساعة الاولى من اول النهار او الثانية او الثالثة فالواجب جل كلام الشارع على ان اقامته الان ثبت له اصطلاح محققاتهم ولا يجوز زحله على التعارف في لسان المشرعة الحادث بعده صرحوا انه يكره على هذا حديث جابر المصريح بان يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة فانه نصريح منه باعتبار الساعات الفلكية ويمكن التفهيم عنه بان مجرد جريان ذلك على اسنانه صلى الله عليه وآله وسلم لا يستلزم ان يكون اصطلاحه تجري عليه خطا مائة وعما يشك على اعتبار الساعات الفلسفية وسجل كلام الشارع عليها استلزامة صحة صلاة الجمعة قبل الزوال ووجه ذلك ان تقسيم الساعات الى خمس ثم تعقبها بخروج الامام وخروجه عند اول وقت الجمعة يقتضي انه يخرج في اول الساعة السادسة وهي قبل الزوال وقد اجاب صاحب الفتح عن هذا الاشكال وقال انه ليس في شيء من طرق الحديث ذكر الاتيان من اول النهار فعمل الساعة الاولى منه جعلت للذهاب بالاعتسال وغيره ويكون مبدء الجعي من اول الثانية فهي اول بالنسبة الى الجعي ثمانية بالنسبة الى النهار قل وعلى هذا فشرع السادسة اول الزوال فيرفع الاشكال والى هذا اشار العبد لاني فقال ان اول التيكبة يكون من ارتفاع النهار وهو اول الضحى وهو اول الهاجرة قل ويؤيد ما لخصت على انه يصح في الجمعة ولغيره من الشافعية في ذلك وجهان احدهما ان اول التيكبة طلوع الشمس والثاني طلوع الفجر قال ويحتمل ان يكون ذكر الساعة السادسة مابينا كما وقع في رواية ابن عجلان عن سفيان عند التساقط من طريق الميث عنه بزيادة مرتبة بين الدجاجة والبيضة وهي العصفور وتابعة صفوان بن يحيى عن ابن جبرين أخرجه محمد بن عبد السلام وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه سعيد بن زنجويه في الترفع به بالنظر فيكمهدي البدينة الى البصرة في الثانية الى العاشر الى العصفور الحديث ونحوه في مرسل طائوس عند سعيد بن منصور ووقع أيضا في حديث الزهري من رواية عبد الاعلى عن معمر عند التساقط في زيادة البطة بين الكباش والدجاجة امكن خالفه عند الرزاق وهو أئمت منه في معمر وعلى هذا فخرج الامام يصح كون عند انتهاء السادسة قوله دجاجة بالفتح ويجوز الكسرة وحكي بعضه -م جواز الضم والحديث يدل على شروعية الاعتسال يوم الجمعة وقد تقدم الكلام عليه وعلى فضيلة التيكبة الها قال المصنف رحمه الله تعالى وقبسه دليل على ان افضل الهدى الا بل ثم البقرة ثم الغنم وقد تمليك من اجاز الجمعة في الساعة السادسة ومن قال انه اذا قدره بامطنا اجزأ اهداه أي مال كان انتهى (وعن حمزة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اصبروا الذكر واؤثروا الامام فان الرجل لا يزال يتباهى حتى يؤخر في الجنة وان دخلها واهلها أحمد وأبو داود) الحديث قال المذنب في استثناءه انقطاع وهو يدل على مشروعية حضور الخطبة والوقوف من الامام لما تقدم في الاحاديث من الحضور على ذلك

افسرون واسرع الناس في موجبات الاجور والذهاب الى الجمعة في الساعة الاولى من اول النهار او الثانية او الثالثة فالواجب جل كلام الشارع على ان اقامته الان ثبت له اصطلاح محققاتهم ولا يجوز زحله على التعارف في لسان المشرعة الحادث بعده صرحوا انه يكره على هذا حديث جابر المصريح بان يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة فانه نصريح منه باعتبار الساعات الفلكية ويمكن التفهيم عنه بان مجرد جريان ذلك على اسنانه صلى الله عليه وآله وسلم لا يستلزم ان يكون اصطلاحه تجري عليه خطا مائة وعما يشك على اعتبار الساعات الفلسفية وسجل كلام الشارع عليها استلزامة صحة صلاة الجمعة قبل الزوال ووجه ذلك ان تقسيم الساعات الى خمس ثم تعقبها بخروج الامام وخروجه عند اول وقت الجمعة يقتضي انه يخرج في اول الساعة السادسة وهي قبل الزوال وقد اجاب صاحب الفتح عن هذا الاشكال وقال انه ليس في شيء من طرق الحديث ذكر الاتيان من اول النهار فعمل الساعة الاولى منه جعلت للذهاب بالاعتسال وغيره ويكون مبدء الجعي من اول الثانية فهي اول بالنسبة الى الجعي ثمانية بالنسبة الى النهار قل وعلى هذا فشرع السادسة اول الزوال فيرفع الاشكال والى هذا اشار العبد لاني فقال ان اول التيكبة يكون من ارتفاع النهار وهو اول الضحى وهو اول الهاجرة قل ويؤيد ما لخصت على انه يصح في الجمعة ولغيره من الشافعية في ذلك وجهان احدهما ان اول التيكبة طلوع الشمس والثاني طلوع الفجر قال ويحتمل ان يكون ذكر الساعة السادسة مابينا كما وقع في رواية ابن عجلان عن سفيان عند التساقط من طريق الميث عنه بزيادة مرتبة بين الدجاجة والبيضة وهي العصفور وتابعة صفوان بن يحيى عن ابن جبرين أخرجه محمد بن عبد السلام وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه سعيد بن زنجويه في الترفع به بالنظر فيكمهدي البدينة الى البصرة في الثانية الى العاشر الى العصفور الحديث ونحوه في مرسل طائوس عند سعيد بن منصور ووقع أيضا في حديث الزهري من رواية عبد الاعلى عن معمر عند التساقط في زيادة البطة بين الكباش والدجاجة امكن خالفه عند الرزاق وهو أئمت منه في معمر وعلى هذا فخرج الامام يصح كون عند انتهاء السادسة قوله دجاجة بالفتح ويجوز الكسرة وحكي بعضه -م جواز الضم والحديث يدل على شروعية الاعتسال يوم الجمعة وقد تقدم الكلام عليه وعلى فضيلة التيكبة الها قال المصنف رحمه الله تعالى وقبسه دليل على ان افضل الهدى الا بل ثم البقرة ثم الغنم وقد تمليك من اجاز الجمعة في الساعة السادسة ومن قال انه اذا قدره بامطنا اجزأ اهداه أي مال كان انتهى (وعن حمزة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اصبروا الذكر واؤثروا الامام فان الرجل لا يزال يتباهى حتى يؤخر في الجنة وان دخلها واهلها أحمد وأبو داود) الحديث قال المذنب في استثناءه انقطاع وهو يدل على مشروعية حضور الخطبة والوقوف من الامام لما تقدم في الاحاديث من الحضور على ذلك

اظهر لا بالنص لان كثرة الاحاديث يدل على التفسير في المهور على التيكبة في الجمعة مطلقا من غير تفصيل والذي لمحا اليه البخاري منبروعية الا برأيا بالجمعة ولم يثبت الحكم بذلك لان قوله بعد في الجمعة يحتمل ان يكون قول النابى عفا عنه

وان يكون من ثقله فخرج عنده الحاقها بالافخر لاشتمالها على ما ظهر وزيادته او قبل عن الظاهر قاله ابن المنبر واذا انقروا الابرار في الجمعة اخذتمته انما لا تشرع قبل ١١٦ الزوال لا لو تشرع لما كان اشده ادا لم يرد بالتأخر هـ اكل بسـ تغني عنه

بتعجيلها قبل الزوال واستدل به ابن بطال على أن وقت الجمعة وقت افخر لان انسانا سوى بينهما في جوابه خلافاً لما أجاز الجمعة قبل الزوال وقد تقدم أنها ما هو الحق في ذلك وفيه أن إزالة التشويش عن الصلاة بكل طريق مخالفة على التشويش لان ذلك هو السبب في مراعاة الابراد في المردون ابرد ورواه هذا الحديث كله بمصر يون وفيه التحديث والسماع والقول

(باب فضل يوم الجمعة وذكر ساعة الاجابة وفضل الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه)

(عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم عليه السلام وفيه ادخل الجنة وفيه اخرج منها ولا تقوم الساعة الا في يوم الجمعة رواه مسلم والترمذي وصححه وعن ابي الباقه ان يدرى رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سيد يوم الجمعة وأعلمه

عند الله تعالى وأعظم عند الله تعالى من يوم الفطر ويوم اءضى وفيه خمس خلال خلق الله عز وجل فيه آدم عليه السلام وأهبط الله تعالى فيه آدم الى الارض وفيه نبي الله تعالى آدم وفيه ساعة لا يسأل العبد فيها شيئاً الا آتاه الله تعالى اياه ما لم يسأل حراماً وفيه تقوم الساعة ما من مالم مشروب وسقاء ولا أرض ولا رياح ولا جبل ولا بحر الا ان يشفقن من يوم الجمعة رواه احمد وابن ماجه وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان في الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم وهو قائم يصلي

يسأل الله عز وجل خيراً الا أعطاه الله تعالى اياه وقال بيده قلنا بقاها يترهبها رواء الجمعة الا ان الترمذي وأما داود لم يذكر القمام ولا بقاها الحديث الاول أخرجه أيضاً النسائي وأبو داود والحديث الثاني قال العراقي اسناده حسن والحديث الثالث زاد فيه الترمذي وأبو داود ان أبا هريرة قال اقيمت عبد الله بن سلام فحدثته هذا الحديث فقال أنا لم تزل الساعة فقلت أخبرني بها قال عبد الله بن سلام فحدثته هذا الحديث كذا عند أبي داود وعند الترمذي هي بعد العصر الى أن تغرب الشمس قوله خير يوم طلعت فيه الشمس فيه ان أفضل الايام يوم الجمعة وفيه جزم ابن العربي وشكل على ذلك ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث عبد الله بن قريط ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أفضل

الايام عند الله تعالى يوم النحر وسبق في آخر أبواب الضحايا وبأنى الجمع بينه وبين ما أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من يوم أفضل عند الله تعالى من يوم حرفة هنالك انشاء الله تعالى وقد جع العراقي فقال المراد بتفضيل الجمعة بالنسبة الى ايام الجمعة وتفضيل يوم عرفة أو يوم النحر بالنسبة الى أيام السنة وصرح بان حديث فضيلة يوم الجمعة أصح قال صاحب المصنف صيغة خير وثمرة يستعملان لانهما ضالة ولغيرهما فاذا كانت لهما ضالة أصلها خير واشترعى وزن أفضل وأما اذا لم يكونا لهما ضالة فهما من جملة الامة كما قال تعالى ان ترك خير او قال ويجمع

بتمجيدها قبل الزوال واستدل به ابن بطال على أن وقت الجمعة وقت افخر لان انسانا سوى بينهما في جوابه خلافاً لما أجاز الجمعة قبل الزوال وقد تقدم أنها ما هو الحق في ذلك وفيه أن إزالة التشويش عن الصلاة بكل طريق مخالفة على التشويش لان ذلك هو السبب في مراعاة الابراد في المردون ابرد ورواه هذا الحديث كله بمصر يون وفيه التحديث والسماع والقول (عن أبي هريس) يفتح العدين وكون البناء عميد الرحمن بن جبر الاضاري (رضي الله عنه انه قال) العباية بن رفاعه لما أدركه في الطريق (وهو ذاهب الى الجمعة سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من اغترب ثوباً من أي أصابع اغتار (في سبيل الله) اسم جنس مضاف يفيد العموم فيشمل الجمعة (حرمه الله) كله (على الزاد) قال ابن النثير في الحاشية وجه دخول هذا الحديث في الجمعة قوله أدركني أبو هريس لانه لو كان بعد ولما احتل الوقت لم يحدثه لشعره مع العدو ولان أبا هريس جعل حكم السعي الى الجمعة حكم الجهاد وليس العدو من مطالب الجهاد فكذلك الجمعة انتهى ورواه الحديث ما بين

مذني ودمشقي وليس لابي هريس في الجهاد الا الهدى الحديث الواحد يزيد من افراد وفيه رواية تاجي عن الله تاجي عن محمد بن وهيب والحدث والسماع والقول وأخرجه البصري في الجهاد وكذا الترمذي والنسائي عن ابن عمر رضي الله

عنهما قال نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقيم الرجل أخاه من مقلده (يقع الموضع فعوده) (ويجاس فيه) والمعنى ان كل واحد مني عنده وظاهر النهي التحريم فلا يصرف عنه الا ١١٧ بدليل الآية وزان يقيم أحدكم مكانه ويجاس فيه لأن من سبق إلى مباح فهو

أحق به ولا جد حديث أن الذي يغطي رقاب الناس أو يفرق بين اثنين بعد خروج الامام كالحار قصبة في النار وهو بضم القاف أي امعاه والتفسيره صادقة بأن يترشح رجلين عن مكانهما ويجلس بينهما لو قام الجالس باختياره وأجلس غيره فلا كراهة في جلوس غيره ولو بعث من يتعده في مكان ليقوم عنه اذا جاءه جازأ بضام غير كراهة ولو فرش له نحو سجادة فاجره تضييقا وأصله مكانها لأن السبق بالأجسام لا بالعباش ولا يجوز له الجلوس عليها بغير رضاء نعم لا يرفعه بايده أو غيرها لئلا تدخل في ضمائه واسلم عن جابر لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم يتألف إلى مقلده فقدم فيه ولو سكن يقول تسبحوا ويؤذنه من أن الذي يغطي بعد الاستئذان خارج عن حكم الكراهة قال في الفتح ولامة يوم لقوله لا يقيم الرجل أخاه بل ذكر لزوم التفسير عن ذلك ليقبضه ان فعله من جهة الكبير كان فيجاء وان فعله من جهة الاثره كان أقبح انتهى (قبل) أي قال ابن جرير قلت لانايع (الجمعة قال الجمعة وغيرها) يعني هما متساويان في النهي عن التغطية

لله فيه خير كثيرا قال وهي في حديث الباب لا مخالفة ومعناها في هذا الحديث ان يوم الجمعة افضل من كل يوم طلعت شمسها وظاهر قوله طلعت عليه الشمس ان يوم الجمعة لا يكون افضل أيام الجمعة ويمكن ان لا يبره هذا القيد ويكون يوم الجمعة افضل أيام الجمعة كانه افضل أيام الدنيا ما ورد من أن أهل الجنة يزورونهم فيه ويحبب بالانعام انه يسمى في الجنة يوم الجمعة والذي ورد أنهم يزورونهم بعدهم في جهة كافي حديث أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه قال أخبرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أهل الجنة اذا دخلوها نزلوا فيها بأفضل أعمالهم فيؤذن لهم في مقعد ايام الجمعة من أيام الدنيا فيزورون الحديث قوله في خلق آدم فيه دليل على ان آدم لم يخلق في الجنة بل خلق خارجها ثم ادخل اليها قوله وفيه ساعة لا يسأل العبد فيها الخ قد اخفقت الاحاديث في تعيين هذه الساعة بسبب ذلك أقوال الصحابة والتابعين والامة بعدهم قال الحافظ في الفتح قد اختلف أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في هذه الساعة هل هي باقية أو قد رقت وعلى القائل هل هي في كل جمعة أو في جمعة واحدة من كل سنة وعلى الاول هل هي رقت من اليوم معين او من يوم وعلى التعيين هل تستوعب الوقت أو من يوم فيه وعلى الاجماع ما ابتدأوه وما انتهواؤه وعلى ذلك هل تسعرون وتنتقل وعلى الانتقال هل تستغرق اليوم أو بعضه وذكر رحمه الله تعالى من الاقوال فيها ما لم يذكره غيره وهذا ناشئ عن بسطه بخصمها * القول الاول انها قد رقت كحديث المذخر عن قوم وزيفه وروى عبد الرزاق عن أبي هريرة أنه كذب من قال بذلك وقال صاحب الهدي ان قائله ان اراد انما صارت مهمة بعد ان كانت معلومة اخف وان أراد حقيقة الرفع فهو مردود * الثاني انها موجودة في جمعة واحدة من السنة روى عن كعب بن مالك * الثالث انها مخفية في جميع اليوم كما أخفيت ليلة القدر وقد روى الحاكم وابن خزيمة عن أبي سعيد الله قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها فقال قد علمت انما أنسيتم كما أنست ليلة القدر وقد مال الى هذا جمع من العلماء منهم الرازي وصاحب المغني * الرابع انها تنقل في يوم الجمعة ولا تلزم ساعة معينة وجرم به ابن عساکر ورحمته الغزالي والحب الطبري والخامس اذا أذن المؤذنون لصلاة الغداة روى ذلك عن عائشة * السادس من طلوع الفجر الى طلوع الشمس روى ذلك ابن عساکر عن أبي هريرة * السابع مثله وزاد ومن العصر الى المغرب رواه سعيد بن منصور عن أبي هريرة وفي اسناده ليث بن أبي سليم * الثامن مثله وزاد وما بين أن ينزل الامام من المنبر الى أن يصحبه رواه محمد بن زنجويه عن أبي هريرة التاسع انها أول ساعة بعد طلوع الشمس يحكى الحكيم الجبلي في شرح التنبيه وتبعه الهب الطبري في شرحه العائنه عند طلوع الشمس يحكى الحكيم الغزالي في الاحياء وعزاه ابن المنبر الى أبي ذر الحامدي عشر انها آخر الساعة الثالثة من النهار حكاها صاحب المغني وهو في مواضع الملوآت ورواه هذا الحديث ما بين بخاري ومكي ومدي وفيه التصديق والخبار والسمع والقول وشيخ البخاري رحمه الله من افراده وأخرجه مسلم في الاستئذان (عن السائب بن يزيد) البكدي (رضي الله عنه قال كان

النداء) الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز (يوم الجمعة) اذ اجلس الامام على المنبر في عهد النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) خلافة (أبي بكر وعمر) رضي الله عنهما ١١٨ (فلما كان عثمان) رضي الله عنه خليفة (وكثر الناس) أي المسالون

عبدية النبي صلى الله عليه وآله وسلم (زاد) بعد مضي مدة من خلافته (النداء الثالث) عند دخول الوقت (على الزوال) مساء ثالثا باعتبار كونه مزيدا على الأذانين بين يدي الامام والاقامة الصلاة وزاد ابن خزيمة في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب قاهر عثمان بالأذان الاول ولا منافاة بينهما لانه أول باعتبار الوجود ثالث باعتبار مشروعية عثمان لما جتمعه موافقة سائر الصحابة بالسكوت وعدم الانكار فصار اجاعا سكونيا وأطابق الأذان على الاقامة تعليلها بجماع الاعلام فيه - وما منه قوله صلى الله عليه وآله ولم يكن كل أذان فيه لاثنتين شاه وزاد أبو ذر في روايته قال أبو عبد الله يعني البخاري الزوال موضع السوق بالمدينة قبل انه مرتفع كالنار وقيل بحركية عند باب المسجد قال في الفتح والذي يظهر ان الناس أخذوا بقول عثمان في جميع البلاد اذ ذلك لكونه خلفه مطاع الامر لكن ذكر الفاكهاني ان أول من أحدث الأذان الاول بكذا الحجاج وبالبصرة زياد وبغنى ان أهل القدر الأذنين الآن لاتأذن للجمعة عندهم سوى مرة وروى ابن أبي شيبة من

مسند أحمد عن أبي هريرة موقوف بالفظ وفي آخر ثلاث ساعات منه ساعة من دعا الله تعالى بها استجيب له وفي اسناده فرج بن فضالة وضعيف * الثاني عشر من الزوال الى أن يصير الظل نصف ذراع - حكاية المحب الطبري والمنذري * الثالث عشر مثله لكن زاد الى أن يصير الظل ذراعاً حكاية عياض والقريطي والنووي * الرابع عشر بعد زوال الشمس بشعري ذراع رواه ابن المنذري وابن عبد البر عن أبي ذر * الخامس عشر اذا زالت الشمس حكاية ابن المنذري عن أبي العباسية وروى نحوه عن علي وعبد الله بن نوفل وروى ابن مسعود عن قتادة أنه قال كانوا يرون الساعة المستجاب فيها الدعاء اذا زالت الشمس * السادس عشر اذا أذن المؤذن الصلاة الجمعة رواه ابن المنذري عن عائشة * السابع عشر من الزوال الى أن يدخل لرجل في الصلاة ذكر ابن المنذري عن أبي السوار العدي * الثامن عشر من الزوال الى خروج الامام حكاية أبو الطيب الطبري * التاسع عشر من الزوال الى غروب الشمس حكاية أبو العباس أحمد بن علي الازمري بسكون الزاى وقبل ما بالنسبة رآهم هله وتقه ابن المقنن * العشرون ما بين خروج الامام الى أن تقام الصلاة رواه ابن المنذري عن الحسن ورواه المروزي عن الشعبي * الحادي والعشرون عند خروج الامام رواه حميد بن زنجويه عن الحسن * الثاني والعشرون ما بين خروج الامام الى أن تنتهي الصلاة رواه ابن جرير عن الشعبي وروى عن أبي موسى وابن عمر * الثالث والعشرون ما بين يحرم البيع الى أن يعمل رواه سعيد بن منصور وابن المنذري عن الشعبي * الرابع والعشرون ما بين الأذان الى انقضاء الصلاة رواه حميد بن زنجويه عن ابن عباس * الخامس والعشرون ما بين أن يجلس الامام على المنبر الى أن تنتهي الصلاة رواه - لم وأبو داود عن أبي موسى وسفيان وهذا يكن أن يجمع الذي قبله * السادس والعشرون عند التأذين وعند تكبير الامام وعند الاقامة رواه حميد بن زنجويه عن عوف بن مالك الاشجعي العصابي * السابع والعشرون مثله لكن قال اذا أذن واذا قرأ المنبر واذا أقيمت الصلاة رواه ابن أبي شيبة وابن المنذري عن أبي امامة العصابي * الثامن والعشرون من حين يفتتح الامام الخطبة حتى يفرغها رواه ابن عبد البر عن ابن جرير مرفوعا بساكن ضعيف * التاسع والعشرون اذا بلغ الخطيب المنبر وأخذ في الخطبة حكاية الغزالي * الثلاثون عند الجلس بين الخطبتين حكاية الطبري عن بعض شراح المصابيح * الحادي والثلاثون عند نزول الامام من المنبر رواه ابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذري بأسناد صحيح عن أبي بردة والثاني والثلاثون حين تقام الصلاة حتى يقوم الامام في مقامه حكاية ابن المنذري عن الحسن وروى الطبري ان من حديث جعفر بن عبد الله بن سعد بن جابر عن أبيه عن حماد بن عوف وفيه قال أمة ساعة يارسول الله قال حين تقام الصلاة الى الانصراف وسفيان واليه ذهب ابن سيرين رواه عنه ابن جرير وسعيد بن

جرير ابن جهم قال الأذان الاول يوم الجمعة فيحتمل أن يكون هل دلل على سبيل الانكار ويحتمل من قوله لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وآله ولم وكل مالم يكن في زمنه يسي بدعة لكن منها ما يكون حسنا ومنها ما يكون

بخلاف ذلك وثمن بنماضي ان عثمان أحدثه لاعلام الناس بدخول وقت الصلاة قياسا على بقية الصلوات فالحق للجمعة
بها وأبى خصوصيتها بالأذان بين يدي الخطيب وفيه استنباط معنى ١١٩ من الاصل لا يبطله وأما ما أحدث الناس قبل

وقت الجمعة من الدعاء اليها بالاذكر
والصلاة على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فهو في بعض البلاد
 واتباع السلف الصالح أولى
 انتهى قلت بما أشار اليه الحافظ
 من كون بعض البدع حسنا فيه
 نظر واستدل البخاري به هذا
 الحديث على الجلبوس على المنبر
 قبل الخطبة خيلا لبعض
 الحنفية واختلف من أثبته هل
 هو للأذان أو راحة الخطيب
 فمدلى الاول لابن في العدة
 الاذان هنا واستدل به أيضا
 على التأذين قبل الخطبة وعلى
 ترك تأذين اثنين معا وعلى أن
 الخطبة يوم الجمعة سابقة على
 الصلاة ووجهه ان الاذان
 لا يكون الا قبل الصلاة وإذا كان
 يقح حين يجلس الامام على المنبر
 دل على سبق الخطبة على الصلاة
 وروى هذا الحديث أربعة وفيه
 التصديت والاضمار والعنة
 والقول وأخرجه البخاري أيضا
 في الجمعة وأبو داود في الصلاة
 وكذلك الترمذي وابن ماجه
 (ومنه) أي عن السائب بن
 يزيد (رضي الله عنه في رواية طال
 ليكن للنبي صلى الله عليه وآله
 وسلم مؤذن غيورا أحد) يؤذن
 يوم الجمعة والأفله بال وأبى أم
 مكتوم وسعد القرظ ومثله
 للسائي وأبو داود من رواية

منصور * الرابع والثلاثون هي الساعة التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فيها
 الجمعة رواد ابن عسار عن ابن سيرين قال الحافظ وهذا يقار الذي قبله من جهة اطلاق
 ذلك وتقيده هذا * الخامس والثلاثون من صلاة العصر الى غروب الشمس ويدل على
 ذلك حديث ابن عباس عند ابن جرير وحديث أبي سعيد عند بلقظ فالقسوهما بعد
 العصر وذكر ابن عبد البر ان قوله فالقسوهما الى آخره مودج ورواه الترمذي عن أنس
 مر فوعا بلقظ بعد العصر الى غروب الشمس واستاده ضعيف * السادس والثلاثون
 في صلاة العصر رواد عبد الرزاق عن يحيى بن اسحق عن أبي طلحة عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم مر سلا * السابع والثلاثون بعد العصر الى آخر وقت الاختيار حكمه الغزالي
 في الاحياء * الثامن والثلاثون بعد العصر مطلقا رواد أحمد وابن عسار عن أبي هريرة
 وأبي سعيد مر فوعا بلقظ وهي بعد العصر ورواه ابن المنذر عن مجاهد مثله قال وسمعه
 عن الحكم بن عتيبة عن ابن عباس ورواه أبو بكر المروزي عن أبي هريرة ورواه عبد الرزاق عن
 طاوس * التاسع والثلاثون من وسط النهار الى قرب آخر النهار روى ذلك عن أبي سالمه
 ابن علقمة * الاربعون من حين تغيب الشمس الى ان تغيب رواد عبد الرزاق عن
 طاروس * الحادي والاربعون آخر ساعة بعد العصر ويدل على ذلك حديث جابر الا في
 ورواه مالك وأهل السنن وابن خزيمة وابن حبان عن عبيد الله بن سلام من قوله وروى
 ابن جرير عن أبي هريرة فروعا مثله * الثاني والاربعون من حين يغرب قرص الشمس
 أو من حين يدق قرص الشمس للغروب الى أن يتكامل غروب ارواه الطبراني
 والدارقطني والبيهقي من طريق زيد بن علي عن امرأته مولاة فاطمة رضى الله عنها قالت
 حدثتني فاطمة عن أبيها صلى الله عليه وآله وسلم وفيه أية ساعة هي قال اذا تدلى نصف
 الشمس للغروب وكانت فاطمة رضى الله عنها اذا كان يوم الجمعة أرسلت غلاما بها قال
 له زيد ينظر لها الشمس فاذا أخبرها ثم نادى للغروب أقبلت على الدعاء الى أن تغيب قال
 الحافظ وفي استاده اختلاف على زيد بن علي وفي بعض روايته من لا يعرف سله وأخرجه
 أيضا اسحق بن راهويه ولم يذكر مر جانة * الثالث والاربعون انها وقت قراءة الامام
 الفاتحة في الجمعة الى أن يقول آمين قاله الجوزي في كتابه المسمى الحصن الحصين في الادعية
 ووجهه وفيه أنه يؤتى على الداعي الاذونات لقراءة الامام كما قال الحافظ قال وهذا
 الاقوال ليست كلها متعارفة من كل وجه بل كثير منها يمكن أن يتقدم غيره قال الهب
 الطبري أصح الاحاديث في تعيين الساعة حديث أبي موسى وسبأ في وقد صرح مسلم
 بمثل ذلك وقال بذلك البيهقي وابن العربي وجماعة القرطبي والنووي وذهب آخرون
 الى ترجيح حديث عبد الله بن سلام حتى ذلك الترمذي عن أحمد انه قال أكثر الاحاديث
 على ذلك وقال ابن عبد البر انه أثبت شئ في هذا الباب وبؤيده ما سبأ في عن أبي سالمه
 ابن عبد الرحمن من ان فاسما من الصحابة اجتمعوا على ذلك ووجه أحمد واسحق وجماعة

صالح بن كيسان وهو ظاهر في ارادة اني تأذين اثنين معا والمراد ان الذي كان يؤذن هو الذي كان يقيم وقد نص الشافعي على
 قراءة التأذين جماعة (وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الامام) بمعنى (على المنبر) قيل الخطيب (عن معاوية بن أبي سفيان)

مضرب ضرب بن أمية (رضي الله عنه) انه جلس على المنبر يوم الجمعة فلما أذن المؤذن قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر قال معاوية
الله أكبر الله أكبر قال المؤذن (أشهد ١٢٠ أن لا اله الا الله فقال معاوية وأنا) أي أشهده أو أقول مثله (فما تار) أي

من المتأخرين والحاصل أن حديث أبي هريرة المتقدم ظاهره بحال الاحاديث الواردة
في كونه بعد العصر لان الصلاة بعد العصر منهي عنها وقد ذكرناه لانها بعد العصر
فانهم يصلون وقد أجاب عنه عبد الله بن سلام بان منتظر الصلاة في صلاة وروى ذلك عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ساق ولكنه يشك كل على ذلك قوله قائم وقد أجاب عنه
القاضي عياض بأنه ليس المراد القيام الحقيقي وانما المراد به الاهتمام بالامر كقولهم
فلان قام في الامر الفلاني ومنه قوله تعالى الامامت عليه قائما وليس بين حديث
أبي هريرة وحديث أبي موسى الا في تمارض ولا اختلاف وانما الاختلاف بين حديث
أبي موسى وبين الاحاديث الواردة في كونه بعد العصر وآخر ساعة من اليوم وساق
فاما الجمع فانما يمكن بان يصار الى القول بانها تنقل فيجعل حديث أبي موسى على انه
أخير فيه عن جمعة خاصة وتعمل الاحاديث الاخرى على جمعة اخرى فان قيل تنقلها انذاك
وان قيل بانها في وقت واحد لا تنقل فيصير حديثها في الترجيع ولاشأن الاحاديث
الواردة في كونه بعد العصر أربع لكثرة ارتباط اتصالها بالسمع وانما يختلف في رفعها
والاعتقاد بكونه قول أكثر العصاة فنهى أربعة مرجمات وفي حديث أبي موسى مرجح
واحد وهو كونه في أحد الصلحين: ونسبة الاحاديث ولكن عارض كونه في أحد
الصلحين امران وساق في كونهما في شرحه وسلك صاحب الهدى مسلكا آخر واختار
أن ساعة الاجابة منصرف في أحد الوقتين المذكورين وان أحدهما لا يعارض الاخر
لاحتمال ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم دل على أحدهما في وقت وعلى الاخر في وقت
آخر وهذا أقول ابن عبد البر انه يفتي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين وسبق الى
تجوير ذلك الامام أحمد قال ابن المنير اذا علم ان قائلة الايام اه هذه الساعة والليله القدر
بعث الدعاء على الاكثر من الصلاة والدعاء ولو وقع البيان بالاشتراك للناس على ذلك
وتوكلوا معاها فالعجب بعد ذلك ممن يتكلم في طلب تحديدها وقال في موضع آخر يحسن
جمع الاقوال فتكون ساعة الاجابة واحدة منها لا يبعثها فيصا دنها من اجتهاد في الدعاء

في جميعها (وعن أبي موسى رضي الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في
ساعة الجمعة هي ما بين ان يجلس الامام يعني على المنبر الى ان يفتي الصلاة واما مسلم
وأبو داود وعن عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
ان في الجمعة ساعة لا يأسأل الله تعالى العبد فيها شيئا الا آتاه الله تعالى يا رسول الله أية ساعة
هي قال حين تقام الصلاة الى ان تصرف منها رواه ابن ماجه والترمذي الحديث
الاول مع كونه في جميع مسلم قد أعل بالانقطاع والاضطراب اما الانقطاع فلا يخبره
ابن بكير رواه عن أبيه بكير بن عبد الله بن الاشيج وهو ليس مع من أبيه قوله اجد عن جادين
خالد عن مخزومة نفسه وقال سعيد بن أبي مريم سمعت خالي موسى بن سالم قال انبت مخزومة

المؤذن (أشهد أن محمدا رسول
الله فقال معاوية وأنا) أي أشهد
أو أقول مثله (فلما أن نفخ)
المؤذن (التأني) أي فرغ منه
(قال معاوية يا أيها الناس اني
سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم على هذا المجلس حين
أذن المؤذن يقول ما سمعتم مني
من مقالي) أي التي أجبت بها
المؤذن وفيه ان قول المحجب وأنا
كذلك أو نحوه يكفي في اجابة المؤذن
وفي هذا الحديث تعلم العلم وتعلمه
من الامام وهو على المنبر وان
الخطيب يوجب المؤذن وهو على
المنبر وفيه باحة الكلام قبل
الشروع في الخطبة وان التذكير
في أول الاذان غير مراع وفيه نظر
وفيها الجلب قبل الخطبة ورواه
ما بين مروزي ورواه وفيه
التعديت والاشبار والغبعة
والقول وشيخ البخاري من افراد
ورواية الزجل من جهة والصلحي
عن الصحابي واخرجه النسائي
في الصلاة وفي اليوم والليله
(حديث سهل بن سعد في أمر
المبر تقدم) في باب الجماعة
(وذكر صلواته عليه ووجوه
التهنئة ورواه في هذه الرواية
فلما فرغ) من الصلاة (اقبل
على الناس) بوجه الشريف
(نقال) مينا لاصحابه رضي الله
عنه (سكة ذلك) أي سالك الناس

انما صنعت هذا التأني والاعمال (صلافي) عرف منه ان الحكمة في صلاته في اعلى المنبر ليرام من قد يفتي عليه ابن
رويته اذا صلى على الارض ويستد بدامته ان من فعل شيئا يخالف العادة أن يبين حكمه لا يحميه وفيه مثير وفيه الخطبة على

المنبر لكل خطيب خليفة كان وغيره وفيه جواز قصد تعليم المأمومين أفعال الصلاة بالفعل وجواز العمل المحسوس في الصلاة وكذلك الكنبه وإن لم يشرق كما هو الحق وجواز ارتفاع الإمام على المأمومين وفيه استحباب اتخاذ المنبر لكونه بائع في مشاهدته للخطيب والسمع منه واستحباب الافتتاح بالصلاة في كل ١٢١ شيئاً جديداً ما شئوا وما تبرا كما روي هذا

الحديث واحد منهم بلخي هوشنج البخاري والأشانه بعد مدنيان وفيه التعديت والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان جندع) بكسر الجيم واحد جندوع الخلل (يقوم إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) إذا خطب الناس (فلما رضع له المنبر) أي لآلئ الخطبة وهو موضع الترجمة (بمعناها جندع) المذكور صوتاً (مثل أصوات المشار) بكسر العين المهملة جمع عشرة يضم المهملة وفتح الشين الثقة الحاله إلى الميت الهاشمية أشهر والى معها أولادها (حتى نزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من المنبر (فوضع يده الشريفه عليه) فسكن وفي حديث أبي الزبير عن جابر عند النسائي في الكبرى اضطربت ثلث السارية كنبين النافعة للحرج أي التي انتزع منها ولها والحدبين هوصوت المائل المشاق عند العفراق وقوله السدد على أي آزاد البهري في شمله في قصيدته يرد مدح به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال مشيراً إلى هذه المعجزة العظيمة

أبو بكر فسأته أن يحدثني عن أبيه فقال ما سمعت من أبي شأناً هذا كتب وجدناها عنده عنه ما أدركت أي الأول أو أنفلام وفي النظم أسمع من أبي وهذه كتبه وقال علي بن المديني سمعت معناه يقول بخمرة سمع من أبيه قال ولم أجدها أحد بالمدني بخمرة عن بخمرة أنه كان يقول في شيء سمعت أبي قال علي وبخمرة ثقة وقال ابن معين بخمرة عن بخمرة بخمرة ضعيف الحديث ليس حديثه بشي قال في الفقه ولا يقال مسلم يكتفي في المعنعن بما كان اتقاه مع المعاصرة وهو كذلك هنا لا نقول بوجود التصريح بخمرة بأنه لم يسمع من أبيه كاف في دعوى الانقطاع انتهى وأما الاضطراب فقال العراقي أن كثرة الروايات جعلوه من قول أبي بردة مطلقاً وأنه لم يرفعه غير بخمرة عن أبيه وهذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم فقال لم يسنده غير بخمرة عن أبيه عن أبي بردة قال ورواه جاد عن أبي بردة من قوله ومنهم من بلغه أبو موسى ولم يرفعه قال والصواب أنه من قول أبي بردة وتابعه واصل الاحدب وبحث الرواية عن أبي بردة من قوله وقال النعمان بن عبد السلام عن النوري عن أبي إسحق عن أبي بردة عن أبيه موقوف ولا يثبت قوله عن أبيه انتهى كلام الدارقطني وأجاب النوري في شرح مسلم عن ذلك بقوله وهذا الذي استدركه بنا على القاعدة المعروفة ولا كلاً الحديثين أنه إذا تعارض في رواية الحديث وقف ورفع وأزال واتصال حكموا بالزلف والأزال وهي قاعدة ضعيفة متنوعة قال والاصح طريفة الأصولين والقهها والبخاري ومسلم وثقة في الحديث أن يحكم بالرفع والاتصال لانها زيادة ثقة انتهى والحديث الثاني المذكور في الباب حسنة الترمذي وفي أسناده كثير من عبد الله بن عمرو بن عوف وقد اتفق أئمة الجرح والتعديل على ضعفه والترمذي قد بشرط في حد الحسن أن لا يكون في أسناده من يتهم بالكذب وكثيراً ما قال فيه الشافعي وأبو داود أنه ركن من أركان الكذب وقد حسن له الترمذي مع هذا عدة أحاديث وصح له حديث الصليح جازين السابن قال الذهبي في الميزان فهذا لا يعقد العلماء على تصحيح الترمذي قال العراقي لا يقبل هذا الظن منه حتى اتهمه في الجرح والتعديل الاحدب من لا يعرفه كابن حزم والأذهو وإمام معتمد عليه ولا يتبعه في مخالف اجتماعه وغيره في بعض الرجال وكأنه رأى مارة البخاري فإنه روى عنه أنه قال في حديث كثير عن أبيه عن جده في تكبير العيدين أنه حديث حسن ولعله إنما حكم عليه بالحسن باعتبار الشواهد فانه جمع في حديث أبي موسى المذكور في الباب فارتفع به وحديث شاهده إلى درجة الحسن وقد رواه البيهقي ورواه أيضاً ابن أبي شيبة من طريق غيره عن واصل الاحدب عن أبي بردة من قوله واستاده قوي والحديثين يدلان على أن سماعه الاجابة في وقت صلاة الجمعة من عنده هو الإمام المنبر أو من عنده الاقامة إلى انصرافه وأنه قد تقدم أن

١٦ نيل ش آخ شوقاً إلى التذامح حين جندع إلى الحبيب (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب قائماً) قال ابن المنذر الذي عليه جل أهل العلم من علماء الأمصار ذلك ونقل غيره عن أبي حنيفة رحمه الله أن القيام في الخطبة سنة وليس بواجب وعن مالك في روايته أنه واجب فان تركه أساء وصححت الخطبة وعند الباقين أن

القيام في الخطبة يشترط للقادر كالمصلاة واستدل الاول بحديث أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله ويحدث سهل مري غلامك يعمل لي أحواد أجلس عليها وأجيب عن الاول انه كان في غير خطبة الجمعة وعن الثاني احتمال أن تكون الاشارة ١٢٢ الى الجلوس أول ما يصعد وبين الخطبة وبين استدل بالجمهور ويحدث جابر

ابن حنيفة ويحدث كعب بن بكرة أنه دخل المسجد وعبد الرحمن ابن أبي الحكم يجتنب قاعدا فأنكر عليه، وثلاثة وتروك قاعدا وفي رواية ابن خزيمة ما رأيت كالיום قط اماما يؤم المسلمين يجتنب رهو جالس يقول ذلك مرتين وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذاتما وأبو بكر وعمر وعثمان وأول من جلس على المنبر معاوية وعواظته صلى الله عليه وآله وسلم على القيام ومشروعية الجلوس بين الخطبتين ولو كان القعود مشروعا في الخطبتين ما احتج الى الفصل بالجلوس ولان الذي نقل عنه القعود كان معذورا فعند أبي شيبة عن الشعبي أن معاوية أعاد خطب قاعدا لما كثر بهم بطنه ولجسه وأما من احتج بأنه لو كان شرطاً ما حصل من انكر ذلك مع القاعد فخراؤه أنه محمول على أن من صنع ذلك خشي الفتنة أو ان الذي قد رقد بعد اجتماعهم قالوا في أيام عثمان العداوة في السفر وقد انكر ذلك ابن مسعود ثم نه صلى الله عليه وآله وسلم عن تمهده واعتذر بأن الخلاف شر (ثم) كان صلى الله عليه وآله وسلم (يقصد) بعد الخطبة

الاحاديث المصرية بانهم بعد العصر أربع وسبعمائة (ومن) عبد الله بن سلام رضى الله عنه قال قلت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس أفا تصلي في يوم الجمعة ساعة لا يوافقه فيها عبد مؤمن يصلي بسأله الله عز وجل فيها أشيا الاضيق له حاجته قال عبد الله فأشار الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بعض ساعة فقلت صدقت أو بعض ساعة قلت أي ساعة هي قال آخر ساعة من ساعات النهار قلت ان لم يست ساعة صلاة قال بل لا إلا بعد المؤمن اذا صلى ثم جلس لا يجلسه الا الصلاة وقدر في صلاة رواده ابن ماجه وعن أبي سعيد وأبي هريرة رضى الله عنه ما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان في الجمعة ساعة لا يوافقه فيها عبد مسلم يسأل الله عز وجل فيها خير الا أعطاه ايا وهي بعد العصر رواده أحمد بن حنبل رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم الجمعة اثنا عشرة ساعة منها ساعة لا يوافقه فيها عبد مسلم يسأل الله تعالى شيئا الا آتاه اياه واقتصرها آخر ساعة بعد العصر رواده الناقى وأبو دارد وعن أبي سنان بن عبد الرحمن رضى الله عنه ان ناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجتمعوا فمذاكروا الساعة التي في يوم الجمعة فقهروا قولهم لا يوافقونها الا آخر ساعة من يوم الجمعة رواده سعيد في سننه وقال أحمد بن حنبل أكثر الاحاديث في الساعة التي يرجى فيها الاجابة الدعاء بعد الصلاة أصروا يرجى بعد روال الشمس الحديث الاول رفعه ابن ماجه كما ذكر المصنف وهو من طريق أبي النضر عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال قلت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس الحديث ورواه مالك وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام من قوله والحديث الثاني رواه أيضا البراء بن عازب عنه ما سأل قال العراقي صحيح وقال في مجمع الزوائد ورجالهم ما رجال الصحيح والحديث الثالث أخرجه الحاكم في مسنده وذكره وقال صحيح على شرط مسلم وحسن الحفاظ في الفتح اسناده والاثر الذي رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جماعة من الصحابة قال الحفاظ في الفتح اسناده صحيح وفي الباب عن أنس بن مالك الترمذي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القوم والساعة التي ترجى في يوم الجمعة بعد العصر الى غير ذلك الشمس وفي اسناده محمد بن أبي جريح وهو ضعيف وقد تابعه ابن لهيعة كما رواه النضر بن ابي اسود وعن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم روى تقدم أول الباب وعن أبي ذر عن ابن عبد البر في التمهيد وارب المذکور عن سلمان أشار الى الترمذي والاحاديث المذكورة في الباب تدل على ان الساعة التي تقدم الخلاف

الاولى (ثم يقوم) الخطبة الثانية (كانت بعد الان) من القيام وكذا القعود ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومحمد بن وهب في الحديث والفتنة والقول وأخرجه مسلم والترمذي في الصلاة (عن عرو بن تغلب) غير مصروف العبد التميمي البصري (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم) في مجال أوسى نفسه فاعطى رجلا

الزواج إذا كان الرجل في حديث
قاراد أن يأتي بغيره قال ما بعد
وهو مبني على الضم لانه من
المعارف المقطوعة عن الإضافة
واختاف في أول من قالها فتقبل
داود الحديث أي موسى عند
الطبراني من فروع أبي اسامة
ضعف وقيل يعرب بن خطان
وقيل كعب بن أوى وقيل حبان
ابن وائل وقيل قس بن ساعدة
وقيل يعقوب عليه السلام
أو غيرهم قال في الفتح والأول
أشبهه ويجمع شته وبين غيره بأنه
بالنسبة الى الاولة المختصة
والمقتضية بالنسبة الى العرب
خاصة أو يجمع بينهم - بالانسية
الى القبائل انتهى (فوافقنا)
لاعلى الرجل وأدع الرجل
الآخر فلا أعطيه (ولذي أدع)
أحب الى من الذي أعطى ولكن
أعطى انوا المالمأرى) من نظر
القلب لامن نظر العين (في قلوبهم
من الجزع) بالتعريك ضد الصبر
(والهلع) بالتعريك أيضا
أفحش الفزع (أو كل اقوا)
الى ما جعل الله في الجرح من
الحق) القنسى (والخير) الجليل
الذي الى الصبر والتغفيع
المسئلة والنمرة (فيهم عمر
ان تغلب) قال عمرو (فوافقنا)

فوس بن أوس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفضل أيامكم يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه قُبض وفيه النخلة وفيه الصلوة فأكبروا بها الصلاة به فان صلواتكم مذكورة عندى قالوا يا رسول الله وكيف تعرض عليكم صلواتنا وقد رمت بعنق وقد بليت فقال ان الله عز وجل علم على الارض ان تأكل أجساد الانبياء رواه الخسة الا الترمذى وعن أبي الدرداء رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكبروا الصلاة على يوم الجمعة فانه شهود الملائكة وان أحدان بصل على الأعرضت على صلته حتى يمتريغ ثم ان ابا سنان روى عن خالد بن معدان رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أكبروا الصلاة على في كل يوم جمعة فان صلاة أمتي تعرض على في كل يوم جمعة رواه سعد بن مسعود وعن صفوان بن سليم رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان يوم الجمعة وابلت الجمعة فأكبروا الصلاة على رواه الشافعى في مسنده وهذا الذى قبله مرسلان الحديث الاول أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم في مسنده وقال صحيح على شرط البخارى ولم يخرجاه وذكره ابن أبى حاتم في المعالى وسكن عن أبيه انه حديث منكر لان إسناده عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وهو منكر الحديث وذكر البخارى في تاريخه انه عبد الرحمن بن يزيد بن جيم وقال ابن العبري ان الحديث لم يثبت والحديث الثاني قال العراقى في شرح الترمذى رسله ثقات الا ان فيه انقطاعا لان في إسناده زيد بن أئين عن عباد بن نسي عن أبي الدرداء

ما أحب أني بكلمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا الباطني يا أما بالله يا صاحب أني يدل كلمة صلى الله عليه وآله وسلم (حجر النعم) بضم الحاء وسكون الميم وكف والآخره خير وأني ورودة الحديث كلهم بصريون وفيه الحديث والعقصة والسماع والقول وهو من أفراد البخاري وأخرجه أيضاً في الجنس وفي التوضيح عن أبي حمزة الساعدي

رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام عشية بعد الصلاة فشهدوا ثم قال
 أما بعد كذا سائة البخاري هنا مختصر اوفي الايمان والنذور مطول اوفيه قصة ابن التيمية لما استعمله صلى الله عليه وآله
 وسلم على الصدقة فقال هذا لي وهذا لكم ١٢٤ فقام صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر فقال أما بعد الخ وأخرجه

مسلم في المغازي وأبو داود في
 الخراج وأورد البخاري في هذا
 الباب ستة أحاديث منها ذكر
 لفظاً أما بعد وهو ظاهر المناسبة
 لما ترجم له (عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال سمعت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم
 المنبر وكان أي سمعوه آخر
 مجلس جلس متعظاً) مرتباً
 (مطبوقة) إذا كبراً (على
 منكم به قد عصب رأسه)
 أي ربطه (بعصابة) أي عمامة
 (دعته) سوداء وكون الاسم
 كالزيت من غير أن يجالطه
 أو متغير اللون من الطيب
 والغاية (لحم الله تعالى
 وأتبع عليه ثم قال أي الناس)
 ثقبوا (التي ثابوا) أي اجتمعوا
 (الله ثم قال أما بعد) وفي الباب
 مما يزيد كره البخاري هنا عن
 عائشة في قصة الألف وعن أبي
 سفيان في الكتاب إلى هرقل
 متفق عليهم وعن جابر قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم إذا خطب أحمر عيناه
 وعلاصوته الحديث رقبته يقول
 أما بعد فان خير الحديث كتاب
 الله أخرجه مسلم وفي رواية له
 عنه كانت خطبة النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يوم الجمعة يحمد الله

قال البخاري زيد بن أycin عن عباد بن نسي مرسل والحديث الثالث والرابع مرسلان
 كما قال المصنف لأن خالدين معدان وصن وان بن سليم لم يذكر أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وفي الباب عن شداد بن أوس عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ان من أفضل أيامكم يوم الجمعة بهو حديث أوس بن أوس هكذا وقع عند ابن ماجه
 في الصلاة وتوقع عنده في الجنائز أوس بن أوس وهو الصواب وعن أي سمعوه إذا انصاري
 عند البيهقي في كتاب حجة الانبياء في قبورهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أكثروا
 على من الصلاة في يوم الجمعة فإنه ليس على أحد يوم الجمعة الا عرفت على صلاته قال
 البيهقي قال أبو عبد الله يعني الحاكم أبو رافع هذا يعني المذكور في السنة وهو اسم بل
 ابن نافع قال العراقي وثقه البخاري وضعفه النسائي ورواه البيهقي أيضاً في شعب الأيمان
 وابن أبي عاصم من هذا الوجه وأخرج البيهقي في السنن أيضاً حديثاً آخر بلنظاً كثر على
 الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة فمن صلى على صلاته صلى الله تعالى عليه - عشره قولاً وقد
 أوتيت يوم الجمعة وراعه مسكورة وميم ساكنة بعد هاء ناه الخاطب المفتوحة
 والاحاديث فيها متنوعة الكنا من الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم
 الجمعة وانما تعرض عليه صلى الله عليه وآله وسلم والله في قبره وقد أخرج ابن ماجه
 بإسناد جيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا الدرداء ان الله عز وجل حرم على الأرض
 أن تأكل أجساد الانبياء وفي رواية للطبراني ليس من عبد صلى على الانبياء صلاته قلنا
 وبعد وفاته قال وبعد وفاتي ان الله عز وجل حرم على الأرض أن تأكل أجساد الانبياء
 وقد ذهب جماعة من المحققين إلى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بعد وفاته
 والله يسر بطاعات أمته وان الانبياء لا يلبون مع أن نطاق الادراك كالعلم والسماع
 ثابت اسرار الموقى وقد صرح عن ابن عباس مرفوعاً ما من أحد يبر على قبر أخيه المؤمن وفي
 رواية بقبر الرجل كان يعرف في الدنيا قبل علمه الا يعرف في ردة عليه ولا يفي الدنيا اذا
 مر الرجل بقبر يعرفه فيسلم عليه ردة عليه السلام وعرفه واذا مر بقبر لا يعرفه ردة عليه
 السلام وصرح أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج إلى البقيع لزبارة الموقى ويسلم عليهم
 وورد النص في كتاب الله في حق الشهداء أنهم أحب امرؤون وان الحماية فيهم متعلقة
 بالجسد فكيف بالانبياء والمرسلين وقد ثبت في الحديث أن الانبياء أحبنا في قبورهم
 رواء المذري وصححه البيهقي وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مرت
 موسى ليلة أسرى بي عند الكتيب الاحمر وهو غائم في قبره

• (باب الرجل احب مجامعة وآب المجلس والنهي عن التقطع الا الحاجة) •
 (عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقبل أحدكم يوم الجمعة

ويبقى عليه ثم يقول على التردد وقد علاصوته قد ذكر الحديث وفيه يقول أما بعد فان خير الحديث
 وهذا ألق جرد البخاري للتخصيص نفسه على الجمعة لكنه ليس على شرطه ويستند من هذه الاحاديث ان أما بعد
 لا يختص بالطلب بل يقال أيضاً في صدور الرسائل والمنقذات والاقتدار عليهم إلى ارادة القبول بل الكما من بل ورد

في القرآن الكريم في ذلك لفظ هذا وقد كثرت استعماله من لها بالفاظ وبعد منهم من مدبرها كلامه فيقول في أول الكتاب أما بعد حمد الله فان الامر كذا ولا يجوز في ذلك وقد تتبع طرق الاحاديث التي وقع فيها اما بعد الحافظ عبد القادر الرازي في خطبة الاربعين المتباعدة فخرجه عن الثخين وثلاثين صحابيا ١٢٥ منها ما أخرجه من طريق ابن جريج عن

محمد بن سيرين عن السورين حمزة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا خطب خطبة قال أما بعد ورجاله يثبات وظاهره المارطبة على ذلك (فان هذا الحى من الانصار) الذين نصره صلى الله عليه وآله وسلم من أهل المدينة (يقولون) بفتح أوله وكسر ثانيته (ويكف) اناس) هومن اخباره صلى الله عليه وآله وسلم بالمعيات فان الانصار نزلوا وكثروا انما قال (فن) وفي شمامن أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم فاستطاع أن يضربوه أي في الذي وليه (أحد) أو ينفع فيه أحدا فليقبل من محبتهم) الحسنة (وتجاوز) بالجزم أي بعف (عن مسيئتهم) أي السيئة أي في غير الحدود ومسيئتهم بالهمز وقد قبلوا به مشددة وشيخ البخاري من افرادهم وهو كوفي وبقية الرواة مدنيون وفيه التصديت والعنسة والقول وأخرجه أيضا في علامات النبوة وفصائل الانصار

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال جابر (جل) هو سادسك يضم السين وفتح اللام الغطاء في يفتحات (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يحط بالناس يوم

نهيحاله الى مقعده ولكن ليعقل افسه ورواه أحد ومسلم وعنه ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى أن يقام الرجل من مجلسه ويجلس فيه ولكن نفسحو ووسعوا متفق عليه ولاحد ومسلم كان ابن عمر اذا قام له رجل من مجلسه لم يجلس فيه وعنه أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام أحدكم من مجلسه فارجع اليه فهو أحق به ورواه أحد ومسلم وعنه جابر بن حذيفة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الرجل أحق بمجلسه وان خرج لمجاورة ثم عاندهوا حتى يجلسه ورواه أحد والترمذي وصححه) قول لا يعبر بصيغة الخبر والمراد النهي وفي لفظ لم لا يعبر أحدكم الرجل من مجلسه بصيغة التي المذكر قوله يوم الجمعة فيه التقييد يوم الجمعة وفي لفظ من طريق أبي الزبير جابر لا يعبر أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم خالف الى تقدمه في حديثه وقد يوجب لذلك الجواب باب لا يعبر الرجل أخاه يوم الجمعة ويتقدم في مكانه وذكر يوم الجمعة في حديث جابر من باب التخصيص على بعض افراد العام لا من باب التقييد للاحاديث المطلقة ولا من باب التخصيص للعمومات فن سبق الى موضع مباح سواء كان مسجدا أو غيره يوم الجمعة وغيرها الصلاة أو غيرها من العبادات فهو أحق به ويجوز على غيره فاقامته منه والتهود فيه إلا أنه يستثنى من ذلك الموضع الذي قد سبق غيره فيه حق كأن يقعد رجل في موضع ثم يقوم منه لقضاء حاجة من الحاجات ثم يعود اليه فانه أحق به ممن قد قعد به بعد قيامه لمحدث أبي هريرة وحديث وهب بن حذيفة المذكورين في الباب وظاهرهما عدم الفرق بين المسجد وغيره ويجوز له اقامته من تقدمه وقد ذهب الى ذلك الشافعية والهادية ومثل ذلك الاماكن التي يقعد الناس فيها التجارة أو نحوها فان المعتاد للعودة في مكان يكون أحق به من غير اذا طال مقامه لمقارنته بحيث يتقاع مع ما لو ذكره النووي في شرح مسلم وقال في الغيب يكون أحق به الى العشي وقال الغزالي يكون أحق به ما لم يهرب وقال أصحاب الشافعي والاذق في المسجد من قام وتزله مسجدا فانه ونحو هادي بن من لم يترك قالوا وانما يكون أحق به في تلك الصلاة أو حداثته غيرا وظاهر الحديثين عدم الفرق وظاهر حديث جابر وحديث ابن عمر العجوزا رجل أن يقعد في مكان غيره اذا أقدم برضاه واصل امتناع ابن عمر عن الجلوس في مجلس من قام له برضا كان تورعانه لانه رجلا خشيته انسان فقام له بدون طيبة من نفسه ولكن الظاهر ان من فعل ذلك قد أسقط حق نفسه ونحوه بعد طيبة نفسه بذلك خلاف الظاهر ويكره الاشارة بمجلس

الجمعة) وزاد مسلم عن الليث عن أبي الزبير عن جابر بعد سليمان قبل أن يصلي (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (أصليت يا فلان قال لا قال قم فاركع) زاد المسند والاصمعي وكعنين وعند مسلم لم يجوز رفعه ما قال اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يحط عليه ركعتين ولا يجوز رفعه ما استدل به الشافعية والحنابلة على أن الدخول للمسجد والتخطيب يحط به المنسحب من قبله

صلاة الجمعة لاني أخر الخطبة وبحثتها وجوبها للجميع الخطبة قال الزكفي والمراد بالتخفيف فيها ذكر الاقتصار على الواجبات لا الاسراع قال ويدل لما ذكر ومن أنه اذا ضاق الوقت وادار الوضوء واقتصروا على الواجبات انتهى ومنع منه ما المالكية والخنفية لم يثبت ابن ماجه انه ١٢٦ صلى الله عليه وآله وسلم قال لا بد من المسجد يتخطى رقاب الناس

اجلاس فقد آذيت واجابوا عن قصة سلمان بانهم اوقعوا عينه لا عموم لها فقتل بسبيلك ويؤيد ذلك حديث ابن سعيد في الذين صلى الله عليه وآله وسلم قال لمصل ركعتين وحض على الصلاة الحديث فاهرامان يصلى لغيره بعض الناس رهو قائم فيصدق عليه ولا ضمان هذا الرجل دخل المسجد في هيئة بزة فامرته ان يصلى ركعتين وانار الجوان بفتق له رجل فيصدق عليه وبان حجة المسجد فتوث بالجلوس والجواب ان الاصل عدم الخصومية والتعامل بقصد التصديق عليه لا يمنع القول بجواز التحية فان المناهضة منها لا يميزون التطوع لعله التصديق قال ابن المنير في الحاشية لوماغ ذلك لاساغ مثله في التطوع عند طلوع الشمس وماترا الاوقات المكرهة ولا قائل به وقد ورد ما يدل لعدم الاقتصار في قصد التصديق وهو انه صلى الله عليه وآله وسلم امره بالصلاة في الجمعة الثانية بعد أن حصل في الارض فبين قد دخل في الثانية فصدق بأحدهما فهاصل الله

الفضل كما في تمام من الصف الاول الى الثاني لان الاشارة الى الطرائق الاداب لا بد أن يكون في العبادات والنضائل بل المعهوداته في حفظ النفس وادبها في أثر بخطه في أمر من أمور الاسرة فهو من الزاهد في الثواب (وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا نعت أحدكم في مجلسه يوم الجمعة فليصبر الى غيره رواه أحمد والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضا أبو داود وعن هناد بن عبيدة ابن سليمان وفي اسناده محمد بن اسحق وهو مردس وقد عمن وقد أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه معتنعا وأما ابن العربي فقال الى ضعف الحديث لذات وفي الباب عن سمرة عند البرار والطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا نعت أحدكم يوم الجمعة فليصبر الى مكان صاحبه ويتحول صاحبه الى مكان وهو من رواية سمير بن أنس سلم بن الحسن عن سمرة قال البرار سمعته على حديثه انتهى وفي سماع الحسن من سمرة خلاف قد تقدم ذكره والحديث طريق اخرى عند البرار وفيه اختلاف بين يوسف السهمي وهو ضعيف وفيه أيضا أبو يوسف بن خالد وهو المالكية السنة مجمع ولوز كما قال ابن النطان قال الذهبي في الميزان وبكل حال هذا اسناده مظلم قولنا ذنوس أحدكم يوم الجمعة لم يرد بذلك جميع اليوم بل المراد به ان في المسجد ينظر صلاة الجمعة كما في رواية أحمد في مسند بلانظ اذا نعت أحدكم في المسجد يوم الجمعة وسواء فيه حال الخطبة وقيلها لكن حال الخطبة أتم قولنا يوم الجمعة فيقول انه خرج مخرج الأغلب اطول مكث الناس في المسجد للتبكير الى الجمعة ولسماع الخطبة وان المراء انظار الصلاة في المسجد في الجمعة وغيرها كما في رواية أبي هريرة لم يثبت الباب بلانظ اذا نعت أحدكم وهو في المسجد فليصبر عن مجلسه ذلك الى غيره فيكون ذكر يوم الجمعة من التخصيص على بعض افراد العام ويحتمل ان المراء يوم الجمعة فقط للاعتناء بسماع الخطبة فيه والحكمة في الامر بالتحول الى الحركة تذهب النعاس ويحتمل ان الحكمة فيه انتقاله من المكان الذي أصابه فيه الغفلة بنومه وان كان المراء لا يجر عليه فقد أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصة نومه عن صلاة الصبح في الوادي بالانتقال منه كما تقدم وأيضا من جلس ينظر الصلاة فهو في صلاة والنعاس في الصلاة من الشيطان فرعا كان الامر بالتحول لاذهاب ما هو منه وبوب الى الشيطان من حيث غفلة الجالس في المسجد عن الذكر أو سماع الخطبة أو ما فيه منفعة (وعن معاذ بن أنس الجهني رضي الله عنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحبوة يوم الجمعة والامام يحضب رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال هذا حديث حسن وعنه يعلى بن شداد بن أوس رضي الله عنه قال

عليه وآله وسلم نكث بل عند أحمد وابن حبان انه كرر امره بالصلاة ثلاث جمع وبأن التهمة لا تقوت نهدين بالجلوس في حق الجاهل او النامى وحال هذا الرجل الداخلة في الجملة في الاولى على احدهما وفي الاخرى على الثانية وبأن قوله لا يتخطى اجلاس وتزناجيره التهمة لبيان الجواز قائمها ليست واجبة ان يكون دخوله وقع في آخر الخطبة بحيث ضاق

الوقت عن التحية أو كان قد صلى التحية في مؤخر المسجد ثم تقدم لمقرب من مئذنة الخطبة فوقع منه الخطي فأنكر عليه
والجواب عن حديث ابن عمر في هذا الباب أنه ضعيف فيه أيوب بن تريك وهو من كبر الحديث قاله أبو زرعة وأبو حاتم
والأحاديث الصحيحة لا تعارض بعينه وأما قصة سليك فقد ذكر الترمذي ١٢٧ أنهم اسبحوا في روى في هذا الباب وأقوى

قال في الفتح وأجاب الممانون

ثم ردت مع معاوية فغيبت المقدس فخرج بنا فإذا جالس من في المسجد أصحاب النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فرأيتهم محبطين والامام يخطب رواء أبو داود حديث معاذ بن
أنس هو من رواية ابنه سهل بن معاذ وقد ضعفه يحيى بن معين وتكلم فيه غير واحد وفي
إسناده أيضا أبو هريرة وعبد الرحمن بن ميمون ومولى بني ليث ضعفه ابن هبيل وقال أبو
حاتم الرازي لا يحتج به وفي الباب عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن ماجه قال نسي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عن الاحتباء يوم الجمعة يعني والامام يخطب وفي إسناده بقبه بن
الوليد وهو مدلس وقد روى ما لا يعتد به عن شيخه عبد الله بن وهب وقد قال العراقي أنه
من شيوخه المجهولين وعن جابر عند ابن عدي في السكالك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
رسم نسي عن الاحتبة يوم الجمعة والامام يخطب وفي إسناده عبد الله بن ميمون القداح وهو
ذهب الحديث كما قال البخاري والأثر الذي رواه علي بن شداد عن العيصيا سكت عنه
أبو داود والمنذري وفي إسناده سليمان بن عبد الله بن الزبرقان وفيه لين وقد وثقه ابن
حبان قال أبو داود وكان ابن عمر يخطي والامام يخطب وأنس بن مالك وشريح ومعه صفة
ابن صوحان وسعيد بن المسيب وأبراهيم الضبي ومكحول وإسماعيل بن محمد بن سعد
وفهم بن سلامة قال لأباس بن مهبال أن أودا لم يلغني أن أحدا كرهها إلا بعدة بن نسي
قوله عن الجوبة هي أن يقيم الجالس ركبته ويقوم رجله إلى بطنه بثوب يجعه معها به مع
ظهوره ويشد عليه ما يكون البناء على الأرض وقد يكون الاحتباء بالبدن عن
الثوب يقال أحبني بحبتي الاحتباء والاسم الجوبة بالضم والكسرة معا والجمع حبجي وحبي
بالضم والكسرة قال الخطابي وأما نسي عن الاحتباء في ذلك الوقت لأنه يجب النوم
ويعرض طهارته لأنه لا تنقض وقد ورد النبي عن الاحتباء مطلقا غير مقيد بهمال الخطبة
ولا يوم الجمعة لأنه مظنة لأنكشاف عورته من كان عليه ثوب واحد وقد اختلف العلماء
في كراهية الاحتباء يوم الجمعة فقال بالكراهية قوم من أهل العلم كما قال الترمذي منهم
عبادة بن نسي المتقدم قال العراقي وورد عن مكحول وعطاء بن الحسن أنهم كانوا
يكرهون أن يجتنبوا والامام يخطب يوم الجمعة رواء ابن أبي شعبة في المصنف قال ولكنه
قد اختلف عن الثلاثة فتقل عنهم القول بالكراهية ونقل عنهم عدمها واستدلوا بحديث
الباب وما ذكرنا في معناه وهي أقوى بعضها بعضا وذهب أكثر أهل العلم كما قال
العراقي إلى عدم الكراهية منهم من تقدم ذكره في رواية أبي داود ورواه ابن أبي شعبة عن
سالم بن عبد الله والثامن بن محمد وعطاء بن سيرين والحسن وعمر بن دينار وأبي الزبير
وعكرمة بن خالد الخزومي ورواه الترمذي عن ابن عمر وغيره قال به يقول أحدنا وصحتي
وأجابوا عن أحاديث الباب أنها كلها ضعيفة وإن كان الترمذي قد حسن حديث معاذ

أقامة الصلاة وإن لم يفعل كرهت ذلك وحكي لنزوي عن المحققين أن الخطا أن لم يفعل أن يفت حتى تقام الصلاة فلا يكون
جائزا بغير تحية أو متنة فلا حال إقامة الصلاة واستنق الحامل المسجد الحرام لأن تحيته الطواف وفيه نظر أطول زمن الطواف
بالنسبة إلى الركعتين والذي يظهر من قولهم أن تحية المسجد الحرام الطواف أنما هو في حق القادم ليحكون أول شيء يفعله

الطواف وما المقيم فيكم المسجد الحرام وغيره في ذلك سواء لعل قول من اطلق انه يد في المسجد الحرام بالطواف ليكون الطواف تعقبه صلاة الركعتين فيحصل مثل البقرة بالاذن عاليا وهو المقصود ويختص المسجد الحرام بزيادة الطواف والله اعلم
(عن أنس رضي الله عنه قال اصابت الناس سنة) ١٢٨ بفتح السين أى شدة وجهه من الجدوبة (على عهد النبي)

أى زمنه (صلى الله عليه وآله وسلم) فينبأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخطب في يوم الجمعة فقام (عراقي) من سكان البادية لا يعرف اسمه (فقال يا رسول الله هلك المدل) أى الحيوانان لفقد متاعهما (وجاع العمال) لعدم وجود ما يعيشون به من الاقوات المقتودة بحبس المطر (فادع الله) أن يسقينا (فوقع) صلى الله عليه وآله وسلم (يديه وماثرى في السماء قزعة) بالقف والزاي المقتوحات قطعة من مصباح أو رقيقه الذى اذا هز تحث السحب الكثيرة كان كانه نزل قال انس (فوالذى تقضى بيده ما وضعها) أى يده (حتى ثار السحاب) أى هاج وانتشر (امثال الجبال) من كثرتها ثم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتعادر) يتصدراى ينزلو يتعار (على طيبته) الشريفة صلى الله عليه وآله وسلم (تقارنا) أى - صلى لنا المطر - (يومنا) أى في يومنا (ذلك ومن الغد) ومن معنى فى أولنا بعض (وبعد الغد) ولا يؤى ذروا الوقت والاصلي وابن عباس (ما روى بعد الغد) (والذى يليه حتى الجمعة الاخرى) وقوم ذلك الاعراب أو قال) قام (غيره) قال يارب رسول الله

ابن أنس وسكت عنه أبو داود فان فيه من تقدم ذكره (وعن عبد الله بن بسر رضي الله عنه قال جاز رجل يخطى رقاب الناس يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجلس فقد أذيت رءاه أبو داود والله فى واحد وزادوا آيت * وعن أرقم بن أبى الارقم الخزرجي رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذى يخطى رقاب الناس يوم الجمعة وبشر بين الاثنين بعد خروج الامام كالجوارق فيه فى النار رواه أحمد * وعن عقبه بن الحرث رضى الله عنه قال صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة العصر ثم قام مسرعاً فخطب رقاب الناس الى بعض حجر نساؤه ففرغ الناس من سرعته فخرج عليهم فلم يراى أنهم قد قدعوا من سرعته فقال ذكرت شيئا من تبركان عندنا فذكرت ان يحبسنى فأمرت بقسمته رواه البخارى والنسافى) حديث عبد الله بن بسر سكت عنه أبو داود والمذرى وصححه ابن خزيمة وغيره وهو من رواية أبى الزاهرية وقد أخرجه مسلم وحديث أرقم أخرجه أيضا الطبرانى فى الكبير وفى اسناده هشام بن زيا - ضعفه أحمد وأبو داود والنسافى وغيرهم وقد اضطرب فيه فرواه مرتين عثمان بن ارقم عن أبى - ومرمرة عن عمار بن سعد عن عثمان بن الازرق كما ساقى وفى الباب عن معاذ بن أنس عند الترمذى وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يخطى رقاب الناس يوم الجمعة فخطب جبر الى جهنم وهو من رواية سهل بن معاذ عن أبيه وقد تقدم الكلام على سهل فى شرح الحديث الذى قبل هذه الاسانيد وفيه ايضا ارشدين بن سعد وفيه مع قال وعن جابر عن ابن ماجه ان رجلا دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فجعل يخطى رقاب الناس فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجلس فقد أذيت وآيت وفى اسناده احمد بن محمد بن المسكين وهو ضعيف وقد رواه باطل من هذا ابن شبيب فى المصنف وعن عثمان بن الازرق عند الطبرانى فى الكبير يخطو حديث أرقم المذكور فى الباب وفى اسناده هشام بن زياد وقد تقدم أنه ضعيف وعن أبى الدرداء عند الطبرانى فى الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخطى رقاب الناس يوم الجمعة قال الطبرانى تفرد به أرطاة انتهى وفى اسناده ايضا عبد الله بن زريق قال الازرق لم يصح حديثه وعن أنس عند الطبرانى فى الصغير والاسنود ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل قد رأى بك يخطى رقاب الناس ونؤذيهم من أذى مسلمة فقد آذانى ومن آذانى فقد آذى الله عز وجل وفى اسناده موسى بن عفاف الجبلى والقاسم بن مطيب الجبلى

تهدم البناء وغرق المال فادع الله لنا فرفع صلى الله عليه وآله وسلم (يديه فقال اللهم حو البقا) بفتح ضعهما الامام اى أنزل وأعط روحا البقا (ولا تنزل) علينا) اراد به الاية (فما يشير) صلى الله عليه وآله وسلم (بيده) الشريفة الى ناحية من السحاب (الانقبست) اى انكسفت او تدورت كالجوارحيب القميص (وصارت المدينة مثل الجربة) بفتح الجيم

وسكون الواو ونطق الهمزة المستديرة في السهابة أي غربنا والغيم والسهاب محيطان بكاف المدينة (والواو الـ قاتمة غير مصرفة لتأنيث والعامة اذ هو اسم واحد من من أو دية المدينة أي جرى قبيلة المطر) شهر الربيعي أحد من ناحية الأحداث بالجوهر) يفتح الجيم أي بالمطر الغزير واستدل بهذا الحديث البخاري على رفع البدن في الخطبة وقوله أشارة إلى ان حديث عمار بن موية الذي أخرجه مسلم في أنكاره للباس على الإطلاق ولكن قد مالنا إلى ما أوردنا الاستسقاء كما في هذه الحديث وكله أراد ان ابدل الرفع هنا المدا لكاف المدينة الذي في الصلاة قال ١٣٩ في التفتان في رفعهما في دعاء الاستسقاء

ضعفه ما ابن حبان واختلف قول ابن معين في موسى فقال مره ضعیف ومره ليس به
باس في الباب احاديث غيره هذه قد تقدم بعضها في باب التظلف **قول**ه يخطئ الرقاب
الناس قد فرق النووي بين التظلي والتغريق بين الاثنين وجعل ابن قدامة في المعنى
التظلي هو التغريق قال العراقي والظاهر الاول لان التغريق يحصل بالجلوس بينما
وان لم يخطئ **قول**ه وايتهم من عذوة أي ابطأت وتاخرت **قول**ه قدسية في النار بضم
الناف وسكون الصاد المهملة واحد الاصاب وهي المني كما في التاموس وغيره **قول**
قد فرغ الناس أي خافوا وكانت تلك عادتهم اذ اراهم ما لا يبعدون خشية ان ينزل عنهم
شي يسوءهم **قول**ه ان تعربكسرا التاء المنة وسكون الواوحدة الذهب الذي لم يصف ولم
يضرب **قول**ه فكبره ان يمسس أي يشتغلي التفسير في مع النوجيه والاقبال على
الله تعالى كذا قال السافظ وفهم منه ابن بطال معنى آخر فقال فيه ان المعنى ان تأخير
الصدقة بحبس صاحب يوم التياممة **قول**ه فأمرت بفسحة في رواية فسقته واحاديث
الباب تدل على كراهة الخطي يوم الجمعة وظاهر التقيد بيوم الجمعة ان الكراهة مختصة
به وبحال أنه يكون التقيد بخرج خرج الغالب لا بخصص بالجمعة **ب**فترنا الناس
بخلاف سائر الصلوات فلا يختص ذلك بالجمعة بل يكون حكم سائر الصلوات حكمها
ويؤيد ذلك التعديل بالاذنة بظاهر هذا التعديل ان ذلك يجري في مجالس العلم وغيرها
ويؤيد ايضا ما أخرجه الديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي أمامة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم من تخطى حاق قوم بغير اذنهم فهو حاص ولكن في اسناده
جعفر بن الزبير وقد كذب شعبة وتركه الناس وقد اختلف أهل العلم في حكم الخطي يوم
الجمعة فقال الترمذي ما كان أهل العلم انهم كرهوا تخطي الرقاب يوم الجمعة وشددوا في
ذلك وحكي أبو حامد في تعليقه من الشافعي التمسح بالترميم وقال النووي في زوائد
الروضة ان الاختيار تورع للأحاديث الصحيحة وقصر أصحاب أجمع على الكراهة فقط
وروي العراقي من كتب الاحبار قال لان أدع الجمعة أحب الي من أن أخطئ الرقاب
وقال ابن المنيب لان أصلي الجمعة بالحره أحب الي من التظلي وروي عن أبي هريرة نحو
ولا يصح عنه لانه من رواية صالح مولى الزومعة قال العرق وقد استفتى من الترميم
أو الكراهة الامام أو من كان بينه وبينه نرجسة لا يصل اليها الا بالتظلي وهكذا أطلق

١٧ ثيل ش
فكلم لاجعة لهو التي لسكرال والا فالاجماع على سقوط فرض الوقت
عنه وزاد ا. من رواية الاعرج عن ابي هريرة رقى آخر حديث الباب بعد قوله فقد لغوت عليك بنفسك واستدل به على منع
جميع أنواع الكلام حال الخلعية وذهب قال ا. ورواه لغو السامع عند الشافعية أن يشغل بالتلاوة والقرآن وكلام المجموع
يتقضي ان الاشتغال بها أولى وهو ظاهر خلافاً لمنع ولو عرض مهم كما تبين خبره عن منكر وتحذر انسان عقر بأو
اعنى بئرا لمنع من الكلام بل قد يجب عليه لكن بسبب أن يقتصر على الاشارة ان اغت نعم مع المالكية نهى الاغنى

بالكلام أو رميه بالحصى أو الإشارة اليه بما يفهم النبي حسنها للمادة وقد استغنى من الانصات ما ذا انتهى الخطيب الى كل مالم يشرع في الخطبة كالدعاء ثم اطلق مثلاً بل جزم صاحب التذيب بأن الدعاء للسلطان مكروه وقال النووي يجهل اذا جازف والا فالدعاء لولا الامور مطلوب هو ويحل الترك اذا لم يحق الضرر والافسيح الخطيب اذا خشى على نفسه قاله الحافظ في الفتح قلت لم يرد الدعاء للسلطان في شيء من خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله في الخطبة على ما وردت به السنة أولى ومما راد البخاري من ايراد هذا الحديث الانصات ١٣٠ يوم الجمعة والامام يجنب وأطال الكلام الحافظ في معنى قوله لغوت لان طول

بذكره هنا (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة أحبها هنا كلمة القدر والاسم الاعظم والرجل الصالح حتى تتوفر الدواعي على مراقبته ذلك اليوم وقد روي ان ربه يكف في أيام دهركم فتعالت الافتعروا لها ويوم الجمعة من ثلاث الأيام فينبغي أن يكون العبد في جميع أحواله متعرضاً لها باحضان القلب وملازمة الذكر والدعاء والتزوع عن وساوس الدنيا عسا يحظى بشيء من تلك النعمات وهل هذه الساعة باقية أو رفعت وإذا قلنا بل هي باقية وهو الصحيح فهل هي في جمعة واحدة من السنة أو في كل جمعة منها قال بالاول كعب الاحبار لا يجرى مرة ورده عليه فرجع الى اربع التوراة اليه والجهود على وجودها في كل جمعة ووقع تعميدها في أحاديث كثيرة أرجحها حديث بخزيمة ابن بكير عن أبيه عن أبي بردة ابن أبي موسى عن أبيه سرفوعا

بذكره هنا (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة أحبها هنا كلمة القدر والاسم الاعظم والرجل الصالح حتى تتوفر الدواعي على مراقبته ذلك اليوم وقد روي ان ربه يكف في أيام دهركم فتعالت الافتعروا لها ويوم الجمعة من ثلاث الأيام فينبغي أن يكون العبد في جميع أحواله متعرضاً لها باحضان القلب وملازمة الذكر والدعاء والتزوع عن وساوس الدنيا عسا يحظى بشيء من تلك النعمات وهل هذه الساعة باقية أو رفعت وإذا قلنا بل هي باقية وهو الصحيح فهل هي في جمعة واحدة من السنة أو في كل جمعة منها قال بالاول كعب الاحبار لا يجرى مرة ورده عليه فرجع الى اربع التوراة اليه والجهود على وجودها في كل جمعة ووقع تعميدها في أحاديث كثيرة أرجحها حديث بخزيمة ابن بكير عن أبيه عن أبي بردة ابن أبي موسى عن أبيه سرفوعا

• (باب التنفل قبل الجمعة) ما يخرج الامام وان انقطع عنه وجه الاحتية المسجد • (عن نبیة الهذلي رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المسلم اذا اعتسل يوم الجمعة ثم أتى المسجد لا يؤذى أحد فان لم يجد الامام خرج صلى ما بدله وان وجد الامام قد خرج جلس فاستمع وأنت حتى يقضى الامام جمعة وكلامه ان لم يغفر له في جمعة تلك فهو بكاه أن تكون كعادة للجمعة التي تليها رواه أحمد) الحديث في اسناده عطاء الخراساني وفيه مقال وقد وثقه الجوهري ولا يكره قبل ان لم يجمع من نبیة وفيه مشروعية الغسل في يوم الجمعة وترك الاذية وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه أيضاً مشروعية الاستماع والانصات وسياق الحديث عنهم جارية فيه مشروعية الصلاة قبل خروج الامام والكف عنهم انه دخل وخبر وجهه وقد اختلف العلماء هل للجمعة سنة قبلها أو لا فانما كبر جماعة ان لها سنة قبلها وبالغوا في ذلك قالوا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يؤذن للجمعة الا بيب يديه ولم يكن يصلها وكذلك الصلابة لانه اذا خرج الامام انقطعت الصلاة وقد حكى ابن العربي عن الحنفية والشافعية انه لا يصل قبل الجمعة وعن مالك انه يصل قبلها واعترض عليه العراقي بأن الحنفية إنما ينعون الصلاة قبل الجمعة في وقت الاستواء لا بعده وبأن الشافعية تجوز الصلاة لا قبل الجمعة بعد الاستواء ويقولون ان وقت سنة الجمعة التي قبلها يدخل بعد الزوال وبأن البيهقي قد نقل عن الشافعي انه قال من شأن الناس التهجير الى الجمعة والصلاة ان يخرج الامام قال البيهقي في المعرفة هذا الذي أشار اليه الشافعي موجود في الاسناد الحديث الصحيحة وهو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

انهم لما بين أن يجلس الامام على المنبر ان تنقضي الصلاة وانما مسلم وابودارد وقول عبد الله بن سلام المروي عنه ما لا تأني داود الترمذي والشافعي وابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي هريرة أنه قال لعبد الله بن سلام أخبرني واقتض على فقال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة يوم الجمعة قال أبو هريرة فقلت كيف تكون آخر ساعة يوم الجمعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصاد فهاجمه مسلم وهو يصلي في صلاة قال عبد الله بن سلام ألم يقل بول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جلس مجلساً ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي الحديث واختلف أي الحديث شين أخرج

رغب

فرج مسلم في هذا كره الميراث في حديث أبي موسى وبه قال جماعة منهم ابن العربي والقرطبي وقال هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره وقال النووي هو الصحيح بل الصواب ورجم بعضهم بكونه مرفوعا سريحا وبأنه في إسناده الصحيحين وتعقب بأن الترجيح عايف مسلمة أرفى أحدهما ما انفاه وحيث لم يكن مما استندوا له الحفاظ وهذا قد اتفقت عليه أعلام الأئمة في قطع والاضطرار وروى آخرون كاحمد وصحفي قول ابن سلام واختاره الطرمطشي وابن الزمكاني وحكاها عن نص الشافعي ميلا إلى أن هذه درجة من الله تعالى للقائمين بهذا اليوم فأوان إرسالها ١٢١ عند الفراغ من تمام العمل وقال ابن عبد البر

انه ثبت شيء في هذا الباب وقيل في تعيينها غير ذلك مما بلغ نحو الأربعين تصدى لذكرها الحفاظ في الفتح ومدها واحد واحد حتى يبلغ إلى القول الثاني والأربعين أضربت عنها خوف الاطالة لاسيما وليست كلها متعبرة بل كثير منها يمكن التماس مع غيره وماعدا القولين المذكورين موافق لهما أو لأحدهما أو ضعیف الاسناد أو ووقوف استند قائله إلى اجتماع دون توقف قال في الفتح ولا شك ان أربح الأقوال المذكورة حديث أبي موسى وحديث ابن سلام فالله الحب الطبري أصح الأحاديث فيها حديث أبي موسى وأشهر الأقوال فيما قول عبد الله بن سلام اه وحقيقة الساعة المذكورة بزمن الزمان متعوض وبطابق على جرمن اثني عشر من مجموع الثمارة وعلى جرمن ثمانية عشر من الزمان فلا يتفق أو على الوقت الحاضر ووقع في حديث جابر المروي عند أبي داود وغيره مرفوعا بسناد

رغب في التكرير إلى الجمعة والصلاة إلى خروج الإمام من الأحاديث الدالة على ذلك حديث الباب وحديث أبي هريرة الآتي ومنها حديث ابن عباس عن عبد الله بن ماجه والطبراني قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يركع قبل الجمعة أربعة أضعاف يثنى وقد ضعف النووي في انقطاع رجال أسناده وقال ابن مسير بن عبد الله بن مسير في انقطاع رجال أسناده وضع صاحب الأبطال ومنها حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنده الستة بافظ بين كل أذانين صلاة منها حديث عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن حبان في صحيحه والدارقطني والطبراني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من صلاة مفروضة إلا بين يديها ركعتان وهذا الذي قبله تدخل فيها الجمعة وغيرها ومنها الأحاديث الواردة في مشروعية الصلاة بعد الزوال وقد تقدمت والجمعة كغيرها ومنها حديث استثناء يوم الجمعة من كراهة الصلاة حال الزوال وقد تقدم قال العراقي لم يثقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يصلي قبل الجمعة لأنه كان يخرج إليها فيؤذن بين يديه ثم يحطب وقد استدل المصنف رحمه الله تعالى بحديث الباب على ترك الصلوة بعد خروج الإمام فقال وفيه حجة بترك الصلوة كغيرها اه وسياق الكلام على هذا روع ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين ويحدثان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك رواه أبو داود وعنه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة ثم أتى الجمعة فصلى ما قدر له ثم انصت حتى يفرغ الإمام من خطبته ثم صلى معه غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وفضل ثلاثة أيام رواه مسلم حديث ابن عمر قال العراقي أسناده صحيح وأخرجه اللهافي بدون قوله يطيل الصلاة قبل الجمعة قال المذري وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه من وجه آخر عنه اه والحدیثان يدلان على مشروعية الصلاة قبل الجمعة ولم يتسلك المانع من ذلك إلا بحديث الهنبي عن الصلاة وقت الزوال وهو موع كونه موعه مخصوصا بيوم الجمعة كما تقدمت ليس فيه ما يدل على المنع من الصلاة قبل الجمعة على الإطلاق وغاية ما فيه المنع في وقت الزوال وهو غير محتمل النزاع والحاصل ان الصلاة قبل الجمعة مرغوب فيها وهو ما رخصه صافيا لا دليل على مدعي الكراهة على الإطلاق في فعله ما قدر

حين ما لا لا أول ولنه يوم الجمعة ثلثة عشرة ساعة في ساعة الخ قال في الفتح صاحب الهدى مسلما آخر فاختار ان ساعة الاجابة مضمرة في أحد الوقتين المذكورين وان أحدهما لا يعارض الآخر لاحتمال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في وقت آخر وهو كقول ابن عبد البر الذي يذهب إلى اجتماع القولين المذكورين وسبق في نحو ذلك الإمام أحمد وهو أولى من طريق الجمع قال الزين بن المنذر في الحاشية إذا علم ان قاعدة الإجماع لهذه الساعة وللاية الله در بهت الدواعي على الكنا من الصلاة والجمعة ولو لم يكن الناس على ذلك وتر كما علمنا فالحجب بهد

هنا الشارح ارجاعاً إليه وبين رواية عبد الله بن ادريس عن حصين عنده سلم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطف فهو من باب تسمية الشيء باسم ما عاربه وهذا ألبق بالصحابة تحسناً لظنهم سألناه كان في الصلاة لكن يقول انه وقع قبل النبي فم في المراسيل لابي داود عن مقاتل بن حيان ان الصلاة حينئذ كانت قبل الخطبة فان ثبت زال الاشكال لكنه مع شذوذه معضل وجوابه بيقينه قوله (انما قبلت غير) بكسر العين ابل (تجعل طعاماً) من الشام لسمية الكلي وأبو عبد الرحمن بن هوف روى الاول الطبراني والثاني ابن مردويه وجميع بينهما أحق قال أن تكون ١٢٤ لعبد الرحمن ودحية غير أو كما ما شتر كن

(فأنتموا اليها) أي انصرفوا الى العير وفي رواية ابن فضال في البيوع فأنقض الناس أي فنفقوا وهو موافق للفظ الآية ودال على أن المراد بالانقضات ان انصرف وقهره على من حال الانقضات على ظاهره فقال لا يفهم من هذا الانصراف عن الصلاة وقطعها وانما يفهم من النفاثم بوجوههم أو قولهم وأما هيئة الصلاة المجزئة فباقية ثم هو مبني على أن الانقضاض وقع في الصلاة وقد ترجع فيها أنه كان في الخطبة فلو كان كما قبل لما وقع هذا الانكسار الشديد فان الانقضات فيها لا ينافي الاسقاع وفي قوله فأنقضوا النقات لان السباق يقتضى أن يقول فأنقضوا وكان النكتة في عدول جابر عن ذلك انه لم يكن هو من النقت حتى ما بق مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاثنا عشر رجلاً وفي رواية على بن عاصم عن حصين حتى لم يبق معه الا أربعون رجلاً الرواه الدارقطني ولو سلم من ضعف حفظ على بن عاصم ونفرد فانه خالفه أصحاب حصين كاهم لكن من أقوى الأدلة لاشاعة سورة المائدة على الشافعية والحنابلة حيث اشترطوا العدة لجمعة أربعين رجلاً بقوله في حديث الباب حتى ما بق مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاثنا عشر رجلاً وأوجب انه ليس فيه انه ابتداءً بأبنا عشر بل يحتمل عودهم قبل طول الزمان أو عود غيرهم مع معاصم أو كان الخطبة وقد اختلف فيما ذاك انقضوا وأما تسميتهم فعند مسلم ان جابر قال انهم وله اثنان في أبو بكر وعمر وفي تفسير اسمعيل الشامي ان سألما مولى أبي حذيفة منهم وعن ابن عباس ان منهم الخلفاء الاربعة وابن مسعود وأما سامن الانصار وحيكى الصمدي

طريق أحمد مرسل وعبد بن محمد هذا يروى عنه أبو حاتم انما حكم عليه الدارقطني بالوهم لخالفته من هو أحفظ منه أحمد بن حنبل وغيره وهذا الحديث هو الذي أشار اليه المصنف وفي الباب أيضاً عن سالمك عند أحمد قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء أحدكم والامام يخطف فليصل ركعتين خفتين ورواه أيضاً ابن عدى في الكامل قوله ان رجلاً وكذلك قوله دخل رجل هو سالمك معه له مدبرة ابن هدية وقيل ابن عمرو لغطفاني وقع مسمى فيه هذه القصة عنده سلم وأبي داود والدارقطني وقيل هو النعمان ابن قوقل كذا وقع عند الطبراني من رواية منصور بن أبي الاسود عن الأعشى قال أبو حاتم الرازي وهم فيه منصور ووقع عند الطبراني أيضاً من طريق أبي صالح عن أبي ذر انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يخطف فقال له صليت ركعتين الحديث وفي استأذنه ابن لهيعة قال الحافظ المشهور عن أبي ذر انه جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو جالس في المسجد كذا عند ابن حبان وغيره وعند الدارقطني جالس من قيس المسجد فذكره قصة سالمك قال الحافظ لا يخالف كونه سالمك كان غطفاني من قيس قوله صليت قال الحافظ كذا لا كثر بخلافه مرة الاستهتاهم وثبت في رواية الاصيلي والاحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعية تحية المسجد حال الخطبة والى ذلك ذهب الحسن وابن عيينة والشافعي وأحمد وصحفي ومكحول وأبو ثور وابن المنذر وحكاه النووي عن فقهاء المحدثين وحكى ابن العربي ان محمد بن الحسن حكاه عن مالك وذهب الثوري وأهل الكوفة الى انه يجلس ولا يلمح حال الخطبة حتى ذلك التمدى وحكاه القاضي عياض عن مالك والليث وأبي حنيفة ووجه رواه سابق من الصحابة والتابعين وحكاه العراقي عن محمد بن سيرين وشريح القاضي والذهبي وقناة والزهرى ورواه ابن أبي شيبة عن علي وابن عمر وابن عباس وابن المسيب ومجاهد وعطاء بن أبي باجر وعمر بن الزبير ورواه النووي عن عثمان بن عيسى ذلك ذهب الهادي وأبو جابر عن أمره صلى الله عليه وآله وسلم سالمك بان ذلك واقعة عين ١٤٠ وم لها فيجتم على احتصاصه بسالمك قالوا ويدل على ذلك ما وقع في حديث أبي سعيد ان الرجل كان في هيئة بذة فقال له أصليت قال لا قال صل الركعتين وحض الناس على الصلاة فأمره ان يصلي ابراه الناس وهو قائم فيصعدون عليه ويؤيدونه في هذا الحديث عند أحمد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عاصم ونفرد فانه خالفه أصحاب حصين كاهم لكن من أقوى الأدلة لاشاعة سورة المائدة على الشافعية والحنابلة حيث اشترطوا العدة لجمعة أربعين رجلاً بقوله في حديث الباب حتى ما بق مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاثنا عشر رجلاً وأوجب انه ليس فيه انه ابتداءً بأبنا عشر بل يحتمل عودهم قبل طول الزمان أو عود غيرهم مع معاصم أو كان الخطبة وقد اختلف فيما ذاك انقضوا وأما تسميتهم فعند مسلم ان جابر قال انهم وله اثنان في أبو بكر وعمر وفي تفسير اسمعيل الشامي ان سألما مولى أبي حذيفة منهم وعن ابن عباس ان منهم الخلفاء الاربعة وابن مسعود وأما سامن الانصار وحيكى الصمدي

بسنده منقطع ان الاثنى عشر هم العشرة لم يشرو بلال وابن مسعود (فنزلت هذه الآية) ظاهر ذلك انهم انزلت بسبب قدوم
 العبر المذكورة (واذا راوا تجارة او اهاوا) هو العليل الذي يضرب اثمهم التجارة فراحا بقدمه وهاوا اعلامها (انضرو اليها تروك
 قائما) لم يقل العليل لان الهولم يكن مقصودا لانه وانما كان تسمي التجارة وحذف دلالة احدى هاعلى الاخر او عبد الصمير الى
 مصدر الفعل المتقدم وهو الرؤية أى انفضوا الى الرؤية على التجارة والهاو والترديد للدلالة على انهم من انقض
 مجرد سماع العليل ورؤيته وقد استشكل ١٢٤ الاصيل حديث الباب مع وصفه تعالى باهم لانه لهم تجارة ولا يع من

ذكر الله وأجاب باحتمال أن
 يكون هذا الحديث قبل نزول
 الآية قال في الفتح وهذا الذي
 يتعين الصبر اليه مع انه ليس
 في آية النور التصریح بغيرها
 في الصبر وعلى تقدير ذلك فلم
 يكن تقديم لهم نبى عن ذلك فلما
 نزلت آية الجمعة فهو ما نزل
 ذلك اجتنابه فوصفه واما في آية
 النور اه وذلك الجدي ان
 آية سورة المشفى ذكر في آخر
 هذا الحديث انه صلى الله عليه
 وآله وسلم قال لو نتابعتم حتى
 يبق منكم أحد لابل بكم
 الوادى نارا قال وهذا لم أجده
 في التكاين ولا في مستخرجى
 الامم علي والبرقاني قال وهى
 فائدة من آية مـعود ولعلنا
 نجد بها بالاسناد فليأخذ اه
 قال الحافظ ابن حجر رحمه الله
 ولم أره في الزيادة في الاطراف
 لاني مـعود ولا هى في شئ من
 طرف حديث جابر المذكور
 وانما رقت في مرسل الحسن
 وقادة وكذا في حديث ابن
 عباس عند ابن مردويه وفى

قال ان هذا الرجل دخل في هيئة بذقنا أو جروان يقطن لرجل فيصدق عليه ويؤيده
 أيضا قوله صلى الله عليه وآله وسلم اسلك في آخر الحديث لا تعودون لمثل هذا اخرج ابن
 حبان ورد هذا الجواب بان الاصل عدم الخصوصية والتعليل بكونه صلى الله عليه وآله
 وسلم قصد التصديق عليه لا يمنع التول بجواز التسمية فان المانع لا يجوز وزن الصلاة في
 هذا الوقت لعله التصديق ولو اساغ هذا اساغ منه في سائر الاوقات المذكورة ولا تقابل به
 كذا قال ابن المنير وعما ين هذا التأويل ما في الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
 جاء أحدكم يوم الجمعة الخ فان هذا نص لا يطرق اليه التأويل قال النووي لا ظن عالما
 بلغه هذا اللفظ صحيحا ايضا اه قال الحافظ والحاصل للمانع على التأويل المذكور
 انهم زعموا ان ظاهره معارض لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم اذا قلت لصاحبك انصت والامام يحط بقوله متفق عليه قالوا اذا
 امتنع الامر بالعرف وهو امر الا بغيره بالانصات تمنع التشاغل بالتحية مع طول زمنها
 أولى وعارضوا أيضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الذى دخل يغطي الرقاب الناس وهو
 يحط بقدايت وقد تقدم قالوا امره بالجلوس وليأمره بالتحية وبما اخرج المأبى
 من حديث ابن عمر رفعه اذا دخل أحدكم المـعد والامام على المنرفة فلا تلا ولا كلام
 حتى يترخ الامام ويحاج عن ذلك كله بامكان الجمع وهو مقدم على المعارضة المؤدية الى
 اسقاط أحد الدلائل اما في الآية الميت الخطبة قرأنا وما فيها من القرآن الامر
 بالانصات حال قرائته عام مخصوص بأحاديث الباب وأما حديث اذا قلت لصاحبك انصت
 فهو وارد في المنع من المكالمة للغير ولا مكالمة في الصلاة ولو سلم انه يتناول كل كلام حتى
 الكلام في الصلاة لكان عوا ما يخصها بأحاديث الباب قال الحافظ وأيضاً في التسمية
 يجوز ان يطلق عليه انه منصت لحديث أبي هريرة المتقدم انه قال يا رسول الله كبرتك بين
 التسكيرة والقراءة فأتول فيه فاطلق على القول عبر الدككوت وأما أمره صلى الله
 عليه وآله وسلم لمن دخل يغطي الرقاب بالجلوس فذلك وانعة عين ولا عموم اه فيصنع ان
 يكون أمره بالجلوس قبل مشروعيته وأمره بالجلوس بشرطه وهو رفعه من الصلاة وقد
 عرفه قبل ذلك أو ترك أمره بالتحية لبيان الجواز أو لكونه دخوله وقع في آخر الخطبة وقد
 ضاع الوقت عن التحية وأما حديث ابن عمر وضع يدي في يدي أسامة بن جندب قال

حدثت انس عند ابي عبد الله بن أبي زياد وسنده منقطع اه وفى الحديث ان الخطبة تكون عن قيام وانما أبو
 تشتط في الجمعة يحكمه القرطبي واستبعده وان البيهقي وقت الجمعة لا يقد ترجم عليه من دين منصرف كانه اخذ من كونه صلى
 الله عليه وآله وسلم بأمرهم ففسح ما تابعوا فيه من العبر المذكورة ولا يخفى ما فيه وفيه كراهة ترك سماع الخطبة بعد الشروع
 فيها وقول البخاري اذا نـ الناس عن الامام في صلاة الجمعة صلاة الامام ومن اتى معه جاز فيؤخذ منه ما يرى ان الجميع لو
 اتفقدوا في الركعة الاولى والى بقى الامام وحده انه لا تصح الجمعة وهو كذلك عند الجمهور وقيل تعاطوا ظهره اطرافا فالتفت شرط

أكثر الفتاها لاصلا للجمعة شر وطا كالامام العادل وصاحب الجامع والمصنف الكبير وأعداد الجماعة وغير ذلك وليس عليه
الما من علم بل ليصح ما يروى في ذلك عن بعض السلف فضلا عن أن يصح فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن طول
المقال في هذا المقام فلا بد أن يطال ولا يستحق ما لا اصل له أن يشغل برده بل يكفي فيه أن يقال هذا كلام ليس من
الشريعة وكل ما ليس هو من آثاره ورأى من دود على قائله مضروب في وجهه ومن شاء الاطلاع على صحة قولنا هذا فعليه
براجعة كتب الشوكاني رحمه الله وأما هذا من المحققين للجمعة بين النسخة ١٣٥ والحديث ورواه هذا الحديث ما بين
بغداد وكوفي ورواه على وفيه

أبو زرعة وأبو حاتم منكر الحديث والاحاديث الصحيحة لا تعارض بمثل وقد أجاب
المناجون عن أحاديث الباب بأجوبة غير ما تقدم وهي زيادة على عشرة وأوردتها الألفاظ
في الفقه بعضهم أضاف لا ينبغي الاشتغال بذلك ولو بعضها لا ينبغي إهماله فمن البعض الذي
لا ينبغي إهماله قوله أنه صلى الله عليه وآله وسلم سكت عن خطبته حتى فرغ من ذلك من
صلاته قالوا ويبدل على ذلك حديث أنس المتقدم ويوجب عن ذلك بأن الدار قاضي وهو
الذي أخرجه قال أنه مرسل أو موضعي وأيضا يعارضه اللفظ الذي أورده المصنف من
الترمذي على أنه لو لم يسم إلا التذرع عن حديث سليلك بمثل هذا المسم لهم الاعتذار بمثل
عن بقية أحاديث الباب المصروفة بأمر كل أحد إذا دخل المسجد والامام يحط بانه
يوقع الصلاة حال الخطبة ومنه ما لا يتشاغل صلى الله عليه وآله وسلم بخطبة سليلك قط
فرض الاستماع اذ لم يكن منه صلى الله عليه وآله وسلم خطبة في تلك الحال وقد ادعى ابن
العربي ان هذا أقوى الاجوبة قال لحافظ وهو أضعفها ان الخطابة لما انقضت رجع
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى خطبته وتشاغل سليلك بمثل ما أمر به من
العداء فصح انه صلى الله عليه وآله وسلم حال الخطبة وممن اتفقوا على ان الامام يقطع عنه التحية مع
ان لم يكن قد شرع في الخطبة فسمع وطها على الامام طريق الاولى وتعقب بأنه قد اصر في
مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار ومنه ما عمل أهل المدينة خلفا عن سابق من لدن
العصاة الى عهد مالك ان التوقف في حال الخطبة ممنوع مطلقا قال الحافظ وذهب عن
اتفاق أهل المدينة فقد ثبت فعل التحية عن أبي سعيد روى ذلك عنه الترمذي وابن
خزيمة وصححه اهروهون فقهها أصحابه من أهل المدينة ووجهه أنه أصحها من أهل
المدينة ولم يثبت عن أحد من العصاة من غير ما يمتنع ذلك وأما ما نقله ابن بطال عن
عمر وعثمان وغير واحد من العصاة ممن منع مطلقا فاعتقده في ذلك على روايات عنهم
فيها احتمال على انه لا حجة في فعل أهل المدينة ولا في إجماعهم على فرض ثبوته كما قرر في
الاصول قبل في حديث الباب والتجوز فيهم ما ذهب مشروعية التحية في تلك الصلاة
لتقرر في سماع الخطبة ولا خلاف في ذلك بين القائلين بانهم انزع صلاة التحية حال
الخطبة قوله فيهم ركعتين فيه ان داخل المسجد حال الخطبة بقية صر على ركعتين قال
الصف رحمه الله تعالى ومفهومه منع من تجاوز الركعتين بمجرد خروج الامام وان لم يتكلم

الحديث والنعنة والتول
وأخرجه المؤلف أيضا في البيوع
والنفس يروى في الصلاة
والترديد في التمسيد يروى كذا
النسائي فيه وفي الصلاة
عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
كان يصلي قبل الظهر ركعتين
وبعداه ركعتين وبعد العشاء
ركعتين وكان يصلي بعد الجمعة
تحتي يصرف من المسجد الى
بيته (فيصلي) فيه (ركعتين)
لأنه لو صلاهما في المسجد ربما
يؤثرهما انهما اللتان حدة فتا صلاة
النفل في الخلوة أفضل ولم يذكر
شأن في الصلاة قبلها والظاهر
انه قالهما على الظهر وأقوى ما
يستدل به على مشروعية عموم
ما يحمله ابن حبان من حديث
ابن الزبير عن فوما من صلاة
من روضة الا وبين يديهما ركعتان
ومثل حديث عبد الله بن مغفل
الماضي في وقت المغرب بين كل
أذانين صلاة وأما احتجاج

الذووي في الخلاصة على انهما نهي في بعض طرف حديث الباب عند أبي داود وابن
اصلا قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين في بيته ويجوز ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك فذهب أن
قوله كان يصلي ذلك عائدا على قوله يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته ويبدل لرواية اللبث عن نافع عن عبد الله انه اذا صلى
الجمعة انصرف فذهب سجدة ركعتين في بيته ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع ذلك لرواه مسلم وأما قوله كان يطيل
الصلاة قبل الجمعة فان كان المراد بعد دخول الوقت فلا يصح أن يكون من فروع لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج اذا

زالت الشمس فبشغل بالخطبة ثم صلاة الجمعة وان كان المراد قبل دخول الوقت فذاته ملحق نافله لاصلافة اربعة فلاحية فيه لسنة الجمعة التي قبلها بل هو تنقل ملحق وقد ورد ان تغيب فيه في حديث سالم بن عوف وغيره حيث قال فيه صلى ما كتب له قاله في الفتح وينبغي أن ينصل بين الصلاة التي بعد الجمعة وبينها ولو نحو كلام أو يتحول لأن معاوية أنكره على من صلى سنة الجمعة في مقامها وقال له اذا صليت الجمعة فلا تسلمها بصلاة حتى يخرج أو تسلكم فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرنا بذلك ان لا نوصل صلاة الجمعة حتى يخرج ١٢٦ أو تسلكم رواه مسلم وقال أبو يوسف صلى الله عليه وآله وسلم بعد ما سألت أبا عبد الله عن صلاة الجمعة فقال صلى الله عليه وآله وسلم

أربعا كالتى قبلها له انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى بعد الجمعة اربعاً ثم يصلى ركعتين اذا أراد الانصراف ولهما قوله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد منكم الجمعة فليصل اربعاً قبلها وبعد اربعاً روى الطبراني في الاوسط وفيه محمد بن عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخاري وغيره وقال الحافظ في الفتح وورد في سنة الجمعة التي قبلها أحاديث ضعيفة منها عن أبي هريرة روى البزار باللفظ كان يصلى قبل الجمعة اربعا وبعد اربعاً روى فيه محمد بن عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخاري وغيره وقال الأثرم انه حديث واه ومنها عن ابن عباس مثله وزاد لا يفصل في شيء منها أخرجه ابن ماجه بسند واه قال الزورى في الخلاصة انه حديث باطل وعن ابن مسعود عند الطبراني ايضا مثله وفي نسخة ضعفه وانقطاع وقال المالك في لا يصلى بعدها في المسجد لانه صلى الله عليه وآله وسلم

• (باب ما جاء في التجمع قبل الزوال وبعد - د -) •

عن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى الجمعة حين تميل الشمس رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي وعنه رضي الله عنه قال كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ثم يرجع الى القاعة فيقبل رواه أحمد والبخاري وعنه رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أشد البرد يركب الصلاة وإذا أشد الحر أبرد الصلاة يعني الجمعة رواه البخاري هكذا وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا زالت الشمس ثم يرجع تتبع النبي أخرجه • وعن مسلم بن هدد رضي الله عنه قال ما كنا نقبل ولا نتعدى الا بعد الجمعة رواه الجماعة وزاد أحمد ومسلم والترمذي في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم • وعن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى الجمعة ثم يذهب الى جالسا فيخرجها حين تزول الشمس يعني التواضع • رواه أحمد ومسلم والشافعي وعن عبد الله بن سنان السلمي رضي الله عنه قال شهدت الجمعة مع أبي بكر فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدت مع عرفة فكانت صلاته وخطبته الى ان اقول اتصف النهار ثم

وسلم كان يشهر بعد الجمعة ولم يركع في المسجد وقال صاحب تنقيح المقنع من الخصال ولا سنة شهدت الجمعة قبلها انما لا بد لها في كلامه وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وهذا آخر حديث في كتاب الجمعة وذكر الحافظ ابن القيم رحمه الله في الهدى ليوم الجمعة اثنين وثلاثين خصوصية وفيها انما يركع عيده ولا يصام منفردا وقراءة التم نزل وهل في في صحتها والجمعة والمنافقين فيها والغسل فيها والطيب والسواك وأحسن الثياب وتحمية المسجد والتكبير والاشتغال بالعباد حتى يخرج الخطيب والخطبة والانشاء وقراءة السكفة ونفي كراهة النافله وقت

الاستواء ومنع السفر قباهم وأضعف أحر الزمان الما بكل خطوة أحر سنة ونفي تجرجهن في يومها وساعة الاجابة وتكفر
 الا ثلم وانهم يوم الزيد والشاهد والمخبر هذه الامه وخير أيام الاسبوع وتنتج مع فيه الاوراع ان ثبت الخبر في قال في الفتح
 وذكر أشياء أخر فيم النظر وتلك الأشياء يطول تتبعها ١٨ قلت وقد ذكر الشيخ محمد الدين التبريزي في كتابه شيخ الحفاظ صاحب
 القاموس أيضا في كتابه فخر السعادة قصص كثيرة ليوم الجمعة تبين صاحب الهدى لا نظور لذلك
 * (بسم الله الرحمن الرحيم باب صلاة الخوف) * ١٢٧ أي كيتبتهم من حيث انه يحتمل في الصلاة عندهم لا

يتمحل فيها عند غيره وقد جاءت في
 كتيبته سبعة عشر مرة قال في
 الفتح وقد بينا شيخنا أو النضل
 في شرح الترمذي لكن يمكن
 تداخلها ومن ثم قال الحفاظ ابن
 القيم رحمه الله في زاد المعاد
 أصولها ست صفات ويلغها
 بعضهم أكثر وهؤلاء لكبار وأما
 اختلاف الرواة في قصة جعلوا
 ذلك وجهان فعلمه صلى الله عليه
 وآله وسلم وأما هذين اختلاف
 الرواة قال في الفتح وهذا هو
 المعقول والله أشار شيخنا بقوله
 يمكن أن تتداخل وحكي ابن
 القصار المالكي ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم صلاها عشر
 مرات وقال ابن العربي صلاها
 أربعة عشر مرة وقال الخطابي
 صلاها في أيام مختلفة بأشكال
 متباينة يعرض فيها ما هو الاحوط
 للصلاة وأبلغ العراسة فهي على
 اختلاف صورها متفقة المعنى
 اه (عن عبد الله بن عمر رضى
 الله عنه ما قال غزوت مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قبل أي جهة (تجده) ارض

ثم قدمنا مع عثمان فكانت صلاته وخطبته ان انا أقول زال النهار فمأرت أحد اعاب
 ذلك ولأنه روى الرواة المدار قطن والامام أحمد في رواية ابنه عبد الله واحتج به وقال
 وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر وسعيد ومعاوية انهم صلوا قبل الزوال) أثر عبد
 الله بن مسعود السلي في معقال لان البخاري قال لا تتبع على حديثه وحكي في الميزان عن
 بعض العلماء انه قال هو مجهول لانه في قوله حين غلب الشمس فيه اشهر بما عاينته
 صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الجمعة اذا زالت الشمس قوله كان على الجمعة مع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ثم رجع الى القائله فتقبل وفي اللفظ للبخاري كتابه بكر بالجمعة
 فتقبل بعد الجمعة وفي اللفظ أيضا كخاض مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم الجمعة ثم
 تكون القائله وظاهر ذلك انهم كانوا يصلون الجمعة بكر انهم اقال الحفاظ لكن طريق
 الجمع أولى من دعوى التعارض وقد تفرعان التباين بطريق على فعل الشئ في أول وقته
 أو تقديمه على غيره وهو المراد هنا والمعنى انهم كانوا يصلون بالصلوة قبل القبلة بخلاف
 ما جرت به عادتهم في صلاة الظهر في الحرفانهم كانوا يصلون ثم يصلون لمشرعية الابرار
 اه والمراد بالقائله المذكورة في الحديث قوم نصف النهار قوله اشد البرد بكر
 بالصلوة أي صلاها في أول وقتها قبله واذا اشد البرد بالصلوة يعني الجمعة يحتمل أن
 يكون قوله يعني الجمعة من كلام التابعي أو من دونه أخذته قائله مما فهمه من التسوية
 بين الجمعة والظهر عند أنس وبؤيده ما عند الاسماعيلي عن أنس من طريق أخرى وليس
 فيه قوله يعني الجمعة قوله يجمع هو بشديد الميم المكسورة قوله تتبع التي فيه نصريح
 بأنه قد وجد في ذلك الوقت في سير قال النووي انما كان لأن الشدة التكميم وقصر
 حيطانهم وفي رواية للبخاري ثم تنصرف وليس العيطان ظل استظل به وفي رواية لمسلم
 وما يجرد في استظله والمراد في الظل الذي يستظل به لان في أصل الظل كاهوا الاكثر
 الاغلب من توجه النبي الى التبريد الزائدة ويدل على ذلك قوله ثم رجع تتبع التي قبل
 وانما كان كذلك لان الجدران كانت في ذلك العصر قصيرة لا يستظل بظلالها الا بعد نومه
 الوقت فلا دلالة في ذلك على انهم كانوا يصلون قبل الزوال قوله ما كما تقبل ولا تتعدى الا
 بعد الجمعة فيه دليل على انهم قال بجواز صلاة الجمعة قبل الزوال والى ذلك ذهب أحمد بن حنبل
 واختلف أصحابه في الوقت الذي تصح فيه قبل الزوال هل هو الساعة السادسة أو

١٨ قيل ث غطاه وحوكل ما ارتفع من بلاد العرب من تهامة الى العراق وكانت الغزوات في الرقاع وأول ما صليت
 صلاة الخوف فيها سنة أربع أو خمس أو سبع وقول الغزالي في الوسيط وتبعه العراقي انهم آخر الغزوات ليس يصح وقد
 أنكره عليه ابن الصلاح في مشكل الوسيط (فواز شالهدرو) بالزاي أي قائلانهم بالوسيلة (فما فاضلهم فقام رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يصلي لنا) أي لاجلنا أو بنا (فقامت طائفة معه) زاد في غير رواية أبي ذر رضي الله عنه لا تبلغهم سهام
 العدو (وأقبلت طائفة على العدو) رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن معه وسجد سجدتين ثم ثبت قائما (ثم)

انصرفوا) بالنية وهم في حكم الصلاة عند قيامه صلى الله عليه وآله وسلم الى الثانية منتصباً وعقب رفعه من السجدة (مكان الطائفة التي اتصل أي قدامها في مكانهم في وجه العدة (بخاراً) أي الطائفة الأخرى التي كانت تحرس وهو صلى الله عليه وآله وسلم قائم في الثانية وهو صلى الله عليه وآله وسلم قارئ منتظراً لها (فركع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلم فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين) وفي المغازي ما يدل على أنها كانت العصر وظاهر قوله فقام كل واحد الخ أنهم اتفروا في حالة واحدة ١٣٨ ويتخلل بينهم أقوال في التماقيب وهو الرجب من حيث المعنى والادب سئل

تضييع الحراسة المطلوبة
وان أراد الامام وسدود برجمه
مارواه أبو داود من حديث ابن
مسعود ونظفه ثم سلم فقام هؤلاء
أي الطائفة الثانية فقفوا
لأنهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا
ورجع أولئك الى مقامهم فملوا
لأنهم ركعة ثم سألوا اه
وظاهر ان الطائفة الثانية وال
بين ركعتيها ثم أتمت الطائفة
الأولى بعد وقوع في الرافعي تبعها
لغيرهم كتب الغثان في حديث
ابن عمر هذا ان الطائفة الثانية
تأخرت وجاءت الطائفة الأولى
فاقفوا ركعة ثم تأخروا وعادت
الطائفة الثانية وأتموا قال الحافظ
ولم تنف على ذلك في شيء من الطرق
وهذه الكيفية أخذ الحنفية
واختار الكيفية التي في حديث
ابن مسعود أنهم وبالاوراضي
وهي وافقة لحديث سهل بن
أبي حمزة من رواية مالك عن
عيسى بن سعد واستدل بقوله
طائفة على انه لا يشترط استواء
القرابين في العدد لكن لا بد ان
تكون التي تحرس يحصل الشقة

• (باب تسليم الامام اذا رقي المنبر والتأذين اذ جلس عليه واستقبال المأمومين له)

بها في ذلك والطائفة تطابق على التسليل والكنية حتى على الواحد ولو كانوا ثلاثة وقع لهم الخوف من جاز لا حدهم ان يصلي الواحد ويحرس واحد ثم يصلي الآخر هو أقل ما يتصور في صلاة الخوف جماعة على القول بأقل الجماعة مطلقا لكن قال الشافعي اكره ان يكون كل طائفة أقل من ثلاثة لانه أعاد عليهم ضمها للجمع في قوله أسلمتهم ثم ذكره النووي في شرح مسلم وغيره واستدل به على عظم أمر الجماعة على كل ترجيح القول بوجوده لا ارتكاب أمور كثيرة لا تقتضي غير هادلو صلي كل امرئ مستترا لم يقع الاحتياج الى معظم ذلك وقد ورد في كيفية صلاة الخوف صفات كثيرة روي عن ابن عبد البر هذه

الكيفية الواردة في حديث ابن عمر عن غيرهما القوة الاسناد ولو انفة الامم ول في أن المأموم لانتم صلاته قبل سلام امامه وعن
أحمد قال ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة أي ما فعل المرء جاز وما لى ترجيح حديث سهل بن أبي حفصة وكذا رجمه
الشافعية ولم يحتجوا بشي على شيء وبه قال الطبري وغير واحد منهم ابن المنذر وسرد غالية أوجه وكذا ابن حبان في صحيحه
وزادنا ما وقال ابن حزم صرح فيها بأربعة عشر وجهاً وأينما في جزءه فقد وقال ابن العربي في القيس جافه ما رواه ابن كثر في كنفه أصحابها
ست عشرة رواية مختلفة ولم يبينها وقال النووي في شرح مسلم نحوه ولم يبينها ١٢٩ أيضاً وزاد أبو الفضل وجهاً آخر فصار
سبعة عشر وجهاً كما تقدم وذكر

عن جابر بن رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صعد المنبر سلم رواه ابن ماجه
وفي اسناد ابن لهيعة وهو لا يرم في سننه عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
مرسلاً الحديث أخرجه الأثرم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي اسامة عن مجاهد عن
الشبي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل
الناس فقال السلام عليهم وأخرجهم أيضاً بن أبي شيبة عن الشعبي مرسلاً واستاد ابن
ماجه من ابن لهيعة كما قال المصنف وهو ضعيف وفي الباب عن ابن عمر عند ابن عدى أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا نزل من المنبر سلم على من عند المنبر ثم صعد فإذا
استقبل الناس بوجهه سلم ثم قعد وأخرج أيضاً الطبري في الباقى وفي اسناده عيسى بن
عبد الله الأنصاري قد صرح فيه ابن عدى وابن حبان وفي الباب أيضاً عن عطاء مرسلاً
كذا قال الحافظ في التلخيص وقال الشافعي بلغنا عن سالم بن الأكواع أنه قال خطب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبتين وجلس جليسين وحكى الذى حدثنى قال
استوى صلى الله عليه وآله وسلم على الدرجة التي تلى المئذنة ثم قام فخطب ثم جلس على
المئذنة حتى قرأ المؤذن من الأذان ثم قام فخطب ثم جلس ثم قام فخطب الثانية
والحديث يدل على مشروعية التسليم من الخطيب على الناس بعد أن يركب المنبر وقبل أن
يؤذن المؤذن وقال في الانتصار بعد فراغ المؤذن وقال أبو حنيفة ومالك أنه مكروه قالوا
لأن سلامه عند دخول المسجد من عن الأعداء (وعن السائب بن يزيد رضى الله عنه قال
كان إذا يوم الجمعة أوله أن اجلس الإمام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وأبي بكر وعمر فلما كان عثمان وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزور ولم يكن
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم مؤذن غير واحد رواه البخاري والنسائي وأبو داود وفي
رواية لهم فلما كانت خلافة عثمان وكثروا أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث فاذن به
على الزور فمضت الأمور على ذلك ولا جد والنسائي كان يذ أن إذا جلس النبي صلى
الله عليه وآله وسلم على المنبر وشبهه إذا نزل وعن عدى بن ثابت عن أبيه عن جده قال كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام على المنبر استقبله أصحابه بوجوههم رواه ابن ماجه
حديث عدى بن ثابت قال ابن ماجه أرجو أن يكون متصلاً قال والدعوى لا يحجة لها

الفرض لنا من التنبية على الصواب والارشاد الى الحق ولا وجه للاقتصار عليهم الى على صفة دون صفة فان ذلك تضيق
لأثرة قدوسها الله تعالى على عباده هـ هـ ورواه هذا الحديث الأربعة حصيان ومذنبان وفيه التحديث والاختيار والغنة
والسؤال والقول وأخرج ابن خزيمة أيضاً في المغازي ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي (وعنه) أي عن عبد الله بن عمر
(رضي الله عنه) في رواية قال عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إن كانوا) أي العدا (أكثر) عند اشتداد الخوف (من ذلك)
أي من الخوف الذي لا يمكن معه القيام في موضع ولا إقامة وقت (فليه) أي (لوا) حينئذ حال كونهم (قياماً) على أقدامهم (وربكاهم)

على دوايمهم لان فرض النزول سقط والمسلم في آخر هذا الحديث قال ابن عمر فاذا كان خوف أكثر من ذلك فاصل ركبا أو فائما
يوتئ ايماء وزاد مالك في الموطا في آخره أيضا مع استقبال القبلة أو غير مستقبلاها والمراد انه اذا اشتد الخوف والهم القتال أو
اشتد الخوف ولم يأتوا أن يدركهم ركعوا أو أقعدوا فليس لهم تأخير الصلاة عن وقتها بل يصلون ركبا أو مشاة ولهم ترك
الاستقبال اذا كان بسبب القتال والايام عن الركوع والسجود عند الجوز للضرورة وبكون السجود آخرة من الركوع
ليتميزا لو انحرف عن القبلة لجاح الدابة ١٤٠ وطال الزمان بطلت صلواته ويجوز اقتداء بعضهم به مع اختلاف الجهة

ان يراد بانيه جده أو بويه فله حصة على رأى بعض الحفاظ من المتأخرين وأخرج نحوه
الترمذي عن ابن مسعود بنظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا استوى على
المبراة ساقبلناه بوجهنا في اشار محمد بن الفضل بن عطية وهو ضعيف قال الترمذي
ذهب الحديث قال ولا يصح في هذا الباب شئ قال الحفاظ في بلوغ المرام وله شاهد من
حديث البراء عند ابن خزيمة ١١ وفي الباب عن أبي سعيد عند البخاري ومسلم والنسائي
قال ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جلس يوما على المنبر وجلسنا حول يوب عليه
أيمه عن جده قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام استقبلنا بوجهنا
ومطبع هذا مجهول وقد تقدم من حديث ابن عمر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان
يستقبل الناس بوجهه قوله كان النداء يوم الجمعة في رواية لابن خزيمة كان ابتداء
النداء الذي ذكره الله تعالى في القرآن يوم الجمعة وله في رواية كان الاذان على عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر اذ ان يوم الجمعة ونسر الاذان
بالاذان والاقامة يعنى تغليبا قوله اذا جلس الامام قال المهلب الحكمة في جعل الاذان
في هذا المجلد ليعرف الناس جلوس الامام على المنبر فيصعدون له اذا خطب قال
الحافظ وفيه نظر لما عند الطبراني وغيره في هذا الحديث ان بلالا كان يؤذن على باب
المسجد فظاهرا انه كان يطلق الاعلام لان خصوص الانصات نعم لمزيد الاذان الاول كان
للاعلام وكان الذي بين يدي الخطيب الانصات لقوله فلما كان عثمان أى خليفة قوله وكثر
لناس أى بالمدينة كما هو مصرح به في رواية وكان أمره بذلك بعدمضى مقدمه خلافة
كما عند أبي نعيم في المستخرج قوله زاد النداء الثالث في رواية فامر عثمان بالنداء الاول
وفي رواية للتأذين الثاني أمر به عثمان ولا منافاة له بحى الثالبا باعتبار كونه مزيدا وأولا
باعتبار كون قوله مقدم على الاذان والاقامة وثالثا باعتبار الاذان الحقيقي في الاقامة
قوله على الزوراء يفتح الزاى وسكون الواو بعد هاء المدودة قال البخاري في موضع
بسوق المدينة قال الحفاظ وهو المعقد وقال ابن بطال هو حجر كبير عند باب المسجد ورد بها
عند ابن خزيمة وابن ماجه عن الزهري انه اراد بالسوق قال اله زوراء وعند الطبراني
قاهر بالنداء الاول على دار يقال لها الزوراء فكان يؤذن عليها فاذا جلس على المنبر اذن

كالمصلين حول الكعبة بعد ركعتي
في العمل الكثير لافى الصباح
لعدم الحاجة اليه وحكم الخوف
على نفس أو مئة مع من سبع أو
حبة أو حرق أو غرق أو على مال
ولو غيره كما في المجموع فكانوا
في القتال ولا إعادة في الجميع
قال الشوكاني في السيل الظاهر
ثبوت مشروعية صلاة الخوف
من كل امر يخاف منه وفي السفر
والحضر ولا يبدل كونه صلى الله
عليه وآله وسلم لم يصلها الا من
خوف خاص وفي استناده على
انه الاتصال من خوف من غير
آدمي ولا اتصال في الحضر فان
العلة التي شرعت لها كانت في
الجميع ولا يصح التمسك بانه صلى
الله عليه وآله وسلم لم يصلها في
المدينة مع اشتداد الملاحة
والمدافعة لانه صلى الله عليه وآله
وسلم اشتغل هورا بمهاجبة اذاعة
الاحزاب حتى قال عمر يا رسول
الله ما كنت اصلي العصر حتى
كادت الشمس تغرب وقال له النبي
صلى الله عليه وآله وسلم والله ما
صليتها قال جابر فتمنا بلعان

فتوضأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة وتوضأ فافصل العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها
المغرب هكذا في البخاري من حديث جابر في الموطا ان الذي فاتهم الظهر والعصر والمغرب وانهم لم يوجدها هدم ومن الليل
وأيا قد أخرج النسائي وابن حبان من حديث أبي سعيد ان ذلك كان قبل ان ينزل قوله تعالى فرجالا أو ركباناً أما المتمتران
تمكون صلاة الخوف في آخر الوقت فلا دليل على ذلك بل تنقل في أول الوقت ووسطه وآخره على حسب ما يقتضيه الحال وأما
اشتراط كونهم محمية وطالبين غير مطلوبين فلم يرد ما يدل على ذلك وقد صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غير موضعين

مؤذنه

المواطن وهو طالب للكفر وغير مطالب ٥٥ ور واخذت الباب ما بين يدي وكوفي ومكي ولمد وفيه التحدث
والعنة والقول وأخرجه مسلم والنسائي والله اعلم (وعنه) أي عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) قال قال النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) لنا المار ج من الأحزاب غزوة الخندق سنة أربع إلى المدينة ووضع المسلمون السلاح وقال لجبريل عليه
السلام ما وضعت الملائكة السلاح بعد أن تسير إلى بني قريظة فأعاد إليهم فقال صلى الله عليه وآله وسلم
لاصحابه (يا بصليين أحمدهم) العصر الأفي بن قريظة (فرقة من اليهود ١٤١) (فأدبر بعضهم العصر في الطريق فقال

بعضهم لا صلى حتى تأتينا) ٤٤
بظاهر قوله صلى الله عليه وآله
وسلم لا بصليين أحد لأن النزول
معصية للأمر الخاص بالأمرع
نفسه و عموم الأمر بالصلاة أول
وقتها بما إذا لم يكن عند بداية
أمرهم بذلك (وقال بعضهم بل
نصلي) نظرا إلى المعنى لا إلى
ظاهر اللفظ (لم يرد من ذلك) منبأ
المعقول كما مضى عليه العيني
والبرماوي ومنبأ للفاعول كما
ضبطه في المصاحب قال القسطلاني
والعيني أن المراد من قوله لا بصليين
أحدهم لازم وهو الاستحجال في
الذهاب لبني قريظة للاحقة
ترك الصلاة كنه قاله لوقا بن أبي
قريظة إلا أن يدر كنههم وقتها قبل
أن تهوا إليها فجاءوا بين دلي
وجوب الصلاة وجوب الاسراع
فصاروا كأنهم لو نزول الصلاة
لكان فيه مضادة للأمر بالاسراع
وصلاة الركعتين لا لاجاء
فطابق الحديث الترجمة لكن
عروض بانهم لم يتركوا الركوع
والسجود فلما قوا قوله تعالى
اركعوا أو اجبدوا أو اجبى بالله عام

مؤذنه الاول فاذا نزل أقام الصلاة قال في الفتح والذي يظهر أن الناس أخذوا به بعد ثمان
في جميع البلاد إذا لم يكن فيه كان خليفة مطاع الأمر لكن ذكر الشافعي أن أول من
أحدث الأذان الأول بمكة الخراج وبالبصرة زاد قال الحافظ وبلغني أن أهل المغرب الأذني
الآن لا تأذنين عندهم سوى مرة وروى ابن أبي شيبة عن طريق ابن عمر قال الأذان الاول
يوم الجمعة بدعة فيجوز أن يكون قال ذلك على سبيل الإنكار ويجوز أن يريد أنه يكن
في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة وتبين بما مضى أن
ثمان أحدثه لا إعلام الناس بدخول وقت الصلاة فبدأ على بقية الصلوات والحق الجمعة
بها رآني خصوصية بالأذان بين يدي الخطيب وأما ما أحدثت الناس قبل الجمعة من
الدعاء اليها بالذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو في بعض البلاد دون
بعض واتباع السلف الصالح أولى كذا في الفتح وقد روي عن معاذ أن عمر هو الذي
أحدث ذلك واستأذنه قطع معاذ أيضا خرج من المدينة إلى الشام في أول غزو الشام
واعترف في الشام إلى مات في طاعون عواس قوله غير مؤذن واحد فيه أنه قد اشتهر أنه
كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من المؤذنين منهم بلال وابن أم مكتوم وسعد
الغمر وأبو محمد ذورة وأجيب بأنه إذا أدى الجمعة في مسجد المدينة ولم يتنزل ابن أم
مكتوم كان يؤذن يوم الجمعة بل الذي ورد عنه التأذين يوم الجمعة بلال وأبو محمد وسعد
صلى الله عليه وآله وسلم مؤذنا بمكة وسعد جعله بقية لقوله استقبله أصحابه بوجوههم فيه
مشروعية استقبال الناس للخطيب حال الخطبة وأحدث الباب وإن كانت غير الغنة
إلى درجة الاعتبار وقد شدعدها عمل السلف والخلف على ذلك قال ابن المنذر وهذا
كألاجماع وقال الترمذي العمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وغيرهم يستحبون استقبال الإمام إذا خطب وهو قول سفيان الثوري
والناضي وأحمد واسحق قال العراقي وغيرهم عطاهم أي راح وشرج ومك والاوزاعي
وسعيد بن عبد العزيز وابن جبرين وابن أبي مريم وأصحاب الرأي يروون عن ابن السيب
والحسن أنهما كانا بالخرفان اليه وهما المراد استقبال السامعين للخطيب إن يستقبله
من يواجمه أو جميع أهل المسجد حتى أن من كان في الصف الأول والثاني وان طالت
الصفوف ينصرفون بأيديهم أو بوجوههم لسماع الخطبة قال العراقي والظاهر أن المراد
بذلك من يسمع الخطبة دون من بعده فلم يسمع فاستقبال القبلة أولى به من توجهه

خص بدليل كان الأمر بتأخير الصلاة إلى اتل بن قريظة خص بما إذا لم يحش القوات والقول بانهم صاروا كأنهم لا ينزل
قال في الفتح وفيه نظر لأنه لم يصرح لهم بترك النزول فلم يعلم أنهم هموا أن المراد أنهم هم أن لا ينزلوا العصر الأفي بن قريظة
المبالغة في الأمر بالاسراع فبادروا إلى امتثال أمره وشعروا وقت الصلاة من ذلك لما تقر عندهم من تأكيدهم ما فلا
يمنع أن ينزلوا فيه أو لا يكون في ذلك مضادة لما أمر به ودعوا عنهم هو أن كانوا يحتاج إلى دليل أو لم يصرح بما في شيء
من طرق هذه القصة ٥٥ (فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يبعث واحدا) وفي رواية أحد (منهم) لا الشاكرين

لاول الوقت عـ لا يظن انهم انهم ولا الذين فهموا انه كناية عن الجملة قال النووي لا احتياج به على اصابة كل مجتمعه لانه لم يصرح باصابتهم بل ترك التعنيف ولا خلاف ان الجمع لا يمتنع ولو اخطأ ذابذلسـ وقال وأما اختلافهم فبفسه تعارض الادلة عندهم فالصلاة ما مودهم في الوقت والله وهم من لا يصلون المبادرة فاخذ بذلك من صلى ثلث فوات الوقت والآخر من أخرها على الامر بالمبادرة فربطه اهـ قات ودل ترك التعنيف على صحة من عمل بظاهر اللفظ وعلى ان أهل الظاهر الذين بعدهم لم ينظروا في الكتاب العزيز والسنة ١٤٢ المظهره ولا يقولون بالقياس غير ما يؤمن خلافه لانهم وذمهم من المقلدة

واستشكل قوله هذا العصر مع خافيـ لم الظاهر والجواب ان ذلك كان بعد دخول وقت الظاهر فتقبل لمن صلاها بالمدينة لا قبل العصر الا في بقى قريظة ولما لم يصلها لا اتصل الظاهر الا فيهم وبسط الكلام في ذلك الحافظ في المغازي من فتح الباري والقسط طائفي أيضاً ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومدي وفيه التبريد والعنفنة والقول وأخرجهـ لم الجازي في المغازي

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

ثبتت البسمة هنا العبراني ذرعن المسقفي كما قال في الفتح

• (كتاب العيدين) •

عيد الفطر وعيد الاضحى مشفق من العود لشكره كل عام وقيل له عود البحر وعوده وقيل لشكره عود الله على عباده فيه وجعه اعياد وانما جمع بالهاء وان كان أصله الواو لازمه في الواحد وقيل للفرق بينه وبين أعواد الخشب (عن عائشة)

الجهة الخطبة وروى عن الامام شرف الدين انه يجب على العدد الذين تنفعهم الجمعة المواجهة دون غيرهم وأوجب الاستقبال المذكور أبو الطيب الطبري صرح بذلك في تعليقه

• (باب اشتمال الخطبة على حمد الله تعالى والثناء على رسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والموعظة والقراءة) •

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجذم رواه أبو داود وأحمد بن حنبل وفي رواية الخطبة التي ليس فيها شهادة كالحديث المدايم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال تشهد بدليل شهادة) الحديث أخرجه أيضاً باللفظ الاول النسائي وابن ماجه وأبو عوانة والدارقطني وابن حبان والبيهقي واختلف في وصله وارساله فخرج النسائي والدارقطني الارسال واللفظ الآخر من حديث الباب حسنه الترمذي وأخرج ابن حبان والعلكرى وأبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله تعالى فهو أقطع وفي الباب عن كعب بن مالك عن عبد الجبار في الكبير والهاوي مرفوعاً كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع قولاً اجزم روى بالحاء المهملة والجيم المججمة ثم بالذال المججمة والاول من الحمد وهو التقطع والثاني المراد به الداء المعروف شبهه الكلام الذي لا يبدأ فيه بحمد الله تعالى بانسان مجذوم تنفعه عنه وإرشاداً الى استفتاح الكلام بالحمد قولاً ليس فيها شهادة أي شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله وقد استدلل المصنف بالحديث على مشروعية الحمد لله في الخطبة لان في الرواية الاولى داخل تحت عموم الكلام وسبأ في الخلاف في ذلك وبين ما هو الحق (وعن ابن مسعود رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا شهد قال الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئاتهم الله فلا مضل له ولا هادي له وأشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمداً عبده ورسوله أرسله بالحق بشيرا ونذيراً بين يدي الساعة من بطع الله تعالى ورسوله فقد رشده ومن عصمه ما فانه لا يضل الله نفسه ولا يضل الله تعالى شيأ وعن ابن شهاب رضى الله عنه سئل عن تشهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة فذكر نحوه وقال ومن يعصم ما نقدغوى رواه أحمد وأبو داود الحديث

الاول

رضي الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله (يوم) أيام منى (وعند جاريات) من جوارى الاول الانصارى دون البلوغ وللطبراني من حديث ام سلمة احدهما كانت لحبان بن ثابت وفي الاربعين للسلي انها كانت لعبد الله ابن سلام وفي العيدين لا يهنأ في اللسان من طريق فليح عن هشام بن عروة وصاحبة تغنيان واسناده صحيح قال الحافظ ولم أتبع في تسمية الاخرى لكن يحتمل ان يكون اسم الثانية زينب فذهب عليه في كتاب النكاح ولم يذكر كرسامة الذين صنفوا في العصابة وهي على شرطهم اهـ زاد القسط طائفي نعم ذكر الذهبي في التجرى بجماعة بل بالام اشتراها أبو بكر وعقبتها (تغنيان)

أى ترفعان أصواتهم ما نشاد العرب وهو قريب من الحسد أو في رواية الزهرى تدفقان أى تغمران بالدف نضم الدال والمسلم
يعنيان يدف ولله ساقى بدفين ويقال للدف أيضا السكر بال بكسر الكاف وهو الذى لا جمل فيه ما كانت فيه فهو المزهر
(بفتح) بكسر المجمة والمديوم (بعث) بضم الباء وفتح العين بالصرف وعدمه وقال عياض أنجمه أبو عبيد وحده وقال ابن
الأنبار أنجمه الخليل لكن جزم أبو موسى فى ذيل الغريب وبتبعه صاحب النهاية بأنه تصحيف اه وهو اسم حصن وقع الحرب
عنده بين الأوس والخزرج وكان به مقتلة عظيمة وانتهى الأوس على الخزرج ١٤٣ واستقرت المقتلة مائة وعشرين سنة

حتى جاء الإسلام فالت الله بينهم
بكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كذا ذكره ابن اسحق وبتبعه
البرماوى وجماعة من الشراح
وتعقب عبادوا ابن سعد بن أبيه
ان الثغرة السبعة أو الثمانية الذين
أقروه صلى الله عليه وآله وسلم على
أول من أقامه من الأنصار كان من
جمله ما قالوه لمخاضهم الى
الإسلام والنفرة فاما كانت وقعة
بعث عام الأول فوعدكم الموسم
القابل فقدموا فى السنة الثانية
تلمها فبأيده وبالسبعة الأولى ثم
قدموا الثانية فبأيده وهو هاجر
صلى الله عليه وآله وسلم فى أوائل
التي تلمها فدل ذلك على ان وقعة
بعث كانت قبل الهجرة بثلاث
سنين وهو المعتقد وفى الفتح مزيد
بيان لذلك (فاضطجع) صلى الله
عليه وآله وسلم (على الفراش)
وفى رواية الزهرى انه تغشى
بشوبه وفى رواية مسلم تسجى
أى القب بشوبه (وحول وجهه)
لأعراض عن ذلك لانه مقامه
يقضى ان يرتفع عن الاصغاء
إليه لانه عدم انكاره يدل على

الأول فى استناده عمران بن داود أبو الهوام البصرى قال عفان كان ثقة راى مقدمه
البحارى وقال يحيى بن معين والنسائى ضعیف الحديث وقال مردئیس بشى وقال يزيد
ابن زريع كان عمران مرويا وكان يرى السيف على أهل القبلة وقد صحح استناده
الحديث النورى فى شرح مسلم والحديث الثانى مرسل قولاه فقد ورد بكسر الشين
المجمة وفتحها قوله ومن بعضهم ما فيه جواز النشر بين ضمير الله تعالى ورسوله ويؤيد
ذلك ما ثبت فى الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يلفظ أن يكون الله تعالى ورسوله
أحب إليه مما سواه وما ثبت أيضا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر مناديا ينادى يوم
خير بران الله ورسوله يومئذ ما نكمن من علوم الجراة الا هدية واماما فى صحيح مسلم وسنن أبى
داود والنسائى من حديث عدى بن حاتم عن خباب بن السبع عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فقال من يطع الله تعالى ورسوله فقد ردد من بعضهم ما فقد غوى فقال له صلى الله
عليه وآله وسلم بش الخطيب أنت قل ومن يعص الله تعالى ورسوله فقد غوى فحمدوا
على ما قال النورى من ان سب الانبياء عليه ان الخطبة شأنها البسط والابحار
واجتناب الاشارات والرموز قال والها ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان
اذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثتهم عنه قال وانما شئ الضمير فى مثل قوله أن يكون الله
ورسوله أحب إليه مما سواه ما لانه ليس خطبة وعفا وانما هو تعليم حكم فكل ما دل
لفظه كان أقرب الى حفظه بفتح لا فى خطبة الوعظ فانه ليس المراد حفظها وانما أراد
الاتعاط بها ولكنهم رد عليه انه قد وقع الجمع بين ضمير الله عليه وآله وسلم
فى حديث الباب وهو وارد فى الخطبة لافى تعليم الاحكام وقال القاضى عياض وجماعة
من العلماء ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما أنكر على الخطيب تشريكه فى الضمير
المقتضى للتسوية وأمره بالعرفتة لما لله تعالى بتقديم اسمه كما قال صلى الله عليه وآله
وسلم فى الحديث الآخر لا يقل أحدكم ماشاء الله وشاء فلان ولكن ليقل ماشاء الله ثم ماشاء
فلان ويرد على هذا ما قدمنا من جمعه صلى الله عليه وآله وسلم بين ضمير الله وضميره وعيكن
أن يقال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما أنكر على ذلك الخطيب التشريك لانه فهم
منه اعتقاد التسوية فبهم على خلاف معتقده وأمره بتقديم اسم الله تعالى على اسم
رسوله ليهل بذلك فاما معتقده قولاه فقد غوى بفتح الواو وكسرها والصواب الفتح كما
فى شرح مسلم وهو من الغنى وهو الهم ما فى الشرع وقد اختلف أهل العلم فى حكم خطبة

تسوية مثله على الوجه الذى أقره اذ انه صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر على باطل ولا يصلح الترفع عن الله وبقية نصير
على ما ورد فيه النص وقتا وكيفية تعديلا لمخالفة الأصل (ودخل أبو بكر) الصدوق رضى الله عنه (فانترى) أى لتقرى رها
لهما على انهما ولا زهرى فانترى رها أى الجارى بين فعلهما وذلك والظاهر على طارى الجمع انه تشريك بينهما فى الزجر (وقال
مزمارة الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بكسر الميم آخره ما تأتى به فى الغناء والدق لان المزامرة والمزمار
مشتق من الزمير وهو الصوت الذى له صفة ويطلق على الصوت الحسن وعلى الغناء وأضافها الى الشيطان لانهم اتهموا بالتلب

عن ذكر الله تعالى وهذا من الشبهة طان وهذا من الصديق رضي الله عنه انكارا مع مقعدا على ما قرع عنده من تحريم
 الله والغنام طان ولم يعلم الله عليه وآله وسلم اقره على هذا القدر اليسير **كونه** دخل فوجده **ضطجعا**
 قطنه ناعما فتوجه له **الاتك** ولا جده فقال باعدا الله آمن دور الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
 الترطي المزمور الصوت ونسبة الى الشيطان ذم على ما ظهره لابي بكر وضبطه عياض بضم الميم وحكي فيها (فاقبل عليه
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ١٤٤ وفي رواية الزهري فكشف النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن وجهه

وفي رواية فليج فكشف رأسه
 وقد تقدم انه كان ملتقا (فقال)
 يا ابا بكر (دعها) أي الجاويتين
 ولا بن عسا كدعها أي عائشة
 وزاد في رواية هشام يا ابا بكر
 ان لكل قوم عمدا وهذا عدنا
 فعرفه صلى الله عليه وآله وسلم
 الحال مقرونا ببيان الحكيمية فيه
 يوم عيد أي يوم تروى شرعي فلا
 يشكر فيه مثل هذا كما لا يشكر
 في الاعراس قال في الفتح فيه
 تعليل الامر بتركها واضاح
 خلاف ما ظنه الصديق انما
 فعلت ذلك بغير علمه صلى الله عليه
 وآله وسلم لكونه دخل فوجده
 مغطى بشوبه فظنه ناعما فتوجه
 الاتك ار على ابنته من هذه
 الوجوه وهذا رفع الاشكال
 على من قال كيف ساء للصديق
 انكار شئ اقره النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وتكاف جوابا
 لا يخفى نفسه وفي قوله لكل
 قوم أي من الطوائف وقوله
 عيدا كالنيروز والمهرجان وفي
 الساق وابن حبان باسناد

الجمعة فذهبت العترة والثافي وأبو حنيفة ومالك إلى الوجوب ونسبه القاني عياض
 إلى عامة العلماء واستدلوا على الوجوب بما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من الأحاديث
 الصحيحة وثابتوا أنه كان يحط في كل جمعة وقد عرفت غيرهم أن مجرد الفعل
 لا يثبت الوجوب واستدلوا أيضا بوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما أوتوا أي إلى
 وهو مع كونه غير صالح الاستدلال به على الوجوب لما قدمنا في أبواب صفة الصلاة ليس
 فيه إلا الأمر بابتاع الصلاة على الصفة التي كان يوقعها عليهم والخطبة ليست بصلاة
 واستدلوا أيضا بوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله وعلامة الخطبة بيان للعمل وبين العمل
 الواجب واجب ورد بان الواجب بالامر وهو الذي فقط وتعب بان السعي ليس ما موراه
 لذاته بل لعلته وهو الذكر وبه عقب هذا التعقب بان الذكر المأمور به إلى الله هو الصلاة
 غاية الأمر الله متردد بينهما وبين الخطبة وقد وقع الاتفاق على وجوب الصلاة والنزاع في
 وجوب الخطبة فلا يتقض هذا الدليل الوجوب فالظاهر ما ذهب إليه الحسن البصري
 وداد النظارى والحويني من أن الخطبة مندوبة تنقطع وأما الاستدلال للوجوب
 بحديث أبي هريرة المذكور في أول الباب ويجديته أيضا عند البيهقي في دلائل النبوة
 مرفوعا حكاية عن الله تعالى بلاظ وجعلت أمثلك لتجوز لاهم خطبة حتى يشهدوا انك
 عبدى ورسولى فوهم لان غاية الاول عدم قبول الخطبة التي لا جدهم أو غاية الثاني عدم
 جواز خطبة لا شهادة فيها لأنه صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله ورسوله والقبول والجواز
 وعدمها الملازمة بينهما وبين الوجوب قطعاً (وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحطب قاعاً ويجلس بين الخطبتين ويقرأ آيات ويذكر
 الناس رواه الجماعة إلا البخارى والترمذى) **قوله** يحطب قاعاً فيه ان القيام حال الخطبة
 مشروع وما في الخلاف في حكمه **قوله** ويجلس بين الخطبتين فيه مشروعية المجلس
 بين الخطبتين واختلاف في وجوبه فذهب الشافعي والمامحني إلى وجوبه وذهب
 الجمهور إلى أنه غير واجب استدلال من أوجب ذلك بفعله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله
 صلوا كما أوتوا أصلى وقد قدمنا الجواب عن مثل هذا الاستدلال وأنه غير صالح لأنبات
 الوجوب **قوله** بين الخطبتين فيه ان المشروع خطبتان وقد ذهب إلى وجوبهما المعتز
 والشافعي وسكن العراقي في شرح الترمذى عن مالك وأبي سنيشة والأوزاعي وأحق

ابن

صحيح عن أنس قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة

ولهم يومان يلعبون فيها فقال قد أبدلكم الله اليوم سابعهم ما يوم الفطر والاضحى واستنيط منهم كراهة اقرح
 في أعياد المشركين والنسج بهم وبالغ الشيخ أبو حنيفة الكبير النسج من الخنفسة فقال من أهدى فيه بيضة إلى مشرك
 تعظم باليوم فقد كفر بالله واستنيط من تسجعة أيام معنى أنهم أيام عدم مشروعية قضاء الصلاة العبد فهم من فاته واستدل جماعة
 من الصوفية بحديث الباب على اباحة الغناء وسامعها له وبغيره ألا يكتفى بذلك تصريح عائشة بقوله ليسنا بعتنيتين

ففتت عنهم لمن طريق المعنى ما يثبتهم له باللفظ لان الغناء يطلق على رفع الصوت وعلى التزم الذي تسميه العرب النصب بفتح النون وسكون الهمزة وعلى الحدا ولا يسمي فانه مغتبار انما يسمى بذلك من يشد بقطط وتكسر وتسميع وتشويق لما فيه تعريض بالقوا حشر وتصريح قال القرطبي قولها ليستا بعنيتي أى ليستا بمن يعرف الغناء كما تعرفه المغنيات المعروفة بذلك وهذا منها تقرر عن الغناء المعتاد عند المشتهرين به وهو الذى يجرى السالكين ويبيع الكامن وهذا النوع اذا كان في شعره وصف بحسان النساء والنحو وغيرهما من الامور المحرمة ١٤٥ لا يختلف في تعريجه قال وامامنا ابتدعه

الصوفية في ذلك فمن قبيل ما لا يختلف في تحريمه لكن النفوس الشهوانية غلبت على كثير من ينسب الى الطير حتى اقد ظهرت من كثير منهم فعدلات الجبان والصدان حتى رقصوا بجر كات متطابقة وتقطعت ملاحقة وانتهى التواضع بقوم منهم الى ان جعلوها من باب القرب وصالح الاعمال وان ذلك يفرق بين الاحوال وهذا على التحقيق من آثار الزندقة وقول أهل الحرق والله المستعان انتهى وينبغي أن يعكس مرادهم ويقرأ سبي ما يلبه عوض النون وأما الآلات فالسلام على اختلاف العلماء فيها عند الكلام على حديث العازف في كتاب الاشربة وقد حكى قوم الاجماع على تحريمها وحكى بعضهم عكسه ولا يلزم من اباحة الضرب بالدف في العرس وقصوه اباحة غيره من الآلات كالعود ونحوه انتهى كلام الحافظ في التلخيص (فاما غزل) أبو بكر (غزتهم ما غزجتا) وفي الحديث من القوائد مشروعية

ابن راهويه وأبي ثور وابن المنذر وأحمد بن حنبل في رواية ان الواجب خطبة واحدة قال واليه ذهب جمهور العلماء ولم يستدل من قال بالوجوب الا بمجرد الفعل مع قوله صلوا كما رأيتموني الحديث وقد عرفت ان ذلك لا يثبت الوجوب قوله وبقرأ آيات ويذكر الناس استدل به على مشروعية القراءة والوعظ في الخطبة وقد ذهب الشافعي الى وجوب الوعظ وقراءة آية تالية لذلك ذهب الامام يحيى ولكنه قال بحجب قراءة سورة وذهب الجمهور الى عدم الوجوب وهو الحق (وعنه) ايضاً رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان لا يظيل الموعظة يوم الجمعة اغماهى كليات يسيرات رواه ابو داود الحديث سكت عنه ابو داود والمازني وهو من رواية شيبان بن عبد الرحمن الحنظلي عن سماعة ورجال اسناده ثقات وفيه ان الوعظ في الخطبة مشرووع وان اقصاها الخطبة الأولى من اطالها وسأى الكلام على ذلك (وعن ام هشام بنت حارثة بن النعمان رضى الله عنه قالت ما أخذت قوا القرآن الجيد الا عن اسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرؤها كل جمعة على المنبر فاخطب الناس رواه احمد ومسلم والنسائي وابو داود) وفي الباب عن يعقوب بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي داود والنسائي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ على المنبر ونادوا يا مالك وعن ابي هريرة عند الزبير قال خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة فذكر سورة ولحديث آخر عند ابن عدى في الكامل قال خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الناس على المنبر يقرأ آيات من سورة البقرة وعن ابي ابن كعب عند ابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ يوم الجمعة تبارك وهو قائم يذكر بآيات الله تعالى وهو من رواية عطاء بن يسار عن ابي لم يذكره وعن جابر بن عبد الله عند الطبراني في الاوسط ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب فقرأ في خطبته آخر الزمر فقصره المنبر من زين وفي اسناده أبو بجر البكري وفي اسناده عبد الرحمن بن عثمان بن أمية وقد طرح الناس حديثه وقال ابو داود صالح وفي اسناده ايضا عباد بن ميسرة المنقري ضعفه احمد ويحيى وعن ابن عمر عند ابن عدى في الكامل باللفظ حديث جابر بن عبد الله وفي اسناده عباد بن ميسرة وهو ضعيف كما تقدم وله حديث آخر عند ابن عدى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ على المنبر والارض جميعا قبضته الآية وفي اسناده المنكدر بن محمد وقد وضعه

التوسعة على العيال في أيام الاعياد بانواع ما يحصل لهم به بسط النفس وترويح البدن من كلف العبادة وان الاعراض عن ذلك أولى وفيه ان اظهرها السرور في الاعياد من شمار الدين وفيه جواز دخول الرجل على ايقته وهي عند زوجها اذا كانت له بذلك عادة وتأديب الابن بته حضرة الزوج وان ترك الزوج لان التأديب وظيفة الآباء والعطف مشرووع من الازواج للنساء وفيه الرفق بالمرأة واستحباب موافقتها فيه ان التليذ اذا رأى عند شيخه ما يستنكر مثله يادى الى انكاره ولا يكون في ذلك اثبات على شيء بل هو أدب منه ورعاية لمهرمة واجلال لمنصبه وفيه

فتدري التليذ بحضرة شيخه بما يعرف من طريقته ويحفل أن يكون أبو بكر طرأ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نام فغشي أن يستنظف فيغضب على أيقته فبادر إلى سد هذه الأربعة وفي قول عائشة في آخر الحديث لما غلبت غزيرته ما غفر جثا لاله على أنها مع ترخيص النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها في ذلك راعت خاطر أبيها أو خشيت غضبه عليها فخر جثمتها واقناعها في ذلك بالإشارة فيما يظهر للعلماء من الكلام بحضرة من هو أكرمهم وأسدلهم على جواز معاصي صوت الحاربة بالغناء ولولم تكن مملوكا لانه صلى الله عليه وآله وسلم لا يشكر ١٤٦ على أبي بكر سمعه بل أنكر أنكاره واستقرت إلى أن أشادت اليه معايشة

بالخروج ولا يخفى أن فعل هذا الجواز ما إذا أممت الفتنة بذلك والله أعلم (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفرد يوم (عبد القطر حتى يأكل تمرات) أي لم يفتح محرم القطر قبل صلاته قاله كان محرما قبلها أول الاسلام وخص القمر لما في الحلو من تقوية النظر الذي يرضونه الصوم ويرق القلب ومن ثم استحب بعض التابعين كعوايه بن قرة وابن سيرين وغيرهما أن يفطر على الحلو مطقة كالعسل والشرب كالاكل قال ثم فعل ذلك قبل خروجه استحب له في طريقه أو في المصلى أن أمكنه ويكره تركه كإني في شرح المهذب عن نص الام (وفي رواية عنه) أي عن أنس (وبأكلهن وترا) إشارة إلى التوحيد كما كان يفعله

النسائي وابن علي بن أبي طالب سلام الله عليه عند الطبراني في الاوسط ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ على المنبر قايما الكافرون وفي قوله الله أحد وفي أسناده هرون ابن عنترة قال ابن حبان لا يجوز أن يحتج به مشكر الحديث ورواه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وقال الدارقطني يحتج به وعن أبي الدرداء عند الطبراني أيضا نحو حديث أبي هريرة المتقدم وعن أبي ذر عند الطبراني أيضا نحو حديث أبي هريرة أيضا وعن أبي سعيد عند أي داود قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر من فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه قال العراقي في أسناده صحيح وقد استدل بحديث الباب وما ذكرناه من الأحاديث على مشروعية قرائته من القرآن في الخطبة ولا خلاف في الاستحباب وإنما الخلاف في الوجوب كما تقدم وقد اختلف في محل القراءة على أربعة أقوال الأول في أحداهم ألا يعينها واليه ذهب الشافعي وهو ظاهر إطلاق الأحاديث والثاني في الأولى وإلى ذلك ذهب الهادي وهو بعض أصحاب الشافعي واستدلوا بما رواه ابن أبي شيبة عن الشعبي مرسل قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه ثم قال السلام عليكم ويحمد الله تعالى وينفي عنه ويقرأ سورة ثم يجلس ثم يقوم فيخطب ثم يقرأ أبو بكر وعمر يفعلاه والتول الثالث أن القراءة مشروعة فيها جميعا وإلى ذلك ذهب العراقيون من أصحاب الشافعي قال العراقي وهو الذي اختاره القاضي من الحنابلة والربيع في الخطبة الثانية ون الأولى حكمه العمدة في يدل لما رواه النسائي عن جابر بن سمرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب قائما ثم يجلس ثم يقوم ويقرأ آيات ويذكر الله عز وجل قال العراقي وأسنداه صحيح وأجيب عنه بأن قوله يقرأه داوود على قوله يخطب لأعلى قوله يقوم والظاهر من أحاديث الباب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يلزم قرائة سورة أو أية مخصوصة في الخطبة بل كان يقرأ هذه السورة وهذه وهذه وهذه الآية وهذه

باب هيأت الخطبتين وأدائها *

(عن ابن عمر رضي الله عنهما) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة قائما ثم يجلس ثم يقوم كما يفعلون اليوم رواه الجماعة * وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال كان

أوأكثر وترا وهي أصرح في المداومة (عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه) قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فقال (إن أول ما يدب في يومنا هذا) أي يوم عبد الاضحية وكذا عبد القطر (أن فعل) الصلاة التي قدمنا فلهذا هي بالمتقبل عن الماضي (ثم ترجع فتعبر) والتعقيب يتم لا يستلزم عدم تحلل أمر آخر بين الأمرين (فن فعل ذلك) أي البدء بالصلاة ثم رجع فتعبر (فقد أسباب تستننا من تحرق قبل الصلاة قائما هو لم قدمه لانه ليس من السك في شيء) الحديث وفيه قصة أبي بردة وهذا الحديث وقع مؤخر في الترتيب عند البخاري وقدمه السائق هنا ولا وجه لذلك وفي

حديث برودة عند أحمد والترمذي وابن ماجه باسناد حسنة وصححه الحسبك وابن حبان قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخرج يوم القدر حتى يطعم ويوم النحر حتى يرجع فياكل من نسيكته (وعنه) أي عن البراء (رضي الله عنه) قال خطبنا النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يوم) عيد (الاضحى بعد الصلاة) أي صلاة العيد فقال لمن صلى صلاتنا وناك نساكنا بضم النون والسبعين أي ضحى مثل ضحيتنا (فقد أصاب النساك من نساك قبل الصلاة فانه) أي النساك (قبل الصلاة) أي غير صحيحة أو غير موقوفة فالمراد به هنا التحقير وعدم الاعتماد بما قبل الصلاة ١٤٧ أذهب المقرئ في النفوس وحسنه فيكون قوله (ولانساك له) كال توضيح

والبيان له وقال في الفتح فانه قبل الصلاة لا يجزئ ولا نساك له وفي رواية النسائي فانه قبل الصلاة لانساك له يحذف الواو وهو أوجه وأرضع (نقال أبو بردة ابن نيار) البولي المدني (خال البراء) بن عازب (بارسول الله) فاني نسكت شافي قبل الصلاة وعرفت أن اليوم يوم (أكل) بفتح الهمزة (وشرب) بضم المجهمة وجوز الزركشي في تعلق العمدة فقها كما قيل به في أيام متى أيام أكل وشرب وتعبه في المصايح بأنه ليس بحال قياس وانما المقصد فيه الرواية (وأحببت أن يكون شافي أول شاة تذبح في بيتي فذبحت شافي وتعدت) من الغداء قبل أن آتي الصلاة (قال) له صلى الله عليه وآله وسلم (شاكناكلم) أي فليست أخضبة ولا ثواب فيما بل شى على عادة الذبح إلا كل المجرى من القرية فاستقدم من أضاعها إلى اللحم في الأجزاء (قال يارسول الله فان عسدا

النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب قائما ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائما قال انه يخطب جالسا فقد كذب فقد والله صليت معه أ كثر من أني صلاة رواء أحد ومسلم وأبو داود) قوله كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة قائما فانه ان القيام حال الخطبة مشرور قال ابن المنذر وهو الذي عليه عمل أهل العلم من علماء الأماصار اه واختاف في وجوبه فذهب الجمهور إلى الوجوب ونقل عن أبي خنيفة أن القيام سنة وليس بواجب وفي ذلك ذهب الهادي واستدل الجمهور على الوجوب بصحيفة الباب وبغيره فحاشا من الأحاديث الصحيحة وأخرج ابن أبي شيبة عن طائفة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائما وأبو بكر وعمر وعثمان وأول من جلس على المنبر معاوية وروري ابن أبي شيبة أيضا عن الشعبي أن معاوية انما خطب قاعدة لما كثر شتم بطنه ولجمه ولا شك أن الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم وعن الخلفاء الراشدين هو القيام حال الخطبة ولكن الفعل بمجرد لا يفيد الوجوب كما عرفت غير مرة قوله ثم يجلس فيه مشروعة الجالوس بين الخطبتين وقد تقدم الخلاف في حكمه قوله في قال انه يخطب رواية أبي داود في حديث أن كان يخطب ورواية مسلم في أن كان يخطب قوله أ كثر من أني صلاة قال النووي المراد بالصلاة الخمس لا الجمعة اه ولا بد من هذا لأن الجمع التي صلاها صلى الله عليه وآله وسلم من عند افتراض صلاة الجمعة إلى عنده مونة لا تبلغ ذلك المقدار ولا يصح

(وعن الحكم بن حزن الكوفي رضي الله عنه قال قدمت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سابع سبعة أو ثامن تسعة فلبثنا عنده أياما مشهدنا فيه الجمعة فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امتوا كذا على قوس أو قال على عصا فحمد الله وأثنى عليه وكلمت خفيقات طيبات مباركات ثم قال أيها الناس انكم إن تفلحوا وإن تظفروا كل ما أمرتم وإن سددوا وأبشروا رواء أحد وأبو داود) الحديث في اسناده مشهور بحراش أبو الصلت وقد اختلف فيه فقال ابن المبارك ثقة وقال أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم لا بأس به وقال ابن حبان كره رجالا صالحا وكان من يخطب كثير احتج حرج عن الاعتدال به قال الحافظ والا كثر ثبوته وقد صحح الحديث ابن خزيمة وابن السكيت وحسن اسناده الحافظ قال وله شاهد من حديث البراء بن عازب عن أبي داود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطى يوم

عناقا) بفتح العين (الناجدة) التي ولد لها (هي أحب إلى) اسمها وطيب لها وثمرتها (من شاتين أتعجزى) أي تكتفى (أو تفضى عنى قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نم) تجزى عنه (ول تجزى) جذعة (عن أحد بعدك) أي غيرك لأنه لا بد في نضحية المعز من الشئ فهو مما اخص به أبو بردة كما اخص خزعة بتمام ثم ادته مقام شاهد من رواية هذا الحديث كلهم كوفيون وبربر أصلا من الكوفة وثقة الحديث والعقصة والقول (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم) عيد (الظرو) يوم عيد (الاضحى إلى المصلى) موضع خارج باب المدينة يشهرون

باب المسجد ألف: راع قاله ابن أبي شيبة في أخبار المدينة عن أبي غسان صاحب مالك واستدل به على استحباب الخروج إلى
 المسجد لأجل صلاة العبد وأن ذلك أفضل من صلاحته في المسجد أو طيبة صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك مع فضل مسجده
 وهذا مذهب الحنفية وقال المالكية والمخالفون في الصحراء الآية في المسجد الحرام بسببه وقال الشافعية يفعلها في
 المسجد الحرام وبنت المقدس أفضل من الصحراء تبعه السلف والخلف وشرفوها ولسموه لولا الخضور إليهم وأوسعها فعلها
 في سائر المساجد انشعبت أو دخل مطر ١٤٨ ونحوه كنج أولي لشرفها ولسموه لولا الخضور إليهم وسبغها في أول ومع

العبد في النفاق فلو صلى في
 الصحراء كان تاركا للاول مع
 الكراهة في الثاني دون الاول
 وان ضاقت المساجد ولا عذر
 كره فعلها فيها للمشقة بالزحم
 وخرج إلى الصحراء واستخلف
 في المسجد من يصل بالضعفاء
 كالشيوخ والمرضى ومن معهم
 من الأقوياء لان علماء السلف
 أبامعود الانصاري في ذلك
 رواه الشافعي بإسناد صحيح
 قال الشافعي في الام بلغنا ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم كان يخرج في العبد إلى
 المصلي بالمدينة وكدام بعده
 الامن عذره بار ونحوه وكذا
 عامة أهل البلدان الا أهل مكة
 ثم أشار إلى أن سبب ذلك سرعة
 المسجد رضي أطراف مكة قال
 أبو عمر بلد وكان مسجد أهل
 يسههم في الاعباد لم أر أن يخرجوا
 منه فان كان لا يسههم كرهت
 الصلاة فيه ولا إعادة وقتضى
 هذا ان العلة تدور على الضيق
 والسهولة لذات الخروج إلى
 الصحراء لان المألو ب حصول

العبد قوسا فخطب عليه واوله أحمدوا العباد في مسجد ابن السكري وفي الباب عن ابن
 عباس وابن الزبير عن أبي الشيخ ابن حبان في كتاب أخلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وفي الباب أيضا عن عطاء مرسلا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا خطب يعمد على
 عنزة اعتقدا أو أخرجه الشافعي في أسناده يثبت في أبي سالم وهو وضعيف الحديث فيه
 منبر وعبدة الاعتقاد على سبب أو عصا حال الخطبة قبل والحكمة في ذلك الاشتغال عن
 العبث وقيل انه أر بطل العاش وفيه أيضا مشروعة اشغال الخطبة على الحمد لله والوعظ
 وقد قدم الخلاف في الوعظ واما الحمد لله فذهب الجمهور إلى انه واجب في الخطبة
 وكذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجرح الامام يحيى انه لا بد في
 الخطبة من الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى آله اجماعا (وعن عمار
 ابن ياسر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان طول صلاة
 الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه فاطيلو الصلاة وانصر الخطبة رواه أحمد وسلم
 والمئنة العلامة والمظنة * وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال كانت صلاة رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قصدا او خطبة قصدا رواه الجماعة الا البخاري وأبا داود وعن
 عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطيل
 الصلاة ويقتصر الخطبة رواه النسائي حدث ابن أبي أوفى قال العراقي في شرح
 الترمذي أسناده صحيح وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عند الزوران النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال ان قصر الخطبة وطول الصلاة مئنة من فقه الرجل فطوّلوا الصلاة
 واقصروا الخطب وان من البيان اسحر وان سبأ في بعدكم قوم يطيلون الخطب
 ويقصرون الصلاة وقد رواه الطبراني في الكبير وموقوف على عبد الله قال العراقي وهو
 أولي بالصواب لاتفاق سفيان وزائدة على ذلك وانفراد قيس برفعه وعن أبي امامة عند
 الطبراني في الكبير ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا بعث أميرا قال انصر الخطبة
 وأقل الكلام فان من الكلام بصرا في أسناده جميع بالفتح ويقال بالضم وصغر ابن
 نوب بضم المثلثة ورفع الواو بعدها قال البخاري والدارقطني انه منكر الحديث وقال
 النسائي متروك الحديث قوله مئنة قال النووي يفتح الميم ثم همزة مكسورة ثم نور مشددة

عوم الاجتماع فاذا حصل في المسجد مع أهله لم يمتعه كالولي قال ثوري في الصلاة ثم يعرف صلى
 الله عليه وآله وسلم من الصلاة (فيقوم مقابل الناس) أي مواجهها لهم ولابن حبان من طريق داود بن قيس فينصرف إلى
 الناس فانما في صلاؤه ولابن خزيمة خطب يوم عيده على رجليه وفيه اشعار بأنه لم يكن اذذاك في المصلي منبر ويبدل على ذلك قول
 أبي سعيد فيزيل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروار ومفتضى ذلك ان أول من اتخذ مروار والمالك في المدونة أول من
 خطب الناس في المصلي على منبر عثمان بن عفان من طين بناه كثير بن الصلت وهذا معضل وما في الصحيحين أصح ويحتمل أن

يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم تركه حتى أعاده مروان ولم يطلع على ذلك أبوسعيد (والناس - لحسن على صفوفهم فيعظمهم) أي يخوفهم عواقب الامور (ويوصيهم) أي يجانبني الوصية به (وبأمرهم) بالاحلال وبمنهاهم عن الحرام (فإن كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يريد) في ذلك الوقت (أن يقطع بعثا) أي مبعوثا أي يخرج طائفة من الجيش إلى جهة من الجهات للغزو (قطعه أو) كان يريد أن (بأمر بشئ أمر به) تصرف (إلى المدينة) قال أبوسعيد (لقد روى فلان يزل الناس على ذلك) الازدحام بالصلاة والخطبة بعده (حتى خرجت مع مروان) بن الحكم ١٤٩ (وهو أمير المدينة) من قبل معاوية (في) عهد أخضعي (أو في عهد) فطر فلما اتفقا بالمصلى

الذي كورة (إذا مضى بناه كثير ابن الصلت) بن معاوية البكندي التابعي الكبري المولود في الزمن النبوي وأما اختص كثير ببناء المنبر بالمصلى لأن داره كانت في قبائمه (فاذا مروان يريد أن يرتقيه) أي يصعد (قبل أن يصل) قال أبوسعيد (فجذبت بشويه) أي بالصلوة قبل الخطبة على العادة (فجذبني فارتفع) على المنبر فخطب قبل الصلاة (فقال له) ولا تصحبا (غيرتم الله) سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه لانهم كانوا يقدمون الصلاة على الخطبة فحمله أبوسعيد على التبيين وحله مروان على الاولوية وهذا صريح في أن أبوسعيد هو الذي أنكر وقوع عذمه لم ين طريق طاري بن شهاب قال أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان فقام إليه رجل فقال الصلاة قبل الخطبة فقال قد ترك ما هنا فقال أبوسعيد أما هذا فقد قضى معلمه وهذا ظاهر في

أي علامة قال وقال الأزهري والاكثرون الميم فيها رائدة وهي مقفلة قال الهروي قال الأزهري غلط أبوسعيد في جعل الميم أصلية وردة الخطابي وقال انما هي فعلية وقال القاضي عياض قال شيخنا ابن سراج هي أصلية انتهى وانما كان اقصار الخطبة علامة من فقه الرجل لأن الفقيه هو المطلع على جموع الالفاظ فيمكن بذلك من التعبير باللفظ المختصر عن المعاني الكثير قوله فاطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة قال النووي له مرة في اقصر مرة وصل وظاهر الامر باطالة الصلاة في هذا الحديث الخاتمة لقوله في حديث جابر بن عمر كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قصدا وخطبته قصدا وقال النووي للخاتمة لأن المدا بالامر باطالة الصلاة بالنسبة إلى الخطبة لا التطويل الذي يشق على المؤمن قال العراقي وأحيث احتجج إلى التطويل لأدراك بعض من يخاف قال وعلى تقدير تعدد الجمع بين الحديثين يكون الاختلاف في حقنا بقوله لأنه أدل لا بقوله لاحتمال التخصيص انتهى وقد ذكرنا غير مرة ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالامتناع عدم وجدان دليل يدل على التام في ذلك الفعل بخصوصه وهذا منه قوله قصدا القصد في الشئ هو الاقتصاد فيه وترك التطويل وانما كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخطبته كذلك لئلا يلبس الناس وأحاديث الباب فيها مشروعية اقصار الخطبة والاختلاف في ذلك واختلاف في أقل ما يجزئ على أقوال مبسوطة في كتب الفقه (وعن جابر رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب أجرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول صبحكم ومساءكم ربه أمسا) الحديث فقامه في صحيح مسلم وبه قول اما بعد فان خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثات ما وكل بدعة ضلالة قوله إذا خطب أجرت عيناه فانه يستحب للغيب أن يفهم أمر الخطبة ويرفع صوته ويجزل كلامه ويظهر رعاية الغضب والفرح لأن تلك الاوصاف انما تكون عند اشتدادهما قوله يقول أي منذر الجيش قوله صبحكم فاعلم بغيره يعود إلى العذر والمنذر منه ومنعه بغيره يعود إلى المنذرين وكذلك قوله ومساءكم أي أتاكم العذر ووقت الصباح أو وقت المساء (وعن حصين بن عبيد الرحمن رضى الله عنه قال كنت إلى جنب عمار بن

أنه غير أبي سعيد فيجتمعا أن يكون هو أبوسعيد الذي وقع في رواية عبد الرزاق انه كلامهما ويتجمل أن تكون القصة قد عدت وبدل على ذلك المغيرة الواقعية بن رواتي عياض ورواه ابن المنبر في المصلى وفي رواية زجاء مروان أخرجه المنبر معه فاعلم مروان لما أنكر عليه أخرجه المنبر ترك أخرجه بعد أمر بنيانهم من ابن وطين بالمصلى ولا بعد في أن يشكر عليه بتقديم الخطبة على الصلاة مرة بعد أخرى وبدل على التغيير أيضا انما كان في سعد وقع بشئ منه وانكار الآخر وقع على رؤس الناس (فقال مروان يا) أبوسعيد قد ذهب ما تعلم قال أبوسعيد (فقلت ما أعلم) أي الذي أعلمه (والله

خبرهم لأعلم) أي لأن الذي أعلم طريق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه (فقال) مروان مع شذراع ترك الأولى (أن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة فجعلنا) أي الخطبة (قبل الصلاة) فرأى أن المحافظة على أصل السنة وهو اجتماع الخطبة الأولى من المحافظة على هيئتها فيها ليست من شرطها قال في القتيق وهذا يشعربان مروان فعل ذلك باجتهاد منه ووردان عثمان فعل ذلك أيضا لكن أهله أخرى انتهى والحق أن الاجتهاد قديم وأورد فيه نص من الشارع لا يسوغ ولا يجوز العمل به والسكوت عليه ولهذا أنكر أبو سعيد ١٥٠ تقديم الخطبة على مروان ومذهب الشافعية لو خطب قبلها لم يعتد

بها رأسا وهو الحق وفي هذا الحديث من التواطؤ بين المنبر قال الزين بن المنبر وإنما اختاروا أن يكون باللبين لأن المنبر ليس بمرتبة بل هو غير جدير بوقوف عليه بالنقل بخلاف خبث منبر الجامع وفيه ان الخطبة على الأرض عن قيام في المصل على أولى من القيام على المنبر والفرق بينه وبين المسجد أن المصل يكون بمكان فيه فضاء يمكن من ثبوته كل من يحضر بخلاف المسجد فإنه يكون في مكان محصور وقد لا يراه بعضهم وفيه الخروج إلى المصل في العدا وان مصلاته في المسجد لا تكون إلا عن ضرورة وفيه انكار العلماء على الأمراء إذا ضيعوا ما يخالف السنة وفيه حلف العالم على صدق ما يخبر به والمباحثة في الأحكام وجواز عمل العالم بخلاف الأولى لأن أبو أوفاه الحاكم على الأولى لأن أبو سعيد حضر الخطبة ولم يشرف فيستدل به على أن البداءة بالصلاة ليست

أروية وشرب بن مروان بخطبنا الله عار عبيد فقال عمارة يعني قبح الله هاتين البيتين رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر يحطأ إذا دعا يقول هكذا أفرغ السبابة وحدها رواه احمد والترمذي بعناهم وصححه • وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاهر يديه قط يدعو على منبر ولا غيره ما كان يدعو الا بضع حذو منكبه ويشير باصبعه إشارة رواه احمد وأبو داود وفيه لكن رأيت يقول هكذا وأشار بالسبابة وعقد الوسطى باليمنى الحديث الأول أخرجه أيضا مسلم والنسائي والحديث الثاني في اسناده عبد الرحمن بن اسحق القرشي ويقال له عباد بن اسحق وفيه مقال كذا قال المذري وفي الباب عن عطف بن الحرث الثمالي عن عباد بن الزرار قال بعث إلى عبد الملك بن مروان فقال يا أبا سليمان فأقعد جمعنا الناس على أمرين فقال وما هما فقال رفع الأيدي على المنابر يوم الجمعة والتعصر بعد الصبح فقال أما منى ما أمثل بدعتكم عندي ولست بجميعكم على شيء منها قال لم قال لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أحدث قوم بدعة إلا رفع مثلها من السنة ففعلت بسنة خير من أحدث بدعة وفي اسناده ابن أبي حريم وهو ضعيف وثقة وهو مدلس قوله فقال عمارة يعني لفظ يعني ليس في • • • ولا في سنن أبي داود ولا الترمذي قوله في قبح الله هاتين البيتين زاد الترمذي التفسيرتين والحديثان المذكوران في الباب يدلان على كراهة رفع الأيدي على المنبر حال الدعاء وأنه بدعة وقد ثبت في الصحيحين من حديث أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء فإنه كان يرفع يديه حتى يرى باض ابطمه وظاهره أنه لم يرفع يديه في غير الاستسقاء قال النووي وليس الأمر كذلك بل قد ثبت رفع يديه في الدعاء في مواطن وهي أكثر من أن تحصى قال وقد جعت منها نحو ما من ثلاثين حديثا من الصحيحين انتهى وظاهر حديث الباب أنها تجوز للإشارة بالاصبع في خطبة الجمعة

• (باب المنع من الكلام والامام بخطب والرخصة في كالمه وسكاته لمصلحة وفي الكلام قبل أخذه في الخطبة وبعد اتقاهما) •

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن أنس بن مالك رضى الله عليه وآله وسلم قال إذا قلت لصاحبك

بشرط في صحته ورواه هذا الحديث كاهم مديون (عن ابن عباس وجابر بن عبد الله رضى الله عنهم يوم قال لا يمكن يؤذن) بفتح الهمزة (يوم) عيد (القطر ولا يوم) عيد (الانحى) في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية عن ابن عباس قال لا يؤذن لها ولا تؤتمم أخرجه ابن أبي شيبة ومسلم عن جابر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة يعني أذان ولا إقامة وعندنا أيضا عن جابر قال لا أذان للصلاة يوم العيد ولا إقامة ولا شيء واستدل المالكية والجمهور به ذاعلى أنه لا يشال قبلها الصلاة جماعة ولا الصلاة واجبة الشافعية على استحباب قوله بجاوى الشافعي عن الثقة عن الزهري قال كان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم بأمر المؤذن في العبد فيقول الصلاة جامعة وهذا من أجل بعضه القياس على صلاة الكسوف
لثبوتها وعندي رواية البخاري أصحها بعد له أولى ولا يساويه ذلك المرسل وإن عضده القياس قال في إرشاد الساري
فليتوق ألقاظ الأذان كلها أو بعضها فلو أذن أو أقام كرهه نص عليه في الأول ومن أحدث الأذان فيها أمه وأبوه رواه ابن
أبي شيبة تاسداً صحيح زاد الشافعي في روايته عن الثقة عن الزهري فأخذ به الحجاج حين أقر على المدينة أوزنا بالبصرة رواه
ابن المنذر وأمره أن قاله لا ودي أو هشام قاله ابن حبيب أو عبد الله بن ١٥١ الزبير رواه ابن المنذر أيضاً (وعنه)

أبي عن عبد الله بن عباس
(رضي الله عنه) ما قال شهدت
العبد مع رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) أبي بكر وعمر
وعثمان رضي الله عنهم فحكمهم
كلوا يصلون قبل الخطبة وهذا
صرح فيما ترجم له وهو الخطبة
بعد صلاة العبد وشيخ البخاري
بصري والشافعي والثالث ميكان
والرابع في وفيه التصديت
والإخبار والغنعة والقول
وأخرجه البخاري في التفسير
ومسلم في الصلاة وكذا أخرجه
أبو داود (وعنه) أي عن ابن
عباس رضي الله عنهم (عن النبي
صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) أنه
قال ما العمل) يشمل أنواع
العبادات كالصلاة والتكبير
والذكر والصوم وغيرها (في أيام)
من أيام السنة (أفضل منها)
أي من الأعمال بشعبير الأعمال
كأن قوله تعالى أو الظنل الذين
كذروا البر ما وى والركن
وتعبه اللمعني فقال هذا
غلط والعمى ما القرية في أيام
أصل منها (في هذا العشر)

يوم الجمعة أنصت والامام يخطب فقد لغوث رواه الجماعة إلا ابن ماجه * وعن علي رضي
الله تعالى عنه في حديث له قال من دنا من الامام فغلا ولم يستمع ولم ينصت كان عليه كذل
من الوزر ومن قال صه فقد اغوا من لغا فلا جمعة ثم قال هكذا سمعت نبيكم صلى الله
عليه وآله وسلم رواه احمد وأبو داود * وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب فهو كمثل الجمار يحمل أفعار
والذي يقول له أنصت ليس له جمعة رواه احمد * وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال جلس
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أعلى المنبر فخطب الناس وتلا آية والى جنبى أبي بن كعب
فقلت ليا أي منى أنزلت هذه الآية فابى أن يكلمنى ثم سأله فابى أن يكلمنى حتى نزل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له أي مالك من جعلتك الامام فقلت فلما انصرف
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جلسته فآخبرته فقال صدق أي فأنصت امامك
يتكلم فأنصت حتى يفرغ رواه احمد * حديث علي في اسناد رجل مجهول لان عطاء
الخراساني رواه عن مروى امرأته عثمان قالت سمعت عليا الحديث وعطاء الخراساني
وتعبه يحيى بن معين وأثنى عليه وتكلم فيه ابن حبان وكذبه سعيد بن المسيب وحديث
ابن عباس أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في المصنف والبخاري في مسنده والطبراني في الكبير
وفي اسناده مجاهد بن سعيد وقد ضعفه الجمهور وقال الحفاظ في بلوغ المرام لا بأس
باسناده وحديث أبي الدرداء أخرجه أيضاً الطبراني في روايه شريك بن عبد الله بن أبي غر
عن عطاء بن يسار عن أبي الدرداء وروى أيضاً من رواية عبد الله بن سعد عن حرب بن
قيس عن أبي الدرداء قال في مجمع الزوائد رجال الحديث قال أخرجه أبو يعلى
والطبراني عن جابر قال دخل ابن مسعود والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فجلس الى
جنبه أي قد كثر نحو حديث أبي الدرداء قال العراقي ورجاله ثقات ويشهد له أيضاً ما رواه
الطبراني عن أبي ذر نحو حديث أبي الدرداء المذكور في الباب وعن ابن أبي أوفى عند
ابن أبي شيبة في الصنف قال ثلاث من مسلم من غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى من أن
يحدث حدثاً تابعي أذى أو أن يتكلم أو أن يقول صه قال العراقي ورجاله ثقات قال وهذا

الأول من دى الجملة كذا في رواية أبي ذر عن التكسبه في التصريح بالعشر وكذا عند احمد عن غندر عن شعبه الاسناد
المذكور بل في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبه باللفظ عشر الجملة وعن صريح العشر أيضاً ابن ماجه وابن حبان وأبو عوانة
قال ابن أبي جرة الحديث دال على أن العمل في أيام التشريق أفضل من العمل في غيره ووجهه صاحب جمعة النفوس بأن
أيام التشريق أيام غفلة والعبادة في أوقات الغفلة فاضلة عن غيرها كما قام في جوف الليل وأكثرت الناس قياماً وبأنه وقع فيها
محنة الخليل بولده فمن عليه بالقدام وهو ما عارض بالنقول كما قلنا في الفتح فالعمل في أيام العشر أفضل من العمل في غيرها

من أيام الدين من غير استثناء شيء لكن يعكس عليه ترجع الحضارى بأيام التشريق وأجيب بانثرا كهـ ما في أصل الفضيلة
لوقوع أعمال الحج فيها ومن ثم اشتركت في مشروعية التكبير وإذا كان العمل في أيام العشر أفضل من العمل في أيام غيرها
من السنة لزمنه ان تكون أيام العشر أفضل من غيرها من أيام السنة حتى يوم الجمعة منه أفضل منه في غيره جمعه الفضيلتين
وخرج الجزاء وغيره عن جابر مرفوعاً أفضل أيام الدنيا أيام العشر وعنده الطبراني من حديث ابن عمر ليس يوم أعظم عند الله
من يوم الجمعة ليس العشر وهو يدل على ان أيام ١٥٢ العشر أفضل من يوم الجمعة الذي هو أفضل الايام وايضا فأيام العشر

تشمل على يوم عرفة وقدروى
أنهم أفضل أيام الدنيا والايام اذا
أطاعت دخلت فيم اللها الذي دعا
وقد أقسم الله تعالى بها فقال
والفجر واليسأل عشر وقد زعم
بعضهم ان ايام عشر رمضان
أفضل من ايامه لاشكاله اعلى
ليسه القسده قال الحافظ ابن
رجب وهذا بعيد جدا لو صح
حديث أبي هريرة في الترمذي
قيام كل ليلة منها بقيام ليلة
الافتد ولكن صريحنا في تفضيل
اليامه على ليالي عشر رمضان
فان عشر رمضان أفضل باليه
واحداً وهذا يرجع الياليه
متساربه والتحقق ما قاله بعض
أعيان المتأخرين من العلماء
ان مجموع هذا العشر أفضل
من مجموع عشر رمضان وان
كان في عشر رمضان ليلة
لا يفضل عليها غيرها انتهى
واستدل به على فضل صيام
عشر الحجة لاندراج الصوم في
العمل وعروض بغير صوم
يوم العيد وأجيب بجملة على
الغالب ولا ريب ان صيام

رمضان أفضل من صوم العشر لان فعل الفرض أفضل من التفل من غير تردد وعلى هذا فكل ما فعل
من فرض في العشر فهو أفضل من فرض فعل في غيره وكذا النفل (قالوا) يا رسول الله (والاجهاد) أفضل منه وزاد أبوذر
في سبيل الله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (والاجهاد) في سبيل الله ثم استثنى جهاد واحد وهو أفضل الجهاد فقال
(الارجل خرج) أي عمل رجل والاستثناء متصل وقيل منقطع أي لكن رجل فهو أفضل من غيره أو مسأوله (يخاطر)
من المخاطرة أي ارتكاب ما فيه خطر أي يقصد قهره مدوه ولو أدى الى قتل نفسه (بشبهه وماله فم يرجع شيء) من ماله

وان رجع هو اول رجع هو لامله بان ذهب ماله واستشهد كذا قسره ابن بطال ونقبه الزين بن المنبر بان قوله فلم يرجع بشئ يستلزم انه يرجع بنفسه ولا بد واجيب بان قوله فلم يرجع بشئ تكررة في سياق النبي فتم ما ذكره ولا يفي عوافي شعبة الامن عرق جواده واخرق دمه وعنده من رواية القاسم بن ايوب الامن لا يرجع بنفسه ولا ماله في هذا الحديث ان العمل المنقول في الوقت الفاضل يلحق بالعمل الفاضل في غيره ويؤيد عليه لمضاعفة ثوابه واجرم قال في الفتح وفي الحديث تعظيم قدر الجهاد وتفاوت درجاته وان الغاية القصوى فيه بذل النفس لله وفيه تفضل ١٥٣ بعض الزمعة على بعض كلامه

وفضل أيام عشر ذي الحجة على غيره هامن أيام السنة وبظهر فائدة ذلك في نذر الصيام أو علق عمل من الأعمال بافضل الأيام فلو أفرد يوما من اثنين يوم عرفة لانه على الصحيح أفضل أيام العشر المذكورة فان أراد أفضل أيام الاسبوع عين يوم الجمعة بها ببر أحاديث الباب وحديث أبي هريرة رضي الله عنه يوم طاعت فيه الشمس يوم الجمعة رواه مسلم أشار الى ذلك كله النورى في شرحه ورواه كوفيون الشيخ البخاري في صمدى والثاني بطائى وفيه الحديث والجنة وآخر جسد أبو داود والترمذى وابن ماجه في الصيام وقال الترمذى حسن صحيح غريب (عن أنس بن مالك رضي الله عنه انه سئل) والسائل هو محمد بن أبي بكر الثقفي قال سألت أنسا ونحن غدايان أى سائر ان من منى الى عرفات (عن التلبية كيف كنتم تصنعون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان) الشان (يلبي الملبى لا يكره عليه ويكره المكروه لا

لنقوله تعالى واذا مروا بالغمر مروا كراما وقال الزين بن المنبر ان قلت أقوال المفسرين على أن الغمر ما لا يحسن من الكلام وأغرب أبو عبيد الهروي في الغريب فقال معنى لغاتكم والصواب التقيد وقال النضر بن شميل معنى لغوت خبت من الجرو فيسيل بطات فضيلة جعتك وقيل صارت جعتك نظرا لثبات أقوال أهل اللغة متقاربة المعنى انتهى كلام الفتح وفي القاموس اللغوا سقط وما لا يعتد به من كلام وغيره انتهى ويؤيد قول من قال ان اللغو صيرورة بالجمعة ظهرا ما عند أبي داود وابن خزيمة من حديث ابن عمر بن العاص مرفوعا بلقط من لغوا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهرا قوله فبالجمعة له قال العلماء معناه لا جمعة له كلمة لا لاجتماع على اسقاط فرض الوقت عنه قوله فهو كمثل الجار يحمل أسفارا شبهه من يسكن عن الكلام بالجار الحامل للاسفار يجامع عدم الانتفاع وظاهر قوله من تكلم يوم الجمعة المنع من جميع أنواع الكلام من غير فرق بين ما لا فائدة فيه وغيره ومثله حديث جابر الذي تقدم وكذلك حديث أبي لاطلاق الكلام فيما يؤيده انه اذا جعل قوله انصت مع كونه أمرا بعرف لغوا وغيره من الكلام أولى بان يسمى لغوا وقد وقع عند أحد بعد قوله قد لغوت عليك بنفسك ويؤيد لنا أيضا ما تقدم من تسمية السؤال عن نزول الآية لغوا وقد ذهب الى تحريم كل كلام حال الخطية الجمهور ولكن قد ثبت ذلك بعضهم بالسامع الخطية ولا كثر لم يقبلوا قالوا اذا أراد الامر بالمعروف فليجعله بالاشارة قال الحافظ وأغرب ابن عسكرا في نقل الاجماع على وجوب الانصات للخطبة على من سمعها لان قليل من السابيع منهم الشيعي ونعقبه بان الشافعي قولين وكذلك لاحد وروى عنه أيضا التفرقة بين من سمع الخطبة ومن لم يسمعها ولبعض اشافعية التفرقة بين من سمع الخطبة ولبعض السامعين انصت وروى عن بعضهم فلا يجب وقد حكى المصنف في البحر عن القاسم وابنه محمد بن القاسم والمريض ومحمد بن الحسن انه يجوز الكلام الخفيف حال الخطبة واستدلوا على ذلك بتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمن سألته عن الساعة ولم يسمعها في الاستسقاء وروى ان الدليل اخص من الدعوى وغاية ما فيه ان يكون عموم الامر بالانصات مخصوصا بالسؤال ونقل صاحب المغنى الاتصاف على أن الكلام الذي يجوز في الصلاة يجوز في الخطبة كحديث الضرير من البئر ونحوه وخصص بعضهم رذ السلام وهو ممن أحاديث

٢٠ نيل ث ينكر عليه) وظاهره ان أنسا احتج به على جواز التكبير في موضع التلبية أو المراد انه يدخل شيئا من ذلك خلال التلبية لانه يترك التلبية بالكلمة لان السنة ان لا قطع التلبية الا عند نرى حجرة العقبة وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي وقال مالك اذا زالت الشمس وفي هذا الحديث والتحديث والسؤال والقول وآخر جه البخاري أيضا في الحج ومسلم في المناسك وكذا التلبيح وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصير أو يذبح بالملى) يوم العيد للاعلام بالترتب عليه ذبح الناس ولان الاضحية من القرب العامة فاطهاها أفضل لان فيه احياستها

قال مالك لا يذبح أحد حتى يذبح الامام ثم اجمعوا على ان الامام لو لم يذبح حصل الذبح للناس اذا دخل وقت الذبح فالمدار على الوقت لا الفعل والتماعطف البخاري يذبح على العرفى الترجمة وان كان حديث الباب باوالمقتضية للتدليله هم انه لا يمتنع الجمع بين النسك كمن ماله ذبح وماله غيره في ذلك اليوم وأشار الى أنه ورد في بعض طرق الحديث بالواو وقد أخرجه النسائي في الاصحاح والصلوة (عن جابر رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان يوم عيد) أي اذا وقع يوم عيد المنار ويوم عيد الاضحية (خاف الطريق) ١٥٤ أي رجع في غير طريق الذهاب الى المصلى حال الترمذي أخذ بهذا بعض

السباب من وجهه وأخص من وجهه فخصيص أحد ههنا بالآخر تحكيم ومثله تشبعت يقول الشافعي انتهى والذي في الامام انه يستحب للامام والمأموم وبه قال أكثر الشافعية وقال الرافعي لم يتعرض في الوجيز الامام انتهى وبالتعميم قال أكثر أهل العلم ومنهم من قال ان علم المذبح في وقت الصلاة لا يفي بالحكم والاتقي بانه ما من لم يعلم الحق في الاقتصاد وقال الاكثر في الحكم ولو اتفقت الهلة لاقتداً في الرمل وغيره قال الحافظ ابن حجر رحمه الله وقد اختلف في معنى ذلك على أقوال كثيرة اجمع على انها أكثر من عشرين وقد تلخصت ما بينت الواهي منها قال القاضي عبيد الوهاب المالكي ذكر في ذلك نو تدبعضها قريب وأكثرها دعاوى فارغة انتهى فمن ذلك انه فعل ذلك تشبه له المريدان وقيل كانهما من الجن والانس وقيل ليسوا بينهما في هزية الفضل عزوره أدنى التعبد به أو ليسم رائحة المسكن الطريق المذكور في غير هاتين كان معروفاً بذلك

السباب من وجهه وأخص من وجهه فخصيص أحد ههنا بالآخر تحكيم ومثله تشبعت يقول الشافعي انتهى والذي في الامام انه يستحب للامام والمأموم وبه قال أكثر الشافعية وقال الرافعي لم يتعرض في الوجيز الامام انتهى وبالتعميم قال أكثر أهل العلم ومنهم من قال ان علم المذبح في وقت الصلاة لا يفي بالحكم والاتقي بانه ما من لم يعلم الحق في الاقتصاد وقال الاكثر في الحكم ولو اتفقت الهلة لاقتداً في الرمل وغيره قال الحافظ ابن حجر رحمه الله وقد اختلف في معنى ذلك على أقوال كثيرة اجمع على انها أكثر من عشرين وقد تلخصت ما بينت الواهي منها قال القاضي عبيد الوهاب المالكي ذكر في ذلك نو تدبعضها قريب وأكثرها دعاوى فارغة انتهى فمن ذلك انه فعل ذلك تشبه له المريدان وقيل كانهما من الجن والانس وقيل ليسوا بينهما في هزية الفضل عزوره أدنى التعبد به أو ليسم رائحة المسكن الطريق المذكور في غير هاتين كان معروفاً بذلك

الشافعي لم يتعرض في الوجيز الامام انتهى وبالتعميم قال أكثر أهل العلم ومنهم من قال ان علم المذبح في وقت الصلاة لا يفي بالحكم والاتقي بانه ما من لم يعلم الحق في الاقتصاد وقال الاكثر في الحكم ولو اتفقت الهلة لاقتداً في الرمل وغيره قال الحافظ ابن حجر رحمه الله وقد اختلف في معنى ذلك على أقوال كثيرة اجمع على انها أكثر من عشرين وقد تلخصت ما بينت الواهي منها قال القاضي عبيد الوهاب المالكي ذكر في ذلك نو تدبعضها قريب وأكثرها دعاوى فارغة انتهى فمن ذلك انه فعل ذلك تشبه له المريدان وقيل كانهما من الجن والانس وقيل ليسوا بينهما في هزية الفضل عزوره أدنى التعبد به أو ليسم رائحة المسكن الطريق المذكور في غير هاتين كان معروفاً بذلك

الشافعي لم يتعرض في الوجيز الامام انتهى وبالتعميم قال أكثر أهل العلم ومنهم من قال ان علم المذبح في وقت الصلاة لا يفي بالحكم والاتقي بانه ما من لم يعلم الحق في الاقتصاد وقال الاكثر في الحكم ولو اتفقت الهلة لاقتداً في الرمل وغيره قال الحافظ ابن حجر رحمه الله وقد اختلف في معنى ذلك على أقوال كثيرة اجمع على انها أكثر من عشرين وقد تلخصت ما بينت الواهي منها قال القاضي عبيد الوهاب المالكي ذكر في ذلك نو تدبعضها قريب وأكثرها دعاوى فارغة انتهى فمن ذلك انه فعل ذلك تشبه له المريدان وقيل كانهما من الجن والانس وقيل ليسوا بينهما في هزية الفضل عزوره أدنى التعبد به أو ليسم رائحة المسكن الطريق المذكور في غير هاتين كان معروفاً بذلك

وقيل لان طريقه الى المصلى كانت على العين فلورجع منها رجع على وجه الشمال فرجع من غيرها قال وهذا يحتاج الى دليل وقيل لاظهارها والاسلامها وقيل لاظهار كراهته وقيل ليعظ المنافقين والمهود وقيل ليعلمهم بكثرة من معه ورجعه ابن بطال وقيل حذر من كيد الطائفتين أو احداهما وفيه نظر لانه لو كان كذلك لم يذكره قاله ابن التين وتعبت بانه لا يلائم من مواظبة على مخالفة الطريق بل المواظبة على طريق منها معين لكن في روايه الشافعي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنبل مرسل انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغدو يوم العيد الى المصلى من الطريق الاعظم ويرجع من الطريق

القصير وهذا المرسل لو ثبت لقوى بحث ابن التين وقيل له في المروية أو التبرك بمرور وبرؤيته والانتفاع في
 فضاوحا ونحوهم في الاستفتاء أو التعلم والافتداء والاسترشاد أو الصدقة والسلام عليهم وأقم ذلك وقيل ليزر وأقاربه الأسياء
 أو الاموات وقيل لصلو ربه وقيل ليقابل بغيره إلى المعفرة والرضا وقيل كان في ذهابه بعد ذلك فاذ رجع لم يردمه
 شيء فراجع في طريق أخرى لا يرد من بسا له وهذا ضعيف جدا مع احتياجه إلى الدليل وقيل لخصيف الزمام وهذه أوجه
 الشيخ أبو حامد وأيد الحب الطبري بخاروا الميعق من حديث ابن ١٥٥ عمر فقال فيه ليسع الناس وتغيب بانه ضعيف

وبأن قوله ليسع الناس يحفل أن
 يقسم بركته وقضه وهذا الذي
 رجه ابن التين وقيل كان طريقه
 التي يتوجه منها بعد من التي
 وجع فيها فارد تكثير الاجر
 بتكثير الخطا في الذهاب وأما
 في الرجوع فلم يسرع إلى منزله
 وهذا اختيار الرافعي وتغيب
 بانه يحتاج إلى دليل وبأن اجر
 الخطا يكتب في الرجوع أيضا كما
 ثبت في حديث أبي بن كعب
 عند الترمذي وغيره ولو عكس
 ما قال للسكان له احتج به ويكون
 سلوك الطريق إلى القرية للعبادة
 إلى فعل الطاعة وادراك الفضلة
 أول الوقت وقيل لأن الملائكة
 تنف في الطرقات فارد أن يشهد
 له ريقان منهم وقال ابن أبي
 جسر وهو في معنى قول يعقوب
 ليدبه لاندخلوا من باب واحد
 فاشار إلى انه فعل ذلك - ذرا
 من اصابع العين وأشار صاحب
 الهدى إلى انه فعل ذلك لجميع
 ما ذكر من الاشياء المحمودة القرية
 انتهى وهذا عندني أدوى
 الاقوال وأشملها والله أعلم قال

قال الترمذي هذا حديث لا يعرف الا من حديث جرير بن حازم وسعت محمد أبي
 البخاري يقول وجرير بن حازم في هذا الحديث والصحيح ما روي ثابت عن أنس قال
 أقيمت الصلاة فاختد رجل يدا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فزال يكلمه حتى نكس
 بعض القوم قال محمد والحديث هو هذا وجرير بن حازم وجرير بن حازم في الشيء وهو صدوق
 انتهى كلام الترمذي وقال أبو داود الحديث ليس بمعروف وهو ما تقدم به جرير بن
 حازم وقال الدارقطني تفرد به جرير بن حازم عن ثابت قال العراق ما أعلم به البخاري
 وأبو داود الحديث من أن الصحيح كلام الرجل له بعد ما أقيمت الصلاة لا يقدح ذلك في
 صحة حديث جرير بن حازم بل الجمع بينهما ممكن بأن يكون المراد بعد إقامة صلاة الجمعة
 وبعد نزوله من المنبر فليس الجمع بينهما جامعا - ذرا كيف وجرير بن حازم أحد الثقات
 المخرج لهم في الصحيح فلا تضرب زيادة في كلام الرجل له انه كان بعد نزوله عن المنبر قوله
 فنزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه جواز الكلام في الخطبة للإمام يحدث وقال
 بعض الفقهاء اذا تكلم أعا الخطبة قال لخطابي والسنة أني ما تبسع قوله فيكلمه
 الرجل في الحاجة ويكلمه فيه انه لا بأس بالكلام بعد فراغ الخطبة من الخطبة وانه
 لا يجرم ولا يكره ونقله ابن قدامة في المعنى عن عطاء وطاوس والزهري وبعك الزنى
 والنخعي ومالك والشافعي وإسحق ويعقوب ومحمد قال وروى ذلك عن ابن عمر انتهى
 إلى ذلك ذهب الهادي وروى عن أبي حنيفة انه يكره الكلام بعد الخطبة قال ابن
 العربي والاصح عندى أن لا يتكلم بعد الخطبة لأن مسلما قد روى أن الساعة التي
 في يوم الجمعة هي من حين يجلس الامام على المنبر إلى أن تقام الصلاة فيذني أن يتجرد
 للذكر والتضرع والذي في مسلم انها ما بين أن يجلس الامام إلى أن تقضى الصلاة وما
 يرجع ترك الكلام بين الخطبة والصلاة الأحاديث الواردة في الانصات حتى تنقضي
 الصلاة كما عند النسائي بإسناد جيد من حديث سلمان بالنظر فيمنصت حتى يقضى الصلاة
 واجد باب - نادى جميع من حديث نبينا بلفظ فاسمع وانصت حتى يقضى الامام جمعه
 وكلامه وقد تقدم ما يجمع بين الأحاديث بان الكلام الجائز بعد الخطبة هو كلام الامام
 لحاجة أو كلام الرجل للرجل لحاجة قوله وعمر جالس على المنبر في جواز الكلام حال
 قعود الامام على المنبر قبل شروعه في الخطبة لان ظهور ذلك بين الصحابة من دون تكبير

في المجموع عن من شاركه صلى الله عليه وآله وسلم في المعنى ندب لذلك وكذا من لم يشارك في الظاهر تأسيه عليه الصلاة والسلام
 سواه عليه الامام والقوم واستحب في الام ان يقف الامام في طريق رجوعه إلى القبلة يدع وروى فيه حديثا انتهى فليظهر
 في ذلك الحديث وسند ورواه الحديث الثاني مروى والثالث والرابع عدنان وفيه الحديث والآخر الممنعة والقول
 حديث عائشة رضي الله عنها في أمر الخطبة تقدم وزاد في هذه الرواية قالت فزجرهم عن فقال النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم دعهم) أي اتركهم من جهة انما منهم (أعنا) أي لا من أو العباد أعين يا (عن ارفدة) قال البخاري في تفسيره انما يعني

من الامن اى ضد الخوف لامن الامان الذى للكفار واستشكل مطابقة الحديث للترجمة فى البخارى لانه ليس فيه الصلاة ذكر
 وأجاب ابن المنبر بانه يؤخذ من قوله أيام بعد ذلك أيام حتى فاضاف سنة العيد الى اليوم على الاطلاق فيستوى فى اقامتها
 القنود والجماعة والنساء والرجل وقال ابن رشد لما سئى أيام من أيام عيد كانت محلا لاداء هذه الصلاة أى فيؤدى بها فيها اذا فاتته
 مع الامام لانهم شرعت ليوم العيد ومقتضاها انهم اتفق اداءه وأن لو فات أدائها آتروا هو آخر أيام فى حكاية الفصح ولا يخفى ما فيه
 من التكلف * (بسم الله الرحمن الرحيم) * ١٥٦ * (ابواب الوتر) * بكسر الواو مع فى الفرد

واختلف فيه فقال أبو حنيفة
 وجه الله بوجوبه لحديث ان الله
 زادكم صلاة الا وهى الوتر والزائد
 لا يكون الا من جنس المزيد عليه
 فيكون فرضا لكن لم يكفر بجاهد
 لانه ثبت ضمير الواحد وحديث
 أبي داود باسناد صحيح الوتر حق
 على كل مسلم لم الصادق له من
 الوجوب عند الشافعية قوله
 تعالى والصلاة الوسطى ولو
 رجب لم يكن للصلاة وسطى وقوله
 صلى الله عليه وآله وسلم لم اعاد
 لمابعده الى آئين فاعلم ان الله
 افترض عليهم خمس صلوات فى كل
 يوم وليلة وليس قوله حق معنى
 واجب فى عرف الشرع وقال
 ابن التين اختلف فى الوتر فى
 سبعة أشياء فى وجوبه وعدده
 واشتراط الثبوت فيه واختصاصه
 بقراءة وفى اشتراط شفع قبله وفى
 آخر وقته وصلاته فى السفر على
 الدابة قلت وفى قضائه والسنن
 فيه وفى محل القنوت وفيما يقال
 فيه وفى فصله ووصله وهل تسن
 ركعتان بعده وفى صلته عن
 انه مودع لكن هذا الاخير يفتى على

يدل على انه اجماع لهم وروى احمد باسناد قال العراقى صحيح ان عثمان بن عفان كان
 وهو على المنبر والمؤذن يقيم يستخير الناس عن اخبارهم واسماهم قوله وسنذكر
 سؤال الاعراب الخ سئد كره المصنف فى كتاب الاستسقاء

(باب ما يقرأ به فى صلاة الجمعة وفى صبح يومها)

(عن عبد الله بن ابي رافع ورضي الله عنه قال استخلف مروان أباهزيمة على المدينة
 وخرج الى مكة فصلى لنا أبوهزيمة يوم الجمعة فقرأ بعد سورة الجمعة فى الركعة الأخيرة
 اذا جاءك المنافقون فقلت له حين انصرف انك قرأت سورتين كان علي برأى طالب يقرأ
 بهما فى السكوفة فقال أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بهما فى الجمعة
 رواه الجماعة الا البخارى والثانى * وعن النعمان بن بشير رضى الله عنه وسأله
 الفضلاء ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ يوم الجمعة على اثر سورة الجمعة
 قال كان يقرأ هل أنالك حديث الغاشية رواه الجماعة الا البخارى والترمذى * وعن
 النعمان بن بشير رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فى العبد
 فى الجمعة بسج اسم ربك الاعلى وهل أنالك حديث الغاشية قال واذا اجتمع العيد
 والجمعة فى يوم واحد يقرأ بهما فى الصلوتين رواه الجماعة الا البخارى وابن ماجه * وعن
 حمزة بن جندب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ فى الجمعة بسج
 اسم ربك الاعلى وهل أنالك حديث الغاشية رواه احمد والنسافى وأبو داود حديث
 حمزة قال العراقى استغاده صحيح وفى الباب عن أبي عتبة الخ لولا أنى عند ابن ماجه أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ فى الجمعة بسج اسم ربك الاعلى وهل أنالك حديث
 الغاشية وفى استغاده سعد بن سنان ضعفه احمد وابن معين وغيرهما وأخرج أيضا
 الطبرانى فى الكبير واليزارى مسنده وعن ابن عباس وسألت وقد استدلت بالحديث الباب
 على أن السنة أن يقرأ الامام فى صلاة الجمعة فى الركعة الاولى بالجمعة وفى الثانية
 بالمناظرة وفى الاولى بسج اسم ربك الاعلى وفى الثانية قبل أنالك حديث الغاشية وفى

كونه مندوباً أولاً وقد اختلفوا فى آله وقته يصافى كونه أفضل صلاة التماوع
 أو الراتب أفضل منه أو خصوص ركعتي الفجر كذا فى النسخ (عن ابن عمر رضى الله عنه ما ان رجلا سأل قال الخناظم
 أنف على اسمه ووقع فى المجمع الصغير للطبرانى ان السائل هو ابن عمر وعروض رواية مسلم عنه ان رجلا سأل النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ما كان يقرأ فى صلاة الجمعة فى الركعة الاولى بالجمعة وفى الثانية بالمناظرة وفى الاولى بسج اسم ربك الاعلى وفى الثانية قبل أنالك حديث الغاشية وفى

من رواية عطية عن ابن عمر ان اعرابا سأل فيجتمعون ان يجمع بعدد من سال وعنده البخاري في باب الحاق في المسجدين السؤال
المذكور وقع في المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن) عدد صلاة
الليل اذ عن الفصل والوصل (نقال صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الليل مثنى مثنى) غير منصرف للعدل والوصف والتكرير
لأنه كيدانه في معنى اثنين اثنين اربع مرات والمعنى يسلم من كل ركعتين كما في ابن عمر في حديثه عنده وسلم
واستدل به وهو له الغنية على ان الافضل في صلاة النوازل وان تكون ١٥٧ اربعا وعرض بانه مفهوم لقب وليس جهة
على الراجح ولئن سلمناه لانسلم

الاولى بالجمعة وفي الثانية بطل تلك حديث الغاشية قال العراقي والافضل من هذه
الكيفيات قراءة الجمعة في الاولى ثم المناقنين في الثانية كأنصر عليه الشافعي في ارواه
عنه الربيع وقد ثبتت الوجة الثلاثة التي قد منها فلا وجه لتفضيل بعضها على بعض
الآن الاحاديث التي فيها اللفظ كان مشعرة بانه فعل ذلك في أيام متعددة كما تنقروني
لاصول وقال مالك انه أدرك الناس يترؤن في الاولى بالجمعة والثانية بسج ولم يثبت
ذلك في الاحاديث وقال الهادي والقاسم والناصرة انه يذهب أن يقرأ في الجمعة مع الفاتحة
ورة الجمعة في الاولى والمناقنين في الثانية وأوسج والغاشية وقال زيد بن علي في الاولى
السجدة وفي الثانية الدهر وقال أبو حنيفة وأصحابه ورواه ابن شعبة في الصنف
عن الحسن البصري انه يقرأ الاحام بآشياء وقال ابن عينة انه يكره أن يتعمد القراءة
في الجمعة بما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث يجعل ذلك من سننها وليس منها قال
ابن العربي وهو مذهب ابن مسعود وقد قرأ فيها أبو بكر الصديق بالبصرة وحكى ابن
عبد البر في الاستاذ كارعن أبي اسحق المروزي مثل قول ابن عينة وحكى عن ابن أبي
هريرة مثله وخالفهم جمهور العلماء وعن ثمالهم من الصحابة على أبو هريرة قال العراقي
وهو قول مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي ثور والحكم في القراءة في الجمعة
بسورة الجمعة والمناقنين ما أخرجه الطبراني في الاوسط عن أبي هريرة قال كان رسول
صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة الجمعة بالجمعة فيجوز به المؤمنين وفي الثانية
بسورة المناقنين فيقرأ المناقنين قال العراقي وفي اسناده من يحتاج الى الكشف عنه
قال الطبراني لم يروه عن أبي جعفر الا منه صورة تفرده عنه عمرو بن أبي قيس وقد اختلف
فيه على من صور فرعه عنه عمرو بن أبي قيس وخالفه في اسناده جرير بن حازم وأغلظه
نرواه عن منصور عن ابراهيم عن الحكم عن اناس من أهل المدينة (وعن ابن عباس
رضي الله عنهم ما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ يوم الجمعة في صلاة الصبح الم
تفريل وهل أتى على الانسان وفي صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمناقنين رواه أحمد ومسلم
وأبو داود والنسائي وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة الم تفريل وهل أتى على الانسان رواه الجماعة الا الترمذي

هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصبح أن لا يكون شاذاً وقد روى ابن شعبة من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان
يصلي بالنهار وبعدها هذا المراق لمات قبله ابن معين واستدل به ذاعلى تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل قال ابن
دقيق العيد وهو ظاهر السباق لحصر المبتدأ في الخبر وجهه الجمهور على أنه لبيان الافضل لما صبح من فعله صلى الله عليه وآله
وسلم بخلافه ولم يمتنع أيضاً كونه لذلك بل يحتمل أن يكون الارشاد الى الاختف اذا السلام بين كل ركعتين أخف على
المصل من الاربع فافرقها ما بين من الراحة غالباً وقضاء ما يعرض من أمرهم ولو كان الوصل لبيان الجواز فقط لم يواطى

صلى الله عليه وآله وسلم عليه ومن أدعى اختها صديقه عليه السلام البيان وقد جمع عنه صلى الله عليه وآله وسلم الحديثين في كتابه عليه السلام
 الرضا عليه السلام في كتابه عليه السلام في طريقه إلى الأوزاعي وابن أبي ذئب كلاهما عن الزهري عن عروة بن عائشة أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم كان يصلي ما بين أن يفرغ من العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعة ويتكبر في ركعة واحدة ما على
 شرط الشيخين واستدل به أبو الصالح في عدم نقصان عن ركعة بين في النافذة ما عدا الوتر قال ابن دقيق القيوم العبد والاستدلال به
 أقوى من الاستدلال بما منع قصر ١٥٨ الصحيح في السفر إلى ركعة يشير بذلك إلى الطحاوي فإنه استدل على منع

التفعل بركعة بذلك واستدل
بعض الشافعية بالجواز عموم
قوله صلى الله عليه وآله وسلم
الصلاة خير موضوع فمن شاء
استكثر ومن شاء استقل معه
ابن حبان وقد اختلف السلف
في الفصل والوصل في صلاة الليل
أيهما أفضل وقال الأثرم عن أحد
الذي اختاره في صلاة الليل
مثنى مثنى فان صلى بالنهار أربعاً
فلا بأس وقال محمد بن نصر لم يحرمه
في صلاة الليل وقد صرح عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أنه
أمر بركعتين يجلس الأخرى
إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة
على الوصل إلا أن اختار أن يسلم
من كل ركعة فيكون أعجاب به
السائل ولكون أحاديث الفصل
أثبت وأكثر طرأ وقد تضمن
كلامه الرذعي الداودي الشارح
ومن تبعه في دعواهم أنه لم
يثبت عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أنه صلى الشافعية أكثر
من ركعتين ركعتين (فأذا اختى
أحدكم الجمع) أي فوات صلاة
الصبح استبدله على خروج

الوتر يطولع القبر وأصر حتمه ماروا، ابوداود والسفي وصحبه أبو عوانة وغيره
عن ابن عمر فروعان مولى من البذل فجعلل آخوصلة وتورافان التي ملى الله عليه وآله وسلم كان بأمر بذلك فإذا كان القبر
قد ذهب كل صلاة الليل ولورقى جميع ابن خزيمة عن أبي سعيد مرفوعاً عن أدرك الصبح ولم تر فلا تدرك وهذا محمول على
المتعمد وعلى الاندفاع الماروا أبوداود من حديث أبي سعيد أيضاً مرفوعاً عن نسي الوتر أن أم عنه فصله إذا ذكره وقيل
معنى قوله إذا خشى أحدكم الصبح أى وفى شئ من ذلك تصرف على وتر وهذا ينبغي على أن الوتر لا يقتصر إلى ثمة وسبحى ابن المذخر

عن جماعة من السلف ان الذي يخرج وقتة الاختبارى ويبنى وقت ضرورة الى تمام صلاة الصبح وحكاه القرطبي عن مالك
والشافعي وأحد وانما قال الشافعي في القديم وقال ابن قدامة لا ينبغي لاحد ان يتعد ذلك الوقت حتى يصبح واختلف السلف في
مشروعية قضائه فافاه اكثر وفيه لم يفرغوا عن عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا نام من الليل من وجع وغيره فلم
يقم من الليل صلى من النهار ثلثي عشرة ركعة وقال محمد بن نصر انه لم يجد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من الاخبار انه
قضى الوتر ولا امر بقضائه ومن زعم انه صلى الله عليه وآله وسلم في ليلة نومه من الصبح في الوادي قضى

١٥٩

الوتر فلم يصب وعن عطاء
والاوزاعي يقضي ولو طلعت
الشمس الى الغروب وهو وجه
عنده الشافعية حكاه النووي
في شرح مسلم ولم يسمعيدين
جيب يقضي من القبالة وعن
الشافعية يقضي مطلقا يتبدل
اهم بحديث أبي سعيد المتقدم
(على ركعة واحدة) في رواية
الشافعي وعبد الله بن وهب
ويكنى بن ابراهيم فلا تنهم عن مالك
فانصل ركعة أخرجه الدارقطني
في الموطات هكذا بصيغة

الامر وهو كذلك أيضا من طريق
ابن عمر الثانية في البخاري في
هذا الباب ولمسلم من طريق
عبيد الله بن عمر عن أبيه من روى
بجوه (توتره) ثلاث الركعة
الواحدة (ما قد صلى) فيمن
أقل الوتر ركعة وانما تكون
مفصلة بالتسليم مما قبلها وبه
قال الائمة الثلاثة خلافا للحنفية
حيث قالوا بوتر ثلاثا كل مغرب
لحديث عائشة انه صلى الله
عليه وآله وسلم كان يوتر بها
كذلك رواه الحاكم وصححه نعم

السجدة في يوم الجمعة هل للامام ان يقرأ بها سورة أخرى فيها سجدة فيسجد فيها أو يتنوع
ذلك فروى ابن أبي شبة في المصنف عن ابراهيم النخعي قال كان يسجد ان يقرأ يوم الجمعة
بسورة فيها سجدة وروى ايضا عن ابن عباس وقال ابن سيرين لا أعلم به بأسا قال النووي
في الروضة من زوائده لو أراد ان يقرأ آية أو آيتين فيها سجدة لغرض السجدة فقط لم
أرفه كلاما لا محابا قال وفي كراهته خلاف للسلف وأفتى الشيخ ابن عبد السلام بالمنع من
ذلك وطلال السجلات وروى ابن أبي شبة عن أبي العالبيه والشافعي كراهة اختصار
السجود زاد الشافعي وكانوا يكرهون اذا أوعلى السجدة ان يجاوزوها حتى يسجدوا
وكره اختصار السجود ابن سيرين وعن ابراهيم النخعي انهم كانوا يكرهون ان يختصر
السجدة عن الحسن انه كره ذلك وروى عن سعيد بن المسيب وشهر بن حوشب ان
اختصار السجود مما أحدث الناس وهو ان يجمع الآيات التي فيها السجود فيقرأها
ويسجد فيها وقلل اختصار السجود ان يقرأ القرآن الآيات السجود فيجذفها وكلاهما
مكروه لانه لم يرد عن السلف

باب انقضاء العدد في أثناء الصلاة أو الخطبة *

(عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحط بقائم يوم الجمعة
بغایت عير من الشام فأنقذ الناس اليها حتى لم يبق الا ثمان عشرة رجلا فانزلت هذه
الآية التي في الجمعة وإذا رأو التجارة أو لها أو انقضوا إليها وتر كوك فاعلموا انه أحد
ومسلم والترمذي وصححه وفي رواية أقلت عير ووضن نصلي مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم الجمعة فانقض الناس الا ثمان عشرة رجلا فنزلت هذه الآية وإذا رأو التجارة أو لها أو
انقضوا إليها وتر كوك فاعلموا انه أحد روى البخاري قوله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان يحط بقائمًا ظاهره ان الانقضاء وقع حال الخطبة وظاهر قوله في الرواية الاخرى
ونحن نصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الانقضاء وقع بعد دخوله في الصلاة
ووبد الرواية الاولى ما عند أبي عوانة من طريق عبد بن عوام وعنه ابن جهم من طريق
سليمان بن كثير كلاهما عن حصين عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بلفظ يحط وكذا

قال الشافعية لو أوتر بثلاث موصولة فكثر وشهد في الأخيرين أو في الأخيرة جاز للاجتماع روى مسلم ان ثمانين لم يفي غيرهما فقط
أومعهما أو مع أحدهما لانه خلاف المنقول بخلاف النذر المطلق لانه لا حصر لكانه وتشم منه لكن الفصل ولو بواحدة
أفضل من الوصل لانه أكثر ما روى عن الوصل يتشم منه بغير قيد وبين المغرب وروى الدارقطني بإسناد
رواه ثقات حديث لا توتروا بثلاث ولا تشبهوا الوتر بصلاة المغرب واحتج بعض الحنفية لما ذهبوا اليه من تعين الوصل
والاقتصار على ثلاث بان العمامة اجمعوا على ان الوتر بثلاث موصولة حسن جاز واختمة وانما عاده قال فاخذنا بما اجمعوا

عليه وتر كاملا مختلفا فيه وتقبه محمد بن نصر المروزي بعلوم من طريق عازل بن مالك عن أبي هبيرة عن فروع وموسى قنونا
بلفظ لاوتر وأبناث لشيوخنا بصلاة المغرب وقد صححه الحاكم واستند على شرط الشئخين وقد صححه ابن حبان والحاكم
وعن ابن عباس وعائشة كراهة الوتر بثلاث وأخرجه النسائي أيضا عن سليمان بن يسار أنه كره الثلاث في الوتر وقال لا يشبه
الطولع بالقرصة فهذه الأثر ترقح في الإجماع الذي نقله وأما قول محمد بن نصر لم نجد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
موصولة فقد قال في التفسير ثبت عنه أنه أوتر بثلاث لكن لم يبر

١٦٠

الراوى هل هي موصولة أم مفصلة
انتهى فيردعه ما رواه الحاكم
من حديث عائشة انه كان صلى
الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث
لا يفتد الا في اخرهن يروى
التساق من حديث أبي بن كعب
فحرقه وانقطعه يوتر بسبع اسم
ربك الاعلى وفي بابها الكافرون
وقل هل الله أحد ولا يسأل الا في
آخرهن وبين في عدة طرق ان
السور الثلاث ثلاث ركعات
ويجاء عنه باحتمال انها لم يثبتا
عنده والجمع بين هذا وبين
ما تقدم من النهي عن التشبيه
بصلاة المغرب يجعل النهي على
صلاة الثلاث بتشديد وقد
قله السلف ايضا فروى محمد
ابن نصر من طريق الحسن ان
ابن عمر كان ينهى في الثالثة من
الوتر بالتكبير ومن طريق
المسورين في حذرة ان عسرا أوتر
بثلاث لم يسلم الا في آخرهن
ومن طريق طائفة عن أبيه
انه كان يوتر بثلاث لا يفتد
بينهن ومن طريق قيس بن سعد
عن عطاء وحاد بن زيد عن أبي

منسله وعن ابن مسعود وأُس وأبى العالية أنهم أوتوا ثلاثاً كالغرب وكانهم
 لم يلقهم التمسى المذكور ولا يخفى قول القاسم بن محمد بخبر الثلاث ولكن النزاع في تعيين ذلك فإن الأخبار والحقبة تأباه
 واستدل به المالكية على تعيين الشفع قبل الوتران المقصود من الوتران تكون الصلاة كهاوتر القول صلى الله عليه وآله
 وسلم صلى ركعة وترها ماقصدى وأجيب بان سبق الشفع بشرط الكمال لافي الحقبة الحديث أبى داود والنسائي وصححه ابن حبان
 والحاكم عن أبى أيوب مرفوعاً الوتر حق فمن شاء وتره خمس وعن شاة بثلاث ومن شاء واحدة وضع عن جماعة ممن العصابة أنهم

أوتروا واحدة من غير تقدم نقل قبلها في كتاب محمد بن نصر وغيره بإسناد صحيح عن السائب بن زيد أن عثمان قرأ القرآن ليلة
فدركه لم يصل غيرها في المغازي عند البخاري حديث محمد بن فضالة أن سعداً أوتر بركة وفي المناقب أرباعاً عن معاوية أنه
أوتر بركة وأن ابن عباس استسحبه وفي كل ذلك رد على ابن التين قوله أن القتها لم يأخذوا بعمل معاوية في ذلك. وكانه
أراد فقهاهم واستدل بهذا الحديث أيضاً على أنه لا صلاة بعد الوتر وقد اختلف السلف في ذلك في موضعين أحدهما في
مشرعية ركعتين بعد الوتر عن جالس والثاني في أوتر ثم أراد أن يتنفل ١٦١ في الليل هل يكتب في وتره الأول ويتنفل

مساءً أو يشفع وتره بركعة ثم
يتنفل ثم إذا فعل هل يحتاج إلى
وتر آخر أولاً فاما الأول فوقع
عندهم لم عن عائشة أنه صلى
الله عليه وآله وسلم كان يصلي
ركعتين بعد الوتر وهو جالس
وقد ذهب إليه بعض أهل العلم
وجعلوا الأمر في قوله أجمعوا
آخر صلاة تكتم بالليل وترتها
عن أوتر آخر الليل وأجاب من
لم يقل ذلك بأن الركعتين
المذكورتين هما ركعتا التغير
وحده والنور على أنه صلى الله

عليه وآله وسلم فعله لبيان جواز
التنفل بعد الوتر وجواز التنفل
جالساً وأما الثاني فذهب الأكثر
إلى أنه يصلي شفعاً ما أراد ولا
يقض وتره عملاً بقوله صلى الله
عليه وآله وسلم لا وتران في ليلة
وهو حديث حسن أخرجه
السنائي وابن خزيمة وغيرهما
من حديث طابق بين علي وأما
بعض نقض الوتر عندهم يقول
بشرعية التنفل بركعة واحدة
غير الوتر وقد تقدم ما فيه وروى
محمد بن نصر من طريق سديد بن
الحري أنه سأل ابن عمر عن ذلك

وفي رواية حماد بن زيد أنه قال في الفتح ورواية العقبى أقوى وأشبه قوله فإن قلت
هذه الآية ظاهرة في أنها زلت بسبب قدوم العير المذكور وترها بالليل وعلى هذا
ما يشأ من رؤية القاصدين وماعدهم ووقع عند الشافعي من طريق جعفر بن محمد عن
أبيه سر سلا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخطب يوم الجمعة وكان لهم سوق كانت
يتوسلهم يجعلون إليه الخيل والأبل والسمن فتقدموا فخرج إليهم الناس وتر كوه فاعلموا
وكان لهم أبو يضر بونه فزات وصله أبو عروانة في صحيفه قوله انقضوا اليها قبل النكته
في عود الضمير إلى التجار تدور اللو هو أن الله لم يكن مقصوداً وإنما كان تبعاً للتجارة وقبل
حذف ضمير أحدهما دلالة ألا آخر علمه وقال الزجاج أعيد الضمير إلى المني أي انقضوا
إلى الرؤية والحديث استدلل بمن قال أن عدد الجمعة اثنا عشر رجلاً وقد تقدم بسط
الكلام في ذلك وقد استشكل الأصمعي حديث الباب فقال إن الله تعالى قد وصف
أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم بأنهم لم يأنهم ليلتهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ثم أجاب
باحتمال أن يكون هذا الحديث قبل نزول الآية قال الحافظ وهذا الذي يتعين المصير
إليه مع أنه ليس في آية النور التصريح بنزوله في العصاية وعلى تقدير ذلك فلم يكن تقدم
لهم نهى عن ذلك فلما زلت آية الجمعة فذهبوا ما تم ذلك اجتهاداً فوصفوا بعد ذلك
بما في آية النور

• (باب الصلاة بعد الجمعة) •

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا صلى أحدكم الجمعة
فدصل بعدها أربع ركعات رواه الجماعة إلا البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في شهر ربيع الأول والجمعة وعن ابن
عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا كان بمكة فصل الجمعة ثم فصل ركعتين ثم تقدم فصل
أربعاً وإذا كان بالمدينة فصل الجمعة ثم رجع إلى بيته فصل ركعتين ولما وصل في المسجد
فقبل له في ذلك فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك رواه أبو داود
حديث ابن عمر إلا أن سكت عنه أبو داود والمذري وقال العراقي أسنده صحيح وفي
الباب عن ابن عباس عند الطبراني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يصلي بعد

٢١ نيل ث فقال إذا كنت لا تخاف الصبح ولا النوم فاشفع ثم صل ما بدا لك ثم أوتر والاصل على وتره الذي كنت
أوترت ومن طريق أخرى عن ابن عمر أنه سئل عن ذلك فقال أما أنا فاصلي مني فإذا انصرفت ركعت واحدة فقبل رأيت
أن أوترت قبل أن أنام ثم قلت من الليل فشفعت في أصح قال ليس بذلك بأس عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كان يصلي إحدى عشرة ركعة هي أكثر الوتر عند الشافعي لهذا الحديث ولقولها ما كان يزيد في رمضان
ولا غيره على إحدى عشرة ركعة ولا يصح زيادة عليها فلو زاد لم يجز ولم يصح وتره بأن أحرم بالجمع دفعة واحدة فإن سلم من كل

تتبين صِحُّه الاحكام السادس فلا يصح وترا فان علم المنع وعدمه فالقياس البطلان والواقع فلا كلام فيه بالظاهر وقبل الزوال غالطوا لانما بين هذا واحد بين عباس الذي فيه ثلاثة عشرة قد قيل أكثره ثلاثة عشر لكن تأوله الاكثرون بأن من ذلك وكعب بن سفيان العشاء قال النورى وهذا تأويل ضعيف متنبه للاخبار قال السبيكي وأنا أقطع بعلى الا بتأويلك وبوجهه لصحفي أحب الاقتصار على احدى عشرة فأقل لانه غالب أحواله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح ولا شك ان الاخذ بما اتفق عليه الاكثر ١٦٢ والاحتفاظ أولى مما خالفهم فيه من هو دونهم ولا سيما ان زادا ونقصا والحق

من عدد صلاته في تلك الليلة
 إحدى عشرة انتهى (كانت
 تلك صلاة تعنى) غاشية (بالليل
 في هذا السجدة من ذلك قدر
 بأكثر أو أحدكم خد من آية قبل
 أن يرفع رأسه ويركع ركعتين
 قبل صلاة الفجر) سته ثم
 يضطجع على شدة الإيمان) لأنه
 كان يحب التعين ليقال حكمته
 أن لا يستغرق في النوم لأن
 القاب في اليسار في النوم عليه
 واحد) لا يستغرق فيه لأن يقول
 صمائه صلى الله عليه وآله وسلم
 كان نسام عنه ولا ينام قلبه نعم
 يجوز أن يكون فعالة لارشاد
 أمته وتعليمهم (حتى يأتمسه
 المؤمن الصلاة) ولابن عساكر
 بالصلاة (وعن) أي عن
 غاشية (رضي الله عنها) قال كل
 الليل (صالح لجميع أجزاءه) ولم
 من كل الليل قدر أو ترسل الله
 صلى الله عليه وآله (وسلم) ولا ي
 داود عن مسروق قال غاشية
 منى كما ترسل الله صلى الله
 عليه وآله ولم) فقلت أو ترسل
 الليل أو وطه وآخرو (لكن
 انته وتره) حين مات (إلى)

السحر) أي قبيل الصبح فقد يكون أول الشكرى - مات في وسطه لاستيقاظه اذ ذلك كان الجمعة
آخر أمره أن أنه إلى آخر الليل ويحتمل أن يكون فعله أوله وأوسطه ليبيان الجواز وأنه إلى آخر الليل تنبيه على أنه الأفضل
لأن يبقى بالاتباع وإسليم من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فإن صلاة آخر
الليْلِ مشهودة وذلك أفضل ووردهن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم واستحبوه مائة وقد قال صلى الله عليه وآله
وسلم لا يكرهني قول أول الليل وقال آخر الليل فقال لا يكرهني قول آخر الليل وقال عمر لعمر أخذت بالقوة

واستشكل اختيار الجمهور لعله عرف ذلك مع أن أبا بكر أفضل منه وأجيب بأنهم فهموا من الحديث ترجيح فعل عمر لانه وصقه بالقوة وهي أفضل من الخبز لمن أعطيه وقد اتفق السلف والخلف على أن وقته من بعد صلاة العشاء الى الفجر الثاني لحديث معاذ عند أحمد بن حنبل في رواية في صلاة يوم الوتر وقته من العشاء الى طلع الفجر قال الحارثي ووقعها المختار الى نصف الليل وقال الشافعي أبو الطيب وغيره الى نصفه وأولئك والأقرب فيه ما أن يقال الى بعد ذلك لجامع وقت العشاء المختار مع أن ذلك منافق لقولهم يسن جعله آخر صلاة الليل وقد علم أن ١٦٣ التهجد في النصف الثاني أفضل فيكون مستحباً ووقته المختار الى ما ذكر

وحل الماتقي ذلك على من لا يريد التهجد ورواه هذا الحديث كلهم كوفيون وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض والتحديث والغنية والقول وأخرجه مسلم وأبو داود في الصلاة (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا) قيل الحكمة فيه أن أول صلاة الليل المغرب وهي تزول لابتداء والانهاء اعتباراً زائداً على اعتبار الوضوء فلو أوترتم ثم جددتم بعده لمحدث أي داود والترمذي وحسنه لا وتران في ليلة وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في إتمام الحديث السابق وقد استدله بعض من قال بوجوبه وتعقب بأن صلاة الليل ليست واجبة فكذلك آخره وبأن الأصل عدم الوجوب حتى يقوم دليله وروى عن الصادق أنه قال أما أنا فأنام على وتر فإن استعظمت صليت شقاعتي الصباح ولأن اعادته نصير الصلاة كلها شقعا

الجمعة والعيدين ونقل ابن قدامة عن أحمد أنه قال إن شاء صلى بعد الجمعة ركعتين وإن شاء صلى أربعاً وفي رواية بقية وإن شاء استأوى كان ابن مسعود والفقير وأصحاب الرأي يرون أن يصلى بعدها أربعاً الحديث أي هريرة وعن علي عليه السلام وأبي موسى وعطاء وشجاع ووجده بن عبد الرحمن والثوري أنه يصلى ستاً الحديث ابن عمر المذكور في الباب وقد اختلف في الأربع ركعات هل تكون متصلة بتسليم في آخرها أو يفصل بين كل ركعتين بتسليم فذهب الى الأول أهل الرأي وأصحاب الرأي وهو ظاهر حديث أبي هريرة فذهب الى الثاني الشافعي والجمهور وكما قال العراقي واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة النهار مثنى مثنى أخرجه أبو داود وابن حبان في صحيحه وقد تقدم والظاهر القول الأول لأن دليلاً خاصاً ودليل القول الآخر عام بناءً العام على الخاص واجب قال أبو عبد الله المازني وابن العربي إن أمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلى بعد الجمعة بأربع ركعات لا يخطر على بال جاهل الله صلى الله عليه وسلم ركعتين لتكملة الجمعة ولثلاث بطرق أهل البدع الى صلاتهم ظهراً أربعاً واختلف أيضاً هل الأفضل فعل سنة الجمعة في البيت أو في المسجد فذهب الى الأول الشافعي ومالك وأحمد وغيرهم واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة وأما صلاة ابن عمر في مسجد مكة فقيل إنه لا كان يريد التأخير في مسجد مكة للطواف بالبيت فيكره أن يشوته بفضله في منزله صلاة سنة الجمعة وأنه يشق عليه الذهاب الى منزله ثم الرجوع الى المسجد للطواف وأنه كان يرى النوافل قضاءً فبجسد مكة دون بتيمة مكة أركان له أمر متعلق به

• (باب ما جاء في اجتماع العيد والجمعة) •

(عن زيد بن أرقم رضي الله عنه وسأله معاوية هل شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وأما معاوية بن وهب قال نعم صلى العيد أول النهار ثم رخص في الجمعة وقال من شأنه يجمع فليجمع رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه • وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه من الجمعة وإنهما جمعان رواه أبو داود وابن ماجه • وعن وهب بن كيسان رضي الله عنه قال

فيبطل المصوم منه وكان ابن عمر يفتض وتره ركعة ثم يصلى مثنى مثنى ثم يوتر وأما قوله أي حديث أبي داود عن لم يوتر فليس منافقاً له ليس أخذاً استثنائياً (وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البعير) وعند البصري أيضاً أن ابن عمر كان يصلى من الليل على دابته وهو مسافر ولو كان واجباً لما جازت صلاة على الدابة وأما ما رواه عبد الرزاق عنه أنه كان يوتر على راحلته وربما نزل فأوتر بالأرض فلطلب الأفضل لانه واجب لكن يشك على ما ذكر أن الوتر كان واجباً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف صلاة ركباً وأجيب باحتمال الخصوصية

أيضا كقصص وجوبه عليه وعورض بأنه دعوى لا دليل علم إلا به ثبت وجوبه عليه حتى يحتاج الى تكلف هذا الجواب انتهى أو يقال كما في الأذعن أنه تشريع للأمة بما يليق بالسنة في حقهم فصلاحه على الرحلة لذلك وهو في نفسه واجب عليه فاحل الركوب فيه لمصلحة التشريع قال الطحاوي ذكر عن الكوفيين أن الزراري على الرحلة وهو خلاف السنة الثابتة ورواه هذا الحديث كلام مدينون وفيه التعديت والعنة والقول وأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه في الصلاة ﴿عن أنس رضي الله عنه أنه سئل ١٦٤ أفنت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في) صلاة (الصبح قال نعم) فنت فيها

(يتم) أو قنت قبل الركوع

زاد الأمام على أو بعد الركوع

(قال قنت بعد الركوع يسيرا)

وقد بين عاصم في روايته مقدار

هذا اليسير حيث قال فيها

انما قنت بعد الركوع شهرا

وهي زعوى البرماوى حيث قال

كالكرمانى أى زمانا قليلا بعد

الاعتدال التام وقد صرح أنه لم يزل

يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا

رواه عبد الرزاق والدارقطنى

وصحبه الحاكم وثبت عن أبى

هريرة أنه كان يقنت في الصبح

في حجة النبي صلى الله عليه وآله

وسلم وبعد وفاته وحكى العراقي

أن من قال به من الصحابة في

الصبح أبابكر وعمر وعثمان وعابا

وأما موسى الأشعرى وابن عباس

والبراء ومن التابعين الحسن

البصرى ومحمد الطويل

والربيع بن خيثم وعبد بن

السيب وطاو وأوغرهم ومن

أئمة مالكا والشافعى وابن

مهدي والوزاعى فإن قلت

روى أيضا عن الخلفاء الأربعة

وغيرهم أنهم ما كانوا يقنتون

أحب إليه إذا تعارض الثبوت

اجتمع عيدان على عهد ابن الزبير فاخر المروج حتى نعالى النهار ثم خرج فخطب ثم

نزل فصلى ولم يصل للناس يوم الجمعة فذكر ذلك لابن عباس فقال أصاب السنة رواه

النسائى وأبو داود بنحوه لكن من رواية عطاء ولا يضاعف عطاء قال اجتمع

يوم الجمعة ويوم الفطر على عهد ابن الزبير فقال عيدان اجتماع في يوم واحد فجمعهما

جمع عطاء لهما ركعتين بكرة لم يزد عليهما حتى صلى العصر حديث زيد بن أرقم أخرجه

أيضا النسائى والحاكم وصححه على بن المدينى وفي أسناده إياس بن أبى رمله وهو مجهول

وحديث أبى هريرة أخرجه أيضا الحاكم وفي أسناده بقة بن الوليد وقد صحح أحمد بن حنبل

والدارقطنى إرساله ورواه البيهقى وموسى لم يقد باه العوالى وأسنداه ضعيف وفعل

ابن الزبير وروى ابن عباس السنة رجاله رجال الصحيح وحديث عطاء رجاله رجال

الصحيح وفي الباب عن ابن عباس عند ابن ماجه قال الحافظ وهو وهم منه به عليه هو

وعن ابن عمر عند ابن ماجه أيضا وأسنداه ضعيف ورواه النجاشى من وجه آخر عن ابن

عمر ورواه البخارى من قول ابن عثمان ورواه الحاكم من قول ابن الخطاب كذا قال

الحافظ قوله ثم رخص في الجمعة الخ فيه ان صلاة الجمعة في يوم العيد يجوز تركها وظاهر

الحديثين عدم الفرق بين من صلى العيد ومن لم يصل وبين الامام وغيره لان قوله ان شاء

يدل على ان الرخصة تتم لكل أحد وقد ذهب الهادى والناسر والاخوان الى ان صلاة

الجمعة تكون رخصة لغير الامام وثلاثة واستدلوا بقوله في حديث أبى هريرة وانما يجتمعون

وفيه ان يجز هذا الاخبار لا يصلح للاستدلال به على المدعى أعنى الوجوب ويدل على

عدم الوجوب ان الترخيص عام لكل أحد ترك ابن الزبير للجمعة وهو الامام اذ لا

يقول ابن عباس أصاب السنة رجاله رجال الصحيح وعدم الانسكاب عليه من أحد من

الصحابة وأيضا لو كانت الجمعة واجبة على البعض لكانت فرض كفاية وهو خلاف

معنى الرخصة وحكى في البحر عن الشافعى في أحد قوليه وأكثر الله تعالى ان لا ترخص

لان دليل وجوبه الم فصل وأحدث الباب ترد عليهم وحكى عن الشافعى أيضا ان

الترخيص يختص بمن كان خارج المصر واستدل به بقول عثمان من أراد من أهل

العوالى ان يصلى معنا الجمعة فليصل ومن أحب ان يصغر فليصغر هل ورد به قول

وفى قدم الثبوت على النبي وفى صحيح ابن خزيمة من وجه آخر عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عثمان

لا يقنت الا اذا دعا لقوم أو دعا على قوم وكأنه يحمل على ما بعد الركوع يشاء على ان المراد بالحصر في قوله انما قنت شهرا أى

متواليا كذا في القسطلانى وأقول اثبات هذا في سنن الصلاة بآيات دليل يدل عليه فان الأحاديث الواردة في هذا مصرحة

باختصاصه بالتوازل وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعلها اذا نزلت بالمسلمين نازلة فبعد عقولهم أو على قوم ولم يثبت غيب

هذا الادعاء المروى عن الحسن بن على مرفوعا بلقاء اللهم اهدنى الخفايا ذلك دعاء عمله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ان يجعله في الترتيب ومن جملة الادعية الواردة في الصلاة فينبغي فعله فهو حديث قدسهم وجماعته من الحفاظ ولا مقال فيه بما
 يجب قد حاولنا فعل هذا الدعاء الا في هذا الموضع لا كما فعله طائفة بعد الركوع في الركعة الثانية من صلاة الفجر قاله لم
 يدل على ذلك دليل كذا في السبل الجرار للشوكاني وقد اخرج الترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه واحمد بن حنبل حديث أبي
 مالك الانصبي قال قلت لابي يابن انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى ههنا
 بالكوفة قرية من خمس سنين أكلوا يقتلون قال اي بني محمد وفي رواية ١٦٥ أكلوا يقتلون في الفجر والنسائي
 واقظه صليت خلف رسول الله

عثمان ليخص قوله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لم يزد علي ما حتى صلى العصر ظاهره
 انه لم يصل الظهر وفيه ان الجمعة اذا سقطت بوجه من الوجوه المسقوغة لم يجب على من
 سقطت عنه ان يصلي الظهر والله ذهب عطاء حكي ذلك عنه في البحر والظاهر انه يقول
 بذلك الثاقلون بان الجمعة الاصل وأنت خير بان الذي افترضه الله تعالى على عباده في يوم
 الجمعة هو صلاة الجمعة فالجواب صلاة الظهر على من تركها العذر أو الغرض عذر يحتاج الى
 دليل ولا دليل يصلح للتسليم على ذلك فيعلم قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان
 ساق الروايات المتقدمة عن ابن الزبير قلت انما وجه هذا انه رأى تقدم الجمعة قبل
 الزوال فتقدمها واجتازها عن العيد انتهى ولا ينبغي ما في هذا الوجه من التعسف

• (كتاب العيدين) •

العيد مشتق من العود فكمل يبعثون بالسرور والتماس جمع على أعياد بالياء لا لفرق بينه
 وبين أعياد الخشب وقيل غبر ذلك وقيل أصله عود بكسر العين وسكون الواو فقلت
 الواو ياء لانكسار ما قبلها مثل معاد وميثاق وميزان قال الخليل واصل يوم جمع
 كأنهم عادوا الله وقال ابن الأنباري يسمى عيد الله وفي الفرح والمرح وقيل سمي عيداً
 لان كل انسان يعود فيه الى قدر منزلته فهذا البعيد وهذا بضاف وهذا برحم وهذا برحم
 وقيل سمي عيد الشرف من العيد وهو محل كريم مشهور في العرب تنسب اليه الابل
 العيدية

• (باب التجمع للعيد وكراهة حمل السلاح فيه الاطاحة) •

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال وجد عمر حمله من استبرق تباع في السوق فاخذها فألقى
 بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اتبع هذه فتجلبج بالعيد والوفد
 فقال انما هذه لباس من لا اخلاق له متفق عليه • وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده
 رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس برد حمر في كل عيد رواه
 الشافعي • وعن سعيد بن جبير رضي الله عنه قال كنت مع ابن عمر حين أصابه سنان الرمح
 في أنفخ قدومه فلزقت قدمه بالركاب فزلت فزعزعت اودن فبقي بلبغ الخراج فجاء يعود

الاذادعا أقوم أو دعاء على قوم
 وأخرج مثله ابن حبان من
 حديث أبي هريرة وفي صحيح مسلم
 وغيره من حديث أنس قنت شهراً
 يدعو على سحر من أحييه العرب
 ثم تركه والحاديات التي ذكر فيها
 القنوت مصرحة بأنه كان
 للنازل كافي الصلوة وغيرهما
 من غفر بن القمي وابن سائر
 الصلوات وأما حديث أنس
 الذي أخرجه الزوار والحاكم ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لم يل بقنت في الصبح حتى
 غارت الدنيا وأخرجه أيضاً
 من حديث أحمد والبيهقي
 وأخرجه من حديثه عبد الرزاق
 والدارقطني وفي اسناده أبو جعفر
 صحيح لكن لا تقوم الحجة

به لما تقدم وأيضاً فيه اضطراب يمنع من الاحتجاج به وقد أفضنا هذا في شرحنا للمتنى كذا في شرح الحصن الحصين للشوكاني
 وقال في شرح المتنق وأعلم انه قد وقع الالتفات على ترك القنوت في أربع صلوات من غير شك وهي الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء وليق الخلاف الا في صلاة الصبح من المكتوبات فالحق المتنقون له جميع منها حديث البراء ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم كان يقنت في صلاة المغرب والفجر رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه وحديث أنس كان القنوت في المغرب

والشعر رواء البخاري لا يجب بانه لاتزاع في وقوع القنوت منه صلى الله عليه وآله وسلم انما التزاع في استمراره وبعده فان قالوا انظ كن يدل على استمراره وبعده قلنا قد منعنا عن النوى ما حكاه عن جمهور المحققين انه لا يدل على ذلك سلنا فغايته مجرد الاستقرار وهو لا ينافي الترك آخر كما صرح بذلك الأدلة بانه تركه على أن هذين الحديثين فيه مما أنه كان يفعل ذلك في الفجر والمغرب فما هو جوابكم عن المغرب فهو جوابنا عن الفجر وأيضاً حديث أبي هريرة المتفق عليه أنه كان يفتت في الركعة الأخيرة من صلاة الظهر والعشاء ١٦٦ الأخيرة وصلاة الصبح فما هو جوابكم عن مدلول كان ههنا فهو جواباً

قالوا انخرج الدارقطني ومعه عبد الرزاق وأبو نعيم وأحمد والبيهقي والحاكم وصححه عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنتت شهر ايدعوني فاني لأصعبه يفرعه ونية تركه فاما الصبح فلم يزل يفتت حتى فارق الدنيا وأول الحديث في الصحيحين ولو صح هذا السكان قاطعاً للزاع ولصحته من طريق أبي جعفر الرازي قال فيه عبد الله بن أحمد ليس بالقوي وقال علي بن المديني انه يخطأ وقال أبو زرعة عنهم كبروا وقال عمرو بن علي الفلاس صدوق سيف الحفظ وقال ابن معين ثقة ولكنه يخطئ وقال الدوري ثقة ولكنه يخطأ وقد وثقه غيره واحد ولحديثه شاهد ولكن في أسناده عمرو بن عبيد وليس بجعة قال الحافظ ويعكر على هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع عن عاصم بن سلمان قلنا لانس ان قوماً يزعمون ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يفتت في الفجر فقال كذبوا انما فتت شهر واحد ايدعوني

أحساناً من المشركين وقبيل واحد كان ضعيماً اليكم لم يتم بكذب وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعد بن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفتت الا اذا دعا القوم أو دعا على قوم فاختفت الاحاديث عن أنس واضطربت فلا تنويع مثل هذا جهة اذا قرئوا هذا علمت ان الحق ما ذهب اليه من قال ان القنوت مختص بالتوازل وأنه يفتت عند نزول التنازل أن لا يختص به صلاة دون صلاة وقد وجدنا ما يدل على هذا الاختصاص من حديث أنس عند ابن خزيمة وقد تقدم ومن حديث أبي هريرة عند ابن حبان بافظ لا يفتت الا أن يدعو لاجل واحد أو يدعو على أحد أو يفتت في البضئى وقد حاول جماعة من

حذاق الشافعية الجيع بن الاحاديث بما لا طائل تحته وأطالوا الاستدلال على مشروعية القنوت في صلاة الفجر في غير طائلي وحاصله ما عرفنا ذلك وقد ذهب الى عدم مشروعيته في الصبح أكثر أهل العلم كما حكاه الترمذي في جامعه وقد طول البحث الحافظ ابن القيم في الهدى وقال ما معناه الاضاف الذي يرتضيه العالم المنصف أنه صلى الله عليه وآله وسلم تركه وتركوا تركه للقنوت أكثر من فعله فإنه انما اقتضت عند النوازل للدعاء اقوم وللدعاء على آخرين ثم تركه لما قدم من دعائهم وخلصوا من الاسر وأسلم من دعائهم وجازأ ثامين وكان قنوته لمعارض فلما زال تركه القنوت وقال ١٦٧ في غضون ذلك البحث ان أحاديث

أنس كلها صحيح بصدر بعضها بعضا ولا تناقض وحسن قول أنس ما زال يقنت حتى فارق الدنيا على اطالة القيام بعد الركوع وأجاب عن تخصيصه بالفجر بأنه وقع بصحب سؤال السائل فإنه انما سأله عن قنوت الفجر فأجاب عما سأله عنه وأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يميل صلاة الفجر دون سائر الصلوات قال ومعلوم أنه كان يدعو ربه ويثني عليه ويحمد في هذا الاعتدال وهذا قنوت منه بالرب فمنك لانك لا تزال تراه أنه لم يزل يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا ولم يصار القنوت في انسان الفقهاء وأكثر الناس هو الدعاء المعروف اللهم اهدني فين حديث الخ وسعوا أنه لم يزل يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا وكذلك الخلقاء الراشدون

وغيرهم من الصحابة حلوا القنوت في أقطب الصحابة على القنوت في اصطلاحهم ونشأ من لا يعرف غير ذلك فليشك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى أصحابه كانوا يقرأون على هذا كل غداة وهم في الجاهلية

وهذا هو الذي نازعهم فيه جمهور العلماء وقالوا لم يكن هذا من فعله الراتب ولا ثبت عنه فعله وغاية ما روى في هذا القنوت أنه عليه السلام بن على آخر كلامه وهو على فرض صلاحية حديث أنس للاحتجاج وعدم اختلافه واضطراره بمحمل حسن انتهى كلام شرح المصنف (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه أنه سئل عن القنوت) والسائل علم من سلمان الاصول عن القنوت الظاهر أن أنسا ظن ان عامسا له عن مشروعيته (فقال) (قد كان القنوت) أي مشروعا قال عامس (قلت) له هل كان يحمله (قبل الركوع) أو بعده قال (بله) أي لأجل التوسعة لأدب المسبوق كذا قرأه المهلب وهو مذهب المالكية ونقطة ابن التيمي بأنه زادها بابا منه عن

من أصحابك اقتبناه ولهم وجه آخر لو أعلم الذي أصابك لضربت عنقه قوله أنت أصبت في نسبة القول الى الحجاج لكونه سيبا فيه وحكي الزبير في الانساب ان عبيد الملاح لما كتب الى الحجاج ان لا يخالف ابن عمر شق عليه وأمر رجلاه بحرية فقال انها كانت مسهومة فاهق ذلك الرجل به فأمر الحرة على قدمه فرض منها أيا ما ثم مات وذلك في سنة أربع وسبعين وقد ساق هذه القصة في الفتح ولم يثبتها وصدر مثلها غير بعد من الحجاج فإنه صاحب الفاعل التي تبيها عيون الاسلام وأهل قوله حملت السلاح أي فتبعك أصحابك في حمله قوله في يوم لم يكن يحمل فيه هذا عمل الدليل على كراهة حمل السلاح يوم العيد وهو معنى على ان قول الصحابي كان يفعل كذا على البناء للمجهول له حكم الرفع وفيه خلاف معروف في الاصول قوله قال الحسن ثموا ان يحملوا السلاح قال الحافظ لم أقف عليه موصولا الا ان ابن المنذر قد ذكره عن الحسن وفيه تقييد لا طلاق قول ابن عروانه لا يعمل وقد ورد مثله من فروع معتد وغير معتد فروى عبد الرزاق باسناد مرسل قال نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يخرج بالسلاح يوم العيد وروى ابن ماجه باسناد ضعيف عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي ان يلبس السلاح في بلاد الاسلام في العيدن الا ان يكون بمحضرة العدو وهذا كله في العيدن فاما الحرم فروى مسلم عن جابر قال نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يعمل السلاح بمكة وسما في الجمع بينه وبين أحاديث دخوله صلى الله عليه وآله وسلم بمكة بالسلاح في باب الحرم بقوله بالسيف من كتاب الحج

باب الخروج الى العيد ماشيا والتكبير فيه وما جاء في خروج النساء

عن علي عليه السلام رضى الله تعالى عنه قال من السنة ان يخرج الى العيد ماشيا وان يأكل شيئا قبل ان يخرج روى الترمذي وقال حديث حسن وعن أم عطية رضى الله عنها قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نخرج جهن في الفطر والاضحى العواتق والحبيض وذوات الخدود فأما الحبيض فيمتزنان الصلاة في نطق المصلي ويشهدن انهم دعوة المسلمين قلت يا رسول الله احدنا لا يكون لها جلباب قال لتلبسها آخرتها من جلبابها روى الجماعة وليس للنسائي فيه أمر الجلباب واسلم وأبي داود في رواية والحبيض

العلماء وقالوا لم يكن هذا من فعله الراتب ولا ثبت عنه فعله وغاية ما روى في هذا القنوت أنه عليه السلام بن على آخر كلامه وهو على فرض صلاحية حديث أنس للاحتجاج وعدم اختلافه واضطراره بمحمل حسن انتهى كلام شرح المصنف (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه أنه سئل عن القنوت) والسائل علم من سلمان الاصول عن القنوت الظاهر أن أنسا ظن ان عامسا له عن مشروعيته (فقال) (قد كان القنوت) أي مشروعا قال عامس (قلت) له هل كان يحمله (قبل الركوع) أو بعده قال (بله) أي لأجل التوسعة لأدب المسبوق كذا قرأه المهلب وهو مذهب المالكية ونقطة ابن التيمي بأنه زادها بابا منه عن

الروايات عنهم وأكثرها قال الكوفيون لا قنوت الا في الوتر قبل الركوع انتهى ورواه هذا الحديث ما بين بصري وواسطي وشافعي وفيه التحديد والاختبار والعقيدة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة قال في الفتح وظهر لي ان الحكم في جعل قنوت النافلة في الاعتدال دون السجود مع ان السجود مظنة الاجابة كانت اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وشيئ الامر بالدعاء فيه ان المطلوب من قنوت النافلة ان يشارك المأموم الامام في الدعاء ولو بالتأمين ومن ثم اتفقوا على انه يجهر به بخلاف القنوت في الصبح ١٧٠ فاختلف في جهره في الجهر به * (بسم الله الرحمن الرحيم أبواب الاستسقاء) *

اي طلب سقي الماش من الغير لئلا يفسد أو الغير وشراطلبه من الله ذي الكرم عند حصول الجذب على وجه مخصوص والاستسقاء ثلاثة أنواع أحدها ان يكون بالدعاء مطلقا فرادى ومجتمعين وثانيها أن يكون بالدعاء خلف الصلاة ولو نافلة خلافا لما وقع للنووي في شرح مسلم من تقديمه بالفرائض وفي خطبة الجمعة وثالثها هو الأفضل ان يكون بالصلاة والنظمتين وبه قال الشافعي ومالك وأبو يوسف ومحمد وعن أحمد لا خطبة وانما يدعو ويكثر الاستسقاء بالجمهورية سنية الصلاة وهو الحق خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى (عن عبد الله بن زيد رضى الله عنه قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) في شهر رمضان سنة ست من الهجرة الى المصلى بالعمراء لانه بلغ في التواضع وأوسع الناس وحكي ابن عبد البر الاجماع على استحباب الخروج الى الاستسقاء والبروز الى ظاهر المصير لكن حكي

الترمذي وقد استدلل العراقي لاستحباب المني في صلاة العبد بعموم حديث أبي هريرة المتفق عليه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أتيتم الصلاة فأنوهاوا وأنتم تحشون فهذا عام في شكل صلاة تشتر فيها الجماعة كالصلاة الخمس والجمعة والعديد من السكوف والاستسقاء قال وقد ذهب أكثر العلماء الى انه يستحب أن يأتي الى صلاة العبد ماشيا بغن الصحابة هم من الخطاب وعلى أن يأتي طالب ومن التابعين ابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز ومن الأئمة - قبان الثوري والشافعي وأحمد وغيرهم - وروى عن الحسن البصري انه كان يأتي صلاة العبد راكبا ويستحب أيضا المشي في الرجوع كافي حديث ابن عمر وسعد القرظ وروى البيهقي في حديث المحدث عن عني انه قال من السنة أن تأتي العبد ماشيا ثم ترك اذا رجعت قال العراقي وهذا مثل من حديث ابن عمر وسعد القرظ وهو الذي ذكره أصحابنا يعني الشافعية قوله وأن يأكل فيه استحباب الاكل قبل الخروج الى الصلاة وهذا مختص بعبد القنوت وما عدا العنبر فيؤثر الاكل حتى يأكل من أخصيته للمسايق في الباب الذي بهذا قوله العوائق جمع عائق وهي المرأة الشابة أول ما تدرك وقيل هي التي لم تن من واليهام ولم تزوج بعد دارا كما قال ابن دريد هي التي طاوت البلوغ وقوله وذوات الخدور جمع خدر بكسر الخاء المعجمة وهو ناحية في البيت يجعل عليها سترة تكون فيه الحاراية البكر وهي الخدرة أي خدرت في القدر قبوله لا يكون لها جلباب الجلباب بكسر الجيم ويشكر المرء الموحدة وسكون اللام قيل هو الأزار والرداء وقيل الحفنة وقيل المقنعة تغطي به المرأة رأسها وتظهرها وقيل هو الخمار والحديث وما في معناه من الاحاديث قاضية بمشروعية خروج النساء في العبدن الى المصلى من غير فرق بين البكر والشابة والجهوز والمناض وغيرها ما لم تكن معتدة أو كان في خروجها فتنة أو كان لها عذر وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال أحدها ان ذلك مستحب وسجلوا الامر فيه على السند ولم يفرقوا بين الشابة والجهوز وهذا قول أي حاد من الحنابلة والبرجاني من الشافعية وهو ظاهر اطلاق الشافعي القول الثاني التفرقة بين الشابة والجهوز قال العراقي وهو الذي عليه جمهور الشافعية تبعا للنص الشافعي في المختصر والقول الثالث انه جائز غير مستحب ان مطلقا وهو ظاهر كلام الامام أحمد فيما نقله عنه ابن قدامة والرابع انه مكروه وقد حكا

القرطبي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يستحب الخروج وكأنه اشتبه عليه بقوله في الصلاة الترمذي (يستسقى) أي يريد الاستسقاء (وحول ردهم) عند استسقاؤه القنوت في أثناء الاستسقاء فجعل بينه وبين ردهم كمال في الفتح وقد اتفق علماء الامصار على مشروعية صلاة الاستسقاء وانما ركعتان الاماروى عن أبي حنيفة انه قال يبرزون للدعاء والتضرع وان خطب لهم فحين لم يهرف الصلاة هاهو المشهور وعنه ونقل أبو بكر الرازي عنه التغيير بين الفعل والترك انتهى وليس في هذا الحديث ذكر الصلاة ورواهه مديون الاشج البخاري وشيخه فمكوك وبيان وفيه تابعي عن تابعي

والحديث والعنقة والقول واخرجه البخاري ايضا في الاستسقاء والدعوات ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وفي رواية عنه) أي عن عبد الله بن زيد (قال وصلى) أي بالناس (ركعتين) كما يصلي في العيدين ورواه ابن حبان وغيره وقال الترمذي حسن صحيح وقيل ما أن يكبر في أول الأولى سبعة وفي الثانية خمسا ويرفع يديه ويقف بين كل تكبيرين مسجدا حامدا لله ولا يقرأ آخرها في الأولى وفي الثانية اقتربت الساعة أو سبع والغاشية واستدل الشيخ أبو اسحق في المذهب بجمار واه الدارقطني أن مروان أرسل إلى ابن عباس ١٧١ يسأله عن سنة الاستسقاء فقال سنة الصلاة

كالصلاة في العيدين إلا أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال رداه فجعل عينه يساره ويساره عينه وصلى ركعتين كبر في الأولى سبع تكبيرات وقرأ سبع اسم ربك الأعلى وقرأ في الثانية هل أمانا وكبر خمس تكبيرات لكن قال في المجموع أنه حديث ضعه فثم حديث ابن عباس عند الترمذي ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيدين أخذ بظاهره الشافعي فقال يكبر فيما يكبر في العيدين وذهب الجمهور إلى أن يكبر فيما تكبر فواحدة للأحرام كما في الصلوات وبه قال مالك وأحمد وأبو يوسف ومحمد لحديث الطبراني في الأوسط عن أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فخطب قبل الصلاة واستقبل القبلة وحول رداه ثم نزل فصلى ركعتين يكبر في الأولى تكبيرة وأجلاو عن قوله في حديث الترمذي كما يصلي في العيدين يعني في العدد والجمهور بالسرقة وكون الركعتين في الخطبة ومذهب الشافعية

الترمذي عن الثوري وابن المبارك وهو قول مالك وأبي يوسف وسكان ابن قدامة عن الضحى ويحيى بن سعيد الأنصاري وروى ابن أبي شيبه عن الضحى أنه ذكره للشافعية يخرج إلى العيد القول الخامس أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى العيد حكا القاضى عباس عن أبي بكر وعلي وابن عمر وقد روى ابن أبي شيبه عن أبي بكر وعلي أنه قال لا حق على كل ذات نفاق الخروج إلى العيدين انتهى والقول بركاهة الخروج على الإطلاق قولنا حديث الصحابة إلا أن القاسدية وبخصيص الشواب بأباه صريح الحديث المتفق عليه وغيره قوله يكبر مع الناس وكذلك قوله يشهد من الخبر ودعوة المسكين برد ما قاله الطحاوي أن خروج النساء إلى العيد كان في صدر الإسلام تكبير السواد ثم نسخ وأما قد روى ابن عباس خروجهن بعد دفع مكة وقد أفت به أم عطية بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدة كما في البخاري قوله إذا غدا إلى المصلى كبر فيه أن صرحه دليل على مشروعية التكبير حال المصلى وقد روى أبو بكر الخجاد عن الزهري أنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم الفطر يكبر من حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلى وهو عند ابن أبي شيبه عن الزهري مرسل بالفتح فإذا قضى الصلاة قطع التكبير وأخرج الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة مرفوعا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في الصلاة والحافظ وقد روى البيهقي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع صوته بالتكبير والتليل حال خروجه إلى العيد يوم الفطر حتى يأتي المصلى وقد أخرجه أيضا الحافظ وقال البيهقي وهو ضعيف وأخرجه موقوف على ابن عمر قال وهذا الموقوف صحيح قال الناصر أن تكبير الفطر واجب لقوله تعالى ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولا تكفروا بما كنتم على الله منيته للصلاة إلى ابتداء الخطبة عند الأكرس في الكلام على تكبير التشريق

• (باب استحباب الأكل قبل الخروج في الفطر دون أضحية) •

(عن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وترا ورواه أحمد والبخاري وعن بريدة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل ولا يأكل يوم الأضحية

والمالكية أنه يجب بعد الصلاة لحديث ابن ماجه وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى الاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب (عن أبي هريرة رضي الله عنه حديث دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمستضعفين من المؤمنين وعلى مضمر تقدم) قبل حديث فضل المعهود الطويل (وقال في آخر هذه الرواية) هذا (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) قال في القمع هذا حديث آخر وهو عند المصنف يعني البخاري بالاسناد المذكور وكان معه هكذا فأورد كما سمعه وقد أخرجه أحمد عن قتيبة كما أخرجه البخاري ويعقل أن يكون له تعلق بالترجمة من جهة أن دعاء على المشركين بالقطيع ينبغي أن يخص عن كان

حمار يادون من كل مسالم (غفار) بكسر الفين المهملة وتخفيف الناء أبو قبيلة من كنانة (غفر الله لها) فيه دعاء بما يشق من الاسم مكان يقول لأجد الله عاقبتك وأمل أعلالك الله وهو من جناس الاشتقاق ولا يختص بالدعاء بل يأتي مثله في الظهور منه قوله تعالى وأسأت مع سليمان وفي المغازي عند البضاري عصية همت الله ورسوله (وأسلم) قبيلة من خزاعة (سالمها الله) تعالى من المسألة وهي ترك الحرب أو بمعنى سلمها وهل هو انشاد دعاء أو خبر رأيان وانما خص هاتين القبيلتين بالدعاء لأن غفارا أسأوا قديما وأسلم الموالا ١٧٢ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن أبي الزناد هذا الدعاء كله كان في صلاة

الأصح (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى من الناس) أي من قريش (إدبارا عن الإسلام وفي نفسه الدخان أن قريشاً أطوا عن الإسلام قال اللهم) أبعث أو ساط عليهم (سبعاً) من السنين وروى بالرفع أي مطأطأ في منكم في سبع (كسبع يوسف) التي أصابهم فمها القحط وأضيفت إلى يوسف لكونه الذي أنقذهم أوفوه أو لكونه قاهم بأمر والناس فيها (فاخذتهم) أي قريشاً (سنة) أي غط وجذب (حصت) أي استأصلت وأذهبت (كل شيء) من النبات حتى غلت الأرض منه (حتى أكلوا) وفي رواية حتى أكلنا والاول هو الوجه (الخلود والمنة والجيف) بكسر الجيم وفتح الباء جملة الميت إذا أراح فهو أخص من منطلق الميتة لأنها ما لم تذوق موتها أحدهم وفي رواية أحدكم والاول هو الصواب (إلى السماء فبرى الدخان من الجوع) لأن الجائع يرى بينه وبين السماء كثرة الدخان من ضعف بصره (فأناه) صلى الله عليه وآله وسلم (أوسفان) حجة

صخر من حرب (فقال يا محمد انك تأمر بطاعة الله وبصلة الرحم وان قومك ذوى رحمتك فذهلكوا) أي من الجذب والجوع يدعائك (فادع الله لهم) لم يقع في هذا السياق التصريح بأنه دعاء لهم نعم وقع ذلك في سورة الدخان ولنظفه فالتسبيح لهم فسقوا (قال الله تعالى فارتقب) أي انتظر يا محمد دعائهم (يوم تأتي السماء بخان منين إلى قوله عائدون) أي إلى الكفر (يوم ينطق البطشة الكبرى) زاد الاصلي أنا منتقمون (فالبطشة يوم يدر) لأنهم لما التجأ إليه صلى الله عليه وآله وسلم وقالوا ادع الله

أن يكشف عنا فتؤمن بك فدعوا كشف ولم يؤمنوا اتقوا الله منهم يوم بدر وعن الحسن البطش الكبري يوم القيامة والاول
أولى قال ابن مسعود (وقدمت الدنان) وهو الخوج (والبطش والزام) بكسر اللام القتل (وآية) أول سورة (الروم)
ووجه ادخال هذا الحديث هنا التنبيه على انه كما شرع الدعاء بالاستسقاء للمؤمنين كذلك شرع الدعاء بالعطش على الكافرين
لأن فيه اضعافهم وهو نوع للمسلمين فقد ظهر من ثمرة ذلك التجاؤهم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليدعوا لهم برفع القطط
ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون ابرار فرائزي وفيه التحديث ١٧٣ والعنة والقول وأخرجه البخاري

في الاستسقاء أيضا وفي التفسير
ومسلم في التوبة والترمذي
والنسائي في التفسير (عن
ابن عمر رضي الله عنهم) ما قال ربما
ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر الى
وجه النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) حال كونه (يستسقي) زاد
ابن ماجه عن النبي (فما ينزل
حتى يجيش كل ميزاب) من جاش
يجيش اذا هاج وهو كثابة عن كثرة
المطر والميزاب ما يسيل منه الماء
من موضع عال (وهو قول أبي
طاب وأبيض) بفتح الشاد
تقديره رب أبيض أو أبيض
أو أخضر والراجح انه بالنصب
عطف على قوله سيدا في البيت
الذي قبله (يستسقي) مبنيا
للمفعول أي يستسقي الناس
(الغمام) أي السحاب أي المطر
(بوجه) الكريم (غالب الشامي)
أي يكفيمه باضائه أو يطعمهم
عند الشدة أو يهدمهم ولجؤهم
أو يغشهم وهو بكسر التاء
صفة لأبيض (عصمة) أي مانع
للالرامل يمنعهم مما يضرمهم جمع
أرمله وهي الفتية التي لازوج

حزة وقال ابن قدامة لانهم في استحباب تحجيل الاكل يوم الفطر اختلافا كذا في الفتح
قال الحافظ وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود التخيير فيه وعن النخعي أيضا مثله
قال والحكمة في استحباب التفرقة بالحق للمؤمن تقوية البصر الذي يضعفه الصوم
ولان الخلو عياؤا في الايمان ويسير به المنام ويرق القلب وهو أسمر من غيره ومن ثم
استحب بعض التابعين أن يفطر على الخلو مطلقا كالسمل رواه ابن أبي شيبة عن معاوية
ابن قرة وابن سيرين وغيرهما وقد أخرج الترمذي عن سلمان اذا أفطر أحكم فليفطر
على تمر فانه بركة فان لم يجد فليفطر على ما فانه طهور وقوله وبأكله كن وترا هذه الزيادة
أوردتها البخاري تعليقا ووصلها أحمد بن حنبل وغيره والحكمة في جعلهن وترا الاشارة
الى الوحدة وكذا كان يفعل صلى الله عليه وآله وسلم في جميع أموره تبركا كذلك
كذا في الفتح وقوله ولا يأكل يوم الاضحية حتى يرجع في رواية للترمذي ولا يطعم يوم
الاضحية حتى يصلي ورواه أبو بكر الأثرم بلانظ حتى يصحى وقد خصص أحمد بن حنبل
استحباب تأخير الاكل في عيد الاضحية عن لذهج والحكمة في تأخير النظر يوم الاضحية
انه يوم تشرع فيه الاضحية والاكل منها اشرع له أن يكون فطرم على شيء منها قاله ابن
قدامة قال الزين بن المنبر وقع أكله صلى الله عليه وآله وسلم في كل من العديدين في الوقت
المشروع لاخراج صدقة من المال الخاصة به ما فخر أخرج صدقة الفطر قبل الغدو الى المصلي
واخراج صدقة الاضحية بعدهما

• (باب تحاقة الطريق في العيد والتعبد في الجامع للعدو) •

(عن جابر رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان يوم عيد خالف
الطريق ورواه البخاري • وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اذا خرج الى العيد يرجع في غير الطريق الذي خرج فيه رواه أحمد ومسلم والترمذي
• وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ يوم العيد في طريقين ثم
رجع في طريق آخر رواه أبو داود وابن ماجه • حدثت أبي هريرة أخرجه أيضا ابن
حبان والحاكم وقد عزا المصنف الى مسلم ولم نجد له موافقا على ذلك ولا رأينا الحديث في
صحيح مسلم وقد رجع البخاري في صحيحه حديث جابر المذكور في الباب على حديث أبي

لهما والارامل الرجل الذي لا زوج له قال الشاعر
هذي الارامل قد قضت حاجتها •
فمن لحاجة هذا الارامل المذكور
فمن استعمله في الرجل مجازا لانه لو أوصى الارامل خص النساء دون الرجال قال ابن رشد في محله أن يكون أراد الترجمة
الاستدلال بطريق الأولى لانهم اذا كانوا يسألون الله به فيسقيهم فاحرى أن يقدموه للسؤال انتهى قال في الفتح وهو حسن
وقال القسطلاني مطابقة هذا الترجمة من قوله يستسقي ولم يكن استسقاؤه صلى الله عليه وآله وسلم الا عن سؤال ربه اذا مصرح
ببائنه صلى الله عليه وآله وسلم للاستسقاء بنفسه الشرب بفتحوا صرح من ذلك رواية البيهقي في دلائله عن أنس قال جاء عراب

ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله انشأك وما لابي بط ولاحي يفظ فقام صلى الله عليه وآله ولم يجرداه
حتى عهد المنبر فقال اللهم اسقنا الحديث وفيه ثم قال لو كان ابو طالب حيا لقلت بعينه من فشدنا قوله فقام على فقال
يا رسول الله كأنك اردت قوله وايض الخ وهذا البيت من قصيدة جليلية بلغة من بجزر الطويل وعدة ايات من امانات
وعشرة ايات قالها المتخالفون في ريش على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونثر واعنه من يريد الاسلام اخرج ابن سنان
سجله من عرقطة قال قدمت مكة وهم في خط ١٧٤ فقالت قريش يا ابا طالب ان خط الوادي واجدب العيال فله فاستسق

هريرة قال انه اصح حديث ابن عمر جال اسناده عند ابن ماجه ثقات وكذلك عند
ابي داود ورجال الصحيح وفيه عبد الله بن عمر العسري وفيه مقال وقد اخرج له مسلم
وقد رواه ايضا الحسن كوفي الباب عن ابي رافع عند ابن ماجه وقد تقدم في باب الخروج
الى العبد ماشاوعن سعد بن أبي وقاص عند الزبيري مسندوه وقد تقدم ايضا الشوعن
بكر بن مشير عند ابي داود قال كنت اغدو مع اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم
القطر ويوم الاضحية ففعلنا بطن بطعان حتى نأق المصلي ففعلنا مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ثم ترجع من بطن بطعان الى بيتنا قال ابن السككن واسناد صالح
وعن سعد القطر وقد تقدم في باب الخروج الى العبد ماشاوعن ابي داود عن عبد الرحمن بن
حاطب عند الطبراني في الكبير قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ياتي العبد يذهب
في طريق ويرجع في آخر وفي اسناده خالد بن الياس وهو ضعيف وعن معاذ بن عبد الرحمن
التيمن عن ابيه عن جده عند الشافعي انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرجع من
المصلي في يوم عيده ففعل على التجار من أسندل السوق حتى اذا كان عند مسجد
الاعرج الذي هو موضع البركة التي بالسوق قام فاستقبل فمع أسلم فذعانم انصرف قال
الشافعي فاجاب أن يصنع الامام مثل هذا وان يقف في موضع فيدعو الله مستقبلا
القبلة وفي اسناد الحديث ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى وثقه الشافعي وضعفه الجمهور
وأحاديث الباب تدل على استحباب الذهاب الى صلاة العبد في طريق والرجوع في طريق
أخرى للامام والمأموم به قال أكثر أهل العلم كافي الفتح وقد اختلف في الحكمة في
مخالفتهم صلى الله عليه وآله وسلم الطريق في الذهاب والرجوع يوم العبد على أقوال
كثيرة قال الحافظ اجمع في منها أكثر من عشرين قولاً قال الشافعي عبد الوهاب
المالكي ذكر في ذلك فوائد بعضها قريب وأكثرها دعاوى فارغة اه قال في الفتح فن
ذلك انه فعل ذلك ليشهد له الطريقان وقيل كانه من الجن والانس وقيل ليسوى
بينهما في حقبة الفضل بمروره أو في البركة أو لئلا يشهدوا له من الطريق التي
يمر بها انه كان معروفا بذلك وقيل لان طريقه الى المصلي كانت على العين فلورجع منها
لرجع الى جهة العمل فرجع من غيرها وهذا يحتاج الى دليل وقيل لظاهر شعار
الاسلام فيه ما وقيل لظاهره ذكر الله تعالى وقيل ليعظ المنافقين واليهود وقيل ليرهمهم

فخرج أبو طالب ومعه غلام يعق
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كأنه شمس دجن تجلت عن سحابة
قيما وحوله غياصة فاخذ أبو
طالب فانصق ظهره بالكعبة
ولاذ الغلام وماني السما مقزعة
فأقبل السحاب من ههنا وههنا
وأغدى وقد غدق وانفجر
له الوادي وأخشب النادى
والبيادى وفي ذلك يقول أبو
طالب وأيضا الخ قال في الفتح
ويجوز أن يكون أبو طالب
مدحه بذلك لارأى من تماثيل
ذلك فيه وإن لم يشاهد وقوعه
وفي حديث ابن سعد وما شمر
بان سؤا إلى أبي سفيان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في الاستسقاء
وقمع عكة وذكر ابن التسين ان في
شعر أبي طالب هذا دلالة على انه
كان يعرف نبوة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قبل أن يبعث لما
أخبر به بجبر وغيره من شأنه
وفيه نظر لما روى عن ابن اسحق
ان انشأه في طالب لهذا الشعر
كان بعد البعث ومعرفة أبي
طالب بنبوة رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم جاءت في كثير من الاخبار وقد سبها الشيعة في أنه كان مسلما ورايت لعلي بن حنيفة
البصري جراً جمع فيه شعراً في طلب وزعم في أوله أنه كان مسلما وأنه مات على الاسلام وان الحشوية تزعم انه مات كافرا
وانهم لذلك يكتفون لغنه ثم بالغ في سبهم والرد عليهم واستدل لدعواهم بما دلالة فيه وقد ثبت فساد ذلك في ترجمة أبي طالب
في كتاب الاصلية انتهى (عن عمرو بن الخطاب رضى الله عنه انه كان اذا خطوا) بضم القاف وكسر الحاء أى أصابعهم القمط
هكذا ضبطه في الفتح (استسقى) متوسلا (بالعباس بن عبد المطلب) رضى الله عنه للرسم التي بينه وبين النبي صلى الله عليه

والله وسلم فاراد عمر أن يصلها بجماعة حتى صلى إلى من أمر بصله الارحام ليكون ذلك وسيلة إلى رحمة الله (فقال اللهم انا كنا توسل
 اليك بنبينا) صلى الله عليه وآله وسلم في جماعة (فقد قضوا وانا) بعده توسل اليك بعم نبينا العباس (فأستقنا حال نيسقون)
 وقد سكت عن كعب الاخبار أن بني اسرائيل كانوا اذا خطوا استقوا باهل بيت نبيهم - وقد ذكر الزبير بن بكار في الانساب
 ان عمر استسقى العباس عام الرمادة أي بفتح الراء وتخفيف الميم وسعى به العام لم يحصل من شدة الجذب فأغترت الارض جدا
 وذكر ابن سعد وغيره أنه كان سنة ثمانى عشرة وكان ابتداء مصدر ١٧٥ الحاج من امواد تسعة أشهر وكان من دهاه
 العباس ذلك اليوم فبذل كره في

بكرت من معه ورجعه ابن بطال وقيل حذر من كيد الطائفتين أو احداهما وفيه نظر
 لانه لو كان كذلك لم يذكره قال ابن التين وتعقب انه لا يلزم من مواظبته على مخالفة
 الطريق المواظبة على طريق منهما معين لكن في رواية الشافعي من طريق المطلب بن
 عبد الله بن حنطب مرسل انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغدو يوم العيد إلى المصلى من
 الطريق الاعظم ويرجع من الطريق الآخر وهذا الوجه أقوى بحث ابن التين وقيل
 فعل ذلك ليعلمهم بالسري وربه والتبر للبر وره ورؤيته والاتفاق به في قضاء حوائجهم
 في الاستفتاء أو التعليم أو الاقتداء والاسترشاد والصدقة والسلام عليهم أو غير ذلك
 وقيل لغزو وقاربه الاحياء والاموات وقيل لصل رحمه وقيل للتفاؤل بتغيير الحال إلى
 المغفرة والرضا وقيل كان في ذهابه تصدق فأرجع ليق معه شيء يرجع من طريق
 آخر ليرى من سألوه وهذا ضعيف جدا مع احتياجه إلى الدليل وقيل فعل ذلك لتخفيف
 الزحام وهذا ذكره الشيخ أبو حامد وأيده الحب الطبري جبار وأه البيهقي من حديث
 ابن عمر فقال فيه لم يسمع الناس وتعقب انه ضعيف وبأن قوله يسمع الناس يحتمل أن
 يقصر بركته وتفضله وهو الذي رجه ابن التين وقيل كان طريقه التي يتوجه منها
 أبعد من التي يرجع فيها أراد تذكيرا لاجر بشكثير الخطايا الذهاب وأما الرجوع
 فلم يسرع إلى منزله وهذا اختيار الرازي وتعقب بأنه يحتاج إلى دليل وبأن أجر الخطا
 يكتب في الرجوع أيضا كما ثبت في حديث أبي بن كعب عند الترمذي وغيره فلو عكس
 ما قال لكان له انجاء ويكون سلوك الطريق القريبة للمبادرة إلى فعل الطاعة وادراك
 النضلة أول الوقت وقيل ان الملائكة تقف في الطرقات فاراد أن يشهد له فربقن منهم
 وقال ابن أبي هريرة في معنى قول يعقوب بن كعب لا تدخلوا من باب واحد وأشار إلى انه
 فعل ذلك حذرا صابيا العين وأشار صاحب الهادي إلى انه فعل ذلك لجميع ما ذكر من
 الاشياء المحتملة القريبة انتهى كلام الفتح (وعن أبي هريرة رضى الله عنه انه - أصحابهم
 مطرق في يوم عيد فصلى بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العيد في المسجد واه
 أبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وسكت عنه أبو داود والمنذرى
 وقال في الشخص استاذ ضعيف انتهى وفي استاذه رجل مجهول وهو عيسى بن عبد
 الاعلى بن أبي فروة الثوري المدي قال فيه الذهبي في الميزان لا يكاد يعرف وقال هذا

العباس ذلك اليوم فبذل كره في
 الانساب اللهم انه لم ينزل بلاه الا
 بذنب ولم يكشف البتوة وقد
 توجه في القوم اليك لمكافئ من
 نيلك صلى الله عليه وآله وسلم
 وهذا عهد شال اليك بالذنب
 ونو اصبدا اليك بالذنب فاستقنا
 الغيث فأرخت السماء مثل
 الجبال حتى اخضبت الارض
 وعاش الناس وأخرج الزبير بن
 بكار من طريق داود عن عطاء عن
 زيد بن ابن عمر قال استسقى عمر
 ابن الخطاب عام الرمادة بالعباس
 ابن عبد المطلب فذكر الحديث
 وفيه غلط الناس عمر فقال ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم كان يرى للعباس ما يرى الولد
 للوالد فاقتدوا بها الناس برسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمر
 العباس واتخذوه وسيلة إلى الله
 وفيه غبار حواشي ساقاهم الله
 وأخرجه البلاذري من طريق
 هشام بن سعد عن زيد بن أسلم
 فقال عن أبيه بذلك عن ابن عمر
 ففتح - أن يكون زيد فيه
 شيئا وابن حبان في صحيحه قال
 في الصحيح ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستقاء باهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة وفيه فضل العباس وفضل
 عمر لخواصه للعباس ومعرفته بمحبة انتهى وفي هذا الحديث الحديث والعقبة والقول (حديث أنس) بن مالك في الرجل
 الذي دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قائم بخطب فساله عما بالغت تكرر كثيرا) وتقدم الكلام عليه
 (وفي هذه الرواية غبار أيضا الشمس -) أي ستة أيام وفي رواية شتبا أي أسود وعابره لانه من باب تسمية الشيء باسم
 بعضه ولا تباين بين الرايتين لان من قال شتبا بالوحدة أضاف إلى السنة يوما فاما لقمان الجمعين كناية عن استقرار الغيم بالمر

وهذا في الغالب والافق قد سقر المطر والشمس بادية وقد تحجب الشمس بغيم مطر وأصرح من ذلك رواية اسحق بلفظ فطرنا^١ يومنا ذلك ومن الغد ومن بعد الغد والذي يليه حتى الجمعة الاخرى وانما سموا الاسبوع سبتا لانه اعظم الايام عند اليهود (ثم دخل رجل) ظاهره انه غير الاول لان التكرار اذا تكررت دلت على التعدد وهذه القاعدة محمولة على الغالب وقد قال شريك في آخر هذا الحديث سألت أنسأه الرجل الاول قال لا أدري وهذا يقتضي انه لم يحزم بالتغيير وفي رواية اسحق عن أنس فتقدم ذلك الرجل أو غيره بالشك لاني عوانة ١٧٦ عن أنس فإنا لنناظر حتى جاز ذلك الاعراب في الجمعة الاخرى وأصله

في مسلم وهذا يقتضي الجزم بكونه واحدا ففعل أنسأته كره بعد أن نسبه وأنسمه بعد أن كان تذكرة يؤيد ذلك رواية البيهقي في الدلائل من طريق يزيد بن عبيد السلي قال لما فصل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة تبوك أتاه وفد بني فزارة وفيهم خارجة بن حصن أخو صبيحة بن حصن قدموا على ابل عراف فقالوا يا رسول الله ادع لنا ربك ان يقبلنا فذكر الحديث وفيه فقال الرجل يعني الذي سأله أن يستقي لهم هلكت الاموال الحديث كذا في الاصل والظاهر ان السائل هو خارجة المذكور لكونه كان كبير الوفد ولذلك سمى من ينهم والله أعلم وافادت هذه الرواية صفة الدعاء المذكور والوقت الذي وقع ذلك فيه كذا في الشيخ (من ذلك الباب) الذي دخل منه السائل أولا (في الجمعة المقبلة) ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم حال كونه بخطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلكت الاموال) أي المواشي

بسبب كثرة المياه لانه انقطع المريع فهلكت المواشي من عدم الرعي (وانتطعت السبل) لتعذر سبلها في سبب كثرة المطر (فادع الله مسكها) بالجزم جواب الطلب والضمير للمطر والرعاة وفي رواية أن يسلك عنها الماء وعند أحد أن يرمي عنها ما وفي الادب قاعد بذلك ان يحسمها عن افضه وفي رواية ثابت بن شبيب زاد جسد اسرعة ملال ابن آدم (قال) أنس (فرجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا) أي اجعل أول أمطر وأنزل المطر حوالنا والمراد به سرف المطر عن الابنية والدور (ولا تنزلنا) علينا) فيسهل للمراد بقوله حوالنا لاننا نتمثل الطرق التي حولها - فإراد

(باب وقت صلاة العيد)*

(عن عبد الله بن بسر صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه خرج مع الناس يوم عيد فطروا وضئوا فأنكر ابطاء الامام وقال انا كذا قد فرغنا ساعتنا هذه وذلك حين التمسح وراه أبو داود وابن ماجه وللشافعي في حديث مرسل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى عمرو بن حزم وهو بخبر ان اهل الاضحية وآخر الفطر وكذا الناس) الحديث الاول - سكنت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسنادنا عنه أبي داود وقت الحديث الثاني وراه الشافعي عن شيخه ابراهيم بن محمد عن أبي الحويرث وهو كما قال المصنف مرسل وابراهيم بن محمد ضعيف عند الجمهور كذا تقدم وقال البيهقي لم أر له أصلا

في سبب كثرة المياه لانه انقطع المريع فهلكت المواشي من عدم الرعي (وانتطعت السبل) لتعذر سبلها في سبب كثرة المطر (فادع الله مسكها) بالجزم جواب الطلب والضمير للمطر والرعاة وفي رواية أن يسلك عنها الماء وعند أحد أن يرمي عنها ما وفي الادب قاعد بذلك ان يحسمها عن افضه وفي رواية ثابت بن شبيب زاد جسد اسرعة ملال ابن آدم (قال) أنس (فرجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا) أي اجعل أول أمطر وأنزل المطر حوالنا والمراد به سرف المطر عن الابنية والدور (ولا تنزلنا) علينا) فيسهل للمراد بقوله حوالنا لاننا نتمثل الطرق التي حولها - فإراد

انخراجها بقوله ولا علمنا وفي الرواين قوله ولا علمنا بحيث لطيف ذكره في الفتح (اللهم على الاكام) بكسر الهمزة جمع اكمة
 بفتح التاء التراب المجمع بكسر الهمزة على وزن جبال وقد تفتح وتعدو أو كبر من المكيدة قاله الداودي أو الهضبة الضخمة قاله
 الخطابي والجبل الصغير أو ما ترتفع من الارض وقال القزاز هي التي من حجر واحد وهو قول الخليل وقال النجاشي الاكمة
 أعلى من الرابية (والجبال) وزاد في رواية والاتبام بالمد والجيم (والطراب) بكسر الطاء جمع طرب ككتف قال القزاز هو
 الجبل المنسط على الارض ليس بالعالى وقال الجوهري الرواى الصغار ١٧٧ دون الجبل أى أنزل المطر حيث لا تستضر به
 قال البرماوى والزركشى وخصت

في حديث عمرو بن حزم وفي الباب عن جندب عند أحد بن حسن البزاز في كتاب الاضاحى
 قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بنا يوم الفطر والشمس على قيد رحى
 والاضحى على قيد رمح أو رده الحافظ في التخصيص ولم يتكلم عليه في حديث التسيب قال
 ابن زبيل ان يكون شاهدا على جواز حذف اسمين مضافين والتقدير وذلك حين
 وقت صلاة التسيب كقوله تعالى فانهم من تقوى القلوب أى فان تعظيهم انهم من تقوى القلوب
 تقوى القلوب وقوله فبعضت قبضة من أثر الرسول أى من أثر فرس الرسول وقوله
 حين التسيب يعنى ذلك حين وقت صلاة العيد فدل ذلك على ان صلاة العيد سنة
 ذلك اليوم انتهى وحديث عبد الله بن بسر يدل على مشروعية التجمل للصلاة العيد
 وكراهة تأخيرها تأخير الزائد على المعاد وحديث عمرو بن حزم يدل على مشروعية تجمل
 الاضحى وتأخير الفطر ولعل الحكمة في ذلك ما تقدم من استحباب الامساك في صلاة
 الاضحى حتى يفرغ من الصلاة فإنه ربما كان ترك التجمل للصلاة الاضحى مما أدى به
 منتظر الصلاة لذلك وأيضا فإنه يعود الى الاشتغال بالضحى لا ضحيته بخلاف عبد النضر
 فإنه لا امساك ولا ذبيحة وأحسن ما ورد من الأحاديث في تعيين وقت صلاة العدين
 حديث جندب المتقدم قال في البروجي من بعد انبساط الشمس الى الزوال ولا عرف
 فيه خلافا انتهى

(باب صلاة العيد قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة وما يقرأ فيها)

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر
 يصلون العبا بن قيل الخطبة رواه الجماعة الأبا داود) وفي الباب عن جابر عند البخارى
 وسلم وأبي داود قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر في قبيل الخطبة
 وعن ابن عباس عند الجماعة الا الترمذى قال شهدت العيد مع النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكلمهم كانوا يصلون قبل الخطبة وفي لفظ أنشد على رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم اصرى قبل الخطبة وعن أنس عند البخارى ومسلم أن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم النحر خطب وعن البراء عند البخارى ومسلم وأبي
 داود قال خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاضحى بعد الصلاة وعن جندب عند

٢٣ نيل أي ادمطار عن المدينة وفي رواية فاقعت أي السماء والصحاب المساطر وفي رواية
 مالك فانجابت عن المدينة انجابت الثوب أي خرجت عنها كما يخرج الثوب عن لاسه وفي رواية عن شريك فاهو الا أن تكلم
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فغزق الصحاب حتى ما ترى منه شأى في المدينة وذكر في الفخر واليات وألفاظ أخر
 لا تقول بذكرها (وخرجنا منى في الشمس) ولم يشر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاستسقاء بعض أكابر الصحابة لانهم كانوا
 يسلكون الادب بالتسليم وترك الابتداء بالسؤال ومنه قول أنس كان يعجبني أن يجيى الرجل من البادية يسأل واستنبط منه

أبو عبد الله إلا أن الصبر على المشاق وعدم التسبب في كشفها أرح لهم انما يقعون الافضل وفي الحديث جواز مكالمته
 الامام في الخطب للعامة وفيه القيام في الخطبة وانما لا تقطع بالكلام ولا تقطع بالمر وفيه قيام الواحد بأمر الجماعة وفيه
 سؤال الدعاء من أهل الخير ومروى ربحي منه القول واجابتهم بذلك ومن أدبت الحال لهم قبل الطلب ليحصل الرقة المقتضية
 لصحة التوجه فيه عنده وفيه تكرر الدعاء ثلاثا وادخل دعاء الاستسقاء في خطبة الجمعة والدعاء به على النهر ولا يتحول فيه
 والاستقبال والاجترار بصلوة الجمعة عن صلاة ١٧٨ الاستسقاء وليس في السياق ما يدل على انه نواهي مع الجمعة وفيه علم

من أعلام النبوة في اخية لله
 دعائه صلى الله عليه وآله وسلم
 عقبه أو معه ابتداء في الاستسقاء
 وانتهاء في الاستسقاء وامتنان
 المحاب أمه بغير الاشارة
 وفيه ان الدعاء يدفع الضرر لا
 ينافي التوكل وان كان مقام
 الافضل التضرع لانه صلى
 الله عليه وآله وسلم كان عالما
 بما وقع لهم من الجذب وأخر
 السؤال في ذلك وتوكل به ثم
 أحاجهم الى الدعاء لما سألوه في
 ذلك يائسا للجزا وتقرر السنة
 هذه العبادة الخاصة أشار الى
 ذلك ابن أبي جرة نفع الله به
 وفيه جواز تسمي الخطيب على
 المنبر فجمع من أحوال الناس
 وجواز الصياح في المسجد
 بسبب الحاجة المقتضية لذلك
 وفيه التمسك لكلمة الكلام
 أو جري ذلك على لسان أنس بغير
 قصد التمسك به على جواز
 الاستسقاء بغير صلاة مخصوصة
 وهذا لا ينافي بشرعية الصلاة
 لها وقد ثبت في رواية أخرى
 وقد استدله البخاري في

البخاري ومسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر ثم خطب ثم خرج
 سعيد بن الجباري ومسلم والنسائي وابن ماجه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يوم النحر أو فطر الى المصلى فخطب ثم انصرف فقام فوعظ الناس الحديث وعن
 عبد الله بن السائب عند أبي داود والنسائي وابن ماجه قال شهدت مع رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم العدة فمأقضى الصلاة قال انما خطب فحين أحب أن يجلس الخطبة
 فجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب قال أبو داود وهو مرسل وقال النسائي هذا
 خطأ والصواب مرسل وعن عبد الله بن الزبير عند أحمد أنه قال حين صلى قبل الخطبة ثم
 قام فخطب أيها الناس كل سنة الله وسنة رسوله قال العراقي واسناده جيد وأحدث
 الباب يدل على ان المشرع في صلاة العدة تقديم الصلاة على الخطبة قال القاضي عياض
 هذا هو المتفق عليه بين علماء الامصار وأئمة الفتوى ولا خلاف بين أئمتهم وفيه وهو فعل
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين من بعده الامارون أي أن عرف شطر
 خلافته الآخر قدم الخطبة لانه رأى من الناس من تقوته الصلاة وليس يصحح ثم قال
 وقد فعله ابن الزبير في آخر أيامه وقال ابن قدامة لا فم فيه خلافا بين المسلمين الا على
 أمية قال ومن ابن عباس وابن الزبير انهم ما فعلوا ولا يرفع عنهم ما قال ولا يعتد بخلاف بين
 أمية لانه مسموع بالإجماع الذي كان قبلهم ومخالف السنة النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم الصحة وقد أنكر عليهم فعلهم وعديده ومخالف السنة وقال لعراق ان تقديم
 الصلاة على الخطبة قول العلماء كافة وقال ابن ماري عن عمرو بن عثمان وابن الزبير يرفع
 عنهم أماروا به ذلك عن عمرو واهل أبي شيبة انه لما سكن عمرو وكثر الناس في زمانه
 فكان اذا ذهب لخطب ذهب أكثر الناس فإلى ذلك بدأ بالخطبة وختم الصلاة قال
 وهذا الاثر وان كان رجاله ثقات فهو مخالف لما ثبت في الصحاح عن عمر بن رواحة
 انه عبد الله وابن عباس وروايتهم معاً أنه أولى قال وأماروا به ذلك عن عثمان فلم أجد لها
 استنادا وقال القاضي أبو بكر بن العربي يقال ان أول من قدمها عثمان وهو كذب
 لا يتفقون اليه انتهى ويرد ما ثبت في الصحاح من روايات ابن عباس عن عثمان لما تقدم
 وقال الحافظ في الفتح انه روى ابن المذرك عن عثمان بن مسعود صحابي الى الحسن البصري
 قال أول من خطب الناس قبل الصلاة عثمان قال الحافظ ويحتمل أن يكون عثمان

الدعوات على رفع اليدين في كل دعاء وفي الباب عدة أحاديث جمعها المنذر في سنن مفردوا وأورد النووي منها فعمل
 في صفة الصلاة من شرح المهذب قدر ثلاثين حديثا وفي هذا الحديث التحديث والاخبار والسمع والقول وشيخ البخاري
 من أفراد وهو من الرابعة وأخرجه أيضا في الاستسقاء وكذا مسلم وأبو داود والنسائي (وعنه) أي عن أنس (رضي الله
 عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه) زاد ابن خزيمة حتى رأيت يداي باطيه ولله في رفعه عن الناس أيدهم مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعون (ثم قال اللهم أغثنا اللهم أغثنا اللهم أغثنا) ثلاث مرات أي يرب لنا غنا والهمزة فيه

للتعدية وقبل موافقة عثمان غاث قالوا أما أغثنافاه من الأثافه وليس من طلب الغيث قال في المصايح وعلى تقدير تسليمه لا يضر اعتبار الأثافه من الغوث في هذا المقام ولا ثم ما يتأنيبه الرواية ثابتة به ولها وجه فلا سبيل لدفعها بمجرد ما قيل انتهى وأشار بقوله ولها وجه إلى أنه يقارن غاث وأثاف بعني وقال ابن زيد الأصل غاثه الله بغوثه غوثاً فأمست واستعمل أثافه والمعنى أعطنا غوثاً وغثاً (حديث عبد الله بن زيد في الاستسقاء تقدم) وتقدم الكلام عليه أيضاً (وفي هذه الرواية قال غوث) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إلى الناس ظهره) عند ادرادة ١٧٦ الدعاء بعد فراغه من العظة فالتفت

بجانبه الأيمن لأنه كان يجلسه الشيطان في شأنه (كلمه) واستقبل القبلة حال كونه يدعو ثم حول رداءه فظاهره أن الاستقبال وقع سابقاً لتحويل الرداء وهو ظاهر كلام الشافعي ووقع في كلام كثير من الشافعية أنه يحوله حال الاستقبال والفرق بين تحويل الظهور والاستقبال أنه في ابتداء التحويل وأوسطه وهو من مخرج فاحتى يبلغ الانحراف غاية فيصير مستقبلاً كذا في الفتح (ثم صلى لثار كعتين) حال كونه جهر فها بالمقراة واستدل ابن بطان بتم الأولى أن الخطبة قبل الصلاة لأن ثم للترتيب وأوجب بأنه معارض بقوله في الحديث الثاني استسقى فله في ركعتين وقلب رداءه لأنه أتى على أن قلب الرداء إنما يكون في الخطبة وتعبق بأنه لا دلالة فيه على تقديم الصلاة لاحتمال أن يكون الواو في قلب اللام أو اللطف ولا ترتيب فيه نعم في سنن أبي داود بسناد صحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم

فعل ذلك أحياناً وقال بعد أن ساق الرواية المقدمة عن عمر وعزاه إلى عبد الرزاق وابن أبي شيبة وصحح أساندها أنه يجعل على أن ذلك وقع منه نادراً قال العراقي وأما فعل ابن الزبير فرواه ابن أبي شيبة في المصنف وأما فعل ذلك لأمره وبنه وبين ابن عياض ولعل ابن الزبير كان يرى ذلك جائزاً وقد تقدم عن ابن الزبير أنه صلى قبل الخطبة وثبت في صحيح مسلم عن عطاء ابن عباس أرسل إلى ابن الزبير أول ما يوبع له أنه لم يكن يؤذن للصلاة يوم الفطر فلا تؤذن قال قال فلم يؤذن لها ابن الزبير يومه وأرسل إليه مع ذلك إنما الخطبة بعد الصلاة وإن ذلك قد كان يفعل قال فعلى ابن الزبير قبل الخطبة قال الترمذي ويقال إن أول من خطب قبل الصلاة مروان بن الحكم انتهى وقد ثبت في صحيح مسلم من رواية طارق بن شهاب عن أبي سعيد قال أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان وقيل أول من فعل ذلك معاوية بن حكاه القاسمي عياض وأخرجه الشافعي عن ابن عباس بأنفا حتى قدم معاوية فتم الخطبة ورواه عبد الرزاق عن الزهري بالفظ أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية وقيل أول من فعل ذلك زياد البصري في خلافة معاوية بن حكاه القاسمي أيضاً وروى ابن المنذر عن ابن سيرين أن أول من فعل ذلك زياد بالبصرة قال ولا يخافه بين هذين الأثرين وأثر مروان لأن كلا من مروان وزياد كان عاملاً له أوبة فيكمل على الله ابتدأ ذلك وتبعه عمله قال العراقي الصواب أن أول من فعله مروان بالمدينة في خلافة معاوية كانت ذلك في الصحبة عن أبي سعيد الخدري قال لم يصح فعله عن أحد من الصحابة لأمر ولا عثمان ولا معاوية ولا ابن الزبير انتهى وقد عرفت صحة بعض ذلك فالصحيح إلى الجمع أولاً وقد اختلف في صحة صلاة العيد مع تقدم الخطبة في مختصر المزني عن الشافعي ما يدل على عدم الاعتداد بها وكذا قال النووي في شرح المهذب إن ظاهر نص الشافعي أنه لا يعبأ بها قال وهو

الصواب (وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العيد فغير مرة ولا مرة تين بغير أذان ولا إقامة رواداً أحدهم وسلم وأبو داود الترمذي وعن ابن عباس وجابر رضى الله عنهم قال لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحية متفق عليه. وسلم عن عطاء قال أخبرني جابر أن أذان لصلاة يوم الفطر حين يخرج الإمام ولا

خطب ثم صلى ويدل لما وقع في حديث إيجاب ما تقدم الخطبة جاز لكون رواية تأخير الخطبة أكثر رواة ومقتضى القياس على خطبة العيد والكسوف (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء) فظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء وهو معارض بالأحاديث الثابتة في الرفع في غير الاستسقاء وإنما كثيرة وقد أفردوا الجأزي بترجيح كتاب الدعوات وساق فيها عدة أحاديث فذهب بعضهم إلى أن العمل بها أولى وحل حديث أنس على نفي رؤيته وذلك لا يستلزم نفي رؤيته غيره وذهب آخرون إلى تأويل حديث أنس هذا لاجل الجمع بأن

يجعل النبي على صفة مخصوصة أما الرفع المبلغ كما يدل عليه قوله (فانه رفع) أي يديه (حتى يرى بياض ابطيه) ويؤيده أن غالب الاحاديث التي وردت في رفع اليدين كافي الدعاء انما المراد به مد اليدين وبسطهما عند الدعاء وكأنه عند الاستسقاء مع ذلك زاد في رفعهما الى جهة وجهه حتى حاذاه ووجهه حينئذ يرى بياض ابطيه وامامه في اليدين في ذلك المارواه مسلم من رواية ثابت عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه الى السماء ولا يداود من حديث أنس أيضا كانه استسقى هكذا ومديديه وجعل طونمها ١٨٠ مما يلي الارض حتى رأيت بياض ابطيه قال الترمذي قال العلماء

السنن في كل دعا لرفع يلا مان يرفع يديه جاء لا يظهر كفيه الى السماء وإذا دعا بسؤال شيء وتحصيه أنه أن يجعل يطن كفيه الى السماء انتهى وقال غيره الحكمة في الإشارة بظهور اليدين في الاستسقاء دون غيره المتقاول يتقلب الحال ظهرا لبطن كما قيل في تحويل الرداء أو هو إشارة الى صفة المسؤل وهو نزول الصحاب الى الارض قاله في الفتح وفي رواية أخرى عن أنس قبل حديث الباب فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه يدعو ورفع الناس أيديهم معه الحديث قال القسطلاني استدل به على استحباب رفع اليدين في الدعاء للاستسقاء ولذا لم يرد عن مالك أنه رفع يديه الا في دعا الاستسقاء خاصة وهل ترفع في غيره من الادعية أم لا الصحيح الاستحباب في سائر الادعية روى الشيخان وغيرهما وأما حديث أنس يعني حديث الباب فهو قول على أنه لا يرفعهما رافعا بل يرفع يديه

بعد ما يخرج ولا إقامة ولا يد ولا شيء لانداء يوشذ ولا إقامة وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص عند البزار في مسنده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى العبد بغير اذان ولا إقامة وكان يحطب خطبتين فأما بفصل بينهما بجلوسه وعن البراء بن عازب عند الطبراني في الاوسط ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى في يوم الاضحية بغير اذان ولا إقامة وعن أبي رافع عند الطبراني في الكبير ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج الى العبد ماشيا بغير اذان ولا إقامة وفي اسناده منديل وفيه مقال قد تقدم وأما حديث الباب تدل على عدم شرعية الاذان والإقامة في صلاة العبد ين قال العراقي وعليه عمل العلماء كانه وقال ابن قدامة في المغني ولانه لم في هذا الخلاف من بعد مخالفة الآية أنه روى عن ابن الزبير انه اذن وأقام قال وقيل ان أول من اذن في العبد زيد انتهى وروى ابن أبي شيبه في المصنف باسناد صحيح عن ابن المسيب قال أول من أحدث الاذان في العبد معاوية وقد زعم ابن العربي أنه رواه عن معاوية من لا يوفق به قوله لا إقامة ولا اذان ولا شيء فيه انه لا يقال أمام صلاة العبد شيء من الكلام لكن روى الشافعي عن الزهري قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأمر المؤذن في العبد فيقول الصلاة جامعة قال في الفتح وهذا مرسل بعضه القياس على صلاة الكسوف لثبوتها في الشافعي وأخرج هذا الحديث البهقي من طريق الشافعي (وعن معروف بن القيس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في العبد بسم ربنا الاعلى وهل أثنان حديث الغاشية روافد أحمد هـ ولان ما جمعه حديث ابن عباس وحديث الثعلب بن بشير من حديثه وقد سبق حديث الثعلب بن بشير في الجملة وعن أبي واقد الليثي وسالته عما كان يقرأه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الاضحية والفطر فقال كان يقرأهم ما بق والقرآن المجيد واقتربت الساعة واما الجماعة الا البخاري حديث سمرة أخرجه أيضا ابن أبي شيبه في المصنف والطبراني في الكبير والحديث عند أبي داود والنسائي الا انه سماه قال الجماعة بدل العبد وحديث ابن عباس الذي أشار اليه المصنف لفظه كانظ حديث سمرة وفي اسناده موسى بن عبيدة الردي وهو ضعيف ولان عباس حديث آخر عند البزار في مسنده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في العبد بسم الله الرحمن الرحيم

المستغنى حتى يرى بياض ابطيه ثم ورد رفع يديه صلى الله عليه وآله وسلم في مواضع كثيرة كرفع يديه ونضاضها حتى رأى عشرة بطيه حين استعمل ابن القتيبة على الصدقة كافي الصحيفين ورفعهما أيضا في قصة خالد بن الوليد قال اللهم اني أوبرأ اليك مما صنع خالدوا البخاري والنسائي ورفعهما على الصغاروا مسلم وأبو داود ورفعهما مثلا فالما بالقسمة مستغفرا لاهل رواد البخاري في رفع اليدين ومسلم وحسن قوله تعالى انهم أضلن كثيرا من الناس الآية قال اللهم أمي أمي رواء مسلم ولما بنت حبشاهم على قائلا اللهم لا تمتني حتى ترى عليا رواء الترمذي ولما جمع اهل بيته وألقي عليهم الكساء قائلا

اللهم هؤلاء أهل بيتي ورواه الحاكم قال الرويانى ويكره رفع اليد النخسة في الدعاء قال ويحتمل أن يقال لا يكره بمجانل وفي مسلم وأبي داود عن أنس كان يستسقى هكذا أو متديبه وجعل بطونهم مما عابى الأرض الحديث انتهى وقد جمع السيوطى لمحوهم أربعين حديثاً في ذلك من الصحيحين وغيرهما والحاصل استحباب الرفع في كل دعا الأمايب من الأدعية مقيد بما يقتضى عدمه كدعاء الركوع والسجود ونحوهما وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً في صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والنسائي وابن ماجه في الاستسقاء (عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ١٨١ صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رأى المطر قال اللهم اسقنا وأجعلهم صيباً)

أوصافها وفي استيفاده أيوب بن سيار قال فيه ابن معين ليس بشئ وقال ابن المدينى والجوزجاني ليس بثقة وقال النسائي متروك ولا بن عباس أيضاً حديث ثالث عند أحمد قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العيدين ركعتين لا يقرأ فيهما إلا بأم الكتاب لم يزد عليها شيئاً وفي أسناده شهر بن حوشب وهو مختلف فيه وحديث النعمان الذي أشار إليه المصنف أيضاً في باب ما يقرأ في صلاة الجمعة وقد تقدم حديث النعمان هذا السمره بن جندب في الجمعة في الباب المذكور بدون ذكر العيدين وحديث أبي واقد أخرجه من ذكرهم المصنف وفي الباب عن أنس عند ابن أبي شيبة في المصنف عن مولى لانس قد سماه

قال انتهى مع أنس يوم العيد حتى انتهى إلى الزاوية فإذا لم يقرأ في العيد يسبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية فقال أنس إنما للسورتان اللتان قرأهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن عائشة عند الطبراني في الكبير والدارقطني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس يوم الفطر والاضحى فكبر في الركعة الأولى سبعاً قرأ في القرآن المجيد وفي الثانية خمساً قرأ في الساعة وانشق القمر وفي أسناده ابن أبي عمير وفيه من مشهور وأكبر ما حديث الباب يدل على استحباب القراءة في العيدين يسبح اسم ربك الأعلى والغاشية وإلى ذلك ذهب أحمد بن حنبل وذهب الشافعى إلى استحباب القراءة فيهما بقى واقتربت الحديث أبي واقد واستحب ابن مسعود القراءة فيهما بأواسط الفصل من غير تعديد بسورتين معدتين وقال أبو حنيفة والهادي به ليس فيه شيء مؤتد وروى ابن أبي شيبة أن أبا بكر قرأ في يوم عيده بالقرعة رأيت الشمس خيمت من طول القيام وقد جمع النووي بين الأحاديث فقال كان في وقت يقرأ في العيدين بقى واقتربت وفي وقت يسبح وهل أتاك وقد سبقه إلى مثل ذلك الشافعى ووجه الحكمة في القراءة في العيدين بالسور المذكورة أن في سورة يسبح الخ على الصلاة وكذا الفطر على ما قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز في تفسيره قوله تعالى قد أفح من تركي ذكر كرامه صلى فاختصت الفضيلة بها كاختصاص الجمعة بسورتها أما الغاشية فلام والاديين يسبح ويهنا كما بين الجمعة والمنافقين وأما سورة في واقتربت فتأمل النووي في شرح مسلم عن العلماء أن ذلك لما استخلفه عليه من الأخبار بالبعث والأخبار عن القرون الماضية وأهلا المكذوبين وقس عليه من الناس

وشمر ما فيه وأمر أن يقرأ به قال وإذا تخطت السماء تغير لونه وتخرج وأقبل وأدبر فإذا طمرت سرى عنه فموت ذلك عائشة قالت فقال له يا عائشة كما قال قوم عاد فلما رأوه عارضاً مستقبلاً أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا وعصف الرياح اشتداد هبوبها وريح عاصف شديدة الهبوب وتحتل السماء هنا معنى السحاب وتختل إذا ظهر في السحاب أثر المطر وسرى عنه أي كشف عنه الخوف وأزيل والتشديد فيه لأمم اللغة وعارض سحاب عرض ليطر وقوله في حديث الباب الريح الشديدة يخرج للتفريق وروى الشافعى ما هبت الريح إلا جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ركبتيه وقال اللهم اجعلها

صوب الريح ونعمة تمنى

ليكن نافعاً في الحديث أو نفع

وأحسن وأنفع من قوله غير

مفسده (عن أنس) بن مالك

رضي الله عنه قال كانت الريح

الشديدة إذا هبت عرف ذلك في

وجه النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم) أي ظهر فيه أثر الخوف

مخافة أن يكون في ذلك الريح

ضرب وحذر أن يصيب أمته

العقوبة بذنوب العاصين منهم

رأفة ورحمة منه صلى الله عليه

وآله وسلم وسلم من حديث عائشة

كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

إذا عصفت الريح قال اللهم اني

أسألك خيرها وخير ما فيها وخير

ما أرسلته وأعوذ بك من شرها

رحمة ولا يجعلوا عذابا لله أبالاهم جعلهم بارحاً لا يعجزهم بارحاً في الحديث الاستدعاء اذ راق الله و بالاعتناء اليه عند اختلاف الأحوال وحديث ما يخاف سميهِ ﴿عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله﴾ قال صرنا بالصيام الربيع التي تنجي من قبل ظهور هذا الاستدعاء القبلية وأنت تصبر يقال لها القبول وبفتح القاف لانها تقابل باب الكعبة اذ مبهمان مشرق الشمس وقال ابن الاعراب مبهمان مطلع الثريا والبنات نعش وفي التفسير وانما التي حلت ربيع يوسف الى يعقوب قيل البشير اليه فالها يستريح كل ١٨٢ مخزون وتصرت على الله عليه وآله وسلم بالصبا كانت يوم الاحزاب وكانوا زهاء اثني عشر ألفاً حين حاصر وا

في العبد يبرؤهم في البعث وخروجهم من الاجداث ~~كانهم~~ حرامدمتشر وقد
استشكل بعضهم سؤال عرلابي واقد النبي عن قرأه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في العبد مع ملازمة عمره في الاعباد وغيرها قال النووي قالوا يجهل أن عرشك في ذلك
فاستنبهه وأراد اعلام الناس بذلك ونحو ذلك قال العراقي ويجهل أن عمر كان غائبا
في بعض الاعباد عن شهوده وان ذلك الذي شهد به أبو واقد كان في عهد واحد أو كثر قال
ولعاب ان يخفى على صاحب المازي بعض ما وقع من مصوبه كافي فتمسك الاستدذان
الاثنا و قول عرختي على محمد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الهائي الصنف
الاسواق انتم

• (باب عدداته كبيرات في صلاة العبد ومجاهدا) •

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر في عيد ثلثي
عشرة من تكبيرة سبع في الأولى وخمس في الآخرة ولم يقرأ قبلها ولا بعدها رواه أحمد وابن
جبر وقال أحمد أنا ذهب إلى هذا * وفي رواية قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أنكبر في الفطر سبع في الأولى وخمس في الآخرة وأقرأ بعدهما تسبيحاً رواه
بوداود والدارقطني * وعن عمرو بن عوف المزني رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل التراءة وفي الثانية خمساً قبل أقرأ رواه
الترمذي وقال هو أحسن شيء في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه ابن
ماجي وليدكر التراءة ولكنه رواه وفيه القراءة كما سن من حديث سعد الموزني حديث
عمرو بن شعيب قال العراقي استفاد صالح ونقل الترمذي في العلل المفردة عن البخاري
وقال أنه حديث صحيح وحديث عمرو بن عوف أخرجه أيضاً الدارقطني وابن عدى
البيهقي وفي استناده كثيرون عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده قال الشافعي
أبو داود الترمذي من أركان الكذب وقال ابن حبان لم يسمع موضوعاً عن أبيه عن
جده وقد تقدم الكلام عليه قال الحافظ في التلخيص وقد أنكر جماعة تحسبونه على
الترمذي وأجاب النووي في الخلاصة عن الترمذي في تحسبونه فقال له العاضد بن وهب
فغها انتهى قال العراقي والترمذي اغتاب مع ذلك البخاري فقد قال في كتاب العلل

المشردة

[illegible]

وتعقب بأن كل واحدة منهما أهلكك أعداء الله ونصرت أنبياءه وأولياؤه وانتهى وبالجملة لما كانت الصبا ناصرة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذت الشعراء ذكراها في تغزلهم ونشيدهم وتعلقوا بها تعلقا تاما عاما لا يتخلو عنه غالب كلامهم **ع** عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال اللهم بارك لنا في شامنا وفي عينا) والمراد بالقلبان المعروفان أو البلاد التي عن عينا وشمالنا أعظم منها والاول أظهر (قالوا) أي بعض الصحابة (وفي نجدنا) وهو خلاف الغور وهو تهامة وكل ما ارتفع من بلاد تهامة إلى أرض العراق (قال اللهم بارك لنا ١٨٣ شامنا وفي عينا قالوا وفي نجدنا قال

هذا الزلازل والفتن وبها) أي نجد (يطع قرن الشيطان) أي أمته وحزبه وانما ترك الدعاء لاهل المشرق لأنه علم العاقبة وان القدر سبق بوقوع الفتن فيها والزلازل ونحوها من الهزات والادب أن لا يدعى بخلاف القدر مع كشف العاقبة بل يحرم حينئذ والله أعلم قال القسطلاني ويستحب لكل أحد أن يتضرع بالدعاء عند الزلازل ونحوها كالصواعق والريح الشديدة والخسف وأن يدعى منثورا فلا يكون غافلا لان عمر رضي الله عنه حدث على الصلاة في زلزلة ولا يستحب فيها الجماعة وما روى عن علي أنه صلى في زلزلة جماعة قال النووي لم يصح ولو صح قال أصحابنا لم يحول على الصلاة منفردا قال الحلبي وصنفها عند ابن عباس وعائشة كسالة الكسوف ويحتمل أن لا تفسير من المعهود الا توقف قال الزركشي وبهذا الاحتمال جزم ابن أبي الدنيا فقال تكون كهبة الصلوات ولا تصلي على

المفردة سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء أصح منه وبه أقول انتهى وحديث سعد الموزن وهو سعد القرظ أخرجه ابن ماجه عن هشام بن عمار عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أبيه عن جدته ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعا قبل القراءة وفي الاخرة خمس قبل القراءة قال العراقي وفي اسناده ضعف وفي الباب عن أبي موسى الأشعري وحديثه عند أبي داود ابن عديم النعاص سألهما كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في الاضحية والنظر فقال يومئذ كان يكبر أربعين تكبيرة على الجنازة فقال - في بقية صدق قال البيهقي خوافه راويه في موضعين في رفعه وفي جواب أبي موسى والمشهور انهم اسندوه الى ابن مسعود فاقفاهم بذلك ولم يسندوه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن عبد الرحمن بن عوف عند الزايف مسنده قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج له العترة في العبد حتى يصلي اليها فكان يكبر ثلاث عشرة تكبيرة وكان أبو بكر وعمر يقولان ذلك وفي اسناده الحسن البجلي وهو ابن الحديث وقد صحح الدارقطني ارسال هذا الحديث وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في العبد حتى يثني عشرة تكبيرة في الاولى سبع وفي الاخرة خمس وفي اسناده سليمان بن ارقم وهو ضعيف وعن جابر عند البيهقي قال مضت السنة أن يكبر للصلاة في العبد سبع وخمسة وعن ابن عمر عند الزاير الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التكبير في العبد في الركعة الاولى سبع تكبيرات وفي الاخرة خمس تكبيرات وفي اسناده فرج بن فضالة وثقه أحمد وقال البخاري - ومسلم منكر الحديث وعن عائشة عند أبي داود ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في الضحى في الاولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمس تكبيرات وفي اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف وذكر الترمذي في كتاب الاهل ان البخاري ضعف هذا الحديث وزاد ابن وهب في هذا الحديث سوى تكبير في الركوع وزاد اسحق سوى تكبيرة الافتتاح ورواه الدارقطني أيضا وقد اختلف العلماء في عدد التكبيرات في صلاة العبد في الركعتين وفي موضع التكبير على عشرة أقواله أحدها انه يكبر في الاولى سبع بعاقبل القراءة وفي الثانية خمس بعاقبل القراءة قال

هشمة الخسوف قولوا واحدا ورسن المروج الى الضحى وقت الزلزلة قاله العبادي ويقاس بها نحوها وتقدم ما كان صلى الله عليه وآله وسلم يقوله اذا عصفت الريح قريبا والله أعلم وسأقي الكلام على الزلازل والآيات في كتاب الفتن قال الزين ابن المنبر وجه ادخال هذا الحديث في باب الاستسقاء وجود الزلزلة ونحوها يقع غالبا مع نزول المطر وقد تقدم نزول المطر دعا بمضيه فأراد المصنف أن بين أنه لم يثبت في شرطه في القول عند الزلازل ونحوها شيء وهل تصلي عند وجودها حتى ابن المنذرية الاختلاف وبه قال أحمد واسحق وجماعة وهان الشافعي القول به على جهة الجدل بحث عن علي وصح ذلك عن ابن

عباس أخرجه عبد الرزاق وغيره وعن عائشة عند ابن حبان في صحيحه من فروع أصالة الآيات ست ركعات وأربع صدقات وقيل لما كانت هبوب الريح الشديدة فوجب التعفف المفضى الى الخشوع والآيات كانت الزلزلة وتخوهم ان الآيات أولى بذلك لاسما وقد نص في الخبر على أن كثرة الزلازل من اشراط الساعة والله أعلم (وعنه) أى عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) ما أتبع الغيب خمس لا يعلمها الا الله) قال الزجاج في ان ادعى علم شئ منهن فقد كفر بالقرآن العظيم والمفتاح بكسر الميم وفي رواية ١٨٤ مناقع أى خزائن الغيب جمع مفتوح بفتح الميم وهو الخزن والمراد

ما يتوصل به الى الغيبات مستعار من المنايع الذى هو جمع مفتوح بالكسر وهو المفتاح والمعنى أنه المتوصل الى الغيبات المحيط علمه به لا يعلمها الا هو فيعلم أوقاتها وما في تحييلها وتأخيرها من الحكم فيظهرها على ما اقتضته حكمته وتملت به مشيئته والحاصل ان المفتاح يطلق على ما كان محسوسا مما يحل غلقا كالقفل وعلى ما كان معنويا وذكره حسنا وان كان الغيب لا يقناه لان العدد لا ينفي زائد علمه أو لان هذه الخمس هي التي كانوا يدعون عليها (لا يعلم أحد) غيره تعالى (ما يكون في غد) شامل لغير وقت قيام الساعة وغيره وفي رواية سالم عن أبيه في سورة الانعام قال مناقع الغيب خمس ان الله عنده علم الساعة الى آخر سورة لقمان (ولا يعلم أحد ما يكون في الارحام) أذكر أم أمي شقي أم سعيد الاحياء أمه الملك بذلك (ولا تعلم نفس ماذا تنكب غدا) من خير أو شر ورجمناهم على

العراق وهو قول أصكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين والآفة قال وهو مروى عن عمر وعلى وأبي هريرة وأبي سعيد وجابر وابن عمر وابن عباس وأبي أيوب وزيد بن ثابت وعائشة وهو قول الفقهاء السبعة من أهل المدينة وعمر بن عبد العزيز والزهري ومكحول وبه يقول مالك والاوزاعي والشافعي وأحمد وأصحق قال الشافعي والاوزاعي وأصحق وأبو طالب وأبو العباس ان السبع في الاولى بعد تكبيرة الاحرام * القول الثاني أن تكبيرة الاحرام بعد ودعة السبع في الاولى وهو قول مالك وأحمد والمزني وهو قول المختص * القول الثالث ان التكبير في الاولى سمع وفي الثانية سمع روى ذلك عن أنس ابن مالك والمغيرة بن شعبة وابن عباس وسعيد بن المسيب والنفخي * القول الرابع في الاولى ثلاث بعد تكبيرة الاحرام قبل القراءة وفي الثانية ثلاث بعد القراءة وهو مروى عن جماعة من الصحابة ابن مسعود وأبي موسى وأبي مسعود الانصاري وهو قول الثوري وأبي حنيفة * القول الخامس يكبر في الاولى ستا بعد تكبيرة الاحرام وقيل القراءة وفي الثانية خمس بعد القراءة وهو احدى الروايتين عن أحمد بن حنبل ورواه صاحب البحر عن مالك * القول السادس يكبر في الاولى أربعة غير تكبيرة الاحرام وفي الثانية أربعة وهو قول محمد بن سيرين وروى عن الحسن ومسروق الاسود والنخعي وأبي قلابه وحكام صاحب البحر عن ابن مسعود وحذيفة وسعيد بن العاص * القول السابع كالقول الاول الا انه يقرأ في الاولى بعد التكبير ويكبر في الثانية بعد القراءة حكاه في البحر عن القاسم والناسر * القول الثامن التفرقة بين عيد الفطر والأضحية فيكبر في الفطر احدى عشرة ستا في الاولى وخمس في الثانية وفي الأضحية ثلاثا في الاولى وتتمين في الثانية وهو مروى عن علي بن أبي طالب كافي مصنف ابن أبي شيبة واسكنه من رواية الطبراني الا وهو عنه * القول التاسع التفرقة بينهما على وجه آخر وهو أن يكبر في الفطر احدى عشرة تكبيرة وفي الأضحية تسعا وهو مروى عن يحيى بن يعمر * القول العاشر كاقول الاول الا ان محل التكبير بعد القراءة واليه ذهب الهادي والمزيد بالله وأبو طالب احتج أهل القول الاول بمسألة الباب من الاحاديث المصرحة بعد التكبير وكونه قبل القراءة قال ابن عبد البر وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق حسان أنه كبر في العبدتين سبعاً في الاولى وخمساً في الثانية من حديث عبد الله بن عمرو بن عرو

شئ وتعدل خلافه (وما تدري نفس بأي أرض تموت) كما لا تدري في أي وقت تموت قال القسطلاني روى وجابر ان ملك الموت مر على سليمان بن داود عليهم الصلاة والسلام فجعل ينظر الى رجل من جلسائه فقال الرجل من هذا فقال ملك الموت فقال كأنه يريدني فرأى الروح اني تحتلني وتلقيني بالهند ففعل ثم أتى ملك الموت سليمان فسأله عن نظره ذلك قال كنت متعبا منه إذ أمرت أن أقبض روحه بالهند في آخر النهار وهو عندك (وما يدري أحد مني بمطري) زاد الاسماعيلي الا الله أي الاعتدأ أمر الله فانه يعلم حينئذ وهو يرذل القائل ان لزلزل المطر وقتمامه علينا لا يتحققه وعبر بالنفس في موضعين

وفي الثلاثة الأخرى باللفظ أحد لان النفس هي الكاسية وهي التي تموت قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة وكل نفس ذائقة الموت الجوعر بأحد لا يحتمل أن يفهم منه لا يعلم أحد ماذا تكسب نفسه أو بأى أرض تموت نفسه فتذوق المبالغة المقصودة تبقى علم النفس أحوالها فكيف غيرهما وعدل عن لفظ القرآن وهو تدري الى ان لفظ تعلم في ماذا تكسب عند الارادة زيادة المبالغة اذ في العام مستلزم نفي الخاص من غير عكس فكانه قال لا تعلم أصلا سواء احتملت أم لا والله تعالى أعلم
(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب الكسوف) * ٤٨٥ هو بالكاف للشمس والقمر أو بالخاء للقمير

وبالكاف للشمس خلاف يأتي قريبا والكسوف هو التغير الى السواد ومنه كسف وجهه اذا تميز الخسوف النقصان قاله الاتحادي والخسف أيضا الذل والجهور على أنهم كما يكونان لهذاب ضوء الشمس والقمر بالكسبة وقيل بالكاف في ابتداء والخاف في الانتهاء وقيل بالكاف لهذاب جميع الضوء والخاء لبعضه وقيل بالخاء لهذاب كل اللون وبالكاف لتغيره وفي أحكام الطيرى في الكسوف فوالظاهر والتصرف في هذين الخلقين العظيمين وإزعاج القلوب الغافلة وإيقاظها وليرى الناس نموذج القيامة وكونها يعمل بهم ما ذلك ثم يعادان فيكون تنبيهها على خوف المكرو وجاء العقور والاعلام بأنه قد يؤخذ من لاذن له فكيف من لاذن ﴿عن أبي بكر﴾ نقيض بن الحارث (رضي الله عنه) قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فأنكسف الشمس) بوزن انشعلت وهو يرد على

وجابر وعائشة وأبي واقد وعمر بن عوف المزني ولم يرو عنه من وجه قوى ولا ضعيف خلاف هذا وهو أولى ما عمل به انتهى وقد تقدم في حديث عائشة عند الدارقطني وفي تنكيره الافتتاح وعند أبي داود سوى تنكيره في الركوع وهو دليل أن قال ان السبع لا تعد فيه السبعة الافتتاح والركوع والخس لا تعد فيه التكميرة الركوع واحتج أهل القول الثاني بالاطلاق الاحاديث المذكورة في الباب وأجابوا عن حديث عائشة بأنه ضعيف كما تقدم وأما أهل القول الثالث فلم أقف لهم على حجة قال العراقي اللهم أرادوا بتكميرة القيام من الرعدة الاولى وتنكيره الركوع في الثانية وفيه بعد انتهى واحتج أهل القول الرابع بجهد أبي موسى وحذيفة المتقدم وتبنا ابن عباس السابقة قالوا لان الرابع المذكور في الحديث جمعت تنكيره الاحرام منها وهذا التأويل لا يجري في الثانية وقد تقدم ما في حديث أبي موسى وصرح الخطابي بأنه ضعيف ولم يبين وجه الضعف وضعفه البيهقي في المعرفة بعد لرجن بن ثابت بن ثوبان وقد ضعف ثابت بن أبي معين وضعفه غير واحد ان رايه عن أبي موسى هو بعائشة ولا يعرف ولا يعرف اسمه ورواه البيهقي من رواية مكحول عن رسول أبي موسى وحذيفة عنهما قال البيهقي هذا الرسول مجهول ولم يتجأ أهل القول الخامس من عياض لا احتجاج واحتج أهل القول السادس بجهد أبي موسى وحذيفة المتقدم وقد تقدم ما فيه واحتج أهل القول السابع بما روى عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم والى بين القمرين في صلاة العيد ذكر هذا الحديث في الانتصار ولم أجده في شيء من كتب الحديث واحتج أهل القول الثامن على التفرقة بين عيدا انطرو والاضحية بما تقدم من رواية ذلك عن علي وهو مع كونه غير مرفوع في اسناده الحارث الا عوروه عن لا يتجأ به وأما القول التاسع فلم يأت القائل به بجعة واحتج أهل القول العاشر بما ذكره في البحر من أن ذلك ثابت في رواية لابن عمر وثابت من فعل علي عليه السلام ولا أدري ما هذه الرواية التي عن ابن عمر وقد كفي الانتصار الدليل على هذا القول فقال والحجة على هذا ما روى عبد الله بن عمرو ابن العاص ان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كبر في الاولى وخس في الثانية القراءة قبلهما كلاهما وهو عكس الرواية التي ذكرها المصنف عنه وذكرها غيره فينظر هل وافق صاحب الانتصار على ذلك أحد من أهل هذا الشأن فاني لم أقف على شيء من ذلك مع ان

٢٤ نيل ث القزاز حيث أنكره رفقا النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونه يجزئ رداءه من غير عجب ولا خلاء حاشاء الله من ذلك زاد في الباس من وجه آخر عن نونس مستجيلا للناس في من المحلة ولمسلم فتنعز فاختطأ بدرع حتى أدرك رداءه يعني انه أراد لبس رداءه فلبس الدرع من شغل خاطره بذلك واستبدل به على أن جر الثوب لا يذم الا ممن قصد به الخلاء ووقع في حديث أبي موسى بن سب الفزع (حتى دخل المسجد قد خذا) معه (فصلى بنا ركعتين) زاد الساني كما تبين واستدل به الحنفية على انها كصلاة النافلة وأيده صاحب عمدة القاري منهم بجهد ابن مسعود عند ابن

خرينة في صحبه وابن عمر بن عبد الرحمن عند مسلم والنسائي وغيره من جنس عبد أصحاب السنن الاربعة وعبد الله بن عمرو بن العاص عند الطحاوي وصحبه الحاكم وغيرهم وكلها مصرحة بانهم اركعتان وحده ابن حبان والبيهقي على أن المعنى كما كانوا يصلون في الكسوف لان أبي بكره مخاطب بفلان أهل البصرة وقد كان ابن عباس عليهم اتم اركعتان في كل ركعة ركوعان كما روى ذلك الشافعي وابن أبي شيبة وغيرهما وبذلك ان في رواية أخرى عند البخاري ان ذلك يوم وقع مات ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد ثبت في حديث ١٨٦ جابر عند مسلم مثله وقال فيه ان في كل ركعة ركوعين فدل ذلك على اتحاد

النص وتظهر ان رواية أبي بكره مطلقة وفي رواية جابر زيادة بيان في صفة الركوع والاختذ بها أولى ووقع في أكثر الطرق عن عائشة أيضا ان في كل ركعة ركوعين كذا في الفتح وتعبته العيني بان جعل ابن حبان والبيهقي على أن المعنى كما يصلون في الكسوف بعينه وظاهر الكلام رده وبأن حدث أبي بكره عن الذي شاهداه من صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس فيه خطاب أصلا ولئن سلمنا أنه خاطب بذلك من الخارج فليس معناه كما جعله ابن حبان والبيهقي لان المعنى كما كانت عادتك فيما اذا صليتم ركعتين بركوعين وأربع سجعات على ما تقرر من شأن الصلاة نعم مقتضى كلام الشافعية كما في المجموع أنه لو صلاها كسنة الظاهر صحت وكان تاركا للافضل أخذ من حديث قبيصة أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها بالمدينة ركعتين وحديث الثعنان أنه صلى الله عليه وآله وسلم

الثابت في أصل الاتصاف بلغة قبلها فلا تخالفة حينئذ وأرجح هذه الأقوال وأهلها عدد التكبير وفي محل التبرأة وقد وقع الخلاف هل المذبذوب الموالاة بين تكبيرات صلاة العبد أو الفصل بينهما بشئ من التكسيع والتسبيح ونحو ذلك فذهب مالك وأبو حنيفة والأوزاعي إلى أنه يؤلى بينهما كالتسبيح في الركوع والوجود قالوا لا لو كان بينهما ذكر مشروع لنقل كما نقل التكبير وقال الشافعي انه يقف بين كل تكبيرتين من الموعود ويكبرواختلف أصحابه فيما يقوله بين التكبيرتين فقال الأكثرون يقول سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وقال بعضهم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك والحمد لله وعلى كل شئ قدير وقيل غير ذلك وقال الهادي وبعض أصحاب الشافعي أنه يقف بينهما يقول الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا وقال الناصر والمؤيد بالله والامام يحيى انه يقول لا اله الا الله إلى آخر الدعاء الطويل الذي رواه الامير الحسين قال في الشفا عن علي عليه السلام وروى في العز عن مالك أنه يفصل بالسكوت وقد اختلف في حكم تكبير العبدین فقالوا الهادوية انه فرض وذهب من عداها إلى أنه سنة لا أهل الصلاة يتركه عدا ولا مسلم وقال ابن قدامة ولا أعلم فيه خلافا قالوا وان تركه لا يسجد للمسلم وروى عن أبي حنيفة ومالك أنه يسجد للمسلم والظاهر عدم وجوب التكبير كما ذهب اليه الجمهور لعدم وجوب دليل يدل عليه

• (باب لا صلاة قبل العبد ولا بعدها) •

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة فصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما رواه الجماعة وزادوا الا التردى وابن ماجه ثم أتى النساو بلال معهن فأمرهن بالصدقة فجاءت المرأة تنصق فيخصرها وسخطها وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه خرج يوم عرفة لم يصل قبلهما ولا بعدهما وزاد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله رواه أحمد والتري وصححه • وللبخاري عن ابن عباس أنه كره الصلاة قبل العبد • وعن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان لا يصلي قبل العبد شيئا فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين رواه ابن ماجه وأحمد بن حنبل حديث ابن

وسلم جعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى تحت رواه أبو داود وغيره بساكنين صحيحين وكانهم عمر لم ينظروا إلى احتمال أنه صلاها ركعتين زيادة ركوع في كل ركعة كما في حديث عائشة وجابر وابن عباس وغيرهم جلالا لطلاق على المقتد لانه خلاف الظاهر فنه نظر فان الشافعي لما نقل ذلك قال يحمل المطلق على المتقدم وقد نقله عنه البيهقي في المعرفة وقال الاحاديث على بيان الجواز ثم قال وذهب جماعة من أئمة الحديث منهم ابن المنذر إلى تصحيح الروايات في عدد الركعات ولو هو على أنه صلاها مرات وان الجميع جائز والذي ذهب اليه الشافعي ثم البخاري من ترجيح أخبار الركوعين بأنها أكثر

وأصح أولى المأمورين أن الواقعة واحدة اه لكن رؤى ابن حبان أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى لنفسه في القصر فعلمه الواقعة متعددة وجرى عليه السبكي والأثرى وسبقه ما إلى ذلك النووي في شرح مسلم فنقل فيه عن ابن المنذر وغيره أنه يجوز ضلالتهم على كل واحد من الأنواع النباتية لانهم جرت في أوقات واختلاف صفاتهم المحمول على جواز الجميع قال وهذا أقوى اه وقد وقع لبعض الشافعية كالبنديجي أن ضلالتهم ركعتين كالنافلة لا تجزئ اه قالت وأصح ما ورد في صفة ركعتان في كل ركعة ركوعان وورد ثلاثة ركوعات وأربعة ركوعات ١٨٧ وخمسة ركوعات في كل ركعة بقرائن كل

ركوعين ورد في كل ركعة
ركوع فقط والاول أصبح اسنادا
واسلم من العلة والاضطراب
ورواه من الصحابة أكثر
وأحفظ وأجل من معروف نعمان
وفيه مضمّن لزيادة صح الاخذ
به او ان كان المكل يجزئ (حق)
انجلت الشمس بالنون أى
صفت وعاد نورها واستدل به على
اطالة الصلاة حتى يقع الانجلاء
ولا تكون الاطالة الابنة ككرر
الركعات وعدم قطعهما الى
الانجلاء وزاد ابن خزيمة فلما
كشف عنهما خطبنا وأجاب
الطعاري بأنه قال فيه فملوا
وادعوا فدل على انه ان سلم من
الصلاة قبل الانجلاء بمشاعل
بالدعاء حتى تنجل وقرره ابن دقيق
العبد بأن جعل الغاية لجموع
الاصريين ولا يلزم من ذلك أن
يكون غاية لكل منهم ما على
انفرادهم فجاز أن يكون الدعاء
متمدا الى غاية الانجلاء بعد
الصلاة فتصير غاية للجموع ولا
يلزم منه تطويل الصلاة ولا
تكررها او اتماما وقع عند الناس

ع أخرجه أيضا الحالك وهو صحيح كما قال الترمذي وله طريق أخرى عند الطبراني في
الوسط وفيه اجابا الجعفي وهو متروك وحديث أبي سعيد أخرجه أيضا الحالك وهو صحيح
وحسنه الحافظ في الفتح وفي اسناده عبد الله بن محمد بن عقيل وفيه مقال وفي الباب عن
عبد الله بن عمرو بن العاص عند ابن ماجه بنحو حديث ابن عباس وعن علي بن عبد العزيز
بن طريق الوليد بن سريج مولى بن عمرو بن حريث قال خرجنا مع أمير المؤمنين علي بن أبي
طالب في يوم عرفة قال قوم من أصحابه عن الصلاة قبل صلاة العبدو بعدها فلم يرد عليهم
شئاً ثم أقوم فسأله فبارد عليهم شئاً فلما انتهوا إلى الصلاة فصلي بالناس فكبروا بها
وخمساً ثم خطب الناس ثم لم يركب فقالوا ليا أمير المؤمنين بن هؤلاء قوم يصحون قال فما
عبدت أن أصنع ألتقوى عن السنة التي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل قبلها ولا
بعدها في شأنه ومن شاة ترك أثروني أفنع قوماً يصحون فأكون بمنزلة من منع عبدا
إذا صلى قال العراقي وفي اسناده ابراهيم بن محمد بن النعمان الجعفي لم أقف على حاله وفي
رجاله ثقات وعن ابن مسعود عند الطبراني في الكبير قال ليس من السنة الصلاة قبل
خروج الامام يوم العبدو ورجاله ثقات وعن كعب بن عجرة عند الطبراني في الكبير أيضا
من طريق عبد الملك بن كعب بن عجرة قال خرجت مع كعب بن عجرة يوم العبدو إلى المصلى
فجلس قبل أن يأتي الامام ولم يصل حتى انصرف الامام والناس ذاهبون كأنهم عنق نخو
المسجد فقلت ألا ترى فقال هذه بدعة وترك للسنة وفي رواية له ان كثيرا مما جرى جفا وقد
علم ان هاتين الركعتين بعدها هذا اليوم حتى تكون الصلاة قد عرفت واسناده جيد كما قال
العراقي وعن ابن أبي أوفى عند الطبراني في الكبير أيضا أنه أخبر أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لم يصل قبل العبدو ولا بعده اوفى اسناده فائدة في الروافد وهو متروك قوله
لم يصل قبلها ولا بعدها فيه وفيه تأنيد أحاديث الباب دال على كراهة الصلاة قبل صلاة
العبدو بعدها في ذلك ذهب أحمد بن حنبل قال ابن قدامة وهو مذهب ابن عباس وابن
عمر قال وروى ذلك عن علي وابن مسعود وحذيفة وريدة وسلمة لا كوع وجابر وابن
أبي أوفى وقال بشر بن عبيد الله بن مغفل ومسروق والضحاك والقاسم وسالم ومعوذ
وابن جريج والشعبي ومالك بن عمار أن قال لا تطوع في المصل قبلها ولا بعدها
وله في المسجد ايتان وقال الزهري لم أسمع أحدا من علمائنا يذكر ان أحدا من سلف

من حديث النعمان بن بشير قال: كنت أسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجعل إحدى ركعتين ركعتين ويسأل عنهما أحسن الخبث فإن كان مخفوفاً أحسن أن يكون معي ركعتين وكوعين ووروق التعبير عن الركوع بالركعة في حديث الخفيف القمي وابن عباس بالبصر فحصل ركعتين في كل ركعة ركوعاً أخرجه الشافعي وإن يكون السؤال وقع بالاشارة فلا يلزم التكرار ورواه أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي قلابة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان تكلم بركعة ركعة أرسل رجلاً ينظر هل أجزأت تعين الاحتمال المذكور وإن ثبتت: والقصة زال الاشكال أصلاً كذا في الفتح (فقال النبي

صلى الله عليه وآله وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله (لا يشكسان) بالكافي (الموت أحد) قاله صلى الله عليه وآله وسلم لما مات ابراهيم وقال الناس انما كسفت اوتة ابطالنا كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثر الكواكب في الارض (فاذا رأيتوهما) أي الشمس والقمر وفي رواية لافراد أي الكسفة التي يدل عليها قوله يشكسان أو الآية لأن الكسفة آية من الآيات (فصلوا وادعوا) الله (حتى تكتف ما بينكم) غاية الجمع مع من الصلاة والدعاء وفي هذا الحديث التحديث والعنعنة ورواه كاهن بصريون ١٨٨ الاثالة وأخرجه البخاري أيضا في صلاة الكسوف واليباس والتساقط

في الصلاة والتفسير (وفي رواية عنه) أي عن أبي بكر رضي الله عنه (قال) أي أبو بكر (قال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ولكن يخوف الله بها) أي بالشمس والقمر وفي رواية بها أي بالكسفة (عباده) قال الكسوف من آياته تعالى المخوفة اما كونه آية فلان الخلق عاجزون عن ذلك وأما كونه مخوفا فلان تبدل النور بالظلمة يخوف والله تعالى انما يخوف عباده ليركوا المعاصي ويرجعوا الطاعة التي هم انوزعهم وأفضل الطاعات بعد الإيمان الصلاة وفيه ردى أهل الهيئة حيث قالوا ان الكسوف أمر غادى لا تأخير فيه ولا تقديم لانه لو كان كازع والم يكن فيه تخويف ولا فزع ولم يكن لأمر بالصلاة والصدقة معني واتن سلنا ذلك فالخويف باعتبار زائد كذا القديعة لكونه غوذا قال تعالى فاذا برق البصر وخسف القمر الآية ومن ثم قام صلى الله عليه وآله وسلم فرعا

هذه الامة كان يصلي قبل تلك الصلاة ولا بعدها قال ابن قدامة وهو اجاع كاذر ناعن الزهري وعن غيره انتهى ويرد دعوى الاجاع ما حكاه الترمذي عن طائفة من أهل العلم من الصحابة وغيرهم أنهم رأوا جوار الصلاة قبل صلاة العيد وروى ذلك العراقي عن أنس بن مالك وبريدة بن الحبيب ورافع بن خديج ومسلم بن سعد وعبد الله بن مسعود وعلى بن أبي طالب وأبي برزة قال وبه قال من التابعين ابراهيم النخعي وسعيد بن جبسر والاسود بن يزيد وجابر بن زيد والحسن البصري وأخوه سعيد بن أبي الحسن وسعيد بن المسيب وصنوان بن محرز وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعروة بن الزبير وعلمقة والقاسم بن محمد ومحمد بن سيرين ومكحول وأبو بردة ثم ذكر من روى ذلك عن الصحابة المذكورين من أئمة الحديث قال وأما قول التابعين فرواها بن أبي شيبة وبعضها في المعرفة للبيهقي انتهى وعمل على فساد دعوى ذلك الاجاع مارواه ابن المنذر عن أحمد أنه قال الكوفيون يصلون بعدها لاقبلها والبصريون يصلون قبلها لا بعدها والاندلسيون لاقبلها ولا بعدها قال في القح وبالأول قال الاوزاعي والنوري والخنفية والثاني قال الحسن البصري وجماعة وبالثالث قال الزهري وابن جرير وأحمد وأما مالك فتعنه في المصلي وعنه في المسجد روايتان انتهى وحل الشافعي أحاديث الباب على الامام قال فلا ينقل قبلها ولا بعدها وأما المأموم فتعنه في ذلك قبل ذلك عنه البيهقي في المعرفة وهو ضمه في الام وقال النوري في شرح مسلم قال الشافعي وجماعة من السلف لا كراهة في الصلاة قبلها ولا بعدها قال الحافظ ان حل كلامه على المأموم والافوه ومخالف لنص الشافعي وقد أجاب الثنايون بعدم كراهة الصلاة قبل صلاة العدة بعدها عن أحاديث الباب بأجوبة منها جواب الشافعي المتقدم ومنها ما قاله العراقي في شرح الترمذي من أنه ليس فيه ما يفي عن الصلاة في هذه الاوقات ويمكن اما كان صلى الله عليه وآله وسلم متأخر مجيئه الى الوقت الذي يصلي بهم فيه ويرجع عقب الخطبة روى عنه من روى من أصحابه أنه كان لا يصلي قبلها ولا بعدها ولا يلزم من ترك ذلك لا شتمه الله هو مشروع في حق من التأخر الى وقت الصلاة غيره لا يشرع ذلك له ولا يجب فقد روى عنه غير واحد من الصحابة أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يصلي الضحى وضع ذلك عنهم وكذلك لا ينقل عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى سنة الجمعة قبلها لانه انما كان يؤذن الجمعة بيديه

نحشى أن تكون الساعة كما في رواية أخرى وكان اذا اشتد هبوب الريح فغير ودخل وخرج خشية أن تكون كريح عادوان كان هبوب الريح أمرا عاديا وقد كان أبواب الخشعة والمراقبة يقرعون في ذلك اذا كل حافى العالم لوجهه وتعليه دليل على نفوذ قدرة الله وقهره قال تعالى بما نزل بالآيات الانخوف (فما) وتكرار حديث الكسوف في صحيح البخاري (كثيرا) بالفاظ لا تطول بذكر طرقة فوارا عن التكرار وهي أربعة - سدينا نصفهم رسول ونصفها معاني والمكر من ثمانية وفيما مضى اثنا وثلاثون والخامس منها ثمانية وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي بكر

وحدثت أعمشاه في العنافة وقبته من الإمام زين العابدين والتابعين خمسة آثار فيها أثر ابن الزبير وأفعروته وهما موصولان
(في رواية عن المغيرة بن شعبه رضى الله عنه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات) ابنه
من مارية القبطية (ابراهيم) بالمدنة في السنة العاشرة من الهجرة كما عليه جهو وأهل السيرة يربيع الأول أو في رمضان أو
ذي الحجة في عاشر الشهر وعليه الأكثر أو في رابعة أو رابع عشره ولا يصح شي منها على قول ذي الحجة لأنه قد ثبت أنه صلى الله
عليه وآله وسلم شهد وفاته من غير خلاف ولا يروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم ١٨٩ كان أذا ذاب بكفة في حجة الوداع ليكن قبل
أنه كان في سنة تسع فإن ثبت صح ذلك وجزم النووي بأنها كانت
سنة الحديبية وبأنه كان حينئذ
بالحديبية فيحجب بأنه وجع منها
في آخر القعدة فلعلها كانت في
أواخر الشهر وفيه زدى أهل
الهيئة لانهم يزعمون أنه لا يقع
في الأوقات المذكورة (فقال
الناس كسفت الشمس لموت
ابراهيم فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم إن الشمس
والفعل لا يسكنان موت أحد
ولا الحياة فإذا ربيتم شيأ من
ذلك (فصلوا وادعوا الله تعالى
فكسفت الروايات على أنه صلى
الله عليه وآله وسلم بأدائها فلا
وقت لها معين إلا رواية الكسوف
في كل وقت من النهار وبه قال
الشافعي وغيره لأن المقصود
إزالتها قبل الانجلاء وقد
انقصة وأعلى أنه لا تقضى بعد
الانجلاء فلما انحصرت في وقت
لا يمكن الانجلاء قبله فيقضى
المقصود واستثنى الحنفية
أوقات الكراهة وهو مشهور
مذهب أحمد وعن المالكية

وهو على المنبر قال البيهقي يوم العيد كسار الأيام والصلاة مباحة إذا ارتفعت الشمس
حيث كان المصلى ويدل على عدم الكراهة حديث أبي ذر قال قال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم الصلاة خير موضوع فمن شاء استكبر ومن شاء استقل رواه ابن حبان في صحيحه
والحاكم في صحيحه قال الحفاظ في الفتح والحاصل أن صلاة العيد لم تثبت لها سنة قبلها
ولا بعد ها خلافا لمن أقامها على الجمعة وأمام طاق النقل فلم يثبت فيه منع دليل خاص
الآن كان ذلك في وقت الكراهة في جميع الأيام انتهى وكذا قال العراقي في شرح
الترمذي وهو كلام صحيح جار على مقتضى الأدلة فليس في الباب ما يدل على منع مطلق
النقل ولا على منع ما ورد فيه دليل يخصه كتحية المسجد إذا أقيمت صلاة العيد في المسجد
وقد ذكرنا الإشارة إلى مثل هذا في باب تحية المسجد ثم في التخصيص ما لفظه وروى أحمد
من حديث عبد الله بن عمرو روى عن الصادقة يوم العيد قبلها ولا بعد ها فان صح هذا كان
دليلا على المنع مطلقا لأنه في قوة النهي وقد سكنت عليه الحفاظ في نظر فيه قوله
بجاءت المرأة المراد بالمرأة جنس النساء قوله تصدق بجزءها هو الحلقة الصغيرة من الحل
وفي التمام من الخرص بالضم ويكسر حلقة الذهب والفضة أو حلقة القراط أو الحلقة
الصغيرة من الحل التي انتهى قوله وسنخاها بسين مهملة مكسورة بعد ها خاء مهملة وهو خيط
تنظم فيه الخرزات وفي التمام من أن السخا بكسب ككتاب قلاذ من سلك وقرنفل ومحبلا
جوهر انتهى ولهذا الحديث أن السخا مختلفة وفيه استحباب وعظ النساء وتعليلهن
أحكام الإسلام ونذكر كبرهن بما يجب علمين واستحباب حثهن على الصدقة وتخصيصهن
بذلك في مجلس منفرد

(باب خطبة العيد وأحكامها)

(عن أبي سعيد رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم النضر
والنضحي إلى المصلى وأول شيء يئدأ به الصلاة ثم يصرف فيقوم متابلا بين الناس والناس
يجلس على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم وإن كان يريد أن يقطع بعنا أو يأمر
بشي أمر به ثم يصرف منقبة عليه) قوله إلى المصلى هو موضع بالمدينة معروف قال في
الفتح يئده وبين باب المسجد أن ذراع قاله عمر بن شعبة في أخبار المدينة عن أبي غسان

وقم من وقت حل النافلة إلى الزوال كالعبدين فلا تقص قبل ذلك لكراهة النافلة حينئذ نص عليه الباقى ونحوه في المدونة
ورواة هذا الحديث ما بين بخارى وخراسانى وبغدادى وإصرى وكوفى وفيه التثنية والنعنة والقول وشيخ البخارى
من أقرأه وأخرجته أيضا في الأدب ومسلم في الصلاة (وفي رواية عن عائشة رضى الله عنها قالت كسفت الشمس في عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى زمني يوم مات ابنه ابراهيم (فصل) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالناس
مسلة تالمسوف (فقام فاطال القيام) لطول القرائة فيه وفي رواية تفقر أنرا مطرولة (ثم ركع فاطال الركوع) بالتسيع

وقد روي جماعة ايمن بالبصرة (ثم قام) من الركوع (فاطال القيام وهو دون القيام الاول) الذي ركع منه (ثم ركع) ثانيا (فاطال الركوع) بالتسبيح أيضا (وهو دون الركوع الاول) وقد روي به ثمانين آية (ثم سجد فاطال السجود) كاركوع (ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الاولى) من اطالة الركوع لكنهم قد روي في الثالث تسعين آية وفي الرابع ثمانين تسعين تسريافي كلها الثبوت الطويل من الشارع ولا تقدر على ان يكون قال القاه كما في ان بعض الروايات تقدر القيام الاول بنحو سورة البقرة والثاني بنحو سورة آل عمران والثالث ١٩٠ بنحو سورة النساء والرابع بنحو سورة المائدة واستشكل تقدير الثالث بالنساء

مع كون المختار ان يكون القيام الثالث أقصر من القيام الثاني والنساء أطول من آل عمران ولكن الحديث الذي ذكره غير معروف اغناه عن قول الفقهاء نعم فالويلوطول القيام الاول نحو من سورة البقرة لخديث ابن عباس وان الثاني دونه وان القيام الاول من الركعة الثانية فهو القيام الاول وكذا الباقي انهم في الدارقطني من حديث عائشة انه قرأ في الاولى بالعسكروت والردوف الثاني يس قال في الفتح ان صلاة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة فلا مدخل للقيام فيها بل كل ما ثبت انه صلى الله عليه واله وسلم فعله فيها كان مشهورا لعامة الأصل برأيه وهذا المعنى رد الجوهري على من قامها على صلاة النافلة حتى منع من زيادة الركوع فيها وقد أشار الطحاوي الى ان قول أصحابه أجرى على القيام في صلاة التوافل لكن اعترض بأن التماس مع وجود النص يضمن

المكتفي صاحب مالك قوله وأقول شئنيذ أمة الصلاة فيه أن السنة تقديم الصلاة على الخطبة وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطا قوله ثم يصرف فيقوم مقابل الناس في رواية ابن حبان فينصرف الى الناس فاعلمنا في صلاة ولا يخبر في رواية مختصرة خطب يوم عيسى على رجليه قوله فيعلمهم وروى عنهم في استحباب الوضوء والتوضئة في خطبة العيد قوله وان كان يريد أن يقطع بعنا أي يخرج طائفة من الجيش الى جهة من الجهات وهذا الحديث يدل على أنه لم يكن في المصل في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم منبر ويدل على ذلك ما عند البخاري وغيره في هذا الحديث ان أبا سعيد قال لم تزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان وهو أمير المدينة في أخشى أو فطر فلما أتينا الصلاة الى اذمنبر بناء كثر من الصلوات الحديث (وعن طارق بن شهاب رضى الله عنه قال أخرج مروان المذبحي يوم عيسى فبدأ بالخطبة قبل الصلاة فقام رجل فقال يا مروان خلفت السنة أخرجت المذبحي يوم عيسى ولم يكن يخرج فيه وبدأ بالخطبة قبل الصلاة فقال أبو سعيد أما هذا فقد أدى ما عليه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من رأى منكبرا فاستطاع أن يغيره فليغيره سيده قال لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه) قوله أخرج مروان المنبر الخ هذا يؤيد ما مر من أن مروان أول من فعل ذلك ووقع في المدونة لمالك ورواه عمر بن شبة عن أبي عثمان عنه قال أول من خطب الناس في المصلى على منبر عثمان بن عفان قال حافظي يحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك ثم تركه حتى أعاد مروان قوله فبدأ بالخطبة قبل الصلاة وقد تقدمنا الكلام على هذا في باب صلاة العبد قبل الخطبة وقد اعتمد مروان عن فعله لما قال له أبو سعيد عذرت والله كافي البخاري يقول ان الناس لم يكونوا يجلسون لئساد الصلاة فعلمنا قبلها قال في الفتح وهذا يشعر بأن مروان فعل ذلك باجتماعه من وقال في موضع آخر لكن قيل انهم كانوا في زمن مروان يتعدون تركه مع الخطبة لما فيها من سب من لا يستحق السب والافراط في مدح بعض الناس فعلى هذا انما راعى مصلحة نفسه قوله فقام رجل في المهمات أنه عمار بن ربيعة وقال في الفتح يحتمل أن يكون هو أبا سعيد وكان في رواية عبد الرزاق وفي البخاري ومسلم أن أبا سعيد وأبا بكر وعلى

مروان

وبأن صلاة الكسوف أشبه بصلاة العيد ونحوها مما يرجع فيه من مطلق التوافل فاعتبرت صلاة الحنازة بترك الركوع والسجود وصلاة العبد بزيادة التكبيرات وصلاة الخوف بزيادة الأفعال الكثيرة واستدبار القبلة فلذلك اختصت صلاة الكسوف بزيادة الركوع فالأخذ به جامع بين العمل بالنص والقيام بخلاف من لم يعمل (ثم انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (وقد سجلت الشمس فخطب الناس) خطبتين كالجمعة (فحمد الله وأثنى عليه) زاد التساق من حديث مطرقة وشهدانه عبد الله ورؤيه (ثم قال ان الشمس والقمر آياتان من آيات الله) أي علامتان من علاماته الدالة على

وتحذاته الله وعظم قدرته (لأنه صفان موت أحد) من الناس (والجانية) وانما يخوف الله بكسوفها عباده فاذا رآهم ذلك أي الكسوف في أحدهما (فادعوا الله والعموى فاذكروا الله) وكبروا وصلوا وقصدوا وهذا موضع الترجمة في البخاري وهو الصدقة في حالة الكسوف ثم قال يا مائة محمد والله ما من أحدنا غير من الله أن يرضى عبده وترى أمته الغيرة هي في اللغة تعبر يحصل من الحمية والافتان وأصلها في الزوجين والأهلين والاطلاق على الله سبحانه بطريق المجاز فهو من باب تسمية الشيء بما يترتب عليه قال ابن فورك المعنى ما أحداً كثر جرحاً عن الفواحش ١٩١ من الله وقال غيرة الله ما يفرض من حال المعاصي بآثارها منه في الدنيا

مر وان أيضاً فيمكن أن يكون الانكار من أي سعيد وقع في أول الأمر ثم تعقبه الانكار من الرجل المذكور ويؤيد ذلك ما عند البخاري في حديث أبي سعيد بلفظ فاذا مر وان يريد أن يرتقيه بمعنى المنبر قبل أن يصلي فحبذت بشو به فحبذني فارتفع فخطب فقلت له غير ثم فقال يا أبا سعيد قد ذهب ما تعلم فقلت ما أعلم والله خير مما لا أعلم وفي مسلم فاذا مر وان يراعي يده كأنه يجري نحو المنبر وانما أجرو نحو الصلاة فلأرباب ذلك منه قلت أين الابتداء بالصلاة فقال لا يا أبا سعيد قد ترك ما تعلم فقلت كلا والذي نفسي بيده لا تأتون بغيره مما أعلم ثلاث مرات ثم انصرف والحديث فيه مشروعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالبدان استطاع ذلك والافبالسان والافبالقلب وليس وراء ذلك من الايمان شيء (وعن جابر رضى الله عنه قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم العيد فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة ثم قام متوكفاً على يلال فأمر بقوى الله وحث على الطاعة ووعظ الناس وذكرهم ثم مضى حتى أتى النساء فوعظهن وذكرهن رواه مسلم والنسائي وفي الفسطم فلما نزل غزل فأتى النساء فذكرهن) الحديث فيه تقديم صلاة العيد على الخطبة وترك الأذان والإقامة لصلاة العيد وقد تقدم بسط ذلك وفيه استجاب الوعظ والتذكير في خطبة العيد واستجاب وعظ النساء وتذكيرهن وحثهن على الصدقة إذ لم يترتب على ذلك ففسدة وخوف ففسدة على الواعظ أو الموعوظ أو غيرهما وفيه أيضاً اعتبار مجلس النساء إذا حضرن مجامع الرجال لأن الاختلاط ربما كان سبباً للفتنة الناشئة عن النظر وغيره قوله فلما نزل غزل قال القاضى عياض هذا النزول كان في أثناء الخطبة قال النووي وليس كما قال انما نزل اليه بعد خطبة العيد وبعد انقضاء وعظ الرجال وقد ذكره مسلم صريحاً في حديث جابر كافي الانظ الذي أورده المصنف وهو صريح أنه أتاهن بعد فراق خطبة الرجال قال المصنف رحمه الله تعالى وقوله نزل يدل على أن خطبته كانت على شيء عال انتهى (وعن سعيد المؤذن رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر بين أضواء الخطبة يكبر التكبير في خطبة العبد روى ابن ماجه وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة رضى الله عنه قال السنة أن يخطب الامام في العيدين خطبتين يفصل بينهما مجلس روى الشافعي)

والاخيرة وقال ابن دقيق العيد أهل التنزيه في مثل هذا على قولين اما ساكت واما موقول فتأوله ابن فورك على الزجر والخبر يوم ابن دقيق العيد على شدة المنع والجانية فهو من مجاز الملازمة ومجاز الملازمة يستعمل كلامن التأويلين لان ذلك اما من المطلق الا لازم على المزموم أو المزموم على الا لازم وعلى كل حال فاستعمل هذا اللفظ جارياً على ما ألفت من كلام العرب قال الطيبي وجه اتصال هذا المعنى بما تقدم من قوله فاذا كبروا الله الخ هو انه صلى الله عليه وآله وسلم لما خوف أمته من الكسوفين وحرصهم على النزع والالنجاء الى الله تعالى بالتكبير والدعاء والصلاة والصدقة أراد أن يردهم عن المعاصي التي هي من أسباب حدوث البلا وخص منها الزلزاله أعظمها والنقص اليه أميل وخص العبد والامة بالذكر رعاية لحسن الادب مع الله تعالى لتنزيهه عن الزوجة

والاهل من تتعلق بهم الغيرة قال ابو صدد كلامه بالبين لارادة التاكيد للخبر وان كان لا يرباب في صدقه ويؤخذ من قوله يا مائة محمد ان لا يأتى بكلام فيه تفتيم نفسه بل يبالغ في التواضع لانه أقرب الى انتفاع من معه وفيه أيضاً معنى الشفاعة كما يخاطب الوالد ولده إذا شفق عليه بقوله يا بني كذا قبل وقبل بالحق لما في الاضافة الى المضموع من الاشعار بالتكريم والمقام مقام تذكير وتوقيف فتناسب العدول الى المظهر ثم كذا الآية فقال (يا مائة محمد والله لتعاونوا مع عظمته الله وعظيم انتقامه من أهل الجرائم وشدة عقابه وأحوال القيامة وما بعده) وقيل معناه لودام عليكم بما دام

على لان علمه موصل بخلاف غيره وقيل لو علمت من سبعة رجة الله وحله وغير ذلك مما علم (اضحكتم قليلا) معنى القلة هنا العدم كما في قولهم قلد التمشكي أى عدوه والتقدير اتركتم الضحك أولم يقع منكم الانذار الغلبة الخوف واستيلاء الحزن (وايكنتم) على ما فاتكم من ذلك (كثير) رملته وله تعالى فليضحكوا قليلا ولا يبكيوا كثيرا أى غير منقطع وحكى ابن بطال عن المهلب ان سبب ذلك ما كان عليه الانصار من محبة الله والوفاء واطال في تقرير ذلك بما لا طائل تحته ولا دليل عليه ومن أين له ان الخطاب بذلك الانصار دون غيرهم ١٩٢ والقصة كانت في أو اخر زمنه صلى الله عليه وآله وسلم حيث امتلأت المدينة بأهل مكة وفود العرب وقد بالغ ابن المنير في الرقة عليه والتشجيع بنابيه متغنى عن حكايته وفي الحديث ترجع التخوف في الخطبة على التوسيع في الترخيص لما في ذكر الرخص من ملازمة النفوس لما جلب عليه من الشهوة والطيب الخاذق يقابل الله بما يصادها لا بما يزيدها واستدل به على ان الصلاة المكسوف هيئة تخصها من التطويل الزائد على العادة في القيام وغيره من زيادته كوع في كل ركعة وقد وافق عائشة

الحديث الأول هو من رواية عبد الرحمن بن سعد بن عباس بن سعد القرظ المؤذن عن أبيه عن جده وعبد الرحمن ضعف وقد أخرج نحوه البيهقي من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال السنة أن تفتح الخطبة بتسع تكبيرات تقرأ والمثانية بسبع تكبيرات تقرأ وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عبيد الله وعبيد الله المذكور حديثهم التابعين وليس قول التابعي من السنة ظاهر في سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال استحباب التكبير على الصلاة المذكورة في الخطبة كثير من أهل العلم قال ابن القيم وأما قول كثير من الفقهاء انه تفتح خطبة الاستسقاء بالأسنة فتأرو خطبة العبيدين بالتكبير فليس معهم فهم استنعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم البتة السنة فتقتضى خلافه وهو افتتاح جميع الخطب بالحمد والحديث الثاني يرحمه القياس على الجملة وعبيد الله بن عبد الله تابعي كما عرفت فلا يكون قوله من السنة إلا على أنه سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما تروى في الأصول وقد روى في الجلاس بين خطبتي العبد حديث مرفوع رواه ابن ماجه عن جابر وفي اسناده اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف (وعن عطاء

علي رواية ذلك عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو متفق عليهما ومثله عن أسماء بنت أبي بكر وعن جابر عند مسلم وعن علي عند أحمد وعن أبي هريرة عند النسائي وعن ابن عمر عند البزار وعن أم سفيان عند الطبراني وفي رواياتهم زيادة رواها الحفاظ الثقات فلا خذب أول من الغائم وبذلك قال جمهور أهل العلم من أهل الفتيا وقد وردت الزيادة في ذلك من طرق أخرى عند مسلم

عن عبد الله بن السائب رضى الله عنه ما قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العيد فما قضى الصلاة قال أنا خطب في أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب رواه النسائي وابن ماجه وأبو داود الحديث قال أبو داود وهو مرسل وقال النسائي هذا خطأ والصواب أنه مرسل وفيه أن الجلاس لمع خطبة العيد وغير واجب قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه بيان أن الخطبة سنة لا واجب وجب الجلاس لها انتهى وفيه أن تحييرا السامع لا يدل على عدم وجوب الخطبة بل على عدم وجوب سماعها الآن يقال انه يدل من باب الإشارة لأنه إذا لم يجب سماعها لا يجب فعلها وذلك لان الخطبة خطاب ولا خطاب الا لخطاب فاذ لم يجب السامع على الخطاب لم يجب الخطاب وقد اتفق الموجدون الصلاة العيد وغيرهم على عدم وجوب خطبته ولا عرف قائلا بقوله بوجوبها

(باب استحباب الخطبة يوم النحر)

عن الهرماس بن زياد رضى الله عنه ما قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب

من وجه آخر عن عائشة أخر عن جابر ان في كل ركعة ثلاث ركوعات وعند من وجه آخر عن ابن عباس ان في كل ركعة أربع ركوعات ولا يدا ومن حديث أبي بن كعب والبراز من حديث علي ان في كل ركعة خمس ركوعات ولا يخالفنا من علمه وقد أوضح ذلك البيهقي وابن عبيد البر ونقل الحافظ ابن القيم رحمه الله عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كلوا على الزيادة على الركوعين في كل ركعة أعظام من بعض الروايات أن كل طريق الحديث يمكن ترك بعضها لبعض ويجمعها ان ذلك كان يوم مات إبراهيم وإذ التحدث القصة تعين الاختيار بالجمع ووجه بعضهم بن هذه الأحاديث بتعدد الواقعة

من وجه آخر عن عائشة أخر عن جابر ان في كل ركعة ثلاث ركوعات وعند من وجه آخر عن ابن عباس الناس ان في كل ركعة أربع ركوعات ولا يدا ومن حديث أبي بن كعب والبراز من حديث علي ان في كل ركعة خمس ركوعات ولا يخالفنا من علمه وقد أوضح ذلك البيهقي وابن عبيد البر ونقل الحافظ ابن القيم رحمه الله عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كلوا على الزيادة على الركوعين في كل ركعة أعظام من بعض الروايات أن كل طريق الحديث يمكن ترك بعضها لبعض ويجمعها ان ذلك كان يوم مات إبراهيم وإذ التحدث القصة تعين الاختيار بالجمع ووجه بعضهم بن هذه الأحاديث بتعدد الواقعة

وان الكسوف وقع مرارا فيكون كل من هذه الوجة جائزا والى ذلك نفاصق لكان لم يثبت عنده الزيادة على أربع ركوعات وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وغيرهم من الشافعية يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف المباح وقواء النووي في شرح مسلم في حديث الباب من التواتر بالمبادرة بالصلاة سائر ما ذكره عند الكسوف والزجر عن كثرة الضحك والخش على كثرة البكاء والتحقق بما يصير المرء اليه من الموت والقنا والاعتبار بآيات الله وفيه الرد على من زعم أن للكواكب تأثيرا في الارض لا تتفاء ذلك ١٩٣ عن الشمس واقفه وفكيف بمدونهم ما وفيه تقديم الامام في الموقف وقد بدل الصوف والتكبير بعد الزخوف

الماس على فاقته العضباء يوم الاضحى عن رواه أحمد وأبو داود * وعن أبي امامة رضى الله عنه قال سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن يوم النحر رواه أبو داود * وعن عبد الرحمن بن معاذ التميمي رضى الله عنه قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في ففتحت أعماعا فاحتق كائن مع ما يقول ونحن في فمارا ما نطقوا يعلمهم مناسكهم حتى بلغ بجانر فوضع اصبعيه السبائين ثم قال عصا الخلف ثم أمر المهاجرين فزولوا في مقدم المسجد وأمر الانصار فزولوا من وراء المسجد ثم نزل الناس بعد ذلك راواه أبو داود والنسائي عنه (الاحاديث الثلاثة سككت عنها أبو داود والمنذر). ورجال اسناد الحديث الاول ثقات وكذلك رجال اسناد الحديث الثاني وكذلك رجال اسناد الحديث الثالث وفي الباب عن رافع بن عمر والمزني وعبد أبي داود والنسائي وعن أبي سعيد عند النسائي وابن ماجه وابن حبان وأحمد وعن ابن عباس عند البخاري وله حديث آخر عند طبراني وعن أبي كاهل الاحمسي عند النسائي وابن ماجه وعن أبي بكرة وسفيان وعن ابن عمر عند البخاري وعن ابن عمر بن العاص عند البخاري أيضا وغيره وعن جابر عند أحمد وعن أبي حرة الرقائبي عن عمه عند أحمد أيضا وعن كعب بن عامر عند الدارقطني وأحاديث الباب تدل على مشروعية الخطبة في يوم النحر وهي تدعى من زعم أن يوم النحر لا خطبة فيه للعلاج وأن المذكور في أحاديث الباب انما هو من قبيل الوصايا العامة لأنه خطبة من شعار الحج ووجه الرقآن الرواة وها خطبة كما سمعوا التي وقعت بعرفات خطبة وقد اتفق على مشروعية الخطبة بعرفات ولا دليل على ذلك الا ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه خطب بعرفات والمثولون بعدم مشروعية الخطبة يوم النحرهم المملكية والخفية وقالوا خطب الحج ثلاث سابع ذي الحجة ويوم عرفة وثاني يوم النحر ووافقهم الشافعي الا انه قال يدل ثاني النحر ثالثه وزاد خطبة رابعة رهي يوم النحر قال وبالناس فيها حاجة ليعملوا أعمال ذلك اليوم من الرمي والذبح والحلق والطواف واستدل بأحاديث الباب وثبته الطحاوي بأن الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج لانه لم يذكر فيها شي من أعمال الحج وانما ذكر وصايا عامة كما تقدم قال ولم ينقل أحد أنه علم فيها شيئا مما يتعلق بالحج يوم النحر فعرفنا انهم لم يقصدوا ليجل الحج وقال ابن

في موضع الصلاة وسبنا ما يخشى اعتقاده على غير الصواب واهتمام الصحابة بتسلي أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليقترن به فيها ومن حكمته وقوع الكسوف بين اغمزج ما سيقع في القدامة وصورة عقاب من لم يذنب والتنبية على سلوك طريق الخوف مع الرجاء لوقوع الكسوف بالكواكب ثم كشف عن ذلك ليكون المؤمن من ربه على خوف ورجاء وفي الكسوف اشارة الى تعجب رأى من يعبد الشمس والقمر وحمل بعضهم الامر في قوله تعالى لا تعبدوا الشمس ولا القمر واسجدوا لله الذي خلقهن على صلاة الكسوف لانه الوقت الذي يناسب الاعراض عن عبادتهم المماثلة لغيرهم من التغير والنقص المنزه عن العبود جل وعلا سبحانه (عن عبد الله ابن عمر رضى الله عنهم قال لما كسفت الشمس على عهد رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم نودي ان الصلاة جامعة) وفي الصحيحين من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث مناديا فنادى بذلك قال ابن دقيق العيد هذا الحديث حجة لمن استحب ذلك وقد اتفق على انه لا يؤذن لهوا ولا لقيام والتقدير ان الصلاة ذات جماعة حاضرة وتظاهر الحديث ان ذلك كان قبل اجتماع الناس وليس فيه انه بعد اجتماعهم نودي بالصلاة جامعة حتى يكون ذلك منزلة الاقامة التي يعقبها القرص ومن ثم يعمل في الاستدلال على انه لا يؤذن لهوا وان يقال فيها الصلاة جامعة الاعلى ما رسله الزهري قال في الام ولا اذان لكسوف

ولا يعد ولا صلاة غير مكتوبة وان أمر الامام من يفتق الصلاة جماعة أحدث ذلك فان الزهري يقول كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر المؤذن في صلاة العبد أن يقول الصلاة جماعة وفي هذا الحديث رواية تأتي عن تابعي عن يحيى والتحديث بالجمع والافراد والاختيار بالافراد والقول وأخرجه البخاري أيضا في الكسوف ومسلم في الصلاة وكذا الشافعي (عن عائشة رضي الله عنها) امر أن (يهودية) قال في الفقه أفتى على اسمها (جاءت نسألهما) عطية (فقاتلهما أعاذله الله) أي أبارك (من عذاب القبر) سألت عائشة (١٩٤) رضي الله عنها (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) مستهمة منه

عن قول اليهودية ذلك المكرها لم تعلم قبل (أعذب الناس في قبره) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) عاتذا بالله) أي أعوذ حال كون عاتذا به سبحانه (من ذلك) أي من عذاب القبر وفي رواية مسرق عنها عند البخاري في الجنائز فقال نعم عذاب القبر حق قالت فأرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد صلى صلاة الاتعوذ من عذاب القبر قال ابن المنبر في الحاشية ومناسبة التعوذ عند الكسوف ان ظلمة النهار بالكسوف تشبه ظلمة القبر وان كان ثم اراوا الشيء الذي يذكر فيضاف من هذا كما يضاف من هذا فيحصل الاتعوذ بهذا في التمسك بما ينبغي من غايلة الآخرة اه قال الطحاوي كما سكت عنه الزويعي حتى الله صلى الله عليه وآله وسلم مع اليهودية بذلك فارتاع ثم أوحى اليه بعد ذلك بتتمة القبر وأنه لما رأى استغراب عائشة حين سمعت ذلك من اليهودية وسأله عنه

القصص وانما فعل ذلك من أجل تبليغ ما ذكره لكثرة الجمع الذي اجتمع من أفاضل الدنيا فظن الذي رآه أنه خطب قال وأما ما ذكره الشافعي ان بالناس حاجة الى تعليمهم أسباب الفضل المذكورة فليس يتعين لان الامام ~~يكتفي~~ أن يعلمهم باهاجكم يوم عرفه انتمى وأجيب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم شهد في الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر وعلى تعظيم عشر ذي الحجة وعلى تعظيم البلد الحرام وقدمهم بالصلاة المذكورة يوم بتسميتهم خطبة كما تقدم فالتفت الى تأويل غيرهم وما ذكر من امكان تعليم ما ذكر يوم عرفة يعكر عليه كونه يرى مشروعية الخطبة ثاني يوم النحر وكان يمكن أن يعاين يوم التروية جميع ما يأتي بعده من أعمال الحج لكن لما كان في كل يوم أعمال ليست في غيره منزع تجدد التعليم بحسب تجديد الأسباب وقدين الزهري وهو عام أهل زمانه أن الخطبة ثاني يوم النحر قلت من خطبة يوم النحر وان ذلك من عمل الامام ايعني بنى أمية كما أخرج ذلك ابن أبي شيبة عنه وهذا وان كان من سلايكته مع قصد سماعه وبأنه ان السنة الخطبة يوم النحر لاثباته وأما قول الطحاوي انه لم يعلمهم شأن أسباب الفضل فيعده ما عند البخاري من حديث ابن عمر وابن العاص انه شهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم النحر وذكره السوال عن تقدم بعض المناسك ثبت أيضا في بعض أحاديث الباب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خذوا عني مناسككم فكانه وعظهم وأحال في تعليمهم على تلقى ذلك من أمهاله قوله في فجر يعني أيام من أربعة أيام يوم النحر وثلاثة أيام بعده وأما حديث الباب صرح به يوم النحر فيعمل المطلق على التقيد ويتعين يوم النحر قوله ثم قال بحذف الخذف فيه استعارة القول للتعلم وهو كثر في السنة والمراد أنه وضع إحدى السبايقين على الأخرى ليرى انه يريد حصة الخذف والخذف بالخاء والمذال المجعنين ويروي بالخاء الموحدة والاول أصوب قال الجوهري في فصل الخاء الموحدة خذفت بالخاء أي ريمته يوم وفي فصل الخاء الموحدة الخذف بالحاص الذي بالاصابع وسياق ذكر مقدمار حصة الخذف في باب استحباب الخطبة يوم النحر من كتاب الحج لان الصنف رحمه الله سبكر وهذه الاحاديث المذكورة في هذا الباب جميعها اهناك ونشرح هنالك ما لم تعرض لشرحه ههنا من أذا ظهده الاحاديث (وعن أبي بكره رضي الله عنه قال خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر فقال أتدرون أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم

أعلم به بعدما كان يسر ليرسخ ذلك في قفادته ومنه يكونوا منه على خيفة اه (ثم ذكر) فسكت عائشة (حدث بالكسوف ثم قالت في آخره ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر) وهذا موضع الترجعة في البخاري على ما لا يخفى وهو التعوذ من عذاب القبر في الكسوف وفي الحديث ان اليهودية كانت عارفة بعذاب القبر وله من كونه في التوراة أرنبي من كتبهم وان عذاب القبر يجب الايمان به وقد دل القرآن في مواضع على انه حق فنرجح ابن حبان في صحه من حديث أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم في قوله فان لمعيشة ضنكنا قال عذاب القبر وفي الترمذي عن علي قال ما زلتنا في شك

من عذاب القبر حتى نزلت اليها كم التكاثر حتى زرعتم المقابر وقال قتادة والربيع بن أنس في قوله تعالى سنعذبهم مرتين أحدهما في الدنيا والاخر عذاب القبر وأخرجه أيضا البخاري في الجنائز وكذلك النسائي (عن ابن عباس رضي الله عنهما) حديث الكسوف بطوله ثم قال (قالوا) أي العصاة وفي حديث جابر عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله في حديث جابر أن ابن كعب سأله عن عتقة في الصلاة لم تكن نضعة الحديث فذكر نحو حديث ابن عباس إلا أن في حديث جابر أن ذلك كان في الظهور والعصر فإن كان محفوظا فهي في قصة أخرى وأهلها القصة التي ١٩٥ حكاهما أنس وذكر أنها وقعت في صلاة الظهر وقد تقدم سبعا في باب وقت

فسيك حتى ظننا أنه سيمه بغير اسمه قال أنس يوم الفجر قلنا بلى قال أي شهره قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيمه بغير اسمه فقال أنس دا الخفة قلنا بلى قال أي بلد هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيمه بغير اسمه فقال أنس أبلست البلد قلنا بلى قال فان دماكم وأموالكم عليكم حرام وكرة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تقومون ربكم الأهل بلغت قالوا نعم قال اللهم أشهد فبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع فلا تروا بعدى كفارا بضر بعضهم رقاب بعض رواه أحمد والبخاري **قوله** أتدرون أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم في البخاري من حديث ابن عباس أنه سمى قال يوم حرام وقالوا عند سؤاله عن الشهر شهر حرام وعند سؤاله عن البلد بلد حرام وعند البخاري أيضا من حديث ابن عمر بن الخطاب حديث أبي بكره إلا أنه ليس فيه **قوله** فسكت في الثلاثة الموضع وقد جع بين حديث ابن عباس وحديث الباب ونحوه بعدد الواقعة قال في الفتح وليس بشئ لأن الخطبة يوم الفجر أعانت حرة واحدة وقد قال في كل منها من ذلك كان يوم الفجر وقيل في الجمع بينهما أن بعضهم يدر بالجواب وبعضهم سكت وقيل في الجمع أنهم فوضوا الأمر أولا كاهم بقوله الله ورسوله أعلم فلما سككت أجابه بعضهم دين بعض وقيل وقع الزوال في الوقت الواحد مرتين بل ظنن فلما كان في حديث أبي بكر تخلفه أبلست في حديث ابن عباس أقوله فيه أتدرون سكتوا عن الجواب بخلاف حديث ابن عباس فخلو عن ذلك أشار إلى هذا الكلام وقيل في حديث ابن عباس اختصار بينه وبين أبي بكره فكأنه أطلق قولهم قالوا يوم حرام باعتبار أنهم قد قرروا ذلك حيث قالوا بلى قال الحافظ وهذا جمع حسن والحكمة في سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عن الثلاثة وسكونه بعد كل سؤال منها ما قاله القرطبي من أن ذلك كان لاختصار فهم يومه وليلة ما عليه بكلتهم ويستعده أعظم ما يجهرهم عنه ولذلك بعد هذا فان دعاهم إلى الجماعة في بيان تحريم هذه الأشياء أو مناطق التشبيه في قوله كرامة يومكم هذا وما بعده فظهره هذه السامعين لأن تحريم البلد والشهر واليوم كان ثابتا في نفوسهم وقرروا عندهم بخلاف الانقاس والأموال والأعراض فكانوا يستبجونها في الجاهلية فطأ الشرع عليهم بأن تحريم المسلم وما له وعرضه أعظم

وقد تقدم سبعا في باب وقت الظهور وإذا زالت الشمس من كتاب المواقيت لكن فيه عرفت على الجنة والنار في عرض هذا الحائط حسب واحد يث جابر فهو شبه بساقي ابن عباس في ذكر العتقة وذكر النساء كذا في الفتح (بارسول الله رأيك تناوت) كذا لا أكثر بصيغة الماضي وفي رواية تنازل بصيغة المضارع يضم الهمزة ويحذف إحدى التامين (شأني في مقامك ثم رأيك ككعت) وفي رواية تكبعت أي تأخرت أو تهافتت وقال أبو عبيدة ككعتكم تشكعكم وهو يدل على أن ككعت متعد و تشكعكم لازم وككعت يقتضي منه ولا رأيك ككعت نفسك ولمسلم رأيك ككعت نفسك من الكف وهو المنع (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أني رأيت الجنة أي رأيت عين كشف لعنه أفترأعالي حقيتها وطويت المسافة بينهم كبرت المقدس حيث وصفه أنس ريش وفي حديث أسماء

دنت من الجنة حتى لو اجترأت عليها لخشيتكم بقطاف من قطافها أو مثلت له في الحائط كأن قطاف الصور في المرآة فترأي جميع ما فيها وفي حديث أنس عند البخاري في التوحيد عرفت على الجنة والنار أنفا في عرض هذا الحائط وأنا أصلي وفي رواية لقد مثلت ولمسلم صورت ولا يقال الانطباع انما هو في الأجسام المصقلة لأن ذلك شرط عادي فيجوز أن تغتفر العادة خصوصاً صلى الله عليه وآله وسلم (فتناوت) أي في حال قيامه الشافي من الركعة الثانية كجرا وسعد بن منصور من رجه آخر عن زيد بن أسلم (عقودا) منها أي من الجنة أي وضع يدي عليه بحيث كنت قادرا على تحويله لكن لم يبدلني قطنهم (ولو أصبته) أي

لوعكست من قطفه وفي حديث عقبة بن عامر عن ابن خزيمة ما يشهد لهذا التأويل حيث قال فيه أهوى يده لتناول شيا
 (لا تأكل منه) أى من العنة ودحى ابن العربي في قانون التأويل عن بعض شيوخه انه قال معنى قوله لا تأكل منه الى آخر الدنيا
 ان يخلق في نفس الآكل مثل الذى أكل دائما بحيث لا يقبض ذوقه وتقبض به رائى فلسفى مبعى على ادراك الاخرة لاحقا فى
 لها وانما هى أمثال الحق والحق انما هى الجنة لا مقطوعة ولا ممنوعة واذا قطعت خلقت في الحال فلا مانع ان يخلق الله مثل
 ذلك في الدنيا اذا شاء والحق بن الدارين ١٩٦ في وجوب الدوام وجواز (ما بقيت الدنيا) أى الى آخرها وجه ذلك انه

يخلق الله تعالى مكاب كل حبة
 تنفذ من حبة اخرى كما هو
 المرسوم في خواص غر الجنة
 والخطاب عام في كل جماعة يأتى
 منهم السماع والا كل الى يوم
 القيامة لقوله ما بقيت الدنيا
 وسبب ترك تناول العنود قال
 ابن بطال لانه من طعام الجنة
 وهو لا يفتنى والدنيا قائمة لا يجوز
 ان يؤكل فيها ما لا يفتنى وقال
 صاحب المظهر لانه لو تناولوه
 ورآه الناس لكان ايمانهم
 بالشهادة لا بالغيب فيخشى ان
 يقع رفع التوبة قال تعالى يوم
 يأتى بعض آيات ربك لا ينفع
 نفسا ايمانها لم تكن آمنت من
 قبل وقال غيره لان الجنة جزاء
 الاعمال والجزاء لا يقع الا في
 الآخرة (وأرثت النار) مبنيا
 للمفعول وكانت رؤيته النار قبل
 رؤيته للجنة كايده له رواية عبد
 الرزاق حيث قال فيها عرضت
 على النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم النار فأتى عن مصالحة حتى
 ان الناس لم يركب بعضهم بعضا
 واذا رجع عرضت عليه الجنة

فذهب يمشى حتى وقف في صلاة ويؤيد حديثه لم حيث قال فيه ولقد جرى بالنار وذلك حين
 رأى عتوى تأخرت مخافة ان يصيب من لشهرا فيه ثم هى بالجنة وذلك حين رأى عتوى تقدمت حتى قمت مقامى الحديث واللام في
 للتألهه - دأى رأيت نارجهم (فلم أراهم نظرا كالיום) المراد باليوم الوقت الذى هو فيه (قط أظف) أى أفتج وأشجع واسوأ
 لحذف المرقى الى أم رمتظرا مثل منظر رأيت اليوم وأدخل التشبيه على اليوم ايشاعة ما رأى فيه وبعده من المنظر المألوف
 وقيل غير ذلك كما ذكره القسطلاني في الباسط (ورأيت أكرها لهما النعام) هذا تفسير وقت الرؤية في قوله لهن في خطبة العيد
 يصحب

تصدقن فاني رأيتكن أكثر أهل النار واستشكل مع حديث أبي هريرة أن أدنى أهل الجنة منزلة من له زوجتان من الدنيا ومقتضاه أن النساء ثلثا أهل الجنة واجب يحمل حديث أبي هريرة على ما بعد خبر وجه من النار وأنه يخرج من تخليط والتخفيف وعورض باختباره على الله عليه وآله وسلم بالرؤية الحادثة وفي حديث جابر وأكثرت من رأيت فيها النساء إلا أني أنفتن أخشين وأن سئلن بجنان وأن سالن أخفن وأن أعطين لم يشكرن فلعل على أن المرفق في النار منهن من أصف بصنات ذميمة قالوا به رسول الله قال يكفرن قيل يكفرن بالله قال صلى ١٩٧ الله عليه وآله وسلم (يكفرن العشير) الزوج أي

أحد أهله لا ذنوبه وعدي الكثير

بالله بالياء ولم يعد كذا العشير بها لأن كفر العشير لا يقتضي معنى الاعتراف ثم فسر كفر العشير بقوله (ويكفرن الأحسان) وكذا الأحسان تقطيعه وعدم الاعتراف به أو جحدوه وإنكاره كأيديله عليه قوله (لو أحسنت

إلى أحدكم من أهله كره) عمر الرجل أو لزمان جميعه القصد المبالغة (شروا منكم شأ) قلها لا يوافق غرضها في أي شيء كان (قالت ما رأيت منكم قط خيرا) وليس المراد من قوله أحسنت خطاب رجل بعينه بل كل من يتأق من الرؤية فهو خطاب خاص لظلال عام معنى واستدل بهذا الحديث البخاري على مشروعية صلاة الكسوف جماعة قال في الفتح وإن لم يحضر الإمام الراتب فيوم بهم بعضهم وبه قال الجمهور وعن النوري إن لم يحضر الإمام لم يلزم فردا

عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت لقد أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم) أمر

بضرب برقع الباء هداها والصواب وهكذا رواه المتقدمون والمتأخرون وبصح المقصود هنا ونقل القاضي عياض أن بعض العلماء ضبطه بأسكان الباء والصواب الضم وكذا قال أبو البقاء أنه يجوز جزم الباء على تقدير شرط مضمرة أي أن ترجعوا يضرب والمراد بقوله بعد أي أي بعد فراق من موقفي هذا كذا قال الطبري أو يكون صلى الله عليه وآله وسلم تحقن في هذا الأمر لا يكون في حياته فنهاهم عنه بعد مماته والحديث فتم استحباب الخطبة يوم القيامة وقد تم الكلام على ذلك وفيه وجوب تسليم العلم وتأكيده تحريم تلك الأمور وتقليطها بابلغ ما عيكن وفيه غير ذلك من فوائد

(باب حكم الهلال إذا غم ثم علم به من آخر النهار) *

(عن عيسى بن أبي عن عمرو بن الحسن الأنصاري رضي الله عنهم قالوا غم علينا الهلال شوال فأصغنا صليما خلفا مركب من آخر النهار شهدوا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمر الناس أن يفتروا من يومهم وإن يخرجوا العيد هم من الغد رواه الخمسة إلا الترمذي) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم والخطابي وابن حجر في بلوغ المرام وعلى الشافعي القول على صحته وقال ابن عبد البر أبو عمر مجبوه قال الحافظ كذا قال وقد عرف من صحيحه أنه وقول المصنف عن غيره لمن سقط القلم وهو أبو عمر كما في سائر كتب هذا الفن والحديث دليل لمن قال أن صلاة العيد تصل في اليوم الثاني إن لم يقين العيد إلا بعد خبر وج وقت صلاته وإلى ذلك ذهب الأوزاعي والنوري وأحمد وإسحق وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وهو قول للشافعي ومن أهل البيت الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب وقد ذلك أبو طالب بشرط أن يكون ترك الصلاة في اليوم الأول للبس كافي الحديث ورد بأن كون الترك للبس أمضا هو للتي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه لا للركب لأنهم تركوا الصلاة في يوم العيد بعد ما بدؤوا يومهم للهلال بالأمس فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم كما رواه أبي داود يدل على عدم الفرق بين عذر اللبس وغيره كما ذهب إلى ذلك الباقر فانهم لا يفرقون بين اللبس وغيره من الأعذار ما دلل وأما قياسها عليه فظاهر الحديث أن الصلاة في اليوم الثاني إدا لا قضاء وروى الخطابي عن الشافعي أنهم

نذب (باعتقاف في كسوف الشمس) لرفع الله بهم البلاء عن عبادهم وهل يقصرون على باب التلبية بالأعلى على الأدنى الظاهر الثاني قوله تعالى وما نزل بالآيات إلا تخويفا وإذا كانت من التخويف فهي داعية إلى التوبة والمساعدة إلى جميع أفعال البر كل على قدر طاقتة ولما كان أشد ما يتوقع من التخويف التواضع والتسديد، أعلى شيء يتق به الناس لآله قدسائه من أعظم رغبة مؤمنة أعظم الله بكل عسروهم وأعز ما منه من النافعين لم يقصد على ذلك لتبديل العام وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا النار ولو بشق تمرة أو بأذن من وجوه البر ما أمكنه قاله ابن أبي جرة (عن أبي موسى رضي الله عنه

قال حسنت الشمس فقام النبي صلى الله عليه وآله (وسلم نزعاً) بكسر الزاي صفة مشبهة أو بفتحها مصدر بمعنى الصفة أو مفعول لمقدم (يخشي) أي يخاف (ان تكون الساعة) قد حضرت واستشكل هذا بكون الساعة لها مقدمات كثيرة لم تكن وقعت كفتح البلاد واستخلاف الخلفاء ونحو ذلك من الشروط كطلوع الشمس من مغربها والدادية والدجال والدخان وغير ذلك ويجب عن هذا باقيل ان يكون هذا قبل ان يعلم الله تعالى به هذا العلامة وأعله خشي أن يكون ذلك بعض المقدمات أو ان الراوي ظن ان الشبهة ١٩٨ لذلك كانت لغيره كمقوله فتحدث كما كان يخشى عنده بوجوب الريح هذا

ما يصل ما ذكره الروي تبعاً لغيره وزاد بعضهم ان المراد الساعة غير يوم القيامة أي الساعة التي جعلت علامة على امر من الامور وكونه صلى الله عليه وآله وسلم أو غير ذلك في الاول نظرو لان قصة الحسوف متأخرة جدا فقد تقدم ان موت ابراهيم كان في ايامه كما تاتى عليه أهل الاخبار وقد أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكثير من الانوار والحوادث قبل ذلك وأما ثلاث قصصين الظن بالصحة يقتضي انه لا يجزم بذلك الا بتوقيف وأما الرابع فلا يخفى بعده وأقربها الثاني فلهذا خشي ان يكون الكسوف مقدمة لبعض الاشراف كطلوع الشمس من مغربها أو يستعمل أن يتخلل بين الكسوف والطلوع المذكور رأساً مائماً ذكر وتقع متوالية ببعضها اثر بعض مع استحصال قوله تعالى وما أمرا الساعة الا كلع البصر أو هو اقرب قال في الفتح ثم ظهر لي انه يحتمل ان يخرج على مسئلة

ان علوا بالبعد قبل الزوال صلاوا والام يصلوا يومهم ولا من الغد لانه عمل في وقت فلا يعمل في غيره قال وكذا قال مالك وأبو قور قال الخطابي سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أولى بالاتباع وحديث أبي غير صحيح فالصبر اليه واجب اه وسكى في شرح القديري عن الحنفية انهم اذا لم يصلوا في اليوم الثاني حتى زالت الشمس صلاوا في اليوم الثالث قال لم يصلوا فيه حتى زالت الشمس سقطت سواء كان اهدراً أو لغير عذر اه والحديث وارد في عيد القطر فمن قال بالقياس الحق به عيد الاضحية وقد استدل بأمره صلى الله عليه وآله وسلم الركب ان يخرجوا الى المصلى لصلاة العيد الهادي والقاسم وأبو حنيفة على ان صلاة العيد من قرائض الاعيان وخالفهم في ذلك الشافعي وجهوا أصحابه قال النووي وجهوا العلماء فتأولوا انها سنة وبه قال زبد بن علي والناسر والامام يحيى وقال أبو سعيد الاصطخري من الشافعية انها فرض كفاية وحكم المهدى في الصرع الكرخي وأحمد بن حنبل وأبي طالب وأحمد بن حنبل والشافعي واستدل القائلون بانها سنة بحديث هل على غيره قال لا الا أن تطوع وقد قدمنا في باب تحية المسجد الجواب عن هذا الاستدلال مبسوطا فراجعوا واستدل القائلون انها فرض كفاية بانها اشعار كالغسل والدفن وبالقياس على صلاة الجنازة بجميع التكبيرات والظاهر ما قاله الاولون لا قد انضم الى ملازمته صلى الله عليه وآله وسلم لصلاة العيد على جهة الاستمرار وعدم اخلاها بها الامر بالنزول الى البياض ثبت كانه تقدم أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالنظر وحل العوائق والحيض وذوات الخدور وبالغ في ذلك حتى أمر من لها جلباب ان تلبس من لاجلباب لها ولم يأمر بذلك في الجمعة ولا في غيرها من القرائض بل ثبت الامر بصلاة العيد في القرآن كما صرح بذلك آئمة التفسير في تفسير قول الله تعالى في فصل لربك وانحر قالوا المراد صلاة العيد ونحو الانصبية ومن مقويات القول بانها فرض استطاعها الصلاة الجمعة كما تقدم والنوافل لا تسقط القرائض في الغالب (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القطر يوم يقطر الناس والاضحية يوم يضحي الناس روى الترمذي وصححه وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الصوم يوم يصومون والقطر يوم يقطرون والاضحية يوم يضحون روى الترمذي أيضاً

دخول النسخ في الاخبار فاذا قيل يجوز ذلك زال الاشكال وقيل لعله قد روي في الاما عاه وهو الله تعالى بان لا يقع قبل الاشراف تعظيماً منه لامر الكسوف ليعين لمن يقع لمن أمته ذلك كيف يخشى ويتزعج لاسيما اذا وقع لهم ذلك بعد حصول الاشراف أو أكرهها وقيل لعل حال استحبابها مكان التقديم غلبت على استحبابها تقدم من الشرط لاحتمال ان تكون تلك الاشراف كانت مشروطة بشرط لم تقدم ذكره فيعني الخوف بغير اشتراط التقدّم بشرط والله أعلم انتهى وتيل هو من باب التثنية من الراوي كانه قال نزعاً كذا انشأ ان تكون القباية والانه صلى الله عليه وآله وسلم عالم بان

الساعة لا تقوم وهو بن أظهرهم) فأنى المسجد فصل باطول قيام دركوع وصعوداً بته قط بته له) ولا تقع قط الا بعد الماضى
 المتى غفر التني هنام قدر كته ولفته تذكرو سفاى لا تنهؤ ولا تزال تذكره تنجبا لحذف لأوان لفظ أطول فيه معنى عدم
 المساواة أى بما يطول قياماً بته بته قط بمعنى حسب أى صلى ذلك اليوم بحسب باطول قيام رأيته بته بته لا وتكون
 بمعنى أبدأ وأطال التمسك لافى بيان معنى قط وتناوله وفى أوائل الثقات لابن حبان ان الشمس كسفت فى السنة السادسة
 قبل صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الكسوف وقال ان الشمس والقمر ١٩٩ ايتان من آيات الله الحديث ثم كسفت فى

السنة العاشرة يوم مات ابنه
 ابراهيم (وقال هذه الآيات)
 أى كسوف النيرين والزلزلة
 وهبوب الريح الشديدة (التي
 يرسل الله لا تكون موت أحد
 ولا لحياة) ولكن يخوف الله
 به أى بالكسوف وفى رواية بها
 أى بالكسفة أو الآيات (عبادة)
 كما قال سبحانه وتعالى ومن رسل
 بالآيات الاخوة بنا فإذا رأى أيت
 شأ من ذلك فافزعوا الى ذكره
 بفتح الزاى والعمى الى ذكر الله
 وهذا موضع الترجمة كما لا يخفى
 وهو الذى كفى الكسوف واستدل
 بذلك على ان الامر بالمبادرة الى
 الذكر والدعاء والاستغفارة وغير
 ذلك لا يختص بالكسوفين لأن
 الآيات أعين ذلك ولم يقع فى
 هذا الرواية ذكر الصلاة فلاحجة
 فيه لمن استفهم عند كل آية
 (ودعاه واستغفاره) وفيه الذنب
 الى الاستغفار عند الكسوف
 وغيره لانه لما دفع به البلاء (عن
 عائشة رضى الله عنها) انها
 (قالت جهر النبي صلى الله عليه
 وآله (وسلم فى صلاة الكسوف)

وهو لابي داود وابن ماجه الاصل الصوم) الحديث الاول أخرجه أيضاً الدارقطنى وقال
 وقفه عليها هو الصواب والحديث الثانى حسنه الترمذى وسكت عنه ابو داود والمنذرى
 ورجال اسناده وثبات قال الترمذى وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث فقال انما معنى
 هذا الصوم والنظر مع الجماعة وعظيم الناس وقال الخطاطبى فى معنى الحديث ان الخطأ
 مرفوع عن الناس فيما كان سبيله الاجتهاد فلان قوما اجتهدوا فلم يروا الهلال الا بعد
 الثلاثين فلم يظفروا حتى استوفوا العدد ثم ثبت عندهم ان الشهر كان تسعاً وعشرين فان
 صومهم وفطرهم ماض لا شئ عليهم من زراً وعيب وكذلك فى الثلج اذا أخطق يوم عرفه
 ليس عليهم إعادة وقال غيره فيه الإشارة الى ان يوم الشك لا يصام احتياطاً وانما يصوم
 يوم يصوم الناس وقيل فيه الرد على من يقول ان من عرف طلوع القمر بتقدير حساب
 المنازل جاز له ان يصوم به ويفطرون من لم يعلم وقيل ان الشاهد الواحد اذا رأى الهلال
 ولم يحكم القاضى بشهادته انه لا يكون هذا صوماً كما يمكن للناس ذكر هذه الأقوال
 المنذرى فى مختصر السنن وقد ذهب الى الأخير محمد بن الحسن الشيبانى قال انه يتعين على
 المنقذ برؤية هلال الشهر حكم الناس فى الصرم والحج وان خالف ما يتعينه وروى
 مثل ذلك عن عطاء والحسن والخلاف فى ذلك للجهل ورفقاوا يتعين عليه حكم نفسه
 فيما يتعينه وفسر الحديث بمثل ما ذكرنا لخطائى وقيل فى معنى الحديث انه اخبار بأن
 الناس يعجزون اجراً وبالحقون الهدى النبوى فطائفة تعمل بالحساب وعليه أمة
 من الناس وطائفة يقدمون الصوم والوقوف بعرفة وجملة ذلك شعارا وهم الباطنية
 ونبي الهدى النبوى الفرقة التى لا تزال ظاهرة على الحق فهى المرادة بالفظ الناس فى
 الحديث وهى السواد الأعظم ولو كانت قبيلة العدد

(باب الحث على الذكر والطاعة فى أيام العشر وأيام التشريق) *

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من أيام
 العمل الصالح فيها أحب الى الله عز وجل من هذه الايام معنى أيام العشر قالوا يا رسول
 الله ولا الجهاد فى سبيل الله قال ولا الجهاد فى سبيل الله الا رجل خرج بنفسه وماله ثم لم
 يرجع بشئ من ذلك رواه الجماعة الا مسالم والانسائى وعن ابن عمر رضى الله عنه قال

بالخاء (بقراءة) حمل الشافعية والمالكية وأبو حنيفة وجهور الفقهاء هذا الاطلاق على صلاة خسوف القمر ولا الشمس
 لانها مائة بخلاف الاولى فانه اليلمة وتعقب بأن الامام على روى حديث الباب من وجه آخر عن الوليد بن طلق كسفت
 الشمس فى عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر الحديث وفيه ثم قرأ فجهر بالقراءة ولا يداود الطيالسى عن سليمان بن
 كعثيران النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر بالقراءة فى صلاة الكسوف وأما رواية شيبان بن حسين فوصلها الترمذى
 والطحاوى بلفظ صلى صلاة الكسوف وجهراً بالقراءة وقد تابعهم على ذكر الجهر عن الزهري عقيل هند الطحاوى وإسحق

ابن راشد عند الدارقطني وهذه طرق بعضها باعضائها مدحجوها الجزم بذلك ولا معنى لتعليل من أعلاه بتضعف سنيان بن حسين وغيره فلو لم ترد في ذلك الرواية الا رواه ابي الحسن وايقن على مرفوعه ووقفا آخرجه ابن خزيمة وغيره وقال به صاحب أبي حنيفة وأحمد وأبو حنيفة وابن خزيمة وابن المذر وغيرهم ما من محمد بن الشافعية وابن العربي من المالكية وقال الطبري يخبر بن الجهم والاسرار وقال الأئمة الثلاثة يسري في الشمس ويجهري في القمر واسخ الشافعي بقول ابن عباس فرأى نحو من قرأ سورة ٢٠٠ البقرة لانه لو جهر لم يخرج الى التذكير وروى باحتمال أن

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من أيام أعظم عند الله سبحانه وأحب إليه العمل فيهن من هذه الأيام العشر فأكثرنا فيهن من التمليل والتكبير والتحميد ورواه أحمد وعنه نبیة الهذلي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل ورواه أحمد وسلم والنسائي قال البخاري وقال ابن عباس واذا كروا الله في أيام معدودات أيام العشر والعشر والايام المعدودات أيام التشريق قال وكان ابن عمر وأبو هريرة يخبران إلى السوق في أيام العشر **بركان** ويكبران الناس بتكبيرهما قال وكان عمر يكبر في قبته حتى فيسبهم أهل المسجد فيكبرون ويكبر أهل الأسواق حتى يرتج من تكبيرهم حديث ابن عمر أخرجه أيضا ابن أبي الدنيا والبيهقي في الشعب وأخرجه أيضا الطبراني في الكبير عن ابن عباس قوله ما من أيام العمل الصالح فيها في لفظ للبخاري ما العمل الصالح في أيام وفي رواية كريمة عن الكشي في ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه قال في الفتح وهذا يقتضي نفي أفضلية العمل في أيام العشر على العمل في هذا الأيام ان فسرت بأنهم أيام التشريق وعلى ذلك جرى بعض شراح البخاري وزعم ان البخاري فسر الأيام المهمة في هذا الحديث بأنهم أيام التشريق ونسب العمل بالتكبير لكونه أو ردا لآثار المذكورة المتعلقة بالتكبير فقط وقال ابن أبي حنزة الحديث دال على ان العمل في أيام التشريق أفضل من العمل في غيرها قال ولا يعكر على ذلك كونه أيام عيد كما في حديث عائشة ولا ما صح من قوله أنهم أيام أكل وشرب كما في حديث الباب لان ذلك لا يمنع العمل فيها بل قد شرع فيها أعلى العبادات وهو ذكر الله تعالى ولم يمتنع فيها الا الصوم قال وسر كون العبادات فيها أفضل من غيرها ان العبادات في أوقات الغلة فاضلة على غيرها وأيام التشريق أيام غلة في الغالب فصار لها ما يرفعها من فضل على العبادات غيرها قال الحافظ وهو قوله حسن الا ان المقولة بعرضه والباقي الذي وقع في رواية كريمة شاذ يحتاج للماراة أبو ذر وهو من الحفاظ عن الكشي في نهج كريمة انظر ما العمل في أيام أفضل منها في هذه العشر وهكذا أخرجه أحمد وغيره عن غير عدد من شعبة بالاسناد المذكور ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال في أيام أفضل منه في عشر

يكون بعد صلاته وأجيب بأن الشافعي ذكر عليه ناعن ابن عباس انه صلى بحجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الكسوف ولم يصع منه سرفا ووصله البيهقي من ثلاثة طرق أسانيد هامة وأجيب على تقدير جهتم بأن مثبت الجهر معه قد رزأه فالأخذ به أولى وان ثبت التعدد فيكون صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لبيان الجوارز وهكذا الجواب عن حديث سمرة عند ابن خزيمة والترمذي لم نسمع له صوتا انه ان ثبت الديل على نفي الجهر قال ابن العربي والجهر عندي أولى لانها صلاة جامعة يتأدى لها ويخطب فاشبهت العمود والاسد سقا وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد ابن حنبل يجهرون فيها وتسكبوا فيها الحديث فاذا فرغ من قراءته كبر فركعوا ورفع رأسه من الركعة قال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد بالواو ثم يعاود القراءة في صلاة الكسوف أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات

ذي

وأربع سجعات) بسبب أربع عطا على أربع السابق

الكريم والفقران العظيم سقطت البسطة لابي

(بسم الله الرحمن الرحيم أبواب صعود القرآن)

ذروا غير المستقلى باب ما جاء في صعود القرآن وسنتم أى سجدة التلاوة وهي من السنن المؤكدة عند الشافعية لم يثبت ابن عمر عند أبي داود والخاتم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ علينا القرآن فاذا امر بالسجدة كبر وسجد وسجد ناعمة وقال المالكية هل هي سنة أو فضيلة قولان منه وروى قال الحنفية واجبة لقوله تعالى واسجدوا لله وقوله واسجدوا اقترب ومطلق

الأمر الوجوب وعرض بان يزيد بن ثابت قرأ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتجيم فلم يسجدوا رواه الشيخان وقول عمر
أمرنا بالسجود يعني للتلاوة من سجدة فقد أصاب ومن لم يسجد لأثم عليه رواه البخاري وردت في القرآن في خمسة عشر
موضعاً الحديث عرو بن العاص عن أبي داود والحال كما سناد حسن أقرأني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس عشرة
سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدة ثان واتفقت الشافعية والحنفية على السجود في أربع عشرة منها إلا أن
الشافعية قالوا في الحج سجدة ثان وأيس سجدة ص سجدة ثلاث والحنفية ٢٠١ عدوها الثانية الحج يسجد في الاعراف

عقب آخرها والرعد عقب
والأصا في الفصل وشعلون
ما يؤمر ومن في الأمر يزيدهم
خسوعا وفي مريم وبها وأولى
الحج ويقبل ما يشاء وثانيتها
اعلمكم تفطون وفي المشرقان
وزادهم تقورا وفي التمل
العرش العظيم وعند الحنفية
وما يعلمون والم السجدة
لا يستكبرون وص وأتاب
وفصلت يسأمون وعند المالكية
تجدون وأخر التيم والانشقاق
لا يسجدون والمعلق آخرها فلو
يسجد قبل تمام الآية ولو يعرف
ليصم لان وثم لا يدخل بتمامها
والشعر عند المالكية وهو
القول القديم للشافعية انها
احدى عشرة فلم يعدوا ثانية
الحج ولا ثلاثة المفصل الحديث
لم يسجد النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في شيء من المفصل منذ تحول
الى المدينة وأوجب بأنه ضعيف
ونافي وغير صحيح ومثبت وفي
حديث أبي هريرة عندهم سلم
يسجدنا مع النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في إذا السماء انشقت

ذى الحجة وكذا رواه الدارمي عن سعد بن الربيع عن شعبة ووقع في رواية وكيع باللفظ
الذي ذكره المصنف وكذا رواه ابن ماجه من طريق أبي معاوية عن الأعمش ورواه
الترمذي من رواية أبي معاوية وقال من هذه الأيام العشر وقد ظن بعض الناس ان
قوله في حديث الباب يعني أيام العشر تفسير من بعض الرواة ولكن ما ذكرنا من رواية
الطالبي وغيره ظاهر في انه من نفس الخبر وكذا وقع في رواية القاسم بن أيوب باللفظ
ما من عمل اركب عند الله ولا أعظم اجر من خير عمله في عشر الايام وفي حديث جابر
في صحيح أبي عوانة وابن حبان ما من أيام أفضل عند الله من عشر ذي الحجة ومن جملة
الروايات المصرحة بالعدد حديث ابن عمر المذكور في الباب فظاهر ان المراد بالأيام في
حديث الباب عشر ذي الحجة فقوله ولا الجهاد في سبيل الله يدل على تقرر أفضلية الجهاد
عندهم وكانهم استفادوه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم في جواب من سأل عن عمل
يعدل الجهاد فقال لأجده كما في البخاري من حديث أبي هريرة بقوله الارجل هو عمل
حذف مضاف أى الاعل رجل قتله فلم يرجع بشئ من ذلك أى فيكون أفضل من
العمل في أيام العشر أو ما رواه قال ابن بطال هذا اللفظ يحتمل أمرين ان لا يرجع بشئ
من ماله وان يرجع هو وان لا يرجع هو ولا ماله بان رزقه الله الثم اذ وقع عقبه الزين ابن
المنبر بان قوله لم يرجع بشئ يستلزم أن يرجع بنفسه ولا بد انتهى قال الحافظ وهو عقب
مردود فان قوله لم يرجع بشئ نكرة في سياق النفي فتم ما ذكره ووقع في رواية طائفة
وغد وغيرهما عن شعبة وكذا في أكثر الروايات فلم يرجع من ذلك بشئ قال والحاصل
ان نفي الرجوع بالنفي لا يستلزم اثبات الرجوع بغيره بل هو على الاحتمال كما قال ابن
بطال انتهى ومبنى هذا الاختلاف على توجيه النفي المذكور الى القد فقط كما هو
الغالب فيكون هو المنتفي دون الرجوع الذي هو المقيد أو توجهه الى القيد والمقيد
فإنه ثمان معاويل على الثاني ما عدا ابن أبي عوانة بلانظ الامن عقر جواده واهريق
دمه وفي رواية الامن لا يرجع بنفسه ولا ماله وفي حديث جابر الامن عقر وجهه التراب
والحديث فيه تضييل أيام العشر على غيرهما من السنة وظاهره فائدة ذلك فيمن نذر صيام
أفضل الأيام وقد تقدم الجمع بين حديث أبي هريرة عندهم سلم خبر يوم طلعت فيه الشمس
يوم الجمعة وبين الأحاديث الدالة على ان غيره أفضل منه والحكمة في تخصيص عشر ذي

٢٦ ث واقربا لهم بل وكان اسلام أبي هريرة سنة سبع من الهجرة وعبارة الفتح قد أجمع العلماء على ان
يسجد في عشرة مواضع وهي متواترة الثانية الحج ووص وأضاف ثالث ص فقط والشافعية في القديم ثانية الحج فقط وفي الجديد
هي وما في المفصل وهو قول عطاء عن أحمد أنه في رواية وفي أخرى مشمورة زيادة ص وهو قول الليث وأصحى وابن وهب
وابن حبيب من المالكية وابن المنذر وابن سيرين عن الشافعية وعن أبي حنيفة مثله لكن في ثالثة الحج وهو قول داود ورواه
ذلك أقوال أخرى منها عن عطاء بن راسان في الجميع الثانية الحج والانشقاق وقيل باسقاطها ما ساقط ص أيضا وقيل في الجميع

والم تنزيل وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الاخر وقيل الاعراف وسجدة وحدهم والم آخر جهان في شيعة (وقد رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصعد فيها) موافقة لآخيه داود عليه السلام وشكر التبول وبنيته وللناس من حديث ابن عباس قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يهبط في ص وقال يصعد اود توبة ربه يصعدا شاكرا وفي حديث أبي سعيد الخدري عند أبي داود باسناد صحيح على شرط البخاري خطيبا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما فقرأ من فرائد ما يقرأ بالسجود تشرنا في تيمنا لقلنا وانا قال انما هي توبة تبي ولكن قد استعددت ٢٠٣ للسجود فقل وسجد فيسحب السجود اهلنا

ذ كرم عند البخاري في تفسير سورة ص من طريق مجاهد قال سألت ابن عباس عن أبي سعيد فقل أوما تقرأ من ذرية داود وسليمان أولئك الذين هدى الله فبهم اهتداهم في هذا الله استقطع مشروعية السجود فيها من الآية وفي حديث أبيه انه أخذ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا تعارض بينهما لاحتمال ان يكون استقاده من الطوريتين وزاد في احاديث الانبياء من طريق مجاهد أيضا فقال ابن عباس يسكنكم من أحران يشقونهم فالتقط منه وجه سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها من الآية والمعنى اذا كان يركع مأمورا بالاعتداء بهم فأتى أولى وانما أمره بالاعتداء بهم لانه تكمل بجميع فضائلهم الخيلة وخصائهم الحمد وهي نعمة ليس وراءها نعمة فيجب عليه الشكر لذلك قال في الفتح وسبب ذلك كون البصدة التي في ص انما وردت بلفظ الركوع لئولا التوقيف لما ظهر ان فيها

هدود لانها اذا يذكر عليها شيء ذلك حصر أي في حكم حصر العدد وقد وقع الخلاف في أيام التشريق فتنهى كلام أهل اللغة والنقطة ان أيام التشريق ما بعد يوم النحر على اختلافهم هل هي ثلاثة أو يومان لكن ما ذكر من سبب تسميته بذلك يقتضي دخول يوم العيد فيها وقد حكى أبو عبيد الله فيه قولين أحدهما انهم كانوا يمشون فيها لحوم الاضاحي يذبحونها ويبيعونها للشمس فانهم جالوا في أيام التشريق لصلوة يوم النحر فماتت يوم النحر قال وهذا أعجب التوليد الى ان قال الحافظ ونظنه أراد ما حكاه غيره ان أيام التشريق سميت بذلك لاني صلاة العبد انما تصلي بعد ان تشرق الشمس وعن ابن العربي قال سميت بذلك لان الهدايا والاضاحيا لا تنحر حتى تشرق الشمس وعن يعقوب بن السكيت قال هو من قول الجاهلية ان تشرق ثبير كيمنا غير أي نذبح النضر قال الحافظ وأظنهم آخر جوار يوم العيد منهم الشبهة بآية يخصه وهو العيد والافهم في الحقيقة تبعه في التسمية كما بين من كلامهم ومن ذلك حديث علي عليه السلام لاجعة ولا تشريق الا في مصر جامع أخرجه أبو عبيد الله باسناد صحيح اليه موقوفا ومعناه لاجعة ولا صلاة بعد صلاة العيد قال وكان أبو شيعة يذهب بالتشريق في هذا الى التكبير في دير الصلاة يقول لا تسكبر الا على أهل الامصار قال وهذا لم يجد أحد يعرفه ولا وافقه عليه صاحباه ولا غيرهما ومن ذلك حديث من ذبح قبل التشريق فله دأى قبل صلاة العبد رواه أبو عبيد الله من مراسل الشعبي ورجاله ثقات وهذا كما يدل على ان يوم العيد من أيام التشريق قوله وكان بين عمرو وأبو هريرة فتح قال الحافظ لم أره موصولا وقد ذكره البيهقي معناه غم ما وكذا البغوي قوله وكان عمرو الخ صل سعيد بن منصور وأبو عبيد وقوله تفتح ينشد الجهم أي تضطرب وتتحرك وهي مباينة في اجتماع رفع الأصوات وقد ورد فعل التكبير التشريق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند البيهقي والدارقطني صلى الله عليه وآله وسلم كبير بعد صلاة الحج يوم عرفة الى العصر آخر أيام التشريق وفي اسناده عمرو بن بشر وهو متروك عن جابر الجعفي وهو ضعيف عن عبد الرحمن بن سابط قال البيهقي لا يخرج عن جابر بن عبد الله وروى من طريق أخرى مخالفة أخرجهما الدارقطني مدارها على عبد الرحمن المذكور وانتلف فيها في شيخ جابر الجعفي ورواه الحاكم من وجه آخر عن فطر بن خليفة عن أبي الفضل عن علي

سعيد في الحديث الصدق والغنمة والقول وأخرجه أيضا في احاديث الانبياء وأبو داود والترمذي في الصلاة والنسائي في التسمية (وحديثه) أي حديث ابن عباس (رضي الله عنهم) ما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصعد النجعة تقدم قريسا من رواية ابن مسعود وزاد في هذه الرواية ويصعد مع المسالون والمشركون) أي الحاضر منهم لما سمعوا ذكر طواغيتهم اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى لانهما لم يخلصا على آتئ على آلهتهم وكذبوا بذلك وقد أدخل همنزلا لتكثار على الاستغفار بعد الفاتح في قوله في السورة أقرأ بتم المستدعية لتكثار قبل التبرك والمعنى انتم لكون هؤلاء أي اللات والعزى ومناة

شركا فاختبروني بآياته ولأن كانت آله ونماهى الأسماء سميتها بغيرد الهوى لاعتجابه أنزل الله بهم قال القسطلاني
 وفي كتابي المواهب الدنية من ذلك ما يكفي ويشفي (و) كذا سجد معه صلى الله عليه وآله وسلم (الجن والانس) هو من باب
 الاجمال بعد التفصيل كما في قوله تعالى تلك عشرة كاملة قاله السكرماني وزاد صاحب الامع الصريح أو تفصيل بعد اجمال
 لان كل من المسابين والشركين شامل للانس والجن قال في الفتح وكان ابن عباس استند في ذلك الى اخبار النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ما مشاهيرته واموا بساطة لانه لم يمحض القصة الصغرى وايضا فهو من الامور التي لا يطلع عليها الانسان

الابتوقيف وتجوز ان كثر له
 عن ذلك بعيد لانه لم يحضرها
 قطعا انتهى (عن زيد بن ثابت
 رضي الله عنه انه قرأ على النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم والتجيم
 فربحها) البيان الجواز لانه
 لو كان واجبا لامر به بالسجود قال
 الحافظ وهذا راجع للاختلاف
 وبه جزم الشافعي وقد روى البزار
 والدارقطني باسناد رجاله ثقات
 عن أبي هريرة قال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يسجد في سورة
 التجم ومحمد نامعه وعند ابن
 مردويه في التفسير عن أبي سلمة
 ابن عبد الرحمن انه رأى أبا هريرة
 يسجد في خاتمة التجم فسأله فقال
 انه رأى النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم يسجد فيها وأبو هريرة لما
 أسلم بالمدينة وأما قول ابن القصار
 ان الامر بالسجود في التجم
 ينصرف الى الصلاة فقد روي عنه
 ورواه هذا الحديث مدنيون
 الشيخ البخاري وفيه الحديث
 والاخبار والنعنة والسؤال
 وآخر جسه الضاري في سجود
 القرآن ومسلم في الصلاة وكذا أبو

وعمر قال وهو صحيح وصح من فعل عمر وعلى وابن عباس وابن مسعود وأخرج
 الدارقطني عن عثمان انه كان يسجد من ظهر يوم النحر الى صبح يوم الثالث من أيام
 التشريق وأخرج أيضا هو والبيهقي عن ابن عمر وزيد بن ثابت انهما كانا يبعان ذلك
 وجاء عن ابن عمر خلاف ذلك رواه ابن أبي شيبة وأخرج الدارقطني عن جابر وابن عباس
 انهما كانا يكران ثلاثا ثلاثا بسنتين ضعيفين وقال ابن عبد البر في الاستدكار صرح عن
 عمر وعلى وابن مسعود انهم كانوا يكبرون ثلاثا ثلاثا الله أكبر الله أكبر الله أكبر وقد
 حكى في البحر الاجماع على مشروعة تكبيرا ثم يرقى الا عن النبي قال ولا وجه له وقد
 اختلف في محله فحكى في البحر عن علي وابن عمر والعزرة والثوري وأحمد بن حنبل
 وأبي يوسف ومحمد وأحد أقوال الشافعي ان محله عقيب كل صلاة من فجر عرفة الى آخر
 أيام التشريق وقال عثمان بن عفان وابن عباس وزيد بن علي ومالك والشافعي في أحد
 أقواله بل من ظهر النحر الى فجر الخامس وقال الشافعي في أحد أقواله بل من مغرب يوم
 النحر الى فجر الخامس وقال أبو سنيعة من فجر عرفة الى عصر النحر وقال داود والزهري
 وسعيد بن جبير من ظهر النحر الى عصر الخامس قال في الفتح وفيه اختلاف بين العلماء
 في مواضع فهم من خص التكبير على عقاب الصلوات ومنهم من خص ذلك بالمكوثات
 دون الغوافل ومنهم من خصه بالرجال دون النساء وبالجماعة دون المنفرد وبالواقفة دون
 المتقدمة وبالمتقدمون المسافرون كمن المصدرون القرية قال وللعلماء أيضا اختلاف في
 ابتدائه وانتهائه فقبل من صبح يوم عرفة وقبل من ظهره وقبل من عصره وقبل من صبح
 يوم النحر وقبل من ظهره وقبل في الانتهاء الى ظهر يوم النحر وقبل في العصر وقبل الى
 ظهر ثانيه وقبل الى صبح آخر أيام التشريق وقبل الى ظهره وقبل الى عصره قال
 حكى هذه الأقوال كلها النووي الثاني من الانتهاء وقد رواه البيهقي عن أصحاب
 ابن مسعود ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث وأصح
 ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود انه من صبح يوم عرفة الى آخر أيام منى
 أخرجهما ابن المنذر وغيره وأما قصة التكبير فاصح ما ورد فيه ما أخرجه عبد الرزاق
 بسند صحيح عن سلمان قال كبروا الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر
 جبير ومجاهد وعبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه الثوري في كتاب العيدين من طريق

داود الترمذي وقال حسن صحيح والشافعي (عن أبي هريرة رضي الله عنه انه قرأ اذا السماء انشقت يسجد يزيد
 به ان قيل له في ذلك) القائل أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (فقال لو لم أر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد لم يسجد) قال
 في الفتح وعلى التبريز فيمكن ان يتكلم به من لا يرى السجود ساقى الصلاة ما تكرر كما مطلقا فلا يدل على بطلان المدعى ابا
 سلمة وأبارافع لم ينارعا بأمره بزيادة ان علمه ما بالسننة في هذه المسئلة ولا احتجاء عليه بالعمل على خلاف ذلك قال ابن عبد البر
 وأى عمل يدعى مع مخالفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين بعده (عن ابن عمر رضي الله عنهم ما قال كان النبي

صلى الله عليه وآله (وسلم) بقراءتها السجدة فيه السجدة فسهجده وسجد معه (حتى ما يجد أحدا) أي بعضنا (موضع جبهته) الكثيرة الساجدين مضيق المكان وقد روى البيهقي بأسناد صحيح عن عمرو بن الخطاب رضى الله عنه قال إذا اشتد الزحام فليسهجدا حكمك على ظهر أخيه أى ولو بغير ذنبه مع أن الأمر فيه بهر فإله في المطلب ولا يذعن أمكانه مع القدرة على رعاية هيئة الساجدين أن يكون على مرتفع والسجود عليه في منخفض وبه قال أحدو الكونون وقال مالك يسكت فإذا ارتفعوا سجدوا إذا قلنا يجوز أن السجود في الفرض فهو أجوز في سجود القرآن لأنه ٢٠٥ سنة والله فرض (بسم الله الرحمن الرحيم)

• (أبواب تقصير الصلاة) • أي تقصير النرض الرباعى الى ركعتين
 في كل سفر طويل مباح طاعة كان
 كسفر الحج أو غيرها ولو لم يكررها
 كسفر التجارة تخففها على المسافر
 لما يلقسه من تعب السفر
 والأصل فيه قوله تعالى وإذا
 ضربتم في الأرض فاعلى بن
 أمية قالت له ما قال الله
 تعالى أن خففتم وقد آمن الناس

فقال خففت مما يجب منه فسألت
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال صدقة تصدق الله بها
 عليكم فأنى ولو صدقة روادى
 فلا قصر في الصبح والمغرب ونقل
 ابن المنذر وغيره الإجماع عليه
 ولا قصر في صفة خذافا لابي
 حنيفة والنورى حيث أجازاه
 في كل سفر وفي شرح المسند
 لابن الأثير كان قصر الصلاة في
 السنة الرابعة من الهجرة وفي
 تفسير الثعلبي قال ابن عباس
 أول صلاة قصرت صلاة العصر
 قصرها صلى الله عليه وآله وسلم
 بسفان في غزوة أسيان (عن
 ابن عباس رضى الله عنهما قال

يزيد بن أبى لؤى أنهم روهو قول النابغى وزاد والله الحمد وقيل يكبر ثلاثا ويريد لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ وقيل يكبر مرتين بعدهما لا اله الا الله والله أكبر
 والله الحمد جاء ذلك عن عمرو بن مسعود وبه قال أحدو وأصح وقد أحدث في هذا الزمان
 زيادة في ذلك لأصل لها انتهى كلام الفخر وقد استحسن البعض زيادات في تكبير
 التشريق لم ترد عن السلف وقد استوفى ذلك الامام المهدي في الجرو والظاهر أن تكبير
 التشريق لا يختص استحبابه بعقب البوات بل هو مستحب في كل وقت من تلك الايام
 كما يدل على ذلك الآثار المذكورة

• (كتاب صلاة الخوف) •

• (باب الأنواع المروية في صفتها) •

(عن صالح بن خوات عن صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم ذات الرقاع ان
 الطائفة صنت معه وطائفة وجاء العدو فبلى بالقي معه ركعة ثم ثبت قائما فأتوا
 لانفسهم ثم انصرفوا وجاء العدو وجاء الطائفة الاخرى فبلى بهم الركعة التي بقيت
 من صلاته فأتوا انفسهم فلم يسم روادى الجماعة الا بن ماجه وفي رواية للجماعة عن
 صالح بن خوات عن سهل بن أبى حنيفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمنزل هذه الصفة
 قوله عن صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل هوسهل بن أبى حنيفة كما وقع في الرواية
 الاخرى وقد أخرج البيهقي وابن مندة في المعرفة الحديث عن صالح بن خوات عن أبيه
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيمكن أن يكون هو المهم قوله يوم ذات الرقاع هي غزوة
 نجد لابي سالتى صلى الله عليه وآله وسلم جمعان غطفان فتواقفوا ولم يكن بينهم قتال
 وصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأصحابه صلاة الخوف وصمت ذات الرقاع لانها
 نقتب أقدمهم فلقوا على أرجلهم ثم انطلقوا قبل أن ذلك الحبل الذي غزوا والمجازاة
 مختلفة الألوان كالرقاع المختلفة والحديث يدل على أن من صلات صلاة الخوف أن
 يصلى الامام في الثانية بطائفة ركعة ثم ينظر حتى تقوم الانفسهم ركعة ويذهبوا
 فيقوموا وجاء العدو ثم أتى الطائفة الاخرى فيصلون معه الركعة الثانية ثم ينظر
 حتى توالى الانفسهم ركعة ويسلم بهم وقد حكى في البحر ان هذه الصفة صلاة الخوف

أقام النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أي في فتح مكة (تسعة عشر) أي يوما بالذات زاد في غزاه عن عاصم وحده بمكة وكذا
 روادى ابن المنذر عن عكرمة وقد رواه أبو داود ومن هذا الوجه بالفظ سبعة عشر وله أيضا من حديث عمران بن حصين غزوت مع
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلى الا ركعتين قال في الجموع وفي سنده من لا ينجح به
 لكن رجحه الشافعي على حديث ابن عباس تسعة عشر ولا يداود أيضا عن ابن عباس أقام صلى الله عليه وآله وسلم بمكة عام
 الفتح خمس عشرة يقصر الصلاة وضعت فيها النوى في الخلاصة قال ابن حجر وليس بجيد لان رواياتها ولم يفردها ابن أبي

قد أخرجهما النسائي من زوايه عن الزين ماله عن عبيد الله كذلك وإذا ثبت أنها صحيحة فليعمل على أن الراوي عن أن الأصل رواية سبع عشرة فخذ منها بوي الدخول والخروج فذكر أنها خمسة عشر انتهى واقتضى ذلك أن رواية تسعة عشر أخرج الروايات وبهذا أخذنا عن أبي نوازه وببرجها أيضا أنها ثمانية عشر ما وردت به الروايات الصحيحة وقال البيهقي أصح الروايات فيه رواية ابن عباس وهي التي ذكرها البخاري ومن ثم اختارها ابن الصلاح والسبكي ويمكن الجمع كما قاله البيهقي بأن راوي تسعة عشر عبد بوي الدخول والخروج وراوى ٢٠٦ سبعة عشر لم يعدها وراوى ثمانى عشرة عد أحدهما وهذا الجمع بشكل

على قوله لم يقصر ثمانية عشر غير بوي الدخول والخروج انتهى وأخذ الثوري وأهل السكوفة برواية خمس عشرة لكنهم أقل ما ورد فعملنا ما زاد على أنه وقع اتفاقاً وأخذنا الشافعى بحديث عمر بن حصين لكن محله عندنا فيمن يزعم الإقامة فإنه إذا مضت عليه المدة المذكورة وجب عليه الاعتمام فان أزمع الإقامة في أول الحمال على أربعة أيام أم على خلاف بين أصحابه في دخول بوي الدخول والخروج فيها أو لا وتجنه حديث أنس الذي يلهه (يقصر) الصلاة الرباعية لأنه كان متردداً حتى تمهله فراغ حاجته وهو لاجل الحرب هو أن يرتحل ويقصر بضم الهاء وضبطها المنذرى بضم الهمزة وتشديد الصاد من التقدير فافتن إذا ما فرنا فافتننا تسعة عشر يوماً (قصرنا) الصلاة الرباعية وذلك عند توقع الحاجة يوماً قيوماً وإن زادنا في الإقامة على تسعة عشر يوماً (اقمنا) الصلاة

قال لم أعل وابن عباس وابن مسعود وابن عمر وأبو هريرة ورؤيد بن ثابت وأبو موسى وسهم بن أبي حنيفة والمهايدى والقاسم والمؤيد بالله وأبو العباس قال الثوري وبها أخذ مالك والشافعى وأبو ثور وغيرهم انتهى وقد أخذ بكل نوع من أنواع صلاة الخوف الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طائفة من أهل العلم كما سيأتى والحق الذى لا محيص عنه أنه اجازة على كل نوع من الأنواع الثابتة وقد قال أحمد بن حنبل لا أعلم في هذا الباب حديثاً إلا صحيحاً فلا وجه للاختلاف فيه بعض ما صرح به بعض الأئمة لأن الاختلاف بأحد هاتين طائفتين وحض وقد اختلف في عدد الأنواع الواردة في صلاة الخوف فقال ابن القصار المالكي أنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة في عشرة مواطن وقال الثوري أنه يبلغ مجموع أنواع صلاة الخوف تسعة عشر وجهها كما اجازته وقال الخطابي صلاة الخوف أنواع ملاحا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أيام مختلفة وأشكال متباينة يتصور في كل ما هو أحوال للصلاة وأبلغ في الحرارة انتهى على اختلاف صورها متفقة المعنى ومردان المنذر في صحتها ثمانية أوجه وكذلك ابن حبان وزاد ثمانية وقال ابن حزم صح فيها أربعة عشر وجهاً وبها في جزء من طريقنا وقال ابن العربي جازها روايات كثيرة أهمها ست عشرة رواية مختلفة لم يبينها وقد بيناها في شرح الترمذى وزاد وجهاً آخر فصارت تسعة عشر وجهاً وقال في الهدى أصولها ست صفات وبها بعضهم أكثر من ذلك كما رأوا الاختلاف الرواة في قصة جلودا ولا وجهاً فادرس تسعة عشر لكن يمكن أن تتداخل أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما هو من اختلاف الرواة قال الحافظ وهذا هو المعتمد وقال ابن العربي أيضاً صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربعة عشر مرة وقال أحمد بن حنبل في صلاة الخوف تسعة أحاديث أو تسعة أيام فاعل المراد جاز وما إلى ترجيح حديث سهل بن أبي حنيفة وكذا ترجمه الشافعى ولم يفتقر إلى شيء على نفي ربه قال الطبري وغير واحد منهم ابن المنذر قال الثوري ومذهب العلماء كافة أن صلاة الخوف مشروعة اليوم كما كانت الأيام وسبق المرنى فقال لا تشترع بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وقال بقوله ما الحسن بن زياد والراوى من أصحابه وأبراهيم بن عليه كافي الفتح والسنة دلوا بفتحهم قوله نعم إلى وإذا كنت فيهم فاقبلهم الصلاة وأجاب الجمهور عن ذلك بأن شرط كونه على الله عليه وآله وسلم فيهم وانما رد بيان الحكم لوجوده والتقدير

أربعا قال في الفتح ظاهر أن السطر إذا زاد على تسعة عشر لزمنا الاعتمام وليس ذلك المراد وقد صرح أبو يعلى بن عيسى عن شيبان عن أبي عوانة في هذا الحديث بالمراد وإفنه إذا فرنا فافتننا في موضع تسعة عشر ويؤيد صدر الحديث وهو قوله أقام وللترمذى من وجه آخر عن عاصم فاذا أقمنا أكثر من ذلك صلينا أربعا انتهى وفي الدرر البهية وإذا أقام بيلد متردداً قصر إلى عشرين يوماً انتهى أى تمهله لأن من خطر به دار إقامة فقد ذهب عنه حكم السطر وفارقته المشقة فلو لأن الشارع مسمى من أقام كذلك مسافر أو قال أو بيا أهمل مكة فانا قوم مسافرين كان حكمهم السفر فتابوا فالواجب الاقتصار في القصر على

المقدار الذي سوغه الشارع وما زاد عليه فلم يافرحكم المقيم عليه أن يتم صلاته لأنه مقيم لما سألوا وأخرج أحاديثوا
 داود بن حديث جابر قال أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتبورك عشرين ليلة بقصر الصلاة وأخرج به أيضا بن حبان
 والبيهقي وصححه ابن حزم والنووي فوجب عليه أن لا تقصر على هذا المقدار ونتم بعد ذلك قال الشوكاني في الدراري المضيئة
 ولله ذر الحبارين عباس رضى الله عنهم ما أفتهم وما أفتهم له المقاصد الشرعية ثم ذكر حديث الباب وقال هذا هو الفقه الدقيق
 والنظر المبني على تحقيق ولو قاله جابر أو أجمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ٢٠٧ وسلم يتبورك عشرين ليلة بقصر الصلاة
 قال فوجب ذلك قال وفي المسئلة

مذهب هذا أرجحها الذي انتهى
 ورواه هذا الحديث ما بين مصرعة
 وواسطي وكوفي ومدي ونيسه
 ثلاثة من التابعين وفيه التجهيز
 والمنعنة والقول وأخرجه أيضا
 في الغازي وأبو داود والترمذي
 وابن ماجه في الصلاة عن أنس
 رضى الله عنه قال خرجنا مع
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 من المدينة يوم السبت بين
 الظهور والعصر خمس لياليتين
 من ذي القعدة وعندهم سلم إلى
 الحج (إلى مكة فنكان) صلى الله
 عليه وآله وسلم (يصل) الفرائض
 (ركعتين ركعتين) أى المغرب
 روه البيهقي (حتى) رجعنا إلى
 المدينة قبله (أى) لانس والقائل
 يحيى بن أى أجهن الحضرمي (أقيم
 بمكة شيئا قال اقتنبا) أى
 وبضواحيها (عشرا) أى عشرة
 أيام ولا يعارض ذلك حديث ابن
 عباس المذكور لأن حديثه كان
 في فتح مكة - وهذا في حجة الوداع
 وفي حديث آخر عن ابن عباس
 قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بين لهم منه لأن يكونه أوضح من القول كما قال ابن العربي وغيره وقال ابن المنبر المشرا
 إذا خرج من غير التعليم لا يكون له منه وهم كالتخوف في قوله تعالى أن تقصر من الصلاة
 إن خنتهم وقال الطحاوي كان أبو يوسف قد قال مرة لانه في صلاة الخوف بعد رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم وزعم أن الناس اتفقوا له ما معه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يفضل
 الصلاة معه قال وهذا القول عندنا ليس بشئ انتهى وأيضاً الأصل تساري الأمة
 في الأحكام المشروعة فلا يقبل التخصيص يقوم دون قول الأبدل واحج عليهم الجمهور
 بإجماع الصحابة على فعل هذه الصلاة بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقول
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وعموم منطوق هذا الحديث مقدم
 على ذلك المفهوم وقد اختلف في صلاة الخوف في الحضرة فنع من ذلك ابن الماجشون
 والهادوية وأجازوه الباؤون احج الاولون بقوله تعالى إذا ضربتم في الأرض فليس
 عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إذا كنتم مقصدين في أبواب صلاة المسافر واجتبعوا
 أيضا بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفعله إلا في سفر ورد بان اعتبار السفر وصف
 طردي ليس بشرط والسبب والازم أن لا يصح في الاعتد الخوف من العدو والكافر وأما
 الاحتجاج بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلي يوم الخندق وفات عليه العصران
 وقضاها بعد المغرب ولو كانت جائزة في الحضرة لكانها يجب عتبه بأن ذلك كان قبل
 نزول صلاة الخوف كما رواه النسائي وابن حبان والنسائي وقد تقدم الكلام على هذا
 في باب الترتيب في قضاء النوائ **• (نوع آخر) •** (عن ابن عمر رضى الله عنه قال
 صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف بأحدى الطائفتين ركعة
 والطائفة الأخرى مواجهة للعدو ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم متبليين على
 العدو جا أولئك ثم صلى بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعة ثم سلم ثم قضى هؤلاء
 ركعة وهو لا ركعة متفق عليه الحديث فيه أن من صفة صلاة الخوف أن يصلي الإمام
 بطائفة من الجيش ركعة والطائفة الأخرى فاعة تجاه العدو ثم تنصرف الطائفة
 التي صلت معه إلى ركعة وتقوم تجاه العدو وتأتي الطائفة الأخرى فتصلي معه ركعة
 ثم تقضى كل طائفة لنفسها ركعة قال في الفتح وظاهر قوله ثم قضى هؤلاء ركعة وهو هؤلاء

وأصحابه لصبح رابعة الحديث ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر فتكون مدة الإقامة بمكة ثمانية عشر يوماً
 كما قال أنس وتكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام وسأعلم أنه خرج منها في اليوم الثامن فنسب الظاهر بمنى ثم قال الشافعي
 أن المسافر إذا أقام بلد قصر أربعة أيام وقال أحمد إحدى وعشرين ليلة واختلاف العلماء في ذلك على أقوال كثيرة ذكرها
 في الفتح وقال أبو حنيفة يجوز أن يقصر ما لم ينزل الإقامة خمسة عشر يوماً والأولى ما ذكرناه وفيه أن الإقامة في أثناء السفر
 تسمى إقامة وإطلاق اسم البلدة على ما جاورها أقرب من الان في وعرفه ليس من مكة أيا عرفة فلا ينالها خاب الحرم فليست

من مكة قطعا وأما في فتحها احتمال والظاهر أنها ليست من مكة إلا أن قلنا إن اسم مكة يشتمل على جميع الحرم قال أحمد
 ابن حنبل ليس لحديث أنس وجه إلا أنه حسب أيام أقامته صلى الله عليه وآله وسلم في حجة تمتد دخل مكة إلى أن خرج
 منها الوجه له الأهداق قال الحبيب الطبري أطلق على ذلك أقامته بمكة لأن هذه مواضع التمسك وهي في حكم التابع لمكة لانها
 المقصود بالاصالة لا يتبعه سوى ذلك كما قال الأمام أحمد وزعم الطحاوي أن الشافعي لم يسبق إلى أن المسافر يصير بمكة
 أقامة أربعة أيام مقيما وقد قال أحمد بن حنبل ٣٠٨ ما قال الشافعي وهي رواية عن مالك ورواه هذا الحديث الأربعة

كلهم بصريون وفيه التحدث
 والسمع والقول وأخرجه
 البخاري أيضا في المغازي ومسلم
 في الصلاة وكذا أبو داود
 والترمذي وابن ماجه وأخرجه
 النسائي فيها وفي الحج (عن ابن
 عمر رضي الله عنه - ما قال صليت
 مع النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم غني) أي وغيره كافي مسلم
 الرابعة (ركعتين) للسفر
 (و) كذا مع (أبي بكر وعمر
 وعثمان رضي الله عنهم) (صدرا
 من أمارة) أي من أول خلافته
 وكانت مدته ثمان سنين أو ست
 سنين (ثم أتمها) بعد ذلك وعند
 مسلم ثم إن عثمان صلى أربعا
 وكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام
 صلى أربعا وإذا صلى وحده

صلى ركعتين قال القسطلاني
 لأن الاعتناء والتعظيم جازان
 ورأي ترجيح طرف الإتمام لما
 فيه من المسئلة انتهى واختص
 السلف في المقيم حتى هل يقصر
 أو يتم بناء على أن القصر بها
 أكثر أولئك واختار الثاني
 فلما حق أجل مكة وعرفة

ركعة ثم سمع أتموا في حالة واحدة ويحتمل أنهم سمعوا على التعاقب قال وهو الرابع من
 حيث المعنى والأدنى يستلزم تضيق الحراسة المطلوبة وافراد الأمام وحده ورجح
 ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود ولفظه ثم سلم وقام هؤلاء أي الطائفة الثمانية
 فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلوا ثم ذهبوا ورجعوا وأنتك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة
 ثم سلوا قال وظاهره أن الطائفة الثمانية والتبين ركعتيها ثم أتت الطائفة الأولى
 بعدها قال النووي وبهذا الحديث أخذ الأوزاعي وأشباه المالكي وهو جابر غني
 الشافعي وقال في الفتح وبهذه الكيفية أخذ الحنفية وحكي هذه الكيفية في البحرين
 محمد واحد الروايتين عن أبي يوسف واستدل بقوله طائفة على أنه لا يشترط استواء
 الثوب يتبين في العدد لكن لا بد أن تكون التي تحرس تحصل الثقة بها في ذلك قال
 في الفتح والطائفة تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد ولو كانوا ثلاثة ووقع لهم
 الخوف جازلا حدهم أن يصلي الواحد ويحرس واحد ثم يصلي الآخر وهو أقل ما يهتد
 في صلاة الخوف جماعة انتهى وقد رجح ابن عبد البر هذه الكيفية الواردة في حديث
 ابن عمر على غيرها لقوة الإسناد ولو اتفقت الأصول فإن المأموم لا يتم صلاته قبل سلام

إمامه * (نوع آخر) * (عن جابر رضي الله عنه قال شهدت مع رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم صلاة الخوف فصنعنا صنفين خلفه والعدو يقيننا وبين القملة فكبر النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فكبرنا جميعا ثم ركع وركعنا جميعا ثم رفع رأسه من الركوع
 ورفعنا جميعا ثم انحدر بالسجود والدف الذي يليه وقام الصف الآخر في سجود العدو
 فلما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم السجود والدف الذي يليه انحدر الصف
 المؤخر بالسجود وقاموا ثم قدم الصف المؤخر وأمر الصف المتقدم ثم ركع النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم ركعة ثانيا ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعا ثم انحدر
 بالسجود والدف الذي يليه الذي كان مؤخرا في الركعة الأولى وقام الصف المؤخر
 في سجود العدو فلما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم السجود والدف الذي يليه
 انحدر الصف المؤخر بالسجود فجلسوا ثم سلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسلمنا
 جميعا رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والنسائي وروى أحمد وأبو داود والنسائي هذه

ومر دافسة السنة وتعمقه الجحوى بأن لو كان كذلك لكان أهل في قصره ولا فائل بذلك وقال
 بعض المالكية لو لم يميز لاهل مكة القصر اذ قال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس بين مكة ومنى مائة الف قصر
 فقل على أنهم قصر والآنك واجب بان الترمذي روى حديث عمار بن حصين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي
 بمكة ركعتين ويقول يا أهل مكة أيقظوا قومكم وسفرهم وكان ترك إعلامهم بذلك حتى استغاثا بمكة ومكة واجب بان الحديث من
 رزاي على بن زبدين جعدان وهو ضعيف ولو صح فالتامة كانت في الفتح وقصة حتى في حجة الإذعان فكان لابد من بيان ذلك لبعده

العهد ولا يخفى ان أصل البحث مبنى على تسليم أن المسافة التي بين مكة ومضى لا تفسر فيها وهو من محال الخلاف (عن حارث بن وهب) الخزانة أخى عميد الله بن عرب بن الخطاب لأمه (رضي الله عنه قال صلى بن النابغى على الله عليه) وآله (وسلم آمن ما كان عمارا كعتين) يعنى صلى بن النابغى لأمه أكثر ما كونا فى سائر الأوقات آمنان غير خوف والامن ضد الخوف واسماده الى الأوقات مجاز ومتناكبسر الميم يذكر بؤنث فان قصد الموضوع فذكر ويكتب بالالف وينصرف وان قصد البعثة فؤنث ولا ينصرف ويكتب بالياء والخطة ائذ كبره وهى من الماسية فيه ٢٠٩ أى براق من الدعاء والحديث دليل على جواز القصر فى السفر من غير

خوف وان دل ظاهر قوله تعالى ان خفتم على الاختصاص لان ما فى الحديث رخصة وما فى الآية عزيمة عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم عند مسلم صدقة تصدق الله بها عليكم قال فى الفتح وفيه ردعى من زعم أن القصر مختص بالخوف والذى قال ذلك تمسك بقوله تعالى المذكور ولم يأخذ الجمهور بهذا المفهوم فقبل ان شرط مفهوم المخالفة ان لا يكون خرج مخرج الغالب وقيل هو من الاشياء التى شرع الحكم فيها بسبب غزال ذلك السبب وبقي الحكم وقيل المراد بالقصر فى الآية قصر الصلاة فى الخوف الى ركعة وفيه نظر لما رواه مسلم من طريق يعلى بن أمية وله محبة انه سأل عمر عن قصر الصلاة فى السفر قال انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فهذا ظاهر فى العصابة فهو ما نزلنا قصر الصلاة فى السفر مطلقا لا قصرها

الصفة من حديث أبي عياش الزرقى وقال فصل لا هار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرتين مرة بعسقان ومرة بارض بنى ساسيم الحديث الثانى رجال اسنده عنه أى داود والنسائى رجال الصحيح وفى الحديثين ان صلاة الطائفة تبنى مع الامام جميعا واشترأ كههم فى الحرمة ومما بهتمه فى جميع أركان الصلاة لا السجود فتسجد معه طائفة وتنتظر الأخرى حتى تفرغ الطائفة الأولى ثم تسجدوا فترغوا من الركعة الأولى تسجدت الطائفة المتأخرة مكان الطائفة المتقدمة وتأنرت المتقدمة قال النووى وبهذا الحديث قال الشافعى وابن أبى ليلى وأبو يوسف اذا كان العدو فى جهة القبلة قال ويجوز عند الشافعى تقدم الصف الثانى وآخر الاول كافى رواية جابر ويجوز بقاؤه على حالهما كما هو ظاهر حديث ابن عباس انتهى قوله مرة بعد مرة فان أشار البخارى الى ان صلاة جابر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت بذات الرضاع كما ساقى ويجمع بعدد الأوقات وحضور جابر فى الجميع (نوع آخر) (عن جابر رضى الله عنه قال كلما مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذات الرضاع وأقيمت الصلاة فصل بطائفة ركعتين ثم تأخروا وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين فسلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع وللقوم ركعتان متتقت عليه وللشافعى وللنسائى عن الحسن عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بطائفة من أصحابه ركعتين ثم صلى باخرين ركعتين ثم سلم وعن الحسن عن أبي بكر رضى الله عنه قال صلى بن النابغى على الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف فصل ببعض أصحابه ركعتين ثم سلم ثم تأخروا وجاء الآخرون فكانوا فى مقامهم فصل بهم ركعتين ثم سلم فصار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع ركعات وللقوم ركعتان ركعتان رواء أحد والنسائى وأبو داود وقال وكذلك رواه يحيى بن أى كثير عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك قال سليمان الديكرى عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواية الحسن عن جابر أخرجه أيضا ابن خزيمة وروايته عن أبي بكر أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والدارقطنى وأعلام ابن القطان بان أب بكر أخرجه بدو وقوع صلاة الخوف بعدة قال الحافظ وهذه ليست بعلة فانه يكون مرسل

٢٧ نيل ث فى الخوف خاصة ورواه هذا الحديث ما بين بصري وواسطى وكفى وفيه التحديث والاتباع والسماع والقول واخرجه أيضا البخارى فى الحج ومسلم فى الصلاة وأبو داود فى الحج وكذلك الترمذى والنسائى (عن ابن مسعود رضى الله عنه ما قبل له صلى عثمان بن عفان رضى الله عنه) عثمان أربع ركعات استرجع أى قال الله وآله وأما ما رواه راجعون لما رأى من تفويت عثمان لفصل الصلاة لا يكون الا تمام لا يجزى (ثم قال صلى بن النابغى على الله عليه وآله وسلم) المكتوبة (بما ركعتين وصليت مع أبي بكر) الصدوق (رضي الله عنه) عمارا كعتين وصليت مع عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

بما ركعتين زاد الثوري عن الاعشى ثم تفرقت بكم الطرق أخرجه المصنف في الجمع من طريقه (فليت حظي) أي نصبي
(من أربع ركعات ركعتان متقبلتان) وفيه تعريض بعثمان أي ليه صلى ركعتين بدل الأربع كما صلى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وصاحبه وهو اظهار الكراهة بخلافه ثم لا يقال ان ابن مسعود كان يرى القصر واجبا كما قال الحنفية ووافقهم
الشافعي اجماعا من المالكية وهي رواية عن مالك وعن احمد والامام استرجع ولا ينكر لانا نقول قوله ليت الخ يرد ذلك لان
مالا يجزئ لاحظه له فله فاسد ولولا ٢١٠ جواز الاتمام لم يتابع وهو الملائم الصحابة عثمان عليه و يؤيده ما روى ابو

داود ابن مسعود صلى اربعاً
فقبل له عبت على عثمان ثم
صليت اربعاً فقال الخلفاء شر
اذ لو كان بدعة لكان مخالفة
خير اصلها وفي رواية للبيهقي
ان لا كراهة الخلاف قال ابن
قدامة المشهور عن احمد انه
على الاختيار والقصر عنده
افضل وهو قول جمهور الصحابة
والتابعين واصلح الشافعي على
عدم الوجوب بان المسافر اذا
دخل في صلاة المقيم صلى اربعاً
باتفاقهم ولو كان فوضه القصر لم
ياتهم مسافر بجمع وقال الطحاوي
لما كان الغرض لا يدلان هو عليه
ان يأتي ولا يتخير في الاتيان
بعضه وكان التحريم مختصا
بالتطوع دل على ان المصلي
لا يتخير في الاثنين والاربع
وتعقبه ابن بطال بانا وجدنا
واجبا يتخير بين الاثنين بجمعه
أربعه وهو الامة حتى انتهى
ونقل الداودي عن ابن مسعود
انه كان يرى القصر فرضا وفيه
نظر لما ذكره ولو كان كذلك لما
تعمد بتركه الغرض حيث صلى
اربعا وقال ان الخلاف شر

وظاهر أثر الخلاف فيما اذا قام الى الثالثة عدم فصلاته عنه الجمهور هيصة عند الحنفية فاسد ما لم يكن
جلس للتشهد وقد قدمنا البحث في وجوب القصر وعدم جواز الاتمام بالدلالة الصريحة في اول كتاب الصلاة فارجع الى هناك
أردته ورواه هذا الحديث ما بين يفي وبصري وكوفي وفيه التصديق والنعنة والسمع والقول وأخرجه أيضا في الجمع ومسلم
في الصلاة وأبو داود في الجمع وكذا النسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يجزئ
لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) خرج بخرج الغالب وليس المراد اخراج سوى المؤمنة لان الحديث يعم كل امرأة مسلمة أو

صحي وحديث جابر وأبي بكر يدلان على ان من صفات صلاة الخوف أن يصلي الامام
بكل طائفة ركعتين فيكون مقترضا في ركعتين ومتفلا في ركعتين قال النووي وبهذا
قال الشافعي وحكوه عن الحسن البصري وادعى الطحاوي انه منسوخ ولا تقبل دعواه
الذليل لنفسه انتهى وهكذا ادعى نسخ هذه الكيفية الامام المهدي في البحر فقال
قلنا لا روح أوفى الحضرة انتهى والحامل له للطحاوي على ذلك انه ما لا يقولان بصحة
صلاة المترضى خلف المنقل وقد قدمنا الاستدلال على صحة ذلك بما فيه كفاية قال أبو
داود في لست وكذلك المغرب يكون للامام ست ركعات وانقروا ثلاث انتهى وهو قياس
صحيح (نوع آخر) (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف عام غزوة تبوك فقام الى صلاة العصر فقامت معه طائفة
وطائفة أخرى مقابل العدو وظهورهم الى القبلة فكبر فكبروا جميعا الذين معه والذين
مقابل العدو ثم ركع ركعة واحدة وركعت الطائفة التي معه ثم سجد فسجدت الطائفة
التي قبله والآخرين قيام مقابل العدو ثم قام وقامت الطائفة التي معه فذهبوا الى
العدو فقابلوهم واقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا وسجدوا
صلى الله عليه وآله وسلم كما هو ثم قاموا فركع ركعة أخرى وركعوا معه وسجدوا وسجدوا
معه ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا وسجدوا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فقاموا من معه ثم كان السلام فسلموا وجميعا فكان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ركعتان ولكل طائفة ركعتان رواه احمد وأبو داود والنسائي الحديث
سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناده ثقات عند أبي داود والنسائي وساقه أبو
داود ايضا من طريق أخرى عن أبي هريرة في اسناده محمد بن يحيى وفيه مقال مشهور
اذ لم يصرح بالتحديث وقد عني ههنا والحديث فيه أن من صفة صلاة الخوف أن
تدخل الطائفتان مع الامام في الصلاة جميعا ثم تقوم إحدى الطائفتين بازاء العدو
وتصلي معه إحدى الطائفتين ركعة ثم يذهبون فية وتومنون في وجه العدو ثم تأتي الطائفة
الأخرى فتصلي نفسها ركعة والامام قائم ثم يصلي بهم الركعة التي بقيت معه ثم تأتي
الطائفة القائمة في وجه العدو فيصلون لانفسهم ركعة والامام قاعد ثم يسلم الامام

كافرة كآية كانت اوسوية وقد قال بظاهر الحديث بعض اهل العلم وقد أجيب بأن الايمان هو الذي يستقر المتصف به
 خطيب الشارح فينتفع به وينقاد له فلذلك يصدقه أو ان الوصف ذكرنا كبد التصريح ولم يقصد به اخراج ما سواه لانه تعبر بض
 أنها اذا سافرت بغير محرم فاتها مخالفة بشرط الايمان لان التعريض الى وصفه بذلك اشارة الى التزام الوقوف عند ما نيت
 عنه وان الايمان بالله واليوم الآخر يقضى لها بذلك (أن تسافر) أي لا يحل لاسراء مسيرتها (مسيرة يوم وليلة) حال كونها
 (ليس معها حرمه) أي رجل ذو حرمة منها يغيب أو غير نسب ومسيرة مصدر مضي ٢١١ يعني السيرة كالعيشة بمعنى العيش

ويسلمون جميعا وقد روى أبو داود في سننه عن عائشة في هذه النسخة انها قالت كبر رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم وكبرت الطائفة الذين صفوا معه ثم ركع فركعوا ثم سجد
 فسجدوا ثم رفع فرفعوا ثم مكث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالسا ثم سجدوا ثم
 لا أنفسهم الثانية ثم قاموا فكبوا على أعقابهم عشرون التفهق حتى قاموا من وراءهم
 وجاءت الطائفة الاخرى فقاموا فكبروا ثم ركعوا لا أنفسهم ثم سجد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم فسجدوا معه ثم قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسجدوا
 لا أنفسهم الثانية ثم قامت الطائفتان جميعا فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فركع فركعوا ثم سجد فسجدوا جميعا ثم عاد فسجد الثانية وسجدوا معه سريعا
 كاسرع الاسراع ثم سلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسلبوا فقام رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم وقد شاركه الناس في الصلاة كلها وفي اسنادها ايضا محمد بن اسحق
 واكنه صرح بالجديث وهذه الصفة ينبغي أن تكون سنة ثانية من صلاته
 الخوف غير الصلوة التي في حديث أبي هريرة لخالفتم الها في حديث كثيرة * (نوع آخر) *
 (عن ابن عباس رضي الله عنهما) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بذي قرد
 فصف الناس خلفه صفين صفاه خلفه وصفاه وازى العدد فوصلى بالذين خلفه ركعة
 ثم انصرف هؤلاء الى مكان هؤلاء وجاءوا ولثقت فوصلى بهم ركعة ولم يقضوا ركعة رواء
 النسائي * وعن ثوبان بن زهدم رضي الله عنه قال كأمع سعيد بن العاص بطبرستان
 فقال أتيكم صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف فقال حديثنا
 فصلى هؤلاء ركعة وبهؤلاء ركعة ولم يقضوا رواء أبو داود والنسائي وروى النسائي
 باسناده عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل صلاة حديثه كذا قال
 * وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال فرض الله الصلاة على نبيكم صلى الله عليه وآله

وسلم في الخضر أربعها وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة رواء أحمد وسلم وأبو داود
 والنسائي حديث ابن عباس الاول ساقه النسائي باسناده رجاله ثقات وقد احتج به الحافظ
 في الفتح ويستكمل عليه وقال الشافعي لا يثبت واعترض عليه الحافظ بأنه قد صححه ابن
 حبان وغيره وحديث ثعلبة بن زهدم سكت عنه أبو داود والندري والحافظ في التلخيص
 وللاربعة يقيم من الإقامة (فصلها ثلاثا) أي قبضى صلاة المغرب ثلاث ركعات اذ لا يدخل المقبر فيها وقد نقل ابن المنذر
 وغيره في ذلك الاجماع كما مر وأما جواب أبي الخطيب بن دحية للمالك الكامل حين سأله عن حكمه بالجواز قصره الى ركعتين
 فباطل كالحديث الذي رواه له فيه بل قبل انه واضعه والمختلف له وقد روى مع غزارة علمه وكثرة حفظه بالجازفة في النقل وذكر
 أشياء لا حقيقة لها كذا في النسخة طائفي (ثم يسلم) صلى الله عليه وآله وسلم منها (ثم قل ما يلبث حتى يقيم العشاء فيصليها
 ركعتين ثم يسلم) منها (ولا يسبح) أي لا يتطوع بالصلاة (بعد العشاء) حتى يقوم من جوف الليل) وأما خاص ابن عمر صلاة

والاربعة يقيم من الإقامة (فصلها ثلاثا) أي قبضى صلاة المغرب ثلاث ركعات اذ لا يدخل المقبر فيها وقد نقل ابن المنذر
 وغيره في ذلك الاجماع كما مر وأما جواب أبي الخطيب بن دحية للمالك الكامل حين سأله عن حكمه بالجواز قصره الى ركعتين
 فباطل كالحديث الذي رواه له فيه بل قبل انه واضعه والمختلف له وقد روى مع غزارة علمه وكثرة حفظه بالجازفة في النقل وذكر
 أشياء لا حقيقة لها كذا في النسخة طائفي (ثم يسلم) صلى الله عليه وآله وسلم منها (ثم قل ما يلبث حتى يقيم العشاء فيصليها
 ركعتين ثم يسلم) منها (ولا يسبح) أي لا يتطوع بالصلاة (بعد العشاء) حتى يقوم من جوف الليل) وأما خاص ابن عمر صلاة

المغرب والعشاء ما لم يزل يجمع له بينهما واستدل البخاري به على عدم القصر في صلاة المغرب كالحضر لانهما وتر النهار وانما لما كانت عقب آخر النهار ونسب الى تعجيلها عقب الغروب أطلق عليه اوتر النهار لقرنها منسبه (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي التطوع وهو راكب في غير القبلة) وهذا بقاؤه في الدابة والراحلة والدابة أعوم في الغفاري ان ذلك كان غزوة فاما ركعتهم قبل المشرق فلم يخرج من المدينة فتكون القبلة على يسار القاصد اليهم ٢١٢ (عن أنس رضي الله عنه انه صلى على جدار وجهه عن يسار القبلة) وفي الموطا

ورجال اسناد رجال الصحيح وحديث زيد بن ثابت أخرجه أيضاً أبو داود وابن حبان يشهد الجميع حديث ابن عباس المذكور في الباب عن جابر عند النسائي وعن ابن عمر عند البزار باسناد ضعيف قال قال صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف ركعة على أي وجهه كان وأحدث الباب تدل على أن من صفة صلاة الخوف الاقتصار على ركعة لكل طائفة قال في الفتح والاقتصار على ركعة واحدة في الخوف يقول الثوري واسحق ومن تبعهما وقال به أبو هريرة وأبو موسى الأشعري وغير واحد من التابعين ومنهم من قيد بشدة الخوف وقال الجمهور قصر ركعتي الخوف قصر ربيعة لا قصر عدو ولا ولو اهذه الأحاديث بان المراد ما ركع مع الإمام وليس فيها في الثانية ويرد ذلك قوله في حديث ابن عباس ولم يقضوا ركعة وكذا قوله في حديث حذيفة لم يقضوا بان المراد منه لم يعدوا الصلاة بعد الامن فبعد جددا * (فائدة) * وقع الاجماع على أن صلاة المغرب لا يدخلها قصر ووقع الخلاف هل الاولى أن يصلي الإمام الطائفة الاولى ثنتين والثانية واحدة أو العكس فذهب الى الاولى أبو حنيفة وأصحابه والشافعي في أحد أقواله والقاسمية والى الثاني الناصر والشافعي في أحد أقواله قال في الفتح لم يقع في شيء من الأحاديث المروية في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب انتهى وقد أخرج البيهقي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً عليه السلام صلى المغرب صلاة الخوف لله الهري راتمى وروى أنه صلى بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين قال الشافعي وحفظ عن علي عليه السلام أنه صلى صلاة الخوف لله الهري ركعتين صالح ابن خوات عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قدمت رواية صالح وروى في البحر من علي عليه السلام أنه صلى بالطائفة الاولى ركعتين قال وهو نوقف واحتج لاهل القول الثاني بقول علي وأجاب عنه بان الرواية الاولى أربح وحكى عن الشافعي التحريم قال وفي الافضل وجهان أحدهما ركعتان بالاولى واستدل به بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل في صلاة المغرب ولا قول لم يعرف

• (باب الصلاة في شدة الخوف بالايما وهل يجوز تأخيرها أم لا) •

(عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصف صلاة الخوف وقال

عن يحيى بن سعيد قال رأيت أنسا وهو يصلي على جاروه متوجه الى غير القبلة يركع ويسجد عيانا من غير أن يضع وجهه على شيء (فقبل له صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم) وآله (وسلم فعلة) أي ترك الاستقبال أو الصلاة على الدابة والاولى (لم أقفله) وهل يؤخذ منه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جاريه احتقال وقد روى السراج من طريق يحيى بن سعيد عن أنس باسناد حسن أنه وأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على جاروه فذهب الى خبير وسلم عن ابن عمر نحوه وهذا يرجح الاحتقال الذي أشار اليه البخاري في الترجمة بقوله صلاة التطوع على الجار وفي الحديث ان من صلى على موضع فيه نجاسة لا يضرها شيء منه أن صلاة صحيحة لان الدابة لا تخلو عن نجاسة ولو على مفترق دونه الرجوع الى أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم كالرجوع الى آثاره

من غير عرضة للاعتراض وفيه تلقى المسافر وسؤال التلبس فيه عن مسند فعله والجواب بالدليل وفيه فان التلطف بالسؤال والعمل بالاشارة بقوله في أصل الحديث من الجانب (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال صحبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم أرى يسبح في السفر) أي يصل الرواتب التي قبل القرائن وبعد ما (وقال الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة) أي قدوة (حسنة) وسنة سالحة فاقتدوا به وذلك بسنة فادمن قوله في الرواية الثانية فكان لا يزيد في السفر على ركعتين قال ابن قتيب العبد هذا اللفظ يحمل ان يريه لا يزيد في عدد الركعات في الفرض فيكون كناية عن نفي الاتمام

أو المراد به الاخبار عن المداومة على الفصرو ويحفل ان يريد لا يزيد ولا ويحفل ان يريد ما هو أعم من ذلك قال الحافظ ابن حجر ويولد على الثاني رواية مسلم عن الوجه الثاني الذي أخرجه المصنف واقتضه سمعت ابن عمر في طريق مكة يلهي لنا الظهور ركعتين ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاز حله وسلمنا معه فحانت منه الثالثة فرأى ناسا قداما قال ما يصنع هؤلاء قلت يسعون قال لو كنت مسجدا لاعتقت فذكر الرفرع كما ساقه المصنف وفيه مصعب أبابكر وعمر وعثمان كذلك وكانوا الذين ينفذون في السفر على ركعتين أي لا تتلاوا غيره فتيه انه فهم من التصر الخفيف فلذلك ٢١٣ كان لا يصلي الراتة ولا ينام ورواه هذا

الحديث ما بين كوفي ومصري ومدي وأخرجه البخاري أيضا في هذا الباب ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود وابن ماجه (عن عامر بن ربيعة) العنزي (رضي الله عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم على السجدة) الثالثة (بالليل في السفر على ظهر راحلته حثرت وجهته) يومئ برأسه الى الركوع والسجود وهو أخذ وضعا لا ينافي ما مر انه لم يسبح اذ نهضه لم يره يدي العاقلة على الارض في السفر لانه روى انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم جوف الليل في السفر ويتعبد فيه غير ابن عمر رآه فيقدم المنيث على الثاني ويحفل الله تركه صلى الله عليه وآله وسلم لسان التخصيف في نفل السفر قال في الفتح وما جعنا به تبع البخاري أظهر فيما يظهر والذي جع به تبع البخاري عند قول البخاري باب من تطوع في السفر عقب المكتوبة قال الحافظ هذا يشعر بأن في التطوع في السفر محمول على ما بعد الصلاة خاصة فلا يتناول

فان كان خوفا أشد من ذلك فرجا لا يركبنا رواه ابن ماجه وروى عن عبد الله بن أنيس رضي الله عنه قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى خالد بن سفيان الهذلي وكان نحو مائة وعشرين رجلا فقلت له قال فرأيتهم وقد حضرت صلاة العصرة قلت اني لأخاف أن يكون بيني وبينهم ما يؤخر الصلاة فانا طلقت أمي وأنا صلي أو مني أجماع نحو فلما دنوت منه قال لي من أنت قلت رجلا من العرب بلغني أنك تجتمع لهذا الرجل فحطت في ذلك فقال لي اني ذلك فبقيت معه ساعة حتى إذا أمكنني علوه بسيفي حتى يرد رواه أحمد وأبو داود) حديث ابن عمر هو في البخاري في تفسير سورة البقرة بلفظ فان كان خوف أشد من ذلك صلوا رجلا قداما على أقدامهم أو ركبنا ما نستقبل القليلة وغير مستقبلها قال مالك قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك الا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في مسلم من قول ابن عمر بنحو ذلك ورواه ابن خزيمة من حديث مالك بلاش ورواه البيهقي عن حديث موسى بن عقبه عن نافع عن ابن عمر جرما قال النووي في شرح المذهب هو بيان حكم من أحكام صلاة الخوف لا تفسر لآية وحديث عبد الله بن أنيس سكت عنه أبو داود والمنذري وحسن استناد الحافظ في الفتح والحديثان استدل به جماعة على جواز الصلاة عند شدة الخوف بالاجماع وإكفنه لا يتم الاستدلال على ذلك بحديث عبد الله بن أنيس الا على فرض أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرره على ذلك والافهم فعل صحابي لا حاجة فيه قال ابن المنذر كل من أحفظ عنه العلم يقول ان المطلوب يصلي على دابته يومئ اجماع وان كان طالما بالزل فصي بالارض قال الشافعي الآن يقطع عن أهمائه فيضاف عودا المطلوب عليه فيجوز له ذلك وعرف به ان الطالب فيه التفصيل بخلاف المطلوب ووجه الفرق ان شدة الخوف في المطلوب ظاهرة لتحقق السبب المقتضي لها وأما الطالب فلا يخاف استبداء العدو عليه وانما يخاف أن يفوته العدو قال في الفتح ومات له ابن المنذر متعقب بكلام الاوزاعي فانه قد بده بشدة الخوف ولم يستثن طالبا من مطلوب وبه قال ابن حبيب من المسالكية وذكرنا اصحق الفزاري في كتاب السنن له عن الاوزاعي انه قال اذا خاف الطالبون ان تنزلوا الارض فوث العدو صلوا حيث وجهوا على كل حال والظاهر ان مرجع هذا الخلاف الى الخوف المذكور في الآية فنقيسده

ما قبلها ولا ما لا يتعلق بها من النوافل المطلقة كالتهجد والوتر والاضحية وغير ذلك والفرق بين ما قبلها وما بعدها ان التطوع قبلها لا يظن انه منها لانه يستعمل عنها بالاقامة وانظاره الامام غالباً نحو ذلك بخلاف ما بعدها فانه في الغالب يتصل بها فقد يظن انه منها (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين صلاة الظهر والعصر جمع تأخير (إذا كان على ظهر سبي) أي حال كونه يسير وفيه جناس التصريف بين الظهر والظهر (ويجمع بين المغرب والعشاء) وأورد البخاري هاتاه الأحاديث حديث ابن عمر وهو متبعها اذا جدد السير وحديث ابن عباس وهو متبعها اذا

كان سائر واحد حدث أنس وهو مطلق واستعمل المصنف الترجمة مطلقا إشارة إلى العمل بالمطلق لأن المقيد قد من أنزاده فكأنه رأى جواز الجمع بالسجود كأن سائر أأم لا وسواء كان سجده أم لا وهذا مما وقع فيه الاختلاف بين أهل العلم فقال بالاطلاق كثيرون الصلابة والتابعين ومن انتفاء الثبوت والشافعي وأحمد وأصحابه وشيخنا وقال قوم لا يجوز الجمع مطلقا إلا بغير قربة دالة وهو قول الحسن والفضي وأبي حنيفة وصاحبيه ووقع عند الثوري أن صاحبين خالفنا شيخنا ما ورد عليه السريجي في شرح الهداية وهو ٢١٤ أعرف بعنده وأجابوا على ما ورد من الأخبار في ذلك أن الذي وقع جمع

صوري وهو أنه أخر المغرب بالغروب على النفس والمال من العدو ففرق بين الطالب والمطلوب ومن جعله أهم من ذلك مثلا إلى آخر وقتها وبطل العمل العشاء في أول وقتها وتعميق الخطأ وغيره بان الجمع رخصة فلو كان على ما ذكره لكان أعظم ضيقا من الأمان بكل صلاة في وقتها لأن أوائل الأوقات وأواخرها لا يذكر أكثر الخاصة فضلا عن العامة ومن الدليل على أن الجمع للرخصة قول ابن عباس أراد أن لا يصحج أمته أخرجه مسلم وأضاف أن الأخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت إحدى الصلاتين وذلك هو التبادر إلى الفهم من لفظ الجمع وبما روي في الخبر على الجمع الصوري جمع التقديم وقبل يخص الجمع عن يجذف في السير قاله اللسان وهو القول المشهور عن مالك وقيل يخص بالسائر دون النازل وهو قول ابن حبيب وقيل يخص عن له عذر وحكي عن الأوزاعي وقيل يجوز جمع التأخير دون التقديم وهو مروي عن مالك وأحمد واختاره ابن حزم وقال ابن بطال كل راو يروي ما رآه وكل سمة (عن

بالغروب على النفس والمال من العدو ففرق بين الطالب والمطلوب ومن جعله أهم من ذلك لم يفرق بينهما ما وجوز الصلاة المذكورة للراجل والراكب عند حصول أي خوف (وعن ابن عمر رضي الله عنه قال نادى فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم انصرف عن الأحزاب أن لا يصلين أحد العصر الا في بي قرينة فخوف ناس فوت الوقت فسألوا دون بي قرينة وقال آخرون لا تصل الا حيث أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان فاتنا الوقت قال فاعنف واحد من القرية بن رواه مسلم وفي لفظ ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المرجع من الأحزاب قال لا يصلين أحد العصر الا في بي قرينة فادرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم لا تصل حتى تاتوا وقال بعضهم بل نصل لم يرد ذلك منافذ كذا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعنف واحد منهم واه البخاري) قوله لا يصلين أحد العصر في رواية مسلم عن عبد الله بن محمد بن أسماء شيخ البخاري في هذا الحديث الظاهر وقد بين في الفتح في كتاب المغازي ما هو الصواب في قوله فاعنف واحد اقيه دليل على أن كل مجتهد مصيب والحديث استدل به البخاري وغيره على جواز الصلاة لا يعمها حال الركوب قال ابن بطال لو وجد في بعض طرق الحديث أن الذين صلوا في الطريق صلوا ركبا نالساكتا ينافي الاستدلال وان لم يوجد ذلك فالاستدلال يكون بالقياس يعني أنه كساع لا ولأنك ان يؤخر الصلاة عن وقتها المفترض كذلك يسوغ للطالب ترك القيام الأركان والاتقال إلى الأعيان قال ابن المنير والابن عسدي ان وجه الاستدلال من جهة الاستحجال المأمورية بقضية ترك الصلاة أصلا بحجرب بعضهم أو الصلاة على الدواب كما وقع لآخرين لان التزول ينافي مقصود الجدي في الوصول فالأولون ينوون أن التزول معصية بمعاضته للأمر الخاص بالاسراع وكان تأخيرهم لها لوجود المعارض والآخرون جمعوا بين دليلي وجوب الاسراع وجوب الصلاة في وقتها صلوا ركبا فلو فرضنا أنهم تركوا السكنا ذلك معضدا للامر بالاسراع وهو لا يظن بهم لمناقب من المخالفة وهذا الذي حاربه ابن المنير قد أشار إليه ابن بطال بقوله لو وجد في بعض طرق الحديث إلى آخره فلم يستحسن الجزم في القتل بالاحتمال وأما قوله لا يظن بهم المخالفة فتعترض بمثل ما يقال لا يظن بهم المخالفة بتغيير هيئة الصلاة بغير توقيف

عمران بن حصين رضي الله عنه قال كانت بي بواسير) وهي في عرف الأطباء نقاط تحدث في نفس المتعدة ينزل منها قال مادة قال في الفتح جمع ما سوره الذي بالوحدة ورم في باطن المتعدة الذي بالنون قرحة فاسدة لا تقبل البرمادام فما ذاك الفساد (فسأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة) أي صلاة المريض كما رواه الترمذي ودل عليه قوله في قوله وكانت بي بواسير وعند ابن ماجه وأحمد عن قتادة قال كنت رجلا ذاك اسقام كثيرة وهذا السؤال خرج مخرج الغالب ولا منه فهم له بل الرجل والمرأة في ذلك سواء (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (صل) حال كونك (فأما) فان لم تستطع (بان وجه) مشقة

شديدة القسام أو خوف زيادة من ضأ وهلاك أو غرق وروان رأسه لركب السفينة (فقاعدا) أي صل حال كونك قاعدا
 كتبت فاستثنت من قعوده مقرئاً أفضل لأن قعوده لابعقه سلام كالقعود للشهد الأول والاعاء وهو أن يجلس على ركبته
 وينصب يده ويزاد أبو عبيدة ويضع يديه على الأرض مكرره لله في عثم في الصلاة كما رواه الحاكم وقال صحيح على شرط
 البخاري (فان لم تستطع) أي القعود للمشفقة المذكورة (فعل) أي فصل على (جنب) وجوباً باستقبال القبلة بوجهك رواه
 الدارقطني من حديث علي واصطباعه على الأيمن أفضل ويكره على الأيسر ٢١٥ بلا عذر وزاد النسائي فان لم تستطع

فمستقبلاً أي وأخصه بالقبلة
 ويركع ويسجد بقدر امكانه
 فان قدر المصل على الركوع فقط
 كرره للسجود من قدر على زيادة
 على أكل الركوع تعينت ثلاث

الزيادة للسجود لان الفرق بينهما
 واجب على المتكبر ولو عجز عن
 السجود لأن يسجد بقدم رأسه
 أو صدغه وكان بذلك أقرب
 إلى الأرض وجب لان المسور
 لا يسقط بالمعذور فان عجز عن
 ذلك أيضاً وأما برأسه والسجود
 أخفض من الركوع فان عجز عن
 إيمانه فيه فبصره فان عجز عن
 الإيماء بصره أي أفعال الصلاة
 اجرها على قلبه بنيتها ولا إعادة
 عليه ولا تسقط عنه الصلاة وعقله
 ثابت لوجود مناسط التكليف
 وهذا الترتيب قال به معظم
 الشافعية لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا
 منه ما استطعتم هكذا استدلل
 به الغزالي وبقية الرافعي بأن
 أنكر أمر بالأتان بما يشتمل
 عليه المأمور والقعود لا يشتمل
 على القيام وكذلك ما بعده إلى
 آخر ما ذكره وأجاب عنه ابن

قال الحافظ والاولى ما قال ابن المراتب ووافقه الزين بن المنبر أن وجه الاستدلال منه
 بطريق الاولوية لان الذين آخروا الصلاة حتى وصلوا إلى بني قريظة لم يجمعوا مع كونهم
 فواتوا الوقت وصلاتهم لا يفتون الوقت بالإيماء أو كيداً ما يمكن أولى من تأخير الصلاة
 حتى يخرج وقتها

(أبواب صلاة الكسوف)

(باب النداء لها وصفاتها)

(عن عبد الله بن عمرو) صلى الله عليه وآله قال لما كسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم نودي أن الصلاة جامعة فركع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين في سجدة
 ثم قام فركع ركعتين في سجدة ثم جلى عن الشمس قالت عائشة ما ركعت ركوعاً قط ولا
 سجدت سجوداً قط كان أطول منه * وعن عائشة رضى الله عنها قالت كسفت الشمس
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبعث منادياً الصلاة جامعة فقام فصلى أربع
 ركعات في ركعتين وأربع سجود * وعن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت كسفت
 الشمس في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم إلى المسجد فقام فكبر ووصف الناس وراهم فاقترأ قراءة طويلة ثم كبر فركع ركوعاً
 طويلاً هو أدنى من القراءة الأولى ثم رفع رأسه فقال سمع الله من جده ربنا والحمد لله ثم قام
 فاقترأ قراءة طويلة هي أدنى من القراءة الأولى ثم كبر فركع ركوعاً هو أدنى من الركوع
 الأول ثم قال سمع الله من جده ربنا والحمد لله ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك
 حتى استكمل أربع ركعات وأربع سجود وانجبت الشمس قبل أن ينصرف ثم قام
 فخطب الناس فأنشأ على الله سبحانه وآله ثم قال إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله
 عز وجل لا ينفصلان موت أحدو لآخره فإذا رأيتموهما فافزعوا إلى الصلاة * وعن ابن
 عباس رضى الله عنهما قال كسفت الشمس فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقام قياماً طويلاً فأنشأ من سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم رفع فقام قياماً طويلاً
 وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم قام قياماً

الصالح بأننا نقول إن الآتي بالقعودات مما استطاعه من القيام مثلاً وليكن القول بكون آتياً بما استطاعه من الصلاة لأن
 المذكورات أنواع لجلس الصلاة بعضها أدنى من بعض فإذا عجز عن الأعلى وأتى بالأدنى كان آتياً بما استطاع من الصلاة
 وتعين بأن كون هذه المذكورات من الصلوات شرعية الصلاة بها وهو محل النزاع انتهى واستدل بقوله في حديث
 النسائي فان لم تستطع فمستقبلاً أنه لا ينقل المريض بعد عجزه عن الاستلقاء إلى حالة أخرى كالإشارة إلى آخر ما مر وهو قول
 الحنفية والمالكية وبعض الشافعية قال ابن المنبر في الحاشية اتفق بعض شيوخنا على غريب في النقل لكثير في الوقوع

وهو أن يهجز المريض عن الذكرو بقدر على الفعل فاللهمة الله ان اتخذ من بقلقه فكان يشول أحره بالصلاة قل الله أكره أنرا
 الفاشقة قل الله أكره أنرا كوع إلى آخر الصلاة بقلقه ذلك تلقينا وهو يفعل جميع ما يقول له بالناطق والاعاء رحمه الله تعالى
 (عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة الليل) حال كونه (قاعدا قاط
 حتى اسن) أي دخل في السن وفي رواية أخرى من هذا الوجه حتى اذا كبر وعنده مسلم عنها أيضا لم يمت حتى كان أكثر
 صلاته بالسوا وعنده أيضا من حديث حصنة ٢١٦ ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة في سجدة قاعدا حتى

كان قبل وقائه بعام فكان يصلي
 في سجدة قاعدا (في مكان يشرأ
 قاعدا حتى اذا أراد أن يركع
 قام فقرأ نحو من ثلاثين آية
 أو أربعين آية ثم سأل من الراوى
 ان عائشة قالت احداهما
 أو عمهما ما عسى بسب وقوع ذلك
 منه مرة كذا ومرة كذا أو
 بحسب طول الآيات وقصرها
 فأعيا (ثم ركع) وزا في الطريق
 الثانية من حاله كان يفعل
 ذلك في الركعة الثانية وفي الاولى
 منه ما قال ابن التين قد سدت
 عائشة ذلك صلاة الليل فخرج
 الشريضة ووقولها حتى أسن
 له الله انما فعل ذلك ابتغاء
 نفسه ليستتم الصلاة وأقادت
 انه كان يديم القيام وأنه كان
 لا يجلس عما يبقيه من ذلك انتهى
 ودل حديث عائشة المذكور
 في البخارى بعد هذا الحديث
 على جواز التعمد في أثناء الصلاة
 الزايله ان افتتحها قائما يجالس
 له أن يفتكها قاعدا ثم يقوم إذ
 لا فرق بين الحائتين ولا سيما مع
 وقوع ذلك منه صلى الله عليه
 وآله وسلم في الركعة الثانية

خلافا لمن أي ذلك واستدل به على ان من افتتح صلاته مضطجعا ثم استطاع الجلوس أو القيام أعيا على ما دلت به حاله من
 (وعنها) أي من عائشة رضي الله عنها في رواية ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك المذكور ركعتين متتابعين قائما وغيره
 (فأدأقضى صلاته) ونرى من ركعتي النغير فظروا فان كنت تظني تحدث معي وان كنت نائمة اضطجع) الراية من تعب القيام
 (بسم الله الرحمن الرحيم) كذا بابايتها في غير رواية أبي ذر (باب التهجد بالليل) أي الصلاة فيها أو لم تترك العجود
 وهو النوم قال ابن فارس التهجد صلى ليل وفي رواية من الليل وهو أوفق للفظ القرآن (عن ابن عباس رضي الله عنهما

قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام من الليل يتهجد أتى من جوف الليل كما في رواية مالك عن أبي الزبير عن عائشة وظاهر السابق أنه كان يقول أول ما يقوم إلى الصلاة وترجم عليه ابن خزيمة الدليل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول هذا الحمد بعد أن يكبر ثم ساقه من طريق قيس بن سعد عن طاووس عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام للتهجد قال بعدما يكبر اللهم لا اله الا انت قبح السموات والارض ومن فيهن) أي القائم بأمر الخلق ومدبرهم ومدبر العالم في جميع أحواله وهو ٢١٧ القائم بنفسه مطلقا لا بغيره ويقوم به كل موجود حتى لا يتصور وجود شيء ولا دوام وجوده إلا به قال التور بشي المعنى أنت الذي تقوم بمحفظتها وحفظ من أحاطت به واشتقت عليه فتوفى كلامه قوامه وتقوم على كل شيء من خلقك أنت امرئ تدبره وعبرني دون ما تغلبه الله تعالى على غيرهم (ولك الحمد أنت نور السموات والارض ومن فيهن) وإضافة النور إلى السموات والارض للدلالة على شدة إشراقه وفشواضته يعني أن كل شيء استنار منه ما واستضاء به قدرتك وجودك والأجرام المنيرة بدائع فطرتك والعقل والحواس خلقت وعطيتك قال في النسخ وقبل المعنى أنت المنزه عن كل عيب يقال فلان منزه عن كل عيب من كل عيب ويقال هو اسم مدح يقال فلان نور البديء من شئ (ولك الحمد أنت ملك السموات والارض ومن فيهن) ولك الحمد أنت الحق المحقق وجوده وكل شيء ثبت وجوده وتحقق فهو حق وهذا الرصن

من أصحابه واختاره ابن جرير في قوله خسفت الشمس بالخاء المعجمة وقد تقدم بيان معنى الخسوف وقوله وصف الناس برفع الناس أي اصطفتوا يقال صف القوم إذا صاروا صفوا ويجوز أن نصب والفاعل ضمير يعود إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقوله وانجلى الشمس قبل أن يخسف فيه أن الانجلاء وقع قبل انصراف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة وقوله ثم قام فخطب الناس فيه استحباب الخطبة بعد صلاة الكسوف وقال صاحب الهداية من الخسوف ليس في الكسوف خطبة لأنه لم يقل وتقيب بأن الأحاديث وردت بذلك وهي ذات كثرة كما قال الحافظ والمشهور عند المالكية أنه لا خطبة في الكسوف مع أن مالكا يرى الحديث وفيه ذكر الخطبة وأجاب بعضهم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقصد لها الخطبة بخصوصها وإنما أراد أن يبين لهم الرذيلة من يعتقد أن الكسوف موت بعض الناس وتقيب على الأحاديث الصحيحة من التصريح بها وحكاية ثمراتها من الحمد والفناء وغير ذلك مما تضمنته الأحاديث فلم يقتصر على الإعلام بسبب الكسوف والاصل مشروعة الاتباع والخاص لا تثبت الأدل والقد ذهب في عدم استحباب الخطبة في الكسوف مع مالك أو حنفية والفتنة قوله لا يخسفان في رواية يخصفان بدون كسب أي في حديث ابن عباس قوله موت أحدنا قال صلى الله عليه وآله وسلم كذلك لأن ابنه إبراهيم مات فقال الناس إنما كسفت الشمس لموت إبراهيم ولا جسد والناس في ابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث النعمان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج فزاعج يجرؤ به حتى أتى المسجد فبرز إلى صلي حتى انجلى فلما انجلى قال إن الناس يزعمون أن الشمس والقمر لا يشكسفان إلا موت عظيم من العظماء وليس كذلك الحديث وفي هذا الحديث إبطال ما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأخير الكواكب قال الخطابي كانوا في الجاهلية يعتقدون أن الكسوف أو جب حدوث تغير الأرض من موت أو ضرر فأعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه اعتقاد باطل وإن الشمس والقمر مخلقان مستخرا لله تعالى ليس لهما سلطان في غيره ما ولا قدرة على الدفع عن أنفسهما قوله والحملة استسكنت هذه الزيادة لأن السابق انما ورد في حق من ظن أن ذلك موت إبراهيم ولم يذكر الحياة قال في الفتح والجواب أنه قائلة ذكر الحياة دفع توهم من يقول لا يلزم من نفي كونه سببا للقدح أن لا يكون سببا لايجاد فعم السارغ الذي دفع

٢٨ نيل ث الرب جل جلاله بالحققة والخمسة لا ينبغي اغتراف وجوده بأنه ليس بشيء عدم ولا يلحقه عدم ومن عدمه من يقال فيه ذلك فهو بخلافه (وعدك الحق) الثابت المحقق فلا يدخله خلف ولا شك في وقوعه وتحققه (واقول الحق) أي رؤيتك في الدار الآخرة حيث لا مانع وألقا معزاتك لاهل السعادة والشقاوة وهو داخل فيما قبله فهو من عطف الخاص على العام وقبل اللقاء الموت وأبطله النووي قال في الفتح فيه جواز الإقرار بالبعث بعد الموت وهو عبارة عن حال الخلق في الدار الآخرة بالنسبة إلى الجزاء على الأعمال (وقول الحق) أي مدلوله ثابت ومنطوقه واقع ومنه هو

لازم (والجفة حق والذاري حق) أي كل منهم ما موجود الآن (والنبين حق وحميد) صلى الله عليه وآله وسلم (حق) خصه بالذكور تعظيمه وعظمته على النبيين إذا ما بالغوا بأنه فاتق عليهم بأوصاف مختصة وجرد عن ذاته كانه غيره ووجب عليه الإيمان به وتصديقه بمعية في إثبات نبوته كافي التشهد (والساعة) أي القيامة (حق) وأصل الساعة الجزء القليل من اليوم أو الليلة ثم استعمل للوقت الذي تقام فيه القيامة يريد أنها ساعة خفية يحدث فيها أمر عظيم وتسكن بها الجبال واللافتقام بشأنه وليناطيه كل مرة معني آخر في ٢١٨ تقديم الجبال والجور وفادة أنقصيص وكانه صلى الله عليه وآله وسلم لما خص

الحمد بالله قبل كل خصصه في الحمد قال لأنك أنت الذي تقوم بحفظ السكائنات إلى غير ذلك وعرف الحق في أنت الحق ووجد الحق ونكر في البواقي قال الطيبي عرفها العصر لأن الله هو الحق الثابت الدائم الباقي وما سواه في معرض الزوال قال البيهقي * لا كل شيء ما خلا الله باطل * وكذا وعد محمد بن النجاشي دون وعد غيره وقال السهيلي التعريف للدلالة على أنه المستحق لهذا الاسم بالحقيقة أذهو مقتضى هذه الأداة وكذا في وعد الحق لأن وعدة كلامه وتركت في البواقي لأن أمور محمده والمحدث لا يجب له البقاء من جهة ذاته وبشأن ما يود منه عمل بالخبر الصادق لأن جهة أسسه الفناء وتعتبه في المصالح بانه يرد عليه قوله في هذا الحديث وقولك حق مع أن قوله كلامه القديم فيظهر وجهه انتهى قال الطيبي وهو ما سمر دقيق وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما نظر إلى المقام الإلهي

هذا التوهم قوله فإذا رأيتوهما كثر الوابات بصيغة ضمير المؤنث والمراد رأيت كسوف كل واحد في وقته لاستحالة اجتماعهما في وقت واحد قوله فافزعوا ففزعوا أي التجرأ أو وجهوا وفيه إشارة إلى المبادرة وأنه لا وقت لصلاة الكسوف معين لأن الصلاة علفت برؤية الشمس أو أقمر وهي ممكنة في كل وقت وبهذا قال الشافعي ومن تبعه واستثنت الحنفية أوقات الكبراة وهو مشهور مذهب أحمد وعن المالكية وقتهم من وقت حل النافذة إلى الزوال وفي رواية إلى صلاة العصر ورجح الأول بأن المقصود إيقاع هذه العبادة قبل الانجلاء وقد اتفقوا على أنه لا تقضى بعده ولو انحصرت في وقت لا يمكن الانجلاء قبله فيفوت المقصود قال في الفتح ولم أقف على شيء من الطرق مع كثرة ما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاها الأخصى لكن ذلك وقع اتفاقاً ولا يدل على منع ما عداه وانفتحت الطرق على أنه إبدارها انتهى قوله ففزعوا من سورة البقرة نعمه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالقرآن قوله وهو دون القيام الأول فيه أن القيام الأول من الركعة الأولى أطول من القيام الثاني منها وكذا الركوع الأول والثاني منها القول وهو دون الركوع الأول قال النووي انتهى اتفاقاً على أن القيام الثاني وركوعه فيها ما أقصر من القيام الأول وركوعه فيها ما أقصر من القيام الأول من الركعة قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول فيه دليل من قال أن القيام الأول من الركعة الثانية يكون دون القيام الثاني من الركعة الأولى وقد قال ابن طلال أنه لا خلاف أن الركعة الأولى بقيامها أو ركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بقيامها أو ركوعها قوله ثم رفع فقام قياماً طويلاً الخ فيه أنه يشترع تطويل القيامين والركوعين في الركعة الأخيرة وقد ورد تقدير القيام في الثانية بسورة آل عمران كافي سنن أبي داود وفيه أيضاً أن القيام الثاني دون الأول كافي في الركعة الأولى وكذلك الركوع وقد تقدمت حكاية النووي لأننا في ذلك الأحاديث المذكورة في الباب تدل على أن المشروع في صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعاً وقد اختلف العلماء في صفاتها بدو الاتقان على أنها سنة غير واجبة كما حكاها النووي في شرح مسلم والمهدي في البحر وغيرهما فذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور إلى أنها ركعتان في كل ركعة ركوعاً وهي الصفة التي وردت بها الأحاديث الصحيحة المذكورة في الباب وغيرها وحكي في البحر

ومرتب في حضرة الربوبية عظم شأنه وخم نزلته حيث ذكر النبيين وعرفها بالام الاستغراق ثم خص هذا عن صلى الله عليه وآله وسلم بينهم وعظمته عليهم إذا ما بالغوا كما مر الخ والمراجع إلى مقام العبودية ونظر إلى افتقار نفسه نادى بلسان الاضطراب في مطاوي الانكسار (الله لك ألت) أي انتدلت لأمرك ونيتك وخضعت (وبك أمنت) أي صدقت بك وبما نزلت (وعليك توكلت) أي فوضت أمري إليك (واليك ألت) رجعت اليك قبلاً بقلبي عليك (وبك) أي بما أتيتني من البراهين والنجح (خاصمت) من خاصمتي من الكذابر أو بتأييدك ونصرتك فانت (واليك حاكمت) كل من أبي

قوة الإله) قال الكرمانی

الرجل) اللام للجنس ولما نهوه له وانعاز كره للعقاب (في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أذا رأى رؤيا) كنهه على بالضم من غير تنوين أى في النوم (فصها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فثبت أن أرى رؤيا) زاد في التفسير من وجه آخر فقلت في نفسي لو كان فدل خبر آيت مثل ما رى هؤلاء يؤخذ منه أن الرؤيا الصالحة تدل على خير راتها (فأنصها) أى أخبرها (على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكنت غلاما شابا وكنت آمم في المسجد هذا عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأيت في النوم كأن ملكين أخذاني فذهبا إلى النار فإذا هي مطوية) أى مبنية الجوانب (كطهي الممر

وإذا هافران) أي جانبان (وإذا فيها أناس فعدوهم بجملة أقول أعوذ بالله من النار قال فلتسبوا ملكاً آخر فقال لي لم ترع
 أي لا تتخفى يعني لا خوف عليك بعد هذا (فقصصتها على حفصة فقصتها حفصة على رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم)
 فقال نعم الرجل عبد الله) وفي التعديل من رواية نافع عن ابن عمر أن عبد الله رجل صالح (لو كان يصلي من الليل) لولا أنني لا لأشترط
 ولذا لم يذكر الجواب قال الم (فكان بعد ذلك بنام الليل الأنفلا) وفي الحديث أن قيام الليل ينجي من النار وفيه معنى الخير
 والعلم وفيه كرامة النوم بالليل وفي مسلم ٢٢٠ من حديث أبي هريرة أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وهو يدل على

أنه أفضل من ركعتي الفجر وقوله
 النور في الروضة للسكن
 الحديث اختلف في وصفه له
 وإرساله وفي رفعه ووقفه ومن
 ثم لم يخرج البخاري والمقدم
 تقصيل الوتر على الرواتب
 وغيرها كأنه قيل اذ قيل
 بوجوده ثم ركعتي الفجر الحديث
 عائشة في الصحيحين لم يكن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم على شيء
 من النوافل أشد تعاهداً منه
 على ركعتي النحر وحديث
 مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا
 وما فيها وهما أفضل من ركعتين
 في جوف الليل وجعلوا حديث
 أبي هريرة السابق على أن النقل
 المطلق المقعول في الليل أفضل
 من المطلق المنعول في النهار
 وقدم مدح الله المتجهدين في آيات
 كثيرة كتوله تعالى كانوا أقاموا
 من الليل ما يمجدون والذين
 يبيتون لربهم سجداً وقياماً
 تتخاف من ربهم عن المضاجع
 ويكفي فلا تعلم نفس ما أخفى لهم
 من قرة أعين وهي الغاية فمن
 عرف فضله قيام الليل بجماع

وأربع سجود رواه أحمد ومسلم وأبو داود) ومن الأحاديث المصرحة بالركوعين
 حديث علي بن عبد الله وحديث أبي هريرة عند النسائي وحديث ابن عمر عند البزار
 وحديث أم سفيان عند الطبراني قوله ثم رفع ثم سجدة كرفيه تطويل الرفع الذي
 يثقبه السجود ولا في غيره من الأحاديث المتقدمة ووقع عند مسلم من حديث جابر
 بالقص ثم رفع فاطل ثم سجدة قال النووي هي رواية شاذة وتعقب بما رواه النسائي وابن
 خزيمة وغيرهم ما من حديث عبد الله بن عمر وفيه ثم ركع فاطل حتى قيل لا يرفع ثم رفع
 فاطل حتى قيل لا يسجد ثم سجدة فاطل حتى قيل لا يرفع ثم رفع فاطل الجالس حتى
 قيل لا يسجد ثم سجدة وصحح الحديث الحافظ قال لم أقف في شيء من الطرق على تطويل
 الجالس بين السجدة الثانية في هذا وقد نقل الغزالي الاتفاق على ترك أطالته فان أراد
 الاتفاق المذهبي فلا كلام والافق ومجوع بهذه الرواية والسلام على الفاظ الحديثين
 قد سبق وهم من هجج القائلين بأن صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان

• (باب من أجاز في كل ركعة ثلاث ركوعات وأربعة وخمسة) •

(عن جابر رضي الله عنه قال كنت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فصلت ست ركعات بأربع سجود رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن ابن عباس
 رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى في كسوف فقرأ ثم ركع ثم قرأ ثم
 ركع ثم قرأ ثم ركع ثم سجدوا الأخرى من ألهار واه الأرمذي وصححه وعائشة رضي الله
 عنهما بنى الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى ست ركعات وأربع سجود رواه أحمد
 والنسائي) حديث جابر أخرجه أيضاً البيهقي وقال عن الشافعي أنه غلط وهذه الدعوى
 ردها يرونها في الصحيح فانه واه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن ابن عمر عن عبد الملك عن
 عطاء بن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث ابن عباس رواه الترمذي عن
 محمد بن ثابت عن يحيى بن سعيد عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس عنه عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد علل الحديث بأن حبيباً لم يسمع من طاوس قال البيهقي
 حبيب وإن كان ثقة فانه كان يدايس ولم يسمع من عطاء بن طاوس وحديث عائشة هو أيضاً
 في صحيح مسلم لم يهذلق اللفظ الذي ذكره المصنف ولعائشة أيضاً حديث آخر في صحيح مسلم

والنظرة
 الآيات والأخبار والآثار الواردة فيه واستحكم رجاءه وشوقه إلى ثوابه ولدت متجاجة ربه وخلوة به
 حاجه الشوق وباعت النوق وطرد عنه النوم وفي هذا الحديث التحدث والعنفة والقول وأخرجه البخاري أيضاً في باب
 نوم الرجال في المسجد وفي باب فضل من تعامر من الليل ومنافق ابن عمر (عن جندب بن عبد الله)
 البجلي (رضي الله عنه قال اشتكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي مرض (فأبى بتم) أصلاً الليل (ليلة أولتين) هكذا
 قاله المصنف أمة فضاء القرآن تاماً زاد فاته امرأه فقالت يا محمد ما رأيت شيئاً منك إلا وتركتك فأنزل الله تعالى

والضحي والليل الى قوله وما في رده الاربعة كونه وفيه التحديث والعنة في السماع والقول وأخرجه في قيام الليل أيضا فضائل القرآن والتفسير ومسلم في المغازي والترمذي والنسائي في التعبير (عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طرقه فقاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) من الليالي ذكرها نأ كيدا والألفاظ الروق والاعتناء ليل (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم لهما احثا وتحريضا (الانصاريان) قال ابن بطال فيه فضيلة صلاة الليل وايقاظ النائم من الال والقرابة لذلك ووقع في رواية حكيم ٢٢١ بن حكيم ودخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على علي فقاطمة من الليل

فأيقظنا صلاة ثم رجع إلى بيته فصلى هو يامن الليل فلم يسمع لنا حسا فرجع الشافق فقلنا الحديث قال الطبري لو لم أعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عظم فضل الصلاة في الليل ما كان يزعج ابنته وابن عمه في وقت جعله الله لخلقه سكا لكنه أخذناهم ما أحرزنا من الفضيلة على الدعة والسكون امتثالاً لقوله تعالى وأمر أهلنا بالصلاة الآية رفعت يارسول الله أنفسنا يا الله تعالى وفيه طريقتان التفرؤض والتأويل والاول أولى قال في الفتح اقتبس على ذلك من قوله تعالى الله يتوفى الأنفس حين موتها الآية وفي رواية حكيم بن حكيم عند النسائي قال علي بن حكيم وأنا عرك عيني وأنا أقول والله ما نعلي إلا ما كتب الله لنا إنما أنفسنا بيد الله وفيه اثبات المشيئة فإن العبد لا يفعل شيئا إلا ما أَرَادَ الله تعالى (فاذا شاء أن يعذب بعضنا) أي أيقظنا وأصله إثارة الشيء

ولفظه ان الشمس انكسفت عن عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقام فيما شديدا يقوم قائما ثم ركع ثم يقوم ثم ركع ثم يقوم ثم ركع ركعتين في ثلاث ركعات وأربع سجودات وانصرف وقد تجلجت الشمس وكان اذا ركع قال الله أكبر ثم ركع واذ رفع رأسه قال سمع الله اني حده فقام الحمد لله واثني عليه ثم قال ان الشمس والشمس والشمس الحديث وهذه الاحاديث الصحيحة زرد ما تقدم عن ابن عبد البر والبيهقي من ان ما خلفا أحاديث الركوعين معلل وأضعف وما تقدم عن الشافعي وأحمد والبخاري من عدهم ما خلفا أحاديث الركوعين غلط او قد استدل بأحاديث الباب على ان الم شروع في صلاة الكسوف في كل ركعة ثلاثة ركوعات وقد تقدم الخلاف في ذلك قوله ست ركعات وأربع سجودات أي صلى ركعتين في كل ركعة ثلاثة ركوعات وسجودتان (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في كسوف قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع وفي لفظ صلى ثماني ركعات في أربع سجودات روى ذلك أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود الحديث مع كونه في صحيح مسلم ومع صحيح الترمذي له قال ابن حبان في صحيحه انه ليس بصحيح قال لانه من رواية حبيب بن أبي ثابت عن طاوس وليس معه حبيب من طاوس وحبيب معروف بالتسديد ليس كما تقدم ولم يصرح السماع من طاوس وقد خالفه سليمان الاحول فوقفه وروى عن حذيفة نحوه قاله البيهقي قوله ثماني ركعات الخ أي ركع ثمان مرات كل أربع في ركعة وسجد في كل ركعة سجودتين والحديث يدل على ان من جعله صفات صلاة الكسوف ركعتين في كل ركعة أربعة ركوعات (وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسلم فيهم فقرأ بسورة من الطول وركع خمس ركعات وسجودتين ثم قام إلى الثانية فقرأ بسورة من الطول وركع خمس ركعات وسجودتين ثم جلس كما هو مستعمل القبله يدعو حتى انجلي كسوفها رواه أبو داود وعبد الله بن أحمد في المسند * وقد روى بإسناد حسن من حديث سمرة والنعمان بن بشير وعبد الله بن عمرو انه صلى الله عليه وآله وسلم صلاة ركعتين في كل ركعة ركوع * وفي حديث قبيصة الهلالي عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم ذلك فصلوها كأحد صلاة صليقوهامان المكتوبة

من موضعه (فاصرف) صلى الله عليه وآله وسلم عناهم رضامدبرا (حين قلنا ذلك ولم يرجع إلى شيئا) أي لم يجئ بشئ وفيه ان السكوت يكون جوابا والاعراض عن التول الذي لا يطابق المراد وان كان حقا في نفسه (ثم سمعوه وهو مول) معرض مبرحال كونه (يضرب فخذ) متعجبان من عجزه وعدم موافقته له على الاعتذار عما امتد به فله التوروى وفيه جواز ضرب الفخذ عند التأسف وقال ابن النين كراهة اخضاعه بالآية المذكورة وأراد منه أن يثبت التصدير الى نفسه وفيه جواز الانتزاع من القرآن وترجيح قول من قال ان اللام في قوله وكان الانسان العموم لا لمخصوص الكذا وفيه منقبة لعلي

حيث نقل ما فيه عليه أدنى غضاضة فقدم مصطلحه ثمر العلم وتبليغه على كفه ونقل ابن بطلان عن المهلب قال فيه انه ليس للإمام أن يشدد في النوافل حيث قطع صلى الله عليه وآله وسلم بقول على رضى الله عنه أنه سئد بالله لانه كلام صحيح في العذر عن التنقل ولو كان قرضا ما عذره قال وأما ضربه فخذ وقراءة الآية الكريمة قال على انه ظن أنه أخرجهما فندم على انباههما كذا قال وأقره ابن بطلان وليس بواضح وماتقدم أولى كذا في الفتح (وهو يقول وكان الانسان أكثر شئ عذلا) قيل فانه نسليما لعذره وانه لا يعتب عليه ورواه هذا ٢٢٢ الحديث الستة ما بين حصي ومدني واسناد ذين العابدين من أصح الاسانيد

وأشرفها الواردة فيمن روى عن أبيه عن جده وفيه التحدث والتأخبار والعنقة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الاغصام والنوحيد ومسلم في الصلاة وكذا النسائي (عن عائشة رضى الله عنها قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) لمع العمل) أى لتركه (وهو يجب أن يعمل به خشية) أى لأجل خشية (أن يعمل به الناس فيفرض عليهم) ليس مرادها انه كان يترك العمل أصلا وقد فرضه الله عليه أنذره بل المراد ترك أمرهم أن يعملوا معه بدليل ما في الحديث الثاني انه سئل ما أجروا اليه في الصلاة الثالثة أو الرابعة ليصلوا معه التهجيد لم يخرج اليهم ولا ريب انه صلى حربة تلك الليلة (وما سيج) أى تنقل (رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) سبعة الضعيف قط واني لاصحها) أى لاصحها في رواية اخرى لاصحها من الاستحباب وذكره في الرواية العينية ولم يعجزها البرماوى والدامغنى

والاحاديث بذلك كله لاحد والنسائي والاحاديث المتقدمة بشكر الرار كوع أصح وأشهر) اما حديث أبي بن كعب فأخرجه أيضا الحاشيكم والبهيقي وقال هذا سند لم يخج الشيوخ بمثله وهذا أبوهم منه للحديث بان سنده مما لا يصلح للاحتجاج به عند الشيوخ لأنه تقوية للحديث وتعظيم لاشانه كما فهمه بعض المتأخرين وروى عن ابن السكن تصحيح هذا الحديث وقال الحاشيكم رواه صادقون وفي اسناده أبو جعفر عيسى بن عبد الله ابن ماهان الرازي قال التماس سبي الحفظ وقال ابن المديني يخطئ عن المغيرة وقال ابن معين ثقة وفي الباب عن علي عليه السلام عند الزوار وهو معول كما قال في الفتح وقد احتج بهذا الحديث القائلون بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة خمسة ركوعات وقد تقدم ذكرهم وأما حديث مرة فاخرجه أيضا مسلم وفيه قرأ بسورتين وصلى ركعتين وأما حديث النعمان بن بشير فاخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والحاشيكم ابن عبد البر وهو عند بعض هؤلاء باللفظ الذي ذكره المصنف عن قبيصة وأعله ابن أبي حاتم بالاتقطاع وأما حديث ابن عروفاخرجه أيضا أبو داود والترمذي ورجاله ثقات وأما حديث قبيصة فاخرجه أبو داود والنسائي والحاشيكم باللفظ الذي ذكره المصنف وسكت عنه أبو داود والمؤدري ورجلهم رجال الصحيح وفي الباب عن أبي بكره عند النسائي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى ركعتين مثل صلاتكم هذا وقد احتج بهذه الاحاديث القائلون بان صلاة الكسوف ركعتان بر كوع واحد كسائر الصلوات وقد تقدم ذكرهم وقد رجحت أدلة هذا المذهب باشتمالها على القول كما في حديث قبيصة والقول أرجح من الفعل وأشار المصنف الى ترجيح الاحاديث التي فيها تكرار الركوع ولا شك انها أرجح من وجوه كثيرة منها كثر طرقها وكونها في الصحيحين واشتمالها على الزيادة

(باب الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف) *

(عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر في صلاة الكسوف بقراءته فصل في أربع ركعات في ركعتين وأربع سجدة أخرجاه في لفظ صلى صلاة الكسوف فجهر بالقراءة فيها واء الترمذي وصححه وفي لفظ قال خست الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأق المصلي فكبر فكبر الناس ثم قرأ فجهر بالقراءة وأطال

عن الموطأ وهذا من عائشة أخبار معارأت وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها يوم الفتح النيام وأوصى بها أبو ذر وهو ربة قبل عددا العلماء من الواجبات الخاصة به وفيه ان كل شئ أجمعه استأنز التهرىض عليه لولا ما عارضه من خشية الافتراض (عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال ان كان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) ليقوم ليصل حتى ترم قدماه أو ساقاه) شك من الراوى وفي رواية تلقف قدماه وعند الترمذي حتى انتفتح قدماه والبخاري في التفسير حتى تورمت وللتساق من حديث أبي هريرة حتى ترلع قدماه زاي وعين مهمله ولا اختلاف بين هذه الروايات فانه اذا حصل

الاتناخ حصل الزلع والشقوق (فيقال له) لم يذكر المثل ولم يسم القائل وفي تفسير القتيبي له قد غفر الله لك من ذنبك ما تقدم وما تأخر وفي رواية أبي عوانة فقبل له اتسكف هذا وفي حديث عائشة فضالت عائشة يا رسول الله لم تصنع هذا وقد غفر الله لي وفي حديث أبي هريرة عند البراءة فقبل له تفعل هذا يا رسول الله وقد جاء من الله أن الله قد غفر لك (فيقول أقول) أي أترك قسبي وتبجدي لم أغترني فلا (أكون عبدًا شكورا) يعني غفران الله لي سبب لأن أقوم وأتمجد بشكر الله فكيف أتركه كما كان الحق الأشكره وقد أنعم علي وخصني بخيرا الدارين فان ٢٢٣ الشكور من أغية المبالغة يستدعي

نعمة خطيرة وتخصيص العبد بالكرامة بعبادة الله تعالى ومن ثم وصقه به في مقام الاسراء ولان العبودية تقتضي صحة النسبة وليست الا بالعبادة والعبادة عين الشكر قال ابن بطال وفيه أخذ الانسان على نفسه بالشدة في العبادة وان أخر ذلك يذنب انتهى قال الحافظ السبكي في تبيينه قد بدلت بما اذالم ينقض الى الملال لان حالة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت اكمل الاحوال فـ كان لا يعل من العبادة وان أخر ذلك يذنب بل صحت له قال وجعلت قرعة عبي في الصلاة كما رواه النسائي فاما غيره صلى الله عليه وآله وسلم فاذا خشى الملل يفتي بأن لا يكد نفسه حتى يعل وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا من الاعمال ما تطيقون فان الله لا يعل حتى تملا انتهى قال القسطلاني ثم اخذ بالشدة افضل لانه اذا كان عذرا فعل المغفرة ولم تقدم من ذنبه وما تأخر فكيف من جهل حاله

القيام وذكر الحديث رواه أحمد * وعن سمرة رضى الله عنه قال صلى يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كسوف ركعتين لا تسجد له فيها صلاتا رواه الخمسة وصححه الترمذي وهذا يحتمل انه لم يسجد لبعده لان في رواية مسبوطة له أتينا والمسجد قد امتلأ من حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والرواية التي أخرجهما أحمد أخرجهما أيضا أبو داود الطيالسي في مسنده وأخرج نحوه ابن حبان وحديث سمرة صححه أيضا ابن حبان والحاكم وأعله ابن حزم بجهالة ثعلبة بن عبد الله ورواه عن سمرة وقد قال ابن المديني انه مجهول وذكره ابن حبان في الثقات مع انه لا راوى له الا الاسود بن قيس كذا قال الحافظ وفي الباب عن ابن عباس عند الشافعي وأبي داود والبيهقي قال كنت الى جنب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الكسوف فصاحت منه حر فامن القرآن وفي استناده ابن لهيعة وللطبراني نحوه من وجه آخر وقد روى له البيهقي من ثلاث طرق أسانيد هاهنا وفيه ابن عباس حديث آخر متفق عليه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام قياما طويلا نحو من سورة البقرة وقد تقدم وهو يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم لا يجهر قال البخاري حديث عائشة في الجهر أصح من حديث سمرة وروى الشافعي رواية سمرة بأنها موافقة لرواية ابن عباس المتقدمة ولروايته الاخرى والزهري قد انفرد بالجهر وهو وان كان حافظا فالاعداد أولى بالحفظ من واحد قاله البيهقي قال الحافظ وفيه نظرا لثبوت روايته مقدمة وجمع بين حديث سمرة وعائشة بأن سمرة كان في أخريات الناس فلذلك لم يسمع صوته واصح قول ابن عباس كنت الى جنبه يدفع ذلك وجمع النووي بأن رواية الجهر في القمر ورواية الاسرار في كسوف الشمس وهو مردود بالرواية التي ذكرها المصنف في حديث عائشة منسوبة الى أحمد وجماع أخرجه ابن حبان من حديثها بالفظ كسفت الشمس والصواب أن يقال ان كانت صلاة الكسوف لم تنفع منه صلى الله عليه وآله وسلم الامر مرة واحدة كإصعاب ذلك جماعة من الحفاظ فاصبر الى الترجيح متعين وحديث عائشة أرجح لكونه في الصحاح وكونه متضمنا للزيادة وكونه مثبتا وكونه معصدا عما أخرجه ابن خزيمة وغيره عن علي مرفوعا من إثبات الجهر وان صحت صلاة الكسوف وقعت أكثرون مرة كإذهب اليه البعض

واثقت ظهرها الاول زادوا ليامن عذاب النار انتهى ومحل ذلك ما اذالم ينقض الى اختيار عبادة ربه بالشرع ولم يأذن بها الله ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لم يخرج الى حد الرهبانية والرياسة الشاقة والهمة الكبرية وترك ما هو افضل منها من المندوبات وصحبات الاعمال والاحوال وتنافس الاحوال وابتداع الحسنات وفي الحديث مشروعة الصلاة للشكر وفيه ان الشكر يكون بالعمل كما يكون باللسان كما قال تعالى اعلموا آل داود شكرا والشكر الاعتراف بالنعمة والقيام بالخدمة وفيما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاجتهاد في العبادة والخشية من ربه قال العلماء

انما انزل الانبياء أنفسهم شدة الخوف عليهم فاعلمهم بغير نعمة الله عليهم وانه ابتداء هم اقل استحقاقها فاذلوا مجيهم في عبادته لدؤدوا بعض شكرهم مع ان حقوق الله اعظم من أن تقومهم العبادة ورواه هذا الحديث كوفيون وهم من الرباعيات وفيه التحديث والنعنة والسماع والقول وأخرجه البخاري أيضا في الرافق والمفسر ومسلم في آخر الكتاب والترمذي في الصلاة وكذا النسائي وابن ماجه (عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له أحب الصلاة أي أكثرها يكون ٢٢٤ محبوبا إلى الله تعالى صلاة داود) وانما كان ذلك أحب إليه تعالى من أجل

الاخذ بالرقة للنفس التي تحشى منها السامة التي هي سبب ترك العبادة والله تعالى يحب ان يديم احسانه ووالى فضله قاله الكرماني (وأحب الصيام أي أكثرها يكون محبوبا إلى الله صيام داود عليه السلام واستعمال أحب يعني محبوب قليل لان الأكثر في الفعل التفضيل ان يكون بمعنى الفاعل ونسبة المحبة فيه إلى الله تعالى على معنى ارادة الخير فاعلمها وكان داود عليه السلام ينام نصف الليل ويقوم ثلثه في الوقت الذي ينادي فيه الرب تعالى هل من سائل هل من مستغفر (ويشام سدسه) ليستريح من نصب القيام في بقية الليل وانما كان ذلك أرفق لان النوم بعد القيام يريح البدن ويذهب زهر السهر وذبول الجسم بخلاف السهر إلى الصباح وفيه من المصلحة أن استيقظ لصلاة الصبح واذكار الثناء بنشاط واقبال ولانه أقرب إلى عدم الرياء لأن من نام السدس الاخير أصبح ظاهرا للون سليم القوى فهو أقرب إلى أن يخفى عنه الماشي على من برأه أشار إليه ابن دقيق العيد (ويصوم يوما يفطر بالصرة يوما) قال ابن المنير كان داود يقسم ليله ونهاره لحق ربه وحق نفسه فاما الليل فاستقام له ذلك في كل ليله وأما النهار فلما عذر عليه ان يجزئها بالصيام لانه لا يتبع بعض جعل عوضا من ذلك ان يصوم يوما يفطر يوما فيستل ذلك منزلة التعزية في شخص اليوم ورواه هذا الحديث مكيون الشيخ البخاري في وفيه رواية تالفي عن تالفي عن يحيى بن يحيى والتحديث والاشبار وأخرجه أيضا في حديث الانبياء ومسلم في الصوم وكذا التوداد وابن ماجه والنسائي فوه في الصلاة أيضا (عن عائشة رضي الله عنها

باب الصلاة للمسوف القمري جماعة مكررة الركوع *

(عن محمود بن لبيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الشمس والقمر آياتان من آيات الله وانهما لا ينكسان اوت أحدا ولا يحياه فاذا رأيتهما كذلك فانزعوا إلى المساجد رواه أحمد وعن الحسن البصري رضي الله عنه قال خفف القمري وابن عباس أمير على البصرة فخرج فبلى نارا كعتين في كل ركعة ركعتين ثم ركب وقال انما صليت كما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي رواه الشافعي في مسنده) حديث محمد بن اسد أسلفه في الصحيحين بدون قوله فانزعوا إلى المساجد وقد أخرج هذه الزيادة أيضا الحاكم وابن حبان وحديث ابن عباس أخرجه الشافعي كما ذكر المصنف عن شيخه ابراهيم بن محمد وهو ضعيف ولا يخرج عنه وقول الحسن صلى يسلا يصح قال الحسن لم يكن

القوى فهو أقرب إلى أن يخفى عنه الماشي على من برأه أشار إليه ابن دقيق العيد (ويصوم يوما يفطر بالصرة يوما) قال ابن المنير كان داود يقسم ليله ونهاره لحق ربه وحق نفسه فاما الليل فاستقام له ذلك في كل ليله وأما النهار فلما عذر عليه ان يجزئها بالصيام لانه لا يتبع بعض جعل عوضا من ذلك ان يصوم يوما يفطر يوما فيستل ذلك منزلة التعزية في شخص اليوم ورواه هذا الحديث مكيون الشيخ البخاري في وفيه رواية تالفي عن تالفي عن يحيى بن يحيى والتحديث والاشبار وأخرجه أيضا في حديث الانبياء ومسلم في الصوم وكذا التوداد وابن ماجه والنسائي فوه في الصلاة أيضا (عن عائشة رضي الله عنها

قالت كان أحب العمل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم الدائم) الذي يسقر عليه قاعله والمراد بالدوام العرفي لا شعوري
الازمنة لأنه متعذر (قبل لها) القائل مسروق بن الأجدع (مضى كان يقوم) صلى الله عليه وآله وسلم (قالت يقوم إذا جمع
الصارخ) وهو الذي كان يكثر الصياح في الليل قال ابن ناصر وأول ما يصح نصف الليل غالباً وهو موافق لقول ابن عباس
نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل قال ابن بطال بصريح عند ثلث الليل وروى أحمد وأبو داود وابن ماجه عن زيد بن خالد
الجهمي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تسبوا الذين قاله بوقف الصلاة ٢٢٥ واستأنده جيد وفي لفظ فانه يدعو
إلى الصلاة وليس المراد ان يقول

بصر أخيه حقيقة الصلاة بل
العادة تجزئ أنه يصرخ صرخات
متتابعة عند طلوع الفجر وعند
الزوال فطرة فطر الله عليها
فمذكر الناس بصراخه الصلاة
وفي مجمع الطبايع عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال لله
ديكاً أبيض جناحه موشيمان
بالزبرجد والياقوت والأول
جناح المشرق وجناح المغرب
رأسه تحت العرش وقوائم
الهوا وبؤن في كل صرير
تلك الصيحة أهل السموات
والأرضين الملقين الجن
والانس فعند ذلك تحييه ديوك
الأرض فإذا نأ يوم القيامة قال
الله تعالى ضم جناحك وعض
صوتك فعمل أهل السموات
والأرض الآتقين أن الساعة
قد اقتربت وعند الطبراني
والبيهقي في الشعب عن محمد بن
المنكدر عن جابر أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال إن الله ديك
رجلاه في الخوم وعقده تحت
العرش مطوية فإذا كان هبة

بالبصر قلما كان ابن عباس بها وقيل ان هذا من تدليساته وان المراد من قوله صلى
أي صلى بأهل البصرة والحديثان يدلان على مشروعية التجميع في خسوف القمر
أما الأول فلعله فيه فاذا راها تترهما كذلك الخ ولكنه لم يصرح بصلاة الجماعة وأما
الحديث الثاني فقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أدأ صلى بهم جماعة في خسوف القمر انما صليت
كما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ولكنه يحتمل أن يكون المشبه بصلاة النبي
صلى الله عليه وآله وسلم هو صلاتهم في الاكتفاء في كل ركعة على ركوعين ونحو ذلك لأنهم
منعولة في خصوص ذلك الوقت الذي فيها هبة لماتة قدم من اتحاد القصة وأنه صلى الله
عليه وآله وسلم لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة عند موت ولده إبراهيم نعم أخرج
الدارقطني من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في كسوف
الشمس والقمر أربع ركعات وأخرج أيضاً عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم صلى في كسوف القمر ثماني ركعات في أربع سجدة وذكر القمر في الأول
مسند قريش كما قال الحافظ والثاني في استأنده نظراً لأنه من طريق حبيب عن طائوس ولم
يسمع منه وقد أخرج مسلم جليله دون ذكر القمر وإنما اقتصر المصنف في التوبة على ذكر
القمر لأن التجميع في كسوف الشمس معلوم من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم كما ثبت في الأحاديث الصحيحة المتقدمة وغيرها وقد ذهب مالك والشافعي وأحمد
وجهم والعماليه إلى أن صلاة الكسوف والخسوف تسنن الجماعة فيها وقال أبو يوسف
ومحمد بن الجماعة شرط فيها جماعة وقال الإمام يحيى أنها شرط في الكسوف فقط وقال
العراقيون إن صلاة الكسوف والخسوف فرادى وحكى في الجرع عن أبي حنيفة ومالك
أن الانفراد شرط وحكى النووي في شرح مسلم عن مالك أنه يقول بأن الجماعة تسنن
في الكسوف والخسوف كما تقدم وحكى في الجرع العترة أنه يصح الامران احتج
الأولون بالأحاديث الصحيحة المتقدمة وليس لمن ذهب إلى أن الانفراد شرط وأنه أولى
من التجميع دليل وأما من جوز الأمرين فقال لم يرد ما يقتضي اشتراط التجميع لأن
فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على الوجوب فضلاً عن الشرطية وهو صحيح ولكنه
لا ينبغي أولوية التجميع

(باب الحث على الصدقة والاستغفار والذكر في الكسوف وخروج وقت الصلاة بالتجلى)

٢٩ نيل من الليل صاح جوح قدوس فصاحت الديكة وهو في كامل ابن عدي في ترجمة علي بن علي الهبلي
قال وهو يروي أحاديث مشكوك عن جابر هكذا في النسخة لا في رواية كرهاني الفقه فلنظر في استأنده وفي هذا الحديث الحث على
المداومة على العمل وإن قل وفيه الاعتناء بالعبادة وترك التعمل فيها لأن ذلك أنشط والقلب به أشد اندراجاً ورواه
ماين موزني وأوسطي وكوفي وفيه رواية الابن عن الاب والتابعي عن العاصية والتحديث والاشبار والعنينة والسماع
والغهم وأخرجه أيضاً في هذا الباب وفي الرافق ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والقسافي (وفي رواية إذا جمع الصارخ)

انما أئز الانبياء أنفسهم شدة الخوف العلمهم بمعظم نعمة الله عليهم وأنه ابتدأهم بآئله استحقاقها فاذلوا بمحورهم في عبادته
لئودوا بعض شكره مع ان حقوق الله أعظم من أن تقوم بها العباد ورواه هذا الحديث كوفون وهو من الرباعيات ترفيه
التحديث والعنمة والسماح والقول وأخرجه البخاري أيضا في الرقاق والتفسير ومسلم في وأخر الكتاب والترمذي
في الصلاة وكذا النسائي وابن ماجه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال له أحب الصلاة أي أكثرها يكون ٢٢٤ محبوا إلى الله تعالى صلاة داود وإنما كان ذلك أحب إليه تعالى من أجل

الاستبدال لرفق النفس التي تخشى
منها السائمة التي هي سبب ترك
العبادة والله تعالى يحب ان
يديم احسانه و يوالي فضله قاله
الكرمانى (وأحب الصائم) أي
أكثر ما يكون محبوا إلى الله
صيام داود عليه السلام
واستعمله أحب تعني محبوب
قليل لان الأكثر في الفعل
التفضيل ان يكون بمعنى الفاعل
ونسبة المحبة فيه ما إلى الله تعالى
على معنى ارادة الخير لفاعلهما
(وكان) داود عليه السلام
(ينام نصف الليل ويقوم ثلثه)
في الوقت الذي ينادى فيه الرب
تعالى هل من سائل هل من
مستغفر (وينام سدسه)
ليستريح من نصب القيام في بقية
الليل وإنما كان ذلك أرفق لان
النوم بعد القيام يريح البدن
ويذهب ثمر السهر وذبول
الجسم بخلاف السهر الى الصباح
وفيه من المصلحة اذ انما يستقبل
صلاة الصبح واذ كان الثمار
بنشاط واقبال ولانه أقرب الى
عدم الرياء لان من نام السدس
الاشهر أصبح ظاهرا اللون سليم

فالتعيين للمجمع بين الاحاديث بتعدد الواقعة فلا معارضة بينها الا ان الجهر وأولى من
الاسرار لانه زيادة وقد ذهب الى ذات أحدوا وصحى وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم ان
محدثي الشافعية وبه قال صاحب أبي حنيفة وابن العربي من المالكية وحكى النووي
عن الشافعي ومالكا وأبي حنيفة والليث بن سعد وجهور الفقهاء انه يسرى كسوف
الشمس ويجهري خسوف القمر وإلى مثل ذلك ذهب الامام يحيى وقال الطبري بخبرين
الجهر والاسرار وإلى مثل ذلك ذهب الهادي ورواه في البحر عن مالك وهو خلاف
ما حكاه غيره عنه واعلم انه لم يرتعين ما قرأه صلى الله عليه وآله وسلم الا في حديث
لعائشة أخرجه الدارقطني والبيهقي انه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في الاولى بالغنكبوت
وفي الثانية بالروم وأوقمان وقد ثبت الفصل بالقرآنين كل ركوعين كما تقدم من حديث
عائشة المتفق عليه فيتحضر المصلي من القرآن ما شاء ولا بد من القراءة بالفاخرة في كل ركعة
لما تقدم من الأدلة الدالة على أنه لا تصح ركعة بدون فاتحة قال النووي واتفق العلماء
على انه يقرأ بالفاخرة في القيام الاول من كل ركعة واختلפו في القيام الثاني فذهبنا
ومذهب مالك وجهور أصحابه انهم لا تصح الصلاة الا بقراءتها فيه وقال محمد بن مسلمة من
المالكية لا تعين الفاتحة في القيام الثاني انتهى وبقي الاستسكان من الدعاء ولورود
الامر به في الاحاديث الصحيحة كما في حديث ابن عباس المتقدم وغيره

* (باب الصلاة للمسوف القمري جماعة مكررة الركوع) *

(عن محمود بن لبيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الشمس
والقمر آيات من آيات الله وانهما لا ينكسفان اوت أحدا ولا لهما فاذرا ما تمها كذلك
فانزعوا الى المساجد رواه أحمد وعن الحسن البصري رضي الله عنه قال خسف القمر
وابن عباس أمير على البصرة فخرج فبلى ثار ركعتين في كل ركعة ركعتين ثم ركب وقال
انما حدثت كما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي رواه الشافعي في مسنده حديث
محمود بن اسيد أسلفه في الصحيحين بدون قوله فانزعوا الى المساجد وقد أخرجه في الزيادة
أيضا الحاكم وابن حبان وحديث ابن عباس أخرجه الشافعي كما ذكر المنصف عن شيخه
ابراهيم بن محمد وهو ضعيف ولا يصح عنه ولا يقول الحسن صلى الله عليه وآله وسلم قال الحسن لم يكن

القوى فهو أقرب الى أن يخفى عنه الماضي على من برأه أشار إليه ابن دقيق العيد (و يصوم يوما ويقام بالبصرة
يوما) قال ابن المنير كان داود يقسم ليله ونهاره لحق ربه وحق نفسه فاما الليل فاستقام له ذلك في كل ليلة وأما النهار فلما تفرغ
عليه ان يجزئ منه الصيام لانه لا يتبعه جعل عوضا من ذلك ان يصوم يوما ويقام بالبصرة فاما ليلة فاستقام له ذلك منزلة الجزئية في شخص
اليوم ورواه هذا الحديث مكيون الشيخ البخاري في وفيه رواية تنافي عن تابعي عن صحابي والتحديث والاختبار وأخرجه
أيضا في احاديث الانبياء ومسلم في الصوم وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائي في وفي الصلاة أيضا (عن عائشة رضي الله عنها

قالت كان أحب العمل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم الدائم) الذي يسقر عليه قامة والمراد بالدوام العرفي لاشغول الزمنية لأنه منعذر (قبل لها) القائل مسروق بن الأجدع (متى كان يقوم) صلى الله عليه وآله وسلم (قالت يقوم إذا سمع الصارخ) وهو الديك لأنه يكثر الصياح في الليل قال ابن ناصر وأول ما يصح نصف الليل غالباً وهو موافق لقول ابن عباس نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل قال ابن بطال يصرخ عند ثلث الليل وروى أحمد وأبو داود وابن ماجه عن زيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تسبوا الديك فإنه يوقظ الصلاة ٢٢٥ واستأنده جيد وفي لفظ فإنه يدعو إلى الصلاة وليس المراد أن يقول

بصراخة حقيقة الصلاة بل العادة تجزئ أنه يصرخ صرخات متتابعة عند طلوع الفجر وعند الزوال فطرة فطر الله عليها فذكر الناس بصراخة الصلاة وفي معجم الطبراني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لله ديكاً يبض جناحه موشيمان بالزبرجد والياقوت والأول جناح بالشرق وجناح بالغرب رأسه تحت العرش وقوامه في الهواء ويؤذن في كل بحر فيسمع تلك الصيحة أهل السموات والأرضين إلا الثقلين الجن والانس فعند ذلك تحببه دولك الأرض فإذا نادى يوم القيامة قال الله تعالى ضم جناحك وعض صوتك فعمل أهل السموات والأرض إلا الثقلين أن الساعة قد اقتربت وعند الطبراني والبيهقي في الشعب عن محمد بن المنكدر عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الله ديكاً رجلاني الخوم وعقده تحت العرش مطوية فإذا كان هبة

بالبصر قلما كان ابن عباس بها وقيل إن هذا من تدليساته وإن المراد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم أي صلى بأهل البصرة والحديثان يدلان على مشروعية التجميع في خسوف القمر أما الأول فلقوله فيه فإذا رأيتموهما كذلك الخ ولكنه لم يصرح بصلاة الجماعة وأما الحديث الثاني فلقول ابن عباس بعد أن صلى بهم جماعة في خسوف القمر اغماصت كرايت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ولكنه يحتمل أن يكون المشبه بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو مشتهان الاختصار في ركعة على ركوعين وتحذير ذلك لأنها مفعولة في خصوص ذلك الوقت الذي فيها هبة لما تقدم من اتحاد القصة وأنه صلى الله عليه وآله وسلم بصل الكسوف الأمرة واحدة عند موت ولده إبراهيم نعم أخرج الدارقطني من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في كسوف الشمس والقمر أربع ركعات وأخرج أيضاً عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في كسوف القمر ثمان ركعات في أربع سجعات وذكر الكسوف في الأول مستغرب كما قال الحافظ والثاني في استناده نظر لأنه من طريق حبيب عن طائوس ولم يسمع منه وقد أجرحه مسلم بدون ذكر القمر وإنما اقتصر المصنف في التحويل على ذكر القمر لأن التجميع في كسوف الشمس معلوم من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما ثبت في الأحاديث الصحيحة المتقدمة وغيرها وقد ذهب مالك والشافعي وأحمد وجهوا وأهل المال إلى أن صلاة الكسوف والخسوف تسن الجماعة فيها وقال أبو يوسف ومحمد بل الجماعة شرط فيها ما وقال الإمام يحيى أنها شرط في الكسوف فقط وقال العراقيون إن صلاة الكسوف والخسوف فرادى وحكى في الجرع عن أبي حنيفة ومالك إن الانفراد شرط وحكى النووي في شرح مسلم عن مالك أنه يقول بأن الجماعة تسن في الكسوف والخسوف كما تقدم وحكى في الجرع العترة أنه يصح الأمران احتج الأولون بالأحاديث الصحيحة المتقدمة وليس لمن ذهب إلى أن الانفراد شرط أو أنه أولى من التجميع دليل وأما من جوز الأمرين فقال لم يرد ما يقتضي اشتراط التجميع لأن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على الوجوب فضلاً عن الشرطية وهو صحيح ولكنه لا ينبغي أولوية التجميع

(باب الحث على الصدقة والاستغفار والذكر في الكسوف وخروج وقت الصلاة بالتجلى)

نيل من الليل صلاح يوح قدوس فصاحت الديكة وهو في كامل ابن عدي في ترجمة علي بن علي الهبلي قال وهو يروي أحاديث منكرة عن جابر هكذا في القسطاني وأيضاً ذكرها في الفتح فلننظر في أسناده وفي هذا الحديث الحث على المداومة على العمل وإن قل وفيه الاقتصاد في العبادة وترك التعمل فيها لأن ذلك أنشط والقلب به أشد انشراحاً ورواه ما بين مروزي وأوسطى وكوفي وفيه رواية ابن عن الأب والتابعي عن العاصية والتحديث والأخبار والعنفة والسماع والتعمل وأخرجه أيضاً في هذا الباب وفي الرافق ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والقساني (وفي رواية إذا سمع الصارخ)

يعني الدين في نصف الليل أو ثلثه الآخر لانه انما يثبت في الصبح فيه (فام فصلي) لانه وقت نزول الرحمة والسكون وغدو
الاصوات وفي رواية الجوى ثم قام الى الصلاة (وفي رواية عنها) اي عن عائشة رضي الله عنها (قالت ما انتاه) اي وجده صلى الله
عليه وآله وسلم (الصبر عندى الانعام) بعد القيام الذى مبدؤ عند سماع الصارخ جمعاً بينه وبين رواية مسروق السابقة
وهي المراد حقيقة النوم واضطباعه على جنبه لقولها في الحديث الآخر فان كنت يفتنى حديثي والاضطبع أو كان نومه
خاصاً بالليالى الطوال وفي غير رمضان ٢٢٦ دون القصار لكن يحتاج اخراجها الى دليل (تعق) عائشة (التي صلى الله

عليه وآله وسلم) وفي هذا
(عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما ما قالت لقد أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بالعاقبة في كسوف الشمس وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يمسحان لموت أحد ولا للحياة فاذا رأيت
ذلك فادعوا الله وكبروا وتصعدوا اولاه وعن أبي موسى رضي الله عنه قال خسفت
الشمس فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقل وقال اذا رأيتم شيئاً من ذلك فافزعوا
الى ذكر الله ودعائه واستغفاره وعن المغيرة قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات ابراهيم فقال الناس انكسفت لموت ابراهيم فقتل
الذي صلى الله عليه وآله وسلم ان الشمس والشمس آيتان من آيات الله عز وجل لا يمسحان
لموت أحد ولا للحياة فاذا رأيتموهما فادعوا الله تعالى وصلوا حتى يبعث الله متفق عليهن
في صلاة العاقبة بفتح العين المهملة وفي لفظ البخاري في كتاب العتق من طريق غناب بن علي
عن هشام كانوا مع عبد الكسوف بالعاقبة فيه مشروعية الاعتقاد عند الكسوف
فقال فادعوا الله الخ فيه الحديث على الدعاء والتكبير والتصدق والصلاة قوله فافزعوا الى
ذكر الله الخ فيه أيضاً الذرير الى الدعاء والذكر والاستغفار عند الكسوف لانه مما يدفع
الله تعالى به البلاء ومنه من جعل الذكر والدعاء على الصلاة لكونه من اجزائها وفيه
نظر لانه قد جمع بين الذكر والدعاء بين الصلاة في حديث عائشة المذكور في الباب وفي
حديث أبي بكر عند البخاري وغيره وانظره فدلوا دعوا قوله يوم مات ابراهيم يعني ابن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وقد ذكر جمهور أهل السير انه مات في السنة
العاشرة من الهجرة قبل في ربيع الاول وقبل في رمضان وقيل في ذي الحجة والاكثر انه
في عاشر الشهر وقيل في رابعه وقيل في رابع عشره ولا يصح شيء من هذا على قول ذي الحجة
لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذن النبوة في الحج وقد ثبت انه شهد وفاته وكانت
بالمدينة بخلاف نعم قيل انه مات سنة تسع فان ثبت صح وجرم الاورى بانها كانت
سنة المدينة وقد استدل بوقوع الكسوف عند موت ابراهيم على بطلان قول
أهل الهيئة لانهم كانوا يزعمون انه لا يقع في الاوقات المذكورة وقد فرض الشافعي
وقوع العيد والكسوف معا واعتز به بعض من اعتمد على قول أهل الهيئة ورد عليه

الحديث رواية التابعي عن
التابعي والتحديث والرواية
بطريق الذكر والعنعنة والقول
ورواية الابن عن الاب وأخرجه
مسلم في الصلاة وكذا أبو داود
وابن ماجه (عن ابن مسعود
رضي الله عنه قال صليت مع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ليلة من الليالى (فلم يزل قائماً
حتى هممت) قصدت (بامر
سوء) بفتح السين واصله أمر
اليه (قيل) القائل أبو اهل شقيق
ابن مسعدة الأزدي (ما هممت
قال هممت ان أقعد) من طول
قيامه (وأذن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم) أي أتى تركوا انما به
سواء ان كان القعود في النقل
جائزاً فيه تركه الادب معه
صلى الله عليه وآله وسلم وصورة
شمالته وقد كان ابن مسعود قوياً
مجانفاً على الاقتداء به صلى الله
عليه وآله وسلم فلولا انه طول
كثيراً لهمم بالنعوذ وقد اختلف
هل الانضيل في صلاة النقل
كثرة الركوع والسجود أو طول

القيام فقال بكل قوم فاعلموا انهم لا تزل فمسكوا بوضوح حديث ثوبان عند مسلم افضل الاعمال كثرة الركوع اصحاب
والسجود ومن قال القائلون بالنائي يحدث مسلم أيضاً افضل الصلاة طول التذوت والذي يظهر ان ذلك يختلف باختلاف
الاشخاص والاحوال وفي الحديث دليل على اختيار النبي صلى الله عليه وآله وسلم تطوياً صلاة الليل وان مخالفة الامام في
أفعاله معدودة في العمل السيئ وفيه تنبيه على فائدة معرفة ما ينهون من الاحوال وغيره هالان اصحاب ابن مسعود ما عرفوا
مرا من قوله هممت بامر سوء حتى استنهموه عنه ولم يشكروا عليهم استنهماهم عن ذلك وروى مسلم من حديث حفصة

انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة نحر البقرة وآل عمران والفساح في ركعة وكان اذا امر بآية تسبيح سبع أو سؤال سأل أو تعوذ أو ذكر ركع نحو ما قام ثم قام نحو ما ركع ثم جسد نحو ما قام وهذا ما أتاني في نحو ساعتين ففعل صلى الله عليه وآله وسلم أحاديث ليلة كلها وأما ما يقتضيه حاله في غير هذه الليلة فأتاني في اختيار عائشة انه كان يقوم قدر ثلث الليل وفيها انه كان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة فتعني ذلك تطويل الصلاة والله أعلم ورأيت هذا الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي وفيه التحديث والعنونة والقول وأخرجه مسلم وابن ماجه في الصلاة ٢٢٧ والترويض في الشعاثل (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان صلاة

أصحاب الشافعي في صلاة حتى يجلي فيه ان الصلاة والدعاء يشترعان الى ان يجلي الكسوف فلا يستحب ابتداء الصلاة بعده وأما اذا حصل الانحلاء وقد فعل بعض الصلاة فقبل يتهاو قبل يقتصر على ما قدر فعل وقيل يتهاو على هيئة النوافل واذا وقع الانحلاء بعد الفراغ من صلاة الكسوف وقبل الخطبة فظاهر حديث عائشة المتقدم بلفظ وانجأت الشمس قبيل أن ينصرف ثم قام فخطب الناس انها تشرع الخطبة بعد الانحلاء وفي الحديث انها تستحب ملازمة الصلاة والذكر الى الانحلاء وقال الطحاوي ان قوله صلوا واذا دعا وبدا على ان من سلم من الصلاة قبل الانحلاء يتشاغل بالدعاء حتى يجلي وترويه ابن دقيق العيد قال لانه جعل الغاية لمجموع الاسرين ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل واحد منهم ما على انفرادهم بخلاف أن يكون الدعاء عمدا الى غاية الانحلاء بعد الصلاة فصير غاية للعجموع ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تكريرها أو ما وقع عند الشافعي من حديث الثعالب بن بشر قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى تجبت فقال في الفتح ان كان محتوفا احتفل أن يصلي قولته ركعتين أي ركوعين وقد وقع التعبير بالركوع عن الركعة في حديث الحسن المنعم في الباب الذي قبله هذا ويجعل أن يكون السؤال بالاشارة فلا يلزم التكرار وقد أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي قتادة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان كلما ركع ركعة أرسل رجلا ينظر هل تجبت فتعين الاحتمال المذكور وان ثبت تعدد القصة زال الاشكال

(كتاب الاستسقاء)*

(ع) ابن عمر رضي الله عنهما في حديثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لم ينقص قوم المكيال والميزان الا أخذوا بالاسمين وشدة المؤنة وجور السلطان عليهم ولم يعلموا نصيبا مما لهم الا امنوا بالنظر من السماء ولولا الهاتم لم يطرورا رواه ابن ماجه الحديث هذا ذكره ابن ماجه في كتاب الزهد مطولا وفي اسناده خالد بن زيد بن عبد الرحمن ابن أبي مالك وهو ضعيف وقد ذكر الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه وفي الباب عن بريدة عند الحاكم والبيهقي ما يقتضيه قول العهد الا كان فيهم القتل ولا مع قوم الزكاة

رضي الله عنه ما قال كان صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلث عشرة ركعة يعني بالليل) يسلم من كل ركعتين كما مر به في رواية أخرى وأخرجه مسلم والترويض بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة (وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة منها) أي من ثلاث عشرة (لوتر وركعة الغبير) وفي رواية مسلم من هذا الوجه كانت صلاته عشر ركعات ويوتر بسجدة وركع ركعتي الفجر فثلث ثلاث عشرة وهذا كان غاب عاتده صلى الله عليه وآله وسلم قال القرطبي اشكلت روايات عائشة على كثير من أهل العلم حتى نسب بعضهم حديثها الى الاضطراب وهذا الغايب لم كان الراوي عنها وحدها وأخبرت عن وقت واحد والصواب ان كل شيء ذكرته من ذلك مجهول على أوقات متعددة وأحوال مختلفة

بحسب النشاط وبيان الجواز قال في الفتح وظاهره ان الحكمه في عدم الزيادة على إحدى عشرة ان التمسك بالوتر مختص بصلاة الليل ونراش النهار الظاهر وهي أربع والعصر وهي أربع والمغرب وهي ثلاث وتر النهار تناسب أن تكون صلاة الليل كصلاة النهار في العدد جله وتنفذه لا وأما ما سمي ثلاث عشرة فبضم صلاه الصبح لكونه نهارية الى ما بعدها (عن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ من الشورى من النور و زاد الاصلي شيئا (و) كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم منه (حتى تظن أن لا يظطر) شيئا (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم

(لا تشاء أن ترامن المل مصليا الأراشيه) مضليا (ولا تشاء أن ترامن الليل) (لأنها الأراشيه) (نأخا أي تأرد نامنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر الأوجدناه عليه وهو يدل على أنه ربما كان ينام كل الليل وهذا سبيل التطوع فلما استمر الوجوب في قوله قم الليل لما أحل بالقيام وفيه أيضا من صلاته ونومه كأنما يحتفلان بالليل وأنه لا يرتب وقتا مينا بل بحسب ما تيسر لهم من قيام الليل لا يقال بعارضة قول عائشة كان إذا سمع الصادرخ قام فان كلاما عن عائشة وأنس أخبر عما طلع عليه ورواه هذا الحديث ما بين مدني وبصري ٢٢٨ وفيه التحديث والعنفه والسماع والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصوم

و(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال بعدد الشيطان) أي ابليس أو أحد أعوانه (على قافية) أي مؤخر عنقه وفي النهاية القافية القفا وقيل مؤخر الرأس وقيل أوسطه (رأس أحدكم) ظاهرا التعميم في الخطاطين ومن في معناه هم ويمكن أن يخص منه من صلى العاشية في جماعة ومن ورد في حقه أنه يحفظ من الشيطان كالأنبياء ومن يتناوله قوله أن عبادي ليس لأعليهم سلطان ولكن قرأ آية الكرسي عند نومه فقد ثبت أنه يحفظ من الشيطان حتى يصبح وفيه بحث ذكر في الفتح (إذا هوام) وفي رواية نائم قال الحافظ ابن حجر والأول أصوب وهو الذي في الموطأ وتعبه العيني بأن رواية الموطأ تدل على أن ذلك أصوب بل لظاهر أن رواية المستملي أصوب لانها جله اجمعية والخبر فيها اسم (ثلاث عقد) جمع عقدة (يضرب) بيده (كل عقدة) منها ولا يفي ذكر

الاحبس الله تعالى عنهم القطر واختلف فيه على عبد الله بن يزيد فقيل عنه هكذا وقيل عن ابن عباس قوله كتاب الاستسقاء قال في الفتح الاستسقاء لغة طلب سقي المأمن من الغير للنفس أو للغير وشتر عا طلبة من الله تعالى عند حصول الجذب على وجه مخصوص انتهى قال الرازي هو أنواع أدناها الدعاء المجرى وأوسطها الدعاء خلف الصلوات وأفضلها الاستسقاء بركعتين وخطينين والأخبار وردت بجمع ذلك انتهى وسأيت ذكرها في هذا الكتاب قوله لم ينقص قوم المكيال والميزان الخ فبهان نقص المكيال والميزان سب العبد وشدة المؤنة وجور السلاطين قوله ولم ينعزوا عن كثرة أمورهم الخ فبهان منع الزكاة من الأسباب الموجبة لمنع قطر السماء قوله ولولا الهائم الخ فبهان نزول الغيث عند وقوع المعاصي انما هو رجة من الله تعالى للهائم وقد أخرج أبو يعلى وابن جرير من حديث أبي هريرة يلقظ مهلا عن الله مهلا فانه لو لا شج باب شنع وبها تم رقع وأطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا وفي اسناد ابراهيم بن خثيم بن عزالدين مالك وهو ضعيف وأخرجه أبو نعيم من طريق مالك بن عبيدة بن مسافع عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لولا عباد الله ركع وصيبة رضع وبها تم رقع لصب عليكم العذاب صبا وأخرجه أيضا البيهقي وابن عدي ومالك بن عبيدة قال أبو إسحاق وابن معين يجهول وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عدي ليس له غير هذا الحديث وشاهد من سأل أخرجه أبو نعيم أيضا في معرفة الصحابة عن أبي الزاهرية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من يوم الا وينادي مناد مهلا أيها الناس مهلا فانه سطوات ولولا رجال شنع وصبيان رضع ودواب رقع لصب عليكم العذاب صبا ثم رضعتم به رضا وأخرج الدارقطني والحاكم من حديث أبي هريرة رذاه قال خرج نبي من الانبياء يستقي فاذ هو يملأ زافعة بعض قواهم الى السماء فقال ارجعوا ففقد استسجيب من أجل شأن الفلاة وأخرج شعوب أحمد والطحاوي (وعن عائشة رضي الله عنها قالت سألت الناس الى رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يخطو المطر أو أمر غيره بوضع له في المصلى ووعده الناس يوما يخرجون فيه قالت عائشة فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يحين بدا حاجب الشمس فتعد على المنبر فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال انكم شكوتهم بد بداركم واستغاثوا طرعا ابان

على مكان كل عقدة ولا يصلح عند مكان كل عقدة نكيدا واحكاما لما ينهله قائلا بلان (عليك ليل طويل فارقد) فماته ولا تفعل بالقيام في الوقت متسع وهل هذه العقدة حقيقة فيكون من باب عقد السواحر الثقاتان في العقد وذلك بان يأخذن خطاف عقدن عليه منه عقدة ويكلمن عليه بالصر فيتأثر المصهور حينئذ يضر أو يضر قلب أو يضره وعلى هذا فالعقد دني عند قافية الرأس لا قافية الرأس نفسها وهل العقد في شعر الرأس أو غيره الاقرب انه في غيره لانه ليس لكل أحد شعر ويؤيد كونه على الحقيقة ما ورد في بعض طرقه ان على رأس كل آدمي حبل وفي رواية ابن ماجه عن أبي هريرة مر فورا

على قامة رأس أحدكم خيل فيه ثلاث عقد ولا أحد إذا نام أحدكم عقد على رأسه يجبر وهو؛ يفتح الجمل الجبل ولا ينزعه وابن حبان من حديث جابر بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من نائم على شيء من هذه العقد الثلاث لم يزل يفتن حتى يفتنه الله» وذكرنا أن الأثر الأعلى رأسه جبر مرة وقد حذر بن رشد الحديديتهم وفهم بعضهم من هذا أن المعتدل لازمه. ورد هذا التصريح بانتمائهم للصلاة فيلزم إعادة عقدها فافهم فاعله في حديث جابر وفسره في حديث غيره و قيل العقد مجاز كله شبه فعل الشيطان بالثامم بفعل الساحر بالصورة فلما كان الساحر يجمع العقد ذلك تصرف من يحاول عقده كان هذا عمله من الشيطان الثامم وقيل معنى يضرب بحجب الحس ٢٢٩ عن الثامم حتى لا يستعيط ومنه قوله تعالى

زمانه عنكم وقد أمركم الله عز وجل أن تدعوه ووعدهم أن يستجيب لكم ثم قال الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين لا إله إلا الله يفعل ما يريد اللهم أنت الله لا إله إلا أنت الغني ونحن الفقراء أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت لنا قرة وبلاغا لي حين نرفع يدك من أرضنا ولنا غرة يومنا فليعلنا فرفع يده حتى بدا بياض أبيه ثم تحول إلى الناس ظهره وقلب أو حول رداءه وهو راغب يديه ثم أقبل على الناس ويزل فضلي وركعتين فأنشأ الله تعالى صحابه فرددت وربقت ثم أمطرت بآذن الله تعالى فلم يأت من بعده حتى سالت السيول فلما رأى سرهم إلى الكن ضحك حتى بدت نواجذه فقال أشهد أن الله على كل شيء قدير وأني عبد الله ورسوله وراودوا بؤدا وادهم الحديث أخرجه أيضا أبو عوف وأبو ابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن وقال أبو داود وهذا حديث غريب أسنده حديث قوله خطوط المطر هو مصدر لخط قوله فأمر بمنبر الخ فيه استحباب الصعود على المنبر لخطبة الاستسقاء قوله ووعده الناس الحق فيه أنه يستحب الامام أن يجتمع الناس ويخرج بهم إلى خارج البلد قوله حين بدا حاجب الشمس في الغماموس حاجب الشمس ضوؤها أو ناحيتها انتهى وانما هي الضوء حاجبه لأنه يحجب جرمها عن الإدراك وفيه استحباب الخروج لصلاة الاستسقاء عند طلوع الشمس وقد أخرج الحاكم وأصحاب السنن عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صنع في الاستسقاء ما صنع في العيد وساقى وظاهره أنه صلاها وقت صلاة العيد كما قال الحافظ وقد حكى ابن الأثير الاختلاف في وقتها قال في الفتح والراجح أنه لا وقت لها معني وان كان أكثر أحكامها كالمدة لكم المحالة بأنهم لا تقتصر يومه ونقل ابن قدامة الإجماع على أنه الانصاف في وقت الكراهة وأفاد ابن حبان بأن خروج وجهه صلى الله عليه وآله وسلم للاستسقاء كان في شهر رمضان ستة من الهجرة قوله عن إبان زمان بكسر الهمزة وبعد ما بناه موحدة شدة قال في الغماموس إن الشيء بالكسر منه أو وله انتهى في قوله وقد أمركم الله الخ بن يقول الله تعالى ادعوني أستجب لكم قوله قرة نسا وبلاغا لي حين أي اجعل لي سببا وقنا ومدة لنامد اطلو بلا قوله ثم رفع يديه الخ فيه استحباب المبالغة في رفع اليدين عند الاستسقاء وساقى حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء قوله ثم تحول

الشيطان (طبيب النفس) المباركة الله في نفسه من هذا التصرف الحسن كذا قيل قال في الفتح والظاهر ان في صلاة الليل سرًا في طبيب النفس وان لم يستحضر المصل شيئا مما ذكر كذا عكسه والى ذلك الاشارة بقوله تعالى ان ناشئة الليل هي أشد وطأ وأقوم قياما وقد استنبط بعضهم منه ان من فعل ذلك مرة غدا على النوم لا يعود اليه الشيطان بالبعد المذكور وإنما استثنى بعضهم من يقوم فيتوضأ ويذكر ويصلي من ليلته ذلك عن التعشاء بل يفعل ذلك من غير ان يقع ويظهر فيه التفصيل بين من يفعل ذلك مع النوم والوعز على الانقلاع وبين المصير (والا بالترك المذكور الوضوء والصلاة (صحيح حيث النفس)

بتركها كان اعتاده أو قصد من فعل الخير وصف النفس بالعبث وان كان وقع النهي عنه في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقول أحدكم خبثت نفسي للتعثير والتعذير أو النهي ان يقول ذلك وهذا إنما أخبر عنه بأنه كذلك فلا تضاد (كسلان) لبقاء أثر تنبيه الشيطان وشوشه وتزيينه وظفر الشيطان به بتفويته الحظ الا فر من قيام الليل فلا يكاد تحذف عليه صلاة ولا غيرهما من القربات وكسلان غير مصرّف للوصف وزيادة الالف والنون ومقتضى قوله ولا أصبح أنه ان لم يصحح الامور الثلاثة دخل تحت من يصححها ٢٣٠ كسلان وان أتى ببعضها ولكن يختلف ذلك بالقوة والخطبة فمن ذكر الله مثلا

كان في ذلك أخف من لم يذكر
أصل قال ابن عبد البر وهذا الذم
شخص عن من يقيم الى الصلاة
وضمها أمان من كانت له عادة
فعلية عنه فقد ثبت بان الله
يكفيه أجز صلاته ونومه عليه
صدقة ولا يعد أن يجي مثل ما
ذكر في يوم التمار كأنوم حالة
الابرار مثلا ولا سيما على تفسير
البخاري من ان المراد الحديث
الصلاة المفروضة قاله في الفتح
والمراد ان استدامة العقد إنما
تكون على من ترك الصلاة
وجعل من صلى وانحلت عقده
كن لم يعد عليه لزوال أثره قاله
المازري وظاهر الحديث ان
العقد تكون عند النوم سواء
صلى قبله أم لم يصل قاله في عمدة
التأري وادعى صاحب الفتح
حديث قال ويحتمل أن تكون
الصلاة المتبعة في الترجمة صلاة
العشاء فيكون التقدير اذا وصل
العشاء فبطلان يرى ان الشيطان
اغما يقبل ذلك بمن نام قبل صلاة
العشاء بخلاف من صلاها لاسما
في الجماعة فانه كن فام الليل في

الى الناس ظهره فيه استحباب استقبال القبلة عند تحيول الرداء القبلة والحكمة
في ذلك التفاؤل بقوله عن الحالة التي كان عليها وهي المواجهة للناس الى الحالة
الانثى وهي استقبال القبلة واستدبارهم ليحتمل عنهم الحال الذي هم فيه وهو الجذب
بجبال آخر وهو الخصب قوله أو حول رداءه سمي في الكلام على تحيول الرداء
في الباب الذي عقده المصنف لذلك فيله ونزل فصلي ركعتين فيه استحباب الصلاة
في الاستسقاء وسأ في الكلام على ذلك قوله الى السكن بكسر الكاف وتشديد النون
قال في القاموس السكن وقوله كل شيء وسعته كالكنة والسكن بكسرهما هو البيت الجمع
أكلن وأكنة انتهى قوله حتى بدت فوجده النواجد على ما ذكره صاحب القاموس
أقصى الانحراس وهي أربعة وهي الانياب والتي تلى الانياب وهي الانحراس كلها
جمع ناجد والنجدة لعضبها انتهى
* (باب صفة صلاة الاستسقاء وجوازها قبل الخطبة وبعدها) *

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال خرج نبي الله صلى الله عليه وآله ولم يأت في فصل
بنا ركعتين إلا أذان ولا إقامة ثم خطب فادعاه عز وجل وحول وجهه نحو القبلة رافعا
يديه ثم قلب رداءه فجعل الايمن على اليسر واليسر على الايمن رواه أحمد وابن ماجه
وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المصلى
فأستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة وبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثم استقبل القبلة
فدعاه رواه أحمد وعنه أيضا قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم خرج يستسقى قال
يقول الى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ثم حول رداءه ثم صلى ركعة بجهنمهما
بالرأفة رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي ورواه مسلم وليد كرجي بالرفعة
الحديث الاول أخرجه أيضا أبو يعقوب والبيهقي وقال تفرد به الثعالب بن راشد وقال
في الخلافات رواه ثقات والرواية الاولى من حديث عبد الله بن زيد كرها للحافظ في
التلخيص والفتح ولم يتكلم عليها مع معارضتها للرواية الاخرى المذكورة في الصحيحين وقد
أخرج نحوها ابن قتيبة في الغريب من حديث أنس وقد اختلفت الاحاديث في تقديم
الخطبة على الصلاة أو العكس ففي حديث أبي هريرة حديث أنس وحديث عبد الله بن

زيد
حل عند الشيطان وما تعقبه الع في ليس بشئ ويطلبه تفيرا البخاري من ان المراد بالحديث الصلاة المكتوبة زيد
لا يسمع وروده من صلى العشاء في جماعة فكأن كن فام نصف الليل لان معنى القيام يحصل له وقت قيام بعضه فينشد
يصدق على من صلى العشاء في جماعة فانه فام الليل والعقد المذكور ان تكمل القيام بصلاته من صلى العشاء كان كن فام الليل
في حل عند الشيطان فيسقط تعقب العيني على المانظ بنص الحديث فتأمل ترشد قال ابن عبد البر في بعض الناهين فواجب
قيام الليل ولو قد وجد حيلة شاة والذي عليه جماعة العلماء انه مندوب اليه وهذا الحديث أخرجه أبو داود (عن عبد الله)

و يشرب و يشبع فلامانع من
قوله قاله القوطي وغيره أو هو
كتابة عن صرفه عن الصارخ بما
يسره في أذنه حتى لا يتيه في مكانه
ألقى في أذنه قوله فاعتدل معه
بسبب ذلك وقال التورثي
يخجل أن يقال إن الشيطان ملا
معهم بالباطل فحدث في أذنه
وقرأ عن استماع دعوة الحق
وقال في شرح المشكاة خص
الاذن بالذكور والعين أنسب بالنوم
إشارة إلى نقل النوم فإن المسامع
هي موارد الانتباه بالصوات
ونداحي على الصلاة قال الله
تعالى فضر بنا على آذانهم في
الكهف أي أغنأهم نامة مثقلة
لأنهم فيها الأصوات وخص
البرل من بين الأخيشين لأنه مع
خبائثه أسهل مداخل في تجاوز
الخرق والعروق ونفوذ فيها
فبوت الكسل في جميع الأعضاء
قال في الفتح قيل هو كتابة عن
سد الشيطان أذن الذي يتأمن عن
الصلاة حتى لا يسمع الذكر وقيل
هو كتابة عن ازدراء الشيطان به
قيل معناه إن الشيطان استولى

عليه واستخف به حتى اخذته كالكنيف المدهلول اذ من عادة المستخف بالثي ان يقول عليه وعند اجد من أبي هريرة ان بوله والله لثقل. وعن ابن مسعود وحسب رجل من الخبيثة والشر ان شام حتى يصبح وقد بال الشيطان في اذنه وهو موقوف صفيح الاسناد ور اهذا الحديث كوفيون الاشبح البخاري فبهى رقيه الحديث والاخبار العتقة والقول واخرجه البخاري في صفة ابليس ومسلم والنفائي وابن ماجه في الصلاة (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ينزل بياضات وتعالى كل ليلة الى السماء العليا) قال في الفتح استدله من اثبت الجهة وقالوا هي جهة العلو وانكر ذلك

الجهول لان القول بذلك يفضي الى التخصيص الى الله تعالى ذلك انتهى قلت المستدل به على ذلك هو شيخ الاسلام ابن تيمية الحراني رحمه الله ومن تبعه لكنه لا يقول بالتصريح بل يقول ان الله تعالى مستوعب عرشه باثني عشر خلقه كما نطق به القرآن الكريم وهو ظاهر حديث الباب وغيره من الاحاديث الصحيحة الكثيرة وله رحمه الله كتاب النزول بسط فيه القول على معنى ذلك طردا وعكسا ورواؤه تعارضا وترجيحا وتحقيقا فارجعه ليوضح لك الحق قال في الفتح وقد اختلف في معنى النزول على أقوال ففهم من جله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة ٢٣٢ تعالى الله عن قولهم ومنهم من أنكروه صحة الاحاديث الواردة في ذلك جله وهم

الخوارج والمعتزلة وهو مكابرة والمحب انهم أولوا ما في القرآن من ذلك وأنكروا ما في الحديث اما جهلا واما عنادا ومنهم من أجراه على ما ورد مؤنبا على طريق الاجمال منزه الله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جهة والسلف ونقله البيهقي وغيره عن الائمة الاربعة والسلفين والجمادين والاوزاعي واللائث وغيرهم ومنهم من أوله على وجه يلحق مستعمل في كلام العرب ومنهم من أنزله في التاويل حتى كاد أن يخرج النوع من التخریف ومنهم من فصل بين ما يكون تأويله قريبا من استعماله في كلام العرب وبين ما يكون بعيدا به جورا فاقول في بعض وفوض في بعض وهو متقول عن مالك وجزءه من المتأخرين ابن قتيب العدي قال البيهقي واسلمه الامعان بلا كيف والسكوت عن المراد الآن برد ذلك عن الصادق فيسار اليه ومن الدليل على ذلك اتفاقهم على ان التأويل المعين ليس واجبا فحينئذ التفويض

الدلالة الصحيحة الصريحة من الغرائب التي يتعجب منها ووقع الاتفاق أيضا بين القائلين بصلاة الاستسقاء على انها سنة غير واجبة كما حكى ذلك النووي وغيره واختلف في صحة صلاة الاستسقاء فقال الشافعي وابن جرير وروى عن ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز انه يكبر فيها كتكبير العيد وبه قال زيد بن علي ومكحول وهو مروى عن أبي يوسف ومحمد وقال الجوهري انه لا تكبير فيها واختلفت الرواية عن أحمد في ذلك وقال داود انه يجزئ بين التكبير وتركه اسنادا لاولون بحديث ابن عباس الا في الغبطة فلي ركعتين كما يصلي في العيد وتأوله الجوهري على ان المراد بك صلاة العيد في العدد والجهر بالقراءة وكونهما قبل الخطبة وقد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس انه يكبر فيها ساجدا وخاضعا كالعيد وأنه يقرأ فيها بسجدها وأما في استسقاء محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري وهو متقول وأحاديث الباب تدل على انه يستحب للإمام ان يستقبل القبلة ويحول ظهره الى الناس ويحول رداءه وسياقه في الكلام على ذلك قوله جهر فيها بالقراءة قال النووي في شرح مسلم جعه وعلى استحبابه وكذلك نقل الاجماع على استحباب الجهر ابن بطال (وعن ابن عباس رضي الله عنهما وسئل عن الصلاة في الاستسقاء فقال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متواضعا متبذلا متقصدا متقمرا عاصلي ركعتين كما يصلي في العيد لم يخطب خطبة كرم هذره وأما أحدو الفساق وابن ماجه وفي رواية خرج متبذلا متواضعا متقمرا حتى أتى المصلى فركب في المنبر ولم يخطب خطبة كرم هذره ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين رواه أبو داود وكذلك الفساق والترمذي وصححه لكن قالوا صلى ركعتين ولم يذكر الترمذي في المنبر الحديث أخرجه أيضا أبو عوانة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وصححه أيضا أبو عوانة وابن حبان قوله متبذلا أي لابس الثياب البذلة تارك الثياب الزينة تواضعا لله تعالى قوله متقصدا أي مظهرا للفتنوع ليكون ذلك وسيلة الى تلبس ما عند الله عز وجل وزاد في رواية متعزلا أي غير مستهجل في مشيه قوله متضرعا أي مظهرا للضراعة وهي التذلل عند طلب الحاجة قوله فصل ركعتين فيه دليل على استحباب الصلاة وانما قبل الخطبة وقد تقدم الكلام في ذلك قوله كما يصلي في العيد تمسكه الشافعي ومن معه في مشروعية التكبير في صلاة الاستسقاء وقد تقدم الجواب

أسلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتاب التوحيد وقال ابن اعرابي حكى عن المبتدعة رده هذه الاحاديث عليه وعن السلف امرارها وعن قوم تأويلها وبه أقول وأما قوله ينزل فهو راجع الى أفعاله لا الى ذاته بل ذلك عبارة عن ملكه الذي ينزل بامر ونهييه والنزول كما يكون في الاجسام يكون في المعاني فان جلسته في الحديث على الحصى تقلصه الملك المبعوث بذلك وان جلسته على المعنوي بمعنى انه لم يفعل ثم فعل فسمى ذلك نزولا عن مرتبة الى مرتبة فهي قرينة صحيحة انتهى والحاصل انه تأوله بوجهين اما بان المعنى ينزل أمره والملك بامرهم واما بان استعارته بمعنى التواضع بالادب والابانة لهم ونحوه

وقد حكى أبو بكر بن فوران بعض المشايخ ضبط بضم أوله أي ينزل ملكا ويقيه ما رواه الأتصافي من طريق الأغر عن أبي هريرة وثاني سعيد بن طريف أن الله تعالى عهد حتى عصى شطر الليل ثم يا عمر مناديا يقول هل من داع فيستجاب له الحديث وفي حديث عثمان بن أبي العاص بنادى مناديا هل من داع يستجاب له الحديث قال القرطبي وكذا الحديث بعضهم فيكون معدي إلى مفعول محذوف وهو هذا برفع الاشكال ولا يعكر عليه ما في رواية رفاعه الجهمي ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا فيقول لا يسأل عبادي غيري لأنه لا يسأل في ذلك ما يدفع التواويل المذكور قال الزركشي لكن روى ٢٢٣ ابن حبان في صحيحه ثم ذكر حديث رفاعه

وأجاب عنه في المصابيح بأنه لا يلزم من أنزال الملك أن يسأله عما صنع العباد ويجوز أن يكون الملك ما رواه المناداة ولا يسأل البتة عما كان بعد ما فهو سبحانه وتعالى أعلم بما كان وما يكون لا يخفى عليه شأنه وقال البيضاوي لما ثبت بالقول طوع الله تعالى منزعه عن الجسمية والتجيز امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع إلى موضع أخفض منه فالأراد نور رحمة أي يقتل من مقتضى صفة الجلال التي تقتضي الغضب والإنقياد إلى مقتضى صفة الكرام التي تقتضي الرأفة والرحمة انتهى وبعبارة الشطرنجاني نزول رحمة عز وجل طيف وإجابة دعوة وقبول معذرة كما هو حديث الملوك الكرماء والسادة الرحماء أنزلوا بقرب قوم محتاجين لمهوى فن فقراء مستضعفين لانزول حركة وانتقال لأشخاص ذلك على الله فهو نزول معنوي انتهى وهذه التواريخ كلها ليست بشئ وبأبهاظا هذا

عليه قوله ولم يحط بخطبتكم هذه التي متوجه إلى التبدل إلى المقيد كما يدل على ذلك الأحاديث المصرحة بالخطبة ويدل عليه أيضا قوله في هذا الحديث فرق المنبر ولم يحط بخطبتكم هذه فلا يصح التمسك به لعدم مشروعية الخطبة كما تقدم

• (باب الاستسقاء بذي الإصلاح واكثار الاستغفار ورفع الأيدي بالدعاء مؤذرا دعية مأثورة في ذلك) •

(عن أنس رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب كان إذا انحطوا يستقي بالعباس بن عبد المطلب فقال اللهم انما كنا نتوسل اليك بنبينا صلى الله عليه وآله وسلم فتسقى انا واناسوسل اليك بعميتك فاستسقاء فيستون رواه البخاري) قوله كان إذا انحطوا قال في القمع انحطوا بضم القاف وكسر المهملة أي أصابهم القمع قال زهير بن بكار في الانساب صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة الوقت الذي رفع فيه ذلك فأخرج بإسناده أن العباس لما استسقى به عمر قال اللهم انه لا ينزل بلا الاذن ولم يكشف الاثربة وقد نوجه في القوم ذلك لما كان من نبيك وهذه أيد بنا اليك بالذنوب ونواصينا اليك بالتوبة فاستسقا الغيث فأرخت السماء مثل الجبال حتى أحصيت الأرض وعاش الناس وأخرج أيضا من طريق داود بن عطاء عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب وذكر الحديث وفيه خطب الناس عمر فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرى العباس ماري الولد لا والفاقدوا أيها الناس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمه العباس واتخذوه وسيلة إلى الله وفيه نصار واحد حتى استساقم الله وأخرج البلاذري من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال عن أبيه بدل ابن عمر فيصمحل أن يكون له يذفيه شيخان وذكر ابن سعد وغيره ان عام الرمادة كان سنة عثمان عشرة وكان ابتداء موسم در الحاج منها ودام تسعة أشهر والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم على العام الماحض من شدة الجذب فأغربت الأرض جدام عدم المطر قال ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستسقاء بأهل الخير والصالح وأهل بيت النبوة وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس ومعرفته بحقه انتهى كلام القمع وظاهر قوله كان إذا انحطوا استسقى بالعباس انه فعل ذلك مرارا كثيرة كما يدل

٣٠ نيل ث

الحديث والأحاديث الأخرى الواردة في شأن وفيما يقاربه من الصفات العليا والحق الحقيق بالاتباع الحري بالاعتقاد الثاني عن الابتداع امرار النزول وغيره من الصفات على ظاهره من غير تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل بل بقبول ذلك إلى قائله جل جلاله وعم نواله ولم يأت عن أحد من سلف الأمة وأئمتها بل تلك الأخبار بل آمنوا بها وأجرها على ظاهرها وسكتوا عن بيان كيفية تأملها ونفوذها إلى الله سبحانه وقالوا ليس كمثله شيء والرحمن على العرش استوى وهو فوق السموات بل فوق كل شيء بائن عن خلقه بعلوه (حين يبق ثلث الليل الآخر) منه بالرفع صفة

الثالث وتخصه بالليل والثالث الاخير منه لانه وقت التهجدة وغفلة الناس عن تعرض لنعمات رحمة الله وعند ذلك تكون النية خالصة والرغبة الى الله وافرة صادقة وذلك مظنة القبول والاجابة ولم يختلف الروايات عن الزهري في تعيين الوقت واختلفت عن أبي هريرة وغيره فقال الترمذي رواية أبي هريرة أصح الروايات في ذلك ويقوى ذلك ان الروايات المتخالفة له اختلف فيها على روايتها وسلك بعضهم طريق الجمع وذلك ان الروايات انحصرت في ستة أشياء هذه أحدها ثابتهما اذا مضى الثالث الأول ثابتهما الثالث الأول والنصف ٢٣٤ رابعها النصف خامسها النصف أو الثالث الاخير سادسها الاطلاق فاما

الروايات المطلقة فهي مجعولة على المقدمة وأما التي باو فان كانت أولًا سلكنا لجزمه بمقدمه على المشكوك فيه وان كانت للتزدد بين حالين فيجمع بذلك بين الروايات بان ذلك يقع بحسب اختلاف الاحوال لكون اوقات الليل تختلف في زمان وفي الاماكن باختلاف تقدم دخول الليل عند قوم وتأخره عند قوم وقال بعضهم يحتمل أن يكون النزول يقع في الثالث الاول والقول يقع في النصف وفي الثالث الثاني وقبل يجمع على أن ذلك يقع في جميع الاوقات التي وردت بها الاخبار ويجمع على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بأحد الامور في وقت فاجابه ثم أعلم به في وقت آخر فاجابه فنفق الاحاديث ذلك عنه والله أعلم كذا في الفتح (يقول من يدعوى فاستجب له) وليست السنين للطالب بل استجب بمعنى اجب (من يسألني فاعطيه من يستعثرني فاعثر له) وزاد جراح بن أبي منيع عن جده عن الزهري عند

عليه لفظ كان فان صح انه لم يقع منه ذلك الامر فواحدة كانت كانه مجردة عن معناها الذي هو الدلالة على الاستمرار (وعن الشعبي رضي الله عنه قال خرج عمر يستقي فلم يرز على الاستغفار فقالوا امارأيتك الاستغفار فقال لقد طلبت الغيث بمجاديع السماء الذي يستغفر به المطر ثم قرأ استغفروا ربكم انه كان غفار اربسل السماء عليكم مدراراً واستغفروا ربكم ثم توبوا اليه الا بغير مؤعدي في سنة) قوله فلم يرز على الاستغفار فيه استعجاب الاستكثار من الاستغفار لان منع القطر مقبب عن المعاصي والاستغفار يعوذاً فيزيل بزوالها المانع من القطر فقرأ بمجاديع جميع ثم قال مهله مهله ثم جاء مهله أيضاً جميع مجدد كسبر قال في القاموس بمجاديع السماء أنوارها انتهى والمراد بالانوار النجوم التي يحصل عندها المطر عادة فشبها الاستغفار بها واستدل عرباً بالاثبتين على ان الاستغفار الذي ظن ان الاقتصار عليه لا يكون استسقاء من اعظام الاسباب التي يحصل عندها المطر وانما نصب لان الله جل جلاله قد وعد عباد ذلك وهو لا يخلف الوعد ولكن اذا كان الاستغفار واقعاً من جميع القلب ونطاق عليه الظاهر والباطن وذلك مما قبل وقوعه (وعن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه حتى يرفع يده اليمنى من دعاة الذي في الاستسقاء فانه كان يرفع يديه حتى يرى بياض ابطيه متفق عليه ورواه مسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فأشار بظهر كفه الى السماء ثم ثوبه الى الاستسقاء ظاهره في الرفع في كل دعاة غير الاستسقاء وهو معارض للاحداد في الثابتة في الرفع في غير الاستسقاء وهي كثيرة وقد أفرد هذا البخاري بترجمة في كتاب الدعوات وساق فيه اعادة احاديث وصنف المندري في ذلك جزءاً وقال النووي في شرح مسلم هي أكثر من ان تحصر قال وقد جمعت منها نحو اربعين حديثاً من الصحاحين أو أحدهما قال وقد كرم في آخر باب صفة الصلاة في شرح المذهب انتهى فذهب بعض أهل العلم الى ان العمل بها الأولى وحمل حديث أنس على نفي رؤيته وذلك لا يستلزم نفي رؤيته غيره وذهب آخرون الى تأويل حديث أنس المذکور لاجل الجمع بان يجعل النبي على جهة مخصوصة ماعلى الرفع بالمسبح ويدل عليه قوله حتى يرى بياض ابطيه ويؤيده ان غالب الاحاديث التي وردت في رفع اليدين في الدعاء انما المراد بها مبدء اليدين وبسطهما عند الدعاء وكأنه عند

الدائرة قطي في آخر الحديث حتى القبر والثلاثة الدعاء والسؤال والاستغفار املع في واحد فذكرها الاستسقاء للتوكيد واماناً للمطلوب لدفع المضار واجاب المسار وهذا ما دنى اودى في في الاستغفار اشارة الى الاول وفي السؤال اشارة الى الثاني وفي الدعاء اشارة الى الثالث وانما خص الله تعالى بهذا الوقت بالتزلزلاله والافضل على عبادته باستجابة دعائهم واعطاهم سؤلهم لانه وقت غفلة واستغراق في النوم واستلذاذ به ومفارقة الذمة والدعة صعب لاسيما أهل الرضاية وفي زمن البرد وكذا أهل التعب ولا سيما في قصر الليل فمن أثر القيام لما جاف به والتضرع اليه مع ذلك على خلوص فيه

وصحة رغبته فيما عند ربه تعالى قال الكرمانى يحتمل أن يقال الدعاء ما لا طالب فيه نحو يا الله والسؤال المطالب وأن يقال المقصود واحد وأن اختلف اللفظ انتهى وزاد سعيد بن أبي هريرة هل تأتى فأتى عليه وزاد أبو جعفر عنه من ذا الذى يستترزقى فأوزقه من ذا الذى يستكشف الضرفا كشف عنه وزاد عطاء مولى أم حبيبة عنه الاستسقى يستسقى فيشئ ومعانيها داخله فيما تقدم وزاد سعيد بن جرادة عنه من يقرض غير عديم ولا ظلم وفيه تحريض على عمل الطاعة وإشارة إلى جزيل الثواب عليها وفي الحديث تقضيل صلاة آخر الليل على أوله وتفضيل ٢٣٥ تأخير الوتر إذا كان ذلك حتى من طمع أن يثبته وأن آخر الليل أفضل للدعاء

والاستغفار وأرويه عنده قوله تعالى والمستغفرين بالأسفار وان الدعاء في ذلك الوقت يجاب ولا يعترض على ذلك بحقيقة عن بعض الداعين لأن سبب الخفاف وقوع الخلل في شرط من شروط الدعاء كالا حترار في المظلم والمشرى والمبسى وألا يستعجل الداعي أو بان يكون الدعاء بانم أو قطعية رحم وتخصل الاجابة ويتأخر وجود المطلوب لصحة العبد أو لا امر يريد الله تعالى ورواه هذا الحديث من غير أن ابن مسleme سكن البصرة وفيه التحديث والعنف وأخرجه أيضا في التوحيد والدعوات ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذى والنسائي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله (وسئل بالليل) والسائل عنها الأسود بن يزيد (فأنت كان شام أوله ويقوم آخره فصل ثم يرجع إلى فراشه) فان كانت به حاجة إلى الجماع جامع ثم شام (فاذا أذن المؤذن وثب) أى نهض (فان كان به حاجة) للجماع قضى حاجته و (اغتسل والا) بان لم يكن جامع (توضا وخرج) إلى المسجد للصلاة ولمسلم قالت كان شام أول الليل ويحيي آخره ثم ان كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ثم شام فاذا كان عند النداء الأول قالت وثب ولا والله ما قالت قام ففاض عليه الماسا ولا والله ما قالت اغتسل وأنا أعلم ما تريد وان لم يكن جنبا توضا وضوء الرجل للصلاة ثم صلى ركعتين فصرح بجواب ان الشرطية وفي التعبير ثم في حديث الباب فائدة وهي انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقضى حاجته من نساءه بعد احياء الليل بالمسجد فان الجديريه صلى الله عليه وآله وسلم أداه

الاستسقاء زاد على ذلك فرفعهما إلى جهة وجهه حتى حاذياه وحينئذ يرى بياض ابطنه واما على صفة رفع اليدين في ذلك كما في رواية مسلم المذكورة في الباب ولا بد او من حديث أنس كان يستسقى هكذا ومديديه وجعل يطونهم كما على الارض حتى رأيت بياض ابطنه والظاهر انه يطون البقاء على الذي المذكور عن أنس فلا ترفع اليد في شئ من الادعية الا في المواضع التي ورد فيها الرفع وبعد فعلها سواها بقتضى النفي وتكون الاحاديث الواردة في الرفع في غير الاستسقاء أربع من التي المذكور في حديث أنس اما لانها خاصة بفتح العام على الخاص أو لانها مثبتة وهي أولى من النفي وغاية ما في حديث أنس أنه نفي الرفع فغايله ومن علم جملة على من لم يعلم قوله فأشار بظهور كفه إلى السماء قال في الفتح قال العلماء السنة في كل دعاء الرفع بلا أن يرفع يديه جاعلا ظهور كفه إلى السماء واذا دعا بمحصول شئ أو تخصصه ان يجعل بطن كفه إلى السماء وكذا قال النووي في شرح مسلم كما لا ذلك عن جماعة من العلماء وقيل الحكمة في الإشارة بظهور الكفين في الاستسقاء دون غيره التناول بقلب الحال كما قيل في تحويل الرداء وقد أخرج أحد من حديث السائب بن خالد عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا سأل جعل باطن كفيه اليه واذا استعاذ جعل ظاهرهما عليه وفي اسناد ابن ابي عمير وفيه مقال مشهور (وعن أنس رضي الله عنه قال جاءه اعرابي يوم الجمعة فقال يا رسول الله هلكت الماشية وهلكت ابيال وهلكت الناس فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه وورفع الناس أيديهم معه يدعون قال فما خرجنا من المسجد حتى مطرنا بمحصر من البخاري) قوله جاء اعرابي لفظ البخاري أى رجل اعرابي من أهل البادية وفي لفظ له جاء رجل وفي لفظ دخل رجل المسجد يوم الجمعة وسأى قال في الفتح لم أقف على تسمية هذا الرجل قوله هلكت الماشية في الرواية الا تمة في باب ما يقول وما يصنع هلكت الاموال وهي أهم من الماشية ولكن المراد هنا الماشية كما سيأتي وفي رواية للبخاري هلكت الكراع يضم الكاف وهي تطلق على الخيل وغيره اقول له هلكت الماشية وهلكت الناس هو من عطف العام على الخاص قوله فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زاده لم في رواية شريك هذا وجهه ولا ينبغي خزيه حتى رأيت بياض ابطنه وزاد البخاري في رواية

العبادة قبل قضاء الشهوة قال في شرح المشكاة ويمكن أن يقال إن ثم هنالك تراخي الأخبار أخرت أولاً وإن عادته صلى الله عليه وآله وسلم كانت مسفرة بنوم أول الليل وقيام آخره ثم إن اتفق احبنا أن يقضى حاجته من ناسائه يقضى حاجته ثم ينام في كلتا الحالتين فإذا اتته عند النداء الأول أن كان جنباً اغتسل والأولاً ورواه الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي وفيه حديثنا أبو الوائلي وفي الرواية الأخرى قال لما بصورة التعليق وقد وصله الاسماعيل وفيه التحديث والسؤال والقول والنعنة وأخرجه مسلم والنسائي (وعنه) أي ع ٢٣٦ عائشة (رضي الله عنها) أم استثنت عن صلاته صلى الله عليه وآله (وسلم) في

ذكرها في الأدب فنظر إلى السماء والحديث سبأ في طوله وإنما ذكره المصنف ههنا للاستدلال به على مشروعية رفع اليدين عند الاستسقاء (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاءه عراقي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله لقد جئت من عند قوم ما يتردد عليهم راع ولا يحيطون بهم فقل فصعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم المنبر حمد الله ثم قال اللهم اسقنا غيثاً مغنياً ناسراً بأمرهم يا طيب قاعد فاجعلاً غير راث ثم نزل فبايأ ناسه أحمدين وجه من الوجوه أقالوا قد أضحينا رواه ابن ماجه) الحديث استأذنه في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن أبي القاسم أبو الأحوص حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا الربيع حدثنا عبد الله بن إدريس حدثنا حصين عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس فذكره ورجاله ثقات أخرجه أيضاً أبو عوانة وسكت عنه الحافظ في التلخيص وقد رويت بعض هذه الألقاظ وبعض معانيها عن جماعة من الصحابة مرفوعة منها عن أنس وسياق وعن جابر عند أبي داود والحاكم وعن كعب بن مرة عند الحاكم في المستدرک وعن عبد الله بن جراد عند أبي يعقوب واستأذنه ضعيف جداً وعن عمرو بن شعيب وسياق وعن المطالب بن حنطب وسياق أيضاً وعن ابن عمر عند الشافعي وعن عائشة بنت الحكم عن أبيها عند أبي عوانة بسند دواء وعن عامر بن خزيمة بن سعد بن جده عند أبي عوانة أيضاً وعن سعرة عند أبي عوانة أيضاً واستأذنه ضعيف وعن عمرو بن حريث عن أبيه عند أبي عوانة أيضاً وعن أبي امامة عند الطبراني وسنده ضعيف قوله ولا يحيطون بهم فقل بالنداء المجهمة ثم اطأ المهرجة بهدها راء قال في التاموس خطر الفعل بذيته يحظر خطر أو خطرانا أو خطيراً ضرب به بينا وشمالاً ثم أبى وأراد بقوله لا يحيطون بهم فقل أن مواشيهم قد بلغت أقاله المرعى إلى حد من الضعف لا تقوى معه على تحريك أذناهما قوله غيثاً الغيث المطر ويطلق على النبات تسمية به اسم سببه قوله مغنياً بضم الميم وكسر الغين المجهمة وسكون الداء التحية بهدها نامثلة وهو المقدّم من الشدة قوله مر بالهمزة وهو المحمود العاقبة التي للعيوان قوله مر بضم الميم وقضهوا كسر الراء وسكون الداء التحية بهدها عين مهمله هو الذي يأتي بالربيع وهو الزيادة ما تخوذ من المراجعة وهي المصحب ومن فتح الميم جعله اسم مفعول أصله ربوع عكيب ومعناه مصحب

لإلى (رمضان) والسائل أبو سلمة بن عبد الرحمن (فقلت ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة) أي غير ركعتي العجر وأما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر فاستأذنه ضعف وقد عارضه حديث عائشة هذا وهو في الصحيحين مع كونهما أعلم بجعله صلى الله عليه وآله وسلم ليلاً من غيرها (يصلي أربعاً) أي أربع ركعات وأما ما سبق من أنه كان يصلي معنى معنى ثم واحدة فمعمول على وقت آخر فالمراد جائز أن (فلان) عن حسن بن وطولهن) لأنهن في نهاية من كمال الحسن والطول مستغنيات لظهور حسنهن وطولهن عن السؤال عنه والوصف (ثم يصلي أربعاً) فلان عن حسن بن وطولهن ثم يصلي ثلاثاً قالت عائشة رضي الله عنها (فقلت يا رسول الله أتنام قبل أن توتر

فقال يا عائشة إن عني تقامان ولا تنام قبلي) ولا يارض بنومه صلى الله عليه وآله وسلم إلا بوادي لأن طلوع ويرى الشجر متعلق بالعز لا بالتلب وفيه دلالة على كراهة النوم قبل الوتر لاستهفام عائشة عن ذلك لأنه تقر وعندها من ذلك فاجاب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم ليس هو في ذلك كغيره وفيه دلالة على أن صلاته كانت متساوية في جميع السنة وهذا الحديث أخرجه في آخر الصوم وفي صفه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي والنسائي (وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسجد فإذا جليل محمد بن الساريين) الأسطواني

المعهودتين (انقل: اهذ الحبل قالوا) أي الحاضر ومن الصابة (هذ الحبل لأفب) بنت جش أم المؤمنين رضي الله عنها (فاذا فترت) أي كانت عن القيام (تعلقت) به (فقال النبي صلى الله عليه وآله) لا يكون هذا الحبل أولاً يعتد ولا تفعوله (حلوله ليصل أحدكم نشاطه) أي وقت نشاطه أو الصلاة التي نشاطها وقال بعضهم يعني ليصل الرجل عن كمال الإرادة والنزق (في مناجاته فلا يجوز له المناجاة عند الملل انتهى) (فاذا فترت) في أثناء القيام (فليقم) ويتم صلاته فاعداً فيستدل به على جواز افتتاح الصلاة قائماً أو القعود في أثناءها أو اذا فتر بعد فراغ بعض ٢٣٧ التسليمات فليعد لعدا بقاع ما بقي من نوافله فاعداً

أو اذا فتر بعد انقضاء البعض فليترك بقية النوافل جملة إلى أن يحدث له نشاط أو اذا فتر بعد الدخول فيها فليقطعها بخلاف العمل السكينة حيث منهوا من قطع النافلة بعد التلبس بها وفي الحديث عن عائشة اذا نعت أحدكم وهو يصلي فليرقه حتى يذهب عنه النوم وفي الحديث على الاقتصار في العبادة والنبي عن التعمق فيها والامراة لا يقبل عليها فيشيط وفيه ازالة المنكر باليد واللسان وجواز تنقل النساء في المسجد واستدله على كراهة التعلق بالحبل في الصلاة كذا في الفتح واستدله البخاري على كراهة التمسيد في العبادة أي خشية الملل المفترض الى تركه قاله ابن بطال فيكون كانه رجع فيما بذله من نفسه ونطق به (عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) يا عبد الله لا تكن مثل فلان) لم أقف على اسمه في شيء من الطرق قاله الحافظ وكان

وروي بضم الميم وسكون الراء بعدهما واحدة مكسورة من قولهم أربع أربع اذا أكل الربيع ويروي بضم الميم ومثلاً فوقية مكسورة من قولهم أربع المطر اذا أنبت ما ترع فيه المشامية قوله طباقه المطر العام كافي القاموس قوله غدا غدق هو الماء الكثير وغدق المطر وغدق كبرطره وغسقد كثر رافقه قوله غير اثلاث الربث الا بطاير الاربث المطبق قوله قد أحينا اي مطرنا لما كان المطر سبباً للحيات غير عن نزوله بالاحياء (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا استسقى قال اللهم اسق عبادك وبهائمك وانشر رحمك وأخي بلدك الميت واه أبوداد وعن المطلب بن حنطب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول عند المطر اللهم سقيا رحمة ولا سقيا عذاب ولا بلا ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب وسابت الشجر اللهم حوالينا ولا علينا واه الشافعي في مسنده وهو (مرسل) الحديث الأول أخرجه أبو داود متصل ورواه مالك ومرسله لا روجه أبو حاتم والحديث الثاني هو مرسل كما قال المصنف وأكثراً تناقله الصحاحين وقد تقدم ما في الباب من الاحديث قوله على الطراب بكسر المجهة وآخره موحدة جمع طرب بكسر الراء وقد تسكن قيل هو الحبل المبسط الذي ليس بالعالي وقال الجوهرى الرابية الصغيرة قوله اللهم حوالينا لا يعجز اللام وفيه حذف تقديره اجعل الأمطار والبراقع لا ينفعنا من المطر عن الابنية والدور قوله ولا علينا فيه بيان للمراد بقوله حوالينا انه يشمل الطرق التي حولهم فاراد انراجها بقوله ولا علينا قال الطبري في ادخال الواو هنا معنى لطيف وذلك لانه لو أسقطها المكان مستقيماً لا كان وما معها انقطع ودخول الواو يقتضي ان طلب المطر على المذ كورات ليس مقصود العينه ولكن ليكون وقاية من أذى المطر فليست الوارحة له للعطف ولكنها لتعادل كقولهم تجوع الحرمة ولا تأكل شديماً فان الجوع ليس مقصود العينه ولكن ليكون مانعاً من الرضاع بآخرة اذ كانوا يكرهون ذلك أيضاً انتهى والحديث الاول يدل على استحباب الدعاء بما اشغل عليه عند الاستسقاء والحديث الثاني يدل على استحباب الدعاء بما فيه عند نزول المطر

• (باب تحويل الامام والناس اريد يتم في الدعاء وصفته ووقته) •

أهم مثل هذا القصد الستر عليه كالذي تقدم فرياً في الذي لم حتى اصبح ويحقر أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقصد شخصاً معيناً وانما أراد تنفير عبد الله بن عمرو من الصنع المذكور (كان يقوم الليل) أي بعضه ولا يميز بين الليل أي فيه (فترك قيام الليل) قال ابن العربي في هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس واجباً اذ لو كان واجباً لم يكن تركه تركاً مباحاً القدر بل كان يذمه أبلغ الذم وقال ابن حبان فيه جواز ترك الشخص بمافيه من عيب اذا قصد بذلك التحذير من صنعه وفيه استحباب الدعاء على ما اعتاده المرم من الخيعين غير تفرط واستنيط منه كراهة قطع العبادة وان تكن واجبة قال في الفتح

وما أحسن ما عقب به المصنف هذه الترجمة بالذي قبلها لأن الحاصل منها الترغيب في ملازمة العبادة والطريق الموصل إلى ذلك الاقتصاد فيها لأن التشديد فيها قد يؤدي إلى الهلاك وهو مذموم انتهى (عن عبادة) بن الصامت (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من تعادى من الليل) أي يقطع (فقال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد) زاد أبو نعيم في الخليفة من وجهين عن علي بن المدني يحيى وعبت (وهو على كل شيء قدير الحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله والله أكبر والاحول ولا قوة الا بالله) زاد النسائي وابن ماجه ٢٣٨ وابن السني العلي العظيم (ثم قال اللهم اغفر لي أودعنا استعجب) وعند

الاسماعيل ثم قال رب اغفر لي غفر له أو قال فدعا استعجب له شك الوالد وواقصر النسائي على الشق الاول (فان وصفا وصلي قبلت) صلاته وترك ذكر الثواب ليدل على ما لا يدخل تحت الوصف كما في قوله تعالى تتجافى جنوبهم عن المضاجع الى قوله فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين وهذا الغما يتقلمن تعود الذكروا ستانس به وغلب عليه حتى صار الذكركه حديث نفسه في نوموه ويقطعه فأكرم من اتصف بذلك بإجابة دعونه وقبول صلاته وقد صرح صلى الله عليه وآله وسلم باللفظ وعرض بالمعنى بمجموع كلمه التي أوتها حيث قال من تعادى بالليل الى آخره قال في الفتح والذي يظهر ان المراد بالقبول هنا قدر زائد على العصة ومن ثم قال الداودي ما محصاه من قبل الله حسنة لم يعذبه لأنه يعلم عواقب الامور فلا يقبل شيئا ثم يعطيه واذا آمن الاضباط آمن التعذيب ولهذا قال الحسن

(عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين استسقى لنا أطال الدعاء وأكثرا المسألة قال ثم تحول الى القبلة وحول رداءه فقلبه ظهر له لبطن وتحول الناس معه وراه أجد وفي رواية تخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما يستسقى تحول رداءه وجعل عاتقه اليمين على عاتقه اليسر وجعل عاتقه اليسر على عاتقه اليمين ثم دعا الله عز وجل رواء أود اوده وفي رواية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى وعليه جبة له سوداء فإذ أن يأخذ أسنفلها فيجعلها أعلاها فنقلت عليه فقامها اليمين على اليسر واليسر على اليمين رواه أحمد وأود اود) حديث عبد الله بن زيد أصله في الصحيح وله ألفاظ منها هذه الروايات التي أوردها المصنف ومنها ألفاظ أخرى وقد سبق بعضها في باب صفة صلاة الاستسقاء ورجال أبي داود رجال الصحيح قوله ثم تحول الى القبلة في اللفظ البخاري ثم تحول الى الناس ظهوره فيه استصحاب استسقبال القبلة حال تحويل الرداء وقد سبق بيان الحكمة في ذلك ومحل هذا التحويل بعد الفراغ من الخطبة وإرادة الدعاء كما في الفتح قوله وحول رداءه ذكرنا في أوادى ان طول رداءه صلى الله عليه وآله وسلم كان ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وطول ازاره أربعة أذرع وشرفي ذراعين وشبر انتهى وقد اختلفت الروايات في بعض الله صلى الله عليه وآله وسلم تحول رداءه وفي بعض انه قلبه ونفس التحويل في هذه الرواية بالقلب فدل ذلك على انهم ما عني واحد كما قال الزين بن المنير واختلف في حكمة التحويل لحزم المهلب انه للتناول التحويل الحال عما هي عليه وقعته ابن العربي بان من شرط الثمال ان يقصد اليه قال وانما التحويل أمارته وبين ربه قيل له تحول رداءك التحول حال قال الحافظ وعقب بان الذي جزم به يحتاج الى نقل والذي ردوه ردفيه حديث رجاله ثقات أخرجه الدارقطني والحسام ثم من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر وريح الدارقطني إرساله وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن وقال بعضهم انما تحول رداءه ليكون أثبت على عاتقه عند رفع يديه في الدعاء فلا يكون سنة في كل حال وأجيب بان التحويل من جهة الوجه لا يقتضي الثبوت على العاتق قاله على المعنى الأول أولى فان الاتباع أولى من تركه كجرح احتمال الخصوص انتهى وقد اختلف في صفة

التحويل

وددت ان الله تعالى قبل لي عبدة واحدة قال الثوري أجريت هذا الذكرك على لساني عند انتباهي التحويل ثم تحت فان اتى فقرأ وهذا الى الطيب من القول الآية وقال ابن بطل وعده الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ان من استعظم من فومه لهجسا لسانه توحيد به والاذا كان له الملك والاعتراف بعمه بحمده عليه وآله ونزله عملا بليق به بتسبيحه والخضوع له بالتكبير والتسليم له بالهجوم من المقدرة لا بعبته انه اذا دعاه أجابه واذا صلى قبل صلاته فينبغي لمن بلغه هذا الحديث أن يغتنم العمل به ويخلص نفسه من سجنه وتعالى (عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال وهو يقص في قصصه)

يفتح القاف أي مواعظه (وهو) أي والحال أنه (يذكر رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم أن أباكم) هومن قول أبي هريرة أو من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لا يقول الزنث) يعني الباطل من القول والفحش قال ابن بطال فمعنا حسن الشعر محمود وكحسن الكلام انتهى قال في الفتح وليس في سياق الحديث ما يفسح بأن ذلك من قوله صلى الله عليه وآله وسلم بل هو ظاهر أنه من كلام أبي هريرة (يعني بذلك عبد الله بن رواحة) الانصاري المخرجي حيث قال يمدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وفينار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي القرآن العزيز ٢٣٩ (إذا فشق معروف من الفجر ساطع) أي أنه

يتلو كتاب الله وقت انشقاق الوقت الساطع من الفجر (أرأما الهندي بعد العمى فقالوا بنا * به موقات أن ما قال واقع سبت يحافى جنبه عن فراشه) كناية عن صلاته بالليل (إذا استقلت بالمسكين المضاجع) وفي هذا البيت الأخير معنى الترجمة لأن التعار هو المهر والنقاب على الفراش وكان ذلك أملا للسلامة وألذ كرا أو القراءة وكان الشاعر أشار إلى قوله تعالى في صفة المؤمنين تصافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفا وطعنا الآية وهذه الآيات من الطويل وأجراؤه ثمانية فقولن مقاعبلن إلى آخره وفي البيت الأول الإشارة إلى علمه صلى الله عليه وآله وسلم وفي الثالث إلى عمله وفي الثاني إلى تكمله الصغير فهو صلى الله عليه وآله وسلم كامل مكمّل قال في الفتح وقعت لعبد الله بن رواحة في هذه الآيات قصة أخرجهما الدارقطني من طريق

التحويل فقال الشافعي ومالك هو عبد الله الأسفل أعلى مع التحويل وروى القزويني عن الشافعي أنه اختار في الحديث تنكبس الرداء لا تحويله والذي في الأم هو الأول وذهب الجمهور إلى استحباب التحويل فقط واستدل الشافعي ومالك بهم صلى الله عليه وآله وسلم بقاب التخصصة لأنه لم يدع ذلك إلا تحويلها كما في الرواية المذكورة في الباب قال في الفتح ولا ريب أن الذي استخذه الشافعي أحوط انتهى وذلك لأنه اختار الجمع بين التحويل والتنكبس كما تقدم وإذا كان مذهبه ما رواه عنه القزويني فليس باحوط واستدل الجمهور بقوله في رواية حديث الباب فجعل عفافه الأيمن الخ وبقوله ففعلها الأيمن على الأيسر الخ قال الغزالي في صفة التحويل أو يجعل الباطن ظاهرا وهو ظاهر قوله فتعلمه ظهر الباطن أي جعل ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا وقال أبو حنيفة وبعض المالكية أنه لا يستحب شيء من ذلك وخالفهم الجمهور في قوله وتحول الناس معه هكذا رواه المستدرج أنه تعالى ورواه غيره بالفظ وحول وفيه دليل لما ذهب إليه الجمهور من استحباب تحويل الناس تحويل الامام وقال الليث وأبو يوسف يحول لامام وحده وظاهر قوله ويحول الناس أنه يستحب ذلك للنساء وقال ابن الماجشون لا يستحب في حديثه قوله وعليه تخصيصه قال في القاموس التخصيص كسأ أو سد مريح له علان انتهى

* (باب ما يقول وما يصنع إذا رأى المطر وما يقول إذا كثر جذا) *

عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رأى المطر قال اللهم صيبا نافعاروا أم أجدو أم البخرى والنساء * وعن انس قال أصابنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مطر قال ففسر فوبه حتى أصابه من المطر فقلنا من صنعت هذا قال لأنه حديث عهد بربه رواه أجدو ومسلم وأبو داود قوله صيبا بالنصب بفعل متدبر أي اجعله صيبا نافعا صفة للصب يخرج الضار منه والصيب المطر قاله ابن عباس والبسة ذهب الجمهور وقال بعضهم الصيب الصحاب ولعله أطلق ذلك مجازا وهو من صاب المطر يصب أو أنزل فاصاب الأرض والحديث فيه استحباب الدعاء عند نزول المطر وقد أخرج مسلم عن حديث عائشة قالت كان إذا كان يوم يصح عرف ذلك في وجهه فيقول

سأله بن وهرام عن عكرمة قال كان ابن رواحة مضطجعا إلى جنب امرأته فقام إلى جاريته فذكر القصص في رؤيتها أي على الجارية وبجده ذلك والقام لها منه القراءة لأن الحب لا يقرأ فقال هذه الآيات فقامت بالله وكذبت بصرى فاعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضحك صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك فوجدته (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رأيت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (رسلا كأن يدي قطعة استبرق) ديباج غليظ فارسي معرب (فكأن لا لأريد مكانا من الجنة الا طارت إليه) في التعمير الا طارت بباله (ورأيت كأن اثنين) وفي رواية آتين من الانبياء (أنبياء)

أراد أن يذهب إلى النار فلقاها همالك فقال لم تر ع أي لا يكون بك خوف خلعاه عنه فتصمها على حصة فقت حصة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وذكر باقي الحديث وقد تقدم) وفيه فكان ابن عمر يصلي من الليل (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) يعلمنا الاستخارة أي صلاتها ودعائها وهو طاب الخبر فيون العتبة (في الأمور كلها) جلبها وحقيقتها كثيرا فليها يسأل أحدكم حتى تشععه (كإعلمنا السورة من القرآن) اهتماما بشأن ذلك (يقول إذا هم أحدكم بالامر) ٢٤٠ أي قصد أمر العمل لا يعلم وجه الصواب فيه أماما وهو معروف غيره

كالعبادات وصنائع المعروف فلا نعم قد يشعل ذلك لاجل وقتها المخصوص كالخج في هذه السنة لاحتمال عدو أو فتنة ونحوهما (فايركح) فليصل بذاتي غير وقت كراهة (ركعتين) من باب ذكر الجزاء وإرادة الكل واحترز بهما عن الواحدة فأنه لا يجزى وهل إذا صلى أربعين بتسليمه يجزى وذلك الحديث أي أيوب الأنصاري في صحيح ابن حبان وغيره ثم سلم ما كتب الله لك فهو دال على أن الزيادة على الركعتين لا تضر (من غير الفرضية) بالتمر يف فلا تحصل منها بوقوع دعائها بعد فرض (ثم ليقول) ندبا بكسر لام الامر المعاني بالمرط وهو إذا هم أحدكم بالامر (اللهم اني استخيرك) أي أطلب منك بيان ما هو خير لي (بملك واستقدرك بقدرتك) أي أطلب منك أن تجعل لي قارة علمه والياء فهم للتعليل أي بأنك أعلم وأقدر والاستعانة أوالاستعانة طاف كالجرب عما أنعمت علي أي بحق عاك

إذا رأى المطر رحمة وأخرجه أبو داود والنسائي عنه باللفظ كان إذا رأى ناشئا من أفق السماء ترك العمل فان كشف حمد الله فان مطر قال اللهم صيبا نافعا قوله حسرا أي كشف بعض فوبه قوله لانه حديث عهد بربه قال العلماء أي تكون بربه إياه قال النووي ومعناه ان المطر رحمة وهو قريب العهد بخلق الله تعالى لها فيشترك بوم في الحديث دليل انه يحب عند أول المطر أن يكشف بده لينا له المطر لذلك (وعن شريك بن أبي نجر) عن أنس أن رجلا دخل المسجد يوم جمعة من باب كان نحو دار القضاء ورسول الله صلى عليه وآله وسلم قائم يخطب فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائما ثم قال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يغثنا قال فرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم اغثنا اللهم اغثنا قال أنس ولا والله ما تروى في السماء من محاب ولا قزعة وما يشاء بين سلع من بيت ولا دار قال نطعت من ورائه سحابة مثل الترس فلما توسطت السماء انشرفت ثم أمطرت قال فلا والله ما رأيت الشمس سبعا قال ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة قال يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم يخطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يمسكها عنا قال فرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الأكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر قال فانتفعت وخرخنا غشي في الشمس قال شريك قالت أنسا هو الرجل الأول قال لا أدري متفق عليه) قوله ان رجلا في مسند أحمد ما يدل على ان هذا المهم كعب بن مرة وفي البيهقي من طريق مرسله ما يدل على أنه خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري وزعم بعضهم أنه أبو سفيان بن حرب قال في الفتح وفيه نظر لانه جاء في واقعة أخرى وقال الحفاظ لم أوف على سمعته كما تقدم قوله يوم جمعة فيه دليل على انه إذا اتفق وقوع الاستسقاء يوم جمعة اندرجت خطبة الاستسقاء وصلاتها في الجمعة وقد يوق بذلك البخاري وذكر حديث الباب قوله من باب كان نحو دار القضاء فسر بعضهم دار القضاء بأنها دار الإمامة قال في الفتح وليس كذلك وانما هي دار عز من الخطاب وسيت دارا قضاء لانها بيعت

وقد ترك الشاملين (وأسألت من فضلك العظيم) اذ كل عطائك فضل ليس لاحد عليك حق في جمعة في (فانك تدروا لا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب) استأثرت به الا يعلم غيرك وفيه ادعاء بالافتقار إلى الله في كل الأمور والتزام لذة العبودية (اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر) رهوكذا وكذا ويسمى (خبري في ديني ومعاني) حياقي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وأجله (الشك من الراوي) (فاقدر لي) بضم الدال وحكى عياض كسرهما قال القرافي آخر كتاب أنوار البروق من الدعاء الحرم الدعاء المرتب على استئناف المشيئة كن يقول اقدر لي ان يسر لان الدعاء بوضعه للغوى

انما يتناول المستعمل دون الماسني لانه طلب وطلب الماضي محال فيكون مقتضى هذا الدعاء ان يقع تقدير الله في المستقبل من الزمان والله تعالى يستعمل عليه استئناف المشيئة والتقدير بل وقع جميعه في الازل فيكون هذا الدعاء مقتضى مذهب من يرى أن لا قضاء وان الامر انك كما خرجهم مسلم عن الخوارج وهو فسق بالاجماع وحينئذ فيجاب عن قوله هنا فاقدروا بان يتعين أن يعقدها أن المراد بالتقدير هنا التيسير على سبيل المجاز والداعي انما أراد هذا المجاز وانما يحرم الاطلاق عند عدم النية (ويسره) ثم بالرائي فيه آدمه رضاعنه (وان كنت تعلم ان هذا الامر) ٢٤١ وهو كذا وكذا ويسميه (نرى في ديني

ومعاشي) أي حياتي (وعاقبة أخرى أو قال) شئ من الراوي (في عاجل أمري وأجله فأصرفه عني وأصرفني عنه) فلا تعاقب إلى بطلميه وفي دعاء بعض العارفين اللهم لا تعذبني في طاب عالم تقدره في ولم يكتف بقوله وأصرفه عني لانه قد يصرف الله تعالى عن المستغفر ذلك الامر ولا يصرف قلبه عنه بل يقي من مقامه مشوقا إلى حصوله فلا يطيب له خاطر فاذا صرفه الله وأصرفه عنه كان ذلك أكمل ولذا قال (واقدر لي الخير حيث كان ثم أرضني به) أي اجعلني راضيا به لانه اذا قدر له الخير ولم يرض به كله مشكك العيش انما بعد دم رضاه بما قدره الله له مع كونه خيرا له (قال) ويسمى حاجته أي في أشياء دعائه عند ذكرها بالكتابة عنها في قوله ان هذا الامر كما مر وشيخ البخاري يلحق ويعد لرجل ومحمد بنان وتقدر اني الموالي بروايته وفيه التحديث والعنعنة والقول وأخرجه أيضا في التوحيد وأبو

في قضاء دمه فكان يقال لهادار قضاء دين عمر ثم طال ذلك فتيسل لهادار القضاء ذكره ابن بربن بكار بسنده إلى ابن عمر وقد قيل في تفسيره ما غير ذلك قوله ثم قال يا رب الله هذا يدل على أن السائل كان مسالما وبه رد على من قال انه أوسع من انه حينئذ سأل لذل لم يكن قد أسأل قولاً هلكت الاموال المراد بالاموال هنا الماشية لا الهامت قوله وانقطعت السبل المراد بذلك ان الابل ضعفت لانه الذوت عن السفر لم تكن الاتجد في طريقته من الكلام ما يقيم او هادوا وقيل المراد قد ساءت لالناس من الطعام أو قلته فلا يصح دون ما يجلبونه ويحملهون إلى الاسواق قوله فادع الله يغنيها هكذا رواية للجباري بالجزم وفي رواية له يغنيها بالرفع وفي رواية أن يغنيها بالجرم ظاهر وروى عن الاستئناف أي فهو يغنيها قال في الفتح جازان يكون من الغوث أو ن لغوث والمعروف في كلام العرب غنيانا من الغوث وقال ابن القطاع غاث الله عباده غنيما وغيا شاقهم المطر وأغاثهم أحباب عاظمهم ويقال غاث وأغاث بمعنى قال ابن زيد انضل غاثه الله بغوثه غوثا واستعمل أغاثه ومن فتح أوله في الغيث يستعمل أن يكون معنى أغثنا أعطينا غوثا وغيا غوثا قوله فادع الله يغنيها به استصحاب رفع اليد دعاء الاستسقاء وقد تقدم الكلام عليه قوله من حساب أي يجمع قوله ولا قزعة بفتح القاف والرائي بعدها مهله أي يحاسب متفوق وقال ابن سيده القزح قطع من السحاب رقاق قال أبو عبيدة وأكث ما يجي في الخريف قوله وما ينشأ بين سلع بفتح الهاء وسكون اللام جعل معروف بالمديسة وقد حكى أنه بفتح اللام قوله من يث ولا أراي يجمعان من رؤيته وأشار بذلك إلى أن السحاب كان مفقودا لاستتار يث ولا غيره قوله فطاعت أي ظهرت من وراء سلع قوله مثل الترس أي مستديرة ولم يرد أنها في القدر وفي رواية فنشأت بحسبة مثل رجل المطر قوله فاما توسط السماء فنشرت هذا يشعر بانها استمرت مستديرة حتى انتهت إلى الأفق وانبطحت حينئذ وكان فائدة تعمم الأرض بالمطر قوله ما رأينا شمس سبها هذا كناية عن استقرار النسيم الماطر وهو كذلك في الغالب والافق يستقر المطر والشمس بأبدة وقد تحجب الشمس بغيم مطر وأصرح من ذلك ما وقع في رواية أخرى للجباري بلفظ غبار نايه من ذلك ومن اغدوس بعد الغد والذي يليه حتى الجمعة الأخرى والمراد بقوله سبها أي من السبت إلى السبت قاله ابن المنسیر

داود في الصلاة وكذا الترمذي وابن ماجه فيهما والفساني في الذكاح والبعوث واليوم والليله عن عائشة رضي الله عنها قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) عني شئ من التوافل أشد منه تعاهدا أي فقدنا ونحفظنا على ركعتي الفجر (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت مكان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) بخضف الركنين اللتين قبل صلاة الصبح) قرا وتوا نعالا (حتى) أي لا قول) بلام التاني كبد (هل قرا بام الكتاب) أم لا وفي رواية بام القرآن وسعي لا بد من وليس انتهى أي انهم اشك في قراءته بالعاقبة بل اراد ان كان في غيرهما من التوافل بطل وفيه ضعف

أفدها هو قراتهم حتى اذا نسبت الى قرانه في غيرها كانت كأنها البررة اقرأها ورواهما بين بصري واسطى ومذني وكوفي وفيه
 الثابت والنعمة والقول وفي رواية عنها **كان يصل بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يلى الى اجمع النداء بالصبح ركعتين**
خفيفتين ورواه البخاري في هذا الباب أيضا **ازاد مسلم بقرائها بعل ياء الياء الكافرون** وقل هو الله احد ولا يلد ولا يولد ولا يلد
 وما أنزل علينا في الركعة الاولى وفي الثانية ربنا آمنا بما أنزلنا واتبعه الرسول **(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال اوصاني**
خليلي صلى الله عليه وآله وسلم الذي تخللت ٢٤٢ محبته فلي فصر في خلافة أبي بلخه وقوله هذا لا يعارضه قوله صلى الله

عليه وآله وسلم لو كنت متخذًا
 خليلا لغيري لآخذت بأبكر
 خليلا لان المنع أن يتخذوه
 صلى الله عليه وآله وسلم غيره تعالى
 ضله لالان غيره يتخذوه
 (بثلاث لأدهن) بضم العين
 أى لا تأثركهن (حق) أى الى أن
 (أموت) يحتمل أن يكون قوله
 لأدهن الخ من جملة الوصية
 أو يكون من اخبار الصحابي
 بذلك عن نفسه (صوم ثمانية
 أيام) البيض (من كل شهر)
 لقرين النفس على جنس الصيام
 ليدخل في واجبه بانتمراح
 ويشاب نواب صوم الدهر بانضمام
 ذلك الصوم رمضان اذ الحسنه
 بعشر أمثالها قال في القمع الذى
 يظهر ان المراد بها البيض
 (وصلاة الضحى) في كل يوم
 كما زاده أحمد بلفظ ركعتين وهما
 إنهما يؤجزان عن الصدقة التى
 تصعب على مفاسل الانسان في كل
 يوم وهى ثمانية وستون مقبلا
 كما في حديث مسلم عن أبي ذر
 وقال فيه ويجزئ عن ذلك ركعتان
 الضحى قال ابن رقيق العبد لعله

والطبري قال وفيه تجوز لان السبت لم يكن مبتدأ ولا الثانى منتهى وانما عبر أنس بذلك
 لانه كان من الانصار وقد كانوا جاؤوا اليه ورواها أخذوا بكثيرين من اصطلاحهم وانما سموا
 الاسبوع سبتا لانه أعظم الايام عند اليهود وكان الجمعة عند المسلمين كذلك وفي تعبيره
 عن الاسبوع بالسبت مجاز من سئل والعلاقة الجزئية والكلية وقال صاحب النهاية
 أراد قطعة من الزمان وكذا قال النووي ووقع في رواية ستاى سبعة أيام ووقع في رواية
 فطرنا من جمعة الى جمعة قوله ثم دخل رجل من ذلك الباب ظاهرا انه غير الاول لان
 النكرة اذا تكررت دلت على التعدد وقد قال شريك في آخر هذا الحديث سألت أنسا
 أهو الرجل الاول فقال لا أدري وهذا يقتضى أنه لا يجوز التبايع في رواية للبخاري
 عن أنس فقام ذلك الرجل أو غيره وفي رواية له عنه فأتى الرجل فقال يا رسول الله ومثلاها
 لابي عوانة وهذا يقتضى الجزم بكونه واحدا فله انسان ذكره بعد ان نسيه ويؤيد ذلك
 ما أخرجه البيهقي عنه باللفظ فقال الرجل يعنى الذى سأل البيهقي قوله هل سكت الاموال
 وانقطعت الرجل أى بسبب غير السبب الاول والمراد ان كثرة الماء انقطع المرحى بسببها
 فهل سكت المواشى من عدم المرى أو لعدم ما يمكنهم من الماء وبذلك على ذلك ما عرفت
 لانسانا بلفظ من كثرة الماء وأما انقطاع السبل فلتعذر سلوك الطريق من كثرة الماء
 وفي رواية عند ابن خزيمة واحتسب الركان وفي رواية للبخاري ثم دعت البيوت وفي
 رواية لهدم البناء وغرق المال قوله عسكها يجوز ضم الكاف وسكونها والاضحى يعود
 الى الامطار والى السحاب أو الى السماء قوله اللهم حوالينا ولا علينا انقذنا من الكلام
 عليه قوله على الاكام بكسر الهمزة وقد تفتح جمع أكمة مفتوحة الحروف جميعا قيل
 هى القرب المجتمعة وقيل هى الجبال الواحدة وقيل هى الخيل وقال الخطابي هى الهضبة
 الضخمة وقيل الجبل الصغير قبل ما ارتفع من الارض قوله والطراب تقدمت نفسه
 وضبطه غللا وبطون الادوية المراد بها ما يتحصل فيه الماء ينتفع به قوله فانتفعت أى
 السماء أو السحابة الماطرة والمعنى انما أنت كنت عن المطر على المديسة وفي الحديث
 فوائدها جواز المكالمه من الخطيب حال الخطبة وتكرار الدعاء وادخال الاستسقاء
 في خطبة الجمعة والدعاء على المنسب وترك تحويل الرءاء والاستقبال والابتداء بصلاة
 الجمعة عن صلاة الاستسقاء كما تقدم وفيه علم من أعلام النبوة فى اجابة الله تعالى دعاء

ذكر الاقل الذى يوجد لنا كيد بدهله وفي هذا دلالة على استحباب صلاة الضحى وان أفها ركعتان وعدم غلبته نية
 صلى الله عليه وآله وسلم على فعلها الا يشافى استحبابها لانه حاصل بدلالة القول وليس من شرط الحكم أن تتوافر عليه أدلة
 القول والفعل لكن ما واظب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على فعله مرجع على ما يواظب عليه (ونوم على وتر) لا يغرن على
 جنب الصلاة فى الضحى كالوتر قبل النوم فى المواظبة اذ الليل وقت العقل والكسل فطلب النفس فيه الراحة وقدرى
 أن اناهرة كان محتسما درس الحديث بالمالا **١٤** التهجيد فأمر بالضحى طلاء قيام الله وأمره صلى الله عليه وآله وسلم

أنه لا ينال الأعلی وتر ولم يأمرك بأكثر ولا هو ولا غيره هاهنا العناية لكن قد وردت بحجة صلى الله عليه وآله وسلم
بأنه لا ينال الأعلی وتر ولا يركع إلا بعد السلام ولا يركع إلا بعد التساقط قبل ختمه بهذا ليكون فقره لا مال لهم فهو ما هم بما يليق
بهم وهو الصوم والصلاة وهما من أعرف العبادات البدنية ووجه المطابقة بين الحديث والترجمة أنه يتناول الثاني الحاضر
والسفر كما يدل عليه قوله لا أدعهن حتى أموت فحصل التطابق من أحد الجانبين وهو الحاضر وذلك كاف في المطابقة
وفي الحديث استحباب تقديم الترتيب على النوم لكنه في حق من لم يثق بالاستقامة ٢٤٣ أمان من وثقه قلنا أخيراً أفضل الحديث

مسلم من خاف أن لا يقوم من
آخر الليل فليوتر بأوله ومن طمع
أن يقوم آخره فليوتر بآخر الليل
فان أوتر ثم نهد لم يبعده لحديث
أبي داود وقال الترمذي حسن
لأوزان في ليلة ورواه حديث
البيان بصريح اللفظ فانه
واضح وفيه التحديث والعنفمة
والقول وأخرجه البخاري أيضاً
في الصوم ومسلم والسنن في
الصلاة (عن عائشة رضي الله
عنها أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم كان لا يدع أربعاً قبل
الظهر وركعتين قبل الغداة)
ولا يعارض بينهما وبين حديث
ابن عمر لأنه يحتفل أنه كان إذا صلى
في بيته صلى أربعاً وإذا صلى
في المسجد ركعتين وأنه كان يقول
هذا وهذان فبني كل من ابن عمر
وعائشة ما رأى أو كان الأربع
ورأى ما بعد الزوال ملحد
فوبان عند البزار أنه صلى الله
عليه وآله وسلم كان يستحب أن
يصل بعد نصف النهار وقال فيه
انهم اسعوا تفتح في أبواب السماء
ويظهر الله إلى خلقه بالرحمة

فيه وامتنال أصحاب أمره كوقع في كثير من الروايات وغير ذلك من التوائد

(كتاب الجنائز)

هي جمع جنازة بكسر الجيم رفعتها قال ابن قتيبة وجماعوا الكسرة فصح وحكى صاحب
المطالع أنه يقال بالفتح لا تمت وبالكسر لا تمس عليه الميت ويقال كس ذلك انتهى
والجنازة مشتقة من ينزذ استقرأه ابن فارس وغيره والمضارع ينجز بكسر النون قاله
النوري والجنائز بفتح الجيم لا غير قاله النووي والحافظ وغيرهما

(باب عيادة المريض)

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال حق المسلم على المسلم خمس ردة
السلام وعبادة المريض واتباع الجنائز وأجابه الدعوة وتشميت العاطس متفق عليه
وعن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان المسلم اذا عاد أخاه المسلم لم يزل
في محبة الجنة حتى يرجع رواه أحمد ومسلم والترمذي قوله خمس في رواية لمسلم حتى
المسلم على المسلمت وزاد اذا استنحلت فأنصح له وفي رواية للبخاري من حديث البراء
أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسبع وذکر الخس المذكورة في حديث
الباب وزاد أنصر المظالم وبرار القسم والمراد بقوله حتى المسلم أنه لا ينبغي تركه ويكون
فعلاً أو اجباً أو مندوباً بالبناء وكذا سبب الواجب الذي لا ينبغي تركه يكون استعماله
في المعنيين من باب استعمال المشترك في معنييه فان الحق يستعمل في معنى الواجب كذا
ذكره ابن الأعرابي وكذا يستعمل في معنى الثابت ومعنى اللازم ومعنى الصدق وغير ذلك
وقال ابن بطال المراد بالحق هنا الحرمة والعفة وقال الحافظ الظاهر أن المراد بها
وجوب الكفاية قوله ردة السلام فيه دليل على مشروعية ردة السلام ونقل ابن عبد البر
الاجماع على أن ابتداء السلام سنة وإن ردة فرض وصلة الردن يقول وعليكم السلام
ورحمة الله وبركاته وهذه الصفة أكمل وأفضل فلا حذف الواو جاز وكان تأركا لأفضل
وكذا الواقص على وعليكم السلام بالواو أو بدونها أي اقلوا وقصر على ما كنتم يجزوه
بالاخلاف ولو قال وعليكم بالواو في جزائه وجهان لأصحاب الشافعي وظاهر قوله حتى
المسلم لا يرد على الكافر وأخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة قال قال رسول الله

وأما سنة الظهر فالركعتان التي قال ابن عمر ثم قيل في وجهه عند الشافعي أن الأربع قبلها أجنبية عما يجديها قال في الشرح
والأولى أن يجعل على حالين فكان تارة يصلي ثنتين وتارة صلى أربعاً وقال أبو جعفر الطبري الأربع كانت في كثير من أحواله
والركعتان في قلبه (عن عبيد الله الزني) ابن المغفل (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا قبل صلاة
المغرب أي ركعتين عند أبي داود قال ذلك ثلاثاً كما يدل عليه قوله (قال) مسلم إلى الله عليه وآله وسلم (في) المرة (الثالثة لمن شام)
صلاتهما (ركعتان) يتخذها الناس سنة) لازمة يؤاخذون عليه ولم يرد في استحبابها إلا ما يبرها لا يستحب وكان المراد

المخطوط رتبنا عن ثواب القرائن ومن ثم لم يذكرها أكثر الشافعية في الروايات ونبدلها أيضا حديث ابن عمر عند أبي داود
 بإسناد حسن قال ما رأيت أحدا يصلي ركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكنه معارض بحديث
 عقبه بن هاجر السائي لهذا الحديث في البخاري أنهم كانوا يهتفون في العهد النبوي قال أنس وكان يرافضنا فلم يهتفنا
 وقد عدده بعضهم من الروايات وتعتب بأنه لم يثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم واطب عليه والذي صححه النووي أنها سنية
 للإمامين في حديث الباب وقال مالك ٢٤٤ بعدم السنية وعن أحمد الجواز قال في المجموع واستحبنا قبل الشروع

في الإقامة فان شرع فيها كره
 الشروع في غير المكتوبة لحديث
 مسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة
 إلا المكتوبة اه وقال النخعي
 أنها بائدة لأنه يردى في تأخير
 المغرب عن أول وقتها وأجيب
 بأنه منافية للسنة وبأن زعمنا يسير
 لأنها أخيرة الصلاة عن أول وقتها
 وسكمت استحبابها ما رآه أجابة
 الدعاء لأنه بين الأذانين لا يرد
 وكلما كان الوقت أكثر فكان
 ثواب العبادة فيها أكثر ومجموع
 الأحاديث يدل على استحباب
 بختمه ههنا كركعتي النحر قال
 في الفتح لم يذكر المصنف يعني
 البخاري الصلاة قبل العصر
 وقد ورد فيها حديث لا يهري
 صر فوع لنظمه رحم الله أمرا
 صلى قبل العصر أربعا أخرجه
 أحمد وأبو داود والترمذي
 وصححه وابن حبان وورد من
 فعله صلى الله عليه وآله وسلم
 أيضا حديث علي بن أبي طالب
 أخرجه الترمذي والنسائي وفيه
 أنه كان يصلي قبل العصر أربعا
 وليس على شرط البخاري اه

وروا حديث الباب بصريون إلا ابن بريده فإنه مروى وفيه لتحديث بالجمع والافراد العتقة والقول أحدكم
 وأخرجه البخاري أيضا في الاعتصام وأبو داود في الصلاة (بسم الله الرحمن الرحيم) كذا ثبتت البسملة في نسخة العتقة في
 قبل الباب وهي لا يدرعها صحح عليه (باب فضل الصلاة) مطلقا والمكتوبة فقط (في مسجد مكتوب) مسطور المدينة •
 قال ابن زريق لم يبق في الترجمة بيت المقدس وإن كان مجموعا إليه في الحديث لكونه أفرد به بذلك ترجمة قال وترجم
 بفضل الصلاة وليس في الحديث ذكر الصلاة ليبين أن المراد بالرحلة إلى المساجد قصد الصلاة فيها لا لفعل المساجد

منه الصلاة اه وظاهر ايراد المصنف لهذه الترجمة في أبواب التطوع بشعر بان المراد بالصلاة في الترجمة صلاة النافلة
ويحتمل أن يراد به ما هو أهم من ذلك فقد دخل النافلة وهذا وجهه وقال الجمهور في حديث الباب وذهب الطحاوي الى
أن التفضل مختص بصلاة الغريضة كذا في الفتح (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا تشد الرحال) بضم الفوقية وفتح المجهمة والرحال جمع رحل للمعبر كالمسافر وهو أصغر من القتب وشده كناية عن
الغفرانه لازم لهو التعبير شده خارج يخرج الخالف في ركوبه للمسافر ٢٤٥ فلا فرق بين ركوب الرحال وغيرها

أحدكم فيسئل له يرحمك الله يقول ربنا الله وياكم ويغفر لنا وياكم والتسبيح سنة على
الكفاية ولو قال بعض الحاضرين إن أجزأ عن الباقيين ولكن الأفضل أن يقول كل واحد
لما في الجبارة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا عطس أحدكم
وسمى الله كان حقاً على كل مسلم سمعه أن يقول بسم الله تعالى وقال أهل الظاهر أنه يلزم
كل واحد وبه قال ابن أبي مريم وإخاؤه من العربي والتسبيح انما يكون مشروعا
للعاطس اذا سمى الله كما في حديث أبي هريرة المذكور وفي الصحيحين عن أنس قال عطس
رجلان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمعت أحدهما ولم يسم الله الآخر فقال الذي
لم يسمه فلان عطس فسبحه وعطس فلم يسمه فقال هذا جد الله وأنت لم تحمد الله
وفي صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول إذا عطس أحدكم فحمد الله فسمحه فإن لم يحمده الله فلا تشمونه وإذا
تكرر العطاس فهل يشرع تكرير التسبيح أولاً فيه خلاف وقد أخرج ابن السني بإسناد
فيه من لم يمتنع حاله عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
إذا عطس أحدكم فليسمه جليسه وإن زاد على ثلاث فهو من كرم ولا يسم بعد ثلاث
وفي مسلم عن سلة بن لاكوع أنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الثانية أنك
من كرم وأخرج أبو داود والترمذي من حديث سلة أنه قال في الثالثة يرحم الله هذا
رجل من كرم وأخرج أبو داود والترمذي أيضاً عن عبيد بن رفاعه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم تسبعت العطاس ثلاثاً فإن زاد فانت شئت فسبحه وإن شئت فلا
ولكنه حديث ضعيف قال الترمذي اسأله مجعول قال ابن العربي ومعنى قوله أنك
من كرم أي أنك است من يسم بعد هذا لأن هذا الذي يذكره من مرض لاخفة
العطاس ولكنه يدعي بعداً المسألة للمسلم بالعافية والسلامة ولا يكون من باب التسميت
والسنة للعاطس أن يضع يده أو يده على فيه عند العطاس لما أخرجه أبو داود والترمذي
عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا عطس وضع يده أو يده
على فيه وخفض أو خفض أصواته وحسنه الترمذي ويذكره رافع الصوت بالعطاس
لما أخرجه ابن السني عن عبد الله بن الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
إن الله عز وجل يكره رفع الصوت بالتأثيب والعطاس وأخرج أيضاً عن أم ميمونة قالت

من الخليل والبالغ والجد
والمنشئ في هذا المعنى ويدل
لذلك قوله في بعض طرقه انما
يسافر أخرجه مسلم والنسائي
بمعنى النبي عن السعري وغيرها
أي لا تشد الرحال الى مسجد
للاضطرار فيه قال الطبري هو أبلغ
من صريح النبي ككأنه
قال لا يستقيم أن يقصد بالزيارة
الاهذه البقاع لاختصاصها بما
اختصت به اه (الا إلى ثلاثة
مساجد) الا متنازع فرغ
والتمسك لا تشد الرحال الى
موضع ولازمة منع السفر الى
كل موضع غيرها لأن المستثنى
منه في المتفرغ بقدر ما هم الامام
ليكن يمكن أن يكون المراد
بالمعوم هنا الموضع الخصوص
وهو المسجد كما ساقى (المسجد
الحرام) أي الحرم بمكة وهو
كقولهم الكتاب بمعنى المكتوب
والمسجد بالتفويض على البدلية
بالرفع على الاستئناف والمراد
بجميع الحرم ولغز الله طلائى
والمراد بالمسجد الحرام أرض
الحرم كلها اه وقيل يختص

بالوضع الذي يصلي فيه دون البسوت وغيرها من أجزاء الحرم قال الطبري ويتأيد قوله مسجدي هذا لأن الإشارة فيه الى
مسجد الجماعة فينبغي أن يكون المتن كذلك وقبل المراد به الكعبة حكاه المصنف الطبري وذكر أنه يتأيد بما رواه النسائي
بلفظ الا لكعبة وفيه نظر لأن الذي عند التلقيق الا مسجد الكعبة حتى ولو سقمت لفظة مسجد لسكانت مراداً وتؤيد
أقول ما رواه الطائفة التي من طريق عطاء أنه قيل له هذا الفضل في المسجد وحده أوفى الحرم قال بل في الحرم لأنه كانه مسجد
(ومسجد الرسول) محمد صلى الله عليه وآله وسلم بطبيعة عبره دون مسجدي للتعظيم وهو من نصير البراءة وروى أحمد

بلسناد رواه أبو الصحيح عن حديث أنس رفعه عن صلى في مسجدى أربعين صلاة لا تنقوصه صلاة كتبت له برا من النار
وبرا من العذاب وبراق من النفاق ويؤيده أيضا قوله في حديث أبي سعيد ومجيدى (ومسجد الاقصى) بيت المقدس
وهو من إضافة الموصوف الى الصفة عند السكوفيين واستتمه ادواله بقوله تعالى وما كنت بجانب الغربى والبصريون
يؤربونه باشعار المكان أى ومسجد المكان الاقصى وجانب المكان الغربى ونحو ذلك وهى الاقصى لبعده عن المسجد
الحرام فى المسافة وقيل فى الزمان ٢٤٦ وفيه نظرا لانه ثبت فى الصحيح ان بينهما أربعين سنة وقال الزخري سى

سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الثواب الرفيع والعطسة الشديدة من
الشمطان قول لم يزل فى خرفة الجنة بالخاء المعجمة على زنة مرحلة وهى البستان ويطاق
على الطريق الاحزاب أى الواضع ونظا الترمذى لم يزل فى خرفة الجنة والخرف بالضمة
الخزرف والنجفى فأقاده صاحب القاموس (وعن علي رضى عنه قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا عاد المسلم أخاه مشى فى خرفة الجنة حتى يجلس فإذا
جلس غمزه الرحمة فان كان غدوة صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يمسي وان كان مساء
صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يصبح ورواه أحمد وابن ماجه وللترمذى وأبو داود ونحوه
* وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يهودى أيضا الا بعد ثلاث ورواه ابن
ماجه * وعن زيد بن أرقم قال لما فى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجع كان يعينى
رواه أحمد وأبو داود - حديث على قال أبو داود انه استسند على من غير وجه صحيح
وقال الترمذى انه حسن غريب وقال أبو بكر البرز عذ الحديث روى أبو معاوية عن
الاعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ورواه شعبه عن الحكم عن عبد الله عن
نافع وهذا الناظر لا يعلم رواه الأهل وقد روى عن علي من غير وجه وحديث أنس فى استناده
مسلم بن علي وهو متهمل وحديث زيد بن أرقم سكت عنه أبو داود والمندرى وأخرجه
أيضا البخارى فى الادب المفرد وصححه الحاكم وفى الباب عن أبي موسى عند البخارى
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عود المريض وأطعمه المانع وفكوا
العانى وعن جابر عند البخارى وأبي داود قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعودنى
ليس براكب بقل ولا يردون وعن أنس غير حديث الباب عند أبي داود قال قال رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من توشأ فاحسن الوضوء عادأ غام المسلم بحسب ما يوعد
من جهنم مسير سبعين خريفا وفى اسناده الفضل بن دالم قال يحيى بن معين ضعيف
الحديث وقال أحمد لا يحتج به وقال مرة ليس به بأس وقال ابن حبان كان من يحظى فلا
يفتح شطره حتى يطل الاحتجاج به ولا اتقى أثر العدول فسلط به منتهم فهو غير صحيح
به اذا انفرد وعن عائشة عند البخارى ومسلم وأبي داود والنسائى قال لما أصيب سعد بن
معاذ يوم الخندق ضرب عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيمة فى المسجد ليعوده

الاقصى لانه لم يكن ورواه مسجد
كثيرة وقيل لبعده عن الاقدار
والثب وقيل لواقفه بالنسبة
الى مسجد المدينة لانه بعيد من
مكة وأبيت المقدس ابعده
ولبيت المقدس عدة امهات تقرب
من العشر من منها ايلياء
والمقدس يسكنون النافى
وبعضها مع التشديد القدس
وشلم بالجملة وتشديد الام
وبالهامة وشلام عجمة وسلم بفتح
المهالة وكسر اللام الخفيفة
وأورى سلم سكن الوادو بكسر
الراء بعد الاحتياطة ساكنة
وكورة بيت أيل وصيهون
ومصروث وكورث لاو بابوش
قال فى الفتح وقد تتبع أكثر
هذه الاسماء الحسين بن خلو به
اللغوى فى كتاب ليس فى هذا
الحديث فضيلة هذه المساجد
ومزيتها على غيرها الكونما
مساجد الانبياء ولان الاول
قوله الناس واليه يحجهم والثانى
كان قبله الام الساقطة والثالث
أسس على التقوى واختلف فى
شد الرجال الى غيرها كالذهب

الى زيارة الصالحين أحياء وأمواتا والى المواضع الفضيلة لتصد التبرل لهما والى الصلاة فيها فقال الشيخ أبو محمد من
الطوبى من يحرم شد الرجال الى غيره هاعلاظا هر هذا الحديث وأشار القاضى حسين الى اختياره به قال عياض وطائفة
وبدل عليه ما رواه أصحاب السنن من النكار بصرة الغفارى على أبي هريرة خروجه الى الطور وقال لو أردت ذلك قبل
أن تخرج ما خرجت واستدل به الحديث فدل على أنه يرى حل الحديث على عمره وواقفة ابو هريرة الصحيح عند امام
الطبرمين وغيره من الشافعية أنه لا يحرم واجبا وان الحديث باجوبة منهم ان المراد ان الفضيلة العامة انما هى فى شد الرجال

الى هذه المساجد بخلاف غيرها فانه جائز وقد وقع في رواية لاجدة بالفظ لا ينبغي للمطى ان تعمل وهو افظ ظاهر في غير
التحريم ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث في نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة فانه لا يجب الوقامه قاله
لواين بطل وقال الخطابي اللفظ لفظ الجبر ومعناه لا يجب فيما يستدركه الانساز من الصلاة في البقاع التي يتبرك بها أى
لا يلزم الوقامه بشئ من ذلك غير هذه المساجد الثلاثة ومنها أن المراد حكم المساجد فقط وانه لا تشد الرحال الى مسجد من
المساجد للصلاة فيه غير هذه الثلاثة وأما قصد غير المساجد لزيارة صالح ٢٤٧ أو قريب أو صاحب أو طلب علم أو تجارة

أو زينة فلا يدخل في النهي
ويزيده ما روى أحمد عن شهر
ابن حوشب قال سمعت أبا سعيد
وذكرت عنده الصلاة في الطور
فقال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا ينبغي للمطى
ان تشدد رحاله الى مسجد يتبعي
فيه الصلاة غير المسجد الحرام
والمسجد الأقصى ومسجدي
وشهر حسن الحديث وان كان
فيه بعض الضعف ومنها ان
المراد قصد الذهاب لاعتكاف فيها
حكاية الخطابي عن بعض السلف
أنه قال لا يعتكف في غيرهما هو
أخص من الذي قبله ولم أر عليه
دليلا واستدله على أن من
نذر ان يأتى أحدهم هذه المساجد
لزمه ذلك وبه قال مالك وأحمد
والشافعي في البيهقي واختاره
أبو بصير المروزي وقال أبو
حشيفة لا يجب مطلقا وقال
الشافعي في الام يجب في المسجد
الحرام لتعلق التسليم بخلاف
المسجدين الآخرين وهذا هو
المصور لأصحاب الشافعي وقال
ابن المنذر يجب الى الحرمين

من قريب وعن عائشة بنت سعد بن أبيها قال اشتهى بكيت فجاءني رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بعد دقي ووضع يده على جبهتي ثم مسح صدري وباطني ثم قال اللهم اشف سعدا
وأتم له هجرته أخرجه البخاري وأبو داود وعن البراء أشار له الترمذي وعن أبي هريرة
عند الترمذي وابن ماجه بالفظ من عادمرضا نأدى مناد من أسماء طيب وطاب لك
وتوات من الجنة نزلا قول في خرافة زينة كاسة الخنزير والمجنني كذا قال في القاموس
قال في الفتح خرافة بضم الميم وسكون الهمزة هاء هي التمرة وقيل المراد بها عينا
الطريق والمعنى أن العائد عيشي في طريق يؤديه الى الجنة والتفسير الأول أولى فقد
أخرجه البخاري في الادب من هذا الوجه وفيه قلت لا في قلابه ما خرافة الجنة قال جناه
وهو عند مسلم من جملة المرفوع قوله الابد ثلاث يدل على أن زيارة المريض انما تشرع
بعد مضي ثلاثة أيام من ابتداء مرضه فتقدمه مطلقات الاحاديث الواردة في الزيارة
ولكنه غير صحيح ولا حسن كما عرفت فلا يصلح لذلك قوله من وجع كان بعيني فيه أو وجع
العين من الأمراض التي تشرع اها الزيارة فترد الحديث على من لم يقل باستحباب زيارة
من كان مرضه الرمد ونحوه من الأمراض الخفيفة وأحاديث الباطل تدل على تأكد
مشروعية زيارة المريض وقد تقدم الخلاف في حكمه ما يستحب الدعاء للمريض وقد
ورد في صفته أحاديث منها حديث عائشة بنت سعد المتقدم ومنها حديث ابن عباس
عند أبي داود والنسائي والترمذي وحسنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
من عاد مريضا لم يحضر أجره فقال عنه مسيع مرات أسأل الله العظيم رب العرش العظيم
أن يشفيك الا عافاه الله من ذلك المرض وفي اسناده يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد المعروف
بالدالاني وقد وثقه أبو حاتم وكنى فيه غير واحد ومنها حديث عن عبد الله بن عمرو بن
لعماس عند أبي داود قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء الرجل يعود مريضا
فليقل اللهم اشف عبدك شيكاكاً عدواً أو عيشي لك الى حنارة

• (باب من كان آخر قوله لا اله الا الله وتلقين المخضر وتوحيه

وتغميض الميت والقراءة عنده)

(عن معاذ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من كان آخر قوله لا اله الا الله
دخل الجنة رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وفي اسناده صالح

وأما أقصى فلا واستأنس بمحدث جابر ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اني نذرت ان فجع الله عليك مكة
أن أصلي في بيت المقدس قال صل ههنا وقال ابن التين الحجة على الشافعي ان أعمال المطى الى مسجد المدينة ومسجد
الأقصى والصلاة فيها رتبة فوجب أن يلزم بالذكر المسجد الحرام انتهى وفيما يلزم من نذر ان يأتى أحدهم هذه المساجد
تفصيل وخلاف بطول ذكره محله كتب الفروع واستدله على أن من نذر ان يأتى أحدهم هذه المساجد الثلاثة الصلاة
أو غيرها يلزمه ذلك لانها الانضال لبعدها على بعض فيكنى صلاته في أى مسجد كان قال النووي لا خلاف في ذلك الا ما روى

من الثابت أنه قال لا يجب الوفاة به وعن الحسن أنه رواه يلزمه كقراءة من ولايته قد سنده وعن المالكية رواية أن تعلقت به عبادة فقتلته كرهنا لا نؤمن به محمد بن مسلمة المالكي أنه يلزم من مسجد بالان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان بأبيه كل بيت قال الكرمانى وقع في هذه المسئلة في عصرنا في البلاد الشامية مناظرات كثيرة ومختلفة من إرائل من الطرفين قلت بشير إلى ما رده الشيخ في الدين السبكي وغيره على الشيخ في الدين بن تيمية وما اتصل به الحافظ من الدين بن عبد الهادي وغيره لا بن تيمية ٢٤٨ رحمه الله وهى مشهور في بلادنا والحاصل أنهم أئروا ابن تيمية بنحريم

شهد الرجل الى زيارة قبر سيدنا
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وأبكرنا مشروء ذلك
وفي شرح ذلك من الطرفين طول
وهي من اشنع المسائل المتقولة
عن ابن تيمية ومن جملة ما سئل
به على دفع ما ندعاه غيره من
الاجماع على مشروعية زيارة
قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
خافل عن مالك انه كره أن
يقول زرت قبر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وقد أجاب
عنه المحققون من أصحابه بأنه
كره الله لأصل الزيارة
فإنه من أفضل الأعمال وأجل
القرب الموصلة الى ذي الجلال
وان مشروعيه مما يحل اجماع بلا
نزاع والله الهادي الى الصواب
اه ما في الفتح وقال القسطلاني
وقد بطل بحام من التعديرات
تشد الرجال الى مسجد الصلاة
فيه المعتقد بحديث أبي سعيد
الخرقي في مسجد أحمد بانه ساند
حسن من مروى لا ينبغي له على
أن تشدد الرجال الى مسجد تبتغي
فيه الصلاة غير المسجد الحرام

ابن أبي غريب قال ابن القطان لا يعرف وأعل الحديث به وتعقب بأنه روى عنه جماعة
وذكر ابن حبان في الثقات وقد عذرنا هذا الحديث ابن معين إلى الصحيحين فغلط فإنه ليس
فيه ما هو الذي فيه المودة بما لوث ولكنه روى مسلم من حديث عثمان من مات وهو يعلم
أن لا اله الا الله دخل الجنة وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة عند الطبراني لفظ من
قال عندهم لا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله لأطعمه النار أوفى اسناده
جابر بن يحيى الحضرمي وأخرج الفسافي نحوه عن أبي هريرة وسنده وأخرج مسلم من
حديث أبي ذر قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما من عبد قال لا اله الا الله ثم مات
على ذلك الا دخل الجنة وأخرج الحاكم من عمر بن موفى قال لا علم كلمة لا يقوله ابي عبد الله
من قلبه فقبول على ذلك الا حرم على النار لا اله الا الله وفي الباب أيضا عن طلحة وعبد الله بن
عمر عند أبي نعيم في الحلية وعن ابن مسعود وعند الخطيب مثل حديث الباب وعن
حذيفة عنده أيضا بنحوه وعن جابر وابن عمر عند الدارقطني في العمل بنحوه أيضا
والحديث فيه دليل على نجاة من كان آخر قوله لا اله الا الله من النار واستحقاقه الدخول
في الجنة وقد وردت أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة أن يهود
قوله لا اله الا الله من موجبات دخول الجنة غير تقييد بحال الموت قبل أو لى أن وجب
ذلك إذا قاله في وقت لا تتبعه معصية (وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال لقنوا موتا كمالا لا اله الا الله رواة الجماعة الا البخاري) وفي الباب عن أبي هريرة
عند مسلم عن عبد الله بن مسعود ورواه ابن حبان عنه وهو زاد فيه من كان آخر كلامه
لا اله الا الله دخل الجنة فو ما من الدهر وان أصابيه ما أصابك في ذلك وعنه أيضا حديث
آخر بانظ اذا مات مرضا كمن فلا قولهم قول لا اله الا الله ولكن لقنواهم فإنه لم يثبت به
المساقط قطوف اسناد محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك وعن عائشة عند النسائي
بنحو حديث الباب وعن عبد الله بن جعفر عند ابن ماجه وزاد الحليم الكرمي مصاب الله
رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين وعن جابر عند الطبراني في الدعاء والعقيلي في
الضعفاء وفيه عبد الله بن مجاهد وهو متروك وعن عروة بن مسعود المعقبي عند العقيلي
باسناد ضعيف وعن حذيفة عند ابن أبي الدنيا وزاد فيه ما لم يقبله من الخطايا وعن
ابن عباس عند الطبراني وعن ابن مسعود عنه أيضا عن عطاء بن السائب عن أبيه عن

والأصغر ومعهدي هذا قول ابن تيمية حيث منع من زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي جده
من أشنع المسائل المنقولة عنه وقد أجاب عنه الحققة ومن أمحاهم أنه كـ اللفظ أدباً لأصل الزيارة فإنهم من أفضل الأعمال
وأجل القرب الموصلة إلى الذي للجلال والزمعرو عتبهما لاجتماع بلانواعها فسد الرحال لزيارة أميها كطلب علم
لنفس إلى المكان بل إن فيه الخـ وصكها من الشيخ ابن حجر المكي الشافعي في الجوهر المنظم على شيخ الإسلام ابن تيمية في
هذه المسئلة وطاعة من المتأخرين المقابلة لأوامر من قطر في كلام ابن تيمية وما استدلل على منع السور لزيارة القبر ونظر

انصاب وفهم كلام ابن الهادي الناصر لرحمة الله علم أن الحق في هذا الباب مع ابن تيمية ومن تبعه لا مع من ردد، وخذله تبعها
لا عدلا والشيوخ ابن تيمية رحمه الله لا يذكروا أصل زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل هي عنده تشرع وتستحب إن يمر على
المدينة المكرمة وانما يمنع عن شد الرحل اليها ذلك الغرض بناء على أنه لم يرد به نص من سنة ولا أثر صحيح عن مصابي ولا ناهي
ولهذا تراه قد ذكر في منسكه آداب زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل في شيء ممن فتاوا وهو افتائه أن زيارته صلى الله
عليه وآله وسلم غير مشروعة لكن مناسدا لتعصب كثير لا يتخصص ٢٤٩ ولرحمة الله في هذه المسئلة سلف صالح كالآل

والجوي وفي بعض والقاضي
حسين وطائفة كآثار إليه
في الفتح بل هو في ذلك تابع
لبصرة الغفادى وأى مريرة
الصعابين فكيف يجوز
التعامل عليه دون هؤلاء
أنه وانهم سواء في ذلك ولا ريب
أن الذين طعنوا فيه ونالوا منه
وردوا عليه لميلهم وأمعش
ما آتاه الله من العلم والعلم
والفضل والعقوى ولم تؤثر
هذه بدعة ولا في قط والكلام
عليه وله بطول جدا ولا حاجة
الي بسط القول في ذلك
فقد صنف في هذه المسئلة
كتب ورسائل جليلة وقعت
زرزلة ولا قل كثيرا لا يخفى على
المطلع المحصل قال في الفتح قال
بعض الحقين قوله الى الى ثلاثة
مساجد المستفي منه مخدوف
فاما ان يقدروا فامتهم لا تند
الرجال الى مكان في أى أمر كان
الى الى الثلاثة أو أى من
ذلك لا سبيل الى الأول لا فضائه
الى دباب السفر للتجارة وصلة
الرحم وطاب العلم وغيرها

جده عنده أيضا قال العقيلي روى في الباب أحاديث صحاح عن غير واحد من الصحابة
وروى فيه أيضا عن عمرو عثمان وابن مسعود وأنس وغيرهم هكذا في التلخيص قوله
اقتوامونا كما قال النووي أ من حضره الموت والمراد ذكره لا الله الا الله لتسكون
آخر كلامه كما في الحديث من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة والامر بهذا التلقين
أمر مندب وأجمع العلماء على هذا التلقين وهو الا كثر عليه والمراد الا ثلاثا بضمها وضيق
حاله وشدة كربته فيكون ذلك بقلبه أو يتكلم بكلام لا يلبق قالوا وإذا قاله مرة لا يكره عليه
الآن يتكلم بعده بكلام آخر فيعيد التعريض له لئلا يكون آخر كلامه ويتضمن الحديث
الحضور عند المحضر لتذكيره وتأييده وانما نحن عليه والقيام بحقوقه وهذا مجمع عليه
٥ كلام النووي ولكنه ينبغي أن ينظر ما التريشة الصارفة للامر عن الوجوب (وعن)
عبيد بن عمير عن أبيه وكانت له بصحة أن رجلا قال يا رسول الله ما البكاء قال هي سبع قد ذكر
منها واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء أو أمواتا رواه أبو داود الحديث أخرجه
أيضا النسائي والحاكم وألفظه عند أبي داود وانما في أن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال وقد سأل رجل عن البكاء فقال من تسع الشمل والسكر وقتل النفس أو كل
الربا أو كل مال اليتيم والتولى يوم الزحف وقذف المحصنات وعقوق الوالدين واستحلال
البيت الحديث وفي الباب عن ابن عمر عند البغوي في المعانيات بخروج حديث الباب
ومداره على أيوب بن عتبة وهو ضعيف وقد اختلف عليه فيه قوله قال هي سبع بتقديم
السبع هكذا وقع في نسخ الكتاب الصحيحة التي وقتنا عليها والواب تسع بتقديم التاء
الفوقية والحديث استدل به على مشروعية توجيه المحضر الى القبلة لقوله واستحلال
البيت الحرام قبلتكم أحياء أو أمواتا وفي الاستدلال به على ذلك نظر لأن المراد قوله
أحياء عند الصلاة أو أمواتا في اللحد والمحضر حتى غير متصل فلا يتناول الحديث والالزم
وجوب التوجه الى القبلة على كل حال وعدم اختصاصه بحال الصلاة وهو خلاف الاجماع
والاولى الاستدلال بمشروعية التوجيه بما رواه الحاكم والبيهقي عن أبي قتادة أن البراء
ابن معمر وأوصى أن توجه للقبلة إذا احتضر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أصاب الفطرة وقد ذكر هذا الحديث في التلخيص وسكت عنه وقد اختلف في صفة

٣٢ نيل في تيمية الثاني والاولى ان بقدر ما هو أكثر مناسفة وهو تشد الرحال الى مسجد الله لاقية
الى الثلاثة فيقبل بذلك قول من منع شد الرحال الى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله أعلم وقال السبكي
الكبير ليس في الارض بقعة لها فضل للزائم احق تشد الرحال اليها لذلك الفضل غير الابد الثلاثة ومراى بالفضل ما ينهد
الشروع باعتبار ربه وتب عليه حكمه كما رواه ما غير هامن البسادة لا تشد اليها الا بالزائم بل زيارته أوجها وأعلم وأوضح ذلك
من المتدورات والمباحات قال وقد التبس ذلك على بعضهم فزعم ان شد الرحال الى الزيارتين في غير الثلاثة داخل في المنع

وهو خطأ لأن الاستثناء انما يكون من جنس المستثنى منه فعني الحديث لا تشد الرحال الى مسجد من المساجد أو الى مكان من الامكنة لاجل ذلك المكان الا الى الثلاثة المذكورة وشد الرحل الى زيارة أو طلب علم ليس الى المكان بل الى من في ذلك المكان انتهى وقد بسطنا القول على هذه المسئلة في كتاب رحلة الصديق الى البيت العتيق ومسلكتنا في شرح بلوغ المرام وفي نخر جرد الاشرار فن شاء الاطلاع عليه فليرجع اليها وفي هذا الحديث الحديث والتعنية والقول ورواية نايبي عن ثابتي عن صحابي وأخرج حديثه ٢٥٠ هذا مسلم وأبو داود في الحج والتساق في الصلاة (وعنه) أي عن أبي

هريرة (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال صلاة أي فرضاً أو نهلاً (في مسجد أي هذا) قال النووي ينبغي للمصلي أن يحصر على الصلاة في الموضع الذي كان في زمانه صلى الله عليه وآله (وسلم) دون ما زيد فيه بعد لأن التضعيف انما ورد في مسجد له وقد اكده بقوله هذا بخلاف مسجد مكة فإنه يشمل جميع مكة بل صحيح النووي أنه يشمل جميع الحرم (خير) من جهة الثواب (من أن الصلاة) فصل (فيما سواه) من المساجد (الاسجد الحرم) أي فإن الصلاة فيه خير من الصلاة في مسجد ي و يدل له حديث أحمد وصححه ابن بيات من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير رفعه صلاة في مسجد هذا أفضل من أن الصلاة فيها سواء من المساجد الاسجد الحرم وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا وعند الزبير وقال استناده

التوجه الى القبلة فقال الهادي والناصر والشافعي في أحد قوله أنه يوجه مستقبلاً يستقبلها بكل وجهه وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة والامام يحيى والشافعي في أحد قوله أنه يوجه على جنبه الايمن وروى عن الامام يحيى أنه قال الأمران جائزان والاولى أن يوجه على جنبه الايمن لما أخرجه ابن عدي في الكامل ولم يضعفه من حديث البراء بلناظر إذا أخذ أحدكم مضجعه فليمتد بيمينه الحديث وأخرجه البيهقي في الدعوات استناداً قال السانط حسن وأصل الحديث في الصحيحين بلناظر إذا اذبت مضجعت فوضاً وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الايمن وقيل اللهم اني أسألت نفسي الذي في آخره فإني من من يلبث فانت على الفطرة وفي الباب عن عبيد الله بن زيد عند النسائي والترمذي وأحمد بلناظر كان إذا نام وضع يده اليمنى تحت خده وعن ابن سعد عند النسائي والترمذي وابن ماجه وعن حفصة عند أبي داود وعن سلمي أم أبي رافع عند أحمد في المسند بلناظر ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موتها استقبلت القبلة ثم نودت بيمينها وعن حذيفة عند الترمذي وعن أبي قتادة عند الحاكم والبيهقي بلناظر كان إذا عرس وعلمه ليل نود بيمينه وأعلمه في مسلم ووجه الاستدلال بإحاديث توسد اليمن عند الموت على استحباب أن يكون المخصر عند الموت كذلك أن النوم مظنة للموت ولاشارة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم فإن مت من بلمت فانت على الفطرة بعد فوته ثم اضطجع على شقك الايمن فإنه يظهر منه أنه ينبغي أن يكثر المخصر على ذلك الهيئة (وعن شداد بن أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا حضرتم موتاً فمأخضوا البصر فان البصر يتبع الروح وقولوا خيرا فإنه يؤمن على ما قال أهل الميت رواه أحمد وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضاً الحاكم والطبراني في الاوسط والبراز وفي اسناده قزعة بن سويد قال في التقريب قزعة بن فضال الثقاف والرازي والعين قال في الخلاصة قال أبو حاتم محمد بن حنبل الصدوق ليس بذلك النووي وفي الباب عن أم سلمة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر أخرجه مسلم قوله ان البصر يتبع الروح قال النووي معناه اذا خرج الروح من الجسد تبعه البصر فأنظر الاين يذهب قال وفي الروح لغتان التذكير والتانيث قال وفيه دليل لمذهب أصحابنا الشككيين ومن وافقهم أن الروح اجسام

اطفة

حسن والطبراني في الدرر مرفوعة الصلاة

في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجد ي بالمر صلاة والصلاة في بيت المقدس بمائة صلاة فوضع بذلك ان المراد بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام وأوله المالكية ومن وافقهم أن الصلاة في مسجد تفضل بدون الا ان قال ابن عبد البر لا تفضل الا في الواحد فيكون ان تكون الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة تسعة مائة وتسع وتسعين صلاة وأوله بعضهم على التساوي ووجه ابن ابي ابيانه لو كان مسجد مكة فاضلاً ومكة فاضلاً ولم يعلم مقدار ذلك

الايديل بخلاف المساواة وأجيب بأن دليله قوله في حديث أحمد وابن حبان السابق وصلاة في المسجد الحرام أفضل من ثمانية صلوات في هذا مكانه لم يقف عليه وهذا التصنيف يرجع إلى الثواب كما هو ولا يتعدى إلى الإجماع إلا لاتفاق كائنه التوى وغيره وعليه يحمل قول أبي بكر القاسم المفسر في تفسيره حسب الصلوات في المسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة وهذا مع قطع النظر عن التصنيف بالجماعة فالتميز بزيادة سبع وعشرين درجة قال البدر بن الصاحب الأمازي أن كل صلاة بالمسجد الحرام فرادى ٢٥١ بمائة ألف صلاة وكل صلاة في جماعة بمائة

أمر، صلاة، يتخلص من هذا إن صلاة واحدة في المسجد الحرام جماعة يفضل ثوابها على ثواب من صلى في بلدته فرأى حتى بلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يفتي أن كل رجل يصوم التمتع فيان لا يحمل بحث وأستدل بهذا الحديث على نفسه، ومكة على المدينة لأن الامتعة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها ما تكون العبادة فيه من حصة وهو قول الجمهور وحكي عن مالك أنه قال ابن وهب ومطرف وابن حبيب من أصحابه

التي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحكى الاتفاق على انها افضل بشع الاوصى بل قال ابن عقيل الحنبلي انها افضل من العرش
وتعقب بان هذا اليعاقبة البحث المذكور لان معلوما يقرب علمه التفضل للعالمين اوجب القرايان سبب التفضيل لا ينحصر
في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون اغترها كثرة فضل جلد المصنف على سائر الخلد قال النووي في شرح المذهب لم ار
لها ما ينافي ذلك وقال ابن عبد البر العائلي بفتح بقدر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على من انكر فضلها ما من اقربه وانه
ليس بعصاة افضل منها فقد انزلها من ثوابها وقال غيره سبب تفضيل البقرة التي ضعت اعضاء الشريعة انه روى المراد في

أطيفة محتلة في البدن. وتذهب الحياء عن الجسد هاهنا وليس عرضا كما قاله آخرون
ولأدما كما قاله آخرون وفيها كلام متشبه للمساكين اه قوله وقولوا أخيرا الخ هذا في
صحيح مسلم من حديث أسامة بن مازن لا ندعو على أنفسكم يا بني فإن الملائكة يؤمنون
على ما تقولون والحديث فيه الذنب إلى قول الخير حيث نمن الدعاء والاستغفار له وطلب
اللطيفة والتعفيف عنه ونحوه وحضور الملائكة حيث نزلت منهم وفيه أن تعمض
اليد عند موته مشرع قال النووي وابع المسلمون على ذلك قالوا والحكمة فيه أن
لا يبعصم نظره لو ترك انماضه (وعن معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم اقرأ يا بني على موتا كم رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد ولفظه يس قلب القرآن
لا يقره وأرجل يريده الله والدار الآخرة لا تفرقه له وأقرضه على موتا كم) الحديث أخرجه
أيضا النسائي وابن حبان وصححه وأحمد ابن القطان بالاضطراب وبالوقف وبجهالة حال
أبي عثمان وأبيه المذكورين في السند وقال الدارقطني هذا حديث ضعيف الاسناد
بجهر الملقن ولا يصح في الباب حديث قال أحمد في مسنده حديثنا أبو الغيرة حديثنا
صفوان قال كانت المشيخة يقولون إذا قرئت يعني يس لم يتخفف عنه بها أو سنده
صاحب مسند الفردوس من طريق قهرمان بن سالم عن صفوان بن عمرو عن شريح عن
أبي الدرداء في ذرقا لا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من ميت يموت فيقرأ
سند من الآهون الله عليه وفي الباب عن أبي ذر وحده أخرجه أبو الشيخ في فضل القرآن
هكذا في التلخيص قال ابن حبان في صحيحه قوله اقرأ على موتا كم يس أراد به من
حضرته المنية لأن الميت يقرأ عليه وهكذا لسنننا وموتنا كم لا اله الا الله ورد المذهب
الطبري في القراءة وسلم في التلخيص اه واللفظ نص في الاموات وتنسأله للهي المحتضر
مجاز فلا يصار إليه الا قرينة

(باب المبادرة الى تجهيز الميت وقضاء دينه)

التي صلى الله عليها وآلها وسلم لم تكن إلا ما عاقب على أنها أفضل من باع الأوسق بل قال ابن
 وتعبق بان هذا يتعلق بالبحث المذكور ولأن معلوما ما قرب عليه الفضل للعباد وأجاب الق
 ه كثره الواب على العسل بل قد يكون غيرها كتنضيل جلد الحصف على شامرا لوالد
 لها بما يتلافى ذلك وقال ابن عبد البر الغامض بقور رسول الله صلى الله عليها وآلها وسلم على
 ليس بعلمة أفضل منها فقد أنزلها من منزلها وقال غيره سبب تنضيل القعة التي خفت أعض

في البتة التي أخذتهم تراه عندما يصلق وواه ابن عبد البر في أوخره هذه من طريق عطاء الخراساني موقفا وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكارة جبريل أخذ التراب الذي خلق منه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من تراب الكعبة فعلى هذا فالبتة التي ضمت أعضاها من تراب الكعبة فخرج الفضل المذكور إلى مكة أن صرح بذلك ورواه هذا الحديث الستة مديون الأشيخ البصري فأصله من دمشق وهو من أفراد وفيه التحديث والاختبار والعتبة والقول وأخرجه مسلم في المناسك والترمذي وابن ماجه في الصلاة والنسائي في الحج ١٥٢ (عن ابن عمر رضي الله عنهم الله كان لا يصل من الضحى) إلى الضحى

أومن جهة الضحى (الافى) يوم يوم يقدم مكة فانه اى ابن عمر (كان يقدمها) اى مكة (ضحى) اى في ضحوة النهار (فقطوف باليت) الحرام (ثم) يصلى ركعتين سنة الطواف (خالف المقام) اى مقام ابراهيم عليه السلام (ويوم ياتي مسجد قبا) هو على ثلاثة افعال من المدينة يزكرو بؤث وقال ياقوت على ميلين على يسار قاصد مكة وهو من عوالي المدينة وسمى باسمه ثم هناك والمسجد المذكور هو مسجد بنى عربون وهو في رهو اول مسجد أسسه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه كان يات به كل سبت يزوره فاذا دخل المسجد كره أن يخرج منه حتى يصل فيه ابتغاء الثواب روى النسائي حديث سهل بن حنيف مرفوعا من خرج حتى ياتي مسجد قبا فصل في فيه كان له عدل عمر وعبد الترمذي من حديث اسيد بن حضير رفعه الصلاة في مسجد قبا كعمرة وعنه ابن أبي شيبة في أخبار

قال أبو القاسم البغوي ولا أعلم روى هذا الحديث غير سعد بن عثمان البلي وهو غريب ٨١ وقد وثق سعيد المذكور ابن حبان ولكن في اسناد هذا الحديث عروة بن سعيد الانصاري وبشال عزرة عن أبيه وهو وأبو مجهم ولان وفي الباب عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث باعلى لا يؤخرن الصلاة اذا أتت والحنافة اذا حضرت والايام اذا وجدت كفوا أخرجه أحمد وهذا الظاهر والترمذي بهذا اللفظ ولكنه قال لا يؤخرهما كان قوله لا يؤخرن وقال هذا حديث غريب وما يرى اسناده متصل وأخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم وابن حبان وغيرهم وإعلال الترمذي له بعدم الاتصال لانه من طريق عمر بن علي عن أبيه عن أبي طاب قيل ولم يسمع منه وقد قال أبو حاتم سمع منه فاضل اسناده وقد أعله الترمذي أيضا بجها السعد بن عبد الله الجهمي ولكنه عده ابن حبان في الثقات قوله عن الحصين بن وحوح هو انصاري وله مصحبة وحوح بفتح الواو وسكن الحاء المهملة وبهدها واو منه وثبوتها مصحبة له أيضا وطلحة بن البراء انصاري له مصحبة والحديث يدل على مشروعية التجهيل بالبيت والاسراع في تجهيزه وتشهده أحاديث الاسراع بالحنافة وسناني (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نسي المؤمن معاقبة دينه حتى يقضى عنه رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن) الحديث رجال اسناده ثقات الا مرفوع في سلمة بن عبد الرحمن وهو صدوق يخطئ فيه الحديث للورثة على قضاء دين الميت والاختلاف بان نفسه معقبة دينه حتى يقضى عنه وهذا قيد دين له مال يقضى منه دينه وأما من له مال له ومات عازما على القضاء فقد ورد في الأحاديث ما يدل على أن الله تعالى يقضى عنه بل ثبت أن مجرد محبة المدين عند موته للقضاء موجبة لتولي الله سبحانه لقضائه وان كان له مال ولم يقض منه الورثة أخرج الطبراني عن أبي امامة مرفوعا من دان دين في نفسه وفاؤه ومات تجاوز الله عنه ورأى غريمه بما شاء ومن دان دين وليس في نفسه وفاؤه ومات اقتض الله لغريمه منه يوم القيامة وأخرج أيضا من حديث ابن عمر الدين دينان فن مات وهو يتوى قضاءه فاناؤا له ومن مات ولا يتوى قضاءه فذلك الذي يؤخذ من حسناته ليس يؤخذ دينار ولا درهم وأخرج أيضا من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر يؤتى بصاحب الدين يوم القيامة فيقول الله فم أنفقت أموال الناس فيقول يارب أنك تعلم أنه أتى

المدينة بائنا داهج عن سعد بن ابى وقاص قال لان اصلى في مسجد قبا ركعتين احب على الى من أن أتى بيت المقدس مرتين لو يعلم ما في قبالضربوا اليه اكاد الابل وفي الحديث فضل مسجد قبا والصلاة فيه لكن لم يثبت فيه تضعيف كالمساجد الثلاثة (وكان) ابن عمر (يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يزوره) اى مسجد قبا اى يوم السبت (واكلوا ماشيا) اى حسب ما تيسر واستدل به ابن حبيب من المالكية كائنه العيني على أن المدي اذا نذر الصلاة في مسجد قبا رزاه وحكاه عن ابن عباس (وكان) اى ابن عمر (يقول انما اصنع كرايت اصحابي يصنعون

ولا منع أحد ان يصلي) اي الصلاة (في ساعة ما من ايل او نهار غير ان لا تتخروا) اي لا تتصدروا بطول الشمس ولا تغروها) فتصالحوا وقتها وفي هذا الحديث دلالة على جواز تخصيص بعض الايام ببعض الاعمال الصالحة والمداومة على ذلك وفيه ان الهوى عن شد الرحل لغيا المساجد الثلاثة ليس على التحريم لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأتي مسجد قبا راكبا وتعقب بان مجيئه صلى الله عليه وآله وسلم الى قبا انما كان لواصل الانصار ودفقة مدح من تأخر منهم عن حضور الجمعة معه وهذا هو السرفي تخصيص ذلك بالسبب وايضا المراد شد الرحل ٢٥٣ اختيار السرفي ولم يكن مجيئه الى قبا من هذا

القبيل بل هو من جنس التفرق وتقبل الاقدام الى مساجد المدينة وتفريج البسائين فلا يقاس هذا على ذلك والله اعلم ورواية هذا الحديث الخمسة ما بين بصري ومديني وكوفي وفيه التحديث والاختبار والعنفة والقول والخرجه البخاري ايضا في الصلاة ومسلم في الحج والبوداد (عن ابى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة) اورده بلفظ البيت لان القبر صار في البيت وقد ورد في بعض طرقه بلفظ القبر قال القرطبي الرواية الصحيحة ببيتي وروى قري وكان به المعنى لانه دفن في بيت سكناه والمعنى منقولة منها كالخمر الاسودا ونقل بعينها اليها كالخمر الذي من البه صلى الله عليه وآله وسلم او توصل الملائكة للطاعات فيم اليها فهو مجاز باعتبار المائل كقوله الجنة تحت ظلال السيف والى الجهاد ما له الجنة فهذه البقعة المقدسة

على امحرق وامحرق يقول فاني قضيت عنك اليوم فيقض عنك وأخرج أحمد وأبو نعيم في الحلية واليزار والطبراني بلفظ يدعى بصاحب الدين يوم القامة حتى يوقف بين يدي الله عز وجل فيقول يا ابن ادم فيم اخذت هذا الدين وفيه ضمنت حقوق الناس فيقول يا رب انك تعلم اني اخذته فلم آكل ولم اشرب ولم اضيع ولكن اني على يدي امحرق وامحرق واموضعة فيقول الله صدق عبيدي وانا احق من قضيت عنك فادعوا الله بشئ فيضعه في كفة ميزانه فترج حسنة على سيئة فانه يدخل الجنة بفضل رحمة واخرج البخاري عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اخذ اموال الناس يريد اداها ادى الله عنه ومن اخذها يريد ان ياكلها اكل الله من ثمنه فخرج ابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث ميمونة عمن مسلم يتدان يشايع الله انه يريد اداها لادى الله عنه في الدنيا والاخرة وأخرج الحاكم بلفظ من ثمان دين في نفسه وفأوه ثم مات بجوار الله عنه وأرضى غريمه بما شاؤوا وقد روي ايضا ما يدل على أن من مات من المسلمين مديونا فدينه على من المولى اية امور المسلمين يقضيه عنه من بيت مالهم وان كان له مال كان ثلثه رتبته اخرج البخاري من حديث ابى هريرة عمن مؤمن الا وانا اولي به في الدنيا والاخرة اقرؤا ان تقيم النبي اولي بال مؤمنين من أنفسهم فاعلموا من مات وترك مالا فدينه عنه مائة كانوا من ترك ديننا وضاعا فديننا فانما ولاه واخرج نحوه أحمد وابوداود والنسائي واخرج احمد وابو يعلى من حديث انس من ترك مالا فلا له ومن ترك دينا فعلى الله وعلى رسوله واخرج ابن ماجه من حديث عائشة عن حل من أمي ديننا فله في قضائه ثمان قبل أن يقضيه فاناوله واخرج ابن ماجة من حديث جابر رفعه أحسن الهدى هدى محمد وشرا الامور محمد فاتهم او كل بدعة ضلالة فمن مات فترك مالا فلا له ومن ترك دينا وضاعا فاني وعلى واخرج احمد ومسلم والنسائي وابن ماجه في حديث آخر من ترك مالا فلا له ومن ترك دينا وضاعا فاني وعلى وانا اولي بال مؤمنين وفي معنى ذلك عدة احاديث ثبتت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه فانها بعد ان كان يمنع من الصلاة على المدينون فلما فتح الله عليه البلاد وكثرت الاموال صلى على من مات مديونا وقضى عنه وذلك مشعر بان من مات مديونا فاستحق أن يقضى عنه دينه من بيت مال المسلمين وهو أحد المصارف الثمانية فلا يسقط حقه بالموت ودعوى من ادعى

روضه من رياض الجنة الآن وتعدوا اليها يكون للعامل فيها روضة بالجنة ولم يثبت خبر عن بقعة أيها من الجنة بخصوصها الا هذه البقعة المقدسة والاولى القول بظاها الحديث وحمله على الحقيقة دون المجاز وقد استدل بهذا الحديث المالكية مع قوله موضع سوط في الجنة خيم من الدنيا وما فيها على تقضيل المدينة على مكة المكرمة قال ابن عبد البر هذا الاستدلال بالطبر في غير ماورد فيه ولا يقاوم النص الاورد في فضل مكة من حديث عبد الله بن مسعود قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم واقفا على الحزرة فقال والله انك لن تحيا ارض الله واحب ارض الله ولولا أني اخرجت منك لما خرجت وهو حديث صحيح أخرجه

اصحاب السقي وجميعه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم قال ابن عبد البر هذا نص في مثل الخلاف فلا ينبغي العدول عنه انتهى قلت الاشغال البيان الفاضل من هذين الموضوعين المكرين كالاشغال بيان الافضل من الكتاب العزيز وصاحب السنة المطهرة صلى الله عليه وآله وسلم وكل ذلك من فصول العمل الذي لا يتخلى عنه فائدة غير الجدل والخصومة والتعسف والتكلف التي ورد النبي عنها وقد أفضى النزاع والتشاجر في هذه المسئلة واشباهها إلى فتن كثيرة وتلفيق ادلة واهية ضعيفة ذكرها بعض منها الشوكاني ٢٥٤ وجه الله في شرح المنتقى راداعليه ثم قال وقد خرج من المدينة

بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 معاذ وأبو عبيد قوا بن مسعود
 وطائفة ثم على وطلحة والزبير
 وعمار وآخرون وهم من أطيب
 الخلق قد لعل أن المراد بالحديث
 تخصيص ناس دون ناس ووقت
 دون وقت وهو اعتدال على أنها
 فاضلة انتهى والله يقول الحق
 وهو يهدي السبيل (ومنبه)
 هذا بعينه (على حوض) خبر
 الكوثر البائت داخل الجنة
 لا حوضه الذي خارجها يجانبها
 المستمد من الكوثر يمد الله
 قنطرة عليه أو أن له هالك منبراً
 على حوضه يدعو الناس عليه
 إليه وعنده الساقى ومنبر على
 ترعة من ترع الجنة ورواه هذا
 الحديث مديون الأشعج البخاري
 فبصري من أفراد وفيه التحدث
 بالجمع والأفراد والعنونة وأخرجه
 البخاري أيضاً في أوائل الحج وفي
 الجوز والاعتصام ومسلم في الحج
 * (بسم الله الرحمن الرحيم)
 * (باب الاستعاذة في الصلاة)

عن عبد الله بن مسعود رضى
 الله عنه قال كان سلم على النبي

اختصه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ساقطة وتيسر الدلالة في هذا الدعوى في مثل
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا وإنا من لا وارث له أعقل عنه وأرثه أخرجه أحمد وابن
 ماجه وسعيد بن منصور والبيهقي وهم لا يقولون إن ميراث من لا وارث له يختص
 برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج الطبراني من حديث سلمان مائل على
 انتفاء هذه الخصوصية المدعاة لفظه من ترك ما لا فلورثته ومن ترك ديناً فعلى وعلى
 الولاة من بعده من بيت المال

* (باب تسجعة الميت والرخصة في قبيله)

عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي مصعب بن حذيفة متهنى عليه
 وعن عائشة أن أبابكر دخل فبصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مصعب يبرده
 فكشف عن وجهه وأكب عليه فقيل رواه أحمد والبخاري والنسائي * وعن عائشة
 وابن عباس أن أبابكر قيل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمد يده روى البخاري والنسائي
 وابن ماجه * وعن عائشة قالت قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عثمان بن مظعون
 وهو ميت حتى رأيت الدموع تسيل على وجهه رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وجميعه
 حديث عائشة الرابع في استناده عاصم بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب وهو ضعيف
 صحيح يضمن السنين ورواه جهم شدة مكسورة أي غطي قوله حجرة بكسر الحاء المهملة
 وفتح الباء الموحدة بعدها رامهملة وهي فوب فيه أعلام وهي ضرب من برود العين وفيه
 استعجاب تسجعة الميت قال النووي وهو جمع عليه وحكمته صلباته من الانكشاف
 واستر عورته المتقعة عن العين قال أصحاب الشافعي وبألف طرف الثوب المصحب يفتح
 رأسه وطرفه الاخر تحت رجليه ثلاثا يشكف منه قال وتكون التسجعة بعد نزاع ثيابه
 التي توفي فيها الثلاث بغيره بسببها قوله فقيل فيه جواز تقبيل الميت تعظيماً وتبركاً لأنه لم
 ينقل أنه أنكر أحد من الصابة على أبي بكر فكان إجماعاً قوله قبل رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم عثمان فيه دلالة على جواز تقبيل الميت كما تقدم قوله حتى رأيت
 الدموع الخ فيه جواز البكاء على الميت وسيأتي تحقيقه

* (أبواب غسل الميت)

عن عبد الله بن مسعود رضى
 الله عنه قال كان سلم على النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة وزاد في رواية أبي وائل كان سلم في الصلاة وأمر بجائزتها * (باب
 وفي رواية أبي الاحوص خرجت في حاج فوثقني بسلم بعضنا على بعض في الصلاة (فيروا علينا) السلام (فلما رجعنا من عند
 النخاض) بنفع النون وقيل بكسر هاء مكمل الحسنة إلى مكة من الهجرة الأولى أو إلى المدينة من الهجرة الثانية وكان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم حينئذ يغيره زفر فبقدر (سنا عليه فلم يرد علينا) أي بالنظر فقد روى ابن أبي شيبة عن مرسل ابن سيرين أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ردى ابن مسعود في هذه القصة السلام بالاشارة وزاد مسلم في رواية ابن فضال قلنا يا رسول الله

كانسئل عليك في الصلاة فذكر علينا الحديث (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من الصلاة (ان في الصلاة شغلا عظيما لانها مناجاة مع الله تعالى تستدعي الاستغراق في خدمته فلا يعلم فيها الا الشغال بغيره من رد سلامه ونحوه او التويز للتوزيع اي كقرائة القرآن والذكر والدعاء وزاد في رواه أبي وائل ايضا ان الله يحدث من أمره ما يشاء وان الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة وزاد في رواية كلثوم الخزازي الايد كرا الله وفي رواية أبي ذر وهو راى في الفتح لاجد عن أبي فضيل لشغلا بزيادة لام التاكيد (وفي رواية عن زيد بن أرقم رضي الله عنه) ٢٥٥ وليس للتشبيها عن زيد غير هذا الحديث (قال

كان أحدنا يكلم صاحبه في الصلاة) والذي في البخاري ان كالتكلم في الصلاة على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكلم أحدنا صاحبه بما يحتاجه وهذا حكمه الرفع وكذا قوله فاحرمنا بالسكوت التوجه فيه على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى ولو لم يتقدم ذلك لكان ذلك نزول الآية كانا في كونه مرفوعا وهي اللفظ وبسليم بعضنا على بعض في الصلاة قال في الفتح والذي يظهر انهم كانوا لا يتكلمون فيها بكل شيء وانما يقتضرون على الحاجة من رد السلام ونحوه (حق) الى أن (ترت) ظاهرا أن نسخ الكلام وقع بهذه الآية والاية مدينية فيقتضي ان النسخ وقع في المدينة فيشكل ذلك على قول ابن مسعود ان ذلك وقع خارجا عن عند النبائي وكان رجوعهم من عندهم الى مكة فحين ان المراد بقوله فلما رجعنا من عند النبائي في الهجرة الثانية ولم يكونوا يرجعون من مكة الانادرا

(باب من يليه ورقه به واستره عليه)

(عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل ميتا فادى فيه الامانة ولم يقش عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وقال ليله أقر بكم ان كان يعلم فان لم يكن يعلم فن تزون عنده حظام من ورع وأمانة واه أحد من وع عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان كسر عظم الميت مثل كسر عظمه حيا رواه احمد وأبو داود وابن ماجه . وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة متفق عليه . وعن أبي بن كعب ان آدم عليه السلام قبضه الملائكة وغسلوه وكننوه وحفظوه وحرقوا له وأجلوه وأوصلوا عليه ثم دخلوا قبره فوضعوه في قبره ووضعوا عليه اللبن ثم خرجوا من القبر ثم حشوا عليه التراب ثم قالوا يا بني آدم هذه سنتكم رواه عبد الله بن أحمد في المسند) حديث عائشة الاول أخرجه أيضا الطبراني في الاوسط وفي اسناده جابر الجعفي وفيه كلام كثير وحديث عائشة الثاني رجاله رجال الصحيح على كلام في سعد بن سعيد الانصاري وحديث أبي بن كعب أخرجه الحاكم في المسند وله وقال صحيح الاسناد ولم يخبرنا بقوله فادى فيه الامانة ولم يقش عليه ما يكون منه عند ذلك المراد بتأدية الامانة اما كتب ما يرى منه مما يكرهه الناس ويكون قوله ولم يقش عظامه مقبولا أو يكون المراد بتأدية الامانة أن يغسله الغسل الذي وردت به الشريعة لان العلم عند حامله أمانة واستعماله في مواضعه من تأديتها له ليله أقر بكم فيسه أن الاحق بغسل الميت من الناس الاقرب الى الميت بشرط أن يكون عالما بما يحتاج اليه من العلم وقد قال بتقديم القريب على غيره الامام يحيى قوله فن تزون عنده حظام من ورع وأمانة فسيهد دليل لما ذهبت اليه الهادوية من اشتراط العدالة في الغاسل وخالفهم الجمهور فان صنع هذا الحديث فذلك والا فالظاهر عدم اختصاص هذه القرية بمن ليس فاسقاً لانه مكلف بالتكاليف الشرعية وغسل الميت من بطلانها والازم عدم صحة كل تكليف شرعي منه وهو خلاف الاجماع ودعوى صحة بعضها دون بعض بغير دليل تصحكم وقد حكى المهدي في البحر الاجماع على أن غسل الميت واجب على الكفاية وكذلك حكى الاجماع النووي وناقش دعوى الاجماع

وقد جمع منهم ما يجمعون ذكراه في الفتح (حافظوا) اي داوموا (على الصلوات) ولا يوتر ذوا الوقت (والصلاة الوسطى) أي العصر وعليه الأكثرون (وقوموا فائتين) أي ساكنين لان لفظ الراوي بشمرية فحمله عليه أولى وأرجح لان الشاهد للوحى والتزويل يعلم سبب النزول وقال أهل التفسير خاشعين وذليلين بين يديه وجنبتة فالكلام منافع للشعور الا ما كان من أمر الصلاة (فأمرنا بالسكوت) أي عما كان فيه من ذلك وزاد مسلم ونهنا عن الكلام ولم يقع في البخاري وذكرها صاحب العمدة قوله عليه أحد من شرحتها علم اوليس المراد مطلقه فان الصلاة ليس فيها حالة سكوت حقيقة قال

ابن دقيق العبد و يترجى ذلك بما دل عليه لفظ حتى التي لغاية والغناء التي تشعر على مل ما سبق عليه ما يأتي بعدها انتهى
 واستدل بهذه الزيادة على ان الامر بالشي ليس نهيا عن ضده اذ لو كان كذلك ليجزى ان قوله ونهين عن الكلام واجب بان
 دلالة على ضده دلالة التزام ومن ثم وقع الخلاف فلهذا ذكر لكونه اصرح وقال ابن دقيق العبد هذا اللفظ أحدا يستدل به
 على النسخ وهو تقدم أحد الحكمين على الآخر وليس كقول الراوي هذا منسوخ لانه يطرقة احتمال أن يكون قاله عن
 اجتهاد وقيل ليس في هذه القضية نسخ ٢٥٦ لان اباحة الكلام في الصلاة بالبرائة الأصلية والحكم المزيل لها

ليس نسخا وأجيب بان الذي
 يقع في الصلاة ونحوها مما يمنع
 أو يباح اذا قرره الشارع كان
 حكما شرعيا فاذا ورد ما يخالفه
 كان نسخا وهو كذلك هنا قال
 ابن دقيق العبد وقوله ونهين
 عن الكلام يقتضي ان كل شيء
 يسمى كلاما فهو منهي عنه جلا
 للفظ على عمومته ويحصل أن
 تكون الامام لهذه الرجوع الى
 قوله يكلم للرجل مناصحه
 بحاجته وقوله فأمر نائبا للسكران
 أي عما كانوا يشربونه من ذلك
 قال في النسخ أجمعوا على ان
 الكلام في الصلاة من عام بالتحرير
 عام لغیر مصطلحا وانما قد سلم
 مبطل لها واختلوا في السامعي
 والجاهل فلا يبطلها التقليل منه
 عند الجهور واختلوا في أشياء
 أيضا لكن جرى على اسائه بغير
 قصد أو نعمة اصلاح الصلاة
 لسهو دخل على امامه ولا ينافي
 مسلم لئلا يقع في مهلكة أو فح
 على امامه أو سجع ان مره أو رد
 السلام أو أجاب دعوة أحد
 والديه أو تقرب بقرية كاعتقت

صاحب ضوء النهر مناقشة واهية حاصلة لها لامتستدلة بالأحاديث الفعل وهي لا تقيد
 الوجوب وأحاديث الامر بغسل الذي وقصته ناقته والامر بغسل اليقه صلى الله عليه
 وآله وسلم والامر بخلاف في كونه للوجوب أو لانه ورد كلامه بأنه ان ثبت الاجماع
 على الوجوب فلا يضر جهل المستند ويرد بضمان الاختلاف في كون الامر للوجوب
 لا يستلزم الاختلاف في كل أمور به لانه ربما شهدت لبعض الامور قرائن يستفاد
 منها وجوبه وهذا مما لا يخالف فيه القائل بان الامر ليس للوجوب لان محل الخلاف
 الامر بالمجرد كما تقرر في الأصول نعم قال في الفتح وقد نقل النووي الاجماع على أن غسيل
 الميت فرض كفاية وهو ذهول شديد فان الخلاف مشهور وجده عند المالكية على أن
 التطري رجع في شرح مسلم انه سنة ولكن الجمهور على وجوبه وقد رد ابن العربي على
 من لم يقل بذلك وقال قد توارده التول والعمل انتهى وهكذا فليكن التعقب لدعوى
 الاجماع قوله ان كسر عظم الميت الخ فيه دليل على وجوب الرق بالميت في غسله
 وتكفينه وحله وغير ذلك لان تشبيهه بكسر عظمه بكسر عظم الخي ان كان في الائم فلا شأن
 في التحريم وان كان في التام فكما يحرم تأنيب الخي يحرم تأنيب الميت وقد زاد ابن ماجه من
 حديث أم سلمة لفظ في الائم فنية عين الاحتمال الاول فقولنا من ستر مسلم ستره الله يوم
 القيامة فيه الترغيب في ستر عورات المسلم وظاهره عدم الفرق بين الحي والميت فدخل
 في عموم ستر ما يراه الفاسل ونحوه من الميت وكراهة افشائه واتحدت به وبأنه قد صرح
 ان الغيبة هي ذكر الخبيك بما يكره ولا فرق بين الاخ الخي والميت ولا شك أن الميت
 يكره أن يذكر شي من عيوبه التي تظهر حال موته فيكون على هذا ذكره محرما وسببا في
 بقية الكلام على هذا في باب الكف عن ذكر مساوي الاموات فقله وعن أبي بن كعب
 ان آدم الخ سببا في الكلام في تناصيل ما شغل عليه حديث أبي بن كعب هذا في أبوابه
 من هذا الكتاب

• (باب ما جاء في غسل أحد الزوجين لآخر) •

عن عائشة قالت رجعت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جنازة بالبيع وأنا
 أجد صداعا في رأسي وأقول وأراء ما به فقال بل أنا وأراء أساه ما شئت لوب قبل ففعلت

عبد الله في جميع ذلك خلاف في لسطه كتب الفقه قال ابن المنبر في الحاشية الفرق بين
 قليل الشغل العامد فلا يبطل وبين قليل الكلام ان الفعل لا يتخلو منه الصلاة غالبها لمطلها وتخلو من الكلام الاجنبى
 غالبا فطرد ورر هذا الحديث الستة كوفيون الاشج البخاري فروى وفيه التعديت والاختبار والعزيمة والقول
 وأخرجه البخاري أيضا في التفسير وأخرجه مسلم في الصلاة وكذا أوداد والترمذي فيه ما في التفسير (عن معقيب) بن
 أبي ظاظة الدوسي المدني (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في شأن الرجل) وذكره الغلاب والافالحك

وكفنتك ثم صليت عليك ودفنتك رواه أحمد وابن ماجه . وعن عائشة انها كانت تقول
لو استقبلت من امرئ ما استقبلت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الان شاءه
رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وقد ذكرنا ان الصديق أوصى أسماء زوجته أن تغسله
فعلته) حديث عائشة الاول أخرجه أيضا الدارقي وابن حبان والدارقطني والبيهقي
وفي اسناده محمد بن اسحق وبه اعله البيهقي قال الحافظ ولم يقر به بل تابعه عليه صالح بن
كيسان عند أحمد والنسائي وأما ابن الجوزي فقال لم يقل غسلك الا ابن اسحق وأصل
الحديث عند البخاري بالفظ ذالو كان وأناحي فاستغفر لك وأدعوك وأثرها الثاني
سكت عنه أبو داود والمذري ورجاله ثمان الا ابن اسحق وقد غنع وغسل أسماء لابي
بكر الذي أشار اليه المصنف قد تقدم في باب الغسل من غسل الميت من أبواب الغسل
وليس فيه ان ذلك كان بوضعية من أبي بكر قبله فغسلت فيه دليل على أن المرأة يغسلها
زوجها اذا ماتت وهي تغسله قماشاً وبغسل أسماء لابي بكر كاتمة موعلي لقاطمة كما
أخرجه الشافعي والدارقطني وأبو نعيم والبيهقي باسناد حسن ولم يقع من سائر الصحابة
انكار على علي وأسماء فكان اجما وقد ذهب الى ذلك العترة والشافعية والاوزاعي
واصحق والجهور وقال أحمد لا تغسله بل طلائ النكاح ويجوز العكس عنده كالجهور
وقال أبو حنيفة وأصحابه والشعبي والثوري لا يجوز أن يغسلها مثل ما ذكر أحمد ويجوز
العكس عنده كالجهور قالوا لانه لا علة عليه بخلافها ويجوز عن المذهبين الاخرين بانه
اذا سلم ارتفاع حل الاستمتاع بالموت وأنه العلة في جواز النظر الفرج فغاية تحريم نظر
الفرج فيجب ستره عند غسل أحدهما الآخر وقد قيل ان النظر الى الفرج وغيره لازم
من لوازم العنف فلا يرتفع بارتفاع جواز الاستمتاع المرتفع بالموت والاصل بقا حل
النظر مع ما كان عليه قبل الموت فقولوا استقبلت من امر الخ قبل فيه أيضا امتك
لذهب الجهور ولكنه لا يدل على عدم جواز غسل الجنين لنفسه مع وجود الزوجة
ولا على انما أولى من الرجل لانه قول هيبية ولا يوجب فيه وقد تولى غسله صلى الله عليه
وآله وسلم علي والفضل بن العباس واسامة بن زيد تناول الماء والعباس واقف قال
ابن دحية لم يختلف في ان الذين غسلوه صلى الله عليه وآله وسلم علي والتصل واختاف

جاء في جميع المكافاة حال كونه (يدوى التراب حيث) أى في المكان الذي يسجد فيه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان
كفنا فاعلا) أى مسوا بالتراب (فواحدة) أى فامسح أو افعل أو فليكن واحدة أو فواحدة تكفيك أو المشروع ففعله واحدة
وأبجعه المرة لثلاثين أى به في سجوده وفي حديث أبي ذر عند أصحاب السمن من فرغوا اذا قام أحدكم الى الصلاة فان الرمة
تواجهه فلا يصح الحصى وقوله ان اقام أراد به الدخول في الصلاة لوافق حديث الباب فلا يكون منها عن المسح قبل الدخول
فيها بل الاولى أن يفعل ذلك حتى لا يشغل ياله وهو في الصلاة وسكاية ٢٥٧ النووي الاتفاق على كراهة مسح الحصى
وغيره في الصلاة معارضة بنافي
المعالم القطبي عن مالك انه لم يره
بأسا وكان يفعله وأعله لم يبلغه
الطبر وأفرط بعض أهل الظاهر
فقال انه حرام اذا زاد على واحدة
بظاهر النهي ولم يفرق بين ما اذا
توالى أو لامع انه لم يقل بوجوب
الخشوع والذي يظهر ان علة
كراهته المحافظة على الخشوع
أو التلويكة العمل في الصلاة
لكن حديث أبي ذر المقدم يدل
على ان العلة فيه ان لا يجعل بينه
وبين الرحمة التي تواجهه حائل
وروى ابن أبي شيبة عن ابي صالح
السهمي قال اذا سجدت فرتع
الحصى فان كل حصاة تسب أن
يسجد عليها فهذا تعليل آخر
ورواه الحديث النجاشية ما بين
كوفي وبصري ومرواني وفيه
التحديث بالافراد والجمع والعنونة
وليس لعقيب في هذا الكتاب
غير هذا الحديث وأخرجه مسلم
في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه ^{٢٥٨} عن أبي
برزة الاسلمي رضى الله عنه صلى
يوما (العصر كما بين مهادي بن

٢٢ نيل ث مومون في روايته (في غزوة بطام دابة) أى فرسه أو جاره قولان (يسد فجعت
الدابة تنزعه وجعل يتبعها) قد اجتمعوا ان المشي الكثير المتوالى في الصلاة المكثرة يبطئها فيجهد حديث أبي برزة على
القليل وفي رواية عمرو بن مرفق ما يؤيد ذلك فانه قال خفض الدابة في قبلته فانطلق فأخذها ثم رجع القهقري فان في هذا
الرجوع ما يشعر بان مشيها الى قصد هاهنا كان كثيرا فهو على يسير ومشى قليل ليس فيه استدار القبلة فلا يضر قاله القسطلاني
وفي الشرح ظاهره سيق هذه القصص ان أبا برزة لم يقطع صلاته والحديث الثاني يدل على انه تأخر في صلاته وتقدم ولم يقطعها

(فقال له في ذلك) قال شعبة فجعل رجل اى مجهول من الخوارج يقول اللهم افعل بهذا الشيخ اى يدعو عليه ويسبوه وفي رواية حماد انظروا الى هذا الشيخ ترك صلاته من اجل فرس وزاد عمرو بن مَرْزُوق في آخره قال فقاتل الرجل ما رى الله الا محزبك شت رجلان اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ لم اقف في شيء من الطرق على تسبحة هذا الرجل وفي رواية مهدي بن ميون فقلت اسكت فعل بك هل تدري من هذا هو ابو برزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية الطيالسي فاذا شيعي ٢٥٨ قد عداني عن ابيه ففعله في يده فنسكت الدابة فكسص معها ومعنا

رجل من الخوارج فجعل يسبه في العباس واسامة وقثم وشقران انتهى وقد اسد توفي صاحب التخصيص الطرق في ذلك فلم انصرف الشيخ اى ابو برزة من صلاته (فقال اني سمعت قولكم) اى الذى قلتموا اتنا (وانى غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غزوات الله عليه) وآله (وسلم غزوات

أوسبغ غزوات اوغان) وفي رواية ع. روين مَرْزُوق الحزم بسبغ غزوات من غير شك (وشهدت تسبيرة) اى تسبيرة على آتمة في الصلاة وغيرها وأشار به الى الرد على من شدد عليه في ان

*** (باب ترك غسل الشهيد وما جاب فيه اذا كان جنبا) ***

(عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في

الذوب الواحد ثم يقول أيهم أكثر أخذ القرأ فاذا أشبهه الى أحدهما قدمه في اللحد

وأمر به دفنهم في دفنهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم روى البخارى والفقهاء وابن ماجه

والترمذى وصححه * ولا جدان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في قتلى أحد لا تغسلوه

فان كل جرح أو كل دم يفرح مسكايوم القبامة ولم يصل عليهم) قوله يجمع بين الرجلين

الخ فيه جواز جمع الرجلين في كفن واحد عند الحاجة الى ذلك والظاهر أنه كان يجمعهما

في قوب واحد وقيل كان يقطع الثوب بينهما نصفين وقيل المراد بالثوب القبر مجازا ويرد

ما وقع في رواية عن جابر فكفن أبى وعمرى في غمرة واحدة وقد ترجم البخارى على هذا

الحديث باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر واحد وأورد مختصرا باللفظ كان يجمع بين

الرجلين من قتلى أحد وليس فيه تصرف بالدفن قال ابن رشيد انه جرى على عادته من

الإشارة الى ما ليس على شرطه أو اكتفى بالقصاص بمعنى اجمعهم في قوب واحد انتهى

ولا يخفى ان قوله في هذا الحديث قدمه في اللحد يدل على الجمع بين الرجلين فصاعد الى

الدفن وقد أورد الحديث البخارى باللفظ الذى ذكره كما صنف باب الصلاة على الشهيد

فعل البخارى أشار بما أورد مختصرا الى هذا الى ما ليس على شرطه ولا يسمع اتصال

باب دفن الرجلين والثلاثة بباب الصلاة على الشهيد بلا فصل وقد ثبت عند عبد الرزاق

باللفظ وكان يدفن الرجلين والثلاثة في القبر الواحد وورد ذكر الثلاثة أيضا في هذه القصة

عند الترمذى وغيره وروى أصحاب السنن من حديث هشام بن عمار الانصارى ان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم أمر الانصار أن يجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر وصححه الترمذى

رجل من الخوارج فجعل يسبه في العباس واسامة وقثم وشقران انتهى وقد اسد توفي صاحب التخصيص الطرق في ذلك فلم انصرف الشيخ اى ابو برزة من صلاته (فقال اني سمعت قولكم) اى الذى قلتموا اتنا (وانى غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غزوات الله عليه) وآله (وسلم غزوات

الى من تركها) (فيتفق على) لان منزله كان بعيد فالوتر كهوا صلى لم يأت أهله الى الليل لبعده المسافة وفي الحديث جواز ترك كاية الرجل مناقبه اذا احتاج الى ذلك ولم يكن في سباق الفجر (عن عائشة رضی الله عنها) ذكرت حديث الخسوف وقال صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الرواية بعد قوله ولقد رأيت النار يحطم بعضها بعضا) حين رأيت قوتى تأخرت (ورأيت فيها) أى في جهنم (عمرو بن سلمى) بضم اللام وفتح الحاء وتشديد الباء مصغرا (وهو الذى سب) أى سمى النوق التى تسمى (السوائب) جمع سائبة وهى ناقة لا تركب ولا تحبس عن كلالها لمندرجا بها ان حمل ما أرا من ثبنا المار بضع أو غير

انها ساقية وفي هذا الحديث ان المشي القابل لا يظلم الصلاة وكذا العمل اليسير وان النار والجنة مخلوقتان موجودتان
الا نـ وغير ذلك من فوائد التي تقدمت مسطرة في الكـ وفـ وجه تعلق الحديث بالترجمة ظاهر من جهة جواز
التقديم والتأخير اليسير لان الذي تنقلت دابته يحتاج في حال امساكها الى التقديم والتأخير كما لو تعلى برزة وأعرب
الكرمان في وقال وجه تعلقه بها ان فيه مقدمة تيسب الدواب مطلقا سواء كان في الصلاة أم لا (عن جابر بن عبد الله رضي الله
عنه ما قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في حاجة له) ٢٥٩ في غزوة بني المصطلق فأنطقت ثم رجعت وقد

قضيتها فأبى النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم فسألت عليه
فلم يرد علي) السلام باللفظ وفي
رواية مسلم فقال لي يـده هكذا
وفي رواية أخرى له أنا شارلي
وكان جابر لم يعرف أو لان المراد
بالإشارة الرد عليه فلذلك قال
(فوقع في قلبي) من الحزن (ما الله
أعلم) عملا لا قدره ولا يدخل
تحت العبارة (فقات في نفسي
أهل رسول الله صلى الله عليه
وآله (وسلم وجد) أى غضب (على
انى أباطأت عليه ثم سلمت عليه فلم
يرد علي) السلام باللفظ
(فوقع في قلبي) من الحزن (أشد
من) الذي وقع في (لمرأة لادري
ثم سلمت عليه فرد علي) السلام
بعد ان فرغ من الصلاة باللفظ
(فقال لانا منعني ان أرد عليك)
السلام الا انى كنت اعلى
وكان صلى الله عليه وآله وسلم
يوصلي فثلا وهو راكب (على
راحلة) حال كونه متوجها
الى غير القبلة مستقبلا صوب
سفره وسلم فرجعت وهو يصلي
على راحته ووجهه على غير

قال في الفتح يؤخذ من هذا جواز دفن المرائين في قبر وادوا مدفن الرجل مع المرأة
فروى عبد الرزاق بسناد حسن عن وائل بن الاسود انه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر
الواحدة قدم الرجل ويجعل المرأة وراءه وكأنه كان يجعل بينهما حائرا لاسمها اذا كانا
اجنبيين قوله ايهما كان اخذا للقرآن فيه استحباب تصديق من كان اكثر قرآنا ومثله
سائر انواع التضائل فاسما قوله ولم يغسلوا فيه دليل على ان الشبه لا يغسل وبه قال
الاكثر وسما في السكلام في بيان ماهية الشهيد الذي وقع الخلاف في غسله في الصلاة على
الشهيد وقال سعيد بن المسيب والحسن البصري حكاية عنهما ابن المنذر وابن أبي شيبة انه
يغسل وبه قال ابن سيرين عن الشافعية والحق ما قاله الاولون والاعتذار عن حديث
الباب بان الترك انما كان للكثرة القتل وضيق الحال مردوده لالتك المصنوعة كافي
رواية احمد المقدمة وهي رواية لا طعن فيها وفي الباب احاديث منها عن انس عند
احدوا الحاكم اي داود والترمذي وقال غريب وغلط بعض المتأخرين فقال وحسنه
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصل على قتلى احد ولم يغسلهم وعن جابر حديث آخر
غير حديث الباب عند ابى داود قال روى جابر بن سمير في مسنده اوفى حلة مغلقات اذ رجع
في ثيابه كما هو ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واسناده على شرط مسلم وعن
ابن عباس عند ابى داود وابن ماجه قال امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقتل احدان
بزع عنهم الحديد والجلود وأن يدفوا بدمائهم وثيابهم وفي استناده على بن هاشم الواسطي
وقد تكلم فيه جماعة وعطاء بن السائب وفيه مقال وفي الباب ايضا عن رجل من الصحابة
وسمائي وقد اختلف في الشهيد اذا كان جنبا او حائضا وسما في السكلام على ذلك وما
سائر من يطابق عليه اسم الشهيد كالطعن والمبطون والنقصان ومحوهم فيغسلون اجماعا
كافي البصر قوله ولم يصل عليهم قال في التلخيص هو بفتح اللام وعليه المعنى قال النووي
ويجوز ان يكون بكسر هاء لا يغسله لكنه لا يبيح فيه دليل على ترك الصلاة عليهم مطلقا
لانه لا يلزم من قوله لم يصل عليهم ان لا يأمر غيره بالصلاة عليهم انتهى وسما في السكلام
في الصلاة على الشهيد (وروى محمد بن ابي حنيفة في المغازي باسناده عن عاصم بن عرين
تقادة عن محمود بن لبيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان صاحبكم اتغسل الملائكة
يعني حنظلة فقالوا اللهم انما غسلك صاحبته فقالت خرج وهو جنب حين سمع

القبلة وفي الحديث كراهة ابتداء المصلي لكونه رعا شغل بذلك فكره واستدعى منه الرد وهو معروضة وبذلك قال جابر راوى
الحديث وكرهه عطاء الشعبي ومالك في رواية ابن وهب وقال في المدونة لا يكرهه به قال أحدوا لجهور وقالوا ردا ان فرغ من
صلاته وهو فيها بالإشارة رواية هذا الحديث الخمسة بصريون وفيه التصديت والعنة والقول وأخرج مسلم في الصلاة
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم ان يصلي الرجل مختصرا) ولقد أتى داود عن
النخعي في الصلاة وفي رواية مختصرا: التشديد وللناس في مختصرا قال ابن سيرين هو ان يضع الرجل يده على خاصرته وهو يصلي

وبذلك جزم أنه داود ونسب له الترمذى عن بعض أهل العلم وهذا هو المشهور في تفسيره وحكى الهروى في الغرر إن المراد بالاختصار قراءة آية وآيتين من آخر السورة وقيل إن تحذف الطمانينة وهذان القولان وإن كانا هما من الاختصار ضد التماويل ممكلا لكن رواية التخصر والمخصر تأيها وقيل الاختصاران إن تحذف الآية التي فيها السجدة إذا مر بها في قراءته حتى لا يبعد في الصلاة التلاوتهم أحكامه الغزالي وحكى الخطابي أن معناه أن يسجد في سجدة مخصصة أو عاصميا وكأعلمها في الصلاة وأنكر هذا إن العربي في شرح الترمذى ٢٦٠ فابن عوفيد الأول ماروي أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن

زياد قال وصلت إلى جنب ابن
 عروف وذهبت بدى على خاصوق
 فلما صلى قال هذا الصلابة في
 الصلاة وكان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ينهى عنه
 واختاف في حكمة النهي عن
 ذلك قيل إن إبليس أبطأ مختصرا
 أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق
 جدي بن هلال موقوفا وقيل لأن
 النبي وتكثر من فعله ينهى عنه
 كراهة التثنية بهم أخرجه
 البخاري في ذكر بني إسرائيل
 عن عائشة وزاد ابن أبي شيبة
 فيه في الصلاة وفي رواية لا تشبهوا
 باليهود وقيل لأن نار حية أهل
 النار أخرجه ابن أبي شيبة أيضا
 عن مجاهد قال وضع اليد على
 الحقة استعراجه أهل النار
 وقيل لأنهم صنفه الرابع حين
 يشهد رواه سبعين مذكور
 من طريق قيس بن عبد الله بن عمار
 حسن وقيل لأنه فعل المتكبرين
 حكاه المذهب وقيل لأنه فعل
 أهل المصائب حكاه الخطابي
 وقول عائشة أعلى ما ورد في ذلك
 وإضافته إلى الجسم

الهائفة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك غسله الملائكة الحديث قال
 في الفتح قصته مشهورة رواها ابن اسحق وغيره انتهى وأخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه
 والحاكم والبيهقي من حديث ابن الزبير والحاكم في الاكليل من حديث ابن عباس باسناد
 ضعيف والسرقة في غيره من طريق الزهري من سلا والحاكم أيضاً في المستدرک
 والطبراني والميسقي عن ابن عباس أيضاً في اسناد الحاكم مع علي بن عبد الرحمن
 وهو متروك وفي اسناد الطبراني حجاج وهو مدلس وفي اسناد البيهقي أبو شيبه
 الواسطي وهو ضعيف جداً وفي الباب أيضاً ابن عباس عند الطبراني باسناد قال
 الحافظ لا بأس به عنه قال أصيب حزة بن عبد المطلب وحظالة من الراهب وهما جنب
 فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأيت الملائكة تغسلهما وهو غريب في ذكر
 حزة كما قال في الفتح قوله الهائفة هي الصوت الشديد وقد سئل بالحديث من قال انه
 يغسل الشهد إذا كان جنباً جوابه قال أبو حنيفة والمصنوع وقال الشافعي ومالك
 وأبو يوسف ومحمد والسهدي والهادي والقسيم والمزني بالله وأبو طالب انه لا يغسل
 لعدم الدليل وهو الحق لانه لو كان واجباً علينا ما اكتفى فيه بغسل الملائكة وفعلهم
 ليس من تكليفنا ولا أمرنا بالاعتقاد بهم (وعن أبي سلام عن رجل من أصحاب النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال أغرنا علي بن أبي حمزة فطلب رجل من المسلمين رجلاً منهم
 فصر به فاخذاه وأصاب نفسه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخوك يامعشر
 المسلمين فابتهر الناس فوجده وقد مات فلحقه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقبابه
 ودمائه وصلى عليه بعد دفنه فقالوا يا رسول الله أشبه به قاتل قال وأتاه الشهم يدروا أبو
 (أود) الحديث صحت عنه أبو داود والبيهقي وفي اسناده سلام بن أبي سلام وهو
 مجهول وقال أبو داود بعد اخراجه عن سلام المذکور انما هو عن زيد بن سلام عن جده
 أبي سلام انتهى وزيد بن قتيبة قال فلقه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقبابه ودمائه
 ظاهر انه لم يغسله ولا أمر بغسله فيكون من أدلة القائلين بأن الشهم لا يغسل كما تقدم
 وهو يدل على ان من قتل نفسه في المعركة خطأ عكبه حكمه قتل غيره في ترك الغسل
 وأما من قتل نفسه بعد ما قاله لا يغسل عند العترة والأوراع في نفسه لا يكون شهاداً

قوله

(ابواب المسهو)

• (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) •

والسهم والغلبة عن الشيء وذهاب القلب إلى غيره وفرق بعضهم بين السهم والفسيان قال في الفتح وليس بشيء (عن عبد الله بن مسعود) وروى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله (ولم صلى الظهر خفاً فقيل له) صلى الله عليه وآله وسلم لم يأسلم (أزدي في الصلاة قتال وما ذلك) أي مأسوا الحكم عن الزيادة في الصلاة (قال صلت خفاً فصد) صلى الله عليه وآله وسلم لم يعد أن تكلم (محدثين) للسهم (يعلم مسلم) أي بعد سلام الصلاة تعذر السجود قبله لم يدم عليه السهم وظاهر صريح المصنف يقتضي

الزفرة بين ما إذا كان السهو بالنقصان أو الزيادة في النقصان فيسجد قبل السلام وفي الزيادة يسجد بعده وبالزفرة هكذا قال ثالث والزفر وايوفروا الشافعي في القديم وزعم ابن عبد البر انه أولى من قول غيره بالجمع بين السجدين قال وهو موافق للنظر لانه في النقص جبر فيجب ان يكون من أصل الصلاة وفي الزيادة تغيم الشيطان فيكون خارجها وقال ابن دقيق العيد لاشك ان الجمع أولى من الترجيح وادعاء السخو يترجح الجمع المذكور بالنسبة المذكورة واذ كانت المناسبة ظاهرة وكان الحكم على وفائها كانت علاما فيم الحكم بجميع مثاله فلا ينقص ٢٦١ الا ينص وتعيان بان كون السهو في الزيادة

• (باب صفة الغسل) •

سبعها ثلاثة قرون فالتسها خلفها هاتق عليهم ولكن ليس لمس فيه وألتسها خلفها
قوله حين نويت ابنته في رواية متفق عليها ونحن تغسل ابنته قال في الفتح يرجع بينهما
أن المراد أنه دخل حين شرع النكاح والغسل وابنته المذكورة هي زينب زوج أبي
الاعراب بن الربيع كافي وسال وقال الداودي إنه أم كلثوم زوج عثمان بن زيد عليه
السلام أخبره ابن ماجه بأسناد على شرط الشيخين كما قال الحافظ والنظير دخل عليها ونحن
نغسل ابنته أم كلثوم وكذا وقع لابن بسكوك في المهمات عن أم عطية والذولابي
والذولابي الطاهرة قال في الفتح فيمكن ترجع إن أم كلثوم يجتمع من طرفتيه وقد يمكن
الجمع بأن تكون أم عطية حضرتها ماجه عاقد من ابن عبد البر في تربتها بأنها كانت
أمة للمبتات انتهى قوله غسلت قال ابن بري استدله على وجوب الغسل المبت قال
ابن زريق العبد لكن قوله ثلاثا ليس الوجوب على المشهور من مذاهب العلماء
وموقوف الاستدلال على تجوز إرادته المعنيين المختلفين بلفظ واحد لان قوله ثلاثا
يعبر مستعمل بنفسه فلا بد أن يكون إذا خلاصت صيغة الأمر فإيراد لفظ الأمر الوجوب

بأنه معارض بحديث أبي سعيد عنده سلم واقظه أذا شك أحدكم في صلاة فليذكر كم صلى فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يركب تسكيتاً شائعاً وجميع بعضهم بينهم ما يجعل صورتين على حالتين وروح البهي في طريقة التغيير في سجود السهو قبل السلام وبعد من نقل الماوردي وغيره الإجماع على جوازهما وإنما الخلاف في الأفضل وهكذا أطلق النووي وتعقب بأن إمام الحرمين نقل في النهاية الخلاف في الإجماع من المذهب واستبعد القول بالجواز وكذا نقل القرطبي الخلاف في مذهبه وهو ما انفصل قال ابن ٢٦٢ عبد البر أنه لا خلاف في ما لا شك فيه لو سجد السهو وكاه قبل السلام

أو بعده إن لا شيء عليه فيجمع وإن الخلاف بين أصحابه والخلاف عند الحنفية قال القنوري لو سجد السهو وقبل السلام روى عن بعض أصحابنا لا يجوز لانه إذا قبل رقبته وصرح صاحب الهداية بأن الخلاف عندهم في الأولوية قال ابن قدامة في المقنع من ترك سجود السهو الذي قبل السلام بطلت صلاته إن تعدد والا فبطلت إذا لم يطل الفصل ويمكن أن يقال الإجماع الذي نقله الماوردي وغيره قبل هذه الآراء في المذهب المذكور قال ابن خزيمة لا حجة للعراقيين في حديث ابن مسعود لأنهم كانوا يقولون إن جالس المصل في الرابعة بقدر التمام أضاف إلى الخامسة السادسة ثم سلم وسجد بالسهو وإن لم يجلس في الرابعة لم تصح صلاته ولم ينقل في حديث ابن مسعود إضافة السادسة ولا عادة ولا بد من أسدهما عندهم قال ويحرم على العالم أن يخالف السنة بعد علمه بها (عن أبيه) أسلمة رضي الله عنه ما قالت سمعت

بالنسبة إلى أصل الفسول والنسب بالنسبة إلى الإتيان في جوهر ذلك جواز الاستدلال بهذا الأمر على الوجوب ولم يجوز ذلك الأمر على النذهب لهذه القرينة واستدل على الوجوب بدليل آخر وقد ذهب الكونيون وأهل الظاهر والمنزلة إلى إيجاب الثلاث وروى ذلك عن الحسن وهو ردماء كاه في البحر من الإجماع على أن الواجب مرة فقط قوله من ذلك بكسر الكاف لانه خطاب للمؤث قال في الفتح ولم أرف شيئاً من الروايات بعد قوله سبحانه التعبير بكسر من ذلك الأثر رواية يداود وأما ما رواه قاسم أو سميلاً وأما ما رواه كثر من ذلك انتهى وهو دخول منه عما أخرجه البخاري في باب يجعل الكافو رفته روى حديث أم عطية عن عائشة أنها قالت سألت أبا عبد الله أو سميلاً أو كثر من ذلك وقد صرح المصنف رحمه الله تعالى بأن الجمع بين التعبير بسبع وأ كثر من ذلك وقع في حديث الباب لكن قال ابن عبد البر لا أعلم أحدًا قال بجواز السبع وصرح بأنه مكرهة أحمد والماوردي وابن المنذر قوله إن رأيت ذلك فسه دليل على التوقيع إلى إجماع القاسل ويكون ذلك بحسب الحاجة لا التمشي كما قال في الفتح قال ابن المنذر إنما وض الرأى ابن بشرط المذكور وهو الإتيان قوله وسدر قال ابن من المنيظاها ان السدر يخلط في كل مرة من مرات الفسول لأن قوله وسدر يتعلق بقوله اغسلها قال وهو مشعر بان غسل الميت للتطيق لا للتطهير لأن الماء المضاف لا يظهر به وتعلقه بالحافظ يمنع لزوم مصير الماء مضافاً لذلك لاحتمال أن لا يغير السدر ووصف الماء بان يعم بالسدر ثم يغسل بالماء في كل مرة فإن لفظ الخبر لا يأتي ذلك قوله واجعل في الأخيرة كافر أو أوشدأ من كافر هو شك من الروايات قال في الفتح والأول محمول على الثاني لانه نكر في سياق الإثبات فيصدق بكسر كل شيء منه وقد جزم البخاري في رواية بالنظر الأول وظاهره أنه يجعل الكافو في الماء به قال الجمهور وقال الغني والكوفيون أن يجعل الكافو في الحنوط والحكمة في الكافو وكونه طيب الرائحة وذلك وقت تحضر فيه الملائكة وفيه أيضاً تبريد وقوة تدفد وخاصة في تصاب بدن الميت وطرد الهوا عنه ورده ما يتخلل من الفضلات ومنع اسراع الفساد اليه وإذا عدم قام غيره مقامه فبأنه هذه الخواص أو بعضها قوله فاذن أي اعلمني قولاً فاعطنا نأخوه قال في الفتح يفتح المهمل ويجوز

سرها

التي صلى الله عليه وآله (وسلم) يهي عن الركعتين بعد العصر ثم رأيت به يصلح ما أي الركعتين حين صلى العصر ثم دخل على فصلهما حينئذ بعد الدخول (وعندى نسوة من الانصار) من بني حرام (فأرسلت اليه الجارية) قال في الفتح أقف على اسمها ويحتمل أن تكون بنتها زيب لكن في رواية البخاري في المغازي فأرسلت اليه الخادم (فقلت قومي بخدمتي فقل لي السلام) أسلمة رسول الله صلى الله عليه وآله عن هاتين الركعتين بعد العصر (وأراد) تصليهما فإن أشار سده فاستأخرى عنه ففعلت الجارية ما أمرت به من القيام والقول (فأشار بيده فاستأخرت منه فلما انصرف

قال يا بنت أبي أمية) هو والد أم سلمة واسمها سهل أول وحذيفة بن المغيرة الخزرجي (سألت عن الركعتين) اللتين صليتهما إلا أن
 (بعد العصر) وأنه أتاني أناس من عبد القيس) زاد في المغازي بالإسلام من قومهم (مختلفين عن الركعتين اللتين بعد الظهر) وعند
 الطحاوي من وجه آخر قدم على أنصاف من الصدقة فنسبتهما ثم ذكرتهما فذكرت أن أصابع يمانى المسجد والناس يرون فضيلتهما
 عندك ولهن من وجه آخر خلفا في مال فشغلتني وله أيضا قدم على وفد من بني قيسم وجئتني صدقة وقوله من بني قيسم وهم وأنما هو من
 عبد القيس وكانهم حضروا معهم بمال المصلحة من أهل البحرين ٢٦٣ (فهما هاتان) الركعتان التان كنت أصليهما
 بعد الظهر فشغلت عنهما فاضليهما

كبرها وهي لفحة هذيل بعدها آفاق ساكنة والمراد هنا الأزارك ما وقع
 مفسرا في آخر هذه الرواية والخوف في الأصل معقد الأزارو اطلق على الأزار مجازا
 وفي رواية البخاري فنزع عن حقوقه أزاره والخوف على هذا حقيقة قوله فقال أشعرها
 أماء أي التفتها فبسه لأن الشدها ما يلي الجسد من الثياب والمراد بجمعته شدها ما إذا
 قال في الفتح قبل الحكمة في تأخير الأزار معه إلى أن يفرغ من الغسل ولم يناولها
 أبدا ولا يكون قريب العهد من جسده حتى لا يكون بين اتفاله من جسده إلى الجسد
 فاصل وهو أصل في التبرك بما نارا الصالحين وفيه جواز تركه بين المرأة في قوب الرجل وقد
 نقل ابن بطال الاتفاق على ذلك قوله إبدان عيما من أوضاع الوضوء ومنها ليس بين
 الأيمن تنافلا مكان البسمة وأوضاع الوضوء وبالميامن مما قال الزين بن المسير قوله
 إبدان عيما منها أي في الغسلات التي لا وضوء فيها أوضاع الوضوء منها أي في الغسلات
 المتصلة بالوضوء وفي هذا رد على من لم يقل باستحباب البداء بالميامن وهم الحنفية
 واستدل به على استحباب المفضضة والاستشفاق في غسل الميت خلافا للحنفية قوله
 اغسلها وتراثلا بالغ استدل به على أن أقل الزوال ثلاث قال الحافظ ولا دلالة فيه لأن
 سبق مساق البيان المراد أن لا يطول لتناول الواحدة فافوقها قوله فضفرنا شعرها ثلاثة
 قرون هو بصاد وفاف حنيفة وفيه استحباب فضفر شعر المرأة وجعله ثلاثة قرون وهي
 ناصيتها وقرناها أي جاتبارا أي كما وقع في رواية وكيع عن سفيان عن عبد البخاري فعليها
 ووصل ذلك الأصابع على وتسمية الناصية قرن بالغلب وقال الأوزاعي والحنفية أنه يرسل
 شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مفرقا قال القرطبي وكان سبب الخلاف أن الذي فعلته
 أم عطية هل استندت فيه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون مرفوعا أو هو شيء
 رأيته فعلته استحبابا كل الأمرين فيحمل لكن الأصل أن لا يقع في الميت شيء من جنس
 القرب إلا بآذن الشرع ولم يرد ذلك مرفوعا كما قال وقال النووي الظاهر عدم
 اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقرنه وقرنه عقب ذلك الحافظ بأن سعد بن منصور
 روى عن أم عطية أنها قالت قال لارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغسلها وترأ
 واجعلن شعرها ضافا ثم أخرج ابن حبان في صحيحه عن أم عطية مرفوعا باللفظ
 واجعلن لها ثلاثة قرون قوله فالتقيها خاتمة فافيه استحباب جعل ضففا للرأ

الآن وقد كان من عادته صلى
 الله عليه وآله وسلم أنه إذا فعل
 شيئا من الطاعات لم يشطعه أبدا
 وفي رواية عن عروة عنها ما ترك
 ركعتين بعد العصر عندي
 قط قال في الفتح ومن ثم اختلف
 نظر العلماء قبل تقضى النوازل
 في أوقات الصلاة فلهذا
 الحديث وقيل هو خاص بالنبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وقيل
 خاص بمن وقع له نظير ما وقع له
 وفي الحديث جواز استماع
 المصلي إلى كلام غيره وفيه ماله
 ولا يندح ذلك في سلامته وإن
 الأدب في ذلك أن يقوم المتكلم
 إلى جنبه لاختلافه ولا أمه لثلاث
 بشوش عليه بأن لا يمكنه الإشارة
 إليه إلا بشفقة وجواز الإشارة
 في الصلاة وفيه البحث عن
 علم الحكم وعن دليله والترغيب
 في علو الاستعداد والتخص عن
 الجمع بين المتعارضين وأن العبد
 إذا عمل بخلاف ما رآه لا يكون
 كافيا في الحكم بنسخ مروي
 وأن الحكم إذا ثبت لا يرد إلا

شيء مضطوع به وإن الأصل اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أفعاله وإن الجليل من العباد قد يخفى عليه ما عليه غيره وأنه
 لا يعدل إلى الفتوى بالرأي مع وجود النص وإن العالم لا تنقص عليه إذا استل غمما يدري فكل الأمر إلى غيره وفيه قبول
 أخبار الأئمة والاعتقاد عليه في الأحكام ولو كان مفضا واحدا راجلا أو امرأة لا كنا نأمرهم بالخباء والخبرية وفيه دلالة
 على طهارة أم سلمة وحسن تأنيها بلا طرفة سواها وإهمامها بأمر الدين وكأنهم لم يتأثموا السؤال للحال النسوة اللاتي كن عندها
 فيؤخذ منها أكرام الضيف واحترامه وفيه براءة النساء المرأة ولو كان زوجها عندها واشتغل في البيت ولو كان فيه من ليس

بإثره المحفوظ من وكيع كافي البخاري فهذا جزم ابن خزيمة في صحيحه والروايات رواية الجماعة قال في الفتح أيضا وهذا هو الذي
 ينقصه النظر لا الجانب الوعيد ثابت باقرارنا وجازن السنة إلى وقفه فلا يحتاج إلى استنباط بخلاف جانب الودع فانه من
 مقام البحث ألا يدع حله على ظاهره كما تقدم وكان ابن مسعود لم يبايعه حديث جابر الذي أخرجه مسلم بالمعنى فقبله رسول الله
 لما الموجبة ان قال من مات لا يشرك بالله شيئا أدخل الجنة ومن مات يشرك بالله شيئا أدخل النار اه وقال النووي والجدان
 يقولان ابن مسعود نسي حروقه في الرواية ٢٦٦ الاولى وحفظ مرة أخرى في اخرى فرواهما مرة فوعين كادوا رواهما جابر عند
 مسلم اه قال في الفتح وهذا

الذي قاله محقق لا يشك لكن فيه
 بعد معتمد بخارج الحديث فلو
 قد مدح جرحه إلى ابن مسعود
 استكان احسن لا قوي بما مع انه
 مستغرب من انفرادهم في الرواية
 بذات دون رفته وشبههم ومن
 قوة فنية السم والى شخص ليس
 بمصوم أولى من هذا التفسير
 اه ونعقبه العيني وقال كيف
 يكون وهذا وقد وقع عنده مسلم
 كذا حال فليست قال في المعايير
 وكان البخاري أراد ان يفسر معنى
 قوله من كان آخر كلامه بايوت
 على الايمان - كما أرفقنا ولا
 يشترط ان يلفظ بذلك عند الموت
 اذا كان حكم الايمان بالاستصحاب
 وذكر قول وهب أيضا ففسر
 يكون مجرد النطق لا يكفي ولو
 كان عند الخفا حتى يكون هناك
 على خلافه لا ريب في كونه يقول
 لا تمتد الا كتمام الشهادة وان
 قارنت الخاطئة ولا تمتد الا باتباع
 اليها قطعا اذا تمت حكايا رواية
 حديث الباب كالمسلم كوفيون
 وفيه رواية تاتي عن تابعي عن

قال ابن المنذر وقال بذلك جميع أهل العلم الا رواية شاذة عن جلاس بن عمر وخار
 الكفن من الثلث وعن طاوس قال من الثلث ان كان قلدا وحكي في البصر عن الزهري
 وطاوس انه من الثلث ان كان معصرا وقد أخرج العياشي في الاوسط من حديث علي
 ان الكفن من جميع المال وانما دفعه وأخرجه ابن أبي حنم في المال من حديث
 جابر وحكي عن أبيه انه منكر وقد أخرجه ما عدا الزاقي قوله ويجعل على رجله
 شيئا من الأخرقية انه يستحب اذا لم يجد ما ستر لجنه بعض البدن أولئك ان يغطي
 بالأخرق فان لم يجد فليس من ثياب الأرض وقد كان الأخرق معاملة لذلك عند
 العرب كما يدل عليه قول العباس الا الأخرق فانه لبيوتنا وقبورنا

باب استحباب احسان الكفن من غير صلاة

(عن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ولي أحدكم أخاه فليحسن
 كفنه رواه ابن ماجه والترمذي وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب يوم
 فذكر رجلا من أصحابه قبض فكفن في كفن غير طاهر وقبره لا يزور النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ان يقبر الرجل إلا حتى يصل عليه الا أن يضعه انسان الى ذلك وقال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه رواه أحمد ومسلم وأبو
 داود) حديث أبي قتادة حسنه الترمذي ورجال استاذة ثقات وفي الباب عن أم سلمة عند
 الدبلي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال احسنوا الكفن ولا تؤذوا موتاكم بهويل
 ولا بتزكيرة ولا بتأخير وصية ولا بقطعة وهملوا بقضائه واعدوا لعن جيران السوء
 واذا حق رتم فاعطوا ووسهوا وعن جابر غير حديث الباب عند أبي بصير قال قال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم احسنوا كفن موتاكم فانهم يتباهون ويتزاورون في
 قبورهم قوله فليحسن كفته ضبط بفتح الحاء اسكان قال النووي وكلامهم جميع والمراد
 باحسان الكفن نظافته ونقاؤه وكثافته وستره ونودسه وكونه من جنس لباسه في الحياة
 لا أخرجه ولا أحقر قال العلماء وليس المراد باحسانه السرف فيه والمغالاة في تليته وانما
 المراد ما تقدم قوله غير طاهر أي حقير غير كامل قوله حتى يصل عليه هو بفتح الهمزة
 قال النووي وانما سمى عن القبر إلا حتى يصل عليه لان الدفن نهارا يحضره كثيرون

صحاب وفيه الحديث والعتبة والقول وأخرجه أيضا التفسير والايان والذير ومسلم في بيان والسنائي من
 في التفسير (عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال أمرنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم نبعث يوم نبعث سبع أمرنا باتباع
 الجنائز) وهو فرض كفاية وظاهر قوله اتباع انه الماشي خلفه وهو أفضل عند الحنيفة والاضل عند المالكية فقيمة الماشي امامها
 لحديث أبي داود وغيره ما تقدم جميع عن ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر ومحمد بن عيسى وبنو أمية الجذارة
 ولأنه شديع وحق الشفيع ان يتقدم وأما حديث إمامنا وأخاف الجنائز فضعيف وأجابوا عن حديث الجنائز ان اتباع الجنائز

ويرى المقسم نعيم الميم وسكون الغاف وكسر السين أى تصديق من أقسم عليه وهو ان يفعل ما سأله المتقسم واقسم عليه ان يفعله يقال برؤا القسم اذا صدقه وقيل المراد من المقسم المالك ويكون المفعول انى لو حذف أحد على امره مستقبل وأنت تتدبر على تصديق عينة كالواقسم ان لا يفارق حتى تفعل كذا وكذا وأنت مستطيع تفعله لا تحت عيشه وهو خاص فيما يجعل من مكارم الأخلاق فان ترتيب على تركه مصلحة فلاولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يكر فى قصة نعيم الرؤا لا تقسم حين قال أقسمت عليك يا رسول الله فتعبرى ٢٦٨ بالذى أصبت (ورد السلام) وهو فرض كفاية عنده مالك والشافعى فان

انفرد المسلم عليه تعين عليه (رتبت العاطس) اذا صدق الله فيقول برؤا الله وهو سنة على الكفاية والتشتم بالشين المججمة والمهله والاول اعلاه مشتق من الشوامت وهى القوائم كانه دعا الثبات على طاعة الله (وهنا فاعن آية النذرة) وهى حرام على العموم للسرف والذلا (و) عن (خاتم الذهب) وهو حرام أيضا (و) عن (الحرير) وهو حرام على الرجال دون النساء كسابقة فاطمات التى مع كوفهر

من طريق القاسم بن محمد بن ابى بكر قال قال ابو بكر كفتونى فى ثوبى الذى كنت احدى فيه ما قوله انما هو اى الكفن للمهله قال القاضى عياض روى بعض الميم وفتحها وكسرها وبذلك جزم الخليل وقال ابن حبيب هو بالكسر الصديد والفتح التهميل وبالضم عكر الزيت والمراد هنا الصديد ويحتمل ان يكون المراد بقوله وانما هو اى الحديد وان يكون المراد للمهله على هذا التهميل أى الحديد ان يريد البقاء قال الحافظ والاول أظهر وفى هذا الاثر استحباب الكفن فى ثلاثة اكناف وجواز التسكيد فى الثياب المغسولة وان شاء المحي بالجد يدو بدل على استحباب ان يكون الكفن جديدا ما خرجة بوداود وابن حبان والحاكم بن حديث بن سعيد انه لما حضره الموت دعا بكتاب جد فلبس ايم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الميت يبعث فى ثيابه التى مات فيها او رواد ابن حبان يدون القصة وقال ارواد بذلك احملها لقوله تعالى وثيابك فطهر ويريد بذلك فاصله قال والخبار الصحيحه صريحه ان الناس يحتمرون حذاة عراة وحكى الخطا بنى الجمع بينهما انه يبعث فى ثيابه ثم يحتمر عراة

• (باب قصة الكفن للرجل والمرأة) •

(عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفن فى ثلاثة ثياب قبصه الذى مات فيه وحله ثجراية الخلة ثوبان رواه احمد وبوداود • وعن عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى ثلثة ثياب بيض • حوله جددياينة ليس فيه اقص ولا عمامة ادرج فيها ادرج ارجاءه الب • عه • ولهم الاحد والبارى واقفله مسلم واما الخلة فاعلم انه على الناس فيها انما اشترت بركت لكن فيها فقرت الخلة وتكن فى ثلاثة ثياب بيض • حوله • وسلم قالت ادرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى ثلثة ثياب كانت عهد الله بن ابى بكر ثم شتمت عنه • وكفن فى ثلاثة ثياب بيض • حوله • عاينة ليس فيها عمامة ولا قبص • حديث ابن عباس فى اسناد يزيد بن ابى زائدة قد تغير وهذا من اضعف حديثه وقال النووي انه يجمع على ضعف يزيد المذكور وقد بين مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن فى الخلة وانما شبهه على الناس كذا كرا المنصف وفى الباب بن جابر بن عمر بن عبد البر وروى عن ادى فى الكامل انه كفن من صلى الله عليه وآله وسلم فى ثلاثة ثياب

يباح له من بعض ما دخله الفحص يصر يدل على آخر حديث هذان أى الذهب والحرير حرام على ذكور المتحاب المتعد من (ابن يسم (و) عن (القسي) يتاف منه مودة فبين منه • حله • مشددة مكورة وفمرت فى كتاب اللباس بانها ثياب بوق من ايمان الشام أو مصر مضطعة فيها ابرامثال الاترج أو كان شلوط بجزر وقيل من اقتر وهو ردى الحرير (و) عن (الاستبرق) بكسر الهمزة غليظ

الذبيح وسطه من هذا الحديث المختلة • لسابعه • وهى ركوب المياثر وقد ذكرها فى الاثرية واللباس وهى الوطاة • قبص يكون على السرج من حرير أو صوف أو غير ذلك الحرمة • متعلقة بالحرير وذكر الثلاثة بعد الحرير من باب ذكر الخاص • هذا العلم اعم ما يحكمه أو دفعنا لنوههم ان اختصاصا بالباسم يخرجها عن حكم اللباس أو أوال العرف فرق اسمها بالاختلاف مسياتهم ان عباوتهم متوهم انما غير الحرير فان قلت قد تعدل من غير الحرير بما يحل فمخرجها عن التمسى • أعجب بان التمسى قد يكون للكرامة كما كان الامموات بعضهم الوجوب وبعضه لا يندب والاطلاق التمسى فيما لا يندب من مال الاقضى حقيقته وبما يراه

وهو جازع عند الشافعي فمن منع ذلك يجعله التذمة تركه منهم مجازا ويصحبهم يوم الجواز فان قيل كيف يقول الشافعي ذلك مع ان شرط الجواز ان يكون معه قرينة تصرفه عن الحقيقة قيل المراد قرينة تقتضي ارادة الجواز أو ان يصرف عن الحقيقة أولا وقد جوبت في الكفاية نحو كثير الاماراد المعنى الأصلي مع ارادة لازمة فكذلك الجواز ورواه الحدیث ما بين بصري وواسطي وكوفي وفيه التحديث والسمع والقول وأخرجه أيضا البخاري في المظالم والالباس والطب والتذويروا السكاج والاستئذان والاشربة ومسلم في الاطعمة والترمذي في الاستئذان والالباس ٢٦٩ والساق في الجنائز والايان والتذويروا

والزينة وابن ماجه في الكفارات واللباس وهذا يدل على ان الحديث من جوامع الكلام تستطبق منه في كل باب من تلك الابواب مسائل وأحكام كثيرة (عن أم العلاء) بنت الحرث ابن ثابت (امرأتين الانصار) عطف بيان وأرفع بقية بدر هي امرأة (رضي الله عنها) وهي عن بايع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قالت انه قسم المهاجرين قرصة أي اقسام الانصار المهاجرين بالقرعة في نزولهم علمهم وسكانهم في منازلهم لما دخلوا عليهم المدينة (فطارنا) أي وقع فيهم مناوذاً كربعين المغاربة بالصادقة يرمه فصارنا وهو صحيح من حيث المعنى ان ثبت الرواية (عثمان بن مظعون) الجعي القرشي (فاز لنا) في آياتنا (فوجع وجهه الذي توفي فيه فلما توفي وغسل وكنن في ثوبه دخل رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) عليه وفيه الدخول على الميت بعد الموت اذا أدرج ولف في أكفائه (فقلت رحمة الله عليك)

قص وازار ولعاقبة في اسناده ناصح وهو ضعيف وعن ابن عباس غير حديث الباب عند ابن عدي قال كثر صلى الله عليه وآله وسلم في قطيفة حراء وفي أسناده قيس بن الربيع وهو ضعيف قال الحافظ وكأني اشتبه عليه حديث جعل في ثوبه قطيفة حراء فانه يروي بالاسناد المذكور بعينه وعن علي عند ابن شيبة وأحمد والبرز قال كثر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سبعه أثواب وفي اسناده عبد الله بن محمد بن عقيل وهو في الحفظ لا يصلح الاحتجاج بحدیثه اذا خالف الثقات كاهنا وقد خالفه نواروا في نفسه فانه روى عن جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثوب غزاة قال الحافظ وروى الحاكم من حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر ما يعضد رواية ابن عقيل عن ابن الحنفية عن علي بن أبي حمزة صلى الله عليه وآله وسلم كفن في سبعة وعن جابر عند أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثوبين ويرد حديثه في رواية للنسائي قد كراعا نشة قولهم في ثوبين ويرد حديثه نقالت قدأى بالردول كنهم مردده وأخرج مسلم والترمذي عنها انها قالت انهم نزعوا عنه وروى عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتى في برد - بغير جف فيه ثم غرضه قال الترمذي تكفنه في ثلاثة أثواب أمع ما ورد في كفته قوله في نفسه الذي مات فيه دليل ان كان بالستحباب القميص في الكفن وهم الحنفية ومالك وزيد بن علي والمؤيد بالله وذهب الجمهور الى انه غير مستحب واستدلوا بقول عائشة ليس فيها قميص ولا عمامة وأجابوا عن حديث ابن عباس انه ضعيف الاسناد كالتقدم وأجاب القائلون بالاستحباب ان قول عائشة ليس فيها قميص ولا عمامة يحفل في وجودهما ويحفل أن يكون المراد في المدود أي الثلاثة خارجة عن القميص والعمامة وهما زائدان وأن يكون معناها ليس فيها قميص جديد وليس فيها القميص الذي غسل فيه أو ليس فيها قميص مكثوف الاطراف ويجاب بان الاحتمال الاول هو الظاهر وما عداه متهمة فلا يصار اليه قوله جدد هكذا وقع عند المصنف وكذلك رواه البيهقي وليس في الصحيحين لفظ جدد ووقع في رواية ما يدل جدد من كثر وهو العطن قوله يعض فيه دليل على استحباب التكبني في الايض قال النووي وهو يجمع عليه قوله محمولة بضم الميم ملين وروي بفتح الهمزة في الايض قال النووي والفتح أشهر وهو رواية لا كثر بن قال ابن الاعراب وغيره هي ثياب يعض ثقبه لا تكون الامن

(يا أبا السائب) وهي كنية عثمان (فشمادني عليك) أي لثا (لقد أكرمك الله) ومثل هذا التركيب يستعمل عرفا ويراد به معنى القسم كأنها قالت اقسم بالله لقد أكرمك الله (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما يدريك أي من أين علمت ان الله أكرمك) أي عثمان (فقلت باني أنت) مفدى أو أنديك به (يا رسول الله فني بكم) رحمه الله أي اذ لم يكن هو من المكرمين مع ايمانه وطاعته الخالصة (فقال عليه السلام امأهو) أي عثمان (فقد جاءه اليقين) أي الموت (واقفة لا ريب له الخبر) وأما قوله فمأخوذة امره لمؤمة أهو عن برجله الخبر عند اليقين ام لا (واقفة ما أدري وان رسول الله ما يفعل بي) ولا بكم هو

ويرد المقسم بضم الميم وسكون القاف وكسر السين أى تصديق من أقسم عليك وهو أن يفعل ما سأله الملقن وأقسم عليه إن يفعله يقال برأى القسم إذا صدقه وقيل المراد من المقسم الخالق ويكون المقنى أنه لو حذف أحد على أمره مستقبل وأنت تتدبر على تصديق عينه كما لو أقسم أن لا يفارقك حتى تفعل كذا وكذا وأنت مستطيع فعله كى لا تحذف عينه وهو خاص فيما يعمل من تكريم الأخلاق فإن ترتب على تركه معصية فلا زال صلى الله عليه وآله وسلم لا يكرى قصة تعبير الرؤيا لا تقسم حين قال أقسمت عليك يا رسول الله تخبرنى ٢٦٨ بالذى أصبت (ورد السلام) وهو فرض كتابة عنده مالك والشافعى فإن

انفرد المسلم عليه لعن عليه (وتشبهت العاطس) إذا حشد الله فيقول ربك الله وهوسنة على الكفاية والتشعبت بالشين المججمة والمهمله والاول اعلاه ما مشتق من اشواحت وهى القوائم كأنه دعا بالثبات على طاعة الله (ونما ناعن آية النضه) وهى حرام على العموم للسرف والخلاء (و) عن (خاتم الذهب) وهو حرام أيضا (و) عن (الحرير) وهو حرام على الرجال دون النساء

من طريق القاسم بن محمد بن ابي بكر قال قال ابو بكر كذبتونى فى نوبى الذى كنت اصرى فيه فاقوله انما هو اى الكفن للمهله قال القاضى عياض روى بضم الميم وفتحها وكسرها وبذلك جز الخليل وقال ابن حبيب هو بالكسر الصديد وبالفتح التهميل وبضم عكر الزيت والمراد هنا الصديد ويحتمل ان يكون المراد قوله وانما هو اى الجديد وان يكون المراد المهله على هذا التهميل أى الجديدان يريد البقاء قال الحافظ والاول اظهر وفى هذا الاثر استحباب الكفنين فى ثلاثة كفان وجواز التكفين فى الثياب المغسولة ورايهما على الجديديديل على استحباب أن يكون الكفن جديدا ماخرجه ابوداود وابن حبان والحاكم من حديث ابي سعيد انه لما حضره الموت دعا بنباب بدد فلبسها ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الميت يبعث فى ثيابه التى مات فيها ورواه ابن حبان بدون القصة وقال اريد بذلك اعماله لقوله تعالى وثيابك فطهر ويدعوك فاصلمه قال والاختيار الصحيح صريحه ان الناس يمضرون حنافة واقوى حكي الخطا بى الجمع بين ما انه يبعث فى ثيابه ثم يمسح عرايانا

• (باب قصة الكفن للرجل والمرأة) •

(عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفن فى ثلاثة ثواب قبصه الذى مات فيه وحله بنجر اية الحلة ثوبان رواه احمد وابوداود • وعن عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى ثلثة ثواب بصرى صولية جد عمانية ليس فيها قميص ولا عمامة ادريج فيها اذاجارواه الجمعة • ولهم الاحد البازر والقلعة • ولما اخلت فاعانته على الناس فيها انما اشترى ثوبين ليكفن فيها فترك الحلة وكفن فى ثلثة ثواب بصرى صولية • ولما قالت ادريج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى حلة عمانية كانت عهد الله بن ابي بكر ثم نزلت عنه وكفن فى ثلثة ثواب بصرى صولية عمانية ليس فيها عمامة ولا قميص • حديث ابن عباس فى اسناد يزيد بن ابي زياد وقد تغير وهذا من اضعف حديثه وقال النووي انه يجمع على ضعف يزيد المذكور وقد بين مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكفن فى الحلة وانما تشبه على الناس كما ذكر المصنف وفى الباب من جابر بن سمرة عند البراء وابن عدى فى الكامل انه كفن صلى الله عليه وآله وسلم فى ثلثة ثواب

كسابقة فاطلاق النسي مع كونه يباح له ان يعضم داخله الغصص يدلل آخر حديث هذان أى الذهب والحرير حرام على ذكور اى حل لانها (و) عن (الديباج) الثياب المتخذة من ابر بصرى (و) عن (القسي) بنسب متفوحة فسين مع حلة مشددة مكورة وفشرت فى كاب اللباس بانها ثياب بوقى من الشام أو مصر مضلعة ناعرا مائل الاترج أو كان شلو ط بجرير وقيل من اقز وهو ردى الحرير (و) عن (الاستبرق) بكسر الهمزة غليظ

الديباج وسط من هذا الحديث المتصلة لسابعة ركوب المباثر وقد ذكرها فى الاشراف واللباس وهى الوطء قميص يكون على السرج من حرار صوف أو غيره لكن الحرمة متعلقة بالحرير وذكر الثلاثة بعد الحرير من باب ذكر الخالص هذه العام اعم بما يحكمها أو دفعا لتوهم ان اختصاصها بالبر يخرجها عن حكم العام أو ان العرف فرق اسمها بالاختلاف مسميات انز بها توهم انها غير الحرير فان قلت قد تعدل من غير الحرير بما يجعل خارجا للنسي أجيب بان النسي قد يكون للكرامة كما ان الامورات بعضها واجب وبعضها لا يذهب والاطلاق للنسي فيما لا يمتنع من الاعطى حقيقة وشأه

والزينة وابن ماجه في الكفايات
واللباس وهذا يدل على ان
الحديث من جوامع الكلام
تستطب منه في كل باب من تلك
الابواب مسائل وأحكام كثيرة
§ (عن أم العلاء) بنت الحرث
ابن ثابت (امرأتين الانصار)
عطف بيان أو رفع بقدر هي
امرأة (رضى عنها وهي عن
بابع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم) قالت انه اقسام المهاجرين
فروسة (أى اقسام الانصار
المهاجرين بالفرقة في نزولهم
عليهم وسكاهم في منازلهم لما
دخلوا عليهم المدينة (فطاراها)
أى وقع فيهم مناوذاً كره بعض
المقاربة بالصادق صوره اذنا
وهو صحيح من حيث المعنى ان ثبتت
الرواية (عثمان بن مظعون)
الجبلي القرشي (فاثرا لاه في أساتين
فوجع وجعه الذي توفي فيه قلبا
توفي وغسل وكن في أبوابه دخل
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم) عليه وفيه الدخول على
المت بعد الموت اذا أدرج وصف
في آفته (فقلت رحمة الله عليك)

يا أبا الناسب) وهي كنية عثمان (فشهدا في عليك) أي أنت (لقد أكرمك الله) ومثل هذا التركيب يستعمل عرفا ويراد به معنى القسم كأنها قالت أقسم بالله لقد أكرمك الله (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما يدريك) أي من أين جئت (إن الله أكرمك) أي عثمان (فقلت باني أنت) مقدي أو أفديك به (يا رسول الله فمن بك) أي الله (أما إذا لم يكن هومن المكرمين مع إيمانهم وطاعتهم الخالصة (فقال عليه السلام ما هو) أي عثمان (فقد ساء اليه اليقين) أي الموت (واقفة لا ريب ولا شبهة) وأما غيره من مخالفة أمره معلومة أنه عن جبري له أن يرى عنه اليقين إلا (واقفه ما أدري وأنا رسول الله ما يقف) ولا يكتم هو

موافق لما في سورة الاحقاف قل ما كنت بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم وكان ذلك قبل نزول آية الفتح لعنوا
الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر لان الاحقاف مكة والفتح مدنية بلا خلاف فيه ما كان أو لا لا بدري لان الله لم يعلمه عدوي بان
اعلمه الله بعد ذلك أو الماردا ما أدري ما يفعل بي أي في الدنيا من يفسح وضروا الاخاليق العظمى بانه خبير البرية يوم القيامة
وأكرم الخلق قالة القرطبي والبرماوى وقال البيضاوى أى في الدارين على التخصيص اذ لا علم بالغيب ولاننا كيد الله النقي المشتمل
على ما يفعل بي وما دام موصولة منصوبة ٢٧٠ واسطة هامة مرفوعة اه فاصل الاكرامه لم يوحى قال البرماوى وكثير

من التفاصيل أى معلوم أيضاً
فالخفي بعض التفاصيل وما
قول البرماوى والكثير ما
والزركشى انهم امنوا بخلق
سورة الفتح تنعقبه في المصانيع
بانه خبر ولا بد من النسخ فلا
يقال فيه منبوخ وناقص اه
ولا بد من ما يفعل بي اي عثمان
قال في الفتح وهو غلط منه فان
الهفوط في رواية الباقين هذا
ولذا عقبه المصنف برواية فافع
ابن يزيد عن عقيل التي اقلها
ما يفعل بي قال وقد ثبت انه صلى
الله عليه وآله وسلم قال أنا اول
من يدخل الجنة وغير ذلك من
الاخبار الصحيحة الصريحة في
معناه فيجوز أن يجعل الاثبات
في ذلك على العلم الجلي والتقى على
الاحاطة من حيث التخصيص
قالت فوالله لا تركى أحد بعده
أبداً وفي الحديث انه لا يجزى
في أحديته من أهل الجنة الا ان
نص الشارع عليه كالعشرة
المبشرة بالاسماء والاعلام
قلبي لا يطالع عليه وفيه نفي العلم
بالغيب عن الاتيان ورواه هذا

القطن وقال ابن قتيبة ثياب بيض ولم يخصه بالقطن وفي رواية للبخارى يصول بدون
نسبة وهو جمع حصل والسهل الثوب الأبيض التي ولا يكون الا من قطن كما تقدم
وقال الازهرى بالفتح المدنية وبالضم الثياب وقيل النسبة الى القرية بالضم وأما بالفتح
فنسبة الى القصار لانه يصل الثياب أى يتقها كذا في الفتح قوله عناية بضعف الياء على
الفتحة الفصيحة المضمومة وروى يحيى سيبويه والبخارى وغيرهما في تشديد هاء وجه الاول
ان الالف بدل من ياء الفتحة فلا يجتمعان فيعالب تشديداً وعناية بالضعف وكلاهما
نسبة الى العين قوله قائم عليه على الناس بضم الشين المجعولة وكسر الاء المشددة ومعناه
اشتبه عليهم واعلم انه قد اختلف في أصل اللفظ بعد الاتفاق على انه لا يجب أكثر من
ثوب واحد يرتجع البدن فذهب الجمهور الى ان أضله ثلاثة اقواب بيض واستدلوا
بحديث عائشة المذكور قال في الفتح وتقرير الاستدلال بان الله عز وجل لم يكن اختيار
لنبيه الا الافضل وعن الحنفية ان المسيح أن يكون في أحدها ثوب حبرة وتكسوا
بحديث جابر المتقدم واستنداه كما قال الحافظ حسن ولكنه معارض بالمعنى عليه من
حديث عائشة على انافدة مناه عن عائشة انهم زعموا عنه ثوب الحبرة وبذلك يجمع بين
الروايات وقال الهادي ان المبرور الى سبعة ثياب واستدل بحديث على المتقدم
واجيب عنه بانه لا ينتهض لمعارضة حديث عائشة الثابت في الصحيحين وغيرهما وقد قال
الحاكم انهم اتوا اثر الاخبار عن علي وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن غفل وعائشة في
تسكين النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة اقواب بيض ليس فيه انقيص ولا حمرة
ولكنه لا يخفى ان اثبات ثلاثة ثياب لا ينفي الزيادة علم او قد تقرروا ناقل الزيادة أولى
بالقبول على انه لو تضمن رواية الثلاثة لكانت في ما زاد عليها المكان المثبت أولى من الثاني ثم
حديث على فيه المقال المتقدم فان صلح الاحتجاج معه فالصحيح الى الجمع بما ذكرنا من
وان لم يصلح فلا فائدة في الاشتغال به لا سيما وقد انقصر على رواية الثلاثة جماعة من
الصحابة وبيده ان يخفى على جميعهم الزيادة علم او قد قال الامام يحيى ان السبعة غير
مستحبة اجتماعاً (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السوا من ثيابكم
البياض فانهم اذ خبرنا بكم وكفموا فيه ما حوناكم رواه الجماعة الا النسائي وصححه
الترمذي) الحديث أخرجه أيضاً النسائي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه ابن

الحديث ما بين مصرى وابلى ومدنى وفيه التصديت والاخبار والعنفه وتابى عن تابى عن هامة وأخرجه القطان
ابن ابى الجنايز والشاهدات والتفسير والمهجرة والتعبير والنسائي في الروايات (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه ما قال لما
قتل أبي) عبد الله بن عمرو يوم اشد في ثلثة ثلاث من الهجرة وسكان المشركون ثلثوا به جعدوا الله واذن به (جعلت
أكنف الثوب عن وجهه) حال كوني (أبكي) عليه (ويتهوى عنه) أى عن البكاء ورواية يتهوى قال في الفتح وهو أوجه
(والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يهاني) عنه (فجعلت عني) شعبة أبي عبد الله بن عمرو (فاطمة تبكي فقال النبي صلى الله

عليه وآله وسلم) بعض يالهوا وغير الها بآكل اليه من الخبز (تبيكين أو لا تبكين ما زالت الملائكة تظلم بأجنتهم) مجمعة من عليه
متراجمين على المبادرة لصعودهم بروحه وتبشيراً بما عاهد الله له من البركة أو اخلاجه من النار لا يتغير ولا لأنه من السبعة
الذين يظلمهم الله تعالى في ظلمة يوم لا ظل الا ظله وأولست الثلث بل من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم للتسوية بين البكا وعدمه
أي فوالله ان الملائكة تظلمه سواء تبكين أم لا تبكين قال في الفتح يحتمل أن يكون شكنا من لراوى ٨١ والاوّل أولى (حق)
ورفعوه) من مقتله وهذا قاله صلى الله عليه وآله وسلم بطريق الوحي فلا ٢٧١ يعارضه ما في حديث أم العلاء السابق لأنه

أنكر علم ساقطها اذ لم تعلم هي
من أمره شيأ وقد أخرج هذا
الحديث البخارى أيضاً في
الفضائل والنساق في الجنائز
والمناقب ومطابقة الترجمة في
قوله جعلت أ كشف الثوب
عن وجهه لان الثوب أعم من
أن يكون الذى يحويه ومن
الكفن (عن أبي هريرة رضى
الله عنه ان النبی صلى الله عليه
 وآله وسلم نهى النخاشي) أى
أخبر أصحابه بوجع أعضائه وقد
سكانوا أهل أو بنسابة أهل
ويستحقون أخذ عزائمه من ثم
أدخل في الترجمة وقال الرجل
ينى الى أهل الميت بنفسه أى
لا يستنب فيه أحد أو لو كان
رفيعاً وفائدة ذلك دفع توهم ان
هذا من ابداء أهل الميت وادخال
المسألة عليهم والإشارة الى انه
مباح بل صرح التوروى في
المجموع باستحبابه لحديث
الباب ولتمسحه جمع من أبي
طالب وزيد بن حارثة وعبد الله
ابن رواحة ولما يترب عليه من
المبادرة انهم ود جنازته وتمشية

القطان وأخرجه أيضاً الترمذى وصححه وابن ماجه والنساق والحاكم من حديث حمزة
واختلف في وصله وارساله وقد تقدم في اللباس وفي الباب عن عمران بن الحصين عن
الطبراني وعن أنس عند أبي حاتم في المعالي والبراء في مسنده وعن ابن عمر عند ابن عدى في
الكامل وعن أبي الدرداء عند ابن ماجه رفعه أحسن ما زرتهم اقبه في قبوركم وما سجدكم
البياض والحديث يدل على مشروعية لبس البياض وقد تقدم الكلام على ذلك في
أبواب اللباس وعلى مشروعية تبكين الموتى في الثياب البياض وهو جامع كما تقدم
في شرح الحديث الذى قبله وقد تقدم أيضاً من الخفيفة انهم يستحبون أن يكون
في الاكفان ثوب حبرة واستدلوا بما قدم ومن أدلتهم حديث جابر عند أبي داود بإسناد
حسن كما قال السافظ بلغة اذ اوفى أحكم فوجد شيئاً لم يكن في ثوب حبرة ولا امر باللبس
والسكعين في الثياب البياض محمول على التسديد لما قدمنا في أبواب اللباس (وعن أبي
بنت قاتب الثقفية قالت كنت فبين غل أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عند موتها وكانت أول ما اعطانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخلق ثم الدرع ثم الخمار
ثم الحلقة ثم أدرجت بعد ذلك في الثوب الاخر فالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

عند الباب معه كفتها بناولنا فبأنوارها أحدها أو بوداود قال البخارى قال الحسن
المرقة انما سبعة تبشها الغضدان والوركان تحت الدرع) الحديث في اسناد ابن ابي
وايكته صرح بالتحديث وفي اسناده أيضاً نوح بن حكيم قال ابن القطان يحتمل وروثه بن
حبان وقال ابن ابي حنيفة كان قارئاً للقرآن وفي اسناده أيضاً داود وجعل من بنى عروة بن
مسعود قال كان داود بن عاصم بن عروة بن مسعود فوثة وقد سجد بذلك ابن حبان وان
كان غيره فيمنظر نفسه قولاً لابي بنت قاتب بالاقاف بعد الاثفون ثم ما قولها الحقا بكسر
المهمل وتخفيف الفاق منصور قيل هولغنى في الحق وهو الازار والحديث يدل على ان
المشروع في كفن المرأة أن يكون اقرا ودرعا وخمارا والحقة ودرجاً ولم يقع تسمية أم
عطية في هذا الحديث فبين حضر وقد وقع عند ابن ماجه ان أم عطية قالت دخل علينا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نغسل ابنته أم كلثوم الحديث ورواه مسلم فقال
زينب ورواها أفنث وأثبت وقد تقدم الكلام على هذا الاختلاف في باب صفة الغسل

أمر الصلاة عليه والدعاء والاستغفاره وتنفيذ وصاياه وغير ذلك ثم يذكره في الجاهلية للنبى عنه رواه الترمذى وحسنه
وصححه وهو الشاهد بموت الشخص وذكراً ثم روضة آخره وكانوا يرسلون من يعلم بمجيئ موته الميت على أبواب الدور
والاسواق قال ابن الرباط مراده ان النبى الذى هو اعلام الناس بموت قريبهم مع ما وجب ان كان فيه ادخال الكرب والمصاب
على أهله لكن في تلك المقدمة صالح لجة قال المتولى وغيره يذكره ثم الميت وهى عند محاسنه للنبى عن المرائى اه الوجه
حل نفسه بهذا على غير صفة الذب والافراز اتحادها معه وقد أطلقها الجوهري على عهد محاسنه مع البكا وعلى نظم الشعر

وقول من عمن الصلاة على الغائب محتجاً بأنه كشف عنه فليس غائباً وسلم حصة فهو غائب عن العبادة وهذا الحديث أخرجه
أيضاً الجناز كذا أبو داود والنسائي وأبو داود بن حنبل عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم أخذ الراية زيد) هو ابن حارثة وقصته هذه في غزوة موتة وهو وضع في أرض البلقاء من أطراف الشام
وذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم أرسل اليه يدي في جنادى الأولى سنة ثمان وأتمه عمل عليهم زيداً وقال إن أصيب زيد بن جعفر
ابن أبي طالب على الناس فإن أصيب جعفر فريداً الله بن رواحة فخرجوا وهم ٢٧٣ ثلاثة آلاف فقتلوا مع الصغار

أذ وقع عن راحلته فوقصته فذ كذا لابي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اغسلوه
وسدروا كفنوه في فيه ولا تحتطوه ولا تحمروا رأسه فإن الله تعالى يبعثه يوم القيامة
مجايداً رواه الجماعة والنسائي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اغسلوا المحرم في فيه للذين أحرم فيه ما واغسلوه بما وسدروا كفنوه في فيه ولا تحتطوه
باطيب ولا تحمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة محرماً حديث جابر أخرجه أيضاً البيهقي
والبخاري وقيل ورجاله رجال الصحيح وأخرج نحوه أحمد بن حنبل أيضاً عن جابر بن جابر فواغسلوه
إذا اجزمت الميت فأتوا قوله إذا اجزمت الميت أي جزعه وفه ما احتجب بغير الميت
ثلاثاً قوله يغسل رجل قال في الشق لم أقف في شيء من الطرق على تسمية المحرم المذكور وهم
بعض المتأخرين فزع من اسمه وأقرب عبد الله وعزاله ابن قتيبة في ترجمة عمر بن كمال
المغازي وسبب الوهم أن ابن قتيبة لما ذكر ترجمة عمر ذكر أولاده ومنهم عبد الله بن عمر
ذكر أولاده عبد الله فذكرهم وأقرب عبد الله بن عمر فقال وقع عن بعير وهو محرم فوكل
فكان هذا المتأخر لو أقرب عبد الله حجة وأنه صاحب القصة التي وقعت في زمن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وليس كمال فإروا وقد المذكور لا حجة له فإن أمه صفية بنت أبي
عبد مناف تزوجها أبو له في خلافة عمر وفي العصابة أيضاً وأقرب عبد الله أخو له لكنه مات
في خلافة عمر كذا ابن هجر قوله فوقصته بفتح الواو بعد هاء كاف ثم صدمه حلة وفي رواية
للبخاري فاقصته وفي أخرى له اقصة وفي أخرى له أيضاً رقصته والرقص الكسر كافي
القاموس والقصع الحشم وقيل هو خاص بكسر القام قال الخطوط ولو سلم فلا مانع أن
يستعار لكسر الرقبة والقصع القتل في الحال ومنه قعاص القتم وهو موت كذا في
الفتح قوله اغسلوه بما وسدروا به دليل على وجوب الغسل بالماء والسدروا قد تقدم
الكلام على ذلك قوله وكفنوه في فيه فيه أنه يكفن المحرم في ثيابه التي مات فيها وقيل
أنما أقصر على تسمية في فيه لكونه مات فيه أو هو متلبس بذلك العبادة للفاصله
ويحتمل أنه لم يجد غيره أقوله ولا تحتطوه هو من الخطوط بالمهله وهو الطيب الذي
يوضع للميت وقوله ولا تحمروا رأسه أي لا تقطعوه فيه دليل على بقاء تلك الأجزاء
وكذلك قوله ولا تحتطوه وأصرح من ذلك التعليل بقوله قال الله يوم القيامة يبعث

٢٥ نيل ث قديده يخرج الكافر فهو محتطوص بالمسلم لكن هل يحصل ذلك إن مات له ولد أو أكثر في الكفر
ثم لم فيه نظروا يدل على عدم ذلك حديث أبي ذؤيبه لاشجعي قال قلت يا رسول الله مات في ولدان في الإسلام قال من مات له ولدان
في الإسلام أدخله الله الجنة أخرجه أحمد والبخاري في المعجم الكبير وعن عمرو بن عبد مرة وعمران مات له ولدان في الإسلام
فما أقبل أن يبلغوا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم أخرجه أحمد وأبو داود أيضاً عن رجاء الأسدي قال قالت امرأة
الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ادع الله لي في أبي بالبركة فإنه قد توفي في ثلاثة فقال أمه ذأساب قالت نعم فذكر

الحديث قال القسطلاني قد بديل الاول حديث أسأت على ما أسلفت من خبر لكن جاءت أحداث فيها تنقيح ذلك بكونه في الاسلام فالرجوع اليها أولى ثم ذكر الاحاديث المذكورة ثم قال وهل يدخل أولاد الاولاد سواء كانوا أولاد البنين أو أولاد البنات اصدق الامم عليهم أو لا يدخلون لان اطلاق الاولاد عليهم امس حقيقة وقد وردت في الاولاد بكونهم من صلبه وهو يخرج أولاد الاولاد فان صح فهو قاطع للنزاع ففي حديث عثمان بن أبي العاص في مسند أبي يعلى والمجتهد الكبير للطبراني مرفوعا باسناد فيه عبد الرحمن بن ابي حنيفة ٢٧٤ أبو شيبة القرشي وهو ضعيف لقد استحسن بحجة حسنة من المار جمل سلف

بزيده ثلاثة من صلبه في الاسلام (يتوفى له) بعضهم أوله مبنيًا للامة عول وعند ابن ماجه ما من مستأين يتوفى له امة (ثلاثة) كذا لا تكذب كراهه وهو الموجود في غير البخاري ووقع في رواية الاصمعي وكرة ثلاث بحذف الهاء وهو جازم لكونه مبرز نحو وقاله الحافظ في الفتح وقد اختلف في منهجوم العدد هل هو حجة أم لا فعلى قول من لا يجعله حجة لا يتمتع حصول الثواب المذكور بأقل من ثلاثة بل ولو جعلناه حجة نليس لها اطاعه بل دلالة ضعيفة ويقدم علم غيرها عند معارضتها بل قد وقع في بعض طرق الحديث التصريح بالواحد في الطبراني في الاوسط من حديث جابر بن سمرة مرفوعا من دفن ثلاثة فصبر عليهم واحسب وجبت له الجنة فقالت أم أيمن أو اثنين فقالوا اثنين فقالت فواحد افسكت ثم قال وواحدًا وعند الترمذي وقال غريب من حديث ابن مسعود مرفوعا من قدم ثلاثة

(أبواب الصلاة على الميت)

(باب من يصلي عليه ومن لا يصلي عليه)

(الصلاة على الأنبياء)

(عن ابن عباس قال دخل الناس على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارسالا يصطلون

عليه حتى اذا فرغوا ادخلوا القسا حتى اذا فرغوا ادخلوا الصبيان ولم يؤم الناس على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحد رواه ابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا البيهقي قال الحافظ واسناده ضعيف لانه من حديث حسين بن عبد الله بن زهرة وفي الباب عن أبي عبيد عند أحمد انه شهد الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كيف أصلي عليك قال ادخلوا ارسالا كذا في التلخيص وعن جابر وابن عباس أيضا عند الطبراني وفي اسناده عبد المعظم بن ادريس وهو كذاب وقد قال البرازنة موضوع وعن ابن مسعود عند الحاكم بسنده واه وعن ثعلبة بن ثمرط عند البيهقي وذكره مالك بلاغا وفي الحديث ان الصلاة كانت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرادى الرجال ثم النساء ثم الصبيان قال ابن عبد البر وصلاة الناس عليه أفرادا جميع عليه عند أهل السير وجاعة أهل النقل لا يتخلطون فيه وتعبه ابن دحية بان ابن القصار حكى الخلاف فيه هل صلوا عليه

من الولد لم يلغوا الحنف كونه حصنا حصينا من النار قال أبو ذر قدمت اثنين قالوا أي بن الصلاة

كعب قدمت واحدا قالوا واحد السكن قال في ذلك ما يصلح للاحتجاج بل وقع في رواية ثوريك التي حلق العصف اسناده اهل منسأله عن الواحد ثم روى المؤلف يعنى البخاري كما سيأتى في الرافق من حديث أبي هريرة مرفوعا يقول الله تعالى ما لم يدع للمؤمن من عسدي جزء اذا قبضت صفته من أهل الدنيا ثم احتسبه الا الحنفية وهذا يدخل فيه الواحد وموافقه وهذا اصح ما ورد في ذلك (لم يلغوا الحنف) بكسر الهمزة والنون والفتح في الألف والهمزة واللام والذ

محمد بن بابويه قال ان الصبي قد شاب قال ابو العباس القرطبي وانما خضعهم بهذا الخذلان الصغير به اشدو الشفقة عليه
 أعظم اه ومقتضاه ان من بلغ الخنث لا يحصل ان فقد ما ذكر من الثواب وان كان في فقد الولد ثواب في الجلالة وبذلك صرح
 كثير من العلماء وفرقوا بين البالغ وغيره لكن قال الزين بن المنير والعراقي في شرح تقيتريب الاسانيد اذا قلنا ان منهم الصفة
 ليس بحجة فتعلق الحكم بالذين ليسوا بالحالم لا يقتضي ان البالغين ليسوا كذلك بل يدخلون في ذلك بطريق الفعوى لانه اذا
 ثبت ذلك في الطفل الذي هو كل على أي وجه وكيف لا يثبت في الكبير الذي بلغ ٢٦٥ معه السعي ولا ريب ان التفعيع على

فقد الكبير اشد والمدينة به
 أعظم لاسيما اذا كان تحييا
 يقوم عن أبيه بأمره ويساعده
 في معيشته وهذا هو المزمع
 والمعنى الذي ينبغي أن يعال به
 ذلك قوله (الاأشد لله الجنة)
 في حديث عتبة بن عبد السهي

عند ابن ماجه بإسناد حسن نحو
 حديث الباب لكن فيه الا
 تلقوه من أبواب الجنة الثمانية
 من أيها شاء ادخل وهذا زاد على
 ما في دخول الجنة ويشمله
 ما رواه النسائي بإسناد صحيح من
 حديث معاوية بن قرة عن أبيه
 مروا في أنباء حديث ما يبرك
 أن لا تأتي بابا من أبواب الجنة
 الا وجدته عنده يسمى بفتح لاء
 (ينفصل رجمته ايام) قال
 الكرماني وتبعه البرماوي
 الظاهر ان الضمير يرجع للصلى
 الذي توفي اولاد له لا الى الاولاد
 وانما جمع باعتبار انه تكررت في
 سائر النبي بقية العموم اه
 وعلم بعضهم انه لما كان يرحمهم
 في الدنيا جوزى بالرحمة في
 الآخرة وقد عقب الحفاظ ابن

الصلاة المعروفة ودعا فقط وهل صاغر ادى أوجاعه واختلفوا فمن أهمهم فقل
 أبو بكر وروى بإسناد قال الحفاظ لا يصح وفيه حرام وهو ضيق جدا قال ابن حبة هو
 باطل يبين ضعف روايته وانقطاعه قال والعجيب ان المسلمين صاغر عليه ان زاد الا يومهم
 أحذو به جزم الشافعي قال وذلك اعظم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ياتي هو وامي
 وتناهيهم في ان لا يتولى الامامة عليه في الصلاة واحد قال ابن حبة كان الصلوة عليه
 ثلاثين ألفا قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق الحديث وعكس فيه من قدم النساء على
 الصبيان في الصلاة على خاتمهم وسال دقهم في القبر لو اُحد اه

(ترك الصلاة على الشهيد)

(عن أنس ان شهدا أحدهم لم يغسلوا ودفنوا بدمعتهما ولم يصل عليهم رواد أحمد وأبو داود
 والترمذي وقد اسلفنا هذا المعنى من رواية جابر وقد رويت الصلاة عليهم بإسناد لا تثبت)
 أحاديث أنس فانخرجه أيضا الحاكم وقال الترمذي انه حديث غريب لا نعرفه من
 حديث أنس الا من هذا الوجه وانخرجه أبو داود في المراسيل والحاكم من حديثه قال من
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم على جرحه وقد نزل به ولم يصل على أحد من الشهداء غيره ورواه
 البزار والترمذي والدارقطني بن غانظ فيه اسامه بن زيد فرواه عن الزهري عن أنس
 ورجعوا رواية الميثم عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر وأما حديث
 جابر فمقدم في باب ترك غسل الشهيد وأما الأحاديث الواردة في الصلاة على شهداء
 أحد الثاني اشارة الى المصنف وانه انما يساند لا تثبت فتستعرف الكلام عليه وفي الصلاة
 على الشهداء أحاديث منها ما أخرجه الحاكم من حديث جابر قال فقد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم جرح حين جاء الناس من القتال فقال رجل رايته عند ذلك الشجيرات
 فلما رآه ورأى ما مثل به شق وبكى فقام رجل من الانصار فركب عليه بثوب ثم جهم
 بجمرة فوصل عليه الحديث وفي اسناده أبو سجاد الحنفي وهو متروك وعن ثمال بن الهادي
 عند النسائي باللفظ ان رجلا من الاعراب جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتى
 به واتبعه وفي الحديث انه استشهد فوصل عليه صلى الله عليه وآله وسلم فخطب من دعائه
 صلى الله عليه وآله وسلم له اللهم ان هذا عبدك خرج مهاجرا في سبيلك فقتل في سبيلك
 وحل اليه في هذا على انه لم يمت في المعركة وعن أنس عند أبي داود في المراسيل والحاكم

بحر رجمه الله وانه الهيب الكرمي فان ما قاله غير ظاهر وان اظهر رجوعه للاولاد بدليل قوله في حديث عمرو بن عبسة
 عندهما امراني الاأشد له قهر رحمة هو وايام الجنة وحديث أبي ثلمة الاثبتي أدخله الله الجنة بفضل رحمة اياه ما قاله بعد
 قولهم مات له ولدان فوضعت ذلك ان الضمير في قوله الاولاد لا لا أي فضل رحمة الله لا وادع عند ابن ماجه من هذا
 الوجه بفضل رحمة الله اياهم والانسائي من حديث أبي ذر الاغراقه اه بفضل رحمة وفي صحيح الطبراني من حديث حبيبة
 بنت سبيل وأم مبشر ومن لم يكتب عليه اسم فخرته أعظم وشفاعته أبلغ وفي معرفة الصحابة لابن سنده عن شراحيل المقرئ

ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قولى له أو لادق سيدل الله دخل بفضل حببتهم الجنة وهذا انما هو فى البالغين الذين يقولون فى سيد الله العالم علمه الله تعالى ورواه حديث الباب الاربعة بصريون وفيه الحديث والعنونة والقول وأخرجه النسائي وابن ماجه فى الجناز وكذا الترمذي (عن أم عطية الانصارية) نسبية بنت كعب وكانت تغسل الميتات (رضي الله عنها) قالت دخل عليا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حين قويت ابنته فزيت زوج أبي العاص بن الربيع والتمامة كافى مسلم وأم كلثوم كافى أبي داود ٢٧٦ قال الحافظ عبد العظيم المنذرى والصحيح القول لأن أم كلثوم قويت

والنبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدم انظره وعن عتبة بن عاصم فى البخارى وغيره انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على غائب يدروا تعقب بأن التى قويت وهو صلى الله عليه وآله وسلم يدرك رقية لأن أم كلثوم وفى الفتح كلام طويل فى ذلك (فقال اعلمها) وجوابه واحدة عامة لبدنها (لأنها) ندبا فالامر للوجوب بالنسبة الى أصل الغسل وللدواب بالنسبة الى الآثار كما قرره ابن دقيق العيد وقال المنذرى قبل الغسل سنة وقيل واجب وسبب الخلاف قوله الآخر وأن ينهل برجع الى الغسل أو الى الزيادة فى العدد وفى هذا الأصل خلاف فى الأصول وهوان الأصل ثمانية أو الشرط للمعقب جـ لاهل برجع الى الجميع أو الى آخرجه الدليل أولى الاخير يمكن قال الابن القول بالسنة لأن المزيد والاكثر والقول بالوجوب أى على الكفاية للبغداديين اهـ (أو حسا) وفى رواية هشام بن حسان عن حفصة تغسلها وتراها ثلاثا أو حسا (أو أكثر من ذلك) وفى رواية أبوب عن حفصة ثلاثا أو

وسلم قد تقدم انظره وعن عتبة بن عاصم فى البخارى وغيره انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على غائب يدروا تعقب بأن التى قويت وهو صلى الله عليه وآله وسلم يدرك رقية لأن أم كلثوم وفى الفتح كلام طويل فى ذلك (فقال اعلمها) وجوابه واحدة عامة لبدنها (لأنها) ندبا فالامر للوجوب بالنسبة الى أصل الغسل وللدواب بالنسبة الى الآثار كما قرره ابن دقيق العيد وقال المنذرى قبل الغسل سنة وقيل واجب وسبب الخلاف قوله الآخر وأن ينهل برجع الى الغسل أو الى الزيادة فى العدد وفى هذا الأصل خلاف فى الأصول وهوان الأصل ثمانية أو الشرط للمعقب جـ لاهل برجع الى الجميع أو الى آخرجه الدليل أولى الاخير يمكن قال الابن القول بالسنة لأن المزيد والاكثر والقول بالوجوب أى على الكفاية للبغداديين اهـ (أو حسا) وفى رواية هشام بن حسان عن حفصة تغسلها وتراها ثلاثا أو حسا (أو أكثر من ذلك) وفى رواية أبوب عن حفصة ثلاثا أو

حسنا وسبعها قال فى الفتح ولم أر فى حق من الرايات بعد قوله سبعها التعبير بأكثر من ذلك فى رواية لا فى زاد البصرى وأما ما رواه أم أوسبعها وأما أكثر من ذلك فمحمل تفسير قوله أو أكثر من ذلك بالسبع وبه قال أحمد وكبره الزيادة على السبع وقال الماوردى الزيادة على السبع سرف اهـ وقال أبو حنيفة لا يزد على الثلاث (ان رأيت ذلك) يكسر الكاف لانه خطاب مؤنسة أى أن أدا كنت اجنبا دكن الى ذلك بحسب الحاجة الى الإقواء لا التمشي فان حصل الإقواء الثلاث أيسر من ماؤها والا يزدوت حتى يحصل الإقواء وهذا بخلاف طهارة الجنى فانه لا يزد على الثلاث والفرق ان طهارة الجنى محض تعبد وهنا

المقصود انظاره وقول الحافظ بن حجر الطائي فيما حكاه عن المظهرى في شرح المصابيح واوهنا الترتيب لا للتغيير بعبه العيني
بانه لم ينقل عن أحد ان أوجي الترتيب والباقي قوله (عنه وسدر) متعلق بقوله اغسلها ويقوم نحو الصدر كالمطبخ مقامه
بل هو بالغ في التلطيف نعم السدر أولى للنص عليه ولانه أسهل للبدن وظاهره متكرر الغسلاته الى أن يحصل الانتفاء فاذا
حصل وجب الغسل بالماء الخالص عن السدود ويسن ثلثة وثلاثة كغسل الخ (واجها في) الغسله (الآخره) كافور أو شيئا
من كافور (أى في غير الحرم للتطيب وتوقه) للبدن والثالث من الراوى ٢٧٧ أى الثنتين قل والاول محمول على الثانی لانه

تكررة في سياق الاثبات فيصدق
بكل شئ منه وظاهره جعل
الكافور في المسامير قال الجهور
وقال النخعي والكوفيون انما
يجعل الكافور في المنيوط
أى بعد انتهاء الغسل والتحقيق
(فاذا فرغت من غسلها) (فادخني)
أى اعانني (فما برغنا) بصبغة
الماضي لمساعدة المتكلمين
والاصلي فرغ من صبغة الماضي
لجمع المؤنث (أذناه) أى
أعماله (فاعلمنا حقه) بفتح
الحاء الموحدة وقد تكسر وهى
لغة هذيل بعدها قاف أى ازاده
والحق في الاصل معقة الازار
فسمي به ما يشد على الحق
فوسعا (فقال أشعرني اياه)
أى اجعلني شعارا فهو الذي
يلى جسدها والضمير الاول
للعاسلات والثاني للميت
والثالث للعقور (تغنى) أم عطية
(ازاره) وانما فعل ذلك لبناها
بركة توبه وآخره ولم ياولهن اياه
أولا لكون قريب العهده من
جسده المكرم حتى لا يكون بين
انفاله من جسده الى جسدها

المصري وابن المديب واليه ذهب المعتز واسدلو بالا حديث التي ذكرناها وأوجب عنها
القول بان لا يصل على الشبه بدقها والواحد حديث جابر فسيبه. وتروى كما تقدم وأما حديث
شاذ بن الهاد فهو مرسل لان شاذ انابى وقد أوجب عنه ما تقدم عن اليبقى وبان
المراد بالصلاة الدعاء أما حديث أنس فقد تقدم ان الجارى والتردى والدارقطنى
قالوا بانه غلط فيه أصحاه وقد قال اليبقى عن الدارقطنى ان قوله فيه ولم يصل على أحد من
الشبهاء غيره ليست بمعنونة على انه يقال الحديث بحجة عليهم لانه لو كانت واجبة
لما خص بها واحدا من سبعين وأما حديث عتبة فالتبديا بتقرير الاستدلال به ثم ذكر
جوابه وتقرير ما قاله الطحاوى ان معنى صلته صلى الله عليه وآله وسلم عليهم لا يخلو
من ثلثة معان اما أن يكون نائضا لما تقدم من ترك الصلاة عليهم أو يكون من سنهم ان
لا يصل عليهم الا بعد هذه المدة وتكون الصلاة عليهم جائزة بخلاف غيرهم فانها واجبة
وأما كان فقد ثبت بصلاته عليهم الصلاة على الشهادتين الكلام بين المختلفين في عصرنا
انما هو في الصلاة عليهم قبل دفنهم واذا ثبتت الصلاة عليهم بعد الدفن كانت قبل الدفن
أولى اه وأوجب بان صلته عليهم تحتل اورا آخرتها أن تكون من خصائصه ومنها
أن تكون بمعنى الدعاء هى واقعة عين لا عموم لها فكيف يترض الاحتجاج به بالدفع
حكم قد ثبت وأيضاً لم يقل أحد من العلماء بالا احتمال الثانی الذى ذكره الطحاوى كذا
قال الحافظ وأنت خبير بأن دعوى الاختصاص خلاف الاصل ودعوى ان الصلاة بمعنى
الدعاء مردها قوله في الحديث صلته على الميت وأيضاً قد تقر في اصول ان الحقائق
الشريعة مقدمة على اللغو بله فلو فرض عدم ورود هذه الزيادة لكان المتعين المصير الى
حل الصلاة على حقيقة الشريعة وهى ذات الاذكار والاركان ودعوى انها واقعة
عين لا عموم لها مردها ان الاصل فيما ثبت لواحد والجماعة في عصره صلى الله عليه وآله
ولم يثبت للعقور انه يمكن معارضة هذا الدعوى بمثلها فيقال ترك الصلاة على الشبهاء
في يوم أحد واقعة عين لا عموم لها فلا تصلح للاستدلال بها على مطلق الترك بعد ثبوت
مطلق الصلاة على الميت وروى عن الصلاة عليه على خصوص الشبهاء في حديث
شاذ بن الهاد وأبى سلام وأما حديث ابن عباس وما ورد في معناه من الصلاة على قتلى
أحديق فدلهم فاجاب عن ذلك الشافعى بان الاخبار من كانها بيان من وجوب متواتر

فاصل لاسماعيل قرب هذه بقوله المكرم قال فى الشيخ وهو اصل فى التعرُّك بالانصاحين وفيه جواز تركه من المرأة فى
قوب الرجل اه وروى هذا الحديث ما بين مدنى وبصرى وفيه رواية تابى عن تابى عن خصاية والتحديث والعنفنة
والنزول وآخره لم فى الجنائز وكذا أبو داود والترمذى والنسائى (وفى رواية أخرى أنه قال ابدأن عيماها) جمع عينة
لاصل الله عليه وآله وسلم كان يجب التيامن فى شأنه كاه (و) ابدأن أيضا (عراضة الرضوخ منها) واستدل به على استحباب
المخضفة والاستئذان فى غسل الميت خلافا للعنفنة بل قالوا لا يستحب وضوءه أصلا واذا قانما استحبابه فهل يكون وضوءا

حقيقة بحيث يعاد غسل تلك الاعضاء في الغسل أو من الغسل بدنت به هذه الاعضاء تنثر بها الثاني أظهر من سابق الحديث والبداية بالميا من وجوه الموضوع مما زادته حصة في روايته عن أم عطية على أنها لمحمد وكذلك المشط والضمير (وكان فيه) أيضا أن أم عطية (قالت ومشطناها) أي سرحناسرها (ثلاثة قرون) أي ثلاثة صغار بمعدن خلفها بالمشط وفي رواية فتنقر نانا صبتها وقربها ثلاثة قرون وألقيتها خلفها وهذا مذهب الشافعية وأحمد وقال الحنفية يجعل ضغفيران على صدرها (عن عائشة رضي الله عنها ٢٧٨) أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) كفن في ثلاثة أثواب (جارية) بخفة

الباء نسبة إلى لين (يخفف) (بحولية) بفتح السين وتشديد المنة نسبة إلى السجود وهو القصار لا يصعلها أي يغسلها أو إلى يحول قربة بالعين وقيل بالضم اسم لقربة أيضا (من كرسف) أي قطن وصح الترمذي والمالك من حديث ابن عباس مرفوعا البسوا ثياب البيض فانها أطيب وأطهر وكفوا فيها موتا وفي مسلم إذا كفن أحدكم أخاه فليكن كفنهم قال النووي المراد بإحسان الكفن بإضاهه وظافته قال البغوي وثوب القطن أولى وقال الترمذي وتمكنه صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب يعني أحص ما ورد في كفنهم الشريف (ليس فيهن) أي في الثلاثة الأثواب (يقصر ولا عمامة) أي ليس موجود أصلا بل هي الثلاثة فقط قال النووي وهو ما نفيه به الشافعي والجمهور وهو الصواب الذي يقتضيه ظاهر الأحاديث وهو أن كل الكفن للذكر ويحتمل أن تكون

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على قتلى أحد قال ومروى الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى عليهم وكبر على جزة سبعين تمكيرة لا يصح وقد كان يذبح لمن عارض بذلك هذه الأحاديث أن يستغنى عن نفسه اهـ وأوجب أيضا بأن تلك الحالة الضيقة لا تتسع السبعين صلاة وبأنه مضطرب وبأن الأصل عدم الصلاة ولا يخفى عليه أنما هو وبمن طرف يشدد بعضها بعضا وضيق تلك الحالة لا يمنع من إيقاع الصلاة فانهم الوضائق عن الصلاة لكان ضيقها عن الدفن أي ودعوى المضطرب غير قاطعة لأن جميع الطرق قد أثبتت الصلاة وهي محل النزاع ودعوى أن الأصل عدم الصلاة مسلمة قبل ورود الشرع وأما بعد دوروده فالأصل الصلاة على طوائف الميت والتخصيص ممنوع وأيضا أحاديث الصلاة قد شدد من عضدها كونها مثبتة والاثبات مقدم على النفي وهذا مرجح معتبر والقدرح في اعتبارها في المقام معدلة الصحابة عن إيقاع الصلاة على أولئك الشهداء معارض بمثله وهو بعد غلة الصحابة عن الترك الواقع على خلاف ما كان أثبات عنه صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة على الأموات فكيف يرج نفيه وهو أقل عددا من قتله الأثبات الذي هو مظنة الغفول عنه لكونه واقعا على من غنى عاده صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة على مطلق الميت ومن مرجحات الأثبات الخاصة بهذا المقام أنه لم يروا نفي الأتس وجابر وأنس عند تلك الواقعة من صغار الصبيان وجابر قد روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جزة وكذلك أنس كما تقدم فقد وقع اتفاقه في وقوع مطلق الصلاة على الشهيد في تلك الواقعة وفي ذلك البعدان يخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصلاة جزة لمزية القرابة ويدع بقية الشهداء مع هذا فلو سلمنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل عليهم حال الوفاة وترك جميع هذه المرجحات لكانت صلاته عليهم بعد ذلك مفيدة لهم لولب لانهم كالاستدراك للمخالفات مع اشتغالها على فائده أخرى وهي أن الصلاة على الشهيد لا ينبغي أن تقتل به حال وإن طالت المدة وتراخت إلى غاية بعيدة وأما حديث أبي سلام فلم أقف لاهمنا من الصلاة على جواب عاب وهو من أدلة المنتهين لأنه قتل في المعركة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعه شهيد وأوصى عليه ثم لو كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بموقعه أحد ولم يرد في الأثبات غير هذا الحديث لكان مختصا بن قتل على مثل صفته واعلم أنه قد اختلف في الشهيد الذي وقع

الثلاثة الأثواب خارجة عن التمهيص والعمامة فيكون ذلك جهة وهو سيرا ماله ومثله قوله تعالى الخلاف

رفع السموات بغير محدد ونها يحتمل بلا عدا صلا أو بعد غير مرتبة أهم ومذهب الشافعي جواز زيادة القميص والعمامة على الثلاثة من غير استحباب وقال الحنابلة أنه مكرره ورواه هذا الحديث ما بين مروزي ومروفي وفيه التعديت والاختلاف والعنفقة والقول وإنجرجه أيضا في باب الكفن بغير قميص وفي باب الكفن بالعمامة ولم يوردوا وانساقا وبس ما به (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال بلغوا جلي) لم يعرف الحافظ ابن حجر رحمه الله (واقف مع رسول الله صلى الله عليه وآله)

وآله (وسلم يعرفه) للجمع عند الحضرات وليس المراد خصه وص الوقوف المقابل للوقوف لانه كان راكبا فاته فقهه اطلاق الوقوف على الركب (اذ وقع من راحلته) ناقته التي صلت للرحل (فوقصته) اذ قال فاروقه (شك من الراوي والمعروف عند أهل اللغة بدون الهمة وقال الشافعي شاذي كسرت عنقه والضمير المرفوع في وقصته للراحلة والمصوب للرحل) قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسأله بما وسدروك فنه في ثوبين غير الذي عليه فيستدل به على ابدال ثياب المخرو قال في الفتح وليس بشيء لانه ساء في الحج بلانظ في ثوبيه وللشافعي من طريق يونس ٢٧٩ بن نافع عن عمرو بن دينار في ثوبيه الذين أحرم فیهما وأعلم بزيده ما لنا

الخلاف في غلته والصلاة عليه هل هو مختص بمن قتل في المعركة أو أعم من ذلك فعنه الشافعي ان المراد بالثمنه يد قتل المعركة في حرب الكفار وخرج بقوله في المعركة من جرح في المعركة وعاش بعد ذلك حيا مدة مسطرة وخرج بحرب الكفار من مات في قتال المسكين كاهل النبي وخرج بجمع ذلك من يسمى شهيدا بسبب غير الحرب المذكور والخلاف ان من جمع هذه القصة منهم يدور عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ان من جرح في المعركة ان مات قبل الارتثان فشهيد والارتثان ان يحمل ويأكل أو يشرب أو يوصى أو يقي في المعركة أو يولد له حيا أو ذهبت الهادوية إلى ان من جرح في المعركة يقال له شهيد وان مات بعد الارتثان وأما من قتل مدافعاً عن نفسه أو مال أو في المعركة ظالمًا قال أبو حنيفة وأبو يوسف والهادوية انه شهيد وقال الامام يحيى والشافعي انه وان قبل له شهيد فليس من الشهداء الذين لا يذبحون وذهبت المعتزلة والحنفية والشافعي في قول له ان قيل البغاة شهيد قالوا اذ لم يغلب على أصحابه وهو توقيف * (قائدة) لم يرد في شيء من الاسانيد انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على شهيد يدور لانه لم يصل عليهم وكذلك في شهداء سائر المشاهد النبوية الاما ذكرنا في هذا البحث فليعلم ذلك

• (الصلاة على السقط والطفل) •

(عن المغيرة بن شعبه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الراكب خلف الجنائزة والماشي امامها فرياضها عن يمينها أو عن يسارها والسقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة رواه أحمد وأبو داود وقال فيه والماشي يمشي خلفها وامامها وعن يمينها ويسارها فرياضها وفي رواية لراكب خلف الجنائزة والماشي حيث تاعمته والطفل يصل عليه رواه أحمد والشافعي والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضا ابن خبان وصححه والحاكم وقال على شرط البخاري بلنظ السقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة وأخرجه بهذا اللفظ الترمذي وصححه والكن رواء الطبراني موقوفا على المغيرة ورجح الدارقطني في العدل الموقوف وفي الباب عن علي بن عبد الله بن عدي وفي استاذ عمرو بن خالد وهو متروك وعن ابن عباس عنده أيضا من رواية شريك عن أبي اسحق عن عطاء عنه وقروا ابن طاهر في الذخيرة وقد ذكره البخاري من قول الزهري

اعيد وهو مقتضى القياس لانقطع لعبادة بزوال محل التكليف وهو الحياتة لكن اتبع الشافعي الحديث وهو مقدم على القياس وغاية اعتدائه عن الحديث ما قبل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم هذا الحكم في هذا الاحرام بغلبة لا يعلم وجوده في غيره وهو انه يبعث يوم القيامة مسلما وهذا الامر لا يعلم وجوده في غيره هذا الحرم اغتر النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحكم انما يفي في غير محل النص بعموم ماله أو غيرها ولا يرى ان هذه اللفظة انما ثبتت لاجل الاحرام فتم حكم لم يحرم اه وقال بعض المالكية حديث الحرم هذا خاص به وجنثه فلا يعدي حكمه الى غيره الا بدليل والجواب ما قاله ابن

دقيق العبد وقد مر ﴿عن ابن عمر رضي الله عنهما﴾ ما نعت الله بن أبي مضر ابن سلول رأس المنافقين (لما قوفي في ذي القعدة سنة تسع مضر فرسل الله صلى الله عليه وآله وسلم من تبرك وكانت مدته عشرة ليال ابتداءها من ليال بقت من شوال (جاء ابنه) عبد الله وكان من فضلاء الصحابة وخيارهم (الذي صلى الله عليه وآله وسلم) فقال يا رسول الله اعطني قصدا أقتنيه (في الجوز جواب الامر واستغفر له) وكنه كان يحمل أمر أبيه على ظاهر الاسلام فلما كان ٢٨٠ التمس من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يحضر عذوه ويصلي عليه لاسيما

وقد ورد ما يدل على انه فعل به بعد من أبيه كما عند عبد الرزاق والطبري وكأنه أراد بذلك رفع العار عن ولده وعشرينه بعد موته فظهر الرغبة في صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وقد وقعت اجابته الى سؤاله على حسب ما يظهر من حاله الى ان كشف الله الغطاء عن ذلك وهذا من أحسن الاجوبة فيما يتعلق بهذه القصة فاعطاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم قميصه (اكراما لولده ومكافاة لابنه لانه لما أمر العباس ببدو لم يجدوا له قميصا يصلح له وكان رسول طويلا فالتمسه قميصه فكافاه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك كي لا تكون لمناقبه عليه السلام مكانته عايبا لولائه ما مثل شيئا قط فقال لا وان ذلك كان قيل نزول الآية وما قول المهاب رجا ان يكون معتقدا البعض ما كان يظهر من الاسلام فمئنه الله بذلك فتعقبه ابن المنير فقال هذه حق ظاهرة وذلك ان الاسلام لا يتبع بعض

والعقيدة شيئا واحدا لان بعض مملوماتها شرط في البعض والاخلال ببعضها خلال جميعها وقد أنكر الله تعالى على من آمن ببعض وكفر بالآخر كما أنكر على من كفر بالكل انتفى (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) (آذني) بالبد وكسر الذال المججمة أي اعاني (أصلي عليه) بعدم الجزم على الاستئناف وبه جواب الامر (فأذنه) اعلمه (فلما اراد ان يصلي عليه جذبته) من الخطاب (رضي الله عنه) بشيعة (فقال ليس الله ثم الذي انصلي) أي عن الصلاة (على المنافقين) وفيهم ذناب عمن قوله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين لانهم لم يتقدموا بهم في الحق ولا يقبل الله ذنوبهم

لا
الله تعالى على من آمن ببعض وكفر بالآخر كما أنكر على من كفر بالكل انتفى (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) (آذني) بالبد وكسر الذال المججمة أي اعاني (أصلي عليه) بعدم الجزم على الاستئناف وبه جواب الامر (فأذنه) اعلمه (فلما اراد ان يصلي عليه جذبته) من الخطاب (رضي الله عنه) بشيعة (فقال ليس الله ثم الذي انصلي) أي عن الصلاة (على المنافقين) وفيهم ذناب عمن قوله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين لانهم لم يتقدموا بهم في الحق ولا يقبل الله ذنوبهم

في آخر هذا الحديث فبرزت ولائصل على أحدتهم مات أبدا وفي تفسيره سورة رابعة من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر قال صلى عليه وقد خضع النافق أن تستغفر لهم (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) (أنا بين خيرتين) أي أنا خير بين الأسمين الأسفغنا ورعدمه (قال الله تعالى استغفروا لهم ولا تستغفروا لهم) قال البيضاوي يريد لتساوي بين الأسمين في عدم الأفادة لهم كإص عليه بقوله (ان تستغفروا لهم سبعين مرة قلن يغفر الله لهم) فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا زيدن على السبعين ففهم من السبعين العدد الخاص لاه الأصل (فصلى عليه) أي على عبد الله بن أبي (فبرزت) ٢٨١ آية ولائصل على أحدتهم مات أبدا لأن الصلاة دعاء للموت واستغفاره

لا يكون في مجرد العلم بحجته في البطن فقط

(عن زيد بن خالد الجهني أن رجلا من المسلمين توفي بمصر وأنه ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يقل صلوا على صاحبكم فتغيرت وجوه أقوم لذلك فلما رأى الذي بهم قال أصحابكم في سبيل الله ففتتاهم فوجدناه في خزان من خزائهم وديار أوى درهمين رواء الخمسة إلا الترمذي) وعن جابر بن عمر أن رجلا قتل نفسه بعشاق فلما بصل عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواء الجماعة إلا البخاري الحديث الأول سكت عنه أبو داود والمؤدري ورجال أسناده رجال الصحيح قوله فقال صلوا على صاحبكم فيه جواز الصلاة على العصاة ما تراءى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالصلاة عليه فاعله للزير عن الغول كما تمتع من الصلاة على المديون وأمرهم بالصلاة عليه قوله ففتتاهم فوجدناه في خزانهم مجزئ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاخباره بذلك وانكشاف الأمر كما قال قوله ما سوى درهمين فيه دليل على تحريم الغول وإن كان شيا حقا أو قد ورد في الحديث عليه أحاديث كثيرة ليس هذا محل بسطها انتهى عشاق جمع مشقة كغير صل عرض أوسم فيه ذلك والصل التطويل أوسم فيه ذلك برحمي الوحش كذا القاموس قوله فلم يصل عليه فيه دليل لمن قال أنه لا يصل على الناصي وهم المعتزلة وغير من عبد العزيز الأوزاعي فقالوا لا يصل على الفاسق قصر بما أو لا وافتهم أبو خنيسة وأصحابه في الباغي والمহারب ووافقهم الشافعي في قول له في قاطع الطريق أذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجهور العلماء إلى أنه يصل على الفاسق وأجابوا عن حديث جابر بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما يصل عليه بنفسه فزجر الناس وصلى عليه الصحابة ويؤيد ذلك ما عند الشافعي بلفظ ما أنا لأعلى عليه وأيضا بجملة قوله لو رض الله لم يصل عليه وهو لا غيره لا يدل على الحرمة المدعاة ويدل على الصلاة على الفاسق حديث صلوا على من قال لا اله الا الله وقد قدم الكلام عليه في باب ما جاء في إمامة فاسق من أبواب الجماعة

٣٦ نيل ث دفن الذي وتكفنته وغابضته كحاجب اعمامه وكسوته - ارفى معناه المعاهد والمؤمن بخلاف الحر والمردد والزينق فلا يجب تكفنتهم ولادفنتهم بل يجوز اخراة الكلا عليهم اذ لا حرمة لهم وقد ثبت امره صلى الله عليه وآله وسلم بانما قتل بدر في القلب برقتهم ولا يجب غسل الكافر لانه ليس من اهل التطهير ولكنه يجوز دفن بيه الكافر احق به وهذا الحديث أخرجه البخاري ايضا في اللباس والتسويص في اللباس وفي التوبة واخره في التفسير وكذا النسائي فيه وفي الخازن وابو ماجه فيه (عن جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وآله)

والله اعلم بالله بن أبي بهاء ماذن) أي دلى في حفرته وكان أهله خشوعا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم المشقة في حضوره
فيادروا التي يجهزها قبل وصوله صلى الله عليه وآله وسلم فلما وصل وجدهم قد بدلوه في حفرته فأمرهم بإخراجه (فأخرجوه
منها (فتفت فيه) أي في جلده (من ريقه وألبسه قميصه) التجاوز الوعد في تمكنه من قميصه كما في حديث ابن عمر أن
استشكل هذا مع قول ابنه أعطى فيصلا كفته فيه فأعطاه قميصه وأجيب بان معنى قوله فأعطاه أي أقم له بذلك فاطلق على
العدا اسم العطية مجازا التحق وقوعه أو قبل ٢٨٢ أعطاه أحده قميصه أولا ثم لما حضر أعطاه الثاني بسؤال ولده
وقال كمال الحاكم ما يؤيد ذلك

عن جابر بن جبرال من أسلم جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعترف بالزنا فاعترض عنه حتى شهد على نفسه أربع مرات فقال أليك جنة قال لا قال أحصت قال نعم فامر به فرحم بالصلى فلما أدبته الحجارة فرادك فرحم حتى مات فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيرا وصلى عليه رواة البخارى في صحيحه ورواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذى وصححه وقالوا يوصل عليه ورواية الإثبات أولى وقد صف عنه عليه السلام أنه صلى على الغامدية وقال الامام أحمد ما يعلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترك الصلاة على أحد الاعلى القال وقائل (نفسه) حديث جابر أخرجه البخارى باللفظ الذى ذكره المصنف عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس سلمة عنه وقال لم يقل بونس وابن جريج عن الزهري وصلى عليه وعلى بعضهم هذه الزيادة أعنى قوله فصلى عليه بأن محمد بن يحيى لم يذكرها وهو أقضب من محمود بن غيلان قال وتابع محمد بن يحيى نوح بن حبيب وقال غيره كذا روى عن عبد الرزاق والحسن بن على ومحمد بن المتوكل ولم يذكر الزيادة وقال ما رى مسلم ترك حديث محمود بن غيلان لاختلافه هؤلاء وقد خالف محمود أيضا الصحق بن ابراهيم الحنظلى المعروف بابن راهويه راجع بن زنجويه وأحمد بن منصور المادى والصحق بن ابراهيم الديري فهو لا يعتد به من أصحاب عبد الرزاق خالفوا محمودا وفيهم هؤلاء الحفاظ الصحق بن راهويه ومحمد بن يحيى الذهلى ومحمد بن زنجويه وقد أخرجه مسلم في صحيحه عن الصحق بن عبد الرزاق ولم يذكر كلفه غيراته قال نحو رواية عقيل وحديث عقيل الذى أشار إليه ليس فيه ذكر الصلاة وقال البيهقى ورواه البخارى عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق الا انه قال فصلى عليه وهو خطأ لاجماع أصحاب عبد الرزاق على خلافه ثم اجماع أصحاب الزهري على خلافه انتهى وعلى هذا تكون زيادة قوله صلى عليه شاذة وليكنه فقد ترقى الاصول ان زيادة الشذو اذا وقعت غير منافية كانت مقبولة وهى هنا كذلك باعتبار رواية الجماعة المذكورين لاصل الحديث وأمابا يتار ما وقع عند أهل السنن من انه لم يصل عليه فرواية الامة أخرج من جهات الاولى كونها فى الصحيح الثانية كونها مشتملة الثالثة كونها معتقدة جماعا أخرجه مسلم في صحيحه وأبو داود والترمذى والنسائي وابن ماجه بن

واستطبق منه الامناعلي
 بجواز طلب آثار أهل الخير منهم
 للتبرك بهم وان كان السائل غنيا
 (عن خباب) بتشديد الباء
 ابن الأثر (رضي الله عنه قال
 هاجر نافع النبي صلى الله عليه
 وآله (وسلم) حال كوننا نفلس
 وجهه الله) أى ذاته لا الدنيا
 والمراد بالعملة الاشتراك في حكم
 الهجرة اذ لم يكن معه صلى الله
 عليه وآله وسلم الا أبو بكر وعمر
 ابن هفيرة (فوقع أجرة ناعلي الله)
 وفز رابية وجب أى وجوب
 شرعيا أى بالوجوب بوعده
 الصدوق عقلا اذ لا يجب على الله
 شئ (فنا من مات لم يأكل من
 أجره) من الغنائم التي تناولها
 من أدرك زمن الفتح (شسيا)
 بل قصر نفسه عن شهواتها
 لينالها موفورة في الآخرة (منهم
 مصعب بن عمر) بن هاشم بن عبد
 مناف بن عبد الدار بن قصي
 يجمع مع النبي صلى الله عليه
 وآله وسلفي قصي (ومنان
 أُنعت) أى أكرمت ونضحت

(المرثية فهو يديها) أي يحنيها وعبر بالاضارع ليفيد اسقرا والرجال الماسية والائمة استحضاراه حديث
 في مشاهد السامع (تقن) أي معصب (يوم أحد) قتله عبد الله بن قيس في الجملة استنفاة (فلم يجله ما نكفته) زاد وأوزنه
 (الابرة داغطتها) بأرأسه خربت رجلا وداغطنا) بها (رجله) خرج رأسه (انقصه) فأمرنا النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم) ان نغطي رأسه (بطرف البردة) وان نجعل على رجله من الاذن (نبت حمازي طيب الرائحة) وفي الحديث من القوائم ان
 (الراجب من الكعبين) ماسرة العورة قال في المجموع واحتمال انه لم يكن لغمره ثم دفعه بأنه بعد من خرج لقتال وبأنه ولهم

الحسن وللخاري في الباطن نفسه بالجليم بن غيرنوث (فلان) هو عبد الرحمن بن عوف كافي الطبراني في كتاب ذكره المحب الطبراني في الاستكمال لكن قال صاحب الفتح انه يرى في المعجم الكبير لا في مسنده سهل ولا عبد الرحمن أو هو سعد بن أبي وقاص أو هو اعوان كافي الطبراني من طريق زعمه بن صالح عن أبي حازم لكن زعمه فيه ضعف أو يقال قد عدت النسخة على ما فيه من بعد والله أعلم (فقال) كسبهم ما أحسنه) بالنصب على التعجب (قال القوم ما أحسن) في الاحسان (للسها الذي صلى الله عليه) وآله (وسلم) محتاجا اليها ثم سأله) ايها ٢٨٤ (وعلم انه لا يرد) سائلا بل يعطيه ما يطلبه وفي رواية لا يسأل شيئا فينتعه

وقد مات فتور وهو افاضلوا عليه قال فقهنا فتننا عليه كما يصف على الميت وصلينا عليه كما يصلى على الميت رواء أحمد والنسائي والترمذي وصححه) قوله على أحصمه قال في النسخ وقع في جميع الروايات التي اتصلت بها من طريق الخاري أحصمه بمهملتين بوزن أفعله مفتوح العين ووقع في مصنف ابن أبي شيبة حصة بفتح الصاد وكون الماء وحكى الاسماعيلي ان في رواية عبد الصمد أحصمه بخاء معجمة وثابت الاف قال وهو غلط وحكى الكرماني ان في بعض النسخ حصة بالواحدة بدل الميم انتهى وهو اسم الخبائي قال ابن قتيبة وغيره ومنها ما عرصة عطية والخبائي بفتح الخاء وتخفيف الجيم وبعد الالف شين معجمة ثم ياء كياء النسب وقيل بالتخفيف ورجحه الصغاني لقب ابن ملك الحنابلة وحكى الطبراني في معجمه عن بعضهم وخبائه قال الطبراني وابن خالويه وآخرون ان كل من ملأ المسلمين يقال له أمير المؤمنين ومن ملأ الحنابلة الخبائي ومن ملأ الروم قهر ومن ملأ الفرس كسرى ومن ملأ الترك خاقان ومن ملأ القبط فرعون ومن ملأ مصر العزيز ومن ملأ اليمن تبع ومن ملأ جبر القبل بفتح القاف أقل درجة من الملك قوله فكبر عليه أربعين مرة دليل على أن المشروعي في تكبير الجنائز أربع وسبأى السكلام في ذلك قوله وخرج بهم إلى المصلى فكبى به من قال بكراه صلاة الجنائز في المسجد وسبأى البحث في ذلك وقد استدل بهذه القصة القائلون بشرعية الصلاة على الغائب عن البلد قال في الفتح وبذلك قال الشافعي وأحمد وجوه والشافعي حتى قال ابن حزم لم يأت عن أحد من الصحابة منعه قال الشافعي الصلاة على الميت دعاه فكبى لا يدعى له وهو غائب أو في القبر وذهبت الحنفية والمالكية وحكاه في البحر عن البصرة أنهم لا تشرع الصلاة على الغائب مطالعا قال الحافظ وعن بعض أهل العلم انما يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه أو ما قرب منه لا إذا طالت المدة حكاه ابن عبد البر وقال ابن حبان انما يجوز ذلك من كان في جهة القبلة قال المحب الطبراني لم أر ذلك لغیره واعتذر من لم يقل بالصلاة على الغائب عن هذه القصة باعذار منها انه كان بأرض لم يصل عليه بها أحد ومن ثم قال الخطابي لا يصل على الغائب الا اذا وقع موته بأرض ليس فيها من يصل عليه واستحسنه الرواني وترجم بذلك أبو داود في السنن فقال باب الصلاة على المسلم بدمه أهل الشرك في بلد آخر قال الحافظ وهذا محتمل الا اني لم أقف في شيء من الاخبار انه لم يصل عليه في بلد أحد

(قال اني والله ما سأله) صلى الله عليه وآله وسلم (لا لبها) أى لا جيل أن البها (انما سأله) ايها (لما يكون كذا في) وفي طريق هشام بن سعد قال سهل قلت لرحل لم سأله وقد رأيت حاجته اليه ان قال رأيت مارأيت ولكني أردت أن أخبأها حقاً كذا فيم أخرجها الطبراني وفي رواية أبي غسان فقال راجوت بركتها حين لبسها الذي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه التبرك بالمار الصالحين قال ابن بطال وفيه جواز اعداد الشيء قبيل وقت الحاجة اليه قال وقد حرج جماعة من الصالحين في وجوبه قبل الموت وفتحه ابن المنبر ان ذلك لم يقع من أحد من الصحابة قال نلو كان معتمدا بالكوفة فيهم (قال سهل في كانت فتش) وقال الشافعية لا يندب أن يعد لنفسه كفالة الا يحاسب على اتخاذه أى على اكتسابه لان ذلك ليس غنصا بالكسب بل سائر أموره كذلك ولان تكفيله من ماله واجب وهو يحاسب عليه بكل حال الا

انتهى

أن يكون من جهة حل وأثر ذي صلاح نفس أحد دعا كما هنا لكن لا يجب تكفيله فيه إقضاء انتهى كلام القاضي في الطيب وغيره بل للوارث ابداله لانه ينتقل للوارث فلا يجب عليه ذلك ولو أعده قبرا يدفن فيه فينبغي أن لا يكره لانه لا لاختيار من آلاف العكفن قاله الزركشي قال في الفتح وفي الحديث حسن خلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسعة جوده وقبوله الهدية واستتبع منه المذهب جواز ترك مكانة القبر على هدنة وليس ذلك بظاهر منه فان المكافاة كانت عادة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مسخرة فلا يلزم من السكوت عنها انه لا يكون فيها إيل ليس في سياق الحديث الجزم

يكون ذلك كان هدية فيحصل أن تكون عرضة لعليه يشترطها من أقال وفيه جواز الاعتماد على القرائن ولو تجردت لقولهم
فاخذها متاجا إليها وفيه نظرا لاحتمال أن يكون سبق لهم منه قول يدل على ذلك كما تقدم وقال فيه الترتيب في المنوع بالقبضة
إلى صانعه إذا كان ماهرا ويحصل أن تكون أرادت بنسبتهم إليها إزالة ما يمتنع من التدليس وفيه جواز إسحصال ما يراه
الإنسان على غيره من اللابس ونحوها ما لم يعرفه قدرها وما لم يعرض له بطبعه منه حيث يسوغ لذلك وفيه مشروعية
الإنكار عند مخالفة الأدب ظاهر وأوان لم يبلغ المنكر درجة التحريم انتهى ٣٨٥ ورواه هذا الحديث الأربعة مدنيون

الاعتماد الله بن مسلمة سكن
البصرة وفيه الحديث والعنفة
والقول وآخرجه ابن ماجه
الاباس (عن أم عطية) اسمها
نسيمة (رضي الله عنها) قالت
خبرنا وفي رواية ابن شاهين بإسناد
صحيح أنها من رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم (عن اتباع
الجنات) نهي فتية لا تحرم بدليل
قولها (ولم يعزم علينا) مبيها
للمعقول أي خبرنا غير معتمد ولم
يؤد كدليلنا في المنع كما كدملنا
في خبره من المنعيات فكانها قالت
كرهنا اتباع الجنات من غير تحريم
وهذا قول الجهم وروى عن فيه
مالا وهو قول أهل المدينة وكرهه
لأشابة وقال أبو حنيفة لا ينبغي
واستدل للجواز بما رواه ابن
أبي شيبة عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم كان في حذارة فرائي
هر امرأة فصاح بها فقال دعها
يا هر الحديث وآخرجه ابن ماجه
من هذا الوجه ومن طريق أخرى
برجال ثقات وأما ما رواه ابن
ماجه أيضا وغيره مما يدل على

أعني ومن اختاره هذا التفصيل شيخ الإسلام ابن تيمية فقد المصنف والمحقق المقتبلي
واستدل بهما أخرجه الطيالسي وأحمد وابن ماجه وابن قانع والطبراني والشمس
المقدسي وعن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيدان النخعي صلى الله عليه وآله وسلم قال
إن أئمتكم مات بغير أركضكم فتتوأموا فلو علمه ومن الاعتذار قولهم أنه كشف له صلى
الله عليه وآله وسلم حتى رآه فيكون حكمه حكم الحاضر بين يدي الإمام الذي لا يراه
المؤثوق ولا خلاف في جواز الصلاة على من كان كذلك قال ابن دقيق العيد هذا يحتاج
إلى نقل ولا يثبت بالاحتمال وتعبه بعض الحنفية بأن الاحتمال كاف في مثل هذا من
جهة المانع قال الحافظ وكان مسند القائل بذلك ما ذكره الواحد في أسباب النزول
بغير إسناد عن ابن عباس قال كشف النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن سائر النجاشي حتى
رأه وصلى عليه ولا بن حبان من حديث عمران بن حصين فقاموا وصوا وخلفوه وهم
لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه ولا بن عوانة من طريق أبيان وغيره عن يحيى فسادنا خلفه
وغيره لا ترى الآن الجنازة قد قامنا ومن الاعتذار أن ذلك خاص بالنجاشي لأنه لا يثبت
أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ميت غائب غيره وقد عقب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
صلى على معاوية بن معاوية الملقب وهو مات بالمدينة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
أذن ذلك قبله ولذا كثر في الاستيعاب وروى أيضا عن أبي أمامة الباهلي مثل هذه القصة
في حق معاوية بن مقرن وأخرج مثلها أيضا عن أنس في ترجمة معاوية بن معاوية المرقى
ثم قال بعد ذلك أسانيد هذه الأحاديث ليست بالقوية ولو أنتم في الأحكام لم يكن شيء منها
حجة وقال الحافظ في الفتح متعقب ما بنى قال أنه لم يصل على غير النجاشي قال وكأنه لم يثبت
عنده قصة معاوية بن معاوية الملقب وقد ذكرت في ترجمته في الصحابة أن خبره قوى بالنظر
إلى مجموع طرقه انتهى وقال الذهبي لاعتد في الصحابة معاوية بن معاوية وكذلك تكلم
فيه البخاري وقال ابن القيم لا يصح حديث صلواته صلى الله عليه وآله وسلم على معاوية بن
معاوية لأن في استاده العلامة بن زيد قال ابن المديني كان يضع الحديث وقال النووي
يجيب على من قال بأن ذلك خاص بالنجاشي أنه لو وقع باب هذا الخصوص لانسد كثير من
ظواهر النزع مع أنه لو كان شيء مما ذكره لوقف الدواعي إلى نقضه وقال ابن العربي
قال المالكية ليس ذلك اللهم قد قلنا وما علم به محدثه بل به أمته يعني لأن الأصل عدم

التعريض فضعف ولو وضع حسن على ما يتقن حراما قال المهاب في إى في حديث الباب دلالة على أن النبي من الشارع على
درجات وروى الطبري عن أم عطية قالت لما دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث
الشارع قال أفر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليكن يعني لا يابعن على أن لا تترنن وفي آخره وأمرنا أن نخرج
في العمد العواتق ونما أن نخرج في جنازة قال في الفتح وهذا يدل على أن رواية أم عطية الأولى من مراسل الصحابة
(عن أم حبيبة) رواية أم المؤمنين (زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) رضي عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله

عليه) وآله (وسلم يقول لا يحل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) ثم يعنى النبي على سبيل التأكيده وهو من خطاب التمهيم لان المؤمن هو الذي ينتفع بخطاب الشارع وبقائه فلهذا الوصف لتأكيده التحريم لما يقتضيه سياقه ومفهوماته من خلافه منافي للايمان ان (تحد) بضم أوله وكسر ثانيه (على ميت فوق ثلاث) أى ثلاث ابدال كاجاب مصرح به في رواية الوصف بالايان فيه اشعار بالتعديل فان من آمن بالله وقائه لا يمتري على مثله من العظام قال ابن بطال الاحداث امتناع المرأة لتتوفى عنهم وزوجهم ان الزينة كاهن اياهم وطيب ٢٨٦ وغيرهما وكل ما كان من دعوى الجماع وأباح الشارع للمرأة أن تحسد

على غير الزوج ثلاثة أيام لما يغلب عليها من لوعة الحزن وتهمج من ألم الوجد من غير وجوب لتفاتهم على أن الزوج لو طالها بالجماع لم يحل لها منه في تلك الحال (الأعلى زوج) فانها تحسد عليه وجوب بالاجماع على ارادته (أربعة أشهر وعشرا) من الايام بابلها سواء في ذلك الصغيرة والكبيرة والمندخول به واذات الاقارب وغيرهما وكذا الذمية وتقيد المرأة في الحديث بالايان باقائه اليوم الآخر جرى على الغالب فان الذمية كذلك ومثلها فيما يظهر المعاهدة والمستأمنة وهذا مذهب الشافعية والجمهور وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين وابو ثور وبعض المالكية لا يجب على الزوجة السكنية بل يختص بالمسئلة لقوله تؤمن الى آخره وقد خاف أبو حنيفة قاعدته في انكاره المفاهيم وكذا التقيد بأربعة أشهر وعشر خرج على غالب المعتمدات والافاضل بالوضع وعليها الاحداد سواء

الخصوص قالوا طويت له الارض واحضرت الجنائز بين يديه قلنا ان ربنا عليه لعادر وان نبينا لاهل لذلك ولكن لا تقولوا الاماريتم ولا تحقرهوا حديثا من عند أنفسكم ولا تحسدوا الابناء ثبات ودعوا الضعاف فانه يسبيل اتلاف الى المليس له تلاف وقال الكرماني قولهم رفع الحجاب عنه ممنوع ولئن سلنا فكان غايبا عن الضعافة الذين صلا عليه مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحاصل أنه بات الماتعون من الصلاة على الغائب بشئ يعتد به سوى الاعتذار بأن ذلك مختص عن كان في أرض لا يصلي عليه فيها وهو أيضا جود على قصة الجعاشي يدفعه الاثر والنظر (وعن ابن عباس قال انتهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى قبر رطب فصلى عليه وصغره وخلفه وكبر اربعاء) وعن أبي هريرة ان امرأة سوداء كانت تقيم المسجد وأشباهة قد هارسلوا صلى الله عليه وآله وسلم فسأل عنها أوصته فقالوا مات قال فلا تأذنتي قال فكانت صغروا امرأة وأمره فقال دلوني على قبره فدلوه فصلى عليها ثم قال ان هذه القبر معلومة طلة على أهلها وان الله ينورها لهم بصلاي عليهم متفق عليهم ما ليس للجفاري ان هذه القبر معلومة طلة الى آخر الخبر (وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر بعد شهور) وعنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ميت بعد ثلاث رواها الدارقطني (وعن سعيد بن المسيب ان أم سعد ماتت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم غائب فلما قدم صلى عليها وقد مضى ثلاث شهر رواه الترمذي) حديث ابن عباس الآخر أخرج الدارقطني في الرواية الاولى منه من طريق بشر بن آدم عن أبي عاصم عن سعيد بن النور عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس وأخرجه أيضا البيهقي وأخرج الثانية من طريق سعيد بن الشيباني به ووقع في الاوسط للطبراني من طريق محمد بن الصباح الدولابي عن اسمعيل بن زكريا عن الشيباني به أنه صلى بعد دفنه بلبتين وسدث سعيد بن المسيب أخرجه البيهقي قال الحافظ واسناده مرسل صحيح وقد رواه البيهقي عن ابن عباس وفي اسناده وسدين سعيد وفي الباب عن أبي هريرة عند الشيخين بخبر حديث الباب وعن أنس عند البزار نحوه وعن أبي امامة بن سهل عند مالك في المواطع وأيضاً عن زيد بن ثابت عند أحمد

على غير الزوج ثلاثة أيام لما يغلب عليها من لوعة الحزن وتهمج من ألم الوجد من غير وجوب لتفاتهم على أن الزوج لو طالها بالجماع لم يحل لها منه في تلك الحال (الأعلى زوج) فانها تحسد عليه وجوب بالاجماع على ارادته (أربعة أشهر وعشرا) من الايام بابلها سواء في ذلك الصغيرة والكبيرة والمندخول به واذات الاقارب وغيرهما وكذا الذمية وتقيد المرأة في الحديث بالايان باقائه اليوم الآخر جرى على الغالب فان الذمية كذلك ومثلها فيما يظهر المعاهدة والمستأمنة وهذا مذهب الشافعية والجمهور وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين وابو ثور وبعض المالكية لا يجب على الزوجة السكنية بل يختص بالمسئلة لقوله تؤمن الى آخره وقد خاف أبو حنيفة قاعدته في انكاره المفاهيم وكذا التقيد بأربعة أشهر وعشر خرج على غالب المعتمدات والافاضل بالوضع وعليها الاحداد سواء

قصرت المدة وأطالت وهذا الحديث هو العمد في وجوب الاحداد على الزوج الميت ولأخلاف والتساقي نفسه في الجملة وان اختلف في بعض فروعه والاجماع على الوجوب يكتب به ورواه الثلاثة الاول مكبون والرايع مدني وفيه التحديث والاخبار والعمدة والقول (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال مر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأمرأة تبكي عند قبر) قال في التتميع لاقف على اسمها ولا يسم صاحب القبر وفي رواية لمسلم ما يشعروا بأنه وداها ونظفه تبكي على صليها وصرح به في مرسل يحيى بن ابي كثير عند عبد الرزاق ولقظه تصدبت بولدها وفي كتاب الاحكام من طريق آخر من شعبة وعين

قالت ان انسانا قال لاهل ائمة تعرفون فلانة قالت نعم كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بيتنا فذكر الحديث (نقل) اياها
بأمة الله هكذا في مستخرج ابي نعيم (انني الله) تعالى قال القرطبي انه كان في بيتكم ما تدرى ائمة من نوح او غيره ولهذا امرها
بالتقوى قالت يؤيدها في مرسل يحيى بن ابي كثير المذكور فسمع منها ما يكره فوقف عليها وقال الطبري قوله انني الله ناطقة
لقوله (واصبرى) كانه قيل لها خافى غضب الله ان لم تصبرى ولا تجزى ليحصل لك الثواب (قالت البليغ) هي من اسماء
الافعال اى فتح وايد (فانك لم تصب بصبيتي) ومن وجه آخر عن شعبة بلفظ ٢٨٧ فانك خلوت من صبيتي كذا عند البخاري

في الاحكام ولا يبعلى من ا
حديث ابي هريرة انما قالت
يا عبد الله اني انا الحزنى الشكلى
ولو كنت مصابا عذرتنى خاطبته
بذلك (و) الحال انما (لم تفرقه)
اذ لو عرفته لم تغاطبه بذلك
الخطاب (ف قيل لها) وفي رواية
عند البخاري في الاحكام فخرجها
رجل فقال لها انه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقالت
ما عرفته وفي رواية ابي يعلى من
حديث ابي هريرة قال فقبل
نورته قالت لا ولا طبراني في
الارسط من طريق عطية عن
انسان الذى سألها هو الفضل
ابن العباس (انه النبي صلى الله
عليه وآله وسلم) وزاد
مسلم في روايته فاخذها مثل
الموت اى من شدة الكرب الذى
اصابها ما عرفت انه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فخلا
منه ومهابته وانما اشتهى هلم
الذى صلى الله عليه وآله وسلم لانه
من نواضعه لم يكن يستمتع
الباس وراى اذا مضى كعادة
المولود والكبراء مع ما كانت

والنساء نحوه ايضا عن ابي سعيد عند ابن ماجه وفي اسناده ابن الهيثم وعن عقبة بن
عامر عند البخاري وعن عمران بن حصين عند الطبراني في الاوسط وعن ابن جرير عند
أبي داود عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عند النسائي وعن ابي قتادة عند البيهقي أنه صلى الله
عليه وآله وسلم صلى على قبر البراء في رواية بعد شهر قال حرب الكرماني في الباب أيضا
عن عامر بن ربيعة وعمارة بن ربيعة بن الحبيب قوله اى قبر طرب أى لم يس ترابه اقرب
وقت الدفن فيه بقوله وكبراه بائنه ان الشروعى تكبيره صلا بالخنازة أربع وسباني
قوله ان امرأه سوداء سمعاها البيهقي أم يحجن وذكر ابن منسدة في الصعابة خرفا اسم
امرأته سوداء كانت تقم المسجد فيمكن أن يكون اسمها خرفا وكثيرها أم يحجن قوله أو شاما
عكذا وقع الشك في أنماط الحديث وفي حديث ابي هريرة قوله كانت تقم بضم القاف اى
امرأة وخبر بذلك ابن خزيمة روايته لحديث ابي هريرة قوله كانت تقم بضم القاف اى
تجمع العمامة وهي الكساء لقوله ثم قال ان هذه القبور معلومة بظلمة الخ احتج بهذه الرواية
من قال بعدم مشروعية الصلاة على القبر وهو الغنى ومالك وأبو حنيفة والهادوية
قالوا ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم وان الله ينورها بصلا على علم يدل على أن ذلك من
خصائصه وتعقب ذلك ابن حبان فقال في تركه انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على من صلى
معه على القبر بيان جواز ذلك لغيره وان لم يس من خصائصه وتعقب هذا التعقب بأن
الذى يقع بالتعبئة لا ينتهز دليلا للاصالة ومن جملة ما أجاب به الجمهور عن هذه الزيادة
انهم ادركوا جنة في هذا الاسناد وحي من مراسيل ثابت بين ذلك غير واحد من أصحاب
سجاد بن زيد قال الحافظ وقد أذهمت ذلك لئلا يلهي في كتاب به ان المدرج قال البيهقي
بغاب على الظن ان هذه الزيادة من مراسيل ثابت كما قال أحمد انتهى وقد عرفت غير
مرة أن الاختصاص لا يشب الابدال ويجرد كون الله ينور القبر وبصلاته صلى الله
عليه وآله وسلم على أهلها لا يبنى مشروعية الصلاة على القبر لغيره لاسبابه وقوله صلى الله
عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلى وهذا باعتبار من كان قد صلى عليه قبل الدفن وأما
من لم يصل عليه ففرض الصلاة عليه الثابت بالادلة واجماع الامة باق وجعل الدفن
مسقطا لهذا الفرض يحتاج الى دليل وقد قال بمشروعية الصلاة على القبر الجمهور وكما قال
ابن المنذرية قال الناصر من أهل البيت وقد استدل بحديث الباب على رد قول من

فيه من شاغل الوجد والبكاء (قالت باب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم فلم تجد عنده بوابين) قال في الفتح في رواية في الاحكام
بوابا لافراد قال الطبري فائدة هذه الجملة انما ما قيل لها انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم استشهدت خوفا وهيبته في نفسها
فتصورت انه مثل المولود لها حاجب وبواب يمنع الناس من الوصول اليه فوجدت الامر بخلاف ما تصورته (فقات) معقولة
عالمية منها حيث قات البليغ (لم أعرفك) فاعذرت من تلك الردة وخشوتهم (فقال) لها صلى الله عليه وآله وسلم (انما
العبر) اليك اكل (عند المصدة الاولى) الواردة على القلب وفي رواية الاحكام عند أول صدمية وفيه مسلم قال الطبري

هذا على أبواب الحديث قال إمامنا رضي الله عنه لا تأخذوا من حديثي أن لا تغضب الله وانظروا إلى تفويتكم من نفسك
الجزيل من الثواب بالجزع وعدم الصبر أول خفة المصيبة فاعتقروا لها صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث الحفوة تصدور رهاصها
في حال مصيبتها وعدم معرفتها به وبين لها أن حق هذا الصبر أن يكون في أول الحال فهو الذي يقرب عليه الثواب بخلاف
ما بعد ذلك فإنه على طول الأيام يسلكا يتبع لكن كثير من أهل المصائب بخلاف أول وقوع المصيبة فإنه يصدم القلب بغتة وقد قيل
إن المرء لا يؤخر على المصيبة لأنها ليست من ٢٨٨ صنعته وإنما يؤخر على حسن نيته وجعل مصير وقال ابن بطال أراد

أن لا يسمع عليه مصيبة الهلاك
وقد قيل لا ير وفي مرسل يحيى
ابن أبي كثير فقال أذهبي
اليك فاعلم الصبر عند الصدمة
الأولى وزاد عبد الرزاق فيه من
مرسل الحسن والعبرة لا يملكها
أبو آدم عن رواية أبي هريرة
فكانت أنا صبرا أنا صبرا ومطابقة
الحديث للترجمة أو أخذ من
نعت الله صلى الله عليه وآله وسلم
لم يتهأأ المرء المذكور عن زيارة قبر
صهبا وإنما هم أهل الصبر والتقوى
لما رأى من جزعها فدل على
الجواز واستدل به على زيادة
القبور سواء كان الزائر رجلا
أو امرأة أو سواء كان المزمور مسلما
أو كافرا لعدم الاستئصال في ذلك
قال النووي وبالجملة واز قطع
الجهور وقال صاحب الخاوي
أي المأورد لا يجوز زيارة قبر
المكابر وهو غلط انتهى ووجه
المأورد قوله تعالى ولا تقم على
قبره وفي الاستئصال بذلك نظر
لا يخفى وبالجملة فيستحب زيارة
قبور المسلمين للرجال الحديث
مسلم كنت خشيتمكم عن زيارة

فضل فقال صلى على قبر من لم يكن قد صلى عليه قبل الدفن لامن كان قد صلى عليه لان
القصة وادت فين قد صلى عليه والمفضل هو بعض المانعين الذين تقدم ذكرهم
واختلفوا في أمد ذلك فقصد بعضهم إلى شهر وقيل مائة ميل الجسد وقيل يجوز أبدا وقيل
إلى اليوم الثالث وقيل إلى أن يترب ومن جهله ما اعتذر به المانعون من الصلاة على القبر
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما فعل ذلك حيث صلى من ليس بأولى بالصلاة مع
امكان صلاة الأولى وهذا فعل لا ترد عليه هذه السنة لاسيما مع ما تقدم من صلته صلى الله
عليه وآله وسلم على البراءين معروف مع ما مات والنبي صلى الله عليه وآله وسلم غائب في مكة
قبل الهجرة كان ذلك بعد موته بشهر وعلى أم سعد وكان أيضا عند موتها غائبا وعلى
غيرهما

(باب فضل الصلاة على الميت وما يرجى له بكتفا الجمع *

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد الجنازة حتى يصلى
عليها فله قبر أطول من شهادته حتى تدفن فله قبر أطول من شهادته حتى تدفن وما القبر أطول من الجنازة
العظيم متفق عليه ولا جسد مسلم حتى توضع في الدفن تدفن وفيه دليل فضيلة الأعد
على النقي وفي الباب عن عائشة عند البخاري وعن فو بان عند مسلم وعن عبد الله بن
مغفل عند النسائي وعن أبي سعيد عند أحمد وعن ابن مسعود عند أبي عوانة قال الحافظ
وأسانيد هذه صحاح وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه وعن ابن مسعود عند البيهقي في
الشعب وأبي عوانة وعن أنس عند الطبراني في الأوسط وعن واثله بن الأسقع عند ابن
عدي وعن حفصة عند جدين في فضائل الأعد قال الحافظ وفي كل من أسانيد
هؤلاء الخمسة ضعف قولهم من شهد في رواية البخاري من شيع وفي أخرى لمن تبسح وفي
رواية لمسلم من خرج مع جنازة من يمت تبسحها حتى تدفن فيدعى أن تكون هذه الرواية
مقبولة بلقب الروايات فالتشيع والشهادة والاتباع بمتغير فيكونهم محمدا لا جبر
انذ كور في الحديث أن يكون ابتداء الحضر من بيت الميت ويدل على ذلك ما وقع في
رواية لابي هريرة عند البزار فيلفظ من أهلها وما عند أحمد من حديث أبي سعيد الخدري
بلفظ فشي معهم من أهلها وما عند إمام القساطر فيحتمل من حضر من أول الأمر إلى

القبور زورها فلها تذكر الأثره وسئل مالك عن زيارة القبور فقال قد كان ثم عنى ثم اذن انقضاء

قوله فلو فعل ذلك الإنسان ولم يبدل الاخير لم أر بذلك بأسا وعن طاوس كافي يستحبون ان لا يفرقوا عن الميت سبعه أيام
لأنهم يفتنون ويحاسبون في قبورهم سبعه أيام وتذكرهم للنساء بلزعهن وأما حديث أبي هريرة المروي عند الترمذي وقال
حسن صحيح لعن الله ذوارات القبور ومحمول على ما إذا كانت زيارتهم للتعبيد والبكاء والنوح على ما جرت به عادتهم
وقال الترمذي سئل بعضهم حديث الترمذي في المنع على من تكثر الزيارة لأن زياراته بالعبادة انتهى ولو قبل بالحكمة

في حقهم في هذا الزمان لاسما صاه مصر لما بعد لما في خروجهم من الفساد ولا يكره لهم زيادة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل تندب وفيه كما قال ابن الرقعة والقسمون ان تكون قبور وسائر الانبياء والاوياء كذلك قاله الفسطلاي وقال في الفتح وفي هذا الحديث ما كان فيه صلى الله عليه وآله وسلم من التواضع والرفق بالجاهل ومسامحة المصائب وقبول اعتذاره وبلازمة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفيه ان القاضي لا ينبغي له ان يخف من تعجبه عن حوائج الناس وان من امر به معروف وينهي عن المنكر ولم يعرف الا امر وفيه ان ٢٨٩ الجزع عن المنهات لامر الله بالانابة و

مقرونا بالصبر وفيه التريث في

احتمال الاذى عند بذل النصيحة

ونشر الموعظة وان المواجهة

بالخطاب اذ المصادف المنوي

لا تراها انتهى وفي الحديث

التعميد والنعنة والقول

وأخرجه أيضا في الجنائز

والاحكام ومسلم في الجنائز

وكذا أبو داود والترمذي

والنسائي (عن اسامة بن زيد

رضي الله عنهم قال أرسلت ابنة

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

اليه هي زينب بنت جندب ان أتي

شعبة وابن بكير قال ان ابنا

لي قبض أي في حال القبض

ومعالجة الروح فاطق القبض

بجواز اعتباراته في حالة الحكالة

الترغ قبل الابن هو علي بن أبي

العاص بن الربيع كذا كتب

الدمياطي بخطه في الحاشية

وفيه نظر لانه لم يقع معنى في شيء

من طرق هذا الحديث وذكر

الزيبر بن بكير وغيره من أهل

العلم ان عليا عاش حتى ناهز الحلم

وان النبي صلى الله عليه وآله

وسلم أرده على راحلته يوم الفتح

انقضاء الصلاة بذلك حرم الطبري قال الحافظ والظاهر في ان القبراط يحصل ان صلى فقط لان كل ما قبل الصلاة وسيله اليها لكن يكون قبراط من صلى فقط دون قبراط من شيع وصل واستدل بما عدا مسلم بلفظ من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قبراط وما عدا أحمد عن أبي هريرة ومن صلى ولم يتبع فله قبراط فدل على أن الصلاة تحصل القبراط وان لم يقع اتباع قال وعكن أن يحصل الاتباع هذا على ما بعد الصلاة انتهى وهكذا الخلاف في قبراط الدفن هل يحصل بمجرد الدفن من دون اتباع أو لابد منه قول حتى يصلى عليها قال في الفتح اللام لا كرم مقتوحة وفي بعض الروايات بكسر هاء رواية الفتح بحمولة عليها فان حصول القبراط متوقف على وجود الصلاة الذي يحصل له انتهى قال ابن المنذر القبراط لا يحصل الا لمن اتبع وصلى أو اتبع وشيع وحضر الدفن لانه لا يتبع مثله ولا وشيع ثم انصرف بغير صلاة وذلك لان الاتباع انما هو وسيله للاحكام متصدين اما الصلاة واما الدفن فاذا تجردت الوسيله عن المقصد لم يحصل المترتب على المقصد وان كان يتبرئ أن يحصل لذلك فضل ما يحاسب وقد روى عدي بن منصور عن مجاهد انه قال اتباع الجنائز أفضل النوافل وفي رواية عبد الرزاق عنه اتباع الجنائز أفضل من صلاة التطوع قوله فله قبراط بكسر القاف قال في الفتح قال الجوهرى القبراط نصف دنانير قال والدا في سدس الدرهم فهو على هذا نصف سدس الدرهم كما قال ابن عقيل وذكر القبراط تقر بيالافهم لما كان الانسان يعرف القبراط وبعد حل العمل في مقابرته فضر به المثل بما يعلم فما كان مقدارا القبراط المتعارف حق قبرانيه على عظم القبراط الحاصل لمن فعل ذلك فقال مثل أحد كما في بعض الروايات وفي أخرى أصغرهما مثل أحد وفي حديث الباب مثل الجبلين العظيمين قوله ومن شهدها حتى تدفن ظاهره أن حصول القبراط متوقف على فراغ الدفن وهو أصح الوجوه عند الشافعية وغيرهم وقيل يحصل بمجرد الوضع في اللحد وقيل عند انتهاء الدفن قبل اهالة القرب وقد وردت الاخبار بكل ذلك فعند مسلم حتى يفرغ منها وعند غيره أخرى حتى توضع في اللحد وعند أحد أيضا حتى توضع في القبر وعند أحد حتى يقضى قضاؤها وعند الترمذي حتى يقضى دفنها وعند أبي عوانة حتى يسوى عليها أى التراب وقيل يحصل القبراط بكل من ذلك ولكن بتفاوت والظاهر أنها تحصل الروايات المطلقة

نيل فلا يقال فيه صلى عرفا وان جاز من حيث اللغة أو هو عبد الله بن عثمان من وقية بنته صلى الله عليه وآله وسلم لما رواه البلاذري في الانساب انه لما توفي وضعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجره وقال انما يرحم الله من عباده الرءاء أو هو محمد بن مبارز في مسنده عن أبي هريرة قال نقل ابن اناطمة مرضي الله عنهم ابعثت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر نحو حديث الباب قال في الفتح وفيه مراجعة سعد بن عباد في البكاء فعلى هذا فالابن المذكور محسن بن علي وقد اتفق أهل العلم بالاخبار انه مات صغيرا في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهذا أولى أن يفسر به الابن

ان ثبت ان القصة كانت لصلى ولم يثبت ان الرسالة زينب اتمى اوصى امامه بنت زينب لاني العاص لماعند احمد عن ابي معاوية بسند البخاري وصوبه الحافظ ابن حجر واجاب عما استشكل من قوله بن مع كون امامه عاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى تزوجها على بن ابي طالب وقتل عنها بان الظاهر ان الله اكرم نبيه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسل لاسلم لامر زيه وصبر ابنته ولم يهلك مع ذلك عينيه من الزحمة والشدة بان عافى ابنة ابنته فخلصت من تلك الشدة وعاشت تلك المدة وقال العيني الصواب قول من قال ابنى ابي بالتذكير ٢٩٠ لا يبنى بالتأنيث كما نص عليه في حديث الباب وجمع البرماوى بين

ذلك باحتمال تعدد الواقعة في بنت واحدة او بنتين أرسلت زينب في علي أو امامه أو ورقية في عبد الله بن عثمان أو فاطمة في ابنها محسن بن علي فافتننا فارس (صلى الله عليه وآله وسلم) (يقرئ) عليها (السلام) ويقول ان الله ما أخذ ولا ما أعطى) أى الذى أراد ان يأخذه هو الذى كان أعطاه فان أخذه أخذ ما هو له فلا ينبغى الجزع لان مستودع الامانة لا ينبغي له ان يجزع اذا استعبدت منه أو المراد الاعطاء الجباة ان بقي بعد الموت أو فواجهم على المصيبة أو ما هو أعزهم من ذلك وقدم الأخذ على الاعطاء وان كان متأخر فى الواقع لان المقام يقتضيه والنظر ما فى الموضع مصدريه أى ان الله الأخذ والاعطاء أو موصولة والعائد محذوف للدلالة على العموم فيدخل فيه أخذ الولد واعطائه وغيرهما (وكل عنده) أى وكل من الاخذ والاعطاء أو من الانفس أو ما هو أهم من ذلك عند الله أى فى علمه فهو من

عن القراخ من الدفن وتسوية التراب بالمقيدة بهم ما قوله مثل الجليلين في رواية مثل أحد وفي رواية للنسائي كل واحد منهما أعظم من أحد وعند مسلم أصغرهما مثل أحد وعند ابن عدى أنقل من أحد فافادت هذه الرواية بيان وجه التمثيل بجبل أحد وان المراد به زنة الثواب المترتب على ذلك قوله حتى توضع في البعد استبدل به المصنف على أن البعد أفضل من الشق وسياق الكلام على ذلك (وعن مالك بن حنبل) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من مؤمن عوت فيصلى عليه أمته من المسلمين يبلغون أن يكونوا ثلاثة صفوف الا غفر له فكان مالك بن حنبل يصرى اذا قل أهل الجساسة أن يجعلهم ثلاثة صفوف ورواه النسائي * وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما من ميت يصلى عليه أمته من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له الا شفعوا فيه رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه * وعن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من رجل مسلم عوت فيقوم على جنازة أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا الا شفعهم الله فيه رواه أحمد ومسلم والبودادوه وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مسلم عوت فيشهد له أربعة آيات من براءته الا الدين الا قال الله تعالى قد قبلت عليهم فغفر لهم فيه وغفر له ما لا يعلمون رواه أحمد حديث مالك بن حنبل في اسناده محمدين بن يحيى رواه عن يزيد بن ابي حبيب عن مرثد عن مالك وفيه مقال معروف اذا عنن وقد حسن الحديث الترمذي وقال رواه غير واحد عن محمد بن اسحق وروى ابراهيم بن سعد عن محمد بن اسحق هذا الحديث وأدخل بين مرثد ومالك بن حنبل رجلا ورواية هؤلاء أصح عندنا قال وفى الباب عن عائشة وام حنيفة وابي هريرة ثم ذكر حديث عائشة بنحو اللفظ الذى ذكره المصنف من طريق ابن ابي عمر عن عبد الوهاب الثقفي عن ابوبوعن احمد بن منيع وعلى بن حجر عن اسمعيل بن ابراهيم عن ابوبعن ابى الالة بن عبد الله بن يزيد عن عائشة ثم قال حسن صحيح وقد وثقه بعض جهل برفعه قال النووي من رفعه ثقة وزيادة الثقة مقبولة وحديث ابن عباس أخرجه ايضا ابن ماجه وحديث أنس أخرجه ايضا ابن حبان والحاكم بن طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس من فوعا لاجد من حديث ابى هريرة بنحوه وقال لا تبدل أربعة وفى اسناده رجل

مجازا لازمة (باجل) والاجل يطلق على الجزء الاخير وعلى مجموع العمر (مسمى) أى معلوم قدر وموجول (فقد صبر ولتحتسب) أى تنوى به برها طالب الثواب من ربه الجسب اهناك من علمها الصالح (فأرسلت اليه) صلى الله عليه وآله وسلم حال كونها (تقسم عليه ادايتها) وفي رواية انها راجعته مرتين (فقام) وانما قام في ثالث مرة وتوكلت على الله في ذلك دفعا لما ينهيه بعض أهل الجهل انها ناقصة المكافئة عنده أو الهمة الله تعالى ان حضور نبيه عند هلا بضع علمها فيه من الالم بترك دعائه وحضوره فحق الله ظنهم والظاهر انه امتنع أو لا مبالغة في اظهار التسليم له بأوابين الجوارى ان من

دعي لمثل ذلك لا يجب عليه الاجابة بخلاف الوليمة مثلا (ومعه) وفي رواية فقام وقام معه وجال (سعد بن عباد) ومعه اذن جبل
 وأبى بن كعب وزيد بن ثابت ورجال (آخرون ذكرتهم في غير هذه الرواية عباد بن الصامت وأسامة راوى الحديث وشوا إلى
 أن دخلوا بيتا) فرفع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم الصبي) أو الصبية وفي رواية حماد دفع بالدال وبين شعبة في روايته
 انه وضع في حجره صلى الله عليه وآله وسلم (ونفسه تنقعقع) يتأمن أي اضطرب وتتحرك أي كلما صار إلى حاله لم يلبث أن ينقل
 إلى أخرى أقرب من الموت (قال حسبه انه قال كأنه اشق) بفتح المجهة ٢٩١ وتشديد النون قرينة خلة يابسة وجرم

به في رواية حماد ونظفه ونفسه
 تنقعقع كأنها في شئ والقعة
 حكاية صوت الشئ اليابس اذا
 حركه في الرواية الثانية شبه
 البعد بالجد اليابس الخلق
 وحركة الروح فيه بما طرح
 في الجلد من حصاره ونحوها وأما
 الرواية الاولى فنكاته شبه
 النفس بنفس الجلد وهو أبلغ في
 الإشارة إلى شدة الضعف وذلك
 أظهر في اتشيمه (ففاضت
 عينا) صلى الله عليه وآله وسلم
 بالبكاء وهذا موضع الترجمة
 لأن البكاء العاري عن النوح
 لا يؤاخذ به الباكى ولا الميت
 (فقال سعد) هو ابن عباد
 (يا رسول الله ما هذا) وفي رواية
 عبد الواحد قال سعد تبكي وزاد
 أبو نعيم في مستخرجهم وتبكي
 عن البكاء (فقال) صلى الله عليه
 وآله وسلم (هذه) أي الدعة
 التي تراها من حزن القلب غير
 تعدد ولا استدعاء لأمراة أخذت
 عليها وأما المنهى عنه الجزع
 وعدم الصبر (رحمة جعلها
 الله) تعالى (في قلوب عباده

لم يسم له شاهد من مر أسيل يشير بن كعب أخرجه أبو مسلم الكجي قوله يبلغون أن
 يكونوا ثلاثة صفوف فيه دليل على أن من صلى عليه ثلاثة صفوف من المسكين غفر له
 وأقل ما يسمى صفرا جلدان ولأحد أكثره قوله يبلغون مائة فيه استحباب تكثير جماعة
 الخنازق ويطلب بلوغهم إلى هذا العدد الذي يكون من موجبات الفوز وقد سبق
 ذلك بأميرين الأول أن يكونوا شافعين في نفسه أي مخلصين له الدعا ما تليين له المغفرة الثاني
 أن يكونوا مسلمين ليس فيهم من يشر لك بالله شيئا كما في حديث ابن عباس قال الثاني
 قيل هذه الأحاديث خرجت أجوبة لثلاثين سألا عن ذلك فأجاب كل واحد عن
 سؤاله قال النووي ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخير بقبول شفاعة
 مائة فأخبر به ثم يقبل شفاعة أربعين فأخبر به ثم ثلاثة صفوف وان قل عددهم فأخبر
 به قال ويحتمل أيضا أن يقال هذا مفهوم عدده لا يتجبه بجاهل الاصولين فلا يلزم من
 الاخيرين قبول شفاعة مائة منع قبول مادون ذلك وكذلك في الأربعين مع ثلاثة
 صفوف وحينئذ كل الاحاديث معمولة بها وتحصل الشفاعة باقل الأهرين من ثلاثة
 صفوف وأربعين قوله أربع مائة ليس عند ابن حبان وإسحاق لفظ آيات وفيه ان
 شهادة أربعين جيران الميت من موجبات مغفرة الله تعالى له ويؤيد ذلك ما أخرجه
 البخاري وغيره عن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إيمان مسلم شهده أربعين
 أدخله الله الجنة فقلنا وثلاثة قال وثلاثة فقلنا واثنان قال واثنان ثم لم نسأله عن الواحد
 قال الزين بن المنبر انما يسأله عن الواحد استبعادا منه ان يكتب في مثل هذا
 المقام العظيم باقل من النصاب قال الداودي المعبر في ذلك شهادة أهل الفضل والصدق
 لا الفسقة لأنهم قد يثبوتون على من يكون مثلهم ولا من يثبوت منه وبين الميت عداوة لان
 شهادة العدو لا تقبل وقد أخرج الشيخان وغيرهما من حديث أنس قال مر بجماعة
 فأتوا عليها خيرا فقال وجبت ثم مر بأخرى فأتوا عليها بشرا فقال وجبت فقال عمر
 ما وجبت قال هذا أثبتتم عليه خيرا فوجبت له الجنة وهذا أثبتتم عليه شرا فوجبت له
 النار أثبت شهداء الله في الأرض هذا لفظ البخاري وفي مسلم وجبت وجبت وثلاثة
 في الموضوعين قال النووي قال بعضهم معنى الحديث ان الثمانية الخ لئن أتى عليه أهل
 الفضل وكان ذلك مطا بقسا لا واقع فهو من أهل الجنة فان كان غير مطابق فلا وكذا

واختارهم الله من عباده الرحمان جمع رحيم من صبيح المبالغة ومقتضاه ان رحمة تعالى تختص بمن انصف بالرحمة وتحقق بها
 بخلاف من فيه أدنى درجة لكن ثبت في حديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود وغيره الراحمون برحمتهم الرحمن والراحمون جمع
 راحم فيدخل فيه كل من فيه أدنى درجة وقد ذكر الخطابي في حكمة أسناد فعل الرحمة في حديث الباب إلى الله واستناده
 في الحديث الثاني إلى الرحمن بما حاصله ان لفظ الجلالة دال على العظمة وقد عرف بالاستقرار انه حيث ورد يكون اليكلام
 مسوقا للعظيم فلما ذكرها ناسب ذكر من كثرت رحمة عليه وعظمت ليكون اليكلام جارا على نسي التعظيم بخلاف الحديث

الاستخفاف لفظ الرحمن دال على العفو فناسب ان يذكركم معه كل ذي رحمة وان قلت وفي حديث الباب من التواتر وجواز استحضار ذوى الفضل المحمديين رجاؤهم ودعائهم وجوار القسم عليهم لذلك وجواز المضي الى التعزية وللعبادة بغیر اذن بخلاف الولیة وجواز اطلاق انشؤهم لما لم يقع بانه وقع بالغة في ذلك لئلا يبعث خاطر المسؤول في الجحی ملاذ جابة الى ذلك وفيه استحباب ابرار القسم وأمر صاحب المصيبة بالصبر قبل وقوع الموت ليقع وهو مستشعر بالرضا عما هو المألوف والعز بن الصبر واخبار من يستدعى بالامر الذي يستدعى ٢٩٢ من أجله وتقديم السلام على الكلام وعبادة المريض ولو كان مفضولا

أو مصابعا أو فية ان أهل الفضل لا ينبغي ان يقطع المأس من فضله - م ولوردوا أول مرة واستبهم التابع من امامه عما يشك عليه مما تعارض ظاهره وحسن الالفي في السؤال لتقدمه قوله يا رسول الله على الاستبهم وفيه الترغيب في الشفقة على خلق الله والرحمة لهم والتهيب من قساوة القلب وجود العين وجواز البكاء من غير نوح ونحوه ورواة الحديث الثلاثة الاول مرزبون وعاصم وأبو عثمان بصريان وفيه التصديت والاخبار والنول وأخرجه البخاري أيضا في الطب والندور والتوحيد ومسلم في الجنائز وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه ورجعهم الله (عن أنس ابن مالك رضى الله عنه قال شهدنا نبأ الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى جنازتها وكانت سنة تسع وهي أم كلثوم زوج عثمان بن عفان رضى الله عنه كما رواه الواقدي وابن سعد

عكسه قال والصحيح انه على عمومته وان من مات فلهام الله تعالى الناس النناء عليه بخير كان له لئلا على انه من أهل الجنة سواء كانت أفعاله تقضى ذلك أم لا فان الاعمال داخله تحت المشيئة وهذا الالهام يستدل به على تعميمها ووجه انتظها فائدة الشفاء انتهى قال الحافظ وهذا في جانب الخير واضح وأما في جانب الشر فظاهر الاحاديث انه كذلك لكن انما يقع ذلك في حق من غلب شره على خيره وقد وقع في رواية من حديث أنس المتقدم ان الله عز وجل ملائكة تنطق على أسنة في آدم عافى المرء من الخير والشر

(باب ماجاء في كراهة النعي) *

(عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أيكم والنبي فان النبي عمل الجاهلية واما الترمذي كذلك ورواه موقوف فاؤذ كراهة أصح وعن حذيفة انه قال اذا مات فلا تؤذوا بي أحدا اني أخاف ان يكون نعيي في سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن النعي ورواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه * وعن ابراهيم انه قال لأبأس اذا مات الرجل ان يؤذن صديقه وأصحابه إنما كان بكره ان يطاق في الجاهليين فيقال أني فلان فاعل أهل الجاهلية ورواه سعيد في سننه * وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الراية زيد فاصيب ثم أخذها جعفر فاصيب ثم أخذها عبد الله بن رواحة فاصيب وان عتيق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التذرفان ثم أخذها خالد بن الوليد من غير امرأة ففتح له رواه أحمد والبخاري) حديث ابن مسعود في اسناده أبو حمزة ميمون الا عور وليس بالقوي عند أهل الحديث وقد اختلف في رفعه ووقفه ورجح الترمذي ووقفه كما قال المصنف وقال انه حديث غريب وحديث حذيفة قال الحافظ في التفتح اسناده حسن وكلام ابراهيم الذي رواه سعيد بن منصور وهو من طريق ابن عيسى عن ابن عون قال قلت لابراهيم هل كانوا يكرهون النعي قال نعم ثم ذكره وروى أيضا سعيد بن منصور بهذا الاسناد الى ابن سيرين انه قال لا أعلم بأسان يؤذن الرجل صديقه وجمعه قوله ايا لم والنبي النبي هو الاخبار بعوت الميت كافي الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة قال في القاموس نعاها نعاها ونعاها ونعاها ما أخبر به وفي النهاية نعي الميت نعاها اذا عاقبته واخبر به انتهى فمدلول النعي لغة هو هذا واليه

في الطبقات والدولاي والطبرى والمعاوى لارقية لانها توفيت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يدرف لم يشهد بتوجه جنازتها (قال ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس على) جانب (القبر) قال نأيت عنقه تدمعان يفتح الميم وهذا موضع الترجمة كاللا يخفى (قال) أنس (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هل منكم رجل لم يقارف الله) يقارف ثم قام زاد ابن المبارك عن فلج ابراهيم يعنى الذنوب كره المصنف يعنى البخاري تعاقبا في باب من يدخل قبر المرأة أو وصلة الامعاء قبل لم يتابع تلك المألة وبه جزم ابن جرير وقال انه ان يتبع أبو طحفة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يذب بانه لا يذب تلك

الليلة انتهى ويقويه ان في رواية ثابت عن أنس عند البخاري في التاريخ الاوسط لا يدخل القبر أحد قارف الليلة فتصلى عثمان ويجعل ان يكون مرض المرأة أطول واحتاج عثمان الى الوفاق ولم يكن يظن انها تقوت تلك الليلة وليس في الحديث ما يقتضي انه واقع بعد موت ابل ولحين احضارها والعلم عند الله تعالى (وقال أبو طهمة) زيد بن سهل الانصاري (انا لم أظرف القيلة قبل والسر في اشارة أبي طهمة على عثمان ان عثمان قد جامع بعض جوانبه تلك الليلة فتلفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في منعه من النزول في قبر زوجته حيث لم يبعه انه اشتعل عنها ٢٩٣ تلك الليلة فلا يكن يحفل بامر اننا

(قال) صلى الله عليه وآله وسلم
لا يبلط طلبة (فانزل) قال (فتغل)
في قبرها) وفي الحديث جواز
البيكا بآثارهم لا البخاري
وادخال الرجل المرأة قبرها
لكون الرجال أقوى على ذلك
من النساء واشار البعيد العهد
عن الملاذ في مواراة الميت ولو
كان امرأة على الاب والزوج
وقيل انما آثره بذلك لانها
كانت مسنعة وفيه نظر فان
ظاهر السياق انه صلى الله عليه
وآله وسلم اختاره لذلك لكونه
ليق منه في تلك الليلة جماع
وعلى بعضهم ذلك بانه حينئذ
لا يأمن ان يذكر الشيطان بما
كان منه تلك الليلة وحكى عن
ابن حبيب ان السري اشار الى
طلحة على عثمان ان عثمان كان
قد جامع بعض جواريه في تلك
الليلة فقاطف في منعه من التزول
في قبر زوجته بغير تصريح
ورفع في رواية جاد المذكور
لم يدخل عثمان القبر ونفسه
جوار الجليوس على شعير القبر
بعد الدفن واستقل به على

(باب عدد تمكيد برمالة الخناز)

(قد ثبت الاربع في رواية أبي هريرة وابن عباس وجابر وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال كان زيد بن أرقم يكبر على جنازة نأربعا وأنه كبر خمسا على جنازة فسالته فقال كان

جواز البكاء بعد الموت وحكي ابن قدامة في المغني عن الشافعي انه يذكر الحديث جبرين حديثا في المواطن فيه فاذا وجب فلا تسكين با كسبة يفي اذا مات وهو محمول على الاولوية والمراد لا تفرغ من موتها بالبكاء يمكن ان يفرق بين الرجال والنساء في ذلك ان النساء قد يقضى من البكاء الى ما بعده من النوح لقله صبرهن واستدل به بهضمي على جواز البكاء من علمه مطلقا وفيه نظر وفيه فضله للمعان لانه السدق وان كان فيه عليه غضاضة وفي الحديث التحديث والعنفقة والقول وأخرجه البخاري ايضا الجنائز (عن مرضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الميت يدعب

يُعرض بكاء أهل عليه (فيده يعض البكا محمل على مافيه نياحة جمع ابن الاحاديث) (فبلغ ذلك عائشة رضي الله عنها بعد موت عمر) قال ابن عباس فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة (فقال رحم الله عمر) قال الطبري هذا من الآداب الحسنة على منوال قوله تعالى عفا الله عنهم أذن لهم فاستغربت من عمر ذلك القول فجعلت قولها هذا تعهدا وودعها الماي وحش من نسبته الى الخطا) والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله لعذب المؤمن يبكاه أهل عليه) بمحمل جزم به بذلك الكونها سمعت صريحا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٢٩٤ اختصاص العذاب بالكفار وأفهمت ذلك من القرآن (لكن رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبرها واما الجماعة الا الخارية حديث أبي هريرة
 وابن عباس وجابر تقدم في الصلاة على الغائب ومخروى الأربع كمال البيهقي عقبه بن
 عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت وابن مسعود وروى ابن عبد البر في الاستدكار
 من طريق أبي بكر بن سليمان بن أبي حنيفة عن أبيه كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يكبر على الجنائز أربعين ركعة وسبعين ركعة حتى يأموت الخاصي يخرج فكبر أربعين
 ثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أربع حتى توفاه الله تعالى وكذلك قال القاضي
 عياض وأخرج الطبراني في الاوسط عن جابر بن عمر عن جابر عن جابر عن جابر عن جابر
 والصغير والكبير والذبي والامير أربعين ركعة في اسناده عمرو بن هشام البيهقي تفرد به عن
 ابن الهيثم في مشروعية الأربع التكبيرات في الجنائز ذهب الجهور وقال القمزي
 العمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم يرون
 التكبير على الجنائز أربع تكبيرات وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن
 المبارك والشافعي وأحمد واهل الحديث انتهى وقال ابن المنذر ذهب أكثر أهل العلم الى أن
 التكبير أربع انتهى وقد اختلف السلف في ذلك فروى عن زيد بن أرقم انه كان يكبر
 خمسا كافي حديث الباب وروى ابن المنذر عن ابن مسعود انه صلى على جنازة رجل من
 بني أسد فكبر خمسا وروى أيضا عن ابن مسعود عن علي انه كان يكبر على أهل بدر ستا
 وعلى الصحابة خمسا وعلى سائر الناس أربعين وروى ذلك أيضا ابن أبي شيبة والطحاوي
 والدارقطني عن عبد خرمته وروى ابن المنذر أيضا اسناد صحيح عن ابن عباس انه كبر
 على جنازة ثلاثا قال القاضي عياض اختلفت الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات الى
 تسع قال ابن عبد البر واقفا على الاجماع بعد ذلك على أربع وجميع الفقهاء وأهل الفتوى
 بالامصار على أربع على ما جافى الا حديث الصباح وما سوى ذلك عندهم شذوذ لا يلتفت
 اليه وقال لانعلم أحدا من فقهاء الامصار يخمس الابن أي ليلي وقال عن ابن الجعد
 حديثا شعبة عن عمرو بن مرة سمعت سعيد بن المسيب يقول ان عمر قال كل ذلك قد كان
 أربعين وخمسا فاجتمعنا على أربع روى البيهقي ورواه ابن عبد البر من وجه آخر عن شعبة
 وروى البيهقي أيضا عن أبي وائل قال كانوا يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وأهله أربعين ركعة وسبعين ركعة حتى يأموت الخاصي يخرج فكبر أربعين

المجلس لا يقبل المارة ولم تتعين الحاجة إلى ذلك حسنة إذ وأن ابن عمر فهم من استشهدا بن عباس . فاشهر
بالأية يقول روايته لأنها يمكن أن تتسلسل بها في أن الله أن يعذب بالأذن ويكون بكاء إلى علامة لذلك أشار إلى ذلك الكرمانى
وقال الخطاى الرواية أدلت لم يكن في دفعه ما سئل بالنظر وقد روى عن روايته وليس فها حكت عائشة ما روى روايته بما
لها رواه أن يكون الخبران صحيحين معا ولا منافاة بينهما ما قالت اغناطزله العقوبة بما تقدم من وصيته اليوم به وقت حياته
وكان ذلك مشهورا من هذا فهم وهو موجود في أشعارهم كقول طرفة بن العبد

أدانت قاضيتي بما نأهله * وشق على الحبب الباطية بعيد
وعلى ذلك حال الجهر وقوله ان الميت لم يعذب بكاء أهله عليه
وبه قال الزنبي وإبراهيم الحري وأخرون من الشافعية وغيرهم فاذا لم يوص به الميت لم يعذب قال الرازي ولأن تقول ذنب
الميت الامر بذلك فلا يختلف عذابه بامتناعه وعدمه وأوجب بان الذنب على السبب يعظم وجود السبب وشاهده حديث
من من سب سبعة سنة وقيل التعذيب نوبج الملائكة لعما ذنبه أهله بكأروي أحمد من حديث أبي يعقوب مرفوعا الميت
يعذب بكاء حتى اذا خالت النائحة واعضدا وانصرها وكأسيه جسد الميت ٢٩٥ وقيل لآنت عضدها آنت ناصرها

فأخبر كل رجل منهم بما رأى في نفسه منهم عمر على أربع تكبيرات وروى أيضا من طريق إبراهيم الخليل أنه قال اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيت أبي مسعود فاجتمعوا على أن التكبير على الجنازة أربع وروى أيضا بسنده إلى الشعبي قال صلى ابن عمر على زيد بن جبر وأمه أم كلثوم بنت علي فكبر أربعاً وخلفه ابن عباس والحسين بن علي وابن الحنفية يقولون كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبرها استدلالاً به من قال أن تكبير الجنازة خمس وقد حكاه في البحر عن العترة جميعاً وأبو ذر وزيد بن أرقم وحذيفة وابن عباس ومحمد بن الحنفية وابن أبي ليلى وحكاه في المبسوط عن أبي يوسف وفي دعوى إجماع العترة نظر لأن صاحب الكافي حكى عن زيد بن علي القول بالأربع واستدلوا أيضاً بحديث حذيفة الآتي وبما تقدم عن جماعة من الصحابة قالوا والخمس زيادة يصح قبولها لعدم منافاتها وأورد عليهم أنه كان يلزمكم الأخذ بما كثر من خمس لأنها زيادة وقد وردت كما أخرجه البيهقي عن أبي وائل وقد تقدم ورجح الجمهور ما ذهبوا إليه من مشروعية الأربع عن ثمانمائة الرابعة الأولى أنها ثبتت من طريق جماعة من الصحابة أكثر عدد ممن روى منهم الخمس الثاني أنها في الصحابين الثالث أنه أجمع على العمل بها الصحابة كما تقدم الرابع أنها آخر ما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم كما أخرج الحاكم من حديث ابن عباس بإلفاظ آخر ما كبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الجنازة أربع وفي إسناداه القرأتين سلمان وقال الحاكم بعد ذكر الحديث ليس من شرط الكتاب ورواه أيضاً البيهقي بإسناد فيه النضر بن عبد الرحمن وهو ضعيف وقد تروى به كما قال البيهقي قال الحافظ وروى هذا الماظن من وجود آخر كما مضى وقول الأثرم واهم محمد بن معاوية النسابي عن أبي الملقح عن ميون بن مهران عن ابن عباس وقد سألت أحمد عنه فقال لمجد هذا روى أحاديث موضوعة منها هذا واستعظمه وقال كان أبو الملقح أئق لله وأصح حديثاً من أن يروى مثله هذا وقال حرب عن أحمد هذا الحديث أقاموا محمد بن زياد الطحان وكان يضع الحديث وقال ابن القيم قال أحمد هذا كذب ليس له أصل اه ورواه ابن الخوزي في التلخيص والمفسر من طريق ابن شاهين عن ابن عمر وفي إسنادهم زافر بن الحرث عن أبي

الكذب على غيره بدل آثر والفرق بينهما ما أن الكذب عليه قد عفا له يجعل النار عليه مسكناً بخلاف الكذب على غيره والله أعلم فإنه (من كذب على نفسه عفا له تقواً) فليحذر (مقعد) مسكنه (من النار) فهو أشد في الأثم من الكذب على غيره لكونه مقتضياً مباشراً ما باقياً إلى يوم القيامة (صعقت النمل هي الله عليه) وآله (وسلم) يقول من أبلغ عليه يعذب بما أصح عليه) أي بالنسبة قال العيني ما في هذه الرواية لعمدة أي يعذب بمدة النوح عليه ولا يقال ما ظرفية وفي تقدم الغيرة قبل تحديده بضم النوح أن الكذب عليه هي الله عليه وآله وسلم أشد من الكذب على غيره إشارة إلى أن الوعيد على ذلك يتبعه أن

يخبر عنه بما يقل ورواه الاربعة كوفيون وفيه التصديت والعنفوة والقول والجماع وآخره مسلم في الجنائز وكذا الترمذي (عن عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم ليس منا) أى ليس من أهل سنتنا وطريقنا ولا من المهتدين بهدينا وليس المراد اخراجه من الدين لان المعاصي لا يكفر بها عند أهل السنة نعم يكفر بآفة قادحها ولكن فائدة ابراده بهذا اللفظ المبالغة في الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عنده ما نبتة لست منك ولست منى أى ما نبت على ٢٩٦ طريقتي وعن سقيم انه كره الخوض في ثمار يده وقال ينبغي ان يسلك عنه

ليكون أوقع في النفس وأبلغ في الزجر وقال ابن المنبر التناويل الاول يستلزم ان يكون الطبع انما ورد عن أمر وجودي وهذا أيضا ياتي كلام الشارع عن الرجل عليه والاولى أن يقال المراد ان الواقع في ذلك يكون قد تعرض لان يجبر ويعرض عنه فلا يختلط بجماعة السنة تأديا له على استصحابه حالة الجاهلية التي فيها الاسلام فهذا أولى من الجمل على ما يستفاد منه قد رزق الله على الفعل الموجود وقيل المعنى ليس على دينه الكامل أى انه خرج من فروع من فروع الدين وان كان معه أصله حكماء ابن العربي قال الحافظ ويطهرنى ان هذا المعنى يشبهه التبعية الواردة في حديث أبي موسى قال يرى منه صلى الله عليه وآله وسلم وأصل البراعة الانفصال من الشيء نكاحه فوعده بان لا يدخله في شفاعته مثلا وقال المهلب قوله لا تأبى أى من فاعل ماذا كرت ذلك

العلاء عن ميمون بن مهران عنه قال ابن الجوزى وتالله غيره ولا يثبت فيه شيء ورواه الحارث بن ابي اسامة عن جعفر بن حمزة عن فرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عمر بنحوه ويحاج عن الاول من هـ هذه المرحلت والثاني منها بانه انما يرجح ما عند المعارض ولا تعارض بين الاربع والخمس لان الخمس مشقة على زيادة غير معارضة وعن الرابع بانه لم يثبت ولو ثبت لكان غير ارفع للتراخي لان اقتضاه على الرابع لا يبنى مشروعية الخمس بعد ثبوت ما عده وغاية ما فيه جواز الامر بنعم المرح الثالث أى اجماع الصحابة على الاربع هو الذى يقول عليه في مثل هذا المقام ادفع والا كان الاخذ بالزيادة انما وجبة من مخرج صحيح هو الرابع وفي المسئلة أقوال اخر منها ما روى عن أحمد ابن حنبل انه لا ينقص عن اربع ولا يزاد على سبع ومنها ما روى عن بكر بن عبد الله المزني انه لا ينقص عن ثلاث ولا يزاد على سبع ومنها ما روى عن ابن مـ هـ ودانه قال التكميل تسع وسبع وخمس وأربع وكبر ما كبر الامام روى ذلك جميعه من ابن المنذر ومنها ما روى عن انس ان تكبيرا لخيانة ثلاث كملوى عنه ابن المنذر انه قيل لمان فلا تكبرا فلا فقال وهل التكبير الا ثلاث وروى عنه ابن ابي شيبة انه كبر ثلاثا ثم زد عليها وروى عنه عبد الرزاق انه كبر على جنازة ثلاثا ثم انصرف فانسبا قوله الله الما بالجنة انك كبرت ثلاثا قال فصفا واقفة وافكبر الاربعة وروى عنه البخارى انه كبر ثلثا ثم رجع به الروايات عنه الحافظ بانه اما كان يرى الثلاث مجزئة والاربعة اكمل منها واما بان من أطلق عنه الثلاث لم يذكر الاولى لانها افتتاح الصلاة (وعن حذيفة انه صلى على جنازة فكبركم باسم التفت فقال ما نسيت ولا وهمت ولكن كبرت كما كبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة فكبركم بخمس واه أحمد وعنه على انه كبر على مسلم بن حنيفة تناووا قال انه ثم بدر رواه البخارى وعن الحكم بن عتيبة انه قال كانوا يكبرون على أهل بدر خمسا وستا وسبعاء رواه سعيد في سننه) حديث حذيفة ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وفي اسناده يحيى ابن عبد الله الجابري وهو مستحكم عليه والاثرا المذكور عن علي هو في البخارى باقظ انه كبر على مسلم بن حنيفة زاد البخارى في منـ هـ تخبر به تناووا كذا ذكره البخارى في تاريخه وسعيد بن منصور ورواه ابن ابي خزيمة من وجه آخر عن يزيد بن ابي زياد عن عبد الله بن

الفعل ولم يرد فيه عن الاسلام قلت بينهما واسطة تعرف مما تقدم أول الكلام وهذا يدل على مخبر ما يأتى من شق الجيب وغيره وكان السبب في ذلك ما تقدمه ذلك من عدم الرضا بالاضافة فان وقع التعصير مما يستلزم مع العلم بالتحريم أو التخطئ مثلا بما وقع فلا مانع من حل النبي على الاخراج من الدين (من اعطاه الخدود) جمع خد خدال في العمدوة وانما جمع وان كان ليس للانسان الاخذان فقط باعتبار ارادة الجمع فيكون من مقابلة الجمع بالجمع واما على حد قوله تعالى وأطراف النوا وقول العرب شابت مفارقة وليس الامفرق واحدا قال في الفتح خص الخلد بذلك لكون الغالب

والافضرب بقية الوجه داخل في ذلك (وشق الجيوب) جمع جيب من ثيابه أي قطعه قال تعالى وعوذ الذين جاؤا العضر بالواد وهو ما يفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس لباسه والمراد اكمال قصه الى آخره وهي من علامات التخص (ودعا عديوى) أهل (الجاهلية) أي من التباينة ونحوها وكذلك التندية والجاهلية هي زمان الفترة قبل الاسلام بان قال في بكائه ما يقولون مما لا يجوز شرعا كواجبلا واعداءه وكذلك الدعاء بالويل والثبور وحسن الجيب بالذكري الترجمة دون أخويه تنبيه على ان النبي الذي حاصله النبوة يقع بكل واحد من الثلاثة ولا يشترط فيه ٢٩٧ وقوعه معا وما يؤيده رواية مسلم بالفظ

أوشن الجيوب أو دعا الخ ولان شق الجيب أشدها فجمع ما فيه من خسارة المال في غير وجهه ورواه هذا الحديث كوفيون وفيه رواية ناهي عن تابعي عن صحابي والتحديث وانعته واثقوله وأخرجه أيضا في مناقب قريش والجنائز وسلم في الايمان والترمذي في الجنائز وكذا

النسائي وابن ماجه (عن سعد ابن أبي وقاص رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يودى عام حجة الوداع) ستة عشر من الهجرة (من وجع) اسم لكل مرض (اشدني) أي قوى على (قلت) الى قد بلغ في من الوجع الغاية (وأنا ذو مال ولا يرثني) من لولد (الابنت) باقائه الجور ورواه بالهاء قيل هي عائشة وقيل ابنه أئم الحكم الكبرى قيل ما كانت له عصبة وقيل معناه لا يرثني من أصحاب القريظة واه وقيل من الناس وهذا قاله قبل أن يوله الذكور (أنا نصدق بشاقي مالي قال) لا تقدم في الثلثين (قلت)

مغل قال حسبا وروى البيهقي عنه انه كبر على أبي قتادة سبعه وقال انه غلط لان ابا قتادة عاش بعد ذلك قال الحافظ وهذه عليه غير قاضية لانه قد قيل ان ابا قتادة مات في خلافة علي وهذا هو الرابع اه وقول الحكم بن عتيبة أو رده الحافظ في التلخيص ولم يشكلم عليه وقد تقدم الخلاف في عدد التكبير وما هو الرابع وفيه دل على دليل على استحباب تخصيص من له فضيلة باكثر التكبير عليه وكذلك في رواية الحكم بن عتيبة عن السلف وقد تقدم من فعله صلى الله عليه وآله ولم يزل على حجة ما يدل على ذلك

• (باب القراءة الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها) •

(عن ابن عباس انه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال لعلموا انه من السنة رواه البخاري وأبو داود والترمذي وصححه والنسائي وقال فيه فقرأ بفاتحة الكتاب ورواه وجهه فلما فرغ قال سنة وحسن • وعن أبي امامة بن سهل انه اخبره رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبير الاولى سراف نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويخلص الدعاء على الجنازة في التكبيرات ولا يقرأ في شيء من غير ذلك سراف نفسه واه الثاني في مسنده • وعن فضالة بن أبي امية قال قرأ الذي صلى على أبي بكر وعمر بفاتحة الكتاب رواه البخاري في تاريخه) حديث ابن عباس أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وحديث أبي امامة بن سهل في اسناده مطروق ولكنه قد رواه البيهقي في عباداته في العريضة من طريق عبد الله بن أبي زياد الرصافي عن الزهري عنه واه أخرجه الحاكم من وجه آخر وأخرجه أيضا النسائي وصحبه الزاقي قال في الفقه واسناده صحيح وليس فيه قوله بعد التكبير ولا قوله ثم سراف نفسه ولكنه أخرجه انما كثره واه في الباب عن ابن عباس حديث آخر عن الترمذي وابن ماجه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب وفي اسناده ابراهيم بن عثمان أبو شعبة الواسطي وهو ضعيف جدا وقال الترمذي لا يصح هذا عن ابن عباس والصحيح عنه قوله من السنة وعن أم شريك عن ابن عباس قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب وفي

تيل ث أتصدق (بالطبر) أي بالنصف (فقال لا) تصدق بالطبر (ثم قال الثلث) أي يكملك الثلث أو المشروع الثالث والثالث كل والنصب على الأغراء أو بفعل مضمر أي أعط الثلث (والثالث كبير) بالياء (أو) قال (كثير) التام (الملك أن تترك أي تترك ورثتك أغضا من أن تذرهم عالة) فقرا (يتكففون الناس) يطلبون الصدقة من أكف الناس أو يسألونهم باقتهم ثم عطف على قوله أن تذرهم عالة التي هي عن الوصية بما أكثر من الثلث فقال (والملك تنفق نفقة بتيها بوجه الله) أي ذاته البشريفة (الأجرت) مينا بالفتح قول (بها) أي بذلك النفقة (حتى ما يتجمل)

أى الذى يجعله (فى امر أهلك) وفيه ان المباح اذا قصده وجه الله صار طاعة وبناب عليه وقدرته عليه بائس الحظوظ الدنيوية التى تكون فى العادة عند الملاعبة وهو وضع اللقمة فى فم الزوجة فاذا قصد باعد الاشياء عن الطاعة وجه الله يحصل به الاجرة فيه بالطريق الاولى قال سعد (فقلت يا رسول الله) ميثاق الله فعول يعنى بركة بعد اصحاب المنصرمين معك (بعد اصحابي قال) صلى الله عليه وآله وسلم (انك لن تخلف) بعد اصحابك (فتمعل عملا صالحا الازدت به) أى بالعمل الصالح (درجة ورفعة ثم لك ان تخلف) أى بان يطول ٢٩٨ روى أى انك ان تموت بركة وهذا من اخباره صلى الله عليه وآله وسلم بالغيبات

استاده ضعيف يدعى كمال الحافظ وعن ابن عباس حديث آخر ايضا عند الحاكم انه صلى على جنازة بالابو افكبر ثم قرأ الفاتحة فرافعه صوته ثم صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال اللهم هذا عبدك وابن عبدك أصبح فقيرا الى رحمتك فانت غنى عن عذابه ان كان زكافرا كان من خطا فاعف عنه اللهم لا تحزننا بجره ولا تضلنا بعده ثم كبر ثلاث تكبيرات ثم انصرف فقال أيا الناس اى لم أقرأ عليهم أى جهر الالتموا منه سنة وفى استاده مشر حبيب بن سعيد وهو يختلف فى توثيقه وعن جابر عند النسائى فى المجتبى والحاكم والشافعى وأبى يعلى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ فيها يوم القرآن وفى استاده الشافعى والحاكم ابراهيم بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل وعن محمد بن مسلمة عن عبد ابن ابي حاتم فى العال انه قال السنة على الجنازة ان يكبر الامام ثم يقرأ أم القرآن فى نفسه ثم يدعو ويخلص الدعاء الميت ثم يكبر ثلاثا ثم يسلم وينصرف ويقبل من وراء ذلك وقال سألت أبى عنه فقال هذا خطأ غما وحبيب بن مسلمة قال الحافظ حديث حبيب فى المسند ترك من طريق الزهري عن أبى امامة بن سهل باللفظ السابق قوله لا تعلموا انه من السنة ثنية وفى بقية احاديث الباب دال على مشروعية قراءة فاتحة الكتاب فى صلاة الجنازة وقد سكت ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن على وابن الزبير والمصور بن مخزومة وبه قال الشافعى وأحمد واصحق وبه قال الهادى والقاسم والمؤيد بالله ونقل ابن المنذر ابضاع عن اى هريرة وابن عمر انه ليس فيها قراءة وهو قول مالك وأبى حنيفة واصحابه وسائر السكونيين والبه زيد بن على والناسر وأحاديث الباب ترد عليهم واختلف الاولون هل قراءة الفاتحة واجبة أم لا فذهب الى الاول الشافعى وأحمد وغيرهما واستدلوا بجديث أم مشريك المتقدم وبالحديث المتقدم فى كتاب الصلاة كحديث لاصلاة الابن الفاتحة الكتاب ونحوه وصلاة الجنازة صلاة وهو الحق قوله وسورة قيسه مشروعية قراءة وردت مع الفاتحة فى صلاة الجنازة ولا يحد من المولى ذلك لان زيادة طارحة من من يخرج صحيح ويؤيد وجوب قراءة السورة فى صلاة الجنازة الاحاديث المتقدمه فى باب وجوب قراءة الفاتحة من كتاب الصلاة فانه ظاهر فى كل صلاة قوله وبه فيه دليل على الجهر فى قراءة صلاة الجنازة وقال بعض اصحاب الشافعى انه يجزى بالليل كالليلة وذهب الجمهور الى انه لا يشع الجهر فى صلاة الجنازة وتسكوا يقول ابن عباس المتقدم لم أقرأ

فانه عاش حتى فزع العراق ولعل للترجى الا ان اردت عن الله ورسوله فان معناه التمتع قال الدعا معنى وفيه دخول أن على تسبيل وهو قابل فيحتاج الى التأويل (حتى ينتفع بك أقوام) من المسلمين بما يفصح الله على يدك من بلاد الشام ولما أخذته المسلمون من الغنائم (ويضربك آخرون) من المشركين الهالكين على يدك وجندك (اللهم أض) من الامم وهو الانشا أى أقوم (لاصحابي هيرتهم) أى التى هاجر وهامن مكة الى المدينة (ولا تردهم على أعقابهم) بترك هيرتهم وجرعهم عن مسقط حاهم فضبط قصدهم قال الزهري فيها رواه أبو داود الطيالسى عن ابراهيم بن سعيد عنه (الكن البائس) الذى عليه أثر البؤس أى شدة الفقر والحاجة (سعد بن خولة ترى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن) يفتح الهرة (مات بركة) أى لا جلا وبه بالارض التى هاجر منها ولا يجوز التكسر على ارادة الشرط لانه كان انتهى وتم

وهذا موضع الترجمة لكن نازع الامعاء على البخارى بان هذا ليس من مراتى المولى وانما هو من اشفاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من موته بركة بدعته منها وكان يروى أن يموت بغيرها وكره ما حدثت عليه من ذلك كقولنا: نا أنرى أنى عماسرى عليك كانه يعزى عليه قال الزركشى ثم هو بتقدير تسليعه ليس بمرفوع وانما هو مدرج من قول الزهري قال فى الفتح ويمكن أن يكون مراد البخارى هذا بعينه أى التعزى كانه يقول ما وقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو من التعزى والتوجيع وهو مما حرم ولا معارضه له من المراتى التى ذكرها وصف الميت الياسة على تميم الحزن وتجدد الودعة وهذا

هو المراد بما خرجنا عنه أو بنماجه وصححه الحاشية من حديث ابن أبي أوفى قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرائي وهو عند ابن أبي شيبة ما ذكرناه أن ترائي ولا شأن أن الجامع بين الأمرين التذرع والتعزير ويقض من هذا التقرير مناسبة ادخال هذه الترجمة في قضاء عايف التراجع المتعلقة بحال من يحضر الميت ١٥ وعادة القسطلاني المراد هنا توجهه صلى الله عليه وآله وسلم وتحننه على سعد ليكون ما بينه وبين هذا المجرع من الملامح الميت وذكر محاسبته الباعث على تيسير الحزن إذ الأول مباح بخلاف الثاني فإنه نهى عنه وقد أطلق الجوهرى الرئاع على عد ٢٩٩ بحسن الميت مع البكاء وعلى ظاهر الشعر

أخبروا بالاتعاوانة سنة وبقوله في حديث أبي امامة سرق في نفسه قوله بعد التكبيرة الأولى فيه بيان محل قراءة الفاتحة وقد أخرج الشافعي والحاكم عن جابر بن عمر فوالله لفظ وقرأ ثم القرآن بعد التكبيرة الأولى وفي أسناده إبراهيم بن محمد وهو ضعيف جدا وقد صرح العراقي في شرح الترمذي بأن أسناده حديث جابر ضعيف وقوله ثم يصلي على النبي فيه مشروعية الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الجنازة وثبوته بذلك الأحاديث المتقدمة في الصلاة كحديث أصلا قال ابن أبي عمير في نحوه وروى أصعب عن القاسم في كتاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عن أبي امامة أنه قال إن السنة في الصلاة على الجنازة أن تقرأ فاتحة الكتاب ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يخلص الدعاء المثلث حتى يفرغ ولا يقرأ إلا مرة ثم يسلم وأخرج ابن المبارك وفي المنتقى قال الحافظ ورجاله صحيح أهم في العيصين قوله ثم يسلم سرق في نفسه فيه دليل على مشروعية السلام في صلاة الجنازة والأسرار به وهو صحيح عليه حتى ذلك في العرو وأخرج الشيخ البيهقي عن ابن مسعود قال ثلاث كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعلهن فركهن الناس حداهن التسليم على الجنازة ثم سلم التسليم في الصلاة وله أيضا نحو عن عبد الله بن أبي أوفى لحصل من الأحاديث المذكورة في الباب أن المذنب في صلاة الجنازة قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الأولى وقرأ مسورة وتكون أيضا بعد التكبيرة الأولى مع الفاتحة وقوله في حديث أبي امامة بن مسهل ويخلص الدعاء المثلث في التكبيرات ولا يقرأ في شيء منهن ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم ير ما يدل على تعيين موضعها والظاهر أنها تفعل بهذا القرآن ثم يكبر بقية التكبيرات ويسكن ثم يركع الدعاء مئين للديت لمخاله ولا يشغل بشي من الاستعدادات التي وقعت في كسب الفقه فإنه لا مستند لها إلا التخللات ثم بعد فراغه من التكبيرة والدعاء المأثور وسلم وقد اختلف في مشروعية الرفع عند كل تكبيرة فذهب الشافعي إلى أنه يشترع مع كل تكبيرة وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وعطاء وسالم بن عبد الله ونيس بن أبي حازم والزهري والأوزاعي وأحمد وأصحق وأشاره ابن المنذر وقال النووي وأبو حنيفة وأصحاب الرأي أنه لا يرفع عند سائر التكبيرات بل عند الأولى فقط وعن مالك ثلاث روايات الرفع في الجميع وفي الأولى فقط وعدمه في كلها وقالت المعتزلة بعمه في كلها احتج الأولون بما أخرجه البيهقي عن ابن عمر قال

صوته أى زفقه وخرق ثوبه وقد تقدم الكلام على المراد من هذه البراءة قبل ذلك وموضع الترجمة قوله والحالفة وخصها بالذكر دون غيرها الكون أن أشبع في حق النساء ويرى بكسر الراءين بالفتح قال القاضي برئى من فعلهن أو عما يستوجب من العقوبة أو من عهدته لما معنى من يسأله وأصل البراءة الانفصال وليس المراد التبرئ من الدين والنزوح منه قال النووي ويحتمل أن يراد به ظاهره وهو البراءة من فاعل هذه الأمور وعند ابن ماجه وصححه ابن حبان عن أبى أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الخائسة وجهها والشاقة جميعا ٣٠٠ والداعية بالويل والثبور ٣٠١ (عن عائشة رضيت الله عنها قالت لما جاء النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قتل زيد بن حارثة) و) قتل عبد الله (ابن واحد) في غزوة موتة (جلبس) أى في المسجد كفى رواية أبى داود (يعرف فيه الحزن) قال الطيبي أى جلس حتى نأوى عدل إلى قوله يعرف يدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كظم الحزن كظما وكان ذلك القدر الذى ظهر فيه من جبهة البشرية وهذا موضع الترجمة وهو يدل على الانحاسة لأن الظاهر يدل عليها نعم إذا كان معهن من اللسان أو البدن قالت عائشة (وانأأظن من صائر الباب) كلاب وناسر كذا في الرواية قال المازنى والصواب صير الباب وهو المحفوظ كفى

الحافظ بسند صحيح وعلقه البخارى ووصله في جزء منع البدين انه كان يرفع يديه في جميع تكبيرات الجنازة ورواه الطبراني في الاوسط في ترجمة موسى بن عيسى مرفوعا وقال لم يروه عن نافع إلا عبد الله بن عمرو بن عبد بن صمب قال في التلخيص وهاهنا يعقبات ورواه الدارقاني من طريق يزيد بن هرون عن يحيى بن سعيد عن نافع عن مرفوعا لكن قال في العلل تفرد برعنه عن ابن شعبة عن يزيد بن هرون ورواه الجماعة عن يزيد موقوف فاهو الصواب وروى الشافعي عن سمع بن مهران بن وردان بن كز عن أنس انه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنازة وروى أيضا الشافعي عن عروة بن المسيب مثل ذلك قال وعلى ذلك أدركنا أهل العلم يلدنا وأصح القائلون بالله لا يرفع يديه إلا عند تكبيرة الافتتاح بمأواه الدارقاني من حديث ابن عباس وأبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى على الجنازة وضع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود قال الحافظ ولا يصح فيه شيء وقد صح عن ابن عباس انه كان يرفع يديه في تكبيرات الجنازة واهم عديد من صوراه واحتجوا أيضا بما أخرجه الترمذى عن أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر على جنازة فرفع يديه في أول تكبيرة ووضع اليمنى على اليسرى وقال غريب وفي أسناد يزيد بن عثمان الرهاوى وهو ضعيف عند أهل الحديث والحاصل أنه لم ثبت في غير التكبيرة الأولى شيء يصلح للاحتجاج به عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأفعال الصحابة وأقوالهم لا حجة فيها فينبغي أن يقتصر على الرفع عند تكبيرة الاحرام لأنه لا يشترع في غيرها إلا عند الانتقال من ركن إلى ركن كفى سائر الصلوات ولا تنقل في صلاة الجنازة

• (باب الدعاء للميت وما ورد فيه) •

(عن أبى هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا صليت على الميت فأخلصوا له الدعاء وما أبو داود وابن ماجه وعن أبى هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا واشهدنا نورا وغفرنا وكبرنا وذكرا وانا لله من أحبيته منافا حبيبه على الاسلام ومن توفيقته منافقونه على الايمان ورواه أحمد والترمذى ورواه أبو داود وابن ماجه وزاد اللهم لا تخزنا أجرة ولا تزلنا بعده) الحديث الاول أخرجه أيضا ابن حبان وصححه والبيهقي وفي أسناده ابن

نظر لأنه يصر معناه الناحية وليست بمرادها كما تكتبه عليه ابن التبر (فأناه) صلى الله عليه وآله وسلم (رجل) قال الحافظ ابن لم أقف على اسمه وكانت أمهم عند المواقف في حقه من غض عائشة منه (فقال ان نساء جعفر) امرأته أجمعت عيسى الخنعمية ومن حضر عندها من النساء من أقارب جعفر وأقاربها ومن في صنها من ليس لجعفر امرأه أغفر الله له كذا الرجال بالاشهاد (وذكر بكاهن) أى يبكي عليه برفع الصوت والناحية أو يضيء ولو كان مجرد بكاء لم ينع عنه ولا راحة وفي لفظ قد كثر بكاهن (فاخبره ان ينهاهن) عن فعلهن (فذهب) فنهاهن فلم يطمعته ليكون فلم يسند اللهسى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم

(ثم أقام) أي أتى الرجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المرة الثانية فقال أنهن (لم يطعنه) حكاية قول الرجل أي نهنن فلم يطعنني (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انقض) فأنهن فذهب فنهان فلم يطعنه لجهل ذلك أنه من قبل نفس الرجل (فأناه) أي الرجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المرة الثالثة قال والله غلبنا ما ووسل الله فزعت) عائشة (أنه) صلى الله عليه وآله وسلم (قال) للرجل الملم يذعن (فاحت) أمر من حفا يحشو بضم الحاء بكسر هاء أيضاً من حتى يحشى (في أوهاهون التراب) ليدسحلي النوح فلا يمكن منه والمراد به المبالغة في الزجر قالت عائشة ٣٠١ (فقلت ٣) الرجل (أرغم الله أنفك) أي ألقته بالرخام وهو التراب أهاته وزلا ودعت عليه من جنس ما أمر أن يقهله بالقسوة فقهه ما أمر قرأت الحلال أنه أخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكثرة تردده اليه في ذلك (لم تشعل) ما أمرك به (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي من نهنن وأن كانت نهنن لأنه لم يقرب على فعله الاعتقال فكانه لم يفعله أوم ينعل الحشو بالقراب (ولم تترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي المشقة والتعب قال النووي معناه أنك قاصر عما أمرت به ولم تخبره صلى الله عليه وآله وسلم بأنك قاصر حتى يرسل غيرك ويستريح من العناء قال الخافظ وفي الحديث جواز الجالس للعرش بكينة وقار وجواز نظر النساء المحجبات إلى الرجال الأجانب وزاد في باب أحكام المساجد فقال وأجاب من منع بان عائشة كانت اذ ذلك الصغرة وفرد نظره لذلك كان بعد نزول الخجاب وادعى بعضهم التسخ بحدديث أفعيا وان أقاموه

اصبح وقد دفعن ولكن أخرجه ابن حبان من طريق أخرى عنه مصرحاً بالسماع والحديث الثاني أخرجه أيضاً الترمذي وابن حبان والحاكم وقال وله شاهد صحيح من حديث عائشة نفحوه وأخرج هذا الشاهد الترمذي وأعله بعكرمة بن عمار وفي أسناد حديث الباب يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال أوحاش الخناظر لا يذكرون أباهم رثا يقولون أبوسلمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل ولا يوصله بذلك أبي هريرة لا غير متفق والصحيح أنه مرسل وقال الترمذي روى هذا الحديث هشام الدستوائي وعلي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل اه وقد رواه يحيى بن أبي كثير من حديث أبي ابراهيم الأشملي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل حديث أبي هريرة أخرجه من هذا الوجه أحمد والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح وقال أصح الروايات في هذا يحيى بن أبي كثير عن أبي ابراهيم الأشملي عن أبيه وسأته عن اسم أبي ابراهيم فلم يعرفه وقال أبو حاتم أبو ابراهيم مجهول اه ولكن جهة العاصي غير فادحة وقد أخرجه الترمذي والحاكم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة وأمكن في أسناد هذه الطريق عكرمة بن عمار كان قد قدم وأخرجه أيضاً الترمذي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد تروهم بعض الناس أن أباً ابراهيم الأشملي هو عبد الله بن أبي قتادة قال الخافظ وهو غلط لأن أباً ابراهيم من بني عبد الأشهل وأبو قتادة من بني سامة وفي الباب عن أبي هريرة حديث أخرجه أبو داود والنسائي أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته على الخنازة يقول اللهم أنت ربها وأنت خلقتها وأنت هديتها وأنت قبضت روحها وأنت أعلم بسرها وعلايتها اجثنا شفعاء فاعف رها وعن عوف بن مالك ووالله وسيا أنبان قولها فاخلصوا له الدعاء فقه دليل على أنه لا يتبع دعاء مخصوص من هذه الادعية الواردة وأنه ينبغي للمصلي على الميت أن يخلص الدعاء سواء كان محمداً أو مسيحاً فان ملابس المعاصي أو حوج الناس إلى دعاء الأخوان المسلمين وأقربهم إلى شفاعتهم ولذلك قدموه بين أيديهم وجاؤا به الهم لا كما قال بعضهم أن المصلي يلعن الفاسق ويقتصر في المتبلى عن قوله اللهم ان كان محسناً فزده احساناً وان كان مستبذاً فزاد أول بالنع وعنه فان الأول من اخلاص السب لامن اخلاص الدعاء الثاني من باب

حديث مختلف في صحته اه وتادب من نهي عمالنا بنى له قوله اذ لم يذنه وجواز ايمه لنا كدنا خبر وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الجنائز والمغازي ومسلم في الجنائز وكذا أبو داود والنسائي (عن أنس رضى الله عنه قال مات ابن لابي طلحة يزيد بن سهل الانصاري وأبيه هو أوعمر صاحب التغير كما قاله ابن حبان في روايته وغيره وكان غلاماً صغيراً وكان أبو طلحة يحبه محبة شديدة فلما مرض حزن عليه حزناً شديداً حتى أتته ضيقاً (وأبو طلحة خارج فلما مات أسرته) أم ساهم وهي أم أنس بن مالك (أنه قد مات هيات شياً) أعدت طعاماً وأصلحته أوهبات شئاً من حاله لارتفت زوجهات راضياً بها معاً وهايات أمر الصبي بأن غسله من ههنا إلى آخر الرواية زاده الامام الشارح حفظه الله تعالى على ما في الزيدى انما القافة ائدة اه

وكنيته وحسنه وصفت عليه فوالكا في بعض طرق المحدث فهو أولى (ومقتضى) أي جعلته (في جباب اليت فلما جاء أبو طهالة قال) اه! (بكيف السلام قال قد هذأت) أي سكنت (نفسه) يسكون الذات واحدة الانفس تعني ان نفسه كانت قلقه متزعجة لعارض المرض فسكنت بالموث وظن أبو طهالة ان امرأه اسكنت بالنوم لوجود العافية تولاها هذأ فثقت باستقامتها الى سكن لان المريض يكون نفسه عالما فاذا زال مرضه سكن وكذا اذا مات وفي رواية معمر عن ثابت أوسعى نادانا (وأرجوان يكون قد استراح) تعني اسام من نكد ٣٠٢ الدنيا رقة لم تجز بكونه استراح أدبا ولم تكن عالما ان الطفل لا عذاب عليه ففوض الامر الى الله

عليه ففوض الامر الى الله تعالى مع وجود جأش اياه استراح من تكذيب الدنيا قال أنس (وطن أبو طلحة انه صادقة) بالنسبة الى ما فهمه من كلامها والا ففى صادقة بالنسبة الى ما أورد مما هو فى نفس الامر ولذا ورد ان فى المعارض المنسوخة من الكذب والمعارض ما احتل معنيين وهذا من أحسن ما فاتها أخبرت بكلام لم تكذب فيه لكنها رتبته عن المعنى الذى كان يجهزها الا ترى ان نفسه قد هادت كما قالت بالموت وانقطاع النفس وأوهمة انه استراح من قلقه وانما هو من هم الدنيا وفيه مشروعية المعارض الموهومة اذا دعت الضرورة اليها وشروط جوازها ان لا تبطل حق مسلم (قال أنس) (فيات) معها أى جامعها (فلما أصبح اعتقل) وقد رواية أنس ابن سيرين فقربت اليه فتشبه بتم اصاب منها وفى رواية يجمعان ثابت ثم قطعت وزاد جعفر بن ثابت فتمرضت له حتى وقع بها وفى رواية سليمان بن ثابت ثم

قصته له أحسن ما كانت تمنع قبل ذلك فوقع بها وليس ما صنعت من التطلع والتمناه له اعانة لزيادها على الرضا قوله
والسلام ولولا علمه بالامر في أول الحال لتسكده عليه وقته ولم يبلغ الغرض الذي أراد منه والمعلم انه هبوا الطفل فثبت حقه
من البكاء البسيط (فلما أراد) أوطأه (ان يخرج) اعلمته انه قد مات قال في الغرض ادسايمان بن المغيرة عن ثابت كان يعلم
فقلت أيا طأله أرايت لو ان قوما اعاروا أهل بيت عارية فطلبوا عاريهم ألهم ان عنه وهم قال لا فأت فاحسب انك قال
فغضب وقال ركني حتى تطلعت ثم اتيتني باني وفي رواية عبد الله فأت أيا طأله أرايت قوما اعاروا متاعا غير المهم فيه

فاخذوه فكلهم وجدوا في انفسهم زاد ما في رواية عن ثابت قالوا ان يذروه فقال ابو طلحة ليس اهتم ذلك ان العار بقية واداة الى اهلها ثم اتفقتا فقال ان الله اعزنا غلاما ثم اخذهم منازحاً فاسترجع (فصل في مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عما كان منه ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعمل الله ان يبارك لك في البتة لك) لعل هناك يعنى عسى وفي رواية اليتم ما وفي رواية انس اللهم بارك لهما وفيه تنبيه على ان المراد به ان يبارك وان كان لفظه اخبر الدعاء وزاد في رواية انس بن سيرين فولدت غلاما وفي رواية عبد الله بن عبد الله ٣٠٣ ثمانية بعد عبد الله بن ابي طلحة فقال النبيان

(فقال رجل من الانصار) هو عباية بن رفاعه بن رافع بن خديج كاعند البيهقي وسعيد بن منصور (فرايت لهما تسعة اولاد كلهم قد قرأ القرآن) وفي رواية لهما اى من ولد ولدهما عبد الله الذي سمى به تلك الليلة من ابي طلحة فكان رواية عباية عند سعيد بن منصور ومسدود والبيهقي باللفظ فولدت لهما ما قال عباية فلقد رايت لثلاث الغلام سبعة بنين قال في الفتح في رواية سبعة بان يجوز في قوله لهما اى على رواية ثبوته ان اظهرا انه من ولد لهما بغير واسطة وانما المراد من اولاد ولدهما المدعوه بالبركة وهو عبد الله بن ابي طلحة وتعبه العبي بعد ان ذكر عبارته باللفظ لهما فقال لانسلم التجوز في رواية سبعة ان لهما ماصرح في قوله قال رجل فرايت تسعة اولاد الخ ولم يقل رايت منهما اولهما تسعة اه فانظر ونعجب من هذا التعجب وفي رواية سفيان تسعة بالتمام وفي رواية عباية سبعة بنين بتقديم السين على الواحدة كلهم قد سبهم

قوله واغسله بما وبلغ الخ هذه الاقاظ قد تقدم شرحها في الصلاة واعلم انه لم يرد تعين موضع هذه الادعية فان شاء المولى جاء بها بختار من عدة ما بعد فراعهم من التكبير او بعد الالة الكبيرة الاولى او الثانية او الثالثة او بقرعة بين كل تكبيرتين او يدعو بين كل تكبيرتين بن واحد من هذه الادعية ان يكون مؤدبا لجميع ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم واما حديث عبد الله بن ابي اوفى الا في فليس فيه انه لم يدع الا بعد التكبير الاربعة انما فيه انه دعا به او ذلك لا يدل على ان الدعاء مختص بذلك الموضع قبله ان فلان بن فلان فيه دليل على استحباب تسمية الميت باسمه وامه ابيه وهذا ان كان معروفا او الاجل مكان ذلك اللهم ان عبدك هذا او نحوهم اظهاره يدعو بهذه الاقاظ الواردة في هذه الاحاديث سواء كان الميت ذكرا او انثى ولا يحول الضمائر المذكورة الى صيغة التانيث اذا كان الميت انثى لان مرجعها الميت وهو يقال على الذكر والانثى (وعن عبد الله ابن ابي اوفى انه مات ابنة فكبى عليها اربع اعان قام بعد الاربعة فدر ما بين التكبيرتين بدعوته قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع في الجنازة هكذا رواه احمد بن ماجه جماعة) الحديث اخرجه ايضا البيهقي في السنن الكبرى وفي رواية كبر اربع ما حتى ظننت انه سيكبر خاتمة سلم عن عبيته وعن شماعة فلما انصرف فلما له ما هذا فقال انى لا زيد على ما رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع وهكذا كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحاكم هذا حديث صحيح وفيه دليل على استحباب الدعاء بعد التكبير الاتمة قبل التسليم وفيه خلاف الراجح الاستحباب لهذا الحديث وقال الشافعي في كتاب البويعي انه يقول بعدها اللهم لنا محرنا اجره ولا تقتنا بعدة وقال ابو علي بن ابي هريرة كان المتقدمون يقولون في الاربعة اللهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقال الهادي والقاسم انه يقول بعد الاربعة سبحان من سمعت له السموات والارضون سبحان ربنا الاعلى سبحانه وتعالى اللهم هذا عبدك وابن عبدك وقد صار اليك وقد اتيناك مستشفعين لسانك له المغفرة فاغفر له ذنوبه وتجاوره عن سيئاته واخف به بنيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم اللهم وسع عليه قبره وافسع له أمره وانقذ عفرته ورحمته كيا اكرم الاكرمين اللهم ارزقنا حسن الاستعداد لثقل يومه ولا تقتنا بعده واجعل خيرا لعماله واخيرا لغيره المتناوون ناقلة ثم يكبر الخاتمة ثم يسلم

القرآن وقيل لعل في احداها نصيحة فلما وان المراد بالسبعة من ختم القرآن كله وبال تسعة من قرأه عظمه وذكر ابن المديني من اسماء اولاد عبد الله بن ابي طلحة وكذا ابن سعد وغيرهم من اهل العلم بالانساب من قرأ القرآن رجل العلم اجمع واحمى ويعقوب وغير وعمر وعبد الله وزيد والقاسم وزاد في الفتح عماره وابراهيم وقال اربع من البنات وهذا الحديث اخرجه مسلم قال في الفتح في قصة ام سليم هذه من الفوائد ايضا جواز الاختباء بالسد وترك الرخصة مع القدرة عليها والتسليم عن المصائب وتزيين المرأة زوجها وتقرضه الطلاب الجاهل منه واجتهادها في عمل مصالحه ومشيروعية المعارضين

الموهمة اذ ادعت الضرورة اليها وكان الحامل لام سليم على ذلك المبالغة في الصبر والتسليم لامر الله ورساء اخلافه علم ما ماتت منهم فلما علم صدق نبينا بلانها ما واصل لها ذريتها وفيه اجابة دعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبيان حال ام سليم من الجملد وجوده الرأي وقوة العزم وفي المغازي انها كانت تشهد القتال وتقوم بخدمة المجاهدين الى غير ذلك مما افردت به عن معظم النذور وان من تلتها سألته عرضه الله خير امته وكان لها من قوة القلب وثبات الحضانة الغاية القصوى فكانت تشهد الحرب وتدأوى الجرحى وفي كتاب الادب ٣٠٤ بيان ما كان يسمى به غير الكنية التي اشهر بها **الخنزيرة** (وعنه) اى عن انس

(رضي الله عنه قال دخلنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) **باب موقف الامام من الرجل والمرأة وكيف يصنع اذا اجتمعت انواع** *

(عن حمزة قال صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة ماتت في نفسها فقام عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة وسطها وواها الجماعة * وعن أبي غالب الحنظلي قال شهدت انس بن مالك صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة رجل فقام عند رأسه فلما رقت أتت بجنازة امرأة فصلى عليها فقام وسطها وفيما العلام بن زياد العلوي فلما رأى اختلاف قيامه على الرجل والمرأة قال يا أبا حمزة هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم من الرجل حيث قفت ومن المرأة حيث قفت قال نعم رواد أحمد وابن ماجه والترمذي وأبو داود وفي لفظه فقال العلام بن زياد هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الجنازة كما سالتك بكبر عليها أربعا ويقوم عند رأس الرجل ويجزي المرأة قال نعم الحديث الثاني حسنه الترمذي وبكت عنه أبو داود والمذري والحافظ في التلخيص ورجال اسناده ثقات قولهم وسطها يسكون السنين وفيه دليل على ان المصلي على المرأة الممتعة يستقبل وسطها ولا منسافة بين هذا الحديث وبين قوله في حديث انس ويجزي المرأة لان العجيزة يقال لها وسط وأما الرجل فالمتزوج ان يقف الامام حذاء امرأته لحديث انس المذكور ولم يصب من استدلل بحديث حمزة على انه يقام حذاء وسط الرجل والمرأة وقال انه نص في المرأة ويقاس عليها الرجل لان هذا قياس مصادم للنص وهو فاسد الاعتبار ولا يجمع تصريح من سأل أنسابا بالفرق بين الرجل والمرأة وجوابه عليه بقوله نعم والى ما يقتضيه هذان الحديثان من القيام عند رأس الرجل ووسط المرأة ذهب الشافعي وهو الحق وقال أبو حنيفة حذاءه ردهما وفي رواية حذاءه وسطها وقال مالك حذاءه الرأس منهم ما قال الهادي حذاءه رأس الرجل ونهى المرأة واستدل بفعل على عليه السلام قال أبو طالب وهو رأى أهل البيت لا يجتنبون نفسه وحكى في البحر عن القائم انه يستقبل صدر المرأة ويمنه وبين السمره من الرجل قال في البحر بعد حكاية الخلاف مؤيد المذهب اليه الهادي لنا اجماع المعتز لأوى من استحسانهم انتهى وقد عرفت ان الأدلة تدل على مذهب البسه الشافعي وان ساعداه لاستدلاله من المرفوع لا يجرى الخطا في الاستدلال والتعويل على محض الرأي أو ترجيح ما نقله الصحابي على

(رضي الله عنه قال دخلنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) **باب موقف الامام من الرجل والمرأة وكيف يصنع اذا اجتمعت انواع** *
(عن حمزة قال صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة ماتت في نفسها فقام عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة وسطها وواها الجماعة * وعن أبي غالب الحنظلي قال شهدت انس بن مالك صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة رجل فقام عند رأسه فلما رقت أتت بجنازة امرأة فصلى عليها فقام وسطها وفيما العلام بن زياد العلوي فلما رأى اختلاف قيامه على الرجل والمرأة قال يا أبا حمزة هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم من الرجل حيث قفت ومن المرأة حيث قفت قال نعم رواد أحمد وابن ماجه والترمذي وأبو داود وفي لفظه فقال العلام بن زياد هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الجنازة كما سالتك بكبر عليها أربعا ويقوم عند رأس الرجل ويجزي المرأة قال نعم الحديث الثاني حسنه الترمذي وبكت عنه أبو داود والمذري والحافظ في التلخيص ورجال اسناده ثقات قولهم وسطها يسكون السنين وفيه دليل على ان المصلي على المرأة الممتعة يستقبل وسطها ولا منسافة بين هذا الحديث وبين قوله في حديث انس ويجزي المرأة لان العجيزة يقال لها وسط وأما الرجل فالمتزوج ان يقف الامام حذاء امرأته لحديث انس المذكور ولم يصب من استدلل بحديث حمزة على انه يقام حذاء وسط الرجل والمرأة وقال انه نص في المرأة ويقاس عليها الرجل لان هذا قياس مصادم للنص وهو فاسد الاعتبار ولا يجمع تصريح من سأل أنسابا بالفرق بين الرجل والمرأة وجوابه عليه بقوله نعم والى ما يقتضيه هذان الحديثان من القيام عند رأس الرجل ووسط المرأة ذهب الشافعي وهو الحق وقال أبو حنيفة حذاءه ردهما وفي رواية حذاءه وسطها وقال مالك حذاءه الرأس منهم ما قال الهادي حذاءه رأس الرجل ونهى المرأة واستدل بفعل على عليه السلام قال أبو طالب وهو رأى أهل البيت لا يجتنبون نفسه وحكى في البحر عن القائم انه يستقبل صدر المرأة ويمنه وبين السمره من الرجل قال في البحر بعد حكاية الخلاف مؤيد المذهب اليه الهادي لنا اجماع المعتز لأوى من استحسانهم انتهى وقد عرفت ان الأدلة تدل على مذهب البسه الشافعي وان ساعداه لاستدلاله من المرفوع لا يجرى الخطا في الاستدلال والتعويل على محض الرأي أو ترجيح ما نقله الصحابي على

موتة فلا مدافاة وأما به تقبيله (ثم دخلنا عليه) أي على أبي سيف (بعد ذلك وابراهيم مجود بنفسه) يخرجها ويدفعها ما يجاليدع الانسان ما يجهوده (فجعلت عنابر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تغدغان) أي يجري دمه بها (فقال له) أي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وأنت) أي الناس لا يصبرون عند المصاب ويتقعدون وأنت (يا رسول الله) تفعل كفعلمهم مع حذك على الصبر ونهيك عن الجزع فأجابته صلى الله عليه وآله وسلم (فقال يا ابن عوف انما) أي الحالة التي شاهدتها مني (رحمة) وبرقة وشفقة على الولد تنبعث عن التأمل في حاله وعليه وليست بجزع وقلة صبر كما زعمت

(ثم أتته هباب بن خراش) أي أتبع الدفعة الأولى بدفعة أخرى وأتبع الكلمة الأولى الجملة وهو قوله إن رجسة بكاءه أخرى
متصلة فقال صلى الله عليه وآله (وسلم) إن العين تدمع والقلب يحزن لرقعة من غير غبطة قضاء الله وفيه جواز الاختراع من
الحزن وإن كان كنهه أولى وجواز البكاء على الميت قبل موته ثم يجوز بعده لأنه صلى الله عليه وآله وسلم يبكى على قبر بنت له ورواه
البخاري وزائدة أمه فبكي وأبكي من حوله ورواه مسلم ولكنه قبل الموت أولى بالجواز لأنه بعد الموت يكون أسفه على ما فات
وبعد الموت خلاف الأولى كذا نقله في المجموع عن الجمهور ولكنه نقل ٣٠٥ في الأذكار عن الشافعي والاصحاب انه مكره

الحديث فإذا رجت فلا تبكين
بأكية قالوا وما الوجوب بارول
الله قال الموت رواء الشافعي
وغيره ما يندب صحبة قال السبكي
وذهب أن يقال إن كان البكاء
لرقعة على الميت وما يخفى عليه
من عذاب الله وأحوال يوم
القيامة فلا يكره ولا يكون
خلاف الأولى وإن كان للجزع
وعدم التسلية للقضاء فكره أو
يحرم وهذا كافي في البكاء بموت
أما مجرد دمع العين العاري عن
القول والقول الممنوعين فلا
منع منه كما قال صلى الله عليه
وآله وسلم (ولا تقول إلا ما رضى
ربنا) وفي رواية لا تقول ما يخط
الرب أضف الفعل إلى الجارحة
تنبها على أن مثل هذا لا يدخل
تحت قدرة العبد ولا يكلف
الانكفاف عنه وكان الجارحة
امتعت فصارت هي أفاعله لا هو
ولهذا قال (وأنا بفرأق يا إبراهيم
لحزرون) فغير بصحة القول
لأبينة الفاعل أي ليس الحزن
من فعله ولكنه واقع بئامن غيره
ولا يكلف الإنسان بفعل غيره

ماذه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإذا اجتبر الله بطل نهر مع قل ثم لا يترخص بمجرد
القول دليل لا وجوب ولكن النزاع فيما هو الأولى والاحسن والأولى والأحسن من
المكينة التي فعلها المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم قوله العلامة زين زاد العلو الذي في
غير هذا الكتاب جامع الأصول والكاشف وغيرهما العلو وهو المواب (وعن
عمار مولى الخثر بن نوفل قال حضرت جنازة صبي وامرأة فقدم الصبي على القوم
ووضعت المرأة وراءه فصلى عليهم أوفى القوم أبو عبد الله الخدرى وابن عباس وأبو قتادة
وأبو هريرة فقال لهم عن ذلك فقالوا السنة ورواه النسائي وأبو داود وعن عمار أيضا إن
أم كلثوم بنت علي وابنها يزيد بن عمر أخرجت جنازتهما فصلى عليهم أمير المدينة فجعل
المرأة بين يدي الرجل وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يذكرون كثير وعنت
الحسن والحسين وعن الشعبي إن أم كلثوم بنت علي وابنها يزيد بن عمر توفيا جميعا
فأخرجت جنازتهما فصلى عليهم أمير المدينة قوي بن رؤبهما وأرجلهما حين صلى
عليهما ورواه أحمد سعيد بن سفيان) الحديث سكت عنه أبو داود والمؤذني ورجال أسنده ثقات
وأخرجه أيضا البيهقي وقال في القوم الحسن والحسين وابن عمر وأبو هريرة ونحوهم
ثمانين نفسا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية للبيهقي إن الامام في هذه
القصة ابن عمر وفي أخرى له والدارقطني والنسائي في التمهيد من رواية نافع عن ابن عمر
انه صلى على سبع بنات رجال ونساء فجعل الرجال على الامام وجعل النساء على
القبلة وصفهم صفوا واحدا وضعت جنازتهم كلثوم بنت علي امرأة عمرو بن لهما يقال له
زيد والامام يومئذ سعيد بن العاص وفي الناس ومن ذاب ابن عباس وأبو هريرة وأبو سعيد
وأبو قتادة فوضع الغلام على الامام فقلت ما هذا قالوا السنة وكذلك رواه ابن الجارود
في التمهيد قال الحافظ واستاده صحيح قوله أمير المدينة هو سعيد بن العاص كما وقع بيننا
في سائر الروايات ويجمع بينه وبين ما وقع في ان الامام كان ابن عمر بأن ابن عمر معهم إذنه
قال الحافظ ويحمل قوله ان الامام يومئذ سعيد بن العاص يعني الامير لأنه كان اماما في
الصلوات ورده قوله في حديث الباب فحلى عليهم أمير المدينة قال الحافظ أو يجعل على أن
نسبة ذلك إلى ابن عمر لكونه أشار بترتيب وضع تلك الجنازة الحديث يدل على أن السنة

٢٩ نيل والفرق بين دمع العين ونطق اللسان أن النطق يكلف بخلاف الدمع فهو العين كالنظر الأثرى ان العين
إذا كانت مفتوحة نظرت شيا صاعدا أو إلى قائله لها ولا كذلك نطق اللسان فإنه صاحب اللسان قاله ابن المتكسر وزاد في
حديث عبد الرحمن في آخره لانه أمر حقيق وعقد صدق وسيل مأمية وان آخره سألني أولنا من نال من حزن فها هو أشد من هذا
ونحوه في حديث أسماء بنت زيد وهو رسل متكبر ل زاد في آخره نفس ل رضاء في الجنة وفي أخر حديث مجاهد بن يسيد قال ان
له مرضعا في الجنة يمات وهو ابن ثمانية عشر شهرا وعنه لم قال عمر لسواق إبراهيم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

[illegible]

إذا اجتمع جماعة من يصلي عليها صلاة واحدة وقد تقدم في كيفية صلاة صلى الله عليه وآله وسلم على قتلى أحدنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على كل واحد منهم صلاة واحدة ومع كل واحد وإن كان يصلي على كل عشرة صلاة وأخرج ابن شاذان عن عبد الله بن معقل بن مقرن أني سمعت زيدا وأمرأته فصي على الرجل ثم صلى على المرأة فوفيه انقطاع وفي الحديث أيضا أن الصبي إذا صلى عليه مع امرأة كان الصبي على الإمام والمرأة معاً إلى القبلة وكذلك إذا اجتمع رجل وامرأة أو أكثر من ذلك كانت قدم ابن عمر وقد ذهب إلى ذلك الهادي والقاسم والمؤيد بالله وبأولادهم والشافعية والحنفية وقال القاسم بن محمد بن أبي بكر والحسن البصري وسالم بن عبد الله بن الوليد العكس إلى القبلة الأفضل وفيه أيضاً دليل على أن الأولى بالتقدم للصلاة على الجنائز ذؤن والولاية وثابتة وبزيد قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يؤم الرجل في السلطنة وقد تقدم في الصلاة وقد وقع الخلاف إذا اجتمع الإمام والولي إمام ما ألقى فمستند أثر العترة والي حنفية وأصحابه أن الإمام والله أولى وعند الشافعي والمؤيد بالله والقاسم في رواية عنه أن الولي أولى

(باب الصلاة على الجنازة في المسحور)

(عن عائشة أنها قالت لما توفي سعد بن أبي وقاص ادخلوا به المسجد حتى أصاب عليه فأنكروا ذلك عليه أنفقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أبيه في أبي المسجد سبعين وأخبروه أنه لم يقر رواية صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سهل بن البيضاء إلا في جوف المسجد وراه الجماعة إلا البخاري * وعن عروة قال صلى

على أبي بكر في المسجد وعنه ابن عمر قال صلى على عرق المسجد وهاهنا عذري
 الثاني ثالث وأخرج الصلاة على أبي بكر وعمر أيضا في المسجد ابن أبي شيبة بلفظ ابن عمر
 صلى على أبي بكر في المسجد وإنه ما صلى على عرق المسجد **قول** على أبي بكر أيضا قال
 الثوري قال العلاء بن ربيعة أيضا ثلاثة أخوة سهل وسيل وصفه وان وامهم البيضاء اسمها
 عدهم البيضاء وصف وأبوهم وهب بن ربيعة أنقرش القهري والحديث يدل على جواز
 ادخال الميت إلى المسجد والصلاة عليه فيه وقيل الشاهي واحد وصاحق والجوهور قال
 ابن عبد البر ورواه المذنبون في رواية عن مالك وبه قال ابن حبيب المالكي وكذا ابن

وكلهم - ما أخذ من مخاطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم - ولدته مع انه في تلك الحالة لم يكن ممن يؤيدهم الخطاب لوجهين أحدهما فقره والثاني نزاعه وانما أراد بالخطاب غيره من الحاضرين إشارة إلى أن ذلك لم يدخل في نهيه السابق وقبيل الصديق والعقبة والقول ﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْوَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ اشْتَبَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ شَكَّوْهُ أَيْ مَرَضَ ذَنَابَهُ﴾ (الذي صلى الله عليه وآله وسلم)

يعود مع عبد الرحمن بن عوف
وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن
سعد وروى الله عنهم فلما دخل
عليه النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ومن معه زاد له فاستأخر
قوم من حوله حتى دنا رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأصحابه الذين معه (فوجدني
غاشية أهل) أي الذين بغشونه
للخدمة والزيارة لكن قال في الفتق
وسط أظفارهم من أكنة
الروايات وعليه شرح الخطابي
فقد زان يكون المأدبا

الغسقية من السكرب ويقويه رواية مسلم باللفظ غشيقه وقال التوربشتي في شرح المصابيح المراد ما يتقشاه من كرب أبي
الوجع الذي فيه الموت لانه بريء من هذه المرض وعاش بعده زمانا (فقال قد قضى) أى قد خرج من الدنيا بان مات (قالوا لا
يا رسول الله فيكى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم فلما رأى اقوم) الحاضرون (بكاه النبي صلى الله عليه وآله (وسلم بكوا) وفى
هذا الشعر اربان هذه القصه كانت بعد قصة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم لان بعد الرجن بن عوف كان معهم فى هذه
ولم يتعرض بجل ما تعرض به هذا الفضل على الله بقرع عذره (قال) بان مجرد البكاء بدع العين من غير زيادة على ذلك لا يضر (فقال)

صلى الله عليه وآله وسلم (الاسمعون) فبه إشارة إلى أنه فهم من بعضهم الإنكار فيهم إلههم الفرق بين الحائنين (إن الله) بكسر
 الهمزة استثناء لأن قوله سمعون لا يقتضي معه ولا لأنه جعل كاللزام فلا يقتضي منه ولا لأن الواحد من السماع كذا قرره
 البرماوى والحافظ ابن حجر كلكرامى وقد تقيبه العيني فقال ما المانع أن يكون الزاد بالفتح وهو الملائكة أى الكلام اه قال
 التسلطافى لكن الذى فى روايةنا بالكسر (لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن بهذب بهذا) أن قال سوا وأشار إلى
 لسانه أو يرحم) بهذا أن قال شيئا (وأن الميت يعذب بكلمات أهله عليه) ٣٠٧ بخلاف الحى فلا يعذب بكلمات الحى عليه وإنما

يعذب الميت بكلمات الحى إذا فعين
 ما لا يجوز وكان الميت سببا فيه كما
 مر وكان عمر بن الخطاب رضى
 الله عنه يضرب نيعا فى البكاء
 بالصفة المنهى عنها بعد الموت
 بالعصا ويرى بالجارحة ويحشى
 بالتراب تأسيا بأمر صلى الله عليه
 وآله وسلم بذلك فى نساء جعفر
 وفيه استحباب عبادة المريض
 وعبادة الغاضل المنذور
 والامام أجمع مع أصحابه وفيه
 النهى عن المشركين والوعيد
 عليه وفى الحديث التعصبات
 والأخيار والعنفة والقول
 وأخرجه مسلم (عن أم عطية)
 نسيبة قالت أئستد علمنا النبى
 صلى الله عليه وآله وآله وسلم عند
 البيعة (أن لا تتوح) على ميت

الاسلام (أن لا تتوح) على ميت
 وهذا موضع الترجمة لأن النوح
 لولم يكن من عبادة لما أشد انبى
 صلى الله عليه وآله وسلم علمين فى
 البيعة ترك (فأوتى منها امرأ)
 ترك النوح أى من تابع معافى
 الوقت الذى بايعت فيه من
 انتم والسلمان (غير خمس

إلى ذنب وأبو حنيفة ومالك فى المنهم ورعنه والهادوية وكل من قال بنجاسة الميت
 وأجابوا عن حديث الباب بأنه محمول على أن الصلاة على أى يضاهيه ما كان خارج
 المسجد والمصلون داخله وذلك جائز بالاتفاق ودبان عائشة استدلت بذلك لما أنكروا
 تأييدها ما دخل الجنائز المسجد وأجروا أيضا بأن المراد من قوله ذلك لأن الذين
 أنكروا على عائشة كانوا من الصحابة ودربا عائشة لما أنكرت ذلك الإنكار لسؤالها
 فدل على أنها احتفظت منه وهو أن الأمر استقر على الجواز وبطل على ذلك الصلاة على أى
 وكرو عن المسجد تقدم وأيضا أنه لا يكره الصلاة على الميت فى المسجد
 متى زعمهم أنه نجس وهى باطله لما تقدم أن المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا وأنه من
 ما استدلوا به على النكراهة ما أخرجه أبو داود عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم من صلى على جنازة فى المسجد فلا شئ له وأخرجه ابن ماجه ونافذة فليس
 له شئ وفى إسنادهم صالح وفى الترمذية وقد تكلم فيه غيره وأسلم الأئمة قال النورى
 وأجابوا عنه يعنى الجواز بإجوبة أحدها أنه ضعف لا يصح الاحتجاج به قال أحمد بن
 حنبل فى حديث ضعيف فترديه صالح مولى الترمذية وهو ضعيف والثانى أن الذى فى
 النسخ المشهورة للحققة المسبوقة من سنن أبى داود من صلى على جنازة فى المسجد فلا شئ
 عليه فلا يجزئهم حينئذ المثلث الله لو ثبت الحديث وثبت أنه فلا شئ له لو ثبت تأويله بأن
 له يعنى عليه ليجمع بين الروايتين قال وقد جامع يعنى عليه قوله تعالى وإن أسأمت فلها
 الرابع أنه محمول على نقص الأجر حق من صلى فى المسجد ويرجع ولم يشبهه إلى المتبرة
 لمافاته بن تشييعه إلى المقبرة وحضور دفنه انتهى

• (أبواب حمل الجنائز والأسير بها) •

(عن ابن مسعود قال من أتبع جنازة فليجعل يمينه إلى السرى يركبها فانه من السنة ثم إن
 أنما لم يطوع وأن شافليد عروا ابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا أبو داود والطحاوى
 والبيهقى من رواية أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال الذرافطى فى العال
 اختلف فى إسنادهم على منصور بن العنقر وفى الباب عن أبى الدرداء عند ابن أبى شيبة فى
 صفته وعن ثوبان عند ابن الجوزى فى المال وإسناده ضعيف وعن أنس عندنا مضافها
 وإسناده ضعيف وأخرجه الطبرانى فى الأوسط مرورا بالنظر من حمل جوانب السرى

نسوة) وليس المراد أنه لم يترك لأنها من النساء السلمات غير خمس (أم سليم) أى أحد من أم سليم واسمها سلمة على
 اختلاف فيه وهى ابنة سلمان والدة أنس رضى الله عنه (وأم العلاء) الانصارية وابنة أبى سبرة (وهى) (امرأة هذان)
 أى ابن جبل (وامرأتين أو ابنة أبى سبرة وامرأتان) مثل من الراوى هل ابنة أبى سبرة هى امرأة هذان أو غيرهما قال فى الفتح
 والذى يظهر أن الراوى هو الطحطاوى أصح لأن امرأة هذان أم عمرو بنت خالد بن عمرو السلمي ذكرها ابن سعد وعلى هذا
 فائدة أبى سبرة وغيرها (وامرأة أخرى) ورواية هذا الحديث كما هم بصريون وأخرج مسلم والترمذى (عن أمير بزرجمه)

صاحب المعتبرين (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال اذا رأى احدكم جثاة فان لم يكن ماشيا معها فاذلقة رجليه
 بخلفها ويخلفه) شأن من البصريين ومن قتيبة بن سعيد بن حدثه به وتذكر ان النسائي عن قتيبة ومسلم عن قتيبة ومحمد بن ربح
 كلاهما عن الليث فقالا حتى تخلفه من غير شك (أو توضع) أي الجثاة على الارض من أعناق الرجال وفيه، ينبغي لمن رأى الجثاة
 ان يقلع من أجلها ويضطر بولها ويظهر منه عدم الاحتقال (من قبل ان تخلفه) وقد اختلف في القيام بالجثاة فذهب الشافعي
 الى انه غير واجب فقال كان له البيهقي ٣٠٨ في سننه هذا اما ان يكون منسوخا او يكون قام الله واهم ما كان فقد ثبت انه
 تركه بعد رفعه والحجة في الآخر

الاربعة كثر الله عنه اربعين كربة وعن بعض الصحابة عند الشافعي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم حمل جثاة سعد بن معاذ بن العمودين ورواها ايضا بن سعد عن الواقدي
 عن ابن أبي حنيفة عن شيوخ من بني عبد الاشمل وروى حمل الجثاة عن جماعة من
 الصحابة والتابعين فأخرج الشافعي عن ابراهيم بن سعد عن ابيه عن جده قال رأيت سعد
 ابن أبي وقاص في جثاة عبد الرحمن بن عوف فأنا بين العمودين المقدمين واهله المسير
 على كاهله ورواها الشافعي ايضا باسناد من فضل عثمان بن ابي هريرة وابن الزبير وابن عمر
 اخرجها كلها البيهقي وروى ذلك البيهقي ايضا من فعل المطلب بن عبد الله بن حنطب
 وغيره وفي البخاري ان ابن عمر حمل ابنه لسعد بن زيد وروى ابن سعد ذلك عن عثمان بن ابي
 هريرة ومروان وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن طريق علي الازدى قال رأيت ابا
 عوف في جثاة يحمل - واتب السير الاربع وروى عبد الرزاق عن ابي هريرة انه قال من
 حمل الجثاة يجزيهم الاربع فقد قضى الذي عليه - وأخرج الترمذي عن ابي هريرة قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من تبع الجثاة وحملها ثلاث مرار فقد
 قضى ما عليه من حقها قال الترمذي هذا حديث غريب ورواه بعضهم بهذه الاسناد
 ولم يرقه والحديث يدل على مشروعية الحمل للاميت وأن السنة ان يكون بجميع جوارب
 السرير

من امره ان كان الاول واجبا
 فالآخر من امره فافهم وان كان
 مستحبا فالآخر هو المستحب
 وان كان مبيا حافلا باسقاط
 والنعود والقعود أحب الى الله
 وذهب الى النسخ عروة بن الزبير
 وسعد بن المسيب وعلقمة
 والاسود والوجهية ومالك
 وأبو يوسف ومحمد وهو الصواب
 (عن أبي هريرة رضي الله عنه
 انه أخذ يدهم وازدهم حتى
 جثاة فجلسا قبل ان توضع
 الجثاة في الارض (لجاء أبو
 سعد) سعد بن مالك الخذري
 رضي الله عنه فآخذ يدهم ورواها

(باب الاسراع بهم من غير حمل)

عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسرعوا بالجثاة فان كانت
 صالحة فربقوهن الى الخير وان كانت غير ذلك فمترضوهن عن رقابكم ورواه الجماعة
 * وعن ابي موسى قال مرتب - ولله صلى الله عليه وآله وسلم جثاة فمترضه عن الرزق
 فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليكم تصدروا أحد * وعن ابي بكره قال
 اقدرا يتابع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما لكما ترمي بالجثاة ترميها رواه أحمد
 والنسائي * وعن محمود بن لبيد عن رافع قال أسرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى
 تقطع نعالنا يوم مات سعد بن معاذ فخرجه البخاري في تاريخه حديث ابي موسى
 أخرجه ايضا ابن ماجه والبيهقي وقاسم بن اصفغ وفي اسناده ضعف كما قال الحافظ وأخرج

فقال قم فوالله لقد علم هذا) أي
 أبو هريرة (ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ثم انا عن ذلك)
 أي اسالوس قبل وضع الجثاة
 (فقال أبو هريرة) رضي الله عنه
 (صدق) أي أبو سعيد وفي رواية
 عن ابي سعيد مرفوعا عند
 البخاري في هذا الباب اذا رأى
 الجثاة فقوموا من تبعها فلا
 يقعد حتى توضع أي على الارض

واما من مرتبه فليس عليه من القيام الا بعد رماقه عليه وتوضع عنده كأن يكون المصل مثل ما في الباب الحديث البيهقي
 كريمة قال في الفقه قد اختلف الفقهاء في ذلك فقال أكثر الصحابة والتابعين باسحابه كما نقله ابن التيمي وهو قول الاوزاعي وأحمد
 واصحق ومحمد بن الحسن وروى البيهقي عن ابي هريرة وابن عمر ان القائم مثل الحامل يعني في الاجر وقال الشعبي والنخعي يكره
 النعود قبل ان توضع وقال بعض السلف يجب القيام واحتج له برواية سعد بن ابي هريرة وأبي سعيد قال لا يترك رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم جثاة قط فجلس حتى توضع أخرجه النسائي وانظر الترجمة في البخاري من تبع جثاة فلا يقعد حتى

يوضع عن مناكب الرجال فان قد أمر بالاعمال (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه) ما قال من جنازة) بفتح الميم وضبطه
الحافظ ابن حجر بضم الميم مبداء لفعل ولا يكتب في ممرت بفتحها (فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقتنا) اى لاجل
قيامه (فقلنا يا رسول الله انما جنازة يهودى قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اذا رأيت جنازة) اى سراك كانت اسلم او ذى
(فقوموا) زاد البيهقى من طريق ابي قتادة الرافعى عن معاذ بن فضالة شيخ البخارى فنه فقال ان الموت فزع وكذا المسلم من
وجه آخر عن هشام وعنه ابن ماجه من حديث ابي هريرة ان الموت ٣٠٩ فزع ما قال في المجموع وهو المختار فنه هـ

البيهقى عن ابي موسى من قوله اذا انطلقتم جنازة فاسرعوا في المني قال وهذا يدل على
ان المراد كراهة شدة الاسراع وحديث ابي بكره أيضا اودود والمحكم وفى
الباب عن ابن مسعود عند الترمذى وابي داود قال سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم عن المني خاف الجنازة فقال ما دون الخبث فان كان خيرا لم يمتعه وان كان شرا فلا
يسعد الاهل الذار وقد ضعف هذا الحديث البخارى والترمذى وابن عدى والتساقى
والبيهقى وغيرهم لان في اسناده ابا ماجه قال الدارقطني مجهول وقال يحيى الرازى
وابن عدى منكر الحديث والراوى عنه يحيى الجار بالميم والباقى الموحدة قال البيهقى
وغيره انه ضعيف قوله اسرعوا قال ابن قدامة هذا الامر للاستحياء بلا خلاف بين
العلماء وشذاب بن حزم قد نال وجوبه والمراد بالاسراع شدة المني وعلى ذلك جعله بعض
السلف وهو قول الحنفية قاله احب الهداية وعشرون به اسرعوا دون الخبث وفى
المسوط ليس فيه شئ وثقت به ابن العجالة احب الى حنيفة وعن الجمهور المراد
بالاسراع ما فوق جمجمة المني المتما: قال في الفتح والحاصل انه يستحب الاسراع بها
لكن بحيث لا يفتنى الى شدة يخاف معها حدث مقدرة الميت أو شقة على الحامل
أو المشيع لتلايقنا في المقصود ومن التظاير داخل المشقة على المسلم قال القرطبي
مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن لان التباطؤ ربما أدى الى التباهى
والاختيال اه وحديث ابي بكره وحديث يهود بن لبيد لان على ان المراد بالسرعة
المأمور بها في حديث ابي هريرة السرعة الشديدة المقاربة للرمل وحديث ابن
مسعود يدل على ان المراد بالسرعة ما دون الخبث والخبث على ما في التماموس هو ضرب
من العدو أو كالمزل أو السرعة فيكون المراد بالخبث في الحديث ما هو كالمزل بقرينة
الاحاديث المتقدمة لا بمجرد السرعة وحديث ابي موسى يدل على أن المني المشروع
بالجنازة هو القصد والقصد هذا الاقراط كفى التماموس فلا منافاة بينه وبين الاسراع مالم
يبلغ الى حد الاقراط ويدل على ذلك ارواه البيهقى من قول ابي موسى كأن تقدم قوله
بالجنازة أى يجهل الى قبره ويسبل المعنى الاسراع بجهيزها فهو اعم من الاول قال
القرطبي والاول أظهر وقال النووي الثاني باطل مردود بقوله في الحديث تضعونه
عن رقابكم وقد قوى الحافظ الثاني أخرجه الطبراني بإسناد حسن عن ابن عمر قال

وأوجب بان كلام الشارع معهم ما يمكن بحمل على التبريع لا مجرد الاخبار عن الواقع وفي حديث أنس عند ابي يعلى قال خرجنا
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فرأى نسوة فقال لهن قلن لا قال انتم نساء قلن لا قال فارجعن ما زورات غير
ما زورات لنعل البخارى أشار اليه بالترجمة ولم يخرج له لكونه على غير شرطه وحديثه فالحاصل بالرجال وان كان الميت امرأة
اضف النساء قال وقد يشكك في منهن ففى لوحان فيكون لهن الحمل لذلك فان لم يوجد بهن من تعين علمهن (فان كانت) أى
الجنازة (صالحه قالت) قولاً لاحقاً (قد علموا) (الثواب العمل الصالح الذى علمته) (وان كانت غير صالحه قالت يا ويلها) أى

وأوجب بان كلام الشارع معهم ما يمكن بحمل على التبريع لا مجرد الاخبار عن الواقع وفي حديث أنس عند ابي يعلى قال خرجنا
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فرأى نسوة فقال لهن قلن لا قال انتم نساء قلن لا قال فارجعن ما زورات غير
ما زورات لنعل البخارى أشار اليه بالترجمة ولم يخرج له لكونه على غير شرطه وحديثه فالحاصل بالرجال وان كان الميت امرأة
اضف النساء قال وقد يشكك في منهن ففى لوحان فيكون لهن الحمل لذلك فان لم يوجد بهن من تعين علمهن (فان كانت) أى
الجنازة (صالحه قالت) قولاً لاحقاً (قد علموا) (الثواب العمل الصالح الذى علمته) (وان كانت غير صالحه قالت يا ويلها) أى

يا حزن احضر هذالوانك وكان القدامن ان يقول يا ويلي ليكنه اضرب الى الغائب لعل المعنى كله لما ابصر نفسه غير
صالحة ففرغها ووجهها كأنهم اغيرة وكذا أن يصيف الويل الى نفسه قاله في شرح المشكاة (ابن زهون بها) قالته لانهم اعلم انها
لم تقدم خيرا وانما تقدم على ما يسيء هافسكركه القدام عليه (بمعص صومها) المنكر بذلك الويل (كل شيء) فيه دلالة على أن ذلك
بلسان القائل ليلسان الحال (الا الانسان ولو له صفة) أي مات ابن بطال وانما يتكلم بروح الجنائز لان الجسد لا يتكلم
بعد روح الروح منه الا أن يرد الله اليه ٣١٠ وهذا ما نمنه على أن الكلام شرطه الحياة وليس كذلك اذا كان الكلام

الحروف والاصوات فيعوز ان
يخلق في الميت ويكون الكلام
النفسي قائما بالروح وانما تسمع
الاصوات وهو المراد بالحديث
وروي ابن منده هذا الحديث
في كتاب الاحوال بالنظر لوصفه
الانسان اصعق من الحسد
والسوء واستبدله به على ان
كلام الميت يسمعه كل حيوان
ناطق وغير ناطق لكن قال ابن
ابطال هو عام أريد به الخصوص
وانما المعنى يسمعه من له عقل
كالا نكة والجن لان المتكلم
روح وانما يسمع الروح من هو
مثله وتعتب بفتح الملازمة اذ
لا ضرورة الى التخصيص بل
لا يستغنى الا الانسان كما هو
ظاهر الخبر وانما اخصص الانسان
بذلك ابقاء عليه وبانه لا مانع من
انطاق الله الحسد بغير روح وهذا
الحديث أخرجه النسائي أيضا
(عن ابن جرير) يرضى الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) قال اسرعوا بالجنائز
اسرعا خيفة بين المشي المعتاد
والخطب لان ما فوق ذلك يؤدي

استعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا مات أحدكم فلا تجسوه وأسرعوا به
الى قبره وما أخرجه أيضا أبو داود من حديث الحسين بن روح مرفوعا لا ينبغي لجيفة
مسل أن تبقى بين ظهراني أهل الحديث تقدم قوله فان كانت سالحة أي الجثة المحمولة
قوله تضعونه استبدله على أن حل الجنائز يختص بالرجال لانهم فيه بصيرة الذكور ولا
يحتج ما فيه قال الحافظ والحديث فيه استحباب المبادرة الى دفن الميت لكن بعد أن
يصدق أنه مات اما مثل المطعون والمفلوج والمسيب فحينئذ ان لا يسرع في تجهيزه
حتى يضي يوم وليلة ليعتق موتهم شبهة ذلك ابن بزرة وروى عن الحديث ترك صحة
أهل البطالة وغير الصالحين ١

• (باب المشي أمام الجنائز وما جاز في الركوب معها) •

(قد سبق في ذلك حديث المغيرة وهو عن ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا
بكر وعمر يمشون أمام الجنائز رواه النسائي وأخرج به أحمد) حديث المغيرة تقدم في الصلاة
على السقطة وحديث ابن عمر أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وصححه والبيهقي من
حديث ابن عينة عن الزهري عن سالم بن أبيه قال أجدناهما وعن الزهري مرسل
وحديث سالم تقدم عن ابن عمر وحديث ابن عينة وهم قال الترمذي أهل الحديث يرون
المرسل اصح قاله ابن المبارك قال روي معمر بن رويس ومالك عن الزهري ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان يمشي أمام الجنائز قال الزهري وأخبرني سالم أن اياه كان يمشي أمام
الجنائز قال الترمذي ورواه ابن جرير عن الزهري مثل ابن عينة ثم روى عن ابن المبارك
انه قال أرى ابن جرير يصح أخذ عن ابن عينة وقال النسائي وصله خطأ واصواب مرسل
وقال أحمد حدثنا هاج قرأت على ابن جرير حدثنا ياذن سعدان ابن شهاب أخبره
حدثني سالم عن ابن عمر انه كان يمشي بين يدي الجنائز وقد كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وأبو بكر وعمر يمشون امامها وأخرج به ابن خزيمة في صحيحه من فعل ابن عمر وأبي
بكر وعمر وعثمان قال الزهري وكذلك السنة قال الحافظ في التلخيص فهذا اصح
حديث ابن عينة وصح الدارقطني بعد ذكر الاختلاف أنه فعل ابن عمر وروح البيهقي
الموصول لان ابن عينة ثقة حافظ وقد اتى بزيادة على من أرسل والزائدة مقبولة وقد قال
ابن قاله ابن المديني أنه قد سألته الناس في هذا الحديث ان الزهري حدث به مراراً

سالم الى انقطاع الضعفاء او مشقة الحامل فيكره وهذا ان لم يضره الامر اع فان ضربه قالنا في أفضل فان خفف عليه تغير سالم
أو انفجاراً أو تنافحاً زبدى الامر اع نقل ابن قدامة ان الامر فيه الاستحباب بخلاف بين العلماء وشذ أن يرمي فقال بوجوبه
والمراد بالامر اع شدة المشي وعلى ذلك حله بعض السلف وهو قول أبي حنيفة وقال القرافي مقصود الحديث أن لا يتبعها
بالمشي عن الدفن لان التباطؤ يعمد الى التباهي والاختيال (فان تلك) أي الجنائز (صالحة خفية) أي مغمورة (تقدمونها)
زاد المعنى كالخافض ابن جرير اليه أي الى الخيرة باعتبار الثواب والاكرام الحاصل لدفن قبره فيسرعه بيلقاه قريبا (وان تلك)

الجنائز (سوى ذلك) أى غير سالحة (فمن) أى فهو بشر (تضعونه عن رؤياكم) فلا مصلحة لكم في صاحبها اللهم اعبدوا من
الرحمة واستبدل به على أن جل الجنازة بمقتضى الرجال لا إيمان فيه بعضه المذكور ولا يفتى فيه وفيه استحباب المبادرة إلى دفن
الميت لمن بعد أن يتحقق أنه مات ماملل المظنون والمتأولج والمسبوق فينبغي أن لا يسرع تجهيزه ثم حتى يعطى يوم وليمة
ليتحقق موتهم ثم على ذلك ابن زينة يؤخذ من الحديث ترك تجهيز أهل البطلة وغير الصالحين (عن ابن عمر) رضى الله عنهم
أنه قيل له إن أباهم يقول من يتبع جنازة) وصلى عليها (فله قيراط) زاد مسلم ٢١١ من الأجر أى المتعلق بالمت من تجهيزه

وغسله ودفنه والعزيرة وحمل
الطعام إلى أهله وجميع ما يتعلق
به فلا عمل عليه قيراط من ذلك
ولكن يشهد بالدفن قيراط وليس
المراد جنس الأجر لأنه يدخل فيه
قوابل الإيمان والأعمال كالسلاة
والحج وغيره وليس في صلاة
الجنازة ما يبلغ ذلك وحديثه
يقين إلا أن يرجع إلى المعهود وهو
الأجر العائد على الميت قاله أبو
الوفاء بن عقيل وذو كرقيراط
تقريباً لأنه لم يأت ما كان الإنسان
يعرف قيراطه ويعمل العمل في
مقابله وعنده جنس ما يعرف
وضرب له المثل بما يعلم أنه قال
في النسخ وليس الذي قال يعبد
ويؤيده حديث ابن زينة
أى جنازة في أهلها له قيراط فان
تبعه فله قيراط فان على علمه فله
قيراط فان أنظره حتى تدفن فله
قيراط رواه البراء بن عازب
فهذا يدل على أن لكل عمل من
أعمال الجنائز قيراط وان
اختلفت مقادير القيراط بطول
سيما النسبة إلى مشقة ذلك العمل
وهم ولته وأما مقدار القيراط

سالم عن أبيه قال الحافظ وهذا لا يفتى الوهم لأنه ضبط الله جمعه منه عن سالم عن أبيه وهو
كذلك الآن فيه ادراجاً وقد جزم بعض الحديث ابن المنذوري بن حزم وفي الباب عن أنس
عند الترمذي مثله وقال سأنت عنه الجنائز فقال هذا خطأ الخطأ أنه محمد بن بكر وقد
اختلف أهل العلم لأفضل لم يتبع الجنائز أن يفتى خلفها أو أماتها فقال الزهري
ومالك والشافعي وأحمد والجمهور وجعاً عن العصابة منهم أبو بكر وعمر وعثمان وابن عمر
وأبو هريرة أن المشي أمام الجنائز أفضل واستدلوا بحديث ابن عمر المذكور وفي الباب قال
أبو حنيفة وأصحابه وحكاية الترمذي عن سفيان الثوري وأصحق وشكا في البحر عن المغيرة
أن المشي خلفها أفضل واستدلوا بما تقدم من حديث ابن مسعود عند الترمذي وأبي
داود قال أنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خلف الجنائز فقال ما دون الخليل
تقرؤهم خلف الجنائز ولم ينكره واستدلوا أيضاً بسأري عن طائفة أنه قال ما مشي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات الا خلف الجنائز وهذا مع كونه من سلال
أقرب علمه في شيء من كتب الحديث وروى في البحر عن علي بن عيسى السلام أنه قال المشي
خلف الجنائز أفضل وسكى في البحر عن الثوري أنه قال الراكب يفتى خلفها والمناشي
أمامها وبطل لما قاله حديث المغيرة المتقدم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الراكب
خلف الجنائز والمناشي أمامها ثم ياتهم عن عيينها وعن يارها أخرجه أصحاب السنن
وصححه ابن حبان والحاكم وهذا مذهب قوى لولا ما سبق في من الادلالة على كراهة
الركوب لم يتبع الجنائز وقال أنس بن مالك أنه يفتى بغير يدهم وخلفه وعن عيينه أو
شماله أو رءوسه البخاري عنه ثمانية وأوصله عبد الوهاب بن عطاء في كتاب الجنائز ووصله أيضاً
ابن أبي شيبة وعبد الرزاق (وعن جابر بن عمر) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتبع جنازة
ابن الدحداح ما شىء يرجع على فرس رواه الترمذي وفي رواية أخرى فرس معرور فركبه
حين انصرف فلما من جنازة ابن الدحداح ونحن نحشى حوله رواه أحمد ومسلم والبخاري
وعن ثوبان قال خرج جنازة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فرأى ناساً ركبا فاقبال
الاتبع فيهم أن ملائكة الله على أقدامهم وانهم على ظهور الدواب رواه ابن ماجه
والترمذي (وعن ثوبان) أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بدابة وهو مع

فقال الجمهور القيراط بكسر القاف نصف دانق والدانق سدس الدرهم قال في الفقه فعلى هذا يكون القيراط جزءاً من ثلثي
عشر جزءاً من الدرهم وقال أبو الوفاء بن عقيل نصف سدس درهم ونصف عشر دينار وقال ابن الأثير صاحب النهاية القيراط جزء
من أجزاء الدينار وهو نصف عشر الدانق كقوله لا بد في الشام جزء من أربعة وعشرين جزءاً وقد وردت لفظة القيراط في
عندنا حديث فيها ما يجعل على القيراط المعارف ومنها ما يجعل على الجزء في الجمله وإن لم تعرف النسبة في الأول حديث كعب
ابن مالك مرفوعاً إليهم سبعة فحينئذ عرفوا القيراط وحديث ابن زينة مرفوعاً كذا في القيراط لاهل مكة بالقراريط

ومن المهمل حديث ابن عمر في الذين أوتوا التوراة أعطوا قبطا وقبطا واحد في الباب وحديث أبي هريرة فيمن اقتنى كتابا تصح من عمله كل يوم قبطا وقد جاء تعيين مقدار القبط في الحديث لثاني بأنه مثل أحد وفي رواية عند أحد الطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر قالوا يا رسول الله من قبل قرار يطنه من قال لا بل مثل أحد فقال النورى وغيره لا يلزم من ذكر القبط في الحديث تساويهم إلا أن عادة الشارع تعظيم الحسنات وتخفيف مقابلهما وقال أبو بكر بن العربي القاضي المالكي الذرعي جزء من ألف وأربعة وعشرين جزءا من حجة ٣١٢ والحقبة ثلث القبط والذرعة يخرج من النازفة كيف يأتيها طاقا وقال وهذا قدر

قبطا الحسنات فاما قبطا السنين فلا وقال غيره القبطا في اقتناء الكلب جزء من أجزاء عمل المقتضى له في ذلك اليوم وذهب الاصحاب إلى أن المراد بالقبطا في حديث الباب جزء من أجزاء معلومة عند الله تعالى وقد فهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله القبطا بأحد قال الطبراني قوله مثل أحد تفسير للمقصود من الكلام لا للفظ القبطا والمراد منه أن يرجع يتصيب كبير من الاجر وذلك لأن لفظ القبطا مهم من وجهين فبين الموزون بقوله من الاجر وبين المسمى المراد منه بقوله مثل أحد وقال ابن القتيبي أراد تعظيم الثواب فله للعباد باعظم الجبال خلقا واحدا ثمها في النفوس المؤمنة جدا لأنه الذي قال في سقته أن جبل يحبنا ونحبه

اه ولأنه أيضا قريب من الخطابين يشترط أحدهم في معرفته وخص القبطا بالذكر لأنه كان أقل ما تقع به الاجارة في ذلك الوقت أو جرى ذلك مجرى العادة من

تقبل العمل ويجوز أن يكون على حقيقة بان يجعل الله تعالى عمله يوم القيامة جسمه ما قدر أحد ووزن وفي اسرائيل حديث وثله عند ابن عدي كتبه قبراطان أخفه ما في بزيانه يوم القيامة أقل من جبل أحد فافادت هذه الرواية بيان وجه التفضل بأحدان المراد به الثواب المرتب على ذلك لعمل واستدل بقوله من تبع على أن النبي خلف الجنائزة أفضل من المتبى اماما لأن ذلك هو حقيقة الاتباع كما قال ابن دقيق العيد الذي رجحوا اماما هو أحسن الاتباع فعلى الاتباع المعنوي أى المصاحبة وهو أعين من أن يكون اماما أو خلفها أو غير ذلك وهذا يحتاج إلى أن يكون الدليل الدل على

جنازة فأتى أن يركبها فالتصريف في يد أبيه فركب فقيل له فقال ان الملائكة كانت غشى فلم تكن لا تركب وهم يتشون فلما ذهبوا ركبته رواه أبو داود حديث جابر بن سمرة قال أتت مذى حسن صحيح وفي لفظ له روى على فرس له يسمى ونحن حوله وهو يتوقص به وحديث ثوبان الاول قال الترمذي قد روى عنه مرفوعا ولم يتكلم عليه بحسن ولا ضعف وفي اسنانه أبو بكر بن أبي حريم وهو ضعيف وحديث ثوبان الثاني سكت عنه أبو داود والمذرى ورجال اسنانه رجال الصحيح قوله ابن المدد احسن من حديثين وحديثين مهملتين ويقال أبو الدحداح ويقال أبو الدحداح قال ابن عبد البر لا يعرف اسمه قوله ورجع على فرس فيه مائة لاس بالركوب عند الرجوع من دفن الميت قوله معروف بن رستم الميموني فخرج الراد قال اهل اللغة اعرويت القرس اذ ركبت عروانا فانه معروف وقال النورى ولم يأت أن فعل معدي لاقولهم اعرويت القرس وأحد الحواتم الشئ اه قوله ونحن غشى حوله فيه جواز من شئ الجماعة مع كبيره الركب وانه لا كراهة فيه في حقيقة ولا في حقه اذ لم يكن فيه مقدسة وانما يذكر ذلك اذا حصل فيه انتكالت للتابعين أو خيف عجب أو نحو ذلك من المناسد قوله لا تستصوبون فيه كراهة الركوب لمن كان متبعا الجنائزة ويعارضه حديث المغيرة المتقدم من أنه لراكب ان غشى خلف الجنائزة ويجوز الجمع بان قوله صلى الله عليه وآله وسلم الراكب خلفها لا يدل على عدم الكراهة وانما يدل على الجوار فيكون الركوب جائزا مع الكراهة اوبان انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على من ركب وتركه للركوب انما كان لأجل منى الملائكة وشتم مع الجنائزة التي منى معها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يستلزم شتم مع كل جنازة لانه كان أن يكون ذلك منهم تبركا به صلى الله عليه وآله وسلم فيكون الركوب على هذا جائزا غير مكروه والله تعالى أعلم

(باب ما يكره مع الجنائزة من نياحة أو ناز)

(عن ابن عمر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تتبع جنازة معه وان رواه أحد وابن ماجه وعن ابن بردة قال اوصى أبو موسى حين حضره الموت فقال لا تتبعه وروى بغيره قالوا أو سمعت نبيه شيئا قال نعم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه ابن ماجه الحديث الاول اسناده عند ابن ماجه هكذا حدثنا جابر بن يوسف حدثنا عبيد الله اخيرا

تقبل العمل ويجوز أن يكون على حقيقة بان يجعل الله تعالى عمله يوم القيامة جسمه ما قدر أحد ووزن وفي اسرائيل حديث وثله عند ابن عدي كتبه قبراطان أخفه ما في بزيانه يوم القيامة أقل من جبل أحد فافادت هذه الرواية بيان وجه التفضل بأحدان المراد به الثواب المرتب على ذلك لعمل واستدل بقوله من تبع على أن النبي خلف الجنائزة أفضل من المتبى اماما لأن ذلك هو حقيقة الاتباع كما قال ابن دقيق العيد الذي رجحوا اماما هو أحسن الاتباع فعلى الاتباع المعنوي أى المصاحبة وهو أعين من أن يكون اماما أو خلفها أو غير ذلك وهذا يحتاج إلى أن يكون الدليل الدل على

استحباب التقدّم راجحاً انتهى (فقال) ابن عمر رضي الله عنهما (أكثر أبو هريرة علينا لم يهتم به ابن عمر) أنه روى ما لم يسمع به
جوز عليه الله وهو الاشتداد لكثرة رواياته أو قال ذلك لأنه لم يره ففان ابن عمر أنه قاله برأيه اجتمع إذا فرسل ابن عمر إلى عائشة
بأهلها عن ذلك (فصدقت يعني عائشة بأبو هريرة وفاتت) سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (أراه) (وسلم بقوله فقال ابن عمر لقد
أرطنا في قراريط كثيرة) أي في عدم المواظبة على حضور الدفن كما وقع ميثاقاً حسدب مسلم ولقطة كان ابن عمر يصلي على
الجنائز ثم ينصرف فلما بلغه حديث أبي هريرة قال فذكره وهذا الحديث ٢١٢ أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه وأبو داود

أضافوا إلى الباب عن أبي هريرة
بلفظ قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من شهد الجنائز
حتى يصلي فله قبر طوم من شهد ما
حتى تدفن كان له قبر طمان قبل له
وما القبر طمان قال مثل الجليلين
العليين أخرجه البزار
وأخص من ذلك فقيله اقربا
بأحد كان مسلم وهذا مقتدل
واستمارة قال القسطلاني فلو
تحدثت الجنائز اتحدت صلاة
عليها فدعته واحدة هل تعدد
القراريط بعد هذا أو لا تعدد
انظر الاتحاد الصلاة قال
الأدري الطاهر رالتعدد وبه
أجاب قاضي ساجد البارزي
ومقتضى التقييد بقوله في رواية
أحمد وغيره أنه في مهام أهلها
ان القبر لا يخص عن حضر من
أول الأمر إلى انقضاء الصلاة
لكن ظاهر حديث البزار
السابق هو أنه أيضاً من صلى
فقط لكن يكون قراريط دون
قبر طمان من شيع مشايرو صلى
ويؤيد ذلك رواية مسلم عن أبي
هريرة حيث قال أصغرهما مثل

اسرائيل عن أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عمر وأبو يحيى هذا القاتل وفيه مقال وبقيه
رجاله ثقات والحديث الثاني في إجماعه أبو هريرة يرمو على معاوية قال في الترتيب شامى
مجهول وقال في الخلاصة مجهول قوله جهاداً في بالراء له من جهة واحدة في ألف نون
مشددة أى صوتة قال في القاموس رن رننا ما حاه وفيه دليل على تحريم اتباع
الجنائز التي معها النجاسة وعلى تحريم النوح وسبب ما في الكلام عليه قوله بجمهر الجهر
كثير الذي يوضع فيه الجهر وفيه دليل على أنه لا يجوز اتباع الجنائز بالجهر وما يشابهها
لان ذلك من فعل الجاهلية وقد هدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك وزجر عنه
(باب من اتبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع)
(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رأيتم الجنائز تقوموا لها
فمن اتبعها فليس حتى توضع رواه الجماعة إلا ابن ماجه لكن انما لا بد من أدومته إذا
اتبعتم الجنائز وقد جلسوا حتى توضع وقال روى هذا الحديث الثوري عن سهل
عن أبيه عن أبي هريرة قال فيه حتى توضع الأرض ورواه أبو معاوية عن سهل عن
توضع في العدد وسفيان أحفظ من أبي معاوية * وعن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه
ذكر القيام بالجنائز حتى توضع فقال صلى الله عليه وآله وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قد روى الناس في الترمذي وصححه ولم يسمعه وأما من حديث علي
عليه السلام قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعني في الجنائز ثم قال قوله إذا رأيتم
الجنائز تقوموا لها أنفسه مشروعية القيام بالجنائز إذا أمرت أن كان قاعداً وسبب ما في
الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا قوله فمن اتبعها فلا يجلس فيه النبي عن جده لوس
الماتى مع الجنائز قبل أن توضع على الأرض فقال الأوزاعي وأحق وأحمد ومحمد بن
الحسن أنه مستحب حكى ذلك عنهم الثوري والمناظفي الفخ وقوله ابن المنذر من أكل
العصاة والتابعين قالوا والنسخ انما هو في قيام من مرتبه لا في قيام من شيعه أو حتى
في الفخ عن الشعبي والضعي أنه يكره القوم قبل أن توضع قال وقال بعض السلف بسبب
قيام واحج به رواية النسائي عن أبي سعيد وأبي هريرة أنه ما قالاً ما رأينا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم شهد جنازة قط جلس حتى توضع انتهى ولا يخفى أن مجرد الدلالة

٤٠ نيل ث أحد فقيه دلاله على ان قراريط متفاوت وفي مسلم أيضاً من صلى على جنازة ولم يتبعها
فله قراريط فظاهره حصول القسراط وان لم يقع اتباع لكن يمكن حمل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة لاسيما وحديث البزار
ضعيف ومن شهد ما حتى تدفن أي يفرغ من دفنها بأن يمال عليه التراب وهي ذلك فتعمل رواية مسلم حتى توضع في العدد كان
لهم الامر المذكور قبر طمان وهل ذلك بقراريط الصلاة أو بدون فيكون ثلاثة قراريط فيه استحقال لكن سبق في كتاب الأيمان
التصريح بالاول وسبب ذلك فيكون رواية الباب معناها كان قبر طمان أي بالاول ويشهد للنسائي ما رواه الطبراني في معجمه من تبع

جنازة حتى يقضى دفنها كتب له ثلاثة قراير وطول يحصل قبرها الدفن وان لم يقع اتباع فيه بحث لكن مقتضى قوله في كتاب
الايمان وكان معها حتى يصلي عليها ويرفع من دفنها ان الترابين انما يحصلان بجموع الصلاة والاتباع في جميع الطريق
وحضور الدفن فان صلى مثلا وذهب الى القبر وحده فحضر الدفن لم يحصل له الاقيراط واحد صرح به النووي في المجموع وغيره
لكن له أجور في الجلة قال في فتح الباري وما قاله النووي ليس في الحديث ما يقتضيه الا بطريق المفهوم فان ورد منطوق
بحصول القيراط بشهود الدفن وحده كان ٣١٤ مقدماتا وجميع حينئذ يتفاوت القيراط والذين أو ذاك جعلوه من باب
المطلق والمقيد لكن مقتضى

لا يتمش دليلا للوجوب فالاولى الاستدلال به حديث الباب فان فيه النهي عن القعود
قبل وضعها وهو حقه للهريم وترك الحرام واجب ومثل ذلك حديث أبي هريرة عند
أحمد مر نوعان صلى على جنازة ولم يش معها فلم يمت حتى تغيب عنه فان منى معها انلا
بقعد حتى وضع ويرى الحافظ عن الشعبي والنخعي أن القعود مكره وقبل ان وضع وعما
بدل على الاستصحاب ما رواه البيهقي عن أبي هريرة بن عروة وغيرهما أن القائم مثل الحامل
يعفى في الاجر قوله حتى توضع في الارض قد ذكرنا المصنف كلام أبي داود في ترجمه هذه
الرواية على الرواية الاخرى اعنى قوله حتى توضع في اللحد وكذلك اشار البخاري
الى ترجمتها ولباب من شهد جنازة لا يقعد حتى توضع عن منابك الرجال وأخرج
أبو نعيم عن سهل قال رأيت أبا صالح لا يجلس حتى توضع عن منابك الرجال وهذا
يدل على أن الرواية الاولى أرجح لان أبا صالح راوى الحديث وهو أرفق بالمراد منه
وقد عكس بالرواية الثانية صاحب المحيط من الحنفية فقال الانضال أن لا يقعد حتى
يجمال عليه التراب انتهى وإذا قعد الماشي مع الجنازة قبل أن توضع فهل يسقط القيام
أو يقوم الظاهر الثاني لان أهل مشروعية القيام تعظيم أمر الموت وهو لا ينفوت بذلك
وقد روى البخاري في صحيحه ان أبا هريرة ومروان كانا مع جنازة فعدا قبل ان توضع
لجنازة أوس بعد فأخذه مروان فأقامه وذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن
ذلك فقال أبو هريرة صدق ورواه الحاكم بخلاف ذلك وزاد مروان لما قال له أوس بعد
قم فامرهم قال له لم أقمي فذكر له الحديث فقال لا يهرى فقام معك أن تخبرني فقال كنت
أما ما غفست فجلست وقد استدلت المهاب بقعود أبي هريرة ومروان على ان القيام ليس
واجب وأنه ليس عليه العمل قال الحافظ ان أراد انه ليس واجب عندهما فظاهر وان
أراد في نفس الامر فلا دلالة فيه على ذلك قوله وعن علي عليه السلام الخو كرا المصنف
هذا الحديث للاستدلال به على نسخ مشروعية القيام لمن تبع الجنازة حتى توضع
للقوله فيه حتى توضع فانه يدل على ان المراد به قيام التابع للجنازة لا قيام من مررت به لانه
لا يشرع حتى توضع بل حتى تخلفه كما سيأتي ولكن كونه ساقى في باب القيام للجانزة من
حديث عام مر بزيعة عند الجماعة بالخط حتى تخلفه كبر أو توضع فذكر الرفع في حديث
علي عليه السلام لا يكون نصا على ان المراد قيام التابع وقد استدلت به الترمذي على

مقداد الحديث منع اتخاذ القبر سجدا ومدلول الترجمة منع اتخاذ المسجد على التبر ومعه ومهما
متغابر ومحجب بأنهم امتلا زمان وان تغابر المفهوم انتهى واستدل بهذا الحديث وما رواه في معناه شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه
الله تعالى على منع السقر للزانية الى القبر ويدل على الصلاة في المساجد التي ليس فيها قبر أحد من الانبياء والصالحين وغيرهم
أفضل من الصلاة في المساجد التي فيها ذلك بانفاق أئمة المسلمين بل الصلاة في المساجد التي على القبور ما محرمه امام كروهه
وكان جلة العلماء الذين يعدهم بعدون السقر لقبور الانبياء والصالحين من جملة البدع المنكرة وهذا في أصح القولين غدير

مشروع ولم يثبت السفر للزيارة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يحصل الإجماع على جوازهم هذا والله تعالى إلى الآن لم ينه عن أهل العلم قد علموا بدوا بعض الأسفار إلى أهل العالم الإجماع من أحوال الشرك والجهل الكفر وقدر حدث لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد وهو في الصحيح وحدوث لا يتخذوا قبري عبد الله وعنده الرزق وقال صلى الله عليه وآله وسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصالوا إليها رواه مسلم وقال اللهم لا تجعل قبري وثيابة بدو قال لا تجعلوا قبري هذا إلى غير ذلك من الأحاديث والسفر لمجرد الزيارة في نفسه منزع ومن سافر لمجرد ٢١٥ قبر لم يزور زيارة شرعية بل بدعية ولم

ينسخ قيام من رأى الجنائزة فقال بعد استخراجها له وهذا ناسخ لا أول إذا رأيتم الجنائزة فتقوموا انتهى ولو سلم أن المراد بالقيام المذكور في حديث علي هو قيام التسابيح للجنائزة فلا يكون تركه صلى الله عليه وآله وسلم ناسخاً مع عدم ما يشعر بالتأسي به في هذا العمل بخصوصه لما تقرر في الأصول من أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يهمل من القول الخاص بالأمة ولا ينسخه

باب ما جاء في القيام للجنائزة إذا مررت *

عن ابن عمر عن عمر بن دية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رأيتم الجنائزة فتقوموا لها حتى تخفكم أو توضع رواه الجماعة * ولا جد وكان ابن عمر إذا رأى جنازة قام حتى تجاوزها * وله أيضاً عنه أنه ربما تقدم الجنائزة ففقد حتى إذا رأها فداشرفت قام حتى توضع * وعن جابر قال مر بنا جنازة فقام لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقام معه فقالتا يا رسول الله إنها جنازة يهودي فقال إذا رأيتم الجنائزة فتقوموا لها * وعن سهل بن حنيف وقيس بن سعد أنهما كانا فاعدين بالقاسية فورا عليهما جنازة فقاما فقيل لهما انهما من أهل الأرض أي من أهل الدمة فقالا لا يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مررت بجنازة فقام فقيل لهما إنها جنازة يهودي فقال أليست أنفساً متقاة عليهما * وللبخاري عن ابن أبي ليلى قال كان أبو سعيد وقيس يقومون للجنائزة قوله حتى تخلنكم بضم أوله وفتح المجرمة وتشديد اللام المكسورة أي تترككم * رواه ما قوله مر بنا في رواية الكشي في مررت ففتح الميم قوله فقال إذا رأيتم الجنائزة فتقوموا لها زاد البيهقي أن الموت فزع وكذا سلم بن وجه آخر قال القرطبي معناه أن الموت فزع قال البيضاوي وهو مصدر جرى مجرى لوصف العباغة وأنيمة تقدير أي الموت فزع وبؤيد ذلك ما رواه ابن ماجه عن أبي هريرة بلطف أن الموت فزعاً عن ابن عباس مثله عند البراء قوله أليست أنفساً هذا لا يعارض التعديل المتقدم حيث قال أن الموت فزعاً وكذا ما أخرجه الحاكم عن أنس بن مالك عن عائشة قالت لا تسكوا وتجوزوا لاجد من حديث أبي موسى ولا جد وابن جابر والحاكم من حديث عبد الله بن عمر ومروفاة ماتت وموتن أعظاما الذي يقبض النفوس واقتضت ابن حبان أعظاما لله تعالى الذي يقبض الأرواح فان ذلك لا ينافي التعديل السابق

وهو هذا القول وليس النزاع في نفس زيارة القبور فقامت مشروعة سنة قبل في السفر إليها وشدد الرجال لها وهو مسلمة غير هذه المسئلة قال في الفتح وأصح ما ورد في ذلك ما رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً عام من أحد مسلم على الأردن الله في روض حتى أورد عليه السلام وهو هذا الحديث صدر البيهقي الباب ولكن ليس فيه ما يدل على اعتبار كون المسلم عليه على قبره بل ظاهره أهم من ذلك انتهى وبسط القول على ذلك في كتابنا رحمه الله الصديقين إلى البيت العتيق (قالت) عائشة رضي الله عنها (ولو لذلك) أي خشية اتخاذ قبره مسجد (الابن واقره) صلى الله عليه وآله وسلم بلطف الجميع لكن لم يبرزوه

وهو هذا القول وليس النزاع في نفس زيارة القبور فقامت مشروعة سنة قبل في السفر إليها وشدد الرجال لها وهو مسلمة غير هذه المسئلة قال في الفتح وأصح ما ورد في ذلك ما رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً عام من أحد مسلم على الأردن الله في روض حتى أورد عليه السلام وهو هذا الحديث صدر البيهقي الباب ولكن ليس فيه ما يدل على اعتبار كون المسلم عليه على قبره بل ظاهره أهم من ذلك انتهى وبسط القول على ذلك في كتابنا رحمه الله الصديقين إلى البيت العتيق (قالت) عائشة رضي الله عنها (ولو لذلك) أي خشية اتخاذ قبره مسجد (الابن واقره) صلى الله عليه وآله وسلم بلطف الجميع لكن لم يبرزوه

أى لم يكشفوه بل بنوا عليه حالاً لوجود خشية الاحتذاء فامتنع البراز لان لولا امتناع لوجوده (غيراً من أخشى أن يغتذى
 مسجداً) وهذا قالته عائشة قبل أن يوسع المسجد ولذا لما توسع جعلت الحجرة الشريفة روضاً لله العود اليها مثلثة الشكل
 محددة حتى لا يتأذى لأحد أن يصل إلى جهة القبر المقدس مع استقبال القبلة كذا في الارشاد والمغنى لكن اتخذ جهال الناس
 في هذا الزمان بل بن يسمون أنفسهم العلماء قبور الشريف عبد الله الجعاف في كل عام عليه والاحتفال به وكما وسجدوا معه اذا الله
 منه وهذا من اعلام النور وحيث منع ٣١٦ من أن يغتذى بأقبره المبكر عبد الله وثناؤه وقع مامنع منه وظاهر ما خبيت

عائشة عنه مع عدم بروزه ولو
 كان بارزاً لفعلى به الناس ما فعلوه
 بقبور المشايخ من السجدة على
 ترابه والطواف به وهم مع ذلك
 لا يتركون شئاً يمنع منه صلى
 الله عليه وآله وسلم في الله أين
 يذهب هؤلاء عقولهم الكاسدة
 وعقد قلوبهم الفاسدة ويطرحهم
 في مهاوى الهلكة من حيث
 يشعرون وأولئك شررون وأفسد
 صدق الله تعالى وما يؤمن
 أكثرهم بالله الا وهم مشركون
 ومن أسعد بصحور مسجد
 المدينة لأهني عليه هذا الحال
 ولا يزال في الانحراف والابليس
 الواقعة من هؤلاء الجهال ومن لم
 يجعل الله له نوراً فما له نور
 هذا الحديث العهد والتعفة
 وفيه ان شيخ البخاري بصري
 سكن الكوفة وشيخان وهلال
 كوكيان وعروة مدني واخرجه
 في الجنازة أيضاً والمغازي ومسلم
 في الصلاة قال في القمح المنع من
 ذلك اي بنا المساجد على القبر
 اغصاهو حال خشية ان يصنع بالقبر
 كما صنع أولئك الذين لعنوا واما

لان القيام لا يفرغ من الموت فيه تعظيم لامر الله تعالى وتعظيم للقائمين بأمره في ذلك
 وهم الملائكة فاما ما أخرجه أحمد من حديث الحسن بن علي قال انما قام رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم تأذبا برح الطبراني والطيبراني فاذمهم بخصورهما والطيبراني
 والبيهقي بن وجه آخر عنه ~~سكراهية~~ أن يعلا على رأسه فان ذلك لا يعارض الاخبار
 الاولى الصريحة أما أولان فلا بأس بهذه المأقوف تلك في الصفة وأما تأذبا فلا عمل
 بذلك راجع إلى ما نهى الراوي والتعليل المأخوذ من مخرج من أفظ النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وكان لراوى لم يسمع التصريح بالتعليل منه صلى الله عليه وآله وسلم ففعل
 بما عجز عنه ومقتضى التعليل بقوله أليس تفسان ذلك يستحب لكل جنازة واختلاف
 العلماء في هذه المسئلة فذهب أحمد وأحمد بن حنبل وابن حبيب وابن الماجشون ان القيام
 للجنازة لم ينسخ والقعود منه صلى الله عليه وآله وسلم كما في حديث علي الا في اغصاهو ليليان
 الجوزين جلس فهو في سعة ومن قام فله أجر وكذا قال ابن حنبل ان قعوده صلى الله
 عليه وآله وسلم بعد أمره بالقيام يدل على ان الامر للندب ولا يجوز ان يكون نهيها قال
 النووي والمختار انه مستحب وبه قال النووي وصاحب المهذب من الشافعية ومن
 ذهب الى استحباب القيام ابن عمر وابن مسعود وقيس بن سعد وسهل بن حنيف كما يدل
 على ذلك الروايات المذكورة في الباب وقال مالك وابو حنيفة والشافعي ان القيام
 منسوخ حديث علي الا في الشافعي اما ان يكون القيام مفسوخا او يكون له
 وأيمـ ما كان فقد ثبت أنه تركه بعرفه وله والخطة في آخر من أمره والقعود واجب الى
 انتهى وسيأتى باب ما هو الحق وظاهر أحاديث الباب انه يسرع القيام للجنازة المسلم
 والكافر كما تقدم (وعن علي بن أبي طالب عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أمرنا بالقيام في الجنازة ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس رواه أحمد وابو داود
 وابن ماجه بنحوه وعن ابن سيرين ان جنازة مرت بالحسن وابن عباس فقام الحسن
 ولم يقم ابن عباس فقال الحسن لابن عباس أما قام لما راى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال قام وقد رواه أحمد والشافعي الحديث الا دل رجال اسامه ثقات عند أبي داود
 وابن ماجه وقد أخرجه ابن حبان بهذا اللفظ والبيهقي يلقه ثم بعد ذلك وأمرهم

اذا آمن ذلك فلا امتناع وقد يقول بالمتنع مطلقا من يرى سدا الذريعة وهو هنا متعجب قوي انتهى (عن
 مهرة بن حنبل رضى الله عنه قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم) اي خلفه وان كان قد جاءه في قدام كما في قوله
 تعالى وكان وراءهم ملك اي امامهم وهو ظرف مكان لازم للاضافة ونصبه على الفارقة (على امرأته) اي كعب الانصارية
 كما في مسلم وفي بعض طرق الحديث انهم ماتت حاملا والمقصود ان النساء وان كانت معدودتهن من جهة الشهاد فان الصلاة
 عليها مشروعة بخلاف شهيد المعركة (ماتت في نفاسها) في هذا التعليل كما في قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان امرأته دخلت النار

في هرة (فقام عليها وسطها) بفتح السين أي محاذيا لوسطها وفي رواية يسكون السين فمن سكن جعله نظرا فمن فتح جعله امنا
 والمراد على الوجهين بغير تمثيل أو كون هذه الراء في انقسامها وصفت بغير اعتباراتها وانما هو وحكاية امر وقوم اما كونها امرأة
 فيجوز ان يكون معبر فان القيام عليها عند وسطها استرها وذلك مطلوب في حقها واما الرجل فعند رأسه لما لا يكون
 ناظرا الى فرجه بخلاف المرأة فانها في القبة كما هو الغالب ووقوفه عند وسطها يستريحان عن الناس وفي حديث ابي داود
 والترمذي وابن ماجه عن انس اصابني على رجل فقام عند رأسي وعلى ٢١٧ امرأة فقام على انفس اخضر فقام عند بغيرتها

فقال له العلاء بن رزايك يا ابا جعفر
 هكذا كان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يصلي على الجنائز
 قال نعم وبذلك قال احمد وابي
 يوسف والمشهور وعند الخنيسه
 ان يقوم من الرجل والمرأة فقام
 الصدر وقال مالك يقوم من
 الرجل عند وسطه ومن المرأة عند
 منكبيه والحديث يرد عليهم (عن
 ابن عباس رضى الله عنهما انه صلى
 على جنازة فقرا بفاتحة الكتاب)
 وهي من اركانها لعدم حديث
 لاصلا لم يقرأ بفاتحة الكتاب
 وبه قال الشافعي واحمد وقال
 مالك والشافعي واليس فيها
 قراءة قال البدر الدماغي من
 المالكية ولنا قول في المذهب
 باستجاب الفاتحة فيها واختاره
 بعض الشيوخ وقال الحسن
 البصري يقرأ على الطفل الميت
 بفاتحة الكتاب قال في الغنى
 من المسائل المختلف فيها ونقل ابن
 المنذر عن ابن مسعود والحسن
 ابن علي وابن الزبير والسوريين
 تحريمة مشروعيتهما وروى
 عبيد الرزاق والشافعي عن ابي

بأنه قد ورد وقد خرج حديث علي بن مسير بالفاظ الذي تقدم في الباب الاول والحديث
 الثاني رجال اسنده ثقات وقد اشار اليه الترمذي أيضا وفي الباب عن عباد بن الصامت
 عند أبي داود والترمذي وابن ماجه والبخاريان هو ديا قال لما كان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يقوم للجنازة هكذا يفعل فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجلسوا
 وخالفوهم وفي اسناده بشر بن رافع وليس بالقوي كما قال الترمذي وقال البخاري فترديه
 بشر وهو ابن قال الترمذي حديث عباد بن رافع قال ابو بكر الهذلي في صحيحه لكان
 صريح في النسخ غير ان حديث ابي عبد الله أصح وأثبت فلا نقاومة هذا الاسناد وقد عكس
 به في الاحاديث من قال ان القيام للجنازة مقدر وخ وقد تقدم ذكرهم قال لغاضي
 عياض ذهب جمع من السلف الى ان الامر بالقيام منسوخ بحديث علي هذا وتعبه
 النووي بأن النسخ لا يصار اليه الا اذا اقر بالجمع وهو هنا ممكن واعلم ان حديث علي
 بالفاظ الذي سبق في الباب الاول لا يدل على النسخ لما عرفت الممن أن فعله لا ينسخ القول
 الخاص بالامة أو أحاديه بل بالفاظ الذي ذكره هنا فان صحيح علي النسخ انما هو في امرنا
 بالجلوس ولكنه لم يخرج هذه الزيادة مسلم ولا الترمذي ولا أبو داود بل اقتصر على قوله
 ثم عودوا ما حديث ابن عباس في ذلك أيضا لا يدل على النسخ لما عرفت وأما حديث
 عباد بن الصامت فهو صريح في النسخ لولا ضعف اسناده فلا ينبغي ان يستند في نسخ
 تلك السنة الثابتة بالاحاديث الصحيحة من طريق جماعة من الصحابة الى مثل بل التخصيص
 الاشد منها واعتقاد مشروعيتهما حتى يصح نسخ صحيح ولا يكون الامر بالجلوس أو نهي
 عن القيام أو اخبار من الشارع بان تلك السنة منسوخة بكذا أو قصاصه ورد
 الخبرين حديث علي عليه السلام وحده اظهروا على مجرد القعود دون ذكر زيادة الامر
 بالجلوس مما لا يوجب عدم الاطاعة ثبات العلم والتسليم في النسخ لما هو من العهدة
 في الغاية لا سيما بعد ان شدد من عضدها على جماعة من الصحابة بها بعد كل البعد ان
 ينبغي على مثلهم النسخ ووقوع ذلك منهم بعد عصر النبوة ~~ويكفي~~ أن يقال ان الامر
 بالجلوس لا يعارض بفعل بعض الصحابة بعد ايام النبوة لان من علم بحجة علي من لم يعلم
 وحديث عباد وان كان ضعيفا فقولنا لا يضر عن كونه شاهدا للحديث الامر بالجلوس

(أبواب الدفن وأحكام القبور)

امامة سهل بن حنيف قال السنة في الصلاة على الجنائز ان يكبر ثم يقرأ بآيات القرآن ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ثم يخلص الدعاء الميت ولا يقرأ الا في الاولى واسناده صحيح (قال العلواني) اي قراءة الفاتحة في الجنازة (سنة)
 اي طريقة للشارع فلا ينبغي ان كونها واجبة في رواية عند ابن خزيمة عن محمد بن بشير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن ذلك فقال نعم يا ابن ابي اسحق وسنة وقد علم ان قول الصحابي السنة كذا حديث من روى عنه الاكبر وليس
 في الحديث بيان محل القراءة وقد وقع التصريح به في حديث جابر عند البيهقي في سنته عن الشافعي بالفظ وقرأ بآيات القرآن

بعد التكبيرة الاولى وفي النسخة السابقة على شرط الشيخين عن أبي امامة الانصاري قال السنة في صلاة الجنائز ان يقرأ في التكبيرة الاولى بأم القرآن مخافة وروى الحاكم عن ابن عباس انه صلى على جنازة بالاولى فكبّر ثم قرأ فاتحة افعاصوته ثم صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال اللهم عبدك وابن عبدك اصبح فقيرا الى رحمتك وانت غني عن عذابه ان كان زاكيا فزكه وان كان خطيئا فاغفر له اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ثم كبّر ثلاث تكبيرات ثم انصرف فقال يا أيها الناس اني لم أقرأ على أي جهر الا لتعلموا اني سائنة وفيه شرح جليل ٣١٨ قال الحاكم رحمه الله الشيخان انما اخرجته لانه مقدر للعارض ان يسي

• (باب تعميق القبر واختيار العدد على الشق) •

(عن رجل من الانصار قال خرجنا في جنازة فجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حافية القبر فجعل يوصي الخائرو بقول واسع من قبل الرأس وأوسع من قبل الرجلين رب هذ في الجنة رواه أحد وابدوا • وعن هشام بن عامر قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد فقال يا رسول الله خذوا حفرة وعلمنا السكك انسان شديد فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احذروا حفرة واربعوها واحسنوا وادفنوا الا شين والثلاثة في قبر فقالوا اني نقدم يارب رسول الله قال قدموا • كثرهم قرا وكان أبي ثالث ثلاثة في قبر واحد رواه النسائي والترمذي بصوره وصححه الحديث الاول أخرجه أيضا البيهقي قال الحافظ اسناد صحيح والحديث الثاني أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه واختلف فيه على جدين هلال راويه عن هشام فتمهم من أدخل بينهم وبين سعد بن هشام ابنيه ومنهم من أدخل بينهم أبا الدعام ومنهم من لم يذكريهم ما أحد أقول يوصي بالواو والصاد من التوسعة وذكري ابن الموائ أن الصواب يري بالراء الميم وأطلق في ذلك وفيه مشروعية التوسعة من المخاضرين الذين يتوسيع القبر وقت تدفنه ما يتجالح في التفة يقول له رب عذق العذق ينفع العين الغلة والجمع اعذق واعذق وبكسر العين القنومنها والعنود من الغيب والجمع اعذاق وعذوق قوله وأعذقوا واحسنوا فيه دليل على مشروعية اعماق القبر واحسانه وقد اختلف في حد الا اعماق فقال الشافعي قاله وقال عمر بن عبد العزيز الى البصرة وقال الامام يحيى الى السدي واقله ما يرى الميت ويتمتع السبع وقال مالك لاحد لاعاقه وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن عمر بن الخطاب انه قال اعفوا القبر الى قدر قامه وبسطة قوله وادفنوا الاثنين الخ فنه جدوا الجمع بين جماعة في قبر واحد واما من افادعت الى ذلك حاجة كما في مثل هذه الواقعة والا كان مكرها كما ذهب اليه الهادي والقاسم وأبو حنيفة والشافعي قال المهدي في البصرة أو تبركا كذا فاطمة فنه خمسة يعني فاطمة والحسن بن علي وعلي بن الحسين زين العابدين ومحمد بن علي الباقر وولده جعفر بن محمد الصادق وهذا من الجواهر لامن الجمع بين جماعة في قبر واحد الذي هو المدعى وقد قدمنا في باب ترك غسل الشهيد طر فامن الكلام على دفن الجماعة في

قال في الفتح شرح جليل شتام في قوله انتهى قال الشوكاني في السبيل قد ورد الجهر فخرج البصري وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى على جنازة فقرأ فاتحة الكتاب وقال لتعلموا انها سائنة وعلوم ان قرأته هذه لا تكون الاجهر اسحق صحيح ذلك من صلى معه وزاد النسائي به فاتحة الكتاب سورة وذكري انه جهر ولغناه هكذا فقرأ فاتحة الكتاب وسورة وجهر ويؤيد ذلك ما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث موف بن مالك قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة فخطبنا من دعااته الحديث فان هذا يدل على انه جهر والاعاق فلا وجه لاجل المخافة من سدوة وان وردت في حديث أبي امامة بن سهل انه اخبره عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان السنة في الصلاة على الجنائز ان يكبر الامام ثم يقرأ فاتحة الكتاب بعد التكبيرة الاولى سرا في نفسه ثم يصلي على النبي صلى

الله عليه وآله وسلم ويخلص الدعاء الضارب وابو عزة في التكبيرات ولا يقرأ في شي منها ثم يسلم الى نفسه أخرجه قبر الشافعي في مسنده وفي اسناده اضطراب وعزاه البيهقي في المعرفة وأخرج عن الزهري معناه واخرج نحوه الحاكم من وجه آخر وأخرجه أيضا النسائي وعبد الرزاق قال ابن حجر في الفتح واسناده صحيح وليس فيه قوله بعد التكبيرة الاولى ولا قوله مبرا في نفسه وفي هذا الحديث الجديد والاشيا والنعنة والقول ورواه ما بين بصري وواسطي ومدني وكوفي وأخرجه أبو داود والترمذي بمعناه وقال حسن صحيح والانساق كاهم في الجنائز (عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم قال العبد) المؤمن المخلص المتبع الموحد (إذا وضع في قبره وتولى) أي أدبر (وذهب أصحابه) ليس فيه تكبر باللفظ والمعنى لأن التولي هو الاعراض ولا يلزم منه الذهاب (حتى أنه) أي الميت (ليسمع قعرع نعالهم) وهذا موضع الترجع لان الخفق والقرع بمعنى واحد وانما ترجم بلفظ الخفق اشارة الى وروده بلفظه عند اجدوا في داود من حديث البراء في حديث طويل فيه وأنه يسمع خفق نعالهم زاد ابن حبان في صحيحه عن ابي هريرة قال اذا راولوا مدبرين واستدل به على جواز التولي بن ابي بصير بالنعال ولادلائق فيه قال ابن الجوزي ليس في الحديث سوى الحكاية عن يدخل ٣١٩ القابر ذلك لا يقتضي اباحة ولا تحريما انتهى وانما استدله على

الاحالة عند ما من كونه صلى الله عليه وآله وسلم قاله وأقره ما كان مكروها عليه ولكن يعكرك عليه احتمال أن يكون المراد بسماعه اياه اياه بدأ من غير وزا القبر ويدل على الكراهة حديث بشير ابن الخصاصية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا عشي بين القبور عليه نعلان سبتيان فقال باصاحب السبتيين آق فغلبك أخرجه أو داودا أنساق وصحبه الحاكم وأغرب ابن الحرم فقال بحرم المشي بين القبور بالنعال السبتيه ون غيره هو جودشديد وأما قول الخطابي يشبه أن يكون النبي عنهم لما فيه من الخيل لا فانه متعقب بأن ابن عمر كان يلبس النعال السبتيه وقول ابن أبي عمير صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسها وتحدث صحيح وقال الطحاوي يحرم على الرجل المذكور على أنه كان في تعليمه فذكر فقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلبس في تعليمه ما لم ير فيه ما أدى (انا ما كان)

نبر قفله قدموا أكثرهم قرأت فيه دليل على أنه يقدم في العدم كان أكثرهم أخذوا للقرآن ويطلق بذلك سائر المزايا الدينية لعدم الفارق (وعن عامر بن سعد قال قال سعد الحد والحدوا وانصبوا على اللبن نصبا كما صنع برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواءا محدودا وسلم والنسائي وابن ماجه) وعن أنس قال لما تولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان رجل يحدوا آخر يصرح فقالوا نسفهم برنا ونبتت اليها فاليها ما سبق تركها فأرسل اليها ما سبق صاحب الحد فحدوا له رواءا محدودا وابن ماجه) ولان ابن ماجه هذا المعنى من حديث ابن عباس وفيه ان ابا عبد الله بن الجراح كان يضرح وان ابا طلحة كان يحد) وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحد لنا والحد لنا فينا رواءا الخمسة قال الترمذي غريب لا يعرفه الا من هذا الوجه) حديث أنس قال الحافظ استاده حسن وحديث ابن عباس الاول قال الحافظ أيضا استاده ضعف وحديث الثاني أخرجه من ذكره المصنف عن سعد بن جبيرة عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصحبه ابن السكن وحسنه الترمذي كما وجدنا ذلك في بعض النسخ الصحيحة من جامعه وفي استاده عبد الاعلى بن عامر وهو ضعيف وفي الباب عن جرير بن عبد الله عن سعد اجدوا اليزاد ابن ماجه بنحو حديث ابن عباس الثاني وفيه عثمان بن عمرو وهو ضعيف وزاد أحمد بعد قوله اغترنا أهل السكاب وعن ابن عمر عن سعد اجدوا في عبد الله العمري بلفظ أنهم هم الحد والحد صلى الله عليه وآله وسلم الحدوا واخرجه ابن أبي شيبة عنه بلفظ الحدوا لابي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يبي بكر وعمر وعن جابر عند ابن شاهين بنحو حديث سعد بن ابي وقاص وعن يزيد بن عذابة عن ابن عدى في السكاب وعن عائشة عند ابن ماجه بنحو حديث أنس واستاده ضعيف وله ما روى أخرى عند ابن أبي ساتم في المال وقال انه خاطأ في الصواب المحفوظ من حد وكذا رجع الدار طي الرسل قوله الحدوا قال النووي في شرح مسلم هو بول الهمزة ونفع الهمزة بقطع الهمزة وكسر الحاء يقال الحد يحد كذهب يذهب والحد يحد اذا حفر القبر والحد يفتح اللام وضهها معروف وهو الشق تحت الجانب القبلي من القبر انتهى قال القرام الله البايع اجدوا وقال غيره الثلاثي أكثر ويده حديث عائشة في قصة دفن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأوا

نفع اللام وهما المنكر والتكبر وسما بذلك لانهم سالا يشبه خلقها ما خلق الاكدمين ولا الملائكة ولا غيرهم بل هم اهل ما خلق منقرد بدفع لأنس فيه ما للناظر اليها ما أورد ان زرقان جعلها الله تعالى تكريما للمؤمن يشبهه ويصبر وهما كجابر المات في البرزخ من قبل ان يبعث حتى يحمل عليه العذاب الاليم أعادنا الله الرحيم من ذلك بوجهه الكريم ونبهه لرؤف الرحيم (فأعاده) أي اجلسه اغفر نزع (فيقول له ما كنت تقول في هذا الرجل محمد صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يقل لامة قول في هذا النبي أو غيره من ألقاظ التلميح لعدم الاتقان للمسؤول اذ ربما تعلق تعظيمه من ذلك ولكن يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت (فيقول اشهد

انه غلب الله ورسوله فقال (اي فيقول له المملكان المذكوران او غيرهما) انظر الى مقعدك من النار اين ذلك الله مقعدك من الجنة قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم فيهما جميعا) اي المقعدين اللذين أحدهما من الجنة والاخر من النار اعادنا الله منها (واما الكافر أو المنافق) شك من الراوي لكن الكافر لا يقول ان مقاعه المذكورة متعين المنافع (فيقول لا ادري كنت اقول بما يقول الناس فيقال) أي فيقول المشرك والنكير أو غيرهما (لادريت) بفتح الراء (ولا تليت) اي لا كنت داويا ولا تاليا وقال في القاتق اي لا علت بنفسك بالاستدلال ٣٢٠ ولا اتيت العلماء بالتقليد فيما يقولون ولا تليت القرآن اي لم تدر ولم

تمثل اي لم تتفقد بديارك ولا تلاوتك وفي رواية لا يذو ولا آتيت بهم من متوجه وسكون التاء قال ابن الأثيري وهو الصواب دعا عليه بان لا تلي ابله أي لا يكون لها اولاد تلوها اي تتبعها وتعتبه ابن السراج بانه بعيد في دعاء المسلمين قل وای مال الميت واجاب عياض يا حقت ان ابن الأثيري رأى ان هذا اصل الدعاء لا تعمل في غيره كما استعمل غنوه من ادعية العرب وقال الخطابي وابن السكيت الصواب اثبت بوزن افتعلت من قولك ما لونه ما لم تستعمله ولا ألو كذا يعني لا أستطيعه قال صاحب الامامع الصبيح لكن بقاء التامع ما قرره أي الخطابي أو بمعنى استطيعه بشكل وقال ابن بري من روى ثابت فأصله اثبت به مرة بعد مرة الوصل لحذفت تحفة فاذهبت همزة الوصل وسمل ذلك ان اوجهه وبيت (ثم يضرب) الميت (بطارقة) بكسر الميم (من حديد) والضارب المشكر أو النكير أو غيرهما وفي

الى الشقاق واللاحد وصحى الجهد لحد الله شق يعمل في جانب القبر فيعمل عن وسطه والاحاد في أصل اللغة الميل والعدول ومنه قبل المسائل عن الدين لم يحد قوله وانصبوا على الدين نصافيه استحباب نصب الدين لانه الذي صنع برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باقتاف الصحابة قال النووي وقد نقلوا عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وآله وسلم تسع قوله كان يضرب أي يشق في وسط القبر قال الجوهرى اوضح الشق والاحاديت المذكورة في الباب تدل على استحباب اللحد وأنه أولى من الضريح وذلك ذهب الاكثر كما قال النووي و- في شرح مسلم اجماع العلماء على جواز اللحد والشق انتهى ووجه ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصرح ولم يصرح به ولا يندح في صحة حديث ابن عباس الثاني وما في من ادخاله الصحابة عندهم صلى الله عليه وآله وسلم لم يحدون له أو يضرحون بأن يقال لو كان عندهم علم بذلك لم يتخيروا لانه يمكن أن يكون من جمع من صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لم يحضر عندهم

(باب من أين يدخل الميت قبره وما يقال عند ذلك والحق في القبر)

(عن أبي بصير قال أوصى الحرث أن يصلى عليه عبد الله بن زيد صلى الله عليه وآله ثم أدخله القبر من قبل رجله) اي القبر وقال هذا من السنة رواه أبو داود وسعيد في سننه وزاد ثم قال انشطوا التوب فاما يصنع هذا بالنساعة وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان اذا وضع الميت في قبره قال بسم الله وعلى ملا رسول الله وعلى افق وعلى سنة رسول الله رواه الخمسة الا النسائي وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة ثم أتى قبر الميت فحشي عليه من قبل راسه فلا رواه ابن ماجه (الحديث الاول) سكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجال اسنده رجال الصحيح وفي الباب عن ابن عباس عند الشامي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ين قبل رأسه سلا وعن ابن عمر عند أبي بكر الصديق أنه وعن أبي رافع عند ابن ماجه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سعد بن معاذ سلا ورضي عن قبره الماء وأما الزائدة التي زادها عبد الله بن مسعود في الكلام فيها والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وفي الباب عن ابن عمر عند النسائي والحاكم وغيرهما وفيه الامر به وقد استوفى في ربه ووقفه ورجع

حديث البراء بن عازب عن أبي داود وياتيه المملكان يجلسانه الحديث وفيه ثم يقبض له أي يكم اليد مرزبة من حديد ونزب بها جبل لاصارت رابا قال فضربه به اذ مر به الحديث وفي حديث أنس بن مالك عند أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم دخل تخلا بين التجار فسمع صوتا فزع الحديث وفيه فويل له ما كنت تعبد فقول لا ادري فيقول لادريت ولا تليت فيضربه بمطراق من حديد بين أذنيه فيصيح فالحديث الاول صريح ان الضارب غير مشرك ونكير والمنافق انه المثل السائل له وهو اما المشكر أو النكير (فيضربه بين أذنيه) أي أذن الميت (فيصيح صيحة يسمعها من بابه) أي يلى

الدارقطني

فدخلت في حكم الآخرة ورواه
هذا الحديث كلهم بصريون وفيه
التحذير والمنفعة وأخرجه
مسلم والنسائي والترمذي وأبو
داود رحمهم الله تعالى **ع** (عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال أرسل
إلي الماتى إلى موسى) عليه
السلام في صورة آدمي اختبأ
بإياله كأنه لاهل بالامر
بذبح وبذلك (فاجابه) ظنه آدميا
حققة تسرو عليه منزله بغير اذنه
ليوقع به مكرها فلما تصور ذلك
(صكك) أي لطمه على عينه التي
ركبت في الصورة البشرية التي
جاء فيها دون الصورة الملكية
فقفاها كجاسر بحه مسلم في روايته
وبدل عليه قوله لا أي ها افرط
الله عز وجل عليه عينه ويحتمل
ان موسى علم أنه مات الموت وأنه
دافع عن نفسه الموت بالاطمة
المذكورة توفي بعد شديده وهن
قوى والاول أولى وبؤده نجا
الى قبضه ولم يتنيره وقد كان
موسى علم أنه لا يشب حتى يتخير
ولهذا ما اخبره في الثانية قال
الآن (فرجيم) ملك الموت الى

الدارقطني والنسائي الوقت ورج غيرهما الرفع وقد رواه ابن حبان من طريق سعيد
عن قتادة عن فروعا وروى البراء الطبراني عن ابن عمر بنحوه وابن ماجه عنه فروعا وفي
استادته حماد بن عبيد الرحمن السكلي وهو مجهول وعن عبد الرحمن بن العلاء بن الجراح
عن ابيه عند الطبراني قال قال لي العلاج يا بني اذا ماتت فاحدثي فاذا وضعتني في حدى
فقل بسم الله وعلى ملة رسول الله ثم شن على التراب شنائهم اقر عند رأسي بفتحة البقرة
واختمت فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك والبلاج يجيئ من فزع
الام الاولى وعن ابى حازم مولى الغفاري حدثني البياضي وهو يصحابي كمال الكاشف
 وغيره عند الحاكم يرفعه بلفظ الميت اذا وضع في قبره فقل على الذين يضعونه حين يوضع
 في القبر بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن ابى امامة عند
 الحاكم والبيهقي باللفظ لما وضعت أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القبر
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها خلقناكم وفيها نعيدكم وتمنيتها فخرجكم تارة
 اخرى بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله الحديث وسنده ضعيف كما قال الحافظ
 والحديث الثالث قال أبو حاتم في العلل هذا حديث باطل وقال الحافظ استناده ظاهر
 الصحة قال ابن ماجه حدثنا العباس بن الوليد حدثنا يحيى بن صالح حدثنا سلمة بن كلثوم
 حدثنا الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رَفَذَ كرهه ورواه ثقات وقد
 رواه ابن أبي داود ومن هذا الوجه وصححه قال الحافظ لكن أبو حاتم امام لم يحكم عليه
 بالاطلاق الا بعد ان تبين له واطن العلل فيه عن عدة الاوزاعي وعن عدة شيخه وهذا كما ان
 كان يحيى بن صالح هو الواظلي شيخ البخاري وفي الباب عن عامر بن زبيدة عند البراء
 والدارقطني قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين دفن عثمان بن مظعون صلى
 عليه وكبر عليه أربعاً وحنى على قبره يديه ثلاث حشبات من التراب وهو قائم عند رأسه
 يزاد البراء فأمر فرس عليه الماء قال البيهقي وشاهدنا من حديث جعفر بن محمد عن
 أبيه مرسلًا رواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن جعفر وعن أبي المنذر عند أبي داود في
 المرسل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حنى في قبره ثلاثاً قال أبو حاتم في العلل أبو المنذر
 مجهول وعن أبي امامة عند البيهقي قال توفي رجل فارتصب له حنة الاثلاث حشبات
 حنائه على قبره فغرت له ذنوبه وعن أبي هريرة وغيره حديث الباب عند أبي الشيخ فروعا

٤١ نِيل ت رِب (فَقَالَ) رَب (أُرْسَلْتُ إِلَى عَبْدِ لَارِبِ الْمَوْتِ) فَرَدَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ عَيْنَهُ (أَبْعَدَ) مُوسَى إِذَا رَأَى حَصَّةَ عَيْنِهِ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ (قَالَ) لَهُ (ارْجِعْ) إِلَى مُوسَى (فَقَالَ) لِي بَعْضُهُ عَلَى مَقْتُورٍ) أَيْ ظَهَرَهُ (فَلَمْ يَكُنْ) غَاطِظًا بِهِ بِذَلِكَ شَرًّا قَسَةً (قَالَ) مُوسَى (أَوْ رَبِّ نَمَ مَاذَا) أَيْ مَاذَا يَكُونُ بَعْدَ هَذِهِ السَّنِينَ (قَالَ) اللَّهُ تَعَالَى (نَمَ) يَكُونُ بَعْدَهَا (الْمَوْتُ) (قَالَ) مُوسَى (فَالَا نَ) يَكُونُ الْمَوْتُ وَالْآنَ اسْمُ زَمَانِ الْحَالِ وَهُوَ الزَّمَانُ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ (اخْتَارَ) مُوسَى الْمَوْتَ لِمَا خَشِيَ وَفَالِ الْإِقْدَارَ رَبُّهُ تَعَالَى كَيْفَ تَصَالِي اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَلْهِمَ لِي مَا خَالِيَ الرَّفِيقَ الْإِلَهِي (فَسَأَلَ) اللَّهُ

موسى (أن يذنبه) أى يقربه (من الأرض المقدسة) أى المطهرة أى سأل الله الدنوا من بيت المقدس ليدفن فيه وهذا موضع
الترجمة فى البخارى حيث قال من أحب الدفن فى الأرض المقدسة أى طلبا للقرىب من الانبياء الذين دفنوا به يتنجسوا بهم
وتعزى الى الدرجة العازلة عليهم اقتداء بموسى عليه السلام وأليقرب عليه المشى الى المحشر وتسقط عنه المشقة الحاصلة لمن
بعد عنه وأخوهما من بقية ما نزل الله الرسل من الحرمين الشرقيين ورضا الله الدفن بأحد ههما مع الرضا عنه انه الجواد
الكريم والرؤف الرحيم قال فى الفتى ٣٢٢ وكذلك ما يمكن من مدافن الانبياء وقبور الشهداء والاولياء تبعاً بالحوار

قاله ابن المنبر (رمسة بجعر)
أى دنوا القرى رام بجعر من ذلك
الموضع الذى هو موضع قبره
لوصول الى بيت المقدس وكان
موسى اذ كان فى التسعة ومعه
بنو اسرائيل وكان أمرهم
بالدخول الى الأرض المقدسة
فامتنعوا واخترع الله عليهم دخولا
أبدا غير يوشع وكاتب تيمهف
القفار أربعين سنة فى ستة
فراصخ وهم ستائة ألف مقاتل
وكانوا يسرون كل يوم جادين
فاذا أسروا كانوا فى الموضع
الذى ارتحلوا عنه الى ان أتاهم
الموت ولم يدخل منهم الأرض
المقدسة أحداً ممن امتنع أولا
أن يدخلها الا أولادهم مع يوشع
ولما انتهى موسى عليه السلام
دخول الأرض المقدسة لغلبة
الجبابرة من علمه واولا يمكن بشه
بعد ذلك استقل اليها طلبة القرب
منها لان ما قارب الشئ يعطى
حكمه وقيل انما طلب موسى
الدنوا لئلا يذنب فى حيث يموت
وعرض بان موسى قد قتل
يوافى عليه السلام لما خرج

من حتى على مسلم احتسابا كتب له بكل ثرا حسنة قال الحافظ اسناده ضعيف قوله
وقال هذا من السنة فيه وفيما قدمنا دليل على انه يستحب ان يدخل الميت من قبل رجل
التي رأى موضع وحلى الميت منه عند وضعه فيه والى ذلك ذهب الشافعى وأحمد
والهادى والناسر والمؤيد بالله وقال أبو حنيفة انه يدخل القبر من جهة القبلة معترضا
اذهوا يسروا تباع السنة أولى من رأى وقد استدل لابي حنيفة بمرأه البيهقى
من حديث ابن عباس وابن مسعود وروى يدها فم أذخا الذى صلى الله عليه وآله وسلم
من جهة القبلة ويجاب بان البيهقى ضعيفا وقد روى عن الترمذى تحسين حديث ابن
عباس منها وانكر ذلك عليه لان مداره على الجحاح بن اراطة قال فى نزوه النهار على انه
لا حاجة الى التضعيف بذلك لان قبر النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان عن عين الداخل
الى البيت لاصطحاب الجدار والجدار الذى لحده فتمت هو القبلة فهو ممانع من ادخال النبى
صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة ضرورة انتهى قال فى الدر المنبر بعد ان ذكر
انه أدخل صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة وهو غير ممكن كما ذكره الشافعى فى الام
وأطن فى الشناعة على من يقول ذلك ونسبه الى الجهالة ومكابرة الحس انتهى قوله
ثم قال انشطوا الثوب بجمزة فذوقن فشدن معلقة أى اختلوا وذو كرمعناه
فى القاموس وقد أخرج نحو هذه الزيادة يوسف القاضى باسناده عن رجل عن على
أنه أتاهم وهم يذوقن قيسا وقد بسط الثوب على قبره فخذبه وقال انما يصنع هذا بالنساء
والطبراني عن أبى اسحق أيضا ان عبدا لله بن يزيد صلى على الحرت الاعور وفيه ثم
يدهم عدون ثوبا على القبر وقال هكذا السنة وقد روى ابن أبى شيبة عن طريق الثورى
عن أبى اسحق بالنظر شهدت جنازة الحرت فذو على قبره ثوبا فخذبه عبد الله بن يزيد وقال
نما هو رجل ورواه البيهقى باسناد صحيح الى أبى اسحق السبيعي انه حضر جنازة الحرت
الاعور فأمر عبد الله بن يزيد أن يسطوا عليه ثوبا قال الحافظ لعل الحديث كان فيه
فأمر أن لا يسطوا فقط لا وكان فيه فأبى بدل فأمر وروى البيهقى من حديث ابن
عباس قال جال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبر سعد بن وهب قال البيهقى لا يحفظه
الامن حديث يحيى بن عتبة بن أبى العزرا وهو ضعيف وروى عبد الرزاق عن الشيبى
عن رجل أن سعد بن مالك قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فستر على القبر حتى

من مصر وأجيب بأنه اغتاتله لوى متكون خصوصية له واغالم يسأل نفس بيت المقدس ليعمى قبره
خوفان أن يعبد به جهال ملته قال ابن عباس لو علمت اليهودية قبر موسى وهرون لاتخذوها الهين من دون الله وقد اختلف
فى جواز نقل الميت ومذهب الشافعية يحرم نقله من بلد الى بلد آخر ليدفن فيه وان لم يتغير لمائة من تاخير دفنه المأمور
بتجنيبه وتبرئته لعلها حرمة الا ان يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس فيختار ان يسفل السه لفضل الدفن فيها
والعقبى القرب مسافة لا يتغير فيها الميت قبل وصوله قالة الزركشى ولا ينبغي التخصيص بالثلاثة بل لو كان بقرب به مقابر أهل

الصلاح والخير فالحكم كذلك لان الشخص بقصد الجوارح الحسن وكان عمره مائة وعشرين سنة وقال وهو خرج مرسى لبعض حاجته فخرط من الملائكة يحفرون قبره الميراث. أقط أحسن منه فقال لهم ان تحفرون هذا القبر قالوا انجب أن يكون لك قال وددت قالوا فانزل واضطجع فيه وتوجه الى ربك ففعل ثم تنفس أسهل نفس فقبض الله روحه ثم شوت عليه الملائكة التراب وقيل ان ملك الموت أتاه ففاح من الجنة فشمها فقبض روحه (قال أبو هريرة) قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فلو كنت ثم) أي هناك (لا ريتكم قبوره الى جانب ٢٢٣ الطريق عند السكيب الأحمر) أي الولد المجمع

وهذا ليس بصحيح الا سلام بقبره الشريف ومن حصل الاختلاف فيه فقبيل بالثبته وقيل يساب لبيت المقدس أو دمشق أو نوادير بصرى والبلقاء أو عدين بين المدينة وبيت المقدس أو باربعاء وهي من الارض المقدسة وفي هذا الحديث الحديث والخبار والعنونة وشيخ البخاري ومعه مرسى وأخرجه مسلم في أحاديث الانبياء كالبخاري مرفوعا والنسائي في الجنائز (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى غزوة (أحد) في ثوب واحد) اما بان يجمعهما فيه واما بان يقطعه بينهما وقال المظهرى في ثوب واحد أى في قبر واحد اذ لا يجوز تخير يدهما في ثوب واحد بحيث تتساقط بشرتهما بل ينبغي أن يكون على كل واحد منهما ثيابه المظففة بالدم وغيره او لا يضر بجمع أحدهما بجانب الآخر في قبر

دفن مسددين معا دفنه فسكت عن مسك الثوب وفي اسناده هذا الميم وقد أوله الفاتون باختصاص ذلك بالمرأة على انه انما فعل صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بقبر سعد لانه كان مجروحا وكان جرحه قد تغير قوله قال اسم الله الخ فيه استحباب هذا الذكر عند وضع الميت في قبره فلهذا من قبل رأسه فيه دليل على ان الموضع ان يصحى على الميت من جهة رأسه ويستحب أن يقول عند ذلك منها خافنا كم وفيها انبعث كم ومنها خفركم نارة أخرى ذكره أصحاب الشافعي وقال الهادي بالغنا عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه انه كان اذا حنى على ميت قال اللهم ايمانك وتصديقنا برسلك وببقائنا معك هذا ما وعد الله ورسوله وصعد الله ورسوله ثم قال من فعل ذلك كان له بكل ذرة حسنة

(باب تسمية القبر برسه بالماء وتعليمه ليعرف وكراهة البناء والكتابة عليه)

(عن سفيان الثوري رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسفورا به البخاري في صحيحه وعن القاسم قال دخلت على عائشة فقالت بأمر الله كشي لي عن قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبه فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة مبطوحة بمطعماء العرصة الجراء رواء أبو داود) الرواية الأولى أخرجه أيضا ابن أبي شيبة من طريق سفيان المذكور وزاد وقبرا في بكرو قبر عمر كذلك وأخرجه أبو نعيم وذكر هذه الزيادة التي ذكرها ابن أبي شيبة والرواية الثانية أخرجهما أيضا الحسن بن سعيد الوجه وزاد ورأيت قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقفلا وأبو بكر رأسه بين كفتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعمر رأسه عند رجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الباب عن صالح بن أبي صالح عند أبي داود في المراسيل قال رأيت قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئا وأوصو به وعن غنيم بن بطام المديني عند أبي بكر الأجرى في كتاب صفة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رأيت قبره صلى الله عليه وآله وسلم في أمانة عمر بن عبد العزيز رأيت مرتفعات نحو من أربع أصابع ورأيت قبر أبي بكر ورأيت قبره ورأيت قبر عمر ورأيت قبر أبي بكر أسفل منه قوله مسماى مرة معا قال في التماموس التسمية ضد التسطيع وقال سطعه كعبه بسطه قوله ولا لاطئة أى ولا لازقة بالارض وقد اختلف أهل العلم في الافضل من التسمية والتسطيع بعد الاتفاقي على

واحد انتهى وروى أصحاب السنن عن هشام بن عامر الاضاري قال جاءت الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد فسالوا أصابنا فرح وجهه قال احسنوا وأوسعوا واجعلوا الرجلين والسلامة في القبر صحيحه الترمذي قال في الفتح ويؤخذ من هذا جواز دفن المراتين في قبره وأما دفن الرجل مع المرأة فمروى عبد الرارقا بسناد حسن عن وأله ابن الاسقع انه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد من قدم الرجل ويجعل المرأة وراءه وكأنه يجعل بينهما حائل من تراب ولا سيما ان كانا أجنبين والله أعلم انتهى (ثم يقول صلى الله عليه وآله وسلم) (أهم) أى أى القتلى وللمسقى أيهما أى أى الرجلين

(١) كثر أخذ القرآن فإذا أشربله صلى الله عليه وآله وسلم (إلى أحدهما قدمه في الغدو قال أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة) قال الظهري أى أنا شمع لهؤلاء وأشهد لهم بأنهم بذلوا أرواحهم وتركوا حياتهم لله تعالى انتهى وتعبه الطيب بان هذا الذى قاله لا يبعد عليه تعدية الشهيد بعلى لأنه لو اريدما قال اقبل أنا شهيد لهم فعدل عن ذلك لتضيق شهيدى رقيب وحفيظ أى أنا حفيظ عليهم أراقب أحوالهم وأصوتهم من المكاره وشفيع لهم ومنه قوله تعالى والله على كل شئ شهيد كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شئ شهيد ٣٢٤ (وأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (بدفنهم في دماهم ولم يغسلوا

ولم يصل عليهم) أى لم يشعل ذلك بنفسه ولا بأمره وعند أحد أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تغسلوههم فإن كل جرح أو كرام أو دم ينفوخ مسكاً يوم القيامة ولم يصل عليهم والحكمة في ذلك إبقاء أثر الشهادة عليهم والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعاة القوم وقد اختلف في الصلاة على الشهيد المقتول في المعركة فذهب الشافعية إلى إهمالهم وبه قال مالك وأحمد وهو الحق وقال بعض الشافعية معناه لا تجب عليهم لكن تجوز وفيه نظر وفي هذا الحديث التحدث والعنونة والقول وشيخ البخاري تيسى واللث مصرى وابن شهاب وشيخه مدينان وفيه رواية تابعي عن تابعي عن مجاهد وأخرجه أيضاً في الجفائز وكذا الترمذي وقال صحيح والنسائي وابن ماجه (عن عقبه بن عامر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج يوماً فبلى على أهل أحد) الذين استشهدوا في وقته في سؤال ستة ثلاث (صلاة على

جواز السكك فذهب الشافعي وبعض أصحابه والهادي والقاسم والمؤيد بالله إلى أن التسطيط أفضل واستدلوا برواية القاسم بن محمد بن أبى بكر المذكورة وما وافقها قالوا وقول سفيان الثوري لا حجة فيه كما قال البيهقي لاحتمال أن يقرأ صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن في الأول محتمل أن كان في الأول الأمر مسطوحاً لم ينجس جدار القبر في أمانة عمر ابن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك صبروا هامة وهم هذا يجمع بين الروايات ويرجع التسطيط ما يلقى من أمر صلى الله عليه وآله وسلم علياً أن لا يدع قبراً مشرفاً للأسواء وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والمزني وأكثر من الشافعية وادعى القاضي حسين اتفاق أصحاب الشافعي عليه ونقله القاضي عماض عن أكثر العلماء أن التسليم أفضل وتيسكوا بقول سفيان الثوري والراجح أن الأفضل التسطيط لما سلف (وعن أبى الهياج الأسدي عن عيسى قال أبعثت على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تدع مثالا لا طمسته ولا قبراً مشرفاً إلا سويته روى الجماعة إلا البخاري

وابن ماجه) قوله عن أبى الهياج هو يفتح الهاء وتشديد الياء واحتمل حيان بن حصين قوله لا تدع مثالا لا طمسته فيه الأمر بتغيير صور ذوات الأرواح وقوله ولا قبراً مشرفاً الأسوية فيه أن السنة أن القبر لا يرفع رفعاً كثيراً من غير فرق بين من كان فاضلاً ومن كان غير فاضل والظاهر أن رفع القبور زيادة على القدر المأذون فيه محرم وقد صرح بذلك أصحاب أحمد وجماة من أصحاب الشافعي ومالك والقول بأنه غير محظور وقوعه من السلف والخلف بالإنكسر كما قال الامام يحيى والمهدى في الغيبة لا يصح لأن غاية ما فيه أنهم سكنوا عن ذلك والسكوت لا يكون دلالة إذا كان في الأمر الظنية ويحرم رفع القبور وظنى ومن رفع القبور والداخل تحت الحديث دخولاً وألبس القبر والمشاهد المعمورة على القبور وإيضاهم من اتخاذ القبور مساجد وقد قلن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعل ذلك كما سمياني وكما قدسرى عن تشديد أبيه القبور وتحسينها من مناسديكي لها الإسلام منها اعتقاد الجلهة لها كاعتقاد الكفار إلا أنهم ما عظم ذلك فظنوا أنها قادرة على جاب النفع ودفع الضرر فعملوا لها مقسداً أطلب قضاء الحاجات وطلب النجاة المطالب وسألوا منها ما سأل العباد من ربهم وشهدوا إليها الرحال

(الميت) أى مثل صلاته عليه زاد البخاري في غزوة أحد من طريق حبة بن شريح عن يزيد بعد ثمان وتسعوا سنين كالودع للاجتماع والاموات لكن في قوله بعد ثمان سنين تجوز لأن وقعة أحد كانت في شوال سنة ثلاث كما مر وفاته صلى الله عليه وآله وسلم في ربيع الأول سنة إحدى عشرة وحينئذ يكون بعد سبع سنين ودون العصف فهو من باب جبر الكسر والمراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم دعا لهم بعد صلاة الميت وليس المراد صلاة الميت المعهودة كقولته تعالى وصل عليهم والاجتماع له لأنه لا يصل عليه عندنا وعند أبي حنيفة الخالف لا يصل على القبر بعد ثلاثاً أيام فإن قلت حديث جابر

لا يمتنع به لانه اني وشهادة النبي مردودة مع ما عارضها في خبر الاثبات اوجب بان شهادة النبي انما ترد اذا لم يحيط بها علم الشاهد ولم تكن محصورة ولا تقتصر بالانفاق وهذه قضية معينة أحاط بها جابر وغيره علماء ما حديث الاثبات فتقدم الجواب عنه وأجاب الحنفية بأنه يجوز الصلاة على القبر ما لم يتفسخ والشهادة لا يتفسخون ولا يحصل لهم تغير بالصلاة عليهم لا تمتنع أي وقت كان وأقول أبو حنيفة رحمه الله تعالى الحبس في ترك الصلاة عليهم يوم أحد على معنى اشتغالهم وقتله وراعه لذلك وكان يوم ما صباع على المسلمين فمذروا بترك الصلاة عليهم يومه مذوقا قال ابن حزم ٣٢٥ الظاهر يوم رجه الله تعالى ان يصل على

الشهيد فحسن وان لم يصل عليه فحسن واستدل بجدي بن جابر وعقبه وقال ليس يجوز ان يترك أحد الاثرين المذكورين الا لا تخرب كلاهما حتى مباح وليس هذا مكان نسخ لان استعملهما معا ممكن في أحوال مختلفة (ثم انصرف الى المنبر) وسلم كالخيار في المغازي ثم عد المنبر كالوعد للاحباب والاموات (فقال اني فرط لكم) وهو الذي تقدم والوارد ليصلهم الحمد والاداء ليقوموا أي أنا سابقكم الى الخوض كالقبي له لاجلهم وفيه شارة الى قوب وفاته صلى الله عليه وآله وسلم وتقدمه على أصحابه ولذا قال كالوعد للاحباب والاموات (وأنا هم يد عليكم) يا عمالكم فكانه باق معهم لا يفتقد بهم بل يبق بعدهم حتى يشهد باعمال آخرهم فهو صلى الله عليه وآله وسلم قائم بأمرهم في الدارين في حال حياته وموته وفي حديث ابن مسعود عند البزاري باسناد جيد

وتصحبوا واستغاثوا وبالجملة انهم لم يدعوا شيئا مما كانت الجاهلية تفعله بالانصاف الا فعلوه فان الله وانا الله واجعون ومع هذا المنكر الشنيع والكفر القبيح لا ينجذ من يفض بالله ويتأرجح بين الدين الخفيف لاعلام ولا امتعا ولا أوزار ولا مملكا وقد نوارد الياسمين الضبابا لا يشك معه أن كثير من هؤلاء القموريين أو أكثرهم اذا توجهت عليه عين من جهة خصمه حلف بالله فاجر فاذا قسله بعد ذلك احلف بشيئكم ومعتقدك الولي اللاني تعلم وتلكا وأبي واعترف بالحق وهذا من أئين الادلة الدالة على ان شركهم قد بلغ فوق شرك من قال انه تعالى فانما شين أو ثالث ثلاثة فاعلم الدين وبأهلوك المسلمين أي رزاة لاسلام أشد من الكفر وأي بلاء لهذا الدين أضرم عليه من عبادة غيره الله وأي مصيبة يصاب بها المسلمون تعدل هذه المصيبة وأي منكر يجب انكاره ان لم يكن انكار هذا الشرك البين واجبا لقد أجمعوا لولا ديت حيا * ولكن لاجل ان تنادي ولولا ان افتت بها اضافت * ولكن أنت تنفخ في رمداد

(وعن جعفر بن محمد عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رش على قبر أبيه ابراهيم ووضع عليه حصبا رواء الشافعي * وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم قبر عثمان بن مظعون بصفرة رواء ابن ماجه) الحديث الاول مرسل وآخرجه أيضا سعيد بن منصور والبيهقي من هذا الوجه مرسلان هذا اللفظ وزاد ورفع قبره قد رش في الباب عن جابر عند البيهقي قال رش على قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالماء وشا فكان الذي رش على قبره بلال بن رباح يد من قبل رأسه من شقة اليمين حتى انتهى الى رجليه وفي اسناده الواقدي والسكلام فيه معروف وفي الباب عن عامر بن ربيعة تقدم في الباب الاول وروى سعيد بن منصور ان الرش على القبر كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والى مشروعية الرش على القبر ذهب الشافعي وأبو حنيفة والقاسمية والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن عدي قال أبو زرعة هذا خطأ والصواب رواية من روى عن المطلب بن حنطب وساماني وقد رواء الطبراني في الاوسط من حديث أنس باسناد آخر فيه ضعف ورواه الحاكم في المستدرک في ترجمة عثمان بن مظعون باسناد آخر

رفعه حيا في خبر لكم وفاق خبر لكم تعرض على أعمالكم فمأرب من خير حدث الله عليه وآله وما رب من شر استغفرت الله لكم (واني والله لا نظار حوشى الا ان) نظرا حقيقيا بطريق الكشف (واني اعطيت مقابيع خزائن الارض أو ما فيج الارض) شك الراوى وفيه اشارة الى ما فتح على أمته من الملك والخزائن من بعده (واني والله ما أخاف عليكم أن تشركوا بهدي) أي ما أخاف على جمعكم الاشرار بل على مجرمكم لان ذلك قد وقع من بعض أعادنا الله تعالى (ولكن أخاف عليكم أن تنافسوا فيها) أي في خزائن الارض المذكورة والدنيا المصرح بها في مسلم كالخيار في المغازي ولكني أخشى عليكم

البيان تنافسوا فيها والمناصفة في الشيء الرغبة فيه والافتراق فيه وهذا الحديث من أعلام النبوة وفيه الاخبار بالمعصيات وفيه معجزات للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولذلك أوردناه المؤانف في علامات النبوة ورواهاهم بصريح من وهو من أصح الأسانيد وفيه رواية التابعي عن الزبيري عن الصعالي والتخذي والعنينة وأخرجه الجازي أيضاً في المغازي وذكر الخواص وسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو داود في الجنائز وكذا النسائي (عنه) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال انطلق عمر بن الخطاب (عنه) النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٣٢٦ وآله (وسلم في رط) قال في الصحاح رط الرجل قومه

وقبلته والرهط ما دون العشرة
من الرجال ولا يكون فيهم امرأة
(قبل) أي جهة (ابن صباد)
اسمه صافي كقاضي وقيل
عبد الله وكان من اليهود وكانوا
حلفاء بني النجار وكان سبب
انطلاق النبي صلى الله عليه
واله وسلم إليه ما رواه أحمد عن
طريق جابر قال ولدت امرأة من
اليهود غلاما مسوحا عنه
والأخرى طالعائة فاشتق

قال حماد بن أبي أسيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن يحصن القبر وإن يقعد عليه وإن يبنى عليه رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه ولفظه حماد عن أبي أسيد أن يحصن القبر (حتى

وَأَنْ يَكْتُبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْ يَنْبِئَ عَلَيْهِمْ وَأَنْ تَوْطَأَ فِي لَفْظِ النَّسَائِيِّ أَنْ يَنْبِئَ عَلَى الْقَبْرِ وَبِزَارِهِ
 مِنْ لَفْظِ وَهُوَ أَيُّ الرُّسُولِ وَمَنْ مَعَهُ
 عَلَيْهِ أَوْ يَجْهَرُ بِأَنْ يَكْتُبَ عَلَيْهِ) الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ مَاجَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَافِظُ

وقال الحاكم الحكمة وان يزيد كرهامس فسمي على شرطه وهي حصية غريبة وقال أهل العلم من أئمة المسلمين من المشرق الى المغرب على خلاف ذلك وفي السبب عن ابن مسعود ذكره صاحب مسند الإمام أحمد في حياته كرهه فعلا له الميت سمع الاذن بالاطمان

عليه قال الحافظ واسناده باطل فانه من رواية محمد بن القاسم الطائفي وقد روى
بالوضع قوله ان يحصص القبر في رواية اسلم بن عاصم القنبري التميمي بالشافعي

وصادق مهملتين هو التخصيص والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة هي الجص
 وفيه تخرى تم تخصيص القبور وأما التطمين فقال الترمذى وقدر خص قوم من أهل
 العلاف تطمين القبور منها الحسب البصرى والشافعى وقدر أى بكر الخليلين

طريق جعفر بن محمد عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع قميره من الارض شيئا
وطين بطين اخرج من العروة وحكى في الجعرن الهادي والقاسم انه لا لباس بالطعين املا

بمجدد حرف الاستفهام فيه عرض الاسلام على النبي الذي يبلغ ومنهوه انه لا يصح ينظم من
سلامه لما عرض الله عليه وآله وسلم الاسلام على ابن حباد وهو غير بالغ فيه مطابقة الحديث لحزب الترجمة كليهما

فَظَنَرَ إِلَيْهِ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (ابْنَ صِبَادٍ فَقَالَ اشْهَدَ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ (مِنْ) مُشْرِقِ الْعَرَبِ وَكَأَنَّ الْيَهُودَ أَنْتَبَهُوا وَنَسَبَهُ
 إِلَى أُمِّ الْقُرَى وَفِيهِ أَشْعَارُ بَنِي الْيَهُودِ الَّذِينَ كَانُوا مِنْهُمْ ابْنَ صِبَادٍ كَأَنَّهُمَا عَرَفِيْنِ بِعِصْمَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَكِنْ
 عَمِلُوا أَنْ يَخْتَصِمُوا إِلَيْهِ فِي فَسَادٍ عَمَلِهِمْ وَاشْتِغَالِهِمْ إِذَا قُفِيَ وَاسْتَأْنَسُوا بِأَسْجَالِ كَذِبِهِ مِنْ حَقِّ صِدْقِهِمْ فَمَنْ دَعَا إِلَى سُلْطَانَةٍ

المعروف في اللغة العربية

الى كافة الناس (فقال ابن صياد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انتم راي رسول الله فرضه) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي ترك سؤاله أن يسلم لياسه منه وروى فرضه بالصاد قال المازري له فرضه بالسين أي ضربه برجله لكن قال عياض لم أجدها بالصاد في جواهر اللغة وقال الخطابي فرضه بجذف الفاء بعد الراء أي ضغطه حتى ضم بعضه الى بعض ومنه بنين مرصوص وروى فرضه بالتفاف بدل الفاء وروى فوقه والاول أضع (وقال أمنت بالله وبرسوله) قال البرماوي كالكرم في مناسبة هذا الجواب لقول ابن صياد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انتم راي رسول الله ٢٢٧ انه أراد أن يظهر لا يقوم كذبه في دعواه

الرسالة أخرجه الكلام يخرج الانه أي أي أمنت برسول الله فان كنت رسولا صانع غير ملابس عليك الامر أمنت بأن وان كنت كاذبا وخطا عليك الامر فلا أمنت كخطا عليك الامر فاختارم شرع بسأله عما يرى (فقال له ماذا ترى) وأراد باستنطاقه اظهار كذبه المتأني لدعواه الرسالة (قال ابن صياد بأني صادق وكاذب) أي أرى الرؤيا بما تصدق وبما تكذب قال القرطبي كان ابن صياد على طريق الكهنة يتخير بالخبر فيصح تاردو فيفسد أخرى وفي حديث جابر عند الترمذي فقال أرى حنا وباطلا وأرى عرشا على الماء (فقال له) النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلط عليك الامر) أي خلط عليك شيطانك ما يلقي اليك (ثم قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي أمنت لك في صدري (خيباً) بوزن فعيل ولا يذخر بفتح الفاء وسكون الواو حدة واسقاط الحقة

يطلبه وقال الامام يحيى أبو حنيفة يكره قوله وان يقعد عليه فسد دليل على تحريم القبر وعلى القبر واليه ذهب الجوهري وقال مالك في الموطأ بالعود بالعود الحديث قال النووي وهذا تأويل ضعيف وأبطل والصواب ان المراد بالعود الجلود وما يوشعه الرواية الواردة بلفظ لا تجلسوا على القبر وكما سيأتي قوله وان يني عليه فيه دليل على تحريم البناء على القبر وفصل الشافعي وأصحابه فقالوا ان كان البناء في ملك الباني لم يكره وان كان في مقبرته مفسده فخرام ولا دليل على هذا التقصيل وقد قال الشافعي رأت الافة بمكة بأمر من بهم ما يني ويدل على الهمد حديث على المتقدم قوله وأن يكتب عليها فيه تحريم الكتابة على القبر وظاهره عدم الفرق بين كتابة اسم الميت على القبر وغيره وقد استثبت الهادو بن رسم الفوزة لا على وجه الزخرفة قياسا على وضعه صلى الله عليه وآله وسلم الحجر على قبر عثمان كما تقدم وهو من التخصيص بالقياس وقد قال به الجوهري لانه قياس في مثاله النص كما قال في ضوء النهار وليكن الشأن في صحة هذا القياس قوله وان يوطأ فم دليل على تحريم وطء القبر والكلام في نفسه كالكلام في القعود عليه واهل مالكا لا يخاف هنا قوله أو يزاد عليه بوب على هذه الزيادة السهوية باب لا زاد على القبر أكثر من ثابته لا لا تتبع وظاهره ان المراد بالزيادة عليه الزيادة على ترابه وقبيل المراد بالزيادة عليه أن يقبر ميت على قبر ميت آخر

(باب من يسحب أن يدفن المرأة)

عن أنس قال شهدت بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تدفن وهو جالس على القبر فرأت عينيه تدمعان فقال هل فيكم من أحد لم يقارف الليلة فقال أبو طلحة أنا قال فانزل في قبرها فنزل في قبرها ورواه أحمد والبخاري * ولا جد عن أنس ان رقية لما ماتت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل القبر رجل قارف الليلة أهله فلم يدخل عثمان ابن عفان القبر قوله يني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي أم كنونم زوج عثمان رواه الواقدي عن طلحة بن سليمان وهذا الامداد أخرجه ابن سعد في الطبقات في ترجمة أم كنونم وكذا الدرراني في الزرية الطاهرة والطبري والطحاوي من هذا الوجه ورواه جابر بن سلمة عن أنس فسماه رقية كما ذكره المنصف عن أحمد وكذلك أخرجه

أنس وفي حديث يزيد بن حارثة عند البزار والطبراني في الاوسط كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيالاً في سورة المدحان وكأله أطلق السورة وأراد بعضهم ففسد أحد في حديث الباب وخيالاً في يوم تأتي السحاب من ذمامين (فقال ابن صياد هو المدح) وفي حديث أبي ذر عند البزار وأحمد وأراد أن يقول المدحان فلم يستطع فقال المدح انتهى أي لم يستطع أن يتم الكلمة ولم يمتنع من الآية الكريمة الا لاهذين الحرفين على عادة الكهان من اختلاف بعض الكلمات من أولياتهم من الحق أومن هو اجس النفس (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم اخساً لفظ يجر به النكبات ويطرده أي اسكت صاغراً طروداً

(فلن تعدو قدرك) أي لا يبلغ قدرك أن نطالع بالغيب من قبيل الوحي المخصوص بالانبياء عليهم السلام ولا من قبل الالهام الذي يدركه الصالحون وانما قال ابن صياد ذلك من شئ اللقاء الشيطان اليه اما السكون الذي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بذلك ينمو بين نفسه فسمعه الشيطان أو حدث صلى الله عليه وآله وسلم بعض أصحابه بما أضره ويدل ذلك قول عمر رضي الله عنه وخبا له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أتى السماء يدخان ممين (نقال عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه مدني يارسل الله أن ضرب عنقه) يجوز أن ضرب جواب ٣٢٨ الطيب ويجوز الرفع (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان

يكفه) بوصف الضمير وفي رواية ان يكن هو بانفصال الضمير وهو الصحيح لان المختار في خبر كان الانفصال تقول كان اياه وهو الذي اختاره ابن مالك في التسهيل وشرحه تيسر السيويني واختاره في ألفيته الاتصال وعلى رواية الفصل فلنظ هو لو كيد للضمير المستتر وكان تامة أو موضع هو موضع اياه أي ان يكن اياه وفي مرسل عروة عند الحارث بن أبي اسامة ان لا يكن هو الدجال (فلن تسلط عليه) وفي حديث جابر فاست بصاحبه انما صاحبه عيسى بن مريم (وان لم يكن فلا خير لك في قتله) وانما لم يأذن صلى الله عليه وآله وسلم في قتله مع ادعائه النبوة الكاذبة بحضرته لانه كان غير بالغ أو من جملة أهل العهد وأنه لم يصرح بدعوى النبوة وانما وهم انه يدعي الرسالة ولا يلزم من ذلك دعوى النبوة قال تعالى انا ارسلنا الشياطين على الكافرين الآية وقد اختلف في أن المسيح الدجال هو ابن صياد أو غيره والنافي لكونه هو تخريج بان ابن صياد أسلم وولده ودخل مكة والمدينة ومات بالمدينة وانهم لما أرادوا الصلاة عليه كشفوا عن وجهه حتى رآه الناس ورواه هذا الحديث ما بين مروزي وابي ومدني وقمره رواية تابعي عن تابعي عن صحابي والتجديد والاختار والنعمة والقول وأخرجه البخاري أيضا في بدء الخلق وأحاديث الانبياء ومسند في التفتي (قال ابن عمر رضي الله عنه ثم أطلق بعد ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بن كعب) معه (أني الخل التي فيها ابن صياد هو يمتلئ) أي يستغفل (أن يسمع من ابن صياد شيا) من كلامه الذي يقوله في خلونه يعلم هو وأصحابه أهو كاهن

* (باب آداب الجلوس في المقبرة والمشي فيها) *

(عن) الصلاة عليه كشفوا عن وجهه حتى رآه الناس ورواه هذا الحديث ما بين مروزي وابي ومدني وقمره رواية تابعي عن تابعي عن صحابي والتجديد والاختار والنعمة والقول وأخرجه البخاري أيضا في بدء الخلق وأحاديث الانبياء ومسند في التفتي (قال ابن عمر رضي الله عنه ثم أطلق بعد ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بن كعب) معه (أني الخل التي فيها ابن صياد هو يمتلئ) أي يستغفل (أن يسمع من ابن صياد شيا) من كلامه الذي يقوله في خلونه يعلم هو وأصحابه أهو كاهن

اوساحر (فيل ان يراه ابن صباد فراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وهو مضطجع نعليه في قطبته) كسائه لخل (له فيها) أي في القطبته (رعشة) رامة له من متروحة فيم سا كنة فزاي مجمعة (أو زمرة) برأى ثم راعى الشك في تقديم أحدهما على الآخر ولبعضهم زمرة أو زمرة على الشك ومعناها كلها متقاربة فالأولى من الرمز هي الإشارة والثانية من الزمار والتي بالهاء متين واليمين فالله من الحركة وهي هنا بمعنى الصوت الخفي وكذا التي بالمجيمين وفي القاموس انه تراطن العلوخ على أكلهم وهم صموت لا يستعملون لسانا ولا شفة لكنه صموت ٢٢٩ ثديره في خياستها وحقها فيهم بعضها

عن بعض (فأرأت أم ابن صباد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهو (أي والحال انه) (يتقي) أي يخفي نفسه (بجذوع النخل) حتى لا تراها أم ابن صباد (انقالت) (لا ابن صباد) أمه (يا صاف وهو اسم ابن صباد هذا الحمد) صلى الله عليه وآله وسلم (فأشار ابن صباد) أي خنس من مضجعه بسرعة (وفي رواية فتاب أي رجيع عن الحالة التي كان فيها) (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وتركنه) أمه (وتعلمه بيميننا) (بين) أي أظهرنا لمن حاله ما نطاع به (على حمية أمره) (عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه) قال كان غلام يهودي (قبل اسمه عبد) لقدوس فعاد كره ابن يشكوال عن حكاية صاحب الغيبة (يخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فرض فأنابه النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يعود فقهه عند رأسه) (فقال له) صلى الله عليه وآله وسلم (أسلم) (فقال أم من الاسلام) (فنظر) الغلام (إلى أبيه وهو عنده) وفي رواية أبي داود عنده (فقال

عن البراء بن عازب قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة رجل من الأنصار فأتيناها إلى القبر ولم يجلس به أحد فجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستقبل القبلة وجلس معه رءاه أبو داود * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن يجلس أحدكم على جرة فخير من أن يجلس على جمل من أن يجلس على قبر رءاه الجماعة إلا البخاري والترمذي * وعن عمرو بن حزم قال رآني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متكئا على قبر فقال لا تؤذ صاحب هذا القبر ولا تؤذ رءاه أحمد * وعن بشير بن الخصاصية أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يمشي في نعلين بين القبرين فقال يا صاحب السبعين القبرين رءاه الجماعة إلا الترمذي) حديث البراء سكنت عنه أبو داود والمنذري ورجال أسناده رجال الصحيح على كلام في المنهال بن عمرو وشيخه زاذان وقد أخرجه من هذه الطريق النسائي وابن ماجه وحديث عمرو بن حزم قال المناظر في الفتح أسناده صحيح وحديث بشير سكنت عنه أبو داود والمنذري ورجال أسناده ثقات الأخاديين غير قاله به وأخرجه أيضا المالك وصححه قوله مستقبل القبلة فيه دليل على استحباب الاستقبال في الجالوس لمن كان منتظرا دفن الجنازة قوله لأن يجلس أحدكم الخ فيه دليل على انه لا يجوز الجالوس على القبر وقد تقدم التمس عن ذلك وذهب الجمهور إلى التحريم والمراد بالجالوس القعود وروى الطحاوي من حديث محمد بن كعب قال انما قال أبو هريرة رضي الله عنه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجلس على القبر وروى عنه في الفتح أسناده ضعيف وقال نافع كان ابن عمر يجلس على القبر وروى عنه الجماعة إلا البخاري والمراد بالجالوس الجالوس لا يؤذ صاحب القبر هذا دليل المذهب البه الجمهور ومن أن المراد بالجالوس القعود وفيه بيان علم المنع من الجالوس أعني التأذي قوله السبعين قد تقدم في ذلك باب تغدير الشيب والمراد بها جلود البقر وكل جلد مدبوغ وانما قيل لها السبعية أخذ من السبع وهو الحلق لأن شعرها قد حلق عنها وفي ذلك دليل على انه لا يجوز المشي بين القبرين بالنعلين ولا يتخصص عدم الجوار بكون النعلين سبعة من عدم الفارق بينهما وبين غيرها

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مولودين لم ينزل في آدم (الإيالة على الفطرة) الاسلامية ومن زائد ظاهر تعميم الوصف المذكور وفي جميع الولودين لكن حكى ابن عبد البر عن قوم انه لا يقتضي العموم واحتجوا بما يحدث في بن كعب قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغلام الذي قبله انظر طبعه الله يوم طبعه كانزوا وما راسه عبيد منصور برفعه ان بني آدم خلقوا طبقات ففهم من يولد مؤمنا ويحيى مؤمنا ويموت مؤمنا ومن يولد كافرا ويموت كافرا ومن يولد مؤمنا ويحيى مؤمنا ويموت مؤمنا ومن يولد مؤمنا ويحيى كافرا ويموت كافرا ومن يولد كافرا ويموت كافرا ومن يولد كافرا ويموت مؤمنا هذا وفي غلام

الخضر ما يدل على ان الحديث
ليس على عومه واجيب بان حديث
سعيد بن منصور فيه ابن جده ان
هو ضعيف ويكتفى في الرد عليهم
حديث ابي صالح عن ابي هريرة
عنده سلم بن مولى ولد الاعلى
القطر حتى دبر عنه اسانه
واصرح منه رواية جعفر بن
ربيعه بالقطر كل بن آدم يولد على
الفطرة (فابواه) أى اذا تشر ذلك
فقر تغير كان سبب تغيره ان ابويه
(هم) ودانه او تضره او يوجب (انه)
اما بعلمه اياه او ترغيبه مانعه
او كونه تبع الهمامى الذين يكون
حكمه حكمهم - ما فى الدنيا فان
سبقت له السعادة اسلم والامان
كافرا فان مات قبل بلوغه الحلم
قال الصحيح انه من اهل الجنة وقبل
لا عبرة بالايمان القطرى فى الدنيا
بل الايمان الشرى المكتسب
بالارادة والعقل فطلق اليهوديين
مع وجود الايمان القطرى
محكمون بكونه فى الدنيا تبع الابويه
(كالتنج البهيمية) اى تلمذ (جمعة)
جمعاء) ليدبهم بن يدهن اثنى سميت
ذلك لاحتماع اعضائها (هـ - لـ)

وقال ابن حزم يجوز طواف القبر وبالنعال التي ليست سمكية لمداية ان الميت يسمع خفق نعالهم وخس المتع بالسمكية وجعل هذا جها بين الخدميين وهو وهم لان سماع الميت لنفق النعال لا يستلزم ان يكون المشي على قبر او بين القبور فلا ممانعة وقال الخطابي ان النهي عن السمكية لما فيها من الخيلاء وديان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلعبها كما تقدم في باب تعفير الثياب

• (باب الدفن ايلا) •

(عن ابن عباس قال مات انسان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعود دفنات بالليل فدفنوه بالليل أصبح أخبروه فقال ما نعلمكم ان تعلموا قالوا كان الامل في فكرهنا فكانت ظلمة انشق عاينك فاني قبره فمضى عليه رواء البخاري وابن ماجه قال البخاري ودفن أبو بكر ليلة وعين عائشة فأت ما علمنا بدفن رسول الله عليه وآله وسلم حتى سمعنا صوت المساحي من آخر الليل ليلة الاربعاء قال محمد بن اسحق والمساحي المرو رواء أحمد * وعن جابر قال رأى ناس ناراً في المقبرة فأقواها فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القبر يقول ناولوني صاحبكم واذا هو الذي كان رفع صوته بالذكر ورواه أبو داود) حديث ابن عباس أخرجه أيضاً مسلم وقد روى شيوخه عن جماعة من الصحابة قدمنا ذكرهم في باب الصلاة على الغائب وقد مرنا شرح هذا الحديث والاشتراك في اسم هذا الانسان المهم هنالك ودفن أبي بكر باليل ذكره البخاري تعليقه في باب الدفن بالليل ورواه في آخر كتاب الجنائز في باب موت يوم الاثنين من حديث عائشة ولا ين أبي شيبة عن حديث القاسم بن محمد قال دفن أبو بكر ليلة من حديث عبيد بن السباعي ان عمر بن أبا بكر بعد العشاء الاخيرة قال الحافظ في الفتح وصح ان علياً دفن فاطمة لداود حديث جابر سكت عنه أبو داود والمثذرى ورجال استأذنه فقات الامجد بن مسلم الطائفي فتبعه فقال واخرج الترمذي من حديث ابن عباس نقوه وانقله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل قبر الملافج لم يراع فأتخذ من قبل القبلة وقال رجلك الله ان كنت لراة واتلاه القرآن قال الترمذي حديث ابن عباس حديث حسن قوله

تخسرون) ای تبصرون (فہم ان جدعا) ای متطوعة الاذن والانتفاء والاطراف ای ہجۃ متوفلایہا موت
 هذا القول ای کل من نظر الیہا قال هذا القول لظہو و سلامتها (ثم یقول ابوہریرۃ رضی اللہ عنہ) عما أوردہ فی الحدیث کا
 ینہ مسلم فی روایۃ حیث قال ثم یقول ابوہریرۃ قرأنا شعثم (فطرۃ اللہ) ای خلقتہ نصب علی الاغراء والمصدر لحداد علیہ
 ما بعدہا قال الزخشری ای الرمو فطرۃ اللہ اوعلیکم فطرۃ اللہ ای خالقہم قالین للرحمہ ودین الاسلام لکونہ علی مقتضی
 العقل والنظر الصحیح حتی انہم لو ترکوا وطباعہم لما اختاروا علیہ ذنبنا اخرجنا منہی قال البرماوی ولا یحقی ما فیہ من نزغۃ

اعتزاله وقال أبو حنيفة في الجرح قوله وأعلمكم فطرة الله لا يجوز لأن فيه حذف كلمة الاغرام ولا يجوز حذفه لأنه قد حذف
 القمل وعوض عليك منه فلو جاز حذفه لكان انحطاطا فذهب حذف العض والمعوض منه انتهى (التي فطر الناس عليها) أي
 خلقهم عليها وهي قبول الحق وقتلهم من ادراكه وأصله الاسلام فأنهم لو أخا وما خلقوا عليه أدامهم إليه لأن حسن هذا
 الدين ثابت في النفوس وإنما يعدل عنه لا يفتن من الآفات البشرية **التمت** بقوله الله تعالى وقيل العهد المأخوذ
 من آدم وذريته يوم السبت برقيم وقد يرمز البخاري في تفسيره سورة الروم ٣٣١ بأن النظر إلى الاسلام قال ابن عبد البر وهو
 المعروف عند عامة السلف وهذا

الحديث منقطع لأن ابن شهاب
 لم يسمع من أبي هريرة بل لم يذكره
 ولم يذكره المصنف للاحتجاج بل
 لاستنباطه منه ما سبق من الحكم
 (لا تبدل خلق الله) استشكل
 هذا مع كون الابوين يهودا
 والجواب أنه مزيل فأراد ما ينبغي
 أن تبدل تلك الفطرة أو من شأنها
 أن لا تبدل وأخرجني عن أبي
 (ذلك) إشارة إلى الدين المأمور
 بأقامته الوجه له في قوله فأقم وجهك
 للدين أو الفطرة أن فسرته بالله
 (الدين القيم) المستوى الذي
 لا عوج فيه (عن المديب
 ابن حزن) بفتح الحاء المهملة
 وسكون الزاي بعده فأن
 (رضي الله عنه) هو وأبوه
 صحابيان هاجر إلى المدينة (قال
 لما حضرت أبا طالب الوفاة) أي
 علامتها قبل النزاع والاسكان
 ينفعه الإيمان لو آمن ولهذا كان
 ما وقع بينهم بينه من المراجعة
 قاله البرماوي كالكرماني وقال
 في الفتح ويحتمل أن يكون انتهى
 إلى النزاع لكن رجاء النبي صلى

صوت الماسح هي جمع مسحة والمسحة ألتمن حديد يحرق بها الطين مشقة من
 السحوة وهو كشف وجهه الأرض والميم فيها زائدة قول المروم جمع مرفخ الميم
 بعدها راء مهملة وهو المسحاة على ما في القاموس وقيل صوت المسحاة على الأرض
 والاحاديث المذكورة في الباب تدل على جواز الدفن بالليل وبه قال الجمهور وكرهه
 الحسن البصري واستدل بحدوث أبي قتادة المتقدم في باب استحباب احسان الكفن
 وفيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم زجران بقبر الرجل لا يلا حتى يصلي عليه وأوجب
 عنه أن الزجر موعظة صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان لتلك الصلاة لا للدفن بالليل أو لأجل
 أنهم كانوا يدفنون بالليل لرادة الكفن فالزجر إنما هو لما كان الدفن بالليل مظنة إساءة
 الكفن كما تقدم فإذا لم يقع تقصير الصلاة على الميت وتكفينه فلا بأس بالدفن بالليل
 وقد قيل في تحليل كراهة الدفن بالليل أن ملائكة النهار أرواف من ملائكة الليل ولم
 يصح ما يدل على ذلك

باب الدعاء للميت بعد دفنه *

(عن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه
 فقال استغفروا لأخيكم وسألوا الله التثبيت فانه لا يزول رواه أبو داود وعنه راشد
 ابن سعد وخبره بن حبيب وحكيم بن عيسى قالوا إذا سوي على الميت قبره وانصرف الناس
 عنه كانوا يستحبون أن يقال للميت عند قبره فلا تزل لا اله الا الله اشهد أن لا اله الا الله
 ثلاث مرات يا فلان قل ربني الله وديني الاسلام ونبيي محمد صلى الله عليه وآله وسلم ثم
 ينصرف رواه سعيد في سننه) الحديث الاول أخرجه أيضا الحاكم وصححه والبرزوقي قال
 لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا من هذا الوجه والآخر المروى عن راشد
 وقصة وحكي ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وراشد المذكور شهد مقفين مع
 معاوية بن عمة ابن حزم وقال الدارقطني بعثه بنيه والثلاثة كلهم من قدماء التابعين
 جصون وقد روى نحوه فروغان حديث أبي امامة عند الطبراني وعبد العزيز الحنظلي
 في الشافعي قال قال إذا ثأمت فاضمة وابي كأمر نارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن
 أنصع جونا نارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أدامت أحد من اخوانكم

الله عليه وآله وسلم أنه إذا أقر بالتوحيد ولو في تلك الحالة أن ذلك ينفعه بخصوصه ويؤيد الخصوصية أنه بعد أن تمتع شفع
 له حتى خفف عنه العذاب بالنسبة لغيره (جاءه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فوجدته أبا جهل بن هشام مات على كفره
 (وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة) أخى أم سلمة وكان شديد العداوة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم أسلم علم الفتح وبمحل أن
 يكون المسيب حضر هذه القصة حال كفره ولا يلزم من تأخر اسلامه أن لا يكون شهد ذلك كما شهد عابد الله بن أبي أمية (قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يي طلب يا علم قل لا اله الا الله كلة) نصب على البدل أو الاختصاص (شهدك بها عند الله

فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية يا أبا طالب أترغب) أى انعرض (عن ملة عبد المطلب فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعرضها عليه وبعودان تلك المقالة) أى أترغب عن ملة عبد المطلب (حتى قال أوطاب آخر ما لكم) أى آخر أرضة تملكها هم (هو عنى ملة عبد المطلب) أى أدبقه هو نفسه أو قال نافعهم راوى اثنتان يحكى كلاده استقبحا للفظ المذكور وهون التصرفات الحسنة (وأبى أن يقول لا اله الا الله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى حرف نفسه أو معنى حقاً (والله لا يستغفرون لك) ٢٢٢ أى كما استغفر إبراهيم لآيه (ما لم تكن) وفى رواية عنه أى عن

فروى في القرب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره ثم يمشي بالفلان بن فلانة قائم يسبحه ولا يجيب ثم يقول يا فلان بن فلانة قلته يستوي قاعا ثم يقول يا فلان بن فلانة قلته يقول أرسد نار جلت الله واسكن لا تشعروا فليقل أذكر ما رجت عليه من الدنيا شهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وأنت رضى بالله ربنا وبالسلام ديننا ومحمد نبينا وبالقرآن اماما فان منكر او نكير ياخذ كل واحد بيده صاحبه ويقول اطلق يامائة عذنا عذمن اثن جنة فقال رجل يا رسول الله فان لم يعرف أمه قال فسمه الى أمه حتى يوافيها قال الم حافظ في التلخيص واستاده صالح وقد قواه الضعيف أحكامه وفي استاده سعيد الأزري يرضه أبو حاتم وقال الهيثمي بعد ان ساقه في استاده جماعة لم يعرفهم انتهى وفي استاده أيضا عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف قال الأثرم قلت لأحمد هذا الذي يصنعونه أذا دفن الميت بقف الرجل وبقول يا فلان بن فلانة قال ما رأيت أحدا يفعله الأهل الشام حين مات أبو المغيرة روى فسمه عن أبي بكر بن أبي صريح عن أشياخهم أنهم كانوا يفعلونه وكان اسمعيل بن عمار يرويه بشرى حديث أبي امامة انتهى وقد استشهد في التلخيص حديث أبي امامة بالأثر الذي رواه سعيد بن منصور وروى كره شواهد أخر خارجة عن البحث لأحاجة إلى ذكرها قوله إذا فرغ من دفن الميت صالح فيه مشروعية الاستغفار للعت عند التراب عن دفعه وسؤال التثبيت لأنه لا يسئل في تلك الحال وفيه دليل على ثبوت حياة القبر وقد وردت بذلك أحاديث كثيرة بلغت حد التواتر وفيه أيضا دليل على أن الميت يسئل في قبره وقد وردت به أيضا أحاديث صحيحة في التخصيص وغيرهما ورد أيضا ما يدل على أن السؤال في القبر مختص بهذه الأمة كما في حديث زيد بن ثابت عنده مسلم إن هذه الأمة تقبل في قبره وهما بذلك يوم الحكيمة الترمذي وقال ابن القيم السؤال عام للأمة وغيره وليس في الأحاديث ما يدل على الاختصاص قوله وعن راشد ومرومهما تابعين قديمان وكذلك حكيم بن عمرو وكل الثلاثة من حص قوله كانوا يسبحون طهاره وان المسحب للصالح الذين ادركوهم وقد ذهب الى استبعاد ذلك أصحاب الشافعي

المهموم المقدر بهي عادته من
يتفكر في شيء حتى يستحضر معانيه فيجعل أن يكون ذلك تفكيراً منه صلى الله عليه وآله ودسراً في أمر
الآخره لقرئته حضور الجنائز أرقاً بعد ذلك لاجتماع أنوكس الحاضرة (فجعل ينكت) أي يضرب في الأرض
بمخصرته ثم قال ما منكم من أحد (أي ما من نفس متفوسفة) مصنوعة مخلوقة (الأكتب مكانها) أي كتب الله مكان تلك
النفس الخلق (من الجن والنار) وفي رواية سدان الاوقد كتب مقعد من الجنة مقعد من النار وكانه يشير إلى حديث
ابن عمر عند البخاري الدال على أن لكل أحد مقعد من النار أو من الجنة فأول التوبيخ

أوهى معنى الواو (والاقد كنت شقية أوسعده فقال رجل) هو على بن أبي طالب ذكره البخاري في التفسير ولكن بلفظ قلنا
أوهى سارقة بن مالك بن جشم على مسلم أوهى عن الخطاب بن الترمذي وأمن حديث أبي بكر الصديق كما عند أحمد والبخاري
والطبراني أوهى رجل من الأنصار وجمع بعد السائلين عن ذلك في حديث ابن عمر قال أصحابه (يا رسول الله أفلا تتكلم)
نعمت (على كتابنا) أي ما كتب علينا وقد (ودع العمل) أي تركه (فمن كان من أهل السعادة فليسير) أي فسيرو
القضاء (الى عمل أهل السعادة) قهروا ويكون مآل حال ذلك بدون ٢٢٢ اختياره وأما من كان من أهل الشقاوة
فليسير أي فسيروه القضاء

أنبيائهم مساجد متفق عليه * وعن ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم زائرات القبور والمخذلين عليها المساجد والسرور والتمسعة إلا ابن ماجه
الحديث الثاني حسنة الترمذي وفي إسناده أبو صالح إذا لم يقل إذا كان أم هانئ
بنت أبي طالب وهو صاحب الكوفي وقد قيل أنه لم يسمع من ابن عباس وقد تكلم فيه
جماعة من الأئمة قال ابن عدي ولا أعلم أحدا من المتقدمين رضيهم وقد روى عن يحيى بن
سعيد أنه كان يحسن أمره **قوله** قال الله اليهود زاد مسلم والنصارى ومضى قائل قتل
وقيل لعن فانه قد ورد بافظ الماعن **قوله** اتخذوا جله مستأنفة على بديل البيان لو جب
القتال كأنه قيل ما سبب مقاتلتهم فاجيب بقوله اتخذوا **قوله** مساجد ظاهر أمرهم
كانوا يجعلونها مساجد يصلون فيها وقيل هو أنهم من الصلاة عليها وفيها وقد أخرج مسلم
لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها وأعلموا وروى مسلم أيضا أن النبي صلى الله عليه وآله
وآله وسلم قال ذلك في مرضه الذي مات منه قبل موته بخمسة زوا فيه فلا تتخذوا القبور
مساجد فاني إنما كن من ذلك في ذلك الزمان اقرب العهد بعبادة الأوثان ورد ابن دقيق
العبد **قوله** لعن الزائرات القبور فيه تعريز بزيارة القبور للنساء وسألف الكلام
على ذلك **قوله** والسرور فيه دليل على تحريم اتخاذ السرور على المقابر ما يقضى اليه
ذلك من الاعتقادات الفاسدة كما عرفت مما تقدم

* (باب وصول ثواب القرب المهداة الى الموفى) *

(عن عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل يذرف في الجاهلية ان يعبر مائة بنية وان هشام بن
العاص فخر حصته تحسين وان عمر اسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال أما
أبولك فلو أقرب بالتوحيد فصمت وتصدق عنه فتعنه ذات رواد أحمد * وعن أبي هريرة قال
رجلا قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان أبي مات ولم يوص أفينفعه أن أتصدق عنه
قال نعم رواد أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه * وعن عائشة ان رجلا قال للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم ان ابي اقلمت نفسه واراهوا ثوبكم تصدقت فهل لها أجر ان تصدقت

بل هي علامات فقط انتهى (ثم
قرأ) صلى الله عليه وآله وسلم (فأما
من أعطى واتقى الآية أي من
أعطى الطاعة واتقى المعصية
وصدق بالكلمة الحسنى وهي
التي دلت على حق ككلمة
التوحيد فمفسره أي فمفسرته
لغة التي تؤدى الى يسر وراحة

كدخول الجنة وأما من يجمل بما يرى واستغنى بنسوات الدنيا عن نعم العقبى فمفسره الخلة الموجهة الى العسر والشدة
كدخول النار وهذا الحديث أصل لاهل السنة في ان السعادة والشقاوة بتقدير الله القديم واستبدل على امكان معرفة
الشوق من السعد في الدنيا كما اشهر له لسان صدق وعكسه لان العمل اماره على الجزاء على ظاهر هذا الظاهر والمحقق ان العمل
علامه وماره فيكم بظاهر الامر وأمر الباطن الى الله تعالى وقال بعضهم ان الله أمرنا بالعمل فوجب علينا الامتناع
ونجب عنا المنادير لقيام الحجة ونصب الاعمال علامة على ما سبق في مشيئته فمن عمل عنه ضل لان التقدير من غير أن يراد لا يطلع

عالمه الا هو فاذا دخلوا الجنة كشف لهم واسدله البخاري على موغلة الحديث عند القبر وقد وصفه أصحابه حوله كأنه يشعرا في
 التفصيل بين أحوال القعد وفان كان لصحة تتعلق بالحي أو الميت لم يكره ويحصل النبي الوارد عن ذلك على ما يخالف ذلك
 ورواه هذا الحديث كوفيون الجبري رافضوي وأصله كوفي وفيه رواية تأتي عن يحيى بن عمار وفيه التحييد والعنفة
 والقول وأخرجه البخاري أيضا في التفسير والقدر والادب ومسلم في القدر وأبو داود في السنة والترمذي في القدر والتفسير
 وابن ماجه في السنة (عن ثابت بن الضحاك) ٣٣٤ الانصاري الأشعري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم قال من حلف بغيره لملة
 الاسلام) كالبردية والنصرانية
 حال كونه (كاذبا) في تعظيم تلك
 الملة التي حلف بها أو كاذبا في
 الخلو ف عليه لكن عورض
 بكون الخلو ف عليه يستوى
 فيه كونه صادقا أو كاذبا اذا
 حلف بغيره لملة الاسلام فالزم
 انما هو من جهة كونه حلف
 بتلك الملة الباطلة معظمة الحال
 كونه (متعمدا) فيه دلالة القول
 بالجهور ان الكذب الخبير غير
 المطابق للواقع سواء كان عمدا
 أو غيره اذ لو كان شرطه التعمد
 لما قيد به هنا (فهو كما قال) اي
 فيحكم عليه بالذي نسيه ان نفسه
 وظاهر الحكم عليه بالكفر
 اذا قال هذا القول ويحصل ان
 يعقل ذلك بالحديث الباروي بريدة
 مرفوعا من قال أنا بري من
 الاسلام فان كان كاذبا فهو كما قال
 وان كان صادقا يرجع الى
 الاسلام سالما والتحقيق
 التفصيل فان اعتقد تعظيم
 ما ذكر كفر وعليه يحصل قوله
 عن حلف بغيره الله فتد كفر

عنها قال نعم متفق عليه وعن ابن عباس ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ان أي توفيت أبتفعها ان تصدقت عنها قال نعم قال فان لم تخرفا فأنأبتم ذلك اني قد
 تصدقت به عنكم واه البخاري والترمذي وأبو داود والنسائي وعن الحسن عن سعد بن
 عباد ان أمه ماتت فقال يا رسول الله ان أي ماتت فأنصديق عنها قال نعم قالت فأي
 الصدقة أفضل قال سقي الماء قال الحسن فذلك سقاية آل سعد بالمدينة رواه أحمد
 والنسائي حديث سعد بن جبال اسماه عند النسائي ثقات ولكن الحسن لم يدرك سعدا
 وقد أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه قوله أخرجه حصته خسين انما كانت حصته خسين
 لان العاص بن رائل خلف ابنين هشاما وعمرافا ردهشام ان يفي بنذريه فصر حصته
 من المائة التي نذرهما وحصته خسون وأراد عمر ان يفعل كقول أخيه فسأل رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره ان موت أبيه على الكفر مانع من وصول نفع ذلك اليه
 وأنه لو أقر بالتوحيد لأبى ذلك عنه ولحقه ثواب وفيه دليل على ان نذر الكافر بما هو
 قريب لا يلزم اذ مات على كفره وأما اذا أسلم وقد وقع منه نذر في الجاهلية فقه خلاف
 والظاهر انه يلزم الوفاء بنذر ما أخرجه الشيخان من حديث ابن عمر ان عمر قال يا رسول
 الله اني نذرت في الجاهلية ان اعتكف لملأ في المسجد الحرام فقال له صلى الله عليه وآله
 وسلم أوف بنذرك وفي ذلك أحاديث تأتي ذكرها في باب من نذر وهو مشرك من كتاب
 النذور وقوله نفعه ذلك فيه دليل على ان ما فعله الولد لا يبيح للمسلم من الصوم والصدقة
 يلحقه ثوابه قوله افلتت بضم المتنة بعد الفاء الساكنة وبعد هالام مكسورة على صيغة
 الجهول ماتت فجاءه كذا في التمام وسوقه نفعه ثوابها بضم على الأشهر نائب مناب الفاعل
 قوله وأراها بضم الهمزة بمعنى أظن أقوله فاني في محرفا في رواية محرفا واو المحرف والخراف
 الحديثة من الخل والعنب وغيرهما قوله قال سقي الماء فيه دليل على ان سقي الماء
 أفضل الصدقة ولظن أبي داود فأي الصدقة أفضل قال الما مخفر بن رواحة قال هلاهم سعد
 وأخرج هذا الحديث الدارقطني في غرائب مالك وقد أخرج الموطأ من حديث سعيد بن
 سعد بن عباد انه خرج سعد مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض مغازيه وحضرت
 امه الوفا بالمدينة فقيل لها أوصي فقالت نعم أوصي المال مال سعد فتوفيت قبل ان

رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وان قصد حقيقة التعليق
 فينظر فان كان أراد ان يكون متعمدا بذلك كفر لان ارادة الكفر كفر وان أراد البعد عن ذلك لم يكفر لكن هل يحرم
 عليه ذلك أو يكره تنزيها للنسائي والشهور ويلقب بالاله الا الله الله محمد رسول الله ويستغفر الله ويحفل ان يكون المراد به
 التهديد بالمباعدة في الوعد لا الحكم بانه صار يهوديا أو كاهن قال فهو متعين مثل عذاب ما قال ومثله قوله صلى الله عليه وآله
 وسلم من ترك الصلاة فقد كفر أي استوجب عقوبة من كفر (ومن قتل نفسه بعد بديهة) بالة قاطعة كالسيف والسكين

يقدم

وفضوهما وفي الايمان ومن قتل نفسه بشئ وهو اعم (عذبه) أي بالمذكور (في نار جهنم) وهذا من باب مجازة العقوبات
الآخر وفي العناية بالدين به ويؤخذ منه ان جناية الانسان على نفسه كجنايته على غيره في الاثم لان نفسه ليست ملكه
مطلقا بل هي لله فلا يتصرف فيها الا بما أذن فيه ولا يخرج بذلك من الاسلام ويصل عليه عند الجهر وخلقا لابي يوسف
حيث قال لا يصل على قاتل نفسه وهو الصواب وقد نقل عن مالك ان قاتل النفس لا تقبل بوثته ومقتضاه ان لا يصل عليه
وروى أهل السنن من حديث جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى رجلا

٢٢٥

صلى الله عليه وآله وسلم أتى رجلا

قتل نفسه بمشاقص فلم يصل
عليه وفي رواية للنسائي أما أنا
فلأصلي عليه وفي هذا الحديث
القصدي والغنة وأخرجه
البخاري أيضا في الادب والايمان
ومسلم في الايمان وكذا أبو
داود والترمذي والنسائي وابن
ماجه في الكفارات (عن
جندب) بن عبد الله بن سفيان
الجبلي (رضي الله عنه قال قال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان رجل في اي فمين كان قبلكم
قال في الفم اقم على اسمه
(جراح) بكسر الجيم (قتل
نفسه) بسبب الجراح (فقال
الله عز وجل يدري عبدى بنفسه)
أي لم يصبر حتى أقض روحه
من غير سبب له في ذلك بل استجبل
وأراد أن يموت قبل الاجل الذي
لم يطأه الله تعالى عليه فاستحق
المعاقبة المذكورة في قوله
(حرمت عليه الجنة) لكونه
مستحلا لقتل نفسه ومقتوبه
مؤبد أو حرمت عليه في وقت
ما كالوقت الذي يدخل فيه
السابقون أو الوقت الذي يعذب

يقدم سعد فذكر الحديث وقد قيل ان الرجل المبهم في حديث عائشة وفي حديث ابن
عباس هو سعد بن عباد وقد يدل على ذلك ان البخاري أورد بعد حديث عائشة حديث ابن
عباس بالفظان سعد بن عباد قال ان أمي ماتت وعليها نذر وكانه رهن الى ابن المبهم في
حديث عائشة هو سعد وأحدث الباب تدل على ان الصدقة من الولد تلحق بالوالدين بعد
موتهم بالمدون وصية منهم ما يصل اليهما فوابه فيخص به هذه الاحاديث عموم قوله تعالى
وان ليس للانسان الاماسي ولكن ليس في أحاديث الباب الا حقوق الصدقة من الولد
وقد ثبت ان ولدا الانسان من سبه فلا حاجة الى دعوى التخصيص وأما من غير الولد
فالظاهر من العمومات القرآنية انه لا يصل فوابه الى الميت فبوقف عليه احتجى يأتي دليل
بقتضى تخصيصه وقد اختلف في غير الصدقة من اعمال البر هل يصل الى الميت فذهبت
المعتزلة الى انه لا يصل اليه شئ واستدلوا بعموم الآية وقال في شرح الكزكان للانسان
ان يجعل فوابه عليه غيره صلاة كان أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قرآن أو غير ذلك من
جميع أنواع البر ويصل ذلك الى الميت ويثبته عند أهل السنة اقترن بالمشهور ومن
مذهب الشافعي وجماعة من أصحابه انه لا يصل الى الميت فواب قرآن القرآن وذهب
اجدين من قبل وجماعة من العلماء وجماعة من أصحاب الشافعي الى انه يصل كذا
ذكره النووي في الاذكار وفي شرح المنهاج لابن النخعي لا يصل الى الميت عندنا فواب
القرآن على المشهور واختار الوصول اذا سال الله ايصال فواب قرآنه ويغني الجزم به
لانه دعاء فاذا اجاز الدعاء للميت بجالس للداعي فلا ينبغي زعم اهوله أولى ويحق الامر
فيه موقفا على استحباب الدعاء وهذا المعنى لا يختص بالقراءة بل يجرى في سائر الاعمال
والظاهر ان الدعاء متفق عليه انه ينفع الميت والحي التريب والبعيد بوصية وغيرها
وعلى ذلك أحاديث كثيرة بل كان أفضل الدعاء أن يدعو لا يخبره بظهور الغيب انتهى
وقد حكى النووي في شرح مسلم الاجماع على وصول الدعاء الى الميت وكذا حكى
الاجماع على ان الصدقة تنفع عن الميت ويصله فوابه ولم يقيد ذلك بالولد سوى أيضا
الاجماع على حقوق قضاء الدين والحق انه يخص عموم الآية بالصدقة من الولد كما في
أحاديث الباب والبالغ من الولد كما في خبر الجماعة ومن غير الولد أيضا كما في حديث
الحرم عن أخيه شبرمة ولم يثبت صدقة صلى الله عليه وآله وسلم هل أوصى شبرمة أم لا

فيه الموحدون في النار ثم يخرجون ارحمت عليه الجنة معينة كجنة عدن مثلا أو ورد على سبيل التعليل والتخفيف
فظاهره غير امره قال النووي أو يكون شرع من مضي ان أصحاب الكفار يكفرون بهم وهذا الحديث أورده البخاري هنا
مختصرا وذكر في اسرا تامل مبسوطا (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
الذي يخون نفسه يخون في النار) بضم النون فيها (والذي يطعمها) بضم العين المهملة كذا ضبط في الاصول قاله الخافض في
الفتح (يطعمها في النار) لان الجشور من جنس العمل واستدل به على ان البصا من القتال يكون بمنزلة قتله

بِعقاب الله تعالى لقاتل نفسه قال في الفتح وهو استدلال ضعيف وهذا الحديث من افراد البخارى من هذا الوجه وآخرجه
 في الطب من طريق الاعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة مطولا ومن ذلك الوجه أخرجه مسلم ولم يسن فيه ذلك طريق وفيه
 من الزيادة كراسم وغيره واقطعه وهو في نار جهنم خالد فيها اخلاذا أبدا وقد تسلسل به المعتزلة وغيرهم عن قال بخليد
 أصحاب المعاصي في النار وأجاب أهل السنة عن ذلك بأجوبة منها أنهم هذه الزيادة قال الترمذي بعد أن أخرجه رواه محمد
 ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قل يدخر خالد اخلاذا وكذا رواه أبو الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة يسيرا إلى رواية الباب قال وهو أصح لأن الروايات قد صححت أن أهل التوحيد يعدلون ثم يخرجون منها ولا يخلفون وأجاب غيره بحمل ذلك على من استحله فإنه يصير باستحلاله كافرا والكافر شاذ بلاريب وقيل ورد موردا للزجر والتعليل وحقيقته غير مارة وقيل المعنى هذا جزؤه لكن قد تكلم الله تعالى على الموحدين فأخرجهم من النار بتوحيدهم وقيل التقدير يخلد فيها لأن إنشاء الله وقيل المراد بالخلد طول المدة لاحقة المدة البرهان كأنه يقول يخلد مدة معينة وهذا أبعد ما علم (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال صرا وبجنازة فاشتراها علم اخيرا) في رواية الضعيفين أنس عند الحاكم فقالوا كان يحب الله ورسوله ويعمل بطاعة الله ويسعى فيها (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجبت ثم مر وابخرى فاشترى علمها) وقال في رواية الحاكم المذكورة فقالوا كان يسعى في الله ورسوله ويعمل بمصيبة الله

وبالفتح من الولد كما وقع في البخارى في حديث سعد خالفا لهما الصيغة على المشهور عندهم وبإصلاص من الولد أيضا الماروى الدارقطني أن رجلا قال يا رسول الله الله كان لي أبوان آخرهما في حال حياتهم ما فكفني بهما بعد موتهم ما فقال صلى الله عليه وآله وسلم أن من البر بعد العرا أن تصلي لهم ما صلاتك وإن تصرم لهم ما صرمتهم وأبصام من الولد لهذا الحديث وحديث عبد الله بن عمرو المذكور في الباب وحديث ابن عباس عند البخارى ومسلم أن امرأة قالت يا رسول الله أني ماتت وعليها صوم مشرفة قال أرأيت لو كان علي أمك دين فقضيتهما كأن يودى ذلك عنها قالت نعم قال فصومي عن أمك وأخرج مسلم وأبو داود والترمذي من حديث بريدة أن امرأة قالت الله كان علي أي صوم شهر فأصوم عنها قال صومي عن أمك من غير الولد أي بالحديث من مات وعليه صيام صام عنه وليه من حديث عائشة وبقراءة من من الولد وغيره حديث آخر روى على موتناكم يس وقد تقدم وبإصلاص من الولد حديث أو ولد صالح يدعوله ومن غيره حديث استغفر والاحكام وسأله التميمي فإنه الآن يسئل وقد تقدم وحديث فضل الدعاء لا يخفى ظاهر الغيب وأقوله تعالى والذين جازوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وما كنا نعلم أن الله يجمع بين المؤمنين والمسلمين وأما أخرجه مسلم وأحمد وابن ماجه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقول قائلهم السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العافية ويجمع ما يقوله الولد والديه من أعمال البر لحديث ولد الإنسان من سعيه وكما تخصص هذه الأحاديث الآية المتقدمة كذلك يخص حديث أبي هريرة عند مسلم وأهل السنن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعلموا رسول الله إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعوله فإنه ظاهر أنه ينقطع عنه ما عدا هذه الثلاثة كأنما كان وقد قيل أنه يقاس على هذه المواضع التي وردت في الأدلة وغيرها فيطابق الحديث كل شيء فله غيره وقال في شرح الكنز الآية فذبحه بقوله تعالى والذين آمنوا واتبعتمهم ذريتهم وقيل الإنسان أريد به الكافر وأما المؤمن فلا ماسي أخوانه وقيل ليس له من طريق العدل وهو له من طريق الفضل وقيل اللام بمعنى على كما في قوله تعالى ولهم الأجنة أي وعليهم انتهى

(باب)

الحاكم المذكورة فقالوا كان يسعى في الله ورسوله ويعمل بمصيبة الله ويسعى فيها (فقال صلى الله عليه وآله وسلم وجبت) واستعمال التثنية في الشرافة شاذة لكنه استعمل هنا لما شكاة أتت له فاشترى علمها شيئا وانما يكون من التثنية بالشرع الحديث الصحيح في البخارى في النبي عن سب الاموات لأنه في حق غير المنافقين والكفار وغير المظاهر في النسق والبديهة وما هو لافلا يحرم سعيهم للتخير من طريقهم ومن الاقتداء بآثارهم والخلق بأخلاقهم قاله النووي وفيه شبهة وعية شبهة الناس على الميت وجوازهم مطلقا بخلاف الحي فإنه

منه عنه اذا قضى الى الاطراء خشية عليه من الزهو وأشار الى ذلك ابن المنبر (فقال عمر بن الخطاب) رضى الله عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستفهم ما عن قوله (ما وجبت قال هذا أني سميت عليه خير أوجبته لانه هذا أني سميت عليه شرفا وجبت له النار) والمراد بالوجوب الثبوت وهو في جهة الوقوع كالشيء الواجب والاصل انه لا يجب على الله شيء بل الثواب فضله والعقاب عدله لا يستل عما يفعل وهم يستلون وفيه رد على ٢٢٧ من رعم ان ذلك خاص بالمؤمنين المذكورين

اغضب أطلع الله عليه وآله وأما
هر خبر عن حكم الله عليه وآله
في الفتح (أنتم شهداء الله في
الارض) الخاطبون بذلك
الصحابة ومن كان على صفته من
الايمن وحكى ابن التين ان ذلك
مخصوص بالعبادة لانهم كانوا
يطلقون بالحكمة بخلاف من
بعدهم قال والصواب ان ذلك
يختص بالشقات والمؤمنين انتهى
وفي الشهادات بالظن المؤمنون
شهداء الله في الارض ولا يداود
من حديث أبي هريرة في نحو
هذه القصة أن بعضكم على بعض
اشهد بالعبادة شهداء أهل
الفضل والصدق لا النسبة
لانهم قد يثبتون على من كان
مثالهم ولا يثبتون بين الميت
عداوة لان شهادة العدو لا تقبل
قاله الداودي وقال المظهرى
ليس معناه ان ماتوا ولو في حق
شخص يكون كذلك حتى يصير
من يتحقق الجنة من أهل النار
بقوله ولا العكس بل معناه
ان الذى أشوا عليه خير ارأوه
منه كان ذلك علامة كونه من
أهل الجنة وبالعكس وتعبه
الطبي في شرح المسكيات

(باب تزيين المصاب وثواب صبره وأمر به وما يقول لذلك)

(عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن عرو بن حزم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مؤمن يعزى إياه بصيبة الا كساه الله عز وجل من حال الكرامة يوم القيامة رواء ابن ماجه وعنه الاسود عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من عزى مصابا فله اجره رواء ابن ماجه والترمذى * وعن الحسين بن علي بن النجاشي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مسلم ولا مسلمة يصاب بصيبة فيذكرها وان قدم عهدا فيحدث لذلك استرجاعا الا جدد الله تبارك وتعالى له عند ذلك فأعطاه مثل اجره يوم أصيب رواء احمد وابن ماجه) حديث عرو بن حزم ورواه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة حديثا خالدا بن مخلد حديثا بنيس ابو عمارة مولى الانصار قال سمعت عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عرو بن حزم فبأخيه وهؤلاء كلهم ثقات لا عيبا فيهم ابن وهب ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وحديث ابن مسعود أخرجه ايضا الحاكم وقال الترمذى غريب لا يعرفه الا من حديث علي بن عاصم ورواه بعضهم عن محمد بن سودة بهذا الاسناد مثله موقوف فاولم يرعه ويقال انهما يتلى به على بن عاصم هذا الحديث فنفوه عليه انتهى قال البيهقي تفريده على بن عاصم وقال ابن عدي قد رواه مع علي بن عاصم محمد بن الفضل بن عطية وعبد الرحمن بن مالك بن مغول وروى عن اسرا ئيل وقيس بن الربيع والثوري وغيرهم وروى ابن الجوزى في الموضوعات من طريق نصر بن حماد عن شعبة بنحوه وقال الخطيب رواه عبد الحكم بن منصور والحارث بن عمران الجعفرى وجماعة مع علي بن عاصم وليس ثبوتها ثابتا ويحكى عن أبي دار قال عاتب يحيى بن سعيد القطان على بن عاصم في وصل هذا الحديث وانما هو عندهم قطع وقال ان أصحاب الذين معه ومعك لا يثبتونه فابى أن يرجع قال الحافظ ورواية الثوري مدار على حماد بن الزاهد وهو ضعيف جدا وكل المتابعين له على بن عاصم أضعف منه بكثير وليس فيها رواية يمكن التعاقب بها الا طريق اسرا ئيل فقد ذكرها صاحب الكمال من طريق وكيع عنه ولم أقف على اسنادها بعد قال في التلخيص وله شاهد أضعف منه من طريق محمد بن عبد الله العزمى عن أبي الزبير عن جابر سابقه ابن الجوزى في الموضوعات وله أيضا شاهد آخر من حديث أبي هريرة مرفوعا من عزى شكلى كسى بردا في الجنة قال الترمذى غريب ومن شواهد حديث عرو بن

قوله وجبت بعد ثبوت الصحابة حكم عقبه وهذا ما ساقه في بالعبادة وكذا الوصف بقوله أني سميت الله في الارض لان الاضافة منه للتشريف فانهم بمنزلة عالية عند الله وقائمه من الرسل لامتة واطهار عدالتهم بعد شهادتهم لصاحب الجنة فبني على أن يكون لها أثر وتنفذ في حقه قال والى معنى هذا اني سميت الله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا انتهى وقال النووي قال بعضهم معنى الحديث ان الشهداء بالخيل اني سميت الله أهل الفضل وكان ذلك

مطابقا للواقع فهو من أهل الجنة وإن كان غير مطابق فلا وكذا عكسه قال والصحيح انه على عمومته وان مات فالهم الله الناس
 الثناء عليه بخير كان دليلا على انه من أهل الجنة سواء كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا فان الاعمال داخل تحت المشيئة وهذا
 الالهام يستدل به على تعيينه او بهما تظهر فائدة الثناء انتهى وهذا في جانب التفسير واضح ويؤيده ما رواه أحمد وابن حبان
 والحاكم من طريق حاد بن سلمة عن ثابت عن أنس ٣٢٨ مرفوعا من مسلم عوف فيمنه له أربعة من جيرانه الذين أنهم
 لا يعلمون منه الا خبرا الا قال الله

نعلم اني قد قبلت قولكم وكنتم تغفرون
 له ما لا تعلمون ولا جمدن حديث
 أبي هريرة نحوه وقال ثلاثة يبدل
 أربعة وفي اسنادهم من لم يسم له
 شاهدين من اسباب بشرين كعب
 أخرجه أبو مسلم الكنجي وأما
 جانب التفسير فظاهر الاخبار انه
 كذلك لكن انما يقع ذلك في حق
 من غلب شره على خيره وقد وقع
 في رواية المشاور اليها أو لا في آخر
 حديث أنس ان الله ملائكة
 تنطق على السنة بن آدم بما
 في المر من الخير والشر واستدل
 بهذا الحديث على جواز ذكر امره
 بما فيه من خير أو شر للعامة ولا
 يكون ذلك من الغيبة وهو أصل
 في قبول الشهادة بالاستتضاة
 وان أقل أهلها اثنان وقال ابن
 العربي فيه جواز الشهادة قبل
 الاستنهاد وقبولها قبل
 الاستنصال وفيه استعمال
 الثناء بالشر للمؤاخذة والمساكمة
 وحقيقة انما هي في التفسير الله
 أعلم (عن عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم)
 أيما مسلم شهد له أربعة من

حزم الذي قبله قال السيوطي في التعقبات وأخرج البيهقي في الشعب عن محمد بن هرون
 القافاء وكان ثقة صدوقا قال وأيت في المنام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت
 يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديث علي بن عاصم الذي يرويه عن ابن مسوفة
 من عزي مصابا هو عنك قال نعم فكان محمد بن هرون كلما حدث بهذا الحديث بكى وقال
 الذهبي أبلغ ما تتبع به على بن عاصم هذا الحديث وهو مع ضعفه صدوق في نفسه
 ولا صورة كبيرة في زمانه وقد وثقه جماعة قال يعقوب بن شيبة كان من أهل الدين
 والصلاح والخير والتاريخ وكان شديد التوقير له ذكر عليه كثرة الغلط مع عباديه على
 ذلك وقال وكيع ما رأيتنا نعرفه بالعلم يرفق ذوا الصالح من حديثه ودعوا الغلط وقال
 أحمد أما أنا فحدث عنه كان فيه لحاح ولم يكن متهما وقال الفلاس صدوق وحديث
 الحسين في اسناده هشام بن زياد وفيه ضعف عن أمه وهي لا تعرف قولها من عزي
 مصابا فيه دليل على أن تزييه المصاب من موجبات الكسوة من الله تعالى فعل ذلك
 من حال كرامته قوله له مثل أجره فيه دليل على أنه يحصل له أجر بمجرد التعزية
 مثل أجر المصاب وقد يستحق كل ذلك باعثة برأى المشقة المختلفة وجباة عبيدات
 ليس هذا المحلل بسطها وفرة التعزية لثبته على الرجوع الى الله تعالى يحصل الأجر
 قال في العبر والمشروع مرة واحدة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم التعزية مرة انتهى
 قال الهادي والثام والشاشي وهي بعد الدفن أفضل لعظم المصاب بالثأرة وقال
 أبو حنيفة والنوري انما هي قبله لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاذا وجب فلا تبكين
 باكية أخرجه مالك والشاشي وأحمد وأبو داود والشافعي وابن حبان والحاكم والمراد
 بالوجوب دخول التفسير كما وقع في رواية لأحمد ولان وقت الموت حال الصدمة الاولى
 كما سيأتي والتمه به تسلية فينبغي أن يكون وقت الصدمة التي يشرع الصبر عندها
 قول فاعطاء مثل أجرها يوم أصيب فيه دليل على أن استرجاع المصاب عند ذكر الصدمة
 يكون سببا للاستحقاق لمثل الأجر الذي كتبه الله في الوقت الذي أصيب فيه بذلك
 الصدمة وان تقدم عهدا ومضت عليها أيام طويلة والاسترجاع هو قول القائل ان الله
 وانما ليراجعون (وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما الصبر عند
 الصدمة الاولى رواه الجماعة * وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال لما توفي
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجبات التعزية بتمهوا فاذا يقول ان في الله عزاء

المسلمين (بخير أدخله الله الجنة فقلنا) أي عمرو وغيره (وذمة قال) صلى الله عليه وآله وسلم (وثلاثة) من
 فيه اعتبره مفهوم الموافقة لانه سال عن الثلاثة ولم يأل عافوا في الاربعة كالخمس مثلا وفيه ان مفهوم العدد ليس دليلا
 قطعا بل هو في مقام الاحتمال (فقلنا واثنان قال) صلى الله عليه وآله وسلم (واثنان ثم إنسأله عن الواحد) استبان أن يكفي
 في مثل هذا المقام العظيم باقل من المصاب واقصر على النقي الاول اختصارا ولا حلا لالامع على التماس قاله ابن الميزب وقال

آخره في الحاشية فيه ايماء الى الاكتفاء في التزكية بواحد كذا قال وفيه نحو وض وقد استدل به البخاري في الشهادات على أن أقل ما يكفي به في الشهادة اثنان وفي حديث أنس عند أحمد وابن حبان وأحمد بن حنبل ومسلم بن حنبل فيهم دله أربعة من جبراته الذين انهم لا يعملون منه الاخير الا قال الله تعالى قد قبلت قولكم وغفرت لكم ما لا تعملون وهذا يؤيد قول النووي السابق ان من مات قالهم الله الناس الشهاد عليه بخير كان دليلا ٣٣٩ على أنه من أهل الجنة سواء كانت أفعا له

تقتضي ذات أم لا وهذا في جانب الشر مروا نضع وأما جانب الشر فظاهر الاحاديث انه كذلك لكن انما يقع ذلك في حق من غلب شره على خيره ووقع في رواية النضر عند احمد ان الله تعالى ملائكة تنطق على السنة في آدم بما في المؤمن من الخير والشر وهل يختص الشفاء الذي ينفع الميت بالرجال أو يشمل النساء أيضا واذا قلنا انهم يدخلون قيل يصح في باهر اثنين أو لا بد من رجل واحد اثنين يحملان نظر وقد يقال لا يدخلن لقصة أم العلاء الانصارية لما أمنت على عثمان ابن مظعون فترها فشهاده في عليك لقد أكرمك الله تعالى فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما يدريك ان الله أكرمك فلم يكتب بشهادتهما لكن يجاب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم انما أنكر عليها القطع بان الله أكرمهم وذلك مغيب عنها بخلاف الشهادة لما لمعت بافعاله الحسنة التي تبليس بها في الحياة الدنيا ورواه هذا الحديث كلهم يصرون لكن داود مروزي يحول الى البصرة وهو من افراد البخاري وفيه رواية تابعي عن ثابتي عن يحيى والتحديث والعنينة والقول وأخرجه أيضا في الشهادات والترمذي في الجنائز وكذا النسائي رحمه الله تعالى عن البراء بن عازب رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا تعدد المؤمن في قبره (أي) أي حال كونه ما أتيا اليه والا في المكان منكر ينكر (ثم شهد) بالنظر الماضي وفي رواية يشهد بلفظ المضارع (أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله) وفي رواية المسلم اذا استل في القبر يشهد أن لا اله الا الله الخ (فذلك قوله) تعالى

من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودر كامن كل غائت فبالله فذوقوا واياها فارجوا فان المصاب من حرم الثواب رواء الشافعي وعن أبي سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من عبد مصيبة مصيبة فذوقها قال الله وانا اليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتي وأخلف لي خيرا منها الا اجره الله في مصيبته وأخلف له خيرا منها قالت فاما في أبي سلمة قالت من خير من أبي سلمة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت ثم عزم الله في فقامت اللهم أجرني في مصيبتي وأخلف لي خيرا منها قالت فترجعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواء احمد وسلم (ابن ماجه) حديث جعفر بن محمد في استناده القاسم بن عبد الله بن عمرو وميمون وقد كذبه احمد بن حنبل ويحيى بن معين وقال احمد أيضا كان يرفع الحديث ورواه احمد بن حنبل في مسنده وذكره صحيحه وفي استناده عباد بن عبد الله وهو ضعيف جدا وزاد فقال أبو بكر وعمر وهذا النضر قوله انما الصبر عند الصدمة الاولى في رواية البخاري عند أول صدمة ونحوها المسلم والمعنى اذا وقع الشئ أول شئ يجم على القلب من مقتضيات الجزع فذلك هو الصبر الكامل الذي يترتب عليه الاجر وأصل الصبر ضد ضرب الشئ الصلب بذله فاستعبر للصدمة الواردة على القلب وقال الخطابي المعنى ان الصبر الذي يحمد عليه صاحبه ما كان عنده فاجابة المصيبة بخلاف ما به ذلك وقال غيره ان المراد لا يبور على المصيبة لانهم ليست من صنعها وانما يبور على حسن ثقلته وجعل صبره وأول الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما برأه تكي عند قبره قال اتق الله وامرني فقامت اليك عنى فانك لم تصب بمصيبتي ولم تعرفه فمقل له انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتت باب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم تجد عنده بوابين فقامت لم أعرفك يا رسول الله فقال انما الصبر عند الصدمة الاولى قوله ان في الله عزاء من كل مصيبة الخ فيه دله على أنه يستحب التعزية لاهل الميت بتعزية النضر عليه السلام وأصل العزاء في اللغة الصبر الحسن والتعزية التصبر وعزاء صبره فكل ما يجب للمصاب صبرا يقال له تعزية بأي لفظ كان ويحصل به العزاء الاجر المذكور في الاحاديث لسابقة واحسن ما يروى به ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث اسامة بن زيد قال كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فارسلت اليه احدي بناته تدعوه وتخبره أن صبيها لها وأبناها لها في الموت فقال الرسول ارجع اليها وأخبرها ان الله ما أخذ ذلقة ما أعطى وكل شئ عندنا جل مسمى فمرهنا نصبر

(ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت) الذي ثبت الحجة عندهم وهي كلمة التوحيد مدونة، وبها تمسكهم في القلب واعتقاد حقيقتها وأطمئنان القلب بها زاد في رواية في الحجة الدلائل في الآخرة وتثبيتهم في الدنيا أنهم إذا استلوا في القبر لم يتوقفوا في الجواب وأذا سئلوا في الحشر وعند موقف الشهادة عن معتقدتهم ودينهم لم يتردد منهم ٣٤٠ أحوال القيامه وبالجمله فالمرء على قدر نبته في الدنيا يكون ثباته

في القبر وما بعده وكلما كان أسرع اجابة كان أسرع تخلفا من الأحوال والمسئول عنه في قوله إذا سئلوا الثابت في رواية أبي الوليد عن ذوف أي عن ربه ونبيه ودينه قال القسطاني قد تظاهرت الدلائل من الكتاب والسنة على ثبوت عذاب النعم وأجمع عليه أهل السنة ولما منع في العقل أن يعبد الله الحسية في جزء من الجسد أو في جميعه على اختلاف المعروف فيثيبه ويعذبه واذالم يمتعه العقل وورده الشرع وجب قبوله واعتقاده ولا يمتنع من ذلك كون الميت قد تفرقت أجزاؤه كما يشاهد في العادة أرا كاتسه السباع والطيور وحيثان البحر كان الله تعالى يبعده للشعر وهو سبحانه وتعالى قادر على ذلك فلا يمتنع تعلق روح الشخص الواحد في آن واحد بكل واحد من أجزائه المتفرقة في المشرق والمغرب فان تعلقه ليس على سبيل الحلول حتى يمتعه الجسد في جزء من الحلول في غيره قال في مصابيح الجامع وقد كثرت الأحاديث في

وتحجب الحديث وساق وهذا لا يختص بالصغير بآثار السبب لان كل شخص يصلح أن يقال له ونبيه ذلك ولو سلم أن أول الحديث يختص بمن مات له صغير كان الأمر بالصبر والاحتساب المذكور آخر الحديث غير مختص به قوله اللهم أجرني في القاضى يقال أجرني في القصر والمدس كما صاحب الانعزال قال الأصمعي وأكثروا أهل اللغة قالوا هو مقصود ولا يمدوم على أجره الله أعطاه أجره وجره صبره وهمه في مصيبته قوله وأخلقني قال النووي هو يقطع الهمة وكسر اللام قال أهل اللغة يقال لمن ذهب له مال أو ولد أو قريب أو شيء يتوقع حصول مثله أخلف الله عليه أي رد عليه مثله فان ذهب مالا يتوقع مثله بان ذهب والد أو عم قيل له خلف الله عليك بغير أنى أي كان الله خلفه منه عليك قوله لا أجره الله قال النووي هو يقصر الهمة ويدها والقصر أقصر وأشهر كما سبق قوله ثم عزم الله لي فقلت أي خلق في عزما

(باب صنع الطعام لأهل الميت وكرامته منهم للأناس) *

(عن عبد الله بن جعفر قال لما جاني جعفر حين قتل قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصنعوا الأكل جعفر طعما فأتواهم ما يشغلهم روى النسائي • وعن جرير ابن عبد الله البجلي قال كأنه اد الاجتماع الى أهل الميت وصنع الطعام بعد دفنهم في الأيحة روى أحمد • وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا عقر في الإسلام روى أحمد وأبو داود وقال قال عبد الرزاق كانوا يمشون عند القبر بقرة أو شاة في الجاهلية) حديث عبد الله بن جعفر أخرجه أيضا الشافعي وصححه ابن السكن وحسنه الترمذي وأخرجه أيضا أحمد والطبراني وابن ماجه من حديث أسماء بنت عيسى وهي والدته عبد الله بن جعفر وحديث جرير أخرجه أيضا ابن ماجه واستناده صحيح وحديث أنس سكت عنه أبو داود والمنذرى رجال استاده رجال الصحيح قوله اصنعوا الأكل جعفر فمهم مشروعية القيام بموتة أهل الميت مما يحتاجون اليه من الطعام لاشتهاهم عن أنفسهم بمجاهدتهم من المصيبة قال الترمذي وقد كان بعض أهل العلم يستحب أن يوجه الى أهل الميت بشئ لشغلهم بالمصيبة وهو قول الشافعي انتهى في قوله كأنه الاجتماع الى أهل الميت الخ يعني أنهم كانوا يسدون الاجتماع عدا أهل الميت بعد دفنهم وكل الطعام عندهم نوعان النباحة لما في ذلك من التثقل عليهم وشغلهم مع ما فيه من شغلها الخ ما رجعت الميت وما فيه من مخالفة السنة لأنهم مأمورون بان يصنعوا لأهل الميت

طعما عذاب القبر حتى قال غير واحد منهم امتواترة لا يصح علم التواطى وان لم يصح منهلهم يصح شئ من أمر الدين انتهى وقد ادعى قوم عدم ذكر عذاب القبر في القرآن وزعموا أنه لم يرد ذكره الا من أخبار الآحاد فذكر البصاري آيات تدل لذلك رداعلمهم نعم لم تعرض لكون عذاب القبر يقع على الروح فقط أو على ما وصل اليه وفيه خلاف فاشهره عند المتكلمين وكانها ترك لان الأدلة التي برضاها ليست قاطعة في أحد الأمرين فلم يتفاد الحكم في ذلك اكتفاء بإثبات وجوده

خلافاً لمن تقدم من الخوارج وبعض المعتزلة كضرار بن عمرو وبشر المريسي ومن وافقهم وأخالفهم في ذلك أكثر المعتزلة
وجميع أهل السنة وغيرهم وأكثر ما من الاحتجاج له وذهب بعض المعتزلة كالجبالي إلى أنه يقع على الكفار دون المؤمنين
وبعض الأحاديث ترد عليهم أيضاً وفي هذا الحديث الحديث والغفنة ورواه ما بين بصري وكوفي وأخرجه البخاري أيضاً في
الجنائز وفي التفسير ومسلم في صفة النار وأبو داود في السنة والترمذي ٣٤١ في التفسير والنسائي في الجنائز وفي التفسير

وإن ما حجه من الزهدى (عن
ابن عمر رضي الله عنهما قال
اطاع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) على أهل القلب) قلب
بدروهم أبو جبر بن هشام وأمة
ابن خاف وعتبة بن ربيعة وشيبة
ابن ربيعة وهم بعدون (فقال)
لهم (وجدتم ما وعد ربكم حقاً
فقليل له) صلى الله عليه وآله

وسلم والقاتل عن ابن الخطاب كما
في مسلم (أندعوا موتاً فقال)
صلى الله عليه وآله وسلم (ما أنتم
بأسع منهم) لما قول (ولكن
لا يجيبون) لا يقدرون على
الجواب وهذا يدل على وجود
حياته في القبر يصلح معها
التعذيب لأنه لما ثبت سماع
أهل القلب كلامه صلى الله
عليه وآله وسلم وفيه لهم دل
على ادراكهم الكلام بحاسة
السمع وعلى جوارادراكهم
ألم العذاب بيقينة الحواس بل
بالذات أورد البخاري هذا
الحديث هنا مختصراً وفي
الغزالي مطولاً ورواه هذا
الحديث مدنيون وفيه رواية
تابعي عن تابعي عن صحابي وفيه
التحديث والأخبار والغفنة

طعاماً قالوا ذلك وكافوهم صنعة الطعام غيرهم قوله لا عقر في الإسلام فيه دليل على
عدم جواز العقر في الإسلام كما كان في الجاهلية قال الخطابي كان أهل الجاهلية
يعقرون الأبل على قبر الرجل الجواد يقولون يحجاز به على فعله لأنه كان يعقره في حياته
نقطه ما الأضياف فحن نقره عند قبره حتى تأكلها السباع والطير فيكون مطعماً
بعد مماته كما كان مطعماً في حياته قال ومنهم من كان يذهب في ذلك إلى أنه إذا عقرت
راحلة عند قبره حشراً في القباية كما بوم لم يعقره عند حشراً جالاً انتهى وهذا إنما
يتم على فرض أنهم كانوا يعقرون الأبل فقط لا على ما نقله أبو داود عن عبد الرزاق أنهم
كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة

(باب ما جاء في البكاء على الميت وبين المكروه منه)

(عن جابر قال أصيب أبي يوم أحد فجعلت أبكي فجعلوا ينهوني ورسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم لا ينهاني فجعلت عني فاطمة تبكي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تبكين
أولاً تبكين ما زالت الملائكة تظلم بأجفانه حتى رفعوه وصنعوا عليه * وعن ابن عباس
قال ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبكت النساء فجعل عمر يضرب
بسوطه فاخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده وقال مهلاً يا عمر ثم قال أيا كن
ونعيق الشيطان ثم قال إنه مهما كان من العين والغيب عن الله عز وجل ومن الرحمة
وما كان من البدو اللسان من الشيطان رواء أحد) حديث ابن عباس فيه على بن زيد
وفيه كلام وهو وثقة وقد أشار إلى الحديث الحافظ في التلخيص وسكت عنه قوله فجعلت
أبكي في لفظ البخاري فجعلت أكتف الثوب عن وجهه أبكي وفي لفظ آخر له ذهبت
أريد أن أكتف عنه فنهاني قومي ثم ذهبت أكتف عنه فنهاني قومي قوله ينهوني
في رواية للبخاري وينهوني قوله ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينهاني فيه دليل على
جواز البكاء الذي لا صوت معه وسبق في تحقيق ذلك قوله فجعلت عني فاطمة تبكي قال في
الفتح هي شقيقة أبيه عبد الله بن عمرو وفي لفظ للبخاري فسمع صوت ما شجته فقال من
هذه فقالوا بنت عمرو وأخت عمرو والشك من سفساف والصواب بنت عمرو وقع في
الأكليل للما لم تسمعتم عند بنت عمرو فلعن لها اسمين أو أحدهما اسمها والآخرة
أو كتابها حاضر تبكي قوله تبكين وأولاً تبكين قيل هذا شك من الراوي هل استتفهم
أو نسى والظاهر أنه ليس بشك وإنما المراد به التغيير المعنى أنه مكروه بصنيع الملائكة

وأخرجه أيضاً في المغازي ومسلم في الجنائز وكذا النسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت ترد رواية ابن عمر ما أنتم بأسع منهم
(انما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لعلون إلا أن ما كنت أقول حق) ثم استدلوا بماتته بقولها (وقد قال
الله تعالى إنك لاتسمع الموتى) قالوا ولا دلالة فيها على ما نقله بل لما نقله صلى الله عليه وآله وسلم أنهم الآن يسمعون
وبين الآية لأن السماع هو الإبلاغ الصوت من المسمع في أذن السامع فالله تعالى هو الذي أسمعهم بأن أبلغ صوت بيده صلى

الله عليه وآله وسلم بذلك وقد قال المفسرون ان الآية مثل ضرب به الله لكفار أي فكأنك لا تسمع الموتى فكذلك لا تسمع كفار مكة لانهم كالوق في عدم الانتفاع بما يسمعون وقد خالف الجمهور عائشة في ذلك وقبلوا حديث ابن عمر ولو افترقت رواه غيره عليه ولا مانع ان صلى الله عليه وآله وسلم قال المفلطين معا ولم تحفظ عائشة الا أحدهما وحفظ غيرها سماعهم بعد احاديثهم واذا جاز ان يكونوا عالما بجاز أن يكونوا ٣٤٢ سامعين اما باذان رؤسهم كما هو قول الجمهور أو باذان الروح فقط

وقد قال قتادة كما عند البخاري في غزوة بدر احياهم الله تعالى حتى اسمعهم نوحا ونقمة وقال ابن التين لامراضة بين حديث ابن عمر والاية لان الموتى لا يسمعون بلاشك لكن اذا اراد الله تعالى ما ليس من شأنه السماع لم يمنع كثرة تعالى انما عرضنا الامانة وقوله فقال لها ولا لارض انما طوعا أو كرها وقد أخذنا بنجر وبرجاعة من الكرامية من هذه القصة ان السؤال في القبر يقع على البدن فقط وأن الله يتحقق فيه ادراكا بحيث يسمع ويعلم ويدور بالهم وذهب ابن حزم وابن ميسرة الى ان السؤال يقع على الروح فقط من غير عود الى الجسم وخالفهم الجمهور وقلوا اتعاد الروح الى الجسد أو بعضه كما ثبت في الحديث ولو كان على الروح فقط لم يكن للقبر بذلك اختصاص وقد ثبتت الاحاديث بما ذهب اليه الجمهور وكقوله انه يسمع خلق نعالهم وقوله تختلف اضلاع عند دفن القبر وقوله يسمع صوته اذا ضرب بالمطرقه وقوله يضرب بين اذنيه وقوله

وتراجهم عليه لصعودهم بروحه ومن كان بهذه المثابة نطقه الملائكة باجتماعه لا ينبغي أن يسكن عليه بل يفرح له بما صار اليه وفيه اذن بالبكاء المجرد مع الارشاد الى أولوية ترك لمن كان بهذه المثابة قوله اياك ونعيم الشيطان هو النوح والصراخ المنهي عنه بالاحاديث الاثمة قوله انه هما كان من العين والقلب الخ فيه دليل على جواز البكاء المجرد عما لا يجوز من فعل اليد كشق الجيب والطعم ومن فعل اللسان كالصراخ ودعوى الويل والشبور ونحو ذلك (وعن ابن عمر قال اشتمكت سعد بن عبادته شكوى له فانه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعودهم عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود فادخل عليه وجده في غشيته فقال قد دفنتي فقالوا لا يا رسول الله فبكي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما رأى القوم بكاءه بكوا قال لا تسمعون ان الله لا يذهب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه أو بروحه وعن اسامة ابن زيد قال كما عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فارسلت اليه احدي ثيابه تدعوه وتخبره أن صديقا في الموت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارجع اليها فاخبرها ان الله ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى فرفها فمضى بهروا فالتصيب فعاد الرسول فقال انها أقسمت انما غنيتها قال فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقام معه سعد بن عباد ومعاذ بن جبل قال فانطلقت معهم مرفع اليه الصبي ونفسه تتعزعع كأنها في شدة فوافقت عيانه فقال سعد ما هذا يا رسول الله قال هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده وانما يرسم الله من عباده الرحمة متق على ما قوله اشتمكت أي ضعف وشكوى بغير تنوين قوله فادخل عليه زاد مسلم فاستأخر قومه من حوله حتى دنوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه الذين معه قوله وجده في غشيته قال الثوري بفتح العين وكسر الشين المجتئين وتشديد الباء قال القاضي هكذا رواية الاكثرين قال وضبطه بعضهم باسكان الشين وتخفيف الباء وفي رواية الجوزي في غشيته وكاه صحيح وفيه قولان أحدهما من يقشاه من أهله والثاني ما يقشاه من كرب الموت قوله فلما رأى القوم بكاءه بكوا هذا فيه ما شاعرا بان هذه القصة كانت بعد دفن ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان عبد الرحمن بن عوف كان معهم في هذه المرة يعترض بمثل ما يعترض به هناك فدل على أنه تقرر عند العلماء بان مجرد البكاء بدمع العين من غير زيادة على ذلك لا يضر قوله الا

فقد عدها وكل ذلك من صفات الاجساد (عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهن ما قالت قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطيبا فذكر فضيلة القبر التي يفتن فيها المراهة ما ذكر ذلك شيخ المسلمين حجة عظيمة وزاد التساقط من الوجه الذي أخرجه عنه البخاري حالت بيني وبين أن أتهم كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما سكنت خجتي قلت لرجل قريب مني أي بارك الله فيه ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر كلامه قال قال قم

اوحى الى انسلم يقتنون في القبور قريبا من فئمة المسيح الدجال يريد فئمة عظيمة اذ ليس فئمة اعظم من فئمة الدجال (عن ابي
 ايوب رضى الله عنه قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من المدينة الى خارجها (وقد وجبت الشمس) اى سقطت
 يريد غربت (فسمع صوتا) اما صوت ملائكة العذاب او صوت وقع العذاب واصوت المذنبين وفي الطبراني عن عون بن هذا
 السند انه صلى الله عليه وآله وسلم قال اسمع صوت اليهود يعذبون في قبورهم ٣٤٣ (فقال يهود تعذب في قبورها) يهود

سمعون لا يحتاج الى مقول لانهم جعل كالفعل اللازم اى لا توجد السماعات وفيه
 اشارة الى انه فهم من بعضهم الانكار فينبى لهم الفرق بين الحالتين قوله ان الله بكسر
 الهمزة لانه ابتداء كلام وفيه دليل على جواز البكاء والحزن للذين لا قدرة لهم صاب على
 دفعهما قوله ولكن يعذب بهذا اى ان قال سواء ويرحم ان قال خيرا ويحق أن يكون
 معنى قوله ويرحم اى ان لم يشذ الوعيد قوله احدى شانهى ثيب كما وقع عند ابن ابي
 شيبة قوله ان صبي الها قبيل هو على بن العاص بن الربيع وهو من زيب وفيه نظر لان
 الزبير بن كازر وغيره من أهل العلم بالاخبار ذكروا ان عليا المذكور عاش حتى ناهى الحلم
 وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ارفده على راحلته يوم فتح مكة وهذا لا يقال في حقه
 صبيعا رواه جاز من حيث اللغة وفي الانساب للبلاذرى ان عبد الله بن عثمان بن عفان
 من ربيعة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما مات وضعه النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم في حجره وقال انما يرجم الله من عباده الرجاء وفي مسند البراء من حديث ابي هريرة
 قال ثقل ابن الفاطمة نعتت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر نحو حديث الباب
 وفيه من اجمة سعد بن عباد في البكاء فعلى هذا الابن المذكور محسن بن على وقد اتفق
 أهل العلم بالاخبار ان مات صبغ في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهذا الاول ان
 ثبت ان القصة كانت اصبى ولم يثبت ان المرسلة زيب لكن الصواب في حديث الباب
 ان المرسلة زيب كما قال الحافظ وان الولد صبية كما في مسند احمد وكذا أخرجه ابو سعيد
 ابن الاعراب في صحيحه ويدل على ذلك ما عندنا في داود بلقظ ان ايتى اوتى وفي رواية ان
 ايتى قد حضرت قوله ان الله ما أخذ دم ذكرا الاخذ على الاعطاء وان كان متأخرا
 في الواقع لما يقتضيه المقام والمعنى ان الذى اراد الله ان يأخذ هو الذى كان اعطاه
 فان اخذه ما اخذ ما هو له فلا ينبغي الجزع لان مستودع الامانة لا ينبغي له ان يجزع اذا
 استعبد منه ويحق أن يكون المراد بالايعطاء اعطاء الحيا قبل ان يعطى الموت
 او ثوابهم على المصيبة او ما هو أهم من ذلك وما في الموضوعين مصدرية ويجوز أن تكون
 موصولة والعائد محذوف قوله وكل شئ عنده باجل مسمى اى كل من الاخذ والاعطاء
 أو من الناس أو ما هو أهم من ذلك وهي جملة الشدائد معطوفة على الجمل المذكور
 ويجوز في كل النصب عطفا على اسم ان فينصب التأكيده عليه ومعنى العذبة العلم فهو
 من مجاز الملازمة والاجل يطلق على الحد الاخير وعلى مطلق الامر قوله مسمى اى معاجله
 أو مقدرا ونحو ذلك قوله ولتكتب اى تواتر به مطالب الثواب من ربها قوله ونفسه

مبتدأ أو تذب خبره وقال في فتح
 الباري يهود خبير مبتدأ محذوف
 اى هذه يهود وتعبه العيني
 فقال ظن ان يهود تنكرة وليس
 كذلك بل هو علم للقبيلة
 وقد تدخله الالف واللام قال
 الجوهرى الاصل اليهوديون
 فحذف باء الاضافة مشددا لرجح
 وزجى ثم عرف على هذا الحد
 لجمع على قياس شعير وشعيرة
 ثم عرف الجمع بالالف واللام
 ولولا ذلك لم يميز دخولهما عليه
 لانه معرفة مؤنث فجرى مجرى
 القسلة وهو غير منصرف للعامة
 والتأنيث انتهى وهذا قد في
 فتح الباري عن الجوهرى ايضا
 وزاد في اعراب يهودانه مبتدأ
 خبره محذوف فكيف يقول
 العيني انه ظن انه تنكرة بعد
 قوله ذلك فلم يتأمل واذا ثبت
 ان اليهود تعذب ثبت تعذيب
 غيرهم من المشركين لان كفرهم
 بالشرك أشد من كفر اليهود
 ومناسبة الحديث للترجمة من
 حيث ان كل من سمع مثل ذلك
 الصوت يتعوز من مثله (عن
 ابي هريرة رضى الله عنه قال
 كان النبي صلى الله عليه وآله

وسلم يدعو الاله انى أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار) نعم بهم بعد تخصيص كان نالهم تخصيص بعد تعميم وهو قوله
 (ومن فئمة الحميا) الابتلاء مع عدم امره بالرضا والوقوع في الآفات والاصرار على الفساد وترك متابعتها طريق الهدى
 (ومن فئمة الممات) سؤال من ذكر نكيره مع الميرة والخلف وعذاب القبر وما منه من الاحوال والشايد قاله الشيخ ابو
 الجيب السهروردي والحميا والمات مصدران مميان معقول من الحيا والموت (ومن فئمة المسيح الدجال) فعيل بمعنى مفعول

لأن أحدي عينيه مملوكة أولانه يحس الأرض أى بقاعها فى أيام معدودة فيكون معنى فاعل ومذوز هذا الدعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل العبادة والتعلم وفى الحديث اثبات عذاب القبر والتعذيب منه وقد تقدم الكلام عليه (عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي أى فيهما ويحتمل أن يحيا منه جزئ لا يدرك ذلك ٣٤٤ ونصح مخاطبته والعرض عليه أو العرض على الروح فقط لكن ظاهر

الحديث الأول وهل العرض مرة واحدة بالغداة ومرة أخرى بالعشي فقط أو كل غداة وكل عشي والأول موافق للأحاديث الواردة فى سياق المسئلة وعرض المقعدين على كل واحد إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة) ظاهره اتحاد الشرط والجزاء لكنهما متغايران فى التقدير ويحتمل أن يكون تقديره فمن مقاعد أهل الجنة أى فالعروض عليه من مقاعد أهل الجنة وسلم بلطف أن كان من أهل الجنة فالجنة وإن كان من أهل النار فالنار تقديره فالعروض الجنة أو المعروض النار فاقصر فيها على سبيل الابتدأ ففى أقل حذفاً أو المعنى فإن كان من أهل الجنة فسيسر بما لا يدرك كنهه ويفوز بما لا يقدر قدره (وإن كان من أهل النار) زاد أبو ذر بن أهل النار أى مقعده من مقاعد أهلها يعرض عليه أو يعلم بالعكس مما يسميه أهل الجنة لأن هذه المنزلة طلعة تأثير السعادة الكبرى ومقدمة تسريح الشقاوة العظمية لأن البئر والجزاء إذا اتحد الالجزاء على الفخامة

تقعقع بفتح التاء والقافين والقعة حكاية صوت الشن السابس إذا حرك قوله كأنها فى شفة بفتح الشين وتشد النون القربة المثلقة اليابسة شبه البدن بالجلد اليابس وحركة الروح فيه بما يطرح فى الجلد من حصاة ونحوها قوله ففاضت عيناه أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد صرح به فى رواية شعبة قوله هذه رمة أى الدفعة أثر رجمة وفيه دليل على جواز ذلك وإنما المنهى عنه الجزع وعدم الصبر قوله وانما رحم الله من عاداه الرجاء جمع رحيم وهو من صبغ الماء لينة ومقضاء من رجمة الله تعالى تختص لمن انصف بالرحمة وتحقق بها بخلاف من فيه أدنى رجمة لكن ثبت عند أبو داود وغيره من حديث عبد الله بن عمرو والراحمون يرسمهم الرحمن والراحمون جمع راحم فدخل فيه من فيه أدنى رجمة ومن فى قوله من عباده يائنة وهى حال من المقعول قدمت ليكون أوقع (وعن عائشة أن سعد بن معاذ لما مات حضره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر قالت فوالذى نفسى بيده انى لا عرف بكاء أى بكى من بكاء عمر وأنا فى حجرى رواه أحمد) وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم من أحد سبع نساء من عبد الأشهل يكن على ذلك ما عن فقال لىكن حرة لآبوا كى لىكن نساء لانصار فبكين على حرة عنده فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ويحهن أبنيهن يابكين حتى الآن مروهن فليرحعن ولا يركبن على هالك بعد اليوم رواه أحمد وابن ماجه وعن جابر بن عتيك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجده قد غاب فصاح به فلم يجبه فاسترجع وقال غلبنا عليك يا أبا البرص فصاح النسوة وبكين فجعل ابن عتيك يسكنهن فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعهن فاذا وجب فلا تبكين بأكية قالوا وما لى وجب يا رسول الله قال الموت رواه أبو داود والنساقى حديث عائشة وابن عمر أشارا اليهما الحافظ فى التلخيص وسكت عنهما ورجال اسناد حديث ابن عمر ثقات الاسامة بن زيد البثى فقيهه قال وقد أخرج له مسلم وحديث جابر بن عتيك أخرجه أيضاً أحمد وابن حبان والحاكم قوله وأبو بكر وعمر المجل الجنة من هذا الحديث تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم ما على البكاء وعدم انكاره عليهم ما مع أنه قد حصل من حناز يادة على مجرد دع العين ولهذا فرقت عائشة وهى فى حجرته ابن بكاء أى بكى وعمر وأهل الواقع منهم ما لا يمكن دفعه ولا يدور

وفى ذلك تنعيم لمن هو من أهل الجنة وتعذيب لمن هو من أهل النار بما يشبه ما عدله وانتظار ذلك الى على اليوم الموعود وفى الحديث اثبات عذاب القبر وإن الروح لا تنفى بقضاء الجسد لان المعروض لا يقع الاعلى حى وقال ابن عبد البر استدل به على أن الأرواح على أفتنة القبور وقال المعنى عندى انما قد تكون على أفتنة قبورهم لا انتم الانقاراق الأفتنة بل هى كمال مالكة بلغة ان الإرواح تسبح حيث شامت (فيقال له) هذا مقعدك حتى نمكن الله الى القيامة (واسلم حتى

يعتقد الله اليوم القيامة بن زيادة ألفة اليه لكن حكى ابن عبد البر أن الأكثرين من أصحاب مالك رويوه بالبخاري وابن القاسم كرواية مسلم لم يروى النسائي رواية ابن القاسم كالقالب البخاري واختلاف في الضعيف لم يعود على المقنع على هذا معقوله تستقر فيه حتى ثبت أن مثل من الجنة والنار والمسلمين طريق الزهري عن سالم عن أبيه ثم قال هذا معقوله الذي ثبت اليوم القيامة أو الضعيف يرجع إلى الله تعالى أي أن لقائه سبحانه ٣٤٥ أو إلى الحشرى هذا الآن معقوله إلى

على كفته ولم يبلغ الى الحد المسمى عنه فقوله ولكن حجرة لا يواي كنه هذه الغفلة عنه صلى الله عليه وآله وسلم مع عدم انكاره للبكاء الواقع من نساء عبد الاشل على هابكاهن تذلل على جواز مجرد البكاء وقوله ولا يكره على هالك بعد اليوم ظاهره المنع من مطلق البكاء وكذلك قوله في حديث جابر بن عبد الله فاذا وجب فلا تمكين باكية وذلك لما روى البكاء في الاحاديث المذكورة في الباب من الاذن بطلاق البكاء بعد الموت وما روى أيضا سائر الاحاديث الواردة في الاذن بطلاق البكاء مما لم يذكره المصنف كحديث عائشة في قصة عثمان ابن مظعون عند أبي داود والترمذي وحديث أبي هريرة عند مسلم والحق وان ما جبهه وابن حبان بافظ مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجنازة فأنه رهن عن رفق الله صلى الله عليه وآله وسلم في دعهن بان الخطاب فان النفس صافية والعين دابة والعهد قريب وحديث بريرة عند مسلم في زيارته صلى الله عليه وآله وسلم قبل أمره وسأقي وحديث انس عند الشيخين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذرنت عينا لما جعل ابنه ابراهيم في حجره وهو موجود بنفسه فقيل له في ذلك فقال انها رجسة ثم قال العين تدفع والقلب يبرزن ولا تقول الامراضى ريثا وهو عند الترمذي من حديث جابر بافظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد عبد الرحمن بن عوف فاطلق به الى ابنه ابراهيم فوجد محمود نفسه فاخذاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضعه في حجره فبكى فقال لعبد الرحمن انبكي ولم تكن خربت عن البكاء فقال لا ولكن خربت عن صوتين احقن فاجر بن موهب عند صبيبة تخش وجوه وشق جيوب ورثه شيطان الحديث قال الترمذي حسن فيجمع بين الاحاديث بجعل النبي عن البكاء مطلقا ومقيدا بعد الموت على البكاء المقضى الى ما لا يجوز زمن النوح والصرخ وغير ذلك والاذن به على مجرد البكاء الذي هو مدع العين وما لا يمكن دفعه من الصوت وقد أرشد الى هذا الجمع قوله ولكن خربت عن صوتين الخ وقوله في حديث ابن عباس المتقدم انه ههما كان من العين والقلب فمن الله عز وجل بمن الرحمة وقوله في حديث ابن عمر السابق ان الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب يكون معنى قوله لا يكره على هالك بعد اليوم وقوله فاذا وجب فلا تمكين باكية انتهى عن البكاء الذي يصعبه شئ مما حرمة الشارع وقد قل انه يجمع بان الاذن بالبكاء قبل الموت والنهي عنه بعده ورد بحديث أبي هريرة المذكور في رايو بحديث عائشة الذي كره المصنف وبحديث بريرة في قصة زيارته صلى الله عليه وآله وسلم لأمه وبحديث بابا وابن عباس المذكورين في أول الباب وقيل انه يجمع بجعل أحاديث النبي عن

11

ۛ

5

31

1-10

1

vii

45

٥٧١

31

iii

1

أصبح ما ورد في تفسير هذه الآية وبه جزم ابن عباس ويستحيل أن يكون الله تعالى بغفر لا بآبائهم بفضل رحمته إياهم وهم غير مرحومين وأما حديث عائشة في صبي من الأنصار طوي له عصا توردهن عصا في المائدة الحديث فالجواب عنه من وجهين أحدهما أنه له إماما من السامرة إلى القطع من غير أن يكون عنده دليل قاطع على ذلك كما أنكره على سعد بن أبي وقاص في قوله أني لأراهم مؤنفا قال وأمسأ ٣٤٦ الوجه الثاني أنه صلى الله عليه وآله وسلم لعلمه لا يكن حينئذ مطلع على أنهم

في الجنة ثم أعاد بعد ذلك ومحل الخلاف في غير أولاد الانبياء أما أولادهم فقال المازري الأجاع متحقق على أنهم في الجنة (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أولاد المشركين لم يعلم الحافظ ابن حجر أنهم السائل لكن يحتمل أن يكون عائشة حديث أحمد وابن داود عنهما أنها قالت قلت يا رسول الله ذراري المساكين الحديث وعندهما عبد الرزاق بسند ضعيف عن أبيه أيضا سألت خديجة التي صلى الله عليه وآله وسلم عن أولاد المشركين فقال لهم مع آبائهم ثم سأله بعد ذلك الحديث (فقال الله اذ خلقهم) أي حين خلقهم (أعلم بما كانوا عاملين) أي أنه علم أنهم لا يعملون ما يقتضي تعذيبهم من عروبة أنهم غير مكلفين كذا في التفسيرات وقال ابن قتيبة لو أباهم فلا تحسبوا عليهم بشيء وقال غيره ذلك قبل أن يعلم أنهم من أهل الجنة وهذا يشهر بالتوقف وقد روى أحمد هذا الحديث بطريق غير عمارة وفيه قال كنت أقول في أولاد المشركين

البكاء بعد الموت على الكراهة وقد عسك بذلك الشافعي فحكي عنه كراهة البكاء بعد الموت والجمع الذي ذكرناه وأما الراجح قوله قالوا وما الوجوب الخ في رواية لأحمدان بعض رواة الحديث قالوا الوجوب إذا دخل قبره والتفسير المرفوع أصح وأرجح * (باب انتهى عن النباذة والتبذ ونحو الوجوه ونشر الشعر ونحوه والخصصة في سيرة الكلام من صفة الميت) *

(عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس منكم من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوة الجاهلية * وعن أبي بردة قال رجع أبو موسى وجعا فغنى عليه ورأسه في حجر امرأته من أهل فصاحت امرأته من أهل فلم يستطع أن يرد عليها شيئا فلما أفاق قال أنا بريء ممن يرى منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يبرئ من الصالحة والحاكمة والشاقة * وعن المغيرة بن شعبة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الله من نبح عليه يذبح بجانح عليه وعن عمران النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الميت يذبح بكماء الحي وفي رواية بعض بكاء أهله عليه * وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الميت يذبح بكماء أهله عليه * وعن عائشة قالت إنما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله يزيد الكافر عذابا يسكاؤه عليه متفق على هذه الأحاديث ولا تحذف مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الميت يذبح في قبره بجانح عليه) قوله ليس منكم أي من أهل سنتنا وطريقنا وليس المراد به أخرجهم من الدين وفائدة إيراد هذا اللفظ المبالغ في الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عند معانته استمسك منك ولست مني أي ما أنت على طريقتي وحكي عن سفيان أنه كان يكره الخوض في تأويل هذه اللفظة ويقول ينبغي أن عسك عن ذلك ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر وقيل المعنى ليس على دفئا الكامل أي أنه خرج من فروع الدين وإن كان معه أصله حكاية ابن العربي قال الحافظ وظهر لي أن هذا النبي يقسمه التبرؤ الذي في حديث أبي موسى وأصل البراءة الانفصال من الشيء وكأنه يوعده بأن لا يذبحه في شفاعته مثلا قوله من ضرب الخدود وخص الحديث بذلك لكونه الغالب والأفضر بقرعة الوجه مثله قوله وشق الجيوب جمع جيب بالجيم وهو ما يقع من الثوب لا بدخ فيه الرأس والمراد بشقه إكمال فحمة إلى آخره وهو من علامات السخط وقوله ودعا بدعوة الجاهلية أي من النباذة

هم منهم حتى حديث رجل عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت له تخدني عن النبي ونحوها صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ربهما أعلمهم هو خلقهم وهو أعلم بما كانوا عاملين فاستكت عن قولي قال في التفسيرين أن ابن عباس لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد احتج بقوله الله أعلم بما كانوا عاملين بعض من قال أنهم في مشيئة الله وهو منقول عن الجاهدين وابن المبارك وأصح ونقله البيهقي في الاعتقاد عن الشافعي في حق أولاد الكفار خاصة

قال ابن عبد البر وهو مقتضى صنيعه قال وليس عنه في هذه المسئلة شيء مخصوص الا ان اصحابه صرحوا بان اطفال المسلمين في الجنة واطفال الكفار خاصة في المشنة قال راجحة فيه حديث الله اعلم بما كانوا عاملين وقبل انهم يبيع لا يأتهم في الجنة وفي النار حكاه ابن حزم عن الازرق من الخوارج واحتجوا بقوله تعالى رب لا تذر على الارض من الكافرين ذرياً وتعبه بان المراد قوم نوح خاصة وانما دعا بذلك لما أوحى الله اليه انه لن يؤمن ٣٤٧ من قومك الا من قد آمن واما حديثهم

من آباؤهم أو منهم فذلك ورد في حكم الحرب وزوى احمد من حديث عائشة قالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن وليان المسلمين قال في الجنة وعن أولاد المشركين قال في النار قلت يا رسول الله لا يدرى الا اعمال قال ربك اعلم بما كانوا عاملين لو شئت أسمعك كقضاءهم في النار وهو حديث ضعيف جدا لان في استناده باعقل مولى بهيمة وهو متروك وقيل انهم يكونون في برزخ بين الجنة والنار لانهم لم يعملوا احسانا يَدْخُلُونَ بها الجنة ولا سيئات يَدْخُلُونَ بها النار وقيل هم خدم اهل الجنة وفيه حديث انس ضعيف اخرجه ابو داود الطيالسي وابو يعلى والطبري والبخاري من حديث سمرة بن جندب عن أولاد المشركين خدم اهل الجنة واستناده ضعيف وقيل يصعدون ترابا وروى عن ثمامة بن اشرس وقيل هم في النار حكمه بعض عن احمد وعلمه شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله بانه قول لبعض اصحابه ولا يحفظ عن الامام اصولا وقيل انهم يصعدون في الآخرة بان ترفع لهم

ونحوها وكذا التذية كفولهم واجلامهم وكذا الدعاء بالويل والنور كما في قوله وجمع بكسر الجيم قوله في جحرا من آمن أهله الخ في رواية مسلم أغنى على أبي موسى فأقبل امرأته أم عبد الله تصبح برنة ولاي نعيم في المسخرة على مسلم أغنى على أبي موسى فصاحت امرأته بنت أبي دومة وذلك يدل على ان الصالحة أم عبد الله بنت أبي دومة واحدها صفة قاله ابن شبة في تاريخ البصرة قوله أنابري قال المهلب أي ممن فعل ذلك الفعل ولم يرد فيه عن الاسلام والبراءة الاتصال كما تقدم قوله الصالحة بالصاد الموحدة والقاف أي التي ترفع صوتها بالبكاء ويقال فيه بالسين بدل الصاد منه قوله تعالى ساقواكم بالسنة حداد وعن ابن الاعرابي الصلح ضرب الوجه والاول أشهر قوله والحالقة هي التي تخلق شعرها عند المصيبة قوله والشاقفة هي التي تشق قلوبها ولقظ مسلم أنابري ممن خلق وصلح وخرق أي خلق شعره وصلح صوته أي رفعه وخرق قلوبه والحدادان يدلان على تحريم هذه الاعمال لانها مشهورة بعدم الرضا بالنساء قوله من نزع عليه يعذب بما نزع عليه ظاهره وظاهر حديث عمر وابنه المذكورين بعده ان الميت يعذب بسكاة أهله عليه وقد ذهب الى الاخذ بظاهر هذه الاحاديث جماعة من السلف منهم عمر وابنه وروى عن أبي هريرة انه رد هذه الاحاديث وعارضها بقوله ولا تزوروا زواجرى وروى عنه أبو يعلى انه قال قاله لئن اطلقت رجل يحسأ في سبيل الله فاستشهد فعدت امرأته معها وحدها فكنت عليه لعن من هذا الشبه بذب هذه العقبة والى هذا اجماع جماعة من الشافعية منهم الشيخ أبو حامد وغيره وذهب جمهور العلماء الى تأويل هذه الاحاديث لخصافتها للعمومات القرآنية واقيباتها التعذيب من لاذنبه واختلغوا في التأويل فذهب جمهورهم كما قال النووي الى تأويلها بمن أوصى بأن يسكن عليه لانه بسببه ومنسوب اليه فالواقعد كان ذلك من عادة العرب كما قال طرفة بن العبد

اذاعت فأكبرني بما أأله * ونفى على الجلب يا أم عبد

قال في الفتح واعترض بان التعذيب بسبب الوصية يستحق عجز صدور الوصية والحديث دال على انه انما يقع عند الامتثال والجواب انه ليس في السابق حصر فلا يلزم من وقوعه عند الامتثال ان لا يقع اذا لم يتم الامتثال انتهى ومن التأويلات ما حكاه الخطابي ان المراد ان عذاب الميت يقع عند بكاء أهله عليه وذلك ان شدة بكائهم غالباً انما تقع عند دفنه وفي تلك الحال يسلل من يتدأ به عذاب القبر فيكون معنى الحديث على هذا ان الميت يعذب حال بكاء أهله عليه ولا يلزم من ذلك ان يكون بكاءهم سببا لتعذيبه قال

نارفن دخلها كانت عليه بردا وسلاما ومن أي عذب أخرجه البخاري من حديث معاذ بن جبل وقد جعلت مسئلة الامتحان في حق الجنون ومن مات في الفقة من طرق صحيحة وحكى في كتاب الاعتقاد انه المذهب الصحيح وتعب بان الآخرة ليست دار تكليف فلا عمل فيها ولا ابتلاء وأجيب بان ذلك بعد ان يقع الاستسقاء في الجنة والنار وأما في عرصات القيامة فلا مانع من ذلك وقد قال تعالى يوم يكشف عن ساقوهم يدعون الى السجود فلا

يَسْتَطِيعُونَ وفي النسخة من الناس فرعون بالسجود فصر يهبط المائتي طلبة الا بـ تطبيع ان يسجد وقيل انه في الجنة قال
النورى وهذا المذهب الصحيح المختار الذي صار اليه الحقون لقوله تعالى وما كل معبد بين يدي ثوب رسول او اذا كان لا يعذب
المهاول لكونهم لم يتابعوا للدعوى فلان لا يعذب غير اعاقل من باب الاولى ولحدوث سموت وحدوث عمة خنساء وحديث عائشة
في هذا الباب وتدل بالوافي وقيل بالاسماء ٣٤٨ وفي الترقى منه مادة توه هذه مذهب عشرة مذكرها الحافظ في الفتح

(كلوب) : ففتح الكلوب وشد ديدان (من حديد) ليعب به اقيم اللهم ومن السبات (يدخله في شدقه) وسكون
بكسر الميم) وسكون الدال اى يدخل الرجل القائم الكلوب في جانب فم الرجل الجالس وهذا ساق رواية اخرى فقال الحافظ
ابن حجر وهو ساق مسندة لم يعرفه ورجل قائم يده كلوب من حديدانه يدخل ذلك الكلوب في شدقه (حتى يبلغ قفاه) وفي
التميز فشرشر شدقه الى قفاه ونخره الى قفاه وعنه الى قفاه اى يشطعه شفاه في حديثه على فاذا انا بامامه ادى يده

كل يوم من جديد فيمضيه في شدقه الاين فوشقه ثم يفعل بشدقه الآخر (يفتح انما المهمة (مثل ذلك) أي مثل ما فعل بشدقه الاول (وليتهم شدقه هذا فيعود) وفي التعبير فابصر عن ذلك الجانب حتى يصح ذلك الجانب كما كان فيعود ذلك الرجل (فيصنع مثله قلت) للملكين (ما هذا) أي ما حال هذا الرجل (قالا انطلق) مرة واحدة (فاطلقنا حتى أتينا على رجل مضطجع على قفاه ورجل قائم على رأسه بهر) بكسر الفاء وسكون الهاء ٣٤٩ جمل السكت (أو صخرة) على الشك وفي التعبير

وإذا خر قائم عليه بصخرة من غير شك (فبشدقه) من الشدخ وهو كسر الشيء الأجوف والضحية للقر (رأسه) وفي التعبير وإذا هو بى بالضرة لرأسه فيبلغ رأسه (فأضربه تدهده الحجر) أي تدرج وفي حديث علي فمرت على ملك وامامه آدمي ويد الملك صخرة يضرب بها امه الا آدمي فتقع رأسه ميتا وتقع الصخرة ميتا (فاطلق اليه) أي الى الحجر (ياخذ) فيصنع به كما صنع (فلا يرجع الى هذا) الذي شدخ رأسه (حق) يثبته رأسه وفي التعبير حتى يصح رأسه (وعاد رأسه كما هو فعاد اليه فصر به قلت) لهما (من هذا قالوا انطلق) مرة واحدة (فاطلقنا الى غيب) وفي رواية بالنون (مثل التنور) أي ما يجيز فيه (اعلاه مضيق واسفله واسع يتوقد تحت) أي تحت التنور (نارا) بالنصب على الغبير واسند يتوقد اليه بمرأته الى الثقب فكانه قال يتوقد نار تحتة قال البدر الدمايني وهو صريح في ان تحتة منصوب لا مرفوع وقال انه رأى في نسخة بضم التاء الثانية

وسكون الباء التحتية وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فوالذي نفس محمد بيده ان أحدكم لم يكتف في سبعة ايامه صوم بحجة فباعها عباد الله لا تعذبوا موتاكم قال الحافظ وهو حسن الاسناد وأخرج أبو داود والترمذي اطرافه قال الطبري ويؤيده ما قال ابو هريرة ان اعمال العباد تعرض على أقر بانهم من موتاهم ثم ساقه باسناد صحيح وقد وهم المفسر في شرح بلوغ الرام بغفل قول أي هريرة هذا حديثا ومصحف الطبري بالطبراني ومن أدلة هذا التأويل حديث النعمان بن بشير الا في وكذلك حديث أبي موسى لما فيه من أن ذلك يبلغ الميت قال ابن الرباط حديث قتيلة نص في المدثلة فلا يدل عنه واعتز به ابن رشد فقال ليس نصا وانما هو محتمل فان قوله بشتعير اليه صوم بحجة ليس نصافي ان الرابدة الميت بل محتمل أن يرايه صاحبه الحي وان الميت حينئذ يعذب بكماله الجماعة عليه قال في النفع ويحتمل أن يجمع بين هذه التأويلات فيتميز على اختلاف الأشخاص بان يقال مثله لامن كانت طريقتة النور فشتي أهله على طريقتة أو بالغ فاصاهم بذلك عذب بصنيعه ومن كان ظاهرا فبذلك بافعاله الجارية عذب بما عذب به ومن كان يعرف من أهله النجاسة وأعمل منهم عنها فان كان راضيا بذلك التقي بالاول وان كان غير راض عذب بالتوبيخ كصف أهل النسي ومن سلم من ذلك كله واحتاط فنهى أهله عن المعصية ثم خالفوه وفعلوا ذلك كان تعذيبه تألم بما راعاهم من مخالفة أمره واقدامهم على معصيته ثم بهم عن رجل قال وحكي الكرماني تفصيلا آخر وحسنه وهو الفرقة بين حال البرزخ وحال يوم القيامة فيجعل قوله ولا تزوروا أزواجكم على يوم القيامة وهذا الحديث وما أشبهه على البرزخ انتهى وأنت خبير بان الآية عامة لان الوزر المذكور فيه واقع في سياق النبي والاحاديث المذكورة في الباب مشتملة على وزر خاص وتخصيص العمومات القرآنية بالاحاديث الاحادية هو المذهب المشهور الذي عليه الجمهور ولا وجه لما وقع من رد الاحاديث بهذا العموم ولا ملحق الى تجسم المضائق اطلب التأويلات المستعمدة باعتبار الآية وأما ما رويته عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ذلك في الكافر وفيه مودية معينة فهو غير مناف لرواية غيره من الصحابة لان روايتهم مشتملة على زيادة والتخصيص على بعض افراد العالم لا وجوب في الحكم عن بقية الافراد لما تقر في الامور من عدم صحة التخصيص بموافقة العام والاحاديث التي ذكر فيها تعذيب مختص بالبرزخ أو بالتأثير أو بالاستبعاد كما في حديث قتيلة لا تدل على اختصاص التعذيب المطلق في الاحاديث بنوع منها لان التخصيص على ثبوت الحكم

وصحح عليها قال وكان هذا بناء على ان تحتة فاعل يتوقد ونصوص أهل العربية تأييده قد صرحوا بان فوق تحت من الظرف والمكانة العامة التصرف انتهى وقال ابن مالك ويجوز ان يكون فاعل يتوقد موصولا بتحتة فحذف وبقيت صلته دالة عليه بل هو ضوح المعنى والتقدير يتوقد الذي تحته أو ما تحته ناراً وهو مذهب الكوفيين والاعرج وسبقه ابن مالك ولا يؤيد ذلك الوقت يتوقد تحته نار بالرفع على انه فاعل يتوقد (فأذا اقرب) من القرب أي القود والحر الدال عليه قوله يتوقد

وفي لفظ أقرت بمسرة قطع ففاف فثنانين فوقيتين بينهما من الفترة أي التبت وارتفع نارهالان القفر الغبار وفي رواية
 قرت بقاء ومثناة فوقية مفتوحة وتامسا كثة بينهما من القفر وهو الانكسار والضعف واستشكل لأن بعده فاذا
 خمدت رجعو ومعنى القفر والنجود واحد وعند الحمدي فاذا ارتقت من الارتقاء وهو الصعود قال الطيبي وهو الصحيح
 دراية ورواية كذا قال وعند أحمد فاذا اوقدت ٣٥٠ (ارتفعوا) الضمير فيه يرجع الى الناس دلالة شياق الكلام عليه

الشيء بدون مشعر بالاختصاص به لا يشافي بونه لغيره فلا اشكال من هذه الحبيبة وانما
 الاشكال في التعذيب بالاذنب وهو مخاف الله وحكمته على فرض عدم حصول
 سبب من الاسباب التي يحسن عندها في مقتضى الحكمة كالوصية من الميت بالزوح
 واهمال نهيم عنه والرضا به وهذا يؤل الى مسئلة التحسين والتعجيل والخلاف فيها بين
 طوائف المتكلمين معروف وتقول ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الميت
 يعذب بميكاه أهله عليه فسمعنا وأطعنا ولا نريد على هذا وأعلم ان النووي حكى اجماع
 العلماء على اختلاف مذاهبهم ان المراد بالبكاء الذي يعذب الميت عليه هو البكاء بصوت
 وبياحة لا بجرد العين * (وعن أبي مالك الاشعري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال أربع في أمي من أمر الجاهلية لا يبر كونهن القبر بالاحساب والطعن في الانساب
 والاستسقاء بالنجوم والنياحة وقال النائجة اذ الميت قبل موته اقام يوم القيامة وعليه
 سر بال من قطران ودرع من جرب رواءه اجد ومسلم * وعن أبي موسى ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال الميت يعذب بميكاهه الى اذ فالت النائجة واعضده وانصره
 واكاس به جند الميت وقيل له أنت عضدها أنت ناصرها أنت كاسه ارواه اجد وفي
 لفظ ما من ميت يموت في يوم يأكفه فيقول واجبله لاه واسدده وانصره ذلك الاوكل به
 ملكان بالهزاه أهكذا كت رواه الترمذي * وعن النعمان بن بشير قال أغشى على
 عبد الله بن رواحة فجعلت أخته عمرة بي واجبلهوا كذا وكذا تعد عليه فقال حين
 أفارق ماقت شما الاقل لي أنت كذلك لما مات لم تبك عليه رواه البخاري) حديث أبي
 موسى رواه أيضا الحاكم وصححه وحسنه الترمذي وحديث النعمان أخرجه البخاري في
 المغازي من صحيحه وأخرجه أيضا مسلم قوله والطعن في الانساب هو من المعاصي التي
 يتساهل فيها العصاة وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اثنتان في الناس هما بين كفر الطعن في النسب والنياحة على الميت وقد
 اختلف في توجيه اطلاق الكفر على من فعل هاتين الخاصتين قال النووي في أفعال
 أفعالها ان معناه ههنا من أعمال الكفار وأخلاق الجاهلية والثاني انه يؤدي الى الكفر
 والثالث كثرة النعمة والاحسان والرابع ان ذلك في المستحل انتهى قوله والاستسقاء
 بالنجوم هو قول القائل مطرنا بنو كذا أو سوال المطر من الانواء فان كان ذلك على
 جهة اعتقاد انها المؤثرة في نزول المطر فهو كفر وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن

(حتى كاد ان يخرجوا) اي كاد
 خروجهم يتحقق ولا يؤذر
 الوقت كادوا يخرجون فاذا
 خمدت) بفتح الخاء الميم أي
 سكن اهها ولم يطفئوا نحرها (رجعوا
 قيم او قهرا رجال ونساء عرفت) فالت
 اههما (من هذا قالوا انطلق
 فانطلقا حتى أتينا على نهر من
 قوم) وفي التعبير فأتينا على نهر
 حسبت انه كاذب قول أحر مثل
 الدم (فيمه رجل قائم على وسط
 النهر) بفتح السين وسكونه وفي
 صحيح أبي عوانة وعلى شط النهر
 (رجل بين يديه حجارة فأقبل
 الرجل الذي في النهر فاذا أراد أن
 يخرج) من النهر (رى الرجل)
 الذي بين يديه الجارة (بجعر في
 فيه) أي في فيه (فرد حيث كان)
 من النهر (فجعل كلاما يخرج)
 من النهر (رمى في فيه بجعر فيرجع
 كما كان) فيه (فقلت ما هذا قال
 انطلق فانطلقا حتى انتهينا الى
 روضة خضراء فيها شجرة عظيمة)
 زادت في التعبير فيها من كل لون
 الرشح (وفي أصلها شيخ وصبيان)
 وفي التعبير فاذا بين ظهري
 الروضة رجل طويل لا كاد
 أرى رأسه طولاً في السماء واذا

حولهم نأكروا له ان رأيتهم قط (واذا رجل قريب من الشجرة بين يديه نار يوقدها) وفي التعبير
 فانطلقا فأتينا على رجل كره المرأة كاه كره ما أتد امرأه أو أذعن له نار بجحشا ويسمى حولها (فصعدني) بالصاد
 المهملة الفتوحة وكسر العين (في الشجرة) التي هي في الروضة الخضراء (وأدخلني دارا لم أر قط أحسن منها فيها رجال
 شيوخ وشباب) وفي لفظ وشبان (ونساء وصبيان ثم أخرجاني منها) أي من الدار (فصعدني الشجرة) أيضا (فأدخلني دارا هي

عباس

أحسن وأفضل) من الأولى (فها سيخوشب فقتل) إماماً (طوفت على الليلة فآخرى على عماداً قالوا: فخبيراً) أما
الذي رأته يشق شدة فكتب بحذف بالكسبة: ففتح الكاف ويجوز كسر هـ قال في القاموس كذب يكذب كذباً كذا
وكذبة وكذبة (فكحل عنه حق تليغ الا قاق فصنع به ما رأيت) من شوقه (الي يوم التمامه لما يشأن من تلك الكذبة من
المقاسد (و) أما الذي رأته يشد رأسه فربح علم الله القرآن فقام ٣٥١ عنه (ما سهل) أى أعرض عن تلاوته (ولم يعمل

عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقول الله أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فاما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب واما من قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب واخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بان هذه الاربعة لا تتركها أمته من علامات نبوته فانها باقية فيهم على تعاقب العصور وكرور الدهور لا يتركها من الناس الا النادر القليل قوله المبت يعذب بيكا حتى لا يقدم الكلام عليه قوله واضعده الخ انه كان لها كالعوض وكل لها نامر او كلسا وكان لها كالجسل تأوى اليه عند مطر وق الحوادث فتعصمه به ومستند اتساق اليه في أمورها قوله بل هو ان أي ملكة وهذه الاحاديث تدل على تحريم النجاسة وهو مذهب العلماء كافة كما قال النووي الامير وعى عن بعض المالكية فانه قال فانما نجاسة ليست بهرام واسند بل بما أخرجه مسلم عن أم عطية قالت لما نزلت هذه الآية يا يعنك على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يعبدنك في معرفات كان منه النجاسة فأتى فقات يارسول الله الآل فلان فأنهم كانوا اسعدوني في الجاهلية فلا بد من أن اسعدهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الآل فلان وغاية مناهة الترخيص لام عطية في آل فلان خاصة فما الدليل على حل ذلك لغيرها في غير آل فلان وللشارع أن يخص من العموم اشياء وقد استشكل القاضي عياض هذا الحديث ولا مقتضى لذلك فاللشارع ان يخص من شاء عاشا وقد روي عن الناجية والمستعفة من حديث أبي سعيد عند أحمد من حديث ابن عمر عند الطبراني والبيهقي ومن حديث أبي هريرة عند ابن عدى قال لحافظ في التخصيص وكاه الضعيفة وأخرج مسلم عن حديث أم عطية ايضا قالت اخذ لي يارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع السبعة ان لا تخرج فوافوت منا امرأاة الا أن اس فذكرت منهم ام سلم وام العلاء وابنة ابي سرة وقاهر أمه ما ذنبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه امر رجلاه ان ينهيا شاة جعفر عن البكاء كافي البخاري ومسلم والمراد بيكا معهننا النوح كاتقدم * وعن انس قال لما نقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل غشاء الكرب فقات فاطمة واكرب آتياه فقال ليس على ايك كرب بعد اليوم فلما ت قالت يا ابتاه اجاب رادعا يا ابتاه الجنة الفردوس ماواه يا ابتاه جبريل تبعاه فاذن قالت فاطمة أطابت انفسكم ان تحنوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اترا ب رواء البخارى * وعن انس ان ابا بكر دخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد

المسلمين في حكم الاخرة ولا يعارضه قوله هم مع آبائهم لان ذلك في حكم الدنيا والذي قد انار مآلات خازن الناور والدار الاولى (التي دخلت) فيها (دار عامة المؤمنين) واما هذه الدار فدار الشهداء وهذا يدل على ان منازل الشهداء ارفع من المنازل لكن لا يلزم ان يكونوا ارفع درجة من الخليل عليه السلام لاحتمال ان تكون اقامته هناك بسبب كفايته للولادة ومنازلته في الجنة اعلى من منازل الشهداء لا يرب كان آدم عليه السلام في السماء الدنيا المكونة يرى نسم بنبيه من اهل الطيور ومن اهل الشجر

فيضعه ويكي مع ان منزلته هو في علمين فاذا كان يوم القيامة استقر كل منهم في منزلته واكتفى في دار النعيم ما دبر الشيوخ
والشباب لان الغالب ان الشهيد لا يكون امرأه ولا صبي (وان جبريل وهذا ميكائيل فارغم رأسك فرفعت رأسى فاذا فوقي
مثل السحاب) وفي التعبير مثل الراية البيضاء (فالأذالك منزلت قالت دعاني) اي اتركاني (ادخل منزلي قالانه بنى لك عمر
لم تستكمل فلو استكملت) عرك (أثبت منزلت) ٣٥٢ صدور البخاري الباب بالحديث الدال على التوقف حيث قال فيه

وقاته فوضع فيه بين عينيه ووضع يديه على صدغيه وقال وانياء واخيلس لاه واصفيا
رواه احمد) قوله في حديث انس الاول وركب اياه قال في القح في هذا النظر وقد رواه
مبارك بن فضالة عن ثابت بالفظ وكرهه قوله اطابت أنفسكم حال في القح ولسان
حل انس لم تطب أنفسنا لكن قهرناها امتنا لاهمه وقد قال ابو سعيد ما نفضنا أيدينا
من دفنه حتى أنكرنا فلوينا ومثله عن انس يريد ان تغيرت عما عهدت ثامن الاقعة والصفاء
والرقة للقدان ما كان عدهم به من التعليم وبزخم من قول فاطمة الخ جواز ذلك كالمات
بما هو متصف به ان كان معه لو ما قال الكرماني وليس هذا من نوح الجاهلية من الكذب
ورفع الصوت وغيره انما هو بنية مباحة انتهى وعلى فرض صدق اسم النوح في لسان
الشارع على مثل هذا فليس في فعل فاطمة واني بكر دليل على جواز ذلك لان فعل
الصحابي لا يصلح للعبه كما تقر في الاصول ويجعل ما وقع منهم ما على انهم لم يلفه ما
أحدث انتهى عن ذلك الفعل ولم يقل ان ذلك وقع منهم ما يحضر جميع الصحابة حتى
يكون كالاجماع منهم على الجواز سكوتهم عن الانكار والاصل ايضا عدم ذلك

• (باب الكف عن ذكر مساوي الاموات) •

• (عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا الاموات فاتهم قد
أفضوا الى ما قد مروا به واحمدوا البخاري والنسائي • وعن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا أحيانا رواه احمد والنسائي) حديث ابن
عباس أخرجه عنه عنه الطبراني في الاوسط باسناده فيه صالح بن نهان وهو ضعيف
وأخرج نحوه الطبراني في الكبير والوسط من حديث سهل بن سعد والمغيرة قوله
لا تسبوا الاموات ظاهره النهي عن سب الاموات على العموم وقد خصص هذا
العموم بما تقدم في حديث انس وغيره انه قال صلى الله عليه وآله وسلم عند شتمهم بالخير
والشر وجبت أنتم شهداء الله في أرضه ولم ينكر عليهم وقيل ان اللام في الاموات عهدية
والمراد بهم المساوون لان الكفار بما يتقرب الى الله عز وجل بسبهم ويدل على ذلك قوله
في حديث ابن عباس المذكور لا تسبوا أمواتنا قال القرطبي في الكلام على حديث
وجبت انه يحتمل أجوبة الاول ان الذي كان يحدث عنه بالشر كان مستظهرا به فيكون
من باب لا غيبة لفاستق أو كان منافقا أو يحتمل النهي على ما بعد الدفن والجواز على
ما قبله ليعتطف به من يسعه أو يكون هذا النهي العام متاخرا فيكون ناسخا حال الحافظ

الله أعلم بنا كانوا عاملين ثم نفي
بحديث أبي هريرة كل مولود
يولد على الفطرة الخ المرجح كونهم
في الجنة ثم ثلث هذا الحديث
المصرح بذلك حيث قال واما
الصدان حوله فأولاد الناس
وهو عام يشمل أولاد المسلمين
وغيرهم كما أشربنا اليه وبقية
مباحث الحديث سطها صاحب
الفتح والقسط لاني في التعبير
وفيه التحديث والعقمة وأبو
وجاه مخضرم أدرك زمن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بعد فسخ
هكلك لانه لا رؤية له وأخرجه
البخاري هنا تاما وكذا في التعبير
وأخرج في الصلاة قبل الجمعة
في التهجيد والبيوع وبدء الخطب
والجهاد وفي أحاديث الانبياء
والتفسير والادب اطرافا منه
ومسلم قطعة منه وقد أطل
الحافظ ابن حجر الكلام على
حديث أبي هريرة في النظر في
هذا الباب ولا يخفى عن فوائد
تفسيته وعواطف طيفه (عن
عائشة رضي الله عنها ان رجلا
هو سعد بن عبادته قال للنبي صلى
الله عليه وآله وسلم ان أي
عمرة (أفعلت) أي ماتت فآتة
يعني نخاة (نفسها) وكانت وفاتها سنة خمس من الهجرة فبما ذكره ابن عبد البر (وأظنه لو تكلمت
تصدقت فهل لها اجر ان تصدقت عنها) بذكر ان على انها شريطة قال الزركشي وهي الرواية الصحيحة ولا يصح قول من قتها
لانه انما سأل عما يفعل ويصح فقها على مذهب الكوفيين على محبي ان المفتوحة شريطة كان المنكسور زور بجه ابن هشام
والعني حينئذ صحيح بالإشك (قال صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) لها اجر ان تصدقت عنها وأشار البخاري به هذا الى أن موت

وهذا

الغياة ليس بمكر ولا نية على الله عليه وآله وسلم لم يظهر منه كراهة لما أخبره الرجل بأن أمه ائتمنت نفسها وبنيه بذلك على أن معاني الأحاديث التي وردت في الاستعاذة من موت الغياة كحديث أبي داود وبانداور جاله ثقة لكن رواه برفعه مرة ووقفه مرة أخرى موت الغياة أخذته أسفاً وأنه لا يلبس من صاحبها ولا يخرج به عن حكم الإسلام ورجاء الثواب وإن كان مستعاضاً منها لما يقوت به من خير الوصية والاستعداد لله بالتوبة وغيرهما من ٣٥٣ الاعمال الحقة في مصنف ابن أبي شيبة

وهذا ضعيف وقال ابن رشد ما يصلح أن السب يكون في حق الكافر وفي حق المسلم أما في حق الكافر فيجوز إذا نادى به الحي المسلم وأما المسلم فحيث تدعو الضرورة إلى ذلك كان يصير من قبيل الشهادة عليه وقد يجب في بعض المواضع وقد تكون مصلحة للميت كن علم أنه أخذ ما لا يشهد به زور وعات الشهادة فإن ذكر ذلك يقع الميت أن علم أن من يده المال يرده إلى صاحبه والثناء على الميت بالخبر والشر من باب الشهادة لأن باب السب انتهى والوجه بقبية الحديث على عمومها ما خصه دليل كالثناء على الميت بالشكر وجرح المجر وحسين من الرواة أسيما وأموأا لا لاجماع العلماء على جواز ذلك وذكر مساوي الكفار والفساق والعذير منهم والتشهير عنهم قال ابن بطال سب الاموات يجري مجرى الغيبة فإن كان أغلب أحوال المرء الخير وقد تكون منه القلة فلا غيباب له ممنوع وإن كان قاسما مغلنا فلا غيبة له وكذلك الميت انتهى وبه ثبوت أن ذكر الرجل بما فيه حال حياته قد يكون اقصد زجره ووعده عن المعصية أو اقصد تحذير الناس منه وتشهيرهم به بعد موته قد أفضى إلى ما قدم فلا سوء وقد علمت عائشة رواية هذا الحديث بذلك في حق من استحق عند هذا المعنى فكانت تلغنه وهو حي فلما مات تركت ذلك ونعت عن لغنه كما روى ذلك عنها عمر بن شبة في كتاب اخبار البصرة ورواه ابن حبان من وجه آخر وصححه والمقرئ لديه في اشتغاله بعبود نفسه ما يشغل عن نشر مثالب الاموات وسب من لا يدري كيف حاله عند باري العرصات ولا يران تزيق عرض من قدم على ما قدم وجها بين يدي من هو بأكبر الضمان أن علم مع عدم ما يحمل على ذلك من جرح أو نحوه أحوقا لا تقع لم يلق ولا يصاب بثلثها من يذهب ونسأل الله السلامة بالسنن ٣ ويتضاعف عنه ويل عقاب الحشرات اللهم اغفر لنا ثقلات اللسان والقلب في هذه الشهاب والهضاب وجنبنا عن سلوك هذه المسالك التي هي في الحقيقة مهالك ذوى الالباب قوله فاقم قد أقضوا إلى ما قدموا أي وصلوا إلى ما عملوا من خير وشروا لربط هذه العلم من مقتضيات الحل على العموم قوله فتوزوا الاحياء أي فينسب عن سبهم أذية الاحياء من قربانهم ولا يدل هذا على جواز سب الاموات عند عدم تأذي الاحياء كن لأقربائه أو كانوا ولكن لا يلغهم ذلك لأن سب الاموات منهي عنه لعله المتقدمة ولكونه من الغيبة التي وردت الاجاديت بتكررها فإن كان سبب الأذية احياء فيكون محرمان جهتين والا كان محرمان جهة وقد أخرج أبو داود والترمذي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكروا محاسن

وهذا ضعيف وقال ابن رشد ما يصلح أن السب يكون في حق الكافر وفي حق المسلم أما في حق الكافر فيجوز إذا نادى به الحي المسلم وأما المسلم فحيث تدعو الضرورة إلى ذلك كان يصير من قبيل الشهادة عليه وقد يجب في بعض المواضع وقد تكون مصلحة للميت كن علم أنه أخذ ما لا يشهد به زور وعات الشهادة فإن ذكر ذلك يقع الميت أن علم أن من يده المال يرده إلى صاحبه والثناء على الميت بالخبر والشر من باب الشهادة لأن باب السب انتهى والوجه بقبية الحديث على عمومها ما خصه دليل كالثناء على الميت بالشكر وجرح المجر وحسين من الرواة أسيما وأموأا لا لاجماع العلماء على جواز ذلك وذكر مساوي الكفار والفساق والعذير منهم والتشهير عنهم قال ابن بطال سب الاموات يجري مجرى الغيبة فإن كان أغلب أحوال المرء الخير وقد تكون منه القلة فلا غيباب له ممنوع وإن كان قاسما مغلنا فلا غيبة له وكذلك الميت انتهى وبه ثبوت أن ذكر الرجل بما فيه حال حياته قد يكون اقصد زجره ووعده عن المعصية أو اقصد تحذير الناس منه وتشهيرهم به بعد موته قد أفضى إلى ما قدم فلا سوء وقد علمت عائشة رواية هذا الحديث بذلك في حق من استحق عند هذا المعنى فكانت تلغنه وهو حي فلما مات تركت ذلك ونعت عن لغنه كما روى ذلك عنها عمر بن شبة في كتاب اخبار البصرة ورواه ابن حبان من وجه آخر وصححه والمقرئ لديه في اشتغاله بعبود نفسه ما يشغل عن نشر مثالب الاموات وسب من لا يدري كيف حاله عند باري العرصات ولا يران تزيق عرض من قدم على ما قدم وجها بين يدي من هو بأكبر الضمان أن علم مع عدم ما يحمل على ذلك من جرح أو نحوه أحوقا لا تقع لم يلق ولا يصاب بثلثها من يذهب ونسأل الله السلامة بالسنن ٣ ويتضاعف عنه ويل عقاب الحشرات اللهم اغفر لنا ثقلات اللسان والقلب في هذه الشهاب والهضاب وجنبنا عن سلوك هذه المسالك التي هي في الحقيقة مهالك ذوى الالباب قوله فاقم قد أقضوا إلى ما قدموا أي وصلوا إلى ما عملوا من خير وشروا لربط هذه العلم من مقتضيات الحل على العموم قوله فتوزوا الاحياء أي فينسب عن سبهم أذية الاحياء من قربانهم ولا يدل هذا على جواز سب الاموات عند عدم تأذي الاحياء كن لأقربائه أو كانوا ولكن لا يلغهم ذلك لأن سب الاموات منهي عنه لعله المتقدمة ولكونه من الغيبة التي وردت الاجاديت بتكررها فإن كان سبب الأذية احياء فيكون محرمان جهتين والا كان محرمان جهة وقد أخرج أبو داود والترمذي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكروا محاسن

ث عائشة (فلما كان يوم قبضه الله بين يدي وهو حي) بفتح أولهما وسكون ثانيهما تريد بين جنبي رمدي والجر الرمة فاطلقت على الجانب مجازا من باب تسمية الحل باسم الحال فيه والجر الصدر (ودفن في بيتي) وهذا هو المقصود من الحديث وقوله فلما كان يوم قبضه الله تعالى لوروي الحساب كانت وفاته واقعة في نوبة المهدودة قبل الأذن قال البخاري وعن سفيان بن دينار القباراء رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم منمنا أي مرتقا إذ أبو نعيم

في منقهر جسده وقبراً أي بكر وغير كذلك واستدل به على ان المستحب تسنيم القبور وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي والحنابلة
 وكثير من الشافعية وقالوا كقولنا فاعية ونص عليه الشافعي التسطيع افضل من التسنيم لانه صلى الله عليه وآله وسلم
 سطم قبور ابراهيم وقوله سجدة لافعل غيره وقول سفيان القاري لا سجدة فيه كما قال البيهقي لاحفال ان قبره صلى الله عليه وآله وسلم وقبر
 صاحبته لم تكن في الزمعة الماضية حسنة ٢٥٤ وقد روى أبو داود وابساند صحيحان القاسم بن محمد بن أبي بكر قال دخلت

على عائشة فقلت لها كسني
 لي عن قبر النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وصاحبه فكشفت
 عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا
 لاثثة مطبوعة ببطيخ الفرس
 الجراء أي لمرقعة كثيرة ولا
 لاصقة بالارض كما بينت في آخر
 الحديث يقال لطى بكسر الطاء
 واطأ فتحها أي الصق ولا يؤثر
 في أفضل التسطيع كونه صار
 شعاراً ورائض لان السنة لا تترك
 بوافقة أهل البدع فيها ولا
 يخالف ذلك قول علي رضي الله
 عنه أمرني رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ان لا أدع قبراً
 مشرفاً الا سوية لانه يريد سوية
 بالارض وانما أراد تسطيعه جمعاً
 بين الاخبار نقله في المجموع عن
 الاصحاب قال في الفتح وزاد
 الحاكمي بعض في حديث القاسم
 السابق فأتى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم مقعداً وما بنا
 بكر رأسه بين كسني النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وعمر رأسه
 عند رجل النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وهذا كان في خلافة
 معاوية فكانها كانت في الاول
 مسطحة ثم لما بنى جدار القبر في

أمر أن تسلم وكقواعن مساويهم وفي استاده عمران بن أنس المكي وهو منكر الحديث كما

قال البخاري وقال العقيلي لا يتابع على حديثه وقال أبو راسي حديثه ليس
 بالمعروف وأخرج أبو داود عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 إذا مات صاحبكم فدعوه لا تقفوا فيه وقد سكنت أبو داود والمنذري عن الكلام على

هذا الحديث
 (باب استحباب زيارة القبور للرجال دون النساء وما يقال عند دخولها)
 (عن يزيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كنت غيبكم عن زيارة القبور
 فقد أذن لعمدة في زيارة قبره فزوروها فانهم إذ كرا لا خرة رواه الترمذي وصححه وهو عن
 أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبره فبكى وأبكى من حوله
 استأذنوا من أبيه أن يستغفروا فلم يؤذن في استأذنته في ان زوروا قبرها فاذن في زوروا

القبور فانهم إذ كرا الموت رواه الجماعة الحديث الاول أخرجه أيضاً مسلم وأبو داود
 وابن حبان والحاكم والحديث الثاني عزاه المصنف الى الجماعة بدون استثناء ولم أجده
 في البخاري ولا عزاه غيره اليه فينظر وقد أخرجه أيضاً الحاكم في الباب عن ابن مسعود
 عند ابن ماجه والحاكم وفي استناده أيوب بن هاني في مختلف فيه وعن أبي سعيد الخدري
 عند الشافعي وأحمد والحاكم وعن أبي زرعة عند الحاكم وسنده ضعيف وعن علي بن أبي
 طالب عليه السلام عند أحمد وعن عائشة عند ابن ماجه وهذه الاحاديث فيها مشروعية
 زيارة القبور ونسخ النبي عن الزيادة وقد سكت الحازمي والعلمدري والنووي اتفاق
 أهل العلم على ان زيارة القبور للرجال جائزة قال الحافظ كذا اطلقوه وقد سكت لسان
 ابن أبي شيبة وغيره ورواه ابن سيرين وابراهيم الحنفي والشعبي انهم كرهوا ذلك مطلقاً
 حتى قال الشعبي لولائي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لزرت قبراً بقي فعل من أطلق
 أراد بالاتفاق ما استقر عليه الامر بعد هؤلاء وكان هؤلاء لم يلغهم الفاضل والله أعلم
 وذهب ابن جرير الى ان زيارة القبور واجبة ولو مرة واحدة في العمر ولو رد الامر به وهذا
 يتناول على الخلاف في الامر بعد النبي هل يقيد الوجوب بمجرد الاباحة فقط والكلام
 في ذلك مستوفى في الاصول قوله فقد أذن لعمدة الخ فيه دليل على جواز زيارة قبر القريب
 الذي لم يدرك الاسلام قال القاضي عياض سبب زيارته صلى الله عليه وآله وسلم قبرها
 انه قصد قوة الموعظة والذي كرى بشاهدة قبرها ويزيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم في

امارة عمر بن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك صروها مرة فتمتعوا وروى أبو بكر
 الاثيري في كتاب صفته قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق الحسن بن عيسى ابن نبت داود بن أبي هند عن نعيم بن بسطام
 المديني قال رأيت قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في امارة عمر بن عبد العزيز فزفأته مرة فتمتعوا بغير أربع أصابع
 ورأيت قبر أبي بكر وعمر وعمر بن عبد العزيز فزفأته مرة فتمتعوا بغير أربع أصابع
 وروى عن أبي بكر وعمر وعمر بن عبد العزيز فزفأته مرة فتمتعوا بغير أربع أصابع

ورج المزني انهم من حيث المعنى بان المسطح يشبه ما صنع الجالوس بخلاف اسم ورجها ابن قدامه بانه يشبه اهل
الديار وهم شعرا اهل البديع فكان التسمي اولى ويرج السطج ما رواه مسلم من حديث قتادة بن عبد الله امر بقرى
ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بنسوية انتهى (عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه قال) في
حديث طويل اني لاعلم انا احق بهذا الامر اى الثلاثة من هؤلاء ٣٥٥ النفر الذين توفي رسول الله صلى الله عليه

وله (وسلم وهو راض عن هؤلاء
النفر الستة) فن استخلفوا
اي من استخلفه هؤلاء نفر
بعدي فهو الخليفة اى المسحق
لهما لله عوالة واطيعوا (فسمى
الستة عثمان وعلاء وطهمة
والزبير وعبد الرحمن بن عوف
وسعد بن ابى وقاص ورضي الله
عنهم) ولم يدركا عبيدة لانه
كان قد مات ولا سعد بن زيد لانه
كان غائبا وقال فى الفخ لانه كان
ابن عم عمر فلم يدركه بالغة فى
التبلى من الامر ثم فى رواية
المدائني ان عمر عده فبين تولى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وهو عنهم راضى الا انه استغناء
من اهل الشورى اقرارا بتمتته
انتهى وفى الحديث صفة قبر
عمر وانه دفن مع صاحبيه التى
صلى الله عليه وآله وسلم واى
بكر الصديق بعد ما استاذن
عائشة رضى الله عنها فى ذلك
فلما علمت عائشة فضل عمر اثرته
على نفسها وقالت كنت اريد
ان تقبى فلا وثرته اليوم على نفسى
قال ابن المنير المخطوط المسحقة
بالسوابق شفى فيها ابيار اهل
القصل كما فى صاحب المتلة

آخر الحديث فرووا القبر وفانم انك كرم الموت قولا فلم يؤذن فى فيه دليل على عدم جواز
الاستغفار لمن مات على غير ملة الاسلام (وعن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لعن ذوات القبور رواه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه وعن عبد الله بن ابى
ملكبة ان عائشة اقبلت ذات يوم من المنابر فقلت لها يا ام المؤمنين من اين اقبلت قالت
من قبر عبد الرحمن فقلت لها اليس كان نبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن
زيارة القبور قالت نعم كان نبي عن زيارة القبور ثم امر بزيارتها رواه الاثرم فى سنته
الحديث الاول أخرجه ايضا ابن حبان فى صحيحه والحديث الثانى أخرجه ايضا الحاكم
وأخرجه ابن ماجه عن عائشة مختصرا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص فى زيارة
لهتمز وفى الباب عن حسان عند احمد وابن ماجه والحاكم وعن ابن عباس عند احمد
عنايب السنن والبراز وابن حبان والحاكم وفى اسناده ابو صالح مولى أم هانئ وهو
ضعيف وفى الباب ايضا احاديث تدل على تحريم اتباع الجنائز للنساء فتحرىم زيارة القبور
تؤخذ منها بغوى الخطاب منها عن ابن عمر وعند ابى داود والحاكم ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم رأى فاطمة ابنته فقال ما اخرجك من بيتك فقالت آتيت اهل هذا
البيت فرجحت على ميتهم فقال لها فاعاك بلغت معهم الكدى قالت معاذ الله وقد سمعت من
نذ كرمها ما نذ كرمها لول بلغت معهم الكدى فذ كرمها فى ذلك فسالت ربيعة
ما الكدى فقال القبر رفعا حسب وفى رواية لول بلغت معهم الكدى ما رأيت الحسنة
حتى يراها جدا يرك قال الحاكم صحيح الاسناد على شرط الشيخين ولم يخرجا قال ابن
دقيق العيد وفيما قاله الحاكم كمدى نظره فان رواه ربيعة بن سيف فخرج له الشيخان
فى الصحيح شيئا علم وعن أم عطية عند الشيخين قالت نهى عن اتباع الجنائز ولم
يعزم علينا وعنه ايضا عند الطبرانى وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن
يخرجن فى جنازة وقد ذهب الى كراهة الزيارة لانساجعة من اهل العلم وقد سكا
باحاديث الباب واختلفوا فى الكراهة هل هى كراهة تحريم أو تنزيه وذهب الاكثرا الى
الجواز اذا امنت الفتنة واستدلوا بأدلة منها دخولهن تحت الاذن العام بالزيارة
ويجيب عنه بان الاذن العام مخصوص بهذا النهى الخاص المستفاد من الاذن العام
مذهب الجمهور فغير فرق بين تقدم العام وتأخره ومقارنته وهو الحق واما على مذهب
البعض القائلين بان العام المتأخر فالحق لا يستدل به الا بعد معرفة تناخه ومنها

اذا كان مفضولا لان يؤمر بفضل الامامة من هو افضل منه اذا حضر منزله وان كان الحق لصاحب المنزل انتهى ومطابقة
الحديث للباب واضحه والله اعلم (عن عائشة رضى الله عنها قالت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا نسبوا الاموات)
يحتمل الا ان فى الاموات عهديه والمراد بهم المسلمون لان الكفار لما يتقرب الى الله بنسبهم ويدل عليه حديث ابن عباس
الا فى قال ابن المنير لفظ الترجمة تشعر بانقسام السب الى منتهى وغير منتهى ولفظ النسب مضمونته النهى عن السب مطلقا

والجواب ان عمومته مخصوص بحدوث أنس السابق حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم عند شتمهم بالخبر بالشروع و أنتم شهداء الله في الارض ولم يشكروا لهم وقال القرطبي في الكلام على حديث وجبت انه يحتمل اجوبة الاول ان الذي كان يحدث عنه بالشروع كان مستظها به فيكون من باب لا غيبة لفساق وان كان منافقا ثانيا يحتمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما قبله ليعظ به من يسمعه ثالثا يكون النبي ٣٥٦ العام متأخرا فيكون ناسخا قال الحافظ وهذا ضعيف وقال ابن رشد

ما يخصه من السب ينقسم في حق الكافر وفي حق السابق أما الكافر فيجوز اذا تاذى به الحى المسلم وأما المسلم فيجب تدعو الضرورة الى ذلك كما ان يضير من قبيل الشتم ما عليه وقد يجب في بعض المواضع وقد يكون مصلحة الميت كن علم انه أخذ به لاشتم اذ ضرورتا شاهد فان ذكر ذلك ينفع الميت ان علم ان ذلك المال يراد الى صاحبه قال ولاجل الفسقة عن هذا التخصيص ظن بعضهم ان البخاري سمع عن حديث الشبهة بالخبر والشر وانما قصد البخاري ان بين ان ذلك الجائر كان على معنى الشبهة وهذا الممنوع هو على معنى السب ولما كان المتن قد يشعر بالعموم أتبعه بالترجمة التي بعده وتأول بعضهم الترجمة الاولى على المسلمين خاصة والوجه عندى جملة على العموم الاما خصصه الدليل بل فاقول ان يمنع ان ما كان على جهة الشبهة وقصد التحذير يسعي سبافي اللغة وقال ابن بطال سب الاموات يجزى مجرى الغيبة فان كان أغلب أحوال المرء الخبيرو قد

مارواه مسلم عن عائشة قالت كيف أقول يا رسول الله اذا زرت القبور قال قولى السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ومنهما ما أخرجه البخاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بأمرأة تبكي عند قبر فقال اتق الله واصبري قالت الميك عفى الحديث ولم يشكره الزبارة ومنهما ما رواه الحاكم ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت تزور قبرها حرة كل جمعة فصلت وتبكي عنده قال القرطبي اللعن المذكور في الحديث انما هو للمكبرات من الزبارة لما تقتضيه الصيغة من المبالغة ولعل السب ما يقضى المسألة ذلك من تضييع حق الزوج وما يشتمل الصياح وتوضو ذلك وقد يقال اذا أمن جميع ذلك فلا مانع من الاذن لهن لان ذكر الموت يحتاج اليه الرجال والنساء انتهى وهذا الكلام هو الذي ينبغي اعتماد في الجمع بين احاديث الباب المتعارضة في الظاهر (وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى المقبرة فقال السلام عليكم ذروهم مؤمنين وانان شاء الله بكم لاحقون رواه أحمد ومسلم والنسائي ولا جد من حديث عائشة مثله وزاد اللهم لا تحرمنا جرحهم ولا تقتلنا بعدهم وعن بريدة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمهم اذ خرجوا الى المقابر ان يقول قائلهم السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وانان شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العافية رواه أحمد ومسلم وابن ماجه) حديث عائشة أخرجه ايضا مسلم بلفظ قولى السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين وانان شاء الله بكم لاحقون وأخرج ايضا عنهما أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلما كان ليلتهما منه فخرج الى البقيع من آخر الليل فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا كما قبلتم الله بكم لاحقون وانان شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لاهل بقيع الغرقه قولا السلام عليكم دار قوم مؤمنين دار قوم منصوب على التذات أي بأهل الخندق المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وقيل منصوب على الاختصاص قال صاحب الطالع ويجوز جرحه على البدل من الضمير في عليكم قال الخطابي ان اسم الدار يقع على المقابر قال وهو صحيح فان الدار في اللغة تقع على الأربع المسكون وعلى الخراب غير المأهول قوله وانان شاء الله بكم لاحقون التقيد بالمشيئة على سبيل التبرك وامتنان قول الله تعالى لا تقولن شيئا في فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله وقبل المشيئة عائشة الى الكون معهم في تلك التربة وقيل غير ذلك

والاحاديث

تكون منه الفاقة فالاعتباب لعموم وان كان فاسقا فاعل لا غيبة له فكذلك الميت

وبتعب بان ذكر الرجل عافيه حال حياته قد يكون نقصا في جرحه وردعه عن المعصية وأقص التحذير الناس منه وتغييرهم وبعدموتهم قد أنضى الى ما قدم فاسلام وقد علمت عائشة فرضي الله عنها راو به هذا الحديث بذلك في حق من استحق عندها اللعن فكانت تلغنه وهو حي فلما مات تركت ذلك ونهت عن لعنه كما روى ذلك عنها عن ابن شعبة في كتاب اخبار البصرة و رواه

ابن حبان من وجه آخر وصححه والمعجى له في اشتغاله بعبود نفسه ما يشغل عن نشر مطالب الاموات وسب من لا يدري كلف حاله عذاري البريات ولا ريب ان تزريق عرض من قدم على ما قدم وجناب يدي من هو بما تكنه الضمائر اعلم مع عدم ما يحمل على ذلك من جرح أو بهيمة أو حجة لا تقع لتيقظ ولا يصاب بعنلها مشد في عذب نسال الله السلامة بالحسنات اللهم اغفر لنا فلتات اللسان والفم في هذه الشعاب والهضاب وجنبنا عن سلوك ٢٥٧ هذه المسالك التي هي في الحقيقة مهالك ذوى الالباب (فانهم قد افضوا

والاحاديث فيمد دليل على استحباب التسليم على أهل القبور والدعاء لهم بالعافية قال الخطابي وغيره ان السلام على الاموات والاحياء سواء في تقديم السلام على عليهم بخلاف ما كانت الجاهلية عليه كقولهم

عليك سلام الله قيس بن عاصم * ورحمة ماشاء ان يترجا

«(باب ما جاء في الميت ينقل أو ينش اغرض صحيح)»

«عن جابر قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن أبي جهدا مدين فأنخرجه فنفث فيه من ريقه وأبسه قيصة وفي رواية أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن أبي جهدا مدين فأنخرجه فنفث فيه من ريقه وأبسه قيصة قالته أعلم وكان كساعبا سابقا قال سفيان بن عيينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبس عبد الله قيصة مكافأة بما صنعتع رواها البخاري وعنه جابر قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتلى أحد أن يردوا إلى المسارعة بهم وكانوا انقلوا إلى المدينة رواه الخمسة وصححه الترمذي وعنه جابر قال دفن مع أبي رجيل فلم تطب نفسه حتى أخرجه فجعلته في قبر على حدة ورواه البخاري والنسائي ولما لث في الموطأ أنه سمع غير واحد يقول ان سدين أبي رفاص وسعيد بن زيد ما تابا لعقن لحمة إلى المدينة وقدنا بهما وأسعد في سنة عن شريح بن عبيد الحضرمي ان رجلا قبر وأصابهم به غسلوه ولم يحسدوا له كذا ثم أقوام عاذ بن جبل فأخبروه فأمرهم أن يخرجوه فأنخرجوه من قبره ثم غسل وصحن وحظن صلى عليه قوله عبد الله بن أبي يعنى ابن سلول وهو رأس المنافقين ورئيسهم قوله بعد ما دفن كان أهل عبيد الله بن أبي تادروا إلى شجره قبل وصول النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما وصل وجدهم قد دلوه في حفرة فأمروا بالخروج وفيه دليل على جواز اخراج الميت من قبره اذا كان في ذلك مصلحة لمن زيادة البركة عليه ونحوها قوله قالته أعلم انظر البخاري والله أعلم بالواو وكان جابر التثبت عليه الحكمة في صنعه صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك بعد ما بين فثاقه قوله وكان كساعبا يعني ابن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك يوم بدر أو في بالاسارى وأبى بالعباس ولم يكن عليه قوب فوجدوا قبض عبد الله بن أبي فركس النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم ايام فلذلك أبسه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيصة هكذا

الى ما قدموا) اى وصلوا الى ما علموا من خير أو شر فيجانبى كل بعمله والربط به هذه العلة من مقدمات الجمل على العموم واستدل به على منع سب الاموات مطلقا وقد تقدم ان عمومته مخصوص قال في الفتح وأصح ما قيل في ذلك ان اموات الكفار والنسائي يجوز ذكر مساوئهم والتحذير منهم والتنفير عنهم وقد أجمع العلماء على جواز جرح النجس وجنين من الرواة أحياء وأمواتا انتهى وهذا الحديث رواه أحمد والنسائي أيضا وفي حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا أحياءنا رواه أحمد والنسائي وأخرجه عنه بعناه الطبراني في الاوسط باسناد فيه صالح بن نهان وهو ضعيف وأخرج نحوه الطبراني في الكبير والاسطمن حديث ممل بن سعد والغيرة قال شيخنا العلامة عز الاسلام القاضي محمد بن علي الشوكاني رحمه الله في نيل الاوطار شرح منتهى الاخبار قوله فتؤذوا

الاحياء أى فيسبب عن سبهم ذنب الاحياء من قربانهم ولا يدل هذا على جواز سب الاموات عند عدم تأذي الاحياء كمن لا سب له أو كانوا لا ينفههم ذلك لان سب الاموات منهي عنه لعله المتقدم ولو كن من الغيبة التي وردت الاحاديث بنصرها فان كان سب الاموات الاحياء فيكون محرما من جهتين والا كان محرما من جهة وقد أخرج أبو داود والترمذي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذكروا محاسن أمواتكم وكفوا عن مساوئهم وفي أسناده عمران بن أنس

ساقه البخاري في الجهاد فيمكن أن يكون هذا هو السبب في الباسه صلى الله عليه وآله وسلم قبضه ويمكن أن يكون السبب ما أخرجه البخاري أيضا في المغناثر أن ابن عبد الله المذكور قال يا رسول الله ألبس أي قبضك الذي يلي جلدك وفي رواية أنه قال أعطني قبضك أكنفه فيه ويمكن أن يكون السبب هو المجموع السؤال والمكافأة ولما منع من ذلك قوله كانوا نقلا إلى المدينة فيه جوارجاع الشهد إلى الموضع الذي أصيب فيه بعد نقله منه وليس في هذا أنهم كانوا قد دفنوا بالمدينة ثم أخر جوامن القبور ونقلوا قوله فلم يقطب نفسه فيه دليل على أنه يجوز دفن الميت لأمريه بملق بالحى لانه لا ضرر على الميت في دفن ميت آخر معه وتدين جابر ذلك بقوله فلم يقطب نفسه ولكن هذا إن ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن هذا ذلك أو قرره عليه والألاجة في فعل العصاة والرجل الذي دفن معه هو عمرو بن الجوح بن زيد بن حرام الأنصاري وكان صديق والد جابر وزوج أخته هذيت عمرو بن أبي إسحق في المغازي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اجعلوا ميتهم ما فاتهم ما كائنهم تصادق في الدنيا قوله خفي أخرجه في لفظ البخاري فاستخرجته بعد ستة أشهر فاذا هو كيوم وضعت غبرهنية في اذنه وظاهر هذا يخالف ما في المطايع عبد الرحمن بن أبي معصية أنه بلغه أن عمرو ابن الجوح وعبد الله بن عمر ويعني والد جابر الأنصاريين كانوا قد حو السبل قبرهما وكانا في قبر واحد فحفر عنهم ما فوجده الم تغيرا كأنهم مامانا بالاسم وكان بين أحد وبين يوم حفر عنهم ماست وأربعون سنة وقد بع ابن عبد البريهن ما بعد القصة قال في الفتح وفيه نظر لأن الذي في حديث جابر أنه دفن أباه في قبره وحده بعد ستة أشهر وفي حديث المطايع ما وجد في قبر واحد بعد ست وأربعين سنة فالما أن يكون المراد بكونهم مافي قبر واحد قرب الجواردة وأن السبل خرق أحد القبرين نصارا كقبر واحد وقد أخرج نحو ما ذكره في المطايع ابن إسحق في المغازي وابن سعد من طريق أبي الزبير عن جابر بإسناد صحيح ومعنى قوله هنية أي شيا بغيرا وهي بنون بعدها تثنائية مصغرا وهو تصغير هنية قوله فملا إلى المدينة فيه جواز نقل الميت من الموطن الذي مات فيه إلى موطن آخر يدفن فيه والاصل الجواز فلا يمنع من ذلك الأدليل قوله فأمرهم أن يخرجوه الخ فيه أنه يجوز دفن الميت لغسله وتكفينه والصلاة عليه وهذا وإن كان قول صحابي ولاجة فيه ولكن جعل الدفن مسقطا لعلم من وجوب غسل الميت أو تكفينه والصلاة عليه محتاج إلى دليل ولادليل

• (تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع أوله كتاب الزكاة) •

المكي وهو منكر الحديث كما قال البخاري وقال العقبه في لا يتابع على حديثه وقال الكرابسي حديثه ليس بالمعروف وأخرج أبو داود عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا مات صاحبكم فدعوه لآفة موافيه وقد سكت أبو داود والمؤثر عن الكلام على هذا الحديث وهذا آخر كتاب الجنائز ثم الجزء الأول من عون الباري بجل أدلة البخاري على يد موافقه الفقير إلى رحمة الله الباري عبد الله بن عبد الله وأمه أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري عفا الله تعالى عن ذنبه البارز والمتوارى يوم الجمعة سابع شهر رجب الأخر من سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الوجرية على صاحبها أفضل الصلاة والتحية في بليته بول الحمية صانها الله وأهلها حسن كل رزية وبليته وينالون شاء الله تعالى الجزء الثاني أوله كتاب الزكاة والحد لله تعالى آخر الكتاب أياه أول مرة

